تحقيق
مواقف الصحابة في الفتنة
من روايات الإمام الطبري والمحدثين

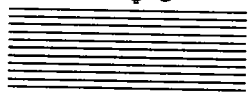
تأليف
أ. د. محمد أمحزون

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الثانية
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر



جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

للدكتور : فاروق حمادة

الحمد للَّه رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

إن موضوع هذه الأطروحة المعنونة بـ (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين) موضوع في حد ذاته جليل وخطير وذلك لأنه من الموضوعات الحية المتجددة ، مصاحبة للإنسانية ما بقي في الأرض مسلمون ، وما استمرت الكلمة المدونة هادية للبشرية ملهمة لها ، يُعنى بدرسه المسلمون عامة ، والمؤرخون بصفة خاصة - وذلك لأنه للصحابة الكرام موقع متميز في مسيرة الإنسانية الطويلة ، وركبها الممتد ، فشأنهم ليس كشأن غيرهم ، وعملهم لم يسبقه سابق ، ولم يلحقه لاحق . لقد كانوا معجزة من معجزات الإسلام وحججه القائمة على الدوام ، لقد قال بنو إسرائيل لموسى عليه السلام - وهو أكبر أنبيائهم وأعظمهم شأنًا - : ﴿ قَالُوا يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ﴿٢٢﴾ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾ قَالُوا يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴿٢٤﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَٰسِقِينَ ﴿٢٥﴾ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَٰسِقِينَ ﴾ . [المائدة : ٢٢- ٢٦] .

رجلان من جيش لجب تمكّن الإيمان منهما وعرفا قدر رسولهما ، وسميا إلى الإخلاص في تنفيذ أوامر ربهما ، ولا يبعد أن يكونا هما النبي موسى ذاته وأخوه هارون ، كما تشير إلى ذلك الآية ويفهم منها ، وأما عيسى عليه السلام الرسول العظيم والنبي الكريم فقد كان حواريوه وهم خلصاؤه وناصروه غير عارفين حق المعرفة ربهم ، ومشككين باصطفاء اللَّه لسيدهم ونبيهم ابن مريم ، لذلك كانوا مترددين غاية التردد في الالتفاف حوله والتضحية في سبيل دينه وشريعته ، يقول اللَّه تعالى عنهم : ﴿ إِذْ قَالَ

ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ [المائدة: ١١٢- ١١٤] .

أين هؤلاء ممن وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ [سورة الفتح: ٢٩] .

وقوله تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر: ٨- ٩] أين موقع الأجيال عداهم من قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ [الفتح: ١٨] .

بهؤلاء الغر الميامين أعز الله هذا الدين وبسط رحمته على العالمين، ولهذا استحقوا أن يكونوا الصفحة الغراء في كتاب الوجود. ومهما تطاولت الأيام وتراكمت الأعوام ستبقى صفحتهم مضيئة هادية تتعلق بها النفوس السوية والقلوب الرضية، وينحرف عنها من اجتالته الشياطين ورضوا أن يكونوا في ركب المتخاذلين القاعدين ﴿ رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٨٧﴾ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [التوبة: ٨٧- ٨٨] .

وإذا كان هذا الجيل بشرًا بكل ما في البشرية من أبعاد، وبكل ما فيها من نوازع فلن يتأتى لأحد أن يدعي لهم العصمة في القول أو العمل أو يمنحهم صفات الملائكة المقربين الذين جبلوا على الخير وحده، ولم يكن للشر إليهم سبيل. لقد عمل بعضهم فأخطأ في حياة رسول الله ﷺ وعاتبه القرآن عتاب الأحبة وتلا عليه الرسول ﷺ الآيات تلاوة الأسيف اللاحي، واجتهدوا فأصابوا حينًا وأخطأوا أحيانًا أُخر، ولا زلنا نتخير من أقوالهم الاجتهادية التشريعية ما نشاء حالة اختلافهم وندع ما نشاء. ومن نظر الأحكام

عرف ذلك ، فكم من مرة تخلى أبو بكر عن رأيه ؟! وكم من مرة تخلى عمر عن رأيه ، كما في قتال أهل الردة ، وتركها مثلاً يضرب وصدىً يرنّ ، أصابت امرأة وأخطأ عمر ، وكم قال عثمان : لولا علي لهلك عثمان ، منها حين أراد رجم التي ولدت لستة أشهر ، وغير ذلك كثير ، وفي هذا متسع للقول ، وبعد للمذهب .

ولما اتسعت الفتوح بعد رسول الله ﷺ ودخل في الإسلام من أرجاء الأرض أمم وشعوب بيضها وحمرها ، وكان من الطبيعي أن يحدث أمران اثنان : أولهما : سعة الاجتهاد ويتبعه سعة الاختلاف في الرأي ، وثانيهما : كثرة كيد الكائدين للدين في شخص حامليه وحماته ودعاته ، وكان أعظم الكيد قد انطلق من فئتين اثنين : اليهود والفرس ، فاليهود حسدًا وبغيًا ، وقد أفاض القرآن الكريم في بيان كيدهم وحقدهم ودسهم بما لا مزيد عليه لمستزيد ؛ لأنهم كانوا يعيشون مع المسلمين يجاورون النبي ﷺ ويسعون في كل فتنة ضده ، وأما الفرس فكما يقول أبو محمد ابن حزم الأندلسي ، كانوا من سعة الملك وعلو اليد على جميع الأمم وجلالة الخطر في أنفسهم حتى أنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار والأبناء ، وكانوا يعدون سائر الناس عبيدًا لهم ، فلما امتحنوا بزوال دولتهم عنهم على أيدي العرب تعاظمهم الأمر وتضاعفت لديهم المصيبة ، وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى ، وكان من قائمتهم : المقنع ، وبابك الخرمي ، وأبو مسلم السراج ، وغيرهم ، ورأوا أن كيده على الحيلة أنجع فأظهر قوم منهم الإسلام ، واستمالوا أهل التشيع بإظهار محبة أهل بيت رسول الله ﷺ واستشناع ظلم علي كرم الله وجهه ، ثم سلكوا بهم مسالك حتى أخرجوهم عن الإسلام ، وكفَّروا أصحاب رسول الله ﷺ وأحدثوا الحلول وإسقاط الشرائع وغيرها ، حتى إن عليًا رضي الله عنه أحرق طوائف منهم .

وإن الأمور التي كانت تحدث بين الصحابة كانت مراكز العداء ضدهم تتلقفها وتضخمها ، وحدثت فتن أعظمها الفتنة التي قتل فيها عثمان رضي الله عنه شهيدًا ، وهي أول فتنة في الإسلام ، واستتبعها فتن أخرى ، ومنها : وقوف معاوية بن أبي سفيان الذي كان أميرًا في الشام قبل أن يلي عثمان الخلافة في عهد أبي بكر وعمر واستمر في عهد عثمان ، في وجه علي رضي الله عنه مطالبًا بدم عثمان الذي قتل مظلومًا .

وتعددت المواقف بشأن هاتين القضيتين وتباينت الآراء ، فأما الذين في قلوبهم مرض فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة والتضليل ، وأما أهل السنة والجماعة منذ الصدر الأول فقد وضحوا الموقف وبينوا وجه الحق ، ودرسوا القضية من أوثق الطرق وأوفى المسالك ،

وحملوا الأمور على أحسن المحامل ، لكن الكائدين حادوا عن الجادة واستمروا عبر القرون في ترسيخ العداء .

وفي عصرنا الحاضر ومع مطلع القرن العشرين تقريبًا لم يبق شيء من الإسلام إلا وتعرض للهدم والنقض والتشويه والتحريف بدءًا من القرآن ومرورًا بالسنة والفقه والتشريع وانتهاءً بالتاريخ والحضارة . وكان التاريخ ميدانًا خصبًا لحملات التشويه لأنه الوعاء الجامع ، وخاصة تاريخ الصحابة الكرام ليثبتوا فكرة أساسية مفادها : إذا كان الصحابة رضوان اللَّه عليهم لم يلتزموا الإسلام ولم يتقيدوا به فغيرهم من باب أولى وليعبثوا بدلالات النصوص من خلال آراء ألصقوها بهم وأقوال نسبت لبعضهم وانجرف في هذا التيار أصحاب تخصصين اثنين أولهما : الأدباء ، وثانيهما : المؤرخون ، وصال الأدباء وجالوا في ميدان فسيح على غير هدى أو منهج وأثروا كثيرًا بنتاج غزير من قصص ومسرحيات وتاريخ وروايات حتى صرنا اليوم نسمع هجين القول وسفه الرأي ما استوجب رده على كل مسلم أو مفكر للعلم مخلص وخاصة المؤرخين ، وكان ممن قام بهذا السيد محمد أمحزون .

لقد خاض في بحوث شائكة وآراء خطيرة بشجاعة وإقدام وثقة ويقين بما يكتب ، وبغيرة واضحة ولهجة صريحة من غير ختل أو مواربة .

لقد كان في بحثه هذا مؤرخًا ، لا يحكم على القضية إلا بالنظر في جميع أخبارها وأطرافها وحججها من مظانها بما لها وما عليها ثم يبدي ما يراه الحق ويدلل على ذلك وهو سني مالكي لم يجرفه نزق أو طيش مما نراه من حب التعالُم أو الظهور بالمخالفة ليعرف ، أو التعالي والكبرياء ولو على حساب الحقيقة والعلم .

لقد كان السيد - أمحزون في بحثه هذا الذي كسره على ثلاث أبواب بإجمال متمكنًا من مصادر بحثه عارفًا بها وخاصة كتب الحديث والسيرة والتاريخ . وقد أحسن استعمالها وأجاد في ذلك ، ووضع يده على مصادر التاريخ الإسلامي الصحيحة ، أخص منها بالذكر تواريخ البخاري محمد بن إسماعيل المتوفى (٢٥٦ هـ) ، وكتب ابن أبي حاتم الرازي المتوفى (٣٢٧ هـ) ، وكتب البلاذري المتوفى (٢٧٩ هـ) ، وكتب الخطيب البغدادي وابن عساكر وابن الأثير والذهبي وابن كثير وابن خلكان وابن حجر .

لأن المادة التاريخية تؤخذ من مظانها كما هو معروف ولا تؤخذ من كتب الأسمار

والأشعار كما نراه اليوم عند نفر من المجازفين الأغمار .

ولقد التزم في بحثه هذا بالمصطلح التاريخي وعبارات المؤرخين ، وهذه الكتب التي اعتمدها لها من المكانة الرفيعة والمنزلة العالية ما لها عند كافة الدارسين والباحثين ، ولم تستخفه مصطلحات رائجة لا دلالة لها ولا قيمة في ميزان المعرفة بل هي تعميمات وتعتيمات .

أما على التفصيل ففي الباب الأول وفي درسه لقضايا المنهج وعوامل التحريف في التاريخ الإسلامي ومنهج دراسته وفقه تاريخ الصحابة فقد جال في الواقع الفكري المعاصر وأطال بعض الشيء في ذلك .

ولما انتقل إلى الفصل الثاني والثالث ليبحث في الطبري وتاريخه ، وقد فصل وأحسن ، وبحث مصادر الطبري وسلاسل الأسانيد والرواة التي اعتمد عليها والكتب التي اقتبس منها ، وذلك بعد أن قدم ترجمة نيرة للطبري الإمام المجتهد السني رادًّا شبهًا وافتراءات عليه ليخلص في النهاية إلى منهجه في كتابة التاريخ . وقد كان موفقًا في ذلك وإن أطال وأكثر ، لأن الطبري كان ولا يزال مرتعًا خصبًا بما يختطفونه منه من واهي الروايات وضعيف الأخبار والحكايات يتكئون عليها للطعن في الدين وأهله أئمة المسلمين .

وفي الباب الثاني وطأ بمقدمات هامة عن الفتنة والسبئية التي تناقل الناس أخبارها عبر القرون جيلاً إثر جيل وأنكرها نفر من الجاحدين المعاصرين مخالفين ما تواتر واتفق الناس عليه ، وينطبق عليهم قول القائل :

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

فقدم من حجج النقول وقوي الأخبار عن الأوائل ومن تبعهم من اللاحقين مدللاً على وجود هذه النحلة ورأسها عبد الله بن سبأ اليهودي بما فيه الكفاية والمقنع لمن أراد الحق وقصد السبيل .

وكذلك مهد في مبحث خاص مهم جدًّا عن عوامل الفتنة في خلافة عثمان ﷺ ولما عرض شخصية عثمان والمآخذ رد عليها بما ردّ الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان ، منصفًا عثمان ﷺ رادًّا عن حماه ما ألصقه الجانحون والأحداث قديمًا وحديثًا .

ثم أتبع ذلك بموقف الصحابة من الفتنة عمومًا وهذه خصوصًا وقرارهم منها وابتعادهم عنها وأسف وندم من لابسها أو أدلى ولو بكلمة فيها ، وموقف التابعين لهم

منها من تبرئة ساحة أصحاب رسول الله ﷺ وحمل من لابس الفتنة منهم على المحمل الحسن وظن الجميل بهم .

ولما ورد الباب الثالث وقد تشابكت الأحداث تبعًا لسعة المجتمع الإسلامي واتساع رقعته ومآل الخلافة إلى سيدنا علي كرم الله وجهه جمع النصوص ومحص الأقوال وحصر المواقف في ثلاثة : أولها : موقف المطالبين - بدم عثمان ، وثانيها : موقف المتريثين في طلب القصاص حتى تهدأ الأحوال ، وثالثها : موقف المعتزلين للفريقين وفرارهم من الفتنة ، وهم السواد الأعظم من الصحابة الكرام . وقد أخرج الإمام أحمد رحمه الله بإسناد صحيح إلى محمد بن سيرين التابعي الجليل قال : هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرات الألوف فلم يحضرها منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين . وقال الإمام أحمد : حدثنا أمية بن خالد أنه قال لشعبة بن الحجاج : أن أبا شيبة يروي عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهد صُفين من أهل بدر سبعون رجلاً فقال : كذب أبو شيبة ، والله لقد ذاكرنا الحكم في ذلك فما وجدناه شهد صفين من أهل بدر غير خزيمة بن ثابت .

لقد كان هذا الفصل على غاية من الأهمية إذ أماط اللثام عن كثير من المعلومات الخاطئة الرائجة التي يصورون بها الصحابة وهم يحملون السيوف مطالبين بالدنيا والمناصب غير آبهين للمبادئ وأسس الدين ، فردّ عن حماهم وزاد عن سيادتهم وكرامتهم .

وقد ترتب عن هذه الفتنة نتائج عقدية وعملية ، فقد نشأت فرق ونمت أفكار لا تزال تبري في جسم الأمة الإسلامية ، وكان هذا الفصل الأخير مبينًا لأسسها موضحًا لمنطلقاتها ، كاشفًا لآفاقها . ومن يقرأ هذا الفصل يضع يده على كثير من أسس الانحراف الفكرية والعقائدية ، ويدرك الاتفاق بين الفرق الإسلامية ، ونقاط الخلاف ، وكانت النتائج التي انتهى إليها طيبة سارة .

إن الأستاذ السيد - محمد أمحزون قد عول في بحثه القيم هذا إلى جانب كتب التاريخ على كتب الحديث بل صحيح كتب الحديث ، وله كامل الحق في ذلك بل إنه أحسن وأصاب ، وذلك لأن كتب الحديث قد خدمت من جميع الجوانب ونقلت عن مؤلفيها نقلاً متواترًا لم يزد فيها ولم ينقص منها لا سيما الكتب الستة ومسند أحمد وقد أكثر منها ، وهي مدار حياة المسلمين الفكرية والعملية ، والكتب التاريخية من ناحية

الثبوت والتمحيص لا ترقى إليها ولا تدانيها . وكان بمؤالفته بين كتب الحديث والتاريخ في سياقة الأحداث واستكمال النصوص موفقًا غاية التوفيق ، وكان كذلك متمكنًا من كتب الحديث والتاريخ معًا ، وهذه غاية من غايات البحوث والدراسات .

وفي الختام لا بد لي من التنويه بجهد الأستاذ محمد أمحزون المتواصل وعمله الدؤوب منذ أن عرض هذا البحث عليَّ فكرة إلى أن استوى على ساقه ووضع اليوم بين يدي اللجنة الموقرة . لقد كان طيلة هذه الفترة مثالاً للإخلاص والتضحية في سبيل العلم يشد الرحلة إلى أقصى الأرجاء بحثًا عن كتاب أو مخطوط ليصوره أو يطلع عليه ، ويشد الرحلة كذلك إلى خارج المغرب ليستكمل بعض الكتب والدراسات التي عرضت لبعض هذا الموضوع أو قريب من قديمة أو حديثة ، ولهذا لا غرو أن تنوف مصادره ومراجعه على أربعمائة كتاب ونص .

ولا بد لي من التنويه بأدبه وأخلاقه العالية وأنا أتدخل بين الحين والآخر فيما يبديه ويكتبه ، علمًا بأني لم أقسره على فكرة أو أضطره إلى وجهة نظر معينة بل إلى ما تهدي إليه النصوص وما يتهدَّاه المتأمل منها . وأرجو أن يتابع مسيرة المؤرخ المسلم الباحث عن الحق بصدق ونزاهة وحِيدة وأن ينفع به وببحثه الباحثين والدارسين .

كما أضرع إلى اللّٰه تعالى أن يأخذ بأيدينا جميعًا إلى ما فيه خير العلم والمعرفة وأن يهدينا سواء السبيل ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العزيز الحكيم .

كتبه خادم العلم الشريف

الدكتور فاروق حمادة

أستاذ كرسي السنة وعلومها

بكلية الآداب - جامعة محمد الخامس بالرباط

* * *

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٢] .

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : ١] .

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٧٠- ٧١] .

* * *

شكر وتقدير

الحمد للّه فاطر القلوب على حب الخير وإقرار الجميل ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الداعي إلى مكافأة صانع الجميل وبعد .

أتقدم بخالص الشكر وفائق الاحترام إلى فضيلة الأستاذ الدكتور فاروق حمادة المشرف على الرسالة ، فقد أعطاني من علمه الجزيل ، وخلقه النبيل ، وإرشاداته القيمة الشيء الكثير ، فجزاه اللّه خير الجزاء .

كما أقدم جزيل شكري أيضًا وبالغ تقديري إلى الأستاذ الدكتور سامي الصقار عضو هيئة التدريس في جامعة الملك سعود الذي استفدت من توجيهاته القيمة خلال إعداد الرسالة .

ولكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة خالص شكري وتقديري .

واللّه أسأل أن يتقبل من الجميع خدماتهم وتعاونهم وأن يوفقهم للعمل الدائب المستمر في التعاون على البر والتقوى ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

أ.د. محمد أمحزون

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، شهادة تنجي قائلها العامل بمدلولها يوم الحساب ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، بلّغ الرسالة وأدى الأمانة ، ونصح الأمة صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .

أما بعد ... فإن إعادة النظر في التاريخ الإسلامي مطلب مُلِحٌّ ، إذ ليست الحاجة إلى التثبت من الأخبار وتوثيق النصوص التاريخية الإسلامية بأقل من الحاجة إلى باقي العلوم الإسلامية الأخرى كالتفسير والحديث والفقه ، ذلك أن معظم البدع التي لا زالت حية في الأمة إنما ترتكز على تزوير تاريخي وتدليس في رواية أحداث صدر الإسلام خاصة ، مما لا يدع مجالاً للشك بأن التوعية التاريخية ضرورة لابد منها لاكتمال التوعية الشرعية والرؤية السليمة ، علمًا بأن تاريخ الإسلام في عصر الراشدين هو التاريخ التطبيقي للإسلام عقيدة وشريعة .

إن الباحث أو المؤرخ المسلم كثيرًا ما يحس بالمرارة أو يصاب بخيبة الأمل وهو يتابع تفاصيل العصر الراشدي ، وهو العصر الذهبي في تاريخ الإسلام في حشود الروايات التي تقدمها مصادرنا القديمة وعلى رأسها « تاريخ الرسل والملوك » للإمام الطبري ، فيجد البون شاسعًا بين المثل والمباديء الإسلامية وما يعهده عن صحابه رسول الله ﷺ من سلامة في الاعتقاد واستقامة في السلوك ، وما كانوا عليه من خلق كريم وإيثار ما عند الله ﷻ ، وبين ما تصوره الروايات التي نقلها بعض الرواة والإخباريين على أنه الواقع التاريخي .

ولا شك أن هذه الظاهرة الغريبة تستدعي التأمل ، بل وتدعو إلى عدم التسليم بروايات مؤرخينا القدماء إلا بعد دراستها وتمحيصها .

ولقد تعالت في العصر الحاضر دعوات صادرة عن كثير من الكتّاب والمفكرين المسلمين تنادي بإعادة دراسة التاريخ الإسلامي ، ثم ما لبث الأمر أن طُرح على بساط البحث من قبل هيئات علمية ورسمية . وأول من دعا إلى إعادة كتابة التاريخ الإسلامي

الشيخ محب الدين الخطيب في مؤلفاته ، ثم المجاهد الكبير سيد قطب في كتابه : « في التاريخ ... فكرة ومنهاج » .

ثم طُرح الموضوع على مجلس اتحاد الجامعة العربية عام (١٣٩٤ هـ) (١٩٧٤ م) ، فقرر تشكيل لجنة تحضيرية لدراسة إعادة كتابة تاريخ الإِسلام ، وإنشاء معهد للتاريخ الإِسلامي ودائرة معارف تاريخية عربية .

ثم عُقدت في جامعة الكويت حلقة عمل مشروع إعادة كتاب تاريخ الإِسلام . كما طُرح الموضوع أيضًا على المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإِسلامي ، فاتخذ في دورته الثالثة والعشرين المنعقدة عام (١٤٠١ هـ) (١٩٨١ م) قرارًا بتشكيل لجنة في نطاق الأمانة العامة للرابطة من خمسة أعضاء لتقوم بوضع خطة لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي ، على أن تطرح الأمانة العامة للرابطة فقرات الخطة في مسابقة عامة بين علماء مسلمين على نمط مسابقة السيرة النبوية المنعقدة في قطر وبشروطها .

ولا ريب أن كثرة طرح الموضوع ، وتعدد الهيئات العلمية والرسمية التي تدرسه ، واهتمامات الباحثين به ، يدل على أهميته وعلى الحاجة الملحة التي يشعر بها أولئك العلماء وتلك الهيئات العلمية لبحث هذا الموضوع .

وجدير بالإشارة أن المقصود بإعادة كتابة التاريخ الإسلامي هو تنقية الكتب التاريخية من الشوائب والأخطاء والروايات المكذوبة ، ومن ثم إعادة الصياغة والتصحيح وفق المنظور الإِسلامي ، بهدف الكشف عن الحقائق التاريخية من جهة ، والاستفادة من دراسة التاريخ في مجال التربية والقدوة الحسنة من جهة أخرى .

ولقد بدأ اهتمامي بتأريخ الصحابة ولاسيما عصر الخلفاء الراشدين في مرحلة الماجستير ، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية :

أولًا : أهمية عصر الخلفاء الراشدين حيث يقوي تأثير العقيدة في دوافع سلوك المسلمين ومواقفهم من ناحية ، ولخطورة تاريخ صدر الإِسلام الذي يمثل التطبيق الصحيح لتعاليم الإِسلام الكاملة الشاملة من ناحية أخرى ، فهو بذلك الصورة النموذجية والمثال الذي يجب على مجتمعاتنا الإِسلامية المعاصرة أن تسعى للوصول إليه .

ثانيًا : أن المسلمين اليوم أشد ما يكونون حاجة إلى معرفة فضائل أصحاب رسول اللَّه ﷺ وأثر تربية النبي ﷺ فيهم ، وما كانوا عليه من علوّ الهمة التي صاروا بها الجيل المثالي الفذّ في تاريخ البشر ، وفي ذلك تنبيه لهم ليحسنوا القدوة ويكونوا خير أمة

أخرجت للناس ، حتى يتسنى لهم إنقاذ البشرية من دركات الحيرة والتيه والشقاء وترشيدها على خيري الدنيا والآخرة .

ثالثًا : اقتناعي أن تاريخ الأمم الأخرى كتب بأقلام أبنائها وإن أسهم فيه غيرهم ، والأصل أن نحمل - نحن المسلمين - مسؤولية كتابة تاريخنا بأيدينا ، وأن نُعرِّف بحضارتنا ومبادئنا وقيمنا وفق تصورنا لها ، حتى لا تكون دراستنا التاريخية صدى وانعكاسًا لآراء وأفكار غيرنا . ولا أكون مبالغًا إن قلت إن التخلف الحضاري للعالم الإسلامي ينعكس على تقويمه للتاريخ ، إذ إن بعض المعنيين بالتاريخ ، المنبهرين بالفكر العلماني ، ما بين ناكصين عن الإسلام وكارهين لتاريخه ، معتقدين أنه سبب التأخر الحضاري في ديار الإسلام . وقد دفعهم إلى ذلك إيمانهم بضرورة إحداث فجوة بين الماضي والحاضر ، وعزل النشء عن الإسلام وشريعته وتراثه العلمي ، ومن ثم احترفوا الكتابة التاريخية نقلاً عن المستشرقين وترجمة كتبهم التي يجدون فيها مادة للتدريس والكتابة ، لا تكلفهم البحث والتدقيق والتأليف ، ولا يألون بعد ذلك بالسموم التي ينفثونها في المجتمع الإسلامي .

رابعًا : اعتقادي أن الذي يقرأ الكتب التاريخية القديمة منها والحديثة بوعي تاريخي وعقيدة سليمة سيشعر فعلاً بضخامة الانحراف والخطأ الذي وقع فيه كثير من الإخباريين والمؤرخين القدامى والباحثين والكتاب المعاصرين .

أما في الماضي ، فقد خَلَفَ من بعد جيل الصحابة والتابعين خَلْفٌ كان تدوين الأخبار في زمانهم ، فاختلق ووضع بعضهم على خير القرون أخبارًا كاذبة أخرجت بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - من باب الفضيلة إلى ضدها ، حتى صارت لأشرف عصور الإنسانية في أذهان الناس صورة مشوهة تخالف ما كان عليه أولئك المجاهدون البررة والأولياء الأخيار .

فقد شارك في تدوين أخبار التاريخ الإسلامي ورواياتها مجموعة من الإخباريين والرواة الضعفاء المتهمين في عدالتهم من أتباع الفرق الضالة كالسبئية والرافضة والشعوبية والزنادقة ، وكان للشيعة خاصة أكبر عدد من الرواة والإخباريين الذين تولّوا نشر أكاذيبهم ومفترياتهم .

ومن الوسائل التي استخدمها المبتدعة من الإخباريين لغرض تحريف الوقائع التاريخية وتشويه سير الصدر الأول من الصحابة :

١ - الاختلاق والكذب .

٢ - الإتيان بخبر أو حادثة صحيحة فيزيدون فيها وينقصون منها حتى تتشوه وتخرج عن أصلها .

٣ - وضع الخبر في غير سياقه حتى ينحرف عن معناه ومقصده .

٤ - التأويل والتفسير الباطل للأحداث .

٥ - إبراز المثالب والأخطاء وإخفاء الحقائق والمحاسن .

٦ - صناعة الأشعار وانتحالها لتأييد حوادث تاريخية مزعومة ، لأن الشعر العربي كان ينظر إليه كوثيقة تاريخية ومستند يساعد على توثيق الأخبار وتأييدها .

٧ - وضع الكتب والرسائل المزيفة ونحلها لعلماء وشخصيات مشهورة ، كما وضعت الرافضة كتاب « نهج البلاغة » ونسبته للخليفة الراشد علي بن أبي طالب ﷺ ووُضع كتاب « الإمامة والسياسة » ونسب إلى أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينَوَرِي لشهرته عند أهل السنة وثقتهم به .

ومن هنا جاءت كتب التاريخ مشحونة بأقوال المبطلين ، إما لجمع المؤرخ كل الروايات على اختلاف مشاربها ويترك الباطل منها يكشف عن نفسه بوهي سنده ومتنه كما فعل الإمام الطبري ، وإما ليلبِّس المؤرخ على الناس الأمر إذا كان من ذوي الميول والأهواء كابن مزاحم واليعقوبي والمسعودي وغيرهم .

وقد كان المسلمون الأقدمون يعدلون عن هذه المصادر التي اختلط فيها الحق بالباطل إلى المأثور في كتب السنة ومرويات الثقات للوقوف على حقيقة ما كان في زمن الصحابة ﷺ أو يعرفون الرواة وأحوالهم والأسانيد وشروط صحتها ، فكان بوسعهم الحكم على الروايات وتمييز صحيحها من ضعيفها . وقد صار على هذا النهج جلَّة من علماء الحديث كخليفة بن خياط وأبي زرعة الدمشقي ويعقوب بن سفيان الفسوي وابن أبي شيبة وابن عساكر وغيرهم .

ثم جاءت عصور عمَّت فيها البلوى بمن لا يميِّزون بين الروايات الصادقة والروايات الكاذبة ، وقلَّ عدد القراء الذين يحسنون الرجوع إلى كتب المحدِّثين والمحققين ، فرأى إمام المالكية في عصره وكبير فقهاء الأندلس وعلمائها القاضي أبو بكر بن العربي أن هذه الحالة من قواصم الحق في الإِسلام ومن أكبر المصائب الواقعة على المسلمين ، وأي شرّ أعظم من أن يكون للأمة ماضٍ كريم مشرف ، فتمتد إليه يد المفترين بالتشويه والتحريف

حتى أحالوا فضائله رذائل ؟! .

وفي العصر الحديث زاد الخرق اتساعًا ، حيث تلقّف المستشرقون ومن شايعهم وتأثر بآرائهم من المنتسبين إلى الإسلام هذه الأباطيل ، بل كانت مغنمًا تسابقوا إلى اقتسامه مادامت تخدم أغراضهم للطعن في الإسلام والنيل من أعراض الصحابة الكرام . فعمدوا إلى التشبّث بالروايات المشبوهة والضعيفة والساقطة يلتقطونها من كتب الأدب والتاريخ وقصص السمر والحكايات العامية والكتب المنحولة والضعيفة مثل « كتاب الأغاني » ، و « البيان والتبيين » ، و « الإمامة والسياسة » ، و « الكامل في الأدب » ، و « نهج البلاغة وشرحه » ، وغيرها من الكتب التي يعتمدون عليها في الغالب مع ما يجدون من الروايات الموضوعة في تاريخ الطبري والمسعودي واليعقوبي وابن مزاحم وغيرهم ، ويكفيهم إشارة هامشية منها لكي يبادروا إلى تضخيمها والتوسع في إعطاء الشروح والتفسيرات لها والبناء عليها صرحًا كاذبًا من المعطيات والتخمينات .

كما تعجلوا طريق البحث ، ولم يتذوّقوا خاصية العلم الإسلامي في الرواية والإسناد - إلا القليل منهم - فاستوى عندهم الحق والباطل . وأضافوا إلى ذلك دخيلة حقدهم على الإسلام ودولته وتاريخه ، وادَّعوا منهجًا تحليليًّا يكذبون به على الحقائق ، ويستنطقون الروايات بما لا تنطق به ، ويزعمون أن هذا ما وراء السطور ، فأحالوا تاريخ الأمة التي عُرفت بالبساطة والصراحة والشهامة ، وعلَّمها الإسلام الوضوح في القول والعمل ، والسرّ والعلن ، أحالوا ذلك التاريخ إلى تاريخ مؤامرات ودسائس قياسًا على ما عرفته أوربا من مكايد البلاط في عصورها المظلمة .

إن المستشرقين في كثير من الأحيان يحكمون على الإسلام والتاريخ الإسلامي معتمدين على قيمهم ومقاييسهم الثقافية الخاصة ، بدلاً من الاعتماد على المصادر التاريخية وأعراف ومبادئ المجتمع الإسلامي ولا شك أن مصدر الخطأ في منهجهم هو التدخل بالتفسير الخاطئ للأحداث التاريخية وفق مقتضيات وأحوال عصرهم الذي يعيشون فيه ، دون أن يراعوا ظروف العصر الذي وقعت فيه الحادثة ، وأحوال الناس وتوجهاتهم في ذلك الوقت ، والعقيدة التي تحكمهم ويدينون بها .

وبصرف النظر عن الحقد والتعصب لديهم ، يمكن القول إن سبب انحراف منهجهم ومن اتبعهم في هذا الطريق هو القياس الفاسد ، فلما كانت الخلافة الإسلامية عندهم لا تختلف عن أية حكومة مذهبية ، وكأن أصحاب رسول الله ﷺ مجرد أشخاص

لا يختلفون عن سائر الناس في المطامع والكيد السياسي ، فإن الخلاف الذي وقع بينهم لا يعدو في نظر هؤلاء أن يكون أزمة صراع على السلطة من ذلك الذي تشهده الحكومات الأوربية في العصور المتأخرة .

فمثلاً عندما يعرض المستشرق الفرنسي « لامنس » لحادثة سقيفة بني ساعدة ، وهي سابقة رائعة لتطبيق الشورى الإسلامية حيث اقتنعت الأكثرية برأي الأقلية ، فإن صور المؤامرات في البلاط الفرنسي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر تشوه رؤيته لأحداث السقيفة ، حين يزعم أن الصراع حول الخلافة بين المهاجرين والأنصار قد بلغ غايته مباشرة بعد وفاة الرسول ﷺ ، وأن أبا بكر وعمر تآمرا على انتزاع الخلافة والتعاقب عليها لغير صالح علي [١] .

وبناءً على ما سبق : إذا كانت الروايات التي تسوقها كتب الأخبار والتاريخ دون تمحيص أعطت صورًا مشوهة لأحداث التاريخ الإسلامي ، وذلك لتأثر الإخباريين الذين اعتمدهم الإمام الطبري وغيره من المؤرخين بالأهواء المختلفة والاتجاهات المذهبية والسياسية المتباينة التي طبعت رواياتهم عن عصر الراشدين وما بعده ، وإذا كانت الانحرافات في الكتابة التاريخية حديثًا تكمن في سوء القصد وإرادة التحريف والتشويه عند البعض ، وفي انعدام الالتزام بالأصول الإسلامية في الفكر والتصور ، والأصول المنهجية في النقد والتحقيق عند آخرين ، إذا كان الأمر كذلك فإن الخروج من المأزق والوضع السيئ الذي أحاط بكتابة التاريخ الإسلامي في القديم والحديث يتطلب القيام بأمرين اثنين :

● **الأول** : تحقيق الروايات التاريخية وفق الموازين النقدية التي اتبعها علماء الحديث النبوي ، ذلك أن الحقائق الناصعة في تاريخنا تحتاج إلى استخراجها من الأنقاض ، أنقاض الأوهام والمفتريات ، وأنقاض الأهواء والبدع والمذهبيات التي افتراها المفترون ووضعها الوضاعون من بين رواة الأخبار وهؤلاء ليسوا قلة حتى احتاجوا من جهابذة العلماء إلى تصانيف خاصة بهم كالمجروحين والمتروكين والضعفاء .

وعليه ، ينبغي التثبت من النصوص وتمحيص الأخبار ، وذلك بربط دراسة التاريخ الإسلامي إلى حد ما بعلم الجرح والتعديل ، وهو علم جليل يقوم على دراسة مستفيضة لأحوال الرواة والتحري عن ميولهم وصفاتهم وأخلاقهم وعقائدهم . وقد بذل علماء

---

(١) H. Lammens : LÏIslam : croyances et institutionŝ P.47

هذا الفن جهدًا عظيمًا وتحملوا في سبيل ذلك التعب والسفر الطويل والرحلات المتعددة للتحري والتنقيب عن أحوال الرواة ودراسة حياتهم والسؤال عنهم . وقد كانوا في دراستهم لأحوال الرواة في غاية التجرد عن الهوى والموضوعية في البحث . لم تؤثر فيهم روابط الصداقة أو القرابة أو الاشتراك في الموطن والمذهب لأن الحق الذي جعلوا نصب أعينهم كان أعلى وأغلى في نظرهم من كل اعتبار آخر .

ولا شك أن تطبيق هذا النقد على رواة الأخبار يؤدي إلى توثيق سند الروايات التاريخية وفحص أولئك الرجال الذين تناقلوها ، لاسيما وأن المؤرخين المسلمين القدامى تأثروا فيما كتبوه بطريقة رواية الحديث في ذكر أسانيد الأخبار .

على أن تطبيق قواعد نقد الحديث في التاريخ أمر نسبي تحدده طبيعة المرويات ، فمن العسير تطبيق منهج النقد عند المحدثين ، بكل خطواته على جميع الأخبار التاريخية ، وإن اشترط العلماء في المؤرخ ما اشترطوه في رواية الحديث من أربعة أمور : العقل والضبط والإسلام والعدالة ، لأن الأخبار التاريخية لا تصل في ثبوتها وعدالة رواتها واتصال أسانيدها إلى درجة الأحاديث النبوية إلا فيما يتعلق ببعض المرويات في السيرة والخلافة الراشدة . مما تأكدت صحته من طريق مصنفات السنّة .

ولهذا فرّق العلماء بين ما يتشدد فيه من الأخبار وبين ما يتساهل فيه تبعًا لطبيعة ما يروى ، فإذا كان المروي يتعلق بالنبي ﷺ أو بأحد الصحابة ﷺ فإنه يجب التدقيق في رواته والاعتناء بنقدهم أما إذا كان المروي لا يتعلق بالعقائد أو شيء من الأحكام الشرعية فإنه يتساهل فيه قياسًا على ما أصّله علماء الحديث في باب « التشديد في أحاديث الأحكام والتساهل في فضائل الأعمال » [1] فيُقبل في هذا الباب من الروايات الضعيفة ما لا يقبل في سابقه ، فيُستشهد بها لأنها قد تشترك مع الروايات الصحيحة في أصل الحادثة ، وربما يُستدل بها على بعض التفصيلات ويُحاول الجمع بينها وبين الروايات الأخرى التي هي أوثق سندًا .

وهذا منهج معتبر عند العلماء المحققين ، فنجد مثلاً الحافظ ابن حجر يقول في محمد ابن إسحاق : « إمام في المغازي ، صدوق يدلّس » ويقول في سيف بن عمر التميمي :

---

(١) تأسيسًا على المسألة المشهورة في علم المصطلح وهي الأخذ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، وهي مسألة خلافية قد وضع العلماء لها شروطًا يمكن مراجعتها في كتب مصطلح الحديث (الناشر) .

« ضعيف في الحديث ، عمدة في التاريخ » [١] .

لكن هذا لا يعني التخلي عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات ، فهو وسيلتنا ما أمكن ذلك إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة كما أنها خبر معين في رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لتاريخ أمتنا .

والمطلوب في كتابة التاريخ الإسلامي اعتماد الروايات الصحيحة ثم الحسنة لبناء الصورة التاريخية لأحداث المجتمع الإسلامي في عصر صدر الإسلام ، وعند التعارض يقدم الأقوى دائمًا . أما الروايات الضعيفة التي لا تقوى ، فيمكن الإفادة منها في إكمال الفراغ الذي لا تسنده الروايات الصحيحة والحسنة على أن تتماشى مع روح المجتمع الإسلامي ولا تناقض جانبًا عقديًا أو شرعيًا ، لأن القاعدة « التثبت فيما يتعلق بالعقيدة والشريعة » .

ولا يخفى أن عصر الخلافة الراشدة مليء بالسوابق الفقهية ، والخلفاء الراشدون كانوا يجتهدون في تسيير دفة الحكم وفق تعاليم الإسلام ، فهم موضع اقتداء ومتابعة فيما استنبطوا من أحكام ونظم لأقضية استجدت في مجتمع صدر الإسلام ، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال :

« **عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ** » [٢] .

ومن المفيد جدًا في دراسة التاريخ الإسلامي الرجوع إلى كتب السنّة كمصدر مهم وراجح لأخبار الصدر الأول ، لوجود روايات تاريخية كثيرة فيها على درجة عالية من الصحة ، ونظرًا لأن كتب الحديث خُدمت أكثر من كتب التاريخ من قبل النقاد ، فمثلاً قد تميز صحيحا البخاري ومسلم ، وعرف أن كل ما فيهما صحيح بعد الدراسات النقدية التي قام بها حفاظ كبار قدامى ودارسون معاصرون .

وتتضاعف كمية هذه الأخبار الموثوقة بالرجوع إلى كتب السنن ، والمسانيد والمصنفات ومعاجم الصحابة ، وكتب الفضائل ، والطبقات ، والتواريخ ، التي صنف المحدثون ، وكتابات العلماء الذين كانت لهم عناية بشرح كتب الحديث ، وذلك أن

---

(١) ابن حجر : طبقات المدلسين ، (ص ٥١) ، والتقريب (ج ١ ، ص ٣٤٤) .

(٢) أخرجه الترمذي في السنن ، كتاب المناقب (ج ٤ ، ص ١٥٠) . وقال : حديث حسن صحيح وأخرجه أبو داود في سننه : كتاب السنة ، باب في لزوم السنة حديث (٤٦٠٧) ، والإمام احمد في مسنده (٤ / ١٢٦ ، ١٢٧) . وصححه الشيخ الألباني (صحيح سنن أبي داود رقم ٣٨٥١) .

ثقافتهم الحديثية الممحصة واقتباساتهم من كتب التاريخ المفقودة التي دونها المحدثون الأولون جعلت شروحهم غنية بنصوص تاريخية . وكتاب « فتح الباري ، شرح صحيح البخاري » للحافظ ابن حجر يعد مثلاً واضحًا لهذه الكتب وهؤلاء العلماء .

● **الأمر الثاني** : وهو صياغة التاريخ الإسلامي وفق التصور الصحيح والموازين الشرعية ، فالتاريخ الإسلامي هو تاريخ دين وعقيدة قبل أن يكون تاريخ دول ومعارك ونظم سياسية ، لأن العقيدة هي التي أنشأت الكيانات من الدول والمجتمعات بنظمها السياسية والإدارية والتعليمية والاقتصادية وغيرها .

ولأجل هذه الصفة في تاريخنا الإسلامي ، فإنه لابد من دراسته وفق منهج علمي صحيح منبثق من التصور الإسلامي والعقيدة الصحيحة عن اللّه والكون والإنسان والحياة .

إنه لابد من إدراك البواعث الحقيقية لتصرفات الناس في صدر الإسلام ، وعلاقة هذه البواعث بالحوادث ، والعلاقات الإنسانية والاجتماعية ونظم الحكم وسياسة المال ، وطرق التشريع ووسائل التنفيذ ، في إطار المبادئ والمفاهيم والقيم الإسلامية .

إن دوافع السلوك في المجتمع الإسلامي الذي تهيمن عليه العقيدة كانت في صدر الإسلام تتأثر كثيرًا بالتطلع إلى ما عند اللّه ، إلى الجزاء الأخروي وصفوة المؤمنين عادة لا يشركون دوافع أخرى في سلوكهم ، إذ لابد من إخلاص النية للّه تعالى في كل أعمال المسلم سواء كانت جهادًا بالنفس أم نشاطًا اجتماعيًا أم اقتصاديًا أم سياسيًا . فعمل المسلم في كل مجالات الحياة يدور حول إرضاء اللّه تعالى ، ويعرف المسلم أنه إذا أشرك في نيته وآثر الدنيا فإنه يحبط عمله ، كما ورد في الحديث الشريف : « **إن اللّه لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصًا له وابتغي به وجهه** » [1] .

وإذا كان هذا التصور يتحكم في الكثير من المسلمين الواعين اليوم ، فكيف كان أثر ذلك في جيل الصحابة والتابعين وهم خير القرون .

إن معرفة أثر الإسلام في تربية أتباعه في صدر الإسلام ، وتزكية أرواحهم ، وتثقيف عقولهم ، وإخلاص عقيدتهم وتوجههم إلى اللّه وحده بالعبادة والمجاهدة ، يجعل من البدهي التسليم بأن الدافع لهم في تصرفاتهم وسلوكهم لم يكن دافعًا دنيويًا بقدر ما

---

(١) أخرجه النسائي في السنن ، كتاب الجهاد ، باب من غزا يلتمس الأجر والذكر ، (ج ٦ ، ص ٢٥) . وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة رقم (٥٢) .

كان وازعًا دينيًا وأخلاقيًا يحثُّ على فعل الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ولأجل ذلك يجب استعمال الأسلوب النقدي في التعامل مع مصادرنا التاريخية وعدم التسليم بكل ما تطرحه من أخبار و وإحالة رواياتها قبل القبول بها على المجرى العام للمرحلة التاريخية لمعرفة هل يمكن أن تتجانس في سَدَاها ولُحمتها مع نسيج تلك المرحلة أم لا ؟ .

وهكذا توضع الوجهة العامة للمجتمع الإسلامي وطبيعته في الحسبان ، وينظر إلى تعصب الراوي أو الإخباري من عدمه ، فمن لاحت عليه أمارات التعصب والتحيّز بطعن أو لمز في أهل العدالة والثقة من الصحابة أو مخالفة لأمر معلوم في الشريعة أو عند الناس أو معاكسة طبيعة المجتمع وأعرافه وقيمه الثابتة ، ففي هذه الأحوال لا يؤخذ منه ولا يؤبه بأخباره لأن الخصومة والتعصب حجاب ساتر عن رؤية الحقيقة .

بل هناك مقاييس أخرى ينبغي الأخذ بها عند دراسة أحداث صدر الإسلام ، وهي : عدم إقحام الحكم على عقائد وموقف الصحابة بغير دليل في ثنايا سرد الأعمال ؛ إذ إن الحكم على أقدار الناس يجب أن يكون قائمًا على حسن الظن حتى يثبت خلاف ذلك .

عدم تجاوز النقل الثابت على إيراد الظنون والفرضيات ، فهذا مما نزه الإسلام المسلم عنه ، ولم يفعل هذا مؤرخ فاضل ، ولم يقل أحد : إن حسن الأدب هو السكوت عن الأكاذيب ، وإنما حسن الأدب هو ردُّها وتنقية سيرة الصدر الأول منها ، كما أن حسن الأدب يقتضي السكوت عن الظنون ، والكف عن اقتفاء ما لا علم لنا به يقينًا ، وكثيرًا ما تلح على المرء في هذا شهوة الاستنتاج ودعوى التحليل .

وقد أمرنا الشرع أن تكون شهادتنا يقينية لا استنتاجية فيما نشهد من حاضرنا ، ففي الآية : ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) فكيف بمن يشهد بالظن والهوى فيمن أدبر من القرون .

إن الإسلام له منهجه في الحكم على الرجال والأعمال ، فهو يأمر بالشهادة بالقسط وعدم مسايرة الهوى في شنآن أو في محبة ، ويأمر باتباع العلم لا الظن ، وتمحيص الخبر والتثبت فيه أن يُصَابَ قَوْمٌ بجهالة ، وهذا في حق كل الناس ، فكيف بخير القرون ؟! .

● أما إن المجتمع الإسلامي يسير على السنن الطبيعية لكل المجتمعات ، فهذا حق ونحن لا نعصم فردًا أو مجتمعًا من أن تسري عليه هذه السنن ، إلا أن يكون نبيًا أو

---

(١) الآية (٨٦) من سورة الزخرف .

رسولاً ومن هنا يجب أن نعلم أن الذين صنعوا التاريخ رجال من البشر يجوز عليهم الخطأ والسهو والنسيان وإن كانوا من كبار الصحابة وأجلائهم ، إلا أنه ينبغي إحالة الحوادث إلى الخطأ في الاجتهاد ، ونذكر قول رسول اللَّه ﷺ : « **إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإن حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر** » [١] . فهو إذن على كل حال مأجور فلا تنقصه ، وقد أجره اللَّه ، كما أنه قد تشهد له دلائل وفضائل أخرى ، وتشفع له مواقف ثابتة .

يلزم دارس التاريخ أن يدرس الظروف التي وقعت فيها أحداثه ، والحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي اكتنفت تلك الأحداث ، والأسباب التي دفعت إلى ارتكاب الخطأ قبل أن يحكم عليها ، حتى يكون حكمه أقرب إلى الصواب . ونكتفي هنا بمثال واحد لبيان الطريقة المثالية في معالجة القضايا والأخطاء ، ألا وهو موقف النبي ﷺ من صنيع حاطب بن أبي بلتعة حين أَرْسَلَ كتابًا مع امرأة من المشركين ليخبرهم بمسير الرسول ﷺ إلى مكة .

ومن هذه الحادثة نستطيع أن نحدد ثلاث مراحل للمعالجة العادلة للخطأ أو الحادث .

المرحلة الأولى : مرحلة التثبت من وقوع الخطأ أو وقوع الحادث ، وفي هذا الحادث تم التثبت عن طريق أوثق المصادر ألا وهو الوحي .

المرحلة الثانية : مرحلة التثبت وتبيُّن الأسباب التي دفعت إلى ارتكاب الخطأ ، وهذا الأمر متمثل في قوله ﷺ لحاطب : « **ما حملك على ما صنعت** » [٢] وهذه المرحلة مهمة ، لأنه إذا تبيَّن بعد طرح هذا السؤال أن هناك عذرًا شرعيًا في ارتكاب الخطأ تنتهي القضية عند هذا الحد ، فإذا لم يكن العذر مقنعًا من الناحية الشرعية فإنه يصار إلى :

المرحلة الثالثة : وفيها يتم جمع الحسنات والأعمال الخيِّرة لمرتكب الخطأ ، وحشدها إلى جانب خطئه ، فقد ينغمر هذا الخطأ أو هذه السيئة في بحر حسناته ، وهذا الذي سلكه الرسول ﷺ مع حاطب حيث قال لعمر عندما استأذن في قتل حاطب : « **أليس من أهل بدر** » ثم قال : « **لعل اللَّه قد اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد**

---

(١) نص الحديث رواه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب الاعتصام بالسنة (ج ٨ . ص ١٣٧) ، وذكرته بالمعنى .

(٢) رواه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب المغازي ، باب فضل من شهد بدرًا (ج ٥ ، ص ١٠) .

وجبت لكم الجنة أو غفرت لكم » [(١)] .

ينبغي أن نعلم أن بعض تلك الأحداث الواقعة في صدر الإسلام لا يبررها غير ظروفها التي وقعت فيها ، فلا تحكم عليها بالعقلية أو الظروف التي نعيش فيها نحن أو بأية ظروف يعيش فيها غير أصحاب تلك الأحداث ، لأن الحكم حينئذ لن يستند إلى مبرِّرَات موضوعية ، وبالتالي تكون نظرة الحاكم إلى هذه الوقائع لم تستكمل وسائل الحكم الصحيح ، فيصدر الحكم غير مطابق للواقع .

إنَّ منهجي في هذا الكتاب ليس هو الردُّ على كل الشبهات التي أثيرت حول التاريخ الإسلامي أو نقد جميع الروايات التي لا تنسجم مع تلك المرحلة التاريخية ، ولكن منهجي يقوم على بيان الحقائق التاريخية مدعَّمة بالأدلة من النصوص الصحيحة ، وتقديم الروايات التي تتماشى في مضمونها مع معطيات تلك الفترة ، وذلك في إطار المبادئ والمفاهيم والقيم الإسلامية ، ومن منطلق دوافع السلوك عند الأفراد والحكام في ذلك العصر ، والتي كانت توجهها العقيدة .

وبناءً على ذلك : انتقيت من تاريخ الإمام الطبري الروايات التي تتماشى مع روح المجتمع في صدر الإسلام ، وتنسجم مع بنائه العقدي والحضاري وبالمقابل انتقدت الروايات التي تناقض المسيرة الطبيعية للمجتمع الإسلامي وفق الموازين والمقاييس التي ذكرتها آنفًا .

وقد رجعت أحيانًا إلى مصادر تاريخية ، إما لإكمال الفراغ الذي لا تسده الروايات الواردة عند الإمام الطبري . وإما للاستدلال على بعض القضايا التاريخية ، أو للاحتجاج لما رواه من أخبار ، واعتمدت بصفة عامة على مرويات المحدثين التي كانت وسيلة للترجيح أو لإماطة النقاب عن كثير من الحقائق التاريخية ، كما أنها كانت بديلاً لبعض الروايات المشتهرة والمدونة في تاريخ الإمام الطبري وغيره من كتب التاريخ الإسلامي .

وفي الختام : لا يسعني إلا أن أدعو الباحثين والمؤرخين المسلمين إلى تقديم دراسات مفصلة تكشف عن حقائق التاريخ الإسلامي ، وصياغة منهج نقدي تُعَامَلُ وفقه الروايات التاريخية ، والمساهمة في تصحيح الأفكار والمفاهيم والعودة بالنشء إلى المنابع الصافية في الكتاب والسنَّة ، لأن تاريخ أمتنا بمثابة عرضها وشرفها ، إذ هو القناة التي

---

(١) المصدر نفسه ، كتاب المغازي ، باب فضل من شهد بدرًا .

أوصلت لنا هذا الدين جملة وتفصيلاً ، وبقدر ما تتلوث يتلوث المنقول خلالها .

ومن الواضح أن إبراز المنهج الإسلامي في كتابة التاريخ وتدوين قواعده وبيان ركائزه ومنطلقاته والالتزام به من أهمِّ وسائل التصحيح المنشود في هذا السبيل ، وأنَّ هذا الالتزام يعدُّ ضرورة علمية ، وواجب شرعي وحاجة إنسانية ، الإخلال بها إخلال بموازين العلم الصحيحة ، وبالأحكام الشرعية ، كما يسبب نقصًا كبيرًا في الدراسة وتشويهًا للوقائع التاريخية ، بل يسبب انحرافًا خطيرًا في التفسير والفهم والسلوك تجاه الأحداث .

ومن ثمَّ أصبح فرضًا على كل من يستطيع تصحيح تاريخ صدر الإسلام أن يعتبر ذلك من أفضل العبادات ، وأن يبادر له ويجتهد فيه ما استطاع ، إلى أن يكون أمام شباب المسلمين مثال صالح من سلفهم يقتدون به ويجدِّدون عهده ، ويصلحون سيرتهم بصلاح وكمال سيرته .

ولأجل ذلك لابد من محاولة جادَّة لإفادة صياغة التاريخ الإسلامي بأقلام إسلامية تؤمن بالله ورسوله ، وتحب صحابة رسول الله ﷺ وتحس بدور الإسلام في الحياة ، كما تحس بدور القدوة الصالحة للخلافة الراشدة في تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا ، لاسيما وأن تاريخ الخلفاء الراشدين اختص بصفات تميز بها الخلفاء في سلوكهم الذاتي ، وفي إدارتهم لشؤون الأمة ورعايتهم لدينها وعقيدتها ، وحفاظهم على النهج الذي جاء به رسول الله ﷺ من الدعوة والجهاد وإقامة العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولذلك صار عصرهم مع عصر النبوة معلمًا بارزًا ونموذجًا مكتملاً يسعى كل داعية ومصلح إلى محاولة الوصول إليه وجعله مَعْلَمًا من معالم التأسي والقدوة الصالحة للأجيال الإسلامية في كل عصر ، خاصة وأن الحديث الصحيح الذي رواه حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ يبشر المسلمين بعودة الخلافة الراشدة وإقامة دولة الإسلام من جديد ، قال رسول الله ﷺ : « **تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها ، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها ، ثم تكون ملكًا عاضًا فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ، ثم تكون ملكًا جبريًّا فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة** » (١) .

* * *

(١) رواه أحمد في مسنده (ج ٤ ، ص ٢٧٣) ، وأبو داود الطيالسي في مسنده حديث (٤٣٨) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رجاله ثقات (مجمع الزوائد ١٨٩/٥) ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم (٥) .

وقد جاءت خطة الموضوع في مقدمة وثلاثة أبواب ، كل باب يتألف من ثلاثة فصول ، وكل فصل يتكون من ثلاثة مباحث .

أما الباب الأول : فقد جعلته مدخلاً للبحث ، ويكتسي هذا الباب أهمية خاصة ، إذ يضع بين يدي القارئ المنهج الصحيح في نقد الروايات وقبولها ، وتمييز صحيحها من ضعيفها في إطار قواعد شرعية وضوابط دقيقة حتى لا تنحرف الدراسات التاريخية عن الخط السليم ، فتأتي بآراء وتفسيرات مضادة لسير الأحداث .

وفي هذا الباب ثلاثة فصول :

الفصل الأول : **ويتألف من ثلاثة مباحث :**

● **المبحث الأول** : يتناول عوامل تحريف التاريخ الإسلامي ، ومن ذلك عرض الدوافع والأسباب التي تقود إلى الوضع والكذب في الأخبار مع ذكر أسباب الوضع والكذب في صدر الإسلام ، وأثر الشيعة في انتحال الأخبار .

● **المبحث الثاني** : يتحدث عن منهج دراسة التاريخ الإسلامي الذي ينقسم إلى قسمين :

أ - قسم خاص بالتوثيق وطرق إثبات الحقائق ، وشروط الرواية المقبولة .

ب - قسم خاص بمصادر وقواعد تفسير الحوادث والحكم عليها .

● **المبحث الثالث** : أفردته للحديث عن فقه تاريخ الصحابة ، والمنهج الواجب اتباعه عند النظر في تاريخهم ، ومنزلتهم في الكتاب والسنة وعدالتهم ، وموقف المسلم مما روي في قدحهم ، وتعريف معنى سب الصحابة وحكمه الشرعي ، والخائضين فيه باسم النقد العلمي وحرية البحث .

الفصل الثاني : يتناول التعريف بالإمام الطبري الذي خصصت له ترجمة منتقاة ، إذ كان تاريخه ومازال أهم مصدر للمؤرخين ، علاوة على اعتمادي عليه كثيرًا ، فهو المصدر الأساسي لهذه الدراسة ، حيث رجعت إليه في ما يقارب ثلاثمائة موضع من الرسالة ، **وفي هذا الفصل ثلاثة مباحث :**

● **المبحث الأول** : عن نسبه ودراسته ورحلته في طلب العلم وأخلاقه ومواقفه .

● **المبحث الثاني** : يتحدث عن علمه وثقافته وتوثيقه وثناء العلماء عليه .

● **المبحث الثالث** : أفردته لتهمة الرفض المنسوبة إليه ، والتحقيق فيها ، والفئات التي

اتهمته بالرفض ، وأهم الأسباب التي أدت إلى ذلك ، ثم عقدت مقارنة بين آرائه وآراء الشيعة ، وخُتم المبحث بذكر عقيدته ، وأنه كان يدين بمذهب السلف ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة .

الفَصْلُ الثَّالِثُ : **وفيه ثلاثة مباحث :**

● **المبحث الأول** : يعرض لماهية تاريخ الإمام الطبري وقيمته العلمية .

● **المبحث الثاني** : يتحدث عن مصادر الإمام الطبري الأساسية عن الفتنة .

● **المبحث الثالث** : يوضح منهج الإمام الطبري في تاريخه ، فإذا كان لا يتقيد بالقيود التي تمسك بها أهل الحديث بالنسبة إلى الرواة الضعفاء . فأدخل في تاريخه أقوالهم فإن ذلك يرجع إلى اتباعه منهجًا مرسومًا عند أهل الحديث وغيرهم . حيث يذكرون ما يبلغهم ويسوقون سنده ، لاعتقادهم أنهم متى أوردوا الحديث بإسناده فقد برئوا من عهدته وأسندوا أمره إلى النظر في إسناده ، فالصحيح يؤخذ ، وغير الصحيح يعرف ، ويردّ وفق الضوابط الشرعية وقواعد الرواية .

البابُ الثاني : وقد اختص بالحديث عن الفتنة الأولى الواقعة في خلافة عثمان ﷺ ، **ويتألف من ثلاثة فصول :**

الفَصْلُ الأول : **وفيه ثلاثة مباحث :**

● **المبحث الأول** : وهو خاص بتعريف الفتنة في اللغة ، وفي القرآن الكريم ، وفي الحديث النبوي .

● **المبحث الثاني** : وعنوانه السبئية حقيقة أم خيال - وهو ردٌّ على الشكاك والمنكرين لشخصية عبد اللَّه بن سبأ ، وهم طائفة من المستشرقين وفئة من الباحثين العرب وجلُّ الشيعة المعاصرين . وفيه استقراء للمصادر القديمة والمتأخرة عند السُّنَّة والشيعة التي تتفق على أن ابن سبأ كان شخصية حقيقية .

● **المبحث الثالث** : يتناول أسباب الفتنة في خلافة عثمان ﷺ وعلى رأسها دور السبئية الفعال في إثارة تلك الفتنة وتحريكها ، وأثر الأعراب - وهم القرّاء وغيرهم - فيها بتوجيه من السبئية ، وطبيعة التحول الاجتماعي في عهد عثمان ﷺ كعامل من عوامل الفتنة ، وكذلك الرخاء وأثره على المجتمع الإسلامي في عهد عثمان ﷺ ومجيء عثمان بعد عمر ﵄ واختلاف الطبع بينهما ، والعصبية القبلية التي ترتب عليها استثقال بعض القبائل العربية لرياسة قريش .

الفَصْلُ الثَّانِي : **ويتكون من ثلاثة مباحث :**

● **المبحث الأول** : يتناول شخصية عثمان ﷺ ومن ذلك أخلاقه ومناقبه وسياسته وسيرته في الرعية .

● **المبحث الثاني** : وفيه التحقيق في المآخذ على عثمان ﷺ من قبل خصومه والردّ عليها .

● **المبحث الثالث** : واختص بالحديث عن ظروف مقتله ﷺ وكيف حاول الصحابة الدفاع عنه ، لكنه أصرَّ على عدم سفك دماء المسلمين ففدى الأمة بنفسه .

الفَصْلُ الثَّالِثُ : **ويتكون من ثلاثة مباحث :**

● **المبحث الأول** : يعرض لأخبار الوحي عن الفتنة الأولى ، حيث صحَّ عن رسول اللَّه ﷺ أنه ذكر هذه الفتنة وقال بأن عثمان ﷺ سيقتل فيها ظلمًا .

● **المبحث الثاني** : يعرض لذكر موقف الصحابة ﷺ من الفتنة الأولى ، وهو موقف الإِشادة بعثمان ﷺ ولعن قتلته والبراءة منهم .

● **المبحث الثالث** : وفيه بيان موقف التابعين ومن بعدهم من الفتنة الأولى ، وهو على نمط الموقف السابق .

البَابُ الثَّالِثُ : وهو عن الفتنة الثانية ، **ويتكون من ثلاثة فصول :**

الفَصْلُ الأَوَّلُ : **وفيه ثلاثة مباحث :**

● **المبحث الأول** : يتناول بيعة علي ﷺ وهي بيعة شرعية باتفاق أهل الحلِّ والعقد ، لم يكن يتخلَّلها إكراه أو ضغط ، علمًا بأن المعارضة التي قامت في وجهه لها ظروف سياسية معروفة ، فهي لم تكن معارضة تطعن في إمامته بقدر ما كانت تطالب بالقصاص من قتلة عثمان أو تأبى قتال أهل القبلة .

● **المبحث الثاني** : يتحدث عن سياسة علي ﷺ ويستعرض الأدلة التي تردُّ على أولئك الذين يتهمون عليًا بأنه لم يكن رجل سياسة .

● **المبحث الثالث** : وفيه عرض لخطط السبئية ودورهم الرئيسي في إشعال فتيل المعركة في موقعة الجمل بعد أن أشرف عليٌّ وطلحة والزبير على الصلح .

الفَصْلُ الثَّانِي : **وفيه ثلاثة مباحث :**

● **المبحث الأول** : يتناول موقف المطالبين بدم عثمان ، كطلحة والزبير وعائشة

ومعاوية ومن على رأيهم .

● **المبحث الثاني** : يتحدث عن موقف المتريثين في تنفيذ القصاص على قتلة عثمان حتى تستقر الأوضاع كعليٍّ وعَمَّار والقعقاع بن عمرو ومن على رأيهم .

● **المبحث الثالث** : يكشف النقاب عن موقف معتزلي الفتنة وهم أغلب الصحابة .

الفَصِلُ الثَّالِثُ : **وفيه ثلاثة مباحث** :

● **المبحث الأول** : يعرض للقرَّاء الذين شاركوا في الفتنة وهم سلف الخوارج .

● **المبحث الثاني** : يتناول دور القرَّاء في التحكيم بين عليٍّ ومعاوية ﵄ ثم نقد الحادثة المشهورة عن التحكيم ، وحقيقة قرار الحكمين عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري ﵄ .

● **المبحث الثالث** : وهو خاص بنتائج الفتنة .

أولًا : النتائج السياسية وقد جاء فيها ذكر مواقف الفرق التي ظهرت بسبب الفتنة وهي الخوارج والمرجئة والشيعة ، والآثار السياسية المترتبة على ظهور الخلافات السياسية .

ثانيًا : النتائج العقدية ، وجاء فيها ذكر بدعة الخوارج وبدعة المرجئة وبدعة الشيعة ، والآثار السلبية المترتبة على ظهور الخلافات الكلامية .

ثالثًا : الآثار الفقهية للفتنة ، إذ كان الاقتتال بين أهل القبلة سببًا لمعرفة المسلمين أحكام البغاة .

رابعًا : عرض موقف أهل السنة والجماعة المتميز بعد الفتنة ، والذي بقي حتى اليوم مثلاً للاعتدال في القول والعمل ، وفهم الأمور بميزان الإسلام ، والبعد عن انحرافات الغلاة من الفرق المختلفة .

ثم أخير الخاتمة :

وقد ذكرت فيها أن موضوع الفتنة يجب أن ينظر إليه من زاويتين :

الأولى : أن اللوم في تلك الفتنة على العموم يلقى على قتلة عثمان لأنهم فتحوا باب الفتنة ، وكل ما وقع بعد ذلك فإثمه ووزره عليهم ، إذ كانوا السبب المباشر فيها .

الثانية : أن ما حدث من جانب الصحابة - رضوان الله عليهم - في هذه الفتنة يحمل على حسن النية والاختلاف في الاجتهاد ، لأن كل فئة كانت لها وجهة نظر تدافع عنها بحسن نية ، حيث إن الخلاف بينهم لم يكن بسبب التنافس على الدنيا ،

وإنما كان اجتهادًا من كل منهم في تطبيق شرائع الإِسلام .

وقد اتبعت في بحثي منهجًا يقوم على :

- التعريف بالأعلام الواردة أسماؤهم في الكتاب .
- التعريف بالأماكن الواردة في الكتاب .
- تخريج الآيات القرآنية .
- تخريج الأحاديث النبوية مع ذكر درجتها من الصحة قدر الإِمكان .
- تخريج آثار الصحابة .
- قد يصعب ضبط أسماء الأعلام أو الأماكن أو المفردات ضبطًا صحيحًا ، فذكرت كيفية النطق بها عند ذكرها أول مرة .
- عند ذكر معاجم اللغة في الحاشية لم أشر إلى أرقام الصفحات لأن هذه المعاجم مرتبة حسب الحروف الهجائية .
- شرحت المصطلحات والكلمات الغريبة في الحاشية .
- إذا لم أترجم لشخص أو أعرف براو ، معنى ذلك أن ترجمته قد تقدمت .
- ذكرت المصادر في الحاشية مرتبة حسب أقدمية مؤلفيها .
- إذا تعذر العثور على وفاة أحد المؤلفين يرمز لذلك بما يلي (...) .
- بالنسبة للتواريخ التي وردت في ثنايا البحث ، حرصت على إيراد ما يقابلها بالتاريخ الميلادي في السنين .

* * *




تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة

من روايات الإمام الطبري والمحدثين

الباب الأول

قضايا في المنهج

● مدخل في التاريخ الإسلامي .
● تاريخ الإمام الطبري .

ويحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التاريخ الإسلامي (عوامل تحريفه ، منهج دراسته)

ويحتوي على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عوامل تحريف التاريخ الإسلامي .

المبحث الثاني : منهج دراسة التاريخ الإسلامي .

المبحث الثالث : فقه تاريخ الصحابة .

* * *




المبحث الأول : عوامل تحريف التاريخ الإسلامي

أسباب تقتضي الكذب في الأخبار :

لقد تراءت في الأفق الإسلامي محاولات مبكرة - نوعًا ما - دعت إلى رفض الصيغة الاستسلامية في التعامل مع جميع الروايات التاريخية على وجه القبول والتسليم ، ونبهت إلى عدم التسليم ببعض روايات مؤرخينا القدماء لكونها قد أصابها الخلط وامتزج فيها الحق بالباطل .

فقد سعى ابن العربي [1] في كتابه « العواصم من القواصم » إلى اعتماد منهج نقدي صارم في دراسة إحدى الفترات الخطيرة في التاريخ الإسلامي : عصر الخلفاء الراشدين ومطلع العصر الأموي ، وكشف بعض أشكال الزيف الذي لحق بأحداث صدر الإسلام ، وأماط النقاب عن عدد من الشائعات والافتراءات الموجهة ضد أصحاب رسول الله ﷺ وعلى وجه الخصوص عثمان بن عفَّان رضي الله عنه [2] .

كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الكذب له أسباب تقتضيه منها :

- **أحدها** : الزندقة والإلحاد في دين الله .
- **ثانيها** : نصرة المذاهب والأهواء .

---

(١) هو محمد بن عبد الله : أبو بكر بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي الإمام الحافظ صاحب التصانيف ، صنف في الحديث والفقه والأصول وعلم القرآن والأدب والنحو والتاريخ . قال ابن بشكوال : هو ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها . وقال فيه الذهبي : وكان ثاقب الذهن ، عذب المنطق ، كريم الشمائل ، كامل السؤدد ، ولي قضاء إشبيلية ، فحمدت سياسته ، وكان ذا شدة وسطوة فعزل وأقبل على نشر العلم وتدوينه . من تصانيفه : « أحكام القرآن » ، « كوكب الحديث والمسلسلات » ، « كتاب الأصناف » في الفقه ، « المحصول » في الأصول ، « حسم الداء على حديث السوداء » في اللغة ، « العواصم من القواصم » في التاريخ ، توفي عام (٥٤٣ هـ) (١١٤٨ م) ، ترجم له ابن بشكوال : « الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم » ، (ج ٢ ، ص ٥٩٠) . وابن سعيد الأندلسي : « المغرب في حلي المغرب » ، (ج ١ ، ص ٢٥٤) . والنّباهي : « تاريخ قضاة الأندلس » ، (ص ١٠٥) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » (ج ٢٠ ، ص ١٩٧) . ومحمد بن جعفر الكتاني : « سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس » ، (ج ٣ . ص ١٩٨) .

(٢) ابن العربي : « العواصم من القواصم » . (ص ٦١ - ١٠٨) .

- **ثالثها** : الترغيب والترهيب .
- **رابعها** : الأغراض الدنيوية بجمع الحطام .
- **خامسها** : حب الرياسة بالحديث الغريب [١] .

وكذلك كتب ابن خلدون [٢] « مقدمته » أساسًا من أجل أن يضع معايير بيد المؤرخ يعتمدها في معالجة الوقائع التاريخية ، لِيَتَبَيَّنَ ما يحتمل الصدق ويمكن قبوله والتسليم به ، مما لا يحتمله فَيُرفض ويحسب على الكذب والوضع .

ويعرض ابن خلدون للدوافع والأسباب التي تقود إلى الوضع والكذب في الأخبار فيذكر منها :

أ - « **التشيُّعات للآراء والمذاهب** » [٣] : إن المرء كلما كان معتدلاً ومحايدًا في قبول الخبر والرواية ، فإنه بذلك يكون قد أعطى ذلك الخبر حقه من النظر والتمحيص بغية الوصول إلى تصديقه أو تكذيبه ، بينما إذا كان منحازًا إلى هذا الخير أو ذاك أو خامره التشيُّع لرأي من الآراء فإنه سيميل إلى الأخبار الموافقة له ، وبذلك سيقع في قبول الكذب ونقله .

ب - « **الثقة بالناقلين** » [٤] : ويرجع ذلك إلى عدم التثبت من هويّة الرواة ونقلة الأخبار والثقة العمياء بما يروونه .

ج - « **الذهول عن المقاصد** » [٥] : ويرجع هذا إلى عدم معرفة الناقل بمقاصد ما سمع أو نقل ، وتوهّمه الصدق فيما نقله .

د - « **الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع** » : لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع ، فينقلها المخبر كما رآها وهي بالتصنع على غير حقٍّ في نفسه » [٦] : ومعناه أن بعض

---

(١) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ١٨ ، ص ٤٦) .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون : الإشبيلي التونسي العالم المؤرخ ، رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان والأندلس والقاهرة التي تولى بها أعمالاً ، وقد أكرمه السلطان المملوكي الظاهر برقوق وولاّه قضاء المالكية . من كتبه : « مقدمته » المشهورة ، كتاب « العبر » في التاريخ ، « الحساب » ، « المنطق » ، « شفاء السائل لتهذيب المسائل » ، توفي عام (٨٠٨ هـ) (١٤٠٦ م) . ترجم له : السخاوي : « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » (ج ٤ ، ص ١٤٥) . والمَقري : « نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب » ، (ج ٤ ، ص ٤١٤) . وابن القاضي « جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام بفاس » ، (ج ٢ ، ص ٤١٠) .

(٣) ابن خلدون : « المقدمة » ، (ص ٣٥) . (٤) المصدر نفسه ، (ص ٣٥) .

(٥) المصدر نفسه ، (ص ٣٥) . (٦) المصدر نفسه ، (ص ٣٥) .

المخبرين المدلسين يستغلون جهل الناس بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية ، فليجؤون إلى قلب الحقائق وإيهام السامعين ، بقصد تحقيق مآربهم ، والمؤرخ الذي يطلع على تلك الوقائع المصطنعة ينخدع بها فينقلها خطأ عن غير قصد .

هـ - « **تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب** »[١] : وهذا يعني محاولة بعض المتملقين التقرب لأصحاب السلطة والنفوذ والجاه بأن يضعوا أحاديث تقربهم من الحكام والأكابر مما يؤدي بهم إلى إشاعة أخبار كاذبة لنيل رضاهم .

فقد اتخذ بعض قليلي الورع من الناس الكذب مطيّة لبلوغ مآربهم مثل غيَّاث بن إبراهيم[٢] الذي دخل على المهدي[٣] فوجد عنده حمامًا فزاد في الحديث : « لا سبق إلا في نصل أو حافر » كلمة (أو جناح) ، فأمر له المهدي بجائزة ، فلما خرج ذكر المهدي كذبه وأمر بذبح الحمام[٤] .

ولما قدم هارون الرشيد[٥] إلى المدينة المنورة أَعْظَمَ أن يرتقي منبر النبي ﷺ وعليه

---

(١) ابن خلدون : « المقدمة » ، (ص ٣٥) .

(٢) هو غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي ، قال أحمد : ترك الناس حديثه وروى عباس عن يحيى : ليس بثقة ، وقال الجوزجاني : كان فيما سمعت غير واحد يقول : يضع الحديث ، وقال البخاري : تركوه ، وقال النسائي : متروك الحديث ، كان حيًّا في صدر خلافة المهدي العباسي الذي حكم بين سنة (١٥٨ هـ) (٧٧٤ م) وسنة (١٦٩ هـ) (٧٨٥ م) . انظر الجوزجاني : « أحوال الرجال » ، (ص ٢٠١) ، والنسائي : « كتاب الضعفاء والمتروكين » . (ص ١٩٥) ، والذهبي : « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » (ج ٣ ، ص ٣٣٧) .

(٣) هو محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي ، قال فيه الذهبي : كان جوادًا ممدحًا معطاءً ، محببًا إلى الرعية ، قصابًا في الزنادقة باحثًا عنهم . وكان غارقًا كنحوه من الملوك في بحر اللذات ، واللّهو والصيد ، ولكنه خائف من اللّه ، معاد لأولي الضلالة . حنق عليهم . وذكر ابن أبي الدنيا أن المهدي كتب إلى الأمصار يزجر أن يتكلم أحد من أهل الأهواء في شيء منها . توفي (١٦٩ هـ) (٧٨٥ م) ، ترجم له : خليفة : « التاريخ » ، (ص ٤٣٦ - ٤٤٥) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص ٣٩١) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » (ج ٧ ، ص ٤٠٠) .

(٤) ابن حبان : « المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين » ، (ج ١ ، ص ٣٣) وابن الجوزي : « الأحاديث الموضوعة » (ج ١ ، ص ٤٢) .

(٥) هو هارون الرشيد بن المهدي : الخليفة العباسي ، قال فيه الذهبي : كان من أنبل الخلفاء وأحشم الملوك ، ذا حج وجهاد وغزو وشجاعة ورأي .... ذا فصاحة وعلم وبصر بأعباء الخلافة ، وله نظر في الأدب والفقه ... كان يصلي في خلافته في كل يوم مئة ركعة إلى أن مات .
ويتصدق بألف وكان يحب العلماء ويعظم حرمات الدين ، ويبغض الجدال والكلام ، ويبكي على نفسه ولهوه وذنوبه . لا سيما إذا وعظ . توفي عام (١٩٣ هـ) (٨٠٨ م) . ترجم له : خليفة : « التاريخ » ، (ص ٤٣٧ - ٤٦١) . الفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ١ ص ١٦١) . والخطيب : « تاريخ بغداد » (ج ١٤ ، ص ٥) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٩ ، ص ٢٨٦) .

قباء [١] ومنطقة [٢] فتطوع القاضي أبو البختري [٣] بذكر حديث فيه أن النبي ﷺ كان يلبسهما . وقد كان يحيى بن معين [٤] حاضرًا فكذّبه على رؤوس الأشهاد [٥] .

و - « **جهل المؤرخين بطبائع العمران** » : فابن خلدون يرى أن لكل ظاهرة في الوجود سواء كانت طبيعية أو اجتماعية قوانين تحكمها [٦] . والمقصود بالظواهر الطبيعية : ظواهر علم الفلك والطبيعة وما له علاقة بسنن الحياة بالنسبة للإنسان والحيوان والنبات .

وقد انتقد ابن خلدون المؤرخين الذين ليس لديهم إلمام بهذه العلوم . فيقبلون الأخبار التي تتناقض مع القوانين العلمية كالخبر الذي نقله المسعودي [٧] في حديث بناء مدينة النحاس بصحراء سجلماسة [٨] .

---

(١) القباء : من الثياب الذي يلبس ، مشتق من ذلك لاجتماع أطرافه ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .
(٢) والمنطقة : كل ما شد به وسطه . المصدر نفسه .
(٣) هو وهب بن وهب بن كثير ، سكن بغداد وولي قضاء عسكر المهدي ، ثم قضاء المدينة في عهد ابنه الرشيد ، وكان جوادًا سخيًا لكنه متهم في الحديث . قال يحيى بن معين : كان يكذب عدو الله - وهو الذي فضحه أمام الناس في مسجد الرسول ﷺ عندما زين للرشيد أن يصعد المنبر وعليه قباء ومنطقة ذاكرًا أن رسول الله ﷺ كان يلبسهما - وقال أحمد : كان يضع الحديث وضعًا فيما نرى . وقال البخاري : سكتوا عنه . توفي عام (٢٠٠ هـ) (٨٣٥ م) . ترجم له : الدارقطني : « الضعفاء والمتروكون » ، (ص ٣٨٤) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٣ ، ص ٥٤١) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٤ ، ص ٣٥٣) .
(٤) هو يحيى بن معين الإمام العالم ، كان حافظًا ثبتًا متقنًا عالمًا بأحوال الرواة وأنسابهم ، قال أحمد : هو أعلمنا بالرجال ، ونعته الذهبي بسيد الحفاظ ، وقال فيه ابن حجر : إمام الجرح والتعديل . من تصانيفه : « التاريخ » ، « معرفة الرجال » . خلف له والده بعد وفاته ثروة هائلة ، ومع ذلك فقد كان زاهدًا متقللاً ، وآثر إنفاقها في طلب الحديث وجمع السنن لشدة حرصه على العلم ، توفي عام (٢٣٣ هـ) (٨٤٨ م) . ترجم له : ابن سعد « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص ٣٥٤) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣٠٧/٢/٤) ، وابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٣٢٢) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٤ ، ص ١٧٧) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٤٢٩) . وابن حجر : « تهذيب التهذيب » ، (ج ١١ ، ص ٢٨٠) .
(٥) ابن حبان : « المجروحين » ، (ج ١ ، ص ٢٣) . وابن الجوزي ، « الأحاديث الموضوعة » ، (ص ٥) .
(٦) وذلك تقديرًا من الله العليم الحكيم الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى (الناشر) .
(٧) هو علي بن الحسين بن علي ، أبو الحسن المسعودي البغدادي المؤرخ الرحالة صاحب « مروج الذهب » قال الذهبي فيه : كان إخباريًا ، صاحب ملح وغرائب وعجائب وفنون وكان معتزليًا . من تصانيفه : « ذخائر العلوم وما كان في سائر الدهور » ، « الاستذكار لما مرّ في سالف الأعصار » ، « التاريخ في أخبار الأمم من العرب والعجم » ، « التنبيه والإشراف » . توفي عام (٣٤٦ هـ) (٩٥٧ م) . ترجم له ابن النديم : « الفهرست » (ص ٢١٩) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٢ ، ص ٣٠٧) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٥ ، ص ٥٦٩) . وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٤ ، ص ٢٢٤) .
(٨) ابن خلدون « المقدمة » ، (ص ٣٧) .

أما الظواهر الاجتماعية فالمقصود بها العادات والتقاليد والغنى والفقر والعلم والجهل والنموُّ السكاني وطبيعة الدول .

وقد انتقد ابن خلدون المؤرخين قبله لوقوعهم في الوهم والغلط عندما يكون الخبر متعلقًا بالأرقام والإحصائيات كإحصاء الجيوش أو أموال الخراج . فبعض الناس لديهم ولع بتضخيم الأرقام ، فيذكرون أشياء تصادم العقل والبديهيات ، وتصادم قانون النمو السكاني كما فعل المسعودي أيضًا حين قال بأن جيوش بني إسرائيل كانوا ستمائة ألف عندما أحصاهم موسى في أرض التيه ، مع العلم أن الذي بين موسى وإسرائيل عليهما السلام هو أربعة آباء فقط [١] : أي أنه لا يمكن أن ينمو عدد بني إسرائيل خلال أربعة أجيال من بضعة أفراد إلى ذلك العدد الضخم . ولئن اعتبر ابن خلدون العلم بطبيعة العمران هو أهم سلاح يوجه للخبر التاريخي ، وجعل تعديل الرواة أمرًا لاحقًا بقوله : « هو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها ، ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع ، وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والترجيح » [٢] .

فهذا الكلام - وإن كان مقبولاً بشكل عام - فهو يحتاج إلى شيء من التحفظ . فهناك روايات صحيحة ينقلها ثقات عدول يعلمون ما ينقلون عن أمور خارقة للعادة ، وبالشروط المقبولة لوقوع الكرامة ، فالأسلم تصديقها ولا يقبل من أحد أن يقول : هذه لا يمكن وقوعها ، مثلًا كحادثة العلاء ابن الحضرمي رضي الله عنه في فتح إقليم فارس زمن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه[٣] .

ويمكن القول أنَّه رغم أهمية ما جاء به ابن خلدون ، فلابد من التأكيد أنَّ منهج أهل الحديث في نقل الخبر هو أعظم المناهج وأدقها .

---

(١) المصدر نفسه ، (ص ١٠) . (٢) ابن خلدون : المصدر نفسه ، (ص ٣٧) .

(٣) خاض البحر إلى جزيرة دارين بالبحرين ، ومعه المسلمون بخيولهم ومالهم وأرجلهم وكأنهم يمشون على الأرض ، فلم يفرق لهم دابة ولا إنسان . وقد سجل الشاعر عفيف بن المنذر هذا الحديث بقوله :

ألم تر أن الله ذلل بحره ... وأنزل بالكفار إحدى الجلائل

دعونا الذي شق البحار فجاءنا ... بأعجب من فلق البحار الأوائل

انظر الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص ٣١٠) . وابن كثير : « البداية والنهاية » : (ج ٦ ، ص ٣٢٩) . وقد ذكر ابن حجر عند ترجمته للعلاء بن الحضرمي رضي الله عنه في « الإصابة » قوله : « وخاض البحر بكلمات قالهن ، وذلك مشهور في كتب الفتوح » . (ج ٢ ، ص ٤٩٨) .

على أن الجمع بين هذا المنهج ومنهج النقد الاجتماعي والعقلي عند ابن خلدون وغيره من دارسي التاريخ ، مما يتفق والأصول العامة للإسلام ، وتطبيق ذلك على الروايات التاريخية سيقدم بلا شك خدمة جليلة للتاريخ الإسلامي بتخليص تلك الروايات التاريخية من الخطأ ، وكشف عوامل الكذب فيها ، ووضع القواعد التي تساعد المؤرخ على تجنب الوقوع في الأخطاء التي مردُّها التسليم بجميع الروايات التاريخية .

ثانيًا : أسباب الوضع في صدر الإسلام

إن الأمر الذي لابد أن يعيه الباحثون في التاريخ الإسلامي – وخاصة تلك الفترة المبكرة منه – أنَّ الحقائق التاريخية الناصعة فيه ينبغي استخراجها من الأنقاض ، أنقاض الأوهام والمفتريات وأنقاض الأهواء والبدع والعصبيات والمذهبيات وما يتعلق بها ، مما افتراه المفترون ووضعه الوضَّاعون من بين رواة الأخبار . وإذا أخذنا الحديث النبوي وما لحقه من وضع وتحريف ، فإن الذين تورطوا في ذلك ليسوا قلَّة حتى احتاجوا من جهابذة العلماء إلى تصانيف خاصة بهم كالمجروحين والمتروكين والضعفاء [1] .

على أن غالبية النصوص والروايات التاريخية إنما دُوِّنت بعد نشأة الفرق المتمذهبة ، وظهور أصحاب الأهواء والبدع والزنادقة . ومعلوم أنّ من أسباب الكذب حرص أصحاب البدع والأهواء على دعوة الناس إلى بدعهم ، ودعوة الفرق ذات الآراء السياسية إلى آرائها .

لقد أثار انتشار الإسلام وامتداد الفتوح الإسلامية في عهد الخلافة الراشدة شرقًا وغربًا حفيظة أعداء الإسلام ، وراموا كيده والنيل من المسلمين ، وكانت وسيلتهم في البداية مجابهة المسلمين في ميادين القتال ، ولكن جهودهم باءت بالفشل حيث توالت عليهم الضربات في مواقع : القادسية ونَهَاوَند وتُسْتَر ... إلخ فرأوا أن كيد الإسلام بالحيلة والوقيعة أنجع ، فأخذوا يحيكون مخططاتهم في الخفاء لهدم الإسلام وتفتيت وحدة المسلمين . يقول ابن حزم : « إن الفرس كانوا من سعة الملك وعلوٍّ اليد على جميع الأمم وجلالة الخطر في أنفسهم حتى إنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار والأبناء ، وكانوا

---

(١) مثل كتاب « الضعفاء والمتروكين » للنسائي ، « والضعفاء » للعقيلي « والمجروحين » لابن حبان « والكامل في الضعفاء » لابن عدي « والميزان » للذهبي .

يعدُّون سائر الناس عبيدًا لهم . فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب ، وكان العرب أقل الأمم عند الفرس خطرًا ، تعاظمهم الأمر وتضاعفت لديهم المصيبة ، وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى .... فرأوا أنَّ كيده على الحيلة أنجع ، فأظهر قوم منهم الإسلام واستمالوا أهل التشيُّع بإظهار محبة أهل بيت رسول اللَّه ﷺ واستشناع ظلم علي ﷺ ثم سلكوا بهم مسالك شتى حتى أخرجوهم عن الإسلام »[(١)] .

ومن ضمن خططهم تزييف الأخبار وترويج الشائعات الكاذبة التي استهدفت النيل من الإسلام بتشويه سيرة الصحابة ﷺ إذ إنَّ التشكيك في ثقتهم وعدالتهم هو تشكيك بالتالي في صحة الإسلام وعدم صلاحيته . على أن القدح في أهل خير القرون الذين صحبوا الرسول ﷺ قدح فيه عليه الصلاة والسلام قال الإمام مالك : « هؤلاء طعنوا - يعني الرافضة ومن على شاكلتهم من الزنادقة - في أصحاب رسول اللَّه ﷺ إنما طعنوا في أصحابه ليقول القائل : رجل سوء كان له أصحاب سوء ، ولو كان رجلاً صالحًا لكان أصحابه صالحين »[(٢)] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن التاريخ الإسلامي لعبت فيه الأيدي المنحرفة في الماضي . حيث تعرَّض للتحريف والتشويه على أيدي اليهود والنصارى والرافضة والمجوس الذين أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر . فقد انخرط بعض الفرس في صفوف الشيعة وانتحلوا مذهبهم وتظاهروا بحبٍّ آل البيت ، وهم يهدفون بذلك نشر آرائهم الباطلة وبثَّ أفكارهم المعادية للإسلام ، فاتخذوا التشيُّع لآل البيت ستارًا يعملون من خلفه لتحقيق أهدافهم والوصول إلى مآربهم .

وما الآراء والأفكار التي نادوا بها إلاَّ دليل على أنَّ دعاة هذه الطوائف قوم انتحلوا الإسلام بقصد هدمه وإفساده . ولما كان من الصعب الجهر بهذه الآراء ابتداءً ، فقد ألبسوها ثوب التشيُّع ودثروها حب آل البيت ، وتقوَّلوا على رسول اللَّه ﷺ وعلى آل البيت ما لم يقولوا . ومن أمثال هؤلاء المغيرة بن سعيد[(٣)] وأبو الخطاب محمد بن أبي

---

(١) ابن حزم : « الفصل في الملل والأهواء والنحل » ، (ج ٢ ، ص ١١٥) .

(٢) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، (ج ٤ ، ص ٤٢٩) .

(٣) هو المغيرة بن سعيد البجلي ، الكوفي الرافضي ، قال إبراهيم النخعي : إياكم والمغيرة بن سعيد وأبا عبد الرحيم ، فإنهما كذابان . وعن الأعمش قال : أول من سمعته ينتقص أبا بكر وعمر المغيرة بن سعيد . وقال ابن عدي : لم يكن بالكوفة العن من المغيرة بن سعيد فيما يروى عنه من الزور عن عليّ ، وهو دائم الكذب على أهل البيت ولا أعرف له حديثًا مسندًا . قتل عام (١٢٩ هـ) (٧٣٧ م) مصلوبًا على يد خالد بن عبد اللَّه القسري . ترجم له : ابن حبيب : « المحبّر » : (ص ٤٨٣) والجوزجاني : أحوال الرجال ، (ص ٥٠) . والطبري : « تاريخ الرسل والملوك » ، (ج ٧ ، ص ١٢٨) وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٦ ، ص ٧٥) .

زينب [١] .

وقسم آخر من الفرس - عرفوا بالزنادقة - اندسوا بين صفوف المسلمين ، إذ سايروا أكثرية الناس الذين دخلوا في الإسلام ، فأظهروا دخولهم في دين اللّٰه ولم تنشرح صدورهم له ، حيث كان بعض هؤلاء الزنادقة ذوي مكانة بين ذويهم قبل الفتح الإسلامي لبلدانهم . وبسقوط دولتهم وانهيار مجتمع السادة والعبيد أضحوا نسيًا منسيًا ، فدفع بهم الحقد الدفين في نفوسهم للإسلام إلى إذكاء نار الفتنة وتوسيع دائرة الخلاف بين المسلمين كلما سنحت الفرصة ، ودسُّوا من معتقداتهم الباطلة والأخبار الكاذبة ما هو كفيل في نظرهم بتشويه سيرة السلف الصالح ، ومن هؤلاء عبد الكريم ابن أبي العوجاء [٢] الذي اعترف حين جيء به إلى محمد بن سليمان بن علي [٣] ليقتله وأيقن بالموت أنه وضع أربعة آلاف حديث [٤] .

ومن عوامل الوضع أيضًا أن الفتنة - بعد مقتل عثمان ﷺ - أسفرت عن اختلاف وشقاق كبير نجم عنه تصدُّع في المجتمع الإسلامي ظل أثره باقيًا . فقد ولدت الأحقاد والضغائن ، وظهر الكذب والوضع على أثر الفتن السياسية التي وقعت بين المسلمين كموقعة الجمل وصَفِّين والنَّهروان حيث كانت هذه الأحداث مبعث نشوء الأحزاب السياسية كالشيعة والخوارج التي حين لم تسعفها نصوص القرآن والحديث لجأ بعض منتحليها إلى الكذب فوضع بعض الشيعة أحاديث في فضل عليٍّ والطعن في

(١) هو محمد بن أبي زينب مقلاص : أبو الخطاب البراد الأجدع الأسدي ويكنى أبا إسماعيل ، ويكنى أيضًا أبا الظبيان . ذكره جعفر الصادق بسوء . وقال ابن الغضائري : محمد بن أبي زينب : أبو الخطاب الأجدع مولى بني أسد لعنه اللّٰه ، أمره شهير . الكشي : « الرجال » ، (ص ١٤٥) ، والإستراباذي : « منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال » ، (ص ٣٢٣) .

(٢) هو عبد الكريم بن أبي العوجاء ، قال فيه الذهبي : زنديق معثر ، قال أبو أحمد بن عدي : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل الحرام .
انظر : ابن الجوزي : « الأحاديث الموضوعة » ، (ج ١ ، ص ٣٧) . والذهبي : « الميزان » (ج ٢ ، ص ٦٤٤) .

(٣) هو محمد بن سليمان بن علي العباسي ، أبو عبد اللّٰه ، أمير البصرة وأعمالها في عهد المهدي ، قال ابن الأثير في حوادث (١٦٠ هـ) (٧٧٦ م) : وكان على البصرة وكور دجلة والبحرين وعمان وكور الأهواز وفارس محمد بن سليمان . وكان يتتبع الزنادقة بأمر من المهدي ، توفي عام (١٧٣ هـ) (٧٨٩ م) . ترجم له : ابن حبيب : « المحبّر » (ص ٦١) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص ٢٩١) . وابن الأثير : « الكامل في التاريخ » ، (ج ٦ ، ص ٤٩) .

(٤) ابن الجوزي : « الأحاديث الموضوعة » ، (ج ١ ، ص ٣٧) . والعراقي : « الفتح المغيث في شرح ألفية الحديث » ، (ص ١٢٧) .

معاوية [١] كما وضع بعض خصومهم أحاديث في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية ردًّا على من ينتقصهم [٢] وعندما كثر سبُّ الصحابة وضعت أحاديث في فضلهم أو في فضل جمع منهم [٣] .

وجدير بالذكر أنَّ كثيرًا من الأحاديث والأخبار وضع في القرن الثاني والثالث للّهجرة ، لكنها تتناول في الغالب قضايا لها صلة بأحداث النصف الأول من القرن الأول الهجري . علمًا بأن العراق - وخاصة الكوفة - كان ميدانًا لوضع الحديث وتناقل الموضوعات من الأخبار والمرويات ، إذ إن الكوفة حملت العبء الأكبر في الحرب مع أهل الشام عندما اتخذها علي ﷺ عاصمة ، وظلت بعده مركزًا معارضًا للحكم الأموي ، حيث كان وضعها مناسبًا لظهور عناصر طموحة سعت لاستغلال الظروف للوثوب على السلطة [٤] .

ومن الملاحظ أن الوضع في الأحاديث والأخبار يعكس الصراع الفكري والسياسي بين الأحزاب المختلفة . على أن مسألة الخلافة هي المحور الذي تدور حوله كثير من النقاشات بين الفرق والأحزاب المتصارعة ، وكانت هي السبب في لجوء بعضها إلى الوضع في الحديث وانتحال الأخبار في جو مشحون بالأحقاد السياسية .

ولقد أدَّت كثرة الوضع للحديث والأخبار في الكوفة التي كانت مركزًا للشيعة إلى إعطاء فكرة سيئة عن العراق كمركز مهمٍّ من مراكز العلم والرواية في العالم الإِسلامي وقتذاك ، فتدهورت سمعة العراقيين العلمية في الأمصار الإِسلامية .

فهذه عائشة رضي الله عنها تقول : « يا أهل العراق أهل الشام خير منكم . خرج إليهم نفر من أصحاب رسول الله ﷺ كثيرٌ فحدَّثونا بما نعرف . وخرج إليكم نفر قليل من أصحابه فحدثتمونا بما نعرف وما لا نعرف » [٥] .

---

(١) انظر : الذهبي « المنتقى في منهاج الاعتدال » ، (ص ٣١٣) ، السيوطي : « اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ، (ج ١ ، ص ٣٤٣) .

(٢) انظر السيوطي : اللآليء المصنوعة ، (ج ١ ، ص ٢٨٦ - ٣١٥) . وابن عراق : « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » ، (ج ١ ، ص ٣٧١) .

(٣) السيوطي : « اللآليء المصنوعة » ، (ج ١ ، ص ٤٢٨) . والكرمي : « الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة » ، (ص ٩٢) .

(٤) د . أكرم ضياء العمري : « بحوث في تاريخ السنة المشرقة » ، (ص ٢٥) .

(٥) الفسوي ، المعرفة والتاريخ ، (ج ٢ ، ص ٧٥٦) .

وقدم جماعة من أهل العراق إلى عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ بمكة طالبين منه أن يحدثهم فقال : « إن من أهل العراق قومًا يكذبون ويكذبون ويسخرون » (١) . وقد أتي ابن عباس بكتاب من الكوفة فيه قضاء علي فمحاه إلَّا قدر ذراع (٢) .

وذكر الأعمش (٣) أنه رأى شيخًا كوفيًا يحرِّف قضاء علي في المطلَّقة ثلاثًا ويزعم أنَّ الناس حملوه على ذلك (٤) .

وقال الزهري (٥) : « إذا سمعت بالحديث العراقي فاردد به ثم اردد به » (٦) .

وذاك مالك رحمه الله يحذر كما حذر علماء آخرون من الأحاديث التي مصدرها العراق ، حتى أنه رأى إنزالها منزلة أحاديث أهل الكتاب ، أي لا تصدق ولا تكذب (٧) . وقد ذكر له عبد الرحمن بن مهدي (٨) أن ما سمعه من الحديث بالمدينة المنورة في أربعين يومًا

---

(١) ابن سعد : الطبقات الكبرى (ج ٤ ، ص ٢٦٧) .

(٢) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » (بشرح النووي) ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ، (ج ١ ، ص ٨٣) .

(٣) هو سليمان بن مهران الأسدي ، أبو محمد الأعمش ، من التابعين ، اتفق العلماء على توثيقه وإتقانه وما نقموا عليه إلا التدليس . كان عالمًا بالقرآن والسنة والفرائض ، روى نحو (١٣٠٠) حديث ، قال فيه الذهبي : كان رأسًا في العلم النافع والعمل الصالح . توفي عام (١٤٨ هـ) (٧٦٥ م) ، ترجم له : ابن سعد : الطبقات الكبرى ، (ج ٦ ، ص ٣٤٢) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٩ ، ص ٣) ، والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج١ ، ص ١٥٤) .

(٤) ابن عدي : « الكامل في ضعفاء الرجال » ، (ج ١ ، ص ١٤٨) .

(٥) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري المدني الإمام ، حافظ أهل زمانه ، يقال إنه أول من دون الحديث ، قال أيوب السختياني : ما رأيت أحدًا أعلم من الزهري . توفي عام (١٢٤ هـ) (٧٢٤ م) . ترجم له البخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص ٣٢٠) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص ٧١) وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٤ ، ص ١٧٧) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ١ ، ص ١٠٨) . « وسير أعلام النبلاء » ، (ج ٥ ، ص ٣٢٦) .

(٦) الفسوي : المعرفة والتاريخ ، (ج ٢ ، ص ٧٥٧) .

(٧) الذهبي : « المنتقى من منهاج الاعتدال » ، (ص ٨٨) .

(٨) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري ، أبو سعيد : من كبار الحفاظ ، قال ابن المديني : لو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني لم أر مثل عبد الرحمن . توفي عام (١٩٨ هـ) (٨١٤ م) . ترجم له : ابن سعد : الطبقات ، (ج ٧ ، ص ٢٩٧) .
واللالكائي : « شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم » ، (ج ١ ، ص ٤٤) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٠ ، ص ٢٤٠) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٦ ، ص ٢٧٩٠) .

يسمعه في يوم واحد بالعراق ، فأجاب مالك : « من أين لنا دار الضرب - السكّة - التي عندكم - تضربون بالليل وتنفقون بالنهار » (١) .

ويقول ابن تيمية في هذا الصدد : « كان جمهور الرأي من الكوفة ، إذ هو الغالب على أهلها ، مع ما كان فيهم من التشيُّع الفاحش ، وكثرة الكذب في الرواية (٢) . فلم يكن الكذب في أهل بلد أكثر منه فيهم . ففي زمن التابعين كان بها خلق كثيرون معروفون بالكذب ، لا سيما الشيعة فإنهم أكثر الطوائف كذبًا باتفاق أهل العلم . ولأجل هذا ورد عن مالك وغيره من أهل المدينة أنهم لم يكونوا يحتجون بعامة أحاديث أهل العراق » (٣) .

ويمكن القول بناءً على ما سبق ذكره أنَّ رواج الموضوعات على نطاق واسع في العراق يُعزى للدور السياسي الذي لعبه العراق ، ففيه حدث أعمق تصدُّع في بناء المجتمع الإسلامي حيث انقسم المسلمون في أعقاب صفِّين إلى جمهور وشيعة وخوارج ، وفيه اضطلع الشيعة بالعبء الأكبر من الوضع ؛ إذ كان الكذب فيهم متفشيًا أكثر من سائر طوائف أهل القبلة ، وعلى أرضه كانت أحداث الفتن الدامية والثورات التي اندلعت طيلة الحكم الأموي ، فكانت بواعث الوضع قوية لخدمة الواقع السياسي .

ومن عوامل الوضع انتحال بعض الكذّابين من العرب مذهب التشيُّع والقيام بالدعوة لبعض أئمة آل البيت بغرض الوصول إلى السلطة والإمارة ، فسوَّغوا لأنفسهم الكذب في الأخبار ، ووضع الحديث لدعم وجهة نظر المعارضة لانتقاص الأمويين والنيل منهم .

فهذا المختار الثقفي (٤) يقول لرجل من أصحاب الحديث : ضع لي حديثًا عن النبي ﷺ أنِّي كائن بعده خليفة وطالب ثأر ولده - يقصد الحسين - وهذه عشرة آلاف درهم وخلعة ومركوب وخادم . فرفض الأنصاري أن يضع حديثًا عن النبي وأراد أن يضعه عن أحد من الصحابة بأجر أقل (٥) .

---

(١) الذهبي : « المنتقى » ، (ص ٨٨) .

(٢) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ١٠ ، ص ٣٥٨) .

(٣) المصدر نفسه ، (ج ٢٠ ، ص ٣١٦) .

(٤) هو المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي :من زعماء الثائرين على بني أمية ، تتبع قتلة الحسين ، فقتل منهم نفرًا ، من بينهم عبد الله بن زياد . وكان دجالاً ادعى النبوة ونزول الوحي عليه ، قتل عام (٦٧ هـ) (٦٨٧ م) على يد مصعب بن الزبير . ترجم له : أبو حنيفة الدينوري : « الأخبار الطوال » ، (ص ٨٢) . والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٦ ، ص ٧) .

(٥) ابن الجوزي : « الأحاديث الموضوعة » ، (ج ١ ، ص ٣٩) بتصرف .

ومن المعلوم أنه ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ : (يكون في ثقيف كذاب ومبير)[١] والكذاب هو المختار[٢] .

ومن عوامل الوضع ما قام به عبد اللّه بن سبأ اليهودي وأعوانه من ترويج الشائعات وإذاعة الكذب للنيل من الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان ﷺ ثالث أصحاب رسول اللّه ﷺ فضلًا ودينًا[٣] .

فقد كان لابن سبأ اليد الطولى في الافتراء على عثمان ﷺ وإثارة الناس ضده بالإِشاعات الكاذبة التي تلقفها الرواة المغرضون من الشيعة ، ثم تناقلها المؤرخون في كتبهم إلى الآن . كما أنه أرسى قواعد التشيُّع : الرجعة ، والوصية ، والغيبة ، وسب الصحابة[٤] ... وجعلها من أهم الوسائل التي استخدمها لبلوغ غرضه ، حيث استغل مكانة آل البيت ومنزلتهم في قلوب المؤمنين ، وتظاهر لتغطية سمومه بحبهم ونصرتهم والتقرب إليهم ، فادعى لهم أمورًا كاذبة كان آل البيت أول المنكرين لها .

فقد زعم - إلى ما سبق ذكره من آراء - أن عليًا استودع من العلم تسعة أمثال القرآن ، وزعم أن القرآن جزء من تسعة أجزاء ، وعلمه عند علي ، فنهاه علي ﷺ بعد ما هم به[٥] .

وعن أبي الجلاس[٦] قال : « سمعت عليًا يقول لعبد اللّه بن سبأ : واللّه ما أفضى إلي بشيء كتمته أحدًا من الناس . ولقد سمعته يقول : إن بين يدي الساعة ثلاثين كذابًا وإنك أحدهم - يقصد ابن سبأ »[٧] .

---

(١) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » ، (بشرح النووي) ، كتاب فضائل الصحابة ، (ج ١٦ ، ص ١٠٠) .
(٢) النووي : « شرح صحيح مسلم » ، (ج ١٦ ، ص ١٠٠) .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل والملوك » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٠) .
(٤) انظر القمي : « المقالات والفرق » ، (ص ٢٠) ، والأشعري : « مقالات الإِسلاميين » ، (ج ١ ، ص ٨٥) والشهرستاني : « الملل والنحل » : (ج ١ ، ص ١٥٥) . والكرماني : « الفرق الإِسلامية » ، (ص ٣٤) .
(٥) الجوزجاني : أحوال الرجال ، (ص ٣٨) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٢ ، ص ٤٢٦) .
(٦) أبو الجلاس الكوفي ، ذكره الحافظ ابن حجر في « التهذيب » ، وقال : غير منسوب ، روى عن علي بن أبي طالب ، وروى عنه أبو هند الحارث بن عبد الرحمن الهمداني . (ج ١٢ ، ص ٦٣) .
(٧) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ٩ ص ٣٣٢) . وابن حجر : « اللسان » ، (ج ٣ ، ص ٢٨٩) .

كما ادعى أن عليًّا يضمر السوء للشيخين - أبي بكر وعمر - فعن زيد ابن وهب [١] أن سويد بن غفلة [٢] دخل على علي ﷺ في إمارته فقال : إني مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر بسوء ، يرون أنك تضمر لهما مثل ذلك ، منهم عبد اللّٰه بن سبأ ، وكان عبد اللّٰه أول من أظهر ذلك . فقال علي : مالي ولهذا الحميت الأسود ، ثم قال : معاذ اللّٰه أن أضمر لهما إلاَّ الحسن الجميل ، ثم أرسل إلى عبد اللّٰه بن سبأ فسيَّره إلى المدائن وقال : لا تساكنِّي في بلدة أبدًا . ثم نهض إلى المنبر حتى اجتمع الناس فذكر القصة في ثنائه عليهما بطولها ... الأثر ، وفي آخره : « ألا ولا يبلغني عن أحد يفضِّلني عليهما إلا جلدته حدَّ المفتري » [٣] .

ومن عوامل الوضع أن عملية تدوين التاريخ لم تبدأ إلا متأخرة ، حيث لم ينصرف اهتمام المسلمين إليه إلا أيام العباسيين . على أن البعد الزمني الحاصل بين وقوع الأحداث وتدوينها كان له الأثر الكبير في تغيير ملامح الحدث التاريخي الذي تكفَّل الرواة بحمله وروايته ، خاصة وأنَّ عملية التدوين هذه جاءت بعد وقائع وفتن مظلمة ترتب عليها فرقة المسلمين إلى شيع وأحزاب « فمنهم بكرية وعمرية وعثمانية وعلوية وعباسية ، كلٌّ تزعم أن الحق معها والباقي ظلوم غشوم مقتر من الخير عديم » [٤] .

---

(١) هو زيد بن وهب الجهمي : أبو سليمان الكوفي - رحل إلى النبي ﷺ فلم يجده فقد توفي وهو في الطريق . وروى الحديث عن عمر وعثمان وعلي وأبي ذر وغيرهم من الصحابة . قال زهير عن الأعمش : إذا حدثك زيد بن وهب عن أحد فكأنك سمعته من الذي حدثك عنه . وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : ثقة ، وقال الذهبي : زيد بن وهب من أجلة التابعين : متفق على الاحتجاج به إلا ما كان من يعقوب الفسوي فإنه قال في « تاريخه » : في حديثه خلل كثير ولم يصب الفسوي . توفي قبل سنة (٩٠ هـ) (٧٠٩ م) أو بعدها . ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ١٧١) . وابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص ١٠٢) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٢ ، ص ١٠٧) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص ٤٢٧) .

(٢) هو سويد بن غفلة ، أبو أمية الجعفي : مخضرم من كبار التابعين ، ثقة ، قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ كان شديد الساعد ، سمع الناس يوم القادسية يصيحون : الأسد ! الأسد ! فضرب الأسد على رأسه فمر سيفه في فقار ظهره ، وخرج من عكوة ذنبه . كان مع علي في حرب صفين ، وسكن الكوفة حيث مات بها زمن الحجاج عام (٨١ هـ) (٧٠٠ م) . ترجم له : العجلي : تاريخ الثقات ، (ص ٢١٢) . والذهبي : « الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة » ، (ج ١ ، ص ٣٢٩) . وابن حجر « الإصابة في معرفة الصحابة » ، (ج ٢ ، ص ١١٨) .

(٣) ابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٣ ، ص ٢٩٠) .

(٤) ابن العربي : « العواصم من القواصم » ، (ص ٢٤٦) .

كما أنَّ الدولة العباسية لم يكن يسرُّ رجالها التحدث بمفاخر بني أمية ومحاسنهم ، فتولى تدوين تاريخ الإِسلام ثلاث طوائف : « طائفة كانت تنشد العيش والجِدةَ من التقرب إلى مبغضي بني أمية بما تكتبه وتؤلفه ، وطائفة ظنت أنَّ التدوين لا يتمُّ ولا يكون التقرُّب إلى اللَّه إلا بتشويه سمعة أبي بكر وعمر وعثمان وبني عبد شمس جميعًا ، وطائفة ثالثة ، من أهل الإِنصاف والدين - كالطبري وابن عساكر [١] وابن كثير [٢] رأت أن من الإِنصاف أن تجمع أخبار الإخباريين من كل المذاهب والمسالك - كلوط بن يحيى الشيعي المتحيِّز ، وسيف بن عمر العراقي المعتدل (لعلها : المعتدي) - ولعل

(١) هو علي بن الحسن بن هبة اللَّه ، أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي الإمام الحافظ المؤرخ صاحب « التصانيف » ، و « التاريخ الكبير » ، كان محدث الشام في عصره ورفيق السمعاني في رحلاته . قال فيه السمعاني (أبو القاسم حافظ ، ثقة ، متقن ، ديِّن ، خيِّر ، حسن السمت ، جمع بين معرفة المتن والإِسناد ، وكان كثير العلم » غزير الفضل ، صحيح القراءة متثبتًا ، رحل وتعب وبالغ في الطلب ، وجمع ما لم يجمعه غيره وأربى على أقرانه . له « تاريخ دمشق الكبير » ، وهو من أجل كتبه) ، رجعت إليه كثيرًا في رسالتي ، وهو في نحو ثمانين مجلدًا ، ذكر فيه تراجم الصحابة والتابعين وتابع التابعين والأعيان والرواة والحكام والأمراء على نسق « تاريخ بغداد » للخطيب . قال ابن خلّكان في « الوفيات » : قال لي شيخنا الحافظ زكي الدين عبد العظيم ، وقد جرى ذكر هذا التاريخ وطال الحديث في أمره ، (ما أظن هذا الرجل إلا عزم على وضع هذا التاريخ من يوم عقل على نفسه ، وشرح في الجمع من ذلك الوقت ، وإلا فالعمر يقصر على أن يجمع الإنسان مثل هذا الكتاب) . ولهذا التاريخ أذيال منها : ذيل القاسمي نجل ابن عساكر ، وذيل صدر الدين البكري ، وذيل عمر ابن الحاجب ، وله مختصرات أيضًا منها : ما اختصره الإمام أبو شامة الدمشقي ، القاضي جمال الدين بن منظور صاحب « لسان العرب » ، والشيخ بدر الدين العيني ، واختصره عبد القادر بدران بحذف الأسانيد والمكررات ، وانتقى منه جلال الدين السيوطي وسمّاه « تحفة المذاكر المنتقى من تاريخ ابن عساكر » ومن مصنفات ابن عساكر الأخرى : « كشف المغطى في فضل الموطأ » « أربعون حديثًا من أربعين شيخًا من أربعين مدينة » « معجم الصحابة » « تهذيب الملتمس من عوالي مالك بن أنس » ، « تاريخ المِزَّة » ، « معجم أسماء القرى والأمصار « ، « معجم الشيوخ والنبلاء » ، « معجم النسوان » ، « الأشراف على معرفة الأطراف » ، « تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري » ، « توفي عام (٥٧١ هـ) (١١٧٦ م) . ترجم له : ابن الجوزي : « مرآة الزمان في تاريخ الأعيان » ، (ج ٨ ، ص ٣٣٦) . وابن خلكان : وفيات الأعيان ، (ج ٣ ، ص ٣٠٩) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٤ ، ص ٢٧٣) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١٢ ، ص ٢٩٤) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٤ ، ص ١٣٣٠) ، وحاجي خليفة : « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » ، (ج ١ ، ص ٢٩٤) .

(٢) هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصروي - نسبة إلى بصرى الشام - الدمشقي أبو الفداء الحافظ المؤرخ الفقيه ، له : « اختصار علوم الحديث » ، « تفسير القرآن الكريم » ، « التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل » ، « الاجتهاد في طلب الجهاد » ، « طبقات الفقهاء الشافعية » . توفي عام (٧٧٤ هـ) (١٣٧٣ م) . ترجم له : ابن حجر : « الدرر الكامنة » ، (ج ١ ، ص ٣٧٣) . وابن العماد : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، والشوكاني : « البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع » ، (ج ١ ، ص ١٥٣) .

بعضهم اضطر إلى ذلك إرضاءً لجهات كان يشعر بقوتها ومكانتها [(١)] .

وقد أثبت هؤلاء أسماء رواة الأخبار التي أوردوها ليكون الباحث على بصيرة من كل خبر بالبحث عن حال رواته . وقد وصلت إلينا هذه التركة لا على أنها هي تاريخنا ، بل على أنها مادة غزيرة للدرس والبحث يستخرج منها تاريخنا . وهذا ممكن ميسور إذا تولاه من يلاحظ مواطن القوة والضعف في هذه المصادر وفق المقاييس الشرعية ، فيستخلص بذلك حقيقة ما وقع ، ويجردها عن الذي لم يقع ، مكتفيًا بأصول الأخبار الصحيحة مجردة عن التحريفات الطارئة عليها ، وإن الرجوع إلى كتب الحديث وملاحظات الأئمة والعلماء مما يسهِّل هذه المهمة .

ثالثًا : أثر الشيعة في الوضع وانتحال الأخبار :

لقد اتفق علماء الجرح والتعديل على أن الكذب في الرافضة - الشيعة - أظهر منه في سائر الطوائف ، فمن قرأ في كتب الجرح والتعديل المصنفة في أسماء الرواة وأحوالهم مثل كتب البخاري وابن معين وابن عدي [(٢)] والدارقطني [(٣)] وغيرهم من جهابذة النقاد وأهل المعرفة بأحوال الإسناد سوف يجد أن الرأي المجمع عليه : أن الكذب في الشيعة أكثر منه في جميع طوائف أهل القبلة ، حتى قيل أكذب من رافضي . وهذه بعض أقوال أئمة الحديث والفقه المعتد بأقوالهم يصرحون بأن الكذب والوضع ملازمان للشيعة .

---

(١) محب الدين الخطيب : هامش « العواصم من القواصم » ، (ص ١٧٧) .

(٢) هو عبد اللّه بن عدي القطان الجرجاني أبو أحمد : من حفاظ الحديث ، له علم بالرجال ، قال أبو يعلى الخليلي : كان أبو أحمد عديم النظر حفظًا وجلالة . له من الكتب : « الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين » ، « علل الحديث » ، « أسماء الصحابة » ، « أسامي من روى عنهم البخاري » . توفي عام (٣٦٥ هـ) (٩٧٦ م) . ترجم له : السهمي : « تاريخ جرجان » ، (ص ٢٢٥) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٦ ، ص ١٥٤) . « وتذكرة الحفاظ » ، (ج ٣ ، ص ٩٤٠) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٢ ، ص ٢٣٣) .

(٣) هو علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن الدارقطني - الشافعي : إمام عصره في الحديث ، وأول من صنف في علم القراءات وعقد له أبوابًا رحل إلى مصر فساعد ابن حنزابة - وزير كافور الإخشيدي - على تأليف مسنده . قال فيه الذهبي : كان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا ، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله ، مع التقدم في القراءات وطرقها ، وقوة المشاركة في الفقه والمغازي ، وأيام الناس ، وغير ذلك ، من مؤلفاته : « العلل الواردة في الأحاديث النبوية » ، « المؤتلف والمختلف » ، « الضعفاء » . توفي عام (٣٨٥ هـ) (٩٩٥ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » (ج ١٢ ، ص ٤٣) وابن خلكان : وفيات الأعيان ، (ج ٣ ، ص ٢٩٧) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » (ج ١٦ ، ص ٩٤٤) ، والسبكي : « طبقات الشافعية » (ج ٢ ص ٣١٠) .

قال أبو معاوية [١] : سمعت الأعمش يقول : « أدركت الناس وما يسمونهم إلّا الكذّابين » [٢] . وروى الخطيب البغدادي [٣] بسنده إلى ابن المبارك [٤] قال : سأل أبو عصمة [٥] أبا حنيفة ممن تأمرني أن أسمع - قال : من كل عدل في هواه إلا الشيعة ،

(١) هو محمد بن خازم التميمي السعدي أبو معاوية الضرير الكوفي ، أحد الأعلام الثقات قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث يدلس وكان مرجئًا . وقال النسائي : ثقة في الأعمش ، وقال ابن أبي حاتم : أثبت الناس في الأعمش . وقال ابن خراش : صدوق ، وهو في الأعمش ثقة . توفي عام (١٩٥ هـ) (٨١٠ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص ٣٩٢) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٧٤/١/١) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » (ج ٧ ، ص ٢٤٦) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص ٢٤٢) . وابن حجر : « التهذيب » (ج ٩ ، ص ١٣٧) .

(٢) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ١ ، ص ١٦) .

(٣) هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، أبو بكر المعروف بالخطيب : أحد الحفاظ الكبار ، كان فصيح اللسان عارفًا بالفقه والأدب والتاريخ ، قلّ فنّ من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابًا مفردًا ، قال الحافظ أبو بكر من نقطة : كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه . لما مرض مرضه الأخير وقف كتبه وفرق جميع ماله في وجوه البر وعلى أهل العلم والحديث . من تصانيفه : « تاريخ بغداد » ، « شرف أصحاب الحديث » ، « الأسماء المبهمة » ، « السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد » ، « موضح أوهام الجمع والتفريق » ، « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » ، « مقلوب الأسماء والأنساب » ، « أسماء المدلسين » ، « تقييد العلم » ، « رواية الصحابة عن تابعي » ، « إجازة المعدوم والمجهول » ، « التاريخ » ، « تمييز متصل الإسناد » ، « تلخيص المتشابه في الرسم ، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم » ، « المكمل في بيان المهمل » . وقد ذكر الحافظ الذهبي عن أبي سعد السماني أن للخطيب ستة وخمسين مصنفًا . توفي عام (٤٦٣ هـ) (١٠٧٢ م) ، ترجم له : ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ١ ، ص ٩٢) والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٨ ، ص ٢٧٠) و د. أكرم ضياء العمري : « موارد الخطيب البغدادي » ، (ص ١٣ - ٨٤) .

(٤) هو عبد اللّه بن المبارك الحنظلي التميمي المروزي : أبو عبد الرحمن الإمام الحافظ فخر المجاهدين وقدوة الزاهدين . أفنى عمره في الأسفار حاجًا ومجاهدًا وتاجرًا . ذكر الحسن بن ماسرجس مولى ابن المبارك أن جماعة مثل الفضل بن موسى ومخلد ابن الحسين اجتمعوا فقالوا : تعالوا نعد خصال ابن المبارك من أبواب الخير . فقالوا : العلم ، والفقه ، والأدب ، والنحو ، واللغة ، والزهد ، والفصاحة ، والشعر ، وقيام الليل ، والعبادة ، والحج ، والغزو ، والشجاعة ، والفروسية ، والقوة ، وترك الكلام فيما لا يعنيه ، والإنصاف ، وقلة الخلاف على أصحابه . توفي عام (١٨١ هـ) (٧٩٧ م) . ترجم له البخاري : « التاريخ الصغير » (ج ٢ ، ص ٢٢٥) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٢٧٥) والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٠ ، ص ١٥٢) والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج١ ، ص ٢٧٤) « وسير أعلام النبلاء » ، (ج ٨ ، ص ٣٧٨) .

(٥) هو نوح بن أبي مريم : يزيد بن عبد بن عبد اللّه ، أبو عصمة المروزي : من أهل مرو كان يسمى نوح الجامع ، لأنه جمع الفقه والحديث والتفسير والمغازي . ولي قضاء مرو في خلافة المنصور العباسي ، قال أحمد : لم يكن بذاك في الحديث ، وكان شديدًا على الجهمية . وقال مسلم : متروك الحديث . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن عدي : ما أوردت له لا يتابع عليه ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه . توفي =

فإن أصل عقدهم تضليل أصحاب محمد ﷺ »[1] .

وقال حماد بن سلمة[2] : حدثني شيخ لهم - يعني الرافضة - قال : « كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئًا جعلناه حديثًا »[3] .

وقال محمد بن سعيد الأصفهاني[4] : سمعت شريكًا[5] يقول : « احمل العلم عن كل من لقيته إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينًا »[6] .

وقال يونس بن عبد الأعلى[7] : قال أشهب[8] : سئل مالك ﷺ عن الرافضة

= عام ١٧٣ هـ (٧٨٩ م) ، ترجم له : الدارقطني : « الضعفاء » . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٤ ، ص ٢٧٩) . وابن حجر : التهذيب (ج ١٠ ، ص ٤٨٦) .

(١) الخطيب : « الكفاية في علم الرواية » ، (ص ٢٠٣) .

(٢) حماد بن سلمة بن دينار ، أبو سلمة البصري ، من حفاظ الحديث ، كان إمامًا في العربية فقيهًا فصيحًا ، شديدًا من أهل البدع . له كتاب « السنن » ، توفي عام (١٦٧ هـ) (٧٨٤ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص ٢٨٢) . وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ١٣٠) . وابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٣١٧) والأنباري : « نزهة الألبا في طبقات الأدبا » ، (ص ٥٠) . وابن الكيال : « الكواكب النيّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات » ، (ص ٤٦٠) .

(٣) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ١ ، ص ٦٦) .

(٤) هو محمد بن سعيد بن سليمان بن عبد الله الكوفي أبو جعفر بن الأصفهاني ، من شيوخ البخاري والنسائي ، قال يعقوب بن شيبة : متقن ، وقال النسائي : ثقة ، وقال ابن عدي : كوفي ثقة ، وقال أبو حاتم : لم أر بالكوفة أتقن حفظًا منه . توفي عام (٢٢٠ هـ) (٨٣٥ م) . ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٩٥/١/١) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ٢٦٥) . والذهبي : « الكاشفات » ، (ج ٣ ، ص ٤١) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص ١٨٨) .

(٥) هو شريك بن عبد الله بن الحارث أبو عبد الله الكوفي النخعي من علماء الحديث والفقه ، عرف بقوة ذكائه وسرعة بديهته ، ولي القضاء للمنصور ثم المهدي ، كان شيعيًا معتدلاً . توفي عام (١٧٧ هـ) (٧٩٤ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٩ ، ص ٢٧٩) . وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٢ ، ص ٤٦٤) . والذهبي : « التذكرة » ، (ج ١ ، ص ٢٣٢) .

(٦) الذهبي : « المنتقى » ص ٢٢ .

(٧) هو يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة ، أبو موسى الصدفي : من كبار الفقهاء بمصر ، كان عالمًا بالأخبار والحديث ، توفي عام (٢٦٤) هـ (٨٧٧ م) ترجم له ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٢ ، ص ٤١٧) . واليافعي : « مرآة الجنان وعبرة اليقظان » ، (ج ٢ ، ص ١٧٢) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص ٤٤٠) . وطاش كبري زادة : « مفتاح السعادة ومصباح السيادة » ، (ج ٢ ، ص ١٦٩) .

(٨) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي ، أبو عمرو المصري : روى عن مالك وعنه سحنون وابن عبد الحكم ، ثقة فقيه ، قال أبو عمرو الحافظ : كان أشهب فقيهًا ، نبيلاً ، حسن المظهر ، من المالكيين المحققين ، وكان كاتب خراج مصر ، وكان ثقة فيما روى عن مالك ، له كتاب « الحج » . توفي عام (٢٠٤ هـ) (٨١٩ م) ، =

فقال : « لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون » [(١)] .

وقال عبد اللّه بن المبارك : « الدين لأهل الحديث ، والكلام والحيل لأهل الرأي ، والكذب للرافضة » [(٢)] .

وقال حرملة [(٣)] : سمعت الشافعي ﷺ يقول : « لم أر أحدًا أشهد بالزور من الرافضة » [(٤)] .

وقال مؤمّل بن إهاب [(٥)] : سمعت يزيد بن هارون [(٦)] يقول : « يكتب عن كل مبتدع إذا لم يكن داعية - أي إلى بدعته - إلَّا الرافضة فإنهم يكذبون » [(٧)] .

والشيعة جعلوا الكذب شعارًا لهم وصبغوه صبغةً دينيةً باسم التقيّة حيث قالوا : « لاإيمان لمن لا تقية له » ونسبوا هذه الرواية إلى محمد ....

= ترجم له : ابن النديم « الفهرست » ، (ص ٢٨١٠) والقاضي عياض : « ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك » ، (ج ٣ ، ص ٢٦٢) والشيرازي : « طبقات الفقهاء » ، (ص ١٥٠) . وابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص ٨٠) .

(١) الذهبي : « المنتقى » ، (ص ٢١) .

(٢) المصدر نفسه ، (ص ٤٨٠) .

(٣) هو حرملة بن يحيى بن حرملة بن عمران ، أبو حفص التجيبي المصري صاحب الشافعي ، صدوق من الطبقة الحادية عشرة . قال الحافظ المحقق أبو سعيد بن يونس - وهو أعلم بالمصريين - : كان حرملة أملأ الناس بما حدث به ابن وهب . توفي عام (٢٤٣ هـ) (٨٥٨ م) . ترجم له : ابن عبد البر : « الانتقاء » ، (ص ١٠٩) . والذهبي : « الكاشف » ، (ج ١ ، ص ٨٤) . وابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص ٨٠) .

(٤) الخطيب : « الكفاية في علم الرواية » ، (ص ٢٠٢) .

(٥) هو : مؤمّل بن إهاب العجلي الكوفي ، أبو عبد الرحمن الكرماني . قال أبو حاتم : صدوق . وقال النسائي : ثقة . وقال ابن حجر : صدوق له أوهام : توفي عام (٢٥٤ هـ) (٨٦٨ م) . ترجم له : الذهبي : « الميزان » ، (ج ٤ ، ص ٢٢٩) ، و « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص ١٦٨) . وابن حجر : « التقريب » ، (ج ٢ ، ص ٢٩٠) .

(٦) هو يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت ، أبو خالد الواسطي السلمي : من الحفاظ الثقات ، كان واسع العلم ، كبير الشأن عند الناس ، كان يقول : أحفظ أربعة وعشرين ألف حديث بإسنادها ولا فخر . وقال أحمد : كان يزيد حافظًا متقنًا ، وقال أبو حاتم الرازي : يزيد ثقة إمام ، لا يسأل عن مثله . وقال الذهبي : كان رأسًا في العلم والعمل ، ثقة حجة ، كبير الشأن ، توفي عام (٢٠٦ هـ) (٨٢١ م) . ترجم له ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٢ ، ص ٦٧٧) . وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٦٧٧) . والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ٢ ، ص ٣٠٧) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص ٢٩٥) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٤ ، ص ٣٣٧) .

(٧) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ١ ، ص ١٦) .

الباقر [١] زورًا وبهتانًا [٢] .

هذا وقد اشتكى منهم ومن أكاذيبهم الكثيرة عليٌّ ﷺ وأهل بيته ، إذ لا يتورعون في افتراء الكذب على لسانهم .

فقد ذكر أبو عمرو الكشِّي [٣] في « الرجال » : « قال أبو عبد اللَّه - جعفر الصادق - [٤] : إنَّا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا ، فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس . كان رسول اللَّه ﷺ أصدق البريَّة لهجة وكان مسيلمة يكذب عليه ، وكان أمير المؤمنين - علي بن أبي طالب - أصدق من برأ اللَّه من بعد رسول اللَّه ، وكان الذي يكذب عليه عبد اللَّه بن سبأ - لعنه اللَّه - وكان أبو عبد اللَّه الحسين ابن علي قد ابتلي بالمختار - الثقفي - ثم ذكر علي بن الحسين [٥] فقال : كان يكذب عليه أبو عبد اللَّه بن الحارث الشامي وبنان [٦] ثم ذكر المغيرة بن سعيد والسريّ [٧] وأبا

(١) هو محمد بن علي زين العابدين بن الحسين ، أبو جعفر الهاشمي القرشي : أحد الأئمة الأعلام . كان سيد بني هاشم في زمانه ، اشتهر بالباقر من قولهم بقر العلم يعني شقه فعلم أصله وخفيه و روى عن الصحابة ، وعد من فقهاء التابعين بالمدينة توفي عام (١١٤ هـ) (٧٣٢ م) . ترجم له : أبو نعيم : « حلية الأولياء » (ج ٣ ، ص ١٨٠) . وابن الجوزي : « صفة الصفوة » ، (ج ٢ ، ص ٦٠) . والذهبي : « التذكرة » ، (ج ١ ، ص ١٢٤) .

(٢) الكليني : « الكافي في الأصول » ، باب التقية ، (ج ٢ ، ص ١٩) .

(٣) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز ، أبو عمر الكشّي - نسبة إلى كش من بلاد ما وراء النهر - من فقهاء الشيعة له كتاب « معرفة أخبار الرجال » ، توفي عام (٣٤٠ هـ) (٩٥١ م) ، ترجم له : المماقاني : « تنقيح المقال في تحقيق أقوال الرجال » ، (ص ١٤٢) . والإسترابادي : « منهج المقال في تحقيق أقوال الرجال » (ص ٣١٢) .

(٤) هو جعفر بن محمد الباقر بن علي بن زين العابدين بن الحسين سبط النبي ﷺ • أبو عبد اللَّه الصادق : كان من أجلاء التابعين وإمامًا في الفقه والحديث ، قال أبو حاتم : ثقة لا يسأل عن مثله ، وعن أبي حنيفة قال : ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد . توفي عام (١٤٨ هـ) (٧٦٥ م) ترجم له : أبو نعيم : « الحلية » ، (ج٣ ، ص ١٩٢) . وابن الجوزي : « صفة الصفوة » ، (ج ٢ ، ص ٩٤) . والذهبي : « التذكرة » ، (ج ١ ، ص ١٦٦) .

(٥) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو الحسن زين العابدين ، الهاشمي القرشي ، كان يضرب به المثل في الورع والحلم والسخاء ، فقد أحصي بعد وفاته عدد من كان يقوتهم سرًا ، فكانوا نحو مائة أسرة ، وقال ابن إسحاق : كان ناس من أهل المدينة يعيشون ، لا يدرون من أين معايشهم ومآكلهم ، فلما مات علي ابن الحسين ، فقدوا ما كانوا يؤتون به ليلاً إلى منازلهم . توفي عام (٩٤ هـ) (٧١٢ م) ، ترجم له : ابن سعد « الطبقات » ، (ج ٥ ، ص ٢١١) . وأبو نعيم : « الحلية » ، (ج ٣ ، ص ١٣٣) وابن الجوزي : « صفة الصفوة » ، (ج ٢ ، ص ٥٢) .

(٦) الحارث الشامي وبنان جاء ذكرهما في رجال الكشي على لسان جعفر الصادق الذي ذمهما ووصفهما بالكذب ، (ص ٢٤٩) . وانظر : المماقاني : « تنقيح المقال في أحوال الرجال » ، (ص ٣٠ - ١٨٣) .

(٧) هو السريُّ بن إسماعيل الهمداني الكوفي : قال يحيى بن سعيد : استبان في كذبه في مجلس ، وكان لا يحدث عنه . وقال أبو طالب عن أحمد : ترك الناس حديثه ، وقال الدوري عن ابن معين : ليس شيئًا ، وقال =

الخطاب ... فقال : « لعنهم اللّٰه ، إنا لا نخلو من كذاب يكذب علينا ، كفانا اللّٰه مؤنة كل كذّاب ، وأذاقهم اللّٰه حرَّ الحديد » [١] .

وقد أسرفت الرافضة في وضع الأحاديث والأخبار بما يتفق مع أهوائها فكما وضعوا الأحاديث في فضل علي وآل البيت ، فقد وضعوا أيضًا الأحاديث في ذمٍّ الصحابة وخاصة الشيخين أبي بكر وعمر ، حتى قال ابن أبي الحديد [٢] « فالأمور المستبشعة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ [٣] إلى بيت فاطمة وأنه ضربها بالسوط ، فصار في عضدها كالدملج ، وأنَّ عمر ضغطها بين الباب والجدار ، فصاحت : يا أبتاه ، وجعل في عنق علي حبلاً يقاد به ، وفاطمة خلفه تصرخ ، وابناه الحسن والحسين يبكيان - وأخذ ابن أبي الحديد في ذكر كثير من المثالب ثم قال - : فكل ذلك لا أصل له عند أصحابنا ولا يثبته أحد منهم ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه ، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله » [٤] .

وكذلك وضعوا الأحاديث في ذمٍّ معاوية ﷺ ، ومثال ذلك الحديث المنسوب إلى رسول اللّٰه ﷺ : « إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه » [٥] كما رووا أحاديث كثيرة موضوعة في غيره من الصحابة [٦] مع العلم أن من يكذب على رسول اللّٰه ﷺ من باب

= أبو حاتم : ذاهب الحديث ، وقال الآجري عن أبي داود : ضعيف متروك ، وقال النسائي : متروك ، وقال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ، وكان ابن معين شديد الحمل عليه . ترجم له : ابن معين « التاريخ » (ج ٢ ، ص ١٩٠) . الآجري : « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني » ، (ص ١٧٩ - ١٨٠) . والنسائي : « كتاب الضعفاء والمتروكين » : ، (ج ١ ، ص ٣٥٥) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص ٢٨٢) . وابن حبان : « المجروحين » ، (ج ١ ، ص ٣٥٥) . وابن حجر : « التهذيب » (ج ٣ ، ص ٤٥٩) .

(١) الكشي : « الرجال » ، (ص ٢٥٧) .

(٢) هو عبد الحميد بن هبة اللّٰه بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد : أبو حامد : كان شيعيًا معتزليًا ، برع في الأدب والإنشاء وخدم في الدواوين السلطانية ، من مصنفاته « شرح نهج البلاغة » ، « القصائد السبع العلويات » ، « نظم فصيح ثعلب » . توفي عام (٦٥٦ هـ) (١٣٥٨ م) . ترجم له الصفدي : « الوافي بالوافيات » (ج ٢ ، ص ٢٥٩) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١٣ ، ص ١٩٩) .

(٣) لم أقف على ترجمته .

(٤) ابن أبي الحديد : « شرح نهج البلاغة » ، (ج ١ ، ص ١٣٥) .

ملاحظة : من المعروف أن ابن أبي الحديد شيعيّ والنص المنقول هنا ربما يوهم بأنه ليس شيعيًا [الناشر] .

(٥) السيوطي : « اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ، (ج ١ ، ص ٣٢٣) .

(٦) انظر الكتب المصنفة في الأحاديث الموضوعة مثل : « الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة » للكنوي . و « الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة » لملا علي القاري ، و « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لابن عراق ، و « الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة » للكرمي ، « وتذكرة الموضوعات » للفتني .

أولى أن يكذب على غيره .

وتعتبر كتابات ابن تيمية من أجلِّ ما صنف في فضح مخططات الرافضة والكشف عن افتراءاتهم في مجال العقائد والحديث والفقه والتاريخ ، حيث امتلأت كتبه وفتاويه بدفاع مجيد عن مختلف هذه القضايا من وجهة نظر إسلامية خالصة ، مع بيان دور الشيعة الفعَّال في الدس وتلفيق الأخبار تحت ستار التشيُّع لآل البيت .

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الشأن : « وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أنَّ الرافضة أكذب الطوائف ، والكذب فيهم قديم ، ولهذا كان أئمة الإِسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب » (١) .

وقال في موطن آخر : « والقوم من أكذب الناس في النقليات (٢) وأجهل الناس في العقليات (٣) ولهذا كانوا عند العلماء أجهل الطوائف .... وإنما عمدتهم على تواريخ منقطعة الإسناد (٤) وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب ، فيعتمدون على نقل أبي مخنف لوط بن يحيى ، وهشام بن الكلبي ... والخوارج مع مروقهم من الدين ، فهم من أصدق الناس حتى قيل : إن حديثهم من أصح الحديث . والرافضة يقرون بالكذب

---

(١) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ١ ، ص ٦٦) .

(٢) فالشيعة لا يعبأون في الحديث وروايته بشيء من أمر الأمانة والعدالة والحفظ ، ويروون في الكافي وأمثاله من كتبهم المعتبرة عندهم عن أكذب الناس ، لأن مدار التوثيق عندهم على التعصب والهوى والحقد على أئمة المسلمين وعلمائهم ، إذ لا يقبلون إلا رواية من كان على مذهبهم ، أي أن يكون الراوي إماميًا سواء حفظ أم غلط ، صدق أم كذب ، فهم لا يخضعون الحديث إلى منهج علمي من ناحية سنده ومتنه كما هو الحال عند علماء أهل السنة ، فيتبين بذلك صحة الحديث من ضعفه ، وإنما اعتمدوا رواية الآحاد وجعلوا العصمة التي ادعوها لأئمتهم تغني بزعمهم عن إخضاع الحديث للنقد والنظر . فإذا سألوا عند سند حديث قالوا : رواه الحسين أو محمد الباقر ، أو موسى الكاظم مرددين قول شاعرهم :

فشايع أناسًا قولهم وحديثهم   روى جدنا عن جبرائيل عن الباري

« الشيعة في عقائدهم وأحكامهم » لأمير محمد الكاظمي القزويني ، (ص ٦) نقلاً عن : « وجاء دور المجوس » ، للدكتور عبد اللّه الغريب ، (ص ١٢١) .

(٣) ذلك أن ضروريات مذهبهم تقوم على الأباطيل والأوهام والمستحيلات ، ولا أدل على ذلك من زعمهم أن إمامهم الثاني عشر حي منذ أكثر من ألف سنة . ولكنه غاب في سرداب سرّ مَن رأى ، وينتظرون خروجه ويدعون في كتبهم أن يعجل اللّه فرجه .

(٤) انقطاع الإسناد هو أن يسقط من سند الحديث راو قبل الصحابي أو يذكر فيه راو مبهم ، ويشترط فيه أن يكون الراوي الساقط واحدًا لا اثنين . وإن كان ما سقط منه اثنين فيجب أن لا يكونا متتابعين . انظر : كتب مصطلح الحديث مثل تدريب الراوي أو نخبة الفكر أو الباعث الحثيث وغيرها .

حيث يقولون : ديننا التقية ، وهذا هو النفاق ، ثم يزعمون أنهم المؤمنون ويصفون السابقين الأولين بالردَّة والنفاق ، فهو كما قيل : « رمتني بدائها وانسلت » ... بل هذه صفة الرافضة ، فشعارهم الذل ، ودثارهم النفاق والتقية ، ورأس مالهم الكذب والأيمان الفاجرة إن لم يقعوا في الغلوّ والزندقة ، يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ... »[١] .

وأثناء حديثه عن عدالة الصحابة وفضلهم وأنهم كانوا أئمة الهدى بناء على ما تواتر به النقل في كتب الحديث والتفسير والفقه أشار إلى أن ما وضع في مثالبهم من أخبار زائفة وشائعات كاذبة ، إنما هي من قبل الشيعة بقوله : « وإن أصل كل فتنة وبلية هم الشيعة ومن انضوى إليهم »[٢] .

وبصدد رده في « منهاج السنَّة » على ابن المُطهِّر الحلي[٣] الرافضي الذي يزعم في كتابه « منهاج الكرامة » بأن رجال الشيعة ثقات قال : « نحن ننقد رجالنا من أهل السنة والحديث نقدًا لا مزيد عليه ، ولنا مصنفات كثيرة جدًّا في تعديلهم وضعفهم وصدقهم وغلطهم وكذبهم ووهمهم ، لا نحابيهم أصلاً - مع صلاحهم وعبادتهم - ونسقط الاحتجاج بالرجل منهم لكثرة غلطه وسوء حفظه ولو كان من أولياء اللَّه . وأنتم حدُّ الثقة عندكم أن يكون إماميًا سواء غلط أو حفظ أو كذب أو صدق .... وغالب ما في أيديكم صحف وأخبار على ألسنتكم مكذوبة ، أو لم تعلم صحتها كدأب أهل الكتابين سواء - اليهود والنصارى - وكذب الرافضة مما يُضرب به المثل ، ونحن نعلم أن الخوارج شرٌّ منكم ، ومع هذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب ، لأننا جربناهم فوجدناهم يتحرَّون الصدق ، لهم وعليهم ، وأنتم الصادق فيكم شامة ! ... فأهل السنَّة والحديث لا يرضون بالكذب ولو وافق أهواءهم ، فكم قد روي من فضائل أبي بكر وعمر وعثمان

---

(١) الذهبي : المنتقى ، (ص ١٩ - ٢١ - ٢٣ - ٦٨) .

(٢) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ٣ ، ص ٢٤٣) .

(٣) هو الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي - نسبة إلى الحلّة في العراق - رافضي من الغلاة ، له مصنفات كثيرة منها : « منهاج الكرامة في معرفة الإمامة » ، الذي شنع فيه على الصحابة ، وقدح فيهم وخاصة أبي بكر وعمر وعثمان ، فرد عليه ابن تيمية في كتابه القيم « منهاج السنة في نقد كلام الشيعة والقدرية » . توفي عام (٧٢٦ هـ) (١٣٢٥ م) ترجم له : ابن الوردي : المصدر السابق ، (ج ٢ ، ص ٢٧٩) . ابن حجر : « الدرر الكامنة في أخبار المئة الثامنة » ، (ج ٢ ، ص ٧١) . وابن تغرى بردي : النجوم الزاهرة ، (ج ٩ ، ص ٢٦٧) .

بل ومعاوية وغيرهم أحاديث بالأسانيد يرويها مثل النقَّاش (١) ، والقَطِيعي (٢) والثعلبي (٣) والأهوازي (٤) وأبي نعيم (٥) والخطيب وابن عساكر وأضعافهم ، ولم يقبل علماء الحديث شيئًا يتبينون الكذب منه ، بل إذا كان في إسناد الحديث واحد مجهول الحال توقفوا في الحديث . وأنتم شرط الحديث عندكم أن يوافق أهواءكم غثًّا كان أو سمينًا » (٦) .

---

(١) هو محمد بن علي بن عمرو بن مهدي النقاش - نسبة إلى من ينقش السقوف والحيطان - الأصبهاني الحنبلي : من ثقات الحفاظ ، رحل في طلب الحديث فسمع ببغداد والبصرة والكوفة وبمرو وجرجان والدينور وبالحرمين ونيسابور وهمذان وغيرهما من الأمصار الإسلامية . قال فيه الذهبي : « الإمام الحافظ البارع الثبت ... كان من أئمة الأثر » . من مصنفاته : « القضاة والشهود » ، . « طبقات الصوفية » ، « الأمالي » . توفي عام (٤١٤ هـ) (١٠٢٣ م) ترجم له أبو نعيم : « ذكر أخبار أصبهان » ، (ج ٢ ، ص ٣٠٨) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٣ ، ص ١٠٥٩) . والصفدي : « الوافي بالوفيات » ، (ج ٤ ، ص ١١٩) .

(٢) هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك ، أبو بكر القطيعي - نسبة إلى قطعة الدقيق في بغداد - الشيخ العالم المحدث ، قال فيه الدارقطني : ثقة زاهد قديم ، سمعت أنه مجاب الدعوة ، وقال أبو الحسن من الفرات : هو كثير السماع إلا أنه خلط في آخر عمره . له : « مسند العشرة » . توفي عام (٣٦٨ هـ) (٩٧٩ م) ترجم له الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٤ ، ص ٧٣) . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، (ج ٣ ، ص ٦) . وابن الأثير : « اللباب في تهذيب الأنساب » ، (ج ٣ ، ص ٤٨) . وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ١ ، ص ١٤٥) . وابن الكيال : « الكواكب النيرات » ، (ص ٩٢) .

(٣) لعله أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي أبو إسحاق النيسابوري مفسر له اشتغال بالتاريخ ، من مصنفاته : « الكشف والبيان في تفسير القرآن » ، « في قصص الأنبياء » ، توفي عام (٤٢٧ هـ) (١٠٣٥ م) ، ترجم له : ابن الأثير : « اللباب » ، (ج ١ ، ص ١٩٤) . وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ١ ، ص ٧٩) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١٢ ، ص ٤٠) .

(٤) هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد ، أبو علي الأهوازي المقرئ المحدث من كتبه : « شرح البيان في عقود الأيمان » ، « الوجيز في شرح أداء القرّاء الثمانية » . توفي عام (٤٤٦ هـ) (١٠٧٤ م) ، ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ٩ ، ص ٣٤ - ٣٩) . وابن الجزري : « غاية النهاية في طبقات القرّاء » ، (ج ١ ، ص ٢٢٠) . وابن العماد : « شذرات الذهب » ، (ج ٣ ، ص ٢٧٤) .

(٥) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني أبو نعيم الحافظ الثقة : كان من أهل الصدق والأمانة والاجتهاد والصلاح والعبادة ، قال فيه حمزة بن العباس العلوي . كان أصحاب الحديث يقولون : بقي الحافظ أبو نعيم أربع عشرة سنة بلا نظير ، لا يوجد شرقًا ولا غربًا أعلى إسنادًا منه ولا أحفظ . من مؤلفاته : « فضائل الخلفاء الأربعة » ، « حلية الأولياء » ، « معرفة الصحابة » ، « صفة الجنّة » ، « المعتقد » ، « فضل العلم » ، « الضعفاء » ، « الأموال » ، « طبقات المحدثين والرواة » ، .... توفي عام (٤٣٠ هـ) (١٠٣٨ م) ترجم له : ابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ١ ، ص ٩١) ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٧ ، ص ٤٥٣) . « والميزان » ، (ج ١ ، ص ١١١) . ود. فاروق حمادة : « مقدمة كتاب الضعفاء » لأبي نعيم . (ص ص ٥ - ٢٢) .

(٦) الذهبي : المنتقى ، (ص ٤٨٠) .

وقال أيضًا في « مجموع الفتاوى » : « إن الرافضة أمة ليس لها عقل صريح ، ولا نقل صحيح ، ولا دين مقبول ، ولا دنيا منصورة ، بل هم من أعظم الطوائف كذبًا وجهلاً . ودينهم يدخل على المسلمين كل زنديق مرتد ، كما دخل فيهم النُّصيرية والإسماعيلية وغيرهم ، فإنهم يعمدون إلى خيار الأئمة يعادونهم ، ويعمدون إلى الصدق الظاهر المتواتر يدفعونه ، وإلى الكذب المختلق الذي يعلم فساده يقيمونه .... ولهذا كانوا أبهت الناس وأشدهم فرية مثلما يذكرون عن معاوية ... والشيعة لا يكاد يوثق برواية أحد منهم من شيوخهم لكثرة الكذب فيهم ، ولهذا أعرض عنهم أهل الصحيح ، فلا يروي البخاري ومسلم أحاديث عليٍّ إلا عن أهل بيته كأولاده مثل الحسن والحسين ، ومثل محمد بن الحنفية ، وكاتبه عبيد الله بن رافع [1] والحارث التيمي [2] وقيس بن عبّاد [3] وأمثالهم ، إذ هؤلاء صادقون فيما يروون في علي » [4] .

وحين ذكرهم ابن قيم الجوزية رحمه الله قال : « وأما علي بن أبي طالب فانتشرت أحكامه وفتاويه ، ولكن قاتل الله الشيعة . فإنهم أفسدوا كثيرًا من علمه بالكذب عليه ، ولهذا نجد أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وفتواه إلا ما كان من طريق أهل بيته وأصحاب عبد الله بن مسعود » [5] .

وتجب الإشارة إلى أن أكثر الرواة الذين ذكروا تلك التهم والمطاعن عن خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، هم من الشيعة . ولم ينقلوا هذه الوقائع عمن شاهدوها ، بل كانت سماعًا على سماع وكذبًا على كذب ، فكثيرًا ما يروي الراوي الحادثة والواقعة وبينه وبينها عشرات السنين . وهؤلاء الرواة مع كذبهم وكونهم دعاة إلى مذهبهم هم

(١) هو عبيد الله بن أبي رافع المدني ، كان كاتبًا لعلي رضي الله عنه ، متفق على توثيقه ، وهو من الطبقة الثالثة ، ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣٨١/١/٣) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٣١٦) . وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص ٦٨) .

(٢) هو الحارث بن سويد التيمي ، أبو عائشة الكوفي : ثقة ثبت ، من أصحاب عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه توفي بعد عام (٧٠ هـ) (٦٨٩ م) ، ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٩٣) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٦٩/٢/١) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ١٠٢) .

(٣) هو قيس بن عباد الضبعي البصري ، من أصحاب عبد الله بن مسعود ، ثقة من كبار التابعين ، قدم المدينة في خلافة عمر رضي الله عنه أخرج له الستة إلا الترمذي ، توفي عام (٨٥ هـ) (٧٠٤ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص ١٣١) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٣٩٤) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص ٤٠٠) . والخزرجي : « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » ، (ص ٢٧٠) .

(٤) ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، (ج ٤ ، ص ٤٧١) ، (ج ١٣ ، ص ٣١) .

(٥) ابن القيم : أعلام الموقعين ، (ج ١ ، ص ٢١) .

طرف في تلك الوقائع والحوادث حيث يتبعون تلك الثلّة أو الطائفة التي سعَّرت نار الفتنة . فهم على شاكلتهم يعملون نفس العمل بالقلم واللسان الذي سعى به أسلافهم السبئية بالجسد والروح .

وفيما يلي ما قاله علماء الجرح والتعديل في بعض رواة الشيعة ، وهم العمدة للمؤرخين - كغيرهم من الرواة الإخباريين - في سرد روايات وحوادث الفتنة التي وقعت أيام عثمان وعلي رضي الله عنهما حيث صبغوها بصبغة خاصة واستغلوها لنشر التشيُّع من مدخل التاريخ بعدما خدعوا كثيرًا من الناس باسم الدين وحب آل البيت .

وهذه على سبيل المثال ثلاثة تراجم لرواتهم - وهم من رواة تاريخ الطبري - لبيان مدى الضرر - الذي ألحقه القوم بالتاريخ الإسلامي ، بتشويه أحداثه وتحريف حقائقه . ولمن يريد التوسع في هذا الموضوع ، فكتب الجرح والتعديل مملوءة بتراجم الشيعة . وقد قام أحد الباحثين بجمع تراجم أعيان رواتهم في كتاب سمَّاه « رجال الشيعة في الميزان » (١) .

١ - أبو مخنف لوط بن يحيى :

قال فيه أبو حاتم (٢) : متروك (٣) ، وقال الدَّارَقُطْني : ضعيف (٤) ، وقال ابن معين : ليس بثقة : وقال مرَّة : ليس بشيء (٥) ، وقال ابن عديٍّ : شيعي محترق صاحب أخبارهم (٦) ، وقال أبو عبيد الآجُرِّي (٧) : سألت أبا حاتم عنه فنفض يده وقال أحد

---

(١) لمؤلفه عبد الرحمن عبد الله الزرعي ، طبعة دار الأرقم ، الكويت .

(٢) هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي التميمي أبو حاتم الإمام الحافظ الكبير ، من أقران البخاري ومسلم ، قال فيه الخطيب : كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات مشهورًا بالعلم ، مذكورًا بالفضل . وقال اللّالِكائي : كان إمامًا عالمًا بالحديث حافظًا له متقنًا ثبتًا . من كتبه : « طبقات التابعين » ، « تفسير القرآن العظيم » ، « أعلام النبوة » . توفي عام (٢٧٧ هـ) (٨٩٠ م) ، ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ . ص ٧٣) . والسبكي : طبقات الشافعية ، (ج ١ ، ص ٢٩٩) . وابن حجر : التهذيب ، (ج ٩ ، ص ٣١) .

(٣) ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ١٨٢) .

(٤) الدارقطني : الضعفاء ، (ص ٣٣٣) .

(٥) ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٥٠٠) .

(٦) ابن عدي : « الكامل في ضعفاء الرجال » ، (ج ٦ ، ص ٢١١٠) .

(٧) هو محمد بن الحسين بن عبد الله الآجرِّي أبو بكر الحافظ المحدث الفقيه الإخباري ، قال فيه الذهبي : كان عالمًا عاملاً صاحب سنّة واتباع . له تصانيف منها : « الشريعة » ، « أخلاق العلماء » . توفي عام (٦٠ هـ) (٩٧٠ م) . ترجم له : الذهبي : « التذكرة » ، (ج ٣ . ص ٩٣٦) . والأسنوي : طبقات الشافعية ، (ج ١ ، ص ٧٩) .

يسأل عن هذا - [١] ، وذكره العُقيلي [٢] في الضعفاء [٣] ، وقال الذهبي : إخباري تالف ، لا يوثق به [٤] .

٢ - هشام بن محمد بن السائب الكلبي :

قال أحمد بن حنبل : « إنما كان صاحب سمر ونسب ، ما ظننت أحدًا يحدث عنه » [٥] ، وقال الدارقطني : « متروك » [٦] . وقال ابن عساكر : « رافضي ليس بثقة » [٧] ، وقال العقيلي : « فيه ضعف » [٨] ، وذكره ابن الجارود [٩] وابن السكن [١٠] وغيرهم في الضعفاء . واتهمه الأصمعي [١١] ، ....

(١) ابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٤ ، ص ٤٩٢) .

(٢) هو محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العَقيلي المكِي ، أبو جعفر ، من حفاظ الحديث ، قال فيه الحافظ أبو الحسن بن سهل القطّان : أبو جعفر ثقة جليل القدر عالم بالحديث مقدم في الحفظ ، وقال مسلمة بن القاسم : كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر ، ما رأيت مثله ، وكان كثير التصانيف . من مصنفاته : « الضعفاء » . توفي عام (٣٢٢ هـ) (٩٣٤ م) . ترجم له : الذهبي : « التذكرة » ، (ج ٣ ، ص ٨٣٣) . والصفدي : « الوافي بالوفيات » ، (٢٩١/٤) . وابن العماد : « شذرات الذهب » ، (ج ٢ ، ص ٢٩٥) .

(٣) العقيلي : الضعفاء الكبير ، (ج ٤ ، ص ١٨) .

(٤) الذهبي : الميزان (ج ٣ ، ص ٤١٩) .

(٥) أحمد بن حنبل : « العلل » ، (ج ١ ، ص ٢١٩) .

(٦) الدارقطني : « الضعفاء » ، (ص ٣٨٧) .

(٧) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٠ ، ص ١٠١) .

(٨) العقيلي : « الضعفاء الكبير » ، (ج ٤ ، ص ٣٣٩) .

(٩) هو عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري أبو محمد الإمام الحافظ . قال فيه الذهبي : « كان من أئمة الأثر » له « المنتقى في السنن » لا ينزل فيه عن رتبة الحسن إلا في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد » . ومن كتبه كذلك : « الجرح والتعديل لأصحاب الحديث » ، « الأسماء والكنى » ، توفي عام (٣٠٧ هـ) (٩١٩ م) . ترجم له : أبو نعيم : « ذكر أخبار أصبهان » ، (ج ١ ، ص ١١٧) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٤ ، ص ٢٣٩) ، و « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٣ ، ص ٧٩٤) . والصفدي : « الوافي بالوفيات » ، (ج ٧ ، ص ٢١٥) . ومحمد بن جعفر الكتاني : « الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة » ، (ص ٢٥) .

(١٠) هو سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي ، أبو علي الحافظ الحجة ، كان من الأئمة الحفاظ ، من مؤلفاته « الصحيح المنتقى » في الحديث ، توفي عام (٣٥٣ هـ) (٦٩٤ م) . ترجم له : ابن عساكر : « تاريخ دمشق » : (تهذيب بدران) (ج ٦ ، ص ١٥٤) . والذهبي : « التذكرة » ، (ج ٣ ، ص ٩٣٧) . والكتاني : « الرسالة المستطرفة » ، (ص ٢٠) .

(١١) ابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٦ ، ص ١٩٧) .

والأصمعي هو : عبد الملك بن قريب أبو سعيد البصري الشاعر الإخباري اللغوي الحافظ أحد الأعلام . قال أبو داود : صدوق ، وقال ابن معين : لم يكن ممن يكذب . وقال ابن شيبة : سمعت الأصمعي يقول : أحفظ =

وقال ابن حبان (١) : « يروي عن أبيه ومعروف مولى سليمان والعراقيين العجائب والأخبار التي لا أصول لها .... وكان غاليًا في التشيُّع ، أخباره في الأغلوطات أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفها » (٢) . وقال ابن عدي : « هشام الكلبي الغالب عليه الأسمار ، ولا أعرف له في المسند شيئًا وأبوه أيضًا كذَّاب » (٣) . وقال يحيى - ابن معين - « ليس بشيء ، كذاب ساقط » (٤) ، وقال الحافظ الذهبي : « هشام لا يوثق به » (٥) .

٣ - جابر بن يزيد الجُعفي :

قال ابن معين : « وكان جابر كذابًا » ، وقال في موضع آخر : « لا يكتب حديثه ولا كرامة » (٦) . وقال زائدة (٧) : « أما الجعفي فكان واللّه كذابًا يؤمن بالرجعة » (٨) .

= ستة عشر ألف أرجوزة . له تصانيف كثيرة في اللغة والأدب ، والتاريخ والنوادر ، فقد كان كثير التطواف في البوادي بين الأعراب ، يتلقى أخبارهم ونوادرهم ، ويتحف بها الخلفاء ، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة . من مؤلفاته : « الإبل » ، « خلق الإنسان » ، « الخيل » ، « المترادف » ، « الأضداد » ، « شرح ديوان ذي الرمة » ، « جزيرة العرب » ، كتاب « مياه الأرض » ، كتاب « الخراج » ، « النسب » . توفي عام (٢١٥ هـ) (٨٣١ م) . ترجم له الصيرافي : « أخبار النحويين البصريين » ، (ص ٥٨) . وابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٦٠) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (٤١٠/١٠) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (١٧٦/١٠) .

(١) هو محمد بن حِبّان بن أحمد بن معبد التميمي أبو حاتم البستي : المؤرخ الجغرافي الرحالة المحدث ، قال ياقوت : أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره . وقال فيه الحاكم : كان ابن حبّان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والمواعظ ، ومن عقلاء الرجال . ومن تصانيفه : « المسند الصحيح » ، « علل أوهام أصحاب التواريخ » ، « الصحابة » ، « التابعين » ، « أتباع التابعين » ، « أتباع التبع » ، « غرائب الأخبار » ، « أسامي من يعرف بالكنى » ، « وصف العلوم وأنواعها » ، « روضة العقلاء » في الأدب . « المعجم » على المدن - توفي عام (٣٥٤ هـ) (٩٦٥ م) . ترجم له : ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ١ ، ص ٥١٤) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص ٥٠٦ - ٥٠٨) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٢ ، ص ١٤١) .

(٢) ابن حبان : « المجروحين » ، (ج ٣ ، ص ٩١) .

(٣) ابن عدي : « الكامل في ضعفاء الرجال » ، (ج ٧ ، ص ٢٥٦٨) .

(٤) رواه ابن حجر نقلاً عن ابن معين ، انظر : « لسان الميزان » ، (ج ٦ ، ص ١٩٧) .

(٥) الذهبي : « الميزان » ، (ج ٤ ، ص ٣٠٥) .

(٦) ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٣ ، ص ٣٦٤) .

(٧) هو زائدة بن قدامة الثقفي الكوفي ، أبو الصلت الحجة الإمام ، قال أبو حاتم الرازي : ثقة صاحب سنّة . وقال أبو أسامة : كان من أصدق الناس وأبرهم ، وقال أبو داود الطيالسي : كان لا يحدث صاحب بدعة ، توفي عام (١٦١ هـ) (٧٧٧ م) . ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ١٦٣) . والذهبي : « التذكرة » ، (ج ١ ، ص ٢١٥) . وابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص ٢٥٦) .

(٨) ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٣ ، ص ٢٨١) .

وقال أبو حنيفة : « ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي ، ما أتيته بشيء من رأيي إلا جاءني فيه بأثر » (١) . وقال النسائي : « متروك » (٢) . وقال أبو داود : « ليس عندي بالقوي في حديثه » (٣) . وقال الشافعي : سمعت سفيان بن عيينة (٤) . يقول : « سمعت من جابر الجعفي كلامًا فبادرت خيفة أن يقع علينا السقف » (٥) . وقال يحيى ابن يعلى (٦) : سمعت زائدة يقول : جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي ﷺ (٧) . وقال ابن حِبَّان : كان سبئيًا من أصحاب عبد الله بن سبأ ، كان يقول : إنَّ عليًّا يرجع للدنيا (٨) . وقال الجوزجاني : كذاب (٩) .

* * *

(١) الذهبي : « الميزان » ، (ج ١ ، ص ٣٨٠) .
(٢) النسائي : كتاب « الضعفاء والمتروكين » ، (ص ٧١) .
(٣) الآجري : « السؤالات » . (ص ١٨٠) .
(٤) هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ، أبو أحمد ، العلامة الحافظ ، قال فيه الذهبي : وكان إمامًا حجة واسع العلم كبير القدر ... اتفقت الأئمة على الاحتجاج به لحفظه وأمانته . وقال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز . من مؤلفاته : « الجامع » ، في الحديث والتفسير . توفي عام (١٩٨ هـ) (٨١٤ م) . ترجم له : أبو نعيم : « الحلية » ، (ج ٧ ، ص ٢٧٠) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٩ ، ص ١٧٤) . والذهبي : « التذكرة » ، (ج ١ ، ص ٢٦٢) .
(٥) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٢ ، ص ٤٩) .
(٦) هو يحيى بن يعلى المحاربي ، أبو زكريا الكوفي ، قال ابن أبي حاتم : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات و توفي عام (٢١٠ هـ) (٨٢٥ م) . ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص ١٩٦) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣١١/٤/٢) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٤ ، ص ٤١٥) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص ٣٠٣) .
(٧) الذهبي : « الميزان » ، (ج ١ ، ص ٣٨٣) .
(٨) ابن حبان : « المجروحين » ، (ج ١ ، ص ٢٠٨) .
(٩) الجوزجاني : « أحوال الرجال » ، (٥٠) .

المبحث الثاني : منهج دراسة التاريخ الإسلامي

أولًا : منهج التوثيق وإثبات الحقائق .

أ - دراسة السند :

الإسناد لغة : هو المعتمد [١] ، وسمي كذلك لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه [٢] .

أما في الاصطلاح : فهو سلسلة الرواة الذين نقلوا الخبر واحدًا بعد واحد إلى أن يصلوا بالرواية إلى مصدرها الأصلي [٣] .

ويُعتبر الإسناد في المنهج الإسلامي العمود الفقري للخبر ، فهو الوسيلة لنقد الأخبار ، إذ بمعرفة النقلة يعرف قيمة الخبر ، والإسناد المتصل الصحيح من خصائص الأمة الإسلامية ، وميزته أنه يعطي طمأنينة وثقة بما يتم نقله عن هذا الطريق ، إذ يمثل شهادة مجموعة من الرجال العدول الثقات الضابطين . مما يؤكد صحة الخبر المنقول وضبطه .

وميزة السند أيضًا أن الروايات المسندة أفضل بكثير من الروايات والأخبار غير المسندة ، لأن فيها ما يدلُّ على أصلها ، ويمكن التحكُّم في نقدها وفحصها بصورة أفضل من الأخبار الخالية من السند [٤] . وهكذا يبقى الهدف من السند هو تصحيح النصوص والأخبار ، ومحاربة الوضع والكذب فيها .

ولأهمية الإسناد فإنَّ استعماله لم يعد قاصرًا على الحديث النبوي ، وإنما شاع استعماله في علوم أخرى كالتفسير والتاريخ والأدب حتى صار يمثل الصفة الغالبة على منهج تدوين العلوم الإسلامية المختلفة .

وفي مجال التاريخ لما كان ذكره يساعد على التحقق من صحة الرواية ونقد الأخبار ، فلذلك حافظ عليه العلماء الأعلام الذين قاموا بالجمع والتدوين سواء في

---

(١) الفيروزآبادي : « القاموس المحيط » .

(٢) محمود الطحان : « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » ، (ص ١٥٧) .

(٣) فاروق حمادة : « المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل » ، (ص ٢٣١) .

(٤) أكرم ضياء العمري : دراسات تاريخية ، (ص ٢٦) .

السيرة النبوية أم في الأخبار التاريخية : كما فعل أبّان بن عثمان [١] وعروة بن الزبير [٢] والزُّهري وخليفة بن خياط [٣] ويعقوب بن سفيان الفَسَوي [٤] وأبو زُرعَة الدمشقي [٥] والطَّبري وغيرهم .

(١) هو أبان بن عثمان بن عفان الفقيه الأمير المتوفى عام (١٠٥ هـ) (٧٢٣ م) ، كان من رواة الحديث الثقات ومن فقهاء المدينة ، وكان من أوائل من كتبوا في السيرة النبوية والمغازي ، لكن مؤلفه في السيرة النبوية مفقود ، ولم يقتبس عنه من المؤرخين في المغازي إلا اليعقوبي . وقد لعب أبان دورًا أساسيًا حيث عين واليًا على المدينة المنورة سنة (٧٥ هـ) (٦٩٤ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٥ ، ص ١٥١) . وخليفة : « الطبقات » ، (ص ٢٤٠) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٤ ، ص ٣٥١) .

(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام ﷺ أبو عبد اللّٰه : كان أحد الفقهاء السبعة بالمدينة . قال فيه ابن سعد : كان عروة ثقة ، ثبتًا ، مأمونًا ، كثير الحديث ، فقيهًا ، عالمًا . وقال العجلي : عروة بن الزبير تابعي ثقة . رجل صالح ، لم يدخل في شيء من الفتن . وكان محدثًا ، علم تلامذة الحديث ، وقدم لهم أيضًا معارفه عن حوادث صدر الإسلام . وقد وصلت إلينا كتبه في مؤلفات ابن إسحاق والواقدي والطبري ، وهي أقدم ما وصل إلينا مدوَّنًا عن سيرة رسول اللّٰه ﷺ توفي عام (٩٣ هـ) (٧١٢ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٥ ، ص ١٧٨) . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ١ ، ص ٣٦٤ - ٥٥٠) . وابن الجوزي : « صفة الصفوة » ، (ج ٢ ، ص ٤٧) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (٤٢١/٤) . وفؤاد سزكين : « تاريخ التراث العربي » ، (٧٠/٢/١) .

(٣) هو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري ، أبو عمرو النسابة الإخباري المحدث ، كان من الثقات ومن متيقظي رواة الحديث . قال ابن خلّكان في ترجمته : كان حافظًا عارفًا بالتواريخ وأيام الناس غزير الفضل . وقال ابن الأثير : كان فاضلًا عارفًا بأيام الناس . ووصفه ابن كثير بأنه أحد أئمة التاريخ . من تصانيفه : « الطبقات » ، « التاريخ » ، « طبقات القراء » ، « تأريخ الزمنى والعرجان والمرضى والعميان » . توفي عام (٢٤٠ هـ) (٨٥٤ م) . ترجم له : البخاري : التاريخ الكبير ، (١٩٣/١/٢) . وابن الأثير : « اللباب في تهذيب الأنساب » ، (ج ٢ ، ص ٣٤٤) . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٢ ، ص ٢٤٣) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (٤٣٦/٢) . وابن كثير : « البداية » ، (٢٢٢/١٠) .

(٤) هو يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي - نسبة إلى فسا بإيران - أبو يوسف الإمام الحافظ الحجة ، قال أبو زرعة الدمشقي : قدم علينا رجلان من نبلاء الرجال ، أحدهما وأجلهما يعقوب بن سفيان أبو يوسف ، يعجز أهل العراق أن يروا مثله رجلًا . له من الكتب : « التاريخ الكبير » ، « المعرفة والتاريخ » . توفي عام (٢٧٧ هـ) (٨٩٠ م) ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص ٢٠٨) . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، (ج ١ ، ص ٤١٦) . والذهبي : « تذكرة الحفّاظ » ، (ج ٢ ، ص ٥٨٢) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (٥٩/١١) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص ٣٨٥) .

(٥) هو عبد الرحمن بن عمرو بن عبد اللّٰه بن صفوان النصري أبو زرعة الدمشقي - من العارفين بالحديث ورجاله وعللّه ، له : « التاريخ » ، « علل الرجال » . قال ابن أبي حاتم : كان ثقة صدوقًا . وقال فيه الذهبي : جمع وصنف ، وذاكر الحفاظ ، وتميّز وتقدم على أقرانه لمعرفته وعلو إسناده . توفي عام (٢٨٠ هـ) (٨٩٣ م) . ترجم له : ابن أبي حاتم « الجرح والتعديل » ، (ج ٥ ، ص ٢٦٧) . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، (ج ١ ، ص ٢٠٥) . والذهبي : « التذكرة » ، (ج ٢ ، ص ٦٢٤) . وابن حجر : « التهذيب » ، (٢٣٦/٦) .

وقد بدأ الاهتمام بالإسناد والسؤال عنه في فترة مبكرة ، وذلك في أعقاب الفتنة التي شهدها صدر الإسلام في عهد عثمان ﷺ وترتب عليها ظهور الفرق ذات الآراء السياسية المتعارضة والأهواء المذهبية المتعصِّبة ، ففشا الكذب وظهر الوضع ، ولجأ أتباع هذه الفرق إلى الوضع في الحديث وفي الأخبار . وهذا ما جعل العلماء يؤكدون على ضرورة التثبت في مصادر الرواية ، ويسألون عن الرجال الذين اشتركوا في نقلها ، خصوصًا وأن القرآن الكريم والسنَّة النبوية يأمران بالتبيُّن والتثبُّت في خبر الفاسق دون العدل الثقة حتى لا يصاب أحد بجهالة أو ظلم أو قالة سوء . قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾ (١) . وجاء في حديث رسول اللَّه ﷺ : « **إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث** » (٢) وقوله : « **كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع** » (٣) .

وفي شأن الإسناد قال ابن سيرين (٤) : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلمّا وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم (٥) .

وهكذا فإن ابن سيرين جعل قيام الفتنة بداية التفتيش عن الإسناد لتوثيق الأحاديث والأخبار ، وقبل ذلك لم يكن يتشدد في السؤال عن الأسانيد ، بل كانت الرواية تقبل ، وإن كانت مرسلة ثقة بالرواة .

ومما يدل على هذا قول ابن عباس ﷺ : « إنا كنا نحدث عن رسول اللَّه ﷺ ؛ إذ لم

---

(١) الآية ٦ ، من سورة الحجرات .

(٢) متفق عليه ، رواه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب الأدب ، (ج ٧ ، ص ٢٨٨) ، ومسلم في الجامع الصحيح ، كتاب البر والصلة ، (ج ١٦ ، س ١١٨) .

(٣) رواه مسلم في الجامع الصحيح ، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ، (ج ١ ، س ٧٢) .

(٤) هو محمد بن سيرين الأنصاري البصري أبو بكر : من جلّة التابعين ، وكان فقيهًا إمامًا غزير العلم ثقةً ثبتًا ، علامة في التعبير ، رأسًا في الورع ، قال عمرو بن علي الفلاس : أصح الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي ، وقال ابن سعد : كان ثقةً مأمونًا عاليًا رفيعًا فقيهًا إمامًا كثير العلم ورعًا . وثقه أحمد وابن معين والعجلي . توفي عام (١١٠ هـ) (٧٢٩ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص ١٩٣) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٤٠٥) . وأبو نعيم : « الحلية » ، (ج ٢ ، ص ٢٦٣) وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، وابن حجر : التهذيب : (ج ٩ ، ص ٢١٤) .

(٥) رواه مسلم في الجامع الصحيح ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ، (ج ١ ، ص ٨٤) ، ورواه الجوزجاني في « أحوال الرجال » ، (ص ٣٥ - ٣٦) .

يكن يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه » (١) . فعبَّر ابن عباس هنا عن الفتنة بقوله ركوب الناس الصعب والذلول ، ولذا كان لا يقبل إلا ما يعرف .

وقال ابن المبارك : « الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء » (٢) . وقال الحاكم (٣) متعقبًا : « فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد ، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد كانت بتراء » (٤) .

وقد اتخذت جهود العلماء المسلمين لمقاومة الكذب في الخبر جانبين : جانبًا نظريًّا ، وهو وضعهم للقواعد الدالة على الكذب ، وجانبًا عمليًّا ، وذلك ببيانهم الأشخاص المتهمين بالكذب وتعريف الناس بهم ليحتاط منهم . ففي الجانب النظري بلغ المنهج النقدي عند العلماء المسلمين في وضع قواعد علم الرواية من الدقة والإحكام أرقى ما يمكن أن تصل إليه الطاقة البشرية والمقدرة الإنسانية . ويكفي لمعرفة دقة المنهج العلمي الذي اتبعه العلماء المسلمون أصحاب هذا الفن الاطلاع على ما كتبوه في قواعد الجرح والتعديل ، ومعنى ألفاظهما ، ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل إلى أدنى مراتب الجرح ، وشروط قبول الرواية ، حيث اشترطوا في من تقبل روايته شرطين أساسيين وهما :

---

(١) رواه مسلم في الجامع الصحيح ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ، (ج ١ ، ص ٨٤) . ورواه الجوزجاني في أحوال الرجال ، (ص ٣٥ - ٣٦) .

(٢) المصدر نفسه ، باب بيان الإسناد من الدين ، (ج ١ ، ص ٨٧) .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي النيسابوري المعروف بالحاكم ، أحد حفاظ الحديث ، وكان يقوم بدور السفارة بين ملوك بني بويه والسمانيين . قال فيه الذهبي : وقد قال ابن ظاهر : سألت أبا إسماعيل عبد الله الأنصاري عن الحاكم فقال : إمام في الحديث ، رافضي خبيث ، قلت - أي الذهبي - : الله يحب الإنصاف ، ما الرجل برافضي بل شيعي فقط . من كتبه : (المستدرك على الصحيحين) ، « تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم » ، « معرفة علوم الحديث » . « تراجم الشيوخ » ، « تاريخ نيسابور » ، قال السبكي : وهو عندي من أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة ، ومن نظر فيه عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها ، توفي عام (٤٠٥ هـ) (١٠١٤ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص ٤٧٣) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٣ ، ص ١٠٣٩) . « الميزان » : (ج ٣ ، ص ٤٧٣) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٣ ، ص ١٠٣٩) . « الميزان » : (ج ٣ ، ص ٦٠٨) . والسبكي « طبقات الشافعية » ، (ج ٣ ، ص ٦٤) .

(٤) الحاكم : « معرفة علوم الحديث » . (ص ٦) .

أ – **العدالة** : ويعنون بها أن يكون الراوي : مسلمًا ، بالغًا ، عاقلًا ، صادقًا ، بريئًا من أسباب الفسق ، سليمًا من خوارم المروءة .

ب – **الضبط** : وهو إتقان ما يرويه الراوي ، حافظًا لروايته إن روى من حفظه ، ضابطًا لكتابه إن روى من الكتاب ، عالمًا بمعنى ما يرويه ، متيقظًا غير مغفل .

فمن قواعد الرواية : كراهة النقل عن الضعفاء واختيار السماع من الأمناء ، واشتراط الصدق ، وأن السفّه والكذب يوجبان إسقاط العدالة ، وترك السماع ممن اختلط وتغيَّر ، ومن غلب على حديثه وروايته الشواذ والمناكير والغرائب لا يحتج بروايته ، وترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالبًا على روايته ، وردُّ حديث أهل الغفلة ومن عرف بالتساهل في روايته ، وكراهية الرواية عن أهل المجون والخلاعة [١] .

أما الجانب العملي المتمثل في بيان الرواة والتعريف بهم ، فقد ألَّف العلماء المتخصصون عددًا كبيرًا من المؤلفات منها ما أفرد لذكر الثقات ، ومنها ما أفرد للضعفاء ومنها ما جمع بين الثقات والضعفاء ، مع ذكر ألفاظ الجرح والتعديل المنطبقة على كل راوٍ . **وفيما يأتي بعض الأمثلة على أصناف هذه الكتب** :

أ – كتب الثقات :

كتاب الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد اللّٰه العِجْلِي [٢] .

كتاب الثقات لعمر بن أحمد بن شاهين [٣] .

---

(١) في شروط وقواعد الرواية ، انظر : الخطيب البغدادي : « الكفاية في علم الرواية » ، والقاضي عياض : « الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع » ، وابن الصلاح : « معرفة علوم الحديث » ، المعروف « بمقدمة ابن الصلاح » ، وابن حجر : « نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر » . والسبكي : « قاعدة في الجرح والتعديل » و « قاعدة في المؤرخين » . وظهر أحمد التهانوي : « قواعد في علوم الحديث » ، والقاسمي : « قواعد التحديث » .

(٢) هو أحمد بن عبد اللّٰه بن صالح أبو الحسن العجلي الإمام الحافظ : من الحفاظ المتقنين ومن ذوي الورع والزهد ، قال ابن ناصر الدين : كان إمامًا حافظًا متقنًا قدوة من المتقنين ، وكان يعد كأحمد بن حنبل ويحيى ابن معين ، وكتابه في الجرح والتعديل يدل على سعة حفظه وقوة باعه الطويل » له : « تاريخ الثقات » ، « الجرح والتعديل » . توفي عام (٢٦١ هـ) (٨٧٥ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٤ ، ص ٢١٤) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » : (ج ٢ ، ص ٥٦٠) .

(٣) هو عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين أبو حفص الحافظ الواعظ ، له : « التفسير » ، « السنة » ، « الثقات » ، « الأفراد » ، « ناسخ الحديث ومنسوخه » ، « كشف المماليك » ، توفي عام (٣٨٥ هـ) (٩٩٥ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١١ ، ص ٢٦٥) ، وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٤ ، ص ٢٨٣) . ومحمد ابن جعفر الكتاني : الرسالة المستطرفة ، (ص ٢٩) .

ب - كتب الضعفاء :

كتاب الضعفاء الصغير والضعفاء الكبير لمحمد بن إسماعيل البخاري .

كتاب الضعفاء والمتروكين لأبي زرعة الرَّازي (١) .

ج - الكتب الجامعة بين الثقات والضعفاء :

الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢) .

تواريخ الإمام البخاري الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير .

ومما لا شك فيه أن المصنّفات في قواعد الرواية وفي الرجال قدمت خدمة جليلة للسنَّة المطهرة ، ويمكن الاستفادة منها في حقل التاريخ الإسلامي إلى حد ما ، إذ تكشف النقاب عن قواعد التحديث وأحوال الرواة ، لتمييز القوي من الضعيف والصادق من الكاذب ، وبذلك يمكن للباحث أو المؤرخ أن يعرف لكل خبر قيمته ، فيستبعد الأخبار الضعيفة والموضوعة وينبِّه عليها ليتجنَّبها الناس ، ويستخرج الروايات الصحيحة ويبينها ، خصوصًا وأن الهدف من الدراسات التاريخية هو إبراز الحقائق التي تعتبر هدفًا منشودًا يتوخَّاه كل باحث نزيه .

ب - دراسة المتن :

المتن لغة ما صلب وارتفع من الأرض (٣) واصطلاحًا ما ينتهي إليه السند من الكلام بمعنى نصّ الخبر .

---

(١) هو عبيد اللّه بن عبد الكريم المخزومي أبو زرعة الرازي . أحد الأئمة الحفاظ . قال أبو حاتم : إمام ، وقال الخطيب : كان إمامًا ربانيًا حافظًا مكثرًا صادقًا . وقال ابن حبان : كان أحد أئمة الدنيا في الحديث مع الدين والورع والمواظبة على الحفظ والمذاكرة وترك الدنيا وما فيها . وقال محمد بن جعفر بن حمكويه : قال أبو زرعة : أحفظ مائة ألف حديث كما يحفظ الإنسان قل هو اللّه أحد . توفي عام (٢٦٤ هـ) (٨٧٨ م) ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ١ ، ص ٣٢٨) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٠ ، ص ٣٢٦) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص ٣٠) .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم التميمي الحنظلي الرازي أبو محمد الحافظ الإمام الناقد ، قال فيه أبو يعلى الخليلي : أخذ علم أبيه وأبي زرعة ، وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال ، صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين ، كان زاهدًا يعدّ من الأبدال . وقال الذهبي : كتابه في الجرح والتعديل يقضي بالمرتبة المنيفة في الحفظ ، وكتابه في التفسير عدة مجلدات ، وله مصنف كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته . ومن كتبه أيضًا : « علل الحديث » ، « الكنى » ، « المراسيل » ، توفي عام (٣٢٧ هـ) (٩٣٨ م) ترجم له ابن أبي يعلى : « طبقات الحنابل » ، (ج ٢ ، ص ٥٥) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » . (٨٢٩/٣) .

(٣) الفيروز آبادي : « القاموس المحيط » .

ويراد بدراسة المتن دراسة النصّ من جوانب متعددة ، منها ما يهدف إلى التأكد من صحة النصّ بأن لا يخالف الأصول الشرعية والقواعد المقرَّرة ، أو يخالف طبائع العصر المتحدث عنه وأعراف الناس وعاداتهم وقيمهم ، أو يخالف طبيعة الأشياء والمعلومات التاريخية المستفيضة ، أو يشتمل على أمر منكر أو مستحيل ، إلى غير ذلك من الأمور . ومنها ما يهدف إلى فهم النصّ وفقهه ، سواء فهم أحكامه ودلالتها أو فهم لغته وألفاظه .

وجدير بالذكر أن جهود العلماء المسلمين لم تكن منصبَّة على نقد السَّند ، وإنما كانت منصبَّة أيضًا على المتن ، لأنَّ العلَّة [1] كما تكون في السند قد تكون في المتن ، على أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن ، وكذلك لا يلزم من صحة السند صحة المتن – فقد يكون السند ضعيفًا والمتن صحيحًا لوروده من طرق أخرى تشهد بصحته ، كما أنه قد يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة قادحة فيه [2] .

ولذلك أصَّلوا في هذا الشأن منهجًا علميًّا دقيقًا ، فهم لا يحكمون بالضعف على كل أخبار راو ضعيف ، فقد يكون مصيبًا أو صادقًا في رواية ما بعينها ، وفي هذا ردٌّ للحق ، إذ قد يصيب الضعيف ، وقد يهم الصادق .

ولهذا يستشهد علماء الحديث في بعض الأحيان بأحاديث في أسانيدها ضعفاء – لكنهم غير متَّهمين بالكذب والوضع – عند ثبوت متن الحديث أو أصل الخبر من غير تلك الطريق .

وهذا يعني أنهم نظروا إلى متن الحديث كما نظروا إلى سنده ، إذ قبول ذلك المتن بذلك الإسناد على ما فيه من ضعف يدل دلالة واضحة على عمق نظرهم في نقد النصوص ، وأن الإسناد الضعيف لا يمنعهم من قبول المتن الصحيح أو المعروف من طريق آخر [3] .

وقد كان منهج الصحابة – رضوان اللَّه عليهم – التثبت في الرواية والتأكد من صحة النص مع أنهم لا يتهمون رواتها بالكذب .

فهذا أبو بكر الصديق ﷺ حين سئل عن الجدَّة هل ترث – فأجابه المغيرة بن شعبة – ﷺ

---

(١) العلة سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث مع ظهور السلامة منه ، انظر : ابن المديني : « علل الحديث ومعرفة الرجال » : ، (ص ١٠) .

(٢) المصدر نفسه ، (ص ١٠) .

(٣) ... مسفر الدميني : « مقاييس نقد متون السنة » ، (ص ١١٣) .

أنها ترث السدس ، فطلب منه أن يأتيه بشاهد ، فشهد محمد بن مسلمة ﷺ[١] .

وكذلك احترز عمر بن الخطاب من أبي بن كعب ﵄ عندما حدَّثه بحديث ، فطلب منه أن يأتيه ببينة على ما يقول ، فلما أتاه بذلك قال له : أما إني لم أتهمك ، ولكني أحببت أن أتثبّت [٢] .

وفيما استدركته عائشة ﵂ على الصحابة أنها سمعت حديث عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ﵄ أن رسول الله ﷺ قال : « **إن الميت ليعذَّب ببكاء أهله عليه** » . فقالت : رحم الله عمر ، والله ما حدَّث رسول الله ﷺ أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد ، ولكن قال : « **إن الله يزيد الكافر عذابًا ببكاء أهله عليه** » ، وقالت : حسبكم القرآن : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [٣] .

وفي رواية مسلم أنها قالت : « إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذَّبين ، ولكن السمع يخطئ » [٤] .

وبالنظر إلى نقد المتون عند الصحابة والفقهاء والمحدِّثين يلاحظ في هذا الباب تأصيلهم لبعض المقاييس لنقد النص كعرضهم المتن على القرآن ، فإذا خالفه مخالفة لا يمكن معها الجمع حكموا بردِّه إذا تعذر تأويله أو توجيهه ، ثم عرض السنَّة بعضها على بعض ، حيث كان المحدثون يعرضون الروايات الواردة في موضوع واحد بعضها على بعض . ويظهر لهم من هذه المقابلة عدة نتائج تلعب دورًا في تصحيح النص مما يمكن أن يعلق به من زيادات أو إدراجات الرواة وأوهامهم . كما كان من مقاييسهم ردُّ المتن إذا تعارض مع الأصول الشرعية المقرَّرة ، وما عرف من أحكام الدين ، وكذا استعمال النظر العقلي والمعلومات التاريخية الثابتة في نقد بعض المتون [٥] .

ومثال ذلك ما حدث في عام (٤٤٧ هـ = ١٠٥٥ م) أن أظهر بعض اليهود كتابًا ، وزعموا أنه كتاب رسول الله ﷺ لإسقاط الجزية عن أهل خيبر ، وفيه شهادة بعض الصحابة ﷺ فلما رفع الكتاب إلى وزير الخليفة القائم العباسي [٦] . أحاله على

---

(١) الذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ١ ، ص ٢) .

(٢) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ٨) .

(٣) رواه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب الجنائز ، (ج ٢ ، ص ٨١) .

(٤) رواه مسلم في الجامع الصحيح ، كتاب الجنائز ، (ج ٦ ، ص ٢٣٢) .

(٥) انظر الدميني : « مقاييس نقد متون السنة » ، (ص ٩٥ - ١٨٣ - ٢٠٧) .

(٦) هو عبد الله بن أحمد القادر بالله العباسي أبو جعفر الملقب بالقائم بأمر الله ، من خلفاء بني العباس ، ولي =

المؤرخ الحافظ الحجَّة أبي بكر الخطيب البغدادي ، فتأمله ثم قال : هذا مزوَّر . فقيل : من أين لك هذا - قال : فيه شهادة معاوية ، وهو إنما أسلم عام الفتح (سنة ٨ هـ) ، وفتح خيبر كان سنة (٧ هـ) وفيه شهادة سعد بن معاذ ، وهو قد مات يوم بني قريظة (سنة ٥ هـ) قبل فتح خيبر بسنتين [١] .

وهكذا تمكن الخطيب البغدادي بفضل استعانته بالمعلومات التاريخية الثابتة من اكتشاف تزوير نص هذه الوثيقة ، واعتمد الوزير ما قاله المؤرخ ، ولم يجز اليهود على ما في كتابهم .

وينطبق على هذا الحادث وأشباهه ما سبق أن قاله سفيان الثوري [٢] : « لمَّا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ » [٣] .

ومما يلاحظ أن القواعد التي وضعها العلماء المسلمون للتوصُّل إلى معرفة النص الصحيح - وإن كانت في الأصل خاصة بالحديث النبوي - صالحة للتطبيق في مختلف العلوم الإسلامية ، وخاصة التاريخ الإسلامي ، لأن المؤرخين الأوائل نسجوا على منوال المحدِّثين في طريق العرض وسرد الروايات بالأسانيد ، كما أن التأريخ عبارة عن أخبار ووثائق ونصوص لا طريق للتثبُّت من صحتها إلا بتطبيق هذه القواعد المنهجية .

وقد أدرك عدد من المؤرخين المعاصرين إيجابيات هذا المنهج ودقة قواعده النقدية ، فدعوا في مؤلفاتهم إلى الاقتداء به ، واقتبسوا فصولاً من مؤلفات علماء المصطلح مثل الخطيب البغدادي وابن عبد البرِّ [٤] ....

= الخلافة عام (٤٢٢ هـ) (١٠٣٠ م) ، وكان معروفًا بالورع والعدل والرفق بالرعية وله عناية بالعلم ، توفي عام (٤٦٧ هـ) (١٠٥٧ م) ، ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٩ ، ص ٣٩٩) . وابن الأثير : « الكامل في التاريخ » ، (ج ٩ ، ص ٤١٧) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١٢ ، ص ٣١) .

(١) ابن الجوزي : « المنتظم » ، (ج ٨ . ص ٢٥٦) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » (١٨/٢٨٠) ، وابن القيم : « المنار المنيف » (ص ٣٧ - ٣٩) .

(٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي : العالم الزاهد الفقيه الورع المحدث الحجة ، راوده بعض خلفاء بني العباس أن يلي لهم أعمالاً فأبى ، توفي عام (١٦١ هـ) (٧٧٨ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص ٣٧١) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٩ ، ص ١٥١) . وابن حجر : « التهذيب » (ج ٤ ، ص ١١١) .

(٣) ابن الصلاح : « المقدمة » ، (ص ٥٧٧) . والسخاوي : « الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ » ، (ص ٣٩٠) .

(٤) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النميري القرطبي المالكي أبو عمر الحافظ المؤرخ الأديب ، ولي القضاء في الأندلس ، قال فيه أبو الوليد الباجي : أبو عمر أحفظ أهل المغرب ، .... لم يكن بالأندلس =

وابن الصلاح [١] وغيرهم ، بل قد عنون أحدهم - وهو نصراني - لكتابه باسم المصطلح الذي يستعمله علماء الحديث [٢] .

ج - شروط الرواية المقبولة :

من العسير تطبيق منهج النقد عند المحدِّثين بكل خطواته على جميع الأخبار التاريخية ، وإن اشترط العلماء في المؤرخ ما اشترطوه في راوي الحديث من أربعة أمور : العقل والضبط والإسلام والعدالة [٣] ، لأن الأخبار التاريخية لا تصل في ثبوتها وعدالة رواتها واتصال أسانيدها إلى درجة الأحاديث النبوية إلا فيما يتعلق ببعض المرويات في السيرة والخلافة الراشدة مما تأكدت صحته عن طريق مصنفات السنَّة . أما أكثرها فمحمول عن الإخباريين بأسانيد منقطعة يكثر فيها المجاهيل والضعفاء والمتروكون .

ولهذا فرق العلماء بين ما يتشدد فيه من الأخبار وبين ما يتساهل فيه تبعًا لطبيعة ما يروى ، على أن تطبيق قواعد نقد الحديث في التاريخ أمر نسبي تحدده طبيعة الروايات .

فإذا كان المروي متعلقًا بالنبي ﷺ أو بأحد من الصحابة ﷺ فإنه يجب التدقيق في رواته والاعتناء بنقدهم .

= مثله في الحديث ، وقال الحميدي : أبو عمر فقيه حافظ مكثر ، عالم بالقراءة وبالخلاف وبعلوم الحديث والرجال ، قديم السماع ، يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي رحمة اللّٰه عليه . من تصانيفه : « جامع بيان العلم وفضله » ، « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » ، « الاستيعاب » في تراجم الصحابة ، « بهجة المجالس وأنس المجالس » في الأدب ، « الدرر في اختصار المعاني والسير » ، « القصد الأمم في أنساب العرب والعجم » ، توفي عام (٤٦٣ هـ) (١٠٧١ م) . ترجم له : ابن بشكوال : « الصلة » ، (ج ٢ ، ص ٦١٦) . وابن عميرة : « بغية الملتمس » ، (ص ٤٧٤) ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٨ ، ص ١٥٣) .

(١) هو عثمان بن عبد الرحمن النصري الشهرزوري الكردي ، أبو عمر تقي الدين المعروف بابن الصلاح المحدث الفقيه المفسر ، كان يلي التدريس بالمدرسة الصلاحية ببيت المقدس ثم بدار الحديث بدمشق . من تصانيفه : « الأمالي » ، « فوائد الرحلة » ، « أدب المفتي والمستفتي » ، « محاسن الاصطلاح » المعروف بـ « مقدمة ابن الصلاح » . توفي عام (٦٤٣ هـ) (١٢٤٥ م) . ترجم له : ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص ٢٤٣) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ح ٢٣ ، ١٤٠) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٥ ، ص ١٣٧) .

(٢) لقد كان ما عمله أسد رستم في كتابه « مصطلح التاريخ » من الإفادة من مصطلح الحديث في وضع مصطلح الحديث للتاريخ محاولة مفيدة في الكشف عن قواعد نقد الحديث في عملية نقد التاريخ .

(٣) الكافيجي : « المختصر في علم التاريخ » ، (ص ٣٣٦) . ويقول السبكي : « فلا بد أن يكون المؤرخ عالمًا ، عادلًا ، عارفًا بكل من يترجمه ، ليس بينه وبينه من الصّداقة ما قد يحمله على التعصب له ، ولا من العداوة ما قد يحمله على الغض منه » . « قاعدة في الجرح والتعديل » و « قاعدة في المؤرخين » ، (ص ٧١) .

ويلحق بهذا ما إذا كان الأمر متعلقًا بثلب أحد من العلماء والأئمة ممن ثبتت عدالته أو تنقصهم وتدليس حالهم على الناس « لأن كل من ثبتت عدالته لا يقبل جرحه حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه » [١] .

وكذلك إذا كان الأمر يتعلق بقضية في العقيدة أو موضوع شرعي كتحليل وتحريم ، فإنه لابد من التثبت من حال رواته ومعرفة نقلته ، ولا يؤخذ في هذا الباب إلا من الثقات الضابطين . يقول الدكتور أكرم ضياء العمري في هذا الشأن : « كما أن استعمال قواعد المصطلح في نقد الروايات التاريخية ينبغي أن يشتد على قدر تعلق المادة بالأحداث الخطيرة التي تؤثر فيها الأهواء ويشتط عندها الرواة ، كأن تكون الروايات لها مساس بالعقائد كالفتن التي حدثت في جيل الصحابة ، أو ذات صلة بالأحكام الشرعية كالسوابق الفقهية ، فإن التشدد في قبولها يجعل استعمال قواعد نقد الحديث بدقة أمرًا مقبولًا » [٢] .

أما إذا كان الخبر المروي لا يتعلق بشيء من الأحكام الشرعية – وإن كان الواجب التثبت في الكل – فإنه يتساهل فيه قياسًا على ما اصطلح عليه علماء الحديث في « باب التشدد في أحاديث الأحكام والتساهل في فضائل الأعمال » .

روي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال : « إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدَّدنا في الأسانيد ، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكمًا أو يرفعه تساهلنا في الأسانيد » [٣] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التساهل لا يعني الرواية عن المعروفين بالكذب وساقطي العدالة ، لأنَّ ساقط العدالة لا يحمل عنه أصلًا ، وإنما قصد العلماء بالتساهل إمرار أو قبول رواية من ضعف ضبطه بسبب الغفلة أو كثرة الغلط أو التغيّر والاختلاط ونحو ذلك ، أو عدم اتصال السند كالرواية المرسلة أو المنقطعة . ووفق هذه القاعدة جوَّز بعض الفقهاء العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب .

وبناءً على ذلك إذا كانت الرواية التاريخية لا تتعلق بإثبات أمر شرعي أو نفيه سواء كان لذلك صلة بالأشخاص – كالصحابة رضوان الله عليهم – أو الأحكام – الحلال

---

(١) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص ٢٧٣) .
(٢) د. أكرم ضياء العمري : « بحوث في تاريخ السنة المشرفة » ، (ص ٢١١) .
(٣) الخطيب البغدادي : « الكفاية في علم الرواية » ، (ص ٢١٢) .

والحرام - فإن الأمر عندئذ يختلف ، فيقبل في هذا الباب من الروايات ما لا يقبل في سابقه ، فيستشهد بها ، لأنها قد تشترك مع الروايات الصحيحة في أصل الحادثة ، وربما يُستدل بها على بعض التفصيلات ويُحاول الجمع بينها وبين الروايات الأخرى التي هي أوثق سندًا .

يقول الكافيجي [١] في هذا الصدد : « يجوز للمؤرخ أن يروي في تاريخه قولًا ضعيفًا في باب الترغيب والترهيب والاعتبار مع التنبيه على ضعفه ، ولكن لا يجوز له ذلك في ذات البارئ ﷻ وفي صفاته ولا في الأحكام ، وهكذا جواز رواية الحديث الضعيف على ما ذكر من التفصيل المذكور » [٢] .

ويقول أكرم ضياء العمري أيضًا : « أمَّا اشتراط الصحة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمس العقيدة والشريعة ففيه تعسف كثير ، والخطر الناجم عنه كبير ، لأن الروايات التاريخية التي دوَّنها أسلافنا المؤرخون لم تُعامل معاملة الأحاديث بل تمَّ التساهل فيها ، وإذا رفضنا منهجهم فإن الحلقات الفارغة في تاريخنا ستمثل هوَّة سحيقة بيننا وبين ماضينا مما يولد الحيرة والضياع والتمزق والانقطاع ... لكن ذلك لايعني التخلي عن منهج المحدِّثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية ، فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة ، كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لتاريخ أمتنا . ولكن الإفادة منها ينبغي أن تتم بمرونة آخذين بعين الاعتبار أن الأحاديث غير الروايات التاريخية ، وأن الأولى نالت من العناية ما يمكنها من الصعود أمام قواعد النقد الصارمة » [٣] .

وهذا التفريق بين ما يتشدد فيه من الأخبار ويتساهل فيه نلحظه بوضوح في تصرف الحافظ ابن حجر العسقلاني في جمعه بين الروايات في كتابه « الفتح » .

---

(١) هو محمد بن سليمان بن سعد الرومي الحنفي الكافيجي - سمي بهذا لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو - أبو عبد الله - له معرفة باللغة والتاريخ والتفسير وعلوم أخرى . انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر ، من كتبه : « أنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة » ، « منازل الأرواح » ، الإلماع بإفادة لو للامتناع » ، « المختصر في علم التاريخ » ، « حل المشاكل » في الهندسة ، « الرمز » في علم الإسطرلاب . توفي عام (٨٧٩ هـ) (١٤٧٤ م) . ترجم له السخاوي : « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » ، (ج ٧ ، ص ٢٥٩) . والسيوطي : « بغية الوعاة في طبقات اللغويين » ، (ص ٤٨) . اللكنوي : « الفوائد البهية في تراجم الحنفية » ، (ص ١٦٩) .

(٢) الكافيجي : « المختصر في علوم التاريخ » ، (ص ٣٢٦) .

(٣) د. أكرم ضياء العمري : « دراسات تاريخية » ، (ص ٢٧) .

ففي الوقت الذي يقرر فيه رفض رواية محمد بن إسحاق [١] إذا عنعن ولم يصرح بالتحديث ، ورفض رواية الواقدي ، لأنه متروك عند علماء الجرح والتعديل فضلًا عن غيرهما من الإخباريين الذين ليس لهم رواية في كتب السنَّة من أمثال عوانة [٢] والمدائني [٣] فإنه يستشهد برواياتهم ، ويستدل بها على بعض التفصيلات ، ويحاول الجمع بينها وبين الروايات الأخرى التي هي أوثق إسنادًا .

وهذا يدل على قبوله لأخبارهم فيما تخصَّصوا فيه من العناية بالسير والأخبار . وهو منهج معتبر عند العلماء المحققين وإن لم يقبلوا رواياتهم في الأحكام الشرعية . فنجد ابن حجر يقول في محمد بن إسحاق : « إمام في المغازي صدوق يدلس » [٤] ويقول في الواقدي : « متروك مع سعة علمه » [٥] ويقول في سيف بن عمر : « ضعيف في

---

(١) هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني العلاّمة الإخباري أبو بكر صاحب السيرة ، كان كثير الرواية ، تخصص في علم المغازي والأخبار حتى قال الإمام الشافعي : من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق . وقال ابن حبان : لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه أو يوازيه في جمعه ، وهو من أحسن الناس سياقًا للأخبار . من كتبه : « المغازي » ، « تاريخ الخلفاء » ، « كتاب الفتوح » ، « كتاب حرب البسوس بين بكر وتغلب » . توفي عام (١٥١ هـ) (٨٦٨ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص ٣٢١) . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٢٧) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١ ، ص ٢١٤) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » (ج ٧ ، ص ٣٣ - ٥٥) . « وتذكرة الحفاظ » ، (ج ١ ، ص ١٧٢) .

(٢) هو عوانة بن الحكم الكلبي الكوفي ، كان عالمًا بالأخبار والآثار والشعر والنسب ، وكان فصيحًا ضريرًا ، روى عنه الأصمعي والهيثم بن عدي والمدائني . له : « التاريخ » ، « سير معاوية وبني أمية » . توفي عام (١٤٧ هـ) (٧٦٤ م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١٠٣) . وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٦ ، ص ١٣٤) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٧ ، ص ٢٠١) . وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٤ ، ص ٣٨٦) .

(٣) هو علي بن محمد بن عبد اللّه أبو الحسن المدائني الإخباري الحافظ صاحب التصانيف الكثيرة ، قال فيه الذهبي : كان عجبًا في معرفة السير والمغازي والأنساب وأيام العرب مصدقًا فيما ينقله ، عالي الإسناد » ، وقال الإمام الطبري : كان عالمًا بأيام الناس صدوقًا في ذلك . من كتبه : « المغازي » ، « أخبار المنافقين » ، « خطب النبي ﷺ » ، « أخبار الخلفاء » ، « الجمل » ، « كتاب الخوارج » ، « الفتوح » ، « كتاب المدينة » ، « بيوتات العرب » ، وغيرها كثير . توفي عام (٢٢٤ هـ) (٨٣٨ م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١٤٧ - ١٥٢) . والخطيب : « تاريخ بغداد » . (ج ٢ ، ص ٥٤) . وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٤ ، ص ١٢٤) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص ١٥٣) . و « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٠ ، ص ٤٠٠) .

(٤) ابن حجر : « طبقات المدلسين » ، (ص ٥١) .

(٥) ابن حجر : « التقريب » ، (ج ٢ ، ص ١٩٤) .

الحديث. عمدة في التاريخ »[١] .

وفيما يلي بعض النماذج من تصرف ابن حجر واعتباره لروايات الإخباريين :

١ - في (كتاب المغازي ، باب غزوة العشيرة) :

ذكر عدد غزوات الرسول وعدد بعوثه وسراياه ، وعدد الغزوات التي وقع فيها القتال ، فاستشهد بأقوال أهل السير مثل ابن إسحاق والواقدي وابن سعد[٢] وذكر خلافهم وجمع بين أقوالهم وأقوال من هم أوثق منهم من رواة الصحيح[٣] .

٢ - في (كتاب المغازي ، باب قتل أبي جهل) :

جعل رواية ابن إسحاق جامعة بين الروايات رغم مخالفتها لما في الصحيح ، وذلك في قصة مقتل أبي جهل يوم بدر في قوله : « فهذا الذي رواه ابن إسحاق يجمع بين الأحاديث ، لكنه يخالف ما في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ أنه رأى معاذًا ومعوذًا ﷺ شدًّا عليه جميعًا حتى طرحاه - يعني أبا جهل »[٤] .

٣ - في (كتاب المغازي ، باب حديث بني النضير) :

في قصة بني النضير ومتى كان حصارهم ذكر ابن إسحاق أنها كانت بعد أُحد ، وبعد استشهاد القرَّاء في بئر معونة . والذي في البخاري عن عروة أنها كانت على رأس ستة أشهر من وقعة بدر ، أي قبل أُحد . وقد مال ابن حجر إلى ترجيح رواية ابن إسحاق رغم إيراده سببًا للغزوة غير الذي ذكره ابن إسحاق وصحَّحه بقوله : « فهذا أقوى مما ذكر ابن إسحاق من أن سبب غزوة بني النضير طلبه ﷺ أن يعينوه في دية الرجلين ، لكن وافق ابن إسحاق جل أهل المغازي »[٥] .

---

(١) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ٣٤٤) .

(٢) هو محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري نزيل بغداد كاتب الواقدي وصاحب الطبقات ، أحد الحفاظ الكبار الثقات المتحرّين . قال فيه الخطيب : كان من أهل العلم والفضل والفهم والعدالة ، صنف كتابًا كبيرًا في طبقات الصحابة والتابعين إلى وقته فأجاد فيه وأحسن . وله كذلك كتاب « الطبقات الصغير » . توفي عام (٢٣٠ هـ) (٨٤٤ م) . ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ٢٦٢) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص ٣٢١) . وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٤ ، ص ٣٥١) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص ١٨٢) .

(٣) ابن حجر : « فتح الباري ، شرح صحيح البخاري » ، (ج ٧ ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠) .

(٤) المصدر نفسه ، (ج ٧ ، ص ٢٦٩) .

(٥) المصدر نفسه ، (ج ٧ ، ص ٣٢٩ - ٣٣٢) .

ثانيًا : منهج التفسير التاريخي : مصادر تفسير الحوادث والحكم عليها [(١)] .

يُقصد بتفسير التاريخ معرفة الروابط التي تربط الأحداث والوقائع المختلفة لتبين دوافعها ومنطلقاتها ونتائجها واستخلاص السنن من خلالها .

ويقوم منهج التفسير التاريخي على مجموعة من المفاهيم والقيم إذا صحت واستقامت استقام المنهج ، وإن شوهت وحرفت أصاب المنهج الكثير من التحريف والتشويه . فمن المعلوم أن لكل أمة من الأمم مفاهيم خاصة عن الإنسان والحياة والكون ، وعلى ضوء هذه المفاهيم تتشكل قيمها وحياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتنظر من خلالها للأشياء والأحداث والناس .

والمفاهيم في حياة الأمة تشكل الركيزة الثقافية والعلمية التي تبنى عليها تصوراتها وموازينها . وتلك المفاهيم تستمد من العقيدة التي تؤمن بها الأمة وتحافظ عليها ، وبحسب اختلافها وتنوعها تختلف زاوية النظرة والحكم على الأحداث والمواقف ، وبقدر ما يحصل بينها من تقارب واتفاق بقدر ما تتفق النظرة ويتوحّد الموقف والحكم [(٢)] .

ولذلك - بسبب هذا التباين في المفاهيم - وقع الاختلاف في مناهج التفسير التاريخي . على أن منهج كتابة التاريخ الإسلامي وتفسير حوادثه يعتمد في أصوله على التصور الإسلامي ويجعل العقيدة الإسلامية ومقتضياتها هي الأساس في منطلقاته المنهجية ، وفي تفسير حوادثه والحكم عليها . لذا فإن مصادر كتابة التاريخ الإسلامي هي المصادر الشرعية : القرآن والسنة ، كما يمكن الاستعانة بالإجماع والقياس وعدِّهما من الوسائل التي تعين الباحث على فهم التاريخ الإسلامي وتحقيق أخباره .

ويرجع ذلك إلى أن التفسير الإسلامي للتاريخ منبثق من تصور الإسلام للكون والحياة والإنسان ، فهو يقوم على الإيمان بالله تعالى وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشرّه ، فلا يخرج عن دائرة المعتقدات الإسلامية ، كما أنه مبني على دوافع السلوك في المجتمع الإسلامي الأول ، مما جعل حركة التاريخ الإسلامي ذات طابع متميز عن حركة التاريخ العالمي لأثر الوحي الإلهي فيه [(٣)] .

---

(١) لمزيد من البيان انظر : محمد بن صامل السلمي : منهج كتابة التاريخ الإسلامي .

(٢) محمد بن صامل : « منهج كتابة التاريخ الإسلامي » ، (ص ١١٢) .

(٣) د . أكرم ضياء العمري : المجتمع المدني في عهد النبوة ، (ص ١٥) .

إن التفسير الإسلامي للتاريخ يقوم أساسًا على أن للإنسان غاية في هذه الحياة وهي الاستخلاف : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (١) واشترط اللَّه جل وعلا شرطًا لهذا الاستخلاف وهو : ﴿ قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۝١٢٣ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾ (٢) .

والتاريخ البشري في المنظور الإسلامي هو تحقيق المشيئة الربانية من خلال الفاعلية المتاحة للإنسان في الأرض بقدر اللَّه ، وبحسب سنن معينة يجري اللَّه بها قدره في الحياة الدنيا .

والتاريخ من جهة أخرى هو سعي الإنسان لتحقيق ذاته كلها ، لا البحث عن الطعام فحسب - كما هو شأن التفسير المادي للتاريخ - ولا البحث عن المتاع والسيطرة والاستحواذ - كما هو شأن التفسير الليبرالي للتاريخ - . وإنما هو تحقيق كل ما يشتمل عليه الإنسان من طاقات وقدرات وتطلعات وأشواق إلى جانب الضرورات الملحّة والرغبات القريبة ، ومحاولة نقل المبادئ التي يعتنقها الإنسان ، والعقيدة التي يحملها بين جوانبه إلى واقع حياتي وسلوك إنساني وأخلاق ومعاملات تمشي على الأرض يراها الناس فيرون الإسلام ، وهو صمام الأمن في تاريخ الفرد والجماعة في ذات الوقت من خلال تشابكهما الذي لا ينتهي وتدافعهما الذي لا يقف عند حدٍّ (٣) .

لذلك ينبغي في تفسير التاريخ الإسلامي الرجوع إلى المصادر الشرعية لمعرفة دوافع السلوك في المجتمع الذي نشأ وتكوَّن على هدي الشريعة وشكّل حياته ومفاهيمه وفقًا لها . وكانت تعليماتها وأوامرها ونواهيها موجهة لجميع شؤون حياته .

إن الرجوع للمصادر الشرعية والتمكن من فهم العقيدة الإسلامية والالتزام بها وإدراك مدى تأثيرها على معتنقيها شروط لازمة للمشتغل بكتابة التاريخ الإسلامي وتفسيره ، فإذا ما اختل شيء منها أتت الدراسة ناقصة ومبتورة ، متأثرة بأحوال فكرية واجتماعية طفيلية تعتبر دخيلة على المحيط الإسلامي .

ونظرًا لذلك وقع كثير من الباحثين المعاصرين في أخطاء كثيرة بعضها راجع

---

(١) الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٢) الآيتان : ١٢٣ ، ١٢٤ ، من سورة طه .

(٣) محمد قطب : « حول التفسير الإسلامي للتاريخ » ، (ص ١٣) .

لتقصيرهم في العودة إلى المصادر الشرعية ، وبعضها ناتج عن الغبش في التصوُّر وعدم وضوح الرؤية ، وبعضها الآخر أملاه تأثرهم بالغزو الفكري الأوربي حيث أخذوا يقلدون المناهج والدراسات العلمانية ، سواء كانت شرقية أم غربية ، ويفسرون الأحداث الإسلامية تفسيرًا يتناسب مع منطلقاتها وأهدافها . وإذا كان هذا حال دراسات من ينتسبون إلى الإسلام ، فكيف يكون الحال بالنسبة للدراسات التي أصدرها أعداء الإسلام من طوائف المستشرقين ومن على شاكلتهم من الملاحدة الماديين الذين يفرضون منذ البداية أراءهم المسبقة على النصوص ويتعسفون في تفسيرها ، ويبحثون عن كل حادث ضعيف وموضوع لطرح شبابهم لما للعداء التاريخي للإسلام من أثر في نفوسهم .

إن المنهج الإسلامي في كتابة التاريخ يستمد نظرته من أصول الإسلام ومصادره ، وهذا سر المفارقة بينه وبين بقية المناهج الأخرى التي تفسر التاريخ تفسيرًا عرقيًا أو جغرافيًا أو اقتصاديًا أو نفسيًا [١] ولم تحسب حسابًا لكافة العوامل المؤثرة في حركة التاريخ ، وإنما اكتفى كل واحد منها بعامل ضخَّمه وفسر به تاريخ الإنسان كله .

إن المنهج الإسلامي منهج شامل لكل الدوافع والقيم التي تصنع التاريخ غير واقف أمام حدود الواقع الحسي المحدود الظاهر للعيان ، بل إنه يتيح فرصة لرؤية بعيدة يستطيع المؤرخ معها أن يقدم تقييمًا حقيقيًا وأصيلًا أكثر التحامًا مع الواقع لأحداث التاريخ الإنساني . ويرجع ذلك لإدراكه الصحيح لمقومات النفس البشرية ، وكذلك الحياة الإنسانية معنوية ومادية ، فلا يهمل شيئًا منها .

إنه منهج يوضح دور الإنسان ومسؤوليته عن التغير الاجتماعي والتاريخي في إطار المشيئة الإلهية [٢] فهو يأخذ في الحسبان مدى أثر العوامل المادية والنفسية المحيطة بالإنسان مع مراعاتها والاعتراف بكافتها دون تضخيم لبعضها أكثر من حجمه ، أو يبالغ في تأثيره الحقيقي ، وقبل هذه العوامل ومعها وبعدها قدر اللّٰه جلَّ وعلا وأمره النافذ ، فإنه لا رادَّ لقضائه وأمره .

---

(١) ظهرت مدارس متعددة في تفسير التاريخ تأخذ بالتفسير الأحادي لحركة تاريخ البشرية (أي التفسير بالعامل الواحد) . منها المدرسة الجغرافية بزعامة براون وميشليه تفسر حركة التاريخ بظواهر جغرافية ، والمدرسة النفسية بزعامة طارد وجوستاف لوبون ثم فرويد التي تفسر التاريخ بعلل نفسية ، والمدرسة الإثنولوجية بزعامة تين وميشليه التي تفسر التاريخ عن طريق العرق أو الجنس . ثم المدرسة المادية التاريخية بزعامة ماركس التي تفسر التاريخ بالعامل الاقتصادي على أنه العامل الوحيد الذي يحرك العالم .

(٢) د . أكرم ضياء العمري : « المجتمع المدني في عهد النبوة » ، (ص ١٥) .

فلابد من ملاحظة كل هذه العناصر الفاعلة في الحدث التاريخي وإلاّ جاء التفسير ناقصًا ، ثم لابد أيضًا أن يكون لدى الباحث التصور السليم عن هذه العوامل وقدراتها والنسب الصحيحة للعلاقات بينها ، وأن يكون لديه العلم الشرعي لإدراك مقومات النفس جميعها روحية وفكرية وجسدية .

وهذا لا يتوفر لغير المسلم ، لأنَّ التصور الصحيح عن هذه القضايا المؤثرة والفاعلة في الحدث التاريخي لا يمكن معرفته إلا عن طريق الوحي المعصوم من الخطأ « الكتاب والسنّة » .

فبواسطة التلقي من الوحي يعرف المسلم هذه العوامل ويعرف قدر كل عامل وقيمته وتأثيره في التفسير ، لأن مصادر تلقِّيه من لدن حكيم خبير يعلم خبايا النفس ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات والأرض ، وإذا أراد شيئًا فإنما يقول له : كن - فيكون .

فمن كانت هذه صفاته وهذه سعة علمه وعظيم قدرته ، لأن علمه وقدرته وعدله مطلق لا يحدُّ بشيء من حدود الزمان والمكان ، فلابد أن يكون منهجه أكمل المناهج وأشملها ، وأن يبرأ من صفات الضعف والقصور والخطأ والهوى الملازمة للطبيعة البشرية .

وما دامت هذه ميزة مصادرنا بشموليتها وإحاطتها وعدلها فإنه من الظلم لأنفسنا ولتاريخنا أن نتلقَّى مفاهيمنا وقيمنا ومناهج تاريخنا من غير هذه المصادر الصحيحة المأمونة من الخطأ والانحراف ، تتلقَّاها من مصادر ومناهج غلب على أصحابها التعصب للباطل واتباع الهوى والقصور في النظرة والانحراف في المفاهيم .

وهذه بعض القواعد في المصادر التي ينبغي على من يكتب في التاريخ الإسلامي مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار ، وبصفة خاصة في كتابة تاريخ الصدر الأول ، لأن التاريخ الإسلامي جزء لا يتجزأ من الدراسات الإسلامية ، وهو تاريخ أمة ذات عقيدة محركة لها ومسيطرة على نشاطها واتجاهاتها .

ا - اعتماد المصادر الشرعية وتقديمها على كل مصدر فيما نصت عليه من أخبار وضوابط وأحكام :

ويرجع ذلك إلى اعتبارين اثنين :

الاعتبار الأول : لأنها أصدق من كل وثيقة تاريخية فيما ورد فيها من الأخبار . وذلك لصدق مصدرها وعلمه وهيمنته ، كما أنها وصلتنا بأوثق منهج علمي ، حيث وصلنا القرآن الكريم بالتواتر الموجب للعلم القطعي ، وصحيح السنَّة وصلنا بمنهج علمي

دقيق حيث اتبع علماء الحديث والرواية أرقى منهج علمي وأوثقه في تدوين السنة كما تقدم .

الاعتبار الثاني : لما تدل عليه من القوانين التاريخية والسنن الربانية والنظرة الشمولية لتاريخ البشرية كلها على مدار الزمن ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا ، مما يعطي الباحث سعة وشمولًا في النظرة التاريخية وعمقًا في تحليل الأحداث ومقدرة على تشخيص الدَّاء ووصف الدواء .

إن القرآن والسنة يعطيان الباحث التصورات والمفاهيم والمبادئ التي يمكن في ضوئها تفسير أحداث التاريخ والحكم عليها . هذا علاوة على ذكر ما سيؤول إليه حال الأمة الإِسلامية ، وما يصيبها من التفرق ، وما يكون فيها من حركات الإِصلاح والتجديد ، والإِشارة إلى عدد من الأحداث والفتن والموقف من بعضها [١] وقد اعتنى علماء أهل السنة بجمعها ووضع أبواب لها في مصنفاتهم [٢] .

وفي ضوء المفاهيم والمبادئ الإِسلامية التي تصلح كوسيلة للترجيح والتحقيق والتفسير عند دراسة أحداث التاريخ الإِسلامي ، لا يستغني المؤرخ عن الإِلمام بعلم مصطلح الحديث الذي يعرِّفه على أصول التخريج ودراسة الأسانيد .

كما يلزم الباحث في حقل التاريخ الإِسلامي معرفة أحكام الشريعة العامة وضوابطها ، وعقيدة أهل السنة والجماعة ، وعقائد الفرق المخالفة لها ، بالإِضافة إلى الاعتماد على روايات المحدِّثين كمصدر موثوق وراجح لأخبار صدر الإِسلام .

ولئن كانت المادة التاريخية في كتب الحديث ليست بنفس المقدار الموجود في المصادر التاريخية إلا أنها لها أهميتها لعدة اعتبارات من أهمها : أن معظم مؤلفيها عاشوا في فترة مبكرة وأغلبهم من رجالات القرن الثاني والثالث الهجري ، مما يميز مصادرهم بأنها كانت متقدمة ، ثم إن المحدثين يتحرون الدقة في النقل ، الأمر الذي يجعل الباحث

(١) من ذلك على سبيل المثال موقف رسول الله ﷺ من الفتنة التي حدثت في عهد عثمان حيث ذكر هذه الفتنة وقرّبها وعظّمها وقال مشيرًا إلى عثمان بقوله : (هذا يومئذ على الهدى) وفي رواية أخرى (يُقتل فيها هذا يومئذ ظلمًا) وذلك باعتبار قتلة عثمان خوارج ظالمين . انظر : أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٥٠) وابن حجر : « الفتح » (ج ٧ ، ص ٣٨) .

(٢) أفرد لها الإمام البخاري كتابًا في « الجامع الصحيح » ، سماه : كتاب الفتن ، وكذا مسلم في « الجامع الصحيح » : كتاب الفتن وأشراط الساعة . وأبو داود في : « السنن » : الفتن والملاحم ، وغيرهم من علماء أهل السنة .

يطمئن إلى رواياتهم أكثر من روايات الإخباريين .

على أن المحدِّث كان عند جمهور المسلمين أشرف وضعًا وأسمى منزلةً من الإخباري . ويرجع ذلك إلى ضبط المحدِّث ودقته وتمحيصه للروايات وتحرِّيه في القول ، بينما كان الإخباري مظنةً للإغراب والتلفيق والاختلاق .

ب - الفهم الصحيح للإيمان :

إن دارس التاريخ الإسلامي إن لم يكن مدركًا للدور الذي يلعبه الإيمان في حياة المسلمين فإنه لا يستطيع أن يعطي تقييمًا علميًّا واقعيًّا لأحداث التاريخ الإسلامي .

وعلى سبيل المثال فهجرة المسلمين من مكة إلى المدينة المنورة كانت هجرة من أجل المبدأ يوجهها الإيمان الذي كان بالنسبة للمسلمين المهاجرين المحرك الذي ساق الأفراد والجماعات إلى مصائرهم وإلى صنع تاريخهم .

فلم تكن هجرة من أجل الوطن أو المال أو المنصب ؛ إذ تركوا من ورائهم وطنهم وأموالهم ودورهم ومتاعهم فرارًا بدينهم من الفتن واستمساكًا بعقيدتهم ، فقدموا بذلك مثالًا عاليًا من التضحية والإخلاص في سبيل أن تكون كلمة اللَّه هي العليا .

أما أهل المدينة وهم الأنصار الذين آووهم في بيوتهم وواسوهم بالمال ونصروهم . فقد قدموا بذلك المثل الصادق للأخوة الإسلامية ، تلك الأخوة التي لم يجعلها الإسلام لفظًا فارغًا أو تحيةً تثرثر بها الألسنة ، وإنما عملًا يرتبط بالدماء والأموال ، وبعواطف الإيثار والمواساة التي ملأت المجتمع المدني بأروع الأمثال .

قال تعالى في شأن هذه المواقف الإيمانية : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝٨ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (١) .

وروى البخاري في صحيحه : « أن المهاجرين لما قدموا المدينة آخى رسول اللَّه ﷺ بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع ، فقال سعد لعبد الرحمن : إني أكثر الأنصار مالًا ، فأقسم مالي نصفين ، ولي امرأتان فانظر أعجبهما إليك ، فسمِّها لي أطلقها ، فإذا انقضت عدتها فتزوجها . قال عبد الرحمن : بارك اللَّه لك في أهلك

(١) الآية ٨ - ٩ من سورة الحشر .

ومالك ، أين سوقكم - فدلُّوه على سوق بني قينقاع ، فما انقلب إلا ومعه فضل من أقط [١] وسمن » [٢] ... وهكذا يكون من الخطأ والتزييف والمغالطة إصدار حكم على كل حركات التاريخ بأنها جاءت نتيجةً للصراع أو التوجه المادي .

كما أن المجاهد المسلم عندما يقاتل في سبيل اللّٰه يعلم أنه ليس وحده هو الذي يقاتل الكفار ، وأنه لا يقاتلهم بكثرة عدد الجنود ولا بتفوق السلاح وحده - إن توفر ذلك له - وإنما يقاتل بالإيمان الصادق الذي يحمله ، وبما يعلمه من تأييد اللّٰه للمجاهدين الصادقين ، وما يمدهم به من وسائل مادية ومعنوية كقتال الملائكة إلى جانبهم أو تسخير عوامل طبيعية لهم أو تثبيت قلوبهم بإنزال السكينة والطمأنينة عليهم ورباطة الجأش ، أو بما يمدهم به من الصبر وقوة التحمُّل إلى غير ذلك من الوسائل المنظورة وغير المنظورة .

فقد أنزل اللّٰه الملائكة يقاتلون إلى جانب المسلمين في معركة بدر ، قال تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [٣] وأرسل اللّٰه ريحًا شديدةً ففرَّقت الأحزاب المحاصرة للمدينة يوم الخندق ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴾ [٤] .

وعند البحث - مثلًا - عن الأسباب التي أدت إلى انتصار المسلمين في معركة اليرموك سوف نجد أن عدد الروم كان ستة أضعاف عدد المسلمين وجيش الروم جيش نظامي مدرب وجيِّد التسليح ، بينما الجيش الإسلامي أقل منه عددًا وعدَّةً وضعيف التدريب ، ويقاتل بعيدًا عن مركز الخلافة ، ومع ذلك حصل له النصر المبين .

على أن المتأمل والباحث في الأسباب المادية المنظورة بحثًا عقليًّا مجردًا لا يستطيع أن يقبل نتيجة المعركة رغم أنها متواترة حسًّا وواقعًا . وهذا يرجع إلى الجهل بالعوامل الحقيقية المحركة للتاريخ الإنساني في غيبة العلم الصحيح ، وإلى إغفال سنن اللّٰه في الكون : ﴿ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [٥] ﴿ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [٦] ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٧]

---

(١) لبن مجفف يابس . راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب البيوع . (ج ٣ ، ص ٣) .

(٣) الآية ٩ من سورة الأنفال .

(٤) الآية ٩ من سورة الأحزاب .

(٥) الآية ٤٣ من سورة فاطر .

(٦) الآية ١٤١ من سورة النساء .

(٧) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

﴿ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [(١)] ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [(٢)] ﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾ [(٣)] .

وبناء على هذا : فإن الإيمان هو أحد عناصر التقويم والحكم على الحادثة التاريخية . ومن الملاحظ أن أصحاب المدرسة العقلية لا يؤمنون بمثل هذه الأحداث المشهود بصحتها ، فبعضهم ينكرها لأنه لا يعترف بالمعجزة والكرامات التي يجريها اللَّه على أيدي المؤمنين من عباده . والبعض الأخر يتعسف في فهمها أو يؤولها . ويرجع ذلك على أنهم جعلوا العقل المحدود القاصر حاكمًا على النص القرآني . فيؤولون النص ليوافق عقولهم .

وقد تلقَّف المستشرقون في العصر الحديث أفكار هذه المدرسة ونشروها وأعلوا من شأنها لما يحملونه من أفكار مادية تتعارض مع الإيمان بالغيب ، ثم سار على دربهم كثير من الباحثين المعاصرين في البلاد الإسلامية الذين تشبَّعوا بالأفكار العلمانية أثناء بعثاتهم للدول الأوربية ، فلم يعد الإسلام في حسهم منهج حياة شاملًا ، له صلة بجميع شؤون الدنيا ، وإنما مجرد تراث حضاري أو تعبد شخصي ، بل وقد أثار الكثير منهم شبهات وافتراءات لا أساس لها من الصحة في محيط التاريخ الإسلامي لصياغته بما يتناسب وتفسير الحوادث تفسيرًا ماديًّا أو قوميًّا أو غير ذلك .

ج - العلم بمقادير الناس وأحوالهم ومنازلهم والتثبت فيما يقال عنهم :

يقول عثمان بن عفان ﷺ في هذا الصدد : « واحفظ لكل منزلته وأعطهم جميعًا بقسطهم من الحق ، فإن المعرفة بالناس بها يصاب العدل » [(٤)] .

وقد قعَّد ابن تيمية ﷺ بواسع علمه وعميق فهمه قاعدة جليلةً في الإفتاء في أي قضية يراد معرفة حكم اللَّه فيها ، وذلك في بداية فتواه الشهيرة عن التتار وحكم قتالهم . فقد ذكر أن الحكم على أي طائفة أو قوم يقوم على أصلين :

أحدهما : المعرفة بحالهم ، **والثاني** : معرفة حكم اللَّه في أمثالهم ، وهذان الأصلان يقومان على الحكم المنافي للجهل، إذ الكلام في الناس لا يجوز بغير علم وبصيرة [(٥)] .

---

(١) الآية ١٢٦ من سورة آل عمران . (٢) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .

(٣) الآية ٧ من سورة محمد ﷺ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٧٩) .

(٥) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٢٨ ، ص ٥١٠) .

وعلى هذا الأساس ينبغي التحرِّي فيما يروى عن الوقائع التي كانت بين أعيان الصدر الأول من الصحابة ﷺ فالمعرفة بحالهم تدل على كمال إيمانهم وصدقهم وحسن سريرتهم وفعلهم للخيرات وتضحيتهم بالنفس والنفيس في سبيل الحق ، كل ذلك يرفع منازلهم إلى درجات عالية مما يجعلهم جميعًا - من لابس الفتن منهم ومن لم يلابسها - أهلًا للاقتداء بهم ، وأهلًا للرواية ، تقبل أخبارهم في أعلى درجات القبول ، وتوزن أعمالهم بميزان الورع والإحسان ، مما ينفي عنهم ما نسب إليهم من أوصاف سيئة . هذا علاوة على بيان حكم اللَّه فيهم إذا تواترت النصوص الشرعية في تزكيتهم وتعديلهم .

فلا جدال في أن الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - قدوة لكل مسلم فيما يتعلق بأمور الدين ، ولا مجال للطعن في تدينهم وصحة عقيدتهم وسلامة أخلاقهم . لكن ذلك لا يمنع أن يقع منهم الخطأ ، إذ ليسوا معصومين ، ولذلك فإن ما وقع بينهم من خلافات سياسية هي من قبيل الأمور الاجتهادية التي لا تقدح في مكانتهم السامية . وإذا سجل التاريخ تلك الخلافات فلا ينبغي أن تحمل على محمل الانتقاص منهم .

وقد أمر اللَّه جلَّ وعلا المؤمنين بالرجوع إلى ما علموا من إيمان إخوانهم الذي يدفع السيئات ، وأن يعتبروا هذا الأصل العظيم ولا يعبأوا بكلام المتربصين والمغرضين الذي يناقضه ويقدح فيه ، فيحسنوا الظن بإخوانهم ، بل ويدحضوا ما يروَّج ضدهم من شائعات وافتراءات تمس بكرامتهم وتحط من أقدارهم .

يقول تعالى زجرًا للمؤمنين عن مجاراة الشائعات التي يتقوَّلها أهل السوء في إخوانهم المؤمنين : ﴿ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ [١] خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴾ [٢] وقال تعالى : ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴾ [٣] .

وقد دلت الآيتان على قاعدة مهمة وهي : « الرجوع إلى الأمر المعلوم المحقَّق للخروج من الشبهات والتوهُّمات ، وقد يعبر عنها بأن الموهوم لا يدفع المعلوم وأن المجهول لا يعارض المحقَّق » [٤] .

---

(١) أي بإخوانهم ، ويوضح هذا المعنى قوله ﷺ : (إن مثل المؤمنين في تراحمهم وتوادهم كمثل الجسد الواحد إذا أصيب منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب البر والصلة ، (ج ١٦ ، ص ١٤٠) .

(٢) الآية ١٢ من سورة النور . (٣) الآية ١٦ من نفس السورة .

(٤) عبد الرحمن السعدي : « القواعد الحسان لتفسير القرآن » ، (ص ١٩٥) .

وبناء على هذا لا بد من الرجوع إلى المصادر الأصلية الموثوقة لمعرفة الحقيقة ، فلا يؤخذ من الكذّابين والفاسقين وأصحاب الأهواء ، لأن فسقهم وهواهم يدفعهم إلى تصوير الأمر على خلاف حقيقته . وأن المرء المسلم مطالب شرعًا بالتثبت والتبين مما يسمع لقوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ﴾ [1] ولقول رسول اللّه ﷺ : « **كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع** » [2] ولذلك كانت عناية علماء أهل السنَّة موجهة إلى بيان من يحمل عنه العلم أو الخبر ومن لا يؤخذ عنه كقول بعضهم في هذا الباب : « باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمُّلها » [3] إذ إن تقدير الرجال لا يؤخذ إلا من العالم العارف الثقة البصير بأحوال المسلمين .

د – معرفة حدود الأخذ من كتب أصحاب الأهواء والفرق :

من القواعد المهمة أيضًا معرفة الحدود التي تراعى عند الأخذ من كتب أصحاب الأهواء من الفرق الضالة المبتدعة ، إما استجابة لشهوة أو هوى أو بدعوى التأويل المتعسف أو بالوقوع تحت تأثير الزندقة والكفر .

وقد اعتنى أهل السنَّة بضبط مذاهب الفرق وأقوالهم لِتُعرَف أحوالهم ومواقفهم ، ويكون المسلم على بينة منها ، فلا يخدع من قبلهم .

ولهذا الغرض أفرد بعضهم ذلك بمؤلفات خاصة مثل أبي الحسن الأشعري [4] في « مقالات الإسلاميين » وأبي الحسن الملطي [5] في « التنبيه والرد على أهل الأهواء

---

(١) الآية ٦ من سورة الحجرات .

(٢) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح « باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (ج ١ ، ص ٧٢) .

(٣) انظر : مسلم : المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ٧٦) .

(٤) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق ، أبو الحسن كان على مذهب أهل الاعتزال ، ثم رجع وجاهر بخلافهم فأسس مذهب الأشاعرة المعروف ، لكن ما ثبت أن تركه وعاد إلى مذهب أهل السنة والجماعة . انظر : « الإبانة عن أصول الديانة » و « مقالات الإسلاميين : وهما كتابان له ، و « تبيين كذب المفتري في ما نسب إلى الإمام الأشعري » لابن عساكر . وقيل : إن تصانيفه تجاوزت الثلثمائة ، توفي عام (٣٢٤ هـ) (٩٣٦ م) ترجم له : ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٢ ، ص ٢٨٤) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٥ ، ص ٨٥) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١١ ، ص ١٨٧) .

(٥) هو محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسن الملطي – نسبة إلى ملطية العسقلاني : من فقهاء الشافعية ، له علم بالقراءات ، توفي عام (٣٧٧ هـ) (٩٨٧ م) . ترجم له : السبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٢ ، ص ١١٢) . وابن الجوزي : « مرآة الزمان » ، (ج ٢ ، ص ٦٧) . وإسماعيل البغدادي : « إيضاح المكنون » (ج ١ ، ص ٣٢٨) .

والبدع » وابن حزم في كتابه « الفصل في الملل والأهواء والنحل » .

كما أن أصحاب الفرق أنفسهم قاموا بتدوين مذاهبهم ومعتقداتهم وأخبارهم وتراجم رجالهم وعلمائهم ومناظراتهم وردودهم على المخالفين لهم ، ومنهم من اشتغل بالتاريخ فقام بتدوين الأخبار وفقًا لمعتقده الخاص أو مذهبه السياسي ، فأظهر مثالب خصومه وأخفى محاسنهم .

ولأجل هذا لا بد للمؤرخ المسلم من التعرُّف على اتجاهات هؤلاء وعقائدهم ، لأن ذلك يمكنه من التعامل مع النصوص التي أوردوها بما تكوَّن لديه من خلفية عن اتجاهاتهم وآرائهم ومواقفهم ، ثم يقارنها بغيرها عند المؤرخين أو العلماء العدول الثقات .

وعلى ضوء المقابلة والمقارنة بين النصوص مع وضع الوجهة العامة للمجتمع الإسلامي وطبيعته في الحسبان يُنظر إلى تعصب الراوي أو الإخباري من عدمه ، فمن لاحت عليه أمارات التعصب بطعن أو لمز في أهل العدالة والثقة أو مخالفة لأمر معلوم في الشريعة أو عند الناس أو معاكسة طبيعة المجتمع وأعرافه وقيمه الثابتة ، ففي هذه الأحوال لا يؤخذ منه ولا يؤبه بأخباره ، لأن الخصومة والتعصب حجاب ساتر عن رؤية الحقيقة كما قال الشاعر :

وعين الرضى عن كل عيب كليلة ولكن عين السُّخط تبدي المساويا

أما من لا يلحظ عليه التعصب - وإن كان من أهل البدع - وكان صدوقًا في نفسه معروفًا بالورع والتقوى والضبط فتقبل روايته - فقد أخرج بعض الأئمة لنفر من أهل البدع الذين لا يكذبون . فهذا الإمام البخاري أخرج في صحيحه لعمران بن حطّان الخارجي [(١)] رغم أنه من كبار الدعاة إلى بدعة الخوارج ، لكنه عرف بالورع والتقوى وأنه لا يكذب .

---

(١) هو عمران بن حطان بن ضبيان السدوسي الشيباني ، أبو سماك : من الخوارج الصفرية ، يعد خطيبهم وشاعرهم ، وكان من نظراء جرير والفرزدق في الشعر ، وهو القائل :

حتى متى لا نرى عدلًا نعيش فيه ولا نرى لدعاة الحق أعوانا

كان من رواة الحديث ، أدرك جماعة من الصحابة وروى عنهم ، كما روى أصحاب الحديث عنه لصدق لهجته ، توفي عام (٨٤ هـ) (٧٠٣ م) . ترجم له : المبرد : « الكامل في اللغة والأدب » ، (ج ٢ ، ص ١٢١) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦) . للإشارة انظر في الرواية عن أهل البدع : ابن كثير : « الباعث الحثيث » ، (ص ٩٩ - ١٠٠) . والسيوطي : « تدريب الراوي » ، (ج ١ ، ص ٣٢٤ - ٣٢٥) . والدكتور فاروق حمادة : « منهج الجرح والتعديل » ، (ص ٢٩٤) . على أن الرواية عن جميع أهل البدع غير واردة . فالخوارج مثلًا يعرفون بالصدق وعدم الكذب ولهم الغلوّ والانحرافات التي سجلت عليهم ، قال أبو داود : ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج (الميزان ، ٣ / ٢٣٦) بخلاف الشيعة الذين حذر الأئمة من التحمل أو الأخذ عنهم ، لأن الكذب ديدنهم والتقيّة شعارهم .

وقد يجد الباحث في ثنايا الأخبار التي يرويها أهل البدع عن أهل طائفتهم ومذهبهم ما يمكن أن يكون حجة عليهم ، وبمثابة الإقرار منهم كحكايتهم لبعض الأقوال المتضاربة ، وكما قيل « من فمك أدينك » .

هـ - معرفة ضوابط الأخذ من كتب غير المسلمين :

إذا كان للتاريخ الإسلامي قواعد وأصول وضوابط شرعية يجب على المؤرخ المسلم أن يلتزم بها ، ويكون بحثه واجتهاده في نطاقها ، فذلك يعني الاحتياط عند الأخذ من كتب غير المسلمين ، خصوصًا وأن الحرية بلا قيود وبلا ضوابط تلقاها العلمانيون في الغرب أو في الشرق وطبقوها على التاريخ الإسلامي بمفاهيمها المحلية عندهم .

هذا مع الفرق الشاسع بين المنهج العلماني والمنهج الإسلامي بسبب الاختلاف في التصورات والمفاهيم والمبادئ ؛ إذ المنهج جزء من التصور مما جعل نتائج أبحاثهم ودراساتهم مناقضة للأحكام الإسلامية وواقع المجتمع الإسلامي . فهذا فإن القضايا التي تطرحها كتب غير المسلمين من يهود ونصارى وغيرهم والتي تعالج التاريخ الإسلامي - خصوصًا الصدر الإسلامي الأول - ينبغي أن تدرس بعناية وحذر شديدين ، لأنهم لا يصدقون في كثير مما يقولونه عن الإسلام ونظمه ورجاله ، ولا يحلُّ وفق ذلك للمسلم أن يروي عنهم أو يأخذ عنهم ، لا سيما وأن من شروط البحث في هذه القضايا الإيمان بالله ورسله واليوم الآخر ، وعرض الأقوال والأعمال على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

على أن غير المسلمين ليس لديهم من الموانع عن الكذب ما لدى المسلمين ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ (١) . كما أنه ليس لديهم من الموانع عن الهوى والتعصب ما لدى المسلمين ، قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٢) .

وبالتالي فهم لا يعرفون هذه الموانع ، لأنهم لا يجدونها في مجتمعاتهم وبيئتهم - والإنسان وليد بيئته - وذلك لغلبة التيار المادي عليها ، وما يترتب عليه من تنافس على حطام الدنيا من مال وجاه وسلطة .

وهذا بدوره يجرُّ إلى الاستغلال وزرع الأحقاد في النفوس والصراعات الدائمة .

---

(١) الآية ١٠٥ من سورة النحل .

(٢) الآية ٨ من سورة المائدة .

وحيث انطلقوا من واقعهم هذا للحكم على غيرهم بنفس المنظار وقعوا في الخطأ وعمَّموا الأحكام وشوَّهوا التاريخ .

ثم إذا كان علماء الإِسلام لا يثبتون الأحكام بما يرويه المسلم ضعيف الضبط ، فكيف يحق لقوم مؤمنين أن يحملوا عن كافر ساقط العدالة ! بل ويكن من الحقد والبغضاء لهذا الدين وأهله ما لا يعلمه إلا الله : ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ (١) .

و - تحري استعمال المصطلحات الإِسلامية :

لقد كان من صدى تأثير الغزو الفكري الغربي على المسلمين أن شاعت بينهم مصطلحات وألفاظ غريبة عن ثقافتهم وتاريخهم راج استعمالها في مختلف الكتابات .

على أن هذا المنزلق يتمثل في عدم وعي بعض الباحثين المعاصرين بأن المصطلحات الحديثية إنما تنبثق من رؤية خاصة للفكر الغربي ، فهي ذات مضامين ودلالات محلية وتاريخية لا يمكن فصلها عن ذلك الوسط الاجتماعي والظروف التاريخية والثقافية التي لابست نشوء هذا المصطلح أو ذاك .

ومثال تلك المصطلحات : الديموقراطية ، الاشتراكية ، الأرستقراطية ، الدكتاتورية ، الثيوقراطية ، الأمبراطورية ، اليمين ، اليسار ، الأيديولوجية ..... إلخ .

ومما يلاحظ أن كثيرًا من الباحثين العرب في كتاباتهم التاريخية يستعملون مثلًا مصطلح الديموقراطية للتعبير عن مفهوم الشورى في النظام الإِسلامي أو كبديل لهذا المفهوم ، إذ إن المثقفين في العالم الإِسلامي كانوا إلى مشارف الخمسينات لا يدركون أن المصطلح جزء لا يتجزأ من التركيبة أو البنية الحضارية لأي مجتمع ، وكانوا في حالة الدفاع عن الذات يحاولون أن يوجدوا لكل عنوان برّاق في المدنية الغربية مثيلًا في الإِسلام عن طريق عقد مقارنات شكلية لا تعير بالًا للارتباط الوثيق الذي يوجد بين المصطلحات والعقائد والتصوُّرات المنبثقة من واقع مجتمع معين .

فالديموقراطية تعني حكم الشعب بالشعب ، أي أن الشعب هو مصدر التشريع والسلطات ، كما أنها تقوم على أساس فصل الدين عن الدولة . وبناء على هذه القاعدة فالإنسان في النظام الديموقراطي هو الذي يضع نظامه في الحياة بما في ذلك المحافظة على

(١) الآية ٤٦ من سورة إبراهيم .

الحريات وهي : حرية العقيدة ، وحرية الرأي ، وحرية الملكية . والحرية الشخصية .

أما نظام الشورى في مفهوم الإسلام : فهو يستمد صلاحيته من الكتاب والسنَّة وهما مصدر التشريع والسلطات ، كما أنه يخوِّل للأمه أن تختار حاكمها عن طريق أهل الحلِّ والعقد الذين يتشاورون معه في القضايا الهامة ويراقبون على أي مدى تنسجم معاملة الناس مع شرع اللَّه وتنفيذ أحكامه ، إذ ليس في الإسلام فصل للدين عن الحياة ، فالحاكمية للَّه وحده ، والسيادة للشرع : ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ (١) ، ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (٢) ، ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ (٣) . فالإسلام منهج حياة شامل تنبثق منه جميع نظم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

كذلك ليس في الإسلام تقديس للحرية بمفهومها المطلق الموجود في الديموقراطية ، فالحرية بالنسبة إليه تنتهي حين يبدأ الإنسان في إيذاء نفسه أو غيره .

ومع أن الإسلام لا يجبر أحدًا على اعتناق عقيدته إلا أنه لا يسمح للمسلم أن يغيِّر دينه ، فمن يخرج عن الإسلام تطبق عليه أحكام المرتد .

وليست في الإسلام حرية للملكية الفردية بالمعنى المتعارف عليه في الغرب ، فلا يجوز التملك بوسائل الكسب غير المشروع كالربا والاحتكار وبيوع الغرر وبخس الناس أشياءهم وغير ذلك .

وليس في الإسلام حرية شخصية بمفهومها في الديموقراطية ، فلا يجوز مثلًا للنساء أن يسرن في الشوارع متبرِّجات أو يخلون بالرجال الأجانب ، صيانة للأسرة وحفاظًا للمجتمع على تماسكه وكرامته .

على أن الديموقراطية إذا كانت تخالف الإسلام - كما رأينا - مخالفة صريحة ، فكيف يسمح بعض الباحثين لأنفسهم بإقحام هذا المصطلح في التاريخ الإسلامي والقول بأن نظام الخلافة في عهد الراشدين كان ديموقراطيًّا !!

وقد تابع المسلمون الغربيين في كل شيء حتى في المصطلحات ذات العلاقة بالتوزيع الجغرافي والتوزيع التاريخي التي لا صلة لها بواقعهم أو تاريخهم . ففي إطار التوزيع

---

(١) الآية ٤٠ من سورة يوسف . (٢) الآية ٤٤ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٦٥ من سورة النساء .

الجغرافي يقولون الشرق الأدنى والشرق الأوسط والشرق الأقصى ، وذلك لأن المستعمر الأوربي اعتبر نفسه في مركز الأرض فأطلق هذا التوزيع بالنسبة لموقعه .

وكذلك التوزيع التاريخي مثل العصور القديمة والعصور الوسطى والحديثة الذي يتناسب مع المراحل والتقلُّبات التاريخية التي شاهدتها أوربا ، مما يجعل لكل حقبة من هذه الحقب خصائص ومفاهيم مستقلة تبعًا للتطورات والانقلابات الفكرية والاجتماعية التي عاشتها أوربا في كل فترة من هذه الفترات ، بينما يظل التاريخ الإسلامي بمنأى عن هذه التغيرات والتحوُّلات ، إذ يمثل بمفاهيمه ونظمه وقيمه وأصوله سلسلة واحدة لا تتبدل وتتغيَّر تبعًا لتبدل الزمان والدول والحكام ، فهو تاريخ أمة ذات عقيدة واحدة وأصول ثابتة لا تتغيَّر .

وعن طريقة التعامل مع المصطلحات يقول الدكتور أكرم ضياء العمري : « إن استعمال المصطلحات الشرعية ضروري عند كتابة التاريخ الإسلامي من خلال التصور الإسلامي النابع من القرآن الكريم والسنَّة المطهرة ، لأن هذه المصطلحات ذات دلالة واضحة ومحددة ، ولأنها معايير شرعية لها قيمتها في وزن الأشخاص والأحداث . والقرآن الكريم قسَّم الناس إلى « المؤمن » و « الكافر » و « المنافق » ، والصفات الثلاث محددة وثابتة ودقيقة لا تقبل التلاعب فيها . فما ينبغي أن نحيد عن هذا التقسيم إلى مصطلحات نبتت في أوساط غير إسلامية كوصف الإنسان بأنه « يميني » أو « يساري » أو غير ذلك من النعوت غير الشرعية ، والتي ليست محددة بصورة دقيقة ثابتة . وكذلك فإن الحكم على الأعمال والمنجزات الحضارية ينبغي أن تستخدم فيه المصطلحات الشرعية ، وهي « الخير » و « الشرّ » و « الحق » و « الباطل » و « العدل » و « الظلم » كما حددها الشرع ، ولا تستخدم معايير الفكر الغربي « كالتقدمية والرجعية » .

لقد انجرَّ بعض الكتاب المسلمين إلى استخدام مصطلحات وألفاظ ليست في « القاموس الإسلامي » ، وفي ذلك يكمن خطر الذوبان في الفكر الجاهلي والضياع وسط مصطلحاته الكثيرة التي تفقدنا ذاتيتنا المستقلة [1] .

* * *

(١) أكرم ضياء العمري : « مقدمة المجتمع المدني في عهد النبوة » ، (ص ٢٣) .

المبحث الثالث : فقه تاريخ الصحابة [١]

أولًا : منهج الاستدلال على تاريخ الصحابة :

إن الأمة الإسلامية هي أمة جهاد وأمة دعوة ، فهذه هي وظيفتها الأولى ، فإذا تخلَّت عن شيء من هذه الوظيفة نقصت قيمتها بقدر ذلك . فالتميُّز والأفضلية للأمة هو بسبب القيام الكامل بالوظيفة الأساسية وهي الجهاد في سبيل اللَّه والدعوة إلى حكمه وشريعته .

ولما كان الجيل الأول من هذه الأمة محققًا لأكبر قدر من هذه الوظيفة استحق هذه الأفضلية والخيرية ، لقوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [٢] وقول رسول اللَّه ﷺ « **خير الناس قرني** ... » [٣] . فكان بذلك القدوة والأسوة الحسنة لمن يأتي بعده .

ومن أجل ذلك يجب على الأجيال المسلمة في كل العصور أن تعرفهم على حقيقتهم أتقياء طاهرين صادقين ، فتطمئن نفوسهم إلى الخير الذي حملوه وأدوه للبشرية ، لا على الصورة التي يحاول إظهارهم بها من يمكرون بهذه الأمة ودينها وتاريخها ليقيموا حاجزًا بين الخلف والسلف بتشويه وتزييف سيرته للطعن في الدين بطعن وتجريح حملته .

ومن أجل ذلك يجب علينا إبراز تاريخ الجيل الأول من السلف الصالح والتركيز على المجهود الذي قام به في تحمله أمانة الدعوة إلى اللَّه والجهاد في سبيله ، وأن نَعرِف لهم قدرهم وفضلهم ، ونُعرِّف بمواقفهم وأعمالهم لنحبِّب إلى شبابنا التأسي والاقتداء بهم ، والاعتزاز والانتساب إليهم ، ليرتبط حاضر الأمة بماضيها العريق ذي التاريخ المشرق من الجهاد والدعوة ونشر العلم والعدل بقيادة راشدة قادت الناس إلى مراقي الفلاح في الدنيا والآخرة .

ولأجل ذلك يجب تذكير المسلمين بالمنهج الواجب اتباعه عند النظر في فقه تأريخ

---

(١) لمزيد من الإيضاح انظر : محمد رشاد خليل : منهج خاصُ لدراسة تاريخ الصحابة رضوان اللَّه عليهم وتفسيره .

(٢) الآية ١١٠ من سورة آل عمران .

(٣) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل الصحابة ، (ج ٤ ، ص ١٨٩) .

الصحابة ، بدلًا من أسلوب الاستغراق في مناقشة مسائل جزئية والدخول في جدل الإثبات والنفي مع أصحاب الأهواء والنزعات المختلفة .

وهذا المنهج قام بتأصيله علماء أهل السنَّة تأصيلًا فقهيًا على أساس الكتاب والسنَّة كما تؤصل جميع الأحكام الشرعية .

وبذلك أصبح تأريخ الصحابة والحكم فيه من عمل المحدِّثين والمؤرخين المسلمين ، وأصبح لزامًا على كل باحث ومؤرخ مسلم أن يردَّ جميع ما جاءت به الأخبار في كتب التأريخ إلى هذا المنهج وعلى شرطه ، لا سيما وأن هذا الأمر غدا في العصر الحاضر ضرورة يفرضها جهل كثير من المسلمين بذلك المنهج ، وما يؤدي إليه هذا الجهل من شك واضطراب في الموازين وبلبلة في الأفكار ، مما يدفع إلى الإقرار بما يُفترى به على الصحابة ، بل إلى الوقوع فيهم مع الواقعين ، فيقع المسلم في الإثم أو تحت حدٍّ من حدود اللَّه وهو لا يدري .

ويعني منهج فقه تأريخ الصحابة تلك الضوابط والأحكام الشرعية التي يمكن من خلالها التعامل مع تاريخ الصحابة ، ويتكوَّن هذا الفقه من مجموعة من الأحكام الشرعية المستمدة من مصادر التشريع الأساسية وهي الكتاب والسنَّة والإجماع .

وللاستدلال على هذه الأحكام أو على هذا الفقه ، نظر الفقهاء والمحدِّثون في كتاب اللَّه وسنَّة رسوله فوجدوا جملة هذه النصوص منصوص عليها بنصوص صريحة قطعية الدلالة فأخذوها كما هي ، وبعضها الآخر استنبطوه من جملة النصوص الشرعية أو بعضها .

ومن هذه الأحكام عدالة الصحابة ، والواجب لهم على المسلمين ، وحكم من سبَّهم، وأن ذلك كله من أصول الاعتقاد عند أهل السنَّة والجماعة بلا خلاف .

ثانيًا : منزلة أصحاب رسول اللَّه (ﷺ) وعدالتهم .

لقد دلَّت النصوص المتواترة على وجوب حبِّ أصحاب رسول اللَّه ﷺ وتعظيمهم وتوقيرهم ، والاحتجاج بإجماعهم والاستنان بآثارهم وحرمة سبِّ أحد منهم ، لما شرَّفهم اللَّه به من صحبة رسوله ﷺ والجهاد معه ، والصبر على أذى المشركين ، والهجرة عن أوطانهم وأموالهم وأولادهم ، وتقديم حبِّ اللَّه ورسوله على ذلك كله ، فاستحقوا بذلك الثناء عليهم ، والتجاوز عما فرط منهم ، إذ نزل الوحي من اللَّه بأنه

رضي عنهم ووعدهم بالجنة . وبشرهم الرسول ﷺ بها ، ونادى بإجلالهم وتوقيرهم ، وأخبر أنهم أمنة أمته ونجومها الذين يقتدى بهم .

ومن النصوص الدالة على تزكيتهم ما ورد في القرآن الكريم من أنهم خير أمة أخرجت للناس ، قال تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (١) .

وذكرهم الله جلَّ ثناؤه بأنهم القائمون على رعاية الحق وحراسته والعمل بمقتضاه بموجب تكليف رباني ، لذلك فهم العدول الذين يشهدون على الناس بما عملوا ، لأن الشهادة لا يقوم بها إلا العدل ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (٢) .

ووعدهم الله ﷻ حسن الثواب وحسن الخاتمة ، قال تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (٣) .

وفي مقام آخر : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا (٤) مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴾ (٥) .

وقال تعالى في مدحهم وذكر ما أعدَّه لهم : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (٦) .

وقد أوصى النبي ﷺ الأمة بأصحابه وأبان فضلهم ومنزلتهم .

ومن ذلك ما أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الله بن عمر ﵄ أن عمر بن الخطاب خطب بالجابية (٧) فقال : قام فينا رسول الله ﷺ مقامي فيكم فقال : « **استوصوا بأصحابي خيرًا ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم** » (٨) .

---

(١) الآية ١١٠ من سورة آل عمران .
(٢) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .
(٣) الآية ١٠ من سورة الحديد .
(٤) أي عن نار جهنم .
(٥) الآيتان ١٠١ ، ١٠٢ من سورة الأنبياء .
(٦) الآية ١٠٠ من سورة التوبة .
(٧) هي قرية من أعمال دمشق من ناحية الجولان في بلاد الشام . انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٢ ، ص ٩١) .
(٨) أحمد بن حنبل : « المسند » (بترتيب الساعاتي) ، (ج ٢٢ ، ص ١٦٨) ، والترمذي في « السنن » كتاب الفتن ، ٧ - باب ما جاء في لزوم الجماعة حديث (٢١٦٦) ، والحاكم في « المستدرك » (١١٤/١) وصححه ، ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني في « صحيح سنن الترمذي » رقم (١٧٥٨) .

وعن عبد اللّه بن مسعود قال : قال رسول اللّه ﷺ « **خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم إن بعدكم قومًا يشهدون ولا يستشهدون ، ويخونون ولا يؤتمنون ، وينذرون ولا يفون ، ويظهر فيهم السمن** » (١) .

وعن أبي موسى الأشعري أن رسول اللّه ﷺ قال : « **النجوم أمنة للسماء ، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد ، وأنا أمنة لأصحابي ، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون ، وأصحابي أمنة لأمتي ، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون** » (٢) .

وأخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث جابر بن عبد اللّه رضي الله عنهما أنه قال - حدَّثنا أبو سعيد الخدري قال : قال رسول اللّه ﷺ : « **يأتي على الناس زمان فيغزو فئام (٣) من الناس فيقولون : فيكم من صَاحب رسول اللّه ﷺ فيقولون : نعم ، فيفتح لهم ، ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس ، فيقال : فيكم من صاحب أصحاب رسول اللّه ﷺ فيقولون : نعم ، فيفتح لهم ، ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس ، فيقال : هل فيكم من صاحب من صاحب أصحاب رسول اللّه ﷺ فيقولون نعم . فيفتح لهم** » (٤) .

وفي سنن الترمذي أن النبي ﷺ قال : « **ما من أحد من أصحابي يموت بأرض إلا بعث قائدًا ونورًا لهم يوم القيامة** » (٥) .

وفي تحريم سبِّهم قال ﷺ : « **فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه** » (٦) .

وهكذا يلاحظ أن اللّه تعالى جَعَلَ أمر تعديل الصحابة لنفسه ورسوله ، ولم يجعل ذلك لأحد من المسلمين غيرهما ، فكل شاهد وكل ناقل يفتش عن عدالته إلا أصحاب رسول اللّه ﷺ وهذا ما أجمع عليه أهل السنة .

---

(١) رواه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ، (ج ٤ ، ص ١٨٩) .

(٢) رواه مسلم في الجامع الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ، (ج ١٦ ، ص ٨٢) .

(٣) بكسر الفاء - أي جماعة . راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٤) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل الصحابة ، (ج ٤ ، ص ١٨٨) . ومسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل الصحابة ، (٨٣/١٦) .

(٥) رواه الترمذي في « السنن » كتاب الفضائل ، (ج ٥ ، ص ٣٧٥) . وقال : رُوي هذا الحديث عن عبد اللّه بن مسلم أبي طيبة عن ابن بريدة عن النبي ﷺ مرسلًا ، وهذا أصح .

(٦) متفق عليه ، أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل الصحابة ، (ج ٤ ، ص ١٩٥) . وكذا مسلم في « الجامع الصحيح » . كتاب فضائل الصحابة . (ج ١٦ ، ص ٩٢) .

قال الخطيب البغدادي : « عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل اللَّه لهم ، وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن » (١) .

ثم حكى الإجماع على ذلك بقوله : « هذا مذهب كافة العلماء ، ومن يعتدُّ بقوله من الفقهاء » (٢) .

وقال ابن الصَّلاح : « ثم إن الأُمَّةَ المسلمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لابس الفتن منهم ، فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع ، إحسانًا للظن بهم ، ونظرًا إلى ما تمهّد لهم من المآثر ، وكأنَّ اللَّه ﷻ أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة ، واللَّه أعلم » (٣) .

وقال ابن حجر : « اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة » (٤) .

والعدالة المرادة هنا ليس المقصود بها عدم الوقوع في الذنوب والخطايا ، فإن هذا لا يكون إلا لمعصوم ، وإنما تعني تجنُّب الكذب والاحتراز عنه في الرواية وغيرها .

فقد علم اللَّه تعالى أن شهداءه هؤلاء غير معصومين ، يقع منهم ما يقع من غير المعصومين من الذنوب ومن خطأ الاجتهاد ، وأنه لذلك سيكون منهم اجتهاد في القتال واجتهاد في الأموال قد يكون فيه الخطأ الذي يؤجر عليه صاحبه ، إلا أن من يجهل حكم اللَّه في الاجتهاد سوف يؤاخذهم ويشنع عليهم بذلك . وأنه ستكون منهم عثرات وذنوب ، ولكن من لا يعرف حكم اللَّه في الحسنات الماحية والمصائب المكفِّرة والتوبة والاستغفار سوف يعدّون عليهم ذنوبهم ، ولا يذكرون لهم حسناتهم ولا توبتهم ولا استغفارهم .

كما أن اللَّه قد علم أن بعضًا من الحاقدين الذي دخلوا في الإسلام ليفسدوه كغلاة الروافض والسبئية ، وأن أصحاب الأهواء والبدع من الخوارج والمعتزلة وغيرهم - كل هؤلاء - سوف يستغلون جهل الجاهلين فيشنِّعون على الصحابة بهذه الأعمال ، ثم إن بعضًا من هؤلاء سوف يحرِّف ما يُروى عنهم ، بل ويفتري الكذب عليهم .

(١) الخطيب البغدادي : « الكفاية في علم الرواية » . (ص ٩٣) .
(٢) المصدر نفسه ، (ص ٩٦) .
(٣) ابن الصلاح : « معرفة علوم الحديث » ، (ص ٤٢٨) .
(٤) ابن حجر : « الإصابة » ، (ج ١ ، ص ٩) .

كما أن اللَّه قد علم أن هدف بعض هؤلاء هو تجريح شهدائه وهم حملة تبليغ القرآن والسنَّة - للتشكيك في كتابه وسنَّة نبيِّه ، وهما الأصلان الضابطان لدينه وشرعه . قال أبو زرعة الرازي شيخ الإمام مسلم : « إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن الرسول ﷺ حق . والقرآن الكريم حق ، وما جاء به حق ، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة ، وهؤلاء يريدون أن يجرِّحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنَّة ، والجرح بهم أولى وهم زنادقة » (١) .

من أجل ذلك كله ترك اللَّه تعالى أمر تعديل الصحابة لنفسه ولرسوله ، فقطع بذلك ألسنة السوء عنهم ، وردَّ كيد الكائدين في نحورهم ، وقطع كل الطرق التي تطعن في منزلة وشهادة شهوده إلى يوم القيامة .

يقول الخطيب : « على أنه لو لم يردَّ من اللَّه ﷻ ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه - أي من تعديلهم ونزاهتهم - لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال ، والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم ، وأنهم أفضل من جميع المعدَّلين والمزكين الذين يجيئون بعدهم أبد الآبدين » (٢) .

وعليه فإنه ينبغي للمسلم أن يردَّ كل خبر يطعن في هذه العدالة ، وأن ينزه أصحاب رسول اللَّه ﷺ عن الطمع والشحِّ والغدر والخديعة والغفلة واللؤم والفسق والظلم والاستبداد وأكل الأموال بالباطل ، وكل الأخلاق التي تطعن في العدالة وتعدُّ من الفسق وخوارم المروءة ، وأنهم وإن كانوا غير معصومين فهم عدول ، وأن ما اجتهدوا فيه سواء تعلق بالدماء أم الأموال فهم فيه مأجورون ، وأنهم وإن جازت عليهم المعاصي إلا أنهم يتوبون ويستغفرون ، فيتوب اللَّه عليهم ويغفر لهم ، وأن لهم فضل الصحبة التي خصُّوا بها ونالوا بها من الفضل ما لم يدركه أحد بعدهم .

ثالثًا : موقف المسلم مما روي في قدح بعض الصحابة .

مذهب أهل السنة والجماعة في أصحاب رسول اللَّه ﷺ وسط عدل بين طرفي الإفراط والتفريط ، وسط بين الغلاة الذين يرفعون من يعظمونه من الصحابة إلى مصافِّ النَّبيين والمرسلين أو أكثر من ذلك وبين الجفاة الذين ينتقصونهم ويسبُّونهم ولا يعرفون

(١) الخطيب : « الكفاية » ، (ص ٩٧) ، وابن حجر : الإصابة ، (ج ١ ، ص ١٠) .
(٢) الخطيب : « الكفاية » (ص ٩٦) .

لهم قدرهم ومكانتهم . فأهل السنَّة وسط بين هؤلاء وأولئك يحبُّون أصحاب رسول اللَّه جميعًا وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها بالإنصاف والعدل ، فيعرفون لكل فضله وقدره ، فلا يرفعونهم إلى ما لا يستحقون ، ولا يقصرون بهم عما يليق بهم . وما صحَّ فيما جرى بينهم من خلاف فهم فيه مجتهدون ، إما مصيبون لهم أجران : أجر الاجتهاد وأجر الإصابة ، وإما مخطئون لهم أجر الاجتهاد ، خطؤهم مغفور ؛ لأنهم اجتهدوا عن حسن نية ، وهم ليسوا معصومين ، بل هم بشر يصيبون ويخطئون . ولكن ما أكثر صوابهم بالنسبة لصواب غيرهم ، وما قل خطأهم إذا نسب إلى خطأ غيرهم ، وقد وعدهم اللَّه المغفرة والرضوان .

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ « ومن الحجَّة الواضحة البيِّنة المعروفة ذكر محاسن أصحاب رسول اللَّه ﷺ كلهم أجمعين والكفُّ عن ذكر مساوئهم والخلاف الذي شجر بينهم ، فمن سب أصحاب رسول اللَّه ﷺ أو أحدًا منهم أو تنقَّصه أو طعن عليهم أو عرَّض بعيبهم أو عاب أحدًا منهم فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف لا يقبل اللَّه منه صرفًا ولا عدلًا ، بل حبُّهم سنَّة ، والدعاء لهم قربة ، والاقتداء بهم وسيلة ، والأخذ بآثارهم فضيلة ، وأصحاب رسول اللَّه هم خير الناس لا يجوز لأحد أن يذكر شيئًا من مساوئهم ، ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا نقص »[(١)] .

وقال الإمام الطحاوي[(٢)] في عقيدة أهل السنة والجماعة : « ونحن نحب أصحاب رسول اللَّه ﷺ ولا نفرط في حبِّ أحد منهم ، ولا نتبرّأ من أحد منهم ، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم ، ولا نذكرهم إلا بخير ، وحبهم دين وإيمان وإحسان ، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان »[(٣)] .

وقال ابن أبي القيرواني[(٤)] في مقدمة رسالته المشهورة : « وأن خير القرون الذين رأوا

---

(١) أحمد بن حنبل : « السنَّة » ، (ص ٧٨) .

(٢) هو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي ، أبو جعفر بن أبي العز الحنفي ، من فقهاء الحنفية ، له تصانيف كثيرة ، ومن بينها كتابه في عقيدة أهل السنة والجماعة الذي أثنى العلماء عليه ، وله « أحكام القرآن » ، « بيان السنة » ، « المحاضر والسجلات » ، « مشكل الآثار » ، « الاختلاف بين الفقهاء » ، « معاني الأخبار في أسماء الرجال ومعاني الآثار » توفي عام (٣٢١ هـ) (٩٣٣ م) ترجم له : ابن خلّكان : « وفيات الأعيان » (ج ١ ، ص ٧١) . والقرشي : « الجواهر المضية في طبقات الحنفية » ، (ج ١ ، ص ١٠٢) .

(٣) ابن أبي العزّ : « شرح العقيدة الطحاوية » ، (ص ٤٦٤) .

(٤) هو عبد اللَّه بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني المالكي الفقيه المفسر ، إمام المالكية في زمانه وجامع مذهب مالك وشارح أقواله ، إليه المنتهى في فقه المالكية حتى سموه مالك الصغير ، قال فيه أبو عبد اللَّه =

رسول الله ﷺ وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ﷺ أجمعين وأن لا يُذكر أحد من صحابة رسول الله ﷺ إلا بأحسن ذكر ، والإمساك عما شجر بينهم ، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج ويظن بهم أحسن المذاهب » (١) .

وقال الإمام عبيد الله محمد بن بطة (٢) « ... ومن بعد ذلك فَكُفَّ عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ فقد شهدوا المشاهد معه ، وسبقوا الناس بالفضل ، فقد غفر الله لهم وأمرك بالاستغفار لهم ، والتقرب إليه بمحبتهم ، وفرض ذلك على لسان نبيه ﷺ وهو يعلم ما سيكون منهم ، وأنهم سيقتتلون ، وإنما فضِّلوا على سائر الخلق لأن الخطأ والعمد قد وضع عنهم ، وكل ما شجر بينهم مغفور لهم » (٣) .

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني (٤) في كتابه « عقيدة السلف وأصحاب الحديث »

= الميورقي : « اجتمع فيه العلم والورع والفضل والعقل » من كتبه : « أصول التوحيد » ، « النوادر والزيادات على المدونة » ، « مختصر المدونة » ، « تهذيب العُتْبِيّة » ، « متن الرسالة » . توفي عام (٣٨٦ هـ) (٩٩٦ م) ، ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٢٨٣) . والشيرازي : « صفات الفقهاء » ، (ص ١٦٠) . والقاضي عياض : « ترتيب المدارك » . (ج ٦ ، ص ٢١٧) . وابن العماد « شذرات الذهب » ، (ج ٣ ، ص ١٣١) .

(١) ابن أبي زيد القيرواني : « متن الرسالة » ، (ص ١١) .

(٢) هو عبيد الله بن محمد أبو عبد الله العُكبَرِي الحنبلي ، المشهور بابن بطة الفقيه المحدث ، رحل إلى مكة والبصرة والثغور في طلب الحديث ، ثم لزم بيته أربعين سنة متفرغًا للتصنيف . له « الإبانة » ، « السنن » « الإنكار على من قضى بكتب الصحف الأولى » . توفي عام (٣٨٧ هـ) (٩٩٧ م) . ترجم له : ابن أبي يعلى : « صفات الحنابلة » ، (ج ٢ ، ص ١٤٤) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٠ ، ص ٣٧١) . والشيرازي « طبقات الفقهاء » ، (ص ١٧٣) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٦ ، ص ٥٢٩) .

(٣) ابن بطة : « الإبانة » ، (ص ٢٦٠) .

(٤) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن إسماعيل ، أبو عثمان الصابوني الملقب « شيخ الإسلام » ، كان في مقدمة أهل الحديث بخراسان ، وكان فصيح اللَّهجة ، واسع العلم ، عارفًا بالحديث والتفسير ، قال عبد الغافر في « السياق » : الأستاذ أبو عثمان إسماعيل الصابوني ، شيخ الإسلام المفسر المحدث ، الواعظ ، وعظ المسلمين سبعين سنة ، وخطب وصلى في الجامع نحوًا من عشرين سنة ، وكان حافظًا كثير السماع والتصانيف ، حريصًا على العلم ، سمع بنيسابور وهراة وسرخس والحجاز والشام والجبال ، وحدث بخرسان والهند وجرجان والشام والثغور والحجاز والقدس ، ورُزق العزَّ والجاه في الدين والدنيا ، وكان مقبولًا من الموافق والمخالف ، مجمع على أنه عديم النظير – أي في وقته – وسيف السنة ، ودامغ البدعة . له : « عقيدة السلف » « الفصول في الأصول » ، توفي عام (٤٤٦ هـ) (١٠٥٧ م) ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » (ج ٧ ، ص ١٦) . وابن الأثير : « اللباب » ، (ج ٢ ، ص ٢٢٨) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (١٨/ ٤٠) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١٢ ، ص ٧٦) . والسيوطي : « طبقات المفسرين » ، (ص ٧) .

ويرون الكفَّ عما شجر بين أصحاب رسول اللّه ﷺ وتطهير الألسنة من ذكر ما يتضمن عيبًا لهم ونقصًا فيهم ، ويرون الترحم على جميعهم والموالاة لكافتهم » [١] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول اللّه ﷺ ... ويتبرأون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبُّونهم ، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل ، ويمسكون عما شجر بين الصحابة ويقولون : إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب ، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغيِّر عن وجهه ، والصحيح منه هم فيه معذورون : إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون ، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره ، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة ، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر حتى أنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم ، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم ... ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما منَّ اللّه به عليهم من الفضائل علم يقينًا أنهم خير خلق بعد الأنبياء لا كان ولا يكون مثلهم ، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على اللّه » [٢] .

وقال الإمام الذهبي : « كما تقرر الكفُّ عن كثير مما شجر بين الصحابة ، وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين وما زال يمرُّ بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف ، وبعضه كذب ، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا فينبغي طيه وإخفاؤه ، بل إعدامه لتصفو القلوب ، وتتوفر على حب الصحابة والترضي عنهم ، وكتمان ذلك متعيِّن على العامة وآحاد العلماء ، وقد يرخص في مطالعه ذلك خلوة للعالم المنصف العري من الهوى ... فالقوم لهم سوابق وأعمال مكفرة لما وقع بينهم ، وجهاد محَّاء ، وعبادة ممحصة ... » [٣] .

وهكذا تم سياق جملة من كلام علماء أهل السنة يتبين منها الموقف الواجب على المسلم أن يقفه من الأخبار المروية في قدح بعض الصحابة رضي الله عنهم أجمعين بسبب ما وقع بينهم من خلاف وحروب بعد الفتنة .

---

(١) الصابوني : عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، (ج ١ ، ص ١٢٩) .
(٢) ابن تيمية : العقيدة الواسطية ، (ص ١٦٦ - ١٧٦) .
(٣) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٠ ، ص ٩٢) .

ويكمن هذا الموقف في صيانة القلم واللسان عن ذكر ما نُسب إليهم من مساوئ ، وإحسان الظن بهم ، والترضي عنهم أجمعين ، ومعرفة حقهم ومنزلتهم ، والتماس أحسن المخارج لما ثبت صدوره من بعضهم ، لأن القضايا كانت مشتبهة بسبب الفتنة ، ولشدة اشتباهها اختلف اجتهادهم ، والمجتهد منهم مغفور له خطأه إن أخطأ .

ثم إن الأخبار المروية في ذلك لم توضع في سياقاتها الصحيحة ، فمنها ما هو كذب ، ومنها ما قد زيد فيه أو نقص منه حتى تحرَّف عن أصله وتشوه مضمونه .

ولذلك وجب الإمساك عما شجر بينهم إذا كان الخوض فيما وقع بينهم على سبيل التوسع في الجزئيات وتتبع الظنون والتنقص لفئة والانتصار لأخرى ، ونشر ذلك بين العامة وتلاميذ المدارس الذين لا يستطيعون معرفة الحق من ذلك ولا يستوعبونه لصغر سنِّهم ولقلة ثقافتهم ، مع ما يصاحب ذلك من تشويه في العرض وتقصير في تعريف التلاميذ بمنزلة الصحابة وفضلهم وحقهم على الأمة .

أما في ظل الموازين المستقيمة العلمية والمهتدية بالنصوص الشرعية ، فإن البحث في هذا الموضوع لا يمتنع إذا قصد به بيان بعض الأحكام الشرعية ، وبيان المواقف الصحيحة ، وتصحيح الأخطاء التاريخية التي أثيرت حول مواقفهم في تلك الحروب .

وعلى الباحث أن يعلم أن أهل السنَّة قد عارضوا هذه الأخطاء ونفوها ، وأن لهم مصادرهم الموثوقة التي يعتمد عليها ، يقول ابن تيمية رحمه الله : « ومن الذي يدع كتب النقل التي اتفق أهل العلم بالمنقولات على صحتها ، ويدع ما تواتر به النقل في كتب الحديث على نفسها كالصحاح والسنن والمسانيد والمعجمات والأسماء والفضائل وكتب أخبار الصحابة وغير ذلك . وكتب السير والمغازي وإن كانت دون ذلك ، وكتب التفسير والفقه وغير ذلك من الكتب التي من نظر فيها علم بالتواتر النفسي صدق ما في النقل ، وعلم أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا أئمة الهدى ومصابيح الدجى ، وأن أصل كل فتنة وبليّة هم الشيعة ومن انضوى إليهم »[1].

---

(١) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ٣ ، ص ٢٤٣) .

رابعًا : سبُّ الصحابة : تعريفه ، حكمه ، الخائضون فيه باسم النقد العلمي وحرية البحث :

أ - تعريف السبّ :

فسَّر القاضي أبو يعلى [٢] السبَّ الذي يطعن في عدالة الصحابة بقول إنهم ظلموا وفسقوا بعد النبي ﷺ وأخذوا الأمر بغير الحق .

وقال أبو يعلى : إن من استحلَّ هذا القول كافر بلا خلاف ، ثم حمل قول أحمد بن حنبل في إسقاط القتل على من سبَّ الصحابة سبًّا لا يطعن في دينهم نحو قوله : كان فيهم قلة علم ، وقلة معرفة بالسياسة والشجاعة ، وكان فيهم شحٌّ ومحبة للدنيا ونحو ذلك [٢] .

ب - حكمه :

قال الإمام النووي : « واعلم أنّ سبّ الصحابة ﷺ حرام من فواحش المحرمات سواء من لابس الفتن منهم وغيره » [٣] .

وقال القاضي عياض [٤] : « وسبُّ أحدهم من المعاصي الكبائر ، ومذهبنا ومذهب الجمهور أن من فعل ذلك يعزَّر » [٥] وقال بعض المالكية : يقتل [٦].

---

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفرّاء ، أبو يعلى : من شيوخ الحنابلة ، ومن كبار علماء عصره في الأصول والفروع ، ولاّه القائم العباسي قضاء دار الخلافة ، لكنه اشترط أن لا يحضر أيام المواكب ولا يخرج في الاستقبالات ولا يقصد دار السلطان ، فقبل القائم شرطه ، من تصانيفه : « تبرئة معاوية » ، « الكفاية في أصول الفقه » ، « الأحكام السلطانية » توفي عام (٤٥٨ هـ) (١٠٦٦ م) ، ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ ، ص ٢٥٦) . الصفدي : « الوافي بالوفيات » ، (ج ٣ ، ص ٧) . وابن العماد : « شذرات الذهب » ، (ج ٣ ، ص ٣٠٦) .

(٢) ابن تيمية : « حكم سب الصحابة » ، (ص ٣٥ - ٣٦) .

(٣) النووي : « شرح صحيح مسلم » ، (٩٣/١٦) .

(٤) هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي ، أبو الفضل الإمام المحدث و كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم ، ولي قضاء سبتة وغرناطة ، قال ابن فرحون : كان القاضي أبو الفضل إمام وقته في الحديث وعلومه ، عالمًا بالتفسير وجميع علومه ، فقيهًا أصوليًا ، عالمًا بالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم ، بصيرًا بالأحكام حافظًا لمذهب مالك ، شاعرًا مجيدًا خطيبًا بليغًا ، من تصانيفه : « ترتيب المدارك » ، « التنبيهات المستنبطة على المدونة » ، « الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع » ، « تاريخ سبتة » . توفي عام (٥٤٤ هـ) (١١٤٩ م) ترجم له : المقّري : « أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض » ، (ج ١ ، ص ٢٣) ، ابن القاضي : « جذوة الاقتباس فيمن حلّ من الأعلام مدينة فاس » ، (ص ٢٧٧) . ابن فرحون : « الديباج المذهب » .

(٥) النووي بشرح مسلم ، (ج ١٦ ، ص ٩٣) .

(٦) القاضي عياض : « الشفا بتعريف حقوق المصطفى » ، (ج ٢ ، ص ٦٥٣) .

وقال الإمام أحمد : « إنه يجب على السطان تأديبه وعقوبته وليس له أن يعفو عنه ، بل يعاقبه ويستتيبه » [١] .

وقال الميموني [٢] : « سمعت أحمد يقول : ما لهم وما لمعاوية : نسأل اللَّه العافية ، وقال لي : يا أبا الحسن إذا رأيت أحدًا يذكر أصحاب رسول اللَّه ﷺ بسوء فاتهمه على الإِسلام » [٣] .

وقال إسحاق بن رَاهُويه [٤] : « من شتم أصحاب رسول اللَّه ﷺ يعاقب ويحبس ، وهذا قول كثير من أصحابنا » [٥] .

وقال الحارث بن عتبة [٦] : « إن عمر بن عبد العزيز أُتي برجل سبَّ عثمان ، فقال : ما حملك على أن سببته – قال : أبغضه ، قال : وإن أبغضت رجلًا سببته ! قال : فأمر به فجلد ثلاثين سوطًا رواه اللَّالِكائي » [٧] .

---

(١) أحمد بن حنبل : « السنّة » ، (ص ٧٨) .

(٢) هو عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران الجزري الرقّي أبو الحسن ، الميموني عالم الرقّة ومفتيها ، الفقيه الحافظ ، صحب أحمد بن حنبل وروى عنه . وثقه النسائي ، توفي عام (٢٧٤ هـ) (٨٨٧ م) . ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٥ ، ص ٣٥٨) . وابن أبي يعلى : « طباقت الحنابلة » ، (ج ١ ، ص ٢١٢) . والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٢ ، ص ١٨٥) . والسيوطي : « معجم طبقات الحفاظ » ، (ص ١٢٣) .

(٣) ابن تيمية : « حكم سبّ الصحابة » ، (ص ٣٢) .

(٤) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي ، أبو يعقوب بن رَاهُوَيه : من كبار الحفاظ ، كان ثقة في الحديث ، وهو من شيوخ البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل والترمذي والنسائي وغيرهم ، قال فيه الخطيب البغدادي : « اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد » . له تصانيف منها : « المسند » . توفي عام (٢٣٨ هـ) (٨٥٣ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٦ ، ص ٣٤٥) . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ١ ، ص ١٩٩) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١ ، ص ٢١٦) .

(٥) ابن تيمية : « حكم سبّ الصحابة » ، (ص ٣٣) .

(٦) هو الحارث بن عتبة ، وقيل : عنبسة ، يروي عن عمر بن عبد العزيز ، وروى عنه صدقة بن عبد اللَّه . انظر البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٧٥/٢/١) . وابن حبان « الثقات » ، (ج ٦ ، ص ١٧٥) .

(٧) ابن تيمية : « حكم سبّ الصحابة » ، (ص ٣٣) .
واللالَكائي هو هبة اللَّه بن الحسن بن منصور الطبري – نسبة إلى طبرستان – الرازي البغدادي ، أبو القاسم اللالَكائي – نسبة إلى بيع اللوالك التي تلبس في الأرجل – من حفاظ الحديث ، ومن فقهاء الشافعية ، له : « شرح السنة » ، « أسماء رجال الصحيحين » ، « حجج أصول أهل السنة والجماعة » توفي عام (٤١٨ هـ) (١٠٢٧ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٤ ، ص ٧٠) . وابن الأثير : « الكامل » (ج ٩ ، ص ١٢٦) . والذهبي : « التذكرة » ، (ج ٣ ، ص ١٠٨٣) .

وقال إبراهيم بن ميسرة [١] : « ما رأيت عمر بن عبد العزيز ضرب إنسانًا قط إلا رجلًا شتم معاوية فضربه أسواطًا » (رواه اللالكائي) [٢] .

وقال الإمام مالك : « من شتم النبي ﷺ قتل ، ومن سبَّ أصحابه أُدِّب » [٣] وقال عبد الملك بن حبيب [٤] : « من غلا من الشيعة إلى بغض عثمان والبراءة منه أدب أدبًا شديدًا ، ومن زاد إلى بغض أبي بكر وعمر فالعقوبة عليه أشدُّ ، ويكرَّر ضربه ، ويطال سجنه حتى يموت ، ولا يبلغ به القتل إلا في سب النبي ﷺ » [٥] .

وقال القاضي أبو يعلى : الذي عليه الفقهاء في سبِّ الصحابة : « إن كان مستحلًّا لذلك كفر ، وإن لم يكن مستحلًّا فسق » [٦] .

وقال ابن تيمية : « وصرَّح جماعات من أصحابنا بكفر الخوارج المعتقدين البراءة من علي وعثمان ، ويكفر الرافضة المعتقدين لسبِّ جميع الصحابة - الذين كفروا الصحابة وفسقوهم وسبوهم ... » [٧] .

وجاءت الأحاديث في تشديد الوعيد فيمن شتم أو سبَّ أصحاب رسول الله ﷺ روى محمد بن طلحة المدني [٨] عن عويم بن ساعدة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « إن

---

(١) هو إبراهيم بن ميسرة الطائفي نزيل مكة الفقيه ، وثقه أحمد وابن معين ، قال ابن حجر : « ثبت حافظ ، من الطبقة الخامسة » ، توفي عام (١٣٢ هـ) (٧٤٩ م) ترجم له : البخاري : « التاريخ الصغير » (ج ٢ ، ص ٢٩) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٢ ، ص ١٣٣) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » (ج ٦ ، ص ١٢٣) . وابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص ٤٤) .

(٢) ابن تيمية : « حكم سب الصحابة » ، (ص ٣٣) .

(٣) القاضي عياض : « الشفا » ، (ج ٢ ، ص ٦٥٢) .

(٤) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي القرطبي الألبيري - نسبة إلى ألبيرة في الأندلس التي ولد فيها ، من فقهاء المالكية ، كان عالمًا بالتاريخ والأدب ، من تصانيفه : « حروب الإسلام » ، « طبقات المحدِّثين » توفي عام (٢٣٨ هـ) (٨٥٣ م) ترجم له : ابن الفرضي : « تاريخ علماء الأندلس » ، (ج ١ ، ص ٢٢٥) . وابن عميرة الضبي : « بغية الملتمس » ، (ص ٣٦٤) . والذهبي : « الميزان » (ج ٢ ، ص ٦٥٢) . والمقري : « نفح الطيب » ، (ج ١ ، ص ٣٣١) .

(٥) ابن تيمية : « حكم سبّ الصحابة » ، (ص ٣٣) .

(٦) المصدر نفسه ، (ص ٣٤) .

(٧) ابن تيمية : المصدر نفسه ، (ص ٣٤ - ٣٥) .

(٨) هو محمد بن طلحة بن عبد الرحمن بن طلحة التيمي المدني المعروف بابن الطويل ، قال أبو حاتم : محلّه الصدق ولا يحتجّ به . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر : صدوق يخطئ . توفي عام (١٠٨ هـ) (٧٢٦ م) ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » ، (١/١/١٢٠) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ٢٩٢) . وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص ٣٦١) . وابن حجر : « التقريب » ، (ج ٢ ، ص ١٧٣) .

اللَّه اختارني واختار لي أصحابًا جعل لي منهم وزراء وأنصارًا وأصهارًا ، فمن سبَّهم فعليه لعنة اللَّه والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل اللَّه منه يوم القيامة صرفًا ولا عدلًا » [١] .

وعن عطاء بن أبي رباح [٢] أن النبي ﷺ قال : « **لعن اللَّه من سبَّ أصحابي** » [٣] .

وعن ابن مسعود ﷺ قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « **إذا ذكر القدر فأمسكوا ، وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا** » [٤] .

وروى الترمذي عن عبيد اللَّه بن مغفل ﷺ قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « **اللَّه اللَّه في أصحابي ، لا تتخذوهم غرضًا بعدي ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى اللَّه ، ومن آذى اللَّه يوشك أن يأخذه** » [٥] .

وأخرج الإمام البخاري عن أنس أن النبي ﷺ قال : « **آية الإيمان حب الأنصار ، وآية النفاق بغض الأنصار** » [٦] .

ج - الخائضون في السب باسم النقد العلمي أو حرية البحث :

والسبُّ المذكور هو ما أصبح يسميه البعض في العصر الحاضر بالنقد العلمي لتأريخ

---

(١) أخرجه الحاكم في « المستدرك » ، وقال : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي ، (ج ٣ ، ص ٦٣٢) وإسناده ضعيف فيه محمد بن طلحة ، صدوق يخطئ كما سبق ، وعبد الرحمن بن سالم بن عتبة مجهول « تقريب التهذيب » ترجمة (٣٨٦٨) ، وسالم بن عتبة مقبول من السادسة « تقريب التهذيب » ترجمة (٢١٨٢) .

(٢) هو عطاء بن أسلم بن صفوان بن أبي رباح : تابعي من أجلاء الفقهاء ، نشأ في مكة ، فكان يفتي أهلها ويحدثهم . قال العجلي : تابعي ، ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، توفي عام (١١٤ هـ) (٧٣٢ م) ، ترجم له : ابن معين ، « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٤٠١) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٤٦٣/٢/٣) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٣٣٢) . وابن حبان : « الثقات » (ج ٥ ، ص ١٩٨) .

(٣) ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » ، (ج ٢ ، ص ٣٥١) . وقال : رواه الطبراني ، وهو صحيح وأخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » رقم (١٠٠٠) (ج ٢ ، ص ٤٥٣) . وحسنه الألباني بشواهده « صحيح الجامع » رقم (٥١١١) ، و « السلسلة الصحيحة » رقم (٢٣٤٠) (٤٤٦/٥) .

(٤) رواه الطبراني في « المعجم الكبير » ، (ج ٢ ، ص ٩٣) . وقال السيوطي في الجامع الصغير : حديث حسن ، (ج ١٢ ، ص ٣٥١) . وصححه الألباني في « الصحيحة » رقم (٣٤) .

(٥) رواه الترمذي في « السنن » ، وقال : هذا حديث حسن ، (ج ٥ ، ص ٣٥٨) وأخرجه أيضًا أحمد في « مسنده » (٥٤/٥ ، ٥٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢٨٧/٨) ، والبغوي في « شرح السنة » (٧٠/١٤) . وفي سنده ضعف « ضعيف الترمذي » رقم (٨٠٨) .

(٦) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، « كتاب مناقب الأنصار ، باب حب الأنصار من الإيمان » (ج ٤ ، ص ٢٢٣) .

الصحابة ، وهو بعينه السبُّ الذي سبَّ به السبئية والروافض والخوارج والمعتزلة والزنادقة أصحاب رسول اللَّه ﷺ وهو السب الذي دسَّه الرواة الكذابون - خصوصًا الشيعة - في كتب التاريخ الإِسلامي .

وهو الطعن الذي نفاه أهل العدل والحق من أهل السنَّة في تأريخهم للصحابة .

وهو السب الذي استحق به أصحابه اللعن من اللَّه ورسوله والبراءة من المسلمين والحكم بالجلد أو الحبس أو القتل حسب موقف الجاني ، وفق ما ذكر آنفًا عند تعريف السبِّ .

إن ما يسمى اليوم بالنقد العلمي الموضوعي لتاريخ صدر الإِسلام لم يخرج قيد أنملة عن السب القديم ، وكل ما فعله الطاعنون الجدد هو أنهم أحيوا هذا السبَّ الذي أماته أهل السنة لما كانت الدولة دولتهم والسلطان سلطانهم . وكان أهل الزندقة والبدع مقموعين .

وهذا السبُّ إنما أحيي حديثًا على يد طوائف الكفار من الشيوعيين والصليبيين واليهود لا سيما المستشرقين منهم الحاقدين على الإِسلام ، ومن قلَّدهم من أبناء هذه الأمة إما جهلًا وإما افتتانًا بالغرب والشرق ومناهجهما ، الواقعون في حرمات اللَّه باسم حرية الرأي والبحث العلمي ، ناسين أو متناسين أن للمنهج العلمي في الإِسلام وتاريخه قواعد وأصولًا وضوابط شرعية يجب على الباحث أن يلتزم بها ، ويكون بحثه واجتهاده في نطاقها حتى لا تجيء نتائج أبحاثه ودراساته مناقضة للواقع وللقواعد الشرعية والأحكام الإِسلامية .

إن أهل الأهواء الجدد يهدفون من وراء هذا السبِّ إلى أمرين :

الأول : تجريح شهادة الصحابة والطعن في عدالتهم ، ومن ثم التشكيك في الكتاب والسنَّة ، إذ إن الصحابة هم نقلة هذين الأصلين الضابطين لدين اللَّه وشرعه .

الثاني : إثبات عجز الإِسلام عن الصمود للتجربة والتطبيق ، وإثبات عدم صلاحيته في هذا العصر ، ذلك أنه إذا ثبت عجزه في تقويم أخلاق الصحابة وسلوكهم وإصلاح جماعتهم بعد أن فارقهم الرسول ﷺ بمدَّة يسيرة ، فهو أعجز من أن يكون منهجًا للإِصلاح في عصرنا هذا .

* * *




تحقيق

مواقف الصحابة في الفتنة

من روايات الإمام الطبري والمحدثين

الباب الأول

قضايا في المنهج : الإمام الطبري وتاريخه .

ويحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الثاني : التعريف بالإمام الطبري .

ويحتوي على ثلاثة مباحث :

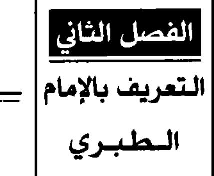
المبحث الأول : نسب الإمام الطبري ، دراسته ورحلته في طلب العلم ، أخلاقه ومواقفه .

المبحث الثاني : علمه وثقافته ، توثيقه وثناء العلماء عليه .

المبحث الثالث : تهمة الرفض المنسوبة إليه والتحقيق فيها ، عقيدته .

* * *



المبحث الأول : نسب الإمام الطبري ، دراسته ورحلته في طلب العلم ، أخلاقه ومواقفه

أولًا : اسمه وكنيته ونسبته ونسبه :

هو محمد ، وكنيته أبو جعفر . ولم يذكر أحد ممن ترجم له سبب هذه الكنية ، فقد كان رحمه الله حصورًا لا يعرف النساء ، إذ لم يتزوج ولم يكن له ولد يكنَّى به ، حيث صرّح رحمه الله عن نفسه بذلك حين حلَّ ضيفًا على الربيع بن سليمان [١] في مصر عندما جاءه أصحاب الربيع في مكان سكناه وقالوا له : تحتاج إلى قَصْرِيَّة وزير [٢] وحمارين وشُدَّة [٣] ، فقال لهم : أما القصريّة فأنا لا ولد لي وما حللت سراويلي على حرام ولا حلال قط [٤] .

أما نسبته : فهي الطبري حيث ينتسب إلى طبرستان [٥] ، وينسبه البعض إلى آمل مكان ولادته ، فيقول : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي الطبري أبو جعفر [٦] . والبعض الآخر ينسبه إلى بغداد التي استوطنها وقام بها حتى توفاه اللّه ﷻ ، فيسمى الطبري الآملي البغدادي [٧] .

أما نسبه : فقد اتفق المؤرخون في نسبه حتى جدِّه ، فهو عندهم جميعًا : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد .

---

(١) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي المصري ، أبو محمد ، الفقيه الكبير ، صاحب الإمام الشافعي وراوي كتبه ، توفي عام (٢٧٠ هـ) (٨٨٤ م) ترجم له الشيرازي : « طبقات الفقهاء » (ص ٧٩) . وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٢ ، ص ٢٦٩) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص ٢٤٥) .

(٢) الوعاء الذي يعمل فيه الماء ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٣) جريد يشد بعضه إلى بعض ينام عليه ، المصدر نفسه .

(٤) ياقوت : « معجم الأدباء » (ج ١٨ ، ص ٥٥) . وابن حجر : « لسان الميزان » (ج ٥ ، ص ١٠٢) .

(٥) مما يلاحظ أن النسبة إلى طبرستان طبري ، وإلى طبرية الشام الطبراني ، وقد اصطلح على ذلك انظر : ابن الأثير : « اللباب » ، (ج ٢ ، ص ٢٧٤) .

(٦) ابن النديم : « الفهرست » (ص ٣٢٦) ، وابن الأثير : « اللباب » ، (ج ٢ ، ص ٢٧٤) . والداوودي : « طبقات المفسرين » . (ج ٢ ، ص ١٠٦) .

(٧) ابن الجزري : « غاية النهاية » ، (ج ٢ ، ص ١٠٦) .

ثانيًا : ولادته ونشأته ورحلته في طلب العلم :

ولد أبو جعفر الطبري في نهاية عام أربع وعشرين ومائتين للّهجرة الموافق لثمان وثلاثين وثمنمائة ميلادي (١) في مدينة آمل قصبة إقليم طبرستان .

وقد نشأ في كنف والده الذي كان حريصًا على تمهيد الطريق له كي ينهل من منابع العلم بعد أن لمس فيه ملامح الذكاء وعلامات النبوغ ، فحرص أبوه على إعانته على طلب العلم وهو صبي صغير ، فجلس إلى حلق العلم في بلاده طبرستان ، فحفظ القرآن الكريم بتوفيق اللّه وهو ابن سبع سنين ، وكتب الحديث وهو في التاسعة من عمره .

وقضى أبو جعفر الطبري السنوات الأولى من مقتبل عمره متنقلًا بين مدن طبرستان يتلقّى العلم على أيدي علمائها ، إلاّ أن شوقه الشديد وظمأه المتزايد لتحصيل أكبر قدر من العلم دفعه إلى الرحيل عن بلده في سنٍّ مبكرة جدًّا .

فقد رحل في طلب العلم وهو ابن اثنتي عشرة سنة ، عام ستٍّ وثلاثين ومائتين حسبما قال مسلمة بن القاسم (٢) .

ثم رحل إلى بغداد فالتقى بالحسن الزعفراني (٣) وأبي سعيد الإصطخري (٤) الذي

---

(١) انظر : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ ، ص ١٦٦) . والقفطي : « المحمدون من الشعراء » ، (ج ١ ، ص ٢٢٥) . والسيوطي : « طبقات المفسرين » ، (ص ٣١) .

(٢) هو مسلمة بن القاسم بن إبراهيم بن عبد اللّه بن حاتم ، أبو قاسم ، مؤرخ أندلسي من علماء الحديث ، بلده قرطبة . من كتبه : « التاريخ الكبير » ، توفي عام (٣٥٣ هـ) (٩٦٤ م) ترجم له : ابن الفرضي : « تاريخ علماء الأندلس » ، (ج ٢ ، ص ٥) . وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٦ ، ص ٣٥) .

(٣) هو الحسن بن محمد بن الصباح البزّار الزعفراني البغدادي – نسبة إلى الزعفرانية قرب بغداد – الفقيه المحدث الثقة ، كان راويًا لكتب الإمام الشافعي ، وروى الخطيب أنه أحد الثقات بالجانب الغربي من مدينة السلام ، ببغداد – توفي عام (٢٥٩ هـ) (٨٧٣ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٧ ، ص ٤٠٧) . وابن عبد البر : « الانتقاء » ، (ص ١٠٥) . وابن النديم ، « الفهرست » ، (ص ٢٩٧) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٢ ، ص ٣١٨) .

(٤) هو الحسن بن أحمد بن يزيد الأصطخري ، أبو سعيد ، فقيه شافعي من نظراء ابن سريج ، ولي قضاء ثم حسبة بغداد ، قال ابن النديم : كان ثقةً مستورًا وفقيهًا مقدمًا . له من الكتب : « الفرائض الكبير » ، « أدب القضاء » « الشروط والوثائق والمحاضر والسجلات » توفي عام (٣٢٨ هـ) (٩٤٠ م) ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٣٠٠) . وابن الجوزي : « المنتظم في تاريخ الملوك والأمم » ، (ج ٦ ، ص ٣٠٢) . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٢ ، ص ٧٤) . والسبكي : « طبقات الشافعية الكبرى » ، (ج ٢ ، ص ١٩٣) .

درس عليه فقه الشافعي ، والتقى كذلك بأحمد بن يوسف التغلبي (١) وأخذ عنه علم القراءات (٢) .

ثم اتجه كذلك إلى البصرة فسمع الحديث من محمد بن موسى الحرشي (٣) وعمران ابن موسى القزّاز (٤) ومحمد بن عبد الأعلى أبي عبد الله الصنعاني (٥) وأبي الأشعث (٦) وغيرهم (٧) وفي الكوفة قرأ على ثعلب (٨) الشعر (٩) .

---

(١) هو أحمد بن يوسف التغلبي أبو عبد الله البغدادي ، من كبار القرّاء ، توفي عام (٢٧٧ هـ) (٨٨٦ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص ٢١٨) . وابن الجزري : « غاية النهاية » ، (ج ١ ، ص ١٥٢) . والداوودي : « طبقات المفسرين » ، (ج ٢ ، ص ١١٠) .

(٢) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٥٢) .

(٣) هو محمد بن موسى الحرشي أبو جعفر : من حفاظ الحديث الثقات : قال الخطيب : كان ثقةً حافظًا ، توفي عام (٢٤٨ هـ) (٨٦٢ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٣ ، ص ٢٤٠) . والذهبي : « الميزان » (ج ٤ ، ص ٥١) .

(٤) عمران بن موسى بن حيان القزّاز الليثي أبو عمرو البصري : من أهل الحديث . قال أبو حاتم : صدوق ، ووثّقه النسائي ومسلمة بن قاسم والدارقطني ، وذكره ابن حبان في الثقات ، توفي عام (٢٤٠ هـ) (٨٥٤ م) ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦ ، ص ٣٠٦) . وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٨ ، ص ٤٩٩) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص ١٤١) .

(٥) محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ، أبو عبد الله البصري ، محدث من شيوخ مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم ، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم ، وأثنى عليه النّسائي خيرًا ، وذكره ابن حبّان في الثقات ، توفي عام (٢٤٥ هـ) (٨٥٩ م) ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (١٧٤/١/١) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص ١٦) . وابن حجر : « التقريب » ، (ج ٢ ، ص ١٨٠) .

(٦) هو أحمد بن المقدام بن سليمان الأشعث بن أسلم العجلي ، أبو الأشعث البصري ، الإمام المتقن الحافظ ، من شيوخ البخاري والنسائي وغيرهم . وقال النسائي : ثقة ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وقال ابن خزيمة : كان صاحب حديث توفي عام (٢٥٣ هـ) (٨٦٧ م) ترجم له ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٢ ، ص ٧٨) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص ١٦٢) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » (ج ١٢ ، ص ٢١٩) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١ ، ص ٨١) .

(٧) ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٣٢٦) . وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٥٢) .

(٨) هو أحمد بن يحيى بن يزيد بن سيار ، أبو العباس المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان يروي الحديث والشعر ، وهو ثقة حجة عند المحدّثين ، من تصانيفه : « الفصيح » ، « قواعد الشعر » ، « ما تلحن فيه العامة » ، « إعراب القرآن » توفي عام (٢٩١ هـ) (٩٠٤ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص ٢٠٤) . وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ١ ، ص ١٠٢) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٢١٤) . والسيوطي : « بغية الوعاة » ، (ص ١٧٢) .

(٩) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص ٢٠٤) . وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٦٠) .

وهو الباحث عن العلم ، الساعي إلى المعرفة ، التوَّاق إلى لقاء العلماء ومجالستهم والإفادة منهم والكتابة عنهم ، فما أن ترامى إلى أسماعه أخبار العلماء في مصر حتى جهَّز نفسه لهذه الرحلة العلمية الشاقة .

وفي طريقه مرَّ بدمشق فسمع الحديث عن إبراهيم الجُوزَجاني (١) نزيل دمشق (٢) كما وقف ببيروت وقرأ على العباس بن الوليد العذري (٣) القرآن (٤) .

وفي مصر التقى بالربيع بن سليمان المرادي وأبي إبراهيم المُزَني (٥) الذي درس عليه فقه الشافعي ، كما التقى بسعد بن عبد اللَّه بن عبد الحكم (٦) ويونس بن عبد الأعلى الصدفي ، ودرس عليهما فقه الإمام مالك (٧) .

وبعد أن تزوَّد أبو جعفر بما كان ينشده من العلم والمعرفة في مصر رجع إلى بغداد ،

---

(١) هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني ، أبو إسحاق ، محدّث الشام وأحد الحفاظ المصنفين الثقات من أهل خراسان . له من الكتب : « الجرح والتعديل » « الضعفاء » ، « المترجم » توفي عام (٢٥٩ هـ) (٨٧٣ م) ترجم له : الذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٥٤٩) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١١ ، ص ٣١) . وابن الكيال : « الكواكب النيرات » ، (ص ١٠٥) . ومحمد بن جعفر الكتاني : « الرسالة المستطرفة » ، (ص ١١٠) .

(٢) الخطيب البغدادي : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص ١٦٢) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١ ، ص ٨٦) .

(٣) هو العباس بن الوليد بن مزيد العذري أبو الفضل البيروني المقرئ . كان ثقةً مأمونًا فقيهًا على مذهب الأوزاعي . توفي عام (٢٧٠ هـ) (٨٨٣ م) ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦ ، ص ٢١٤) . والذهبي : « معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار » ، (ج ١ ، ص ٢١٣) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص ١٣١) . والداوودي : « طبقات المفسرين » ، (ج ٢ ، ص ١٠٧) .

(٤) ابن الجزري : « غاية النهاية » ، (ج ١ ، ص ٣٥٥) .

(٥) هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل ، أبو بكر المزني المصري ، صاحب الإمام الشافعي ، كان عالمًا مجتهدًا ، قال فيه ابن خلّكان : كان زاهدًا عالمًا مجتهدًا محجاجًا غواصًا على المعاني الدقيقة ... وكان من الزهد على طريقة صعبة شديدة ، وكان مجاب الدعوة . له من الكتب : « الجامع الكبير » ، « الجامع الصغير » ، « الترغيب في العلم » ، « الوثائق » ، « المسائل المعتبرة » توفي عام (٢٦٤ هـ) (٨٧٨ م) ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٢٩٨) . ابن عبد البر : « الانتقاء » ، (ص ١١٠) ، وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ١ ، ص ٢١٧) .

(٦) هو سعد بن عبد اللَّه بن عبد الحكم أبو عمر : من فقهاء المالكية بمصر ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال الكندي : كان فاضلاً ، وأثنى عليه أبو بكر بن خزيمة بالعبادة والاجتهاد ، توفي عام (٢٦٨ هـ) (٨٨١ م) ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص ٩٢) . والقاضي عياض : « ترتيب المدارك » ، (ج ٤ ، ص ١٦٦) .

(٧) ياقوت : « معجم الأدباء » ، والداوودي : « طبقات المفسرين » (ج ٢ ، ص ١٠٧) .

ومنها رحل إلى طبرستان بعد هذه الرحلة الطويلة الشاقة حيث زارها عام (٢٩٠ هـ) (٩٠٣ م) لكن ما لبث أن عاد إلى بغداد واستقر به المقام في رحابها ، وانقطع للقراءة والعبادة والتأليف والتدريس مبتعدًا عن كل ما يحول بينه وبين ذلك من وظائف الدولة ومسؤولياتها [١] .

ومما يلاحظ أن أبا جعفر الطبري تلقَّى العلم في رحلته الطويلة على معظم العلماء الأفذاذ في عصره ، وسمع عن الكثيرين من الشيوخ الثقات أصحاب الأسانيد العالية في وقته .

لقد أخذ الحديث عن كثير من شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما ، وأخذ القراءة عن شيوخ القراء في عصره ، وأخذ الفقه عن كبار الفقهاء والمجتهدين ، وعلوم اللغة من كبار النحويين واللغويين في عصره - كما سبق ذكر بعض أسمائهم - مما كان له الأثر في تكوين شخصيته العلمية الرائدة ، فأصبح إمام عصره بلا منازع ، وتصدَّر مركز الصدارة بين الأئمة وأهل الشأن في زمانه بشهادة كثير من العلماء والمؤرخين ، كما سيأتي ذكره عند الحديث عن توثيقه وثناء العلماء عليه .

ثالثًا : أخلاقه ومواقفه :

كان الإمام الطبري من العلماء العاملين المتخلِّقين بأخلاق النبل والفضل ، فقد رزقه اللّه شرف النفس ، وحسن الخُلق ، ولين الجانب ، وحُسن المعاشرة ، والجرأة في الحق ، والتواضع للناس من غير ذلٍّ ، وله في كل ذلك مواقف مشهورة .

يقول الفرغاني [٢] : « كان محمد بن جرير ممن لا تأخذه في اللّه لومة لائم مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهل وحاسد وملحد . فأما أهل العلم والدين فغير منكرين علمه وزهده في الدنيا ورفضه لها ، وقناعته باليسير » [٣] .

وقال ابن كثير : « وكان من العبادة والزهد والورع والقيام في الحق لا تأخذه في

---

(١) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٥٦) .

(٢) هو عبد اللّه بن أحمد بن جعفر أبو محمد التركي الفرغاني ، الأمير العالم ، روى عن أبي جعفر الطبري وعلي بن الحسن بن سليمان ، وروى عنه الدارقطني وعبد الغني ، له كتاب « الصلة » ، وهو كتاب وصل به تاريخ الطبري . توفي عام (٣٦٢ هـ) (٩٧٢ م) . ترجم له : الخطيب « تاريخ بغداد » ، (ج ٩ ، ص ٣٨٩) . وابن ماكولا : « الإكمال » ، (ج ٢ ، ص ٤٠٢) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٦ ، ص ١٣٢) .

(٣) الذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٧١٢) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٢ ، ص ١٢٥) .

ذلك لومة لائم » [١] .

ووصفه تلميذه عبد العزيز الطبري [٢] بقوله : « وكان فيه من الزهد والورع والخشوع والأمانة وتصفية الأعمال ، وصدق النية ، وحقائق الأفعال ما دلّ عليه كتابه في « آداب النفوس » [٣] ، وكان عازفًا عن الدنيا تاركًا لها ولأهلها يرفع نفسه عن التماسها » [٤] .

وقد زهد فيما ابتلي به كثير من العلماء وطلبة العلم آنذاك من الوقوف على أبواب الخلفاء والأمراء والوزراء والأثرياء طلبًا للمال والتماسًا للرزق ، يحدِّث الفرغاني عنه قائلًا : « رحل ابن جرير من مدينة آمل لما سمح له أبوه بالسفر ، وكان طول حياته ينفذ إليه بالشيء بعد الشيء إلى البلدان ، فسمعته يقول : أبطأت عني نفقة والدي واضطررت إلى أن فتقت كمَّي القميص فبعتهما » [٥] .

وهكذا وإن كان بإمكانه أن يلجأ إلى ما كان يلجأ إليه طلبة العلم الغرباء عن ديارهم من الاستعانة بذوي الثراء والجاه ومحبي العلم ، ولكنه آثر أن يبيع كمي قميصه لينفق على نفسه من ثمنهما حتى تأتيه النفقة من أبيه .

وقد كان يأنف من قبول هدايا كثيرة تأتيه من الوزراء والكبراء والأثرياء ، ومن ذلك أن الوزير العباس بن الحسن [٦] طلب إليه أن يؤلف له مختصرًا في الفقه فألف له كتاب « الخفيف في أحكام شرائع الإسلام » فبعث إليه الوزير بألف دينار فردَّها ولم يقبلها [٧] .

---

(١) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١١ ، ص ١٤٦) .

(٢) هو عبد العزيز بن محمد بن إسحاق الطبري ، أبو الحسن : من علماء الكلام ، قرأ على أبي الحسن الأشعري ، وسمع من ابن جرير الطبري تفسير للقرآن ، قال فيه ابن عساكر : له تصانيف حسنة منها كتاب : « رياضة المبتدأ وبصيرة المستهدي في الرد على الملحدة ، وقفت على شيء من تأليفه يدل على فضل كثير وعلم غزير . توفي بعد عام (٣١٠ هـ) (٩٢٢ م) ترجم له : ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ج ١٠ ، ص ٣٨٥) .

(٣) وهو كتاب في أحوال النفس المتأدبة ، وفي ما يزيّن النفس أو يشينها وغير ذلك . وقد أثنى عليه الذهبي : « سير النبلاء » ، (ج ١٤ ، ص ٢٧٧) . وذكره خليفة تحت اسم « الآداب الحميدة والأخلاق النفيسة » انظر : « التاريخ » ، (ج ١ ، ص ٤٢) .

(٤) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٦٠ - ٦١) .

(٥) السبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٢ ، ص ١٢٥) .

(٦) العباس بن الحسن بن أيوب الجرجرائي أو المادراني ، أبو أحمد من وزراء الدولة العباسية ، استوزره المكتفي ، وكان أديبًا بليغًا ، توفي عام (٢٩٦ هـ) (٩٠٩ م) . ترجم له الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ١٠ ، ص ١٢٩ - ١٣٣ ، ١٤٠ ، ١٤١) .

(٧) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٤ ، ص ٢٧٠) .

وقال عبد العزيز الطبري : « ووجَّه إليه أبو الهيجاء بن حمدان (١) ثلاثة آلاف دينار ، فلما نظر إليها عجب منها ثم قال : لا أقبل ما لا أقدر على المكافأة عنه ، ومن أين لي ما أكافئ عن هذا – فقيل : ما لهذا مكافأة ، إنما أراد التقرُّب إلى الله ﷻ ، فأبى أن يقبله وردَّه إليه » (٢) .

وقد عُرض عليه القضاء فأبى أن يقبله ، ولعلَّ سبب رفضه لهذا يعود إلى جملة عوامل منها : جرأته في الحق ، لا سيما ومن شأن القضاء أن يعرض فيه منازعات لها صلة ببعض الأمراء والحكام ، وكان ممن يأبون أن يمالؤوا أميرًا أو يجاملوا حاكمًا ، ومنها أنفته وعزَّة نفسه حتى لا يكون لحاكم عليه ولاية أو سلطان ، ومنها ورعه وخشيته إن استلم القضاء أن يجور في حكم من الأحكام .

وعلى كل حال فقد تأسى بكثير من الأئمة والعلماء الذين عرض عليهم هذا المنصب فرفضوه كالإمام أبي حنيفة وغيره .

ويحدِّث بعض من ترجم لحياة الإمام الطبري عن موقفه حين عرض عليه القضاء بقوله : « لما تقلَّد الخاقاني (٣) الوزارة وجَّه إليه بمال كثير ، فأبى أن يقبله ، فعرض عليه القضاء ، فامتنع . وقالوا له – أي أصحابه – : في هذا ثواب وتحيي سنَّة قد درست ، وطمعوا أن يقبل ولاية المظالم فانتهرهم وقال : « قد كنت أظن أني لو رغبت في ذلك لنهيتموني عنه » (٤) .

ومما يذكر أن تلاميذه كانوا من طبقات اجتماعية مختلفة ، وعرف عنه ؒ تسويته بين جميع طلبته ، لا يميِّز أحدًا منهم على حساب الآخر لجاهه أو جاه وسلطة أهله .

---

(١) هو عبد الله بن حمدان بن حمدون الثعلبي العدوي : أمير من القادة العباسيين ، ولي أعمال الموصل للمكتفي العباسي ، ومن بعده ولاه المقتدر أعمال خراسان والدينور ، توفي عام (٣١٧ هـ) (٩٢٩ م) . ترجم له : ابن الأثير : « الكامل » : (ج ٨ ، ص ٢١٤) ، ابن خلدون : « العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن صاحبهم من ذوي السلطان الأكبر » ، (ج ٣ ، ص ٧٤٨) .

(٢) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٨٧) .

(٣) هو محمد بن يحيى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان ، أبو علي : من وزراء الدولة العباسية ، ولي الوزارة للمقتدر عام (٢٩٩ هـ) (٩١١ م) . توفي سنة (٣١٢ هـ) (٩٢٤ م) : ترجم له ابن الأثير : « الكامل » ، (ج ٨ ، ص ٢١) . وابن طباطبا المعروف بابن الطقطقي : « الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية » ، (ص ٢) ، وأبو الفداء : « المختصر في أخبار البشر » ، (ج ٢ ، ص ٦٦) .

(٤) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٤ ، ص ٢٧٥) .

يقول أبو معبد عثمان بن أحمد الدينوري [١] : « حضرت مجلس الطبري وحضر الفضل بن الفرات بن الوزير [٢] وقد سبقه رجل فقال الطبري للرجل : ألا تقرأ - فأشار إلى الوزير ، فقال له الطبري : إذا كان النوبة لك فلا تكترث بدجلة ولا الفرات » [٣] .

وقال ابن حجر معلقًا على ذلك : « وهذه من لطائفه وبلاغته وعدم التفاته لأهل الدنيا » [٤] .

وهكذا يتبين من أخلاق الإمام الطبري أنه كان عفيفًا نظيفًا ، زاهدًا ورعًا تقيًّا ، عزيز النفس ، جريئًا في الحق ، متواضعًا أبيًّا ، رفض القضاء وقبول الهدايا من الحكّام ، وهذا بخلاف ما يزعمه بعض الدارسين العرب المتأثرين بالنزعة الاستشراقية الهادفة إلى تشويه سمعة ومكانة علماء أهل السنَّة ، بالقول إنهم كانوا من علماء القصور ، وينتمون إلى الفئة المترفة أو الأرستقراطية . فقد زعم أحمد أمين في كتابه « ظهر الإسلام » أن الإمام الطبري كان واحدًا من المشهورين بالأرستقراطية في ذلك العصر حيث قال : وقد اشتهر في هذا القرن - الرابع - عدد من الأرستقراطيين ، وذكر من بينهم ابن جرير الطبري [٥] .

ومن الملاحظ أن هذا الاتهام من أحمد أمين للإمام الطبري لا يقوم على أساس علمي بل هو محض افتراء ورجم بالظن الكاذب ، إذ إن الأساس في بناء حكم هو الإلمام التام بجميع عناصر الموضوع أو القضية المراد الحكم عليها . فلو أن أحمد أمين كان موضوعيًّا حقًّا في هذا المقام لدرس سيرة الإمام الطبري دراسة كاملة قبل أن يصدر عليه هذا الحكم الجائر . ولو أنه درس حياة هذا الإمام لما وقع في المأزق العلمي ، ولما تجرَّأ على اتهامه بالأرستقراطية - مع ما تنطوي عليه هذه الكلمة من سوء - ولوجد حقًّا أنه كان بعيدًا كل البعد عن الأرستقراطية ومظاهرها الزائفة . فقد مرَّت به أوقات لقي خلالها من الجوع والإملاق الشيء الكثير حتى اضطر - كما سبق ذكره - إلى فتق كمي قميصه

---

(١) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٢) هو الفضل بن جعفر بن الفضل بن محمد بن الفرات ، أبو الفتح : وزير من أعيان الدولة العباسية ، يقال له ابن حنزابة نسبة إلى أمه ، استوزره المقتدر بالله العباسي . توفي عام (٣٢٧ هـ) (٩٣٩ م) ترجم له : ابن الأثير : « الكامل » ، (ج ٨ ، ص ١١٠) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٤ ، ص ٤٧٩) .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ج ١٥ ، ص ١٦٨) . وابن حجر : « لسان الميزان » (ج ٥ ، ص ١٠٢ - ١٠٣) .

(٤) ابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٥ ، ص ١٠٢) .

(٥) أحمد أمين : « ظهر الإسلام » (ج ٢ ، ص ١٧) .

ويبعهما ليقتات بثمنهما . ويدفع كذلك عنه تلك التهمة أنه لم يكن على صلة قوية بحكام عصره ، ولم يقبل كثيرًا من هداياهم ، ورفض منصب القضاء وولاية المظالم كما سبق أن ذكر .

ومن وصايا علماء السلف - وكان الإمام الطبري ممن يحذو أثرهم - أنهم كانوا يحذرون من أهل البدع ومن السلطان . يقول يونس بن عبيد [1] : « لا تجالس سلطانًا ولا صاحب بدعة » . ويوصي سفيان الثوري رجلاً فيقول : « إيَّاك والأهواء والخصومة وإياك والسلطان » . وعنه أيضًا « المسلمون كلهم عندنا على حالة حسنة إلاّ رجلين : صاحب بدعة وصاحب سلطان » [2] .

* * *

(١) هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي البصري ، أبو عبيد : من خيار الناس ، قال فيه ابن حبان : كان من سادات أهل زمانه علمًا وفضلاً وحفظًا وإتقانًا وسنَّة وبغضًا لأهل البدع مع التقشُّف الشديد والفقه في الدين والحفظ الكثير . وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم . توفي عام (١٣٩ هـ) (٧٥٦ م) . ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٦٨٨) . والدارمي : « التاريخ » ، (ص ١٠٠) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٤٠٢/٢/٤) . وابن حبان : « الثقات » : (ج ٧ ، ص ٦٤٧) . وابن حجر : « التهذيب » : (ج ١١ ، ص ٤٤٢) .

(٢) اللالكائي : « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » ، (ج ١ ، ص ١٣٦) .

المبحث الثاني : مكانة الطبري العلمية

أولاً : علمه وثقافته :

لقد أوتي الإمام الطبري من المواهب ما مكنّه من أن يدلي بدلوه في كل فن ، ويأخذ بنصيب من كل علم حتى أصبح إمام عصره من غير منازع ، وكانت شهرته مدعاة لكي يسأله الناس ، وباعثًا له على مزيد الاطلاع والاستزادة من المعرفة .

قال ابن النديم [١] فيه : « علامة وقته وإمام عصره وفقيه زمانه وكان متفننًا في جميع العلوم ، علم القرآن والنحو والشعر واللغة والفقه ، كثير الحفظ » [٢] .

وقال ابن الجوزي [٣] عنه : « وقد جمع من العلوم ما رأس به أهل عصره » [٤] . ويمكن إجمال ثقافته في ما يلي :

أ - التفسير

ذاع نبوغ الإمام الطبري وظهرت شهرته في تفسيره للقرآن الكريم المسمى « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » ، وقد أثنى على تفسيره كثير من العلماء منهم الخطيب البغدادي الذي قال : « لم يصنِّف أحد مثله » [٥] .

(١) هو محمد بن إسحاق بن محمد ، أبو الفرج بن أبي يعقوب النديم : صاحب كتاب « الفهرست » من أقدم كتب التراجم ، كان ورّاقًا يبيع الكتب ، وكان شيعيًا معتزليًا ، توفي عام (٤٣٨ هـ) (١٠٤٧ م) ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ٦ ، ص ٤٠٨) . وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٥ . ص ٧٢) .

(٢) ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٣٢٦ - ٣٢٧) .

(٣) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي ، أبو الفرج المؤرخ المحدث الواعظ ، خلّف تصانيف كثيرة منها : « تلقيح فهوم أهل الآثار في مختصر السير والأخبار » ، « مناقب عمر بن عبد العزيز » ، « شذور العقود في تاريخ العهود » « الضعفاء والمتروكين » ، « الناسخ والمنسوخ » ، « صولة العقل على الهوى » ، « تلبيس إبليس » ، « فنون الأفنان في عيون علوم القرآن » . توفي عام (٥٩٧ هـ) (١٢٠١ م) . ترجم له : أبو شامة : « الذيل على الروضتين » ، (ص ٢١) . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص ١٤٠) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١٣ ، ص ٢٨) .

(٤) ابن الجوزي : « المنتظم » ، (ج ٦ ، ص ١٧١) .

(٥) الخطيب البغدادي : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ ، ص ١٦٣) .

وشهد له ابن خزيمة [1] بعد أن قرأه من أوله إلى آخره بأنه لا يعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير [2] . وقال العلامة أبو حامد الإسفراييني [3] : « لو سافر رجل إلى الصين في تحصيل تفسير ابن جرير لم يكن كثيرًا » [4] .

وكذلك السيوطي [5] فقد جعله في مقدمة المفسرين على الإطلاق ، ووصف تفسيره بأنه أجلُّ التفاسير لم يؤلف مثله ، قال : « وله التصانيف العظيمة منها تفسير القرآن ، وهو أجلُّ التفاسير ولم يؤلَّف مثله » [6] .

---

(١) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي ، الحافظ الحجة الفقيه ، شيخ الإسلام ، وإمام نيسابور في عصره ، قال فيه الذهبي : عني في حداثته بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان . من تصانيفه : « التوحيد وإثبات صفة الرب » ، « مختصر المختصر » المسمى بصحيح ابن خزيمة ، « فقه حديث بريرة » توفي عام (٣١١ هـ) (٩٢٤) . ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ١٩٦) . والسهمي : « تاريخ جرجان » ، (ص ٤١٣) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٧٢٠) . و« سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٤ ، ص ٣٦٥) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٢ ، ص ١٣٠) .

(٢) نقلاً عن الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ ، ص ١٦٤) .

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ، أبو حامد : من فقهاء الشافعية الكبار ، قال فيه الشيخ أبو إسحاق : انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ببغداد ، وطبق الأرض بالأصحاب ، وجمع مجلسه ثلاث مئة متفقّه . وقال الخطيب : كان ثقة ، وكان الناس يقولون : لو رآه الشافعي لفرح به . له : « الرونق في اللغة » ، وله شروح وتعاليق مطولة في الفقه وأصوله ، توفي عام (٤٠٦ هـ) (١٠١٦ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٤ ، ص ٣٦٨) . والشيرازي : « طبقات الفقهاء » ، (ص ١٢٣) . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ١ ، ص ٧٢) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٢ ، ص ٢٤) .

(٤) الخطيب البغدادي : « تاريخ بغداد » (ج ١٢ ، ص ١٦٣) ، والذهبي : « تذكرة الحفاظ » (ج ٢، ص ٧١٢) .

(٥) هو عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي : الإمام الحافظ المؤرخ والأديب ، يبلغ عدد مؤلفاته نحو الستمائة ، كان الأمراء والأغنياء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردّها ، وطلبه السلطان مرارًا فلم يحضر إليه ، وأرسل إليه هدايا فردّها . من كتبه التي يبلغ عددها نحو الستمائة : « الأحاديث المنيفة » ، « إسعاف المبطأ في رجال الموطأ » ، « درُّ السحابة في من دخل مصر من الصحابة » ، : الشماريخ في علم التاريخ » ، « ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلطان » ، مفحمات الأقران في مبهمات القرآن » ، « نزهة الجلساء في أشعار النساء » ، « مشتهى العقول في منتهى النقول » ... توفي عام (٩١١ هـ) (١٥٠٥ م) ، ترجم له : السخاوي : « الضوء اللامع » (ج ٤ ، ص ٦٥) . وابن إياس : « بدائع الزهور » ، (ج ٤ ، ص ٨٣) . ونجم الدين الغزّي : « الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة » ، (ج ١ ، ص ٢٢٦) . وابن العماد : « شذرات الذهب » ، (ج ٨ ، ص ٥١) .

(٦) السيوطي : « طبقات المفسرين » ، (ص ٣٠) .

كما ذكره العلماء قاطبة ، منهم النووي [١] في تهذيبه [٢] : « وذلك لأنه جمع بين الرواية والدراية » [٣] ولم يشاركه في ذلك أحد لا قبله ولا بعده [٤] .

وقال الداوودي [٥] نقلاً عن الفرغاني في « تاريخه » : « فثم من كتبه كتاب تفسير القرآن ، وجوَّده وبيَّن فيه أحكامه ، وناسخه ومنسوخه ، ومشكله وغريبه ، ومعانيه ، واختلاف أهل التأويل والعلماء في أحكامه ، والصحيح لديه من ذلك ، وإعراب حروفه ، والكلام على الملحدين فيه ، والقصص وأخبار الأئمة والقيامة وغير ذلك مما سواه من الحكم والعجائب كلمة كلمة ، آية آية » [٦] .

وعن القاسم بن عقيل الورَّاق [٧] أن أبا جعفر قال لأصحابه : أتنشطون لتفسير القرآن - قالوا : كم يكون قدره - فقال : ثلاثون ألف ورقة ، فقالوا : هذا مما يفنى الأعمار قبل تمامه ، فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة [٨] .

ووصف ابن تيمية أيضًا تفسير الإمام الطبري بأنه واحد من كتب التفسير التي يحرر فيها النقل ، فهو ينقل في تفسيره كلام السلف بالإسناد [٩] .

---

(١) هو يحيى بن شرف الحوراني النووي أبو زكريا : العلامة الفقيه المحدّث ، قال قطب الدين اليونيني : كان أوحد زمانه في العلم والورع والعبادة والتقلل وخشونة العيش . له : « التقريب والتيسير » في التوحيد . « خلاصة الأحكام » ، « الأربعون حديثًا النووية » ، « تهذيب الأسماء واللغات » ، « خلاصة الأحكام » ، « مناقب الشافعي » . توفي عام (٦٧٦ هـ) (١٢٧٧ م) . ترجم له : ابن تغرى بردي : « النجوم الزاهرة » ، (ج ٧ ، ص ٢٧٨) . وابن عطية الشبراخيتي : « الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين حديثًا النووية » ، (ص ٢) . و « مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي » .

(٢) النووي : « تهذيب الأسماء والصفات » ، (ج ١ ، ص ٧٨) .

(٣) علم الرواية هو البحث في الإسناد ، وعلم الدراية هو البحث في المتن .

(٤) السيوطي : « طبقات المفسرين » ، (ص ٣٠) .

(٥) هو محمد بن علي بن أحمد ، شمس الدين الداودي المالكي المصري ، من كبار علماء الحديث في عصره ، له : « طبقات المفسرين » ، « ذيل طبقات الشافعية » . توفي عام : (٩٤٥ هـ) (١٥٣٨ م) ، ترجم له : ابن العماد الحنبلي : « شذرات الذهب » ، (ج ٨ ، ص ٢٦٤) . وحاجي خليفة : « كشف الظنون » ، (ج ٢ ، ص ١١٠٧) .

(٦) الداوودي : « طبقات المفسرين » ، (ج ٦ ، ص ١١١) .

(٧) لم أقف على ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٨) الداوودي : « طبقات المفسرين » ، (ص ١١٣) .

(٩) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٦ ، ص ٣٨٩) .

ب - الحديث

وكذلك ذاعت شهرة الإمام الطبري وظهر نبوغه في الحديث النبوي ، فقد عكف على دراسة الحديث الشريف وسماعه من أئمة هذا الشأن ، وأكثر من الرواية عن كبار الحفَّاظ والمحدِّثين من شيوخ البخاري ومسلم وغيرهم من أصحاب السنن .

وله كتاب « تهذيب الآثار » ، ابتدأه بما رواه أبو بكر الصديق ﷺ بسنده وتكلَّم على كل حديث وعللّه ، وما فيه من الفقه واختلاف العلماء وحججهم ، وما فيه من المعاني والغريب ، فأكمل منه مسند العشر المبشَّرين بالجنة وأهل البيت ، لكن مات قبل أن يتمّه (١) .

وقد شهد له الخطيب البغدادي - وهو من المختصين - بأنه من علماء الحديث ، يقول في ذلك : « كان .... عالمًا بالسنن وطرقها ، وصحيحها وسليمها ، وناسخها ومنسوخها ، وله كتاب سماه « تهذيب الآثار » لم أر سواه في معناه إلا أنه لم يتمه » (٢) .

واعتبره الذهبي من رجال الطبقة السادسة حيث يقول : « وابن جرير ، وابن خزيمة ، وابن صاعد (٣) وعبد الرحمن بن أبي حاتم ، من رجال الطبقة السادسة » (٤) وجعله النووي في طبقة النسائي والترمذي (٥) وقال فيه ابن خلّكان (٦) : « إنه كان إمامًا في

---

(١) انظر الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٤ ، ص ٢٧٠ - ٢٧٣) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٣ و ص ١٢١) . والكتاب مطبوع تحت إشراف جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض في أربعة أجزاء ، وأخرج أحاديثه محمود محمد شاكر .

(٢) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ ، ص ١٦٣) .

(٣) هو يحيى بن محمد بن صاعد ، أبو محمد البغدادي ، من أعيان حفاظ الحديث ، قال فيه الذهبي : لابن صاعد كلام متين في الرجال والعلل يدل على تبحره . وقال فيه أبو علي النيسابوري : لم يكن بالعراق من أقران ابن صاعد أحد في فهمه ، والفهم عندنا أجلُّ من الحفظ ، وهو فوق ابن أبي داود في الفهم والحفظ . له من الكتب : « السنن » مرتبة على الأحكام « مسند أبي بكر الصديق » توفي عام (٣١٨ هـ) (٩٣٠ م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، ص ٣٢٥ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٤ ، ص ٢٣١) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٧٧٦) . وسير أعلام النبلاء » ، (ج ١٤ ، ص ٥٠١) .

(٤) الذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٧١٥) .

(٥) النووي : « تهذيب الأسماء واللغات » ، (ج ١ ، ص ٧٨) .

(٦) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلّكان الإربلي - نسبة إلى إربل بالعراق - أبو العباس المؤرخ الأديب ، ولي قضاء الشام في عهد الملك الظاهر ، كما ولي التدريس في كثير من مدارس دمشق . توفي عام (٦٨١ هـ) (١٢٨٢ م) . ترجم له : ابن شاكر الكتبي : « فوات الوفيات » ، (ج ١ ، ص ٥٥) . وابن تغرى بردي : «النجوم الزاهرة » ، (ج ٧ ، ص ٣٥٣) .

الحديث » (١) .

ويقول الخطيب : سمعت أبا حازم عمر بن أحمد العَبْدُوبي (٢) بنيسابور (٣) يقول : سمعت حُسَيْنك واسمه الحسين بن علي التميمي (٤) يقول : لما رجعت من بغداد إلى نيسابور سألني محمد بن إسحاق بن خزيمة فقال لي : ممن سمعت ببغداد ، يعني الحديث - فذكرت له جماعة ممَّن سمعت منهم ، فقال : هل سمعت من محمد بن جرير شيئًا - فقلت له : لا « إنه ببغداد لا يُدخل عليه لأجل الحنابلة - وكانت تمنع منه - فقال : لو سمعت منه لكان خيرًا لك من جميع من سمعت منه سواه » (٥) .

ج - علم القراءات

كان للإمام الطبري باع طويل ودراسة مستفيضة في علم القراءات . فقد تلقى القراءات عن شيوخها بالعراق والشام ومصر (٦) لكنه اختار لنفسه قراءة لم تخرج عن المشهور حيث اعتمد في ذلك على الأسانيد وعلى بصره باللغة والنحو والذوق السليم .

وقد أودع ذلك كتابًا كبيرًا في القراءات يسمى : « القراءات وتنزيل القرآن » ، ذكر فيه اختلاف القرّاء في حروف القرآن ، كما ذكر فيه أسماء القرّاء في الأمصار الإسلامية ، كما بيّن فيه وجه كل قراءة وتأويلها والدلالة على ما ذهب إليه كل قارئ ، ويختار الصواب منها مبرهنًا على صحة ما يختاره نظرًا لتمكنه من التفسير واللغة (٧) .

(١) ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٤ ، ص ١٩١) .

(٢) هو عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبدويه بن سدوس الهذلي العبدوبي النيسابوري أبو حازم : من حفاظ الحديث . قال الخطيب : كان ثقة صادقًا عارفًا حافظًا ، وقال فيه الذهبي : كتب العالي والنازل وجمع وخرّج وتميز في علم الحديث . توفي عام (٤١٧ هـ) (١٠٢٦ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١١ ، ص ٢٧٢) . وابن الجوزي : « المنتظم » ، (ج ٨ ، ص ٢٧) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٣ ، ص ١٠٧٢) .

(٣) مدينة في بلاد خراسان . انظر : الحميري : « الروض المعطار في خبر الأقطار » .

(٤) هو الحسين بن علي التميمي ، أبو أحمد ، يلقب حسينك : من أهل الحديث ، سمع من أبي العباس السراج وغيره ، وروى عنه الحاكم وآخرون . قال أبو بكر البرقاني : كان حسينك ثقة جليلاً حجّة . توفي عام (٣٧٥ هـ) (٩٨٥ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٨ ، ص ٦٧) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١١ ، ص ٣٠٤) .

(٥) الخطيب البغدادي : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ ، ص ١٦٤) .

(٦) انظر (ص ١٦٣ - ١٦٧) .

(٧) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٤٥ - ٦٥) .

حدّث الحسن بن علي الأهوازي في كتاب « الإقناع في إحدى عشر قراءة » يقول بأن أبا جعفر الطبري كان عالمًا بالنحو واللغة والعروض ثم أردف قائلاً : « وله في القراءات كتاب جليل ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ وعلّل ذلك وشرحه ، واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور » [١] .

د - الفقه

اهتم الإمام الطبري اهتمامًا كبيرًا بعلوم الفقه حيث اهتم بطلب هذا العلم منذ الصغر ، وقد أعانته رحلته العلمية في معرفة أقوال الفقهاء والمجتهدين وأحكام القضاة والمفتين المعاصرين والمتقدمين عليه حتى أصبح ذا ثروة فقهية عظيمة ، عالمًا بمواطن الإجماع ومراتب الاتفاق ، ملمًّا بأدق الآراء في المسائل الخلافية المختلفة ، فصار ممَّن تُشدّ إليه الرحال من أجل فقهه الغزير .

قال أبو بكر بن كامل [٢] : « لم أر بعد أبي جعفر أجمع للعلم وكتب العلماء ومعرفة اختلاف الفقهاء وتمكّنه من العلوم منه » [٣] .

وقد درس الإمام الطبري الفقه على مختلف المذاهب المعروفة - يقول ابن النديم : إنه درس فقه الظاهرية على يد داود الظاهري [٤] وفقه الإمام الشافعي على الحسن بن

---

(١) المصدر نفسه ، (ج ١٨ ، ص ٦٥) .

(٢) هو أحمد بن كامل بن شجرة بن منصور القاضي البغدادي ، ويكنى أبا بكر ، أحد أصحاب أبي جعفر الطبري ، كان من العلماء بأيام الناس والأحكام وعلوم القرآن والنحو والشعر وتواريخ أصحاب الحديث ، ولي قضاء الكوفة ، من مؤلفاته : « القراءات » ، « موجز التأويل عن حكم التنزيل » ، « التاريخ » ، « أمهات المؤمنين » ، « أخبار القضاة » . توفي عام (٣٥٠ هـ) (٩٦١ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١ ، ص ٣٥٧) . وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ٤ ، ص ١٠٤) . والقفطي : « إنباء الرواة على أنباء النحاة » (ج ١ ، ص ١٣٢ - ١٣٣) . والقرشي : « كتاب الخراج » ، (ج ١ ، ص ٩٠) .

(٣) ياقوت : « معجم الأدباء » (ج ٨ ، ص ٧٥) .

(٤) هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، أبو سليمان الملقب بالظاهري : أحد الأئمة المجتهدين ، تنسب إليه الطائفة الظاهرية ، وسميت بذلك لأخذها بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس ، له كتب كثيرة في الفقه مرتبة على الأبواب الفقهية المعروفة وكتب أخرى في الأصول مثل : « الخير الموجب للعلم » ، « الخصوص والعموم » ، « المفسر والمجمل » ، « الإجماع » « إبطال القياس » . توفي عام (٢٧٠ هـ) (٨٨٤ م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٣٣) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٨ ، ص ٣٦٩) . والشيرازي « طبقات المفسرين » ، (ص ٩٢) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٣ ، ص ٩٧) . و « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٥٧٢) .

محمد الزعفراني ، وفقه مالك على يونس بن عبد الأعلى ، وفقه أهل العراق على محمد بن مقاتل الرازي [١] بالرِّيِّ [٢] .

إلا أنه اعتنى بفقه الشافعي وتعمَّق فيه وأفتى به ، يقول عن نفسه : أظهرت فقه الشافعي ، وأفتيت به ببغداد عشر سنين ، وتلقَّنه مني ابن بَشّار الأَحْوَل [٣] أستاذ أبي العباس بن سَريج [٤] .

لكن سعة اطلاعه ومعرفته الواسعة بالفقه أهّلته للنظر والاجتهاد المستقل حيث أصبح صاحب مذهب خاص به ، وإمامًا له أتباع ، فألّف الكتب التي اشتملت على بيان مذهبه ، كما اشتملت على ما احتجَّ به واستند إليه .

يقول السيوطي : « وكان أولًا شافعيًا ثم انفرد بمذهب مستقل وأقاويل واختيارات ، وله أتباع ومقلِّدون ، وله في الأصول والفروع كتب كثيرة » [٥] .

وقد انتشر مذهب الإمام الطبري في بغداد ، وكان له أنصار وأتباع ، ودرَّس مذهبه في الفقه كثير من العلماء ، ألّفوا فيه الكتب . ومن أشهرهم أبو الفرج المُعَافي بن زكريا

---

(١) هو محمد بن مقاتل الرازي : سمع من كبار المحدثين ، وكان فقيهًا ذا مكانة ، توفي عام (٢٤٨ هـ) (٨٦٢ م) . ترجم له : القرشي : « كتاب الخراج » : (ج ٢ ، ص ١٣٤) . وابن حجر : « لسان الميزان » (ج ٥ ، ص ٣٨٨) . و « التهذيب » : (ج ٩ ، ص ٤٦٩) .

(٢) ابن النديم : « الفهرست » : (ص ٣٢٦) . والريّ : مدينة بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخًا . انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٣ ، ص ١١٦) .

(٣) هو عثمان بن سعيد بن بشار أبو القاسم الأحول الأنماطي : كان أحد الفقهاء على مذهب الإمام الشافعي ، توفي عام (٢٨٨ هـ) (٩٠٠ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١١ ، ص ٢٩٢) . والسبكي : « طبقات الشافعية » (ج ٣ ، ص ١٢٣) .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (ج ١٥ ، ص ١٦٧) ، والسبكي : « طبقات الشافعية » (١٢٣/٣) . وابن سريج : هو أحمد بن عمر بن سريج البغدادي أبو العباس : فقيه الشافعية في عصره ، ولي القضاء بشيراز ، ذكر ابن خلكان أنه كان يقال له في عصره : إن اللّه بعث عمر بن عبد العزيز على رأس المائة من الهجرة أظهر كل سنّة وأمات كل بدعة ومنّ اللّه تعالى على رأس المائتين بالإمام الشافعي حتى أظهر السنة وأخفى البدعة ، ومنّ اللّه تعالى بك على رأس الثلاثمائة حتى قوّيت كلّ سنة وضعّفت كل بدعة . له كتب كثيرة منها : « التقريب بين المزني والشافعي » ، « الودائع لمنصوص الشرائع » ، « الرد على محمد بن الحسين » . توفي عام (٣٠٦ هـ) (٩١٨ م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٢٩٩) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٤ ، ص ٢٨٧) . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » (ج ٦ ، ص ٦٦) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٢ ، ص ٨٧) .

(٥) السيوطي : « طبقات المفسرين » (ص ٣٠) .

النهْرَواني [١] المعروف بالجريري نسبة إلى مذهب أبي جعفر ، فقد نشر مذهبه وحفظ كتبه .

ومنهم أحمد بن يحيى المُنَجِّم [٢] وله كتاب « المدخل إلى مذهب الطبري » ، وأبو بكر أحمد بن كامل وغيرهم [٣] .

غير أن أتباع الإمام الطبري لم يكثروا ، فلم تطل مدتهم وانتهوا بعد القرن الخامس الهجري [٤] .

وقد ترك الإمام الطبري مصنَّفات في العلوم الفقهية تدل على غزارة علمه وطول باعه في هذا الميدان . ومن هذه المؤلفات : « لطيف القول في أحكام شرائع الإِسلام » الذي يعتبر من أنفس كتبه ، لأنه حوى مجموعة مذهبه الذي يعوِّل عليه ، كما يعتبر من أفضل أمهات المذاهب . يقول أبو بكر بن راميك [٥] : « ما عُمل كتاب في مذهب أجود من كتاب « اللطيف » لأبي جعفر » [٦] .

وكذلك « اختلاف الفقهاء » ذكر فيه أقوال بعض الفقهاء كمالك وأبي حنيفة

---

(١) هو المعافي بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني ، أبو الفرج بن طراز : القاضي الأديب الفقيه ، قيل له : الجريري ، لأنه كان على مذهب ابن جرير الطبري . قال فيه ابن النديم : أوحد عصره في مذهب أبي جعفر ، فحفظ كتبه ، ومع ذلك متفنن في علوم كثيرة ، مضطلع بها مشار إليه فيها ، في نهاية الذكاء وحسن الحفظ وسرعة الخاطر في الجوابات . من كتبه : « الجليس والأنيس » ، الحدود والعقود » ، في أصول الفقه ، « الرد على أبي يحيى البلخي في اقتراض الإماء » ، « المحاورة » ، في العربية ، « البيان الموجز عن علوم القرآن المعجز » . توفي عام (٣٩٠ هـ) (١٠٠٠ م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » (ص ٣٢٨) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١١ ، ص ٣٢٨) . والزبيدي : « تاج العروس من جواهر القاموس » . (ج ٣ . ص ٣٥٩) .

(٢) أبو الحسن أحمد بن يحيى بن علي بن أبي منصور المنجم النديم : الأديب الشاعر ، الفقيه ، من أصحاب أبي جعفر الطبري والمتفقه على مذهبه ، نادم الموفق بالله العباسي ومن بعده من الخلفاء . له من الكتب : « الإجماع في الفقه على مذهب ابن جرير الطبري » ، « المدخل إلى مذهب الطبري ونصرة مذهبه » ، « كتاب الأوقات » . توفي عام (٣٠٠ هـ) (٩١٢ م) ، ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٢٠٥) . والخطيب : « تاريخ بغداد » . (٢١٥/٥) . وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ٢ ، ص ٢٨ - ٢٩) . وابن حجر : « لسان الميزان » : (ج ١ ، ص ٣٢٤) .

(٣) ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٣٢٧ - ٣٢٨) .

(٤) ابن فرحون : « الديباج المذهب » ، (ج ١ ، ص ٦٢) .

(٥) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٦) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٧٣) .

ومحمد بن الحسن الشَّيْبَاني (١) وقد سماه ياقوت (٢) : « اختلاف الأمصار في أحكام شرائع الإِسلام » (٣) .

هـ - التاريخ

وفي مجال التاريخ ألف الإمام الطبري كتابه المسمى « تاريخ الرسول والملوك » الذي يعد أوفى وأضخم عمل تاريخي بين مصنفات المؤرخين المسلمين ، حيث حفظ لنا عددًا ضخمًا من الروايات والأخبار التي فقدت مصادرها ، كما أصبح مصدرًا أساسيًّا لمن جاء بعد عصره من المؤرخين أمثال المسعودي وابن الأثير (٤) وابن خلدون .

---

(١) هو محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني الكوفي ، فقيه العراق قال فيه الشافعي : ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام ، والعلل ، والناسخ والمنسوخ من محمد بن الحسن ... لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت لفصاحته . وقال الذهبي : ولي القضاء للرشيد بعد القاضي أبي يوسف . وكان مع تبحُّره في الفقه يضرب بذكائه المثل . والذي يشهد للإمام محمد تصانيفه الجيدة المتقنة ، فقد سُئل الإمام أحمد : من أين لك هذه المسائل الدقيقة - قال : هي من كتب محمد بن الحسن . من مؤلفاته : « الجامع الكبير » ، « الجامع الصغير » ، « الأصل » ، « الآثار ويعد كتابه : « السير الكبير » أول كتاب في العلاقات الدولية ، مما جعل كثيرًا من الباحثين ، ومنهم الأجانب يعتبرون الإمام محمدًا أبا القانون الدولي قبل غروسيوس وغيره ، ويلتقون على إنشاء جمعية دولية باسم « جمعية الشيباني للقانون الدولي » مقرها في « غوتنجن » بألمانيا الغربية . وقد توفي الإمام محمد رحمه الله هو والكسائي في يوم واحد عندما خرجا مع الرشيد إلى الريّ . ورُوي أن الرشيد جزع لموتهما وقال : دفنت الفقه والنحو بالري . وكان ذلك سنة (١٨٩ هـ) (٨٠٤ م) . ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٥١١) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ٢٢٧) . وابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٢٨٧) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ و ص ١٧٢) . والشيرازي : « طبقات الفقهاء » ، (ص ١٣٥) . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٤ ، ص ١٨٤) .

(٢) هو ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي أبو عبد الله المؤرخ الأديب الجغرافي أحد العلماء الملمّين بمواقع البلدان ، ذكر صاحب « تاريخ إربل » أنه كان مقيمًا بخوارزم ، ففارقها للواقعة التي جرت فيها بين التتر والسلطان محمد بن تكش خوارزم شاه . من تصانيفه : « معجم الأدباء » ، « معجم البلدان » ، « معجم الشعراء » ، « المبتدأ والمآل » في التاريخ ، « كتاب الدول » ، « المقتضب » في النسب ، توفي عام (٦٢٦ هـ) (١٢٢٩ م) ترجم له : ابن المستوفي : « تاريخ إربل » ، (ج ١ ، ص ٣١٩) . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٦ ، ص ١٢٧) . واليافعي : « مرآة الجنان » ، (ج ٤ ، ص ٥٩) .

(٣) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٧٢) . والكتاب مطبوع بتحقيق : د فريدريك كرن . نشرته مطبعة الترقي بمصر .

(٤) هو علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ، عز الدين ابن الأثير ، أبو الحسن . كان عالمًا بالتاريخ والأنساب والأدب ، من تصانيفه : الكامل في التاريخ » ، « أسد الغابة في معرفة الصحابة » ، « اللباب في تهذيب الأنساب » ، وهو غير ابن الأثير المحدث . توفي عام (٦٣٠ هـ) (١٢٣٣ م) ، ترجم له : ابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص ٣٤٨) . والسبكي : طبقات الشافعية . (ج ٥ ، ص ١٢٧) .

ويحدث القاسم بن عقيل الوراق قال : « إن أبا جعفر قال لأصحابه : أتنشطون لتاريخ العالم إلى وقتنا هذا - قالوا : كم يكون قدره - فذكر نحو مما ذكر في التفسير - أي ثلاثون ألف ورقة - فأجابوه بمثل ذلك - أي قالوا : هذا مما يفنى الأعمار قبل تمامه - فقال : إنا للّه ، ماتت الهمم ، فاختصره في نحو ما اختصر التفسير » [١] .

ومما يلاحظ أن الكتاب لقي اهتمامًا كبيرًا وتقديرًا من العلماء والباحثين في مختلف العصور . فقد ذكر ياقوت أن أبا الحسن عبد اللّه بن أحمد المغلس [٢] وكان ذا فضل وعناية بالعلم ، كان يقول : « ما عمل أحد في تاريخ الزمان وحصر الكلام فيه مثل ما عمله أبو جعفر » [٣] .

وأشاد ابن خلكان بعلم الإمام الطبري في التاريخ فقال عنه : « إنه كان إمامًا في فنون كثيرة ، وذكر منها علم التاريخ الذي أثنى عليه قائلًا : وكان ثقةً في نقله ، وتاريخه أصحّ التواريخ وأثبتها » [٤] .

على أن القول بأن الإمام الطبري كان ثقة فيما نقله هو كذلك ، لكن القول بأن تاريخه يعتبر أصح التواريخ وأثبتها أمر فيه نظر ، فمنهج الإمام الطبري منهج محايد يقوم على جمع الأخبار والروايات ونقلها دون التدخل في تفسيرها أو تأويلها ، تاركًا المجال للقارئ ليقف على مختلف وجهات النظر ، وبالتالي يستخلص ما هو صحيح عندما يتعرف قوة الخبر أو ضعفه من كون رواته ثقات أو مجروحين .

فالأصحية ، هنا - حسب ابن خلكان - هي في ضبطه لما نقله معزوًا إلى قائله بالرواية ، إذ إنه يسوق في الحادثة الواحدة الروايات المتعارضة ، وعلى هذا يحمل كلام ابن خلّكان .

---

(١) الذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٧١٢) .

(٢) هو عبد اللّه بن أحمد بن محمد بن المغلّس البغدادي أبو الحسن ، فقيه على مذهب الظاهرية : من كتبه : « أحكام القرآن » ، « الطلاق » ، « الولاء » ، « المفصح » توفي عام (٣٢٤ هـ) (٩٣٦ م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٣٠٦) . والخطيب : « تاريخ بغداد » . (ج ٩ ، ص ٣٨٥) . والشيرازي : « طبقات الفقهاء » ، (ص ١٥٠) . وأبو الفداء : « المختصر في أخبار البشر » ، (ج ٢ ، ص ٩٠) .

(٣) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٦٨ - ٦٩) .

(٤) ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٤ ، ص ١٩١) .

و - علوم اللغة

كان الإمام الطبري بارعًا في علوم اللغة ، فقد كان متضلّعًا في النحو والصرف والبلاغة والأدب والشعر والعروض . ويشهد لذلك ما شمله تفسيره من المباحث اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية .

وكان أيضًا شاعرًا حيث ذكره القفطي (١) في كتابه « المحمدون من الشعراء » وأورد له أبياتًا من شعره (٢) .

وقال عبد العزيز الطبري في وصف حفظه للشعر : « وكان يحفظ من الشعر للجاهلية والإسلام ما لا يجهله إلا جاهل به » (٣) .

وقال أبو عمرو الزاهد (٤) : « سمعت ثعلبا يقول : قرأ عليَّ أبو جعفر الطبري شعر الشعراء قبل أن يكثر الناس عندي بمدَّة طويلة » (٥) .

وقال أبو بكر بن مجاهد (٦) : « قال أبو العباس - ثعلب - يومًا : من بقي عندكم -

(١) هو علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي - نسبة إلى قفط من صعيد مصر - أبو الحسن : وزير ومؤرخ من الكتّاب ، ولي للقضاء للملك الظاهر بحلب ، ثم استوزره الملك عبد العزيز عام (٦٣٣ هـ) (١٢٣٥ م) . خلف من الكتب : « إخبار العلماء بأخبار الحكماء » ، « إنباه الرواة على أنباه النحاة » « أخبار مصر » « تاريخ اليمن » ، « أخبار المصنفين وما صنفوه » ، « إصلاح خلل الصحاح للجوهري » ، « كتاب المحمدين من الشعراء » . توفي عام (٦٤٦ هـ) (١٢٤٨ م) . ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » : (ج ١٥ ، ص ١٧٥ ، ٢٠٤) . وابن القوطي : « الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة » ، (ص ٢٣٧) . والأدفوي : « الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بالصعيد » ، (ص ٢٣٧) .

(٢) القفطي : « المحمدون من الشعراء » ، (ج ١ ، ص ٢٢٣) .

(٣) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٦٠) .

(٤) هو محمد بن أحمد بن حمدان أبو عمرو الزاهد النيسابوري : اشتهر بمحدّث نيسابور ، وكان عالمًا في الحديث وبالنحو والقراءات . قال الذهبي : زاهد ثقة . له كتاب : « الفوائد » . توفي عام (٣٧٨ هـ) (٩٨٨ م) . ترجم له : الذهبي : « ميزان الاعتدال » ، (ج ٣ ، ص ٤٥٧) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٢ ، ص ١٠٧) . والسيوطي : « بغية الوعاة » ، (ص ٩) .

(٥) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٦٠) .

(٦) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي المعروف بابن مجاهد ، أبو بكر المقرئ المحدث النحوي ، قال الخطيب : كان شيخ القراء في وقته ، والمقدم منهم على أهل عصره . من كتبه : « قراءة النبي ﷺ » ، « القراءات الكبير » « قراءة ابن عمرو » ، « قراءة عاصم » ، « قراءة حمزة » ، « قراءة نافع » ، «ئقراءة الكسائي » ، « كتاب الياءات » ، « كتاب الهاءات » توفي عام (٣٢٤ هـ) (٩٣٦ م) . ترجم له . ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٤٧) . والخطيب : « تاريخ بغداد » (١٤٤/٥) . وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ٥ ، ص ٦٥) ، والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٢ ، ص ١٠٢) .

- يعني في الجانب الشرقي ببغداد من النحويين - فقلت : ما بقي أحد ، مات الشيوخ ، فقال : حتى خلا جانبكم - قلت : نعم ، إلا أن يكون الطبري الفقيه ، فقال لي : ابن جرير - قلت : نعم . قال : ذاك من حذاق الكوفيين . قال أبو بكر : وهذا من أبي العباس كثير ، لأنه شديد النفس ، شرس الأخلاق ، وكان قليل الشهادة لأحد بالحذق في علمه [1] .

ز - علوم الفلسفة والمنطق والجدل والحساب والجبر والطب

لقد كان الإمام الطبري يعرف كثيرًا من علوم عصره ، وإن لم يتفوّق في كثير من هذه العلوم ، فحسبنا أنه كان على صلة بها . فمقدرته في علم الكلام والجدل تظهر بوضوح في نقضه للآراء التي لا يقرها ، يدلٌّ على ذلك ما ورد في كتابه « التفسير » ، « اختلاف الفقهاء » .

يقول عبد العزيز الطبري في هذا الصدد : « وكان له قدم في علم الجدل ، يدلٌّ على ذلك مناقضاته في كتبه على المعارضين لمعاني ما أتى به » [2] .

وكان ملمًّا أيضًا بالفلسفة حيث ذكر تلميذه أبو بكر بن كامل أنه تلقى كتاب « فردوس الحكمة » [3] عن مؤلفه علي بن سهل الطبري [4] سماعًا [5] .

أما الحساب والجبر والطبُّ والمنطق فقد وصفه عبد العزيز الطبري بأنه نظر في المنطق والجبر والمقابلة وكثير من فنون أبواب الحساب وأخذ من الطب قسطًا وافرًا ، يدلٌّ عليه كلامه في الوصايا [6] .

ويتحدث عبد العزيز الطبري عن إجادته للعلوم السابقة حتى ليخيَّل للقارئ أنه من أهل الاختصاص فيها بقوله : « وكان كالقارئ الذي لا يعرف إلا القرآن ، وكالمحدِّث

---

(١) ياقوت : « معجم الأدباء » : (ج ١٨ ، ص ٦٠) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ١٨ ، ص ٦٠) .
(٣) ذكره البغدادي في : « هدية العارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين » ، (ج ٥ ، ص ٦٦٩) .
(٤) علي بن سهل بن ربن الطبري أبو الحسن ، طبيب ، عالم بالطبيعيات ، كان يهوديًّا وأسلم على يد المعتصم العباسي ، كان حيًّا قبل (٢٢٧ هـ) (٨٤١ م) . ترجم له : ابن أبي أصيبعة : « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » ، (ص ٤١٤) . والقفطي : « تاريخ الحكماء » ، (ص ١٢٨) .
(٥) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٩٢) .
(٦) المصدر نفسه : (ج ١٨ ، ص ٦١) .

الذي لا يعرف إلا الحديث ، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه ، وكالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو ، وكالحاسب الذي لا يعرف إلا الحساب ، وكان ... جامعًا للعلوم ، وإذا جمعت بين كتبه وكتب غيره وجدت لكتبه فضلًا على غيرها » (١) .

ثانيًا : توثيقه وثناء العلماء عليه :

لقد أشاد كثير من أئمة الحديث والفقه وعلماء الأدب والتاريخ برفيع مكانة الإمام أبي جعفر ، وبسلامة دينه وورعه ، وقوة إخلاصه وصدقه ، وجليل قدره وفضله . وهناك أقوال لكثير من العلماء في الإشادة به تعرضت لطرف منها في ثنايا هذا المبحث ، وسأذكر طرفًا آخر منها فيما يلي :

١ - قال أبو العباس بن سريج : « محمد بن جرير الطبري فقيه العالم » (٢) .

٢ - وقال الإمام ابن خزيمة : « وما أعلم على أديم الأرض - يعني في عصره - أعلم من محمد بن جرير ، ولقد ظلمته الحنابلة » (٣) .

٣ - وقال أبو بكر بن كامل القاضي : « لم أر بعد ابن جرير أجمع للعلم وكتب العلماء ، ومعرفة اختلاف الفقهاء ، وتمكنه من العلوم منه » (٤) .

٤ - وقال الخطيب البغدادي : « وكان الطبري أحد أئمة العلماء يُحكم بقوله ويُرجع إلى رأيه بمعرفته وفضله . وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، وكان حافظًا لكتاب اللّٰه ، عارفًا بالقراءات ، فقيهًا في أحكام القرآن ، عالمًا بالسُّنن وطرقها ، وصحيحها وسقيمها ، ناسخها ومنسوخها ، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام ومسائل الحلال والحرام ، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم » (٥) .

٥ - وقال الإسفراييني (٦) : « ولم يكن في جميع ما نسب إليه شيء من أصول

(١) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٦١) .
(٢) السبكي : طبقات الشافعية » ، (ج ٣ ، ص ١٢٣) .
(٣) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ ، ص ١٦٦) .
(٤) ياقوت : « معجم الأدباء » (ج ١٨ ، ص ٧٥) .
(٥) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ ، ص ١٦٣) .
(٦) وهو غير أبي حامد الإسفراييني ، يعرف بأبي المظفر شاهفور بن طاهر صاحب « التبصير في الدين » المتوفى في عام (٤٧١ هـ) (١٠٧٨ م) .

التفسير من وقت الصحابة إلى يومنا هذا مَن تَلَوَّث بشيء من مذاهب القدرية والخوارج الروافض - ثم يعدد المفسرين من أهل السنَّة فيقول - إلى أن انتهت النوبة إلى محمد بن جرير وأقرانه » [١] .

٦ - وقال ابن خلكان : « إن الإمام ابن جرير كان إمامًا في فنون كثيرة منها التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك » [٢] .

٧ - وقال تاج الدين السُّبْكي [٣] : « هو الإمام الجليل المجتهد أحد أئمة الدنيا علمًا ودينًا » [٤] .

٨ - وقال الحافظ الذهبي : « كان ثقة صادقًا حافظًا رأسًا في التفسير ، إمامًا في الفقه والإجماع والاختلاف ، علامة في التاريخ وأيام الناس ، عارفًا بالقراءات وباللغة وغير ذلك » [٥] .

٩ - وقال محمد بن عبد الوهاب بعد أن ذكر جملة من العلماء كالشافعي وابن جرير الطبري وابن عبد البر والخطابي [٦] وابن قتيبة [٧] وابن كثير والذهبي : « فهؤلاء

(١) الإسفراييني : « التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الهالكين » ، (ص ١٧٢) .
(٢) ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٤ ، ص ١٩١) .
(٣) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي المصري أبو نصر الفقيه ، المؤرخ ، القاضي ، جرت عليه محن وشدائد أثناء توليه منصب القضاء . من كتبه : « طبقات الشافعية الكبرى » ، « معيد النعم ومبيد النقم » ، « توشيح التصحيح » ، في أصول الفقه ، « الأشباه والنظائر » في الفقه . توفي عام (٧٧١ هـ) (١٣٧٠ م) ، ترجم له : ابن حجر : « الدرر الكامنة » ، (ج ٢ و ص ٤٢٥) . والسيوطي : « حسن المحاضرة » ، (ج ١ ، ص ١٨٢) .
(٤) السبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٣ ، ص ١٢٠) .
(٥) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٤ ، ص ٢٧٠) .
(٦) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُستي - نسبة إلى بست - (كابل) - أبو سليمان المحدث الفقيه ، كان إمامًا في الفقه والحديث واللغة ، قال فيه السمعاني : إمام فاضل كبير الشأن ، جليل القدر ، صاحب التصانيف الحسنة . وقال ابن الجوزي : له فهم مليح ، وعلم غزير ، ومعرفة باللغة والمعاني والفقه ، وله أشعار جيدة . كان معاصروه يرونه ثَبْتًا تقيًا ورعًا ونظيرًا لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم . من تصانيفه : « معالم السنن » ، « بيان إعجاز القرآن » ، « إصلاح غلط المحدثين » ، « غريب الحديث » ، توفي عام (٣٨٨ هـ) (٩٩٨ م) . ترجم له : السمعاني : « الأنساب » ، (ج ٥ ، ص ١٥٧) . وابن الجوزي : « المنتظم » ، (ج ٦ ، ص ٣٩٧) . وابن خلكان : « وفيات الأعيان » : (ج ٢ ، ص ٢١٤) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » : (ج ٣ ، ص ١٠١٨) .
(٧) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، أبو محمد المحدّث المفسر المؤرخ الأديب : وليّ قضاء الدينور فنسب إليها . قال فيه الخطيب : كان ثقةً لينًا فاضلاً . من كتبه : « مشكل القرآن » ، « تفسير غريب القرآن » ، =

إليهم المرجع في كلام اللّٰه ورسوله ﷺ وكلام السلف »(١) .

* * *

= « المشتبه من الحديث والقرآن » ، « عيون الأخبار » ، « المعارف » ، « الرد على الشعوبية » ، « العرب وعلومها » ، « أدب الكاتب » . توفي عام (٢٧٦ هـ) (٨٨٩ م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١١٥) . والخطيب ، « تاريخ بغداد » ، (ج ١٠ ، ص ١٧٠) . والقفطي : « إنباء الرواة » : (ج ٢ ، ص ١٤٣) . وابن خلكان : المصدر السابق ، (ج ٣ ، ص ٤٢) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٦٣٣) .

(١) محمد بن عبد الوهاب : « الدرر السنية في الأجوبة النجدية » ، (ج ١ ، ص ٣٧) .

المبحث الثالث : عقيدة الطبري وتحقيق تهمة الرفض المنسوبة إليه *

أولًا : أهم الفئات التي اتهمته بالرفض .

ثانيًا : أهم الأسباب التي أدت إلى اتهامه بالرفض ومناقشتها .

ثالثًا : مقارنة بين آراء الشيعة وآرائه .

* * *

ابتلي الإمام الطبري بما ابتلي به غيره من العلماء في عصره من تلفيق التهم الباطلة ضدهم في عقيدتهم ونسبتهم إلى أمور لا صلة لهم بها تعصبًا وحقدًا وانسياقًا وراء الأهواء الباطلة ، فقد اتهم الإمام الطبري بالرفض [1] من قبل أعدائه للنيل من مكانته وسمعته وتوثيقه ، خصوصًا وأن الشيعة الروافض قوم معروفون بالتذبذب وغلبة الهوى عليهم ، والزيغ عن أصول العقيدة الإسلامية الصحيحة [2] .

---

* لمزيد من التوسع في هذا الموضوع انظر الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف لأحمد العوايشة .

(١) يطلق الرفض فيما اصطلح عليه على الشيعة الذين يبغضون أبا بكر وعمر ﵄ وقد قيل للإمام أحمد بن حنبل ﵀ : من الرافضي - قال : الذي يسب أبا بكر وعمر . وسموا أيضًا بالرافضة ؛ لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين لما تولى الخليفتين أبا بكر وعمر ؛ إذ يعتبرونهما قد غصبا حق علي ﵁ في الخلافة ، ولم ينفذا وصية الرسول ﷺ التي تنص على إمامة علي في حديث غدير خمٍّ - على حد زعمهم - والغلو في التشيع بهذا المعنى والذي سمي رفضًا ، وسمي أصحابه رافضة أو روافض يختلف عن التشيع المتعارف عليه زمن الفتنة ، فشيعة علي أي أنصاره الذين كانوا معه في حرب الجمل وصفين لم يظهر منهم تنقص لأبي بكر وعمر ، بل ولم يكن فيهم من يقدم عليًا على أبي بكر وعمر ، ولا كان سبُّ عثمان شائعًا فيهم كما كان شائعًا في الرافضة ، وكان منهم بعض الصحابة والتابعين وبعض أئمة الفضل والعلم في الأزمان اللاحقة . انظر : ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٤ ، ص ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٧٠) .

وكان الشيعة الأوائل لا يتنازعون في أفضلية أبي بكر وعمر ﵄ ولهذا قال شريك بن عبد اللَّه : إن أفضل الناس بعد رسول اللَّه ﷺ أبو بكر وعمر . فقيل له : أتقول هذا وأنت من الشيعة . فقال : كل الشيْعة كانوا على هذا ، وهو الذي قال هذا - يعني علي - على أعواد منبره ، أفنكذبه فيما قال ! (المصدر نفسه ج ١٣ ، ص ٣٤) . وروى ابن شوذب عن الليث بن أبي سليم ، قال : أدركت الشيعة الأولى بالكوفة ، وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحدًا (الذهبي : « الميزان » ، ج ٣ ، ص ٤٤١) .

أما التشيُّع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض ، كما قال الحافظ ابن حجر (انظر « التهذيب » : (ج ١ ، ص ٩٣) .

(٢) لم يقف الرافضة عند حد الطعن في خلافة الشيخين أبي بكر وعمر ﵄ وإنما تجاوزوا ذلك إلى أصول الإسلام بقولهم في الأصل الأول وهو القرآن أن فيه زيادة ونقصانًا ، فقد ألَّف أحد كبار علمائهم ، وهو مبرزًا حسين بن محمد تقي النووي الطبرسي كتابًا سماه « فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب » جمع فيه =

ومن الملاحظ أن الإمام الطبري ليس أول عالم من علماء السنَّة اتهم بالرَّفض ، ولا آخر شخص ألصقت به هذه التهمة ، بل إن كثيرًا من علماء أهل السنة اتهموا بهذه التهمة الباطلة ، كالحاكم والدارقطني وغيرهما ، مما ينبغي معه النظر إلى هذه التهمة في إطار النظرة إلى العصر الذي عاش فيه الإمام الطبري ، والذي كان متميِّزًا بوجود بعض الخلافات المذهبية والاضطرابات السياسية (١) الأمر الذي جعل الاتهام بالبدعة عملًا شائعًا في ذلك العصر خاصة بين العلماء الأقران الذين كانت تختلف وجهات نظرهم العلمية .

وعلى العموم ، سوف نتعرَّض لأهمِّ الفئات التي رمت الإمام الطبري بالرَّفض ، وإلى الأسباب الموهمة التي أدت إلى اتهامه بذلك مع مناقشتها ، ثم يلي ذلك مقارنة بين آرائه وآراء الشيعة ؛ حيث سيبرز الاختلاف الكبير بين أرائهما ، ويتأكد أن تلك التهمة الموجهة إليه إنما هي محض افتراء .

أولًا : أهم الفئات التي اتهمته بالرفض :

لقد ساهمت عدة فئات من الناس في اتهام الإمام الطبري بالرَّفض قديمًا وحديثًا ، وكان من أبرز هذه الفئات :

أ - الحنابلة :

كان لتعصب بعض الحنابلة على الإمام الطبري الأثر الفعال في اتهامه بالرفض ، فقد واجه هجومًا عنيفًا من بعض الحنابلة الذين نسبوا إليه بعض الأقوال المخالفة لمذهب السلف واتهموه بالرفض . ويؤكد ذلك أن الإمام الطبري نفسه علم أن بعضًا من الناس

= مئات النصوص عن علماء الشيعة ومجتهديهم في مختلف العصور ، وزعم من خلالها أن القرآن قد زيد فيه ونقص منه . وقد طُبع هذا الكتاب في إيران عام (١٢٨٩ هـ) (١٨٧٢ م) . ثم إنهم ينكرون الأصل الثاني وهو سنَّة المصطفى ﷺ فلا يؤمنون بالأحاديث التي وردت في صحيحي البخاري ومسلم ، والتي تلقاها جمهور علماء الأمة بالقبول ، كما أنهم يعتقدون بعصمة أئمتهم ، وأنهم أفضل من الأنبياء ، وأنهم لا يخطئون ويعلمون الغيب إذا شاءوا ، ولا يموتون إلا باختيارهم . وكذلك يشتمون الصحابة - رضوان الله عليهم - ويكفرونهم إلا نزرًا قليلًا منهم وهم خمسة : علي ، المقداد ، أبو ذر ، سلمان ، عمار بن ياسر ، وعلى العموم للرافضة أراء ضالة شاذة ومنحرفة في كثير من أصول الإسلام وفروعه لمن يريد التوسع : انظر : ابن تيمية : الفتاوى ، وإحسان إلهي ظهير : « الشيعة والسنَّة » ، ود . عبد الله الغريب : « وجاء دور المجوس » ، « ومحب الدين الخطيب » : « الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الإمامية الاثنى عشرية » .

(١) انظر الأجزاء الأخيرة من تاريخ الطبري نفسه ، وابن الطقطقي : « الفخري في الآداب » ، (ص ٢٣٧ - ٢٦٩) .

اتهمه بمخالفة مذهب أهل السنَّة والجماعة ، لذلك تبرّأ في مؤلَّفه « صريح السنَّة » وقد بيّن فيه عقيدته وما يدين به = من كل قول نسب إليه يخالف مذهب أهل السنَّة والجماعة حيث يقول - بعد أن ذكر بعض مسائل العقيدة التي يدين اللَّه بها في ضوء عقيدة أهل السنَّة والجماعة - : « ... فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر وضلَّ وهلك ، فليبلِّغ الشاهد منكم أيها الناس من بعد منَّا فنأى أو قرب فدنا أن الذي ندين اللَّه به في الأشياء التي ذكرناها ما بيّناه لكم على وصفنا، فمن روى عنَّا خلاف ذلك أو أضاف إلينا سواه أو نحّلنا [1] في ذلك قولًا غيره ، فهو كاذب متخرِّص معتد يبوء بسخط اللَّه وعليه غضبه ولعنته في الدَّارين » [2] .

ويقول ابن الأثير في معرض كلامه عن سبب الخلاف بينه وبين الحنابلة وما ترتب على ذلك من التشنيع عليه ما نصُّه : « وأما ما ذكره - يعني ابن مسكويه - [3] عن تعصب العامة عليه ، فليس الأمر كذلك ، وإنما بعض الحنابلة تعصبوا عليه ووقعوا فيه فتبعهم غيرهم ، ولذلك سبب وهو أن الطبري جمع كتابًا ذكر فيه اختلاف الفقهاء ، ولم يذكر فيه أحمد بن حنبل ، فقيل له في ذلك ، فقال : لم يكن فقيهًا ، وإنما كان محدثًا ، فاشتدَّ ذلك على الحنابلة ، وكانوا لا يُحصون كثرة ببغداد ، فشغبوا عليه وقالوا ما أرادوا » [4] .

ويقول الحافظ الذهبي : « وكانت الحنابلة حزب أبي بكر بن أبي داود [5] وقد وقع بينه

---

(١) أي : أضاف إلينا . الرازي : « مختار الصّحاح » .

(٢) الطبري : « صريح السنّة » ، (ص ٢٧) .

(٣) هو أحمد بن محمد بن يعقوب بن مسكويه ، أبو علي : مؤرخ وفيلسوف ، كان قيّمًا على خزانة عضد الدولة بن بويه . له : « تجارب الأمم وتعاقب الهمم » ، « آداب العرب والفرس » « رسالة في ماهية العدل » ، « ترتيب السعادات » توفي عام (٤٢١ هـ) (١٠٣٠ م) ترجم له : أبو حيان التوحيدي : « الإمتاع والمؤانسة » وياقوت : « معجم الأدباء » : (ج ٣ ، ص ٥ - ١٩) .

(٤) ابن الأثير : « الكامل في التاريخ » : (ج ٨ ، ص ١٣٤) .

(٥) هو عبد اللَّه بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ، المعروف بأبي بكر بن أبي داود : الإمام الحافظ المفسر شيخ بغداد ، قال فيه الحافظ أبو محمد الخلَّال : كان ابن أبي داود إمام أهل العراق ، ومن نصب له السلطان المنبر ، وقد كان في وقته في العراق مشايخ أسد منه ، ولم يبلغوا في الآلة والإتقان ما بلغ هو . من كتبه : « المصاحف » ، « المسند » « السنن » « التفسير » ، « الناسخ والمنسوخ » ، « القراءات » ، توفي ببغداد عام (٣١٦ هـ) (٩٢٩ م) ترجم له : أبو نعيم : « أخبار أصبهان » ، (ج ٢ ، ص ٦٦) . والخطيب : « تاريخ بغداد » . (ج ٩ ، ص ٤٦٤) . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، (ج ٢ ، ص ٥١) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٧٦٧) . و « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٣ ، ص ٢٢١) .

وبين ابن جرير كلام ، فكثروا وشغبوا على ابن جرير وناله أذى ولزم بيته »[١] وقد جاء التصريح بظلم الحنابلة له على لسان الإمام ابن خزيمة حيث يقول : « ظلمته الحنابلة »[٢] .

ب - الظاهرية :

ساهمت الظاهرية مساهمة فعَّالة في اتهام الإمام الطبري بالرَّفض نتيجة للصراع الذي نشب بينه وبين زعيم هذه المدرسة داود بن علي الظاهري وابنه محمد ، فقد ألَّف الإمام ابن جرير كتابًا سمَّاه « الرَّد على ذي الأسفار » ردَّ فيه على داود بن علي الظاهري ، وسبب تأليف هذا الكتاب أن أبا جعفر الطبري كان قد لزم داود بن علي مدة ، وكتب عنه كثيرًا ، وجرت مناقشة بينهما في يوم من الأيام ، فوقف الكلام على داود ، فشقَّ ذلك على أصحابه وكلَّم أحدهم أبا جعفر بكلمة مؤلمة فقام عن المجلس ، وعمل هذا الكتاب[٣] فما كان من ابن داود إلا أن انتصر لوالده وألف كتابًا سماه « الانتصار من محمد بن جرير » وتكلم فيه على الإمام ابن جرير ورماه بالرفض وبالعظائم ، وتقلَّد العامة عنه ذلك وأخذوا يردِّدونه .

وكان علي بن عيسى يقول : « واللَّه لو سئل هؤلاء عن معنى الرفض والإلحاد ما عرفوه ولا فهموه » وعقَّب على هذا ابن الأثير بقوله : « وحاشا ذلك الإمام عن مثل هذه الأشياء ... وقد ذكرت شيئًا من كلام الأئمة في أبي جعفر يعلم منه محله في العلم والثقة وحسن الاعتقاد »[٤] .

ويقول ابن كثير أيضًا : « ونسبوه إلى الرفض ، ومن الجهلة من رماه بالإلحاد ، وحاشاه من ذلك ، بل كان أحد أئمة الإسلام علمًا وعملًا بكتاب اللَّه وسنَّة رسوله ، وإنما تقلَّدوا ذلك عن محمد بن داود الفقيه الظاهري ، حيث كان يتكلم فيه ويرميه بالعظائم وبالرَّفض »[٥] .

ج - الشيعة الإمامية :

يعتبر هؤلاء من أبرز الفئات التي اتهمت الإمام الطبري بالرفض ، وذلك من أجل تحقيق الهدف الذي يسعون إليه ، وهو تشويه سمعة علماء أهل السنَّة والجماعة ؛ لأنهم

(١) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٤ ، ص ٢٧٧) .
(٢) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ ، ص ١٦٤) .
(٣) انظر : ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٧٩) .
(٤) ابن الأثير : « الكامل » ، (ج ٨ ، ص ١٢٣٤ - ١٣٥) .
(٥) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١١ ، ص ١٤٦) .

يعلمون أن الاتهام بالرفض تهمة قادحة في عدالة الرجل عند أهل السنَّة ، وبالتالي فإنها قدح في آثار المتهم ، وهم حريصون على الإساءة إلى العلماء الذين حفظوا لنا آثار السلف ، ومن بينهم الإمام الطبري ، حيث ذكروه في جملة علمائهم الذين كانوا يبطنون التشيُّع خوفًا من الحُكّام الظلمة في ذلك العصر .

يقول الخوانساري (١) ولكن عندي مع ذلك كله شبهة عظيمة في أمر مذهب أبي جعفر الطبري المؤرخ المفسر - الذي هو صاحب الترجمة - بل ظني يذهب إلى كونه أيضًا من جملة أهل مذهب الحق - يقصد مذهب الرافضة - ... فلا داعي إلى ذلك إلا كونه من هذه الطائفة في الباطن والحقيقة وإن كان لا يظهر من جهة معروفيته عند خلفاء الجور وعظماء دولة الباطل - يريد دولة أهل السنَّة - كما هو شأن كثير من العلماء المشبهة أمورهم » (٢) .

د - الجماعة التي تسمي نفسها بجماعة أهل القرآن بباكستان :

ذهبت هذه الجماعة كذلك إلى اتهام الإمام الطبري بالتشيُّع ؛ لتحقيق هدفها الذي قامت من أجله وهو إنكار سنَّة رسول الله ﷺ عن طريق الطعن في علماء أهل السنَّة الذين حرصوا على تدوين سنَّة النبي ﷺ وآثار السلف الصالح .

فقد وجَّهوا إلى الإمام الطبري تهمة التشيُّع من أجل الطعن في تفسيره ؛ لأنه في نظرهم التفسير الجامع للقرآن بالسنَّة ، وهم يعلمون أن الاتهام بالتشيُّع قدح في عدالة المتهم به ؛ لذلك رتَّبوا على اتهامه بالتشيّع أن تفسيره إذن غير مقبول من الناحية العلمية - على حدِّ زعمهم - وجميع التفاسير التي جاءت بعده واعتمدت عليه تكون بالتالي غير مقبوله ؛ لأنها بنيت على أساس غير سليم .

يقول قمنا العمادي في ذلك : كان ابن جرير من بلدة آمل من طبرستان ، ولد وتربَّى فيها ، وارتحل إلى طلب العلم وتجوَّل في البلاد الإسلامية قرابة ٤٤ سنة ، كان من الشيعة ، ولكنه كان يظهر نفسه سنِّيًا على وجه التَّقِيَّة وكان اسم جدِّه رستمًا ، وتسمى بعد إسلامه بيزيد ، وكان ابن جرير يسمي نفسه محمد بن جرير بن رستم في الكتب

---

(١) هو محمد مهدي بن محمد الكاظمي الموسوي الخوانساري الأصفهاني : مؤرخ من علماء الرافضة ، ولد وتوفي ببغداد ، من كتبه : « أصول الشريعة وفروعها » ، « أحسن الوديعة في تراجم أشهر مشاهير الشيعة » ، وقد اشتهر أكثر بكتابه : « روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات » ، توفي عام (١٣٩١ هـ) (١٩٧١ م) ترجم له : الزركلي : « الأعلام » ، (ج ٧ ، ص ١١٦) . وسركيس : « معجم المطبوعات » ، (ص ١٦٩٩) .

(٢) الخوانساري : « روضات الجنات » ، (ج ٧ ، ص ٢٩٥) .

التي كان يكتبها للشيعة ، وكان يسمي نفسه محمد بن جرير بن يزيد حين يكتب لسائر المسلمين [١] .

ومما يلاحظ أن هذا الكلام من المغالطة والتمويه ما يظهر لكل ذي عينين منصفتين ، فقد اتفق المؤرخون والنسّابون بأن اسم جد الإمام الطبري هو يزيد [٢] أما رستم فهو جد ابن جرير الطبري الإمامي الرافضي [٣] وقد استغل بعض المغرضين الشبه في الكنية والاسم والنسبة ؛ لكي يموِّهوا على القرّاء ، ويثيروا الشبهات حول الإمام الطبري لتشويه سمعته .

هـ - المستشرقون

وقد استغل المستشرقون هذه التهمة ؛ لإثارة الشبهات وإبراز المطاعن ، لا سيما وهم حريصون على تشويه الإِسلام وسمعة علمائه ، فقد استنتج أحدهم وهو هليوست (HLUOST) من تصحيح الإمام ابن جرير لحديث غدير خمّ أنه كان متعاطفًا سريًّا مع حركة التشيّع [٤] .

ثانيًا : أهم الأسباب التي أدت إلى اتهامه بالرفض ومناقشتها

أ - تصحيح غدير خمٍّ :

كان لتصحيح الإمام الطبري لحديث غدير خم [٥] الأثر الأكبر في اتهامه بالرفض فقد استغل أعداؤه تصحيحه للحديث المذكور ؛ فقاموا يقذفونه بالتهم مستخدمين سلاح التشهير به والنيل من عقيدته ، يقول الحافظ ابن حجر في بيان أسباب اتهامه

---

(١) عمر الفاروق ليبرويز (شاهكار رسالة عمر فاروق) . (ص : ٥٠٤) نقلًا عن « مجلة طلوع الإسلام » عدد أغسطس (آب) (١٩٦٨) ، (ص ٦١) .

(٢) انظر : ابن النديم : « الفهرست » (ص ٣٢٦) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ ، ص ١٦٢) . والسمعاني : المصدر السابق ، (ج ٨ ، ص ٢٠٥) . وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٧ ، ص ٤٠) . وابن الأثير : « اللباب » ، (ج ٢ ، ص ٢٧٤) ، والقفطي : (ج ١ ، ص ٢٢٣) . وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٤ ، ص ١٩١) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٤ ، ص ٢٦٧) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٣ ، ص ١٢٠) . وابن كثير : « البداية والنهاية » : (ج ١١ ، ص ١٤٥) . والسيوطي : « طبقات المفسرين » ، (ص ٣٠) .

(٣) الذهبي : « الميزان » ، (ج ٤ ، ص ٤٩٩) .

(٤) نقلًا عن الحبر يوسف نور الدايم : « الأقوال في اتهام الطبري بالتشيّع » ، (ص ٣٥) .

(٥) قال الزمخشري : خمّ : اسم رجل صبّاغ نسب إليه الغدير الذي بين مكة والمدينة بالجحفة ، انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٢ ، ص ٣٨٩) .

بالرفض : « وإنما نبذ بالتشيُّع ؛ لأنه صحَّح حديث غدير خمّ » [١] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإمام الطبري ليس الوحيد الذي قام بتصحيح هذا الحديث ، بل إن كثيرًا من علماء أهل السُّنَّة صحَّحوه ، كما أنه روي من طرق كثيرة .

ونص الحديث عن البراء بن عازب ﷺ قال : كنَّا مع رسول اللَّه ﷺ في سفر ، فنزلنا بغدير خمٍّ ، فنودي فينا : الصلاة جامعة ، وكُسح [٢] لرسول اللَّه ﷺ تحت شجرتين ، فصلَّى الظهر ، وأخذ بيد علي ﷺ فقال : « ألستم تعلمون أنِّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم - » قالوا : بلى ! قال : « ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه - » قالوا : بلى ! فأخذ بيد علي ، فقال : « من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللَّهم وال من والاه وعاد من عاداه » ، قال : فلقيه عمر ﷺ فقال له : هنيئًا يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت وليَّ كل مؤمن ومؤمنة .

وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في « المسند » [٣] ، وفي « فضائل الصحابة » [٤] ، وابن ماجه في « السنن » [٥] ، والحاكم في « المستدرك » [٦] ، والترمذي في « السنن » [٧] ، وأبو بكر بن أبي شيبة [٨] في « المسند » [٩] ، وابن أبي عاصم [١٠] في

(١) ابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٥ ، ص ١٠٠) .
(٢) أي كنس ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .
(٣) أحمد بن حنبل : « المسند » ، (ج ١ ، ص ١١٨٥) ، (ج ٤ ، ص ٢٨١) .
(٤) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، (ج ٢ ، ص ٥٦٣ - ٥٩٦) قال المحقق - وصي اللَّه ابن محمد عباس - : والحديث صحيح .
(٥) ابن ماجه : السنن ، (ج ١ ، ص ٤٣) .
(٦) الحاكم : « المستدرك على الصحيحين » ، (ج ٣ ، ص ١١٠) .
(٧) الترمذي : « السنن » ، (ج ٥ ، ص ٢٩٧) .
(٨) هو عبد اللَّه بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي ، أبو بكر الحافظ الثقة ، قال فيه ابن حبان : كان متقنًا حافظًا دينًا ، كتب وجمع وصنّف وذاكر ، وكان أحفظ أهل زمانه للمقاطيع . وقال العجلي : « ثقة وكان حافظًا للحديث » له « المسند » و « المصنف في الأحاديث والآثار » توفي عام (٢٣٥ هـ) (٨٤٩ م) ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٢٧٦) . وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٨ ، ص ٣٥٨) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٠ ، ص ٦٦) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٤٣٢) . وابن حجر : « التهذيب » : (ج ٦ ، ص ٢) .
(٩) انظر ابن حجر : « المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية » ، (ج ٤ ، ص ٦٠) .
(١٠) هو أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحّاك ، ابن مخلد الشيباني ، أبو بكر البصري الحافظ الكبير ، ولي قضاء أصبهان ، قال فيه أبو العباس النّسوي : أبو بكر بن أبي عاصم من أهل السنّة والحديث والنّسك =

« السُّنَّة » [١] والدُّولابي [٢] في « الكنى » [٣] والنِّسائي في « الخصائص » [٤] ، وقد جمع طرقه العلامة الألباني وصححه [٥] وقال الحافظ ابن حجر : « وأما حديث : من كنت مولاه فعلي مولاه ، فهو كثير الطرق جدًّا ، وقد استوعبها ابن عقدة [٦] في كتاب مفرد ، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان » [٧] .

وقال الذهبي : « جمع - يعني الإمام الطبري - طرق حديث غدير خمٍّ في أربعة أجزاء رأيت شطره فبهرني سعة رواياته ، وجزمت بوقوع ذلك » [٨] .

ومن خلال ما تقدَّم يلاحظ أن الإمام الطبري لم ينفرد بتصحيح الحديث ، بل صحَّحه وأخرجه كثير من علماء أهل السنَّة ، وبناء على ذلك فاتهامه بالرفض ؛ لأنه صحَّح هذا الحديث ، أمر غير مقبول من الناحية العلمية .

وعلاوة على ذلك ؛ فإن الإمام الطبري خالف الشيعة في النتائج التي رتَّبوها على هذا الحديث مخالفة جذرية تتلخَّص فيما يلي : فالشيعة قد قالوا بأن حديث غدير خمّ نصٌّ

= والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقال فيه أبو بكر بن مردُويه : حافظ كثير الحديث ، صنَّف المسند والكتب ، من تصانيفه : « المسند الكبير » ، « الآحاد والمثاني » توفي عام (٢٨٧ هـ) (٩٠٠ م) ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٢ ، ص ٦٧) . وأبو نعيم : « ذكر أخبار أصبهان » ، (ج ١ ، ص ١٠٠) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٦٤٠) . وابن كثير : « البداية والنهاية » : (ج ١١ ، ص ٨٤) .

(١) ابن أبي عاصم : « السنَّة » (ج ٢ ، ص ٦٠٤ - ٦٠٧) .

(٢) محمد بن أحمد بن حماد بن سعد بن مسلم ، أبو بشر الأنصاري الرازي الدّولابي - نسبة إلى الدُّولاب من أعمال الريّ - كان مؤرخًا ومحدثًا ثقة ، وكان ورَّاقًا يبيع الكتب ، له من المؤلفات ، « الكنى والأسماء » « الذرية الطاهرة والمطهرة » توفي أثناء تأديته فريضة الحج بين المدينة ومكة سنة (٣١٠ هـ) (٩٢٣ م) ترجم له : ابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٤ ، ص ٣٥٢) ، والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٧٥٩) وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١١ ، ص ١٤٥) .

(٣) الدُّولابي : الكنى والأسماء » (ج ٢ ، ص ٦١) .

(٤) النسائي : « خصائص علي بن أبي طالب » ، (ص ٧٢) .

(٥) الألباني : سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٣٠/٤) برقم (١٧٥٠) .

(٦) هو أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي من موالي بني هاشم : كان شيعيًّا من حفاظ الحديث ، له تصانيف منها : الكتاب الذي ذكره ابن حجر أعلاه ، وقد استوعب فيه طرق غدير خمّ وعنوانه « الولاية ومن روى غدير خمّ » وله « التاريخ » « صلح الحسن ومعاوية » « الآداب » « الشيعة من أصحاب الحديث » « أخبار أبي حنيفة ومسنده » توفي عام (٣٣٢ هـ) (٩٤٤ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص ١٤) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٣ ، ص ٨٣٩) .

(٧) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ٧ ، ص ٧٤) .

(٨) الذهبي : « تذكرة الحفاظ » (ج ٢ ، ص ٧١٣) .

على تعيين الرسول ﷺ لعلي خليفة من بعده وأمينًا للوحي ، وأخذ البيعة له بإمرة المؤمنين يوم الغدير [١] .

وذكروا كذلك أن تعيين علي بن أبي طالب كان من تمام الدين ؛ إذ لم يتفرق الناس حتى نزل قوله تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [٢] .

وساقوا على لسان الرسول ﷺ حديثًا : « **الله أكبر على تمام الدين ، ورضا الرب برسالتي ، وبالولاية لعلي من بعدي** » [٣] .

وأما الإمام الطبري ، فقد خالف الشيعة في النتائج التي رتبوها على هذا الحديث مخالفة جذرية ، فقد أثبت أن أحق الناس بالخلافة بعد النبي ﷺ وأولاهم بالإمام أبو بكر الصديق ، ثم عمر بن الخطاب ، ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب ﷺ أجمعين وأن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الإمامة [٤] .

ومما لا شك فيه أن معتقد الطبري هذا في الصحابة ، والذي يدخل في مجمل اعتقاد أهل السنَّة والجماعة لا يرضى به الشيعة ، بل يخالف أصولهم بأن عليًا أحق الناس بالخلافة ، وأن الخلفاء الذين سبقوه تمالأوا ضده ، وخانوا الوصية التي أوصى بها الرسول ﷺ لعلي - حسب زعمهم - إلى غير ذلك من الافتراءات الباطلة التي تقوّلوها على الصحابة ، « وهم خير الخلق بعد الأنبياء ، وخير قرون هذه الأمة التي هي أشرف الأمم بنص القرآن وإجماع السلف والخلف » [٥] .

وكذلك فإن الإمام الطبري كان يكفّر كل من قال بكفر الصحابة من الشيعة والخوارج ، ولا يقبل أخبارهم ولا شهاداتهم ، وقد ذكر هذا في كتابه « ذيل المذيل » [٦]

---

(١) محمد رضا المظفر : « عقائد الإمامية » ، (ص ٦٠ - ٦١) .

(٢) الآية ٣ من سورة المائدة .

(٣) قال السيوطي في « الدر المنثور » (ج ٢ ، ص ٢٥٩) : أخرجه ابن مردُويه وابن عساكر بسند ضعيف لما نصب رسول الله ﷺ عليًا - أي خليفة - يوم غدير خمّ ، فنادى له بالولاية هبط جبريل عليه بهذه الآية : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ . وأخرج الخطيب البغدادي قريبًا منه في « تاريخ بغداد » ، (ج ٨ ، ص ٢٩٦) . وفيه مطر الوراق وهو ضعيف . انظر : « تقريب التهذيب » ، (ج ٢ ، ص ٢٥٦) ، وبالإضافة إلى ضعف الأسانيد ؛ فإن هذه الروايات تخالف الأحاديث الصحاح التي أثبتت أن الآية : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ نزلت في حجة الوداع (الجامع الصحيح للبخاري ، ج ٥ ، ص ٢٨٥) .

(٤) الطبري : « صريح السنّة » ، (ص ٢٤) .

(٥) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٦) انظر : ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٨٣) .

=

وكان يرى قتل من يقول : إن أبا بكر وعمر ﭫ ليسا بإمامي عدل وهدى [١] ، كما كان لا يقبل رواية المتهم بالتشيُّع ويعتبرها طعنًا في عدالته ، حيث يقول في ترجمة بعض رواة الحديث ، كسالم بن أبي حفصة الذي يكنى أبو يونس : « وكان يَتَشيَّعُ تشيُّعًا شديدًا » [٢] وقال في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي : « وكان متشيِّعًا » [٣] ولم يكن هدف الإمام الطبري من تصحيح حديث غدير خمٍّ الاحتجاج به على صحة إثبات الخلافة لعلي ﷺ كما يفعل الشيعة ، بل صحَّحه لبيان فضائله وللردِّ على أبي بكر بن أبي داود الذي تكلم في هذا الحديث .

بالإضافة إلى أنه كتب في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ فعندما رجع إلى طبرستان وجد الرفض وسبَّ أصحاب رسول اللَّه ﷺ مستشريًا بين أهلها ؛ فأملى فضائل أبي بكر وعمر حتى خاف أن يؤذيه الروافض بسبب ذلك ، فخرج منها لأجل ذلك [٤] .

فلو كان رافضيًّا لما كتب في فضائل الشيخين ، وهما هدف سهام الشيعة المسمومة ومطاعنهم الباطلة .

ولم يتعرض الإمام الطبري لحديث الغدير ، ولا للإمامة عند تفسيره لآية كمال الدين ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ بل خالف الشيعة في تفسير هذه الآية مخالفة جذرية ؛ حيث أثبت بسند صحيح أن هذه الآية نزلت في يوم عرفة خلافًا للشبعة الذين زعموا أنها نزلت في غدير خمٍّ [٥] .

وخالفهم كذلك في مقصود هذه الآية ؛ إذ بيَّن أنها نزلت في حجَّة الوداع ؛ لتبين للناس أن اللَّه ﷻ أكمل لهم دينهم بإفرادهم بالبلد الحرام وإجلاء المشركين [٦] خلافًا للشيعة الذين زعموا أنها نزلت ؛ لتبيِّن للناس أن الدِّين قد اكتمل بوصية النبي ﷺ

= و « ذيل المذيل » كتاب يشتمل على تاريخ من استشهد أو مات من أصحاب رسول اللَّه ﷺ في حياته أو بعد وفاته حسب ترتيب الأقرب منه أو من قريش أو من القبائل ، ثم ذكر من مات من التابعين والسلف بعدهم ، وجملًا من أخبارهم ومذاهبهم . انظر : ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٧٠ - ٧١) ، وقد طُبع المختار منه مع تاريخ الرسل في الجزء الحادي عشر بعنوان « المنتخب من كتاب ذيل المذيل » .

(١) الذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٧١٢) .

(٢) الطبري : « ذيل المذيل » ، (ج ١١ ، ص ٦٦٦) .

(٣) المصدر نفسه . (ج ١١ ، ص ٦٤٦) .

(٤) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٨٥) .

(٥) الطبري : « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » ، (٥١/٦/٤) .

(٦) المصدر نفسه ، (٥٢/٦/٤) .

بالإمامة من بعده لعلي بن أبي طالب .

ويقول عبد العزيز الطبري عن سبب تصحيح الإمام الطبري لحديث غدير خمٍّ : « وسبب تصحيحه هذا الحديث أن بعض الشيوخ ببغداد قال بتكذيب حديث غدير خمٍّ وقال : إن علي بن أبي طالب كان باليمن في الوقت الذي كان رسول الله ﷺ بغدير خمّ ، وبلغ أبا جعفر ذلك فردَّ عليه ، وذكر طرق حديث خمٍّ ، فكثر الناس لاستماع ذلك ، واجتمع قوم من الروافض ممن بسط لسانه بما لا يصلح في الصحابة ﷺ فابتدأ - أي الإمام ابن جرير - بفضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما »[(١)] .

وبناء على كل ما تقدم ، فإن اتهام الإمام الطبري بالرَّفض بسبب تصحيحه لحديث غدير خمٍّ باطل من وجهة النظر العلمية ، ويدل على سطحية التفكير ؛ لأن كثيرًا من علماء أهل السنَّة خرَّجوا هذا الحديث ورووه في كتبهم وصحَّحوه ، ثم إنَّ موقف الإمام الطبري يخالف مخالفة جذرية وجهة نظر الشيعة في هذا الحديث .

وقد بيَّن العلماء المحققون معنى هذا الحديث ، وأبطلوا دعوى الروافض حوله ، ومن شاء فليراجع مواضعه في منهاج السنة لابن تيمية ، ومنهاج الاعتدال للذهبي ، والعواصم من القواصم لابن عربي وغيرها .

ب - انفراده بمذهب مستقل أو عدم اتباعه لمذهب من المذاهب الفقهية المعروفة :

كان هذا السبب من وجهة نظر أعدائه من الأدلة التي استدلوا بها على تشيُّع الإمام ابن جرير الطبري أو موالاته للشيعة ، كما ذهب إلى هذا الرأي الخوانساري بقوله : « ... وثالثًا عدم قبوله أحدًا من المذاهب الأربعة التي انحصر فيها أهل السنَّة »[(٢)] .

وهذا السبب لا يصلح أن يكون دليلًا علميًّا ؛ لأنه يخالف ما يلي : درس الإمام الطبري الفقه على المذاهب الأربعة - كما سبق ذكره - واعتنى على الخصوص بفقه الإمام الشافعي عنايةً خاصةً وتعمق فيه كثيرًا ، وأفتى به في بغداد عشر سنين ، ثم فتح اللَّه عليه أن أهَّله للاجتهاد ؛ فكوَّن مذهبًا خاصًّا به عرف بالمذهب الجريري ، وكان له أتباع وتلاميذ دافعوا عن مذهبه وألَّفوا فيه المصنَّفات العديدة .

ثم إنه لا يلزم من عدم اتِّباعه مذهبًا من المذاهب الأربعة أن يكون منتميًا إلى مذهب الشيعة ؛ إذ لا يوجد نص شرعي يمنع المسلم من الاجتهاد المطلق إذا توافرت لديه الأهلية

---

(١) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٨٤ - ٨٥) .

(٢) الخوانساري : « روضات الجنات » ، (ج ٧ ، ص ٢٩٥) .

الكاملة التي تمكنه من ذلك .

فقد عرف أهل السنَّة والجماعة مذاهب فقهية كثيرة ، منها على سبيل المثال مذهب الأوزاعي [١] ومذهب داود الظاهري ، ومذهب اللَّيث بن سعد [٢] إلا أن المذاهب الأربعة المعروفة - مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة - اشتهرت نظرًا لكثرة أتباعها الذين دوَّنوا آراء أئمتهم وحفظوها من الضياع ونشروها بين الناس .

وعلى هذا فإن القول بأن أهل السنَّة انحصروا في المذاهب الأربعة مغالطة واضحة بهدف الشيعة من ورائها الطعن في علماء أهل السنَّة .

ج - كونه من أهل بلدة قديمي التشيُّع :

يقول الخوانساري : « بل ظني يذهب إلى كونه أيضًا من جملة أهل مذهب الحق - مذهب الرافضة في نظره - من جهة كونه أوَّلًا من أهل بلدة كانوا قديمي التشيُّع » [٣] .

وهذا السبب لا يصلح أن يكون دليلًا علميًّا على صحة نسبة الإمام الطبري إلى التشيُّع ؛ فلا يلزم من كون معظم أهل بلدته من الشيعة أن يكون شيعيًّا ؛ لأن ذلك مخالف للواقع . فكم من بلد ينتمي أهله إلى نحلة معينة ، ويوجد من بينهم طائفة تنتمي إلى نحلة أخرى ، والعكس صحيح .

ثم إن الإمام الطبري رحل عن بلدته في سنٍّ مبكرة جدًّا ، وعندما رجع إليها رجع وجد الرفض منتشرًا بين أهلها ؛ فكتب في فضائل أبي بكر وعمر للذَّب عنهما [٤] .

---

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي - نسبة إلى محلَّة الأوزاع بدمشق - أبو عمرو : شيخ الإسلام عالم أهل الشام ، وكان له مذهب فقهي مستقل ، وكان ذا هيبة وزهد ، عرض عليه القضاء فامتنع ، قال فيه الإمام مالك : الأوزاعي ، إمام يقتدى به . وقال الخريبي : كان الأوزاعي أفضل أهل زمانه . له من الكتب « السنن » في الفقه « المسائل » عاش في بيروت ، وبها توفي عام (١٥٧ هـ) (٧٧٤ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٧ ، ص ٤٨٨) ، والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٤٠٨) ، وأبو نعيم : « الحلية » ، (ج ٦ ، ص ١٣٥) . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص ١٢٧) .

(٢) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث : إمام أهل مصر في الفقه والحديث . قال الشافعي : الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به ، أي لم ينشروا مذهبه . له من الكتب : « التاريخ » « مسائل في الفقه » توفي عام (١٧٥ هـ) (٧٩١ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٧ ، ص ٥١٧) . والبخاري : « التاريخ الصغير » (ج ٢ ، ص ٢٠٩) . وابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٢٨١) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ١ ، ص ٢٢٤) .

(٣) الخوانساري : « روضات الجنات » ، (ج ٧ ، ص ٢٩٥) .

(٤) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٨٥) .

فلو كان رافضيًا أو متعاطفًا مع الرافضة لما وقف هذا الموقف من أهل بلده .

د - كونه درس على شيوخ اتهم بعضهم بالرفض :

يعتبر هذا السبب من الأشياء التي تمسك بها خصومه ؛ لدعم رأيهم بأنه كان شيعيًا ، فقيل : إنه درس الحديث في الريِّ على محمد بن حُمَيْد الرَّازي [١] الذي اتهم بالتشيُّع ، ويعتبر الرازي في نظر خصوم الإمام ابن جرير أحد القنوات الرئيسية لمعلوماته عن التشيُّع [٢] وهذا الموقف لا يعتدُّ به من الناحية العلمية ؛ إذ إن ابن حميد الرازي كان متَّهمًا من قبل أشخاص ، ومُوَثَّقًا من قبل آخرين [٣] .

ثم إن الإمام ابن جرير لم يقتصر في دراسته على ابن حميد ؛ بل تلقى العلم عن مشاهير علماء الحديث والفقه من أهل السنَّة ، وأغلبهم من شيوخ البخاري ومسلم .

ثم إنه لا يلزم أن يكون بعض شيوخه اتهموا بالتشيُّع أن يكون متهمًا هو كذلك ؛ لأن كثيرًا من التلاميذ خالفوا شيوخهم في كثير من المسائل ، وربما فاقوهم في التحصيل العلمي .

هـ - كونه نقل في تفسيره شعرًا للكميت [٤] الشاعر الشيعي المعروف :

يعتبر هذا السبب من جملة الأسباب التي أدَّت إلى اتهام الإمام الطبري بالتشيُّع [٥] والسبب لا يصلح دليلًا للاحتجاج به لما يلي :

كان الإمام الطبري ينقل الشعر في تفسيره ؛ لتوضيح معاني القرآن الكريم ، ولم يكن

---

(١) هو محمد بن حميد بن حبان التميمي أبو عبد الله الرازي الحافظ . روى عنه جماعة من المشاهير مثل أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، أثنى عليه أحمد ، وقال ابن معين : ثقة لا بأس به ، لكن البخاري قال : في حديثه نظر . وقال الجوزجاني : رديء المذهب غير ثقة ، وقال أبو حاتم الرازي : ضعيف جدًّا ، وقال ابن حجر في « التقريب » : حافظ ضعيف . لأن الذين جرَّحوه كانوا من أهل بلده وأعرف به من غيرهم . توفي عام (٢٣٠ هـ) (٨٤٤ م) ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » (٦٩/١/١) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ٢٣٢) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص ٥٣٠) ، وابن حجر : « التقريب » ، (ج ٢ ، ص ١٥٦) .

(٢) الحبر يوسف : « الأقوال » ، (ص ٩) .

(٣) انظر الذهبي : « ميزان الاعتدال » (ج ٣ ، ص ٥٣٠) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص ١٢٧) .

(٤) هو الكميت بن يزيد بن خنيس الأسدي ، أبو المستهل : من شعراء العصر الأموي ، اشتهر بتحيزه للشيعة ، وكان عالمًا بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها ، توفي عام (١٢٦ هـ) (٧٤٤ م) ترجم له : الأصفهاني : « الأغاني » ، (ج ١٥ ، ص ٩٨٣) . والمرزباني : « معجم الشعراء » (ص ٢٣٨) .

(٥) الحبر يوسف « الأقوال » ، (ص ٥٤) .

يقصد من وراء ذلك الدعاية السياسية أو المذهبية لوجهات نظر الشعراء الذين كان ينقل عنهم . فالشعر الذي نقله عن الكميت كان من أجل توضيح معنى قوله تعالى : ﴿ حمٓ ﴾ .

يقول الإمام الطبري : اختلف أهل التأويل في معنى قوله : ﴿ حمٓ ﴾ ، فقال بعضهم ... وقال آخرون ... ويقول الكميت :

وجدنا لكم في آل حم آية تأوَّلها منا تقيٌّ ومعرب [(١)]

وذكر الإمام الطبري في تفسيره أيضًا شعرًا للشاعر الأموي عبيد اللّه بن قيس الرُّقيات [(٢)] حيث يقول في تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [(٣)] أن العرب تقول : نقمت عليك وأنقم ، مستشهدًا بقول عبيد اللّه بن قيس :

وما نقموا من بني أمية إلا أنهم يحلمون إن غضبوا [(٤)]

فلو كان الإمام ابن جرير شيعيًّا أو ميَّالًا للشيعة لما نقل في تفسيره شعرًا يمدح بني أمية أعداء الشيعة الألدَّاء .

ي – الخلط بين الإمام الطبري وبين محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي الرافضي :

إن اتهام الإمام الطبري بالرفض قائم على الوهم والظن نتيجة ؛ لتشابه اسمه وكنيته مع أبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي الرافضي [(٥)] والخلط بينهما في الآراء والمؤلفات .

يقول الحافظ الذهبي في تبرئة الإمام الطبري ، وإزالة هذا اللبس : « أقذع أحمد بن علي السليماني [(٦)] الحافظ ، فقال : كان يضع للروافض ، كذا قال السليماني ، وهذا

(١) الطبري : « جامع البيان » ، (٢٧/٢٤/٩) .
(٢) هو عبيد اللّه بن قيس بن شريح بن مالك من بني عامر بن لؤي : شاعر قريش في العصر الأموي ، أكثر شعره الغزل والنسيب ، توفي حوالي (٨٥ هـ) (٧٠ م) ترجم له : الجمحي : « طبقات فحول الشعراء » ، (ص ٦٤٨) . والزبيدي : المصدر السابق ، (ج ١٠ ، ص ١٥٥) .
(٣) الآية ٥٩ من سورة المائدة .
(٤) الطبري : « جامع البيان » ، (١٨٨/٦/٤) .
(٥) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري ، من علماء الشيعة ، قال فيه الحافظ الذهبي : رافضي له تواليف منها كتاب « الرواة عن أهل البيت » رماه بالرفض عبد العزيز الكتاني . توفي في الربع الأول من القرن الهجري . ترجم له : الذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص ٤٩٩) . وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٥ ، ص ١٠٣) . وأغابزرك الطهراني : « الشريعة إلى تصانيف الشيعة » ، (ج ٨ ، ص ٢٤١) .
(٦) هو أحمد بن علي بن عمرو بن أحمد السليماني البيكندي البخاري الحافظ ، محدث ما وراء النهر ، قال =

من الظن الكاذب ، بل إن ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين .... ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى ، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه ، ولا سيما في مثل إمام كبير ، فلعل السليماني أراد الآتي : محمد بن جرير بن رستم ، أبو جعفر الطبري رافضي له تواليف ، منها كتاب الرواة عن أهل البيت ، رماه عبد العزيز الكتّاني (١) بالرفض . ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا الآتي - ابن رستم - لبررت ، والسليماني حافظ متقن كان يدري ما يخرج من رأسه ، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام - ابن جرير السنّي - بهذا الباطل ، والله أعلم (٢) .

ويضيف ابن حجر على ذلك قائلًا في لسان الميزان : « وقد اغتر شيخ شيوخنا أبو حيان بكلام السليماني ، فقال في الكلام على الصراط في أوائل تفسيره : وقال أبو جعفر الطبري وهو إمام من أئمة الإمامية : الصراط بحرف الصاد من لغة قريش ... إلى آخر المسألة ، ونبهت عليه لئلا يغتر به ، فقد ترجمه - أي الإمام ابن جرير - أئمة النقل في عصره وبعده ، فلم يصفوه بذلك ، وإنما ضره الاشتراك في اسمه واسم لقبه ونسبته وكنيته ومعاصرته وكثرة تصانيفه ، والعلم عند الله تعالى ، قاله الخطيب » (٣) .

ويقول فؤاد سزكين في « تاريخ التراث » بأن البعض خلطوا كثيرًا بين محمد بن جرير بن رستم الطبري ، وبين المؤرخ المشهور الطبري (٤) .

والغريب في الأمر أن الخوانساري الذي قال آنفًا بأن الإمام الطبري شيعي يتبع

= السمعاني : له التصانيف الكبار ، وكان يُصنف في كل جمعة شيئًا ، ثم يدخل من قرية بيكند إلى بخارى ويحدّث بما صنّف . وقال الذهبي : صنّف وجمع وتقدم في الحديث . وقال ابن الأثير : رحل في طلب العلم إلى الآفاق . ولم يكن له نظير في زمانه إسنادًا وحفظًا وضبطًا ، توفي عام (٤٠٤ هـ) (١٠١٤ م) ترجم له : السمعاني : « الأنساب » ، (ج ٧ ، ص ١٢٢) . وياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ١ ، ص ٥٣٣) . وابن الأثير : « اللباب » ، (ج ٢ ، ص ١٣٣) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٣ ، ص ١٧) .

(١) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التميمي الدمشقي ، أبو محمد الكتّاني : المؤرخ الإمام المحدّث المتقن قال الخطيب : ثقة أمين ، ووصفه الأكفاني بالصدق والاستقامة وسلامة المذهب ودوام التلاوة . توفي عام ٤٦٦ هـ (١٠٧٤ م) ترجم له : ابن ماكولا : « الإكمال » ، (ج ٧ ، ص ١٨٧) . وابن الجوزي : « المنتظم » (ج ٨ ، ص ٢٨٨) . وابن الأثير : « اللباب » ، (ج ٣ ، ص ٨٣) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٣ ، ص ١١٧٠) . و « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٣ ، ١٨٠) .

(٢) الذهبي : « ميزان الاعتدال » ، (ج ٣ ، ص ٤٩٩) .

(٣) ابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٥ ، ص ١٠٠ - ١٠١) .

(٤) فؤاد سزكين : « تاريخ التراث العربي » ، (٢٩١/٣/١) .

التقيَّة [١] يرجع فيناقض نفسه بذكره أوجه الخلاف بين الاسمين ، فيثبت أنهما شخصان لا شخصًا واحدًا إذ يذكر وجوب التفريق بين محمد بن جرير السنِّي العامي المذهب - في نظره - وبين محمد بن جرير بن رستم الإمامي [٢] .

وبسبب هذا التشابه في الاسم نسبت جهلًا أو عمدًا بعض الكتب ، صنَّفها روافض إلى الإمام الطبري ، منها كتاب « بشارة المصطفى » [٣] والصواب أنه لأبي جعفر محمد ابن علي الطبري [٤] ذكر ذلك أغابزرك الطهراني في « الذريعة إلى تصانيف الشريعة » [٥] ومنها كتاب « المسترشد في الإمامة » والصواب أنه لمحمد بن جرير بن رستم الطبري . نصَّ على ذلك الذهبي الذي قال نقلًا عن عبد العزيز الكتاني في ترجمته : « هو من الروافض صنف كتابًا في ضلالتهم له كتاب ... » « المسترشد في الإمامة » [٦] .

ثالثًا : مقارنة بين آراء الشيعة وآرائه

بعد سرد الأسباب التي تعلَّق بها خصوم الإمام ابن جرير في اتهامهم إياه بالرَّفض ، وبعد بيان الأدلة على بطلان ذلك ، سوف نزيد الأمر وضوحًا بعرض آراء الشيعة في الأصول وآراء الإمام الطبري فيها ، مما يكشف النقاب عن الخلاف الكبير بينه وبينهم ، ويجعل تلك التهمة الباطلة التي ألصقت به تندفع عنه .

أ - عصمة الأئمة :

يعتقد الشيعة أن الأنبياء معصومون على الإطلاق ، ولا يجوز وقوع المعصية منهم سواء كانت المعصية منهم كبيرة أم صغيرة ، ولا يقعون في أي نوع من الخطأ ، كما لا يقع منهم النسيان .

وتحسن الإشارة إلى أن الشيعة يتمسكون بمبدأ عصمة الأنبياء ؛ كقياس يؤدي إلى

---

(١) انظر (ص ٢٠٥) .

(٢) الخوانساري : « روضات الجنات » ، (ج ٧ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٥) .

(٣) كتاب في منزلة التشيُّع ودرجات الشيعة ، وكرامات الأولياء ، انظر سزكين : « تاريخ التراث العربي » ، (٢٩١/٣/١) .

(٤) هو محمد بن علي بن محمد الطبري الآملي عماد الدين : فقيه من الشيعة ، كان موجودًا في حدود (٥١٨ هـ) (١١٢٤ م) ترجم له : أغابزرك الطهراني : « الذريعة » (ج ٣ ، ص ١١٧) .

(٥) أغابزرك : « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » ، (ج ٣ ، ص ١١٧) .

(٦) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » (ج ١٤ ، ص ٢٨٢) .

عصمة أئمتهم ، وهذا المقصود في قول أحد علمائهم : « ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصومًا من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن » من سنِّ الطفولة إلى الموت عمدًا وسهوًا ، كما يجب أن يكون معصومًا من السهو والخطأ والنسيان ؛ لأن الأئمة حفظة الشرع والقوَّامون عليه حالهم في ذلك حال النبي ، والدليل الذي اقتضانا – وأيُّ دليل ! – أن نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا أن نعتقد بعصمة الأئمة بلا فرق » [1] .

ويذهب أحد أئمة الشيعة المعاصرين – وهو الخميني – إلى أبعد من ذلك بقوله : « وإنَّ من ضروريات مذهبنا أن لأئمَّتنا مقامًا لا يبلغه ملك مُقرَّب ولا نبي مرسل » [2] .

أما الإمام الطبري فإنه يعتقد بعصمة الأنبياء في تبليغ الرسالة ، لكن في أحوالهم الأخرى يجوز وقوع بعض الذنوب منهم ؛ لأن ذلك وارد في القرآن الكريم والسنة النبوية [3] ولا يتحرج من إطلاق ما أطلقه اللَّه ﷻ على بعض أنبيائه من الخطأ والسهو والنسيان .

ويدل على اعتقاد الإمام الطبري في ذلك قوله في همِّ يوسف عليه السلام : « وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال : إنَّ اللَّه جلَّ ثناؤه أخبر عن همِّ يوسف وامرأة العزيز كل واحد منهما بصاحبه لولا أن رأى يوسف برهان ربِّه ، وذلك آية من آيات اللَّه زجرته عن ركوب ما همَّ به يوسف من الفاحشة ... والصواب أن يقال في ذلك ما قاله اللَّه تبارك وتعالى والإيمان به ، وترك ما عدا ذلك إلى عالمه » [4] .

كما أن الأئمة في نظره معرَّضون للخطأ والنسيان في أقوالهم وأفعالهم مخالفًا للشيعة الذين لا يجوِّزون على أئمتهم الخطأ . وقد جاء في ذلك رفضه لتفسير علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [5] حيث ذهبا إلى أن المقصود من قوله ﷻ في هذه الآية هو أنه خاص في المطلقات ، فقد اعتبر هذا التفسير مجانبًا للصواب ؛ لأن الصواب في الآية من وجهة

---

(١) محمد رضا المظفر : « عقائد الإمامية » ، (ص ٥١) .

(٢) الخميني : « الحكومة الإسلامية » ، (ص ٥٢) .

(٣) انظر على سبيل المثال حديث الشفاعة الطويل الذي رواه البخاري في كتاب الرقاق من « الجامع الصحيح » ، (ج ٧ ، ص ٢٠٣) .

(٤) الطبري : « جامع البيان » ، (٦/١٢/١١٣) .

(٥) الآية ٤ من سورة الطلاق .

نظره أنه عام في المطلَّقات والمتوفَّى عنهن أزواجهن ؛ لأن اللَّه ﷻ عمَّ بذلك ولم يخصص الخبر بمطلَّقة دون متوفَّى عنها بل عمَّ الخبر به عن جميع أولات الأحمال [١] .

فلو كان الإمام الطبري شيعيًّا لما خالف تفسير علي ﷺ واعتبره مجانبًا للصواب ، ولو كان الأئمة معصومين في نظره لما خطَّأ رأي علي وخالف رأيه ، وفي هذا الصنيع مخالفة واضحة لمذهب الشيعة في قضية أساسية من قضايا العقيدة عندهم .

ب - الرجعة :

يؤمن الشيعة بالرجعة ، ومعناها عودة من يعتقدون فيهم الإمامة إلى الدنيا بعد موتهم . يقول محمد رضا المظفر : « إن الذي تذهب إليه الإمامية أخذًا بما جاء من آل البيت عليهم السلام أن اللَّه يعيد قومًا من الأموات إلى الدنيا ... فيعز فريقًا ويذل فريقًا ، ويديل المحقِّين من المبطلين والمظلومين منهم من الظالمين ، وذلك عند قيام مهدي آل محمد - عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام - ... ثم يصيرون بعد ذلك إلى الموت ، ومن بعده إلى النشور ... » [٢] .

أما الإمام الطبري فقد خالف الشيعة في الرجعة ، وأنكر رجوع الأموات إلى الحياة بعد مماتهم ؛ لأن اللَّه ﷻ لم يكن بالذي يميتهم ميتة أخرى ، وقد عبر عن ذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾ [٣] فقال في تفسيرها بعد أن ذكر الأخبار المتواترة في نزول عيسى عليه السلام وبعد أن فسَّر الوفاة في الآية بالرفع قال : « ومعلوم أنه لو كان قد أماته اللَّه ﷻ لم يكن بالذي يميته ميتة أخرى يجمع عليه ميتتين ، لأن اللَّه ﷻ إنما أخبر عباده أنه يخلقهم ثم يميتهم ثم يحييهم » [٤] .

وهكذا يلاحظ في كلام الإمام الطبري إنكارًا للرجعة بالمفهوم الشيعي ، لأن الرجعة عندهم إماتة ثم إحياء ثم إماتة ثم بعث يوم القيامة ، بينما يرى الإمام الطبري أن اللَّه ﷻ أحيا الناس بخلقه ثم يميتهم ثم يحييهم يوم القيامة ولا يجمع على عبد ميتتين .

ج - التقيَّة :

هي ستر الاعتقاد عن الغير أو إظهار خلاف ما في الباطن . والتقيَّة عند الشيعة جزء

(١) الطبري : « جامع البيان » ، (٩٣/٢٨/١) .
(٢) محمد رضا المظفر : « عقائد الإمامية » ، (ص ٦٧) .
(٣) الآية ٥٥ من سورة آل عمران .
(٤) الطبري : جامع البيان ، (٢٠٢/٣/٣ - ٢٠٤) .

من الدين وشعار من شعاراتهم المذهبية . وإنَّ عقيدتهم هذه بوجوب التقيَّة نتج عنها أن استباحوا الكذب حتى أصبحوا به مضرب المثل ، حتى قيل : أكذب من رافضي .

يقول محمد رضا المظفر : « رُوي عن صادق آل البيت - يعني جعفر الصادق عليه السلام: « التقيَّة ديني ودين آبائي من لم يقل بها فقد كفر » ، « ومن لا تقيَّة له لا دين له » [1] والشيعة يستعملون التقيَّة مع المسلمين وغيرهم في الأقوال والأفعال .

أما الإمام الطبري فقد خالف الشيعة في حكمها ، إذ يرون أنها أصل بينهما يرى هو أنها وسيلة يلجأ إليها المسلم عند الاضطرار والحاجة . كما خالفهم في استعمالها ، إذ يرى أنه لا يجوز استعمالها مع المسلمين ، وأجاز استعمالها مع الكفار فقط عملًا بقوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ [2] والتقيَّة عنده لا تكون إلا باللسان ، أي أنها في الأقوال دون الأفعال [3] .

د - زواج المتعة :

يشكل زواج المتعة قضية من أكبر قضايا الخلاف بين أهل السنَّة والشيعة . فالشيعة يرون جوازه وبقاء مشروعيته إلى الأبد ، بينما يرى أهل السنَّة نسخه وحرمته إلى الأبد .

والإمام الطبري واحد من بين علماء أهل السنَّة الذين رفضوا زواج المتعة - فقد هاجم فكرة زواج المتعة بشدة واعترض على الأقوال التي تبيح هذا الزواج المؤقت ، ومن ذلك قوله : « فأما الذي قال السُّدِّي [4] فقول لا معنى له لفساد القول بإحلال جماع المرأة

---

(١) محمد رضا المظفر : « عقائد الإمامية » ، (ص ٧٢) .

مما يلاحظ أن هذا الكلام من افتراءات الرافضة على جعفر الصادق ﷺ فقد نزه الله أهل البيت عن ذلك ولم يحوجهم إليه بل إنهم من أصدق الناس لهجةً وأعظمهم إيمانًا فكان دينهم التقوى لا التقيَّة . أخرج الحافظ ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤٣٥/٤) أن الحسن المثنى بن الحسن السبط ابن علي بن أبي طالب قال لرجل من الرافضة : « والله لئن أمكننا الله منكم لنقطعنّ أيديكم وأرجلكم ، ثم لا نقبل منكم توبة ، فقال له رجل - آخر - : لم لا تقبل منهم توبة - قال : نحن أعلم بهؤلاء منكم إنّ هؤلاء إن شاءوا صدقوكم وإن شاءوا كذبوكم ، وزعموا أن ذلك يستقيم لهم في التقيّة . ويلك إن التقيّة هي باب رخصة للمسلم إذا اضطر إليها وخاف من ذي سلطان وأعطاه غير ما في نفسه يدرأ عن ذمة الله ، وليست باب فضل ، إنما الفضل في القيام بأمر الله وقول الحق ، وايم الله ما بلغ من التقيّة أن يجعل الله بها لعبد من عباد الله أن يُضل عباد الله » .

(٢) الآية ٢٨ من سورة آل عمران .

(٣) الطبري : « جامع البيان » : (١٥٢/٣/٣ - ١٥٣) .

(٤) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدِّي الكوفي المفسر ، قال في ابن تغرى بردي : صاحب التفسير والمغازي والسير ، وكان إمامًا عارفًا بالوقائع وأيام الناس . وقال ابن حجر : صدوق يهم ، ورمي =

بغير نكاح ولا ملك يمين »[١] ، وقوله : « لقيام الحجة بتحريم اللّٰه تعالى متعة النساء على غير وجه النكاح الصحيح أو الملك الصحيح على لسان رسول اللّٰه ﷺ »[٢] .

هـ – الصحابة :

يطعن الشيعة في الصحابة لمخالفتهم النص المزعوم على إمامة علي ، بل إنهم يُكفِّرون الصحابة[٣] بتركهم بيعة علي بعد الرسول ﷺ ويتبرَّأون منهم – إلا نفرًا قليلًا نحو بضعة عشر صحابيًّا – بما فيهم العشرة المبشَّرين بالجنَّة سوى علي ، وبما فيهم أصحاب بيعة الرضوان الذين قال اللّٰه تعالى فيهم : ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾[٤] والذين قال فيهم رسول اللّٰه ﷺ في الحديث الذي أخرجه مسلم عن جابر بن عبد اللّٰه : « **لا يدخل أحد ممن بايع تحت الشجرة النار** »[٥] وعلى رأس الصحابة الشيخان أبو بكر وعمر ، ويسمونهما صنمي قريش ، والجبت والطاغوت[٦] .

وأما الإمام الطبري فقد أثنى على صحابة رسول اللّٰه رضوان اللّٰه عليهم[٧] وكتب في فضائل أبي بكر وعمر[٨] وأثنى على عثمان ﷺ ومدح صنيعه في جمع القرآن الكريم حيث يقول : « فلا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره إمامهم الشفيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية »[٩] .

هذا وقد خالف الإمام الطبري الشيعة في كثير من مسائل العقيدة – سوى ما ذكر – يطول البحث بذكرها .

= بالتشيع . له : « كتاب التفسير » توفي عام (١٢٧ هـ) (٧٤٤ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٦ ، ص ٣٢٣) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ١ ، ص ١٨٤) . وابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص ٧١ ، ٧٢) . وابن تغرى بردي : « النجوم الزاهرة » ، (ج ١ ، ص ٣٠٨) .

(١) الطبري : « جامع البيان » ، (٤/٥/٩ – ١٠) .

(٢) المصدر نفسه ، (٤/٥/١٠) .

(٣) الكشي : « الرجال » (ص ١٠١) .

(٤) الآية ١٨ من سورة الفتح .

(٥) رواه مسلم بن الحجاج : « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل الصحابة ، (ج ١٦ ، ص ٥٨) .

(٦) د . عبد اللّٰه الغريب : المرجع السابق ، (ص ١٧٦) . قال المؤلف : ورد ذلك في كتابهم « ضياء الصالحين » (ص ٥٢٣) .

(٧) الطبري : « صريح السنّة » ، (ص ٢٣) .

(٨) في كتابه « الفضائل » ، ذكره ياقوت في « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٨٥) .

(٩) الطبري : « جامع البيان » ، (٢٢/١/١) .

ومن خلال ما تقدَّم ، وبناءً على الأدلة ، بالإضافة إلى ما تمَّ عرضه بشأن عقيدته وأقوال العلماء في توثيقه والثناء عليه ، يتضح أن اتهام الإمام الطبري بالرَّفض أو التشيُّع باطل من أساسه ، ولا يستند إلى أسس علمية سليمة يعتدُّ بها ، بل هو قائم على الظنون والأوهام ، كما أنه كان نتيجة للتعصب المذهبي تارة ، والطائفي تارة أخرى ، والطعن في الإسلام وعلمائه تارة ثالثة ، بحيث لا يليق بعاقل منصف وعالم نزيه أن يتأثر أدنى تأثر بما رماه به خصومه وحسَّاده . وصدق الشاعر حين قال :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالناس أعداء له وخصوم
كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدًا وبغيًا إنه لدميم (١)

فأبو جعفر - رحمة اللّٰه عليه - ذو إمامة وأمانة وإتقان باتفاق علماء الإسلام ، إلاّ من وهم منهم ، وهم قلَّة قليلة جدًّا ، ولهذا لا تجد من يطعن فيه أو ينسب إليه شيئًا يشينه إلا ممَّن شرقوا بريقهم حسدًا للإسلام وأهله الذين حملوه وأصَّلوه ونافحوا عنه ، وفي طليعتهم هذا الإمام العظيم ! .

عقيدته :

كان الإمام الطبري يدين بمذهب السلف ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، أي ما كان عليه الرسول ﷺ والصحابة والتابعون من تبعهم من غير ابتداع ولا تحريف ولا تغيير . فقد وافق السلف في إثبات مسائل العقيدة والدفاع عنها في مواجهة أهل البدع والأهواء . ويرى أن القرآن الكريم والسنة المطهرة هما المصدر الوحيد لإثبات أسماء اللّٰه الحسنى ، وأن الحديث في الاسم والمسمى بدعة حادثة لم تكن معروفة على عهد الصحابة والتابعين (٢) .

وجدير بالذكر أن الإمام الطبري خالف المتكلمين مخالفة جذرية فيما ذهبوا إليه من نفي الصفات أو تأويلها ، ووافق السلف في الإثبات وتفويض الكيفية من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تأويل (٣) .

قال عبد العزيز الطبري : « كان أبو جعفر يذهب في جلِّ مذاهبه إلى ما عليه الجماعة من السلف ، وطريق أهل العلم المتمسكين بالسنن شديدًا عليه مخالفتهم ، ماضيًا على

(١) ابن الأثير : « الكامل » ، (ج ٨ ، ص ١٣٤ - ١٣٥) .
(٢) اللّالكائي : « شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة » ، (ج ١ ، ص ١٨٥ - ١٨٦) .
(٣) الطبري : « جامع البيان » ، انظر على سبيل المثال : (ج ١ ، ص ٦٢) .

مناهجهم لا تأخذه في ذلك ولا في شيء لومة لائم » [١] وقال له أبو بكر بن كامل ذات مرة : من سبقك إلى إكفار أهل الأهواء - فقال : إماما عدل : عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القَطَّان [٢] . وكان إذا عرف من إنسان بدعة أبعده [٣] .

وقد خالف الإمام الطبري أهل البدع في كثير من مسائل العقيدة ، فقد اعترض على المعتزلة القائلين بخلق القرآن ، والمنكرين لرؤية اللَّه ﷻ يوم القيامة ، فأثبت أن القرآن كلام اللَّه غير مخلوق [٤] .

كما أنه أثبت رؤية المؤمنين لربهم ﷻ يوم القيامة - وهو أمر جاء في القرآن الكريم ، وصحَّت به الأخبار عن رسول اللَّه ﷺ [٥] .

وفي مسألة خلق اللَّه لأفعال العباد خالف القدرية القائلين بأن العبد هو الذي أوجد فعل نفسه ونعتهم بالغباء والجهل وفساد القول والتأويل المستنكر ، وأثبت أن العباد وأفعالهم مخلوقون للَّه ﷻ والعباد فاعلون حقيقةً لأفعالهم ، فالخير والشر مضافان إلى اللَّه جلَّ شأنه خلقًا وإيجادًا ، وإلى الفاعلين لهما عملًا واكتسابًا [٦] . وفي مسألة الإيمان خالف المرجئة والجهمية ، وردَّ عليهم باعتراضات عقلية وشرعية تبطل ما ذهبوا إليه من أن الإيمان قول باللسان أو اعتقاد بالقلب فقط ، فهو يرى أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي ، « وبه جاء الخبر عن جماعة من أصحاب رسول اللَّه ﷺ وعليه مضى أهل الدين والفضل » [٧] .

وفي مسألة القول في صحابة رسول اللَّه ﷺ خالف الخوارج والشيعة الذين يكفِّرون

---

(١) ياقوت : « معجم الأدباء » (ج ١٨ ، ص ٨٢) .

(٢) هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي ، أبو سعيد الحافظ البصري التميمي ، حجة في الحديث ، قال أحمد بن حنبل : ما رأيت بعيني مثل يحيى القطان ، توفي عام (١٩٨ هـ) (٨١٣ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص ٢٩٣) . والخطيب : « تاريخ بغداد » : (ج ١٤ ، ص ١٣٥) . والذهبي : « التذكرة » (ج ١ ، ص ٢٩٨) .

(٣) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٨٤) .

(٤) الطبري : « صريح السنة » ، (ص ١٨ - ١٩) .

(٥) المصدر نفسه ، (ص ٢٠) .

(٦) المصدر نفسه ، (ص ٢١ - ٢٢) .

لمزيد البيان والإيضاح في هذه المسألة يمكن الرجوع إلى كتب السلف فيها ، وكتب من سار على منهجهم مثل معارج القبول والعقيدة الواسطية وشرحها لهراس أو السعدي أو غيرهما .

(٧) الطبري : « صريح السنّة » ، (ص ٢٥ - ٢٦) .

ويسبُّون الصحابة - رضوان اللّٰه عليهم - فقد أثبت مكانة الصحابة وسموَّ منزلتهم بالكتاب والسنة ، وأثبت أن أفضل أصحاب رسول اللّٰه ﷺ وأولاهم بالإمامة وأحقهم بالخلافة أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب رضي اللّٰه عنهم أجمعين وأن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الإمامة (١) .

ومن كتب الإمام الطبري في العقيدة ، رسالته المسماة بكتاب « رسالة البصير في معالم الدين » التي كتب بها إلى أهل طبرستان في ما وقع بينهم من الخلاف في الاسم والمسمى ، وفي مذاهب أهل البدع (٢) ومنها أيضًا رسالته المعروفة بكتاب « صريح السنة » ذكر فيها مذهبه وما يدين به ويعتقده .

وعقيدته إجمالًا موافقة للعقائد المشهورة المنقولة المرضية عند أهل السنَّة والجماعة بدءًا من السلف إلى أيامنا هذه .

* * *

(١) المصدر نفسه ، (ص ٢٣ - ٢٤) .

(٢) ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ٨٠) .




تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة

من روايات الإمام الطبري والمحدثين

الباب الأول

قضايا في المنهج : الإمام الطبري وتاريخه .

ويحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الثالث : تاريخ الرسل والملوك للطبري .

ويحتوي على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تاريخ الإمام الطبري وقيمته العلمية .

المبحث الثاني : مصادره الرئيسية عن الفتنة .

المبحث الثالث : منهجه في كتابة تاريخه .

* * *




المبحث الأول : تاريخ الإمام الطبري وقيمته العلمية

أولًا : تاريخ الإمام الطبري .

يتحدث الإمام الطبري عن ماهية تاريخه في مقدمة كتابه فيقول : « وأنا ذاكر في كتابي هذا من ملوك كل زمان من لدن ابتدأ ربنا ﷻ خلق خلقه إلى فنائهم ، من انتهى إلينا خبره ، ممن ابتدأه اللّٰه تعالى بآلائه ونعمه فشكر نعمه من رسول مرسل أو ملك مسلَّط أو خليفة مستخلف ، فزاده إلى ما ابتدأه به من نعمة في العاجل نعمًا ، وإلى ما تفضل به عليه فضلاً ، ومن أخَّر ذلك له منهم وجعله له عنده ذخرًا ، ومن كفر منهم نعمه فسلبه ما ابتدأه به من نعمه وعجَّل له نقمه ، ومن كفر منهم نعمه فمتَّعه بما أنعم به عليه إلى حين وفاته وهلاكه ، مقرونًا ذكر كل من أنا ذاكره منهم في كتابي هذا بذكر زمانه وجمل ما كان من حوادث الأمور في عصره وأيامه » (١) .

ومما يلاحظ أن الإمام الطبري ألَّف تاريخه ليؤكد هذه الفكرة الأساسية المنبثقة من اعتقاده وتصوُّره الإيماني ، وهي إيمانه بأمر اللّٰه ونهيه ، وبعدله وقضائه وقدره ، وبأن له سننًا ماضية لا تبديل لها ، وإيمانه بحرية الإنسان وقدرته على الاختيار ، وأنه مكلف بوظيفة العبودية للّٰه والخلافة في الأرض ، وعمارتها بشرع اللّٰه ومنهجه ، وبأن اللّٰه يثيب الطائع المستجيب ويعاقب العاصي الناكث .

ولذلك كانت نظرته التاريخية إلى الحوادث تندرج تحت هذه الفكرة الثاقبة والعقلية النيِّرة المؤمنة باللّٰه ، العارفة بشرعه وأحكامه ، كما أن تدوينه لتاريخه حسب سني الرسل والملوك - الذين كانت بأيديهم مهمة التوجيه وسلطة التنفيذ - هو من أجل أن يساعد على توضيح العبر والدروس لأولي الأبصار ويريهم كيف تتحقق سنن اللّٰه على البشر ، من نصرة المؤمنين المنفذين لشرعه من الرسل وأتباعهم ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ ﴾ (٢) وهلاك الظالمين المحادِّين للّٰه و رسله واستدراجهم وتأخير عذابهم إلى يوم القيامة .

---

(١) الطبري : « الرسل والملوك » ، (ج ١ ، ص ٦) .
(٢) الآية رقم ٥١ من سورة غافر .

وجدير بالإشارة أن الإمام الطبري قسّم تاريخه إلى قسمين : ففي القسم الأول ذكر الخليفة والبدء ، وهبوط آدم إلى الأرض وقصة قابيل وهابيل ثم عرض للأنبياء : نوح وإبراهيم ولوط وإسماعيل وأيوب وشعيب ويعقوب ويوسف وموسى وإلياس وداود وسليمان وصالح ويونس وعيسى ومحمد - قبل الهجرة - عليهم أفضل الصلاة والسلام .

وأرّخ كذلك للأمم ، حيث استوعب أول الكتاب الحديث عن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - مع ذكر أخبار بعض الأمم كالفرس وبني إسرائيل والعرب ، فذكر تاريخ الفرس منذ عهده الأول أيام منوشهر إلى كسرى أبرويز ووقعة ذي قار ويزدجرد بن شهريار (١) وقد شغل الحديث عن الفرس في تاريخ الإمام الطبري حيّزًا أكبر ، وخصوصًا تاريخ الساسانيين المتأخر (٢) ، ففيه مادة تاريخية ، لأنه قريب العهد مما دوَّنه الرواة والإخباريون عن علاقة العرب بالفرس . ثم تحدَّث عن بني إسرائيل وأخبارهم ، وذكر ملوك الروم حيث اقتصر على سرد قائمة بأسماء ملوكهم ومدة حكم كل ملك (٣) . ويبدو أنه مختصر إذا ما قيس بما كتبه عن الفرس من بعض التفصيلات .

ثم عطف على عاد وثمود وطسم وجديس وجرهم (٤) ، ثم ملوك اليمن من التبابعة وغيرهم وقصة جذيمة الأبرش مع الزبّاء الملكة المعروفة (٥) ، وأخبار المناذرة والغساسنة (٦) ، كما تحدَّث عن أجداد الرسول ﷺ وطرفًا من سيرته قبل البعثة (٧) .

ويبدو في هذا القسم أن الإمام الطبري اكتفى بأصول الحوادث ولم يبحث في تفصيلاتها ، إما خشية الإطالة أو لعدم الثقة في صدق هذه التفصيلات نظرًا لطول الأمد وخشية التحريف وعدم اتصال الأسانيد أو لعدم أهميتها في نظره .

أما في القسم الثاني فتناول أحداث التاريخ الإسلامي منذ هجرة الرسول ﷺ إلى حوادث سنة (٣٠٣ هـ) (٩١٥ م) ، فذكر الأحداث الكائنة بعد البعثة النبوية بدءًا

---

(١) تاريخ الرسل : انظر الجزأين الأول والثاني .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٢ ، ص ٣٧) .
(٣) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ٦٠٦) .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ٦٢٩) .
(٥) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ٦١٣) .
(٦) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ١٩٣ - ٢١٣) .
(٧) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ٢٣٩) .

بالهجرة ثم غزوات الرسول ﷺ وعماله والوفود القادمة عليه ، ثم ذكر جملة من أخباره وشمائله حتى وفاته ﷺ [١] .

ثم استهلَّ عصر الخلفاء الراشدين بخبر استخلاف أبي بكر ﷺ وحروب الردَّة في عهده [٢] وأخبار الفتوح أيام أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ[٣] وبوادر الفتنة في عهد عثمان ﷺ وما ترتب على ذلك من حصاره ومقتله [٤] . ثم ما وقع في عهد علي ﷺ من فتن وحروب بينه وبين مخالفيه في وقعة الجمل وصفِّين [٥] وما نتج عن هذه الوقعة الأخيرة من أحداث كالتحكيم وقتال الخوارج [٦] . ثم ذكر تنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية ﷺ واجتماع المسلمين على خليفة واحد فيما يسمى عام الجماعة [٧] .

وبهذا يؤرخ لبداية الدولة الأموية بتولِّي معاوية مقاليد الحكم ، والذي كان أبرز حادث في عهده أخذه البيعة من الناس بولاية العهد لابنه يزيد [٨] واستئناف الفتوح الإِسلامية التي توقفت في عهد علي بسبب الفتنة [٩] ثم ذكر ما وقع في عهد يزيد من أحداث كمقتل الحسين وموقعة الحرَّة [١٠] ، وانتقال الخلافة بعد موت معاوية بن

---

(١) المصدر نفسه ، تعرض السيرة النبوية في القسم الأخير من الجزء الثاني والقسم الأول من الجزء الثالث .

(٢) المصدر نفسه ، (ج ٣ ، ص ٢٤٩) .

(٣) المصدر نفسه . انظر : الجزء الثالث ، والقسم الأول من الجزء الرابع .

(٤) المصدر نفسه ، تبدأ أخبار الفتنة في (ص ٢٦٤) من الجزء الرابع .

(٥) المصدر نفسه ، انظر : آخر الجزء الرابع وبداية الجزء الخامس .

(٦) المصدر نفسه ، انظر الجزء الخامس (ص ٦٧) .

(٧) المصدر نفسه ، (ج ٥ ، ص ١٥٨) .

(٨) وهو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان أبو خالد القرشي الأموي الخليفة ، قال الذهبي في ترجمته ، كان قويًّا شجاعًا ، ذا رأي وحزم ، وفطنة وفصاحة ، وله شعر جيد ، وكان ناصبيًّا ، فظًّا ، غليظًا ، جلفًا ، يتناول المسكر ، ويفعل المنكر ، افتتح دولته بمقتل الشهيد الحسين ، واختتمها بوقعة الحرة ، فمقته الناس ، ولم يبارك في عمره - كانت خلافته أقل من أربع سنوات - وخرج عليه غير واحد بعد الحسين .. له على هناته حسنة وهي غزو القسطنطينية ، وكان أمير ذلك الجيش ، وفيهم مثل أبي أيوب الأنصاري . ويزيد ممن لا نسبّه ولا نحبه ، وله نظراء من خلفاء الدولتين - الأموية والعباسية - وكذلك في ملوك النواحي ، بل فيهم من هو شرّ منه . توفي سنة (٦٤ هـ) (٦٨٣ م) ترجم له : خليفة : « التاريخ » ، (ص ٢١١ - ٢٦٢) . وابن قتيبة : « المعارف » ، (ص ١٥٣) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١ ، ص ٣٥) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٨ ، ص ٢٢٦) .

(٩) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص ٢٢٩ - ٣٠١) .

(١٠) المصدر نفسه ، (ج ٥ ، ص ٤٠٠) وما بعدها ، و(ص ٤٨٥) وما بعدها .

يزيد [1] من الفرع السفياني إلى الفرع المرواني من بني أمَيَّة [2] .

وعمومًا لم يغفل الإمام الطبري الأحداث الكبيرة في عهد بني أميَّة كالقتال الذي جرى بين عبد اللَّه بن الزبير ﷺ والأمويين حول الخلافة [3] وحركة المختار بن أبي عبيد الثقفي [4] ، وانتفاضة عبد الرحمن بن الأشعث [5] ضد الحجاج بن يوسف الثقفي [6] في سجستان [7] والحروب الدائرة بين الأمويين والخوارج [8] .

هذا بالإضافة إلى أخبار متفرقة عن تولية العمال وأمراء الحج وأخبار الثغور والفتوح في عهد بني أميَّة ، ففي نهاية أخبار كل سنة يذكر أسماء العمال وأمراء موسم الحج ، وكذلك أمراء الغزو إن حدث شيء من ذلك [9] ، ويترجم لكل خليفة من الخلفاء الأمويين في سنة وفاته ، ومثال ذلك ترجمته لمعاوية ﷺ عند وفاته ذاكرًا ما يتعلق بأخباره

(١) هو معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان أبو ليلى القرشي الأموي الخليفة ، قال فيه الذهبي : كان شابًّا ديِّنًا خيرًا من أبيه . ولي أربعين يومًا ثم اعتزل ، وامتنع أن يعهد بالخلافة إلى أحد . ترجم له : خليفة : « التاريخ » ، (ص ٢٥٥) . وابن قتيبة : « المعارف » ، (ص ١٥٤) والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١ ، ص ١٣٩) .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » (ج ٥ ، ص ٥٣٠) .

(٣) المصدر نفسه ، (ج ٦ ، ص ١٧٤) .

(٤) المصدر نفسه ، (ج ٦ ، ص ٣٨) .

(٥) هو عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي ، أمير سجستان ، بعثه الحجاج على سجستان فثار هناك ، وأقبل في جمع كبير معه علماء وصلحاء لما انتهك الحجاج من الحرمات ، فكانت بينه وبين الحجاج معركة دير الجماجم التي انهزم فيها ابن الأشعث ، ففر ملتجئًا إلى رتبيل بأرض سجستان ، لكن هذا الأخير غدر به فأرسله إلى الحجاج مقيّدًا ، ويقال : إنه لما قرب من العراق ألقى نفسه من قصر خراب أنزلوه فوقه فهلك ، وذلك في سنة (٨٤ هـ) (٧٠٣ م) . ترجم له : خليفة : « التاريخ » (ص ٢٨٠ - ٢٨٨) . والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٦ ، ص ٣٢٦ - ٣٩٣) .

(٦) قال الذهبي في ترجمته : أهلكه اللَّه سنة خمس وتسعين كهلاً ، وكان ظلومًا جبّارًا ، ناصبيًّا ، خبيثًا ، سفّاكًا للدماء . وكان ذا شجاعة وإقدام ومكر ودهاء . وفصاحة ، وبلاغة وتعظيم للقرآن . قد سقت من سوء سيرته في تاريخي الكبير ، وحصاره لابن الزبير بالكعبة ، ورميه إياها بالمنجنيق ، وإذلاله لأهل الحرمين ، ثم ولايته على العراق والمشرق كله عشرين سنة ، وحروب ابن الأشعث له ، وتأخيره للصلوات إلى أن استأصله اللَّه . فلا نسبّه ولا نحبّه ، بل نبغضه في اللَّه ، فإن ذلك من أوثق عرى الإيمان ، وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه ، وله توحيد في الجملة ونظراء من جملة الجبابرة والأمراء . ترجم له : خليفة : « التاريخ » (ص ٢٠٥- ٣٥٧) . والمسعودي : « مروج الذهب » (ج ٣ ، ص ٣٦٥) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٣) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٢ ، ص ٣١١) .

(٧) « تاريخ الرسل » ، (ج ٦ ، ص ٣٣٤) .

(٨) المصدر نفسه ، انظر في الجزئين الخامس والسادس .

(٩) المصدر نفسه ، انظر على سبيل المثال ، (ج ٥ ، ص ٢٩٨) .

وسيرته [١] .

ثم ذكر الإمام الطبري بعد ذلك أمر إظهار الدولة العباسية على يد داعي دعاتهم في المشرق أبو مسلم الخراساني [٢] والأحداث التي تمخّضت عنها قيام هذه الدولة وأهمها ضعف الدولة الأموية بسبب الصراع بين أبناء البيت الحاكم [٣] وتمكين العباسيين لأنفسهم ، ثم ذكر خلفائهم بالتوالي ، والأحداث الواقعة في عهودهم من تولية الولاة وخلعهم ، وكالعادة يرد ذكرهم في آخر كل حولية [٤] .

ثم ذكر أخبار غزو الروم والصوائف والشواتي الموجهة إلى دار الحرب [٥] ، والمرابطة على الثغور [٦] وقتال بعض الخوارج [٧] وأمر الفتن كخروج العلويين على بني العباس [٨] وتتبع الزنادقة ، ونكبة البرامكة في عهد الرشيد [٩] ، وانتفاضة بعض القبائل العربية بسبب تقديم العنصر الفارسي أو التركي [١٠] والخلاف بين أبناء الرشيد حول السلطة [١١] وثورات الرَّاوندية والخرَّمية والزِّنج والقرامطة [١٢] .

---

(١) المصدر نفسه ، (ج ٥ ، ص ٣٢٣) .

(٢) هو عبد الرحمن بن مسلم الأمير المعروف بأبي مسلم الخراساني ، صاحب الدعوة العباسية وهازم جيوش الدولة الأموية ، قال فيه ابن خلّكان : كان فصيحًا بالعربية والفارسية ، حلو المنطق ، وكان راويةً للشعر عارفًا بالأمور . وقال فيه الحافظ الذهبي : يروي عن أبي الزبير وغيره ، ليس بأهل أن يُحمل عنه شيء ، فهو شرّ من الحجاج وأسفك للدماء . كان ذا شأن عجيب ونبأ غريب ، من رجل يذهب ، على حمار بإكاف من الشام حتى يدخل خراسان ، فما زال بمكره وحزمه وعزمه ينتقل حتى خرج من مرو بعد عشر سنين يقود كتائب أمثال الجبال ويقلب دولة ويقيم دولة أخرى ، قتله أبو جعفر المنصور خوفًا منه على سلطانه عام (١٣٧ هـ) (٧٥٤ م) . ترجم له : خليفة : « التاريخ » ، (ص ٤١٥) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٠ ، ص ٢٠٧) . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص ١٤٥) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » (ج ٦، ص ٤٨) و « الميزان » ، (ج ٢ ، ص ٥٨٩) .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » : انظر الجزء السابع .

(٤) المصدر نفسه : انظر على سبيل المثال ، (ج ٧ ، ص ٦٤٩) .

(٥) المصدر نفسه ، انظر (ج ٨ ، ص ٣٢٠) .

(٦) المصدر نفسه ، (ج ٨ ، ص ٣١٣) .

(٧) المصدر نفسه ، (ج ٨ ، ص ١٤٢) ، (ج ٧ ، ص ٤٩٨) .

(٨) المصدر نفسه ، (ج ٧ ، ص ٥٥٢) .

(٩) المصدر نفسه ، (ج ٨ ، ص ٢٨٧) .

(١٠) المصدر نفسه . انظر الجزء الثامن والتاسع في خلافة : الرشيد والمأمون والمعتصم والواثق .

(١١) المصدر نفسه ، انظر (ج ٨ ، ص ٣٦٤) .

(١٢) المصدر نفسه ، انظر الجزأين التاسع والعاشر .

ثم ذكر الصراع على الحكم بعد خلافة المعتصم [(١)] وإمساك قواد الأتراك بزمام الأمور وتنافسهم على النفوذ وخلعهم الخلفاء - الذين أصبحوا ألعوبة في أيديهم - وقتلهم [(٢)] مما أضعف مركز الخلفاء العباسيين إلى حد بعيد .

ثانيًا : قيمة تاريخه العلمية :

يمتاز كتاب الإمام الطبري بطول الفترة الزمنية التي يغطيها وبسعة معلوماته وتعدد مصادره ، كما يمتاز بجمعه لروايات الإخباريين الذين سبقوه ، وحفظه لها حيث فقدت رسائلهم وكتبهم الصغيرة وبقي كتابه الموسوعي . فقد استوعب رَحِمَهُ اللَّهُ غالب المصنفات التي سبقته وأدخلها في كتابه . وكان في ذلك خير كثير ، إذ شاء الله أن يضيع الكثير من المصادر الأولى التي أصبحت مفقودة أو في حكم المفقود ، ويبقى كتاب الإمام الطبري موسوعة حافظة لها ، حيث ضاع كثير من مؤلفات المدائني وسيف بن عمر والواقدي وابن شبّة وهشام بن محمد الكلبي والشعبي [(٣)] والأصمعي وعوانة ابن الحكم والهيثم بن عدي [(٤)] وغيرهم ، بل أضاف الإمام الطبري إلى مؤلفات هؤلاء عشرات

(١) هو محمد بن هارون الرشيد الملقب بالمعتصم ، الخليفة العباسي ، صاحب الفتوح ، قال فيه الخطيب : غزا المعتصم بلاد الروم في سنة ثلاث وعشرين ومائتين فأنكى في العدو نكاية عظيمة ، ونصب على عمورية المجانيق . قال الذهبي : كان ذا قوة وبطش ، وشجاعة ، وهيبة ، لكنه نزر العلم . توفي عام (٢٢٧ هـ) (٨٤١ م) . ترجم له : ابن قتيبة : « المعارف » (ص ١٧١) ، وأبو حنيفة الدينوري : « الأخبار الطوال » (ص ٤٠١) ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٩ ، ص ١١٨) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٣ ، ص ٣٤٢) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٩ ، ص ٢٩٠) .

(٢) المصدر نفسه ، انظر (ج ٩ ، ص ٢٢٢) .

(٣) هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري اليمني أبو عمرو ، من رواة السيرة والأخبار ، يضرب المثل بحفظه ، ويعتبر من الثقات ، ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز . له من الكتب : « المغازي » ، « الشورى ومقتل عثمان » ، « الفرائض والجراحات » ، « الكفاية في العبادة والطاعة » . توفي عام (١٠٣ هـ) (٧٢١ م) . ترجم له : ابن سعد « الطبقات الكبرى » ، (ج ٦ ، ص ٢٤٦) ، والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٥٩٢) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٢ ، ص ٢٢٧) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص ٦٥) . وأبو نعيم : « الحلية » ، (ج ٤ ، ص ٣١٠) .

(٤) هو الهيثم بن عدي بن عبد الرحمن الطائي الكوفي أبو عبد الرحمن النسابة الإخباري له مصنفات كثيرة في الأخبار والمثالب والمناقب والأنساب منها : « كتاب التاريخ على السنين » ، « الوفود » ، « خواتيم الخلفاء » ، « تاريخ العجم وبني أمية » ، « خطط الكوفة » ، « قضاء الكوفة والبصرة » ، « كتاب الدولة » ، « عمال الشرط وأمراء العراق » ، « تاريخ الأشراف » ، توفي عام (٢٠٧ هـ) (٨٢٢ م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١٤٥ - ١٤٦) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٤ ، ص ٥٢) ، وياقوت : « معجم الأدباء » (ج ١٩ ، ص ٣٠٩) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١ ، ص ١١١) .

الروايات التي أخذها عن شيوخه وخاصة علماء الحديث والتفسير .

ومن مميزات تاريخه حفاظه على الإسناد ، ونسبة الأقوال إلى أصحابها ، وسرد الروايات المختلفة حول الحادث الواحد ، وبذلك يتمكن الباحث من معرفة قيمة الروايات بواسطة نقد إسنادها ، ومعرفة رجالها ومصادرها ومقابلة بعضها مع بعض ، ممَّا يسهِّل معرفة ما فيها من عِلل ، والتمييز بين غثِّ الأخبار وسمينها . وتكمن قيمة تاريخه أيضًا في ترتيبه على السنين مما يساعد على تمكين القارئ أو الباحث من ملاحظة الأطوار التي مرت بها الأمة الإِسلامية في بنائها السياسي والحضاري ، ومعرفة حالات الضعف والقوة التي مرت بها ، وملاحظة ارتباط ذلك بعامل الجهاد في سبيل اللَّه وتطبيق حكمه وشريعته ، فكلما كانت الأمة ملتزمة بشريعة اللَّه ومنهجه مجاهدةً في سبيله كانت قويةً مهيبةً ، وكلما وقع فيها الانحراف وصرف الجهاد في سبيل اللَّه إلى الصراع الداخلي والحفاظ على كراسي الحكم ضعفت وأصابها الهوان .

ومما يلاحظ أن تاريخ الإمام الطبري وإن جعل محوره وإدارة حوادثه على الدولة والحكام والسلطة فإنه لا يخلو من رصد وبيان الاتجاهات الاجتماعية ، فانتفاضة القراء أو العلماء في العراق (١) ، وثورة السودان في المدينة (٢) ، وثورات العامة في بغداد (٣) ، والصراع بين العصبيات العربية في البصرة وخراسان والشام (٤) ، والصراع بين العرب والموالي (٥) كل ذلك ينبئ عن مظالم اجتماعية في الدولة وانحرافًا عن النهج السوي .

كما يستطيع الباحث ملاحظة الحركات المذهبية ذات الصبغة السياسية أو العسكرية مثل الخوارج (٦) والشيعة (٧) والخرَّمية (٨) والرَّوندية (٩) والزَّنج (١٠) والقرامطة (١١) .

---

(١) « تاريخ الرسل » ، (ج ٦ ، ص ٣٤٧) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٧ ، ص ٦٠٩) .
(٣) المصدر نفسه ، (ج ٧ ، ص ٦٠٩) .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ٧ ، ص ٣٠ ، ٥٠٥ - ج ٨ ، ص ٢٦٢) .
(٥) المصدر نفسه ، (ج ٧ ، ص ٢٨٥) .
(٦) المصدر نفسه ، (ج ٥ ، ص ١٦٥) ، (ج ٧ ، ص ٤٩٨) .
(٧) المصدر نفسه ، (ج ٥ ، ص ٥٥١) ، (ج ٧ ، ص ٥٥٢) .
(٨) المصدر نفسه ، (ج ٩ ، ص ٢٣) .
(٩) المصدر نفسه ، (ج ٧ ، ص ٥٠٥) .
(١٠) المصدر نفسه ، (ج ٩ ، ص ٤٠٧) .
(١١) المصدر نفسه ، (ج ١٠ ، ص ٢٣) .

والأطوار التي مرت بها في دعواتها وتحركاتها مستغلة الإحساس بالظلم الاجتماعي عند فئات من المجتمع كالفلاحين وأهل الحرف وعوام المدن لإثارة القلاقل والفتن في مناطق داخل الدولة العباسية .

وميزة أخرى في تاريخ الإمام الطبري أنه أبرز معلومات إدارية قيمة تتمثل في تقديم قوائم سنوية بعمال الخراج والديون وأمراء الحج وعمال الأقاليم والقضاة (١) كما أبرز معلومات عمرانية عن خطط المدن التي أنشئت في ظل الدولة الإسلامية (٢) خاصة بغداد حيث ذكر عمارتها والمراحل التي مرت بها (٣) ، كما أعطى معلومات عن الأطوار التي مرت بها عمارة الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة (٤) .

ولذلك أخطأ بعض الباحثين العرب كجواد علي في بحثه عن « موارد تاريخ الطبري » الذي نشرته مجلة المجمع العلمي العراقي (٥) وشاكر مصطفى في كتابه « التاريخ العربي والمؤرخون » (٦) عندما اعتبروا تاريخ الإمام الطبري منصبًا على عمل الأفراد والأبطال وحدهم وأن التاريخ في نظره تاريخ الأحداث السياسية وتاريخ الحكام والسلاطين والمعارك والجيوش .

وفي هذا القول ابتعاد عن الصواب وظلم للإمام الطبري الذي أوضح منهجه ونظرته للتاريخ في مقدمة كتابه ، علاوة على أنه لم يغفل تسجيل النواحي الاجتماعية والسياسية والإدارية في تاريخه كما تقدم .

وجدير بالذكر أن تاريخ الرسل والملوك يعتبر عملاً جيِّدًا يشهد لصاحبه بسعة العلم ، فلم يُعْنَ أحد من المؤرخين المتقدمين أو المتأخرين بمثل هذا الحشد من الأخبار وجمعها على صعيد واحد ، ولم يتوافر عندهم ذلك الشغف الذي وجد عند الإمام الطبري في جمع مختلف الروايات ، فأصبح بذلك تاريخه مخزن روايات ونصوص جمعها المؤلف بعناية قدر الإمكان ، متوخيًا في ذلك الحياد التام ، والأمانة في النقل والشمولية في العرض ، ومن هنا اكتسب هذه الميزة والشهرة الفائقة بين كتب التاريخ .

ونظرًا لذلك ، فقد ظلت أجيال المؤرخين في العصور التالية لعصر الإمام الطبري عيالًا

(١) المصدر نفسه ، (ج ٣ ، ص ٣٤٢) . (ج ٥ ، ص ٣٠٨) . (ج ٧ ، ص ١٤٢) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٦ ، ص ٣٨٣) .
(٣) المصدر نفسه ، (ج ٧ ، ص ٦١٤) .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ٥ ، ص ٦٢٢) ، (ج ٦ ، ص ٤٣٥) . (ج ٧ ، ص ٥٠٠) .
(٥) جواد علي : « موارد تاريخ الطبري » ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، (م ١ ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٥٠ م ، ص ١٦٧) .
(٦) شاكر مصطفى : « التاريخ العربي والمؤرخون » ، (ج ١ ، ص ٢٥٦) .

على كتابه في كل ما يتصل بالقرون الثلاثة الأولى من تاريخ الإسلام .

وقد عنى الناس بتاريخه منذ صَدَرَ عناية حافلة ، فتتابع الورَّاقون على نسخه ، وتنافست مكتبات الملوك والأمراء في اقتنائه . فقد ذكر المقريزي [١] أنه كان بخزانة كتب العزيز باللّٰه الفاطمي [٢] ما ينيف على عشرين نسخة منه إحداها بخط المؤلف [٣] .

وسرعان ما اهتم المؤرخون في التذييل عليه بين فترة وأخرى حيث تتالت الذيول من غريب بن سعد [٤] صاحب « صلة تاريخ الطبري » حتى الذيل الأخير الذي كتبه الملك الصالح أيوب بن الكامل [٥] .

---

(١) هو أحمد بن علي بن عبد القادر ، أبو العباس الحسيني العبيدي المقريزي (نسبة إلى حارة المقارزة ببعلبك) نشأ وعاش في القاهرة ، وولي فيها الحسبة والخطابة والإمامة . من كتبه : « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » ، « السلوك في معرفة دول الملوك » ، « البيان والإعراب عما في أرض مصر من الأعراب » ، « تاريخ الأقباط » ، « شذور العقود في ذكر النقود » ، « رسالة في الأوزان والأكيال » ، « إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع » ، « تجريد التوحيد المفيد » ، « عقد جواهر الأسقاط من ملوك مصر والفسطاط » ، « الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام » ، « الطرق الغريبة في أخبار حضرموت العجيبة » توفي عام (٨٤٥ هـ) (١٤٤١ م) ترجم له : السخاوي : « التبر المسبوك » ، (ص ٢١) ، والشوكاني : « البدر الطالع » ، (ج ١ ، ص ٧٩) .

(٢) هونزار بن معد العزيز باللّٰه العبيدي الفاطمي – أبو منصور : من حكام الدولة الفاطمية ، بويع بعد وفاة أبيه المعز لدين اللّٰه بمصر سنة (٣٦٥ هـ) (٩٧٥ م) وكان له اهتمام بالأدب والكتب . توفي عام (٣٨٦ هـ) (٩٩٦ م) ترجم له : ابن الأثير : « الكامل » : (ج ٨ ، ص ٢٢٠) ، و (ج ٩ و ص ٤٠) . والمقريزي : « المواعظ والاعتبار لذكر الخطط والآثار » ، (ج ٢ ، ص ٢٨٤) .

(٣) شاكر مصطفى : « التاريخ العربي والمؤرخون » ، (ج ١ ، ص ٢٦٢) .

(٤) هو غريب بن سعد القرطبي : طبيب مؤرخ ، كانت له حظوة عند بني أمية في الأندلس ، فقد استعمله الناصر واستكتبه المستنصر ، له مؤلفات في الطب والتاريخ ، منها كتابه « خلق الجنين وتدبير الحبالى والمولودين » توفي عام (٣٦٩ هـ) (٩٧٩ م) ترجم له : ابن عبد الملك المراكشي : « الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة » ، (١٤١/١/٥) .

(٥) هو أيوب بن محمد الكامل المعروف بالملك الصالح : من كبار الملوك الأيوبيين بمصر . قال ابن واصل : كان الملك الصالح نجم الدين عزيز النفس ، أبيها ، عفيفًا حييًّا ، طاهر اللسان والذيل ، لا يرى الهزل ولا العبث ، وقورًا ، كثير الصمت ، اقتنى من الترك ما لم يشتره ملك حتى صاروا معظم عسكره ، ورجحهم على الأكراد ، وجعلهم بطانته والمحيطين بدهليزه ، وسماهم البحرية ، توفي عام (٦٤٧ هـ) (١٢٤٩) ترجم له : ابن الجوزي : « مرآة الزمان في تاريخ الأعيان » ، (ج ٨ ، ص ٧٧٥) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (١٨٧/٢٣) . والمقريزي : « السلوك لمعرفة دول الملوك » ، (ج ١ ، ص ٢٩٦) . وابن إياس : « بدائع الزهور » ، (ج ١) .

وكذلك اختصر تاريخه كثيرون ، ذكر ابن النديم منهم محمد بن سليمان الهاشمي [(١)] وأبو الحسين الشمشاطي [(٢)] وغيرهم .... [(٣)] .

كما قام بترجمته آخرون منهم محمد بن عبيد اللّه البلعمي [(٤)] الذي ترجمه إلى الفارسية بأمر من الأمير منصور بن نوح الساماني [(٥)] ثم نقلت هذه الترجمة الفارسية إلى التركية في العهد العثماني ، وطبعت في الآستانة عام (١٢٦٠ هـ) (١٨٤٤ م) كما نقلت الترجمة الفارسية إلى الفرنسية من قبل (ZOTENBERG) وطبعت في باريس عام (١٢٩١ هـ = ١٨٧٤ م) وهذه ترجمت إلى لغات أوربية أخرى [(٦)] .

أما النسخة العربية فقد نشرها مستشرقون حيث تعدُّ طبعة ليدن - بهولندا - الطبعة الأولى عام (١٢٩٧ هـ = ١٨٧٩ م) وأعقبتها طبعة المطبعة الحسينية بمصر عام (١٣٣٩ هـ = ١٩٢٠ م) وتلت الحسينية طبعة دار الاستقامة أيضًا بمصر عام (١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م) وآخرها طبعة دار المعارف بمصر التي قام بتحقيقها أبو الفضل إبراهيم ، وتعتبر أكثر طبعات الطبري دقة وإتقانًا ، وكان صدورها عام (١٣٨٧ هـ) (١٩٦٧ م) .

* * *

---

(١) لم أقف على ترجمته .

(٢) علي بن محمد الشمشاطي العدوي - من بني عدي من تغلب - أبو الحسن نسبته إلى شمشاط من بلاد أرمينية - عالم بالأدب والتاريخ ، اتصل بآل حمدان وكان من ندمائهم . من تصانيفه « مختصر تاريخ الطبري » الذي حذف منه الأسانيد ثم تممه إلى سنة (٣٧٧ هـ) (٩٨٧ م) ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء (ج ١٤ ، ص ٢٤٠) . والبغدادي : هدية العارفين في أسماء المؤلفين ، (ج ٥ ، ص ٦٨٢) .

(٣) ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٣٢٧) .

(٤) هو محمد بن عبيد اللّه بن محمد التميمي البلعمي ، أبو الفضل : وزير من العلماء البلغاء ، استوزره إسماعيل ابن أحمد الساماني ، له من الكتب : « تلقيح البلاغة » « المقالات » توفي عام (٣٢٩ هـ) (٩٤٠ م) . ترجم له : ابن الأثير : « الكامل » ، (ج ٨ ، ص ١٢٢) ، وابن العماد : « شذرات الذهب » ، (ج ٢ ، ص ٣٢٤) .

(٥) هو منصور بن نوح بن نصر الساماني : أمير بلاد ما وراء النهر . كان مقر إمارته في بخارى ، توفي عام (٣٦٦ هـ) (٩٧٧ م) ترجم له : ابن الأثير : « الكامل » ، (ج ٨ ، ص ٦٧٣) . وابن خلدون : « العبر » ، (ج ٤ ، ص ٧٥٢) .

(٦) شاكر مصطفى : « التاريخ العربي والمؤرخون » ، (ج ٣ ، ص ٢٦٢) .

المبحث الثاني : مصادره الرئيسية عن الفتنة

ظهرت الكتابة في التاريخ عند المسلمين منذ فترة مبكرة ، ففي أواخر القرن الأول للهجرة ظهرت الكتب التاريخية الأولى التي اعتنت بالسيرة النبوية . ثم أخذت المصنفات التاريخية في القرن الثاني الهجري تعالج أخبار الأحداث المهمة في تاريخ الإسلام كالردّة والفتوح والفتنة ، وما يتصل بها من وقائع وأحداث كالجمل وصفين والتحكيم وأمثالها ، وقد عرفت بكتب الأخبار وعرف مؤلفوها بالإخباريين .

وعندما حدث تطور في الكتابة التاريخية ، وذلك في القرن الثالث الهجري ظهر المؤرخون الكبار الذين أفادوا كثيرًا من كتب الأخبار ، فأعادوا تنظيم مادتها ودمجوا بينها في مصنفات كبيرة سميت بكتب التاريخ [1] وكان على رأس هؤلاء الإمام الطبري الذي وجد أمامه عددًا كبيرًا من المصادر الإخبارية ، فانتقى منها ما ضمنه تاريخه الضخم حيث أظهر مقدرة فائقة في الجمع بين المصادر والاطلاع على الكتب التي أُلِّفت قبله وانتقاء الروايات .

وقد اعتمد في كتابه على نوعين من الموارد مصادر شفهية أخذها سماعًا من مشايخه ، ويشير إلى ذلك بصيغة « حدثني » أو « أخبرني » [2] ومؤلفات أجيز بروايتها أو أخذها وجادة فنقل منها ككتب الواقدي وأبي مخنف ، ويشير إلى ذلك بصيغة « ذكر » أو « قال » أو « زعم » [3] .

ولما كانت الرواية هي الطريقة المحبَّبة إلى نفس الإمام الطبري في تاريخه ، والرواية عن طريق الإسناد لا تستلزم ذكر أسماء الكتب ، إنما يقوم اسم الراوي مقام كتابه ، يلاحظ أن الإمام الطبري أعرض عن ذكر المصادر الكتابية أو أسماء الكتب التي اعتمد عليها ، ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا في مواضع محدودة جدًّا مثل قوله : « وحدثني عمر - ابن شبَّة - مرة أخرى في كتابه الذي سمَّاه كتاب « أهل البصرة » فقال ... » [4] .

---

(١) انظر : فرانزروزنتال : « علم التاريخ عند المسلمين » ود . سامي الصقار : « علم التاريخ عند المسلمين » .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » : انظر على سبيل المثال ، (ج ٤ ، ص ٣٣٥) .
(٣) المصدر نفسه : انظر على سبيل المثال ، (ج ٤ ، ص ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ١٦٠) .
(٤) المصدر نفسه : (ج ٥ ، ص ٢٩٧) .

ومن المعلوم أن طريقته تلك تضع الصعوبات والعراقيل أمام الباحثين في تعرف مصادره ، لأن العلماء أو المشايخ الذين نقل من كتبهم واكتفى بذكر أسمائهم في أسانيده لهم مؤلفات عديدة يتعذَّر التعرف على أي منها هو المقصود .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإمام الطبري اعتمد على أربعة مصادر رئيسية أثناء كتابته عن الفتنة هي كتب أو مرويات : سيف بن عمر التميمي ، ومحمد ابن عمر الواقدي ، وعمر بن شبَّة النميري ، وأبو مخنف لوط بن يحيى .

فبالنسبة لأخبار الفتنة في عهد عثمان ومقتله ﷺ فقد اعتمد على سيف بن عمر الذي قدم روايته وأخذ يكملها بروايات أخرى عن الواقدي .

وفي معركة الجمل والأحداث التي سبقتها مثل بيعة علي بن أبي طالب ﷺ بالخلافة وخروج طلحة والزبير وعائشة ﷺ إلى البصرة ، فقد اعتمد على روايات عمر بن شبَّة وأكملها بروايات سيف ابن عمر ، أما موقعة صِفّين وما ترتب عليها من أحداث كالتحكيم وقتال علي للخوارج وغير ذلك ، فقد اعتمد على أبي مخنف وقدَّم روايته .

هذا بالإضافة إلى مصادر أخرى ثانوية تتمثل في مرويات لبعض شيوخه ، وكانت تتخلَّل المصادر المذكورة بين حين وآخر .

أولاً : سيف بن عمر التميمي .

يبدأ الحديث بالمصدر الأول وهو سيف بن عمر التميمي الضبِّي الأسدي المتوفى عام (١٨٠ هـ) (٧٩٦ م) فقد عُرف باطلاعه الواسع على تاريخ الإِسلام ، وحازت كتبه شهرة واسعة عند المؤرخين ولا سيما كتبه المؤلَّفة في الردَّة والفتوح وأحداث الفتنة .

أخذ سيف علمه عن الإخباريين مثل هشام بن عروة بن الزبير [١] وموسى بن عقبة [٢]

---

(١) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي أبو المنذر : من مشاهير الإخباريين وأئمة الحديث ، قال فيه ابن سعد : ثقة ثَبت كثير الحديث حجَّة . وقال أبو حاتم : ثقة إمام في الحديث ، وقال العجلي : كان ثقة ، وقال عثمان الدَّارمي عن ابن معين : ثقة ، توفي عام (١٤٥ هـ) (٧٦٢ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » (ص ٢٢٩) (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) والدارمي : « التاريخ » ، (ص ٢٠٣) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٤٥٩) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص ٦٣) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص ٤٨) .

(٢) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش ، أبو محمد : من ثقات المتخصصين في السيرة ، كان الإمام مالك يثني على مغازيه ويوصي بها فيقول : عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه رجل ثقة .... ولم يكثر كما كثّر غيره . وقد اعتمد الإمام البخاري مغازيه في الصحيح ، متفق على توثيقه وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم =

ومحمد بن السائب الكلبي [١] ومحمد بن إسحاق وأمثالهم .

وهو يروي أخبار الفتنة عن شيوخه وهم : محمد بن نويرة [٢] وطلحة بن الأعلم [٣] وعطيَّة بن الحارث أبي روق الهمداني [٤] وكأنهم أوردوا هذه القصة بشكل متشابه ، إذ إنه بعد أن يعدِّد أسماءهم يقول : وقالوا [٥] : ثم يروي القصة ، وكأنهم متفقون تقريبًا على حوادث وتفاصيل الفتنة بما يوحي أن مصدرهم عن روايتها واحد .

ومن شيوخ هؤلاء : يزيد الفقعسي التميمي الأسدي [٦] وطبقته تدل على أنه عاش في أواخر القرن الأول ، وعنه وردت قصة عبد اللّٰه بن سبأ وحركته ومراسلاته مع الأقطار [٧] وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن رواية سيف متقدمة جدًّا حيث وجدت في القرن الأول الهجري .

= وابن حبَّان وغيرهم ، توفي عام (١٤١ هـ = ٧٥٨ م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » (ج ٢ ، ص ٥٩٤) . والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ٢ ، ص ٧٠) . وابن حبَّان : « الثقات » ، (ج ٣ ، ص ٢٤٨) . وابن حجر : « التهذيب » (ج ١٠ ، ص ٣٦٠) .

(١) هو محمد بن السائب بن بشر أبو النصر الكلبي : إخباري مفسر ، كان رأسًا في الأنساب إلا أنه شيعي متروك الحديث ، ليس بثقة ، قال فيه ابن حبّان : كان سبئيًّا من أولئك الذين يقولون إن عليًّا لم يمت وإنه راجع إلى الدنيا ، وإذا رأوا سحابة قالوا : أمير المؤمنين فيها . وقال أحمد : تفسير الكلبي كذب لا يحل النظر فيه . توفي عام (١٤٦هـ = ٧٦٣ م) ترجم له : ابن سعد « الطبقات الكبرى » ، (ج ٦ ، ص ٢٤٩) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ٢٧٠) ، وابن حبَّان : « المجروحين » ، (ج ٢ ، ص ٢٥٣) . وابن حجر : « التهذيب » (ج ٩ ، ص ١٨٠) .

(٢) هو محمد بن نويرة من شيوخ سيف بن عمر ، روى عن أم عثمان عن أبي مكنف ، انظر ، ابن أبي حاتم: « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص ١١٠) .

(٣) هو طلحة بن الأعلم أبو الهيثم الحنفي ، كان ينزل الريَّ ، وروى عنه سفيان الثورى وسيف بن عمر . انظر : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٢٧٧) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص ٤٨٢) .

(٤) هو عطية بن الحارث أبو روق الهمداني الكوفي من كبار رواة الكوفة . روى عن أنس وعكرمة والشعبي والضحاك وغيرهم ، قال أحمد والنسائي والفسوي : ليس به باس ، وقال ابن معين : صالح ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن سعد في الطبقة الخامسة وقال : هو صاحب التفسير ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٦ ، ص ٣٦٩) . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٣ ، ص ١٠٦ ، ١٩٩) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦ ، ص ٣٨٢) ، وابن حبَّان : « الثقات » ، (ج ٧ ، ص ٢٧٧) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص ٢٢٤) .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٨) .

(٦) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٧) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٢٦ - ٣٤٠) .

وبعد أن لخَّص الحافظ ابن كثير روايات سيف عن الجمل نوَّه برواية سيف وشيوخه عن الفتنة وقال : « هذا ملخص ما ذكره أبو جعفر بن جرير رَحِمَهُ اللهُ عن أئمة هذا الشأن - سيف وشيوخه » [١] .

ومن مؤلفات سيف : كتاب « الفتوح الكبير والردَّة » [٢] الذي اشتهر أمره حتى عرف به سيف ، وقد استعان به الإمام الطبري في أخبار الردَّة ، ورجح رواياته على سائر الروايات الأخرى التي وردت عن الردَّة [٣] وذكر ابن النديم له أيضًا مؤلَّفًا آخر سمَّاه « كتاب الجمل ومسير عائشة وعلي » [٤] وهو الكتاب الذي نقل منه الإمام الطبري روايات سيف عن معركة الجمل [٥] .

ويميز هذا المصنَّف أن سيفًا أخذ أخبار هذه المعركة من مصادر قريبة من الأحداث . ذكر الإمام الطبري أسماءهم في أسانيده ، فحفظ لنا بذلك صورًا أصيلة لأنباء تلك المعركة المؤسفة التي كان للسبئية ضلع كبير في إشعال نارها . وقد اعتمد الإمام الطبري على سيف في أخبار الفتنة التي قامت على عثمان ﷺ ومن ذلك خبر الفتنة التي أظهرها ابن سبأ في البصرة والكوفة عام (٣٣ هـ) (٦٥٣ م) وكان سيف قد تلقَّاه عن عطية بن الحارث من كبار رواة الكوفة [٦] .

وهناك طريق آخر سلكه الإمام الطبري للأخذ من كتب سيف بن عمر ، هو طريق عبد الله بن سعد الزهري البغدادي [٧] نزيل سُرَّ مَن رَأى : روى عن أبيه [٨] ويونس

---

(١) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ٢٤٧) .
(٢) ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١٣٧) .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص ٢٤٩ - ٣٤١) .
(٤) ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١٣٧) .
(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٢ ، ص ٤٥٥ - ٥٦٢) .
(٦) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٢٦ - ٣٤٠) .
(٧) هو عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو الفضل البغدادي ، ولي قضاء أصبهان ، قال ابن أبي حاتم : صدوق . وقال النسائي : لا بأس به ، ووثقه الخطيب والدارقطني . توفي عام (٢٦٠ هـ) (٨٧٣ م) . ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٥ ، ص ٣١٧) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٩ ، ص ٤٧٢) . والذهبي : « الكاشف » (ج ٢ ، ص ١٩٨) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص ١٥) .
(٨) هو سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق البغدادي ، كان على قضاء واسط في خلافة هارون الرشيد ، ثم ولي قضاء عسكر المهدي في خلافة المأمون ، وثقه ابن سعد وابن معين ، وقال العجلي : لا باس به ، وقال أبو داود عن أحمد : لم يكن به بأس . توفي عام (٢٠١ هـ) (٨١٦ م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ١٩٠) . والبخاري : « التاريخ الكبير » (٥٢/٢/٢) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ١٧٧) . وابن حجر : التهذيب ، (ج ٣ ، ص ٤٦٢) .

بن محمد (١) وروى عنه طبقة من مشاهير الثقات أمثال البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي وابن أبي عاصم وآخرين (٢) وأخذ عبيد اللّٰه أقوال سيف بن عمر عن عمه يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري (٣) نزيل بغداد وهو من رواة سيف بن عمر ، كما يظهر من قائمة أسماء مشايخه أنه لم يكن محدِّثًا فحسب ، بل كان من أصحاب التواريخ والفقه والشعر (٤) وقد أكثر الإمام الطبري عن سيف بهذا الإسناد : « كتب إليَّ السريُّ عن شعيب عن سيف بن عمر « أو » حدَّثني السريُّ عن شعيب عن سيف بن عمر » وهذا مما يدل على أن الإمام الطبري كان يراسل شيخه السريَّ فيسأله ، وأن هذا كان يستنسخ من مؤلفات سيف بن عمر عن طريق شعيب ، وكان يرسلها إليه ، كما يظهر أن كتب سيف كانت عند السريِّ ، وأن الإمام الطبري قرأ أجزاء منها عليه .

والسريُّ هذا الذي كان حلقة اتصال بين الإمام الطبري ومرويات سيف هو : السريّ ابن يحيى بن السريِّ التميمي الكوفي ، روى عن شعيب كما يبدو من أسانيد الإمام الطبري ، وقال عنه ابن أبي حاتم : « لم يُقض لنا السماع منه ، وكتب إلينا بشيء من حديثه ، وكان صدوقًا » (٥) ويعتبر من أكثر الشيوخ الذين روى عنهم الإمام الطبري حيث روى عنه في تاريخه مائتين وثمانية وأربعين نصًّا (٦) .

أما شعيب : فهو شعيب بن إبراهيم الكوفي ، ذكره ابن عدي ، وقال : « ليس بالمعروف وله أحاديث وأخبار ، وفيه بعض النكرة ، وفيه ما فيه من تحامل على

---

(١) هو يونس بن محمد البغدادي الحافظ المؤدب ، روى عن داود بن أبي الفرات وصالح المزي والليث بن سعد ، قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق توفي عام (٢٠٧ هـ = ٨٢٢ م) ترجم له : الدارمي : « التاريخ » ، (ص ٢٢٨) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » (ج ٩ ، ص ٢٤٦) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٤ ، ص ٣٥٠) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص ٤٤٧) .

(٢) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص ١٥) .

(٣) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو يوسف المدني من أصحاب المغازي ، قال ابن سعد : كان ثقة مأمونًا ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : مدني ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق ، توفي عام (٢٠٨ هـ = ٨٢٣ م) ترجم له : الدارمي : « التاريخ » ، (ص ٢٣٠) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٤٨٤) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص ٢٠٢) . والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص ٢٥٤) .

(٤) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص ٣٨٠) .

(٥) ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص ٢٨٥) .

(٦) محمد أبو الفضل : « فهارس من تاريخ الطبري » ، (ج ١٠ ، ص ٢٦١) .

السّلف »[1] وقال الذهبي في الميزان : « راوية كتب سيف عنه ، فيه جهالة »[2] وقد روى عنه الإمام الطبري في تاريخه بواسطة شيخه السريِّ ومقتبسات الإمام الطبري عن طريقه أكثر من خمسين ومائتين مرة[3] .

ومجموع مرويات سيف في تاريخ الإمام الطبري : مائتان وتسع وستون رواية منها ثلاثة وسبعون رواية عن الفتنة[4] وهكذا جعله الإمام الطبري مصدرًا مهمًّا في نقل الأخبار ، فقد نقل عنه أحداث الفتنة أكثر من غيره حتى كاد يعتمد عليه .

وقد تكلم المحدِّثون في سيف ، قال أبو حاتم : « متروك يشبه حديثه حديث الواقدي »[5] وقال ابن معين : « ضعيف »[6] وقال النسائي والدارقطني : « ضعيف »[7] وقال ابن حبان : « يروي الموضوعات عن الأثبات واتهم بالزندقة »[8] لكن ابن حجر لم يرض بهذا الاتهام فقال : « أفحش ابن حبان القول فيه »[9] .

ولسنا ندري كيف يصح اتهامه بذلك ، وروايته في الفتنة وحديثه عما جرى بين الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - أبعد ما يكون عن أسلوب الزنادقة ! وكيف يستقيم اتهامه بالزندقة وهو الذي فضح وهتك ستر الزنادقة أمثال ابن سبأ ! .

ويمكن القول إن رواية سيف بعيدة كل البعد أن تضعه موضع هذه التهمة ، بل هي تستبعد ذلك ، إذ إن موقفه فيها هو موقف رجال السلف في احترامه للصحابة وتنزيهه لهم عن فعل القبيح . فقد انتحى جانبًا عن أبي مخنف والواقدي ، فعرض تسلسلًا تاريخيًّا ليس فيه تهمة للصحابة ، بل يظهر منه حرصهم على الإصلاح وجمع الكلمة ، وهو الحق الذي تطمئن إليه النفوس ، ويسير في اتجاه الروايات الصحيحة عند المحدِّثين .

وإذا كان المحدِّثون يتساهلون في الرواية عن الضعفاء ، إن كانت روايتهم تؤيد

---

(١) ابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٢ ، ص ١٤٥) .
(٢) الذهبي : « ميزان الاعتدال » ، (ج ٢ ، ص ١٤٥) .
(٣) محمد أبو الفضل : « فهارس من تاريخ الطبري » ، (ج ١٠ ، ص ٢٨٤) .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ١٠ و ص ٢٨٠) .
(٥) ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص ٢٧٨) .
(٦) ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٢٤٥) .
(٧) النسائي « كتاب الضعفاء والمتروكين » ، (ص ١٢٣) والدارقطني : « الضعفاء والمتروكون » (ص ٢٤٣) .
(٨) ابن حبّان : « المجروحين » ، (ج ١ ، ص ٣٤٥) .
(٩) ابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص ٣٤٤) .

أحاديث صحيحة موثَّقة ، فلا بأس إذن من الأخذ بهذا الجانب في التاريخ وجعله معيارًا ومقياسًا إلى تحرِّي الحقائق التاريخية ومعرفتها . ومن هذا المنطلق تتخذ الأخبار الصحيحة قاعدة يقاس عليها ما ورد عن الإخباريين مثل سيف والواقدي وأبي مخنف ، فما اتفق معها مما أورده هؤلاء تلقيناه بالقبول ، وما خالفها تركناه ونبذناه .

ومما لا شك فيه أن رواية سيف مرشَّحة لهذه المعاني أكثر من غيرها ، إذ تتفق وتنسجم مع الروايات الصحيحة المروية عن الثقات ، علاوة على أنها صادرة ومأخوذة عمن شاهد تلك الحوادث أو كان قريبًا منها .

ولهذا أثنى الحفاظ على سيف بالخبرة والمعرفة في مجال التاريخ ، فقال الحافظ الذهبي : « كان إخباريًّا عارفًا » (١) وقال الحافظ ابن حجر : « ضعيف في الحديث ، عمدة في التاريخ » (٢) .

ويعلق جواد علي على بروكلمان الذي - هو الآخر - اتهم سيفًا بأنه لم يكن يفحص الأخبار التي كانت تقال له ، وأنه كان يبالغ فيها بتمجيد قبيلته تميم بقوله : « أما ما ادَّعاه - بروكلمان - من أن الطبري قد لاحظ ذلك عليه - عاطفته القبلية تجاه تميم - فكان يحاذر منه ، واضطر إلى ترك قسم من رواياته ، فهو قول لا يؤيده كتاب الطبري نفسه ، ففي أخبار الردَّة جعله الطبري المرجع الأول المفضل على المراجع الأخرى ، وفي أخبار معركة الجمل ترى لرواياته مكانة بارزة بين الروايات . ثم إن النسخة الأصلية - لتاريخ الطبري - لا تزال في ضمير الغيب ، فكيف عرف - بروكلمان - أن الطبري قد نبذ روايات سيف في تمجيد تميم » (٣) والواقع أن تعصب سيف المزعوم لقبيلته تردُّه أحوال بني تميم وموقفهم من الفتنة - فمن المعروف أنهم ممن اعتزل الفتنة مع سيدهم الأحنف بن قيس يوم الجمل (٤) وبالتالي فإن روايته للفتنة تشكل من خلال مضمونها وتفصيلاتها مصدرًا حياديًّا ومطلعًا في آن واحد .

وتظهر في تاريخ الإمام الطبري رواية سيف بن عمر للفتنة في عهد عثمان ﷺ ووقعة الجمل كاملة في مقاطع متفرقة ، في صدر كل مقطع سند رواته كاملًا . وقد قام أحد

(١) الذهبي : « الميزان » ، (ج ٢ ، ص ٢٥٥) .
(٢) ابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص ٣٤٤) .
(٣) جواد علي : « موارد تاريخ الطبري » ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الثالث ، (١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م) ، (ص ٤٩) .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٤٩٨ و ٥٠٠ ، ٥٠١) .

الباحثين - أحمد راتب عرموش - بجمعها وترتيبها في كتاب سماه « الفتنة ووقعة الجمل » [(١)] يبلغ عدد صفحاته مائتين وسبع صفحات . وهذا الحشد الكبير من الروايات يدل على أن سيف بن عمر كان موثوقًا عند الإمام الطبري في الأخبار أكثر من غيره .

ثانيًا : محمد بن عمر الواقدي .

والمصدر الثاني هو الواقدي ، فهو محمد بن عمر الواقدي المدني القاضي المتوفى سنة (٢٠٧ هـ) (٨٢٢ م) ، صاحب التصانيف الكثيرة ، قال فيه الخطيب : هو ممن طبق ذكره مشرق الأرض ومغربها ، وصارت بكتبه الركبان في فنون العلم من المغازي والسير والطبقات والفقه ، وكان جوادًا كريمًا مشهورًا بالسخاء [(٢)] .

ويعتبر الواقدي أحد أوعية العلم [(٣)] لكنه اتهم وترك رغم سعة علمه [(٤)] فقد كان من علماء المغازي والسير والفتوح ، وكان صاحب مؤلفات كثيرة يجمع الكتب ، فترك بعد وفاته خزانة ضخمة ، قال يعقوب بن شيبة [(٥)] : « لما تحوَّل الواقدي من الجانب الغربي - في بغداد - يقال : إنه حمل كتبه على عشرين ومائة وقر [(٦)] وقيل : كان له ستمائة قمطر [(٧)] كتب .

لقد تناول الواقدي بحوثًا مهمة في التاريخ ، وألَّف في كتب الفتوح والأحداث التي وقعت في صدر الإسلام مثل السقيفة والردَّة ووقعة الجمل وصِفِّين والخوارج والفتوح .... وقد ضاع غالبية هذه الكتب إلا ما وجد مقتبسًا منها في تاريخ الإمام الطبري وفي المؤلفات الأخرى .

وقد ذكر له ابن النديم قرابة ثلاثين مصنَّفًا منها : « التاريخ الكبير » ، « المغازي » ،

---

(١) طبع في بيروت بدار النفائس ، عام ١٣٩١ هـ (١٩٧٢ م) .

(٢) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٣ ، ص ٣) .

(٣) الذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص ٦٦٢) .

(٤) ابن حجر : « التقريب » ، (ج ٢ ، ص ١٩٤) .

(٥) هو يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور السدوسي ، أبو يوسف : كان محدثًا ثقةً وفقيهًا على مذهب مالك ، له « المسند الكبير المعلل » ، توفي عام (٢٦٢ هـ = ٨٧٥ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٤ ، ص ٢٨١) ، الذهبي : « التذكرة » ، (ج ٢ ، ص ٥٧٧) ، وابن فرحون : « الديباج » ، (ص ٣٥٥) .

(٦) جمع أوقار ، يمثل حمل الحصان أو الحمار ، ويختلف وزنه حسب البلدان ما بين (٨٣) كلغم ، (٣٠١) كلغم) . فالترهنتس : « المكاييل والأوزان الإسلامية » ، (ص ٢٧ - ٢٩) .

(٧) ذكر ابن النديم أن القطمر حمل رجلين ، « الفهرست » ، (ص ١٤٤) .

« الردة » ، « الجمل » ، صِفِّين » ، « الطبقات » ، فتوح الشام » ، « فتوح العراق » ، « مقتل الحسين » ، « تصنيف القبائل ومراتبها وأنسابها » ، وغير ذلك [١] .

وللواقدي عناية بالضبط التاريخي للوقائع والغزوات ، كما أنه اعتنى بذكر الرجال الذين لهم إسهامات معينة في الحرب من إنفاق وبذل أو مشورة ورأي أو موقف بطولي ، ويذكر الأسرى ، وكذلك الشهداء من المسلمين والقتلى من الكفار ، ويرتبهم على حسب قبائلهم ، كما ذكر كل من اشترك في بدر من المسلمين إظهارًا لمآثرهم [٢] .

كما يلاحظ اعتناؤه بتحديد الأمكنة والمواقع الجغرافية حتى إنه كان يتتبَّع ذلك ويقف عليه بنفسه ، يروي عنه الخطيب في ترجمته أنه قال : ما أدركت رجلاً من أبناء الصحابة وأبناء الشهداء ولا مولى لهم إلا وسألته هل سمعت أحدًا من أهلك يخبرك عن مشهده وأين قتل ، فإذا أعلمني مضيت إلى الموضع فأعاينه [٣] .

ولذلك تفرد الواقدي بزيادات في وصف المعارك ، وفي الحوادث الجانبية التي لا توجد عند غيره . ولعل هذا ما لامسه الحافظ الذهبي عندما وصفه بأنه « رأس في المغازي والسير » [٤] .

أما توثيق الواقدي : فقد ذكر علماء الجرح والتعديل أقوالاً كثيرة في عدالته أكثرها يجرحه وبعضه يُوَثِّقه . قال فيه أحمد بن حنبل : « هو كذَّاب ، يقلب الأحاديث » . وقال ابن معين : « لا يكتب حديثه » ، وقال مرة : « ليس بشيء » [٥] وقال البخاري وأبو حاتم : « متروك » [٦] وقال النسائي : « متروك » [٧] وقال الدارقطني : « فيه ضعف » [٨] وقال ابن عدي : « أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه » . وقال ابن المديني[٩] : « ليس هو بموضع الرواية ، وإبراهيم بن أبي يحيى كذاب وهو عندي

---

(١) المصدر نفسه ، (ص ١٤٤) .
(٢) الواقدي : « المغازي » ، انظر الجزء الأول .
(٣) نقلاً عن الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٣ ، ص ٦) .
(٤) الذهبي : « التذكرة » ، (ج ١ ، ص ٣٤٨) .
(٥) ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٥٣٢) .
(٦) البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٧٧/١/١) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص ٢٠) .
(٧) النسائي : « كتاب الضعفاء والمتروكين » ، (ص ٢١٧) .
(٨) الدارقطني : « الضعفاء » . (ص ٣٤٧) .
(٩) هو علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء ، المديني البصري أبو الحسن : المؤرخ المحدث ، من كبار حفاظ عصره . من تصانيفه : « الأسامي والكنى » ، « الطبقات » ، « الضعفاء » ، « علل المسند » ، « من =

أحسن حالًا من الواقدي » [1] وقال أبو زرعة : « يكتب حديثه للاعتبار » [2] وقال أبو نعيم الأصبهاني : « متروك » [3] وقال مصعب الزبيري [4] : « ثقة » [5] وقال ابن سعد : « كان عالمًا بالمغازي والسيرة والفتوح واختلاف الناس في الحديث والأحكام واجتماعهم » [6] .

وقال الذهبي : « جمع فأوعى وخلط الغثَّ بالسمين والخرز بالدرِّ الثمين فاطّرحوه لذلك ، ومع هذا فلا يستغنى عنه في المغازي وأيام الصحابة وأخبارهم [7] ثم قال في خاتمة ترجمته : « وقد تقرر أن الواقدي ضعيف يحتاج إليه في الغزو والتاريخ ، وتورد آثاره من غير احتجاج . أما الفرائض فلا ينبغي أن يذكر ، فهذه كتب السنَّة ومسند أحمد وعامة من جمع في الأحكام تراهم يترخَّصون في إخراج أحاديث أناس ضعفاء ومتروكين ، ومع هذا لا يخرجون لمحمد بن عمر شيئًا ، مع أن وزنه عندي أنه مع ضعفه يكتب حديثه ويروى ، لأني لا أتهمه بالوضع ، وقول من أهدره فيه مجازفة من بعض الوجوه ، كما أنه لا عبرة بتوثيق من وثَّقه ... إذ انعقد الإجماع اليوم على أنه ليس بحجة وأن حديثه في عداد الواهي [8] . ويقول ابن سيِّد الناس [9] بعد أن استوعب

= روى عن رجل ولم يره » ، « من لا يحتج بحديثه ولا يسقط » ، « الوهم والخطأ » ، « الثقات والمثبتين » ، « مذاهب المحدثين » ، « علل الحديث ومعرفة الرجال » ، توفي عام (٢٣٤ هـ = ٨٤٩ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٧ ، ص ٣٠٨) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٨٤/٢/٣) . وابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٣٢٢) والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١١ ، ص ٤٥٨) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » : (ج ٢ ، ص ٤٢٨) .

(١) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص ٣٦٧) .

(٢) ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص ٢١) .

(٣) أبو نعيم : « كتاب الضعفاء » ، (ص ١٤٦) ، وانظر كلام المحقق عن الواقدي في الحاشية .

(٤) هو مصعب بن عبد اللّه بن مصعب بن ثابت الزبيري الأسدي المدني : كان فاضلاً من أعلم الناس بالأنساب ، قال فيه الزبير بن بكار : كان أوجه قريش مروءةً وعلمًا وشعرًا وبيانًا ، وثقه ابن معين والدارقطني ، وقال أحمد : ثبت . له : « نسب قريش » ، « النسب الكبير » ، توفي عام (٢٣٦ هـ = ٨٥٠ م) . ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٥٦٧) . وابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٧ ، ص ٣٤٤) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٣ ، ص ١١٤) . والذهبي : « الكاشف » : (ج ٣ ، ص ١١٣) .

(٥) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص ٣٦٦) .

(٦) المصدر نفسه ، (ج ٩ ، ص ٣٦٥) .

(٧) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٩ ، ص ٤٥٤) .

(٨) الذهبي : المصدر نفسه ، (ج ٩ ، ص ٤٦٩) .

(٩) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ، ابن سيّد الناس اليعمري الربعي المصري ، أبو الفتح : المحدث المؤرخ والأديب ، له من الكتب : « عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير » ، « تحصيل الإصابة في =

الكلام على عدالته في مقدمة كتابه عيون الأثر : « بأن سعة العلم مظنة لكثرة الإِغراب ، وكثرة الإِغراب مظنة للتهمة ، والواقدي غير مدفوع عن سعة العلم ، فكثرت بذلك غرائبه ... وقد روينا عنه مِن تتبُّعه آثار موضع الوقائع وسؤاله أبناء الصحابة والشهداء عن أحوال سلفهم ما يقتضي انفرادًا بروايات وأخبار لا تدخل تحت الحصر »[(١)] .

وكان يغلب على الواقدي في استخدامه لمصادره استعماله للفظ « بلغني »[(٢)] . « حدثني من أثق به »[(٣)] ، دون أن يفصح عن اسم الراوي ، وفي هذا إغفال لمصدر الرواية . وفوق هذا كان يذكر أسانيد مصادره على نحو جماعي[(٤)] ، فبدلًا من أن يذكر الأسانيد قبل الأخبار خبرًا خبرًا كان يذكر أسانيد الكتب أو المصادر المستخدمة في أول كل فصل من الفصول ، حتى إنه يتعذَّر تمييز الاقتباسات التي أخذها عن المصادر المختلفة .

والذي يظهر من كلام النقَّاد في الواقدي قبول رواياته في الأخبار والسير إذا لم تتعارض مع الروايات الصحيحة ، لأنه ليس بحجة إذا انفرد ، فمن باب أولى إذا خالفه من هو أوثق منه .

وقد زعم ابن النديم – وهو من الرافضة – أن الواقدي كان يتشيَّع وأنه حَسَن المذهب – يعني مذهب الرافضة – يلزم التقيَّة[(٥)] . كما ترجم له أيضًا الخوانساري وغيره من علماء الشيعة في كتبهم[(٦)] .

غير أن أقوال هؤلاء لا تمدنا بدليل يُحتفل أو يُنظر إليه في تشيُّع الواقدي ، إذ من عادة الروافض الكذب ، وأن ينسبوا إلى مذهبهم بعض المشاهير من العلماء بغية تكثير سوادهم والدعاية لمذهبهم . فهناك كتاب بعنوان « فلاسفة الشيعة » صنَّفه أحد شيعة لبنان اسمه الشيخ النعمة ادعى فيه كثيرًا من العلماء ونسبهم إلى الشيعة .

= تفضيل الصحابة » . توفي عام (٧٣٤ هـ = ١٣٣٤ م) . ترجم له : ابن حجر : « الدرر الكامنة » (ج ٤ ، ص ٢٠٨) . وابن تغرى بردي : « النجوم الزاهرة » ، (ج ٩ ، ص ٣٠٣) . والشوكاني : « البدر الطالع » ، (ج ٢ ، ص ٢٤٩) .

(١) ابن سيِّد الناس : « عيون الأثر » ، (ج ١ ، ص ٢٦ – ٢٧) .

(٢) الواقدي : « فتوح الشام » ، (ص ١٤ – ١٨) .

(٣) المصدر نفسه ، (ص ١٦٣) .

(٤) المصدر نفسه ، (ص ٥) .

(٥) ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١١١) .

(٦) « روضات الجنات » ، (ج ٧ ، ص ٢٦٨) .

وحسب اطلاعي ، لم يتهمه أحد من علماء أهل السنَّة الذين انتقدوه بسبب بدعة التشيُّع ، وإنما تركوه لضعفه في الحديث .

وقد استفاد الإمام الطبري من مصنفات الواقدي في السيرة والمغازي والفتوح وتاريخ الخلافة ، ونقل عنه في ثلثمائة وستة عشر موضعًا منها ثلاثة وأربعون نصًّا عن الفتنة . ففي معرض كلام الطبري عن الفتنة التي ظهرت في عهد عثمان ﷺ كان المصدر الذي عوَّل عليه أيضًا هو روايات الواقدي .

رغم أنه انتقد روايته وقال : إنه أعرض عن كثير منها : « فأما الواقدي فإنه ذكر في سبب مسير المصريين إلى عثمان ونزولهم ذا خُشُب أمورًا منها ما قد تقدم ذكره ، ومنها ما أعرضت عن ذكره لبشاعته » (١) .

ومن شيوخ الواقدي : محمد بن صالح بن دينار المدني التمَّار (٢) الذي يُعدُّ حلقة اتصال بين الواقدي وعاصم بن عمر بن قتادة الظفري (٣) صاحب المغازي ، وقد نقل الواقدي كلام عاصم عن طريقه حيث احتل هذا الأخير مكانة لا باس بها عند الإمام الطبري ، إذ ورد في حوادث عام (٣٥ هـ = ٦٥٥ م) في معرض الكلام عن الفتن التي ظهرت أيام عثمان ﷺ(٤) .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٥٦) .

(٢) هو محمد بن صالح بن دينار التمَّار أبو عبد اللَّه المدني ، روى عن عمر بن عبد العزيز ومحمد بن المنكدر والزهري وغيرهم ، قال أحمد : ثقة ثقة ، وقال الآجري عن أبي داود : ثقة ، وقال العجلي : مدني ثقة ، وقال ابن سعد : كان جيد العقل ، قد لقي الناس وعلم العلم والمغازي ، وكان ثقة قليل الحديث . وذكر عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، قال : قال لي أبي : إن أردت المغازي صحيحة فعليك بمحمد بن صالح التمار . توفي عام (١٦٨ هـ = ٧٨٤ م) و ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » (ص ٤٤٦) . (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) . والبخاري : « التاريخ الكبير » (١١٧/١/١) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٤٠٥) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ٢٨٧) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص ٢٢٥) .

(٣) هو عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الظفري الأنصاري المدني ، أبو عمر ، أحد علماء التابعين ، أجمع النقاد على توثيقه وفضله وعلمه بالمغازي ، روى عن جابر وأنس وغيرهم ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي ، وقال ابن سعد : كان راوية للعلم ، وله علم بالمغازي والسيرة ، وأمره عمر بن عبد العزيز أنه يجلس في مسجد دمشق فيحدث الناس بالمغازي ومناقب الصحابة ففعل ، وكان ثقة كثير الحديث ، عالمًا ، توفي عام (١٢٦ هـ = ٧٤٣ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ص ١٢٨) (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٤٧٨/٢/٣) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦ ، ص ٣٤٦) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٢ ، ص ٣٥٥) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٥٩) .

ويظهر من الروايات التي دونها الإمام الطبري عن الواقدي عن محمد بن صالح ، وبحث فيها هذا الأخير عن أيام عمر وأيام عثمان والفتنة التي وقعت في عهده ، أنه كان صاحب مؤلَّف في تاريخ الخلفاء الراشدين ، وأنه كان مهمًّا جدًّا ، وقد اعتمد عليه الواقدي كثيرًا (١) .

ثالثًا : عمر بن شبَّة النميري .

أما المصدر الثالث فهو أبو زيد عمر بن شبَّة النميري البصري الحافظ العلَّامة الإخباري الثقة المتوفى عام (٢٦٢ هـ) (٨٧٥ م) .

وقد ذكر من ترجموا له على أنه صادق اللهجة ، غير مدخول الرواية ، عالمًا بالآثار ، راويةً للأخبار ، أديبًا فقيهًا ، صاحب تصانيف ، عالمًا بالقراءات ، بصيرًا بالسير والمغازي وأيام الناس (٢) .

قال فيه ابن أبي حاتم : « كتبت عنه مع أبي ، وهو صدوق صاحب عربية وأدب » (٣) وقال الدارقطني : « ثقة » (٤) . وذكره ابن حبّان في الثقات وقال : « مستقيم الحديث . وكان صاحب أدب وشعر وأخبار ومعرفة بأيام الناس » (٥) وقال الخطيب : « وكان ثقة عالمًا بالسير وأيام الناس ، وله تصانيف كثيرة » (٦) .

وقد سمع ابن شبَّة وروى وحدث عن ثقات علماء عصره ممن يمثلون مختلف فروع المعرفة في ذلك العهد أمثال ابن مهدي والقطان في الحديث ، والأصمعي في الأدب ، والمدائني في التاريخ ، كما روى عنه عدد كثير من العلماء أمثال ابن ماجه (٧) وثعلب النحوي الشهير ،

---

(١) جواد علي : « موارد تاريخ الطبري » ، العدد الثالث ، (١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م) - (ص ٥٦) .
(٢) انظر : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١٦٣) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١١ ، ص ٢٠٨) . وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٦ ، ص ٦٠) . والنووي : « تهذيب الأسماء واللغات » ، (١٦/٢/١) . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص ٤٤٠) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٥١٠) . وابن حجر : « تهذيب التهذيب » ، (ج ٧ ، ص ٤٦٠) .
(٣) ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦ ، ص ١١٦) .
(٤) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص ٤٦٠) .
(٥) ابن حبّان : « الثقات » ، (ج ٨ ، ص ٤٤٦) .
(٦) الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١١ ، ص ٢٠٨) .
(٧) هو محمد بن يزيد الربعي أبو عبد الله بن ماجه القزويني المحدث من الأئمة الحفاظ ، قال فيه الخليلي : ثقة كبير متفق عليه محتج به : له معرفة بالحديث وحفظ ، وله مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ ، وكان =

والبَلاذْري (١) ، وابن أبي الدنيا (٢) والبغوي (٣) صاحب الصحيح ، وغيرهم (٤) .

وقد خلف عمر بن شبَّة كثيرًا من المؤلفات في نواحي شتى من المعرفة حيث ذكر له ابن النديم زهاء عشرين مصنفًا ، منها ما له علاقة بأحداث الفتنة « كمقتل عثمان » ، « أخبار الكوفة » ، « أخبار البصرة » (٥) وقد نقل الحافظ ابن حجر من كتاب ابن شبَّة هذا عن البصرة نصًّا طويلاً في « الفتح » حيث قال : « وقد جمع عمر بن شبَّة في كتاب « أخبار البصرة » قصة الجمل مطولة ، وها أنا ألخِّصها وأقتصر على ما أورده بسند صحيح أو حسن وأبيِّن ما عداه (٦) ولم يُعثر اليوم على كتب ابن شبَّة سوى كتاب

= عارفًا بهذا الشأن . من كتبه : « السنن » ، « تفسير القرآن » ، « تاريخ قزوين » ، توفي عام (٢٧٣ هـ) (٨٨٧ م) ترجم له : ابن الجوزي : « المنتظم » ، (ج ٥ ، ص ٩٠) . وابن خلِّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٤ ، ص ٢٧٩) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٦٣٦) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص ٥٣٠) .

(١) هو أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي البلاذري المؤرخ الكاتب الأديب صاحب « التاريخ الكبير » ، قال فيه الذهبي : وكان كاتبًا بليغًا ، شاعرًا محسنًا ، وسوس بأخرة ، لأنه شرب البلاذر للحفظ . من كتبه : « أنساب الأشراف » ، « القرابة وتاريخ الأشراف » ، « فتوح البلدان » ، « كتاب البلدان الكبير » . توفي عام (٢٧٩ هـ) (٨٩٢ م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١٦٤) . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) (ج ٢ ، ص ١١٢) . وياقوت : « معجم الأدباء » : (ج ٥ ، ص ٨٩) . وابن حجر : « لسان الميزان » : (ج ١ ، ص ٣٢٢) .

(٢) هو عبد اللّه بن محمد بن عبيد القرشي البغدادي ابن أبي الدنيا المؤدب صاحب التصانيف الكثيرة . قال أبو حاتم : صدوق ، وقال الخطيب : كان يؤدب غير واحد من أولاد الخلفاء . من تصانيفه « التاريخ » ، « تاريخ الخلفاء » ، « مقتل عثمان » ، « مقتل علي » ، « مقتل طلحة » ، « مقتل الزبير » ، « المغازي » ، « فضائل علي » ، « أخبار معاوية » ، « أخبار قريش » ، « أخبار الأعراب » ، « ذم الدنيا » ، « الزهد » ، « قصر الأمل » ، « ذم الملاهي » ، « مكائد الشيطان » ، « أهوال القيامة » . توفي عام (٢٨١ هـ) (٨٩٤ م) . ترجم له : ابن ابي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٥ ، ص ١٦٣) . وابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٢٦٢) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٠ ، ص ٨٩) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١١ ، ص ٧١) .

(٣) هو عبد اللّه بن محمد بن عبد العزيز البغوي البغدادي الإمام الحافظ الحجة ، قال فيه أبو محمد الرّامهُرمُزِي : لا يعرف في الإسلام محدث وازى البغوي في قِدم السّماع ، وقال الدارقطني : ثقة جبل ، إمام من الأئمة ثَبْت ، أقل المشايخ خطأ ، وكلامه في الحديث أحسن من كلام ابن صاعد . من كتبه : « معجم الصحابة » ، « معالم التنزيل » ، « فن التفسير » ، « المسند » ، « السنن » ، توفي عام (٣١٧ هـ) (٩٢٩ م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٣٢٥) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٠ ، ص ١١١) . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، (ج ١ ، ص ١٩٠) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٧٣٧) .

(٤) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص ٤٦٠) .

(٥) ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١٦٣) .

(٦) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص ٥٤) .

« المدينة » ، وهو مطبوع حديثًا بعنوان : « تأريخ المدينة »[1] .

والقسم الثالث منه يؤرخ لحياة أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ ويُعنى خاصة بجمع الناس على نسخة واحدة من القرآن والأسباب التي دعت إلى ذلك ، وكيف كتب المصحف ، كما يُعنى بالحديث عن الفتوحات وسعة الأرزاق والرفاهية التي عاشها أهل المدينة ، وكيف دخل على المجتمع المدني بعض أنواع اللهو ، ومحاربة أمير المؤمنين للعب النرد ، ورمي الجلاهقات (قوس البندق) وتطيير الحمام .

ثم تناول بالتوسع الأحداث ، وما روي عن مواقف الصحابة - رضوان اللّٰه عليهم - منها و ثم النهاية الأليمة التي لقبها أمير المؤمنين بين المدافع عنه والخاذل ، والتي فتحت أبواب الشر على المجتمع الإسلامي .

ولعلنا لا نجد نصًا قديمًا قد عالج حياة عثمان ﷺ والمجتمع المدني وأحداث الفتنة بمثل توسع ودقة ابن شبَّة ، اللهم إذا كان تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر ، مما يجعله من أهم النصوص الأصلية التي بين أيدينا .

ومنهج ابن شبَّة في « تأريخ المدينة » : هو رواية الأخبار بالأسانيد على طريقة المحدِّثين ، فلم يجمع الأسانيد كما فعل من سبقه من الإخباريين وأهل السير كابن إسحاق والواقدي وغيرهم ، إلا أن أسانيده ليست كلها موصولة ، ففيها الموصول[2] والمنقطع[3] والمعلّق[4] .

وكذلك مصادره ورجاله ليست بدرجة واحدة في الثقة ، فمنها المقبول ومنها المردود ، فمثلًا يسند الخبر إلى مجاهيل فيقول : « قال أبو غَسَّان[5] أخبرني بعض مشيختنا[6] ... » ، « ... أن الأصمعي ذكر فيما حدثني عنه من أثق به »[7] ، « حدثنا

(١) يقع في أربعة أجزاء ، قام بتحقيقه فهيم محمد شلتوت ، وطبعته دار الأصفهاني بجدة سنة (١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م) .
(٢) انظر : « تاريخ المدينة » ، على سبيل المثال ، (ج ٣ ، ص ٩٠٧) .
(٣) المصدر نفسه ، (ج ٢ ، ص ٧٦٣) .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ١٧٦) .
(٥) هو محمد بن يحيى بن يسار الكناني أبو غسان المدني ، روى عن مالك بن أنس والدراوردي وابن عيينة وغيرهم . قال فيه الحافظ أبو بكر بن مفوز الشاطبي : كان أحد الثقات المشاهير ، ويحمل الحديث والأدب والتفسير ، ومن بيت علم ونباهة . وقال الدارقطني : ثقة . وقال النسائي : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . وهو من الطبقة العاشرة . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » (٢٦٦/١/١) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص ١٢٣) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ٥١٧) .
(٦) « تاريخ المدينة » ، (ج ١ ، ص ٦٢) .
(٧) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ٢٩١) .

محمد بن يحيى – أبو غَسَّان – قال حدثنا من نثق به » (١) ، « أخبرني رجل من قريش » (٢) .

ومن الملاحظ أنه لم يكن مدلِّسًا في الرواية ، إذ يروي عن الشخص الواحد ممن لقيه بالعلو والنزول من الإسناد ، فمثلاً عندما يروي عن شيخه أبي غَسَّان الكناني يقول تارة : « حدثنا أبو غَسَّان » أو « حدثنا محمد بن يحيى » (٣) . ويقول تارة أخرى : « قال : أبو غَسَّان » (٤) وفي موضع ثالث يقول : « حدثنا عن أبي غسَّان » (٥) وفي موضع رابع : « ومما وجدت في كتاب أبي غسَّان » (٦) .

وابن شبَّة في تأريخه للمدينة لم يقتف أسلوب المحدِّثين الذين أرَّخوا للمدن بتراجم علمائها والوافدين عليها ، كما فعل الحاكم في تأريخ نيسابور ، والخطيب في تأريخ بغداد ، وابن عساكر في تأريخ دمشق ، وإنما أرَّخ للمدينة تأريخًا عمرانيًّا وسياسيًّا ، وتأتي أهمية المعلومات التي ذكرها عن معالم المدينة وخططها ودورها ورباعها ومزارعها ومنازل القبائل فيها ، وتسجيل الأحداث المبكرة فيها أقدم ما وصلنا من نصوص في هذا المجال .

ويبدو أن الإمام الطبري عوَّل كثيرًا على مرويات ابن شبَّة ومؤلفاته في جلِّ ما يتصل بأخبار المدينة كأحداث الفتنة في خلافة عثمان ﷺ أو ما يتعلق بأخبار العراق كخروج طلحة والزبير وعائشة ﷺ إلى البصرة وموقعة الجمل وغير ذلك من أحداث .

ويرجع هذا الاهتمام إلى أن ابن شبَّة له اختصاص بتأريخ المدينة والبصرة ، إذ يعتبر كتاباه « أخبار المدينة » و « أخبار البصرة » من الأصول الرائدة في تأريخ صدر الإسلام ، وفي هذا الشأن يقول الحافظ الذهبي : « وصنف – ابن شبَّة – تأريخًا كبيرًا للبصرة ، وكتابًا في أخبار المدينة رأيت نصفه يقضي بإمامته » (٧) .

ولأنَّ أبا زيد بن شبَّة كان من شيوخ الإمام الطبري ، فيبدو أنه سمع منه وأجازه عنه ومن كتبه على عادة العلماء في ذلك العصر في إجازة تلاميذهم بالرواية عنهم إذا تحققوا

(١) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ١٦) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٢ ، ص ٧٦٣) .
(٣) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ٦١ – ٧٩) .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ١٢٩) .
(٥) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ٦١) .
(٦) المصدر نفسه ، (ج ٢ ، ص ٦٨٨) .
(٧) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٢ ، ص ٣٧١) .

من مقدرتهم العلمية . ويبلغ عدد مروياته في تاريخ الطبري مائة وتسعًا وستين قطعة منها ثلاثون رواية عن الفتنة (١) .

رابعًا : أبو مخنف لوط بن يحيى .

والمصدر الرئيسي الرابع عن الفتنة في تاريخ الإمام الطبري هو لوط بن يحيى المعروف بأبي مخنف ، الإخباري المتوفى قبل (١٧٠ هـ = ٧٨٦ م) ، صاحب التصانيف الكثيرة في الأحداث الكائنة في صدر الدولة الإسلامية . قال أحمد بن الحارث الخزَّاز (٢) : إن العلماء قالوا : « أبو مخنف بأمر العراق وأخبارها وفتوحها يزيد على غيره ، والمدائني بأمر خراسان والهند وفارس ، والواقدي بأمر الحجاز والسيرة ، واشتركوا في فتوح الشام » (٣) .

وقال فيه ابن قتيبة : « كان صاحب أخبار وأنساب ، والأخبار عليه أغلب » (٤) وقد كان أبو مخنف أكثر الإخباريين رواية لأحداث العراق ، وخاصة الكوفة حيث مركز التشيُّع . ولهذا كان يهتم بموضوعات الخوارج والثورات الشيعية ، وثورات العراق بصفة عامة . ويذكر في معظم الأحوال الرواية الكوفية ، إذ كان يميل إلى رأي أهل العراق لا إلى رأي أهل الشام ، وكان إلى جانب العلويين ضد الأمويين .

ولذلك يعتبر الشيعة أبا مخنف من كبار مؤرخيهم حتى قال أحدهم عنه : « كان أبو مخنف من أعاظم مؤرخي الشيعة ، ومع اشتهار تشيُّعه اعتمد عليه علماء أهل السنَّة في النقل عنه كالطبري وابن الأثير » (٥) . لكن لا يعني نقل أهل السنة من كتبه اعتمادهم عليه . وقد ذكر ابن النديم قائمة بأسماء كتبه تقارب خمسين مصنفًا منها ما يتعلق بالفتنة « ككتاب الشورى ومقتل عثمان » ، و « كتاب الجمل » ، و « كتاب صفين » ، و « كتاب مقتل محمد بن أبي بكر والأشتر ومحمد بن أبي حذيفة » ، و « كتاب أهل

(١) محمد أبو الفضل : (ج ١٠ ، ص ٣٤٨) .

(٢) هو أحمد بن الحارث بن المبارك الخزّاز البغدادي المؤرخ الشاعر ، من مؤلفاته : « مغازي النبي ﷺ وسراياه » ، « أسماء الخلفاء وكتّابهم » ، « مغازي البحر في دولة بني هاشم » ، « المساليك والمماليك » ، « الأخبار والنوادر » . توفي عام (٢٥٨ هـ = ٨٧٢ م) . ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » : (ص ١٥٢) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٤ ، ص ١٢٢) . وياقوت : « معجم الأدباء » : (ج ٣ ، ص ٣ - ٨) .

(٣) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » : (ج ١٠ ، ص ٤٠٠) .

(٤) ابن قتيبة : « المعارف » : (ص ٢٣٤) .

(٥) أغابزرك الطهراني : « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » ، (ج ١ ، ص ٣١٢) .

النهروان والخوارج » ، و « مقتل علي ﷺ » (١) .

لكن أبا مخنف غير موثوق ، فلتشيُّعه الشديد غلب التحيُّز على ما رواه عن الفتنة ، قال فيه الذهبي : « إخباري تالف لا يوثق به (٢) » ، وقال عنه في موطن آخر : « روى عن طائفة من المجهولين .. هو من بابة سيف بن عمر التميمي صاحب « الردة » و « عوانة بن الحكم » (٣) .

إلا أن أبا مخنف وإن كان مثل هؤلاء الإخباريين في ضعفهم ، لكن يزيد عليهم بتحيُّزه وتشيُّعه الشديد .

ومن الملاحظ أن أبا مخنف يتعمَّد التزوير والتحريف في الروايات ومن أمثلة ذلك قصة الشورى بعد مقتل عمر بن الخطاب ﷺ فمع أن راوي القصة واحد عند الإمام البخاري وأبي مخنف ، وهو عمرو بن ميمون (٤) إلا أن أبا مخنف غيَّر المتن وزاد فيه زيادات منكرة (٥) .

أما قصة مبايعة علي ﷺ فقد ساقها بنفس الإسناد الذي ساقه بها الإمام أحمد (٦) ومع ذلك غيَّر في ألفاظها وأضاف إليها كلمات غريبة منكرة (٧) .

ولدى المقارنة بين الروايتين يتضح :

- ترك أبو مخنف ذكر غضب علي لعثمان ﷺ وإسراعه في نصرته .

- لم يعيِّن الإمام أحمد الذين أتوا إلى علي في بيته ، وذكر أبو مخنف أنهم من الصحابة .

---

(١) ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١٠٥ - ١٠٦) .

(٢) الذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص ٤١٩) .

(٣) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٧ ، ص ٣٠٢) .

(٤) هو عمرو بن ميمون الأودي أبو عبد الله ، ويقال أبو يحيى الكوفي : تابعي مخضرم ، أدرك الجاهلية ولم يلق النبي ﷺ وثقه ابن معين والنسائي والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، توفي عام (٧٥ هـ) (٦٩٤ م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٤٥٤) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣٦٧/٢/٣) . وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص ١٦٦) .

(٥) انظر البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل الصحابة ، (ج ٤ ، ص ٢٠٤) . والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٢٧) .

(٦) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ٢ ، ص ٥٧٣) .

(٧) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٤٢٩) .

- أبدل أبو مخنف بكلمة (خليفة) والتي كانت هي الشائعة في ذلك العصر كلمة (إمام) .

- أطلق الإمام أحمد مبايعة الناس له فيما ذكر أبو مخنف أنه لم يبايعه كل الناس ، وأنَّ نفرًا من الأنصار لم يبايعوا .

- زاد أبو مخنف في روايته كلمة منكرة لم ترد عند غيره في إسناد صحيح أو ضعيف ، ولم يذكرها أحد من المؤرخين وهي قوله : « فقال طلحة : مالنا في هذا الأمر إلا كحسة أنف الكلب » .

- وللإشارة فإن أسانيد أبي مخنف ضعيفة ، ولا تقتصر علَّتها على كونه ضعيفًا ، إذ لا يخلو سند منها من إرسال أو انقطاع أو عضل أو تدليس أو ضعف في الرواة ممن فوقه .

وقد درج الإمام الطبري على النقل من كتب أبي مخنف مباشرة ، لكنه في بعض المواضع يذكر أخباره من طريق هشام بن محمد الكلبي [1] .

وقد اعتمد عليه في وقعة صفين وما ترتب عليها من أحداث كالتحكيم وقتال علي للخوارج ، ومقتله ﷺ علي يد أحد منهم ، تلك الأحداث التي كان أبو مخنف مرجعه الأساسي فيها . هذا ويبلغ عدد مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري ثلثمائة وأربعة وأربعين نصًّا منها سبع وستون رواية عن الفتنة [2] .

* * *

(١) انظر : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص ٣٩ ، ٤٢ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١٧٣) .
(٢) محمد أبو الفضل : (ج ١٠ ، ص ٣٨٣) .

منهجه في كتابة تاريخه :

بدأ الإمام الطبري حياته العلمية بدراسة الحديث ، فكان حريًّا أن يتأثر بمنهج المحدثين في جمع الرواية التاريخية والاهتمام بسندها ، فكان يجمع مأثور الروايات ويدونها مع إسنادها إلى مصدرها مثل : شيخ تتلمذ عليه أو عدل شارك في الحادثة أو كان له علم بها أو كتاب تدارسه بالسند المتصل قراءةً وسماعًا وإجازةً . فكان في الغالب يلتزم وجهة المحدِّثين في الاهتمام الذي ينصب على الإسناد حيث يثبته في معظم الأخبار أو الروايات .

يقول في هذا الشأن في مقدمة تأريخه : « وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه ، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه دون ما أدرك بحجج العقول واستنبط بفكر النفوس ... إلا القليل اليسير منه » (١) .

وهكذا أكد الإمام الطبري حرصه على إسناد كل خير إلى قائله وأنه سوف لن يسمح لحجج العقول وفكر النفوس أن تتدخل في التفسير والاستنباط ، في الكتابة والتدوين أثناء جمع المادة ، وما ذاك إلا حرصًا منه على جمع ما قيل كله أو جلُّه من وجهات نظر متعددة إن كانت ، وبعد ذلك تحصل الموازنة والمقارنة ، والاستنباط والقبول والردُّ لمن يريد .

ولما كان تاريخ صدر الإسلام - خصوصًا فترة الفتنة - أكثر حساسية من غيره ، إذ فيه روايات أملتها عاطفة الرواة أو الاتجاهات السياسية أو اختلاف وجهات النظر والفهم ، ونظرًا لأن الروايات تتأثر بعوامل مختلفة كالنسيان والميول والنزعات فيصعب الجزم بدقتها وسلامتها ، فإن هذا مما يجعل إبداء الرأي فيها أو إصدار حكم بشأنها يبدو معقَّدًا للغاية .

ولهذا قال الإمام الطبري - وهو يعرض وجهات النظر المختلفة لرواته ومصادره - باتباع طريقة جمع الأصول وتدوينها على صورة روايات ، المسؤول عنها رجال السند

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ١ ، ص ٧ - ٨) .

أي الرواة الإخباريون . وقد برهن على ذلك بقوله : « فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما ينكره قارئه أو يستشنعه سامعه ، من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة ولا معنى في الحقيقة ، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا ، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا ، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدى إلينا »(١) .

ومن منهجه أيضًا الحياد ، فهو يعرض مختلف وجهات النظر دون تحزُّب أو تعصب ، وإن كان له رأي خاص فيظهر أحيانًا في اختياره للروايات وإيراد بعضها وترك البعض الآخر ، متجنبًا إعطاء حكم قاطع في القضايا التي يتعرض لها ، حتى أنه لا يفضل رواية على أخرى إلا نادرًا .

وقد أدى به التزام هذا المنهج على الحرص على إيراد الروايات المختلفة للحادث أو الخبر الواحد . وعند المقابلة بين الروايات يستعمل تعبير : « واختلف في كذا .. » ثم يعقبه باستعراض الروايات المختلفة لرواته كقوله : فقال بعضهم .. وقال بعضهم .. وقال بعضهم .. وقال هشام بن الكلبي ..(٢) وكقوله : « وذكر عن فلان أنه قال .. وحدثنا فلان .. وقال آخرون .. وقال بعضهم .. »(٣) .

إلا أن النقد والمقابلة يظهر جليًا في عدد من الأخبار التي ترد في نهاية الحوليات كالوفيات والصوائف وتعيين ولاة الأقاليم وأمراء الحج ، ومثال ذلك ، قوله : « وفي سنة كذا توفي أبو العباس يوم ... بالجدري . وقال هشام بن محمد الكلبي – توفي يوم ... واختلف في مبلغ سنِّه يوم وفاته . قال بعضهم ... وقال بعضهم ... وقال الواقدي ... »(٤) وقوله : « وغزا الصائفة في سنة كذا فلان ، وقال الواقدي : إن الذي غزا الصائفة في هذه السنَّة فلان »(٥) .

وهكذا إذا كان للحادث روايات مختلفة اعتقد الإمام الطبري بوجوب ذكرها لتكتمل الرؤية عنه . لكن مع اجتهاده في تدوين كل ما يمكن تدوينه من الروايات والأقوال عن الخبر الواحد ، فإذا وصل إلى موضوع مطول مختلف فيه قطعه ليذكر

(١) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ٨) .
(٢) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٨ ، ص ٦١) .
(٣) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٤ ، ص ٤١٧) .
(٤) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٧ ، ص ٤٧٠) .
(٥) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٨ ، ص ٢٤١) .

مواضع الاختلاف مشيرًا إليها [١] . فإذا ما انتهى منها عاد إلى المتن – أي إلى الموضع الذي وقف عنده – فيمهد الكلام بإشارة تدل على استئنافه كأن يقول : « رجع الحديث إلى حديث فلان .. » [٢] .

ومما يلاحظ أن هذه الطريقة تربك القارئ فتنسيه الحادث الأصلي ، إذ تشكل عقبة أساسية أمام الوحدة الموضوعية للحادثة التاريخية . وربما كان الأفضل عرض كل رواية عرضًا متكاملاً من أولها إلى آخرها ، الواحدة تلو الأخرى ، وبهذا العرض الكامل تتكون لدى القارئ فكرة واضحة عن الموضوع وعن الأوجه المختلفة فيه ، فيستطيع أن يوازن بين جميع الأراء ، ويرجح بعضها على بعض ، فتتكون بذلك لديه نظرة إيجابية عن الموضوع .

وقد راعى الإمام الطبري في ترتيب تاريخه تسلسل الحوادث ، فرتبها على حسب وقوعها عامًا بعد عام منذ الهجرة إلى نهاية عام (٣٠٢ هـ) (٩١٤ م) . فذكر في كل سنة ما وقع فيها من الأحداث التي رأى أنها تستحق الذكر .

ويختلف حجم الحوليات لديه حسب كثرة وقوع الحوادث فيها أو قلتها وأهميتها وبلوغ أخبارها إليه ، فيطيل ويقصر وفق ذلك فبعض الحوليات لا تَعْدُ أسطرًا [٣] وبعضها صفحة أو صفحتان [٤] ، والبعض الآخر يزيد طوله على مائة صفحة [٥] . وإذا كانت الحادثة طويلة فيجزئها حسب السنين التي تستغرقها .

أما طريقته في سرد أحداث كل حولية فليست على نسق واحد ، فتارة يذكر الحدث التاريخي ثم يبدأ في ذكر تفصيله والروايات فيه [٦] ، وتارة يذكر جملة الأحداث التي كانت في هذه الحولية ثم يعود إلى تفصيل بعضها [٧] ، وتارة ثالثة تقتصر الحولية على جملة من الأحداث في بضعة أسطر [٨] . وفي ختام الحولية يذكر بعض من توفي في

---

(١) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، (ج ٤ ، ص ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩) .
(٢) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، (ج ٤ ، ص ٤٧٠) .
(٣) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، سنة (٢٥ ، ٢٧٤ ، ٢٩٨) .
(٤) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، سنة (٢٩ ، ٤٨ ، ٧٠) .
(٥) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، سنة (٣٥ ، ٣٦) .
(٦) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، (ج ٤ ، ص ٤٤٢) .
(٧) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، (ج ٤ ، ص ٣١٧) .
(٨) المصدر نفسه ، انظر مثلاً ، (ج ٤ ، ص ٢٥٠) .

تلك السنة من المشهورين ، لكن هذا ليس مضطردًا [١] . أما الذي لا يكاد يتركه غالبًا في ختام كل حولية ، ذكر أسماء عمال الأقاليم أو أمراء الحج أو هما معًا في تلك السنة [٢] . وفي الحوليات التي أعقبت حركة الفتوح يحرص على ذكر أخبار المرابطين على الثغور للجهاد [٣] . كما يسمى الصوائف والشواتي [٤] والحصون والمدن التي استولى عليها المسلمون [٥] .

وبالنسبة للأخبار التي لا ترتبط بزمن معين كالسير مثلًا ، فقد كان يختم بها الحديث عن كل خليفة عند وفاته ، فبعد أن يذكر الأحداث في عهده مرتبة على السنين يختمها باستعراض سيرته دون التقيُّد بعامل الزمن [٦] .

ومما يُذكر أن الإمام الطبري لم يتقيَّد بطريقة الحوليات في كل كتابه ، وإنما اتبعها في الحوادث الخاصة بتاريخ الإسلام .

أما في القسم الأول – أي منذ الخليقة إلى الهجرة – فقد اتبع منهجًا آخر في عرض الحوادث فلم يرتبها على حسب وقوعها عامًا بعد عام ، إذ كان ذلك متعذرًا ، ولكن سار على النهج الذي سلكه أكثر المؤرخين القدماء ، بالبدء بالخليقة ثم بالأنبياء ثم التعرض للحوادث التي وقعت في أيامهم ، وذكر الملوك الذين كانوا يعاصرونهم وأخبارهم ، وكذلك الأمم المعاصرة لهم والتي جاءت بعدهم إلى ظهور الإسلام وبعثة المصطفى ﷺ [٧] .

ويكثر الإمام الطبري في تاريخه من تسجيل النصوص التاريخية من رسائل [٨] وخطب [٩] ومحاورات [١٠] ولا سيما الشعر [١١] رغبة في توثيق الحوادث أو التشويق إليها .

---

(١) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٤ ، ص ١١٣) .
(٢) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٤ ، ص ١٤٥ ، ٢٦٣) ، (ج ٥ ، ص ٣٠٨) .
(٣) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٨ ، ص ٣١٣) .
(٤) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٥ ، ص ٢٢٦ – ٢٣١) .
(٥) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٤ ، ص ٣٥ ، ٣٧ ، ١٧٨) ، (ج ٨ ، ص ٢٥٤) .
(٦) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٤ ، ص ٤١٥) .
(٧) المصدر نفسه ، انظر الجزئين الأول والثاني .
(٨) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٤ ، ص ٤٥٢ ، ٥٤٨) .
(٩) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٤ ، ص ٥٠٠) ، (ج ٥ ، ص ٧٤) .
(١٠) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٥ ، ص ٥ ، ٧) .
(١١) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٤ ، ص ٤٢٣ ، ٥٦٤) .

كما أنه حاول ضبط النصوص التي يرويها دون تبديل أو تغيير إلى درجة أنه كثيرًا ما تبقى الكلمات والألفاظ غير العربية كما هي [١] .

أما منهجه في إثبات المصادر ، فإنه إذا ما نقل من كتاب ما فإنه قلَّما يذكر عنوانه ، وإنما يذكر اسم مؤلفه كقوله مثلًا : « قال الواقدي » أو « قال أبو مخنف .... » [٢] وإذا سمع من أحد مشافهة قال : « حدثني فلان ... » فإذا اشترك مع راوي محدثه في السماع آخر أو آخرون قال : « حدثني فلان قال ... حدثنا فلان وفلان ... ثم سلسل السند إلى مصدره الأصلي » [٣] .

وكان يعتمد أحيانًا على المراسلات فيقول : كتب إليَّ السريُّ عن شعيب عن سيف ... » [٤] وقد حرص في الغالب على السند المتصل إلا في بعض المواضع كقوله : « وقد قيل » أو « ذكر عن فلان » [٥] .

وكان يضع العناوين لأحداثه وخاصة المهمة منها في بداية كلامه عن بدء كل سنة تحت عنوان عام مثل قوله : « ثم دخلت سنة خمس وثلاثين ، ذكر الخبر عما كان فيها من الأحداث المشهورة « أو » ذكر الأحداث المشهورة التي كانت فيها » [٦] . أما الأحداث الصغيرة التي لا تتجاوز بضعة أسطر ، فإنه يذكرها متعاقبة تحت عنوان : ثم دخلت سنة كذا ، ذكر الأحداث التي كانت فيها [٧] .

أما فيما يتعلق بعدالة الرواة ، فإذا كان الإمام الطبري لا يتقيَّد بالقيود التي تمسك بها أهل الحديث بالنسبة إلى الرواة والضعفاء ، فأدخل في تاريخه أقوال الكلبي وابنه هشام والواقدي وسيف بن عمر وأبي مخنف وغيرهم من الضعفاء المتهمين بالكذب والوضع في الحديث ، فإن ذلك يرجع إلى إتباعه منهجًا معلومًا عند علماء الحديث وغيرهم حيث يذكرون ما يبلغهم ويسوقون سنده ، فالصحيح يؤخذ وغير الصحيح يعرف ويردُّ وفق ضوابط الشرع وقواعد الرواية ....

---

(١) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٢ ، ص ٥١ ، ٥٤ ، ٦٢) .
(٢) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٥ ، ص ١٠٥ ، ١٢٥) .
(٣) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٤ ، ص ٣٦٩) .
(٤) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٤ ، ص ٤٦٢) .
(٥) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٤ ، ص ٤١٧) ، (ج ٥ ، ص ١٧٢) .
(٦) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٤ ، ص ٢٥٠ ، ٢٥٨) .
(٧) المصدر نفسه ، انظر مثلًا ، (ج ٥ ، ص ٢٣١) .

وهكذا لم يكن الإمام الطبري بذلك العمل مغفلًا أو جاهلًا عندما يورد مئات الروايات عن الضعفاء والمتروكين ، لكنه يتبع منهجًا مرسومًا عند علماء الجرح والتعديل لا يلزم من إيراد أخبار المتروكين والضعفاء وتدوينها في كتاب من الكتب الاحتجاج بها كقولهم : « يُروى حديثه ولا يُحتج به » ، « ويذكر حديثه للاعتبار » ، و « يكتب حديثه للمعرفة » ، و « لا يجوز الرواية عنه إلا للخواص عند الاعتبار » (١) .

وفي هذا الصدد قال الحافظ ابن حجر في ترجمة الطبراني (٢) بأن الحفاظ الأقدمين يعتمدون في روايتهم الأحاديث الموضوعة مع سكوتهم عنها على ذكرهم الأسانيد ، لاعتقادهم أنهم متى أوردوا الحديث بإسناده فقد برئوا من عهدته ، وأسندوا أمره إلى النظر في إسناده (٣) .

ولكون الإمام الطبري من علماء الحديث (٤) فقد سار على هذا النهج في تاريخه ، فهو ليس صاحب الأخبار التي يوردها بل لها أصحاب آخرون أبرأ هو ذمته بتسميتهم ، وهؤلاء متفاوتون في الأقدار ، وأخبارهم ليست سواء في قيمتها العلمية ، ففيها الصحيح وفيها الضعيف والموضوع تبعًا لصدق الرواة أو كذبهم ومنزلتهم من الأمانة والعدالة والتثبت ، ولذلك ينبغي دراسة أسانيد ومتون الروايات وفق المقاييس المعتبرة عند العلماء للوقوف على مدى صحتها من عدمه .

وبناءً على ذلك لا يكفي في المنهج العلمي السليم الإحالة على تاريخ الإمام الطبري أو غيره من الكتب المسندة دون دراسة سند الرواية ومتنها ، لأن من أسند فقد برئ من العهدة .

ومما يلاحظ أيضًا أن الطبري لم يرد الاقتصار على المصادر الموثوقة ، بل أراد أن يطلع قارئه على مختلف وجهات النظر ، فأخذ عن مصادر أخرى قد لا يثق هو بأكثرها

---

(١) انظر : الذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص ١٧ ، ٦٦٦) ، وحاشية « الضعفاء والمتروكين » للدارقطني ، ص ٢٥٣) .

(٢) هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللّخمي ، أبو القاسم الطبراني – نسبة إلى طبرية الشام – من حفاظ الحديث ، قال الذهبي : إليه المنتهى في كثرة الحديث وعلوه . من كتبه : المعاجم الثلاث : « الكبير والأوسط والصغير » ، « التفسير » ، « الأوائل » ، « دلائل النبوة » . توفي عام (٣٦٠ هـ) (٨٣٩ م) و ترجم له : ابن الجوزي : « المنتظم » ، (ج ٧ ، ص ٥٤) ، وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ١ ، ص ٢١٥) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٧ ، ص ٥٤) .

(٣) ابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٣ ، ص ٧٥) .

(٤) انظر (ص ١٢٥) .

إلا أنها تفيد عند معارضتها بالأخبار القوية ، فقد تكمل بعض ما فيها من نقص ، أو تقوي الخبر باشتراكها مع المصادر الصحيحة في أصل الحادثة .

إن مثل الإمام الطبري ومن على شاكلته من العلماء الثقات الأثبات في إيرادهم الأخبار الضعيفة كمثل رجال القضاء إذا أرادوا أن يبحثوا في قضية ، فإنهم يجمعون كل ما تصل إليه أيديهم من الأدلة والشواهد المتصلة بها مع علمهم بتفاهة بعضها أو ضعفه اعتمادًا على أن كل شيء سيقدر بقدره .

وكذلك الإمام الطبري فكان لا يفرط في خير مهما علم من ضعف ناقله خشية أن يفوته بإهماله شيئًا من العلم أو الفائدة ولو من بعض النواحي ، إلا أنه يسند كل خبر إلى راويه ليقف القارئ على قوة الخبر أو ضعفه من كون رواته ثقاتًا أو مجروحين ، وبذلك يرى أنه أدّى ما عليه ، خصوصًا وقد وضع بين أيدي القارئ كل ما وصل إلى يده من نصوص وطرق مختلف للخبر . ومن فوائد إيراد الخبر الواحد من طرق شتى وإن كانت ضعيفة ما قاله ابن تيمية : « إنَّ تعدد الطرق مع عدم الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول - أي بالقدر المشترك في أصل الخبر - لكن هذا يُنتفع به كثيرًا في علم أحوال الناقلين - أي نزعاتهم والجهة التي يحتمل أن يتعصب لها بعضهم - وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيئ الحفظ ... ونحو ذلك ، ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذا ويقولون : إنه يصلح للشواهد والاعتبار وما لا يصلح لغيره ، وقال أحمد : قد أكتب حديث الرجل لأعتبره »(١) .

وتحسن الإشارة إلى أن اتساع صدور أئمة السنَّة من أمثال الإمام الطبري لإيراد أخبار المخالفين من الشيعة وغيرهم دليل على فهمهم وأمانتهم ورغبتهم في تمكين قرَّائهم من أن يطلعوا على كل ما في الأمر ، واثقين من أن القارئ اللبيب المطلع لا يفوته العلم بأن مثل أبي مخنف وابن الكلبي وغيرهم هم موضع تهمة فيما يتصل بالقضايا التي يتعصبون لها ، مما ينبغي معه التحرِّي والتثبت لاستخلاص الحقائق المختلطة بالإشاعات والمفتريات .

أما الذين يحتطبون الأخبار بأهوائهم أو لجهلهم بمنهج الإمام الطبري ولا يتعرَّفون إلى رواتها ويكتفون بالإشارة في الحاشية إلى أن الطبري روى في صفحة كذا من جزء كذا .... ويظنون أن مهمتهم انتهت بذلك ، فهؤلاء قد يكونوا ظلموا الإمام الطبري بذلك

(١) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ١٣ ، ص ٣٥٢) .

وأساءوا إليه ، وهو لا ذنب له بعد أن بيَّن لقرَّائه مصادره ، وعليهم معرفة نزعات وأحوال أصحاب هذه المصادر ليعرفوا للأخبار أقدارها بوقوفهم على أقدار أصحابها .

وهذا المنهج لا يمكن استعماله إلا عن طريق الإلمام بعلم الجرح والتعديل الذي يهتم بفحص أحوال الرواة وبيَّن شروط الانتفاع بأخبارهم ، كما ينبغي أيضًا مراعاة المقاييس التي وضعها العلماء في نقد متون الأخبار ، وخصوصًا وضع الملامح العامة للمجتمع الإِسلامي وطبيعته في الحسبان ، ويعتبر ذلك كلُّه من لوازم الاشتغال بالتاريخ الإِسلامي [١] .

* * *

---

(١) ولأهمية هذا المنهج كمدخل لدراسة التاريخ الإِسلامي دراسة علمية موضوعية ، وفهمه وفق أسس صحيحة وسليمة ، يكون تدريس مصطلح الحديث كمادة أساسية في أقسام التاريخ في جامعاتنا أمرًا ملحًّا .







الباب الثاني

الفتنة الأولى

ويحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : تعريف الفتنة والتحقيق في السبئية .

ويحتوي على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الفتنة .

المبحث الثاني : السبئية ، حقيقة أم خيال .

المبحث الثالث : عوامل الفتنة في خلافة عثمان ﷺ .

* * *



المبحث الأول : تعريف الفتنة

أولًا : الفتنة في اللغة :

قال ابن الأعرابي [١] : الفِتنة الاختبار ، والفتنة المحنة ، والفتنة المال ، والفتنة الأولاد ، والفتنة الكفر ، والفتنة اختلاف الناس بالآراء ، والفتنة الإِحراق بالنار [٢] .

وقال ابن الأنباري [٣] : قولهم فَتَنَتْ فلانة فلانًا أي أمالته عن القصد ، والفتنة معناها المميلة عن الحق . والفتنة العذاب ، نحو تعذيب الكفار ضَعْفَى المسلمين في أول الإِسلام لصدهم عن الإيمان ، والفتنة ما يقع بين الناس من القتال [٤] .

وقال ابن فارس [٥] : الفاء والتاء والنون أصل صحيح يدل على ابتلاء واختبار ، من ذلك الفتنة . يقال : فَتَنتُ أَفْتِنُ فَتنًا ، وفتنت بالنار إذا امتحنته ، وهو مفتون فَتِين .. والفَتَّان : الشيطان ، يقال :

(١) هو محمد بن زياد الكوفي أبو عبد الله المعروف بابن الأعرابي : من علماء اللغة والنسب ، كان يروي أشعار القبائل ، أخذ العلم عن الكسائي وابن السكيت وثعلب وغيرهم ، وتلقى عنه الأصمعي ، من مصنفاته : « النوادر » « تاريخ القبائل » ، « معاني الشعر » ، توفي عام (٢٣١ هـ) (٨٤٦ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص ٢٨٢) ، والنووي : « تهذيب الأسماء واللغات » ، (ج ١ ، ص ٢٩٥) . وياقوت : « معجم الأدباء » (ج ١٨ ، ص ١٩٩) .

(٢) ابن منظور : « لسان العرب » .

(٣) هو القاسم بن محمد بن بشار الأنباري أبو محمد : من علماء الأدب والأخبار ، قال فيه ياقوت : كان محدِّثًا إخباريًّا وثقة ، صاحب عربية ، وقال ابن خِلِّكان : كان عالمًا بالأدب موثقًا في الرواية صدوقًا أمينًا ، له : « شرح المفضليات » ، « المؤنث والمذكر » . « الأمثال » ، « غريب الحديث » ، « خلق الإنسان » ... توفي عام (٣٠٤ هـ) (٩١٧ م) ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٦ ، ص ٣١٩) . وابن خلكان : « وفيات الأعيان » (ج ٤ ، ص ٣٤١) . وطاش كبرى زاده : « مفتاح السعادة » (ج ١ ، ص ١٤٦) .

(٤) ابن منظور : « لسان العرب » .

(٥) هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرَّازي أبو الحسين ، صاحب « مقاييس اللغة » من أئمة اللغة والأدب تتلمذ عليه بديع الزمان الهمذاني والصاحب بن عباد وغيرهم من أعيان البيان . من كتبه : « الصاحبي » ، « تمام الفصيح » ، « ذم الخطأ في الشعر » ، « جامع التأويل » ، في تفسير القرآن ، « أوجز السير لخير البشر » . توفي عام (٣٩٥ هـ) (١٠٠٤ م) ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ٤ ، ص ٨٠) . وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ١ ، ص ١١٨) . والقفطي : « إنباه الرواة » ، (ج ١ ، ص ٩٢) . والسيوطي : « بغية الوعاة » ، (ص ١٥٣) .

رخيم الكلام قطيع القيام أضحى فؤادي به فاتِنا

والفَتن : الإحراق ، وشيء فتين : أي مُحْرَق ، ويقال للحرَّة فتين كأن حجارتها محرقة . والفِتان : جلدة الرَّحل . وقولهم : العيش فِتْنان أي لونان : « والعيش فِتْنان حلو ومرٌّ ، ويمكن أن يختبر ابن آدم بكل واحد منهما (١) .

وقال ابن سيده (٢) : الفتنة الخبرة لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِّلظَّالِمِينَ ﴾ [الصافات : ٦٣] أي خبرة ، ومعناه أنهم فُتنوا بشجرة الزَّقوم وكذَّبوا أنها كائنة لما سمعوا أنها تخرج في أصل الجحيم فقالوا : الشجر يحترق في النار ، فكيف ينبت الشجر في النار ! فصارت فتنة لهم (٣) .

وذكر الراغب (٤) أن الفتنة تكون من الأفعال الصادرة من اللَّه ومن العباد كالبليَّة والمعصية والقتل والعذاب وغيرها من المكروهات ، فإن كانت من اللَّه فهي على وجه الحكمة ، وإن كانت من الإنسان بغير ما أمر اللَّه فهي مذمومة . فقد ذمَّ اللَّه الإنسان بإيقاع الفتنة كقوله : ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ [البقرة : ١٩١] وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (٥) » .

وقال الزمخشري (٦) : « وبينهم فتنة أي حرب ، وبنو ثقيف يتفاتنون أي يتحاربون ،

---

(١) ابن فارس : « معجم مقاييس اللغة » .

(٢) هو علي بن إسماعيل أبو الحسن المرسي الأندلسي : من أئمة اللغة والأدب كان ضريرًا واشتهر بنظم الشعر من كتبه : « المخصص » ، في اللغة ، « شرح ما أشكل من شعر المتنبي » توفي عام (٤٥٨ هـ) (١٠٦٦ م) ترجم له : ابن عميرة : « بغية الملتمس » ، (ص ٤٠٥) . والقفطي : « إنباه الرواة » : (ج ٢ و ص ٢٢٥) . وابن خلِّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص ٣٣٠) .

(٣) ابن منظور ، « لسان العرب » .

(٤) هو الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني : من كبار الأدباء والعلماء ، من مؤلفاته : « محاضرات الأدباء » ، « المفردات » « في غريب القرآن » ، « تحقيق البيان » ، في اللغة ، « أفانين البلاغة » ، « الذريعة إلى مكارم الشريعة » توفي عام (٥٠٢ هـ) (١١٠٨ م) ترجم له : البيهقي : « تاريخ حكماء الإسلام » ، ٠ ص ١١٢) . والسيوطي : « بغيّة الوعاة » ، (ص ٣٩٦) . وحاجي خليفة : « التاريخ » ، (ج ١ ، ص ٣٦ ، ١٣١ ، ٣٧٧) .

(٥) الآية ١٠ من سورة البروج . ابن حجر : الفتح ، (ج ١٣ ، ص ٣) .

(٦) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري - نسبة إلى زمخشر من قرى خوارزم - من علماء اللغة والتفسير ، قال فيه الذهبي : كان رأسًا في البلاغة والعربية والمعاني والبيان ... وكان داعيةً إلى الاعتزال ، اللَّه يسامحه . له : « المفصَّل » في النحو ، « مشتبه أسامي الرواة » « أساس البلاغة » توفي عام (٥٣٨ هـ) (١١٤٣ م) ترجم له : السمعاني : « الأنساب » ، (ج ٦ ، ص ٢٩٦) والقفطي : إنباه الرواة ، (ج ٣ ، ص ٢٦٥) . وابن خلِّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٥ ، ص ١٦٨) . وابن المرتضى : « طبقات المعتزلة » ، (ص ٢٠) .

والناس عبيد الفَتَّانَيْنْ وهما الدرهم والدينار ، وفي الحديث : « **ابتليتهم بفتنة الضرَّاء فصبرتم ، وستبتلون بفتنة السرَّاء** » أراد فتنة السيف وفتنة النِّساء [١] .

وقال صاحب لسان العرب [٢] : إن جماع الفتنة في ما ذكر غير واحد : الابتلاء والامتحان والاختبار [٣] .

وذكر الحافظ ابن حجر أنَّ أصل الفتنة الاختبار ثم استعملت فيما أخرجته المحنة والاختبار إلى المكروه ، ثم أطلقت على كل مكروه أو آيل إليه كالكفر والإثم والتحريف والفضيحة والفجور وغير ذلك ... [٤] .

ورُوي عن خلف بن حوشب [٥] كانوا يستحبون أن يتمثلوا بهذه الأبيات عند الفتن لعمرو بن مَعْدِي كَرِب [٦] :

---

(١) الزمخشري : « أساس البلاغة » ، (ص ٣٣٤) ، الحديث موقوف على عبد الرحمن بن عوف ﷺ ولفظه : ابتلينا مع رسول الله ﷺ بالضراء فصبرنا ثم ابتلينا بالسراء بعده فلم نصبر ، أخرجه الترمذي في « سننه » كتاب صفة القيامة - (٣٠) باب اليد العليا خير من السفلى . حديث (٢٤٦٦) (٧١/٧) طبعة المكتبة الإسلامية بإستانبول .

(٢) هو محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ، جمال الدين بن منظور الأنصاري الإفريقي : من أئمة اللغة والأدب ، خدم في ديوان الإنشاء في القاهرة ، ثم ولي القضاء في طرابلس الغرب . قال فيه ابن حجر : كان مولعًا باختصار كتب الأدب المطولة . من كتبه : « لسان العرب » ، « مختار الأغاني » ، « سرور النفس بمدارك الحواس الخمس » ، « المنتخب والمختار في النوادر والأشعار » . توفي عام (٧١١ هـ) (١٣١١ م) ترجم له : الصفدي : « فوات الوفيات » ، (ج ٢ ، ص ٢٦٥) . وابن حجر : « الدرر الكامنة » ، (ج ٤ ، ص ٢٦٢) . والسيوطي : « حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة » ، (ج ١ ، ص ٢١٩) . « وبغية الوعاة » ، (ص ١٠٦) .

(٣) ابن منظور : « لسان العرب » .

(٤) الفتح ، (ج ١٣ ، ص ٣) .

(٥) هو خلف بن حوشب أبو يزيد الكوفي العابد ، روى عن جماعة من كبار التابعين وأدرك بعض الصحابة وثقه العجلي ، وقال النسائي : لا بأس به ، وأثنى عليه سفيان بن عيينة والربيع بن أبي راشد ، وذكر الذهبي أنه بقي إلى حدود (١٤٠ هـ) (٧٥٧ م) انظر : العجلي : « الثقات » ، (ص ١٤٤) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » (١٩٣/١/٢) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص ١٤٩) . و « الفتح » (ج ١٣ ، ص ٤٧) .

(٦) هو عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي اليمني الشاعر الفارس ، كان ضمن وفد بني زبيد الذين وفدوا إلى المدينة عام (٩ هـ) (٦٣٠ م) وأعلنوا إسلامهم أمام رسول الله ﷺ ولما توفي النبي ﷺ ارتد فيمن ارتد لكنه عاد إلى الإسلام ، فشهد الوقائع في اليرموك والقادسية ، وأخبار شجاعته كثيرة ، توفي عام (٢١ هـ) (٦٥٢ م) ترجم له : البلاذري : « فتوح البلدان » ، (ص ٢٥٧) . والمرزباني : « معجم الشعراء » ، (ص ٢٠٨) . وابن حجر : « الإصابة » : (ج ٣ ، ص ١٨) . « معجم الشعراء » ، (ص ٢٠٨) . وابن حجر : « الإصابة » : (ج ٣ ، ص ١٨) .

الحرب أول ما تكون فتية تسعى بزينتها لكل جهول
حتى إذا اشتعلت وشبَّ ضرامها ولَّت عجوزًا غير ذات حليل
شمطاء يُنكر لونها وتغيَّرت مكروهة للشمِّ والتقبيل [1]

ثانيا : الفتنة كما وردت في القرآن الكريم :

وردت الفتنة في القرآن الكريم على خمسة عشر وجهًا :

● **أحدها** : الشرك لقوله تعالى : ﴿ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾ [2] وقوله : ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [3] .

● **والثاني** : الكفر لقوله تعالى : ﴿ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾ [4] وقوله : ﴿ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [5] .

● **والثالث** : الامتحان والابتلاء لقوله تعالى : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ [6] يعني وهم لا يمتحنون - وقوله : ﴿ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا ﴾ [7] .

● **والرابع** : العذاب لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ﴾ [8] يعني جعل عذاب الناس كعذاب اللّه . وقوله : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ﴾ [9] يعني عذبوا .

● **الخامس** : الإحراق بالنار لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [10] وقوله : ﴿ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [11] يعني يحرقون بالنار .

● **السادس** : القتل لقوله تعالى : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ﴾ [12] أي يقتلكم . وقوله : ﴿ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ﴾ [13] .

● **السابع** : الصدُّ لقوله تعالى : ﴿ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [14] وقوله : ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ [15] يعني يصدُّونك .

---

(١) البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، (ج ٨ ، ص ٩٦) .
(٢) الآية ١٩١ من سورة البقرة .
(٣) الآية ٣٩ من سورة الأنفال .
(٤) الآية ٧ من سورة آل عمران .
(٥) الآية ١٤ من سورة الحديد .
(٦) الآية ٢ من سورة العنكبوت .
(٧) الآية ٤٠ من سورة طه .
(٨) الآية ٣٢ من سورة الأنعام .
(٩) الآية ١١٠ من سورة النحل .
(١٠) الآية ١٠ من سورة البروج .
(١١) الآية ١٣ من سورة الذاريات .
(١٢) الآية ١٠١ من سورة النساء .
(١٣) الآية ٨٣ من سورة يونس .
(١٤) الآية ٤٩ من سورة المائدة .
(١٥) الآية ٧٣ من سورة الإسراء .

• **الثامن** : الضلالة لقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ ﴾ (١) يعني ضلالته . وقوله : ﴿ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ۝ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ (٢) أي ما أنتم بمضيلن إلاّ أهل النار الذين سبق علم اللّه في ضلالهم ، بهذا فسّره ثعلب (٣) .

• **التاسع** : المعذرة لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ ﴾ (٤) يعني معذرتهم .

• **العاشر** : الجنون لقوله تعالى : ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ (٥) أي المجنون .

• **الحادي عشر** : الإثم لقوله تعالى : ﴿ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ ﴾ (٦) يعني في الإثم .

• **الثاني عشر** : العقوبة لقوله تعالى : ﴿ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾ (٧) أي عقوبة .

• **الثالث عشر** : المرض لقوله تعالى : ﴿ يُفْتَنُونَ فِى كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً ﴾ (٨) .

• **الرابع عشر** : القضاء لقوله تعالى : ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾ (٩) يعني قضاؤك .

• **الخامس عشر** : العبرة ، وقال الدامغاني (١٠) : الفتنة بعينها لقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (١١) أي لا تسلط علينا أعداء دينك فيقولون لو لم نكن أمثل منكم ما سلطنا عليكم ، فيكون ذلك فتنة (١٢) ، وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ (١٣) .

---

(١) الآية ٤١ من سورة المائدة .
(٢) الآية ١٦٢ من سورة الصافات .
(٣) ابن منظور : لسان العرب .
(٤) الآية ٢٣ من سورة الأنعام .
(٥) الآية ٦ من سورة القلم .
(٦) الآية ٤٩ من سورة التوبة .
(٧) الآية ٦٣ من سورة النور .
(٨) الآية ١٢٦ من سورة التوبة .
(٩) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .
(١٠) هو الحسين بن محمد الدَّامغاني ، نسبة إلى الدامغان بلد كبير بين الري ونيسابور قرب بسطام بلد أبي يزيد البسطامي وسط الجبال – كان فقيهًا مفسرًا ، ولعله ابن الفقيه المعروف أبو عبد اللّه محمد بن علي الدامغاني قاضي القضاة ببغداد وشيخ الحنفية في وقته ، له : « إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم » انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٢ ، ص ٤٣٣) . ومقدمة « قاموس القرآن » للمحقق عبد العزيز سيد الأهل (ص ٦) .
(١١) الآية ٨٥ من سورة يونس .
(١٢) « قاموس القرآن » أو « إصلاح الوجوه والنظائر » في القرآن الكريم ، (ص ٣٤٩) .
(١٣) الآية ٥ من سورة الممتحنة . في معاني الفتنة في القرآن الكريم انظر الدامغاني « إصلاح الوجوه والنظائر » ، (ص ٣٤٧) . وابن الجوزي : « منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر » ، (ص ١٩٢) . والسيوطي : « معترك الأقران في إعجاز القرآن » ، (ص ١٦٩) .

ثالثًا : الفتنة كما وردت في الحديث النبوي :

ومعنى الفتنة في الحديث : القتال ، روى البخاري من طريق أسامة بن زيد ﷺ قال : أشرف النبي ﷺ على أطم [(١)] من آطام المدينة فقال : « **هل ترى ما أرى ؟** » - قالوا : لا . قال : « **فإني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كوقع القطر** » [(٢)] .

قال الحافظ ابن حجر : « وإنما اختصت المدينة بذلك ؛ لأن قتل عثمان ﷺ كان بها ، ثم انتشرت الفتن في البلاد بعد ذلك ، فالقتال بالجمل وبصفين كان بسبب قتل عثمان ، والقتال بالنهروان كان بسبب التحكيم بصفين وكل قتال وقع في ذلك العصر إنما تولَّد عن شيء من ذلك أو عن شيء تولَّد عنه ... » [(٣)] .

وجاءت الفتنة في الحديث أيضًا بمعنى : وقوع بأس الأمة بينهم ، لما ثبت عن حذيفة ابن اليمان ﷺ قال : « بينما نحن جلوس عند عمر إذ قال : أيكم يحفظ قول النبي ﷺ في الفتنة - قال - أي حذيفة - : فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره يكفرها الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال عمر : ليس عن هذا أسألك ، ولكن التي تموج كموج البحر . فقال : ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين ، إن بينك وبينها بابًا مغلقًا قال عمر : أيكسر الباب أم يفتح - قال : بل يكسر ، قال عمر : إذن لا يغلق أبدًا . قلت : أجل . قلنا لحذيفة : أكان عمر يعلم الباب - قال : نعم كما يعلم أن دون غد الليلة ، وذلك أني حدثته حديثًا ليس بالأغاليط . فهبنا أن نسأله : من الباب - فأمرنا مسروقًا فسأله ، فقال : من الباب - قال : عمر [(٤)] .

قال الحافظ ابن حجر معقبًا : وقول عمر : « إذا كسر لم يغلق » أخذه من جهة أن الكسر لا يكون إلا غلبة ، والغلبة لا تقع إلا في الفتنة ، وعلم من الخبر النبوي أن بأس الأمة بينهم واقع ، وأن الهرج لا يزال إلى يوم القيامة كما وقع في حديث ثوبان مرفوعًا : « **إذا وضع السيف في أمتي لم يرفع عنها إلى يوم القيامة** » [(٥)] .

---

(١) هو الحصن ، انظر : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن : باب قول النبي ﷺ « ويل للعرب من شر قد اقترب » ، (ج ٨ ، ص ٨٨ - ٨٩) .

(٣) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص ١٣) .

(٤) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب الفتنة التي تموج كموج البحر ، (ج ٨ ، ص ٩٦) .

(٥) ابن حجر : « الفتح » . (ج ١٣ ، ص ٥٠) . والحديث أخرجه الترمذي في « السنن » أبواب الفتن ، (ج ٣ ، ص ٣٣٢) وقال : حديث صحيح ، وابن ماجه في « السنن » ، كتاب الفتن باب ما يكون من الفتن =

ومعنى الفتنة في الحديث : القتل ، لما جاء في حديث سعيد بن زيد ﷺ قال : كنا عند رسول الله ﷺ فذكر فتنة عظَّم أمرها ، فقلنا - أو قالوا - : يا رسول الله لئن أدركتنا لنهلكنَّ فقال رسول الله ﷺ : « **كلا إن بحسبكم القتل** » ، قال سعيد : فرأيت إخواني قتلوا - يعني طلحة والزبير وغيرهم من الصحابة الذين قتلوا في الفتنة [١] - وفي حديث أبي هريرة ﷺ : « ... **وتظهر الفتن ويكثر الهرج** » . قالوا : يا رسول الله ! أيما هو - قال : « **القتل ، القتل** » [٢] قال ابن الأثير : الهرج الاختلاف والفتن ، وقد جاء في بعض الحديث أنه القتل ، والقتل إنما سببه الفتنة والاختلاف [٣] .

والمراد بالفتنة في الحديث كذلك ما ينشأ عن الاختلاف في طلب الملك حتى لا يعلم المحق من المبطل [٤] أخرج البخاري عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « **ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ، والقائم خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي ، من تشرف لها تستشرفه ، فمن وجد ملجأ أو معاذًا فليعذ به** » [٥] .

وجاءت الفتنة في الحديث وإن لم يذكر اسمها بمعنى : الفرقة والاختلاف ، لقوله ﷺ : « **ستكون هنات وهنات** [٦] **فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنًا من كان** » [٧] ولقوله ﷺ : « ... **وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ....** » [٨] مع العلم أن الفرقة والاختلاف في هذه الأمة كانا بسبب الفتنة .

= (ج ٢ ، ص ١٣٠٤) . وأحمد في « المسند » ، (ج ٥ ، ص ٢٧٨) ، وصححه الألباني في « مشكاة المصابيح » (رقم ٥٤٠٦) ، ومن رواية شداد بن أوس رواه أحمد في « مسنده » (١٢٣/٤) ، وابن حبان في « صحيحه » برقم (٤٥٧٠) وإسناده صحيح .

(١) رواه أبو داود في « سننه » كتاب الفتن ، (ج ٤ ، ص ١٠٥) ، ذكر عبد القادر الأرناؤوط في حاشية جامع الأصول أنّ إسناده صحيح ، (ج ١٠ ، ص ٣٧) .

(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الفتن باب ظهور الفتن ، (ج ٨ ، ص ٨٩) .

(٣) ابن الأثير : « جامع الأصول » ، (ج ١٠ ، ص ١٣) .

(٤) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص ٣١) .

(٥) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم (ج ٨ ، ص ٩٢) .

(٦) خصال الشر . راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٧) رواه مسلم في « جامعه الصحيح » ، كتاب الإمارة باب حكم من فرق أمر المسلمين ، (ج ١٢ ، ص ٢٤١) . والنسائي : في « سننه » كتاب الدم ، باب قتل من فارق الجماعة ، (ج ٧ ، ص ٩٢) .

(٨) رواه الترمذي في « سننه »كتاب الإيمان باب ما جاء في افتراق هذه الأمة ، (ج ٤ ، ص ١٣٥) ، وقال : حسن صحيح ، وأخرجه أيضًا أبو داود في « سننه » ، كتاب السنة ، ١ - باب شرح السنة ، حديث =

ومن ذلك قوله ﷺ : « **ستكون بعدي أحداث وفتن واختلاف ...** » [١] وقوله « **ستكون فتنة وفرقة ...** » [٢] .

وجاءت الفتنة في الحديث بمعنى التشبه بالكفار والافتتان بأفكارهم ونظمهم وأساليب حياتهم في قوله ﷺ : « **لتتبعنَّ سَنَنَ من كان قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع ، حتى لو دخلوا جُحْر ضَبٍّ لتبعتموهم** » قلنا : يا رسول اللّه اليهود والنصارى ؟! قال : « **فمن** » [٣] .

وجاءت الفتنة في الحديث بمعنى فتنة المال لقوله ﷺ : « **فواللّه ما الفقر أخشى عليكم ، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتلهيكم كما ألهتهم** » [٤] .

وفيما رُوي عن أم سلمة رضي الله عنها قالت استيقظ رسول اللّه ﷺ ليلة فزعًا يقول : « **سبحان اللّه ! ماذا أنزل اللّه من الخزائن ، وماذا أنزل من الفتن** » [٥] .

قال ابن بَطّال [٦] : « في هذا الحديث أن الفتوح في الخزائن تنشأ عنه فتنة المال بأن يتنافس فيه ، فيقع القتال بسببه وأن يبخل به ، فيمنع الحق أو يبطر صاحبه فيسرف » [٧] .

= (٤٥٩٦) (٤/٥ طبعة دار الحديث) ، وابن ماجه في « سننه » كتاب الفتن ، باب افتراق الأمم : (حديث ٣٩٩١) (١٣٢١/٢) وصححه الألباني في « الصحيحة » رقم (٢٠٣) ، و « صحيح الجامع » رقم (١٠٨٣) وغيرهما .

(١) رواه أحمد في « مسنده » ، (ج ٥ ، ص ٢٩٢) .

(٢) رواه أحمد في « مسنده » ، (ج ٣ ، ص ٤٩٣) . وابن ماجه في « سننه » ، كتاب الفتن ، (ج ٢ ، ص ١٣١٠) . قال المحقق - محمد فؤاد عبد الباقي - في « الزوائد » - للهيثمي - : هذا إسناد صحيح إن ثبت سماع حمّاد بن سلمة بن ثابت البناني .

(٣) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الاعتصام بالسنة ، (ج ٨ ، ص ١٥١) ومسلم في « جامعه الصحيح « باب العلم ، (ج ١٩ ، ص ٢١٩) .

(٤) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الرقاق ، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ، (ج ٧ ، ص ١٧٢) .

(٥) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شرّ منه . (ج ٨ ، ص ٩٠) .

(٦) هو علي بن خلف بن عبد الملك القرطبي الأندلسي أبو الحسن المعروف بابن بطال ، من علماء الحديث . من كتبه : « شرح البخاري » ، « شرح الاعتصام » في الحديث أيضًا ، توفي عام (٤٤٩ هـ) (١٠٥٧ م) ترجم له : ابن بشكوال : « الصلة » (ج ٢ ، ص ٤١٤) . وابن العماد : « شذرات الذهب » ، (ج ٣ ، ص ٢٨٣) .

(٧) عن الفتح ، (ج ١٣ ، ص ٢٣) .

وجاءت الفتنة في الحديث مرادفة لطغيان الحكام وضلالهم لقوله ﷺ: « **إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين ، فإذا وضع السيف في أمتي لم يرفع عنها إلى يوم القيامة** » [١] ولقوله ﷺ في الحديث الذي أخرجه البخاري عن حذيفة بن اليمان ﷺ قال : « كان الناس يسألون رسول اللّه ﷺ عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني ، فقلت : يا رسول اللّه إنا كنا في جاهلية وشر ، فجاءنا اللّه بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر - قال : « **نعم** » : قلت : وهل بعد ذلك الشرِّ من خير ؟! قال : « **نعم وفيه دخن** » قلت : وما دخنه - قال : « **قوم يستنُّون بغير سنَّتي ، ويهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر** » فقلت : هل بعد ذلك من شرٍّ - قال : « **نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها** » فقلت : يا رسول اللّه صفهم لنا ! . قال : « **هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا** » فقلت : يا رسول اللّه ! فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : « **تلزم جماعة المسلمين وإمامهم** » قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ؟! قال : « **فاعتزل تلك الفرق كلها ، ولو أن تعضَّ بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك** » [٢] .

وجاءت الفتنة في الحديث بمعنى العصيان والتمرد والمخالفة لقوله ﷺ : « **من حمل علينا السلاح فليس منا** » [٣] وفيما روى أبو هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال : « **منعت العراق درهمها وقفيزها** [٤] **ومنعت الشام مديها** [٥] **ودينارها ، ومنعت مصر إردبَّها** [٦] **ودينارها ، وعدتم من حيث بدأتم ، وعدتم من حيث بدأتم ، وعدتم من حيث بدأتم . شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه** » [٧] .

---

(١) أخرجه أبو داود في « سننه » ، كتاب الفتن ، باب ذكر الفتن ، (ج ٤ ، ص ٩٨) . والترمذي في « سننه » ، كتاب الفتن ، باب ما جاء في الأئمة المضلين ، (ج ٣ ، ص ٣٤٢) . وابن ماجه في « سننه » ، كتاب الفتن باب ما يكون من الفتن ، (ج ٢ ، ص ١٣٠٤) ، وصححه الشيخ الألباني « صحيح سنن أبي داود » (٨٠١/٣) رقم (٣٥٧٧) .

(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة ، (ج ٨ ، ص ٩٣) .

(٣) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب الفتن ، (ج ٨ ، ص ٩٠) .

(٤) القفيز العراقي مكيال قدره (٤٨،٧٥) كغم من القمح ، انظر هنتس : « المكاييل والأوزان الإسلامية » ، (ص ٦٦) .

(٥) يعادل المدّ الشامي (٢،٨٤) كغم قمح أو (٣،٦٧٣) لتر . انظر : المصدر نفسه ، (ص ٧٥) .

(٦) الإردبّ : مكيال مصري كان وزنه في الماضي حوالي (٦٩،٦) كغم من القمح . انظر : المصدر نفسه ، (ص ٥٨) .

(٧) أخرجه مسلم في « جامعه الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب ، (ج ١٨ ، ص ٢٠) . وأبو داود في سننه ، كتاب الخراج باب في إيقاف أرض السواد وأرض العنوة ، (ج ٣ ، ص ١٦٦) .

ومعناه فتنة الرجوع عن الطاعة ، ويعضده الحديث الذي رواه البخاري وأحمد عن أبي هريرة ﷺ قال : كيف أنتم إذا لم تجتبوا دينارًا ولا درهمًا ؟ . فقيل له : وكيف ترى ذلك كائنًا يا أبا هريرة ؟ قال : أي والذي نفس أبي هريرة بيده عن قول الصادق المصدوق . قالوا : عمَّ ذلك ؟ قال : تنتهك ذمة اللَّه وذمة رسوله ﷺ فيشدُّ اللَّه ﷻ على قلوب أهل الذمة فيمنعون ما في أيديهم [١] ، وروى البخاري من طريق ابن عمر ﵄ أنه سمع رسول اللَّه ﷺ وهو مستقبل المشرق يقول : « **ألا إن الفتنة ها هنا** » [٢] ذلك أن بوادر الفتنة ظهرت شرق المدينة بالكوفة ، وهي معروفة بعصيان أهلها وكثرة شكواهم على ولاتهم ، ومنها انطلقت شرارة الفتنة الأولى في عهد عثمان ﷺ .

وجاءت الفتنة في الحديث بمعنى فتنة النساء لقوله ﷺ : « **ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال** – وفي رواية : **على أمتي – من النساء** » [٣] وقوله ﷺ : « **فاتقوا الدنيا واتقوا النساء** » [٤] .

وجاءت الفتنة بمعنى التفريق بين المرء وزوجه في الحديث الذي أخرجه مسلم عن النبي ﷺ قال : « **إن عرش إبليس على البحر ، فيبعث سراياه فيفتنون الناس ، فأعظمهم عنده أعظمهم فتنة ، يجيء أحدهم فيقول : فعلت كذا وكذا ، فيقول : ما صنعت شيئًا ، ثم يجيء أحدهم فيقول : ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته ، فيدنيه منه ويلتزمه ويقول : نعم أنت** » [٥] .

وجاءت الفتنة في الحديث بمعاني أخرى منها « **فتنة المحيا** » [٦] وهي ما يعرض

---

(١) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الجزية والموادعة ، (ج ٤ ، ص ٦٩) . وأخرجه أحمد في « مسنده » : (٢/٣٣٢) .

(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن باب قول النبي ﷺ الفتنة من قبل المشرق ، (ج ٨ ، ص ٩٥) .

(٣) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب النكاح ، باب ما يتقى من شؤم المرأة ، (ج ٦ ، ١٢٤) . وابن ماجه في « سننه » ، كتاب الفتن ، (ج ٢ ، ص ١٣٢٥) .

(٤) رواه أحمد في « مسنده » (ج ٣ ، ص ١٩ ، ٢٢) ، وابن ماجه في « سننه » ، كتاب الفتن ، باب فتنة النساء (ج ٢ ، ص ٣٢٥) .

(٥) رواه مسلم في « الجامع الصحيح « كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قرينًا (ج ١٧ ، ص ١٥٦) .

(٦) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » كتاب الأذان ، باب الدعاء قبل السلام ، (ج ١ ، ص ٢٠٢) . والنسائي في « سننه » ، كتاب السهو : باب التعوذ في الصلاة ، (ج ٣ ، ص ٥٧) .

للإنسان مدَّة حياته من الافتنان بالدنيا والشهوات والشبهات ، « **وفتنة الممات** » (١) وهي سؤال الملكين في القبر ، « **وفتنة الدجال** » (٢) وهي امتحان الدَّجال ، « **وفتنة الصدر** » (٣) وهي الوساوس « **وفتنة الغنى** » (٤) وهي الأشر والبطر والبخل بحقوق المال أو إنفاقه في إسراف وباطل وغير ذلك ، « **وفتنة الفقر** » (٥) وهي عدم احتماله والتسخط وقلة الرضا والصبر ، « **وفتنة النار** » وهي سؤال الخزنة على سبيل التوبيخ (٦) .

وجاءت الفتنة في الأثر بمعنى فتنة العلم والقراءة ، فعن يزيد بن عميرة (٧) من أصحاب معاذ بن جبل ﷺ قال : « كان - أي معاذ - لا يجلس مجلسًا للذكر إلا قال حيث يجلس : اللَّه حكم قسط ، هلك المرتابون فقال معاذ بن جبل يومًا : إن وراءكم فتنًا يكثر فيها المال ، ويفتح فيها القرآن حتى يأخذه المؤمن والمنافق ، والرجل والمرأة ، والعبد والحر ، والصغير والكبير ، فيوشك قائل أن يقول : ما للناس لا يتبعوني وقد قرأت القرآن ، وما هم بمتبعي حتى أبتدع لهم غيره » (٨) .

وخلاصة القول : أن المراد بالفتنة في بحثنا هذا ما وقع بين المسلمين في صدر الإِسلام من القتال والنزاع والفرقة ، نظرًا لأن القضايا التي وقع الخلاف حولها كانت مشتبهة ومعقدة إلى حد جعلت المواقف متباينة والآراء مختلفة .

وللتمييز بين الفتن الواقعة وقتذاك اصطلح السلف على القبول : الفتنة الأولى ، والفتنة الثانية وغير ذلك ....

---

(١) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الجنائز ، باب التعوذ من عذاب القبر ، (ج ٢ ، ص ١٠٢) .

(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الجنائز ، باب التعوذ من عذاب القبر (ج ٢ ، ص ١٠٣) .

(٣) رواه النسائي في « سننه » ، كتاب الاستعاذة ، (ج ٨ ، ص ٢٥٥) .

(٤) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الدعوات ، باب التعوذ من المأثم والمغرم ، (ج ٧ ، ص ١٥٩) .

(٥) أخرجه مسلم في « جامعه الصحيح » ، كتاب الذكر ، (ج ١٧ ، ص ٢٨ - ٢٩) .

(٦) أخرجه البخاري في « جامع الصحيح » ، كتاب الدعوات باب التعوذ من المأثم والمغرم ، (ج ٧ ، ص ١٥٩) .

(٧) هو يزيد بن عميرة الزبيدي الكندي السكسكي الحمصي ذكره أبو زرعة في الطبقة العليا التي تلي الصحابة ، وقال العجلي : شامي تابعي ثقة من كبار التابعين ، وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء اللَّه تعالى ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . انظر : العجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٤٨٠) . وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص ١٣٦) . وابن حجر : « التهذيب » (ج ١١ ، ص ٣٥١) .

(٨) رواه أبو داود في « السنن » ، كتاب السنّة ، باب لزوم السنة ، (ج ٤ ، ص ٢٠٢) . قال محقق : « جامع الأصول » : إسناده صحيح ، (ج ١٠ ، ص ٤٤) ، وصححه الشيخ الألباني « صحيح سنن أبي داود » رقم (٣٨٥٥) (٨٧٢/٣) .

فقد روي عن الزهري قوله : قد هاجت الفتنة الأولى وأدركت رجالًا ذوي عدد من أصحاب رسول الله ﷺ ... [١] .

ورُوي عن سعيد بن المُسَيِّب [٢] قوله : ... ثم وقعت الفتنة الثانية ، فلم يبق من أصحاب الحديبية أحد ، ثم وقعت الثالثة ، فلم ترتفع وللناس طباخ [٣] .

* * *

(١) رواه البيهقي في « السنن الكبرى » ، (ج ٨ ، ص ١٧٤) . وعبد الرزاق في « المصنف » ، (ج ١٠ ، ص ١٢١) .

(٢) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي ، كان من أفقه التابعين ، قال قتادة : ما رأيت أحدًا قط أعلم بالحلال والحرام منه ، وقال الميموني وحنبل عن أحمد : مرسلات سعيد صحاح لا نرى أصحّ من مرسلاته . وقال العجلي : كان رجلاً صالحاً فقيهًا ، وكان لا يأخذ العطاء ، وكانت له بضاعة يتّجر بها في الزيت ، وقال أبو زرعة : ثقة إمام ، وقال أبو حاتم : ليس في التابعين أنبل منه . توفي بعد (٩٠ هـ) (٧٠٩ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٥ ، ص ١١٩) . وابن معين ، « التاريخ » ، (ج ٣ ، ص ٢٠٧) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ١٨٨) . وابن أبي حاتم ، « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص ٥٩) ، وابن حجر ، « التهذيب » ، (ج ٤ ، ص ٨٤) .

(٣) أي قوة . راجع : ابن منظور : « لسان العرب » . والخبر رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب المغازي ، (ج ٥ ، ص ٢٠) . وابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٤ ، ص ١٢٧٤) .

المبحث الثاني : السبئية حقيقة أم خيال

إن تشكيك بعض الباحثين المعاصرين في عبد اللَّه بن سبأ [1] وأنَّه شخصية وهمية ، وإنكارهم وجوده ، لا يستند إلى الدليل العلمي ، ولا يعتمد على المصادر المتقدمة ، بل هو مجرد استنتاج يقوم على آراء وتخمينات شخصية تختلف بواعثها حسب ميول واتجاهات متبنِّيها .

ويمكن القول : إن الشكَّاك والمنكرين لشخصية ابن سبأ هم طائفة من المستشرقين ، وفئة من الباحثين العرب ، وغالبية الشيعة المعاصرين .

ومن العجب أن هؤلاء المستشرقين وذيولهم من الرافضة والمستغربين في عصرنا أنكروا شخصية عبد اللَّه بن سبأ ، وأنه شخصية وهمية لم يكن لها وجود ! فأين بلغ هؤلاء من قلة الحياء والجهل ، وقد ملأت ترجمته كتب التأريخ والفرق ، وتناقلت أفعاله الرواة وطبقت أخباره الآفاق .

لقد اتفق المؤرخون والمحدِّثون وأصحاب كتب الفرق والملل والنحل والطبقات والأدب والأنساب الذين تعرَّضوا للسبئية على وجود شخصية عبد اللَّه بن سبأ الذي ظهر في كتب أهل السنَّة ، كما ظهر في كتب الشيعة شخصية تاريخية حقيقية .

ولهذا فإن أخبار الفتنة ودور ابن سبأ فيها لم تكن قصرًا على تاريخ الإمام الطبري ، واستنادًا إلى روايات سيف بن عمر التميمي فيه ، وإنما هي أخبار منتشرة في روايات المتقدِّمين ، وفي ثنايا الكتب التي رصدت أحداث التاريخ الإسلامي ، وآراء الفرق والنحل في تلك الفترة ، إلَّا أن ميزة تاريخ الإمام الطبري على غيره أنه أغزرها مادة وأكثرها تفصيلاً لا أكثر .

ولهذا فإنَّ التشكيك في هذه الأحداث بلا سند وبلا دليل إنما يعني الهدم لكل تلك

---

(١) هو عبد اللَّه بن سبأ الملقب بابن السوداء ، يهودي من صنعاء ، أظهر إسلامه في زمن عثمان بن عفان وظهر له نشاط ملحوظ في الشام والعراق ومصر خاصة ، يرسم خططًا ويدلي بآراء هدامة ليلفت المسلمين عن دينهم وطاعة خليفتهم . ويوقع بينهم الفرقة والخلاف . ترجم له : الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٠) . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ج ٩ ، ص ٣٢٨) (المخطوط) . وابن كثير : البداية والنهاية ، (ج ٧ ، ص ١٨٣) .

الأخبار ، والتسفيه بأولئك المخبرين والعلماء ، وتزييف الحقائق التاريخية .

فمتى كانت المنهجية ضربًا من ضروب الاستنتاج العقلي المحض في مقابل النصوص والروايات المتضافرة - وهل تكون المنهجية في الضرب صفحًا والإعراض عن المصادر الكثيرة المتقدمة والمتأخرة التي أثبتت لابن سبأ شخصية واقعية ؟! .

أولًا : ابن سبأ عند أهل السنَّة :

جاء ذكر السبئية على لسان أعشى همدان [١] المتوفى عام (٨٣ هـ) (٧٠٢ م) وقد هجى المختار وأنصاره من أهل الكوفة بعدما فرَّ مع أشراف قبائل الكوفة إلى البصرة بقوله :

شهدت عليكم أنكم سبئية وأني بكم يا شرطة الكفر عارف [٢]

وجاء ذكر السبئية في كتاب الإرجاء للحسن بن محمد بن الحنفية [٣] المتوفى عام (٩٥هـ) (٧١٣ م) والذي أمر بقراءته على الناس وفيه : « ... ومن خصومة هذه السبئية التي أدركنا ، إذ يقولون هُدينا لوحي ضل عنه الناس » [٤] .

وهناك رواية عن الشعبي المتوفى عام (١٠٣ هـ) (٧٢١ م) تفيد أنَّ « أول من كذب عبد الله بن سبأ » [٥] .

---

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث الهمداني : المعروف بأعشى همدان : الشاعر الفارس ، أحد الفقهاء القرّاء ، لكنه قال الشعر وعرف به ، قال فيه الذهبي : شاعر مفوّه شهير ، كان متعبدًا ، فاضلاً ، خرج مع القرّاء على الحجّاج ، فجيء به أسيرًا ، فأمر به الحجَاج فضربت عنقه عام (٨٣ هـ) (٧٠٢ م) ترجم له : الأصفهاني : « الأغاني » ، (ج ٦ ، ص ٤١) ، والمرزباني : « معجم الشعراء » ، (ص ١٤) وابن عساكر « تاريخ دمشق » (ج ٩ ، ص ٤٩٩) ، والذهبي : « تاريخ الإسلام » . (ج ٣ ، ص ٢٤٢) .

(٢) أعشى همدان : « ديوان » ، (ص ١٤٨) ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٦ ، ص ٨٣) .

(٣) هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي : متفق على توثيقه ، هو أول من تكلم في الإرجاء : قال ابن سعد : كان من ظرفاء بني هاشم وأهل الفضل منهم . وقال ابن حبان : كان من علماء الناس بالاختلاف ، قال ابن حجر : ثقة فقيه . توفي عام (١٠٠ هـ) (٧١٨ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٥ ، ص ٣٢٨) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ١١٧) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣٠٥/٢/١) ، وابن حبان : « المجروحين من المحدثين » ، (ج ٤ ، ص ١٢٢) ، وابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص ١٧١) .

(٤) رواه ابن أبي عمر العدني في كتاب الإيمان ، (ص ٢٤٩) .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) (ج ٩ ، ص ٣٣١) .

وهذا الفرزدق [١] المتوفى عام (١١٦ هـ) (٧٣٤ م) يهجو أشراف العراق ومن انضمَّ إلى ثورة ابن الأشعث في معركة دير الجماجم سنة (٨٣ هـ) (٧٠٦ م) ويصفهم بالسبئية ، حيث يقول :

كأن على دير الجماجم منهم ... حصائد أو أعجاز نخل تَقعَّرا
تَعَرَّفُ هَمدانية سبئيَّة ... وتُكْرِهِ عينيها على ما تنكَّرا
رَأته مع القتلى وغَيَّر بعلها ... عليها تراب في دم قد تَعَفَّرا
أراحوه من رَأْسٍ وعينين كانتا ... بعيدين طرفًا بالخيانة أحْزَرَا
من الناكثين العهد من سبئيّة ... وإما زُبيرِيٌّ من الذئب أغْدَرَا
ولو أنهم إذ نافقوا كان منهم ... يهوديهم كانوا بذلك أعذرًا [٢]

ويمكن الاستنتاج من هذا النص أن السبئية تعني فئة لها هوية سياسية معينة ومذهب عقائدي محدد بانتمائها إلى عبد اللّٰه بن سبأ الهمداني المنشأ اليهودي الأصل ، صاحب المذهب المعروف .

وقد نقل الإمام الطبري في تفسيره رأيًا لقتادة بن دعامة السدوسي [٣] البصري المتوفَّى عام (١١٧ هـ) (٧٣٥ م) في النص التالي : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾ [٤] وكان قتادة إذا قرأ هذه الآية ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ قال :

---

(١) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي البصري أبو فراس عرف بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه . كان من كبار شعراء العصر الأموي ، وعظيم الأثر في اللغة حتى قيل : لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب ، جمع بعض شعره في ديوانه ، توفي ببادية البصرة عام (١١٠ هـ) (٧٢٨ م) ترجم له : ابن أبي الخطاب : المصدر السابق ، (ص ١٦٣) ، وابن سلام الجمحي : « طبقات فحول الشعراء » (ص ٧٥) ، وأبو فرج الأصفهاني : « الأغاني » ، (ج ٩ ، ص ٣٦٧) ، والمرزباني : « معجم الشعراء » ، (ص ٤٨٦) .

(٢) الفرزدق : ديوان ، (ص ٢٤٢ - ٢٤٣) .

(٣) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري المفسر : من ثقات التابعين وحفاظهم ، كان آية في الحفظ لا يسمع شيئًا إلا حفظه ، قال أبو حاتم : سمعت أحمد بن حنبل وذكر قتادة فأطنب في ذكره ، ووصفه بالحفظ والفقه . وقال ابن سعد : ثقة مأمون حجة في الحديث ، ووثّقه ابن معين ، وقال سفيان الثوري : أو كان في الدنيا مثل قتادة ! توفي عام (١١٧ هـ) (٧٣٥ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٧ ، ص ٢٢٩) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٣٨٩) . وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٤٨٤) ، والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ١ ، ص ١٢٢) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص ٣٥١) .

(٤) الآية ٧ من سورة آل عمران .

« إن لم يكونوا الحرورية والسبئية فلا أدري » [١] .

أما أبو مخنف لوط بن يحيى الأزدي المتوفى عام (١٥٧ هـ) (٧٧٣ م) فقد روي أن المُستورد بن علفة الخارجي [٢] قد وصف مُعقل بن قيس الرياحي [٣] أحد أصحاب علي ، والذي كلفه المغيرة بن شعبة والي معاوية على الكوفة بقتال المستورد وأصحابه من الخوارج بأنه من السبئية المفترين الكذابين ، وذكر في رواية ثانية وصف أشراف أهل الكوفة لخصومهم من أصحاب المختار بالسبئية [٤] .

وفي الطبقات لابن سعد المتوفى عام (٢٣٠ هـ) (٨٤٤ م) ورد ذكر السبئية وأفكار زعيمها وإن كان لم يشر إلى ابن سبأ بالاسم ، فعن عمرو بن الأصم قال : قيل للحسن ابن علي : إنَّ ناسًا من شيعة أبي الحسن علي عليه السلام يزعمون أنه دابَّة الأرض وأنه سيبعث يوم القيامة ، فقال : كذبوا ، ليس أولئك شيعته ، أولئك أعداؤه ، لو علمنا ذلك ما قسمنا ميراثه ولا أنكحنا نساءه ... [٥] علمًا بأن ما ذكر في هذا النص لا يخرج عما جاء به ابن سبأ من آراء ، وأكَّده علماء الفرق والنحل والمؤرخون في كتبهم [٦] .

وتحدَّث ابن حبيب [٧] المتوفى عام (٢٤٥ هـ) (٨٦٠ م) عن ابن سبأ حينما اعتبره

---

(١) الطبري : « جامع البيان » (١١٩/٣/٣) .

(٢) من قادة الخوارج ترجمة الطبري في حوادث (٤٣ هـ) (٦٦٣ م) انظر : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩) .

(٣) هو معقل بن قيس الرياحي التميمي من أصحاب علي رضي الله عنه كان على ميسرته حين خرج لقتال الخوارج في النهروان سنة (٣٩ هـ) (٦٥٩ م) وسيّره المغيرة ابن شعبة ، وكان واليًا على الكوفة سنة (٤٣ هـ) (٦٦٣ م) لقتال الخوارج بقيادة المستورد ابن علفة ، فقتلا معًا في المعركة ، انظر : الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٥٦٥ -٥٧٤) - و (ج ٥ ، ص ٥٥ ، ٧٩ ، ١٢٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٨) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص ١٩٣) .

(٥) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٣ ، ص ٣٩) .

(٦) انظر : الأشعري : « مقالات الإسلاميين » ، (ج ١ ، ص ٨٦) ، والقمي : « المقالات والفرق » ، (ص ١١٩) . وابن حبان : « المجروحين » ، (ج ٢ ، ص ٢٥٣) . والمقدسي : « البدء والتاريخ » ، (ج ٥ ، ص ١٢٩) .

(٧) هو محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي البغدادي ، له علم بالأنساب والأخبار واللغة والشعر . من مؤلفاته : « أخبار الشعراء وطبقاتهم » « مقتل الفرسان » ، « المحبَّر » ، « تاريخ الخلفاء » ، « مختلف القبائل ومؤتلفها » ، توفي عام (٢٤٥ هـ) (٨٦٠ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٢ ، ص ٢٧٧) . وابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١٥٥) ، وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٨ ، ص ١١٢ - ١١٧) . والسيوطي : « بغية الوعاة » ، (ص ٢٩) .

أحد أبناء الحبشيات [١] كما روى أبو عاصم خُشَيش بن أصرَم [٢] المتوفى عام (٢٥٣ هـ) (٨٥٩ م) خبر إحراق علي ﷺ لجماعة من أصحاب ابن سبأ في كتابه « الاستقامة » [٣] .

ويعتبر الجاحظ [٤] المتوفى عام (٢٥٥ هـ) (٨٦٨ م) من أوائل من أشار إلى عبد اللّٰه ابن سبأ [٥] ولكن ليست روايته أقدم رواية عن ابن سبأ كما يرى الدكتور جواد علي [٦] .

وخبر إحراق علي بن أبي طالب ﷺ لطائفة من الزنادقة تكشف عنه الروايات الصحيحة في كتب الصحاح والسنن والمسانيد [٧] .

فقد ذكر الإمام البخاري المتوفى عام (٢٥٦ هـ) (٨٦٩ م) في كتاب استتابة المرتدين من صحيحه عن عكرمة [٨] قال : « أتي علي ﷺ بزنادقة فأحرقهم فبلغ ذلك

---

(١) ابن حبيب : « المحبَّر » ، (ص ٣٠٨) .

(٢) هو خشيش بن أصرم بن الأسود أبو العاصم النّسائي الحافظ ، روى عنه أبو داود والنّسائي وآخرون ، قال النّسائي : ثقة . ووثقه ابن يونس ومسلمة بن قاسم ، له كتاب « الاستقامة في الردّ على أهل الأهواء » توفي عام (٢٥٣ هـ) (٨٥٩ م) ترجم له : الذهبي : « الكاشف » ، (ج ١ ، ص ٢١٣) ، « وتذكرة الحفاظ » (ج ٢ ، ص ٥٥١) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص ١٤٢) ، وابن العماد : « شذرات الذهب » ، (ج ٢ ، ص ١٢٩) .

(٣) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ١ ، ص ٧) .

(٤) هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي أبو عثمان المعروف بالجاحظ : من أئمة الأدب والعلم ، خلف تصانيف كثيرة منها « البيان والتبيين » ، « سحر البيان » ، « مسائل القرآن » ، « كتاب المعلمين » ، « التبصرة بالتجارة » ، « البلدان » توفي عام (٢٥٥ هـ) (٦٦٨ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٢ ، ص ٢١٢) ، وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص ٤٧٠) ، وياقوت : « معجم الأدباء» ، (ج ١٥ ، ص ٧٤) .

(٥) الجاحظ : « البيان والتبيين » (ج ٣ ، ص ٨١) .

(٦) جواد علي : « عبد اللّٰه بن سبأ » ، مجلة المجمع العلمي العراقي (١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م) ، (ج ٦ ، ص ٦٧) .

(٧) رواه أبو داود في « سننه » ، كتاب الحدود باب الحكم فيمن ارتد ، (ج ٤ ، ص ١٢٦) ، والنسائي في « سننه » ، كتاب الحدود باب الحكم فيمن ارتد ، (ج ٤ ، ص ١٢٦) ، والنسائي في « سننه » كتاب الحدود ، (ج ٧ ، ص ١٠٤) . والحاكم في « المستدرك » ، كتاب معرفة الصحابة ، (ج ٣ ، ص ٥٣٨) ، وصححه الألباني » صحيح أبي داود رقم (٣٦٥٧) (٨٢٢/٣) .

(٨) هو عكرمة البربري أبو عبد اللّٰه المدني مولى ابن عباس ، قال ابن عُيينة : كان عكرمة إذا تكلم في المغازي فسمعه إنسان قال : كأنه مشرف عليهم يراهم ، وقال إسماعيل ابن أبي خالد : سمعت الشعبي يقول : ما بقي أحد أعلم بكتاب اللّٰه من عكرمة ، وقال سعيد بن أبي عروبة عن قتادة : كان أعلم بالتابعين أربعة : عطاء وسعيد بن جبير وعكرمة والحسن ، وقال العجلي : مكي تابعي ثقة بريء مما يرميه الناس من الحرورية ، وقال البخاري : ليس أحد من أصحابنا إلا ويحتج بعكرمة . وثقه النّسائي وأبو حاتم وابن حبان ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وقال ابن مَنده في صحيحه : أما حال عكرمة في نفسه فقد عدّله أمة من نبلاء =

ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي النبي ﷺ : « **لا تعذبوا بعذاب الله** » ولقتلتهم لقول رسول الله ﷺ : « **من بدَّل دينه فاقتلوه** » [١] .

ولفظ الزندقة ليس غريبًا عن عبد اللَّه بن سبأ وطائفته ، يقول ابن تيمية : « إن مبدأ الرفض إنما كان من الزنديق عبد اللَّه بن سبأ » [٢] ويقول الذهبي : « عبد اللَّه بن سبأ من غلاة الزنادقة ، ضال مضل » [٣] ويقول ابن حجر : « عبد اللَّه بن سبأ من غلاة الزنادقة ... وله أتباع يقال لهم السبئية معتقدين الإلهية في علي بن أبي طالب ، وقد أحرقهم علي بالنار في خلافته » [٤] ويقول في موطن آخر : بأنَّ أحد معاني الزندقة الادعاء بأن مع اللَّه إلهًا آخر [٥] وهذا المعنى قال به ابن سبأ وأتباعه ، وجزم بذلك أصحاب المقالات والفرق والمحدثون والمؤرخون .

ذكر الجُوزَجَاني [٦] المتوفى عام (٢٥٩ هـ) (٨٧٣ م) أن السبئية غلت في الكفر فزعمت أن عليًّا إلها حتى حرَّقهم بالنار إنكارًا عليهم واستبصارًا في أمرهم حين يقول :

لما رأيت الأمر أمرًا منكرًا أججت ناري ودعوت قَنْبرا [٧]

ويقول ابن قتيبة المتوفى عام (٢٧٦ هـ) (٨٨٩ م) في « المعارف » : « السبئية من الرافضة ينسبون إلى عبد اللَّه بن سبأ » [٨] وفي « تأويل مختلف الحديث » أن عبد اللَّه

= التابعين فمن بعدهم وحدّثوا عنه ، واحتجّوا بمفاريده في الصفات والسنن والأحكام ، وقال ابن حجر : ثقة ثبت لم يثبت عنه بدعة ، توفي عام (١٠٧ هـ) (٧٢٥ م) ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٣٣٩) . وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٤١٢) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٤٩/١/٤) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ٧) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص ٢٦٣) ، و « التقريب » : (ج ٢ ، ص ٣٠) .

(١) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب استتابة المرتدين ، (ج ٨ ، ص ٥٠) .

(٢) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٢٨ ، ص ٤٨٣) .

(٣) الذهبي : « الميزان » ، (ج ٢ ، ص ٤٢٦) .

(٤) ابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٣ ، ص ٢٩٠ - ٣٨٩) .

(٥) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٢ ، ص ٢٧٠) .

(٦) هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني - نسبة إلى جوزجان بخراسان - أو إسحاق المحدّث الحافظ المصنف الثقة ، رحل في طلب الحديث إلى مكة ثم البصرة ثم الرملة بأرض فلسطين . من كتبه « الجرح والتعديل » ، « الضعفاء » ، توفي عام (٢٥٩ هـ) (٨٧٣ م) انظر : ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) (ج ٢ ، ص ٣١) ، وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١١ ، ض ٣١) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٥٤٩) .

(٧) الجوزجاني : « أحوال الرجال » ، (ص ٣٨) .

(٨) ابن قتيبة : « المعارف » ، (ص ١٦٧) .

ابن سبأ ادَّعى الربوبية لعلي فأحرق علي أصحابه بالنار [١] .

ويذكر البلاذري [٢] المتوفى عام (٢٧٩ هـ) (٨٩٢ م) ابن سبأ في جملة من أتوا إلى علي ﷺ يسألونه عن رأيه في أبي بكر وعمر فقال لهم : أو تفرغتم لهذا - وحينما كتب علي الكتاب الذي أمر بقراءته على أنصاره كان عند عبد اللّٰه بن سبأ نسخة منه حرَّفها [٣] .

أما الإمام الطبري المتوفى عام (٣١٠ هـ) (٩٢٣ م) فقد أفاض في تاريخه في ذكر أخبار ابن سبأ ومكائده معتمدًا على روايات الإخباري سيف بن عمر التميمي عن شيوخه [٤] .

وقال في التفسير : في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [٥] وهذه الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك ، فإنه معني بها كل مبتدع في دين اللّٰه .... كان من أهل النصرانية أو اليهودية أو المجوسية أو كان سبئيًا أو حروريًا أو قدريًا أو جهميًا كالذي قال ﷺ : « **فإذا رأيتم الذين يجادلون فهم الذين عنى اللّٰه فاحذروهم** » [٦] .

وأكَّد ابن عبد ربه المتوفى عام (٣٢٨ هـ) (٩٣٩ م) أن ابن سبأ وطائفته السبئية قد سلكوا مسلك الغلوِّ في علي حينما قالوا : هو اللّٰه خالقنا ، كما غلت النصارى في المسيح ابن مريم عليه السلام ثم أنشد فيهم قول السيد الحميري [٧] :

---

(١) ابن قتيبة : « تأويل مختلف الحديث » ، (ص ٧٣) .

(٢) هو أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري البغدادي المؤرخ الجغرافي النسّابة ، جالس المتوكل العباسي ، وله شعر يمدح فيه المأمون ، من تصانيفه : « فتوح البلدان » ، « أنساب الأشراف » ، « كتاب البلدان الكبير » ، توفي عام (٢٧٩ هـ) (٨٩٢ م) ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ١٦٤) . وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ٥ ، ص ٨٩) ، وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ١ ، ص ٣٢٢) .

(٣) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، (ج ٣ ، ص ٣٨٢) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٨٣ ، ٣٢٦ ، ٣٣١ ، ٣٤٠ ، ٣٤٩ ، ٣٩٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٥) .

(٥) الآية ٧ من سورة آل عمران .

(٦) الطبري : « جامع البيان » ، (١٢١/٣/٣) . والحديث أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب التفسير ، (ج ٥ ، ص ١٦٦) .

(٧) هو محمد بن وهيب الحميري البغدادي أبو جعفر الشاعر ، لازم الحسن بن سهل وزير المأمون ، وكان يتشيّع ، له قصائد في المديح يتكسب بها ، وله مراثٍ في أهل البيت ، توفي عام (٢٢٥ هـ) (٨٤٠ م) ترجم له : الأصفهاني : « الأغاني » ، (ج ٧ ، ص ٢٢٤ - ٢٧١) ، والمرزباني : « معجم الشعراء » ، (ص ٤٢٠) . والعباسي : « معاهد التنصيص على شواهد التلخيص » ، (ج ١ ، ص ٢٢٠) .

قوم غلوا في علي لا أبا لهم   وأجشموا أنفسًا في حبه تعبا
قالوا هو الله جل الله خالقنا   من أن يكون ابن شيء أو يكون أبا [١]

ويذكر أبو الحسن الأشعري المتوفى عام (٣٣٠ هـ) (٤٩١ م) عبد الله بن سبأ وطائفته من ضمن أصناف الغلاة ، إذ يزعمون أنَّ عليًا لم يمت ، وأنَّه سيرجع إلى الدنيا فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جورًا [٢] .

ويوجد لابن سبأ ذكر في كتب الجرح والتعديل ، يقول ابن حبان المتوفى عام (٣٥٤ هـ) (٩٦٥ م) : « وكان الكلبي - محمد بن السائب الإخباري - سبئيًا ، من أصحاب عبد الله بن سبأ ، من أولئك الذين يقولون : إن عليًا لم يمت ، وإنه راجع إلى الدنيا قبل قيام الساعة .... وإن رأوا سحابة قالوا : أمير المؤمنين فيها .... » [٣] .

وذكر في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي أنه كان سبئيًا من أصحاب عبد الله ابن سباء ، وكان يقول : إن عليًا عليه السلام يرجع إلى الدنيا [٤] .

ويذكر الجوزجاني في « أحوال الرجال » أن من مزاعم عبد الله بن سبأ ادَّعاءه أنَّ القرآن جزء من تسعة أجزاء ، وعلمه عند علي ، وأن عليًا نفاه بعدما كان همَّ به [٥] .

ولكنهم لا يفيضون في ذكر ابن سبأ في كتب الجرح والتعديل ؛ لأنه لا رواية له في الحديث النبوي ، وهي تركز على من روى الحديث .

ويقول المقدسي [٦] المتوفى عام (٣٥٥ هـ) (٩٦٥ م) في كتابه « البدء والتاريخ » : إنَّ عبد الله بن سبأ قال للذي جاء ينعي إليه موت علي بن أبي طالب : « لو جئتنا بدماغه في صرَّة لعلمنا أنَّه لا يموت حتى يسوق العرب بعصاه » [٧] .

ويكشف الملطي المتوفى عام (٣٧٧ هـ) (٩٨٧ م) عن عقيدة السبئية فيقول : « ففي

---

(١) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، (ج ٢ ، ص ٤٠٥) .
(٢) أبو الحسن الأشعري : « مقالات الإسلاميين » ، (ج ١ ، ص ٨٥) .
(٣) ابن حبان : المجروحين ، (ج ٢ ، ص ٢٥٣) .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ٢٠٨) .
(٥) الجوزجاني : « أحوال الرجال » ، (ص ٣٨) .
(٦) هو مطهر بن طاهر المقدسي البستي : المؤرخ صاحب « البدء والتاريخ » نسبته إلى بيت المقدس . لكنه عاش في بست من بلاد سجستان وبها توفي عام (٣٥٥ هـ) (٩٦٦ م) ترجم له : ابن الوردي : « خريدة العجائب وفريدة الغرائب » ، (ص ٢٤٩) ، وحاجي خليفة : « كشف الظنون » ، (ج ١ ، ص ٢٢٧) .
(٧) المقدسي : « البدء والتاريخ » ، (ج ٥ ، ص ١٢٩) .

عهد علي ﷺ جاءت السبئية إليه وقالوا له : أنت أنت !! قال : ومن أنا . قالوا : الخالق البارئ ، فاستتابهم ، فلم يرجعوا ، فأوقد لهم نارًا عظيمة وأحرقهم ، وقال مرتجزًا :

لما رأيت الأمر أمرًا منكرا أجّجت ناري ودعوت قنبرا [١]

وذكر أبو حفص بن شاهين المتوفى عام (٣٨٥ هـ) (٩٩٥ م) أنَّ عليًا حرّق جماعة من غلاة الشيعة ونفى بعضهم ، ومن المنفيين عبد الله بن سبأ [٢] .

وفي مفاتيح العلوم للخوارزمي [٣] المتوفى عام (٣٨٧ هـ) (٩٩٧ م) : « السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ » [٤] .

وذكر البغدادي [٥] المتوفى عام (٤٢٩ هـ) (١٠٣٧ م) أنَّ فرقة السبئية أظهروا بدعتهم في زمان علي ﷺ فأحرق قومًا منهم ونفى ابن سبأ إلى سباط المدائن إذ نهاه ابن عباس ﵄ عن قتله حينما بلغه غلوه فيه وأشار عليه بنفيه على المدائن حتى لا تختلف عليه أصحابه ، لاسيما وهو عازم على العود إلى قتال أهل الشام [٦] .

ونقل ابن حزم المتوفى عام (٤٥٦ هـ) (١٠٦٣ م) أنَّ الذين قالوا بجواز النبوة بعد النبي ﷺ هم السبئية ، وأنهم هم الذين انتقلوا بعد ذلك إلى القول بألوهية علي ، يقول في هذا الصدد :

---

(١) الملطي : « التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع » ، (ص : ١٨) . وقنبر هو مولى علي بن أبي طالب . ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٦ ، ص ٢٣٧) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص ٣٩٢) .

(٢) ابن تيمية : « منهاج السنّة » ، (ج ١ ، ص ٧) .

(٣) هو محمد بن أحمد بن يوسف أبو عبد الله البلخي الخوارزمي – نسبة إلى خوارزم بأرض خراسان – الكاتب : من علماء خراسان ، من مصنّفاته « مفاتيح العلوم » : وهو من أقدم ما صنّف على الطريقة الموسوعية ، ألّفه لأبي الحسن العتبي وزير نوح بن منصور الساماني ، قال المقريزي : هو كتاب جليل القدر ، توفي عام (٣٨٧ هـ) (٩٩٧ م) ترجم له المقريزي : « المواعظ والاعتبار » ، (ج ١ ، ص ٢٥٨) ، وحاجي خليفة : « كشف الظنون » ، (ج ٢ ، ص ١٧٥٦) ، وسركيس : « معجم المطبوعات » ، (ص ٨٣٩) .

(٤) الخوارزمي : « مفاتيح العلوم » ، (ص ٢٢) .

(٥) هو عبد القاهر بن طاهر البغدادي التميمي : من علماء العقيدة وأصول الفقه ، كان من أئمة العلم في عصره ، يدرّس في فنون كثيرة ، من مؤلفاته : « أصول الدين » ، « الناسخ والمنسوخ » ، « فضائح المعتزلة » ، « الملل والنحل » ، « التحصيل في أصول الفقه ، « الفرق بين الفرق » ، « الصفات » توفي عام (٤٢٩ هـ) (١٠٣٧ م) ترجم له : ابن خلّكان : وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص ٢٠٣) ، والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٣ ، ص ٢٣٨) ، والسيوطي : « إنباء الرواة » ، (ج ٢ ، ص ١٨٥) ، وسركيس : « معجم المطبوعات » ، (ص ١٤٤) .

(٦) البغدادي : « الفرق بين الفرق » ، (ص ١٥ – ٢٢٥) .

والقسم الثاني من الفرق الغالية الذين يقولون بالإلهية لغير اللَّه ﷻ فأوَّلهم قوم من أصحاب عبد اللَّه بن سبأ الحميري لعنه اللَّه ، أتوا إلى علي بن أبي طالب فقالوا مشافهة : أنت هو ، فقال لهم : ومن هو - قالوا : أنت اللَّه ، فاستعظم الأمر وأمر بنار فأُجِّجت وأحرقهم بالنار [١] .

ثم يستطرد قائلاً : « ... وهذه الفرقة باقية إلى اليوم فاشية ، عظيمة العدد ، منهم كان إسحاق بن محمد النخعي الأحمر الكوفي ... ويقولون : إن محمدًا رسول علي ... » [٢] .

ويقول الأسفراييني المتوفى عام (٤٧١ هـ) (١٠٧٨ م) : إن ابن سبأ قال بنبوة علي في أول أمره ، ثم دعا إلى ألوهيته ، ودعا الخلق إلى ذلك فأجابته جماعة إلى ذلك في وقت علي [٣] .

ويتحدث الشهرستاني [٤] المتوفى عام (٥٤٨ هـ) (١١٥٣ م) عن ابن سبأ فيقول : « ومنه انشعبت أصناف الغلاة » [٥] ويقول أيضًا : إنَّ ابن سبأ هو أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي [٦] .

كما أنَّ كتب الأنساب هي الأخرى تؤكد نسبة « السبئية » إلى عبد اللَّه ابن سبأ ، ومنها على سبيل المثال كتاب « الأنساب للسمعاني » [٧] المتوفى عام (٥٦٢ هـ)

---

(١) ابن حزم : الفصل في الملل والنحل ، (ج ٤ ، ص ١٨٦) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ١٨٦) .
(٣) الأسفراييني : « التبصير في الدين » ، (ص ١٠٨) .
(٤) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني - نسبة إلى شهرستان بين نيسابور وخوارزم - كان عالمًا بالكلام وبمذاهب الفلاسفة ، قال ياقوت فيه : المتكلم الفيلسوف صاحب التصانيف ، وكان عالمًا حسنًا ، حسن الخط واللفظ ، لطيف المحاورة ، خفيف المحاضرة والمعاشرة ... ولولا تخبطه في الاعتقاد لكان هو الإمام ... وليس ذلك إلا لإعراضه عن نور الشريعة واشتغاله بظلمات الفلسفة . من تصانيفه « الملل والنحل » ، « تاريخ الحكماء » ، « الإرشاد إلى عقائد العباد » ، توفي عام (١١٥٣ م) ترجم له : ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٣ ، ص ٣٧٧) ، وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٤ ، ص ٢٧٣) ، وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٥ ، ص ٢٦٣) .
(٥) الشهرستاني : « الملل والنحل » ، (ج ٢ ، ص ١١٦) .
(٦) المصدر نفسه ، (ج ١ ، ص ١٥٥) .
(٧) هو عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني - نسبة إلى سمعان وهي بطن من تميم - المروزي أبو سعد : كان مؤرخًا رحالة من حفّاظ الحديث . قال الحافظ الذهبي فيه : وكان ثقةً ، حافظًا ، حجة ، واسع الرحلة ، عدلًا ، دينًا ، جميل السيرة ، حسن الصحبة ، كثير المحفوظ . من كتبه : « الأنساب » ، =

(١١٦٧ م) [1] .

وعرَّف ابن عساكر المتوفى عام (٥٧١ هـ) (١١٧٦ م) ابن سبأ بقوله : عبد اللَّه بن سبأ الذي نسب إليه السبئية ، وهم الغلاة من الرافضة ، أصله من اليمن ، كان يهوديًّا وأظهر الإِسلام [2] .

وروي عن عثمان بن أبي عثمان [3] قال : جاء أناس إلى علي بن أبي طالب من الشيعة - يعني السبئية - فقالوا : يا أمير المؤمنين أنت هو - قال : من أنا - قالوا : أنت هو ، قال : ويلكم من أنا - قالوا : أنت ربنا ! أنت ربنا ! قال : ارجعوا ، فأبوا ، فضرب أعناقهم ثم جثاهم في الأرض ثم قال : يا قنبر . ائتني بحزم الحطب ، فأحرقهم بالنار [4] .

وتحسن الإشارة إلى أنَّ سيف بن عمر لم يكن هو المصدر الوحيد لأخبار عبد اللَّه بن سبأ ، إذ أورد ابن عساكر في تاريخه روايات لم يكن سيف فيها ، وهي تثبت ابن سبأ وتؤكد أخباره ، فعن عمار الدهني [5] قال : سمعت أبا الطُّفَيل [6] يقول : رأيت المُسيَّب ابن نَجَبَة [7] أتى به ملبِّبه [8] يعني ابن السوداء ، وعليٌّ على المنبر فقال علي : ما شأنه ؟

= « تاريخ مَرو » ، « تبيين معادن المعاني » ، « في لطائف القرآن الكريم » ، « تذييل تاريخ بغداد للخطيب » ، « تاريخ الوفاة للمتأخرين من الرواة » ، « آداب الإملاء والاستملاء » توفي عام (٥٦٢ هـ) (١١٦٧ م) ترجم له : ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص ٢٠٩) ، وابن تغرى بردي : « النجوم الزاهرة » : (ج ٥، ص ٥٦٣) ، وابن الأثير : « اللباب » (ج ١ ، ص ٩) ، والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٤ ، ص ١٣١٦) ، وسركيس : « معجم المطبوعات » ، (ص ١٠٤٨) .

(١) السمعاني : « الأنساب » ، (ج ٧ ، ص ٢٤) .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ٩ ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩) .

(٣) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ١٢ ، ص ٣٧١) .

(٥) هو عمار بن معاوية الدّهني البجلي الكوفي أبو معاوية ، روى عن أبي الطفيل وسعيد ابن جبير وغيرهم ، وروى عنه سفيان بن عيينة وسفيان الثوري وآخرون ، وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن حبان ، توفي عام (١٣٠ هـ) (٧٤٧ م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » (ج ٢ ، ص ٤٢٤) ، وابنُ أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص ٣٩٠) ، وابن حجر : « التهذيب » . (ج ٧ ، ص ٤٠٦) .

(٦) له صحبة .

(٧) هو المسيّب بن نجبة بن ربيعة الكوفي : تابعي مخضرم ، روى عن حذيفة وعلي ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين في الكوفة ، شهد القادسية ولازم عليًّا في حروبه ، خرج مع سليمان بن صرد في طلب دم الحسين فقتل عام (٦٥ هـ) (٦٨٤ م) في وقعة عين الوردة ، انظر الذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص ١٢٩) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص ١٥٤) .

(٨) أي ملازمه . انظر أبو البقاء العُكبري : « المشُوف المعلم » ، (ج ٢ ، ص ٦٨٩) .

فقال : يكذب على اللَّه ورسوله [١] وجاء من طريق زيد بن وهب أنَّ عليًا ﷺ قال : ما لي ولهذا الحميت الأسود ، يعني عبد اللَّه بن سبأ ، وكان يقع في أبي بكر وعمر [٢] .

وقال حُجَيَّة بن عدي الكندي [٣] : إنه رأى عليًا ، وهو على المنبر ، وهو يقول : من يعذرني من هذا الحميت الأسود الذي يكذب على اللَّه ورسوله ؟ يعني ابن السوداء [٤] .

ورُوي عن أبي الجلاس قال : « سمعت عليًا يقول لعبد اللَّه بن سبأ : ويلك ! واللَّه ما أفضى إليّ بشيء كتمته أحدًا من الناس ، ولقد سمعته يقول : إن بين يدي الساعة ثلاثين كذابًا وإنك لأحدهم » [٥] .

ويقول نشوان الحميري [٦] المتوفى عام (٥٧٣ هـ) (١١٧٨ م) : « ... فقالت السبئية إن عليًا حي لم يمت ، ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جورًا ، ويردَّ الناس على دين واحد قبل يوم القيامة » [٧] .

ويؤكد فخر الدين الرَّازي [٨] المتوفى عام (٦٠٦ هـ) (١٢١٠ م) كغيره من

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) (ج ٩ ،ص ٣٣١) .
(٢) ابن عساكر : المصدر نفسه ، (ج ٩ ، ص ٣٣١) .
(٣) هو حجية بن عدي الكندي الكوفي ، روى عن علي وجابر ، وروى عنه الحكم ابن عتيبة وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم ، قال العجلي : تابعي ثقة و وقال البوشنجي : ثقة مأمون ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ١١٠) ، وابن حبان : « الثقات » ، (د ٤ ، ص ١٩٢) ، والذهبي : « الكاشف » ، (ج ١ ، ص ١٥١) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٢ ، ص ٢١٦) .
(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) (ج ٩ ، ص ٣٣١) .
(٥) المصدر نفسه ، (ج ٩ ، ص ٣٣٢) .
(٦) هو نشوان بن سعيد الحميري اليمني أبو سعيد ، ينحدر من أسرة مالكة ، قال ياقوت بأنه استولى على عدّة قلاع وحصون في جبل صبر المطلّ على قلعة تعز باليمن حتى صار ملكًا ، وكان ذا علم بالعلم والأدب ، من مصنفاته « خلاصة السيرة الجامعة لعجائب أخبار ملوك التبابعة » ، « التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض » ، « التبيان في تفسير القرآن » ، « الحور العين » ، « كتاب القوافي « توفي عام (٥٧٣ هـ) (١١٧٨ م) ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » (ج ١٩ ، ص ٢١٧) ، و « معجم البلدان » ، (ج ٥ ، ص ٣٣٦) . والسيوطي : « بغية الوعاة » ، (ص ٤٠٣) ، وسركيس : « معجم المطبوعات » ، (ص ١٨٥٧) .
(٧) الحميري : « الحور العين » ، (ص ١٥٤) .
(٨) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري أبو عبد اللَّه فخر الدين الرازي – نسبة إلى الريّ – الإمام المفسر – كان متبحرًا في العلوم النقلية والعقلية ، وكان واعظًا بارعًا بالعربية والفارسية ، أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها ، من مؤلفاته : « مفاتيح الغيب » ، في تفسير القرآن الكريم ، « أسرار التنزيل » ، في التوحيد ، « المطالب العالية » ، في علم الكلام ، « نهاية الإيجاز في دولة الإعجاز » في البلاغة « كتاب الهندسة » وعيرها من الكتب ، توفي عام (٦٠٦ هـ) (١٢١٠ م) ترجم له : ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، =

أصحاب المقالات والفرق خبر إحراق علي لطائفة من السبئية (١) .

وفي « اللُّباب » يذكر ابن الأثير المتوفى عام (٦٣٠ هـ) (١٢٣٢ م) ارتباط السبئية من حيث النسبة بعبد اللَّه بن سبأ (٢) .

وذكر السَّكْسَكي (٣) المتوفى عام (٦٨٣ هـ) (١٢٨٤م) أن ابن سبأ وجماعته أول من قالوا بالرجعة إلى الدنيا بعد الموت (٤) .

ويذكر شيخ الإِسلام ابن تيمية المتوفى عام (٧٢٨ هـ) (١٣٢٧م) أنَّ أصل الرفض من المنافقين الزنادقة ، فإنه ابتدعه ابن سبأ الزنديق ، وأظهر الغلو في علي بدعوى الإمامة والنص عليه ، وادَّعى العصمة له (٥) .

وعند الحافظ الذهبي المتوفى عام (٧٤٨ هـ) (١٣٤٧م) : « عبد اللَّه بن سبأ من غلاة الشيعة ، ضال مضل » (٦) .

أما الصفدي (٧) المتوفى عام (٧٦٤ هـ) (١٣٦٣م) فقد قال في ترجمته : « عبد اللَّه ابن سبأ راس الطائفة السبئية ... قال لعلي ﷺ أنت الإله ، فنفاه إلى المدائن ، فلما قتل علي زعم ابن سبأ أنه لم يمت ؛ لأن فيه جزءًا إلهيًا وأنَّ ابن ملجم إنما قتل شيطانًا تصوَّر بصورة علي ، وأن عليًا في السحاب ، والرعد صوته ، والبرق سوطه ، وأنه سينزل

= (ج ٤ ، ص ٢٤٨) ، وابن قاضي شهبة : « طبقات الشافعية » ، (ج ٥ ، ص ٣٣) ، وابن كثير : « البداية » (ج ١٣ ، ص ٥٥) ، وسركيس : « معجم المطبوعات العربية المعربة » ، (٩١٥) .

(١) فخر الدين الرازي : « اعتقادات فرق المسلمين والمشركين » ، (ص ٥٧) .

(٢) ابن الأثير : « اللّباب » ، (ج ٢ ، ص ٩٨) .

(٣) هو عباس بن منصور بن عباس أبو الفضل التريمي السكسكي - نسبة إلى السكاسك وهي بطن من كندة - الشافعي ، من علماء الكلام والأصول ، له كتاب « البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان » توفي عام (٦٨٣ هـ) (١٢٨٤ م) انظر : ابن الأثير : « اللباب » ، (ج ٣ ، ص ٩ - ١٠) ، والبغدادي : « هدية العارفين » (ج ١ ، ص ٤٣٧) .

(٤) السكسكي : « البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان » ، (ص ٥٠) .

(٥) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٤ ، ص ٤٣٥) .

(٦) الذهبي : « المغني في الضعفاء » (ج ١ ، ص ٣٣٩) .

(٧) هو خليل بن أيبك بن عبد اللَّه الصفدي - نسبة إلى صفد بفلسطين - الأديب المؤرخ الكاتب ، ولي ديوان الإنشاء في صفد ودمشق ومصر ، من مصنفاته : « الوافي بالوفيات » ، في التراجم ، « ديوان الفصحاء » في الأدب « تحفة ذوي الألباب فيمن حكم دمشق من الخلفاء والملوك والنواب » في التاريخ ، وغيرها من الكتب ، توفي عام (٧٦٤ هـ) (١٣٦٣ م) ترجم له : ابن حجر : « الدرر الكامنة » ، (ج ٢ ، ص ٨٧) . وابن قاضي شهبة : « طبقات الشافعية » ، (ج ٦ ، ص ٩٤) .

إلى الأرض ... » [١] .

وجاء في « الفِرَق » للكرماني [٢] المتوفى عام (٧٨٦ هـ) (١٣٨٤ م) أن عليًّا ﷺ لما قتل زعم عبد اللَّه بن سبأ أنه لم يمت ، وأن فيه الجزء الإلهي [٣] .

ويشير الشاطبي [٤] المتوفى عام (٧٩٠ هـ) (١٣٨٨ م) إلى أنَّ بدعة السبئية من البدع الاعتقادية المتعلقة بوجود إله مع اللَّه - تعالى اللَّه - وهي بدعة تختلف عن غيرها من المقالات [٥] .

ويعرِّف الجُرجاني [٦] المتوفى عام (٨١٦ هـ) (١٤١٣ م) عبد اللَّه بن سبأ بأنه رأس الطائفة السبئية ... وأنَّ أصحابه عندما يسمعون الرعد يقولون : عليك السلام يا أمير المؤمنين [٧] .

وفي خطط المقريزي المتوفى عام (٨٤٥ هـ) (١٤٤١ م) أن عبد اللَّه بن سبأ قام في زمن علي ﷺ مُحدثًا القول بالوصية ، والرجعة ، والتناسخ [٨] .

---

(١) الصفدي : « الوافي بالوفيات » ، (ج ١٧ ، ص ٢٠) .

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدين الكرماني : من شرّاح الحديث وأصول الفقه ، كانت إقامته ببغداد ومكة ، من مصنفاته : « الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري » ، « ضمائر القرآن » في النحو « شرح مختصر ابن الحاجب » في أصول الفقه توفي عام (٧٨٦ هـ) (١٣٨٤ م) ترجم له : ابن حجر : « الدرر الكامنة » ، (ج ٤ ، ص ٣١٠) ، والسيوطي : « بغية الوعاة » ، (ص ١٢٠) ، وطاش كبرى زاده : « مفتاح السعادة » ، (ج ١ ، ص ١٧٠) .

(٣) الكرماني : « الفرق الإسلامية » ، (ص ٣٤) .

(٤) هو إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الأندلسي المالكي المعروف بأبي إسحاق الشاطبي : من العلماء الحفاظ له دراية بالأصول ، من مؤلفاته « الاعتصام » ، « الموافقات » ، في أصول الفقه ، « الإفادات والإشادات » ، « الاتفاق في علم الاشتقاق » ، « أصول النحو » ، « المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية » ، « الجمان في مختصر أخبار الزمان » توفي عام (٧٩٠ هـ) (١٣٨٨ م) ترجم له : التنبكتي : « نيل الابتهاج » ، (ص ٤٦ - ٥٠) ، والكتاني : « فهرس الفهارس » ، (ج ١ ، ص ١٣٤) وسركيس : « معجم المطبوعات العربية المعربة » ، (ص ١٠٩٠) .

(٥) الشاطبي : « الاعتصام » ، (ج ٢ ، ص ١٩٧) .

(٦) هو علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالشريف الجرجاني : من علماء الفلسفة والمنطق ، له مساهمة في علوم أخرى ، من كتبه : « التعريفات » ، « تحقيق الكليات » ، « مراتب الموجودات » ، « رسالة في تقسيم العلوم » « رسالة في أصول الحديث » توفي عام (٨١٦ هـ) (١٤١٣ م) ترجم له : السخاوي : « الضوء اللامع » ، (ج ٥ ، ص ٣٢٨) ، اللكنوي : « الفوائد البهية » ، (ص ١٢٥) ، والسيوطي : « بغية الوعاة » ، (ص ٣٥١) ، وسركيس : « معجم المطبوعات » ، (ص ٦٧٨) .

(٧) الجرجاني : « التعريفات » ، (ص ٧٩) .

(٨) المقريزي : « المواعظ والاعتبار » ، (ج ٢ ، ص ٣٥٦ - ٣٥٧) .

وقد سرد الحافظ ابن حجر المتوفى عام (٨٥٢ هـ) (١٤٤٨ م) في كتابه « لسان الميزان » عن ابن سبأ أخبارًا غير روايات سيف بن عمر ، ثم قال في النهاية : « وأخبار عبد اللَّه بن سبأ شهيرة في التواريخ ، وليس له رواية ، والحمد للَّه » (١) .

وفي عقد الجمان للعَيني المتوفى عام (٨٥٥ هـ) (١٤٥١ هـ) أنَّ ابن سبأ دخل مصر وطاف في كورها ، وأظهر الأمر بالمعروف ، وتكلم في الرجعة ، وقرَّرها في قلوب المصريين (٢) .

وأكد السيوطي المتوفى عام (٩١١ هـ) (١٥٠٥ م) في كتابه « لبُّ الألباب في تحرير الأنساب » نسبة السبئية إلى عبد اللَّه بن سبأ (٣) .

ويرى الزُّبَيْدي (٤) المتوفى عام (١٢٠٥ هـ) (١٧٩٠ م) أنَّ سبأ الوارد في حديث فروة بن مُسَيْك المُرادي – له صحبة – هو والد عبد اللَّه بن سبأ صاحب السبئية من الغلاة (٥) .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لا ينبغي الغض من قيمة المصادر المتأخرة التي ذكرت السبئية ، ذلك أن أصحابها كابن كثير والذهبي وابن حجر والسيوطي وغيرهم من الأئمة الحفاظ كانوا يستقون معلوماتهم من مصادر قديمة وقيِّمة هي الآن في عداد

---

(١) ابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٣ ، ص ٢٩٠) .

(٢) العيني : « عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان » ، (١٦٨/١/٩) .

(٣) السيوطي : « لب الألباب في تحرير الأنساب » ، (ج ١ ، ص ١٣٢) .

(٤) هو محمد بن محمد أبو الفيض الحسيني الهندي الزبيدي اليمني الملقب بمرتضى الزبيدي ، أصله من واسط في العراق ومولده بالهند ونشأته في زبيد باليمن ، كان من علماء اللغة والحديث والرجال والأنساب ، كان يحسن التركية والفارسية ، له تصانيف كثيرة منها : « تاج العروس في شرح القاموس » ، « أسانيد الكتب الستّة » ، « رفع الشكوى وترويح القلوب في ذكر ملوك بني أيوب » « جذوة الاقتباس في نسب بني العباس » « عقد اللآليء المتناثرة في حفظ الأحاديث المتواترة » توفي عام (١٢٠٥ هـ) (١٧٩٠ م) ترجم له : الجبرتي : « عجائب الآثار في التراجم والأخبار » ، (ج ٢ ، ص ١٩٦) ، والكتاني : « فهرس الفهارس » ، (ج ١ ، ص ٣٩٨) ، وسركيس : « معجم المطبوعات » ، (ص ١٧٢٦) .

(٥) الزبيدي : « تاج العروس » ، (ج ١ ، ص ٧٥ – ٧٦) ، وكلام الزبيدي غير مقبول ويرده حديث فروة ابن مسيك . راجع « سنن أبي داود » (عون المعبود ١٨/١١ ح ٣٩٦٩) و « صحيح أبي داود » (٧٥٤/٢ ح ٣٣٧٣) ، والترمذي (٣٥٦/٨ ح ٣٢٢٠) كتاب التفسير – سورة سبأ) ، وفي الحديث زيادة تفصيل وبيان أن سبأ رجل من العرب ، ولد عشرة : سكن منهم ستة في اليمن وأربعة في الشام ، وهم أصول القبائل العربية : لخم وجذام وغسان ... إلخ ، مما يدل على أن سبأ رجل متقدم جدًّا من أصول العرب . فما علاقة ذلك بسبأ والد عبد اللَّه صاحب السبأية – . [الناشر] .

المفقود ، كما عُرفوا بسعة اطلاعهم ، وغزارة معارفهم ، وتقصِّيهم الدقيق للأخبار ، حتى إنَّ الباحث يندهش مثلاً عندما يطلع على كثرة الطرق وتنوُّعها في رواية ابن حجر لأحداث تاريخية ، ومن مصادر متقدمة جدًّا كأخبار البصرة [١] لابن شبَّة ، وكتاب صفين [٢] ليحيى بن سليمان الجُعفي [٣] أحد شيوخ البخاري ، والمعرفة والتاريخ [٤] للفَسَوي . وتاريخ [٥] أبي زُرْعة الدمشقي ، وغيرها من كتب التاريخ : ناهيك عن الرجوع إلى مصادر حديثية تشمل فوائد تاريخية جمَّة كمسند أحمد بن حنبل [٦] ومسند البزَّار [٧] ومصنف ابن أبي شيبة [٨] وغيرها من كتب الحديث .

ثانيًا : ابن سبأ عند الشيعة

أورد الناشئ الأكبر [٩] المتوفى عام (٢٩٣ هـ) (٩٠٥م) .عن ابن سبأ وطائفته ما يلي : « وفرقة زعموا أنَّ عليًّا ﷺ حي لم يمت ، وأنه لا يموت حتى يسوق العرب بعصاه ، وهؤلاء هم السبئية أصحاب عبد اللّه بن سبأ ، وكان عبد اللّه بن سبأ رجلاً من أهل صنعاء ، يهوديًّا .. وسكن المدائن .. » [١٠] .

(١) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص ٥٤) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ١٣ ، ص ٨٦) .
(٣) هو يحيى بن سليمان بن يحيى الجعفي الكوفي أبو سعيد ، قال أبو حاتم : شيخ ، وقال مسلمة بن قاسم : لا بأس به ، ووثقه ابن حبان والدارقطني والعقيلي ، انظر : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص ١٥٤) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٨٠/٢/٤) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص ٢٢٧) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ٤ ، ص ٣٨٢) .
(٤) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص ٦٥) .
(٥) ابن حجر : المصدر نفسه ، (ج ١٣ ، ص ٧٢) .
(٦) المصدر نفسه ، (ج ١٣ ، ص ٨٦) .
(٧) المصدر نفسه ، (ج ١٣ ، ص ٨٥) .
(٨) المصدر نفسه ، (ج ١٣ ، ص ٥٧) .
(٩) هو عبد اللّه بن محمد الأنباري - نسبة إلى الأنبار بناحية بغداد - أبو العباس المعروف بالناشئ الأكبر ، من فحول الشعراء في العصر العباسي ، وكان نحويًّا عروضيًّا متكلمًا منطقيًّا ، له أشعار كثيرة في جوارح الصيد وآلاته ، يقول ابن خلّكان : وكان بقوة علم الكلام قد نقد علل النحاة ، وأدخل على قواعد العروض شبهًا ومثّلها بغير أمثلة الخليل ، وكل ذلك بحذقه وقوة فطنته ، ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٠ ، ص ٩٢) ، وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص ٩١) ، والقفطي : « إنباء الرواة » ، (ج ٢ ، ص ١٢٨) .
(١٠) الناشيء الأكبر : « مسائل الإمامة » ، (ص ٢٢ - ٢٣) .

ونقل القمّي [١] المتوفى عام (٣٠١ هـ) (٩١٣ م) أنَّ عبد اللَّه بن سبأ أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة ، وتبرّأ منهم ، وادَّعى أن عليًّا أمره بذلك [٢] .

ويتحدث النوبختي [٣] المتوفى عام (٣١٠ هـ) (٩٢٢ م) عن أخبار ابن سبأ فيذكر - على سبيل المثال - أنه لما بلغ نعي علي بالمدائن قال للذي نعاه : كذبت ، لو جئتنا بدماغه في سبعين صرَّة ، وأقمت على قتله سبعين عدلاً ، لعلمنا أنه لم يمت ولم يقتل ، ولا يموت حتى يملك الأرض [٤] .

ويقول أبو حاتم الرازي [٥] المتوفى عام (٣٢٢ هـ) (٩٣٣ م) أن عبد اللَّه بن سبأ ومن قال بقوله من السبئية كانوا يزعمون أنَّ عليًّا هو الإله ، وأنه يحيي الموتى ، وادعوا غيبته بعد موته [٦] .

وروى الكشِّي المتوفى عام (٣٤٠ هـ) (٩٥١ م) بسنده إلى أبي جعفر - محمد الباقر - قوله : أنَّ عبد اللَّه بن سبأ كان يدَّعى النبّوة ، ويزعم أن أمير المؤمنين عليه السلام هو اللَّه ، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا [٧] .

---

(١) هو سعد بن عبد اللَّه القمي أبو القاسم : فقيه محدث من الشيعة الإمامية ، سافر كثيرًا في طلب الحديث ، من كتبه : « مناقب رواة الحديث » ، « مثالب رواة الحديث » ، « المقالات والفرق » ، « فضل العرب » . توفي عام (٣٠١ هـ) (٩١٣ م) ترجم له : النجاشي : « الرجال » . (ص ١٢٦) ، الطوسي : « الفهرست » ، (ص ٧٥) .

(٢) القمي : « المقالات والفرق » ، (٢٠) .

(٣) هو الحسن بن موسى بن الحسن النوبختي أبو محمد ، فيلسوف وفلكي من أهل بغداد ، كان شيعيًّا . له : « فرق الشيعة » ، « النكت على ابن الراوندي » ، « الجزء الذي لا يتجزأ » ، توفي عام (٣١٠ هـ) (٩٢٢ م) . ترجم له . ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٢٥١) ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٥ ، ص ٣٢٧) ، وابن المرتضى : « طبقات المعتزلة » ، (ص ١٢٦) ، وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٢ ، ص ٢٥٨) .

(٤) النوبختي : « فرق الشيعة » ، (ص ٢٣) .

(٥) هو أحمد بن حمدان الورسامي الليثي أبو حاتم الرازي : من أعلام الإسماعيلية ، وهي فرقة متطرفة من فرق الشيعة . قال ابن حجر : ذكره ابن بابويه في « تاريخ الري » وقال : كان من أهل الفضل والأدب والمعرفة باللغة ، وسمع الحديث كثيرًا ، وله تصانيف ، ثم أظهر القول بالإلحاد ، وصار من دعاة الإسماعيلية ، وأضل جماعة من الأكابر . من كتبه : « أعلام النبوة » ، « الزينة في الكلمات الإسلامية » في فقه اللغة ، « الجامع في الفقه » ، توفي عام (٣٢٢ هـ) (٩٢٣ م) ، ترجم له : ابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ١ ، ص ١٦٤) ، ومصطفى غالب : « تاريخ الدعوة الإسماعيلية » ، (ص ١١٤ - ١٢٥) .

(٦) الرازي : « الزينة في الكلمات الإسلامية » ، (ص ٣٠٥) .

(٧) الكشي : « الرجال » ، (ص ٩٨ - ٩٩) .

وروى أيضًا عن أبان بن عثمان قال : سمعت أبا عبد اللَّه - جعفر الصادق - يقول : لعن اللَّه ابن سبأ ، إنه ادعى الربوبية في أمير المؤمنين ، وكان والله أمير المؤمنين عبدًا لله طائعًا ، الويل لمن كذب علينا ، وإن قومًا يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا ، نبرأ إلى اللَّه منهم ، نبرأ إلى اللَّه منهم [١] .

كما روى - أي الكشِّي - بسنده إلى علي بن الحسين : « لعن اللَّه من كذب علينا ، إني ذكرت عبد اللَّه بن سبأ فقامت كل شعرة في جسدي ، لقد ادَّعى أمرًا عظيمًا ، ما له ، لعنه اللَّه ... » [٢] .

ويذكر كبير المحدثين الشيعة أبو جعفر الصدوق بن بابويه القمِّي [٣] المتوفى عام (٣٨١هـ) (٩٩١ م) موقف ابن سبأ وهو يعترض على علي ﷺ رفع اليدين إلى السماء أثناء الدعاء [٤] .

وجاء في « شرح عقائد الصدوق » للشيخ المفيد [٥] المتوفى عام (٤١٣ هـ) (١٠٢٢ م) ذكر الغلاة من المتظاهرين بالإسلام - يقصد السبئية الذين نسبوا أمير المؤمنين - علي - والأئمة من ذريته إلى الألوهية والنبوة ، فحكم فيهم أمير المؤمنين بالقتل والتحريق بالنار [٦] .

وقال أبو جعفر الطوسي [٧] المتوفى عام (٤٦٠ هـ) (١٠٦٧ م) أنَّ ابن سبأ رجع

---

(١) الكشي : « معرفة أخبار الرجال » ، (ص ٧٠) .

(٢) الكشي : « الرجال » ، (ص ١٠٠) .

(٣) هو محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ويعرف بالشيخ الصدوق : من علماء الحديث ، ينتمي إلى الشيعة الإمامية ، له مصنفات كثيرة منها : « معاني الأخبار » ، « التاريخ » ، « الشعر » ، « السلطان » ، « من لا يحضره الفقيه » ، « علل الشرائع والأحكام » ، « المصابيح » ، في الحديث ورواته . توفي عام (٣٨١ هـ) (٩٩١ م) ، ترجم له : ابن النديم : « الفهرست » ، (ص ٢٧٧) ، وأبو جعفر الطوسي : « الفهرست » ، (ص ١٥٦) ، والنجاشي : « الرجال » ، (ص ٢٧٦) ، وأغابزرك : « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » ، (ج ٢ ، ص ٢٢٦) .

(٤) ابن بابويه القمي : « من لا يحضره الفقيه » ، (ج ١ ، ص ٢١٣) .

(٥) هو محمد بن محمد النعمان بن عبد السلام العكبري - نسبة إلى عكبرا بناحية بغداد - القحطاني أبو عبد اللَّه المعروف بالشيخ المفيد : انتهت إليه رئاسة الشيعة في زمانه ، قال الذهبي : أكثر من الطعن على السلف ، وكانت له صولة في دولة عضد الدولة البويهي ، له تصانيف كثيرة في الأصول والكلام والفقه ، من كتبه : « الأعلام فيما اتفقت عليه الإمامية من الأحكام » ، « أوائل المقالات في المذاهب والمختارات » ، « أصول الفقه » ، « الكلام في وجوه إعجاز القرآن » ، « وقعة الجمل » ... توفي عام ٤١٣ هـ (١٠٢٢ م) ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٣ ، ص ٢٣١) ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٧ ، ص ٣٤٤) ، « والميزان » ، (ج ٤ ، ص ٢٦) .

(٦) الشيخ المفيد : « شرح عقائد الصدوق » ، (ص ٢٥٧) .

(٧) هو محمد بن الحسن بن علي البغدادي المعروف بأبي جعفر الطوسي : من فقهاء الشيعة وعلمائهم ، =

إلى الكفر وأظهر الغلو (١) .

وذكر ابن أبي الحديد المتوفى عام (٦٥٥ هـ) (١٢٥٧ م) في شرح نهج البلاغة ما نصه : فلما قتل أمير المؤمنين عليه السلام أظهر ابن سبأ مقالته ، وصارت له طائفة وفرقة يصدِّقونه ويتبعونه (٢) .

وأشار الحسن بن علي الحلِّي (٣) المتوفى عام (٧٤٠ هـ) (١٣٣٩ م) إلى ابن سبأ ضمن أصناف الضعفاء (٤) .

أما ابن المرتضى (٥) المتوفى عام (٨٤٠ هـ) (١٤٣٦ م) وهو من أئمة الشيعة الزيدية فيرى أن أصل التشيُّع مرجعه إلى ابن سبأ ، لأنه أول من أحدث القول بالنص في الإمامة (٦) .

وعبد الأَرْدَبِيلي (٧) المتوفى عام (١١٠٠ هـ) (١٦٨٩ م) فابن سبأ غال ملعون

= صنف في التفسير والفقه والعقائد ، من مؤلفاته : « التِّبيان الجامع لعلوم القرآن » ، « اصطلاحات المتكلمين » ، « فهرست كتب الشيعة » ، « الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار » ، يقول الذهبي : وأعرض عنه الحفاظ لبدعته ، وقد أحرقت كتبه عدّة نوب في رحبة جامع القصر ، واستتر لما ظهر منه التنقص للسّلف . توفي عام (٤٦٠ هـ) (١٠٦٧ م) ترجم له : ابن الجوزي : « المنتظم » ، (ج ٨ ، ص ٢٥٢) ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٨ ، ص ٣٣٤) ، والسيوطي : « طبقات المفسرين » ، (ص ٢٩) ، وأغابزرك : « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » ، (ج ٢ ، ص ١٤) .

(١) أبو جعفر الطوسي : « تهذيب الأحكام » ، (ج ٢ ، ص ٣٢٢) .

(٢) ابن أبي الحديد : « شرح نهج البلاغة » ، (ج ٢ ، ص ٩٩) .

(٣) هو الحسن بن علي بن داود الحلِّي تقي الدين أبو محمد : من علماء التفسير والفقه والأصول والأدب والمنطق ، من تصانيفه : « تحصيل المنفعة » في الفقه ، « أحكام القضية » في المنطق ، « مختصر الإيضاح » في النحو ، « كتاب الرجال » ، توفي عام (٧٤٠ هـ) (١٣٣٩ م) ، ترجم له : محسن الأمين : « أعيان الشيعة » ، (ج ٢٢ ، ص ٣٣٥) ، والخاقاني : « شعراء الحلّة » ، (ج ١ ، ص ٢٧٨) ، والمامقاني : « تنقيح المقال في أحوال الرجال » ، (ص ٢٩٣) .

(٤) الحلّي : « الرجال » ، (ج ٢ ، ص ٧١) .

(٥) هو محمد بن إبراهيم بن علي اليماني عز الدين أبو عبد الله بن المرتضى الملقب بابن الوزير : من علماء الحديث والتفسير والعقيدة ، من كتبه ، « تنقيح الأنظار في علوم الآثار » ، وكتابه القيم « العواصم والقواصم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم » ، « البرهان القاطع في إثبات الصانع » ، « قواعد التفسير » ، « ترجيح أساليب القرآن على قوانين المبتدعة واليونان » ، توفي عام (٨٤٠ هـ) (١٤٣٦ م) . ترجم له : السخاوي : « الضوء اللامع » ، (ج ٦ ، ص ٢٧٢) ، والشوكاني : « البدر الطالع » ، (ج ٢ ، ص ٨١) ، والواسعي : « الدرّ الفريد الجامع لمفترقات الأسانيد » ، (ص ٤١) .

(٦) ابن المرتضى : « تاج العروس » (ص ٥ ، ٦) .

(٧) هو محمد بن علي الغروي الحائري الأردبيلي – نسبة إلى أردبيل بإيران – من علماء الشيعة الإمامية ، =

يزعم ألوهية علي ونبوته [١] .

وفي « تنقيح المقال » للمامقاني [٢] المتوفى عام (١٣٢٣ هـ) (١٩٠٥ م) جاء ذكر ابن سبأ ضمن نقولات عدّة ساقها المؤلف من مصادر شيعية متقدمة عليه [٣] .

أما الخوانساري فقد جاء ذكر ابن سبأ عنده على لسان جعفر الصادق الذي لعن ابن سبأ لاتهامه بالكذب والتزوير [٤] .

ويقول إحسان إلهي ظهير - وله اطلاع واسع على كتابات الشيعة بالعربية والفارسية - « وقد أقرّ بوجوده - ابن سبأ - من أعلام الشيعة المتأخرين المظفري في كتابه « تاريخ الشيعة » ، وكذلك كبير القوم السيد محسن الأمين في موسوعته ، وغيرهم الكثيرون الكثيرون » [٥] .

ثالثًا : ابن سبأ في كتابات المعاصرين (المستشرقون والباحثون العرب والشيعة)

وإذا كانت شخصية ابن سبأ حقيقة تاريخية لا لبس فيها في المصادر السنية والشيعية المتقدمة والمتأخرة على السواء ، فهي كذلك أيضًا عند غالبية المستشرقين أمثال : يوليوس فلهاوزن [٦] وفان فولتن [٧] وليفي ديلافيدا [٨] وجولد تسيهر [٩] ورينولد نكلسن [١٠]

= صنّف في التراجم ، له كتاب يسمى « جامع الرواة » . توفي عام (١١٠٠ هـ) (١٦٨٩ م) . ترجم له : أغابزرك : « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » (ج ٤ ، ص ١٩٣) ، والزركلي : « الأعلام » ، (ج ٦ ، ص ٢٩٥) .

(١) الأرديلي : « جامع الرواة » ، (ج ١ ، ص ٤٨٥) .

(٢) هو محمد حسن بن عبد الله المامقاني - نسبة إلى مامقان قرب تبريز - من فقهاء الإمامية ، من مؤلفاته : « بشرى الوصول إلى أسرار علم الأصول » ، « غاية الآمال » في الفقه ، « ذرائع الأحلام في شرح شرائع الإسلام » ، توفي عام (١٣٢٣ هـ) (١٩٠٥ م) ، ترجم له : محسن الأمين : « فجر الإسلام » ، (ج ٢٢ ، ص ١٦١) ، وأغابزرك : « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » ، (ج ٣ ، ص ١٢٠) . والخوانساري : « أحسن الوديعة » ، (ص ١٦٩) .

(٣) المامقاني : « تنقيح المقال في أحوال الرجال » ، . ج ٢ ، ص ١٨٣) .

(٤) الخوانساري : « روضات الجنات » ، (ج ٣ ، ص ١٤١) .

(٥) إحسان ظهير : « الشيعة والتشيّع » : فرق وتاريخ ، (ص ٦٤) .

(٦) يوليوس فلهازون : « الخوارج والشيعة » ، (ص ١٧٠) .

(٧) فان فولتن : « السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات » ، (ص ٨٠) .

(٨) Levi delavida " The Encyclopedia Of Islam , VI , P : 51 .

(٩) جولد تسيهر : « العقيدة والشريعة في الإسلام » ، (ص ٢٢٩) .

(١٠) نكلسن : « تاريخ العرب الأدبي في الجاهلية وصدر الإسلام » ، (ص ٣٣٥) .

ودوايت رونلدسن (١) ... على حين يبقى ابن سبأ محلَّ شكٍّ أو مجرد خرافة عند فئة قليلة من المستشرقين أمثال كيتاني (٢) وبرناردلويس (٣) وفريد لندر المتأرجح (٤) .

كما أنَّ شخصية ابن سبأ تبقى محلَّ اتفاق عند المحْدَثين من أهل السنَّة ماعدا فئة قليلة ممن تأثروا بمنهج الاستشراق (٥) أو ممن حجبهم الغموضٍ الذي أثاره غيرهم حول شخصية ابن سبأ فلازموا الإنكار (٦) . وفي أحسن حال شكّوا في أمره (٧) . أو تذبذبوا بين الإنكار تارة ، والإقرار بوجوده تارة أخرى (٨) .

وبالنسبة للشيعة المعاصرين فأغلب ما كتبوه عن ابن سبأ إنما هو إنكار لوجوده ، فهو عند بعضهم أقرب إلى الوهم منه إلى الوجود (٩) ، وعند البعض الأخر أقرب إلى الخيال والأسطورة منه إلى الواقع (١٠) .

---

(١) رونلدسن : « عقيدة الشريعة » ، (ص ٥٨) .

(٢) كيتاني : « حوليات الإسلام » ، (ج ٨ ، سنة ٣٣ - ٣٥ ص ٤٢) نقلاً عن الدكتور عبد الرحمن بدوي : « مذاهب الإسلاميين » ، (ج ٢ ، ص ٣٠ - ٣١) .

(٣) برناردلويس : « أصول الإسماعيلية » ، (ص ٨٦) .

(٤) انظر عبد الرحمن بدوي : « مذاهب الإسلاميين » ، (ج ٢ ، ص ٢٢ - ٢٣) .

(٥) مثل طه حسين : « الفتنة الكبرى . علي وبنوه) » ، (٩٠ - ٩١) .

(٦) مثل عبد العزيز الهلابي : « عبد اللّه بن سبأ » . (ص ٧٣) .

(٧) أمثال علي النشار : « نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام » ، (ص ٢٨) ، ومحمد عمارة : « الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية » ، (ص ١٥٥) .

(٨) مثل جواد علي الذي يبدو التناقض في كلامه عند حديثه عن السبئية ، فتارة يقرّ بوجودها وبدورها في الأحداث فيقول : « والظاهر أنّ السبئية كانت من أكثر الكتل السياسية التي ظهرت في أيام عثمان نظامًا » (مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد السادس ، ص ٨٤) ، ثم يقول بأن السبئية - في نظره - هي المسؤولة عن قتل الخليفة عثمان (المرجع نفسه ، ص ١٠٠) . وتارة أخرى يكاد يجعل من السبئية أسطورة أقرب منها إلى الواقع ، ويستهين من شأنها (مجلة الرسالة ، عدد ٧٧٨ ، ص ٦٠٩ - ٦١٠) ويأخذ على الإمام الطبري ورواته تضخيم دور ابن سبأ في مصر وإثارته الفتنة فيها ، ويقول : إن أحدًا من الرواة غير « يزيد الفقعسي » لم يذكر هذه الآثار لابن سبأ في مصر ، وقد غاب عنه رواية الحافظ ابن عساكر في « تاريخ دمشق » التي لم يكن روايها هو يزيد الفقعسي . بل جاءت من طريق أبي حارثة وأبي عثمان قالا : « لمّا قدم ابن السوداء مصر عجمهم واستخلاهم واستخلوه ، وعرض لهم بالكفر فأبعدوه ، وعرض لهم بالشقاق فأطمعوه ، فبدأ بالطعن على عمرو ابن العاص وقال : ما باله أكثركم عطاءً ورزقًا - (تهذيب تاريخ دمشق ، (ج ٧ ، ص ٤٢٣) » .

(٩) أمثال علي الوردي : « وُعّاظ السلاطين » ، (ص ٢٧٣) ، وكامل مصطفى الشيبي ، « الصلة بين التصوّف والتشيّع » ، (ص ٤١ ، ٤٣) .

(١٠) أمثال عبد اللّه الفياض ، « تاريخ الإمامية » ، (ص ٩٥) ، ومرتضى العسكري : « عبد اللّه ابن سبأ » ، (ج ١ ، ص ١٤٨) .

أما المستشرقون فقد كان هدفهم من ذلك التشكيك أو الإنكار هو ادِّعاء أنَّ الفتن إنما هي من عمل الصحابة أنفسهم ، وأن نسبتها إلى اليهود أو الزنادقة هو نوع من الدفاع عن الصحابة لجأ إليها الإخباريون والمؤرخون المسلمون ليعلِّقوا أخطاء هؤلاء الصحابة على عناصر أخرى .

على أن إنكار بعضهم لشخصية عبد اللَّه بن سبأ إنما يرجع إلى رغبتهم في الانتهاء إلى النتيجة التالية : لا حاجة لمخرِّب يمشي بين الصحابة ، فقد كانت نوازع الطمع وحبُّ الدنيا والسلطة مستحوذة عليهم ، فراحوا يقاتلون بعضهم بعضًا عن قصد وتصميم ، يقول أحدهم بأن ابن سبأ ليس إلاّ شيئًا في نفس سيف أراد أن يبعد به شيخ الفتنة عن الصحابة ، وأنها إنما أتت من يهودي تستَّر بالإِسلام (١) .

والقصد من ذلك الإِساءة إلى الإِسلام وأهله ، وإلقاء في روع الناس أنَّ الإِسلام إذا عجز في تقويم أخلاق الصحابة وسلوكهم وإصلاح جماعتهم بعد أن فارقهم الرسول ﷺ بمدَّة وجيزة فهو أعجز أن يكون منهجًا للإصلاح في هذا العصر .

وجريًا وراء منهج المستشرقين في التشكيك في شخصية ابن سبأ ، والتهوين من خطر العناصر المخربة في الإِسلام ، انساق بعض الباحثين العرب إلى التهوين من شأن ابن سبأ أو حتى إنكار شخصيته واعتبارها شخصية أسطورية .

يقول أحد هؤلاء المشككين : « أراد خصوم الشيعة – يقصد أهل السنَّة – أن يدخلوا في أصول هذا المذهب عنصرًا يهوديًّا إمعانًا في الكيد لهم والنيل منهم » (٢) .

ثم يتساءل في خبث : « أكان لابن سبأ أن يجد مجالاً لبث أفكاره بين من هم أكثر منه علمًا ودرايةً بأحكام الإِسلام ؟ » (٣) .

هذا وقد بنى شكَّه في هذه القضية على سببين باطلين هما :

– **أولًا** : زعمه أن هذه القصَّة قد اختلقها أهل السنَّة للتشنيع على الشيعة ، وقد كان عليه قبل أن يلقي بظلال الشكِّ جزافًا ، وذلك دأبه ، أن يتأكد على الأقل من أنَّ هذه القصَّة انفردت بها مصادر أهل السنَّة ، وأنَّ مصادر الشيعة قد خلت منها ، وهو أمر لم

---

(١) وهو فريد لند الذي كتب عن ابن سبأ مقالاً نشرته المجلة الآشورية الصادرة بألمانيا عام (١٩٠٩ م) . انظر : عبد الرحمن بدوي : « مذاهب الإسلاميين » (ج ٢ ، ص ٢٢ – ٢٣) .

(٢) طه حسين : الفتنة الكبرى « علي وبنوه » (ص ٩٠) .

(٣) طه حسين : الفتنة الكبرى : « عثمان » (ص ١٣٢ – ١٣٤) .

يكلِّف نفسه عناء البحث فيه ، لأنَّ منهجه الذي سار عليه في كتاباته هو الشك ، وإساءة الظن بالآخرين ، والقذف بالاتهام دون تثبُّت .

والزعم بأنَّ أهل السنة اختلقوا هذه القصَّة باطل ، لأنَّ مصدر الشيعة هي الأخرى أثبتتها كما سلف ذكره . فالشيعة إذًا متفقون مع أهل السنَّة على أنَّ عبد اللّه بن سبأ هو الذي أجّج نيران الفتنة على عثمان ﷺ وهو الذي أظهر العداء لأصحاب رسول اللّه ﷺ وهو الذي أظهر الغلو في علي ﷺ وقال بالنصِّ على إمامته ، إلى غير ذلك من معتقداته الباطلة .

وبهذا يسقط اعتراض طه حسين على القصَّة بزعمه أنها من مفتريات أهل السنَّة ، وحاشاهم ذلك ، إذ يتعذَّر اتفاق جميع مصادرهم على الكذب ، بل كان غالبية أصحابها من العلماء الثقات المشهود لهم بتحرِّي الصدق فيما يكتبونه وينقلونه .

- **ثانيًا** : أما اعتراضه الثاني ، وهو إكباره للصحابة بأن يستطيع مثل ابن سبأ أن يفعل ما فعل ، فليس هذا إكبار وإنما هو رغبة لإظهارهم بأنهم هم الذين أثاروا الفتنة ضد عثمان ، فهو يعلم أنَّ ابن سبأ بثَّ أفكاره بين دهماء الناس وعامتهم وليس بين الصحابة ، وهؤلاء الدهماء كان لهم دور مؤسف في قتل أمير المؤمنين عثمان ﷺ وفي معركة الجمل ، وما أعقبهما من نكبات ومصائب .

أما الشيعة فيرجع سبب إنكارهم لوجود ابن سبأ - فيما يبدو - إلى عقيدته التي بثَّها وتسرَّبت إلى فرق الشيعة ، وهي عقيدة تتنافى مع أصول الإسلام ، وتضع القوم موضع الاتهام والشبهة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لما للعداء التاريخي في نفوس الشيعة نحو الصحابة ، رغبةً لإظهارهم بأنهم هم الذين أثاروا الفتنة بينهم .

على أنَّ من طعن من الشيعة في وجود شخصية ابن سبأ فقد طعن بالتالي في كتبهم التي نقلت لعنات الأئمة المعصومين عندهم في هذا اليهودي الماكر ، وكيف يتصوَّر أن تخرج اللعنات من المعصوم على مجهول ! مع أنه لا يجوز في معتقد الشيعة تكذيب المعصوم !!!! .

وفي الختام يتأكد بعد استقراء المصادر ، سواء القديمة والمتأخرة ، عند السنَّة والشيعة ، أنَّ وجود عبد اللّه بن سبأ كان وجودًا حقيقيًّا تؤكده الروايات التاريخية . وتفيض فيه كتب العقائد ، وذكرته كتب الحديث ، والرجال ، والأنساب ، والطبقات ، والأدب ،

واللغة ، وسار على هذا النهج كثير من المحققين والباحثين المُحْدَثين (١) .

ويبدو أن أول من شكَّك في وجود ابن سبأ بعض المستشرقين ، ثم دعَّم هذا الطرح الغالبية من الشيعة المُحدثين ، بل وأنكر بعضهم وجوده البتَّة ، وبرز من بين الباحثين الْعرب المعاصرين من أعجب بآراء المستشرقين ، ومن تأثر بكتابات الشيعة المُحدثين ، ولكن هؤلاء جميعًا ليس لهم ما يدعمون به شكَّهم وإنكارهم إلا الشك ذاته . والاستناد إلى مجرد الظنون والفرضيات .

* * *

(١) أمثال محمود شاكر : « الخلفاء الراشدون » ، (ص ٢٢٥) ، ويوسف العشّ : « الدولة الأموية » ، (ص ٦٦ - ٦٩) و د . عمار الطالبي : « أراء الخوارج » (ص ٦٦ - ٦٧) . وسعيد الأفغاني : « عائشة والسياسة » (ص ٦٠) ، و د . محمود قاسم : « دراسات في الفلسفة الإسلامية » ، (ص ١٠٩) ، ود .عبد الرحمن بدوي : « مذاهب الإسلاميين » ، (ج ٢ ، ص ١٧ ، ٢٤) ، وإحسان إلهي ظهير : « الشيعة والسنّة » ، (ص ٢٩ - ٣١) و د . سعد الهاشمي : ابن سبأ ، مقال نشره في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عام (١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م) ، (ص ٢٠١) وما بعدها ، ود . عزة عطية : « البدعة » ، (ص ٧٣) ، وأنور الجندي : « طه حسين وفكره في ميزان الإسلام ، (ص ١٧١) ، ومحب الدين الخطيب ، « حاشية العواصم » ، (ص ٤ - ٥٧) ، وإبراهيم شعوط : « أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ » ، (ص ١٤٧) .

المبحث الثالث : عوامل الفتنة في خلافة عثمان ﷺ ؟

أسباب الفتنة كما توردها كتب الأخبار .
الأسباب الحقيقية للفتنة .
أولًا : أثر السبئية في أحداث الفتنة .
ثانيًا : أثر الأعراب في أحداث الفتنة .
ثالثًا : طبيعة التحول الاجتماعي في عهد عثمان ﷺ .
رابعًا : الرخاء وأثره على المجتمع في عهد عثمان ﷺ .
خامسًا : مجيء عثمان بعد عمر ﷺ واختلاف الطبع بينهما .
سادسًا : العصبية القبلية (استثقال بعض القبائل العربية لرئاسة قريش) .

أسباب الفتنة كما توردها كتب الأخبار

إن البحث في أسباب الفتنة من مختلف الروايات الواردة في كتب الأخبار – بغض النظر عن صحتها أو زيفها ، لا يفسر تطور الأحداث بما تطورت به أو يعطي تفسيرًا للأسباب الحقيقية الكامنة وراء الفتنة . وفيما يلي إجمالاً أسباب الفتنة كما وردت في تلك الروايات : كان في عهد عثمان ساخطون عليه ، إذ كان يتبع الصحابة وغير الصحابة فيحاسبهم على أعمالهم ويناقشهم فيها . فهذا عمّار بن ياسر يختلف مع عباس بن عتبة بن أبي لهب ، ويقع بينهما خصومة ، فيؤدبهما عثمان ، فيغضب عمار ابن ياسر [(١)] . وهذان محمد بن أبي بكر ومحمد بن أبي حذيفة يختلفان معه ويضمران له السوء [(٢)] . وهناك ساخطون على عثمان من ذوي اللَّهو والعبث ، فقد تفاقم في عهده نوع من العبث واللَّهو ، فنفاهم عثمان من المدينة وأقصاهم عنها فسخطوا عليه [(٣)] .

وهناك أصحاب الزهد والنسك الذين رأوا الأموال الكثيرة تنهال على المسلمين من

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٩٩) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٩٩ - ٤٠٠) .
(٣) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٩٩) .

جرَّاء الفتوح ، وعلى رأس هؤلاء أبو ذر الغفاري الذي كان لا يرى الاكتناز (١) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٢) ثم هناك العمال المعزولون من ولايتهم كعمرو بن العاص الذي كان غاضبًا على عثمان (٣) . كما أن السخط على عثمان كان سائرًا بين عدد من الناس الحاسدين للمكانة التي يتبوؤها بنو أمية من عثمان ، فنقموا عليه استعمال أقربائه (٤) .

وإلى جانب ذلك يذكر الإخباريون أن الناس أخذوا على عثمان إحداثه أشياء جديدة كتقديمه الخطبة في العيد على الصلاة (٥) ، وإتمامه الصلاة في منى (٦) وأنه سمح للناس بإخراج زكاتهم بأنفسهم (٧) ، وأقطع بعض القطائع لأصحابه (٨) ، وجمع الأمة على مصحف واحد (٩) ، وحمى الحِمَى (١٠) ، ومنح أقرباءه من بيت مال المسلمين (١١) .

تلك خلاصة أسباب الفتنة كما توردها الأخبار ، لكن يا ترى هل ذلك كاف لبعث الفتنة التي حصلت والنتائج المؤسفة التي انتهت إليها ؟ كلَّا إن ما حدث لعثمان حدث مثيله أو بعضه لعمر بن الخطاب ﷺ فلم يكن كل الناس راضين عن عمر ، إذ كان يتتبعهم بشدة أقوى مما كان يفعل عثمان ثم إنه سنَّ سننًا وأقام الحدود دون أي تساهل .

لكن بالرغم من مواقف عمر الحازمة فلم تحدث الفتنة في عهده ولم يخرج عليه إنسان ، فظن بعض الناس أن الذين ثاروا على عثمان إنما لكونه كان ضعيفًا وملاينًا معهم . والواقع أنه وإن تقدَّم به السنُّ فلم يكن ضعيفًا في حدود اللَّه ، لكن لم يكن له طبع عمر ، ولم تكن له هيبته ، حتى قال عبد اللَّه بن عمر ﷺ : « لقد عتبوا على

(١) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٨٣) .
(٢) الآية ٣٤ من سورة التوبة .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٥٦) .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٤٧) ، وابن العربي : « العواصم » ، (ص ٦٢) . [مثل هذه الروايات بحاجة إلى بيان صحتها من ضعفها ، وتوجيه ذلك حتى لا توغر الصدور نحو الصحابة والتابعين] (الناشر) .
(٥) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ٢ ، ص ٤٥١ ، ٤٥٢) .
(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٧ ، ٢٦٧) ، وابن العربي : « العواصم » ، (ص ٦٢) .
(٧) البيهقي : « السنن » ، (ج ٤ ، ص ١١٤) .
(٨) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٨٤) .
(٩) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٤٧) . وابن العربي : « العواصم » (ص ٦١) .
(١٠) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٧) . وابن العربي : « العواصم » ، (ص ٦١) .
(١١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٧) .

عثمان أشياء لو فعلها عمر لما عتبوا عليه » (١) .

على أن الطبع والهيبة لا يؤخران الثورات ، ولا يمنعان الناس من الاحتجاج . فلو كانت الأسباب التي ذكرها أهل الأخبار هي التي دعت إلى الثورة في عهد عثمان لما كانت شدة عمر بمانعة لثورة الثورة شبيهة أن تنبعث .

إن هذه الأسباب لا يمكن أن تكون الأسباب الحقيقية للثورة ، وما هي في الواقع إلا ظواهر الأمر أو في أكبر تقدير أسبابًا لاحقة ما كان بإمكانها التأثير في مجريات الأمور على نحو ما حدث .

فلو أخذ ما ادعي على عثمان من تقصير وخطأ في أقوال الثائرين أنفسهم من أنفسهم من النصوص أو الروايات الصحيحة لما وجد ما يدعو إلى الثورة والخروج على الخليفة .

علاوة على أن عثمان ﷺ كان قادرًا على الدفاع عن أعماله وأن يبيِّن أنه محق فيها ، فقد أرسل عليًا إلى المصريين فقال : ما الذي نقمتم عليه ؟ فقالوا : نقمنا عليه أنه محا كتاب اللّٰه - يعني أنه جمع الأمة على مصحف - وحمى الحمى ، واستعمل أقرباءه ، وأعطى مروان مائة ألف ، وتناول أصحاب رسول اللّٰه ﷺ فرد عليهم عثمان : « أما القرآن فمن عند اللّٰه إنما نهيتكم عن الاختلاف فيه ، فاقرأوا على أي حرف شئتم . وأمَّا الحمى فواللّٰه ما حميته لإبلي ولا لغنمي وإنما حميته لإبل الصدقة . وأما قولكم أني أعطيت مروان مائة ألف ، فهذا بيت مالهم فليستعملوا عليه من أحبوا .

وأما قولكم تناولت أصحاب رسول اللّٰه ﷺ فإنما أنا بشر أغضب وأرضى ، فمن ادَّعى قبلي حقًّا أو مظلمةً فها آنذا ، فإن شاء قودًا وإن شاء عفوًا . فرضي الناس واصطلحوا ودخلوا المدينة » (٢) .

ويقدم أهل الكوفة بدورهم اعتراضهم فيلبي عثمان رغبتهم ويرضيهم ، قال ابن سيرين : « إن عثمان بعث إليهم عليًا ، تعطون كتاب اللّٰه وتعتبون من كل ما سخطتم ، فأقبل معه ناس من وجوههم فاصطلحوا على خمس : على أن المنفي يقلب ، والمحروم يعطى ، ويوفر الفيء ، ويعدل في القسم ، ويستعمل ذو الأمانة والقوة ، كتبوا ذلك في

(١) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص ١٤١) .
(٢) الذهبي : « تاريخ الإسلام » ، (ج ٧ ، ص ١٤١) .

كتاب ، وأن يردَّ ابن عامر [١] على البصرة وأبو موسى الأشعري على الكوفة » [٢] .

في هذين النصين يبدو ما يطلبه الثائرون من عثمان ، وهي مطالب تطلب في كل عهد ، ويحصل مثيلها في كل زمان ولا تدعو إلى الثورة وإحداث الفتنة ، فإن لم يكن خلف المطالب من عثمان أهداف مرسومة وأهواء متشعِّبة وأيد تثير النعرات وتغذي الخصومات فالثورة غير ممكنة .

إذن لا بد من استقراء « الأسباب الحقيقية » للفتنة والتي بدون تصورها يمتنع فهم كيف أدَّت تلك المطالب البسيطة والتي اصطلح عليها القوم إلى مقتل الخليفة في وضح النهار . فما هي تلك الأسباب أو العوامل الحقيقية التي أدت إلى الفتنة ؟

الأسباب الحقيقية للفتنة

أولًا : أثر السبئية في أحداث الفتنة

في كتب التاريخ الإسلامي - المصادر القديمة - روايات مختلفة عن نشاط سري لأفراد وجماعات من الموالي أظهروا الإسلام وأخفوا معتقداتهم القديمة بغية تحطيم الدولة الإسلامية من داخلها وإثارة الفتنة والفرقة بين المسلمين ، وذلك ببثِّ العقائد الفاسدة ، ونشر الإشاعات بدوافع نفسية أو عرقية ، بعدما عجزت تلك الفئات عن مجابهة المسلمين في العلن ، وكان اليهود في مقدمة هؤلاء نظرًا لحقدهم المكين على المسلمين والإسلام ، وقد أغاظهم ظهوره وانتصاره .

وقبل الحديث عن الدور الفعال الذي لعبه أحد هؤلاء اليهود وهو عبد اللّه ابن سبأ والذي تنتمي إليه الفرقة السبئية - في تحريك الفتنة وفي تهييجها ، يحسن الوقوف وقفة - ولو سريعة - على خلفية هذا الصراع ، وعلى مواقف اليهود العدائية للمسلمين منذ ظهور الإسلام . قال تعالى : ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلَّذِينَ

(١) هو عبد اللّه بن عامر بن كريز القرشي العبشمي : ولي أعمال البصرة في عهد عثمان ﷺ كان جوادًا شجاعًا ، وهو فاتح خراسان وأطراف فارس وسجستان وكرمان وغيرهما حتى بلغ أعمال غزنة ، وقتل في إمارته ، يزدجر ملك الفرس ، وهو أول من اتخذ الحياض بعرفات وأجرى إليها العين . توفي عام (٥٨ هـ) (٦٧٧ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » (ج ٥ ، ص ٤٤) . وابن قتيبة « المعارف » ، (ص ١١٠) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص ٢٧٢) .

(٢) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٦٩) .

أَشۡرَكُواْۖ ﴾ (١) .

وهذا العداء يؤكده اليهود أنفسهم ، فقد قال حُيَيُّ بن أَخْطَب أحد زعماء اليهود وهو ينظر إلى رسول اللّٰه ﷺ حين قُدِّم للقتل ضمن من قُتل من بني قريظة : « أما واللّٰه ما لمت نفسي في عداوتك ، ولكن من يخذل اللّٰه يُخذل » (٢) .

ومن مظاهر هذه العداوة دورهم في إذكاء النفاق في المدينة المنورة ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ (٣) .

ومنها تشكيك المسلمين وفتنتهم عن دينهم ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجۡهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكۡفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴾ (٤) .

يضاف إلى ذلك نقضهم المواثيق والعهود برغم المعاهدة التي عقدها معهم رسول اللّٰه ﷺ والسخرية بالمسلمين ، والطعن في الإسلام ، إلى غير ذلك من المكائد والمؤامرات التي حدت بالرسول ﷺ إلى إجلائهم عن المدينة (٥) .

وقد خفت صوتهم في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما عندما قويت شوكة الإسلام ، بل إن عمر أخرجهم من جزيرة العرب تنفيذًا لأوامر رسول اللّٰه ﷺ ووصيته في آخر حياته حيث قال : « **لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها إلا مسلمًا** » (٦) وقوله : « **أخرجوا المشركين من جزيرة العرب** » (٧) .

وفي السنوات الأخيرة من خلافة عثمان رضي الله عنه وقد بدت في الأفق سمات الاضطراب في المجتمع الإسلامي نتيجة عوامل التغيير – التي سيأتي ذكرها – أخذ بعض اليهود يتحيَّنون فرصة الظهور مستغلين عوامل الفتنة ومتظاهرين بالإسلام واستعمال التقيَّة .

---

(١) الآية ٨٢ من سورة المائدة .

(٢) ابن هشام : السيرة ، (ج ٣ ، ص ٢٦١) .

(٣) الآية ١٤ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٧٢ من سورة آل عمران .

(٥) ابن هشام : المصدر السابق ، (ج ٣ ، ص ١٩١ ، ١٩٩) .

(٦) رواه مسلم في الجامع الصحيح ، كتاب الجهاد والسير ، (ج ١٢ ، ص ٩٢) .

(٧) رواه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب الجهاد والسير ، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ، (ج ٤ ، ص ٣١) . والمراد في الحديث بجزيرة العرب ما دل عليه قول ابن حجر في « الفتح » : « لكن الذي يمنع المشركون من سكناه ، منها الحجاز خاصة وهو مكة ، والمدينة واليمامة وما والاها ، لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب ، لاتفاق الجميع على أن اليمن لا يمنعون منها مع أنها من جملة جزيرة العرب ، هذا مذهب الجمهور » (ج ٦ ، ص ١٧١) .

ومن هؤلاء عبد اللّه بن سبأ الملقب بابن السوداء ، وهو يهودي من صنعاء أظهر إسلامه في زمن عثمان بن عفان ، واشتهر أكثر من غيره لأنه أسلم متأخرًا ، وظهر له نشاط ملحوظ في الشام والعراق ومصر خاصة ، كما ظهر مع الخوارج والناقمين ، يرسم خططًا ويدلي بأراء هدامة . ذكرها معظم المؤرخين القدامى في كتبهم ، وعلى رأسهم الإمام الطبري الذي اعتبره رأس الفتنة وأساس البلاء (١) .

وإذا كان ابن سبأ لا يجوز التهويل من شأنه كما فعل بعض المغالين في تضخيم دوره في الفتنة (٢) فإنه كذلك لا يجوز التشكيك فيه أو الاستهانة بالدور الذي لعبه في أحداث الفتنة (٣) كعامل من عواملها ، على أنه أبرزها وأخطرها ، إذ إن هناك أجواء للفتنة مهَّدت له ، وعوامل أخرى ساعدته .

وغاية ما جاء به ابن سبأ آراء ومعتقدات ادَّعاها واخترعها من قبل نفسه وافتعلها من يهوديته الحاقدة ، وجعل يروجها لغاية ينشدها وغرض يستهدفه . لكنه لم ينسبها إلى رسول اللّه ﷺ ولم يتجرأ برفعها إليه . وإنما جاء بها بقصد الدسِّ في المجتمع الإسلامي بغية النيل من وحدته ، وإذكاء نار الفتنة ، وبذر بذور الشقاق بين أفراده ، فكان ذلك من جملة العوامل التي أدَّت إلى قتل أمير المؤمنين عثمان ﷺ وتفرق الأمة شيعًا وأحزابًا (٤) .

وابن سبأ لم يجرؤ أن يعزو دعواه إلى رسول اللّه ﷺ وأنَّى له ذلك وجمهور الصحابة له بالمرصاد يردُّون كذبه ويوقفونه عند حدِّه .

وخلاصة ما جاء به أن أتى بمقدمات صادقة وبنى عليها مبادئ فاسدة راجت لدى السذج والغلاة وأصحاب الأهواء من الناس . وقد سلك في ذلك مسالك ملتوية لبَّس فيها على من حوله حتى اجتمعوا عليه ، فطرق باب القرآن يتأوَّله على زعمه الفاسد حيث ادَّعى رجعة الرسول ﷺ بقوله : « لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ، ويكذِّب

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٠) .

(٢) مثال سعيد الأفغاني في كتابه « عائشة والسياسة » فقد عظّم دور ابن سبأ في الفتنة ، ونسب إليه كل المؤامرات والفتن الواقعة في عهد عثمان ﷺ ويبدو التهويل من شأنه عند الأفغاني حينما يصفه « بابن سبأ البطل الخفي المخيف » (ص ٦٠) .

(٣) كما فعل بعض المستشرقين والباحثين العرب ، انظر : المبحث السابق .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٠) . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) (ج ٩، ص ٣٢٨) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ١٨٣) . والمقريزي : « المواعظ والاعتبار » ، (ج ٢ ، ص ٣٥٦) .

بأن محمدًا يرجع ، وقد قال الله ﷻ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾ (١) فمحمد أحق بالرجوع من عيسى (٢) .

كما سلك طريق القياس الفاسد في ادعاء إثبات الوصية لعلي ﷺ بقوله : « إنه كان ألف نبي ، ولكل نبي وصي ، وكان علي وصي محمد ثم قال : محمد خاتم الأنبياء وعلي خاتم الأوصياء » (٣) .

وحينما استقر الأمر في نفوس أتباعه انتقل إلى هدفه المرسوم ، وهو خروج الناس على الخليفة عثمان ﷺ فصادف ذلك هوى في نفوس بعض القوم حيث قال لهم : « من أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله ﷺ ووثب على وصيِّ رسول الله وتناول أمر الأمة ! » ثم قال لهم بعد ذلك : « إنَّ عثمان أخذها بغير حق ، وهذا وصيُّ رسول الله ﷺ فانهضوا في هذا الأمر فحرِّكوه ، وابدؤوا بالطعن على أمرائكم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس ، وادعوهم إلى هذا الأمر » (٤) .

ويتابع سيف بن عمر التميمي حديثه عن أصل الفتنة بقوله : « فبثَّ دعاته - يقصد ابن سبأ - وكاتب من كان استفسد في الأمصار وكاتبوه ودعوا في السرِّ إلى ما عليه رأيهم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وجعلوا يكتبون إلى الأمصار بكتب يضعونها في عيوب ولاتهم ، ويكاتبهم إخوانهم بمثل ذلك ، ويكتب أهل كل مصر منهم إلى مصر آخر بما يصنعون ، فيقرأه أولئك في أمصارهم وهؤلاء في أمصارهم حتى تناولوا بذلك المدينة ، وأوسعوا في الأرض إذاعة ، وهم يريدون غير ما يظهرون ، ويسرون غير ما يبدون ، فيقول أهل مصر : إنّا لفي عافية مما ابتلى به هؤلاء ، إلاّ أهل المدينة فإنهم جاءهم ذلك عن جميع الأمصار فقالوا : إنّا لفي عافية مما فيه الناس » (٥) .

ويظهر من هذا النص الأسلوب الذي تبعه ابن سبأ ، فهو أراد أن يوقع في أعين الناس بين اثنين من الصحابة ، حيث جعل أحدهما مهضوم الحق وهو علي ، وجعل الثاني مغتصبًا وهو عثمان .

ثم حاول بعد ذلك أن يحرك الناس - خاصة في الكوفة - على أمرائهم باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فجعل هؤلاء يثورون لأصغر الحوادث على ولاتهم ، علمًا

(١) الآية ٨٥ من سورة القصص .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٠) .
(٣) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٤٠) .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٤١) .
(٥) الطبري : المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٤١) .

بأنه ركَّز في حملته هذه على الأعراب الذين وجد فيهم مادة ملائمة لتنفيذ خطته ، فالقرّاء منهم استهواهم عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأصحاب المطامع منهم هيَّج أنفسهم بالإشاعات المغرضة المفتراة على عثمان مثل تحيُّزه لأقاربه وإغداق الأموال من بيت مال المسلمين عليهم ، وأنه حمى الحمى لنفسه ، إلى غير ذلك من التهم والمطاعن التي حرَّك بها نفوس الغوغاء ضد عثمان ﷺ .

ثم إنه أخذ يحضّ أتباعه على إرسال الكتب بأخبار سيِّئة مفجعة عن مصرهم إلى بقية الأمصار، فيتخيَّل أهل البصرة مثلاً أن حال أهل مصر على أسوأ ما يكون من قبل واليهم ، ويتخيَّل أهل مصر أنَّ حال أهل الكوفة على أسوأ ما يكون من قبل أميرهم ، وكان أهل المدينة يتلقون الكتب من الأمصار بحالها وسوئها من أتباع ابن سبأ .

وهكذا يتخيل الناس في جميع الأمصار أن الحال بلغ من السوء مالا مزيد عليه . والمستفيد من هذا الحال هم السبئية ، لأن تصديق ذلك من الناس يفيدهم في إشعال شرارة الفتنة داخل المجتمع الإسلامي .

هذا وقد شعر عثمان ﷺ بأن شيئًا ما يحاك في الأمصار وأن الأمة تمخض بشرٍّ فقال : « والله إن رحى الفتنة لدائرة ، فطوبى لعثمان إن مات ولم يحرِّكها » [١] .

على أنَّ المكان الذي رتع فيه ابن سبأ هو في مصر ، وهناك أخذ ينظم حملته ضد عثمان ﷺ ويحثُّ الناس على التوجه إلى المدينة لإثارة الفتنة بدعوى أن عثمان أخذ الخلافة بغير حق ، ووثب على وصي رسول الله - يقصد علي - [٢] .

وقد غشَّهم بكتب ادَّعى أنها وردت من كبار الصحابة حتى إذا أتى هؤلاء الأعراب المدينة المنورة واجتمعوا بالصحابة لم يجدوا منها تشجيعًا ، حيث تبرَّأوا مما نسب إليهم من رسائل تؤلب الناس على عثمان [٣] ، ووجدوا عثمان مقدِّرًا للحقوق ، بل وناظرهم فيما نسبوا إليه ، وردَّ عليهم افتراءهم ، وفسَّر لهم صدق أعماله حتى قال أحد هؤلاء الأعراب وهو مالك الأشتر النخعي : « لعلَّه مَكر به وبكم » [٤] .

ويذكر سيف عن شيوخه كيف قدم السبئية المدينة لأول مرة وهم ينوون تنفيذ خطتهم على مراحل ، فهم يقصدون في المرحلة الأولى أن يذكروا لعثمان أخطاء له

(١) الطبري : المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٤٣) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٤ و ص ٣٤٠ - ٣٤١) .
(٣) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٥٥) .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٨٣) .

خطتهم على مراحل ، فهم يقصدون في المرحلة الأولى أن يذكروا لعثمان أخطاء له يقرُّونه بها ، ويزعمون بعد ذلك للناس أنه لم يخرج عنها ، وأنه لم يتب ، فيحلَّ لهم بذلك دمه [١] .

فرجعوا بعد مناظرتهم لعثمان إلى أمصارهم وتواعدوا أن يعودوا في شوال سنة (٣٥ هـ) (٦٥٥ م) أي في السنة نفسها [٢] .

ثم يذكر سيف عودتهم إلى المدينة في شوال من تلك السنة في صفة الحجاج ، فيقول ما خلاصته : « لما كان شوال سنة خمس وثلاثين خرج أهل مصر في أربع رفاق [٣] على أربعة أمراء المقلِّل يقول ستمائة والمكثر يقول ألف .. ولم يجترئوا أن يعلموا الناس بخروجهم إلى الحرب ، وإنما خرجوا كالحجاج ومعهم ابن السوداء ... وخرج أهل الكوفة في عدد كعدد أهل مصر ، وكذا أهل البصرة . ولما اقتربوا من المدينة شرعوا في تنفيذ مرحلة أخرى من خطتهم ، فقد اتفق أمرهم أن يبعثوا اثنين منهم ليطلعا على أخبار المدينة ويعرفا أحوال أهلها . وذهب الرجلان فلقيا أزواج النبي ﷺ وعليًا وطلحة والزبير ، وقالا : إنما جئنا نستعفي عثمان من بعض عمالنا ، واستأذنا لرفاقهم بالدخول ، فأبى الصحابة ، وقال علي ﷺ : « لا آمركم بالإقدام على عثمان ، فإن أبيتم فبيض سيفرخ » [٤] .

ونتيجة هذا الفشل احتاج الأمر منهم إلى أسلوب آخر ، فكان أن اجتمع من أهل مصر نفر فأتوا عليًا ، ومن أهل البصرة نفر فأتوا طلحة ، ومن أهل الكوفة نفر فأتوا الزبير ، فكلموهم لكنهم ردُّوهم على أعقابهم وهم يقولون : « لقد علم الصالحون أن جيش ذي المروة وذي خَشَب [٥] ملعونون على لسان محمد ﷺ فارجعوا لا صحبكم اللّٰه » [٦] .

وفي رواية ابن عساكر عن علي بن أبي طالب : « لقد علمت عائشة أن جيش المروة

---

(١) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٤٦) .

(٢) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٤٨) .

(٣) جمع رفقة ، القوم ينهضون في سفل ، يسيرون معًا وينزلون معًا ولا يفترقون . راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٨) . والبلاذري : « أنساب الأشراف ، (ج ١ ، ص ٥٦٠) .

(٥) أي الجيش الذي ينزل في هذين المكانين .

الأول : قرية بوادي القرى . انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٥ ، ص ١١٦) .

والثاني : واد على مسيرة ليلة من المدينة المنورة . المصدر نفسه ، (ج ٢ ، ص ٣٧٢) .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل والملوك » ، (ج ٤ ، ص ٣٥٠) .

وأهل النهروان ملعونون على لسان محمد ﷺ » قال أبو بكر بن عياش : جيش المروة : قتلة عثمان (١) .

وفي مرحلة ثالثة تظاهر القوم بالرجوع ، وهم يبطنون أمرًا لا يعلمه الناس ، وكان أمر الكتاب الذي زوِّر على لسان عثمان رضي الله عنه واتخذوه ذريعة ليستحلوا دمه ويحاصروه في داره إلى أن قتلوه رضي الله عنه .

فقد جاء في رواية أبي سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري - وهي من أصح الروايات (٢) أن وفد أهل مصر عندما قفلوا راجعين من المدينة « فبينما هم في الطريق إذا راكب يتعرض لهم ثم يفارقهم ثم يرجع إليهم ثم يفارقهم ويسبقهم . قالوا له : ما لك - إنَّ لك لأمرًا ! ما شأنك - فقال : أنا رسول أمير المؤمنين إلى عامله بمصر ، ففتشوه ، فإذا هم بكتاب على لسان عثمان ، عليه خاتمه إلى عامله بمصر : أن يصلبهم أو يقتلهم أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، فأقبلوا حتى قدموا المدينة ، فأتوا عليًّا ، فقالوا ألم تر إلى عدوِّ اللَّه - إنه كتب فينا بكذا وكذا ، وإنَّ اللَّه قد أحل دمه ، قم معنا إليه ، قال علي : واللَّه لا أقوم معكم ، فقالوا : فلم كتبت إلينا - فقال : واللَّه ما كتبت إليكم كتابًا قط . فنظر بعضهم إلى بعض ثم قال بعضهم لبعض . ألهذا تقاتلون ، أو لهذا تغضبون - فانطلق علي فخرج من المدينة إلى قرية ، فانطلقوا حتى دخلوا على عثمان فقالوا : كتبت فينا بكذا وكذا . فقال : إنهما اثنتان : أن يقيموا رجلين من المسلمين أو يميني باللَّه الذي لا إله إلا هو ما كتبت ولا أمليت ولا علمت ، وقد يُكتب الكتاب على لسان الرجل ويُنقش الخاتم على الخاتم . قالوا : قد أحلَّ اللَّه دمك ونقضت العهد والميثاق ، وحصروه في القصر - الدار - رضي الله عنه » (٣) .

إنَّ الناظر في هذا الكتاب من خلال النص يرى أن أوَّل ما يستوقفه من أمره حامله ، وهو يتعرض للقوم ويفارقهم ، ثم يرجع إليهم ، ثم يفارقهم . ومن يفعل هكذا أليس

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (الجزء المطبوع : ترجمة عثمان) . (ص ٤٥٤) .

(٢) روى خبرها الطبري في تاريخه ، (ج ٤ ، ص ٣٥٤) ، قال : حدثني يعقوب بن إبراهيم (وهو أبو يوسف الدورقي الحافظ الثقة ، انظر : « التهذيب » : (ج ١ ، ص ٢٨١) قال : حدثنا معتمر بن سليمان التيمي (وهو ثقة ، انظر : « التقريب » ، (ج ٢ ، ص ٢٦٣) . قال حدثنا أبي (وهو سليمان بن طرخان أبو المعتمر البصري ، ثقة عابد ، انظر : « التقريب » : (ج ١ ، ص ٣٢٦) . قال : حدثنا أبو نضرة (وهو المنذر ابن مالك بن قطعة أبو نظرة العبدي ، وهو ثقة ، انظر : « التهذيب » : (ج ١٠ ، ص ٣٠٢) عن أبي سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري (وهو شاهد عيان) .

(٣) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٦٩) والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٥٤) .

شخصًا يريد أن يلفت النظر إليه ، وأن يثير الشبهة وأن يمسك فيسأل عما معه !.

ويستوقفه . ثانيًا : إجابته لهم بأنه رسول أمير المؤمنين إلى عامله بمصر ، والوفد خرج من تَوِّه من عند عثمان ، فماذا يريد من عامله بمصر !.

ويستوقفه كذلك سؤال علي ﷺ لوفد الكوفة والبصرة ، وقد قالوا إنما جئنا لننصر إخواننا ونمنعهم ، فقال لهم علي : « وكيف علمتم يا أهل الكوفة ويا أهل البصرة بما لقي أهل مصر ، وقد سرتم مراحل ثم طويتم نحونا » (١) بل إن عليًا يجزم : « هذا والله أمر أبرم بالمدينة » (٢) .

كما أن عثمان ﷺ وهو البرُّ الصادق - يؤكد أن الكتاب مكتوب على لسانه ، وأن الخاتم قد ينقش على خاتمه ، فيصدِّقه الصادقون ، ويكذبه الكاذبون (٣) .

وفوق هذا كله فالثائرون يفصحون عن هدفهم ويقولون : « ضعوه على ما شئتم ، لا حاجة لنا في هذا الرجل ، ليعتزلنا ونحن نعتزله » (٤) .

وعلاوة على ذلك هناك ما يؤكد تزوير هذا الكتاب ، إذ ليس هو الكتاب الوحيد الذي يزوَّر على لسان الصحابة . فهذه عائشة رضي الله عنها تُتَّهم بأنها كتبت إلى الناس تأمرهم بالخروج على عثمان فتنفي وتقول : « لا والذي آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون ما كتبت لهم سوداء في بيضاء حتى جلست مجلسي هذا » (٥) ويعقب الأعمش فيقول : « فكانوا يرون أنه كتب على لسانها » (٦) .

ويتهم الوافدون عليًا بأنه كتب إليهم أن يقدموا عليه المدينة ، فينكر ذلك عليهم ويقسم « والله ما كتبت إليكم كتابًا » (٧) . كما ينسب إلى الصحابة بكتابة الكتب إلى أهل الأمصار يأمرونهم بالقدوم إليهم ، فدين محمد قد فسد وترك ، والجهاد في المدينة خير من الرباط في الثغور البعيدة » (٨) .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٥١) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٥١) .
(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ١٩١) .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٥١) .
(٥) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، س ١٩٥) . قال ابن كثير : وهذا إسناد صحيح إليها .
(٦) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٦٩) .
(٧) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٥٥) .
(٨) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٣٦ ، ٣٣٧) ، والباقلاني : « التمهيد في الردّ على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة » ، (ص ٢١٦) .

ويعلق ابن كثير على هذا الخبر قائلاً : « وهذا كذب على الصحابة ، وإنما كتبت كتب مزورة عليهم ، فقد كتب من جهة علي وطلحة والزبير إلى الخواريج - قتلة عثمان - كتبًا مزورةً عليهم أنكروها . وكذلك زوِّر هذا الكتاب على عثمان أيضًا ، فإنه لم يأمر به ، ولم يعلم به [1] . ويؤكد كلام ابن كثير ما رواه الطبري وخليفة استنكار كبار الصحابة - علي وعائشة والزبير - أنفسهم لهذه الكتب في أصحِّ الروايات [2] .

ولعلَّ من خلال الملاحظات السابقة يمكن التعرف على من كتب الكتاب ، وقد أدرك عين الصواب من قال : « إن الكتاب لا يعدو أن يكون مسرحية مثِّلت في الطريق الغربي الذي كان فيه المصريون وحدهم » [3] .

وجاء في رواية سيف : « أن معهم ابن السوداء » [4] ، وهو عبد اللَّه بن سبأ الذي طالما أغرى قلوب الناس بعثمان وساهم بقسط وافر في الأحداث التي مهَّدت للفتنة .

وما تلك اليد الخفيَّة التي كانت تخطط وراء الستار لتوقع الفرقة بين المسلمين ، وتضع في سبيل ذلك الكتب على لسان الصحابة ، وتدبر مكيدة الكتاب المرسل إلى عامل عثمان على مصر ، وتستغل الأمور لتقع الفتنة بالفعل إلا ذاك اليهودي الخبيث الذي يظهر من رواية سيف أنه هو وأتباعه هم الأيدي المحركة للفتنة والذين جاءت الأخبار الصحيحة [5] بالإشارة إليهم ورسمت هيكلهم ولم توضح هويَّتهم ، وبذلك تقوى رواية سيف بن عمر التي تسير مع الروايات الصحيحة في اتجاه واحد ولا تصطدم معها ، فالمنهج التاريخي يقبلها لأنها لا تخالف الأخبار الصحيحة .

وإذا كان سيف يتفق في الحوادث التي يقدمها مع الأسس التي ذكرتها الروايات الصحيحة ، فهو إذن حري بأن يوثق به ، وأن تضم روايته إلى الأخبار الصحيحة ، لأنه يسير في اتجاهها ويفسر النقط الغامضة فيها [6] .

وجدير بالذكر أن هناك أخبارًا متناثرة عند مشاهير المؤرخين والعلماء تكشف آثار ابن سبأ وأتباعه في الفتنة ، وهي بذلك تعضد رواية سيف السابقة الذكر وتقوِّيها .

---

(١) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ١٧٥) .
(٢) انظر : خليفة : « التاريخ » ، ٠ ص ١٦٩) . والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٥٥) .
(٣) محب الدين الخطيب : « ذو النورين عثمان بن عفان ﷺ » ، (ص ٣١) .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٩) .
(٥) انظر خليفة : « التاريخ » ، (١٦٨ - ١٦٩) . والطبري : « تاريخ الرسل » ، (د ٤ ، ص ٣٨٣) .
(٦) انظر (ص ٢٦٣ - ٢٦٥) .

فقد ذكر القمي أن عبد اللّٰه بن سبأ أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان (١) ويساير النوبختي القمي فيذكر أخبار عبد اللّٰه بن سبأ ، ومن ذلك إظهاره الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والنيل منهم (٢) .

وهذا ابن عساكر يذكر روايات عن ابن سبأ لا ينتهي سندها إلى سيف مما يزيد الأمر تأكيدًا عن دوره في إذكاء الفتنة . وقبل أن يعرض هذه الروايات يقول فيه : « وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة ويدخل بينهم الشرَّ ، وقد دخل دمشق لذلك زمن عثمان بن عفان » (٣) .

وأما ابن الأثير فيوافق الإمام الطبري فيورد مروياته عن ابن سبأ بعد حذف أسانيدها (٤) ويقول المالقي (٥) : « وفي سنة ثلاثًا وثلاثين تحرَّك جماعة في شأن عثمان ﷺ وكانوا جماعة منهم مالك الأشتر ... (٦) ، وعبد اللّٰه بن سبأ المعروف بابن

---

(١) القمي : « المقالات والفرق » ، (ص ٢٠) .

(٢) النوبختي : المصدر السابق ، (ص ٤٤) .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ج ٨ ، ص ٣٢٨) .

(٤) ابن الأثير : « الكامل في التاريخ » ، (ج ٣ ، ص ١١٤ ، ١٤٧) .

(٥) هو محمد بن يحيى بن سعد الأشعري المالقي الأندلسي ، قال ابن الخطيب في ترجمته : كان من صدور العلماء وأعلام الفضلاء سذاجةً ونزاهةً ، فسيح الدرس أصيل النظر ، واضح المذهب ، مؤثرًا للإنصاف ، عارفًا بالأحكام والقراءة ، مبرَّزًا في الحديث تاريخًا وإسنادًا وتعديلًا وتجريحًا ، حافظًا للأسماء والأنساب والكنى ، قائمًا على العربية ، مشاركًا في الأصول ، والفروع ، واللغة ، والعروض ، والفرائض ، والحساب .. ولي قضاء غرناطة ثم ما لبث أن تركه لما ناله من المشقة في إظهار الحق . ثم تصدَّر لبثِّ العلم ، يقرأ القرآن ويدرِّس العربية والفقه والأصول ، ويعقد مجالس الحديث شرحًا وسماعًا . توفي عام (٧٤١ هـ) (١٣٤٠ م) . ترجم له : لسان الدين بن الخطيب : « الإحاطة في أخبار غرناطة » ، (ج ٢ ، ص ١٢٥) ، وابن حجر : « الدرر الكامنة » ، (ج ٤ ، ص ٢٨٤) . والسيوطي : « بغية الوعاة » ، (ص ١١٤)

(٦) هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي المشهور بالأشتر ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وأول ما عرف عنه أنه حضر خطبة عمر بالجابية ، قال عبد اللّٰه بن سلمة المرادي : نظر عمر إلى الأشتر فصعّد فيه النظر وصوّبه ثم قال : إن للمسلمين من هذا يومًا عصيبًا ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وذكره ابن حبّان في الثقات ، وقال الذهبي فيه : وكان شهمًا مطاعًا زعرًا - شرسًا - ألّب على عثمان وقاتله ، وكان ذا فصاحة وبلاغة ، شهد مع علي الجمل وصفين ثم ولاه على مصر فقصدها ، لكنه توفي في الطريق عام (٣٧ هـ) (٦٥٧م) حيث قتل مسمومًا ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » (ج ٦ ، ص ٢١٣) . وخليفة : « الطبقات » ، (ص ١٤٨) ، وابن حبيب : المصدر السابق ، (ص ٢٣٣) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٤١٧) ، وابن حبّان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص ٣٩٩) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء» ، (ج ٤ ، ص ٣٤) .

السوداء ، وسودان بن حمران » [١] .

ويعتبره الذهبي المهيِّج للفتنة بمصر ، وباذر بذور الشقاق والنقمة على الولاة ثم على الإمام - عثمان - فيها [٢] .

ويروي ابن كثير أن من أسباب تألب الأحزاب على عثمان ظهور ابن سبأ وذهابه إلى مصر وإذاعته بين الناس كلامًا اخترعه من عند نفسه ... فافتتن به بشر كثير من أهل مصر [٣] وقال ابن خلدون عنه : « إن عبد اللَّه بن سبأ يعرف بابن السوداء ، كان يهوديًّا فهاجر أيام عثمان ، فلم يحسن إسلامه ، فأخرج من البصرة ، فلحق بالكوفة ، ثم بالشام ، فأخرجوه ، فلحق بمصر ، وكان يكثر الطعن على عثمان ويدعو في السر إلى أهل البيت ... ويحرض الناس على القيام بذلك ، والطعن على الأمراء ، فاستمال الناس بذلك في الأمصار ، وكاتب به بعضهم بعضًا ... » [٤] .

وعند المقريزي أن ابن سبأ هو « المثير للفتنة المنتهية بقتل عثمان ﷺ » [٥] .

ويذكر الحافظ ابن حجر أخبار ابن سبأ قائلًا : « وأخبار عبد اللَّه بن سبأ شهيرة في التواريخ » [٦] وفي حديث السيوطي عن مصر ما يفيد إنكار أهلها على ابن سبأ في البداية « ثم افتتن به بشر كثير منهم ، وكان ذلك مبدأ تأليبهم على عثمان » [٧] .

---

(١) المالقي : « التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان » ، (ص ٥٤) . هو سودان بن حمران ، من قبائل مراد اليمنية النازلة في مصر ، كان أحد الذين قدموا في خلافة عمر ﷺ للجهاد مع جيوش اليمن بقيادة حسن ابن نمير ومعاوية بن خديج ، فلما استعرضهم عمر وقع نظره على سودان بن حمران وعلى زميله خالد بن ملجم فتشاءم منهما وكرههما ، ولما سير السبئيون متطوعة الفتنة من أوباش القبائل اليمنية التي في مصر في شوال سنة (٣٢ هـ) (٦٥٥ م) نحو المدينة وجعلوهم أربع فرق كان سودان قائد إحدى هذه الفرق . ولما وصل الخوارج إلى المدينة وذهب إليهم محمد بن مسلمة ﷺ ليذكرهم بحق عثمان ، وما في رقابهم من البيعة له رآهم ينقادون لأربعة هذا واحد منهم ، وعندما تسور قتلة عثمان دار عمرو بن حزم ليقتحموا على عثمان منزله كان سودان واحدًا منهم ، وقد خرج وهو ينادي : قتلنا عثمان بن عفان ، انظر الطبري : « تاريخ الرسل» ، (ج ٣ ، ص ٣٤١ . ٣٤٨ . ٣٧٣ . ٣٩٣) .

(٢) الذهبي : « تاريخ الإسلام » ، (ج ٢ ، ص ١٢٢ - ١٢٣) .

(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ١٦٧ - ١٦٨) .

(٤) ابن خلدون : « العبر » ، (ج ٢ ، ص ١٠٢٧) .

(٥) المقريزي : « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » ، (ج ٢ ، ص ٢٩٠) .

(٦) ابن حجر : « لسان الميزان » (ج ٣ ، ص ٢٩٠) .

(٧) السيوطي : « حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة » ، (ج ٢ ، ص ١٦٥) .

وهكذا يتفق المشاهير من المؤرخين والعلماء من سلف الأمة وخلفها على أن ابن سبأ ظهر بين المسلمين بعقائد وأفكار وخطط سيئة ليلفت المسلمين عن دينهم وطاعة إمامهم ويوقع بينهم الفرقة والخلاف ، فاجتمع إليه من غوغاء الناس ما تكوَّنت به الطائفة السبئية المعروفة التي كانت عاملًا من عوامل الفتنة المنتهية بمقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ .

والذي يظهر من خطط السبئية أنها كانت أكثر تنظيمًا ، إذ كانت بارعة في توجيه دعايتها ونشر أفكارها لامتلاكها ناصية الدعاية والتأثير بين الغوغاء والرعاع من الناس ، كما كانت نشيطة في تكوين فروع لها سواء في البصرة أم الكوفة أم مصر ، مستغلة العصبية القبلية ، ومتمكنة من إثارة مكامن التذمر عند الأعراب والعبيد والموالي ، عارفة بالمواضع الحساسة من حياتهم ومما يريدون .

ثانيًا : أثر الأعراب في أحداث الفتنة

وينضم إلى السبئية في أحداث الفتنة عنصر الأعراب الذين لم يدخل الإيمان في قلوبهم ويغلب عليهم الجفاء ، وهم من قبائل مختلطة من مضرية وربيعية واليمن ، عاشت في الجاهلية عيشة البادية والخصام والنزاع ، ولمَّا جاء الإسلام دخلوا فيه .

وهم أصناف : صنف حسن إسلامه وكان مؤمنًا ، لقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ ۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ ۚ سَيُدْخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١) .

وصنف آخر دخلوا في الإسلام خوفًا ونفاقًا وطمعًا في الغنائم ويندرج هؤلاء تحت قوله تعالى : ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢) .

أما الصنف الثالث فقد تعبَّد عبادة شديدة ، وترك الدنيا كل الترك ، وتمسك بالإسلام تمسكًا تلازمه الشدَّة ، والتعصب للرأي ، والغلو في الدين ، وتأويل النصوص تأويلاً يتناسب مع مزاجهم الحاد ، المنطق عندهم ضعيف جدًّا ، والعاطفة شديدة جدًّا لا يفهمون من الأمور إلا ظواهرها (٣) .

---

(١) الآية ٩٩ من سورة التوبة .
(٢) الآية ٩٧ من سورة التوبة .

(٣) ويظهر ذلك جليًا في قضية التحكيم عندما قالوا : « لا حكم إلا لله » وإنه لا ينبغي تحكيم الرجال في دين الله ، فبلغ ذلك عليًا ، وجمع الناس ليريهم سوء فهم الخوارج وبلادة عقولهم ، فدعا بمصحف عظيم وجعل يضربه بيده ويقول : « أيها المصحف حدِّث الناس . فقالوا : ما هذا إنسان إنما هو مداد وورق ، ونحن نتكلم =

وهؤلاء هم القرَّاء سلف الخوارج الذين قال فيهم رسول اللَّه ﷺ « **يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم شيئًا ولا صلاتكم إلى صلاتهم شيئًا ، ولا صيامكم إلى صيامهم شيئًا ، يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم ، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية** » (١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن عثمان ﷺ اضطر إلى تجنيد الأعراب أثناء توسع رقعة الفتوح ، وشكل هؤلاء بعد فترة طبقة ساهمت في تهيئة أجواء الفتنة ، وهي طبقة الأعراب المرتدِّين .

ولقد كان أبو بكر بعيد النظر حين رفض أن يرسل الأعراب المرتدين إلى الفتوح فيكتب إلى عمَّال الردَّة : « لا تستعينوا بمرتد في جهاد عدو » (٢) .

ويقول الشعبي : « كان أبو بكر لا يستعين في حروبه بأحد من أهل الردَّة حتى مات (٣) ، ولذلك كان بعض من ارتدَّ وحسن إسلامه بعد ذلك يستحي من مواجهة أبي بكر ، فطُلَيحة الأسدي (٤) - مثلًا - يذهب إلى مكة معتمرًا وما استطاع مقابلة أبي بكر حتى مات (٥) ويكتب الصديق إلى خالد بن الوليد وطليحة يشهد القتال معه « أن استشره في الحرب ولا تؤمِّره ... » (٦) .

وفي خلافة عمر تخفُّ هذه السياسة نوعًا ما ويتساهل بعض الشيء فيأذن لأهل الردَّة

= بما روينا منه ، فقال علي : كتاب اللَّه بيني وبين هؤلاء . يقول اللَّه في امرأة رجل : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾ ، وأمة محمد أعظم من امرأة رجل » أخرجه أحمد في « المسند » (ترتيب الساعاتي) (ج ٢٣ ، ص ١٥٩) ، وقال المحقق : أورده الهيثمي . وقال : رواه أبو يعلى ورواته ثقات .

(١) رواه مسلم في « جامع الصحيح » ، باب التحريض على قتال الخوارج من كتاب الزكاة (ج ٧ ، ص ١٧١) .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص ٣٤١) .

(٣) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٥) .

(٤) هو طليحة بن خويلد الأسدي . وفد على النبي ﷺ في وفد بني أسد عام تسعة للّهجرة وأسلموا ، فلما رجعوا ارتدّ طليحة وادّعى النبوة ، فوجّه إليه النبي ضرار بن الأزور ليقاتله ، فلما توفي ﷺ سير إليه أبو بكر خالد بن الوليد في حروب الردّة ، فانهزم على نجد ، ثم فرّ إلى الشام ، ومكث هناك إلى أن أسلمت قبيلته ، فوفد على عمر فبايعه ، وحسن إسلامه ، واستشهد بنهاوند عام (٢١ هـ) (٦٤٢ م) ترجم له : الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص ٢٥٣) ، والنووي : « تهذيب الأسماء » (٢٥٤/١/١) . وابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٢ ، ص ٢٣٤) .

(٥) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٦ ، ص ٣١٨) .

(٦) ابن كثير : المصدر نفسه ، (ج ٦ ، ص ٣١٨) .

في الغزو ويندبهم ﷺ للفتوح في بلاد الشام والعراق (١) فيكون في إمداد جيش اليرموك قيس بن هبيرة (٢) وهو فيمن ارتدَّ (٣) بل يكون في مسيرة جيش سعد في القادسية قيس ابن هبيرة نفسه (٤) .

لكن هذا التعامل مع أهل الردة عند عمر يصحبه نوع من الحيطة والحذر ، ولا ينفك عن ضوابط وشروط مقيدة . فأهل الردَّة لا يولون على مائة لذا بعث سعد بن أبي وقاص قيس بن مكشوح في سبعين رجلاً فقط في أثر الأعاجم الذي ثاروا بهم ليلة الهرير (٥) .

ثم إن عمر لا يستعمل المرتدين إلا في نطاق محدود وبعد أن لا يجد أحدًا من الصحابة يجزئه في حربه ، وبعد أن يتعذر عليه سواهم من التابعين لهم بإحسان (٦) فمما جاء في رسالة عمر - إلى سلمان رضي الله عنهما « سلام عليك . أما بعد ، فقد بلغني صنيعك بعمرو - ابن مَعْدِي كرب - وأنك لم تحسن بذلك ، ولم تجمل ، فإذا كنت بمثل مكانك من دار الحرب ، فانظر عمرًا وطليحة وذويهم ، فقربهم منك واستمع منهم ، فإنَّ لهم علمًا بالحرب وتجربة ، فإذا وصلت إلى دار الإسلام ومصرهم ، فأنزلهما منزلتهما التي أنزلاها أنفسهما ، وقرِّب منك أهل الفقه والقرآن » .

ويأتي عثمان ﷺ فيتجاوز سياسة التقييد التي فرضها الخليفتان قبله تجاه المرتدين لعدة أسباب منها : أنه ارتأى أن عامل الزمن كاف لأن يتخلص من قد ارتدَّ من رواسب الردَّة ، كما أنه اضطر إلى إرسالهم إلى الغزو اضطرارًا ، إذ توسعت رقعة الفتح ، ولم يكن بالإمكان أن يقوم بالفتح الصحابة وحدهم مع القبائل التي حسن إسلامها وتمسَّكت بالإسلام .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص ٤٤٨) .

(٢) هو قيس بن هبيرة الملقب بقيس بن مكشوح المرادي البجلي أبو شداد : الأمير ، من وجوه العرب الموصوفين بالشجاعة ، له مواقف مشهودة في الفتوحات زمن عمر وعثمان ، قال فيه ابن عبد البر : وكان قيس شجاعًا بطلاً شاعرًا ، حضر مع عليّ صفين ، فقتل فيها سنة (٣٧ هـ) (٦٥٧) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » : (ج ٥ ، ص ٥٢٥) ، وابن حبيب : المصدر السابق ، (ص ٢٦١) ، والطبري : « ذيل المذيل » ، (ج ١١ ، ص ٥٤٥) . والمرزباني : « معجم الشعراء » ، (ص ٣٢٣) . وابن عبد البرّ : « الاستيعاب » ، (ج ٣ ، ص ٢٤٤) .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص ٤٤٨) .

(٤) المصدر نفسه ، (ج ٣ ، ص ٥٧٥) .

(٥) المصدر نفسه ، (ج ٣ ، ص ٥٥٨) .

(٦) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٥) .

وهكذا يجتهد عثمان فيستعمل أهل الردَّة استصلاحًا لهم ، فلم يصلحهم ذلك بل زادهم فسادًا وإغراء بالخليفة ، حيث كان في أسماء المتهمين في دم الخليفة والذين حاصروه في المدينة رجالاً ينتسبون إلى قبائل كانت في عداد المرتدين (١) أمثال : سودان ابن حمران السكوني ومالك بن الحارث النخعي وغيرهم (٢) .

هذا ولعامل الفراغ أيضًا أثر في اشتغال الأعراب بما لا يعنيهم من قضايا لها صلة بسياسة الدولة وأمور الخراج وغير ذلك ، مما سينعكس سلبًا على موقفهم من الخليفة ﷺ فحين توقَّفت الفتوح في أواخر عهد عثمان أمام حواجز طبيعية أو بشرية لم تتجاوزها ، سواء من جهات فارس وشمالي بلاد الشام أم في جهة إفريقية ، توقفت الغنائم على أثرها ، فتسائل أولئك الأعراب : أين ذهبت الغنائم القديمة – أين ذهبت الأراضي المفتوحة التي يعدُّونها حقًّا من حقوقهم (٣) ؟.

ومن المعلوم أن الأراضي المفتوحة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

– أرض أسلم أهلها فهي لهم ملك يؤدى عليها العشر ، لا شيء عليهم فيها غيره .

– وأرض افتتحت صلحًا على خراج معلوم ، فهم على ما صولحوا عليه .

– وأرض أخذت عنوة ، فهي التي اختلف فيها المسلمون ، فقال بعض : سبيلها سبيل الغنيمة فتخمَّس وتقسَّم ، وقال بعضهم : بل حكمها والنظر فيها إلى الإمام ، إن رأى أن يجعلها غنيمة فيخمِّسها ويقسِّمها كما فعل رسول اللَّه ﷺ بخيبر ، وإن رأى أن يجعلها فيئًا فتكون موقوفًا على المسلمين عامة ما بقوا ، كما فعل عمر ﷺ بالسَّواد (٤) .

وقد رأى جمهور الصحابة أن الأرض المغنومة لا تقسَّم بل تكون وقفًا ينفق خراجها في مصالح المسلمين من أرزاق المقاتلة وبناء القناطر والسدود والمساجد وغير ذلك من مرافق الخير ، إلا أن يرى الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة تقتضي القسمة ، فإن له أن يقسم الأرض ، وهذا الذي كان عليه سيرة الخلفاء الراشدين (٥) .

---

(١) مثل قبيلة السكون والنخع : بطن من بطون مذحج ، انظر : الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص ٣٣٤) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٦ ، ص ٣٥٢) .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٨) .

(٣) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٢٣) .

(٤) ابن سلام : « كتاب الأموال » ، (ص ٦٩ – ٧٠) .

(٥) انظر : كتب الخراج .

يروي حارثة بن مُضَرِّب (١) أن عمر ﷺ أراد أن يقسِّم أرض السَّواد بين المسلمين ، فأمر بهم أن يحصوا ، فوجد الرجل المسلم يصيبه ثلاثة من الفلاحين - يعني العلوج - فشاور أصحاب النبي ﷺ في ذلك فقال له - يعني عليًا - : دعهم يكونوا مادة للمسلمين (٢) .

وروى عبد اللّه بن قيس الهمداني (٣) أن عمر ﷺ قدم الجابية - من أرض الشام - فأراد أن يقسِّم الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ : واللّه إذن ليكونن ما تكره ، إنك إن قسَّمتها صار الرِّيع العظيم في أيدي القوم ، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة ، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسدًّا وهم لا يجدون شيئًا ، فانظر أمرًا يسع أولهم وآخرهم (٤) .

وفي الجامع الصحيح للبخاري من رواية زيد بن أسلم (٥) عن أبيه (٦) أنه سمع عمر

---

(١) هو حارثة بن مضرِّب العبدي الكوفي : من التابعين ، حدّث عن جماعة من الصحابة قال فيه أحمد : حسن الحديث ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وذكره ابن حبّان في « الثقات » ، وقال ابن حجر : غلط من نقل عن ابن المديني أنه متروك ، ترجم له : الدارمي : « التاريخ » ، (ص ٩١) . وابن حبان : « الثقات » (ج ٤ ، ص ١٢٧) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٢ ، ص ١٦٦) .

(٢) القرشي : « كتاب الخراج » ، (ص ٤٢) .

(٣) هو عبد اللّه بن قيس الكندي الهمداني الكوفي أبو بحرية الحمصي شهد خطبة عمر بالجابية ، وروى عن معاذ بن جبل وأبي عبيدة بن الجراح وغيرهم ، وثقه ابن معين وابن عبد البر ، وقال العجلي : شامي تابعي ثقة ، وذكره ابن حبّان في « الثقات » وقال الواقدي : كتب عثمان إلى معاوية أن اغز الصائفة رجلاً مأمونًا فعقد لأبي بحرية ، وكان ناسكًا فقيهًا يحمل عنه الحديث . توفي عام (٧٧ هـ) (٦٩٦ م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » (ج ٢ ،ص ٣٢٧) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٢٧٢) .وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص ٤٥) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص ٣٧٤) .

(٤) ابن سلام : « كتاب الأموال » ، (ص ٧٥) .

(٥) هو زيد بن أسلم العدوي أبو أسامة المدني الفقيه مولى عمر ، روى عن أبيه وابن عمر وأبي هريرة وعائشة وغيرهم ، وثقه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنّسائي وابن خراش ، وقال ابن سعد : وكان ثقة كثير الحديث ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة من أهل الفقه والعلم ، وكان عالمًا بتفسير القرآن . توفي عام (١٣٦ هـ) (٧٥٣ م) ترجم له : ابن سعد « الطبقات الكبرى » : (ص ٣١٤) . (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) وابن معين : « التاريخ » : (ج ٢ ، ص ١٨١) . والبخاري : « التاريخ الكبير » (٣٨٧/١/٢) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » (ج ٣ ، ص ٤٥٤) . وابن حجر : « التهذيب » (ج ٣ ، ص ٣٩٥) .

(٦) هو أسلم العدوي أبو زيد الحبشي روى عن أبي بكر ومولاه عمر وعثمان ومعاذ بن جبل ، قال العجلي : مدني ثقة من كبار التابعين ، وقال أبو زرعة : ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة وهو من جلّة موالي عمر ، وكان يقدّمه . توفي عام (٨٠ هـ) (٦٩٩ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٥ ، ص ١٠) . والبخاري : « التاريخ الكبير » (٢٤/٢/١) . والعجلي : « تاريخ الثقات » (ص ٦٣) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٤ ، ص ٤٥) ، وابن حجر : « التهذيب » (٢٦٦/١) .

ابن الخطاب ﷺ يقول : « أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس ببَّانًا [(١)] ليس لهم شيء ، ما فتحت عليَّ قرية إلا قسَّمتها كما قسم النبي ﷺ خيبر ، ولكني أتركها خزانة لهم يقتسمونها » [(٢)] وفي رواية أخرى : « لولا آخر المسلمين ما فتحت لكم قرية إلا قسَّمتها كما قسَّم النبي ﷺ خيبر » [(٣)] .

وقد سار عثمان على سيرة عمر ﷺ في إدارة أراضي الخراج ، ولكن قومًا تحاملوا عليه فزعموا أنه كان يقطع للناس من السَّواد بقول ابن سلام [(٤)] في هذا الصدد : « وأما إقطاع [(٥)] عثمان من أقطع من الصحابة وقبولهم إياه ، فإن قومًا قد تأوَّلوا أن هذا من

---

(١) المعدم الذي لا شيء له : ابن منظور ، « لسان العرب » .

(٢) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب المغازي ، (ج ٥ ، ص ٨١) .

(٣) المصدر نفسه ، (ج ٥ ، ص ٨١) .

(٤) هو القاسم بن سلام البغدادي القاضي صاحب التصانيف ، كان مؤدبًا صاحب لغة وطلب للحديث والفقه ، ولي قضاء طرسوس ، وصنف كتبًا كثيرة ، قال أحمد بن كامل القاضي : كان أبو عبيد فاضلاً في دينه وفي علمه ، مقدمًا في أصناف من علوم الإسلام ، حسن الرواية ، صحيح النقل ، لا أعلم أحدًا من الناس طعن فيه . قال ابن دَرَسْتُويه : كان أبو عبيد ذا دين وفضل وستر ومذهب حسن ، روى الناس من كتبه المصنّفة في القرآن والفقه والغريب والأمثال وغير ذلك بضعًا وعشرين كتابًا ، وكتبه مستحسنة مطلوبة في كل بلد ، وقال أحمد : أبو عبيد أستاذ ، ووثقه ابن معين والآجري والدارقطني ، وقال ابن حبان في « الثقات » : كان أحد أئمة الدنيا صاحب حديث وفقه ودين وورع ومعرفة بالأدب وأيام الناس ، جمع وصنف واختار وذبّ عن الحديث ونصره وقمع من خالفه . توفي عام (٢٢٤ هـ) (٨٣٨ م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٤٧٩) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٢ ، ص ٤٠٣) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص ٣١٥) .

(٥) من الملاحظ أن لمفهوم الإقطاع في الإسلام سمات تميّزه عن الإقطاع الأوربي (الفيودلية) فالإقطاع الإسلامي الذي عرفه عصر النبّوة والخلفاء الراشدين فمعناه منح الخليفة لأحد من أفراد الرعية قطعة من الأرض الموات أو الصوافي لإحيائها . ولا يجوز إقطاع الموارد العامة كالأراضي الجماعية والمعادن والمراعي والأسواق ، ولا أرض هي ملك مسلم أو معاهد ، وأن لا ينشأ عن الإقطاع أي ضرر لأحد من المسلمين أو أهل الذمة ، وأن يقوم من تقطع له الأرض بتعميرها وإلا استرجعت منه . على أن الهدف من إقطاع الأراضي في الإسلام إصلاح حال المسلمين وخصوصًا ذوي الحاجة منهم ، واستثمار الأراضي البور ، ومكافأة العاملين في الإسلام أما الإقطاع الأوربي فقد كان مرادفًا للسوء والظلم والاستغلال والقهر ، حيث كان السيد الإقطاعي يمتلك مساحات واسعة من الأراضي بمن عليها من الفلاحين ، وإلى جانب ذلك يمتلك النفوذ الفعلي السياسي في غيبة وضعف السلطة المركزية . انظر إبراهيم طرخان : « النظام الإقطاعي الإسلامي في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين » ، بحث قدّم للندوة العالمية الثالثة لدراسات تاريخ الجزيرة العربية المنعقدة في الرياض عام (١٤٠٢ هـ) (١٩٨٢) .

السواد ، وقد سألت قَبِيصة [١] هل كان فيه ذكر السَّواد - فقال : لا » [٢] .

وذكر أبو يوسف أن عمر ﷺ أصفى من السواد عشرة أصناف : « أرض من قتل في الحرب - يعني من الكفار - وأرض من هرب من المسلمين ، وكل أرض لكسرى ، وكل أرض لأهل بيته ، وكل مغيض ماء ، وكل دير بريد » [٣] .

قال ابن سلام : « فهذه كلها أرضون قد جلا عنها أهلها فلم يبق بها ساكن ولا عامر فكان حكمها إلى الإمام ، كما ذكرنا في عادي [٤] الأرض فلما قام عثمان رأى أنَّ عمارتها أردُّ على المسلمين وأوفر لخراجهم من تعطيلها ، فأعطاها من رأى إعطاءه إياها على أن يعمِّروها كما يعمِّر غيرهم ، ويؤدوا عنها ما يجب للمسلمين عليهم ... ومما يثبت أن عثمان إنما كان إقطاعه مما أصفى عمر : أنه يُروى في غير حديث سفيان تسمية القرى التي كان أقطع صعنبى [٥] والنهرين [٦] وقرية هرمز [٧] - وكان هرمز أحد الأكاسرة - فهذا مفسر لما قلنا : إنه إنما قطع من تلك الأرضين التي لم يبق لها ربٌّ - يعني مالك - » [٨] .

فقد روى موسى بن طلحة [٩] أن عثمان ﷺ أقطع لعبد الله بن مسعود ﷺ بالنهرين ،

---

(١) هو قبيصة بن عقبة بن محمد السوائي الكوفي أبو عامر . روى عن الثوري وشعبة وحماد بن سلمة وحمزة الزيات وغيرهم ... وروى عنه البخاري وأحمد بن حنبل والدوري وابن سلاّم وغيرهم . قال أحمد : كان قبيصة رجلاً صالحًا ثقة لا بأس به ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ثقة . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن قبيصة وأبي حذيفة . فقال : قبيصة أحلى عندي وهو صدوق ، وقال صالح بن محمد : كان رجلاً صالحًا تكلموا في سماعه من سفيان . وقال النووي : كان ثقة صدوقًا كثير الحديث عن سفيان الثوري . توفي عام (٢١٣ هـ) (٨٢٨ م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٢٤٨٤) والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٣٨٨) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ١٢٦) . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٢ ، ص ٤٧٤) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص ٣٤٧) .

(٢) ابن سلام : « الأموال » ، (ص ٢٥٩) .

(٣) أبو يوسف : « كتاب الخراج » ، (ص ٥٧) .

(٤) كل أرض كان لها ساكن في أياد الدهر ، فانقرضوا فصار حكمها إلى الإمام . انظر ابن سلام : « الأموال » ، (ص ٣٥٤) .

(٥) صعنبى قرية باليمامة ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٣ ، ص ٤٠٧) .

(٦) لم أجد لها ذكر في كتب البلدان التي رجعت إليها .

(٧) من قرى بلاد فارس . انظر : « معجم البلدان » ، (ج ٥ ، ص ٤٠٢) .

(٨) ابن سلام : « الأموال » ، (ص ٣٦٠ - ٣٦١) .

(٩) هو موسى بن طلحة بن عبيد الله القرشي التميمي أبو عيسى ، ويقال : أبو محمد المزني نزيل الكوفة : تابعي ، روى عن جماعة من الصحابة ، قال فيه ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : تابعي =

وأقطع لعمار ﷺ إستينيا ، وأقطع لخباب ﷺ صمعا - صعنبى ، وأقطع لسعد بن أبي وقاص ﷺ قرية هرمز [١] .

ويقول ابن سلام : « وأما إقطاع عثمان بن أبي العاص ﷺ بالبصرة الأرض التي تعرف بشط عثمان ، فإنَّ أرض البصرة كانت يومئذ كلها سباخًا وآجامًا - يعني غير صالحة للزراعة - فأقطع عثمان بن عفان عثمان بن أبي العاص الثقفي بعضها ، فاستخرجها وأحياها - يعني أنها في حكم أرض الموات » [٢] .

وذكر القاضي أبو يعلى متابعة للماوردي [٣] أن إقطاع عثمان ﷺ كان من الصفايا ، وأن عثمان أقطعها وشرط على من أقطعها أن يأخذ منه حق الفيء ، فكان ذلك منه إقطاع إجارة أو ارتفاق لا إقطاع تمليك ، لأنه رأى أن ذلك أكثر للخراج وأوفر للغلال ، فقد كان خراج السَّواد زمن عمر تسعة مليون درهم ، ولكنه بلغ زمن عثمان خمسين مليون درهم ، يقول أبو يعلى : « الضرب الثاني من العامر ، ما لم يتعين مالكوه ، ولم يتميز مستحقوه ، فهو على ثلاثة أقسام : أحدها : ما اصطفاه الأئمة لبيت المال من فتوح البلاد ، إما بحق الخمس فيأخذه باستحقاق أهله له ، وإما بأن يصطفيه باستطابة نفوس الغانمين له . فقد اصطفى عمر ﷺ من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته ، وما هرب عنه أربابه أو هلكوا ، فكان مبلغ غلَّتها تسعة آلاف ألف درهم كان يصرفها في مصالح المسلمين ولم يقطع شيئًا منها . ثم إنَّ عثمان ﷺ أقطعها ، لأنه رأى إقطاعها أوفر لغلَّتها من تعطيلها ، وشرط على من أقطعها إياه أن يأخذ منه حق الفيء ، فكان ذلك منه

= ثقة ، وكان خيارًا ، وقال ابن خراش : كان من أجلاء المسلمين ، وقال : إنه شهد الجمل مع أبيه وأطلق علي ﷺ سراحه بعد أن أسر ، توفي عام (١٠٣ هـ) (٧٢١ م) ترجم له ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٥ ، ص ١٦١) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٤٤٤) . وابن حجر : « التهذيب » : (ج ١٠ ، ص ٣٥٠) .

(١) ابن رجب : « الاستخراج لأحكام الخراج » ، (ص ١٠٦) .

(٢) ابن سلام : « الأموال » ، (ص ٣٦١) .

(٣) هو علي بن محمد بن حبيب الماوردي - نسبة إلى ماء الورد - البصري الشافعي أقضى القضاة ، صاحب التصانيف ، وثقه الخطيب ، وقال أبو الفضل بن خيرون : كان رجلاً عظيم القدر ، متقدمًا عند السلطان ، أحد الأئمة ، له التصانيف الحسان في كل فنّ . من كتبه : « الأحكام السلطانية » ، « قانون الوزارة وسياسة الملك » ، « نصيحة الملوك » ، « تسهيل النظر » ، في سياسات الحكومات « أدب الدنيا والدين » ، « الحاوي » ، في الفقه توفي عام (٤٥٠ هـ) (١٠٥٦ م) ترجم له الخطيب : « تاريخ بغداد » (ج ١٢ ، ص ١٠٢) . والشيرازي : « طبقات الفقهاء » ، (ص ١٣١) . وابن خلِّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص ٢٨٢) . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٣ ، ص ٣٠٣) .

إقطاع إمارة لا إقطاع تمليك ، فتوفرت غلتها حتى بلغت على ما قيل خمسين ألف ألف درهم ، فكان منها صِلاته وعطاياه ، ثم تناقلها الخلفاء بعده ، فلما كان عام الجماجم سنة اثنتين وثمانين في فتنة ابن الأشعث أحرق الديوان ، وأخذ كل قوم ما يليهم .

فهذا النوع من العامر ... السلطان فيه بالخيار على وجه النظر في الأصلح بين أن يستغله لبيت المال كما فعل عمر ، وبين أن يتخيَّر له من ذوي القدرة والمكنة والعمل من يقوم بعمارة رقبته بخراج يوضع عليه مُقدرًا ، ويكون الخراج أجرة يصرف في وجوه المصالح - كما فعل عثمان » [1] .

ويذكر أبو يوسف أن الآثار جاءت بأن النبيَّ ﷺ أقطع أقوامًا ، وأنَّ الخلفاء من بعده أقطعوا ، ورأى رسول الله ﷺ الصلاح فيما فعل من ذلك إذ كان فيه تألف على الإِسلام وعمارة للأرض ، وكذلك الخلفاء إنما أقطعوا من رأوا أن له غناء في الإِسلام ونكاية للعدو ورأوا أن الأفضل ما فعلوا ، ولولا ذلك لم يأتوه ولم يقطعوا حق مسلم ولا معاهد [2] .

وقد نص أحمد على جواز القطائع التي أقطعها الصحابة ، وتوقَّف في قطائع غيرهم من الخلفاء وإنما توقف في ذلك ؛ لأن منهم من أقطع ما لا يجوز إقطاعه [3] .

ويقول ابن رجب [4] : « ولم يزل أمر السواد على الخراج إلى دولة بني العباس ، فجعله المنصور مقاسمة حيث رخصت الأسعار ، فلم تف الغلات بخراجها ، وخرب السواد » [5] .

ويعلِّل المحب الطبري إقطاع عثمان ﷺ من الأراضي المفتوحة لبعض الصحابة وللناس لسببين :

(١) أبو يعلى : الأحكام السلطانية ، (ص ٢٣٠ - ٢٣١) .
(٢) أبو يوسف : « كتاب الخراج » ، (ص ٦٢) .
(٣) أبو يعلى : « الأحكام السلطانية » ، (ص ٢٢٧) .
(٤) هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السّلامي البغدادي الدمشقي الحنبلي ، أبو الفرج الحافظ العالم ، قال ابن حجر : أكثر من المسموع وأكثر الاشتغال - في العلم - حتى مهر وصنّف . من كتبه : « جامع العلوم والحكم » ، في الحديث « الاستخراج لأحكام الخراج » ، « كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة » ، « التوحيد » ، « رسالة في معنى العلم » توفي عام (٧٩٥ هـ) ترجم له : ابن حجر : « الدرر الكامنة » ، (ج ٢ ، ص ٣٢١) . وابن العماد : « شذرات الذهب » ، (ج ٦ ، ص ٣٣٩) . والنعيمي : « الدارس في تاريخ المدارس » ، (ج ٢ ، ص ٧٦) ، والكتاني : « الرسالة المستطرفة » ، (ص ١٤٧) .
(٥) ابن رجب : « الاستخراج لأحكام الخراج » ، (ج ٣ ، ص ١٧٨) .

الأول : أن ذلك كان منه إذنًا في إحياء كل ما قدر عليه الناس من أموات العراق عملاً بالحديث : « **من أحيا أرضًا ميتة فهي له** » (١) .

الثاني : أن أصحاب السير ذكروا أن الأشراف من أهل اليمن قدموا المدينة وهجروا بلادهم وأموالهم ، وأعطاهم مثلها ، وفعل ذلك لما رأى من المصلحة ، إما إجازة إذا كانت أراض السواد وقفًا ، وإما تمليكًا إن كانت ملكًا (٢) .

وهكذا يبدو أن الشائعات التي تتهم عثمان ﷺ بأنه تصرف في الأراضي الموقوفة على المسلمين وفق هواه أقطع منها لمن شاء من الناس شائعات غير صحيحة ، وقد كان لها أثر ووقع على الأعراب ، خاصة وأن معظمهم بقي بدون عمل يقضون شطرًا من وقتهم في الطعام والنوم ، والشطر الآخر بالخوض في سياسة الدولة والحديث عن تصرفات عثمان التي كانت تهوّلها السبئية .

وقد أدرك أحد عمال عثمان هذا الأمر وهو عبد اللّٰه بن عامر ، فأشار على الخليفة حيث طلب من عماله - وهم وزراؤه ونصحاؤه - أن يجتهدوا في آرائهم ويشيروا عليه ، فأشار عليه بأن يأمر الناس بالجهاد ويجمهرهم في المغازي حتى لا يتعدّى همّ أحدهم قمل فروه ودبرة دابته (٣) .

وفي ذلك الجو من الحديث والفكر عند أفراد تعوّدوا الغزو ولم يفقهوا من الدين شيئًا كثيرًا يمكن أن يُتوقع كل سوء ، ويكفي أن يحرك هؤلاء الأعراب وأن يُوجَّهوا توجيهًا ، فإذا هم يثورون ويحدثون القلاقِل والفتن .

وهذا ما حدث بالفعل ، فإن الأعراب ساهموا - عن حسن نية أو سوء نية - في بوادر الفتنة الأولى ، وكانوا سببًا من أسباب اندلاعها ، لاعتقاد المتعبدين السطحيين منهم عن حسن نية - وهم القرّاء - أن عثمان أخطأ ولاعتقاد الطامعين منهم عن سوء نية أن لهم حقوقًا زائدة في بيت المال يجب الحصول عليها .

وقد استفاد من هذا الواقع ، أي من وجود فئة من الناس لا تميز بين الحق والباطل وفئة أخرى يستثيرها المال والطبع السبئية الذين استغلوا سذاجة أولئك وطمع هؤلاء لتدبير الفتنة .

---

(١) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الحرث والمزارعة » ، (ج ٣ ، ص ٧٠) . والترمذي في « السنن » ، كتاب الأحكام ، (ج ٢ ، ص ٤١٩) . وأبو داود في « السنن » ، كتاب الإمارة ، (ج ٣ ، ص ١٧٨) .
(٢) المحب الطبري : « الرياض النضرة في مناقب العشرة » ، (ج ٣ ، ص ٩٣) .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٣٣) .

ويظهر من ثنايا الروايات وجود الأعراب كعنصر فعال في الفتنة إلى جانب السبئية حين يقول عثمان ﷺ في كتاب له إلى الأمصار : « أغاروا علينا في جوار رسول الله ﷺ وحرمه وأرض الهجر ، وثابت إليهم الأعراب » (١) .

ويظهرون مرة أخرى في قول عائشة : « إن الغوغاء من أهل الأمصار ونزاع القبائل غزوا حرم رسول الله ﷺ وأحدثوا فيه الأحداث وآووا المحدثين ... مع ما نالوا من قتل إمام المسلمين بلا ترة ولا عذر ... » (٢) .

ولما اجتمع بنو أمية ويَعْلَى بن مُنْيَة (٣) وطلحة والزبير وعائشة أجمعوا أمرهم على الطلب بدم عثمان وقتال السبئية ، نادى مناديهم : « إن عائشة تريد البصرة وليس في ستمائة بعير ما تغنون به غوغاء وجلبة الأعراب وعبيدًا قد انتشروا وافترشوا أذرعهم مسعدين لأول واعية » (٤) .

ويظهرون مرة ثالثة في قول علي ﷺ لأهل المدينة بعد مقتل عثمان : « يا أيها الناس ! أخرجوا الأعراب عنكم ، وقال : يا معشر الأعراب ! الحقوا بمياهكم ، فأبت السبئية الطاعة ، وأطاعهم الأعراب » .

وعندما طلب طلحة والزبير من علي إقامة الحدود على قتلة عثمان قال لهم : « يا إخوتاه إني لست أجهل ما تعلمون ، ولكني كيف أصنع بقوم يملكونا ولا نملكهم ! ها هم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم وثابت إليهم أعرابكم » (٥) .

ويظهرون أيضًا في كلام الزبير بن العوام ﷺ عندما سئل عن مقتل عثمان ﷺ فقال : « عُدي على أمير المؤمنين ﷺ فقتل بلا ترة ولا عذر ، قيل : ومن – قال : الغوغاء من الأمصار ونزَّاع القبائل وظاهرهم الأعراب والعبيد » (٦) .

ثالثًا : طبيعة التحول الاجتماعي في عهد عثمان ﷺ

شهدت خلافة عثمان ﷺ تطورات خطيرة في حياة الدولة الإسلامية بعد أن تحولت

(١) الطبري : المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٤٦٢) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٤٥٤) .
(٣) له صحبة .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٤٣٨) .
(٥) الطبري : المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٤٣٧) .
(٦) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٤٦١) .

من دولة محدودة النطاق تقوم في المدينة المنورة وتحكم شبه جزيرة العرب إلى دولة عالمية يمتد سلطانها ليشمل إلى ذلك ممالك العراق والشام ومصر وإفريقية وأرمينية وبلاد فارس وبعضًا من جزر البحر الأبيض المتوسط (١) .

وقد ظهر نتيجة هذا التحوُّل في طبيعة الدولة وأجناس الخاضعين لها والمنتمين إلى دينها جيل جديد من المسلمين يُعتبر في مجموعه أقلَّ من الجيل الأول الذي حمل على كتفيه عبء بناء الدولة وإقامتها ، فقد تميَّز الجيل الأول من المسلمين بقوة الإيمان والفهم السليم لجوهر العقيدة الإسلامية والاستعداد التام لإخضاع النفس لنظام الإسلام المتمثل في القرآن والسنَّة .

وكانت هذه الميزات أقل ظهورًا في الجيل الجديد الذي وُجد نتيجة للفتوحات الواسعة ، وظهرت فيه المطامع الفردية ، وبُعثت فيه العصبية للأجناس والأقوام ، وهم يحملون رواسب كثيرة من رواسب الجاهلية التي كانوا عليها . ولم ينالوا من التربية الإسلامية على العقيدة الصحيحة السليمة مثل ما نال الرعيل الأول من الصحابة - رضوان اللّه عليهم - على يد رسول اللّه ﷺ وذلك لكثرتهم وانشغال الفاتحين بالحروب والفتوحات الجديدة فأخذ هؤلاء المسلمون الجدد ينخدعون بكل ما يسمعون من جهة ، ويبثون ما لديهم من أفكار ورواسب جاهلية من جهة أخرى .

وهذه الظاهرة لها ما يبرِّرها في كتاب بعث به عثمان إلى أمرائه : « أما بعد ، فإن الرعية قد طعنت في الانتشار ، ونزعت إلى الشرِّ ، وأعداها على ذلك ثلاث : دنيا مُؤثِّرة وأهواء متشرعة ، وضغائن محمولة » (٢) وفي رواية للمدائني على لسان عثمان ما يدل على تغيُّر الأحوال وتبدُّلها بعد ظهور هذا الجيل الجديد من الناس : « ... يا ابن عدي (٣) واللّه إني مظلوم منعيٌّ عليَّ لقد أسلمت وصحبت رسول اللّه ﷺ فما خالفته ولا غششته ، ثم صحبت أبا بكر ثم عمر ﵄ فما خالفتهما ولا غششتهما حتى ماتا ،

(١) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٥٧ - ١٦٧) .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٤٠) .

(٣) هو عبيد اللّه بن عدي بن الخيار القرشي المدني : من فقهاء التابعين وعلمائهم ، قال العجلي : تابعي ثقة من كبار التابعين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي المدينة . توفي عام (٩٠ هـ) (٧٠٩ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٤ ، ص ٤٩) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٣١٨) . وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص ٦٤) . وابن حجر : « التهذيب » : (ج ٧ ، ص ٣٦) .

أفما ترون لي مثل ما رأيت لمن قبلي ! » (١) .

ويكشف النقاب أيضًا عن طبيعة التحول والتغيير في المجتمع الإسلامي ما كتبه سعيد ابن العاص (٢) أمير الكوفة إلى عثمان يقول : « إن أهل الكوفة قد اضطرب أمرهم وغلب أهل الشرف منهم والبيوتات والسابقة والقدمة والغالب على تلك البلاد روادف ردفت وأعراب لحقت حتى ما ينظر إلى ذي شرف ولا بلاء من نازلتها ولا نابتتها » (٣) .

على أن الاختلاط في البلاد المفتوحة وامتزاج القبائل العربية فيما بينها له أثره في خلق مجتمع له صفات وتوجهات معينة ، فمن يستقرئ مثلاً نزلاء الكوفة يلحظ الامتزاج واضحًا جليًا ، فإلى جانب قبائل من الشمال توجد قبائل من الجنوب ، وإلى قبائل من ربيعة ومضر انضافت قبائل من الحجاز ومن نجد ، وهكذا (٤) .

وإذا كان الإسلام قد تمكن من صهر هذه القبائل المختلفة في بوتقته لفترة معينة ، إلا أنه مما يجب أن يوضع في الحسبان أن هذه القبائل لم تنل حظًا وافرًا من التربية ولم تتشبع بروح الإسلام كما هو حال الصحابة من المهاجرين والأنصار .

علاوة على أن هذه القاعدة الصلبة من المهاجرين والأنصار لم تكن قادرة على استيعاب هذه الأفواج الكبيرة واحتوائها . فلما ظهرت الفتنة وجدت من هذه القبائل الممتزجة مادتها ومشعلها ، خاصة وأن الاختلاط - يتيح فرصة اللقاء بين العناصر المشبوهة من كل قبيلة .

وهذا ما حدث أيضًا في البلاد المفتوحة ، فالموالي لم يتخلصوا من كل الأفكار والعادات التي كانوا عليها في جاهليتهم ، ويرجع ذلك إلى عدم التوازن بين حركة

(١) ابن شبة : « المصنَّف » ، (ج ٣ ، ص ٩٧١) . ورواه البخاري في « جامعه الصحيح » بنفس المعنى ، كتاب فضائل الصحابة » باب مناقب عثمان ، (ج ٤ ، ص ٢٠٢) .

(٢) هو سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص الأموي القرشي : من الأمراء والولاة الفاتحين ، قال الذهبي فيه : وكان أميرًا ، شريفًا ، جوادًا ، ممدحًا ، حليمًا ، وقورًا ، ذا حزم وعقل ، يصلح للخلافة - الولاية - ولما كان على الكوفة في عهد عثمان غزا طبرستان فافتتحها وهو أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان ، قال سعيد بن عبد العزيز الدمشقي : إن عربية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص ، لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله ﷺ توفي عام (٥٩ هـ) (٦٧٩ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٥ ، ص ٣٠) . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ١ ، ص ٢٩٢) . وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، (ص ٦٦) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٣ ، ص ٤٤٤) . وابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٢ ، ص ٤٧) .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٧٩) .

(٤) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٤٥) .

التوسع الأفقي في فتح البلدان وبين التوسع الرأسي في تعليم الناس وتفقيههم من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

على أن حركة الجهاد لابد أن يصحبها ويتبعها الدعاة والمعلمون ليفقِّهوا الناس في دينهم ، حتى لا يختل ميزان التربية ، وتحدث الخلخلة في الصف الإسلامي ، وتتوسع الفجوة بين الفاتحين وسكان الأراضي المفتوحة ، مما يتسبب في حدوث ظواهر سلبية تؤثر في تماسك الصف الإسلامي ووحدته السياسية والفكرية .

ولم يمكن تفادي هذا الجانب السلبي رغم وجود البذل والحماس في ميدان التعليم والتربية الإسلامية ، حيث كان التوسع في الأرض سريعًا وواسعًا فقد فتحت العراق وما وراءها وبلاد الشام في سنوات قليلة معدودة ، فلم يكن في مقدرة الطاقة البشرية في ميدان التربية والتعليم استيعاب الأعداد الهائلة من سكان تلك المناطق وتعليمها .

كما لم يكن الزمن كافيًا لترسيخ التعاليم الإسلامية في نفوس كثير منهم ، مما ساعد - مع غيره من العوامل - على وجود خلخلة فكرية وظواهر سلبية دخيلة على النهج الإسلامي ، مما كان له الأثر في عدم استقرار الدولة ، وظهر ذلك جليًا في السنوات الأخيرة من عهد عثمان ﷺ .

رابعًا : الرخاء وأثره على المجتمع الإسلامي في عهد عثمان

أقبلت الدنيا على المسلمين من أثر الفتوح وكثرت واردات بيت المال من الغنائم والأسلاب ، فضلًا عما يخصُّ المجاهدين ، ففي المدائن [١] مثلًا كان سهم الفارس اثني عشر ألفًا [٢] وفي فتح تُسْتَر [٣] نال الفارس ثلاثة آلاف والراجل ألف درهم [٤] .

وغني عن الإشارة أن النعم والخيرات وتلك الواردات من الفتوح سيكون لها أثرها على المجتمع ، إذ تجلب الرخاء وما يترتب عليه من انشغال الناس بالدنيا والافتتان بها . كما أنها مادة للتنافس والبغضاء ، خاصة بين أولئك الذين لم يصقل الإيمان نفوسهم ولم

---

(١) قال ياقوت : « كان كل واحد من ملوك الفرس الساسانيين إذا ملك بنى لنفسه مدينة إلى جنب التي قبلها فسميت المدائن بذلك . موقعها في العراق . انظر : « معجم البلدان » (ج ٥ ، ص ٧٤) .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٠) .

(٣) مدينة تستر من مدن إيران ، وهي في إقليم خوزستان (الأهواز حاليًا) انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٢ ، ص ٢٩) . لازالت موجودة باسم شُوشْتَر .

(٤) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ٨٧) .

تهذبهم التقوى من أعراب البادية وجفاتها ، ومن مسلمة الفتوحات وأبناء الأمم المترفة الدخلاء في الإسلام الذين جروا شوطًا بعيدًا في زخارف الدنيا وبهجتها ، واتخذوها غاية يتنافسون فيها .

وقد ظهر الثراء بشكل واضح زمن عثمان ﷺ حيث أدرك هو بنفسه هذه الظاهرة منذرًا بما سيؤول إليه أمر الأمة من التبدُّل والتغيُّر في كتابه الموجه إلى الرعية : « فإنَّ أمر هذه الأمة صائر إلى الابتداع بعد اجتماع ثلاث فيكم : تكامل النعم ، وبلوغ أولادكم من السبايا ، وقراءة الأعراب والأعاجم للقرآن » [1] .

أما تكامل النعم فيتحدث الحسن البصري - وهو شاهد عيان - عن حالة المجتمع ، ووفور الخيرات ، وإدرار الأموال ، وما آل إليه أمر الناس من البطر وعدم الشكر ، فيقول : « أدركت عثمان على ما نقموا عليه ، قلما يأتي على الناس يوم إلا وهم يقتسمون فيه خيرًا يقال لهم : يا معشر المسلمين اغدوا على أعطياتكم فيأخذونها وافرة ، ثم يقال لهم اغدوا على السمن والعسل ، الأعطيات جارية ، والأرزاق دارَّة ، والعدو متقى ، وذات البين حسن ، والخير كثير ... والأخرى كان السيف مغمدًا عن أهل الإسلام فسلُّوه على أنفسهم فواللّه ما زال مسلولاً إلى يوم الناس هذا ، وايم اللّه إني لأراه سيفًا مسلولاً إلى يوم القيامة » [2] .

وأما بلوغ أولاد المسلمين من السبايا فيتمثل في ما آل إليه أمر هؤلاء من الدِّعة والترف ، وكان أول منكر ظهر بالمدينة حين فاضت الدنيا وانتهى وسع الناس طيران الحمام والرمي على الجلاهقات [3] فاستعمل عليها عثمان رجلاً من بني ليث سنة ثمان [4] فقصَّها وكسر الجلاهقات [5].

وحدث بين الناس النُّشو بتناولهم النبيذ ، فأرسل عثمان رجلاً يطوف عليهم بالعصا ليمنعهم من ذلك ، وعندما اشتد ذلك شكاه عثمان إلى الناس ، فأجمعوا على أن يجلدوا في النبيذ ، فأخذ نفر منهم فجلدوا ثم جعل عثمان لا يأخذ أحدًا على شرِّ

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٤٥) .

(٢) ابن شبة : « المصنَّف » (ج ٣ ، ص ١٠٢٣ - ١٠٢٤) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ٢١٤) .

(٣) قوس البندق الذي يرمى به ، انظر ابن منظور : « لسان العرب » .

(٤) أي في السنة الثامنة من خلافته .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٩٨) .

أو شهر سلاحًا إلا نفاه من المدينة ، فضج آباؤهم من ذلك [١] .

وقام عثمان بالمدينة فقال : « إن الناس تبلغني عنهم هنات وهنات ، وإني لا أكون أول من فتح بابها ولا أدار راحتها (أي الفتنة) ألا وإني زام نفسي بزمام وملجمها بلجام ، فأقودها بزمامها وأكبعها [٢] بلجامها ، ومنّا ولكم طرف الحبل ، فمن اتبعني حملته على الأمر الذي يعرف ، ومن لم يتبعني فمن اللّه خلف منه وعزاء منه ، ألا وإن لكل نفس يوم القيامة سائقًا وشهيدًا ، سائق يسوقها على أمر اللّه وشاهد يشهد عليها بعملها ، فمن كان يريد اللّه بشيء فليبشر ، ومن كان إنما يريد الدنيا فقد خسر » [٣] .

وهكذا لما قام عثمان الرجل التقي والخليفة الراشد بواجبه ، وكانت إجراءاته تعزيرية تجاه أبناء الأغنياء الذين بدءوا نوعًا من حياة الترف وفساد الأخلاق ، انضم أولئك المنحرفون إلى صفِّ الناقمين من الرِّعاع وغيرهم .

وبالنسبة لقراءة الأعراب والأعاجم القرآن ، فيظهر في شكل واضح في تكوين طبقة في المجتمع المسلم تتعلم القرآن لا رغبةً في الثواب ، وإنما رغبة في الجُعْل الذي جعله الخليفة تشجيعًا وتأليفًا [٤] .

وفي مثل هذه الظروف والخيرات وافرة ، فاضت الدنيا على المسلمين ، وتفرغ الناس بعد أن فتحوا الأقاليم واطمأنوا ، فأخذوا ينقمون على خليفتهم [٥] .

ومن هنا يعلم أثر الرخاء في تحريك الفتنة ، ومن هنا أيضًا يمكن فهم مقالة عثمان ﷺ لعبد الرحمن بن ربيعة - له صحبة - وهو على الباب [٦] : « إن الرعية قد أبطر كثيرًا منهم البطنة ، فقصِّر بهم ولا تقتحم بالمسلمين فإني خاش أن يبتلوا » [٧] .

وفي آخر خطبة لعثمان ﷺ وهو يعظ المسلمين بعد أن فتحت الدنيا عليهم قال :

---

(١) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٩٩) .

(٢) من الكبع أي المنع : انظر ابن منظور : « لسان العرب » .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٤١) .

(٤) محمد حميد اللّه : « مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة » ، (ص ٣٩٢) . عن كتاب « الأموال » لابن زَنْجُوَيه .

(٥) الذهبي : « دول الإسلام » ، (ج ١ ، ص ١٢) .

(٦) المقصود بالباب منطقة في جهات أذربيجان تسمى « الدر البند » انظر ياقوت : « معجم البلدان » (ج ١، ص ٣٠٣) ، و (ج ٢ ، ص ٤٤٩) . وهي في ققفاسيا الحالية .

(٧) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٠٤) .

« ألا لا تبطرنَّكم الفانية ولا تشغلنَّكم عن الباقية ... واحذروا أحداث الدهر المغير ، والزموا جماعتكم ، ولا تفرقوا شيعًا وأحزابًا » (١) .

خامسًا : مجيء عثمان بعد عمر ﷺ واختلاف الطبع بينهما .

لقد كان مجيء عثمان ﷺ مباشرة بعد عمر بن الخطاب ﷺ واختلاف الطبع بينهما مؤديًا إلى تغير أسلوبهما في معاملة الرعية ، فبينما كان عمر قوي الشكيمة ، شديد المحاسبة لنفسه ولمن تحت يده ، كان عثمان ألين طبعًا وأرقَّ في المعاملة ، ولم يكن يأخذ نفسه أو يأخذ الناس بما يأخذهم به عمر حتى يقول نفسه : « يرحم اللَّه عمر ، ومن يطبق ما كان عمر يطيق » (٢) .

لكن الناس وإن رغبوا في الشوط الأول من خلافته ، لأنه لان معهم وكان عمر شديدًا عليهم حتى أصبحت محبته مضرب المثل :

أحبك والـرحمن حـبَّ قـريـش عثـمان (٣)

فقد أنكروا عليه بعد ذلك ويرجع هذا إلى نشأة عثمان في لطفه ولين عريكته ورقَّة طبعه ودماثة خُلقه ، مما كان له بعض الأثر في مظاهر الفرق عند الأحداث بين عهده وعهد سلفه عمر بن الخطاب ، وقد أدرك عثمان ذلك حين قال لأقوام سجنهم : « أتدرون ما جرَّأكم عليَّ - ما جرَّأكم عليَّ إلا حلمي » (٤) .

وحين بدت نوايا الخارجين وقد ألزمهم عثمان الحجّة في ردِّه على المآخذ التي أخذوها عليه أمام الملأ من الصحابة والناس ، أبى المسلمون إلا قتلهم ، وأبى عثمان إلا تركهم لحلمه ووداعته قائلاً : « بل نعفو ونقبل ، ونبصرهم بجهدنا ، ولا نحادُّ أحدًا حتى يركب حدًّا أو يبدي كفرًا » (٥) .

وهكذا كانت درَّة الحكم وسلطانه في يد الفاروق شدَّة وصرامة ، وفي يد ذي النورين حلمًا ورحمة ، وفي كلٍّ خير .

(١) الطبري : « المصدر نفسه » ، (ج ٤ ، ص ٣٨٤) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٤٠١) .
(٣) ابن قتيبة : « المعارف » ، (ص ٨٣) .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٥١) .
(٥) الطبري : المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٤٦) .

سادسًا : اختلاف سياسة عثمان عن سياسة عمر في السماح للصحابة بالانتشار .

فعمر ﷺ « حجر على أعلام قريش من المهاجرين الخروج في البلدان إلا بإذنه وأجل »[(١)] مخافة أن يتوسعوا في القطاع والضياع ، وأن يفتتن الناس بهم . أما عثمان فقد سمح لهم بالخروج ولان معهم ، يقول الشعبي : « فلما ولي عثمان خلَّى عنهم فاضطربوا في البلاد . وانقطع إليهم الناس ، فكان أحبَّ إليهم من عمر »[(٢)] .

لكن ما هي المخاطر التي حسب لها عمر الحساب واجتهد فيها عثمان ﷺ ؟ لقد كان من نتائج هذا التوسع أن « اتخذ رجال من قريش أموالًا في الأمصار ، وانقطع إليهم الناس ، وثبتوا سبع سنين كل قوم يحبون أن يلي صاحبهم »[(٣)] .

ثم إن ابن السوداء أسلم وتكلم ، وقد فاضت الدنيا وطلعت الأحداث على يديه فاستطالوا عُمْرَ عثمان ﷺ[(٤)] .

وفي رواية أخرى : « فلما ولي عثمان لم يأخذهم بالذي كان يأخذهم عمر فانساحوا في البلاد ، فلما رأوها ورأوا الدنيا ورآهم الناس انقطع إليهم من لم يكن له طول ولا مزية في الإسلام ، فكان مغمومًا (مغمورًا) في الناس ، وصاروا أوزاعًا إليهم وأملوهم ، وتقدموا في ذلك فقالوا : يملكون فنكون قد عرفناهم ، وتقدَّمنا في التقريب والانقطاع إليهم فكان ذلك أول وهن دخل على الإسلام ، وأول فتنة كانت في العامة ليس إلا ذلك »[(٥)] .

سابعًا : العصبية القبلية (استثقال بعض القبائل العربية لرياسة قريش) .

يقول ابن خلدون في هذا الموضوع : « لما استكمل الفتح واستكمل للملة الملك ، ونزل العرب بالأمصار في حدود ما بينهم وبين الأمم من البصرة والكوفة والشام ومصر ، وكان المختصون بصحبة الرسول ﷺ والاقتداء بهديه وآدابه المهاجرين والأنصار وقريش وأهل الحجاز ، ومن ظفر بمثل ذلك من غيرهم ، وأما سائر العرب من بني بكر ابن وائل

---

(١) المصدر نفسه : (ج ٤ ، ص ٣٩٦) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٩٧) .
(٣) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٩٨) .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٩٨) .
(٥) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٩٧) .

وعبد القيس وسائر ربيعة والأزد وكندة وتميم وقضاعة وغيرهم فلم يكونوا من تلك الصحبة بمكان إلا قليل منهم . وكانت لهم في الفتوحات قدم فكانوا يرون ذلك لأنفسهم مع ما يدين به فضلاؤهم من تفضيل أهل السابقة ومعرفة حقهم . وما كانوا فيه من الذهول والدهش لأمر النبوة وتردُّد الوحي وتنزل الملائكة . فلما انحصر ذلك العباب ، وتنوسي الحال بعض الشيء ، وذل العدو واستفحل الملك ، كانت عروق الجاهلية تنبض ، ووجدوا الرياسة عليهم من المهاجرين والأنصار وقريش وسواهم ، فأنفت نفوسهم منه ، ووافق ذلك أيام عثمان فكانوا يظهرون الطعن في ولاته بالأمصار ، والمؤاخذة لهم باللحظات والخطوات ، والاستبطاء عليهم الطاعات ، والتجني بسؤال الاستبداد منهم والعزل ، ويفيضون في النكير على عثمان ، وفشت المقالة في ذلك في أتباعهم ، وتنادوا بالظلم من الأمراء في جهاتهم ، وانتهت الأخبار بذلك إلى الصحابة بالمدينة ، فارتابوا وأفاضوا في عزل عثمان وحمله على عزل أمرائه ، وبعث إلى الأمصار من يأتيه بالخبر .... فرجعوا إليه فقالوا : ما أنكرنا شيئًا ولا أنكره أعيان المسلمين ولا عوامهم » [١] .

على أن العصبية القبلية كانت مادة تهيج النفوس وتحركها ، إذ إن من بوادر الخلاف في الكوفة ما جاء في رواية سيف بأن سعيد بن العاص جلس يومًا للناس فدخل عليهم جمع فيهم الأشتر وصعصعة [٢] وخنيس بن حبيش [٣] وابنه عبد الرحمن وغيرهم ... وبينما هم يتحدثون قال خنيس : ما أجود طلحة بن عبيد اللّٰه ! فقال سعيد : إن من له مثل النشاستج [٤] لحقيق أن يكون جوادًا ، واللّٰه لو كان لي مثلها لأعاشكم اللّٰه منها

---

(١) ابن خلدون : « العبر » ، (ج ٢ ، ص ١٠٢٦ - ١٠٢٧) .

(٢) هو صعصعة بن صوحان العبدي ، نزيل الكوفة : تابعي كبير من المخضرمين ، من أصحاب علي ، قتل أخواه يوم الجمل ، فأخذ هو الراية ، وثّقه ابن سعد ، وقال فيه الذهبي : وكان شريفًا ، مطاعًا ، أميرًا ، فصيحًا ، مفوّهًا ، توفي نحو (٦٠ هـ) (٦٧٩ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٦ ، ص ٢٢١) . وخليفة : « الطبقات » (ص ١٤٤) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص ٤٤٦) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٣ ، ص ٥٢٨) .

(٣) هو خنيس بن حبيش الأسدي ، ذكره الإمام الطبري في أحداث سنة (١٦ هـ) (٦٣٧ م) وكان يقاتل في وقعة القادسية تحت إمرة سعد بن أبي وقاص ﷺ وهو الذي ذهب يبشر عمر بالفتح بعد انتصار المسلمين في هذه الوقعة ، ثم ذكره في أحداث سنة (٣٥ هـ) (٦٥٥ م) ، وقد ولاه عثمان ﷺ على ماسبدان . انظر : «تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٢ - ٤٢٢) .

(٤) ضيعة بالكوفة لطلحة بن عبيد اللّٰه ﷺ اشتراها من أهل الكوفة المقيمين بالحجاز إذا كان له بخيبر ، وعمّرها فكانت عظيمة الدخل ، انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٥ ، ص ٢٨٥) .

عيشًا رغدًا ، فقال عبد الرحمن بن خنيس - وهو صغير - : واللَّه لوددت أن هذا الملطاط لك - يعني ما كان لآل كسرى على جانب الفرات مما يلي الكوفة - فثار عليه الأشتر ومن معه وقالوا : فض اللَّه فاك ، واللَّه لقد هممنا بك ، فقال أبوه : حَدَثٌ لا تؤاخذوه . فقالوا : يتمنى له من سوادنا - ... أنت أمرته بذلك ، وثاروا عليه ، فحاول أبوه منعهم ، فضربوهما حتى غشي عليهما ، وجعل سعيد يناشدهم ويأبون ، وتأثر أهل الكوفة عامة بالحادثة ، وبنو أسد خاصة ، وكتب أشرافها وصلحاؤها إلى عثمان بإخراجهم ، فكتب إليهم : إذا اجتمع ملأكم على ذلك فألحقوهم بمعاوية ، وكتب إلى معاوية : « إن أهل الكوفة قد أخرجوا إليك نفرًا خلقوا للفتنة ، فارعهم وقم عليهم ، فإن أنست منهم رشدًا فاقبل منهم ، وإن أعيوك فارددهم عليهم »[(١)] .

أما رواية الواقدي فورد فيها أن الأشتر وجماعة من وجوه أهل الكوفة سهروا ليلة عند سعيد بن العاص ، فقال سعيد : إنما هذا السواد بستان لقريش ، فقال الأشتر : أتزعم أن السواد الذي أفاءه اللَّه علينا بأسيافنا لك ولقومك ، واللَّه ما يزيد أوفاكم فيه نصيبًا إلا أن يكون كأحدنا ، فاستنكر عليهم عبد الرحمن الأسدي - وكان على شرطة سعيد - وقال : أتردُّون على الأمير مقالته - وأغلظ عليهم ، فلم يتحمَّلوه ، ووثبوا عليه ، ووطئوا عليه حتى غشي عليه[(٢)] .

وكانت هذه الحادثة مؤشرًا لبداية الفتنة في الكوفة ، وهي أول مصر نزغ الشيطان بين أهله في الإسلام كما يقول الشعبي[(٣)] .

وإذا صحت الرواية التي رواها الإمام الطبري عن حكاية « بستان قريش » فيكون من حق من استنكر تلك المقولة أن يستنكر ، لأن السواد فعلاً ليس بستانًا لقريش .

ولذلك فإن الحادثة وإن كانت مؤشرًا على أنَّ أهل الكوفة قد نزغ الشيطان بينهم بسبب ما حدث من سبٍّ وشتم وضرب ويتنافى فعله مع أخلاق الإسلام الحميدة من الحلم والصبر والعفو عن المسيء ، فإن من واجب المسلم تذكير الحاكم إذا أخطأ ، فهو غير معصوم ، لكن أن تكون الذكرى بالتي هي أحسن ، وبالحكمة والموعظة الحسنة .

* * *

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣١٧ - ٣١٨) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٢٢ - ٣٢٣) .
(٣) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٥١) .








الباب الثاني

الفتنة الأولى

ويحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الثاني : شخصية عثمان ابن عفان وظروف مقتله .

ويحتوي على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : شخصية عثمان بن عفان وسيرته .

المبحث الثاني : المآخذ على عثمان والرد عليها .

المبحث الثالث : ظروف مقتل عثمان ﷺ .

* * *



المبحث الأول : شخصية عثمان بن عفان وسيرته

أولًا : أخلاقه ومناقبه :

هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ابن قصي ابن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك أبو عمرو القرشي الأموي ، أمير المؤمنين ، ذو النورين ، وصاحب الهجرتين [(١)] .

يعتبر من السابقين الأولين إلى الإسلام ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة الذين جعل فيهم عمر بن الخطاب ﷺ الشورى وأخبر أنَّ رسول اللَّه ﷺ توفي وهو راض عنهم ، وهو ثالث الخلفاء الراشدين ، وصاحب الفتوحات الإسلامية الخالدة ، وجامع الناس على المصحف الإمام .

ومنذ أسلم ﷺ كانت صفاته وأخلاقه منارًا شامخًا يقتدى به ، فقد مضى في إيمانه قويًا هادئًا ، وديعًا صابرًا ، عفوًّا كريمًا ، محسنًا رحيمًا ، سخيًا باذلًا ، يواسي المؤمنين ، ويعين المستضعفين ، ويتجاوز عن المسيئين حتى وافته المنية ﷺ محتسبًا شهيدًا .

وأشهر أخلاق عثمان ﷺ تلك الصفة النبيلة التي زيّنه اللَّه بها ، فكانت فيه منبع الخير ومصدر العطف والرحمة على الرعية وهي خلق الحياء ، وقد عظّم فيه رسول اللَّه ﷺ هذه الخصلة وأثنى عليه بها فيما رواه مسلم عن عائشة أم المؤمنين ﵂ قالت : « كان رسول اللَّه ﷺ مضطجعًا في بيتي كاشفًا عن فخذيه - أو ساقيه - فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحال فتحدَّث ، ثم استأذن عمر فأذن له وهو كذلك فتحدَّث ، ثم استأذن عثمان فجلس رسول اللَّه ﷺ وسوَّى ثيابه فدخل فتحدَّث ، فلما خرج قالت عائشة : دخل أبو بكر فلم تهتش له ولم تباله ، ثم دخل عمر فلم تهتش له ولم تباله ، ثم دخل عثمان فجلست وسوَّيت ثيابك ؟ فقال : « **ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة** » [(٢)] .

---

(١) انظر : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٣ ، ص ٥٣) ، وخليفة : « الطبقات » ، (ص ١٠) ، والدولابي : « الكنى » ، (ج ١ ، ص ٨) ، وابن حزم : « جمهرة أنساب العرب » ، (ص ٧٥) .

(٢) أخرجه مسلم في « جامعه الصحيح « كتاب فضائل الصحابة ، (ج ١٥ ، ص ١٦٨ - ١٦٩) . وأبو نعيم في « معرفة الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٢٦٦) .

وروى ابن عساكر من طريق أبي هريرة ﷺ « **عثمان حيي تستحي منه الملائكة** » [١] وأخرج أحمد بسنده إلى رسول الله ﷺ قال : « **أرحم أمتي أبو بكر ، وأشدُّها في دين الله عمر ، وأصدقها حياء عثمان ، وأعلمها بالحلال والحرام معاذ بن جبل ، وأقرؤها لكتاب الله أبيّ ، وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت ، ولكل أمَّة أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجرَّاح** » [٢] .

وممَّا يؤسف له أنَّ كثيرًا من الباحثين خلطوا بين الحياء والخجل وقالوا بأن خجل الحياء كان يحمل عثمان على الإغضاء عن كثير مما يكره ، لكنَّ هذا في واقع الأمر ينطبق على تعريف الخجل ، بينما عرَّف العلماء المحققون الحياء بأنه : انقباض النفس عن القبيح مخافة اللَّوم ، وقالوا : خلق وسط بين الوقاحة التي هي الجرأة على القبائح وعدم المبالاة بها ، والخجل الذي هو انحصار النفس عن الفعل مطلقًا [٣] .

ومن المعلوم أن الصحابة - رضوان الله عليهم - متصفون كلهم بالحياء ، وجاء في الحديث الصحيح « إن الحياء من الإيمان » [٤] وهو خلق محمود في الإسلام ، واختصاص عثمان ﷺ بكثرته ، وبأنه أصدق الأمة فيه ، وباستحياء الملائكة منه ميزة له على جميعهم نطقت به الأحاديث الصحيحة .

وكان عثمان ﷺ أجود الأمة وأسخاها ، وله في ذلك مواقف لا تزال مأثرة من مآثر التاريخ الإسلامي . على أن سخاءه كان خليقة من خلائقه لا تكلُّف فيها ، ولا يستكثر في باب المروءة ومواساة المسلمين شيئًا ، فقد رُوي أنه كان له على طلحة بن عبيد الله - وكان من أجود الناس - خمسون ألفًا ، فقال له طلحة يومًا : قد تهيأ مالك فاقبضه ، فقال له عثمان : هو لك معونة على مروءتك [٥] .

روى الإمام البخاري من طريق أبي عبد الرحمن السلمي [٦] « أن عثمان بن

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (الجزء المطبوع : ترجمة عثمان) (ص ٨٦) .

(٢) رواه الترمذي في « السنن » ، كتاب المناقب ، (ج ٥ ، ص ٣٣٠) ، وأحمد في المسند (بترتيب الساعاتي) ، (ج ٢٢ ، ص ١٨٨) ، قال المحقق : سنده صحيح ورجاله ثقات ، وصححه الشيخ الألباني « صحيح الترمذي » (رقم ٢٩٨٧ [٣/٢٢٧]) .

(٣) التباني المغربي : « إفادة الأخبار » ، (ج ١ ، ص ٣٢٤) .

(٤) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الإيمان (ج ١ ، ص ١١) .

(٥) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ٢١٦) .

(٦) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة . وقال النسائي : ثقة ، وقال ابن عبد البر : هو عند جميعهم ثقة ، وقال ابن حجر : ثقة ثبت . توفي عام (٧٢ هـ) (٦٩١ م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٣٠١) ، وخليفة : « الطبقات » ، (ص ١٥٣) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٢٥٣) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص ١٨٣) .

عفان ﷺ حين حوصر أشرف عليهم من الدار وقال : أنشدكم ولا أنشد إلَّا أصحاب النبي ﷺ ألستم تعلمون أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال : « **من جهَّز جيش العسرة فله الجنة** » فجهَّزتهم - قال - أي الراوي - : فصدقوه بما قال »[1] وزاد النسائي في رواية « فجهَّزتهم حتى لم يفقدوا عقالًا ولا خطامًا »[2] .

وروي أن الناس في خلافة الصدِّيق ﷺ أصابهم قحط ، فلمَّا اشتدَّ بهم الأمر جاءوا إليه فقالوا : يا خليفة رسول اللَّه ، إنَّ السماء لم تمطر ، والأرض لم تنبت ، وقد توقَّع الناس الهلاك فما نصنع - قال : انصرفوا واصبروا فإني أرجو اللَّه ألاَّ تمسوا حتى يفرِّجَ اللَّه عنكم ، فلما كان آخر النهار ورد الخبر بأن عيرًا لعثمان جاءت من الشام ، فلما جاءت خرج الناس يتلقونها ، فإذا هي ألف بعير موسوقة برًّا وزيتًا وزبيبًا ، فأناخت بباب عثمان ﷺ فجاءه التجار فقال لهم : ما تريدون - قالوا : إنك تعلم ما نريد ، بعنا من هذا الذي وصل إليك ، تعلم ضرورة الناس . قال حبًّا وكرامة ، كم تربحوني على شرائي - قالوا : الدرهم درهمين و قال : أعطيت زيادة على هذا ، قالوا : أربعة ، قال : أعطيت زيادة على هذا ، قالوا : خمسة ، قال : أعطيت أكثر من هذا ، قالوا : يا أبا عمرو ، ما بقي في المدينة تجَّار غيرنا وما سبقنا إليك أحد ! فمن ذا الذي أعطاك - قال : إنَّ اللَّه أعطاني بكل درهم عشرة ، أعندكم زيادة - قالوا : لا ، قال : فإنِّي أشهد اللَّه أني جعلت ما حملت هذه العير صدقة للَّه على المساكين وفقراء المسلمين[3] .

فما أحوج المتشدقين المتقولين على عثمان بغير حق أن يفتحوا آذانهم وقلوبهم فيعوا هذه الأعمال العظيمة ويقدِّروها حقَّ قدرها لينصفوا هذا الخليفة المفترى عليه ، وما أحوج أمة الإِسلام في هذه المرحلة من حياتهم إلى نفحة من روح عثمان ﷺ لتسري بينهم تعاطفًا ومواساة وبرًّا وإحسانًا .

ومن سخائه وإنفاقه في سبيل اللَّه أنه جهَّز جيش العسرة في غزوة تبوك .

وروى الإمام أحمد في « فضائل الصحابة » : أن عثمان جاء بألف دينار في ثوبه فصبَّها في حجر النبي ﷺ حين جهَّز جيش العسرة ، فقال النبي ﷺ : « **ما ضرَّ عثمان**

---

(١) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الوصايا ، (ج ٣ ، ص ١٩٨) .

(٢) أخرجه النسائي في « سننه » ، كتاب الجهاد ، باب فضل من جهز غازيًا ، (ج ٥ ، ص ٤٦) .

(٣) المالقي : « التمهيد والبيان » ، (ص ٢٤٣ - ٢٤٤) .

ما عمل بعد هذا أبدًا » [١] وأخرج أيضًا عن ابن شهاب الزهري أن عثمان ﷺ حمل في غزوة تبوك على تسع مائة وأربعين بعيرًا ثم جاء بستين فرسًا فأتمَّ بها الألف [٢] .

ومن مآثر جوده وسخائه أنه اشترى بئر رومة [٣] للمسلمين ، فقد حكى البغوي [٤] « في معجم الصحابة » أن المهاجرين لما قدموا المدينة استنكروا الماء ، وكان لرجل من بني غفار [٥] عين يقال لها رومة ، وكان يبيع القربة منها بمدٍّ ، فقال له النبي ﷺ بعنيها بعين في الجنة - فقال : يا رسول اللّٰه ! ليس لي ولعيالي غيرها ، فبلغ ذلك عثمان ﷺ فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ثم أتى النبي ﷺ فقال أتجعل لي ما جعلت له - قال : نعم ، قال عثمان : قد اشتريتها وجعلتها للمسلمين [٦] .

وروى الترمذي عن ثُمامة بن حَزْن القُشَيري [٧] قال : شهدت الدار حين أشرف عليها عثمان فقال : « أنشدتكم باللّٰه وبالإسلام ، هل تعلمون أنَّ رسول اللّٰه ﷺ قدم المدينة ، وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال : « **من يشتري بئر رومة يجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة** » فاشتريتها من صلب مالي ، فأنتم تمنعوني اليوم أن أشرب من ماء البحر . فقالوا : اللّٰهم نعم » [٨] .

---

(١) أخرجه أحمد في « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٥١٦) ، قال المحقق - وصي اللّٰه عبّاس - : إسناده صحيح . والحاكم في المستدرك ، (ج ٣ ، ص ١٠٢) . وقال : حديث صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .
(٢) أخرجه أحمد في « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٥١٦) ، قال المحقق : رجاله ثقات .
(٣) تسمى بئر عثمان حاليًا ، وتقع في بستان ينسب إليها من أوقاف المسجد النبوي ، وقد أوشك ماؤها على النضوب بعد حفر بئرين أرتوازيتين قريبًا منها ، وتبعد عن الحرم بحوالي خمسة أكيال عن طريق سلطانة .
(٤) هو عبد اللّٰه بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان ، أبو القاسم البغوي - نسبة إلى بغشور بين هراة ومرو الروذ في بلاد خراسان - من حفاظ الحديث ، ومحدث العراق في عصره : من مؤلفاته : « معجم الصحابة » ، « معالم التنزيل » في التفسير . توفي عام (٣١٧ هـ) (٩٢٩ م) ترجم له الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٠ ، ص ١١١) ، وابن الأثير : « اللباب » ، (ج ١ ، ص ١٦٤) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٢ ، ص ٣٣٧) .
(٥) بطن من كنانة من العدنانية ، كانت ديارهم بوادي الصفراء بين مكة والمدينة ، ابن الأثير : « اللباب » ، (ج ٢ ، ص ١٣٢) .
(٦) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ٣ ، ص ٩٧٠) .
(٧) هو ثمامة بن حزن بن عبد اللّٰه القشيري البصري : تابعي مخضرم ، أدرك النبي ﷺ ولم يره ، وقدم على عمر بن الخطاب ، قال الدّارمي عن يحيى بن معين : ثقة ، وقال الآجرّي عن أبي داود : ثقة ، ترجم له : الدارمي : « التاريخ » (ص ٨٣) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » (١٧٦/٢/١) وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » (ج ٢، ص ٤٦٥) ، والآجري : « سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني » ، (ص ٢٥٠) .
(٨) رواه الترمذي في « سننه » (ج ٥ ، ص ٢٩٠ - ٢٩١) ، وقال : هذا حديث حسن ورواه البخاري في « صحيحه » تعليقًا بصيغة الجزم ، كتاب الشرب والمساقاة ، باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة =

ومن مناقبه ﷺ أنه أوَّل من وسَّع مسجد رسول اللَّه ﷺ حين ضاق المسجد بأهله إجابة لرغبة النبي ﷺ فقد روى الترمذي : « أن عثمان لما حوصر أشرف على الناس فقال : أنشدكم باللَّه والإسلام ، هل تعلمون أن المسجد ضاق بأهله ، فقال رسول اللَّه ﷺ : « **من يشتري بقعة آل فلان فيزيدها في المسجد بخير له منها في الجنة** » فاشتريتها من صلب مالي ، وأنتم تمنعوني أن أصلِّي فيه ركعتين - قالوا : اللَّهم نعم » [(١)] .

وفي رواية ابن عساكر عن صعصة بن معاوية التيمي ﷺ فقال : « أرسل عثمان وهو محصور إلى علي وطلحة والزبير وأقوام من الصحابة فقال : احضروا غدًا فكونوا حيث تسمعون ما أقول لهذه الخارجة ، ففعلوا وأشرف عليهم فقال : أنشد اللَّه من سمع النبي ﷺ يقول : « **من يشتري هذا المربد ويزيده في مسجدنا وله الجنة وأجره في الدنيا ما بقي درجات له** » فاشتريته بعشرين ألفًا وزدته في المسجد ، قالوا : اللَّهم نعم ، وقال الخوارج : صدقوا ، ولكنك غيَّرت ... وعدَّد أشياء - أي من مناقبه - قال : اللَّه أكبر ، ويلكم خصمتم واللَّه ، كيف يكون من يكون له هذا مغيِّرًا » [(٢)] .

ومن فضائل عثمان ﷺ أنه أحد السابقين الأولين ، فقد كان ثالث ثلاثة في الإسلام كله ، هم من أفضل الناس وخيرهم بعد رسول اللَّه ﷺ لأنهم أعظم المؤمنين أعمالًا في تأييد نشر الدعوة ، وإقامة عمود الشريعة المطهَّرة وتأسيس بنيان الدولة الإسلامية ، والجهاد في سبيل اللَّه ، وكان من أخصِّ الناس برسول اللَّه ﷺ وأقربهم إلى قلبه .

روى ابن عساكر من طرق مختلفة عن فاطمة بنت عبد الرحمن اليشكرية [(٣)] عن أمها : « أنها سألت عائشة ، وأرسلها عمَّها فقال : إن أحد بنيك يقرئك السلام ويسألك عن عثمان بن عفان ، فإن الناس قد أكثروا فيه ، فقالت : لعن اللَّه من لعنه ، فواللَّه لقد كان قاعدًا عند نبي اللَّه ﷺ وإنَّ رسول اللَّه ﷺ مسند ظهره إليَّ ، وأن جبريل ﷺ ليوحي إليه القرآن وأنه ليقول : « **اكتب عثمان ، فما كان اللَّه لينزل تلك المنزلة إلَّا كريمًا**

= « فتح الباري » (٥/٣٧) . ورواه أيضًا البيهقي في « سننه » في كتاب الوقف (٦/١٦٨) ، وحسنه الألباني في « صحيح سنن الترمذي » (٣/٢٠٩ برقم ٢٩٢١) وفي « إرواء الغليل » (رقم ١٥٩٤) .

(١) رواه الترمذي في « سننه » (ج ٥ ، ص ٢٩٠ - ٢٩١) ، وقال : هذا حديث حسن ، وحسنه الألباني « صحيح سنن الترمذي » (٣/٢٠٩) برقم (٢٩٢١) ، وفي « الإرواء » برقم (١٥٩٤) .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (ترجمة عثمان بن عفان) تحقيق سكينة الشهابي ، (ص ٣٣٦) .

(٣) لم أجد ترجمتها فيما تيسر لي من مصادر .

على الله ورسوله » [١] .

وقد كان الصحابة - رضوان الله عليهم - يعرفون لعثمان فضله وسابقته وبلاءه ، فعن أبي حازم [٢] قال : « كنت عند عبد الله بن عمر بن الخطاب فذكر عثمان ، فذكر فضله ومناقبه وقرابته حتى تركه أنقى من الزجاجة ، ثم ذكر علي بن أبي طالب ، فذكر فضله وسابقته وقرابته حتى تركه أنقى من الزجاجة ، ثم قال : من أراد أن يذكر هذين فليذكرهما هكذا أو فليدع » [٣] .

وقال ابن عمر ﵄ أيضًا : « لا تسبُّوا عثمان فإنَّا كنا نعدُّه من خيارنا » [٤] .

وعن محمد بن حاطب - له صحبة - قال : « قيل لعلي : إن هؤلاء يسألوننا عن عثمان غدًا ، فماذا نقول لهم ؟ قال علي : كان عثمان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ، ثم اتقوا وأحسنوا » [٥] .

وعنه أيضًا قال : « سمعت عليًا يقول : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ ﴾ منهم عثمان » [٦] .

وأخرج ابن عساكر في « تاريخه » أنَّ جرير بن عبد الله البجلي وحنظلة وعدي بن حاتم - وهم من الصحابة - تحوَّلوا من الكوفة إلى قرقيسياء [٧] وقالوا : لا نقيم ببلد

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (ترجمة عثمان بن عفان) تحقيق سكينة الشهابي (ص ٩٢) ، وأحمد : « المسند » بترتيب الساعاتي (ج ٢٣ ، ص ٩٥) ، وأخرجه أحمد بنحوه في « المسند » (٦/ ٢٥٠ ، ٢٦١) .

(٢) هو سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج المدني : من أجلاء التابعين ، قال أحمد وابو حاتم والعجلي والنسائي : ثقة ، ولم يكن في زمانه مثله ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . كان قاضيًا من عُبّاد أهل المدينة وزهّادهم ، بعث إليه سليمان ابن عبد الملك ليأتيه فقال : إن كان له حاجة فليأت ، وأما أنا فمالي إليه حاجة ، مات في خلافة أبي جعفر المنصور بعد (١٤٠ هـ) (٧٥٧ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٥ ، ص ٤٢٤) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » (٧٨/٢/٢) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ١٩٦) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » (ج ٤ ، ص ١٥٩) ، وابن حجر : « التهذيب » (ج ٤ ، ص ١٤٣) .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٥٠٧) .

(٤) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » (ج ١ ، ص ٤٦١) ، قال المحقق : إسناده صحيح .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » : (ص ٤٧٥) وأحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٧٤) ، قال المحقق : إسناده صحيح .

(٦) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٤٧٥) ، وأحمد : فضائل الصحابة ، (ج ١ ، ص ٤٧٥) ، قال المحقق : إسناده صحيح .

(٧) بلد في الشام على مصب نهر الخابور في الفرات : انظر الحميري : « الروض المعطار » ، (ص ٤٥٥) .

يُشتم فيه عثمان [١] .

وحدَّث أحمد عن أم عمر بنت حسَّان بن يزيد بن أبي الغصن قال - وكانت عجوز صدق - عن أبيها قال : « دخلت المسجد الأكبر - مسجد الكوفة - وعلي بن أبي طالب على المنبر يخطب الناس وينادي بأعلى صوته ثلاث مرات : يا أيها الناس ! يا أيها الناس ! يا أيها الناس ! إنكم تكثرون في عثمان ، فإن مثلي ومثله كما قال الله ﷻ : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾ [٢] .

وعن النعمان بن بشير - له صحبة - قال : « كنا مع علي بن أبي طالب في مسجد الكوفة ، وهو مجتنح لشقه ، فخضنا في عثمان وطلحة والزبير ، فاجتنح لشقه الآخر فقال : فيما خضتم - قلنا : خضنا في عثمان وطلحة والزبير ، وحسبناك نائمًا ، فقال علي : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [٣] وإن ذاك عثمان وطلحة والزبير ، وأنا من شيعة عثمان وطلحة والزبير ، ثم قال : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾ [٤] ذاك عثمان وطلحة والزبير ، وأنا من شيعة عثمان وطلحة والزبير » [٥] .

وفي رواية فقام رجل فقال : « الله أعدل من ذلك يا أمير المؤمنين ، قال : - أي الراوي - فصاح به عليٌّ صيحة ثم قال : من هم إذا لم نكن نحن هم ؟! » [٦] .

ولمكانة عثمان من رسول الله ﷺ خلطه بنفسه وصاهره ، فزوَّجه ابنته رقية رضي الله عنها ولما توفيت زوَّجه أختها أم كلثوم رضي الله عنها وعندما ماتت أم كلثوم قال رسول الله ﷺ : « **ألا أبو أيِّم ، ألا أخو أيِّم ، ألا ولي أيِّم يزوج عثمان ، فإني قد زوجته ابنتين ، ولو كان عندي ثالثة لزوجته وما زوجته إلا بوحي من السماء** » [٧] .

وهذه خصيصة لم تكن لغير عثمان من أصحاب رسول الله ﷺ ولأجلها كان

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٥١٨) .
(٢) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٥٣) ، قال المحقق : إسناده صحيح .
(٣) الآية ١٠١ من سورة الأنبياء . (٤) الآية ٤٧ من سورة الحجر .
(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٤٧٢) . وأحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ٢ ، ص ٦٢٨) . قال المحقق : إسناده صحيح .
(٦) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، (ج ٢ ، ص ٧٤٨) ، قال المحقق : إسناده صحيح ، وأخرجه الإمام الطبري في « تفسيره » ، (ج ٧ ، ص ٢٥ - ٢٦) .
(٧) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٨١) ، وقال المحقق : ضعيف لانقطاعه .

يلقَّب بذي النورين . ذكر بدر الدين العيني [١] في شرحه على صحيح البخاري : أنه قيل للمهلب بن أبي صفرة [٢] « لم قيل لعثمان ذو النورين - فقال : لأنَّا لا نعلم أحدًا أرسل سترًا على بنتي نبيٍّ غيره » [٣] .

وعن النَزَّال بن سَبرة الهلالي [٤] قال : « قلنا - يعني لعلي : يا أمير المؤمنين حدِّثنا عن عثمان بن عفان ، فقال : ذاك امرؤ يدعى في الملأ الأعلى ذا النورين ، كان ختن رسول اللَّه ﷺ على ابنتيه ، ضمن له بيتًا في الجنة » [٥] .

وروى ابن عساكر أن رجلًا قال لعلي بن أبي طالب : « إن عثمان في النار . قال : ومن أين علمت - قال : لأنه أحدث أحداثًا ، فقال له عليٌّ : أتراك لو كانت لك بنت أكنت تزوجها حتى تستشير - قال : لا ، قال : أفرأي هو خير من رسول اللَّه ﷺ لابنته ؟! وأخبرني عن النبي ﷺ أكان إذا أراد أمرًا يستخير اللَّه أو لا يستخيره قال : لا ، بل كان يستخيره ، قال : أفكان اللَّه ﷻ يخيِّر له أم لا - قال : بل كان يخيِّر له ، قال :

---

(١) هو محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني - نسبة إلى عينتاب بأرض الشام - الحنفي أبو محمد : من علماء التاريخ والحديث والفقه ، ولي الحسبة والقضاء ونظارة السجون في ظل الدولة المملوكية ، له تآليف كثيرة منها : « معاني الأخبار في رجال معاني الآثار » ، في مصطلح الحديث ورجاله ، « عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري » ، « الدرر الزاهرة في شرح البحار الزاخرة » في الفقه ، « عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان » في التاريخ ، توفي عام (٨٥٥ هـ) (١٨٥١ م) ترجم له : السخاوي : « الضوء اللامع » ، (ج ١٠ ، ص ١٣١) ، والقرشي : « كتاب الخراج » ، (ج ٢ ، ص ١٦٥) ، وابن العماد : « شذرات الذهب » ، (ج ٧ ، ص ٢٨٦) .

(٢) هو المهلّب بن أبي صفرة الأزدي العقلي : من الأمراء الأبطال . قال خليفة : سنة أربع وأربعين غزا المهلب الهند - في خلافة معاوية - وولي الجزية لابن الزبير ، وحارب الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان ، ثم ولي خراسان من قبله سنة (٧٩ هـ) وترجع شهرته إلى حرب الخوارج حيث مكث تسعة عشر عامًا يحاربهم وتغلب عليهم في الأخير وقيل : إن الحجاج بالغ في احترامه لما دوَّخ الأزارقة توفي عام (٨٣ هـ) (٧٠٢ م) انظر خليفة : « التاريخ » ، (ص ٢٠٦ - ٢٦٢) ، وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٥ ، ص ٣٥٠) ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٤ ، ص ٣٨٣) .

(٣) العيني : « عمدة القاري شرح صحيح البخاري » ، (ج ١٦ ، ص ٢٠١) .

(٤) هو النزال بن سبرة الهلالي الكوفي : من كبار التابعين : قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة ، وذكره ابن حبان في الثقات ووثقه العجلي وأبو حاتم ، وقال ابن معين : النزال ثقة لا يسأل عنه . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » (ج ٦ ، ص ٨٤) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (٤٤٨) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص ٤٩٨) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص ٤٨٢) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص ٤٢٣) .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٤٢ - ٤٣) .

فأخبرني عن رسول الله ﷺ أخار الله له في تزويجه عثمان أم لم يخيِّر له ؟! ثم قال له : لقد تجرَّدت لك لأضرب عنقك فأبى الله ذلك ، أما والله لو قلت غير ذلك ضربت عنقك » (١) .

وعن بشير أبو نصر (٢) قال : « أتيت الحسن البصري فقلت : إني أحبُّ الله ورسوله وأحبُّ عليًا ، وأقوام عندنا يقولون : إن لم تسبَّ عثمان لم يغن عنك حبُّ عليٍّ !. فقال : يا بنيَّ ! إن الذي يأمرك بهذا لعثمان خير منه ومنِّي ومنك ، زوَّجه النبي ﷺ ابنته رقية ، أفترى النبي ﷺ كان جاهلًا أن يزوج خبيثًا ؟ فماتت عنده ، ثم زوَّجه ابنته أم كلثوم ، فلو كان جهل أمره أيجهل الثانية ؟ وجهَّز جيش العسرة من ماله ، وكان مع النبي ﷺ حتى فارق الدنيا ، أفينبغي لك أن تسبَّ رجلًا كانت هذه الأشياء له من المناقب والمكرمات ؟! » (٣) .

وكشفت كذلك قصة الشورى عن مكانة عثمان ﷺ في قلوب الأمة ومحبِّ الناس له وميلهم إليه ، ورغبتهم في ولايته رغبة شملت خاصة الناس وعامتهم ورضائهم بحكمه وخلافته عليهم ، فما ترك عبد الرحمن ابن عوف – أثناء إدارته طريقة الشورى بعد اغتيال عمر بن الخطاب – أحدًا من المهاجرين والأنصار وغيرهم من عامة الناس إلا سألهم واستشارهم ، فأما أهل الرأي فأتاهم مستشيرًا ، وتلقى غيرهم سائلًا : يقول من ترى الخليفة بعد عمر – فلم يلق أحدًا يستشيره أو يسأله إلا ويقول عثمان ، فلما رأى اتفاق الناس وشبه إجماعهم على عثمان ، وأنهم لا يعدلون به أحدًا ، بايع له وبايعه الناس بيعة عامة (٤) .

لقد روى الإمام البخاري عن ابن عمر ﷺ قال : « كنا زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحدًا ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم » (٥) .

وقال ابن مسعود ﷺ : « بايعنا خيرنا ولم نأل » (٦) ، وفي رواية : « أمَّرنا خير من بقي ولم نأل » (٧) .

---

(١) المصدر نفسه ، (ص ٤٣ – ٤٤) .
(٢) لم أقف على ترجمته فيما تيسر لي من مصادر .
(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٥٢٣) .
(٤) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص ١٩٦) .
(٥) أخرجه الإمام البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي ﷺ (ج ٤ ، ص ٢٠٣)
(٦) ابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٢ ، ص ٤٦٣) ، وابن عبد البر : « الاستيعاب » ، (ج ٣ ، ص ٧٢) .
(٧) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٦٢) ، قال المحقق : إسناده صحيح .

وعن مُطَرِّف [١] قال : « قلت لحذيفة ﷺ : أرأيتم حين بايعتم عثمان نصحتم الله ورسوله والمؤمنين أو خنتموهم - قال : نصحناهم » [٢] .

وعن محمد بن يونس [٣] قال : « حدثنا حفص بن غياث [٤] قال : قال شريك بن عبد الله : « مرض رسول الله ﷺ فأمر أبا بكر أن يصلي بالناس ، فلو علم رسول الله ﷺ أنَّ في أصحابه أحدًا أفضل من أبي بكر لأمر ذلك الرجل وترك أبا بكر ، فلما احتضر أبو بكر استخلف عمر ابن الخطاب ، فلو علم أبو بكر أنَّ في أصحاب محمد ﷺ أحدًا أفضل من عمر لما قدَّم عمر وترك ذلك الرجل ، لقد كان غشَّ أصحاب محمد ، فلما احتضر عمر بن الخطاب فصيَّر الأمر شورى ، فوقعت الشورى بعثمان بن عفان ، فلو علم أصحاب محمد أن في القوم أحدًا أحق بها من عثمان ، ثم نصبوا ، وتركوا ذلك الرجل لقد كانوا غشوا هذه الأمة ، فأتيت - أي محمد بن يونس - عبد الله بن إدريس [٥] فقلت له : يا أبا محمد ! كلامًا سمعته الساعة من حفص بن غياث ، قال : فأسند ثم قال : هات ، قال : فحدَّثته بالحديث ، قال : أنت سمعته - قلت : الساعة ، وكتبته في ألواحي ، قال : الحمد لله الذي أنطق بذلك لسانه ، فوالله إنه

---

(١) هو مطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير الحرشي العامري أبو عبد الله البصري ، قال ابن سعد : كان ثقة ذا فضل وورع وأدب . وقال العجلي : كان ثقة . وذكره ابن حبان في « الثقات » : قيل : إنه مات في طاعون الجارف سنة (٨٩ هـ) (٧٠٨ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٧ ، ص ١٤١) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣٩٦/١/٤) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٤٣١) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص ٤٢٩) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص ١٧٣) .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ١٩٧) .

(٣) هو أبو عبد الله الجمال البغدادي ، روى عن حفص بن غياث وعبد الوهاب الثقفي ، قال الحافظ ابن حجر : ضعيف ، من الطبقة العاشرة . انظر : « التقريب » ، (ج ٢ ، ص ٢٢٢) .

(٤) هو حفص بن غياث أبو عمر النخعي الكوفي القاضي . أحد الأئمة الثقات ، وثقه ابن معين والعجلي . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت و يتقى بعض حفظه ، لكن إذا حدّث من كتابه فثبت ، قال الذهبي : مات سنة (١٩٤ هـ) (٨٠٩ م) . انظر : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ١٢١ ، ١٢٢) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » (٣٧٠م٢/١) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ١٢٥) .

(٥) هو عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي أبو محمد الكوفي . فقيه ثقة عابد ، قال ابن سعد : وكان ثقة مأمونًا كثير الحديث حجّة وصاحب سنّة وجماعة ، وقال ابن حبان في « الثقات » : كان صلبًا في السنّة ، وقال العجلي : ثقة صاحب سنّة زاهد صالح ، وقال الخليلي : ثقة متفق عليه ، توفي عام (١٩٢ هـ) (٨٠٧ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٦ ، ص ٣٨٩) ، والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ٢ ، ص ٢٦٩) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » (ص ٢٤٩) ، وابن طهمان : « من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال » ، (ص ٣٥) .

لشيعي وإن شريكًا لشيعي ، قال : قلت له : يا أبا محمد ! ما تقول في الوقوف عنه : علي وعثمان ، قال : لا ، بل نضعه حيث وضعه أصحابه ، يعني يقال : عثمان وعلي ، ولقد قتل يوم قتل - أي عثمان - وهو عندنا أفضل منه [1] .

وعن سفيان الثوري قال : « من قدَّم عليًّا على عثمان فقد أزرى على اثني عشر ألفًا ، قبض رسول الله ﷺ وهو عنهم راض ، الذين أجمعوا على بيعة عثمان » [2] .

وعن عبد الله بن داود [3] قال : « من قدَّم عثمان على عليٍّ رضي الله عنهما فحجَّته قوية ؛ لأن الخمسة اختاروه - يعني أهل الشورى - » [4] .

وعن عبد الله بن أيوب [5] قال : قال رجل عند محمد بن عبيد [6] - الطنافسي - : أبو بكر وعلي وعثمان ، قال له : ويلك : من لم يقل أبو بكر وعمر وعثمان وعلي فقد أزرى على أصحاب رسول الله ﷺ [7] .

وعن حرملة قال : سمعت الشافعي يقول : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، يعني في الفضل والخلافة [8] .

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ١٩٨) .

(٢) ابن عساكر : المصدر نفسه ، (ص ٥١٤) .

(٣) هو عبد الله بن داود بن عامر بن الربيع الهمداني الكوفي ، قال ابن سعد : كان ثقةً عابدًا ناسكًا ، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين ثقة صدوق مأمون ، وقال أبو حاتم والنسائي : ثقة ، وقال الدارقطني : ثقة زاهد . مات سنة (٢١٣ هـ) (٨٢٨ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٢ ، ص ٣٠٣) ، والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ٢ ، ص ٣٢٤) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٥ ، ص ٤٧) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص ١٩٩) .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٥١٥) .

(٥) لم أقف على ترجمته فيما تيسر لي من مصادر .

(٦) هو محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي أبو عبد الله الكوفي الأحدب ، قال العجلي : كوفي ثقة ، وقال النسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث صاحب سنّة ، ووثّقه ابن معين وأبو حاتم ، وقال يعقوب بن شيبة : سمعت علي بن المديني يقول : كان كيّسًا . توفي عام (٢٠٤ هـ) (٨١٩ م) . ترجم له الدارمي : « التاريخ » (ص ١٥٦) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٤١٠) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص ١٠) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٧ ، ص ٤٤١) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص ٦٣٩) .

(٧) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٥١٥) .

(٨) ابن عساكر : المصدر نفسه ، (ص ٥١٥) .

وعن عمرو بن عثمان الحمصي [١] قال : قلت : يا أبا عبدالله - يعني أحمد ابن حنبل - ما تقول في الخلافة - فقال : أقول : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، ومن فضَّل عليًّا على عثمان فقد أزرى بأصحاب الشورى ؛ لأنهم قدَّموا عثمان [٢] .

وروى ابن عساكر بسنده إلى أبي الحسن الدارقطني قال : اختلف قوم من أهل بغداد من أهل العلم ، فقال قوم : عثمان أفضل ، وقال قوم : علي أفضل ، فتحاكموا إلي فيه ، فسألوني عنه فأمسكت عنه ، وقلت : الإمساك عنه خير ، ثم لم أر لديني السكوت ، قلت : دعهم يقولوا فيّ ما أحبُّوا ، فدعوت الذي جاءني مستفتيًا وقلت : ارجع إليهم وقل : أبو الحسن يقول : عثمان بن عفان أفضل من علي بن أبي طالب باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ وهو أول عقد يحلُّ في الرفض [٣] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الصدد : « فمن فضل عليًّا على عثمان خرج من السنَّة إلى البدعة ، لمخالفته لإجماع الصحابة . ولهذا قيل : من قدَّم عليًّا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ، يُروى ذلك عن غير واحد ، منهم أيوب السختياني [٤] وأحمد بن حنبل والدارقطني » [٥] .

ومن مناقب عثمان ﷺ أن الله تعالى فتح على يده كثيرًا من الأقاليم والأمصار ، وبلغ الإسلام في خلافته مشرق الأرض ومغربها ما شاء الله أن يبلغ ، وامتدت دولة الإسلام من السِّند في الشرق حتى بلاد القوقاز في الشمال ، ثم وصل الزَّحف الإسلامي إفريقية

---

(١) هو عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير أبو حفص القرشي الحمصي ، قال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه النّسائي في أسماء شيوخه ، توفي عام (٢٥٠ هـ) (٨٦٤ م) ، ترجم له : البخاري : « التاريخ الصغير » (ج ٢ ، ص ٣٩١) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦ ، ص ٢٤٩) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص ٧٦) .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٥١٦) .

(٣) المصدر نفسه : (ص ٥١٧) .

(٤) هو أيوب بن أبي تميمة السختياني : من كبار الفقهاء العباد ، قال ابن سعد : كان ثقة ثبتًا في الحديث جامعًا ، كثير العلم حُجة عدلًا ، وقال الدارقطني : أيوب من الحفاظ الأثبات ، وقال النسائي : ثقة ثبت ، وقال أبو حاتم : ثقة لا يُسأل عن مثله ، وقال ابن معين : أيوب ، يونس بن عبيد ، ابن عون ، هؤلاء خيار الناس . توفي عام (١٣١ هـ) (٧٤٨ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٧ ، ص ٢٤٦) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٤٠٩/١/١) ، وابن طهمان : « من كلام أبي زكريا » ، (ص ٨١) ، والآجري : « السؤالات » : (ص ٢٦٧ - ٢٦٨) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١ ، ص ٣٥٧) .

(٥) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٤ ، ص ٤٣٦) .

غربًا وما يليها من جزر البحر الأبيض المتوسط ، ثم إلى الحبشة جنوبًا . وظهر للناس مصداق قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا ﴾ (١) . يقول ابن كثير رحمه الله : « وهذا كلّه تحقّق وقوعه وتأكّد وتوطّد في زمن عثمان رضي الله عنه » (٢) .

وقد ذكر خليفة في « تاريخه » البلدان التي افتتحت وغزيت في خلافة عثمان رضي الله عنه وهي تشهد بتحقيق انتصارات عسكرية مذهلة . ومن ضمن هذه البلدان : همذان ، والريِّ ، وسابور ، وأرجان ، وأصبهان ، واصطخر ، وجرجان ، وكابل ، وسجستان ، وطبرستان ، وأرمينية ، وإفريقية ، والحبشة ، وقبرس ، وملطة وغيرها من البلدان (٣) .

ولا شك أن اختيار عثمان للقادة الذين قاموا بهذا الفتح وبهذه الانتصارات كان اختيارًا موفقًا ، بل إنَّ البحرية الإسلامية تدين بوجودها أصلًا لعثمان نفسه ، فقد سمح لمعاوية بن أبي سفيان بالغزو البحري (٤) ، وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قد رفض ذلك خوفًا على المسلمين الذين لم يكن لهم خبرة بالبحر (٥) ، ثم كان الأسطول الذي أمر بتكوينه عثمان ، فحقق به المسلمون الانتصارات البحرية الكبيرة في معركة ذات الصواري (٦) ، وهزموا أعتى الأساطيل في العالم ، وهو الأسطول البيزنطي (٧) ، كما أخضعوا به أيضًا جزر البحر المتوسط (٨) .

وكان عثمان رضي الله عنه يمتاز بالخُلق الرفيع حتى شبهه سيد المرسلين وهو أعظم الناس خُلقًا به ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « دخلت على رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة عثمان بن عفان وفي يدها مشط فقالت : خرج من عندي رسول الله صلى الله عليه وسلم آنفًا رجلت رأسه فقال : « **كيف تجدين أبا عبد الله ؟** » قلت : كخير الرجال ، قال : «أكرميه فإنه من أشبه

---

(١) الآية ٥٥ من سورة النور .
(٢) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ٢٠١) .
(٣) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٥٦ ، ١٦٨) .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٦٠) .
(٥) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٥٩) .
(٦) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٨٨) . وخليفة : « التاريخ » ، (ص ١٦٠) .
(٧) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٩٩) .
(٨) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٥٨) . وخليفة : « التاريخ » ، (ص ١٦٧) .

أصحابي بي خُلقًا » [١] .

وكان ﷺ سمحًا في بيعه وشرائه ، سهلًا في تعامله مع الناس - أخرج الحافظ ابن عساكر في تاريخه من طريق عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي حسين [٢] أن عثمان ﷺ ابتاع حائطًا [٣] من رجل فساومه حتى قاومه على الثمن الذي رضي به البائع ، فقال : أرنا يدك - قال الراوي - : وكانوا لا يستوجبون البيع إلا بالصفقة ، فلما رأى ذلك الرجل قال : لا أبيعك حتى تزدني عشرة آلاف ، فالتفت عثمان إلى عبد الرحمن ابن عوف قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **إن الله ﷻ أدخل الجنة رجلًا كان سمحًا بائعًا ومبتاعًا ، قاضيًا ومقتضيًا** » [٤] اذهب فقد زدتك العشرة آلاف لأستوجب بها الكلمة التي سمعتها من رسول الله ﷺ [٥] .

ومن فضائله ﷺ شهادة الوحي له بأنه سيموت شهيدًا ، روى الإمام البخاري في صحيحه من طريق أنس بن مالك قال : صعد رسول الله ﷺ أُحدًا ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف ، وقال : « **اسكن أُحد - أظنه ضربه برجله - فليس عليك إلا نبي وصدِّيق وشهيدان** » [٦] .

وأخرج الترمذي عن ثمامة بن حزن القشيري قال : شهدت الدار - يعني الحصار حين أشرف عليهم عثمان ... قال : أنشدكم بالله والإسلام هل تعلمون أن رسول الله ﷺ كان على ثبير [٧] مكة ومعه أبو بكر وعمر وأنا ، فتحرك الجبل حتى تساقطت حجارته بالحضيض ، قال : فركضه برجله فقال : « **اسكن ثبير ، فإنما عليك نبي وصدِّيق**

---

(١) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٥١٠) ، قال المحقق : إسناده صحيح .

(٢) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث المكي النوفلي : كان ثقةً عالمًا بالمناسك ، وهو من الطبقة الخامسة ، وثقه أبو زرعة والعجلي ، انظر : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (١٣٣/١/٣) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٢٦٧) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٥ ، ص ٩٧) ، والخزرجي : « خلاصة التهذيب » ، (ص ٢٠٤) .

(٣) أي بستانًا ، ابن منظور : « لسان العرب » .

(٤) أحمد : « المسند » ، (ج ١ ، ص ٥٨) ، وله شاهد بالمعنى في « الجامع الصحيح » للبخاري : (ج ٣ ، ص ٩) .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٢٤) .

(٦) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي ﷺ (ج ٤ ، ص ٢٠٤) ، والنسائي في « فضائل الصحابة » ، (ص ٧١) .

(٧) من جبال مكة . انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٢ ، ص ٧٣) . قال ابن حجر بأنه يمكن الجمع بين اختلاف الأماكن بالحمل على التعدّد : « الفتح » ، (ج ٧ ، ص ٥٨) .

وشهيدان » قالوا : اللَّهم نعم ، قال : اللَّه أكبر شهدوا لي وربِّ الكعبة أني شهيد [١] .

وذكر أبو نعيم في « معرفة الصحابة » من مناقبه : « أنه كان ممن صلَّى القبلتين ، وهاجر الهجرتين ، وكان اسمه ذو النورين ، وقتل مظلومًا فأوتي من الأجر كفلين ... كان يسمى : اللين الرحيم ، المتعفِّف العفيف ، أمير البررة ، وخير الخيرة ، وقتيل الفجرة .. سل سيف الفتنة لقتله ولم يغمد بعد ... كانت الخيل البلق إلى أيامه مشهودة ، فلما قتل عثمان مظلومًا صارت مفقودة » [٢] .

ويقول ابن حزم في « المفاضلة بين الصحابة » : « ثم انفرد عثمان بأن رسول اللَّه ؟ ﷺ بايع بيساره المقدسة عن يمين عثمان في بيعة الرضوان فألحقه اللَّه ﷻ بأجره التام وسهمه ... ثم كانت له فتوحات عظيمة .. وسيرة في الإِسلام هادية ، ولم يتشبَّث بسفك دم مسلم ، وجاءت فيه آثار صحيحة : « **إن الملائكة تستحي منه** » ، « **وأنه من اتبعه على الحق** » [٣] .

ويقول شيخ الإِسلام ابن تيمية : « والمعلوم من فضائل عثمان ﷺ ومحبة النبي ﷺ له ، وثنائه عليه ، وتخصيصه بابنتيه ، وشهادته له بالجنة ، وإرساله إلى مكة ومبايعته له عنه لمَّا أرسله إلى مكة ، وتقديم الصحابة له باختيارهم في الخلافة ، وشهادة عمر وغيره له بأنَّ رسول اللَّه ﷺ مات وهو عنه راض ، وأمثال ذلك مما يوجب العلم القطعي بأنه من كبار أولياء اللَّه المتقين الذين ﷺ ورضوا عنه » [٤] .

وهكذا كانت شخصية عثمان ﷺ أعظم مظهرًا للإنسانية النبيلة في أسمى جوانبها ، وأصفى خصائصها ، ففيه الرحمة مجسَّمة ، وفيه الحبُّ للخير حيًّا ناطقًا ، وفيه الحلم خصلة ظاهرة ، وفيه الحياء فطرة سجيَّة ، وهكذا تلاءمت هذه الشخصية الكريمة بمقوِّماتها الفذَّة مع روح الإسلام الجيَّاشة بعواطف البرِّ والرحمة ، فتفتَّحت لها القلوب العارفة بقدر الرجال ، وأحبَّ المسلمون عثمان ﷺ حبًا لم يظفر به إلا آحاد الناس في فترات التاريخ ، ولم يبغض عثمان غلا منافق خبيث الطوية أو جاهل لم يعرف قدره ومكانته .

---

(١) أخرجه الترمذي في « سننه » (ج ٥ ، ص ٢٩١) . وقال : حديث حسن . وحسنه الألباني « إرواء الغليل » (رقم ١٥٩٤) ، و « صحيح سنن الترمذي » (ص ٢٩٢١) .

(٢) أبو نعيم : « معرفة الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٢٤٢ - ٢٤٧) .

(٣) ابن حزم : « المفاضلة بين الصحابة » ، (ص ٢٦٤) .

(٤) ابن تيمية : « المنهاج » ، (ج ٣ ، ص ١٩٦ - ١٩٧) .

ثانيًا : سياسته وسيرته :

عندما بويع عثمان ﷺ بالخلافة قام في الناس خطيبًا فأعلن عن نهجه السياسي مبيِّنًا أنه سيتقيَّد بالكتاب والسنَّة وسيرة الشيخين ، كما أشار في خطبته إلى أنه سيسوس الناس بالحلم والحكمة إلا فيما استوجبوه من الحدود ، ثم حذرهم من الركون إلى الدنيا والافتتان بحطامها خوفًا من التنافس والتباغض والتحاسد بينهم ، مما يفضي بالأمة إلى الفرقة والخلاف - وكأنَّ عثمان ﷺ ينظر وراء الحجب ببصيرته النفَّاذة إلى ما سيحدث في هذه الأمة من الفتن بسبب الأهواء وتهالك الناس على الدنيا .

فعن عون بن عبد اللَّه بن عتبة [1] قال : خطب عثمان الناس بعدما بويع فقال : « أما بعد ، فإني كُلفت وقد قبلت ، ألا وإني متَّبع ولست بمبتدع ، ألا وإنَّ لكم عليَّ بعد كتاب اللَّه وسنة نبيِّه ﷺ ثلاثًا : اتباع من كان قبلي فيما اجتمعتم عليه وسننتم ، وسنَّ أهل الخير فيما تسنّوا عن ملأ ، والكفُّ عنكم إلا فيما استوجبتم العقوبة . وإنَّ الدنيا خضرة وقد شُهيت إلى الناس ومال إليها كثير منهم ، فلا تركنوا إلى الدنيا ولا تثقوا بها ، فإنها ليست بثقة ، واعلموا أنها غير تاركة إلا من تركها » [2] .

وقد أقرَّ عثمان ﷺ عمَّال عمر ، فلم يعزل منهم أحدًا عامًا كاملًا أخذًا بوصية عمر ﷺ والناظر في الكتب التي بعث بها إلى الولاء وعمَّال المال وأمراء الأجناد يقف على النهج الذي أراد السَّير عليه وأخذ الأمة به ، فقد كتب إلى الولاة جميعًا كتابًا واحدًا قال فيه : « أمَّا بعد ، فإن اللَّه أمر الأئمة أن يكونوا رعاة ، ولم يتقدم إليهم أن يكونوا جباة ، وإنَّ صدر هذه الأئمة خلقوا رعاة ولم يخلقوا جباة ، وليوشكنَّ أئمتكم أن يصيروا جباةً ولا يكونوا رعاةً ، فإذا عادوا كذلك انقطع الحياء والأمانة والوفاء ، ألا وإنَّ أعدل السيرة أن تنظروا في أمور المسلمين وفيما عليهم ، فتعطوهم الذي لهم وتأخذوهم بما عليهم ، ثم تثنوا بالذمة فتعطوهم الذي لهم ، وتأخذوهم بالذي عليهم ، ثم العدو الذي تنتابون

---

(١) هو عون بن عبد اللَّه بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد اله الكوفي : من التابعين ، وثقه النسائي وابن سعد وأحمد وابن معين والعجلي ، وقال ابن حبان : كان من عبّاد أهل الكوفة وقرّائهم توفي ما بين عشر ومائة إلى عشرين ومائة هجرية ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٦ ، ص ٣١٦) . والبخاري : « التاريخ الكبير » (١٣/١/٤) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٣٧٧) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦ ، ص ٣٨٤) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص ١٧١) .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٤٢٢) .

فاستفتحوا عليهم بالوفاء »[١] .

والملاحظ أنَّ عثمان ﷺ أكَّد في هذا الكتاب الموجه إلى ولاته في الأمصار واجبهم نحو الرعيَّة ، وعرَّفهم أن مهمتهم ليست هي جمع المال ، وإنما تتمثل في رعاية مصالح الناس ، ولأجل ذلك بيَّن السياسة التي يسوسون بها الأمة ، وهي أخذ الناس بما عليهم من الواجبات وإعطاؤهم حقوقهم ، فإذا كانوا كذلك صلحت الأمة ، وإذا انقلبوا جباةً ليس همهم إلا جمع المال انقطع الحياء وفقدت الأمانة والوفاء .

ثم خصَّ عمال الخراج فكتب إليهم : « أما بعد ، فإنَّ اللَّه خلق الخلق بالحق ، فلا يقبل إلا بالحقِّ ، خذوا الحقَّ وأعطوا الحقَّ به ، والأمانة الأمانة قوموا عليها ، ولا تكونوا أول من يسلبها فتكونوا شركاء من بعدكم إلى ما اكتسبتم ، والوفاء الوفاء ، ولا تظلموا اليتيم ولا المعاهد ، فإنَّ اللَّه خصم لمن ظلمهم »[٢] .

على أن عثمان ﷺ خصَّ عمال المال والخراج بهذا الكتاب ، وأمرهم أن يأخذوا الحق ويعطوا الحق لما يضطلعون به من مسؤولية شاقة ومهام صعبة ودقيقة فيما أنيط بهم من تمحيص طرق الجباية والإنفاق في الأوجه الشرعية ، فلا يؤخذ المال من الناس ظلمًا وبغير حقٍّ ، وما يجبى من أفراد الأمة بالعدل ينفق في مصالحهم العامة والخاصَّة ، ولذلك بيّن لم أن اللَّه لا يقبل إلَّا الحق ، والحقّ قائم على الأمانة والوفاء ، وحذَّرهم من مغبَّة الظلم ، ثم ميَّز صنفين من الرعية هما ضعيفاها : اليتيم والمعاهد ، فحضَّ على تفادي ظلمهما لأن اللَّه تعالى هو المتولِّي حمايتهما .

وكتب إلى القوَّاد وأمراء الأجناد في الثغور والأمصار : « أما بعد ، فإنكم حماة المسلمين وذادتهم ، وقد وضع لكم عمر ما لم يغب عنَّا ، بل كان عن ملأ منَّا ، ولا يبلغني عن أحد منكم تغيير ولا تبديل فغيَّر اللَّه بكم ويستبدل بكم غيركم ، فانظروا كيف تكونون ، فإني أنظر فيما ألزمني اللَّه النظر فيه والقيام عليه »[٣] .

يتقدم عثمان ﷺ إلى قادة الجيوش وأمراء الحرب بهذا الكتاب ليؤكد لهم العبء الملقى على عاتقهم بما عليهم من حماية ثغور الإسلام والذود عنها ، وأنه سيتَّخذ سياسة عمر بن الخطاب معهم سياسة له ، ثم حذَّرهم مغبَّة التغيير والتبديل لئلا يغيِّر اللَّه ما

---

(١) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٤٤) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٤٥) .
(٣) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٤٥) .

بهم ، وذكَّرهم أنه على علم بواجبه ، وهو يؤدِّيه ، ويقوم عليه ليلتقي عمل الراعي وعمل الرعيَّة في الشعور بالواجب والقيام به ، فيشعر كل فرد أنه يعمل لأمته كما يعمل لنفسه أسوةً بالحاكم .

ومن عطفه ورأفته وسيرته المحمودة في الرعية ما رواه خليفة وابن أبي شيبة من طريق حنظلة بن قنَان [1] قال : « أشرف علينا عثمان فقال : أفيكم ابنا محدوج – فقال : أنشدكما اللَّه ألستما تعلمان أن عمر قال : إنَّ ربيعة فاجر أو غادر ، وإنِّي واللَّه لا أجعل فرائضهم وفرائض قوم جاءوا عن مسيرة شهر ، وإنما مهر أحدهم عند طنبه [2] . وإني زدتهم في غداة واحدة خمس مائة – درهم – حتى ألحقتهم بهم – قالوا : بلى . قال : أذكركما اللَّه ألستما تعلمان أنكما أتيتماني فقلتما إنَّ كندة أكلة رأس ، وإنَّ ربيعة الرأس ، وإن الأشعث ابن قيس قد أكلهم فنزعته واستعملتكما . قالا : بلى ، قال : اللَّهم إن كانوا كفروا معروفي وبدَّلوا نعمتي فلا ترضهم عن إمامهم ولا ترضي إمامًا عنهم » [3] .

ومن عدله وإنصافه ما أخرجه البخاري وأحمد من طريق عُبيد اللَّه بن عَدي بن الخِيَار أنه دخل على عثمان ﷺ وهو محصور فقال له : إنك إمام العامة وقد نزل بك ما ترى ، وهو ذا يصلي بنا إمام فتنة – عبد الرحمن بن عُدَيْس البَلَوي – وأنا أتحرج من الصلاة معه . فقال له عثمان : إن الصلاة أحسن ما يعمل الناس ، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم ، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم [4] .

وكان ﷺ ودودًا رؤوفًا يسأل عن أحوال المسلمين ، ويتعرَّف على مشكلاتهم ، ويطمئن على غائبهم ، ويواسي قادمهم ، ويسأل عن مرضاهم . فقد روى الإمام أحمد عن موسى بن طلحة قال : رأيت عثمان ابن عفان وهو على المنبر ، وهو يستخير الناس يسألهم عن أخبارهم وأسعارهم [5] .

وروى ابن سعد في « الطبقات » عنه أيضًا قال : رأيت عثمان بن عفان ، يخرج يوم

---

(١) هو حنظلة بن قنان ويكنى أبو محمد : من التابعين ، روى عن عثمان ﷺ وروى عنه سماك بن حرب ، انظر : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٤١/١/٢) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٣ ، ص ٢٤٠) .

(٢) الطِّنب هو حبل الخباء . انظر الرازي : « مختار الصِّحاح » .

(٣) رواه خليفة في « التاريخ » ، (ص ١٧١ – ١٧٢) ، وابن أبي شيبة في « المصنّف » ، (ج ١٥ ، ص ٢٠٥) .

(٤) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الآذان ، (ج ٢ ، ص ١٨٨) ، وأحمد في « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٥٢٦) .

(٥) أحمد : « الفضائل » ، (ج ١ ، ص ٤٩٨) . قال المحقق : إسناده صحيح .

الجمعة عليه ثوبان أصفران ، فيجلس على المنبر ، فيؤذن المؤذن ، وهو يتحدث يسأل الناس عن أسفارهم وعن قدامهم وعن مرضاهم (١) .

وكان عثمان ﷺ يهتم بشؤون الرعية ، ويصل ذوي الحاجة ، ويفرض العطاء للمواليد من بيت المال .

فقد رُوي عن عروة بن الزبير قال : « أدركت زمن عثمان وما من نفس مسلمة إلا لها في مال اللّه حق - يعني بيت المال - » (٢) .

وروى ابن عساكر في تاريخه أنَّ امرأة كانت تدخل على عثمان بن عفان ، وفقدها يومًا ، فقال لأهله : مالي لا أرى فلانة ؟ فقالت امرأته : يا أمير المؤمنين ولدت غلامًا ، قالت - أي المرأة - فأرسل إليَّ بخمسين درهمًا وشقيقة سنبلانيَّة (٣) ، ثم قال : هذا عطاء ابنك ، وهذه كسوته ، فإذا مرَّت به سنة رفعناه إلى مائة (٤) .

وقد زهد عثمان ﷺ في الدنيا ، لا عن جهل بها ولا عن عجز عن إحاطة نفسه بأبهة الملك ، لكن إدراكًا لقيمتها الحقيقية وهي الزوال والفناء ، وإيثارًا لما هو أبقى ، ولا شك أنَّ هذه هي أعلى مراتب الإدراك والقدرة على ضبط النفس . فعن الحسن البصري قال : « رأيت عثمان بن عفان وهو يومئذ خليفة يقيل في المسجد ويقوم وأثر الحصى بجنبه ، فقيل : هذا أمير المؤمنين ! هذا أمير المؤمنين » (٥) .

وعنه أيضًا قال : « رأيت عثمان بن عفان نائمًا في المسجد في ملحفة ليس حوله أحد ، وهو أمير المؤمنين » (٦) .

ومن حسن صحبته لأهله وخدمه ما روى الحافظ ابن عساكر عن عبد اللّه الرومي (٧) أن عثمان كان يأخذ وضوءه إذا قام من الليل ، فقيل له : لو أمرت الخادم فكفتك ؟

---

(١) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٢ ، ص ٥٩) .
(٢) ابن شبَّة : « المصنف في الحديث » ، (ج ٣ ، ص ١٠٢٣) .
(٣) نوع من الثياب الطويل ، ويقال ثوب سنبلاني إذا أسبله وجرّه ، ابن منظور : « لسان العرب » .
(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢١٩) .
(٥) المصدر نفسه ، (ص ٢١٩) .
(٦) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٩٣) ، قال المحقق : إسناده حسن .
(٧) هو عبد اللّه الرومي المصري : من التابعين ، روى عن عثمان وأبي هريرة ، وثقه العجلي وابن حبان . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (١٣٣/١/٣) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٢٨٤) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٦ ، ص ٩٠) .

قال : لا ، الليل لهم يستريحون فيه [1] .

ومن تواضعه ﷺ أنَّ عبدًا للمغيرة بن شعبة تزوَّج ، فدعا نفرًا وعثمان بن عفان ، فلما جاء وُسْع له وقيل أمير المؤمنين ، فأخذ بسجفي الباب وقال : إني صائم ولكني أحببت أن أجيب الدعوة وأدعو بالبركة [2] .

ومن القضايا الجديرة بالدراسة ما وقع في أوهام كثير من الناس عن حسن نية أو عن سوء نية من أنَّ عثمان بن عفان ﷺ كان ضعيفًا في مواقفه إزاء الأحداث العاصفة على الدولة الإِسلامية أو كان مستضعفًا يساق إلى ما يراد ، وهذه غلطة تاريخية في حق ثالث أصحاب رسول اللَّه ﷺ فضلًا ودينًا ، يجب على كل مسلم صحيح العقيدة ، سليم الطوية ، دقيق الفهم لتاريخ الإِسلام أن يحمل على تصحيحها ما استطاع إلى ذلك سبيلًا .

هذا وقد استغلَّ المستشرقون ومن سار على دربهم من الباحثين العرب الروايات الموضوعة التي تضعِّف عثمان والتي افتراها أهل الكذب من بين رواة الأخبار ، فركَّزوا على التوسع في البحث فيها ، بل كانت مغنمًا تسابقوا إلى اقتسامه ما دامت تخدم أغراضهم للطعن في الإِسلام والنيل من أعراض الصحابة الكرام . ثم إنهم استغلوا وداعة عثمان ورحمته ورأفته بالرعية لينفثوا شبهة من شبههم ، وهي أن عثمان كان ضعيفًا في شخصه ، ولم يكن كفؤًا قادرًا على إدارة أمور الدولة ، حتى قال أحدهم : « وليس من شك في أن أعضاء المجلس - مجلس الشورى - آثروا اختياره رغبة منهم في أن يروا على رأس المسلمين رجلًا يستطيعون توجيهه والتعامل معه في سهولة ويسر » [3] .

فهذه الدعوى تسقط لعدم وجود سند أو دليل يعتمد عليه في هذا الزَّعم ، كما أنه يستفاد من سياق حديث الشورى الذي جاء في صحيح البخاري وفي تاريخ الطبري ، وكذلك من طريقة إدارة الشورى أن اختيار عثمان ﷺ خليفة لم يكن إلا لأنه أمثل من وقع عليه الاختيار من قبل الناس ، وأعدل وأصلح من يتحمَّل المسؤولية أمام اللَّه وأمام المسلمين ، بل إنَّ الرضا بعثمان ﷺ سابق لهذا الأوان .

أخرج البخاري عن ابن عمر ﷺ قال : « كنا زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٢٩) .

(٢) ابن شبّة : « المصنف » ، (ج ٣ ، ص ١٠١٩) .

(٣) بروكلمان : « تاريخ الشعوب الإِسلامية » ، (ص ٨٦) .

أحدًا ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم » [(١)] .

وأخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » من طريق حارثة بن مُضَرِّب قال : « حججت في خلافة عمر فلم أراهم يشكُّون - أي الناس - أن الخليفة بعده عثمان » [(٢)] .

وروى يعقوب بن شيبة في « مسنده » من طريق صحيح إلى حذيفة ﷺ قال لي عمر : من ترى قومك يؤمِّرون بعدي - قلت : قد نظر الناس إلى عثمان وشهروه لها [(٣)] .

وروى البغوي في « معجمه » وخيثمة [(٤)] في « فضائل الصحابة » بسند صحيح عن حارثة ابن مضرب قال : « حججت مع عمر فكان الحادي يحدو أن الأمير بعده عثمان » [(٥)] .

وقد اتبع عبد الرحمن بن عوف ﷺ برضى أهل الشورى طريقة محكمة ، ونفَّذ الشورىٰ بما دلَّ على رجاحة عقله ، ونبل نفسه ، وإيثاره مصلحة المسلمين العامة على مصلحته الخاصة ونفعه الفردي ليجمع كلمة المسلمين . واصطنع ﷺ من الأناة والصبر والحزم وحسن التدبير ما كفل له النجاح في أداء مهمته العظمى ممثِّلًا في ما يأتي :

أولًا : بيَّن نهجه في أول جلسة عقدها مجلس الشورى في دائرة الزمن الذي حدَّد لهم عمر ، وبذلك أمكنه أن يحمل جميع أعضاء الشورى على أن يدلوا برأيهم ، فعرف مذهب كل واحد منهم ومرماه ، فسار على بينة من أمره [(٦)] .

ثانيًا : خلع نفسه وتنازل عن حقه في الخلافة ليدفع الظنون ويؤكد حياده ويجمع كلمة المسلمين [(٧)] .

ثالثًا : أخذ يتعرَّف إلى ما يصبو إليه كل واحد من أصحابه وشركائه في الشورى ، فلم

---

(١) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي ﷺ (ج ٤ ، ص ٢٠٣) .
(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، (ج ١٤ ، ص ٥٨٨) .
(٣) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص ١٩٨) .
(٤) هو خيثمة بن سليمان بن حيدرة القرشي الطرابلسي الشامي أبو الحسن الحافظ الرّحالة ، كان محدّث الشام في عصره ، قال فيه الخطيب : ثقة ثقة قد جمع فضائل الصحابة . له : « فضائل الصحابة » ، « الرقائق والحكايات » توفي عام (٣٤٣ هـ) (٩٥٥ م) ترجم له : ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) (ج ٥ ص ٣٤٧) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٣ ، ص ٨٥٨) ، وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٢، ص ٤١١) ، والكتاني : « الرسالة المستطرفة » ، (ص ٤٤) .
(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ١٧٨ - ١٧٩) ، وابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص ١٩٨) .
(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ص ٢٣٤) .
(٧) البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب الأحكام ، (ج ٨ ، ص ١٢٣) .

يزل يقلب وجوه الرأي معهم حتى انتهى إلى شبه انتخاب جزئي فاز فيه عثمان برأي طلحة ابن عبيد اللَّه وسعد بن أبي وقاص ، فلاحت له أغلبية آراء الأعضاء الحاضرين معه (١) .

رابعًا : عمد إلى معرفة رأي كل من عثمان وعلي في صاحبه بالنسبة لوزنه من سائر المجموعة الذين رشحهم عمر ، فعرف من كل واحد منهما أنه لا يعدل بصاحبه أحدًا إذا فاته الأمر (٢) .

خامسًا : أخذ يكتشف رأي الأمة من ذوي الرأي وعامة الناس ، فرأى أن الناس لا يعدلون أحدًا بعثمان ، فبايع له ، وبايعه الناس بيعة عامة عن رضًا واختيار (٣) .

يقول ابن كثير في هذا الصدد : « ... ثم نهض عبد الرحمن بن عوف ﷺ يستشير الناس فيهما - أي في علي وعثمان - ويجمع رأي المسلمين برأي رؤوس الناس وأقيادهم جميعًا وأشتاتًا ، مثنى وفرادى ومجتمعين ، سرًّا وجهرًا ، حتى خلص إلى النساء المخدرات في حجابهن ، وحتى سأل الولدان في المكاتب ، وحتى سأل من يرد من الركبان والأعراب إلى المدينة في مدَّة ثلاثة أيام بلياليها ، فلم يجد اثنين يختلفان في تقدم عثمان بن عفان إلَّا ما يُنقل عن عمَّار والمقداد أنهما أشارا بعلي بن أبي طالب ، ثم بايعا مع الناس » (٤) .

وقال الإمام الطبري رحمه الله : « لم يكن في أهل الإسلام أحد له من المنزلة في الدين والهجرة والسابقة والعقل والعلم والمعرفة بالسياسة ما للستَّة الذين جعل عمر الأمر شورى بينهم ، فإن قيل كان بعض هؤلاء الستة أفضل من بعض ، وكان رأي عمر أن الأحقَّ بالخلافة أرضاهم دينًا . وأنَّه لا تصحُّ ولاية المفضول مع وجود الفاضل فالجواب أنه لو صرَّح بالأفضل منهم لكان قد نص على استخلافه ، وهو قصد أن لا يتقلد العهدة في ذلك ، فجعلها في ستَّة متقاربين في الفضل ، لأنه يتحقق أنهم لا يجتمعون على تولية المفضول ولا يألون المسلمين نصحًا في النظر والشورى ، وأن المفضول منهم لا يتقدَّم على الفاضل ولا يتكلم في منزلة وغيره أحقُّ بها منه ، وعلم - أي عمر - رضا الأمة بمن رضي به الستَّة ، ويؤخذ منه بطلان قول الرافضة - الشيعة - وغيرهم أن النبي ﷺ

---

(١) المصدر نفسه ، كتاب أصحاب النبي ﷺ (ج ٤ ، ص ٢٠٦) .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٣١) ، وابن حجر : « الفتح » ، (ج ٧ ، ص ٦٩) .

(٣) البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب الأحكام ، (ج ٨ ، ص ١٢٣) .

(٤) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ١٤٦) .

نصَّ على أنَّ الإمامة في أشخاص بأعيانهم ، إذ لو كان كذلك لما أطاعوا عمر في جعلها شورى ، ولقال قائل منهم : ما وجه التشاور في أمر كفيناه ببيان اللَّه لنا على لسان رسوله ، ففي رضا الجميع بما أمرهم به - عمر - دليل على أنَّ الذي كان عندهم من العهد في الإمامة أوصاف من وجدت فيه استحقها ، وإدراكها يقع بالاجتهاد ، وفيه أن الجماعة الموثوق بديانتهم إذا عقدوا عقد الخلافة لشخص بعد التشاور والاجتهاد لم يكن لغيرهم أن يحلَّ ذلك العقد ، إذ لو كان العقد لا يصحُّ إلا باجتماع الجميع لقال قائل : لا معنى لتخصيص هؤلاء الستة ، فلما لم يعترض منهم معترض بل رضوا وبايعوا ، دلَّ ذلك على صحة ما قلناه (١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن عثمان ﷺ وإن كان رؤوفًا رحيمًا بالناس - وهذه من صفات الحاكم العادل - فلم يكن أبدًا ضعيفًا في حدود اللَّه ، يكتب إلى أمرائه على الأقاليم فيقول : « استعينوا على الناس وكلٌّ ما ينوبكم بالصبر والصلاة ، وأمر اللَّه أقيموه ولا تدهنوا فيه » (٢) وكتب إليهم أيضًا : « كفُّوا عنهم ما لم يحرفوا دينًا وخذوا العفو من أخلاقهم ، وأجملوا لهم ، ودين اللَّه لا تركبنَّه » (٣) .

وليس أدلَّ على ذلك من كونه ضرب على أيدي المستهترين من أبناء الأغنياء حتى كرهوه واستطالوا عمره (٤) وحمل الناس على التمسك بأحكام الإسلام ، وأخذهم على المحافظة عليها مراعيًا حقوق اللَّه حتى قال عمرو بن عاصم التميمي :

إن ابن عفان الذي جربتم فطم اللصوص بمحكم القرآن
ما زال يعمل بالكتاب مهيمنًا في كل عنق منهم وبنان (٥)

ولم تكن تأخذه في اللَّه لومة لائم حتى في أقرب الناس إليه : فعندما ثبت شرب الوليد ابن عقبة للخمر - وهو أخوه من أمه - عزله وأقام عليه الحدَّ ، كما ثبت في الصحيح (٦) .

كما أن عثمان اتبع سياسة عمر في الاستفسار عن العمال من وفود الحج وسؤال الرعية

(١) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص ١٩٨) .
(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٤٠) .
(٣) المصدر نفسه ، (ص ٢٤٠) .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٩٨) .
(٥) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٧٢) .
(٦) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي ﷺ (ج ٤ ، ص ٢٠٣) ومسلم في « الجامع الصحيح » كتاب الحدود ، باب حدّ الخمر (ج ١١ ، ص ٢١٦) .

عن أمرائها ، فكان ﷺ يكتب إلى الناس في الأمصار أن يوافوه أيام الحج إن كانت لديهم مظالم ، فيرفعونها إليه بحضرة أميرهم فيقضي بينهم بالعدل : « أما بعد ، فإني آخذ العمال بموافاتي في كل موسم ، وقد سلطت الأمة منذ وليت على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فلا يرفع عليَّ شيء ولا على أحد من عمالي إلا أعطيته » [١] .

وكان ﷺ يشتدُّ في متابعة عماله ويحدّد سلطانهم بما يحقق مصالح المسلمين والرحمة بهم والرفق بالرعية ، فيطالبهم أن يوافوه أيام الحج لهذا الغرض وإلى جانب ذلك كان يبني في نفوس الرعية الجرأة والصراحة في الحق وعدم الجبن والخوف ليكونوا رقباء على الحكام في القيام بالأمانة التي ائتمنهم اللّٰه عليها .

فعن سالم بن عبد اللّٰه [٢] قال : لما ولي عثمان ، حج سنواته كلها إلى آخر حجَّة حجها ... فكتب في الأمصار أن يوافيه العمال في كل موسم ومن يشكوهم ، وكتب إلى الناس في الأمصار : « أن ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر ، ولا يذلُّ المؤمن نفسه ، فإني مع الضعيف على القوي ما دام مظلومًا إن شاء اللّٰه » فكان الناس كذلك . فجرَّ ذلك إلى أن اتخذه قوم وسيلة لتفريق الأمة [٣] .

على أنَّ نزول عثمان ﷺ عند رغبة الناس في عزل من سخطوا من الولاة ليس مؤشرًا على الضعف واللِّين ، وإنما هو سبيل لإقامة العدل ، وفي الوقت ذاته حجَّة على المشاغبين وأصحاب الأهواء .

وفي هذا الصدد يقول عثمان ﷺ : « أما بعد فقد أمَّرت عليكم من اخترتم وأعفيتكم من سعيد - أمير الكوفة - فواللّٰه لأفرشنَّكم عرضي ولأبذلنَّ لكم صبري ، ولأستصلحنَّكم بجهدي ، فلا تدعوا شيئًا أحببتموه لا يعصى اللّٰه فيه إلا سألتموه ، ولا شيئًا كرهتموه لا يعصي اللّٰه فيه إلا استعفيتم منه ، أنزل فيه عندما أحببتم حتى

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٢) .

(٢) هو سالم بن عبد اللّٰه بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عمر المدني الفقيه : من جلّة التابعين ومن فقهاء المدينة السبعة ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، وقال أحمد بن رَاهُويَه : أصّح الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه ، وقال مالك : لم يكن أحد في زمن سالم بن عبد اللّٰه أشبه من مضى من الصالحين في الزهد والفضل . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٥ ، ص ١٩٥) وخليفة : « الطبقات » (ص ٢٤٦) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ج ١ ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص ٤٣٦) .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٣٠٠) .

لا يكون لكم عليَّ حجَّة » [١] .

وللعقَّاد رأي سديد في الموضوع يقول : « وللسائل في أمثال هذه المآزق أن يسأل : فعل عثمان هذا أو ذاك فسخطوا عليه ، فهل يرضون عنه لو لم يفعل هذا وذاك - واليقين في رأينا أن الرضى عنه في أمثال ذلك المأزق مطمع لا يرام ، لأنَّ أساس البلاء كلِّه سهولة الشكوى من الدَّهماء ، ومتى سهلت الشكوى فالإعراض عنها محنة ، واستجابتها محنتان ، لأنها تغري بالشكوى من جديد ، وتزيد البلاء بزيادة السهولة ، طمعًا في دوام الإِصغاء » [٢] .

فهل كان عثمان ﷺ عاجزًا أن يتخذ لنفسه حجَّاجًا يسلطه على أبشار الأمة بسياط القهر والجبروت ، ويطلق يده في دمائها حتى تخضع وتسكن - وهل كان عثمان عاجزًا أن يحدث للناس عقوبات فوق ما أحدثوا وينكِّل بأولئك الخارجين والأمر في بدئه لا يزال محصورًا في نفر ليست لهم حرمة سبق إلى الإِسلام ولا تقدُّم في الهجرة ولا كان لهم كبير فضل في جهاد . وإنما هم طلاب فتنة ومطايا شياطين الإنس من أضراب ابن سبأ وغيره - كلَّا ما كان عثمان ﷺ عاجزًا عن هذا وأمثاله ، ولا كان ضعيفًا أو مستضعفًا ، ولكنه كان خليفة راشدًا يحجزه عدل الخلافة الراشدة عن مآثم الملك العضوض .

أجل ، لو كان عثمان ﷺ حاكمًا جبَّارًا فاتخذ لنفسه بطانة جلادين يضربون ظهور الناس ويسفكون دماءهم لنجا كما نجا خلائف الملك العضوض ، ولو اعتصم بحرب الخارجين لأفنى كثرة الأمة وعاش كما عاش المتجبِّرون من بعده ، كما أنه لو أراد الحياة كما يشتهيها ذوو الهمم المريضة من المترفين المستبدِّين لوجدها هيِّنة سهلة ، فيفرُّ كما يفرُّ هؤلاء وهم حاملين معهم أموال الأمة وذخائرها عندما تلمُّ بهم الخطوب .

فما كان أيسر على عثمان ﷺ لو أراد أن يصنع مثل صنيع بعض الأمراء ، فيتخذ له ولاة من نظائر عبيد اللَّه بن زياد ، أو يحكم في رقاب الناس أشباه « مبير ثقيف » ممن استباحوا البلاد وأذلوا العباد ، حتى تدين له الدنيا ويصفو له الملك ، ولكن عثمان لم يكن جبَّارًا كما يريده الجاهلون ، ولم يكن ضعيفًا كما يزعم المبطلون ، بل كان خليفة راشدًا يسوس الناس بالعدل ، وراعيًا شفيقًا رحيمًا يرعاهم بالرحمة والإحسان .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٣٦) .

(٢) العقاد : « عثمان بن عفان ، ذو النورين » ، (ص ١٥٣) .

إن سيرة عثمان وسياسته يشهدان أنه كان خليفة من أعظم خلفاء الإسلام ، فلم يكن قد حاد عن الحقّ في سيرته ولا فارق الجادّة في الخلافة ، ولا خالف قواعد الإسلام في حكمه ، ولكن النفوس البشرية أعمتها الضلالة ، وأبطرتها نعم الحياة ، ولم يهذّبها الإيمان ، فانزلقت إلى مخاطر الخروج والمخالفة ، فعميت بصائرها ، وضلت عقولها في تلك الفتنة العمياء . وصدق القعقاع بن عمرو ﷺ حين قال : « لا واللّه لا تسكن الغوغاء إلا المشرفيّة (١) ويوشك أن تنتضي (٢) ثم يعجُّون عجيج العتدان (٣) ويتمنون ما هم فيه - أي من النعم والخير والعدل والحرية - فلا يردّه اللّه عليهم أبدًا (٤) » .

ولم يكن عثمان ﷺ ضعيفًا عندما رأى الفتنة تتفاقم ، وإنما كان يطمع في إصلاح الحال بالرأفة والبرّ والسياسة والحكمة ، روى الإمام الطبري من طريق سيف بن عمر أن عثمان جمع ماله فشاورهم في أمر الناس ، وسمع منهم ثم قال لهم : « قد سمعت كل ما أشرتم به ، ولكل أمر باب يؤتى منه ، إن هذا الأمر الذي يخاف على هذه الأمة كائن ، وإن بابه الذي يغلق عليه ليفتحن ، فنكفكفه باللّين والمواتاة إلا في حدود اللّه ، فإن فتح فلا يكونن لأحد عليّ حجة ، وقد علم اللّه أني لم آل الناس خيرًا ، وإنَّ رحى الفتنة دائرة ، فطوبى لعثمان إن مات ولم يحرّكها ، سكنوا الناس وهبوا لهم حقوقهم ، فإذا تعوطيت حقوق اللّه فلا تدهنوا » (٥) .

أما على الصعيد الخارجي ، فلم يكد يشيع نبأ اغتيال الفاروق ﷺ وتولية عثمان الخلافة بعده حتى طارت الأنباء إلى البلاد الخاضعة للمسلمين ، فاشتعلت نيران الفتنة والتمرُّد ، وتلاحقت الثورات والقلاقل ، فقد ثارت قبائل الفرس في أذربيجان وأعلنوا العصيان ومنعوا الجزية التي كانوا قد صالحوا عليها المسلمين (٦) ونقضت الإسكندرية الصلح ، واستعان أهلها بقوة الروم البحرية التي يبلغ عدد قطعها ثلثمائة سفينة تحمل الرجال ، والسلاح (٧) وسرعان ما سارت هذه الأنباء بين الخزر والأرمن والترك ، فأخذوا

(١) نوع من السيوف ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .
(٢) تمضي وتزول النعم والخيرات ، المصدر نفسه .
(٣) الجديان ، المصدر نفسه .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٣٢) .
(٥) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٤٣) .
(٦) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٤٦) .
(٧) خليفة « التاريخ » (ص ١٥٨) ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٥٠) .

يتعلّلون بالذرائع لنقض الصلح [١] .

لكن تلك الأحداث لم تفت في عضد المسلمين ، ولم تنل من عزم الخليفة الذي كانوا كفؤًا لها ، حيث واجهها بالعزم والرأي ، والسرعة في تصريف الأمور ، وتسيير النجدات ، وإسناد كل عمل إلى من يحسنه ، كما يظهر من تتبع الأحداث في تاريخ الإمام الطبري ، بما لا يدع شكًا أن اختيار عثمان للقادة الذين قاموا بهذه الانتصارات وتطويق هذه القلاقل كان اختيارًا موفّقًا ، مع العلم أن أعباء الجهاد كانت أشق وأكبر وأحوج إلى التوجيه الناجز ، لامتداد خطوط القتال ، وتعدُّد الفتن ، وتباعد المسافات بين البلدان .

إنَّ علاج تلك المعضلات التي فاجأت عثمان ﷺ بعد ولايته ، وتصدَّى لها بالعزم والسَّداد والسرعة مع الحيطة والأناة لدليل على قوة شخصيته ونفاذ بصيرته ، وكان له بذلك أكبر الفضل في تثبيت مهابة الدولة بعدما أصابها من الوهن والتخلخل عند مقتل عمر ﷺ وكانت ثمرات تلك الوقفات الرائعة :

أ - إخضاع المتمردين وإعادة سلطة المسلمين على بلادهم [٢] .

ب - ازدياد الفتوحات الإسلامية إلى ما وراء البلاد المتمردة منعًا لارتداد الهاربين إليها وانبعاث الفتن والدسائس من قبلها [٣] .

ج - اتخاذ قواعد ثابتة يرابط فيها المسلمون لحماية البلاد التي خضعت للمسلمين [٤] .

د - إنشاء قوة بحرية لمواجهة أي هجوم بحري ولغزو الجزر المحيطة بالمسلمين [٥] .

فهل كانت تلك الفتوحات العظيمة والسياسة الحكيمة والضبط للأقاليم يمكن أن تتحقق لو كان عثمان ﷺ ضعيفًا غير قادر على اتخاذ القرار كما يزعم البعض !!

وخلاصة القول أنه لا يُعلم خليفة في الإسلام بعد أبي بكر وعمر ﷺ يقيم الحدود على القريب والبعيد ، والشريف والوضيع ، والغني والفقير ، ولا يبالي ، ويعطي كل ما يطلب منه من إصلاح أو حقوق كعثمان ﷺ وكفاه فخرًا أن ينتمي لحكم الخلافة

---

(١) البلاذري : « فتوح البلدان » . (ص ٢٠٠) ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٤٨) .
(٢) خليفة « التاريخ » ، (ص ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٣) ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٤٧ ، ٢٥٠) .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨) .
(٤) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦) .
(٥) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٨٨) ، وخليفة : « التاريخ » ، (ص ١٦٠ ، ١٦٧) .

الراشدة ، وهو حكم سبّاق لزمنه بشكل عجيب ، فهو حكم الشورى (١) وكان الحكم في العالم آنذاك فرديًا في كل مكان ، وهو حكم المساواة والعدل (٢) وكان الحكم في ذلك العصر حكم الاستبداد والظلم والامتياز لفئة دون سائر الناس ، كما أن شكل الاقتصاد في العصر الراشدي فريد أيضًا ، فهو اقتصاد مبني على توزيع مال الأمة على أفرادها جميعًا (٣) .

وفوق كل هذا ، فهو حكم الراشدين في زهده وتواضعه ، ما كان يستطيع أن يقف أمام المتآمرين على الخليفة في مسكنه البسيط الذي لا تحفُّه أسوار ، وليس بين يديه جند أو شرطة تحرسه ، وهذه ميزة ومنقبة عظيمة للخلفاء الراشدين الذين حرصوا على العدل ، وضحوا براحتهم وملاذهم لكي تسعد الرعيَّة ، فما أصلحه مثلًا يحتذى به في كل عصر وما أروعه !! .

* * *

(١) روى عبد الرزاق في مصنّفه عن عمر ﷺ قال : « الإمارة شورى » (ج ٥ ، ص ٤٤٦) ، وقال أيضًا : « من دعا إلى إمارة نفسه أو غيره من غير مشورة من المسلمين فلا يحل لكم إلا أن تقتلوه » (ج ٥ ، ص ٤٤٥) .

(٢) وروى ابن الأثير الجزري عن أبي بكر ﷺ قال : « يا أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوّموني » « منال الطالب في شرح طوال الغرائب » (ص ٢٧٣) .

(٣) وروى ابن سعد أنّ عمر ﷺ كتب إلى عامله على الكوفة يقول : « أما بعد ، فأعلم يومًا من السنة لا يبقى في بيت المال درهم حتى يكسح اكتساحًا حتى يعلم اللّه أني أدّيت لكل! ذي حق حقه » « الطبقات الكبرى » (ج ٣ ، ص ٣٠٣) .

المبحث الثاني : المآخذ على عثمان ﷺ والرد عليها

أولًا : ما نسب إليه من إيثار أقربائه .

ثانيًا : ما نسب إليه من محدثات .

ثالثًا : ما نسب إليه في معاملة المعترضين عليه .

رابعًا : ما اعترض عليه في أحواله الشخصية .

* * *

كانت الأوضاع هادئة في عهد عثمان ﷺ حتى سئم الناس العافية في ظل الخلافة الراشدة ، وتنادى رؤوس الفتنة من السبئية والأعراب بالقواصم ، وأخذوا يفترون على عثمان وولاته الكذب ، وكانوا كلّما افتضحت لهم قالة سوء أظهروا قالة أخرى حيث نقموا على عثمان ﷺ أمورًا ووجهوا إليه تهمًا اعتبرت في عداد المآخذ عليه .

على أنَّ إثارة المآخذ والأعمال المنسوبة إلى عثمان ﷺ كانت ضمن خطة أعدَّها هؤلاء الخوارج لإقصائه عن الحكم أو قتله : روى الإمام الطبري عن سيف بن عمر : « قالوا : نريد أن نذكر له أشياء قد زرعناها في قلوب الناس، ثم نرجع إليهم فنزعم لهم أنّا قررناه بها ، فلم يخرج منها ولم يتب ، ثم نخرج كأننا حجّاج حتى نقدم فنحيط به فنخلعه فإن أبى قتلناه » (١) . ويمكن تقسيم هذه المآخذ على النحو الآتي :

● **أولاً : ما نسب إلى عثمان ﷺ من إيثار أقربائه** بإسناد الولايات إليهم وعزل كبار الصحابة عنها ، وتولية الأحداث منهم ، ومنحهم الأموال ، وردِّ عمه الحكم بعد أن نفاه النبي ﷺ وإعطاء مروان صدقة فدك ومائة ألف درهم ، وإعطاء ابن أبي سرح خمس أخماس غنيمة إفريقية (٢) .

أما قولهم : كان يعزل كبار الصحابة ويولِّي مكانهم من هو أدنى منهم مرتبة وفضلًا من أقاربه مثل سعيد بن العاص وعبد اللّٰه بن عامر وابن أبي سرح ومعاوية ، فلذلك ما

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٦) .

(٢) للإشارة فإن جملة المآخذ على عثمان ﷺ ذكرها الإخباريون والمؤرخون القدامى في كتبهم مثل أبي مخنف والواقدي وابن قتيبة واليعقوبي والطبري وابن أعثم والمسعودي وابن كثير وغيرهم .

يبرِّره من أمور تسوِّغها السياسة الرشيدة وذلك ما تكفَّلت بالردِّ عليه سيرة رسول الله ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

ففي الصحيح أن رسول اللَّه ﷺ ولَّى عمرو بن العاص رضي الله عنه قيادة الجيش في غزوة ذات السلاسل ، وكان في جند ذلك الجيش أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما فسأل عمرو النبي ﷺ : من أحبُّ الناس إليك ؟ قال : « **عائشة** » ، قال : من الرجال ؟ قال : « **أبوها** » ، قال : ثمَّ من ؟ قال : « **عمر بن الخطاب** » ، حتى عدَّ رجالاً لم يذكر فيهم عمرًا (١) .

وقد ثبت أن النبي ﷺ ردَّ أبا ذر رضي الله عنه ولم يرغب أن يولِّيه لعلمه أنه لا يستطيع أن يتحمَّل أعباء الإمارة ، وقال له : « **يا أبا ذرٍّ ، أراك ضعيفًا ، وإني أحبُّ لك ما أحبُّ لنفسي لا تأمرنَّ على اثنين ولا تولينَّ مال يتيم** » (٢) .

مع أنَّ أبا ذر من الفضل والصحبة بمكانه المعروف ، وقد قال رسول اللَّه ﷺ في حقه : « **ما أقلَّت الغبراء ولا أظلت الخضراء من رجل أصدق من أبي ذرٍّ** » (٣) .

وقد أبى الصدِّيق رضي الله عنه أن يعزل خالد بن الوليد مع إلحاح عمر عليه بذلك ، وكان يحتجُّ لعدم عزله بقوته ومقدرته على إدارة الجيوش ويقول : « لا أشيم سيفًا سلَّه اللَّه على المشركين » (٤) ، وهو يرى أنَّ من أصحاب رسول اللَّه ﷺ من هو أفضل من خالد ، ولكن ليست لهم كفاءته وقوته في قيادة الحروب .

وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يولِّي الرجل ويترك من هو أفضل منه من أهل السابقة والفضل في أصحاب رسول اللَّه ﷺ نظرًا إلى القوة على العمل والتبصر بالتدبير والسياسة . وكان يقال له : مالك لا تولِّي الأكابر من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فيقول : « إني لأتحرَّج أن أستعمل الرجل وأنا أجد أقوى منه » ، وفي رواية : « لو علمت أنَّ أحدًا

---

(١) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب المغازي (ج ٥ ، ص ١١٣) .

(٢) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الإمارة ، (ج ١٢ ، ص ٢١٠) .

(٣) رواه أحمد في مسنده ، (ج ٣ ، ص ١٦٣) . والترمذي في سننه كتاب المناقب ، (ج ٥ ، ص ٣٣٤) ، وله شاهد من حديث أبي ذر نفسه عند الحاكم في « المستدرك » (٣٤٢/٣) بلفظ : « ما تقل الغبراء ولا تظل الخضراء من ذي لهجة أصدق ولا أوفى من أبي ذر شبيه عيسى ابن مريم ... » الحديث . وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وصححه الألباني « السلسلة الصحيحة » رقم (٢٣٤٣) ، و « صحيح سنن الترمذي » رقم (٢٩٩٠) (٢٢٩/٣) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص ٢٧٩) .

من الناس أقوى عليه منّي - أمر الولاية - لكنت أقدَّم فتضرب عنقي أحبَّ إليَّ من أن أليه » [١] .

وكان الرسول ﷺ وخلفاؤه من بعده أول من أخذ بمبدأ : التقي الضعيف له تقاء وللخليفة ضعفه ، والقوي الفاجر للخليفة قوته وفجوره على نفسه ، لأن التقي الضعيف تقواه لنفسه وضعفه للمسلمين والقوي الفاجر فجوره لنفسه وقوته للمسلمين [٢] .

وفي ظل هذه السيرة سار عثمان ﷺ وإذا كانت هذه سياسة الرسول ﷺ والشيخين من بعده ، وقد اتفقت الأمة على أنها أحكم سياسة وأقومها ، فأي عيب يلحق عثمان في أن يسير على نهجها ! أفليس له أسوة في رسول اللّٰه ﷺ وصاحبيه ؟! وهو القائل في مستهلِّ خلافته : « أما بعد ، إني متَّبع ولست بمبتدع » [٣] . أو ليس له من حقوق الخلافة والإمامة العظمى مثل ما كان لصاحبيه أبي بكر وعمر ! وما الذي يبقى له من معنى السلطان إذا حُجر عليه عزل أمير وتولية آخر مراعاةً للمصلحة التي يجتهد فيها الخليفة ولا يفقهها الدهماء من الناس ! .

ومن العجب أن يُنكر على عثمان ﷺ تولية أحد أقاربه بينما ولَّى علي ﷺ أقاربه فلم ينكر عليه أحد - فولى عبد اللّٰه بن عباس على البصرة [٤] ، وولَّى عبيد اللّٰه بن عباس على اليمن [٥] ، وولَّى على مكة والطائف قُثَّم بن عباس [٦] ، وولى على مصر ربيبه محمد بن أبي بكر الذي ربَّاه في حجره [٧] ، وولَّى على المدينة ثُمامة بن عباس [٨] .

ويقول ابن تيمية ﷺ في هذا الصدد : « إذا كان كذلك ظهرت حجة عثمان ، فعثمان يقول : إنَّ بني أمية كان رسول اللّٰه يستعملهم في حياته ، واستعملهم بعده من لا يتَّهم فيهم ، أبو بكر الصديق ﷺ وعمر ﷺ ولا نعرف قبيلة من قبائل قريش فيها

---

(١) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٣ ، ص ٢٧٥ ، ٣٠٥) ، والمتقي الهندي : « كنز العمال » ، (ج ٥ ، ص ٧٣٨) .

(٢) ابن تيمية : « السياسة الشرعية » ، (ص ١٨ - ٢٤) .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٤٢٢) .

(٤) خليفة : « التاريخ » ، (ص ٢٠٠) .

(٥) المصدر نفسه ، (ص ٢٠٠) .

(٦) المصدر نفسه ، (ص ٢٠١) .

(٧) المصدر نفسه ، (ص ٢٠١) .

(٨) المصدر نفسه ، (ص ٢٠١) .

عمَّال لرسول اللَّه ﷺ أكثر من بني عبد شمس - بنو أمية - لأنهم كانوا كثيرين وكان فيهم شرف وسؤدد ، فاستعمل النبي ﷺ في عزة الإسلام على أفضل الأرض « مكة » بعد افتتاحها سنة ثمان عَتَّاب بن أُسَيد ابن أبي العاص ، وهو شاب في نحو العشرين من العمر ، واستعمل على نجران أبا سفيان بن حرب بن أمية ، واستعمل أيضًا خالد بن سعيد بن العاص - له صحبة - على صدقات بني مذحج (١) وعلى صنعاء اليمن ، فلم يزل حتى مات رسول اللَّه ﷺ واستعمل عثمان بن سعيد بن العاص - له صحبة - على تَيْمَاء وخَيْبَر وقرى عُرَيْنة (٢) ، واستعمل أبان بن سعيد بن العاص - له صحبة - على بعض السرايا ، ثم استعمله على البحرين ، فلم يزل عليها بعد العلاء الحضرمي حتى توفي النبي ﷺ ... فيقول عثمان : أنا لم أستعمل إلا من استعمله النبي ﷺ ومن جنسهم ومن قبيلتهم . وكذلك أبو بكر وعمر بعد ، فقد ولَّى أبو بكر يزيد بن أبي سفيان بن حرب - له صحبة - في فتوح الشام وأقرَّه عمر ، ثم ولَّى عمر بعده أخاه معاوية . وهذا النقل في استعمال هؤلاء ثابت مشهور عنه بل متواتر عند أهل العلم » (٣) .

ويمكن القول : إنَّ أبرز العمال الذين ولاهم عثمان رضي الله عنه من أقاربه قد أثبتوا الكفاية والمقدرة في إدارة شؤون ولاياتهم ، وفتح اللَّه على أيديهم الكثير من البلدان ، وساروا في الرعية سيرة العدل والإحسان ، ومنهم من تقلَّد مهام الولاية قبل ذلك في خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ومن هؤلاء :

● **معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في الشام** : وقد ولاه عمر رضي الله عنه حينما استخلفه مكان أخيه يزيد الذي توفي في طاعون عمْوَاس عام (١٨ هـ) (٤) (٦٣٩ م) ، ثم أقرَّه على بلاد الشام كلها (٥) ، بل قبل أن يكون معاوية رضي الله عنه من عمَّال عمر وعثمان رضي الله عنهما كان أحد الذين استعان بهم رسول اللَّه ﷺ حيث اتَّخذه كاتبًا للوحي بين يديه كما ثبت في صحيح مسلم (٦) .

---

(١) قبيلة من قبائل اليمن ينسب إليها بطون كثيرة منها النخع ومراد وعنس وغيرها ، انظر : ابن الأثير : « اللباب » ، (ج ٣ ، ص ١٨٦) .

(٢) قبيلة من العرب ، انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٤ ، ص ١١٥) .

(٣) ابن تيمية : « المنهاج » ، (ج ٣ ، ص ١٧٥ - ١٧٦) .

(٤) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٣٨) .

(٥) ابن العربي : « العواصم » ، (ص ٨٤) .

(٦) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل الصحابة ، (ج ١٦ ، ص ٦٢) .

وكانت سيرة معاوية ﷺ مع الرعية في ولايته من خير سير الولاة مما جعل الناس يحبُّونه ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ قال : « **خيار أئمتكم** - حكامكم - **الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم** - تدْعون لهم - **ويصلون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم** » (١) .

● **عبد اللّه بن سعد بن أبي سرح** ﷺ في مصر ، يقول ابن هشام فيه : « وقد حسن إسلامه بعد ذلك وولاه عمر بعض أعماله ثم ولاه عثمان » (٢) .

وذكر ابن حجر عن ابن البرقي (٣) في تاريخه عن الليث بن سعد قال : « كان ابن أبي سرح على الصعيد في زمن عمر ، ثم ضم إليه عثمان مصر كلَّها ، وكان محمودًا في ولايته ، وغَزَا ثلاث غزوات : إفريقية وذات الصواري والأساود » (٤) .

وقد ظهرت منه مواقف طيبة في ولايته لا سيما في ميدان الفتوح حيث قاتل تحت رايته كثير من الصحابة في غزوة لإفريقية منهم : عبد اللّه بن عمر وعبد اللّه بن عباس وعبد اللّه بن الزبير وعبد اللّه بن عمرو ﷺ (٥) .

وقال الإمام الذهبي فيه : « ولم يتعدَّ ولا فعل ما ينقم عليه ، وكان أحد عقلاء الرجال وأجوادهم ، وروى البغوي بإسناد صحيح عن يزيد بن أبي حبيب (٦) قال : « خرج ابن أبي سرح إلى الرملة (٧) ، فلما كان الصبح قال : اللّهم أجعل آخر عملي

(١) المصدر نفسه ، كتاب الإمارة ، (ج ١٢ ، ص ٢٤٤) .
(٢) ابن هشام : « السيرة » ، ٠ ج ٣ ، ص ٥٦٣) .
(٣) هو محمد بن عبد اللّه بن عبد الرحيم أبو عبد اللّه بن البرقي المصري الإمام المحدّث المؤرخ الثقة ، عرف بابن البرقي أو البرقي لأنه كان يتّجر إلى برقة ، قال ابن يونس : ثقة حدّث بالمغازي ، له كتاب « الضعفاء في الحديث » ، وكتاب في « التاريخ والطبقات » ، توفي عام (٢٤٩ هـ) (٨٦٣ م) ، ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ٣٠١) ، والذهبي : « التذكرة » ، (ج ٢ ، ص ٥٦٩) ، و « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٣ ، ٤٦) ، وابن فرحون : « الديباج » . (ص ٢٣٣) ، وابن حجر : التهذيب ، (ج ٩ ، ص ٢٦٣) .
(٤) ابن حجر : « الإصابة في تمييز الصحابة » ، (ج ٢ ، ص ٣١٧) .
(٥) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٥٩) .
(٦) هو يزيد بن أبي حبيب أبو رجاء المصري ويسمى سويد الأزدي ، من التابعين ، قال ابن سعد : كان ثقةً حليمًا عاقلاً ، وهو مفتي أهل مصر في زمانه . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال العجلي : مصري تابعي ثقة ، وقال أبو زرعة : ثقة . توفي عام (١٢٨ هـ) (٧٤٥ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٧ ، ص ٥١٣) ، والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ٢ ، ص ١١) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٤٧٨) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص ٢٦٧) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص ٣١٩) .
(٧) من مدن فلسطين . انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٣ ، ص ٦٩) .

الصبح ، فتوضَّأ ، ثم صلَّى ، فسلَّم عن يمينه . ثم ذهب يسلِّم عن يساره ، فقبض الله روحه ، وذكره البخاري من هذا الوجه » (١) .

● **الوليد بن عقبة** ﷺ في الكوفة : وكان أحد الرجال الذين استخدمهم الخليفة الصديق ﷺ ففي عام اثني عشر للّهجرة (٦٣٣ م) كان الوليد الواسطة بين الخليفة وبين خالد بن الوليد في نقل الرسائل الحربية في وقعة المذار (٢) . كما وجهه أبو بكر ﷺ بعد ذلك مددًا لقائده عياض بن غنم (٣) ، ثم ولاه عمر ﷺ على صدقات بني تغلب (٤) ، وكان على عرب الجزيرة عاملًا له (٥) .

وكان الوليد رحمه الله شهمًا شجاعًا كثير الغزو ، وقد أثنى الشعبي رحمه الله على غزوه وإمارته بقوله حين ذُكر له غزو مسلمة ابن عبد الملك (٦) : « كيف لو أدركتم الوليد وغزوه وإمارته ، إنه كان ليغزو فينتهي إلى كذا وكذا ، ما نقص ولا انتقص عليه أحد حتى عُزل عن عمله » (٧) .

وكان الوليد ﷺ أحبَّ الناس في الناس وأرفقهم به ، وقد أمضى خمس سنين وليس على داره باب (٨) .

أما قولهم شرب الوليد الخمر وهو والٍ على الكوفة من قبل عثمان ، فهو مع ثبوته ليس مأخذًا على عثمان ، بل كان من مناقب عثمان ﷺ أن أقام عليه الحدَّ وعزله عن الكوفة حيث ذكر الإمام البخاري هذه الحادثة في : « باب مناقب عثمان » (٩) .

---

(١) ابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٢ ، ص ٣١٨) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص ٣٥١) . والمذار : قرية بأسفل أرض البصرة كانت بها الوقعة التي نسبت إليها بين المسلمين والفرس . انظر الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص ٣٥١) .
(٣) له صحبة : الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص ٣٧٧) .
(٤) ابن قتيبة : « المعارف » ، (ص ١٣٩) .
(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٧١) .
(٦) هو مسلمة بن عبد الملك بن مروان ، أحد القادة الأبطال الفاتحين ، سار إلى غزو القسطنطينية في عهد أخيه سليمان توفي سنة (١٠٢ هـ) (٧٢٠ م) ولاه أخوه يزيد على العراق وخراسان ، وفي إمارة هشام بن عبد الملك غزا بلاد الترك والسند ، قال الإمام الذهبي فيه : كان أولى بالخلافة من سائر إخوته ، توفي عام (١٢٠ هـ) (٧٣٨م) . ترجم له : خليفة : « التاريخ » ، (ص ٣٠١) ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٦ ، ص ٤٢٩ ، ٦٠٤) ، والذهبي : « تاريخ الإسلام » ، (ج ٤ ، ص ٣٠٢) ، و « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٥ ، ص ٢٤١) .
(٧) المالقي : « التمهيد والبيان » ، (ص ٤٠) .
(٨) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٧١) .
(٩) البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي ﷺ (ج ٤ ، ص ٢٠٢) .

وكان علي ﷺ يقول : « إنكم وما تعيرون به عثمان كالطاعن نفسه ليقتل رِدْءَهُ (١) ، ما ذنب عثمان في رجل قد ضربه بفعله وعزله عن عمله ! وما ذنب عثمان فيما صنع عن أمرنا ! » (٢) .

ويقول ابن تيمية : « وهذا علي تبيّن له من عماله ما لم يكن يظنه فيهم مما لا يقدح في عثمان ولا غيره » (٣) .

ثم إن تلك الحادثة لم تطرأ في عهد عثمان فحسب ، بل لها سابقة في عهد عمر بن الخطاب ﷺ حيث ذُكر أن قُدامة بن مظعون - له صحبة - شرب الخمر ، وهو أمير على البحرين من قبل عمر فحدَّه وعزله (٤) .

● **سعيد بن العاص** : ولاه عثمان على الكوفة بعد أن عزل الوليد عنها وكان من فصحاء قريش وممن انتدب لكتابة القرآن ، وقال ابن أبي داود في « المصاحف » : إن عربية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص ؛ لأنه كان أشبههم لهجة برسول اللّٰه ﷺ (٥) .

وحين ولي الكوفة غزا طبرستان ففتحها ، وغزا جرجان ، وكان في عسكره حذيفة ابن اليمان ﷺ وغيره من الصحابة (٦) .

وكان مشهورًا بالبرّ والكرم حتى كان إذا سأله السائل وليس عنده ما يعطيه كتب له بما يريد أن يعطيه سطورًا (٧) ، وأطعم الناس في قحط حتى نفد ما في بيت المال (٨) ، وقال الإمام الذهبي فيه : « وكان أميرًا شريفًا ، جوادًا ، ممدَّحًا ، حليمًا ، وقورًا ، ذا حزم وعقل ، يصلح للخلافة - الولاية - » (٩) .

وأما قول المخالفين استعمل سعيد بن العاص على الكوفة وظهر منه ما أدى إلى أن أخرجه أهل الكوفة (١٠) ، فيمكن القول أنَّ مجرد إخراج الكوفة له لا يدلُّ على ذنب

(١) الرِّدء هو العون ، انظر الرازي : « الزينة في الكلمات الإسلامية » .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٧٧) .
(٣) « منهاج السنة » ، (ج ٣ ، ص ١٨٧) .
(٤) ابن العربي : « العواصم من القواصم » ، (ص ٩٣) .
(٥) ابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٢ ، ص ٤٨) .
(٦) ابن عبد البر : « الاستيعاب » ، (ج ٢ ، ص ٩) .
(٧) ابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٢ ، ص ٤٩) .
(٨) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٣ ، ص ٤٤٧) .
(٩) المصدر نفسه ، (ج ٣ ، ص ٤٤٥) .
(١٠) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٣١ - ٣٣٢) .

يوجب ذلك ، فمن عرف الكوفة وسبر أحوالها عرف كثرة تشكي أهلها من ولاتهم بلا مبرِّر شرعي ولأتفه الأسباب ، حتى قال فيهم عمر بن الخطاب ﷺ : « أعياني وأعضل بي أهل الكوفة ما يرضون أحدًا ولا يرضى بهم ، ولا يصلحون ولا يصلح عليهم » (١) .

وفي رواية : « أعياني أهل الكوفة ، فإن استعملت عليهم ليِّنًا استضعفوه ، وإن استعملت عليهم شديدًا شكوه » (٢) . بل إنه دعا عليهم فقال : « اللّٰهم إنهم قد لبَّسوا عليَّ فلبس عليهم » (٣) .

● **عبد اللّٰه بن عامر بن كُرَيْز** : ولاه عثمان ﷺ على البصرة ، وهو فاتح خراسان كلها ، وأطراف فارس ، وسجستان ، وكرمان ، وغيرها من البلدان حتى بلغ أعمال غزنة (٤) ، وفي إمارته قُتل يزدجرد آخر ملوك الفرس (٥) .

وهو الذي شقَّ نهر البصرة (٦) ، وأول من اتخذ الحياض بعرفات ، وأجرى إليها العين (٧) ، بعد هذا فهو الرجل الذي له من الحسنات والمحبة في قلوب الناس ما لا يُنكر كما يقول ابن تيمية (٨) .

قال فيه الإمام الذهبي : « وكان من كبار أمراء العرب وشجعانهم وأجوادهم ، وكان فيه رفق وحلم » (٩) .

ومن ينظر في كتب التاريخ يلاحظ أن عثمان ﷺ لم يولِّ أقاربه على جميع الأقاليم والأمصار ، وإنما أسند الولاية إلى خمسة منهم ، عزل اثنين وهما - الوليد بن عقبة وسعيد بن العاص - وبقي ثلاثة من ضمن ثمانية عشر عاملاً ، فقد ذكر خليفة في تاريخه والإمام الطبري في حوادث (٣٤ هـ) (٦٥٤ م) عمال عثمان حسب الآتي :

---

(١) الفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٧٥٤) .
(٢) ابن الجوزي : « مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب » ، (ص ١١٨) ، والمحب الطبري : « تاريخ الرسل» ، (ج ٣ ، ص ٨٩) .
(٣) ابن تيمية : « المنهاج » ، (ج ٣ ، ص ١٨٨) .
(٤) ابن الأثير : « أسد الغابة في معرفة الصحابة » ، (ج ٣ ، ص ٢٨٨) .
(٥) ابن حجر : « الإصابة » (ج ٣ ، ص ٦١) .
(٦) ابن عبد البرّ : « الاستيعاب » ، (ج ٢ ، ص ٣٦٠) .
(٧) ابن قتيبة : « المعارف » ، (ص ١٤٠) .
(٨) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ٣ ، ص ١٨٩ ، ١٩٠) .
(٩) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٣ ، ص ١٨) .

على الكوفة : أبو موسى الأشعري ، وعلى حربها القعقاع بن عمرو - له صحبة - وعلى خراجها جابر بن عمرو المزني (١) ، وعلى البصرة عبد اللَّه ابن عامر بن كريز ، وعلى مصر عبد اللَّه بن أبي سرح ، وعلى الشام معاوية ابن أبي سفيان ، وعلى حمص عبد الرحمن بن خالد بن الوليد (٢) ، وعلى قِنّسرين (٣) حبيب بن مسلمة - له صحبة - وعلى الأردن : أبو الأعور السلمي - له صحبة - وعلى فلسطين حكيم بن سلامة (٤) ، وعلى أذربيجان (٥) الأشعث بن قيس الكندي - له صحبة - وعلى قرقيسيا جرير بن عبد اللَّه البَجَلي - له صحبة - وعلى حلوان (٦) عُتَيبة بن النهاس (٧) وعلى ماه (٨)

(١) هو جابر بن عمرو المزني ، ذكره الطبري في أحداث سنة (٢١ هـ) (٦٤١ م) من عمال عمر ﷺ على ما سقى الفرات ودجلة ، (ج ٤ ، ص ١٣٩) . ثم ذكره في أحداث سنة (٣٠ هـ) (٦٥٠ م) وقد ولاه عثمان ﷺ على خراج السوّاد ، (ج ٤ ، ص ٤٢٢) .

(٢) هو عبد الرحمن بن خالد بن الوليد المخزومي ، ذكره الطبراني في أحداث سنة (١٣ هـ) (٦٣٤ م) ، كان مع والده في وقعة اليرموك أحد أمراء الكراديس - الكتائب - من الفرسان - وعمره يومئذ ثماني عشرة سنة . وذكره في أحداث سنة (٣٣ هـ) (٦٥٣ م) واليًا على حمص من قبل معاوية في خلافة عثمان بن عفان ﷺ (ج ٤ ، ص ٣٢١) . وذكره في أحداث سنة (٣٦ هـ) (٦٥٦ م) فيمن قاتل إلى جانب معاوية في وقعة صفين ، (ج ٤ ، ص ٥٧٤) . ثم ذكره في أحداث سنة (٣٧ هـ) (٦٥٧ م) فيمن حضر وشهد على صحيفة التحكيم بن علي ومعاوية ﷺ (ج ٥ ، ص ٥٤) .

(٣) من مدن الشام بينها وبين مدينة حلب مرحلة من جهة حمص ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٤، ص ٤٠٤) .

(٤) هو حكيم بن سلامة الحزامي ، ذكره الطبري في أحداث سنة (٣٤ هـ) (٦٥٤ م) وقد ولاه عثمان ﷺ على الموصل ، (ج ٤ ، ص ٣٣١) ، ثم ذكره في أحداث سنة (٣٦ هـ) (٦٥٦ م) عندما خرج طلحة والزبير ﷺ إلى البصرة ، فبعثه علي ﷺ إليهما ليتأكد هل لزما ما فارقا عليه القعقاع بن عمرو من الرغبة في الصلح ، وليكفّا حتى ينزل علي وأصحابه وينظروا جميعًا في الأمر ، (ج ٤ ، ص ٤٩٦) .

(٥) إقليم واسع في آسيا الوسطى يحدّ من برذعة شرقًا إلى أرزنجان غربًا ، ويتصل من جهة الشمال ببلاد الدّيلم ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ١ ، ص ١٢٨) . وهو من البلدان الإسلامية الواقعة حاليًا تحت الاحتلال الروسي .

(٦) مدينة سهلية جبلية على سفح الجبل المطّل على العراق بين فارس والأهواز . انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٢ ، ص ٢٩٠) .

(٧) هو عتيبة بن النهاس العجلي ، ذكره الطبري في أحداث سنة (١١ هـ) (٦٣٢ م) في خلافة أبي بكر ﷺ وكان من القواد الذين ندبهم العلاء بن الحضرمي ﷺ لقتال أهل الردّة من أهل البحرين ، (ج ٣ ، ص ٣١٠) . وذكره في أحداث سنة (١٢ هـ) (٦٣٣ م) من أمراء خالد ﷺ على ثغور بلاد الحيرة ، (ج ٣ ، ص ٣٦٩) . وذكره في أحداث سنة (٣٤ هـ) (٦٥٤ م) وقد ولاه عثمان ﷺ على حلوان ، (ج ٤ ، ص ٣٣١) . ثم ذكره في أحداث سنة (٤٥ هـ) (٦٦٥ م) وقد عرض عليه المغيرة بن شعبة ﷺ أن يلي له الكوفة حتى يرجع من عند أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان فقبل ، (ج ٥ ، ص ٢١٧) .

(٨) مدينة بالشام على ساحل البحر الأبيض المتوسط . انظر الحميري : « الروض المعطار في خير الأقطار » ، (ص ٤٨٦) .

مالك بن حبيب [١] وعلى همذان [٢] النُّسَير العِجَلي [٣] ، وعلى أصبهان [٤] السائب بن الأقرع [٥] ، وعلى الري [٦] سعيد بن قيس [٧] ، وعلى الباب سلمان بن ربيعة ، وعلى مَاسَبذان [٨] خنيس بن حبيش .

ولو كان عثمان ﷺ أراد أن يجامل أحدًا من أقاربه على حساب المسلمين لكان ربيبه محمد بن أبي حذيفة أولى الناس بهذه المجاملة ، ولكن الخليفة أبي أن يولِّيه شيئًا ليس كفؤًا

---

(١) هو مالك بن حبيب اليربوعي ، ذكره الطبري في حوادث سنة (١٦ هـ) (٦٣٧ م) ، وذكره على ميمنة أو ميسرة الجيش - شكّ الراوي - الذي وجهه سعد بن أبي وقاص ﷺ إلى أهل الجزيرة بأمر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ (ج ٤ ، ص ٣٨) ، ثم ذكره في حوادث سنة (٣٤ هـ) (٦٥٤ م) ، وقد ولاه عثمان ﷺ على ماه ، (ج ٤ ، ص ٣٣٠) . وكان رسول علي إلى طلحة والزبير قبيل وقعة الجمل سنة (٣٦ هـ) (٦٥٦ م) ، (ج ٤ ، ص ٥٠٥) .

(٢) مدينة جبلية من عراق العجم (إيران) ، وهي كثيرة المياه والبساتين والزروع ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٥ ، ص ٤١٠) . والحميري : « الروض المعطار في خير الأقطار » ، (ص ٥١٩) .

(٣) هو النسير بن ثور العجلي ذكره الطبري في أحداث سنة (١٣ هـ) (٦٣٤ م) وكان على إحدى مجنّبتي المثنى بن حارثة يوم البويب ضد الفرس ، (ج ٣ ، ص ٤٦١) . وفي رواية كان على الطلائع ، (ج ٣ ، ص ٤٦٥) . وذكره في أحداث سنة (٢١ هـ) (٦٤١ م) قبل وقعة نهاوند ، وقد جعله حذيفة ﷺ على خيل بمرج القلعة في أرض العراق ، (ج ٤ ، ص ١٢٧) . وفي نفس السنة فتح اللَّه على يده قلعة في أرض فارس فنسبت إليه (ج ٤ ، ص ١٣٤) . ثم ذكره في أحداث سنة (٣٤ هـ) (٦٥٤ م) وقد ولاه عثمان ﷺ على همذان (ج ٤ ، ص ٣٣٠) .

(٤) إقليم من أقاليم بلاد فارس . انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٤ ، ص ٤٢١) .

(٥) هو السائب بن الأقرع مولى ثقيف بن مليكة ، ذكره الطبري في أحداث سنة (٢١ هـ) (٦٤١ م) وقد أمره عمر ﷺ ليلحق بجيش المسلمين في نهاوند ليقسم بينهم فيئهم ، وكان رجلًا كاتبا حاسبًا (ج ٤ ، ص ١١٦) فسمي بصاحب الأقباض ، (ج ٤ ، ص ١٣٣) ثم ذكره في أحداث سنة (٣٤ هـ) (٦٥٤ م) وقد ولاه عثمان ﷺ على أصبهان .

(٦) إقليم من أقاليم بلاد فارس قريبًا من خراسان وطبرستان انظر الحميري : « الروض المعطار في خير الأقطار » ، (ص ٢٧٨) .

(٧) هو سعيد بن قيس الهمداني السبيعي ، ذكره الطبري في أحداث سنة (٢١ هـ) ، وكان في جيش النعمان بن مقرّن الذي وجهه عمر ﷺ إلى نهاوند لقتال الفرس ، (ج ٤ و ص ١٢٩) . وذكره في أحداث سنة (٣٤ هـ) (٦٥٤ م) وقد ولاه عثمان ﷺ على الريّ ، (ج ٤ ، ص ٣٣٠) . ثم ذكره في أحداث سنة (٣٦ هـ) (٦٥٦ م) ضمن الوفد الذي بعثه علي إلى معاوية ﷺ يدعوه إلى الطاعة والجماعة ، (ج ٤ ، ص ٥١٣) . ثم كان مع علي ﷺ في وقعة صفين ، (ج ٤ ، ص ٥٧٤) . وذكره في أحداث (٣٩ هـ) (٦٥٩ م) وقد بعثه علي في أثر أصحاب معاوية عندما بلغه خبر إغارتهم على الأنبار وحملهم ما كان فيها من الأموال ، (ج ٤ ، ص ١٣٤) .

(٨) من مدن العراق ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٥ ، ص ٤١) .

له بقوله : يا بنيَّ ! لو كنت رضًا ثم سألتني العمل لاستعملتك ، ولكن لست هناك ! (١) .

ولم يكن ذلك كراهيةً له ، ولا نفورًا منه ، وإلاّ لما جهزه من عنده وحمله وأعطاه حين استأذن في الخروج إلى مصر (٢) .

أمَّا استعمال الأحداث ، فكان لعثمان ﷺ في رسول اللَّه ﷺ أسوة حسنة ، فقد جهَّز جيشًا لغزو الروم في آخر حياته واستعمل عليه أسامة بن زيد ﷺ وسنَّه دون العشرين ، وكان في جنده كبار الصحابة ومنهم أبو بكر وعمر ﷺ (٣) .

وعندما توفي رسول اللَّه ﷺ تمسَّك الصدِّيق ﷺ بإنفاذ هذا الجيش ، لكن بعض الصحابة رغبوا في تغيير أسامة بقائد أسن منه ، فكلموا عمر في ذلك ليكلم أبا بكر ، فغضب أبو بكر لما سمع هذه المقالة وقال لعمر : يا عمر ، استعمله رسول اللَّه ﷺ وتأمرني أن أعزله ! (٤) .

ويجيب عثمان بنفسه على هذه المآخذ أمام الملأ من الصحابة بقوله : « ولم أستعمل إلا مجتمعًا ، محتلمًا ، مرضيًّا ، وهؤلاء أهل عملهم فسلوهم عنهم ، وهؤلاء أهل بلدهم ، وقد ولَّى من قبلي أحدث منهم ، وقيل في ذلك لرسول اللَّه ﷺ مما قيل لي في استعماله لأسامة ، أكذلك - قالوا : نعم يعيبون للناس مالا يفسرون » (٥) .

ويقول علي ﷺ : « ولم يولِّ - أي عثمان - إلا رجلًا سويًّا عدلًا ، وقد ولَّى رسول اللَّه ﷺ عتَّاب بن أسيد على مكة وهو ابن عشرين سنة » (٦) .

وتقول عائشة ﷺ إن الغوغاء من أهل الأمصار وأهل المياه وعبيد أهل المدينة اجتمعوا أن عاب الغوغاء على هذا المقتول بالأمس - عثمان - الأرب واستعمال من حدثت سنُّه ، وقد استعمل أسنانهم قبله (٧) .

وخلاصة القول : إنَّ أقارب عثمان ﷺ قد تقلَّد أغلبهم مهام الولاية في عهد

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٩٩) .
(٢) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٩٩) .
(٣) ابن هشام : « سيرة النبي ﷺ » ، (ج ٤ و ص ٣٢٨) ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص ٢٢٦) .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٢ ، ص ٢٢٦) .
(٥) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٣٤٧) .
(٦) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ١٨٧) .
(٧) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٤٤٨) .

رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ، وكانوا أهل نجدة وكفاية وبصر بالإمارة وقدرة عليها ، فلا يعتدُّ بكلام أهل الأهواء فيهم ، إذ الكلام في الناس ينبغي أن يقوم على موازين التثُّبت والعدل والإنصاف ، وصدق الشاعر حين قال :

وعين الرضا عن كلِّ عيب كليلة ولكنَّ عين السُّخط تبدي المساويا

أمَّا قول المخالفين بأن عثمان كان يمنح أقاربه المال ، فيمكن القول بأن سيرته ﷺ في أقاربه وذويه تمثل جانبًا من جوانب الإسلام الكريمة الرحيمة .

لقوله تعالى : ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [١] وقوله جل ثناؤه : ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [٢] كما أنها تمثل جانبًا عمليًّا من سيرة المصطفى ﷺ .

فقد رأى عثمان من رسول الله ﷺ وعلم من حاله ما لم ير أو يعلم غيره من منتقديه ، وعقل من الفقه والدين ما لم يعقله مثله من جمهرة الناس ، وكان مما رأى شدَّة حدب رسول الله ﷺ على أقاربه وبرِّه لهم وإحسانه إليهم وقد أعطى عمَّه العباس ما لم يعط أحدًا عندما ورد عليه مال من البحرين [٣] وولَّى عليًّا وهو ابن عمه وصهره ، ولعثمان وسائر المؤمنين في رسول الله ﷺ أعظم القدوة .

يقول ابن كثير رحمه الله : « وقد كان عثمان ﷺ كريم الأخلاق ذا حياء كثير ، وكرم غزير ، يؤثر أهله وأقاربه في الله ، تأليفًا لقلوبهم من متاع الدنيا الفاني لعلَّه يرغبهم في إيثار ما يبقى على ما يفنى ، كما كان النبي ﷺ يعطي أقوامًا ويدع آخرين إلى ما جُعل في قلوبهم من الهدى والإيمان ، وقد تعنَّت عليه بسبب هذه الخصلة أقوام كما تعنَّت بعض الخوارج على رسول الله ﷺ في الإيثار » [٤] .

فقد أخرج البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : بينما رسول الله ﷺ يقسم غنيمة بالجعرانة [٥] إذ قال له رجل : اعدل فقال : « **شقيت إن لم أعدل** » [٦] .

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الشورى .
(٢) الآية ٢٦ من سورة الإسراء .
(٣) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الجزية ، (ج ٤ ، ص ٦٥) .
(٤) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ٢٠١) .
(٥) ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أقرب ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٢ ، ص ١٤٢) .
(٦) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب فرض الخمس (ج ٤ ، ص ٥٦) .

وفي رواية أخرى لمسلم عن عبد اللَّه بن زيد ﷺ قال : فقال رجل : إن هذه لقسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه اللَّه ، قال : فقلت : واللَّه لأخبرنَّ رسول اللَّه ﷺ قال : فأتيته فأخبرته بما قال ، قال : فتغيَّر وجهه حتى كان كالصَّرف ثم قال : « **فمن يعدل إن لم يعدل اللَّه ورسوله – ثم قال – يرحم اللَّه موسى ، قد أوذي بأكثر من هذا فصبر** » (١) .

ويحتجُّ عثمان ﷺ لبرِّه أهل بيته وقرابته مخاطبًا مجلس الشورى بقوله : « أنا أخبركم عنِّي وعما وليت ، إن صاحبي اللذين كانا قبلي ظلما أنفسهما ومن كان منهما سبيل احتسابًا ، وإنَّ رسول اللَّه ﷺ كان يعطي قرابته وأنا في رهط أهل عيلة وقلة معاش ، فبسطت يدي في شيء من ذلك لما أقوم به فيه فإن رأيتم ذلك خطأ فردّوه » (٢) .

وبهذا الإيجاز يبسط عثمان حجَّته فيما أُخذ عليه من محاباة أقربائه ، مبيّنًا أنَّ الشيخين الصدِّيق والفاروق قد حرما أنفسهما وأقاربهما احتسابًا لوجه اللَّه تعالى ، علمًا بأن هذا الحرمان مرتبة فوق الحق وأعلى من العدل ، والشريعة الإِسلامية وهي دستور المسلمين ومرجعهم ليس في نصوصها ما يوجب على الحاكم في سياسة رعيته طريقًا غير طريق العدل ، فإذا وصلت الحقوق إلى أهلها وتحقق العدل بين أفراد الأمة ، فليس على الإمام حرج أن ينفل من شاء لمصلحة يراها .

وقد ثبت فيما صحَّ من الأخبار أن الناس أصابوا في عهد عثمان ﷺ خيرًا كثيرًا وفيئًا عظيمًا ، فيحدِّثنا الحسن البصري – وهو شاهد عيان – عن حالة المجتمع في زمن عثمان فيقول : « أدركت عثمان على ما نقموا عليه قلَّما يأتي على الناس يوم إلا وهم يقتسمون فيه خيرًا ، يقال لهم : يا معشر المسلمين اغدوا على أعطياتكم فيأخذونها وافرة ، ثم يقال لهم : اغدوا على أرزاقكم فيأخذونها وافرة ، ثم يقال لهم : اغدوا على السمن والعسل ، الأعطيات جارية والأرزاق دارَّة والعدو متقى وذات البين حسن والخير كثير .... » (٣) .

ثم يشير عثمان في خطابه إلى أن قرابته أهل عيلة وقلة معاش ، فهم في حاجة إلى معونته ، وفي هذا تلميح إلى ما يراه من فوارق بين قرابته وقرابة صاحبيه الصديق والفاروق جعلت أقرباءه في نظره أحوج إلى المساعدة والبرِّ ، ويعلِّل ابن تيمية ذلك

(١) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الزكاة ، (ج ٧ ، ص ١٥٨) .
(٢) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٣ ، ص ٦٤) .
(٣) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، (ج ٤ ، ص ٥٩٤) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ٢٣٢) .

بقوله : « إنَّ قبيلة عثمان كانت كبيرة وليست كقبيلة أبي بكر وعمر ، فكان يحتاج إلى إعطائهم وولايتهم أكثر من حاجة الخليفتين قبله ، وهذا مما نُقل عن عثمان الاحتجاج به »[١] .

ثم إذا لوحظ أنَّ عثمان ﷺ كان قبل أن يلي الخلافة شديد البرّ بقرابته ، كثير البذل لهم وللمسلمين حتى قال : « ولقد كنت أعطي العطيَّة الكبيرة الرغيبة من صلب مالي أزمان رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ﷺ وأنا يومئذ شحيح حريص . أفحين أتيت على أسنان أهل بيتي وفني عمري وودعت الذي لي في أهلي قال الملحدون ما قالوا ! »[٢] .

أما قول عثمان ﷺ : « فبسطت يدي في شيء من ذلك لما أقوم به فيه » ففيه إشارة إلى أنه كان يتولَّى منصب الخلافة ، ويقوم على أمور المسلمين احتسابًا دون مقابل أو راتب ، بينما كان صاحباه أبو بكر وعمر ﷺ يأخذان ما فيه حدُّ الكفاية لأنفسهما وعيالهما من بيت المال ، وهذا من باب الاجتهاد والتأويل السائغ ، لأن الإمام من العاملين على المال ، والعامل يستحق مع الغنى[٣] بل إن من الفقهاء كالحسن وأبي ثور[٤] ذهبوا إلى أن منهم ذي القربى هو لقرابة الإمام[٥] .

ويقول ابن تيمية ﷺ : « وأما قولهم : وكان يؤثر أهله بالأموال الكثيرة من بيت المال حتى أنه دفع إلى أربعة نفر من قريش زوَّجهم بناته أربعمائة ألف دينار ودفع إلى مروان ألف ألف دينار - مليون دينار - فالجواب أن يقال : أين النقل الثابت بهذا ؟! نعم كان يعطي أقاربه ويعطي غير أقاربه أيضًا ، وكان يحسن إلى جميع المسلمين وأما هذا القدر الكثير فيحتاج إلى نقل ثابت ، ثم يقال ثانيًا : هذا من الكذب البيِّن ، فإنه لا عثمان ولا غيره من الخلفاء الراشدين أعطوا أحدًا ما يقارب هذا المبلغ »[٦] .

---

(١) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ٣ ، ص ٢٣٧) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٨) .
(٣) ابن تيمية : « المنهاج » ، (ج ٣ ، ص ٢٣٧) .
(٤) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان أبو ثور الكلبي البغدادي الفقيه من أصحاب الشافعي ، قال ابن حبان فيه : كان أحد أئمة الدنيا فقهًا وعلمًا وورعًا وفضلاً وديانة ، وخير من صنف الكتب ، وفرّع على السنن ، وقال الحاكم : كان ثقة أهل بغداد ومفتيهم في عصره ، وأحد أعيان المحدثين المتقنين بها . وثقه النسائي ومسلمة بن القاسم الأندلسي وابن عبد البرّ ، توفي عام (٢٤٠ هـ) (٨٥٤ م) ترجم له : الخطيب : «تاريخ بغداد » ، (ج ٦ ، ص ٦٥) ، والشيرازي : « طبقات الفقهاء » ، (ص ٩٢ ، ١٠١ ، ١٠٢) . وابن حجر : «التهذيب » ، (ج ١ ، ص ١١٨) .
(٥) ابن تيمية : « المنهاج » ، (ج ٣ ، ص ١٨٧) .
(٦) المصدر نفسه ، (ج ٣ ، ص ١٩٠) .

ومما ذكره الإخباريون في مآخذ الخارجين على عثمان أنه ردَّ عمَّه الحكم ابن أبي العاص إلى مكَّة ، وكان الحكم قد نفاه رسول اللَّه ﷺ من مكة إلى الطائف .

فعن المعروف في أبواب الفقه أن النبيَّ ﷺ إذا كان قد عزَّر رجلاً بالنفي لم يلزم أن يبقى منفيًّا دائمًا ، بل غاية النفي المقدر في الشريعة لا يعني التأبيد ، ويبقى باب التوبة مفتوحًا يرفع تلك العقوبة بلا خلاف بين أئمة العلم [1] .

ومن المعلوم قطعًا أن النبي ﷺ لم يكن ليأمر بنفي أحد دائمًا ثم يردُّه عثمان معصية للَّه ورسوله ولا ينكر ذلك عليه الصحابة ، مع ما يحول دون ذلك من تقوى عثمان ﷺ وطاعته للَّه ورسوله على الإقدام على مثل هذا الفعل .

وغاية ما في الأمر أن عثمان ردَّ الحكم اعتمادًا على الوعد الذي تلقاه من رسول اللَّه ﷺ فطلب من أبي بكر في خلافته أن يرد الحكم ، فاعتذر أبو بكر لأن القضاء بشهادة الواحد غير نافذة في أحكام الشريعة الإسلامية ، وعلى هذا النهج الفقهي سار عمر أيضًا في خلافته ، إذ اعتذر لعثمان بما اعتذر به أبو بكر [2] .

فلما ولي عثمان الخلافة قضى في أمر عمِّه الحكم بعلمه [3] والقضاء بعلم الحاكم رأي مسدَّد في الفقه الإسلامي ، مردود إلى أصل من أصول الشريعة الإسلامية ، وإليه ذهب بعض الأئمة استنادًا إلى هذا ونحوه [4] ولا سيما أن عثمان إمام وخليفة راشد وسنته من سنَّة النبي ﷺ لقوله : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ » [5] .

وفي هذا الصدد يقول ابن العربي : « وأمَّا ردُّ الحكم فلم يصح - أي ما زعم البغاة من أن عثمان خالف فيه مقتضى الشرع - وقال علماؤنا في جوابه : قد كان أذن له فيه رسول اللَّه ﷺ وقال - عثمان - لأبي بكر وعمر فقالا له : إن كان معك شاهد

---

(١) ابن حزم : « الفصل في الملل » ، (ج ٤ ، ص ١٥٤) . وابن تيمية : « المنهاج » ، (ج ٣ ، ص ١٩٦) .
(٢) ابن العربي : « العواصم من القواصم » ، (ص ٧٧) .
(٣) المحب الطبري : « تاريخ الرسل والملوك » ، (ج ٣ ، ص ٩٠) .
(٤) هذا قول أحمد والشافعي وأبي يوسف وأبي ثور والمزني . انظر ابن قدامة : « المغني » ، (ج ٩ ، ص ٥٣) ، و « الفتح » ، (ج ٤ ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥) .
(٥) أخرجه أبو داود في « سننه » كتاب السنّة ، ٦ - باب في لزوم السنة ، (ج ٤ ، ص ٢٠١) ، والترمذي في « سننه » ، كتاب العلم ، ١٦ - باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع حديث رقم (٢٦٧٨) ، (ج ٧ ، ص ٣١٩) طبعة إستانبول . وصححه الألباني « صحيح سنن أبي داود » (٨٧١/٣) برقم (٣٨٥١) .

رددناه ، فلما ولي - الخلافة - قضى بعلمه في ردِّه ، وما كان عثمان ليصل مهجور رسول اللَّه ﷺ ولو كان أباه ولا لينقص حكمه » [١] .

وأما ما نسب إلى عثمان ﷺ من أنه أقطع مروان بن الحكم « فَدَك » ومنحه مائة ألف درهم من أموال إفريقية ، فكان من الأكاذيب المختلفة عليه [٢] .

تعتبر فدك وهي قرية صغيرة على مقربة من المدينة المنورة مما أفاء اللَّه على رسوله ﷺ فكانت خالصة له يضعها حيث يشاء ، فلما انتقل رسول اللَّه ﷺ إلى الرفيق الأعلى وقام بالأمر من بعده الصديق ﷺ جاءته فاطمة الزهراء رضي الله عنها تسأله ميراثها من أبيها بتسليم فدك إليها ، فبيَّن لها الصدِّيق أنه سمع من النبي ﷺ يقول : « **نحن معاشر الأنبياء لا نورث و ما تركنا صدقة** » [٣] .

ولما استخلف عمر بن الخطاب ﷺ اختصم إليه في شأن فدك العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وكان العباس يرى أنها ملك النبي ﷺ وهو وارثه ، وكان علي يذهب فيها مذهب فاطمة ، ويرى أنها نحلة لها خاصة ، فأبى عمر أن يحكم بينهما بغير ما قضى أبو بكر ومضى من فعل رسول اللَّه ﷺ وسلَّمها لهما بعد أن أخذ عليهما المواثيق أن يصنعا فيها صنيع أبي بكر .

روى الإمام البخاري في صحيحه عن مالك بن أوس ﷺ قال : « بينما أنا جالس في أهلي حين متع [٤] النَّهار ، إذا رسول عمر يأتيني فقال : أجب أمير المؤمنين فانطلقت معه حتى أدخل على عمر ، فإذا هو جالس على رمال سرير بينه وبينه فراش ، متَّكئ على وسادة من أدم ، فسلَّمت عليه ، ثم جلست ، فقال : يا مالك إنه قدم علينا من قومك أهل أبيات وقد أمرت برضخ [٥] فاقبله فاقسمه بينهم ، فقلت : يا أمير المؤمنين لو أمرت به غيري ، قال : اقبضه أيها المرء ، فبينما أنا جالس عنده أتاه حاجبه يرفا فقال : هل لك في عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبي وقاص يستأذنون ؟ قال : نعم ، فأذن لهم فدخلوا فسلَّموا وجلسوا ، ثم جلس يرفأ يسيرًا ثم قال : هل لك في علي وعبَّاس - قال : نعم ، فأذن لهما فدخلا فسلَّما فجلسا ، فقال عباس : يا أمير المؤمنين

---

(١) ابن العربي : « العواصم » ، (ص ٧٧) .
(٢) المحب الطبري : « تاريخ الرسل والملوك » ، (ج ٣ ، ص ٩١) .
(٣) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفرائض ، (ج ٨ ، ص ٤) .
(٤) امتدّ وتعالى ، ابن منظور : « لسان العرب » .
(٥) العطية القليلة . ابن منظور : المصدر نفسه .

اقض بيني وبين هذا (وهما يختصمان فيما أفاء اللّه على رسوله ﷺ من بني النضير) فقال الرهط عثمان وأصحابه : يا أمير المؤمنين اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر ، قال عمر : تيَّدَكُمْ [١] أنشدكم باللّه الذي بإذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول اللّه ﷺ قال : « **لا نورث ، ما تركنا صدقة** » يريد رسول اللّه ﷺ نفسه - قال الرهط : قد قال ذلك ، فأقبل عمر على عليٍّ وعبَّاس فقال : أنشدكما اللّه أتعلمان أن رسول اللّه ﷺ قد قال ذلك - قالا : قد قال ذلك ، قال عمر : فإنِّي أحدِّثكم عن هذا الأمر ، إنَّ اللّه قد خصَّ رسوله ﷺ في هذا الفيء بشيء لم يعطه أحدًا غيره ثم قرأ : ﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ قَدِيرٌ ﴾ فكانت هذه خالصة لرسول اللّه ﷺ واللّه ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم ، قد أعطاكموه وبثَّها فيكم حتى بقي منها هذا المال ، فكان رسول اللّه ﷺ ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجعل مال اللّه ، فعمل رسول اللّه ﷺ بذلك حياته . أنشدكم باللّه هل تعلمون ذلك - قالوا : نعم ، ثم قال لعلي وعبَّاس : أنشدكما باللّه هل تعلمان ذلك - قال عمر - ثم توفَّى اللّه نبيه ﷺ فقال أبو بكر : أنا ولي رسول اللّه ﷺ فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل رسول اللّه ﷺ واللّه يعلم إنَّه فيها لصادق بارٌّ راشد تابع للحق . ثم توفَّى اللّه أبا بكر فكنت أنا وليَّ أبي بكر فقبضتها سنتين من إمارتي أعمل فيها بما عمل رسول اللّه ﷺ وما عمل فيها أبو بكر ، واللّه يعلم إني لصادق بارٌّ راشد تابع للحق ، ثم جئتماني وكلمتكما واحدة وأمركما واحد ، جئتني يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك وجاءني هذا - يريد عليًا - يريد نصيب امرأته من أبيها ، فقلت لكما : إنَّ رسول اللّه ﷺ قال : « **لا نورث ، ما تركنا صدقة** » فلمَّا بدا لي أن أدفعه إليكما . قلت : إن شئتما دفعتها إليكما على أنَّ عليكما عهد اللّه وميثاقه لتعملان فيها بما عمل رسول اللّه ﷺ وبما عمل فيها أبو بكر وبما عملت فيها منذ وليتها ، فقلتما : ادفعها إلينا فبذلك دفعتها إليكما ، فأنشدكم باللّه هل دفعتها إليهما بذلك ؟ قال الرهط : نعم ، ثم أقبل على علي وعباس فقال : أنشدكما باللّه هل دفعتها إليكما بذلك ؟ قالا : نعم ، قال : فتلتمسان منِّي قضاء غير ذلك ، فواللّه الذي بإذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيها قضاءً غير ذلك ، فإن عجزتما عنها فادفعاها إليَّ فإني أكفيكُماها » [٢] .

---

(١) رويدكم : المصدر نفسه .

(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب فرض الخمس (ج ٤ ، ص ٤٢ - ٤٤) .

هذه رواية الثقات في شأن فدك على عهد الصدِّيق والفاروق ﭬ فلما استُخلف عثمان ﭬ سار فيها وفي صدقات رسول اللَّه ﷺ على سنَّة صاحبيه ، مما يردُّ التهم الملفقة من أنه أقطع مروان بن الحكم فدك وهي فرية اختلقها من يريد التشهير بعثمان ﭬ ؛ إذ عرفنا من النَّص الصحيح أن هذه الصدقة تركها عمر في يد العباس وعلي يقومان بأمرها ، ولم يعرف من طريق صحيح أن عثمان في خلافته استردَّها منهما ، وإلَّا فأين صوت علي والعباس وأبنائهما ! وأين احتجاجهم على عثمان في شأن يخصُّهم ، وقد خلَّفه عمر في أيديهم إذا انتزعه عثمان منهم - كما يزعم المفترون - وسلَّمه إلى ابن عمَّه مروان طعمة وملكًا ! أفكان من المعقول أن يختصم العباس وعلي إلى عمر ويتغالبا على فدك ثم لا يسمع لهما ولا لأحد من بني هاشم صوت في الإنكار على عثمان !! .

روى عبد الرزاق في المصنف عن الزهري أن فدك كانت بيد علي ، ثم بيد حسن ثم بيد حسين ، ثم بيد علي بن حسين ، ثم بيد حسن بن حسن ، ثم بيد زيد بن حسن ، وقال معمر : ثم بيد عبد اللَّه بن حسن ، ثم أخذها هؤلاء - يعني بني العباس - [١] .

وأما ما قيل عن منح عثمان ﭬ مائة ألف درهم لمروان فلا يصح بهذا الشكل ويحتاج إلى نظر . فحقيقة هذا الأمر أنَّ عبد اللَّه بن سعد بن أبي سرح غزا إفريقية وفتحها ، وغنم منها غنائم كثيرة قسمها على جنده ، وأخرج الخمس من الذهب فكان خمسمائة ألف دينار فأنفذه إلى الخليفة ، وبقي من الخمس أصناف لا يستطاع نقلها إلى عاصمة الخلافة ، فاشتراها مروان بمائة ألف درهم ونقد أكثرها . ولما وصل إلى الخليفة موفدًا ببشرى الفتح وهب له عثمان ما بقي في ذمَّته ، وكان شيئًا قليلاً جزاء بشارته ، حيث كانت قلوب المسلمين مشغولة بهذا الفتح لبعد الشقة فيه [٢] .

وما قيل عن إعطائه لعبد اللَّه بن سعد بن أبي سرح خمس الخمس من غنيمة إفريقية فقد صحَّ النقل به ، إلاّ أنه استردَّه منه عندما كره الناس ذلك ، وقد أجاب عثمان بنفسه على هذا المأخذ أمام الملأ من الصحابة بقوله : « وقالوا إني أعطيت ابن أبي سرح ما أفاء اللَّه ، وإني إنما نفلته خمس ما أفاء اللَّه عليه من الخمس ، فكان مائة ألف ، وقد أنفذ مثل ذلك أبو بكر وعمر ﭬ فزعم الجند أنهم يكرهون ذلك ، فرددته عليهم وليس ذلك

---

(١) عبد الرزاق : « المصنف » (ج ٥ ، ص ٤٧١) .
(٢) الهيثمي : « الصواعق المحرقة » ، (ص ١٧٥) .

لهم ، أكذلك ؟ قالوا : نعم » (١) .

ولا بأس على عثمان في ما فعل ، وقد ثبت في السنَّة تنفيل أهل الإقدام والبأس في الجهاد تشجيعًا لهم . على أنَّ للخليفة أن يقطع ويعطي من شاء إذا رأى في ذلك صلاحًا ، ولعثمان في رسول الله ﷺ وفي صحبيه أسوة حسنة ، إذا أقطع رسول الله ﷺ وتألَّف على الإِسلام أقوامًا ، وأقطع الخلفاء من بعده من رأوا في إقطاعه صلاحًا (٢) .

وقد ذكر يحيى بن آدم القرشي (٣) في كتابه الخراج أن أبا بكر أقطع الزبير ابن العوام ما بين الجرف (٤) إلى قناة (٥) وأن عمر أقطع عليًا ينبع (٦) .

ويرى أبو يوسف أن الأرض بمنزلة المال ، وللإمام أن يجيز من بيت المال من كان له عناء في الإسلام ، ومن يقوى به على العدو ، ويعمل في ذلك بما يرى أنه خير للمسلمين وصلاح أمرهم (٧) .

ثانيًا : ما نسب إليه من أشياء استحدثها وخالف بها من سبقه في زعمهم كجمعه القرآن في مصحف واحد ، واتخاذه الحمى ، وإتمامه الصلاة بمنى ، وإتمامه سنَّة القصر في الصلوات الخمس ، وزيادة الأذان الثاني يوم الجمعة ، وترك القصاص من عبيد الله ابن عمر قاتل الهرمزان .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٧) .

(٢) أبو يوسف : « كتاب الخراج » ، (ص ٦٢) .

(٣) هو يحيى بن آدم بن سليمان القرشي الأموي أبو زكريا الكوفي ، أحد العلماء الثقات الأثبات الذين انتهى إليهم علم الرواية في عصره ، قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : كان يتفقّه وهو ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : كان ثقة جامعًا للعلم عاقلاً ثبتًا في الحديث ، وذكره ابن حبّان في الثقات ، وقال : كان متقنًا يتفقّه . ويرجّح أن له تصانيف أخرى غير « الخراج » لقول النووي : هو من العلماء المصنّفين . ووصفه الذهبي في « التذكرة » بأنه : صاحب التصانيف ، ولم يذكر منها إلا « الخراج » . توفي عام (٢٠٣ هـ) (٨٦٨ م) ترجم له: ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٦ ، ص ٢٨١) . والعجلي : « تاريخ الثقات » (ص ٤٦٨) ، والدارمي : « التاريخ » ، (ص ٢٢٧) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص ١٧٥) .

(٤) موضع على ثلاث أميال من المدينة نحو الشام كانت به أموال لأهل المدينة ، ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٢ ، ص ١٢٨) ، والجرف حاليًا أرض زراعية بالمدينة يُرى من سَلْع غربًا ، وقد بلغه البنيان .

(٥) من أودية المدينة المنورة . المصدر نفسه . (ج ٤ ، ص ٤٠١) .

(٦) القرشي : « الخراج » ، (ص ٧٧ - ٧٨) .

(٧) أبو يوسف : « كتاب الخراج » ، (ص ٦٠) .

فأما إحراقه المصاحف وجمع الناس على مصحف واحد فيعتبره العلماء العارفون منقبة لعثمان ﷺ ؛ لأنه حسم مادة الخلاف بين المسلمين وجمعهم على مصحف واحد ، يقول ابن العربي رَحِمَهُ اللَّهُ : « وأما جمع القرآن فتلك حسنته العظمى ، وخصلته الكبرى ... وحسم مادة الخلاف فيها ، وكان نفوذ وعد اللّه بحفظ القرآن على يديه حسبما بيَّنّاه في كتب القرآن وغيرها » [١] .

وقد كان الدافع إلى جمع الناس على مصحف واحد ما ذُكر من أنَّ حذيفة بن اليمان ﷺ سار في سنة ثلاثين إلى غزو الباب ، فلما رجع قال لسعيد بن العاص : « لقد رأيت في سفري هذا عجبًا ، ولئن تُرك الناس ليختلفنَّ في القرآن ، ثم لا يقومون عليه أبدًا قال : وما ذاك - قال : رأيت ناسًا من أهل حمص يقولون : قراءتهم خير من قراءة غيرهم ، لأنهم أخذوها عن المقداد ، وأهل دمشق يقولون مثل ذلك ، وأهل الكوفة يقولون مثل ذلك ؛ لأنهم قرأوا على ابن مسعود ، وأهل البصرة يقولون مثل ذلك وأنهم قرأوا على أبي موسى ، ويسمون مصحفه لباب القلوب » [٢] .

وعندئذ قدم حذيفة على عثمان فقال له : « يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى » [٣] .

وفي رواية ابن عساكر عن أنس بن مالك ﷺ « أنَّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ابن عفان وكان يغزو مع أهل العراق قبل أرمينية في غزوهم ذلك فيمن اجتمع من أهل العراق وأهل الشام ، فتنازعوا في القرآن حتى سمع حذيفة من اختلافهم فيه ما يكره ، فرَّكب حذيفة حتى قدم على عثمان فقال : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في القرآن اختلاف اليهود والنصارى في الكتب ، ففزع لذلك عثمان بن عفان ، فأرسل إلى حفصة بنت عمر أن أرسلي إليَّ بالصحف التي جمع فيها القرآن ، فأرسلت إليه بها حفصة ، فأمر عثمان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد اللّه بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام [٤] أن ينسخوها في المصاحف وقال لهم « إذا اختلفتم

---

(١) ابن العربي : « العواصم » ، (ص ٦٦) .

(٢) المالقي : « التمهيد والبيان » ، (ص ٥٠) .

(٣) ابن العربي : « العواصم » ، (ص ٦٨) .

(٤) هو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي أبو محمد المدني : من التابعين روى عن جماعة من الصحابة منهم عمر وعثمان وعلي وأبي هريرة وغيرهم . قال العجلي : مدني تابعي ثقة ، وقال الدارقطني : مدني جليل يحتج به . وقال ابن سعد : كان من أشراف قريش ، وذكره ابن حبّان في ثقات التابعين . توفي =

وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن ، فاكتبوها بلسان قريش . فإن القرآن إنَّما نزل بلسانهم . ففعلوا حتى كتبت المصاحف . ثم ردَّ عثمان الصحف إلى حفصة ، وأرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين بمصحف وأمرهم أن يحرِّقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به ، فذلك زمن حرِّقت المصاحف بالنار (١) .

وفوق هذا لم يكن هذا العمل تصرفًا فرديًّا من عثمان ، بل كان رأي كثير من الصحابة الذين رأوا جميعًا رأي حذيفة وأعجبهم هذا العمل الجليل . وفي ذلك يقول عثمان ﷺ « وقالوا : - أي الخارجة - كان القرآن كتبًا فتركتها إلا واحدًا ألا وإنَّ القرآن جاء من عند واحد وإنما أنا في ذلك تابع لهؤلاء - أي الصحابة - أكذلك ؟ قالوا : نعم » (٢) .

وروى سيف بن عمر بإسناده إلى سُويد بن غَفلَة قال : « سمعت علي ابن أبي طالب ﷺ يقول : أيها الناس ، اللَّه ، اللَّه ، إيَّاكم والغلو في عثمان ، وقولكم : حرَّاق المصاحف ، فواللَّه ما أحرقها إلا عن ملأ من أصحاب محمد ﷺ جمعنا فقال : ما تقولون في هذه القراءة التي قد اختلف فيها الناس ؟ يلقى الرجل الرجل فيقول : قراءتي خير من قراءتك ، وقراءتي أفضل من قراءتك ، وهذا شبيه بالكفر ، فقلنا : ما الرأي يا أمير المؤمنين ؟ فقال : أرى أن أجمع الناس على مصحف واحد ، فإنَّكم إن اختلفتم اليوم كان من بعدكم أشدَّ اختلافًا ... ثم قال علي ﷺ : واللَّه لو وليت مثل الذي ولي - أي عثمان - لصنعت مثل الذي صنع ، فقال - الراوي - فقال القوم لسويد : آللَّه الذي لا إله إلا هو لسمعت هذا من علي ؟ قال : آللَّه الذي لا إله إلا هو لسمعت هذا من علي » (٣) .

وهذا أبو هريرة ﷺ يدخل على عثمان بعد نسخ المصاحف فيقول له : « أصبت ووفقت ، أشهد لسمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « **إن أشدَّ أمتي حبًا لي قوم يأتون من**

= عام (٤٣ هـ) (٦٦٣ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٦ ، ص ١٠٢) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٧٢/١/٣) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٢٩٠) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » (ج ٧ ، ص ١٥٦) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٦ ، ص ١٥٦) .

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ١٣٤) . وانظر : الطبري : « جامع البيان » ، (٢٢/١/١) . وابن الأثير : « الكامل » ، (ج ٣ ، ص ١١١) . وفاروق حمادة : « مدخل إلى علوم القرآن والتفسير » ، (ص ٨٠ - ٨٩) .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٧) .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٣٨) ، والمالقي : « التمهيد والبيان » ، (ص ٥١) .

بعدي يؤمنون بي ولم يروني ، يعملون بما في الورق المعلَّق » فقلت : أي ورق ؟ حتى رأيت المصاحف [١] .

وحتى ابن مسعود ﷺ الذي جاء النقل بمعارضته على جمع المصاحف في بداية الأمر ، أناب إلى المتابعة ، وترك المخالفة ، وقام خطيبًا في أهل الكوفة قائلاً : « إن اللّه لا ينزع العلم انتزاعًا ، ولكن ينزعه بذهاب العلماء ، وإن اللّه لا يجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة ، فجامعوهم على ما اجتمعوا عليه ، فإن الحق فيما اجتمعوا عليه » [٢] .

وروى ابن عساكر عن حسين بن منهب [٣] قال : زرت الحسن بن أبي الحسن [٤] فخلوت به يومًا ، فقلت له : يا أبا سعيد ، أما ترى ما الناس فيه من اختلاف ؟ فقال لي : يا أبا يحيى أصلح أمر الناس أربعة ، فذكرهم ثم قال : وعثمان بن عفان حيث جمع الناس على هذه القراءة ، وقد كانوا يقرأونه على سبعة أحرف ، فكان هؤلاء يلقون هؤلاء فيقولون : قراءتنا أفضل من قراءتكم حتى كاد بعضهم أن يكفر بعضًا ، فجمعهم عثمان على هذا الحرف ، ولولا ما فعل عثمان من ذلك لألحد الناس في القرآن إلى يوم القيامة [٥] .

وعن عبد الرحمن بن مهدي قال : « خصلتان لعثمان بن عفان ليستا لأبي بكر وعمر : صبره على نفسه حتى قتل مظلومًا ، وجمعه الناس على المصحف » [٦] .

وروى الإمام البخاري في « التاريخ الصغير » عن مصعب بن سعد [٧] أنه أدرك

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٣٧) ، وابن كثير : « البداية » ، (ج ٧ ، ص ٢٣٦) .
(٢) المالقي : « التمهيد والبيان : ، (ص ٥٢) .
(٣) لم أجد ترجمته فيما تيسر لي من مصادر .
(٤) هو الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد ، قال ابن سعد فيه : كان الحسن جامعًا عالمًا رفيعًا فقيهًا ثقة مأمونًا ناسكًا كثير العلم فصيحًا ، وقال العجلي : تابعي ثقة رجل صالح صاحب سنة ، وقال ابن حبان في الثقات : أدرك بعض صفين ورأى مائة وعشرين صحابيًا . توفي سنة (١١٠ هـ) (٧٢٨ م) . ترجم له ابن سعد « الطبقات الكبرى » (ج ٧ ، ص ١٥٦) ، وابن معين « التاريخ » (ج ٢ ، ص ١٠٨) ، والبخاري « التاريخ الكبير » (٢٨٩/٢/١) ، والعجلي « تاريخ الثقات » (ص ١٦٣) ، والذهبي « الميزان » (ج ٢ ، ص ١٠٧) .
(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٣٨) .
(٦) المصدر نفسه ، (ص ٢٤٤) .
(٧) هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري أبو زرارة المدني ، روى عن أبيه وعلي وطلحة وعدي بن حاتم وغيرهم ، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة وقال : كان ثقة كثير الحديث وقال العجلي : تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، توفي عام (١٠٣ هـ) (٧٢١ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٥ ، ص ١٦٩) . وخليفة : « الطبقات » ، (ص ٢٤٣) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٤٢٩) . والذهبي : « تاريخ الإسلام » ، (ج ٤ و ص ٢٠٤) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص ١٦٠) .

أصحاب النبي ﷺ حين مشق عثمان المصاحف فأعجبهم [١] .

ويقول ابن عبد البر في هذا الصدد : « ولما اختلف الناس في القرآن زمن عثمان اتفق رأيه ورأي الصحابة أن يردَّ القرآن إلى حرف واحد ، ووقع اختياره على حرف زيد ، وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر ﷺ والأخبار بذلك متواترة المعنى وإن اختلفت ألفاظها » [٢] .

ويذكر الإمام الطبري السبب الذي حدا عثمان إلى جمع الأمة على مصحف واحد مقتنعًا أنَّ الذي فعله هو الصواب ، بل هو الواجب ، إذ لو لم يفعله لكان إلى الجناية على الإسلام وأهله أقرب منه إلى السلامة من ذلك ، يقول : « والآثار الدالة على أن إمام المسلمين وأمير المؤمنين عثمان بن عفان - رحمة اللَّه عليه - جمع المسلمين نظرًا منه لهم ، وإشفاقًا منه عليهم ، ورأفة منه بهم ، حذار الردَّة من بعضهم بعد الإسلام ، والدخول في الكفر بعد الإيمان ، إذ ظهر من بعضهم بمحضره وفي عصره التكذيب ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن ، مع سماع أصحاب رسول اللَّه ﷺ منه النهي عن التكذيب بشيء منها ، وإخباره إياهم أن المراء فيها كفر .... فجمعهم على مصحف واحد ، وحرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه ، وعزم على كل من كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه أن يحرقه ... فإن قال بعض من ضعفت معرفته كيف جاز لهم - الصحابة - ترك قراءة أقرأهموها رسول اللَّه ﷺ وأمرهم بقراءتها ، قيل : إن أمره إياهم لم يكن أمر إيجاب وفرض ، وإنما كان أمر إباحة ورخصة .... فإذا كان كذلك لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السبع تاركين ما كان عليهم نقله ، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا ، إذ كان الذي فعلوا من ذلك كان هو النظر للإسلام وأهله ، فكان القيام بفعل الواجب عليهم بهم أولى من فعل ما لو فعلوا ، كانوا إلى الجناية على الإسلام وأهله أقرب منهم إلى السلامة من ذلك » [٣] .

أما كونه حمى الحِمَى فيعلِّل عثمان ﷺ ذلك بقوله : « وإني ما حميت حمى قبلي ... ثم لم يمنعوا - مستخدميه - من رِعيَّةٍ أحدًا ، واقتصروا لصدقات المسلمين يحمونها لئلا يكون بين من يليها وبين أحد تنازع ... وما لي من بعير غير راحلتين ، وما

---

(١) البخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص ٦٩) .
(٢) ابن عبد البرّ : « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » ، (ج ١ ، ص ٥٥٣) .
(٣) الطبري : « جامع البيان » ، (٢٢/١/١ - ٢٣) .

لي ثاغية ولا راغية ، وإني قد وليت ، وإني أكثر العرب بعيرًا وشاءً فما لي اليوم شاة ولا بعير غير بعيرين لحجّي ، أكذلك ؟ قالوا : نعم » [١] .

وعن أبي سعيد [٢] مولى أبي أسيد الأنصاري - له صحبة - قال : سمع عثمان بن عفان أنَّ وفد أهل مصر قد أقبلوا فاستقبلهم ، فلمَّا سمعوا به أقبلوا نحوه ، قال : وكره أن يقدموا عليه المدينة ، فأتوه فقالوا له : ادع بالمصحف وافتح السابعة - وكانوا يسمون سورة يونس السابعة - فقرأها حتى أتى على هذه الآية : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ [٣] قالوا له : قف ، أرأيت ما حميت من الحمى ، اللَّه أذن لك أم على اللَّه تفتري - فقال : « أمضه نزلت في كذا ، فأمَّا الحمى فإنَّ عمر حمى الحمى قبلي لإبل الصدقة ، فلمَّا وليت زادت إبل الصدقة ، فزدت في الحمى لمَّا زاد في الصدقة » [٤] .

وفي رواية أخرى : « لما نزل أهل مصر الجَحفَة [٥] يعاتبون عثمان ، فمن جملة ما نقموا عليه أنه حمى الحمى ، فأجابهم : وأما الحمى فواللَّه ما حميت لإبلي ولا غنمي ، وإنما حميته لإبل الصدقة لتسمن وتصلح وتكون أكثر ثمنًا للمساكين » [٦] .

وما على عثمان ﷺ وقد اتَّبع سنَّة محكمة ، ففي عهد رسول اللَّه ﷺ كان الحمى ، أخرج البخاري عن الصَّعْب بن جثَّامة ﷺ عن النبي ﷺ قال : « لا حمى إلَّا للَّه ورسوله » [٧] .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٧) .
(٢) هو أبو سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري ﷺ ذكره ابن سعد في « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص ١٢٨) . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » : ثقة (ج ٧ ، ص ٢١٩) .
(٣) الآية ٥٩ من سورة يونس .
(٤) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٧٠) . قال المحقق : إسناده صحيح .
(٥) وتسمى أيضًا معيهة ، كانت قرية جامعة بينها وبين البحر ستة أميال ، وبينها وبين مكة المكرمة نحو ستة وسبعين ميلاً . وهي ميقات أهل الشام ومصر والمغرب . انظر : الحميري : « الروض المعطار » (ص ١٥٦) . أما الآن فهي خراب ، لكن بها آثار باقية يزورها السيّاح شرق رابغ مع ميل إلى الجنوب على بعد اثنين وعشرين كيلًا . البلاذري : « معجم معالم الحجاز » : (ج ٩ ، ص ١٢٢) .
(٦) ابن عساكر « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٤٣) .
(٧) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح « كتاب المساقاة (ج ٣ ، ٧٨) .

وفي رواية المسند عن الصعب بن جثامة الليثي أن رسول الله ﷺ حمى النقيع [١] وقال : « **لا حمى إلّا للّه ولرسوله** » [٢] .

وإذا كان رسول اللَّه ﷺ قد حمى والدولة لا تزال ناشئة فمن المعلوم أن يكون أبو بكر قد حمى ، لا سيما وقد استهلّت الفتوح في بلاد فارس والروم ، وزادت الحاجة إلى الخيل والإبل للجهاد في سبيل اللَّه ، خاصة إذا علمنا أنَّ أبا بكر ﷺ لم يخرج عن شيء كان الحال عليه زمن النبي ﷺ ففي أول خطبة له قال : « **ألا إني متَّبع ولست بمبتدع** » [٣] .

وقد ثبت عن عمر ﷺ أنه حمى أيضًا النقيع لخيل المسلمين وحمى الرَّبَذة [٤] والسَّرَف [٥] لإبل الصدقة [٦] ويقول علي ﷺ : « أما الحمى فإنما حماه - عثمان - لإبل الصدقة لتسمن ، ولم يحمه لإبله ولا لغنمه ، وقد حماه عمر من قبله » [٧] .

وقالت عائشة ﵂ في الدفاع عن عثمان : « ... ومواضع من مواضع الحمى حماها لهم ، وهي أمور قد سبق بها لا يصلح غيرها » [٨] .

ويقول ابن العربي : « وأما الحمى فكان قديمًا ، فيقال : إن عثمان زاد فيه لما زادت الرعية . وإذا جاز أصله للحاجة إليه جازت الزيادة لزيادة الحاجة » [٩] .

أما إتمام عثمان ﷺ الصلاة بِمِنى فهو أمر ثابت : أخرج الإمام البخاري من طريق ابن عمر ﵄ قال : « صليت مع النبي ﷺ بمنى ركعتين وأبي بكر وعمر ، ومع عثمان صدرًا من إمارته ثم أتمَّها » [١٠] .

ويجيب عثمان ﷺ : « ألا وإني قدمت بلدًا فيه أهلي فأتممت لهذين الأمرين :

---

(١) موضع قرب المدينة على عشرين فرسخًا (مائة وعشرين كيلاً) بإزاء وادي النقيع ، ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٥ ، ص ٣٠١) ، ويعرف النقيع اليوم بوادي النقي .

(٢) أحمد : « المسند » ، (ج ٤ ، ص ٧١) .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٤٢٢) .

(٤) قرية قريبة من المدينة على طريق الحجاز . انظر ياقوت : « معجم البلدان » (ج ٣ ، ص ٢٤) .

(٥) ماء على ستة أميال من مكة . انظر : المصدر نفسه (ج ٣ ، ص ٢١٢) .

(٦) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٣ ، ص ٣٠٥) .

(٧) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ١٨٧) .

(٨) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٤٤٨) .

(٩) ابن العربي : « العواصم » ، (ص ٧٢ - ٧٣) .

(١٠) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب تقصير الصلاة (ج ٢ ، ص ٣٥) .

الإقامة واتخاذ الأهل »[(١)] .

وفي رواية ابن عساكر يعلِّل ذلك بقوله : « أيها الناس إني تأهلت بمكة منذ قدمت ، وإني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « **من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم** »[(٢)] .

وفي رواية أخرى : « سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « **إذا تزوج الرجل ببلد فهو من أهله ، وإنما أتممت لأني تزوجت منذ قدمتها** »[(٣)] .

هذا وقد نص ابن عباس وأحمد أنَّ المسافر إذا تزوج في مكان لزمه الإتمام ، وهذا قول أبي حنيفة ومالك وأصحابهما[(٤)] .

وقد جاء عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه إلى عثمان يستفسره عن فعله ، فقال له رضي الله عنه « إنِّي أخبرت أن بعض حاج اليمن وجفاة الناس قالوا : الصلاة للمقيم ركعتان واحتجوا بصلاتي »[(٥)] .

ونقل الحافظ ابن حجر ما يؤيد هذا بقوله عن الزهري قال : إنما صلى عثمان بمنى أربعًا لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام : فأحبَّ عثمان أن يعلمهم أن الصلاة أربع[(٦)] وما روى البيهقي أن عثمان أتمَّ بمنى ثم خطب فقال : إن القصر سنَّة رسول اللَّه ﷺ وصاحبيه ، ولكن حدوث طغام فخفت ألَّا يستنُّوا[(٧)] وعن ابن جريج أن أعرابيًا نادى عثمان بمنى يا أمير المؤمنين : ما زلت أصلِّيها منذ رأيتك عام أول ركعتين[(٨)] ويعقب ابن حجر قائلًا : « وهذه الطرق يقوي بعضها بعضًا ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام »[(٩)] .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤، ص ٣٤٦) .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٥٠) ، وأخرجه أحمد في « مسنده » (٦٢/١) ، ومدار الإسناد فيها على عكرمة بن إبراهيم الباهلي ، قيل : هو عكرمة بن إبراهيم الأزدي ، وهو منكر الحديث ، وقيل : بل هو غيره وهو مجهول الحال . انظر « المسند » بتحقيق أحمد شاكر (٣٥١/١) حديث (٤٤٣) . وعلى أي الحالين فالحديث بهذا الإسناد ضعيف .

(٣) المصدر نفسه ، (ص ٢٥٠) .

(٤) ابن القيم : « زاد المعاد في هدي خير العباد » ، (ج ١ ، ص ٤٧٠ - ٤٧٠) .

(٥) المالقي : « التمهيد والبيان » ، (ص ٣٤) .

(٦) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ٢ ، ص ٥٧١) .

(٧) ابن حجر : المصدر نفسه ، (ج ٢ ، ص ٥٧١) .

(٨) المصدر نفسه ، (ج ٢ ، ص ٥٧١) .

(٩) المصدر نفسه ، (ج ٢ ، ص ٥٧١) .

ويدافع ابن العربي عن عثمان ﷺ بقوله : « فأمَّا ترك القصر فاجتهاد ، إذ سمع عثمان أن الناس افتتنوا بالقصر وفعلوا ذلك في منازلهم ، فرأى أن السنَّة ربما أدَّت إلى إسقاط الفريضة ، فتركها خوف الذريعة . مع أن جماعة من العلماء قالوا : إن المسافر مخيَّر بين القصر والإتمام ، واختلف في ذلك الصحابة » [١] ففي الصحيح أن الزهري سأل عروة : « ما بال عائشة تتم ؟ قال : تأوَّلت ما تأوَّل عثمان » [٢] .

وعلى كل حال فهي مسألة اجتهادية ، وأكثر جمهور الفقهاء في أمصار الإسلام على أن القصر في السفر جائز لا واجب ، وهو رخصة ، والإتمام عزيمة . والله تعالى يحبُّ أن تؤتى رخصه كما يحبُّ أن تؤتى عزائمه ، فإذا كان عثمان ﷺ لم يأخذ برخصة قصر الصلاة فقد أخذ بالعزيمة .

أما قولهم أنه زاد الأذان الثاني يوم الجمعة وهو بدعة ، فيجاب على ذلك بأنَّ سنَّة الخلفاء الراشدين من سنَّة النبي ﷺ كما سبق ذكره . وروى الإمام البخاري من طريق السائب بن يزيد أن عثمان ﷺ زاد الأذان الثاني في خلافته لمَّا كثر الناس بالمدينة [٣] وفي رواية ابن ماجه والنَّسائي : « فأذن بالزوراء - دار بالسوق - قبل خروجه ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت » [٤] .

فعلم بذلك أن المصلحة اقتضت زيادة الأذان الثاني ليعمَّ الإخبار ، نظرًا لاتِّساع المدينة وكثرة من فيها ، وإلَّا لو كان الأمر خلاف السنَّة لأنكر عليه كبار الصحابة ، وهم موجودون في المدينة . كما أن عليًا ﷺ لم يأمر بإزالة هذا الأذان لما صار خليفة ، على أن ما فعله عثمان من النِّداء الثاني اتفق عليه أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من العلماء ، كما اتفقوا على ما سنَّه أيضًا عمر ﷺ من جمع الناس في رمضان على إمام واحد [٥] .

وزعم الخارجة أنَّ عثمان بدأ خلافته بترك إقامة الحدِّ قصاصًا من عبيد الله ابن عمر لقتله الهرمزان ، وذلك في زعمهم تعطيل لحدٍّ من حدود الله .

إن المتأمِّل في هذه الحادثة سيرى أن عثمان ﷺ لم يداهن في حدٍّ من حدود الله ،

(١) ابن العربي : « العواصم » ، (ص ٨٠) .
(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب تقصير الصلاة ، (ج ٢ ، ص ٣٦) .
(٣) المصدر نفسه ، كتاب الجمعة . (ج ١ ، ص ٢١٩) .
(٤) رواه ابن ماجه في « السنن » ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الأذان يوم الجمعة ، (ج ١ ، ص ٣٥٩) . والنسائي في « السنن » ، كتاب الجمعة ، باب الأذان للجمعة ، (ج ٣ ، ص ١٠١) .
(٥) ابن تيمية : « المنهاج » ، (ج ٣ ، ص ٢٠٤) .

وإنما عرض الأمر على الصحابة - رضوان اللّٰه عليهم - للمشاورة بقوله : « أشيروا عليَّ في هذا الذي فتق في الإسلام ما فتق - مشيرًا إلى عبيد اللّٰه ، وكان محبوسًا في دار سعد بن أبي وقاص - فأخرجه عثمان ليستطلع رأي المهاجرين والأنصار في شأنه ، فقال علي : « أرى أن تقتله » وقال بعض الصحابة : « قتل عمر بالأمس ، ويقتل ابنه اليوم ! » (١) .

علمًا بأنَّ الهرمزان كان ممن اتهم بالمعاونة على قتل عمر ، وكأنَّه وقعت لبعض الصحابة شبهة في عصمة دمه ، هل كان من الصائلين الذين يستحقون الدفع أو من المشاركين في دم عمر الذين يستحقون القتل (٢) .

وقد كان عمر ﷺ يأمر بقتل الربيئة - أي المتآمر مع الجاني - وهو القائل في المقتول بصنعاء : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لأقدتهم به (٣) .

وبناء على ذلك ، إذا كان عبيد اللّٰه متأولاً يعتقد أن الهرمزان أعان على قتل أبيه ، وأنه يجوز قتله ، صارت هذه شبهة يجوز أن يجعلها الإمام مانعة من وجوب القصاص ، كما حدث لأسامة بن زيد حين قتل ذلك الرجل بعدما قال : « لا إله إلا اللّٰه » واعتقد أنه قالها تقيَّة ، فعزَّره النبي ﷺ بالكلام ، ولم يقتله ؛ لأنه كان متأولًا (٤) .

وقد أخذ عثمان ﷺ برأي الأغلبية من الصحابة ، ورأى أن تسكين الفتنة وتهدئة النفوس أرجح مصلحة ، فتعهَّد ، بإرضاء أهل الهرمزان وقال : « أنا وليُّهم وقد جعلتها ديَّة في مالي ، فاحتملها من ماله ﷺ » (٥) ويعقب ابن كثير على هذا الموقف بقوله : « والإمام يرى الأصلح في ذلك » (٦) .

وفي رواية للإمام الطبري على لسان القماذبان - ابن الهرمزان ، ما يفيد ترك الأمر له ليقتصَّ أو يعفو عن عبيد اللّٰه بن عمر . قال : « فلما ولي عثمان دعاني فأمكنني منه ثم قال : يا بني هذا قاتل أبيك ، وأنت أولى به منَّا فاذهب فاقتله - أي بإقامة الحدِّ عليه - فخرجت وما في الأرض أحد إلاّ معي ... فقلت لهم : إلي قتله ؟ قالوا : نعم ، وسبُّوا

(١) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٣ ، ص ٣٥٦) والطبري « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٣٩) .

(٢) ابن تيمية : « المنهاج » ، (ج ٣ ، ص ٢٠٠) .

(٣) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » كتاب الديّات . (ج ٨ ، ص ٤٢) . وانظر : فقه عمر بن الخطاب للدكتور رويعي الرحيلي ، (ج ٢ ، ص ٢١٠) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٢ ، ص ٢٢) .

(٥) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٣٩) .

(٦) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ١٦٢) .

عبيد اللَّه ، فقلت : أفلكم أن تمنعوه ؟ قالوا : لا ، وسبُّوه فتركته للَّه ولهم ، فاحتملوني ، فواللَّه ما بلغت المنزل إلاّ على رؤوس الرجال وأكفِّهم » (١) .

وفي كلتا الحالتين ليس هناك أي مأخذ على عثمان ﷺ فلا يُنكر عليه ما فعله باجتهاده وقد ترك الأمر للصحابة ليروا رأيهم ، أو ترك الأمر لابن الهرمزان ليقتصَّ أو يعفو عن قاتل أبيه .

ويقول ابن تيمية ﷺ : « ومن العجب أن دم الهرمزان المتهم بالنفاق والمحاربة للَّه ورسوله والسعي في الأرض بالفساد تقام فيه القيامة ، ودم عثمان يُجعل لا حرمة له ، وهو إمام المسلمين المشهود له بالجنَّة ، الذي هو وإخوانه - الصحابة - أفضل الخلق بعد النبيين » (٢) .

● **ثالثًا : ما نسب إليه في معاملة المعترضين عليه من الصحابة** كأبي ذرٍّ وعمَّار بن ياسر وعبد اللَّه بن مسعود ﷺ .

ومن أبرز ما أخذوه على عثمان ﷺ قصة نفي أبي ذرٍّ الغفاري إلى الرَّبذة ، ولتوضيح موقف عثمان ﷺ في هذا الحادث الفردي الذي ما كان ليأخذ هذه الصيغة لولا ميل الأهواء ، نورد ما رواه الإمام البخاري في صحيحه عن زيد بن وهب (٣) قال : مررت بالرَّبذة فإذا أنا بأبي ذرٍّ ، قلت : ما أنزلك هذا ؟ قال : كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (٤) فقال معاوية : نزلت في أهل الكتاب ، فقلت نزلت فينا وفيهم ، وكان بيني وبينه في ذلك ، فكتب إلى عثمان يشكوني ، فكتب إليَّ عثمان أن أقدم المدينة فقدمتها ، فكثر عليَّ

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل : ، (ج ٤ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤) .
هذه الرواية بحاجة إلى تحقيق وتخريج ، فإن ثبتت فإنها تقدم ، لأن لها مدخلاً كبيرًا في توجيه المسالة ، وإلا فلا داعي لذكرها [الناشر] .

(٢) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ٣ ، ص ٢٠٢) .

(٣) هو زيد بن وهب الجهني ، أبو سليمان الكوفي ، مخضرم من أجلاء التابعين وثقاتهم ، متفق على الاحتجاج به ، روى عن عمر وعثمان وعلي وغيرهم قال ابن معين : ثقة وقال ابن خراش : كوفي ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : ثقة . انظر ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٦ ، ص ١٠٢) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ١٨٤) . والبخاري : « التاريخ الكبير » (٤٠٧/١/٢) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ١٧١) . وابن حجر : « التهذيب » (ج ٣ و ص ٤٢٧) .

(٤) الآية ٣٤ من سورة التوبة .

الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك ، فذكرت ذلك لعثمان فقال : إن شئت تنحَّيت فكنت قريبًا ، فذاك الذي أنزلني هذا المنزل ، ولو أمَّروا عليَّ حبشيًا لسمعت وأطعت [١] .

هذه أوثق الروايات وأصحها في ذهاب أبي ذرٍّ إلى الرَّبذة ، وهي تعطي صورة واضحة عن حقيقة هذا الحادث الذي لعبت فيه الأهواء وتزيَّد فيه المغرضون .

يقول ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ : « وإنما سأل زيد بن وهب أبا ذرٍّ عن ذلك لأن مبغضي عثمان كانوا يشنِّعون عليه أنه نفى أبا ذرٍّ ، وقد بيّن أبو ذر أنَّ نزوله في ذلك المكان كان باختياره » [٢] .

فالأثر يفيد أنَّ خلافًا نشأ بين أبي ذرٍّ ومعاوية حول تأويل الآية السابقة ، وكان رأي أبي ذرٍّ رضي الله عنه أن لا يبيت عند مسلم مال زاد على حاجته ، فكان يحدِّث الناس ويقول لهم : « لا يبيتنَّ عند أحدكم دينار ولا درهم ، إلا ما ينفقه في سبيل اللّٰه أو يعدُّه لغريم » [٣] .

وبينما كان رأي جمهور الصحابة ومنهم معاوية رضي الله عنه أنَّ ما أدِّيت زكاته فليس بكنز [٤] .

وقد عنون الإمام البخاري لأحد أبوابه في كتاب الزكاة بقوله : « باب ما أُدي زكاته فليس بكنز » [٥] .

ويفيد الأثر أن عثمان رضي الله عنه كان أرعى لحرمة أبي ذرٍّ وأعرف لمكانته فهو لم يكتب إلى معاوية بإشخاص أبي ذرٍّ على مركب وعر وسائق عنيف كما تزعم الروايات الكاذبة [٦] .

فقد كتب إليه مباشرة « أن اقدم إلى المدينة » ويقوي ذلك ما رواه ابن سعد عن أبي ذر رضي الله عنه « فكتب إلي عثمان أن اقدم إلى المدينة » [٧] وما رواه ابن حجر من « فوائد أبي الحسن بن جذلم » عن عثمان « إنما أرسلنا إليك لتحاورنا بالمدينة » [٨] وما ذكره المحب الطبري عن قتادة أن عثمان كتب إلى أبي ذرٍّ : أقبل إلينا فنحن أرعى لحقك وأحسن

---

(١) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » كتاب الزكاة (ج ٢ ، ص ١) .
(٢) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ٣ ، ص ٢٧٤) .
(٣) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ٣ ، ص ٢٧١) .
(٤) ابن العربي : « العواصم » ، (ص ٧٤) .
(٥) البخاري : « الجامع الصحيح » كتاب الزكاة (ج ٢ ، ص ١١١) .
(٦) ابن أعثم : « الفتوح » ، (ج ٢ و ص ١٥٦) . والمسعودي : « مروج الذهب » ، (ج ٢ ، ص ٣٥٠) .
(٧) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٤ و ص ٢١٦) .
(٨) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ٣ ، ص ٢٧٤) .

جوارًا من معاوية (١) .

ويفيد الأثر أيضًا أن عثمان لم يُخرج أبا ذرٍّ إلى الرَّبذة عقوبة ونفيًا وإنما أشعر أبو ذرٍّ الخليفة بالتفاف الناس حوله يسألونه عن قدومه من الشام ، فخشي عثمان الفتنة فقال له : لو تنحَّيت ، أي لو اعتزلت ، ومعناه أنك على مذهب لا يصلح لمخالطة الناس ، ومن كان على طريقة أبي ذرٍّ فحاله يقتضي أن ينفرد بنفسه أو يخالط الناس ويسلم لكل أحد حاله مما ليس حرامًا في الشريعة (٢) .

وفي الأثر كذلك ما يفيد إيمان أبي ذرٍّ العميق بطاعة الأمير امتثالاً لأمر اللَّه ورسوله ﷺ بوجوب طاعة أولي الأمر في غير معصية ، وذلك في قوله : « ولو أمَّروا عليَّ حبشيًّا لسمعت وأطعت » وروي عنه من عدَّة وجوه أنه قال : « لو أمرني عثمان أن أمشي على رأسي لمشيت » (٣) .

عن بدر بن خالد الجرمي (٤) قال : كنت جالسًا عند عثمان ﷺ إذ جاءه شيخ ، فلما رأوه القوم ، قالوا : أبو ذرٍّ . فلما رآه قال : مرحبًا وأهلًا يا أخي ، فقال أبو ذرٍّ : مرحبًا وأهلاً يا أخي ، لعمري لقد غلَّظت في العزمة ، وايم اللَّه لو أنَّك عزمت علي أن أحبو لحبوت ما استطعت أن أحبو (٥) .

وعند ابن سعد من وجه آخر أنَّ أناسًا من أهل الكوفة قالوا لأبي ذرٍّ وهو بالرَّبذة : إن هذا الرجل فعل بك وفعل ، هل أنت ناصب لنا راية - يعني لقتاله - فقال : لا ، لو أنَّ عثمان سيرني من المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت (٦) .

وعند ابن أبي شيبة : فهل أنت ناصب لنا راية فنأتيك برجال ما شئت ؟ فقال : يا أهل الإسلام لا تعرضوا عليَّ أذاكم لا تذلُّوا السلطان ، فإنَّ من أذلَّ السلطان أذلَّه اللَّه - الحديث - (٧) واللَّه لو صلبني عثمان على أطول حبل أو أطول خشبة لسمعت

---

(١) المحب الطبري : « تاريخ الرسل والملوك » ، (ج ٣ ، ص ٩٤) .
(٢) ابن العربي : « العواصم » ، (ص ٧٤) .
(٣) رواه ابن أبي شيبة في « المصنّف » (ج ١٥ ، ص ٢٢٥) .
(٤) هو بدر بن خالد الجرمي الكوفي : من التابعين ، روى عن عثمان وأبي ذر وروى عنه أبو الجويرية الجرمي . قال العجلي : تابعي ثقة ، وقال البخاري : يعدّ في الكوفيين ، ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » (٢/١/ ١٣٨) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » (ص ٧٧) وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » (ج ٢ ، ص ٤١٢) .
(٥) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٣ ، ص ١٠٤١) .
(٦) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٤ ، ص ٢٢٧) .
(٧) رواه أحمد في « المسند » ، (ج ٥ ، ص ٤٩) . والترمذي في « السنن » : كتاب الفتن ، (ج ٣ ، ص ٣٤١) .

وأطعت ، وصبرت واحتسبت ، ورأيت ذلك خيرًا لي ، ولو سيَّرني ما بين الأفق والأفق أو بين المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت [١] .

وفي رواية أخرى أنَّ أبا ذرٍّ هو الذي استأذن للخروج إلى الرَّبذة ، فعن عبد اللَّه بن الصامت الغفاري [٢] قال : « دخلت مع أبي ذرٍّ على عثمان . فحسر عن رأسه فقال : واللَّه ما أنا منهم - يعني الخوارج - فقال - أي عثمان - : إنما أرسلنا إليك لتجاورنا بالمدينة . فقال : لا حاجة لي في ذلك ، ائذن لي بالرَّبذة » [٣] . وقد كان يغدو إليها في زمن النبي ﷺ كما رواه أصحاب السنن [٤] وجاء في تاريخ الطبري : أن أبا ذرٍّ استأذن من عثمان في الخروج إلى الرَّبذة ؛ لأن رسول اللَّه ﷺ أوصاه إذا بلغ البناء سلعًا [٥] أن يخرج من المدينة ، فأجابه عثمان إلى ذلك ، وأقطعه صرمة من الإبل وأعطاه مملوكين ، وأرسل إليه ألا ينقطع عن المدينة فيرتدَّ أعرابيًّا ، ففعل [٦] .

وبعد أن نقل الإمام الطبري الأخبار التي تفيد اعتزال أبي ذرٍّ من تلقاء نفسه قال : « وأما الآخرون فإنهم رووا في سبب ذلك أشياء كثيرة وأمورًا شنيعة كرهت ذكرها » [٧] .

وعن غالب القطَّان [٨] قال : « قلت للحسن - أي البصري - عثمان أخرج أبا ذر؟ قال : لا ، معاذ اللَّه » [٩] . وكان محمد بن سيرين إذا ذكر له أن عثمان سيَّره أخذه أمر عظيم ويقول : « هو خرج من قبل نفسه ، ولم يسيِّره عثمان » [١٠] .

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنّف » (ج ١٥ ، ص ٢٢٦) .

(٢) هو عبد اللَّه بن الصامت الغفاري البصري : من التابعين ، روى عن عمه أبي ذر وعمر وعثمان وغيرهم ، وثقه النسائي وابن حبان والعجلي وابن سعد . توفي بعد (٧٠ هـ) (٦٨٩ م) ترجم له : خليفة : « الطبقات » (ص ١٩١) . والعجلي : « تاريخ الثقات » (ص ٢٦٢) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » (ج ٥ ، ص ٨٤) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٢ ، ص ٤٤٧) .

(٣) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٤ ، ص ٢٣٢) . وابن حجر : « الفتح » ، (ج ٣ ، ص ٢٧٤) .

(٤) انظر سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، (ج ١ ، ص ٩١) .

(٥) من جبال المدينة . انظر ياقوت : « معجم البلدان : ، (ج ١ ، ص ٢٣٦) .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٢٨٤) .

(٧) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٢٨٦) .

(٨) هو غالب بن خطاف بن أبي غيلان القطان ، أبو سليمان البصري ، قال أحمد بن حنبل : ثقة ثقة ، ووثقه ابن سعد وابن معين والنسائي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٧ ، ص ٢٧١) . وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٤٦٨) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ٤٨) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص ٢٤٢) .

(٩) ابن شبّة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٣ ، ص ١٠٣٧) .

(١٠) ابن شبّة : المصدر نفسه ، (ج ٣ ، ص ١٠٣٧) .

ومن الهنات التي أحصاها الخوارج على عثمان قولهم إنه ضرب عمارًا حتى فتق أمعاءه ، ووطيء ابن مسعود حتى أصابه الفتق . ويعلق ابن العربي على هذه الحوادث المفتعلة بقوله : « وأمَّا ضربه لابن مسعود ومنعه عطاءه فزور ، وضربه لعمار إفك مثله ، ولو فتق أمعاءه ما عاش أبدًا . وقد اعتذر عن ذلك العلماء بوجوه لا ينبغي أن يُشتغل بها ، لأنها مبنية على باطل ، ولا يُبنى حق على باطل ، ولا تُذهب الزمان في مماشاة الجهال فإن ذلك لا آخر له » (١) .

إن أخلاق عثمان ﷺ في سنِّه وإيمانه وحيائه ولين عريكته ورقَّة طبعه وسابقته وجليل مكانته في الإسلام أجلُّ من أن تنزل به إلى هذا الدرك من التصرف مع ر جل من أجلاء أصحاب النبي ﷺ يعرف له عثمان سابقته وفضله مهما كان بينهما من اختلاف في الرأي . أفيرضى عثمان لنفسه ، وهو الذي أبى على الناس أن يقاتلوا دونه ورضي بالموت صابرًا محتسبًا حقنًا لدماء المسلمين واتقاءً للفتنة العامة ، أفيرضى أن يصنع بعمار - وهو أعلم بسابقته وفضله في الإسلام - ما ذكرت الروايات المزعومة بأنه أمر غلمانه بأن يضربوه حتى غمي عليه ، ثم يقوم عثمان في هذه الحال فيطأه في بطنه ؟! ثم هل ترضى أخلاق عثمان وحياؤه بان يدعو بدعوة الجاهلية فيعيِّر عمارًا بأمه سُمَيَّة وهي من السابقة والفضل ، وعثمان يعرف شرف انتساب عمار إلى أمه سمية رضي الله عنها أول شهيدة في الإسلام ؟! .

كلا إن الأخبار الصحيحة والموثوقة لا يوجد فيها ما يدني عثمان من هذا الأسلوب المنحط في الزجر والتأديب ، علاوة على أنَّ أخلاقه وطبيعته وسيرته تستبعد ذلك تمامًا ، ومما لا شك فيه أن عرض أمثال تلك الروايات الموضوعة على ما عرف من مواقف وأخلاق أولئك الأئمة الأعلام والأخذ بالاعتبار مقاييس ذلك العصر ومعاييره لهو أصدق ميزان في النقد لكشف دخائل الوضَّاعين والمفترين .

إن قصة عمار في حقيقتها كما يحدِّث بها عثمان نفسه فيما روى ابن أبي شيبة في « مصنفه » : جاء سعد وعمار فأرسلت إليهما ، فانصرف سعد وأبى عمار أن ينصرف ، فتناوله رسولي من غير أمري ، فواللّه ما أمرت ولا رضيت ، فهذه يدي لعمار فليقتص » (٢) .

في هذه الرواية ما يكشف عن وجه الحق في موقف عثمان ﷺ وهي :

(١) ابن العربي : « العواصم » ، (ص ٦٣ - ٦٦) .
(٢) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص ٢٢٠ - ٢٢١) .

– أن رسول عثمان تناول عمارًا بغير إذن عثمان ولا رضاه ، فما ذنب عثمان في ذلك وما حيلته ! .

– أن عثمان ﷺ حلف – وهو البر الصادق – حين عوتب أنه ما أمر بتناول عمار ولا رضي بذلك ، بل كرهه حين بلغه .

– أنه لم يقف من عمَّار عند هذا الحد ، بل أسرع إلى إرضائه بقوله : « وهذه يدي لعمار فليقتص منِّي إن شاء » ، وفي ذلك تقدير من عثمان لعمار ؛ لأنه كافأه بنفسه ، إذ جعل القصاص منه ، ولم يجعله من رسوله إلى عمار .

أما قول المخالفين بأنَّ عمارًا كان ساخطًا على عثمان وغير راض عنه لما صدر منه ، فهو أمر غير صحيح ، ولا يلزم حتى مع تأديب الخليفة له أن يبقى حاقدًا عليه ، وينفي هذا الزعم ما رواه أبو الزناد [1] عن أبي هريرة ﷺ : أنَّ عثمان لما حوصر ومُنع الماء ، قال لهم عمار : « سبحان اللّه ، قد اشترى بئر رومة وتمنعونه ماءها ، خلُّوا سبيل الماء ، ثم جاء إلى علي وسأله إنفاذ الماء إليه » [2] .

أما ضرب عثمان لابن مسعود ومنعه عطاءه فزور كما ذكر ابن العربي ، وقد قال ابن الأثير في « أسد الغابة » بأنَّ ابن مسعود نفسه ترك العطاء استغناءً عنه كما فعل غيره » [3] .

وعلى فرض صحة شيء مما نسب إلى عثمان من التعزير ، فإن للخليفة أن يؤدب من شاء من رعيته ، ولا يقدح ذلك فيمن ناله أدب الخليفة ، كما أن الخليفة غير متهم فيمن أدَّب ، فهو أبعد ما يكون عن الهوى وأولى بالعلم والعدل فيمن أدَّبهم ، إذ إنه إمام مأمور بتقويم الرعيَّة [4] .

---

(١) هو عبد اللّه بن ذكوان القرشي المدني أبو عبد الرحمن المعروف بأبي الزناد ، من جلّة التابعين ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث فصيحًا بصيرًا بالعربية عالمًا عاقلاً ، وقال ابن معين : ثقة حجة ، وقال ابن المديني : لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم منه ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، وقال أبو حاتم : ثقة فقيه ، وقال البخاري : أصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، ووثقه أيضًا النسائي والساجي وأبو جعفر الطبري ، توفي عام (١٣٠ هـ) (٧٤٧ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » (ج ٥ ، ص ٤٩) . وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٣٠٥) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣/ ٨٣/١) . والعجلي : « تاريخ الثقات » (ص ٢٥٤) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٥ ، ص ٤٩) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص ٢٠٣) .

(٢) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، (ج ٣ ، ص ٩٨) .

(٣) ابن الأثير : « أسد الغابة في معرفة الصحابة » ، (ج ٣ ، ص ٣٩٠) .

(٤) ابن تيمية : « المنهاج » ، (ج ٣ ، ص ١٩٥) .

كما أن ما روي عن ابن مسعود في تكفيره عثمان من الكذب البيّن ، لأن رسول الله ﷺ نهى عن تكفير المسلم فضلًا عن المؤمن التقي ، فيما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال : « أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بهما أحدهما » [(١)] . على أنَّ الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا أكثر اتباعًا لهدي النبي ﷺ وسنَّته من غيرهم .

بل إن ابن مسعود كان يشيد بعثمان رضي الله عنه فلما ولي عثمان الخلافة ذهب ابن مسعود إلى الكوفة وقال : « وليْنا خيرنا ذا فوق [(٢)] ولم نأل » [(٣)] .

وروي ابن شبَّة في « تاريخ المدينة » أنَّ رجلًا قام ينال من عثمان فقال عبد الله بن مسعود : « ما سرَّني أني أردت عثمان بسهم فأخطأه وأن لي مثل أُحد ذهبًا » [(٤)] .

وروي أيضًا عن سلمة بن سعيد [(٥)] قال : « ما سمعت ابن مسعود رضي الله عنه قائلًا لعثمان سوءًا قط ، ولقد سمعته يقول : « لئن قتلتموه لا تستخلفونه - أي لا تجدون مثله - » [(٦)] .

● **رابعًا : ما اعترض عليه في أحواله الشخصية** مثل تغيُّبه يوم بدر وفراره في أُحد وعدم شهوده بيعة الرضوان .

وقد ردَّ على هذه الاعتراضات عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في نصّ صحيح رواه الإمام البخاري من طريق عثمان بن موهب [(٧)] قال : جاء رجل من أهل مصر حجَّ البيت فرأى قومًا جلوسًا فقال : من هؤلاء القوم ؟ قال : هؤلاء قريش ، قال : فمن الشيخ فيهم - قالوا عبد الله بن عمر ، قال : يا ابن عمر ! إني سائلك عن شيء فحدِّثني عنه ، هل تعلم أن عثمان فرَّ يوم أحد ؟ قال : نعم ، فقال : هل تعلم أنه تغيَّب عن بدر ولم يشهد ؟

---

(١) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الأدب ، (ج ٧ ، ص ٩٧) .

(٢) قال ابن الأنباري : قال أهل اللغة : خيرنا ذا فوق ، معناه خيرنا سهمًا في الفضل والخير والسابقة في الإسلام . والفوق : الموضع الذي يقع في وتر القوس من السهم ، انظر ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٠٩٦) .

(٣) أحمد بن حنبل : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٦٢) ، وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٠٩) .

(٤) ابن شبّة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٣ ، ص ١٠٥٢) .

(٥) لم أجد ترجمته فيما تيسر لي من مصادر .

(٦) ابن شبّة : تاريخ المدينة المنورة » ، (ج٣ ، ص ١٠٥٢) .

(٧) هوعثمان بن عبد الله بن موهب التيمي المدني أبو عبد الله ، تابعي روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وأبي هريرة وأم سلمة . وثقه العجلي وابن معين وأبو داود والنسائي ويعقوب بن شيبة وابن حبان . توفي عام (١٦٠ هـ) (٦٧٩ م) . ترجم له : خليفة : « الطبقات » ، (ص ٢٧٣) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٣٢٨) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦ ، ص ١٥٥) . والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٢ ، ص ٢٢١) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص ١٣٢) .

قال : نعم ، قال : هل تعلم أنَّه تغيب عن بيعة الرضوان ؟ قال نعم ، قال : اللَّه أكبر ، قال ابن عمر : تعالى أبيِّن لك ، أما فراره يوم أُحد فأشهد أن اللَّه عفا عنه وغفر له ، وأما تغيُّبه عن بدر فإنَّه كان تحته بنت رسول اللَّه ﷺ وكانت مريضة ، فقال له رسول اللَّه ﷺ : « **إنَّ لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسهمه** » . وأما تغيُّبه عن بيعة الرضوان فلو كان أحد أعزَّ ببطن مكة من عثمان لبعثه مكانه ، فبعثه رسول اللَّه ﷺ وكانت بيعة الرضوان بعدما ذهب عثمان إلى مكَّة ، فقال رسول اللَّه ﷺ بيده اليمنى : « **هذه يد عثمان** » فضرب بها على يده ، فقال : « **هذه لعثمان** » فقال له ابن عمر : اذهب بها الآن معك [1] .

وفي الختام يمكن القول أن المآخذ السابق ذكرها والمدونة في تاريخ الإمام الطبري وغيره من كتب التاريخ والمروية عن طريق المجاهيل والإخباريين الضعفاء ، خاصة الرافضة ، كانت ولا تزال بلية عظمى على الحقائق في سير الخلفاء والأئمة الأعلام ، خاصة في مراحل الاضطرابات والفتن .

وقد كان مع الأسف لسيرة أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ من ذلك الحظ الوافر ، فرواية الحوادث ووضع الأباطيل على النهج الملتوي بعض ما نال تلك السيرة النيِّرة من تحريف المنحرفين وتشويه الغالين بغية التأليب عليه أو التشهير به ، وقد أدرك عثمان ﷺ بنفسه ذلك عندما كتب إلى أمرائه : « أما بعد ، فإن الرعية طعنت في الانتشار ونزعت إلى الشرِّ أعداها على ذلك ثلاث : دنيا مؤثرة ، وأهواء متشرّعة ، وضغائن محمولة » [2] . وقال ابن العربي عن تلك المآخذ جملة : « قالوا متعدِّين متعلقين برواية كذَّابين ، جاء عثمان في ولايته بمظالم ومناكير .. هذا كلُّه باطل سندًا ومتنًا » [3] .

* * *

---

(١) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي ﷺ (ج ٤ ، ص ٢٠٣) .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٢٤٠) .

(٣) ابن العربي : « العواصم » ، (ص ٦١ - ٦٣) .

المبحث الثالث : ظروف مقتل عثمان ﷺ

إذا كان لقائل أن يقول : كيف قُتل عثمان ﷺ وبالمدينة جماعة من كبار الصحابة – رضوان الله عليهم – وهو سؤال وضعه ابن كثير ثم أجاب عنه موضحًا ما يلي :

أولًا : فإن كثيرًا منهم أو كلَّهم لم يكونوا يظنون أن يبلغ الأمر إلى قتله ، فإن أولئك الخوارج لم يكونوا يحاولون قتله عينًا ، بل طلبوا منه أحد أمور ثلاثة : إما أن يعزل نفسه أو يسلم إليهم مروان بن الحكم أو يقتلوه . وكانوا يرجون أن يسلم إليهم مروان أو أن يعزل نفسه ويستريح من هذه الضائقة الشديدة . وأما القتل فما كان يظن أحد أنه يقع ، ولا أن هؤلاء يجرأون عليه إلى هذا الحدِّ .

ثانيًا : إن الصحابة دافعوا عنه ومانعوا دونه ، لكن لما وقع التضييق الشديد عزم عثمان على الناس أن يكفوا أيديهم لدماء المسلمين ففعلوا ، فتمكَّن المحاصرون مما أرادوا .

ثالثًا : إن هؤلاء الخوارج اغتنموا غيبة كثير من أهل المدينة في موسم الحجِّ وغيبتهم في الثغور والأمصار ، وربما لم يكن في المتبقِّين من أهل المدينة ما يقابل عدد الخوارج الذين كانوا قريبًا من ألفي مقاتل .

رابعًا : إن كبار الصحابة قد بعثوا أولادهم إلى الدار لحماية عثمان ﷺ في انتظار قدوم الجيوش من الأمصار لنصرته (١) .

ومن جهة أخرى يقول المالقي : فإن قيل : لما منعهم عثمان عن نصرته وهو مظلوم ، وقد علم أنَّ قتالهم عنه نهي عن المنكر وإقامة حق يقيمونه – فالجواب أنَّ منعه إياهم يحتمل وجوهًا كلها محمودة :

أحدها : علمه بأنه مقتول مظلومًا لا شك فيه ، لأن النبي ﷺ قد أعلمه أنه يقتل مظلومًا وأمره بالصبر ، فلما أحاطوا به تحقق أنه مقتول وأن الذي قاله النبي ﷺ حق لا بد أن يكون (لأنه وحي من الله ، إذ سبق في علمه أنه سيقتل) ، وكان عنده أن من طلب الانتصار لنفسه والذبَّ عنها فليس هذا بصابر ، إذ وعد من نفسه بالصبر .

الوجه الثاني : أنه كان قد علم أنَّ في الصحابة قلة عدد ، وأنَّ الذين يريدون قتله

---

(١) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ١٩٧ – ١٩٨) .

كثير عددهم ، فلو أذن لهم بالقتال لم يأمن أن يتلف من أصحاب النبي ﷺ بسببه كثير ، فوقاهم بنفسه إشفاقًا منه عليهم ؛ لأنه راع عليهم ، والراعي يجب عليه أن يحفظ رعيته بكل ما أمكنه ، ومع ذلك فقد علم أنه مقتول فصانهم بنفسه - حقنًا لدماء المسلمين - .

الوجه الثالث : أنه لما علم أنها فتنة ، وأن الفتنة إذا سلَّ فيها السيف لم يؤمن أن يقتل فيها من لا يستحق القتل ، فلم يختر لأصحابه أن يسلُّوا السيف في الفتنة إشفاقًا عليهم ، وتذهب فيها الأموال ، ويهتك فيها الحريم ، فصانهم عن جميع هذا .

الوجه الرابع : يحتمل أن يكون ﷺ صبر عن الانتصار لتكون الصحابة شهودًا على من ظلمه ، وخالف أمره ، وسفك دمه بغير حق ، لأنَّ المؤمنين شهداء اللَّه في أرضه . ومع ذلك لم يحب أن يهرق بسببه دم مسلم ، ولا يخلف النبي ﷺ في أمته بسفك دم رجل مسلم [1] .

أما ما ذكره رواة الأخبار كالواقدي وأبي مخنف - في « تاريخ الطبري » - عن رضى بعض الصحابة بمقتله أو تآمرهم مع المحاصرين ضده أو مشاركتهم في قتله ، فهذا ما تردُّه الأخبار الصحيحة الموثوقة التي ذكرها المحدِّثون في كتبهم ، والتي تؤكد أن أحدًا من الصحابة لم يرض بقتل عثمان ﷺ بل كلهم كره ذلك ومقته وسبَّ من فعله ، وهذا ما سنعرض له في مبحث لاحق يتعلق بموقف الصحابة من الفتنة .

أولًا : صبره وحقنه لدماء المسلمين .

كان موقف عثمان ﷺ إزاء الأحداث التي ألمَّت به وبالمسلمين المثل الأعلى لما يمكن أن يقدِّمه الفرد من تضحية وفداء في سبيل حفظ كيان الجماعة ، وصون كرامة الأمة ، وحقن دماء المسلمين ، فقد كان بإمكانه أن يقي نفسه ويخلصها لو أنه أراد نفسه ولم يرد حياة الأمة . فلو كان ذاتيًا ولم يكن من أهل الإيثار لدفع بمن هبَّ للذود عنه من الصحابة وأبناء المهاجرين والأنصار إلى نحور الخارجين المنحرفين عن طاعته ، ولكنه أراد جمع شمل الأمة ففداها بنفسه صابرًا محتسبًا .

لقد روى خليفة في تاريخه عن عبد اللَّه بن عامر بن ربيعة [2] يقول : « كنت مع

(١) المالقي : « التمهيد والبيان » ، (ص ١٩٤) .

(٢) هو عبد اللَّه بن عامر بن ربيعة العنزي أبو محمد المدني ، من كبار التابعين ، روى عن أبيه وعمرو بن العاص وعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم . قال أبو زرعة : مدني أدرك النبي ﷺ وهو ثقة ، =

عثمان في الدار فقال أعزم على كل من رأى أنَّ عليه سمعًا وطاعةً إلَّا كفَّ يده وسلاحه ، فإن أفضلكم عندي عناءً من كفَّ يده وسلاحه » (١) .

وروى أيضًا من طريق محمد بن سيرين قال : « انطلق الحسن والحسين وابن عمر وابن الزبير ومروان كلهم شاكي (٢) السلاح حتى دخلوا الدار ، فقال عثمان : أعزم عليكم لما رجعتم فوضعتم أسلحتكم ولزمتم بيوتكم » (٣) .

وروى عن أبي هريرة ﷺ قال : « قلت لعثمان : اليوم طاب الضرب معك ، قال : أعزم عليك لتخرجن » (٤) .

وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد اللَّه بن الزبير قال : « قلت لعثمان يوم الدار : اخرج فقاتلهم ، فإنَّ معك من قد نصر اللَّه بأقل منه ، واللَّه قتالهم لحلال ، قال : فأبى » (٥) .

وأخرج أيضًا عن ابن سيرين قال : «جاء زيد بن ثابت إلى عثمان فقال : هذه الأنصار بالباب ، قالوا : إن شئت أن نكون أنصار اللَّه مرتين ، قال : أما قتال فلا (٦) . وفي رواية خليفة : لا حاجة لي في ذلك ، كفُّوا » (٧) .

وروى الإمام أحمد في مسنده أنَّ المغيرة بن شعبة ﷺ دخل على عثمان وهو محصور فقال : « إنَّك إمام العامة وقد نزل بك ما ترى وإني أعرض عليك خصالاً ثلاثًا اختر إحداهن . إما أن تخرج فتقاتلهم ، فإنَّ معك عددًا وقوةً ، وأنت على الحق وهم على الباطل . وإما أن تخرق بابًا سوى الباب الذي هم عليه فتقعد على رواحلك فتلحق مكة ، فإنهم لن يستحلُّوك وأنت بها . وإما أن تلحق بالشام فإنهم أهل الشام وفيهم معاوية . فقال عثمان ، أما أن أخرج فأقاتل فلن أكون أول من خلف رسول اللَّه ﷺ في أمته بسفك الدماء ، وأما أن أخرج إلى مكة فإنّهم لن يستحلوني بها ، فإنّي سمعت

= وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ١٤) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٢٦٣) . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ١ ، ص ٢٥١) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٢ ، ص ٤٤٩) .

(١) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٧٤) .
(٢) أي أظهروا حدّة السلاح وشوكته . ابن منظور : « لسان العرب » .
(٣) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٧٤) .
(٤) المصدر نفسه ، (ص ١٧٤) .
(٥) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (ج ٥ ، ص ٢٠٤) .
(٦) المصدر نفسه ، (ج ١٥ ، ص ٢٠٤) .
(٧) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٧٤) .

رسول اللَّه ﷺ يقول : « **يلحد رجل من قريش بمكة يكون عليه نصف عذاب العالم** » ، ولن أكون أنا . وأما أن ألحق بالشام فإنهم أهل الشام وفيهم معاوية ، فلن أفارق دار هجرتي ومجاورة الرسول ﷺ » (١) .

وروى ابن عساكر بإسناده إلى جابر بن عبد اللَّه ﷺ أن عليًا أرسل إلى عثمان : « إنَّ معي خمسمائة دارع ، فأذن لي فأمنعك من القوم ، فإنك لم تحدث شيئًا يستحلُّ به دمك . قال - أي عثمان - : جزيت خيرًا ، ما أحب أن يهراق دمٌ في سببي » (٢) .

وعن أبي حبيبة (٣) وهو جدُّ موسى بن عقبة قال : « بعثني الزبير إلى عثمان ، وهو محصور ، فدخلت عليه في يوم صائف وهو على كرسي ، وعنده الحسن بن علي ، وأبو هريرة ، وعبد اللَّه بن عمر ، وعبد اللَّه بن الزبير، فقلت : بعثني إليك الزبير بن العوام وهو يقرئك السلام ويقول لك : إنِّي على طاعتي لم أبدِّل ولم أنكث ، فإن شئت دخلت الدار معك وكنت رجلاً من القوم ، وإن شئت أقمت ، فإنَّ بني عمرو بن عوف وعدوني أن يصبحوا على بابي ، ثم يمضون على ما آمرهم به . فلما سمع الرسالة قال : اللَّه أكبر ، الحمد للَّه الذي عصم أخي ، أقرئه السلام ، ثم قل له : إن يدخل الدار لا يكن إلا رجلًا من القوم ، ومكانك أحبُّ إليَّ ، وعسى اللَّه أن يدفع بك عنِّي ، فلما سمع الرسالة أبو هريرة قام فقال : ألا أخبركم ما سمعت أذناي من رسول اللَّه ﷺ قالوا : بلى ! قال : أشهد لسمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « **تكون بعدي فتن وأمور** » فقلنا : فأين المنجى منها يا رسول اللَّه ؟! قال : « **إلى الأمين وحزبه** » وأشار إلى عثمان ابن عفان . فقام الناس فقالوا : قد أمكنتنا البصائر، فأذن لنا في الجهاد ، فقال عثمان : أعزم على من كانت لي عليه طاعة ألا يقاتل » (٤) .

وعن أبي قتادة الأنصاري ﷺ قال : « دخلت على عثمان وهو محصور أنا ورجل

---

(١) أحمد : « المسند » ، (بترتيب الساعاتي) ، (ج ٢٣ ، ص ١٨) . و « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ٢١١) . وضعف إسناده أحمد شاكر « المسند » بتحقيق أحمد شاكر (٣٦٩/١) حديث (٤٨١) .

(٢) « تاريخ دمشق » ، (ص ٤٠٣) .

(٣) هو أبو حبيبة مولى الزبير بن العوام ﷺ روى عن الزبير ، وروى عنه حفيده موسى بن عقبة المؤرخ الثقة صاحب المغازي ، ترجم له : ابن سعد ، « الطبقات الكبرى » ، (ج ٥ ، ص ٣٠٠) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص ٣٥٩) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص ٣٦٠) .

(٤) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٥١١ - ٥١٢) . قال المحقق : إسناده صحيح ، ورواه أيضًا ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (ص ٣٧٤) .

من قومي نستأذنه في الحج ، فأذن لنا ، فلما خرجت استقبلني الحسن بن علي بالباب ، فدخل وعليه سلاحه ، فرجعت معه ، فدخل فوقف بين يدي عثمان قال : يا أمير المؤمنين ها أنا ذا بين يديك فمرني بأمرك ، فقال له عثمان : يا ابن أخي وصلتك رحم ، إنَّ القوم ما يريدون غيري ، ووالله لا أتوقَّى بالمؤمنين ، ولكن أوقى المؤمنين بنفسي ، فلما سمعت ذلك منه قلت - أي أبو قتادة : يا أمير المؤمنين ! إن كان من أمرك كون فما تأمر - قال : انظر ما اجتمعت عليه أمة محمد ﷺ فإن الله لا يجمعهم على ضلالة ، كونوا مع الجماعة حيث كانت » [1] .

قال بَشَّار [2] فحدثت به حمَّاد بن زيد [3] ، فرقَّ ودمعت عيناه وقال : « رحم الله أمير المؤمنين ، حوصر نيفًا وأربعين ليلة لم تبد منه كلمة يكون لمبتدع فيها حجة » [4] .

وهكذا تجمَّع حول عثمان ﷺ كثير من أبطال الصحابة من المهاجرين والأنصار وأبنائهم ليدافعوا ويذودوا عنه ، ولو أذن لهم عثمان في حرب الخارجين وقتالهم لنصروه وآزروه ، ولكن عثمان أبى عليه إسلامه وإيثاره وإخلاصه أن يقذف بالناس في مغبَّة حرب طاحنة من أجل شخصه . فقد كره ﷺ إن أمر بقتال أولئك الخوارج الذين حاصروه أن يُقتل أعلام الدِّين من الصحابة ، فربما لا يبقى أحدهم ، فينبني على مصلحة بقائه هو مفسدة أكبر وهي قتل عدد كثير من الناس ، ولهذا صبر واحتسب وفضَّل أن يفدي الأمة بنفسه .

يقول القاضي أبو بكر بن العربي بأنَّ عثمان ﷺ قتل والصحابة براء من دمه ، لأنه

---

(١) أحمد : « الفضائل » ، (ج ١ ، ص ٤٦٤) . قال المحقق : إسناده صحيح . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٤٠٥) .

(٢) هو بشار بن عيسى الضبعي الأزرق ، قال ابن حجر : مقبول ، من الطبقة التاسعة . انظر : الذهبي : « الكاشف » ، (ج ١ ، ص ١٠٠) . وابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص ٩٧) .

(٣) هو حماد بن زيد بن درهم الأزدي أبو إسماعيل الأزرق البصري ، أحد الأئمة الأعلام ، كان فقيهًا حافظًا من أفقه الناس بالسنَّة والحديث . قال عبد الرحمن بن مهدي : أئمة الناس في زمانهم أربعة : سفيان الثوري بالكوفة ومالك بالحجاز والأوزاعي بالشام وحماد بن زيد بالبصرة ، وقال ابن سعد : كان ثقةً ثبتًا حجةً كثير الحديث ، وقال الخليلي : ثقة متفق عليه . وهو من كبار الطبقة الثامنة و توفي عام (١٧٩ هـ) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٧ ، ص ٢٨٦) . وابن معين : « التاريخ » (ج ٢ ، ص ١٣٠) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٣ ، ص ١٣٧) . والذهبي : « الكاشف » ، (ج ١ ، ص ١٨٧) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص ٩) .

(٤) أحمد « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤١٤) . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٤٠٥) .

منع من قتال من ثار عليه ، وقال : لا أكون أول من خلف رسول الله ﷺ في أمته بالقتل ، فصبر على البلاء ، واستسلم للمحنة ، وفدى بنفسه الأمة [١] .

وهل كان عثمان ﷺ عاجزًا عن الفرار لو رغب فيه - وقد قال له معاوية : « انطلق معي إلى الشام قبل أن يهجم عليك من لا قبل لك به ، فإنَّ أهل الشام على الأمر - الطاعة - لم يزالوا . فقال له عثمان - وهو لا يرغب مفارقة دار الهجرة - : أنا لا أبيع جوار رسول الله ﷺ بشيء وإن كان فيه قطع خيط عنقي . فقال له معاوية : فأبعث إليك جندًا منهم يقيم بين ظهراني أهل المدينة لنائبة إن نابت المدينة أو إياك - فقال عثمان - واضعًا مصلحة الرعية في المقام الأول - : أنا لا أقتر على جيران رسول الله ﷺ الأرزاق بجند يساكنهم ، وأضيق على أهل الهجرة والنصرة . فقال معاوية : والله يا أمير المؤمنين لتغتالنَّ أو لتغزينَّ . فقال عثمان : حسبي الله ونعم الوكيل » [٢] .

ويقول ابن خلدون في مقدمته : « إنَّ الأمر كان في أوَّله خلافة ، ووازع كل أحد فيها من نفسه هو الدِّين ، وكانوا يؤثرونه على أمور دنياهم وإن أفضت إلى هلاكهم وحدهم دون الكافة ، فهذا عثمان لما حصر في الدار جاءه الحسن والحسين وعبد الله بن عمر وابن جعفر وأمثالهم يريدون المدافعة عنه فأبى ومنع من سلِّ السيوف بين المسلمين مخافة الفرقة ، وحفظًا للألفة التي بها حفظ الكلمة ولو أدَّى إلى هلاكه » [٣] .

إنَّ عثمان ﷺ كان قوي الإيمان بالله ، كبير النفس ، نفَّاذ البصيرة ، نبيل الصبر ، حيث فدى الأمة بنفسه ، فكان ذلك من أعظم فضائله عند المسلمين ، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومن المعلوم بالتواتر أنَّ عثمان كان من أكفِّ الناس عن الدماء وأصبر الناس على من نال من عرضه وعلى من سعى في دمه ، فحاصروه وسعوا في قتله وقد عرف إرادتهم لقتله ، وقد جاءه المسلمون ينصرونه ويشيرون عليه بقتالهم ، وهو يأمر الناس بالكفِّ عن القتال ، ويأمر من يطيعه أن لا يقاتلهم ... وقيل له تذهب إلى مكة فقال : لا أكون ممن ألحد في الحرم ، فقيل له : تذهب إلى الشام ، فقال : لا أفارق دار هجرتي ، فقيل له : فقاتلهم ، فقال : لا أكون أول من خلف محمدًا في أمته بالسيف ، فكان صبر عثمان حتى قتل من أعظم فضائله عند المسلمين » [٤] .

---

(١) ابن العربي : « أحكام القرآن » ، (ج ٢ ، ص ١٧١٨ ٩ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٤٥) .

(٣) ابن خلدون : « المقدمة » ، (ص ٢٠٧ - ٢٠٨) .

(٤) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ٣ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣) .

ثانيًا : حمايته لنظام الخلافة :

وإلى جانب صبره واحتسابه حِفظًا لكيان الأمة من التّمزُّق والضياع ، وقف عثمان ﷺ موقفًا آخر أشدَّ صلابة ، وهو عدم إجابته الخارجين إلى خلع نفسه من الخلافة ، فكان بذلك يمثِّل الثبات واستمرار النظام ، لأنه لو أجاب الخارجين إلى خلع نفسه لأصبح منصب الإمامة العظمى ألعوبة في أيدي المفتونين الساعين في الأرض بالفساد ، ولسادت الفوضى واختل نظام البلاد ، ولكان ذلك تسليطًا للرعاع والغوغاء على الولاة والحكام .

لقد كانت نظرة عثمان ﷺ بعيدة الغور ، فلو أجابهم إلى ما يريدون لسنَّ بذلك سنَّة ، وهي كلما كره قوم أميرهم خلعوه ، ولألقى بأس الأمة بينها ، وشغلها بنفسها عن أعدائها ، وذلك أقرب لضعفها وانهيارها . على أنه لم يجد سوى نفسه يفدي بها الأمة ، ويحفظ كيانها وبنيانها من التصدع ، ويدعم بهذا الفداء نظامها الاجتماعي ، ويحمي سلطانها الذي تُساس به من أن تمتدَّ إليه يد العبث والفوضى .

ومما لا شك فيه أن هذا الصنيع من عثمان كان أعظم وأقوى ما يستطيع أن يفعله رجل ألقت إليه الأمة مقاليدها ، إذ لجأ إلى أهون الشَّرين وأخفِّ الضررين ليدعم بهذا الفداء نظام الخلافة وسلطانها .

وكان ﷺ شديد الإيمان بذلك ، وقد كلَّم به رأسًا من رؤوس الخوارج وهو الأشتر النخعي ، روى ابن سعد في طبقاته عن الحسن قال : « أنبأني وثَّاب - وكان فيمن أدركه عتق أمير المؤمنين عمر ، وكان بين يدي عثمان - قال : بعثني عثمان فدعوت له الأشتر فجاء : فقال : يا أشتر ما يريد الناس مني - قال : ثلاث ليس لك من إحداهن بدٌّ ، قال : ما هنّ - قال : يخيِّرونك بين أن تخلع لهم أمرهم فتقول هذا أمركم فاختاروا من شئتم ، وبين أن تقصَّ من نفسك ، فإن أبيت هاتين فإن القوم قاتلوك . قال : أمَا ما من إحداهنَّ بدٌّ . قال : لا ، ما من إحداهنَّ بدٌّ . أما أن أخلع لهم أمرهم ، والله لأن أقدَّم فتضرب عنقي أحبَّ إليَّ من أن أخلع أمة محمد بعضها على بعض ، وأما أن أقصَّ من نفسي فوالله لقد علمت أنَّ صاحبي بين يديَّ قد كان يعاقبان وما يقوم بد من القصاص ، وأما أن تقتلوني فوالله لئن قتلتموني لا تتحابُّون بعدي أبدًا ، ولا تصلُّون بعدي جميعًا أبدًا ، ولا تقاتلون بعدي عدوًّا جميعًا أبدًا ثم انطلق - أي الأشتر » [1] .

(١) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٣ ، ص ٧٢ - ٧٣) .

وقد كان الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يدعم موقف عثمان رضي الله عنه لئلا يتنازل عن الخلافة ، ويخلع نفسه تحت ضغط الحصار ، وذلك مخافة أن يكون أسوةً لمن سيأتي بعده ، كلما كره ناس أميرهم أو إمامهم خلعوه .

أخرج الإمام أحمد في « فضائل الصحابة » عن نافع مولى ابن عمر قال : « دخل ابن عمر على عثمان وعنده المغيرة بن الأخنس – له صحبة – فقال : انظر ما يقول هؤلاء ، يقولون : اخلعها ولا تقتل نفسك . فقال ابن عمر : إذا خلعتها أمخلَّد أنت في الدنيا ؟ قال : لا ، قال : فإن لم تخلعها هل يزيدون على أن يقتلوك ؟ قال : لا ، قال : فهل يملكون لك جنَّة أو نارًا ؟ قال : لا ، قال : فلا أرى أن تخلع قميصًا قمَّصكه الله ، فتكون سنَّة كلماه كره قوم خليفتهم أو إمامهم قتلوه » (١) .

ولذلك رأى عثمان رضي الله عنه أن الخير في الصبر والثبات وأن يبيع نفسه بصلاح دينه ، فجاد بنفسه لله ولدينه وللمسلمين .

ورُوي من طرق صحيحة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم عهد على عثمان بعهد يصبر عليه : أخرج الإمام أحمد بإسناد صحيح إلى عائشة قالت : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « **ادعوا إلي بعض أصحابي** » ، قلت : أبو بكر ؟ قال : « **لا** » ، قلت : عمر ؟ قال : « **لا** » ، قلت : ابن عمك علي ؟ قال : « **لا** » ، قلت : عثمان ؟ قال : « **نعم** » . فلما جاء تنحَّى فجعل يسارُّه ولون عثمان يتغيَّر ، فلما كان يوم الدار وحصر ، قلنا : يا أمير المؤمنين ألا تقاتل ؟ قال : لا ، إنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد إليَّ عهدًا وإني صابر نفسي عليه » (٢) .

وكان هذا العهد من النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يخلع نفسه من الخلافة حتى لا يكون ذلك سابقة – فقد روى أحمد بن حنبل وعمر بن شبَّة من طريق عائشة رضي الله عنها قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « **يا عثمان ! عسى الله أن يقمصك قميصًا من بعدي فإن أرادك المبيّتون** – وفي رواية : **المنافقون** – **على خلعه فلا تخلعه** – يقول له ذلك ثلاثًا » (٣) .

وروى ابن شبَّة من طريق حفصة رضي الله عنها قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم لعثمان : « **يا عثمان**

---

(١) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٧٠) . وأحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٧٣) . قال المحقق : إسناده صحيح .

(٢) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٩٤) . قال المحقق : إسناده صحيح .

(٣) أحمد : « المسند » (ج ٦ ، ص ٧٥) . والترمذي بنحوه في « سننه » كتاب المناقب ، ٥٧ – باب عثمان يستمسك بوصية الرسول صلى الله عليه وسلم حديث (٣٧٠٦ ، ٢٩٥/٩) ط . إستانبول . وصححه الألباني « صحيح سنن الترمذي » (٢١٠/٣) برقم (٢٩٢٣) .

إنك مستشهد ، فاصبر صبَّرك الله ، ولا تخلعنَّ قميصًا قمصكه الله - الخلافة - » [١] .

وفي الحديث دلالة واضحة على أن هؤلاء الخوارج لم يكونوا طلاب عدل وحق ، وإنما هم قوم مردوا على النفاق ، يستترون تحت شعار الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يُعرف في عصر من عصور الإسلام جماعة أو طائفة أشدُّ خطرًا على الإسلام والمسلمين من المنافقين .

إنَّ عزل عثمان ﷺ عن الخلافة ليس له مبرِّر شرعي ما دام يحكم بشرع الله ، ويسير في الناس سيرة العدل ، ويسوسهم بالرأفة والحكمة ، ولم يركب حدًّا من الحدود يستوجب قتله أو خلعه ، ولذلك احتجَّ عثمان ﷺ على المحاصرين بقوله : « فإن وجدتم في كتاب الله - وفي رواية : في الحق - أن تضعوا رجليَّ في قيد فضعوهما » [٢] .

وأخرج أحمد في « فضائل الصحابة » وابن عساكر في « تاريخه » أنَّ عثمان ﷺ أشرف على الذين حصروه فقال : « علام تقتلوني ! فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **لا يحلُّ دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : رجل زنى بعد إحصانه فعليه الرجم ، أو قتل عمدًا فعليه القود ، أو ارتدَّ بعد إسلامه فعليه القتل** » ، فوالله ما زنيت في جاهلية ولا إسلام ، ولا قتلت أحدًا فأقيد نفسي منه ، ولا ارتددت منذ أسلمت ، وإني أشهد ألا إله إلا الله ، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله » . وفي رواية أحمد زيادة : « ولا أحببت أنَّ لي الدنيا بديني بدلاً منذ هداني له ... فيم تقتلوني ! » [٣] .

وروى ابن سعد في « الطبقات » وابن منيع [٤] في « المسند » : أشرف عثمان على الذين حاصروه فقال : « يا قوم ! لا تقتلوني ، فإني وال وأخ مسلم ، فوالله إن أردت

---

(١) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٣ ، ص ١٠٦٩ - ١٠٧٠) ، وذكره الهندي في « منتخب كنز العمال » ، (ج ٥ ، ص ٣٣) .

(٢) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٧١) . وأحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٩٢) . قال المحقق : إسناده صحيح .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص ٣٤٨) . وأحمد « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٦٤) . قال المحقق : إسناده حسن . والحديث صحيح ، وهو في المسند أيضًا ، (ج ١ ، ص ٦٣) .

(٤) هو أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي البغدادي الحافظ الثقة ، من كبار المحدثين ، وثقه النسائي وابن حبان ومسلمة بن قاسم ، قال الخليلي : هو من أقران أحمد ، وقال ابن أبي حاتم : كتب عنه أبي وأبو زرعة . توفي عام (٢٤٤ هـ) (٨٥٨ م) . ترجم له : البخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ٣ ، ص ٣٧٩) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٢ ، ص ٧٧) . والذهبي : « التذكرة » ، (ج ٢ ، ص ٤٨١) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١ ، ص ٨٤) .

إلا الإصلاح ما استطعت أصبت أو أخطأت ، وإنكم إن تقتلوني لا تصلوا جميعًا أبدًا ، ولا تغزوا جميعًا أبدًا ، ولا يقسم فيؤكم بينكم » (١) .

وفي رواية ابن أبي شيبة : « فوالله لئن قتلتموني لا تصلون جميعًا أبدًا ، ولا تجاهدون عدوًّا أبدًا ، ولتختلفنَّ حتى تصيروا هكذا - وشبَّك بين أصابعه - » (٢) .

ثم قال الحسن البصري عقب ذلك - وقد عاش إلى غاية (١١٠ هـ) (٧٢٨ م) - : فوالله إن صلَّى القوم جميعًا إن قلوبهم مختلفة » (٣) .

ثالثًا : استشهاده ﷺ .

استمر الحصار من أواخر ذي القعدة إلى الثامن عشر من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين . وكان عثمان ﷺ في أثناء الحصار في غاية الشجاعة وضبط النفس ، فهو هادئ أشدَّ ما يكون الهدوء مطمئن النفس غاية الاطمئنان رغم قسوة الظروف ورغم الحصار .

فأي شجاعة نفسية وصبر وثبات يُطلب بعد هذا إذا كانت الشجاعة هي ضبط النفس عند النوازل في غير قلق ، والصبر على المكاره في غير جزع ، ومصابرة الحوادث في غير سأم ! .

أما إذا كانت الشجاعة سفكًا للدماء وسلبًا للأموال وإرعابًا للناس ، فليست هذه الشجاعة من عثمان في شيء ، لأنه كان خليفةً راشديًّا ، وحاشاه أن يصنع بالناس صنيع الجبابرة والطغاة الذين تذل لهم الرقاب ، ويسوسون الناس بسياسة الحديد والنار في سبيل حماية عروشهم وسلطانهم ، فمن ينتقد زعيمًا أو حاكمًا من هؤلاء يجد نفسه بعد أيام أو ساعات في سجون مظلمة ، ثم يتعرض للتهديد والتعذيب والتجويع ، وتسجَّل أقواله على شريط يذاع منه ما يخدم مصلحة السلطة فقط .

وطالما كان عثمان ﷺ يطلُّ على المحاصرين يخطبهم ويذكرهم بمواقفه لعلَّهم يلينون ،

---

(١) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٣ ، ص ٦٧) . وابن حجر : « المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، (ج ٤ ، ص ٥١ - ٥٢) . قال المحقق : قال البوصيري : رواته ثقات . وقريبًا من هذا المعنى عند الطبري : (ج ٤ ، ص ٣٧٢) .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنَّف » ، (ج ١٤ ، ص ٥٩٠) .

(٣) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٧١) .

لكنهم لم يفعلوا [١] . وكانت خطبه تمتاز بالقوة ، والثقة بالنفس ، والاعتماد على اللَّه ، فهو يرى أنه على الحق ، وأنه سوف يموت شهيد هذا الحق . ولربَّما تذكَّر حديث رسول اللَّه ﷺ يوم وقف على جبل أُحد ذات يوم ، ومعه أبو بكر وعمر ، وارتجَّ الجبل ، فقال له رسول اللَّه ﷺ : « **اثبت أُحد ، فما عليك إلا نبي وصدِّيق وشهيدان** » [٢] وربما تذكَّر حديث بئر أريس الذي بُشِّر فيه بالجنَّة على بلوى تصيبه [٣] ، ووصية النبي ﷺ له بالصبر وأن لا يخلع نفسه من الخلافة » [٤] .

يقول القاضي أبو بكر بن العربي : « وأمر عثمان كله سنَّة ماضية وسيرة راضية ، فإنه تحقق أنه مقتول بخبر الصادق له بذلك ، وأنه بشَّره بالجنة على بلوى تصيبه وأنه شهيد » [٥] .

وقبيل مقتله يرى عثمان رضي الله عنه في المنام اقتراب أجله فيستسلم لأمر اللَّه - روى الحاكم بإسناد صحيح إلى ابن عمر رضي الله عنهما أن عثمان أصبح يحدِّث الناس قال : رأيت النبي ﷺ في المنام فقال : « يا عثمان ! أفطر عندنا » ، فأصبح صائمًا وقتل من يومه [٦] .

وروى أبو يعلى في مسنده عن كثير بن الصلت [٧] قال : نام عثمان في ذلك اليوم الذي قتل فيه - وهو يوم الجمعة - فلما استيقظ قال : لولا أن يقول الناس تمنى عثمان أمنية لحدثتكم حديثًا ، قال - أي الراوي - : حدِّثنا أصلحك اللَّه ، فلسنا نقول كما يقول الناس ، قال : رأيت رسول اللَّه ﷺ في منامي هذا فقال : إنك شاهد معنا الجمعة [٨] .

وروى أحمد بإسناد حسن إلى عثمان رضي الله عنه قال : إني رأيت رسول اللَّه ﷺ في النوم

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٨٣) .
(٢) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح ، كتاب أصحاب النبي ، (ج ٤ ، ص ٢٠٤) .
(٣) أخرجه البخاري في جامعه الصحيح ، كتاب أصحاب النبي (ﷺ) (ج ٤ ، ص ٢٠٢) .
(٤) سبق تخريجه في (ص ٥٢٥ - ٥٢٦) .
(٥) ابن العربي : « العواصم » ، (ص ١٣٨) .
(٦) أخرجه الحاكم في المستدرك ، (ج ٣ ، ص ٩٩ - ١٠٣) . وصححه ووافقه الذهبي ، ورواه أحمد في فضائل الصحابة من طريق آخر ، (ج ١ ، ص ٤٩٧) . قال المحقق : إسناده حسن .
(٧) هو كثير بن الصلت بن معدي كرب الكندي أبو عبد اللَّه المدني ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرة » ، (ج ٥ ، ص ١٤) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٠٥/١/٤) . والعجلي : « تاريخ الثقات » (ص ٣٩٦) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص ١٥٧) . والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص ٥) .
(٨) ابن حجر : « المطالب العالية » ، (ج ٤ ، ص ٢٩١) . قال المحقق : قال البوصيري رواه البزار وأبو يعلى والحاكم . وصحّحه الحاكم ووافقه الذهبي . انظر : « المستدرك » (ج ٣ ، ص ٩٩) .

البارحة ، ورأيت أبا بكر وعمر ، وأنهم قالوا لي : اصبر فإنك تفطر عندنا القابلة ، ثم دعا بمصحف فنشره بين يديه فقتل وهو بين يديه [(١)] .

ويتسور الخوارج عليه داره ، وتتوزع سيوفهم دماءه الطاهرة ، وهو يقرأ كتاب اللّه . وقد اختلفت الروايات في تعيين قاتله ، هل هو رومان اليماني [(٢)] أم كِنَانة بن بشر التُّجِيبي [(٣)] أم رجل يقال له جَبَلة [(٤)] ، بل وقيل : لم يتعينّ قاتله على الصحيح [(٥)] .

لكن هذا ليس مهمًّا لأن المشارك كالقاتل ، وإنما المهم هو التَّعرف على هويَّة قاتليه ، فهم غوغاء من الأمصار كما وصفهم الزبير ﷺ [(٦)] ، وهم نزَّاع القبائل كما تقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا [(٧)] ، وحثالة الناس متفقون على الشرِّ كما يصفهم ابن سعد في « طبقاته » [(٨)] ، وهمج ورعاع من غوغاء القبائل كما يذكرهم النووي في « شرح صحيح مسلم » [(٩)] ، وخوارج مفسدون وضالون باغون معتدون كما ينعتهم ابن تيمية في « منهاجه » [(١٠)] ، ورؤوس شرٍّ وجفاء كما يقول الذهبي في « دول الإسلام » [(١١)] ، وأراذل من أوباش القبائل كما يصفهم ابن العماد الحنبلي في « الشذرات » [(١٢)] .

ويشهد على هذا الوصف تصرُّف هؤلاء الرعاع منذ الحصار إلى قتل الخليفة ﷺ ظلمًا وعدوانًا - فكيف يُمنع الماء عنه والطعام وهو الذي طالما دفع من ماله الخاص ما يروي ظمأ المسلمين بالمجان [(١٣)] ، وهو الذي ساهم بأموال كثيرة عندما يلمُّ بالناس

---

(١) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٤٩٧) . وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، (ج ٧ ، ص ٢٣٢) . وقال : رواه عبد اللّه وأبو يعلي في « الكبير » ورجالهما ثقات .
(٢) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٧٤ - ١٧٥) .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٩٤) . والمالقي : « التمهيد والبيان » ، (ص ٢٣٥) .
(٤) ابن حجر : « المطالب العالية » ، (ج ٤ ، ص ٢٩٢) . (عن مسند إسحاق بن راهُويه) .
(٥) ابن العماد الحنبلي : « شذرات الذهب » ، (ج ١ ، ص ٤٠) .
(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ص ٤٦١) .
(٧) المصدر نفسه ، (ج ٤ ، ص ٤٦٢) .
(٨) ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٣ و ص ٧١) .
(٩) النووي : « شرح صحيح مسلم » : (ج ١٥ ، ص ١٤٨ - ١٤٩) .
(١٠) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ٣ ، ص ١٨٩ - ٢٠٦) .
(١١) الذهبي : « دول الإسلام » ، (ج ١ ، ص ١٢) .
(١٢) ابن العماد : « شذرات الذهب » ، (ج ١ ، ص ٤٠) .
(١٣) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، باب مناقب عثمان ، (ج ٤ ، ص ٢٠٢) والترمذي : في « السنن » ، كتاب المناقب ، (ج ٥ ، ص ٢٩٠ - ٢٩١) .

مجاعة أو مكروه ، وهو الدائم العطاء عندما يصيب الناس ضائقة أو شدة من الشدائد [١] ، حتى أن عليًّا ﷺ يصف هذا الحال وهو يؤنِّب المحاصرين بقوله : « يا أيها الناس ! إنَّ الذي تفعلوه لا يشبه أمر المؤمنين ولا أمر الكافرين ، فلا تمنعوا عن هذا الرجل الماء ولا المادَّة - الطعام - فإن الروم وفارس لتأسر وتطعم وتسقي » [٢] .

ثم ما لهم يضيقون عليه الخناق ويمنعونه من الصلاة في مسجد رسول اللّٰه ﷺ وهو الذي وسَّع هذا المسجد من ماله الخاص [٣] ، وكيف تسوِّغ لهم أنفسهم ارتكاب جريمة قتله ، وهو الذي لم يقسُّ يومًا على أحد من الرعية ، بل سار فيهم سيرة العدل والرحمة ، ونعموا في ظل خلافته بالخير والرفاه كما يؤكد ذلك شهود العيان كالحسن البصري وغيره [٤] .

ويكشف أيضًا عن مقاصد القوم ما رواه ابن كثير في البداية : « من أن الخوارج نادى بعضهم بعضًا بعد قتل عثمان بالسطو على بيت المال ، فسمعهم خزنة بيت المال فقالوا : « يا قوم ! النجا ! النجا ! فإن هؤلاء القوم لم يصدقوا فيما قالوا من أنَّ قصدهم قيام الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك مما ادَّعوا أنهم قاموا لأجله ، وكذبوا ، إنما قصدهم الدنيا » [٥] .

ولكن اللّٰه ﷻ لم يهمل ويمهل الظالمين بل أذلهم وأخزاهم وانتقم منهم ، فلم ينج منهم أحد ، روى خليفة في « تاريخه » بإسناد صحيح إلى عمران بن الحُدَيْر قال [٦] : إن لا يكن عبد اللّٰه بن شَقِيق [٧] حدثني أن أول قطرة قطرت من دمه - أي عثمان - على

(١) المالقي : « التمهيد والبيان » ، (ص ٢٤٢) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٣٨٦) .
(٣) أخرجه الترمذي في « السنن » ، كتاب المناقب ، (ج ٥ ، ص ٢٩٠ - ٢٩١) . وقال حديث حسن . وصححه الألباني « صحيح سنن الترمذي » (٢٠٩/٣) برقم (٢٩٢١) .
(٤) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، (ج ١ ، ص ٥٩٤) . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص ٢٣٢) .
(٥) ابن كثير : المصدر نفسه ، (ج ٧ ، ص ١٨٩) .
(٦) هو عمران بن الحدير السدوسي أبو عبيدة البصري ، قال يزيد بن هارون : كان أصدق الناس ، وقال عبد اللّٰه بن أحمد بن أبيه - أحمد بن حنبل - بخ بخ ثقة ، ووثقه ابن معين والنسائي وابن المديني . توفي عام ١٤٩ هـ (٧٦٦ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٧ ، ص ٢٧١) . وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص ٤٣٦) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦ ، ص ٢٩٦) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص ١٢٥) .
(٧) هو عبد اللّٰه بن شقيق أبو عبد الرحمن ويقال أبو محمد البصري ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة ، وقال أحمد بن حنبل : ثقة ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ثقة من خيار المسلمين =

﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [1] ، فإن أبا حُرَيث [2] ذكر أنه ذهب وسُهَيل التُّميري [3] ، فأخرجوا إليه المصحف ، فإذا القطرة على ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ فإنها في المصحف ما حُكت [4] .

وأخرج أحمد بإسناد صحيح عن عَمْرة بنت أرطأة العدوية قال : خرجت مع عائشة سنة قُتل عثمان إلى مكة ، فمررنا بالمدينة ، ورأينا المصحف الذي قتل وهو في حجره ، فكانت أول قطرة قطرت من دمه على هذه الأية ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ . قالت عمرة : فما مات منهم رجل سويًا [5] .

فعن محمد بن سيرين قال : كنت أطوف بالكعبة فإذا رجل يقول : اللّهم اغفر لي ، وما أظن أن تغفر لي ! قلت : يا عبد اللّه ! ما سمعت أحدًا يقول ما تقول ! قال : كنت أعطيت اللّه عهدًا إن قدرت أن ألطم وجه عثمان إلا لطمته ، فلما قتل وضع على سريره في البيت ، والناس يجيئون فيصلون عليه ، فدخلت كأنّي أصلّي عليه ، فوجدت خلوة فرفعت الثوب عن وجهه ، فلطمت وجهه وسجَّيته وقد يبست يميني ، قال محمد بن سيرين : رأيتها يابسه كأنها عود [6] .

وروى البلاذري في « أنساب الأشراف » عن طلق بن خُشَّاف [7] قال : قدمت المدينة بعد مقتل عثمان ، فسألت عائشة عن قتله فقالت : لعن اللّه قتلته ، فقد قتل مظلومًا أقاد اللّه من ابن أبي بكر ، وأهدى إلى الأشتر سهمًا من سهامه ، وهراق دم ابني بديل . فواللّه ما من القوم أحد إلا أصابته دعوتها [8] .

= لا يطعن في حديثه ، وقال أبو حاتم : ثقة ، وكذا العجلي : توفي عام (١٠٨ هـ) (٧٢٦ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » ، (ج ٧ ، ص ١٢٦) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (١١٦/١/٣) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص ٢٦١) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٥ ، ص ٨١) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص ٢٥٣) .

(١) الآية ١٣٨ من سورة البقرة .

(٢) لم أقف على ترجمته .

(٣) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٤) خليفة : « التاريخ » ، (ص ١٧٥) . والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ص ٣٨٤) .

(٥) أخرجه أحد في « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص ٥٠١) . قال المحقق : إسناده صحيح . وأخرجه أيضًا في « الزهد » ، (ص ١٢٧) .

(٦) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » . (ص ٤٥٨) .

(٧) هو طلق بن خشاف بن بكر بن وائل من بني قيس بن ثعلبة ، تابعي روى عن عثمان وعائشة ، انظر البخاري : « التاريخ الكبير » : (٣٥٨/٢/٢) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص ٤٩٠) .

(٨) البخاري : « التاريخ الصغير » (ج ١ ، ص ٩٥) والبلاذري : « أنساب الأشراف » (ج ١ ، ص ٥٩٦) .

وعن قتادة أن رجلًا من بني سدوس قال : كنت فيمن قتل عثمان فما منهم رجل إلا أصابته عقوبة غيري ، قال قتادة : فما مات حتى عمي ، قال أبو داود : وقتل ابني بديل بصفين (١) .

وقاصمة أخرى أن المسلمين سلُّوا عليهم سيفًا مغمودًا إلى يوم القيامة ، فعن القاسم ابن محمد ، قال : « مرَّ علي ﷺ على رجلين بالمدينة بعدما قتل عثمان وقبل بيعته وهما يقولان : قتل ابن بيضاء ومكانه من الإسلام والعرب ، ثم واللَّه ما انتطح فيه عنزان فقال علي : ما قلتما ؟ فأعادا عليه ، فقال : بلى واللَّه ! ورجال بعد رجال وكتائب بعد كتائب ، وزحوف بعد زحوف ورجال وكتائب وزحوف في أصلاب رجال حتى يكاد أو يخرج ابن مريم » (٢) يعني ذلك أن مقتل عثمان فتح باب الفرقة والاختلاف بين المسلمين إلى قرب الساعة .

وفي ختام هذا المبحث يمكن القول أن قتل الخليفة لم يكن هو الغاية التي يقصدها من خطَّط لهذا الحصار ، وإلا لو كان كذلك لهان الأمر ، وسكنت الفتنة ، واستبدل خليفة بخليفة وعادت الأمور إلى نصابها ولكن بعض رواد الفتنة كانت لهم غاية أبعد أثرًا وأعمق غورًا من قتل خليفة واستبدال آخر به ، إنَّ غايتهم هي هدم حقيقة الإسلام والنيل من عقيدته وتشويه مبادئه في شخص الخليفة المقتول ، وإثارة الأحقاد والخلافات بين المسلمين .

وخير مثال على ذلك لما أخذت تهدأ عاصفة الفتنة حين بدأت محاولات الصلح بين علي وبين طلحة والزبير قبل وقعة الجمل وأشرفوا على الصلح (٣) خاف السبئية نتيجة ذلك الصلح ، فعقد ابن سبأ جلسة مع رؤوس حركته ، واستعرض فيها الموقف بأكمله ، وتبادل معهم الآراء فلما انتهوا من عرض أفكارهم طرح فكرته الخبيثة بإنشاب القتال بين الفريقين (٤) .

وهكذا توالت خطط السبئية في خلافة عثمان وعليّ ﵄ ولم يريدوا بها إلا الكيد لهذا الدين مستغلِّين حركة غوغائية تتكون من أعراب البادية وجفاتها ومن مسلمة الفتوحات الذين لم يصقل الإيمان نفوسهم كما هي العادة في كثير من هذه الحركات

(١) المالقي : « التمهيد والبيان » ، (ص ٢٣٣) .
(٢) المالقي : « التمهيد والبيان » ، (ص ٢٣٣) .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص ٤٨٨ - ٤٨٩) .
(٤) المصدر فنسه ، (ج ٤ ، ص ٤٩٣) .

التي تشكل أرضية تُستغل من قبل المفسدين ولكن الإِسلام - ولله الحمد - كان أقوى من كل هذه الهجمات ، وأعظم من كل هذه التحدِّيات ، وأقدر على الصمود والثبات فقد ذهب ابن سبأ ومن على شاكلته وبقي الإِسلام أما أفكاره المدمِّرة فإنها وإن كانت لا تزال تجد مكانها في نفوس طائفة من أهل القبلة ، إلا أنها طائفة منبوذة لقبح اعتقادها وسوء تصرفاتها بينما يبقى السواد الأعظم من المسلمين على عقيدة أهل السنة والجماعة .

وقد قيَّض الله للإِسلام رجالاً نفوا عنه خبث هذه الأفكار وأظهروا فسادها فاستمسك المسلمون بعقيدة التوحيد واتبعوا نهج السلف الصالح كما حقق الله ﷻ نبوءة نبيه ﷺ حيث قال : « **لا تزال طائفة من أمتي على الحقِّ لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله** » [1] .

* * *

(١) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح كتاب الاعتصام (ج ٨ ، ص ١٤٦) .
ومسلم في « الجامع الصحيح » كتاب الإيمان ، باب بيان نزول عيسى ابن مريم حاكمًا (ج ٢ ، ص ١٩٣) ، وأبو داود في : « السنن » ، كتاب الجهاد باب دوام الجهاد (ج ٣ ، ص ١١) ، والترمذي في « السنن » ، كتاب الفتن ، (ج ٤ ، ص ٥٨٥) ، والدارمي في « السنن » كتاب الجهاد باب لا يزال طائفة من هذه الأمة (ج ٢ ، ص ٢) .





الباب الثاني

الفتنة الأولى

ويحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الثالث : الفتنة الأولى في ميزان الوحي وموقف الصحابة والتابعين منها .

ويحتوي على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الفتنة في ميزان الوحي .

المبحث الثاني : موقف الصحابة من الفتنة .

المبحث الثالث : موقف التابعين ومن بعدهم من الفتنة .

* * *



المبحث الأول : الفتنة في ميزان الوحي

لقد أخبر النبي ﷺ عن وقوع الفتنة ، وثبت بالخبر القطعي من طريق الوحي أن عثمان ﷺ على الحق ، وأنه سيقتل ظلمًا ، وأمر باتباعه ، فكيف يتطرق إلى الوهم إذًا أنه على باطل !.

فقد ورد في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ أخبره أن اللَّه يقمصه بقميص ، وأن المنافقين يريدونه على خلعه ، وأمره أن لا يخلعه ، وفي بعض الطرق أنه توعَّده على خلعه ، وأمره بالصبر ، فامتثل أمره ، وصبر على ما ابتلي به .

وهذا أقوى دليل أنه كان على الحق ، وماذا بعد الحق إلا الضَّلال ! فمن خالفه تنكب طريق الحق ، كيف لا ! وقد وصف رسول اللَّه ﷺ الذين أرادوا خلعه بالنفاق ، فعلم بالضرورة أن كل ما ورد عنه مما يوجب الطعن عليه دائر بين مفترى عليه ومختلق ، وبين محمول - على تقدير صحته - على أحسن التأويلات ليكون معه على الحق تصديقًا لخبر النبوة المقطوع بصدقه .

روى الترمذي عن أبي الشعثاء (١) أن خطباء قامت بالشام بعد الفتنة وفيهم رجال من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فقام آخرهم رجل يقال له مُرَّة بن كعب - له صحبة - فقال : لولا حديث سمعته من رسول اللَّه ﷺ ما قمت ، وذكر الفتن فقرَّبها - أي الرسول ﷺ فمرَّ رجل مقنَّع في ثوب ، فقال : « **هذا يومئذٍ على الهدى** » فقمت إليه فإذا هو عثمان بن عفان ، فأقبلت عليه بوجهه ، فقلت : هذا ؟ قال : « **نعم** » (٢) .

وفي « فضائل الصحابة » لأحمد بن حنبل عن كعب بن عُجْرة ﷺ : ذكر

---

(١) هو جابر بن زيد الأزدي أبو الشعثاء البصري ، روى عن ابن عباس وابن عمر ومعاوية وغيرهم ، قال ابن عباس فيه : لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم علمًا من كتاب اللَّه .
وثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي ، وقال ابن حبان في « الثقات » : كان فقيهًا ، ولما توفي قال قتادة : اليوم مات أعلم أهل العراق . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ١٧٩) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٧٣) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٩٣) ، والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ١٢) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٢ ص : ٣٨) .

(٢) أخرجه الترمذي في « سننه » ، كتاب المناقب ، (ج ٥ ، ص : ٢٩١) . وقال : حديث حسن صحيح ، وصححه الألباني « صحيح سنن الترمذي » (٢١٠/٣) برقم ٢٩٢٢ .

رسول اللَّه ﷺ فتنة قرَّبها وعظَّمها ، ثم مرَّ رجل متقنع في ملحفة ، فقال : « **هذا يومئذ على الحق** » ، فانطلقت مسرعًا فأخذت بضبعيه (١) ، فقلت : هذا يا رسول اللَّه ؟ قال : « **هذا** » ، فإذا عثمان بن عفان (٢) .

وعن عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما أن رسول اللَّه ﷺ ذكر فتنة ، فقال : « **يُقتل فيها هذا مظلومًا** » - يعني عثمان رضي الله عنه(٣) .

وروى الحاكم في « مستدركه » عن موسى بن عقبة ، قال : حدثني أبو أمي أبو حبيبة ، أنه دخل الدار وعثمان محصور فيها ، وأنه سمع أبا هريرة يستأذن عثمان في الكلام فأذن له ، فقام فحمد اللَّه وأثنى عليه ثم قال : إني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « **إنكم تلقون بعدي فتنة واختلافًا** » ، فقال له قائل من الناس : فمن لنا يا رسول اللَّه ؟ فقال : « **عليكم بالأمين وأصحابه** » - يعني عثمان - (٤) .

وأخرج أحمد بن حنبل في « الفضائل » عن عبد اللَّه بن حوالة رضي الله عنه ، قال : أتيت رسول اللَّه ﷺ وهو تحت دومة (٥) ، وهو يكتب الناس ، فقال : « **يا ابن حوالة أكتبك ؟** » قلت : نعم يا رسول اللَّه ، قال : « **كيف أنت يا عبد اللَّه بن حوالة وفتنة تكون في أقطار الأرض ؟** » قلت : ما خار لي اللَّه ورسوله ، فقال : « **اتبع هذا الرجل ، فإنه يومئذٍ ومن اتبعه على الحق** » ، قال : فاتبعته فأخذت بمنكبه فلفته ، قلت : هذا يا رسول اللَّه ؟ قال : « **نعم** » ، وإذا هو عثمان بن عفان (٦) .

وأخرج ابن عساكر عن بدر بن خالد ، قال : وقف علينا بن ثابت يوم الدار ، فقال : أما تستحيون ممن تستحي منه الملائكة ؟ قلنا : وما ذاك ؟ فقال : سمعت رسول اللَّه ﷺ

---

(١) أي : بعضديه . ابن منظور : « لسان العرب » .
(٢) رواه أحمد في « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٤٥٠) . قال المحقق : إسناده صحيح .
(٣) أخرجه الترمذي في « سننه » ، كتاب المناقب ، (ج ٥ ، ص : ٢٩٣) ، وقال : حديث حسن صحيح ، وذكر صاحب تحفة الأحوذي (ج ٤ ، ص : ٣٢٣) عن ابن حجر أنه قال : إسناده صحيح ، وحسنه الألباني « صحيح سنن الترمذي » (٣/٢١٠ برقم ٢٩٢٥) .
(٤) أخرجه الحاكم في « مستدركه » ، (ج ٣ ، ص : ٩٩) . وصحّح إسناده ووافقه الذهبي ، ورواه أحمد في « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٤٥١) . قال المحقق : إسناده صحيح ، وقال ابن كثير في « البداية » : إسناده جيد ، (ج ٧ ، ص : ٢١٠) .
(٥) واحدة الدوم ، وهو شجر ضخم يشبه النخل . ابن منظور « لسان العرب » .
(٦) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٤٤٨) ، قال المحقق ، إسناده صحيح .

يقول : « **مر بي عثمان وعندي جيل** [١] **من الملائكة ، فقالوا : شهيد من الأميين يقتله قومه ، إنا لنستحي منه** » ، فقال بدر : فانصرفنا عصابة من الناس [٢] .

وروى أحمد في « مسنده » وابن شبَّة في « تاريخ المدينة » عن عبد اللَّه بن حوالة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال : « **من نجا من ثلاث فقد نجا** » ، قالوا : ماذا يا رسول اللَّه ؟ قال : « **موتي** [٣] ، **وخروج الدَّجال ، وقتل خليفة مصطبر بالحق يعطيه** » [٤] .

وعن أنس بن مالك ﷺ ، قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « **إن للَّه سيفًا مغمودًا في غمده ما دام عثمان بن عفان حيًّا ، فإذا قتل عثمان جُرِّد ذلك السيف ، فلم يُغمد إلى يوم القيامة** » [٥] .

وأخرج الإمام البخاري في « الجامع الصحيح » عن أبي موسى الأشعري ﷺ أن النبي ﷺ دخل حائطًا ، فجاء رجل يستأذن ، فقال : « **ائذن له وبَشِّره بالجنة** » ، فإذا أبو بكر ، ثم جاء آخر يستأذن ، فقال : « **ائذن له وبشره بالجنة** » ، فإذا عمر ، ثم جاء آخر يستأذن ، فسكت هنيهة ثم قال : « **ائذن له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه** » ، فإذا عثمان بن عفان [٦] .

ويعقب ابن حجر على ذلك ، بقوله : أن النبي ﷺ أشار بالبلوى المذكورة إلى ما أصاب عثمان في آخر خلافته من الشهادة يوم الدار [٧] .

ثم قال في مقام آخر : قال ابن بطال : إنما خص عثمان بذكر البلاء مع أن عمر قتل أيضًا ، لكون عمر لم يمتحن بمثل ما امتحن عثمان من تسلط القوم الذين أرادوا منه أن ينخلع من الإمامة بسبب ما نسبوه إليه من الجور والظلم مع تنصله من ذلك ، واعتذاره عن كل ما أوردوه عليه ، ثم هجومهم عليه في داره وهتكهم ستر أهله ، وكل ذلك

---

(١) أي صنف : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٨٨) .

(٣) ربما يقصد ما سيحدث بعد موته ﷺ من فتنة ارتداد العرب عن الإسلام ، وهذا من أعلام النبوة .

(٤) رواه أحمد في « المسند » ، (ج ٤ ، ص : ١٠٥ ، ١٠٩) . وابن شبة في « تاريخ المدينة » ، (ج ٣ ، ص : ١٠٧٦) ، والحاكم في « مستدركه » ، (ج ٣ ، ص : ١٠١) . وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٥٦) .

(٦) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي ، (ج ٤ ، ص : ٢٠٢) ، ومسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفضائل ، (ج ١٥ ، ص : ١٧٠) .

(٧) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ٧ ، ص : ٣٨) .

زيادة على قتله [١] .

وعن أنس بن مالك ﷺ قال : صعد رسول اللَّه ﷺ أُحدًا ومعه أبو بكر وعمر وعثمان ، فرجف ، وقال : « **اسكن أُحد** - أظنه ضربه برجله - **فليس عليك إلا نبي وصديق وشهيدان** » [٢] .

وروى ابن ماجه في « سننه » من طريق عائشة ﷺ قالت : قال رسول اللَّه ﷺ : « **يا عثمان إن ولاك اللَّه هذا الأمر يومًا ، فأرادك المنافقون أن تخلع قميصك الذي قمصك اللَّه** - يعني الخلافة - **فلا تخلعه** » ، يقول ذلك ثلاث مرات [٣] .

وفي رواية الترمذي : « **يا عثمان إنه لعل اللَّه يقمصك قميصًا ، فإن أرادوك على خلعه ، فلا تخلعه لهم** » [٤] .

وعند ابن شبة : « **يا عثمان إنك مستشهد ، فاصبر صبَّرك اللَّه ولا تخلعنَّ قميصًا قمصك اللَّه** » [٥] .

وفي « السنة » لابن أبي عاصم : « **يا عثمان إن اللَّه مقمصك قميصًا ، فإن أرادك المنافقون على خلعه فلا تخلعه** » [٦] .

وفي رواية ابن عساكر : « **يا عثمان إنك ستؤتى الخلافة من بعدي ، وسيريدك المنافقون على خلعها فلا تخلعها** » [٧] .

وعن أبي سهلة [٨] قال : « قال لي عثمان يوم الدار : إن رسول اللَّه ﷺ قد عهد إليَّ

---

(١) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٥١) .
(٢) سبق تخريجه في (ص : ٤٧٩) هامش (٢) .
(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه ، باب فضل عثمان (ج ١ ، ص : ٤١) ، وصححه الألباني « صحيح سنن ابن ماجه » (٢٥/١) برقم ٩٠ .
(٤) سبق تخريجه (ص : ٤٧٦) هامش (٢) .
(٥) رواه ابن شبة في « تاريخ المدينة » ، (ج ٣ ، ص : ١٠٦٩ - ١٠٧٠) .
(٦) أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » ، (ج ٢ ، ص : ٥٦٢) . قال المحقق الألباني : حديث صحيح .
(٧) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٢٨٨) .
(٨) هو : أبو سهلة مولى عثمان بن عفان ، روى عن مولاه وعائشة ، قال العجلي : كوفي ، تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن حجر في « التقريب » : ثقة . ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٥٠٠) .
وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص : ٣٨٨) . وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص : ٥٧٠) ، وابن حجر : « التقريب » (ج ٢ ، ص : ٤٣٢) .

عهدًا ، فأنا صابر عليه » [١] .

وحدث أيضًا عن عثمان ﷺ قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « **إنك سَتُبلَى بعدي فلا تقاتلنَّ** » [٢] .

وروي عن أنس بن مالك ﷺ ، قال : « رأيت رسول اللَّه ﷺ وضع يده على كتف عثمان ، وقال : « **كيف أنتم إذا قتلتم إمامكم ، وتجالدتم بأسيافكم ، وورث دنياكم شراركم ، فويل لأمتي ! فويل لأمتي ! إذا فعلوه !** » [٣] .

وروي عن أبي هريرة ﷺ ، قال : بلغني أن رسول اللَّه ﷺ ذكر فتنة فقربها فأتيته بالبقيع - وعنده أبو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير - فقلت : يا رسول اللَّه ! بلغني أنك ذكرت فتنة ، قال : « **نعم ، كيف أنتم إذا اقتتلت فتتان دينهما واحد وصلاتهما واحدة وحجُّهما واحد** » ، قال أبو بكر : أدركها يا رسول اللَّه ؟ قال : « **لا** » قال : اللَّه أكبر ، قال عمر : أدركها يا رسول اللَّه ؟ قال : « **لا** » قال : اللَّه أكبر ، قال عثمان : أدركها يا رسول اللَّه ؟ قال : « **نعم ، وبك يُبتلون ...** » [٤] .

وروى خيثمة في « فضائل الصحابة » عن عبد الملك بن عمير [٥] ، قال : « أرسلت امرأة من الأنصار إلى النعمان بن بشير تسأله عن كلام ابن خارجة عند الموت ، فكتب إليها : « إني أخبرك أني حضرت فعرج بروحه ؛ حتى ما شككت أنه الموت ، إذ أعاد

---

(١) أخرجه الترمذي في « سننه » ، كتاب المناقب ، (ج ٥ ، ص : ٢٩٥) ، وقال : حديث حسن صحيح ، والحاكم في « المستدرك » ، (ج ٣ ، ص : ٩٩) ، وقال : هذا حديث صحيح ، ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني (« صحيح سنن الترمذي » (٢١٢/٣ برقم ٢٩٢٨) .

(٢) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، (ص : ٢٨٤) .

(٣) ذكره المحب الطبري في « الرياض النضرة » ، (ج ٣ ، ص : ٥٨) ، وقال : أخرجه الحاكم .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ١٢ ، ص : ٣٥٧) .

(٥) هو عبد الملك بن عمير بن سويد بن حارثة القرشي القبطي أبو عمر الكوفي ، رأى عليًا وأبا موسى ، وروى عن جابر بن سمرة وجندب بن عبد اللَّه وجرير بن عبد اللَّه وأم عطية الأنصارية وأم العلاء الأنصارية ، ذكر البخاري أن ابن عمير ، يقول : إني لأحدث بالحديث فما أترك منه حرفًا ، وقال العجلي : يقال له ابن القبطية ، كان على الكوفة ، وهو صالح الحديث ، روى أكثر من مائة حديث ، تغير حفظه قبل موته ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . توفي عام (١٣٦ هـ) (٦٥٣ م) . ترجم له : ابن معين « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٣٧٣) ، وخليفة : « الطبقات » (ص : ١٦٣) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٤٢٦/١/٣) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٣١١) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٧ ص : ١١٧٦) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٦ ، ص : ٤١١) .

الله ﷻ إليه روحه ، فقال : « محمد ﷺ خاتم النبيين ، كان ذلك في الكتاب الأول ، صدق ، صدق . أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ الضعيف في نفسه القوي في أمر الله ، كان ذلك في الكتاب الأول ، صدق ، صدق . عمر بن الخطاب ، وهو أقوى الثلاثة ، القوي في أمر الله ﷻ ، القوي في نفسه ، كان ذلك في الكتاب الأول ، صدق ، صدق . عثمان بن عفان ، كان ذلك في الكتاب الأول ، مضت اثنتان وبقي أربع ، اختلف الناس ، ارجعوا إلى خليفتكم ، فإنه مظلوم »[١] .

وقال الإمام البخاري في ترجمة زيد بن خارجة : « توفي زمن عثمان ، وهو الذي تكلم بعد الموت »[٢] .

وعن الأوزاعي أن عمر ﷺ أرسل إلى كعب - كعب الأحبار - فقال : « يا كعب كيف تجد نعتي ؟ - أي في التوراة - قال : أجد نعتك قرن حديد ، قال : وما قرن حديد ؟ قال : لا تأخذك في الله لومة لائم ، قال : ثم مه ؟ قال : يكون بعدك خليفة تقتله أمة ظالمة له ، قال : ثم مه ؟ قال : يقع البلاء »[٣] .

ويفسر ابن عباس ﷺ ، قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[٤] .

قال : الذين يأمرون بالقسط من الناس : ولاة العدل ، عثمان وَضَرْبه[٥] .

وعن العرباض بن سارية ﷺ ، قال : وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب ، فقام إليه رجل ، فقال : يا رسول الله ! كأن هذه موعظة مودِّع ، فما تعهد إلينا ؟ أو قال : أوصنا ، فقال : « **أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة لمن ولي عليكم ، وإن عبدًا حبشيًا ، فإنه من يعش بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ** »[٦] .

---

(١) خيثمة : « فضائل الصحابة » ، لوحة ٢٤٩ .

(٢) البخاري : « التاريخ الكبير » ، ٣٨٣/١/٢ .

(٣) رواه الطبراني في « المعجم الكبير » ، (ج ١ ، ص : ٤٠) ، وذكره المحبّ الطبري في « الرياض النضرة » (ج ٣ ، ص : ٥٧) ، وقال : أخرجه ابن الضَّحاك . (٤) الآية ٢١ من سورة آل عمران .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٢١٠) .

(٦) أخرجه أبو داود في « سننه » ، كتاب السنة ، (ج ٤ ، ص : ٢٠١) ، والترمذي في « سننه » ، كتاب المناقب ، (ج ٤ ، ص : ١٥٠) ، وقال : حديث حسن صحيح ، وأحمد في « مسنده » ، (ج ٤ ، ص : ١٢٦) ، وصححه الألباني « صحيح سنن أبي داود » (٨٧١/٣ برقم ٣٨٥١) .

في هذا إشارة صريحة إلى الفتنة ، ووجوب طاعة الإمام ، والالتزام بالنهج المستقيم الذي كان عليه الخلفاء الراشدون منهم عثمان بن عفان ﷺ ، فقد اختصوا بصفات تميزوا بها في سلوكهم الذاتي ، وفي إدارتهم لشؤون الأمة ، ورعايتهم لدينها وعقيدتها ، وحفاظهم على النهج الذي جاء به رسول الله ﷺ من الدعوة والجهاد وإقامة العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

والرشد ضد الغي والهوى ، وهو الاستقامة الكاملة على المنهاج النبوي ، وقد جاء وصفهم بهذه الصفة في الحديث ، ولذلك اختصَّ عصرهم من بين سائر عصور الدول الإسلامية بجملة من المميزات والخصائص التي تميزه عن غيره ، حيث صار العصر الراشدي معلمًا بارزًا ونموذجًا مكتملًا ذا مستوى رفيع يسعى كل مصلح إلى محاولة الوصول إليه ، ويجعله كل داعية نصب عينيه ، فيحاول في دعوته رفع الأمة إلى مستوى ذلك العصر أو قريبًا منه ، ويجعله معلمًا من معالم التأسي والقدوة للأجيال الإسلامية ، ومن ثم صار كل مصلح وكل حاكم وكل إمام مجتهد يقاس بهذا العصر ويوزن بميزانه ؛ حتى إن كثيرًا من العلماء لقبوا الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين ونسبوه إليهم [١] ، وذلك لأنه سار بسيرتهم ، وسلك طريقهم ، وأعاد في خلافته رغم قصرها (٩٩ - ١٠١ هـ / ٧١٧ - ٧١٩ م) معالم نهجهم ، وأحيا طريقتهم في الحكم والإدارة وسياسة الرعية .

---

(١) انظر ابن الجوزي : « سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز » ، (ص : ٧٢) .

المبحث الثاني: موقف الصحابة ﷺ من الفتنة

إن المتتبع لأحداث الفتنة في تاريخ الإمام الطبري وكتب التاريخ الأخرى من خلال روايات أبي مخنف والواقدي وابن أعثم، وغيرهم من الإخباريين يشعر أن الصحابة هم الذين كانوا يحركون المؤامرة ويثيرون الفتنة، فأبو مخنف ذو الميول الشيعية لا يتورع في اتهام عثمان بأنه الخليفة الذي كثرت سقطاته فاستحق ما استحقه [١]، ويظهر طلحة في مروياته كواحد من الثائرين على عثمان والمؤلبين ضده [٢].

ولا تختلف روايات الواقدي عن روايات أبي مخنف، فعمرو بن العاص يقدم المدينة ويأخذ في الطعن على عثمان، وحينما جاءه الخبر بقتل عثمان، قال: أنا أبو عبد اللّٰه، إذا حككت قرحة نكأتها، وإن كنت لأحرض عليه؛ حتى إني لأحرض عليه الراعي في غنمه في رأس الجبل [٣].

أما طلحة - في زعمه - فهو حامل الثائرين ومؤلبهم [٤]، ويظهر علي في روايته كواحد من الذين أسهموا في نهاية عثمان، وبنو أمية يذكرون ذلك له ويخوفونه عاقبة إقبال الدنيا عليه: « يا علي أهلكتنا، وصنعت هذا الصنيع بأمير المؤمنين. أما واللّٰه لئن بلغت الذي تريد لتمرَّن عليك الدنيا » [٥]، بل هناك روايات أخرى للواقدي ذكر الإمام الطبري أنه أعرض عنها لبشاعتها وكراهيته لها؛ فلم يذكرها [٦].

ونسب للزهري رواية يظهر فيها أن الصحابة وخاصة المهاجرين هم قتلة عثمان.

فقد جاء في خطاب العبدي [٧] مشيرًا إلى بعض المهاجرين قوله: « .... ثم أنكرتم من ذلك الرجل شيئًا فقتلتموه عن غير مشورة منا » [٨].

---

(١) البلاذري: « أنساب الأشراف »، (ج ٥، ص: ٥٩).
(٢) « أنساب الأشراف »، (ج ٥، ص: ٧٨).
(٣) الطبري: « تاريخ الرسل »، (ج ٤، ص: ٣٥٦ - ٣٦٧).
(٤) « تاريخ الرسل »: (ج ٤، ص ٣٧٥ - ٣٧٩).
(٥) « تاريخ الرسل »: (ج ٤، ص: ٣٦٤ - ٣٦٥).
(٦) « تاريخ الرسل »: (ج ٤، ص: ٣٥٦).
(٧) لم أقف على ترجمته.
(٨) الطبري: « تاريخ الرسل »، (ج ٨، ص: ٤٧٠).

ففي سند هذه الرواية يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي ، قال فيه أبو زرعة : سمعت أحمد بن حنبل يقول : في حديث يونس عن الزهري منكرات ، وسئل أحمد : من أثبت في الزهري ؟ قال : معمر ، قيل : فيونس ؟ قال : روى أحاديث منكرة (١) .

أما الرواية المنسوبة للزبير ﷺ فهي تصور المحاصرين لعثمان أصحاب حق يرضون ويغضبون من أجل اللَّه ، وفي الجانب الآخر تصور عثمان صاحب ذنب لابد أن يعلن توبته منه (٢) ، بل إنها تصور عثمان - وحاشاه من ذلك - غادرًا يطلب من عليٍّ أن يتوسط بينه وبين القوم ليمهلوه ؛ حتى يردَّ إليهم مظالمهم ، ثم يتأهب في نفس الوقت للقتال ويستعدَّ بالسلاح في فترة الإمهال (٣) .

فهل يمكن أن نتصور أن تكون تلك رواية الزبير للفتنة ، وأن يكون موقفه من عثمان على تلك الشاكلة ! وهو الذي طلب يوم الدار من عثمان الدفاع عنه مع بني عمرو بن عوف ، وأكد له أنه لم يبدل ولم ينكث (٤) .

وعلاوة على اضطراب المتن وشذوذه عن سياق الأخبار الصحيحة ، فإن السند أيضًا لا يخلو من مقال : ففي سند هذه الرواية المنسوبة إلى الزبير عمر بن حماد ، قال فيه أبو داود : كان من الرافضة ، ذكر عثمان بشيء ، فطلبه السلطان فهرب (٥) ، وقال الساجي (٦) : يتهم في عثمان وعنده مناكير (٧) .

كما أن الرواية المنسوبة إلى سعيد بن المسيب جاء فيها أن الصحابة بمجملهم نقموا على عثمان مع من نقم ، وحنقوا عليه ، وخاصة أبا ذر وابن مسعود وعمار بن ياسر (٨) .

---

(١) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص : ٤٥١) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٣٦٩) .
(٣) « تاريخ الرسل » : (ج ٤ ، ص : ٣٧٠) .
(٤) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٥١١) ، قال المحقق : إسناده صحيح .
(٥) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص : ٢٣) .
(٦) هو زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن البصري المعروف بالساجي أبو يحيى الفقيه المحدث ، من كتبه : « علل الحديث » « أصول الفقه » « اختلاف الفقهاء » توفي عام (٣٠٧ هـ) (٩١٩ م) . ترجم له : الشيرازي : « طبقات الفقهاء » ، (ص : ١٠٤) ، والذهبي : « التذكرة » ، (ج ٢ ، ص : ٧٠٩) ، والأسنوي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٢ ، ص : ٢٢) .
(٧) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص : ٢٣) .
(٨) البلاذري : « أنساب الأشراف » (ج ١ ، ص : ٥١٢) .

وآفة هذه الرواية أن فيها تدليسًا ليس من النوع الممكن إقراره والتجاوز عنه [١] ؛ فقد أسقط منها راوٍ متهم بالوضع والكذب ، وهو إسماعيل بن يحيي بن عبيد الله [٢] ، ولذلك جاء تضعيف علماء الحديث لهذه الرواية وبيان زيفها عند ترجمتهم لمحمد بن عيسى بن سميع [٣] راوي الخبر عن أبي ذئب [٤] ، يقول الإمام البخاري عن ابن سميع : يقال : إنه لم يسمع من أبي ذئب هذا الحديث يعني حديثه عن الزهري في مقتل عثمان [٥] .

ويقول ابن حبان : إن ابن سميع لم يسمع حديثه من أبي ذئب ، وإنما سمعه من إسماعيل بن يحيى فدلس عنه [٦] ، وقال الحاكم : أبو محمد - يعني ابن سميع - ... روى عن أبي ذئب حديثًا منكرًا ، وهو حديث مقتل عثمان ، ويقال : كان في كتابه عن إسماعيل بن يحيى بن أبي ذئب فأسقطه ، وإسماعيل ذاهب الحديث [٧] ، والحاكم ذو ميول شيعية معروفة ، فيستحسن منه هذا القول .

---

(١) في سند الرواية عن البلاذري : حدثنا هشام بن عمار الدمشقي ، حدثنا محمد بن عيسى عن سميع عن محمد ابن أبي ذؤيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : .... انظر « أنساب الأشراف » ، (ج ١ ، ص : ٥١٢) .

(٢) هو إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي ، قال الدارقطني : متروك كذاب ، وقال ابن حبان : واهي الحديث ، وقال الحاكم : ذاهب الحديث ، وقال صالح بن محمد : إسماعيل بن يحيى هذا يضع الحديث . انظر : ابن حبان : « المجروحين » ، ج ١ ، ص ١٢٦ . والدارقطني : « الضعفاء والمتروكون » ، ص ١٣٧ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٩ . ص ٣٩٠ - ٣٩٢ .

(٣) هو محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع ، قال ابن شاهين : ثقة ، وقال أبو حاتم : شيخ دمشقي يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال أبو داود : ليس به بأس إلا أنه كان يتهم بالقدر ، وقال : قال ابن عدي : لا بأس به ، وقال الحاكم : مستقيم الحديث ، وقال ابن حجر : صدوق يخطىء ويدلس . توفي عام (٢٠٤ هـ) (٨١٩ م) . ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٠٣/١/١) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص : ٣٧ . والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص : ٨٧) ، وابن حجر : « التقريب » ، (ج ٢ ص : ١٩٨) .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب أبو الحارث المدني : كان عالمًا ، ثقة فقيهًا ورعًا عابدًا ، وقال ابن حبان في « الثقات » : كان من فقهاء أهل المدينة وعبادهم ، وكان من أقول أهل زمانه للحق ، وعظ المهدي ، فقال : أما إنك أصدق القوم ، وثقه أحمد وابن معين ويعقوب بن شيبة والنسائي . ترجم له : ابن معين ، « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٥٢٥) . والجوزجاني : « أحوال الرجال » (ص : ١٨٨) ، والدارمي : « التاريخ » ، (ص : ٣٠) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص : ٦٢٠) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص : ٣٠٣) .

(٥) « التاريخ الكبير » : (٢٠٣/١/١) .

(٦) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص : ٣٩١) .

(٧) « تهذيب التهذيب » ، ج ٩ ، ص ٣٩٢ .

وهكذا يظهر من روايات الإخباريين والرواة أن خبر تلك الأيدي التي كانت تحرك الفتنة وتشترك في إثارة الناس على عثمان هي أيدي الصحابة الذين كانوا حول عثمان كعلي وطلحة ، والزبير ، وعمرو بن العاص ، وعمار بن ياسر ، وأبي ذر الغفاري ، وعبد اللَّه بن مسعود وعائشة وغيرهم ، فهل يتصور عاقل أن يكون طلحة ، والزبير ، وعائشة وعمرو مشتركين في توجيه الفتنة وإضرام نارها ، وهم الذين خرجوا إلى البصرة يطالبون بدم عثمان ويلومون عليًا لعدم إسراعه في تنفيذ عقوبة القصاص على قتلة عثمان ! أفما كان يعرف من كان في جيش عليٍّ من أهل المدينة وغيرهم أن طلحة والزبير وعمرو بن العاص وعائشة اشتركوا في قتل عثمان ، فيرفعون صوتهم ويهزأون بهم ويبكتونهم ويفحمونهم بالحجة الدامغة ! .

وخلافًا للروايات السابقة - وهي نماذج لما رواه الإخباريون الذين لا يتورعون في إظهار الصحابة بمظهر المتآمرين على عثمان ، المحرضين عليه ، المسؤولين عن قتله ، فقد حفظت لنا كتب المحدِّثين - بحمد اللَّه - الروايات الصحيحة التي يظهر فيها الصحابة من المؤازرين لعثمان والمنافحين عنه ، المتبرئين من قتله ، والمطالبين بدمه بعد قتله ، وبذلك يستبعد أي اشتراك لهم في تحريك الفتنة أو إثارتها .

روى الطبري وابن عساكر أن عليًا حين أتاه الخبر بمقتل عثمان ، قال : رحم اللَّه عثمان وخلف علينا بخير ، وقيل : ندم القوم ، فقرأ : ﴿ كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ ... ﴾ (١) إلى آخر الآية (٢) .

وأخرج أحمد في « فضائل الصحابة » عن عبد الرحمن بن أبي ليلى (٣) قال : رأيت عليًا رافعًا حضنيه (٤) يقول : « اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان » (٥) .

(١) الآية ١٦ من سورة الحشر .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٣٩٢) ، وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٤٧) .

(٣) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الأوسي أبو عيسى الكوفي ، روى عن جماعة من الصحابة منهم علي ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن حجر : فقد بمعركة دير الجماجم ، وقد اتفقوا على أن الجماجم كانت سنة (٨٢ هـ) (٧٠١ م) . انظر : ابن معين « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٣٥٦) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٢٩٨) ، وابن حبان : « الثقات » : (ج ٥ ، ص : ١٠٠) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٦ ، ص : ٢٦٠) .

(٤) الحضن : ما دون الإبط إلى الكشح ، وقيل : الجنب ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٥) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٤٥٢) ، قال المحقق : إسناده حسن . ورواه ابن سعد في « طبقاته » من طرق كلها بأسانيد صحيحة ، (ج ٣ ، ص : ١٠٣) .

وعن عميرة بن سعد [١] قال : كنا مع عليٍّ على شاطئ الفرات ، فمرت سفينة مرفوع شراعها ، فقال علي : « يقول الله ﷻ : ﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَآتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴾ [٢] والذي أنشأها في بحر من بحاره ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله » [٣] .

وروى ابن عساكر في « تاريخه » عن سالم بن أبي الجعد [٤] قال : « كنا مع ابن الحنفية في الشِّعْب [٥] فسمع رجلًا ينتقص عثمان وعنده ابن عباس ، فقال : يا أبا عباس ! هل سمعت أمير المؤمنين عشية سمع الضجة من قبل المربد [٦] فبعث فلان بن فلان فقال : اذهب فانظر ما هذا الصوت ؟ فجاء فقال : هذه عائشة تلعن قتلة عثمان والناس يؤمِّنون فقال عليٌّ : وأنا ألعن قتلة عثمان في السهل والجبل ، اللهم العن قتلة عثمان ، اللهم العن قتلة عثمان في السهل والجبل ، ثم أقبل ابن الحنفية عليه وعلينا ، فقال : أما فيَّ وفي ابن عباس شاهدا عدل ؟ قلنا : بلى ! قال : قد كان هذا » [٧] .

وأخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » عن سرية زيد بن أرقم ، قالت : « جاء علي يعود زيد بن أرقم - له صحبة - وعنده القوم ، فقال للقوم : أنصتوا واسكتوا ، فوالله لا تسألوني اليوم عن شيء إلا أخبركم به ، فقال له زيد : أنشدك الله ؟ أنت قتلت عثمان ؟ فأطرق ساعة ثم قال : والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما قتلته ولا أمرت

(١) هو عميرة بن سعد الهمداني اليامي أبو السكن الكوفي ، روى عن علي وأبي هريرة في بضعة عشر رجلًا من الصحابة ، وثقه ابن معين والبخاري ، وقواه ابن حبان ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (ج ٦ ص : ٢٩٩) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٦٨/١/٤) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص : ٢٩٨) .

(٢) الآية ٢٤ من سورة الرحمن .

(٣) رواه أحمد في « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٤٥٨) ، قال المحقق : إسناده حسن ، والبخاري : في « التاريخ الكبير » ، (٦٨/١/٤) .

(٤) هو سالم بن أبي الجعد رافع الأشجعي : من ثقات التابعين ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : تابعي ، ثقة ، وقال إبراهيم الحربي : مجمع على ثقته . انظر ابن معين « التاريخ » ، (ج ٢ ص : ١٨٦) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (١٠٧/٢/٢) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ١٧٣) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ٢ ، ص : ١٠٩) .

(٥) هو شعب أبي يوسف بمكة ، كان منزل بني هاشم ومساكنهم ، وهو الشعب الذي آوى إليه رسول الله ﷺ لما تحالفت قريش على بني هاشم : انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٣ ، ص : ٣٤٧) .

(٦) مربد البصرة ، قال ياقوت : هو من أشهر محالها ، وكان يكون سوق الإبل فيه قديمًا ، ثم صار محلة عظيمة سكنها الناس ، وبه كان مفاخرات الشعراء ومجالس الخطباء : المصدر نفسه ، (ج ٥ ، ص : ٩٨) .

(٧) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٧٦) ، وأحمد : « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، (ص : ٤٥٥) ، قال المحقق : إسناده صحيح .

بقتله وما سَرَّني » (١) .

وروى ابن عساكر بإسناده إلى عليٍّ ﷺ ، يقول : « واللَّه ما شاركت وما قتلت ولا أمرت ولا رضيت - يعني بقتل عثمان » (٢) .

وروى ابن سعد في « الطبقات » عن ابن عباس ﷺ ، قال : « سمعت عليًا يقول حين قتل عثمان : واللَّه ما قتلت ولا أمرت بقتله ، ولكن غلبت - يقول ذلك ثلاث مرات » (٣) .

وفي « أنساب الأشراف » للبلاذري عن مسلم بن يسار (٤) ، قال : « سألت ابن عمر : هل شرك عليٌّ في دم عثمان ؟ فقال : لا واللَّه ما علمت ذلك في سرٍّ ولا علانية ، ولكن كان رأسًا يُفزع إليه ، فألحق به ما لم يكن » (٥) .

وعن ابن سيرين قال : « لقد قتل عثمان يوم قتل وما أحد يتَّهم عليًا في قتله » (٦) .

وروى ابن شبَّة في « تاريخ المدينة » عن راشد بن كيسان (٧) قول عليٍّ ﷺ : « اللهم لم آمر ولم أرض » (٨) .

وعن شداد بن أوس - له صحبة - قال : « لما اشتد الحصار بعثمان يوم الدار أشرف على الناس ، فقال : يا عباد اللَّه ! - قال - : فرأيت عليَّ بن أبي طالب خارجًا من منزله معتمًّا بعمامة رسول اللَّه ﷺ متقلِّدًا سيفه ، أمامه الحسن وعبد اللَّه بن عمر في نفر من

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (ج ١٥ ، ص : ٢٠٩) ، وأخرجه الحاكم في « المستدرك » من طريق عبدة بن إسماعيل ، (ج ٣ ، ص : ١٠٦) .
(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٤٥) ، وابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٠٨) .
(٣) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ٨٢) ، وعبد الرزاق : « المصنف » ، (ج ١١ ، ص : ٤٥٠) .
(٤) هو مسلم بن يسار الجُهني ، قال فيه ابن سعد ، وكان مسلم ثقة فاضلًا عابدًا ورعًا ، وقال العجلي : بصري تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (ج ٧ ، ص : ١٨٦) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤٢٩) ، والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٨٥) ، ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص : ١٤٢) .
(٥) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، (ج ١ ، ص : ٥٩٣) .
(٦) « أنساب الأشراف » ، (ج ١ ، ص : ٥٩٣) .
(٧) هو راشد بن كيسان العبسي أبو فزارة الكوفي . وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : صالح ، وقال الدارقطني : ثقة كيِّس ، ولم أر له في كتب أهل النقل ذكرًا بسوء ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » (٢/١/٢٩٦) . وابن أبي حاتم « الجرح والتعديل » ، (ج ٣ ، ص : ٤٨٥) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص : ٢٢٧) ، والخزرجي : « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » ، (ص : ١١٣) .
(٨) ابن شبَّة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج ٤ ، ص ١٢٢٢ .

المهاجرين والأنصار ؛ حتى حملوا على الناس وفرقوهم ثم دخلوا على عثمان ، فقال له عليٌّ : السلام عليك يا أمير المؤمنين . إن رسول اللَّه ﷺ لم يلحق هذا الأمر حتى ضرب بالمقبل المدبر ، وإني واللَّه لا أرى القوم إلا قاتلوك ، فمرنا فلنقاتل ، فقال عثمان : أنشد اللَّه رجلًا رأى اللَّه حقًّا وأقرَّ أن لي عليه حقًّا أن يهريق في سبيلي ملء محجمة من دم أو يهريق دمه فيَّ ، فأعاد عليٌّ عليه القول ، فأجابه بمثل ما أجابه ، قال : فرأيت عليًّا خارجًا من الباب وهو يقول : اللهم إنك تعلم أنا بذلنا المجهود ، ثم دخل المسجد وحضرت الصلاة ، فقالوا له : يا أبا الحسن ! تقدم فصلِّ بالناس ، فقال : لا أصلي بكم والإمام محصور ، ولكن أصلي وحدي ، فصلَّى وحده ، وانصرف إلى منزله فلحقه ابنه ، وقال : واللَّه يا أبت قد اقتحموا عليه الدار ، قال : إنا للَّه وإنا إليه راجعون .

هم واللَّه قاتلوه ، قالوا : أين هو يا أبا الحسن ؟ قال : في الجنة واللَّه زلفى ، قالوا : وأين هم يا أبا الحسن ؟ قال : في النار واللَّه - ثلاثًا - » (١) .

وروى ابن عساكر بإسناده إلى علي ﷺ ، قال : « لقد علمت عائشة أن جيش المروة وأهل النهر - النهروان - ملعونون على لسان محمد ﷺ » ويعني ذلك أن الحديث مرفوع إلى رسول اللَّه ﷺ ، وقال أبو بكر بن عياش : « جيش المروة : قتلة عثمان ، وأهل النهروان الخوارج » (٢) .

وقد اعتنى الحافظ ابن عساكر بجمع الطرق الواردة عن علي أنه تبرأ من دم عثمان (٣) ، وكان يقسم على ذلك في خطبه وغيرها أنه لم يقتله ولا رضي بذلك ، ثبت ذلك عنه من طرق تفيد القطع عند كثير من أئمة الحديث (٤) .

وروى ابن شبَّة عن نافع بن أبي أنس (٥) عن أبيه (٦) قال : « سمعت طلحة بن

(١) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، (ج ٣ ، ص ٦٨) .
(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٥٤) .
(٣) « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٦٠ - ٤٧٥) .
(٤) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص : ١٩٣) .
(٥) هو نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو سهل المدني التميمي . من التابعيين ، روى عن أبيه وعن جماعة من الصحابة منهم : ابن عمرو وأنس وسهل بن سعد ، قال عبد اللَّه بن أحمد عن أبيه : من الثقات ، وقال أبو حاتم والنسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، توفي عام (١٤٠ هـ) (٧٥٧ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ص : ٣١٦) (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » (٨٦/٢/٤) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » (ج ٨ ، ص : ٤٥٣) ، وابن حجر : « التهذيب » (ج ١٠ ، ص : ٤١٠) .
(٦) هو مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو أنس جد مالك بن أنس الإمام ، روى عن جماعة من الصحابة =

عبيد الله ﷺ يقول : إنا قد تحدَّثنا من حديث ليلة ، وإن هذا الأمر - يعني أمر عثمان - فأقام فيه قوم كانوا عند رجل من خيار الناس دينًا ورأيًا وحلمًا ، فسألوا أمير المؤمنين عثمان أمرًا فأعطاهم ما سألوا ، فلم ينتظروا بصداقه حتى حقبه الأمر ، وغلب سفهاء الناس حلماءهم ، فلم يستطيعوا الرحمة » (١) .

وروى الدارقطني في « فضائل الصحابة » أن عثمان أشرف على المسجد ، فإذا طلحة جالس في شرق المسجد ، قال : يا طلحة ! قال : لبيك ! قال نشدتك بالله هل تعلم أن رسول الله ﷺ قال : « من يشتري قطعة يزيدها في المسجد » ، **فاشتريتها من مالي ، قال طلحة : اللهم نعم ، فقال : يا طلحة ! قال : يا لبيك ! قال : نشدتك بالله هل تعلمني حملت في جيش العسرة على مائة ؟ قال طلحة : اللهم نعم ، ثم قال طلحة : اللهم لا أعلم عثمان إلا مظلومًا** (٢) .

وحين أتاه الخبر بقتل عثمان قال : يرحم الله عثمان وانتصر له وللإسلام ، وقيل له : القوم نادمون ، فقال : تبًا لهم وقرأ : ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَآ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (٣) .

وروى الطبري وابن عساكر أن الزبير بن العوام ﷺ لمَّا أتاه الخبر بمقتل عثمان ، وكان قد خرج من المدينة قال : « إنَّا للَّه وإنَّا إليه راجعون ، رحم اللَّه عثمان ، وانتصر له » ، وقيل له : إن القوم نادمون ، فقال : دبروا ، دبروا - وفي رواية : ذئروا : ذئروا (٤) ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ ... الآية » (٥) .

وذكر ابن حجر في « تهذيبه » عن معتمر بن سليمان (٦) عن ....

= منهم : عمر وعثمان أبي هريرة . ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية ، وقال : فرض له عثمان من العطاء ، وثقه العجلي والنسائي وابن حبّان وابن سعد ، توفي عام (٧٤ هـ) (٦٩٣ م) انظر ابن سعد « الطبقات » ، (ج ٥ ، ص : ٦٣) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣٠٥/١/٤) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤١٨) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص : ١٩) .

(١) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » (ج ٤ ، ص : ١٢٠٤) .

(٢) ذكره المحب الطبري في « الرياض النضرة » ، (ج ٣ ، ص : ٥٧) .

(٣) الآية ٥٠ من سورة يس . والأثر رواه الطبري في « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٣٩٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٤٧) .

(٤) فزعوا ، راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

(٥) الآية ٥٤ من سورة سبأ ، والأثر رواه الطبري في « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٣٩٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٤٧) .

(٦) هو معتمر بن سليمان بن طرخان التَّيمي أبو محمد البصري ، أحد الثقات الأعلام ، من كبار الطبقة =

حُمَيْد الطويل (١) : قيل لأنس بن مالك : « إنَّ حبَّ عليٍّ وعثمان لا يجتمعان في قلب ، فقال أنس : كذبوا ، لقد اجتمع حبُّهما في قلوبنا » (٢) .

وروى البلاذري عن عبد المجيد بن سهيل (٣) قال : « قال سعد بن أبي وقاص حين رأى الأشتر وحُكَيم بن جبلة وعبد الرحمن بن عديس : إنَّ أمرًا هؤلاء أمراؤه لأمر سوء » (٤) .

وبعد مقتل عثمان طُلب سعد ﷺ فإذا هو في بستانه ، فلما جاءه النبأ قال : « فررنا إلى المدينة بديننا ، فصرنا اليوم نفرُّ منها بديننا وقرأ : أولئك ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ (٥) اللهم أندمهم ثم خذهم » (٦) وكان ﷺ مجاب الدعوة (٧) .

وروى ابن شبة عن قيس بن أبي حازم (٨) قال : « سمعت سعيد بن زيد يقول : والله

= التاسعة ، وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد ، وقال أبو حاتم : ثقة ، صدوق ، توفي عام (١٨٧ هـ) (٨٠٢ م) ترجم له ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٢٩٠) ، وابن معين : التاريخ ، (ج ٢ ، ص : ٥٧٥) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤٣٣) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص : ٤٠٢) .

(١) هو حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة الخزاعي : من التابعين ، وثقه العجلي وابن معين والنسائي ، وقال أبو حاتم : ثقة لا بأس به ، وقال ابن عدي : له أحاديث كثيرة مستقيمة . توفي عام (١٤٢ هـ) (٧٥٩ م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ١٣٥) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣٤٨/٢/١) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٣ ، ص : ٢١٩) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ١ ، ص : ٦١٠) .

(٢) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص : ١٤١) .

(٣) هو عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو محمد المدني ، وثقه ابن معين والنسائي وابن البرقي وابن حبان ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال الحاكم : شيخ من ثقات المدنيين ، عزيز الحديث . وهو من الطبقة السادسة . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ص ٢٣٦) . وخليفة : « الطبقات » ، ص ٢٦١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦ ، ص : ٦٤) . وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، (ص : ١٢٨) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٦ ، ص : ٣٨٠) .

(٤) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، (ج ١ ، ص : ٥٩٠) . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٠٤) .

(٥) الآية ١٠٤ من سورة الكهف .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٣٩٢) . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٤٧) .

(٧) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ١٤٢) .

(٨) هو قيس بن أبي حازم أبو عبد الله الكوفي : تابعي مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، قال ابن معين : هو أوثق من الزهري ، وقال إسماعيل بن أبي خالد : كان ثَبْتًا . وقال الذهبي فيه : ثقة حجة أجمعوا على الاحتجاج به ، وليس أحد في التابعين روى عن العشرة المبشرين بالجنة سواه . توفي عام (٩٨ هـ) (٧١٦ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٦٧) . وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٤٨٩) . وخليفة : « الطبقات » ، ص ١٥١ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (١٤٥/١/٤) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص : ٣٩٢) .

لو أنَّ أُحدًا انقضَّ فيما فعلتم في ابن عفان كان محقوقًا أن ينقضَّ » [١] .

وروى ابن شبَّة عن رِبْعِي بن حِرَاش [٢] أنه انطلق إلى حذيفة ﷺ ، وذلك زمان خرج الناس على عثمان ﷺ ، فقال : « يا ربعي ، أخبرني عن قومك ، هل خرج منهم أحد ؟ قال : نعم فسمَّى له نفرًا ، فقال : إني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « **من خرج من الجماعة مستذلًا للإمارة لقي اللَّه يوم القيامة لا وجه له** » [٣] .

وأخرج ابن عساكر عن خالد بن الربيع العِبسي [٤] ، قال : « سمعنا بوجع حذيفة ، فركب إليه أبو مسعود الأنصاري ﷺ في نفر أنا فيهم إلى المدائن ، قال : ثم ذكر قتل عثمان ، فقال : اللهم إني لم أشهد ، ولم أقتل ، ولم أرض » [٥] .

وحدَّث زيد بن وهب عن حذيفة ﷺ ، قال : « أول الفتن الدار ، وآخرها الدَّجال » [٦] .

وروى ابن سعد عن ميمون بن مِهْران [٧] قال : « لما قتل عثمان قال حذيفة هكذا

(١) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٤ ، ص : ١٢٤٢) ، وابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٠٤) .

(٢) هو ربعي بن حراش بن جحش بن عمرو العبسي أبو مريم الكوفي ، قدم الشام وسمع خطبة عمر بالجابية ، وروى عن جماعة من الصحابة منهم عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم ، قال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث صالحة ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة من خيار التابعين ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال اللالكائي : مجمع على ثقته . توفي عام (١٠٠ هـ) (٧١٨ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ١٢٧) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ١٥٩) . وخليفة : « الطبقات » . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ١٥٢ وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص : ٢٣٦) .

(٣) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٣ ، ص : ١١٤٤) .

(٤) هو خالد بن الربيع العبسي الكوفي ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن حجر : مقبول من الثانية ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (١٤٨/١/٢) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٣ ، ص : ٣٢٩) ، وابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص : ٢١٣) .

(٥) رواه البخاري في « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٨٠) . وابن أبي شيبة في المصنف ، (ج ١٥ ، ص : ٢٠٦) . وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٥٨) .

(٦) ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٥٨) .

(٧) هو ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب الكوفي الرقّي الفقيه المحدث ، ذكره أبو عروبة في الطبقة الأولى من التابعين ، كان على خراج الجزيرة وقضائها لعمر بن عبد العزيز ، قال عبد اللَّه بن أحمد : سمعت أبي يقول : ميمون بن مهران ثقة أوثق من عكرمة ، وقال العجلي : تابعي ثقة ، وقال أبو زرعة والنسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وقال ابن خراش : جليل ، توفي عام (١١٦ هـ) (٧٣٤ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٤٧٧) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٥٩٩) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣٣٨/١/٤) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤٤٥) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص : ٣٩١) .

وحلق بيده وقال : فتق في الإِسلام فتق لا يرتقه جبل » [١] .

وأخرج أحمد بن حنبل عن ابن سيرين عن حذيفة ، قال : « لما بلغه قتل عثمان ، قال : اللهم إنك تعلم براءتي من دم عثمان ، فإن كان الذين قتلوه أصابوا فإني بريء منه ، وإن كانوا أخطأوا فقد تعلم براءتي من دمه ، وستعلم العرب لئن كانت أصابت بقتله لتحتلبن بذلك لبنًا ، وإن كانت أخطأت بقتله لتحتلبنَّ بذلك دمًا ، فاحتلبوا بذلك دمًا ، ما رفعت عنهم السيوف ولا القتل » [٢] .

وروى ابن عساكر عن جندب بن عبد اللَّه - له صحبة - أنه لقي حذيفة ، فذكر له أمير المؤمنين عثمان فقال : « أما إنهم سيقتلونه ! قال : قلت فأين هو ؟ قال : في الجنَّة ، قلت : فأين قاتلوه ؟ قال : في النار » [٣] .

وذكر ابن شبَّة عن إبراهيم [٤] قال : « لقد روي عن حذيفة في عثمان ﷺ أحاديث أشهد أن كانت لمقالة كذاب » [٥] .

وروى خليفة في تاريخه عن مسروق [٦] قال : « قالت عائشة : تركتموه كالثوب النقي من الدنس ، ثم قربتموه تذبحونه كما يذبح الكبش ، قال مسروق : فقلت هذا عملك كتبت إلى الناس تأمرينهم بالخروج عليه ، فقالت عائشة : والذي آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون ما كتبت إليهم بسواد في بياضٍ حتى جلست مجلسي هذا » : قال

---

(١) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ٨٠) ، وابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢١٠ - ٢١١) .

(٢) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٤٩٣) . قال المحقق : إسناده حسن .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٣٨٨) .

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري ، روى عن أبيه ، وروى عنه يونس بن أبي إسحاق والمسعودي ، وثقه النسائي وابن حبان . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) (ص : ٢٣٩) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣١٩/١/١) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٢ ، ص : ١٢٩) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١ ، ص : ١٥٣) .

(٥) ابن شبَّة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٣ ، ص : ١٠٨٤) .

(٦) هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي الكوفي ، أبو عائشة ، العابد الفقيه الثقة ، من التابعين ، قال الشعبي : ما رأيت أطلب للعلم منه ، وذكر في أصحاب ابن مسعود الذين كانوا يعلِّمون الناس السنّة ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث صالحة ، وذكره ابن حبّان في « الثقات » ، وقال وكيع وغيره : لم يتخلَّف مسروق عن حروب عليّ ﷺ توفي عام (٦٣ هـ) (٦٨٢ م) . ترجم له ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٧٦) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٤٢٦. والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٦٥) . والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص : ١٢٠) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص : ١٠٩) .

الأعمش : « فكانوا يرون أنه كتب على لسانها » [١] .

وفي رواية ابن شبة عن أم الحجاج العوفية [٢] قالت : « كنت عند عائشة رضي الله عنها فدخل عليها الأشتر وعثمان رضي الله عنه محصور ، فقال : يا أم المؤمنين ما تقولين في قتل هذا الرجل ؟ قالت : - أي أم الحجاج - فتكلمت امرأة بينة اللسان صينة ، فقالت : معاذ اللَّه أن آمر بسفك دماء المسلمين ، وقتل إمامهم ، واستحلال حرمتهم . فقال الأشتر : كتبتنَّ إلينا حتى إذا قامت الحرب على ساق انسللتنَّ منها ! قال أبو وكيع [٣] : فسمعت الأعمش يزيد في هذا الحديث أنَّ عائشة رضي الله عنها حلفت يومئذ بيمين ما حلف بها أحد قبلها ولا بعدها قالت : والذي آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون ما كتبت إليهم سوداء في بيضاء حتى قعدت مقعدي هذا » [٤] .

وفي رواية الإمام الطبري عن عائشة رضي الله عنها : « كان الناس يتجنون على عثمان رضي الله عنه ويزرون على عماله ويأتوننا فيستشيروننا فيما يخبروننا عنهم ، ويرون حسنًا من كلامنا في صلاح بينهم ، فننظر في ذلك فنجده بريًّا تقيًّا وفيًّا ، ونجدهم فجرة كذبة يحاولون غير ما يظهرون ، فلما قووا على المكاثرة كاثروه فاقتحموا عليه داره ، واستحلُّوا الدم الحرام والبلد الحرام بلا ترة وعذر » [٥] .

وروى البلاذري من طريق عروة عن عائشة قالت : « ليتني كنت نسيًا منسيًّا قبل أمر عثمان ، فواللَّه ما أحببت له شيئًا إلا منيت بمثله ، حتى لو أحببت أن يقتل لقتلت » [٦] .

وروى ابن شبّة عن طَلْق بن خُشَّاف قال : « قلت لعائشة : فيم قتل أمير المؤمنين

---

(١) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٧٦) ، وقال ابن كثير في « البداية » : هذا إسناد صحيح إليها . (ج ٧ ، ص : ١٩٥) .

(٢) لم أجد لها ترجمة فيما تيسر لي من مصادر .

(٣) هو الجراح بن مليح بن عدي بن الحارث الرواسي الكوفي أبو وكيع ، قال عثمان الدارمي : ليس به بأس ، وكذا قال ابن أبي مريم ، وقال في موضع آخر : ثقة ، ووثقه أيضًا أبو الوليد وأبو داود ، وقال النسائي والعجلي : ليس به بأس ، وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة وروايات مستقيمة وهو صدوق ، ومن جهة أخرى ضعفه ابن معين وابن سعد وأبو حاتم الرازي وابن حبان ، توفي عام (١٧٦ هـ) (٧٩٢ م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٧٨) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » (٢٢٧/٢/١) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » (ص : ٩٥) ، والآجري : « السؤالات » ، (ص : ١١٦) ، وابن حجر : « التهذيب » .

(٤) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٤ ، ص : ١٢٢٤) .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٦٤) .

(٦) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، (ج ١ ، ص : ٥٩٦) ، وأحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٤٦٢) ، وقال المحقق : إسناده صحيح .

عثمان ؟ قالت : قتل مظلومًا ، لعن الله قتلته » [١] .

وقالت أم سليم الأنصارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما سمعت بقتل عثمان : « رحمه الله أما إنه لم يحلبوا بعده إلا دمًا » [٢] .

ورُوي عن بعض أزواج النبي ﷺ أنَّهنَّ قلن حين قتل عثمان : « هجم البلاء ، وانكفأ الإسلام » [٣] .

وعن أبي مريم [٤] قال : « رأيت أبا هريرة يوم قتل عثمان وله ضفيرتان وهو ممسك بهما وهو يقول : قتل والله عثمان على غير وجه الحق » [٥] .

وروى ابن كثير في البداية عن أبي بكرة رضي الله عنه ، قال : « لأن أخرَّ من السماء إلى الأرض أحبُّ إليَّ من أن أُشرَك في قتل عثمان » [٦] .

وعن أبي عثمان النَّهدي [٧] قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : « إن قتل عثمان رضي الله عنه لو كان هدًى احتلبت به الأمة لبنًا ، ولكنه كان ضلالًا فاحتلبت به دمًا » [٨] .

وروى ابن عساكر بإسناده إلى سَمُرَة بن جُنْدُب رضي الله عنه قال : « إن الإسلام كان في حصن حصين ، وإنهم ثلموا في الإسلام ثُلمة بقتلهم عثمان ، وإنهم شرطوا أشرطة ،

---

(١) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٤ ، ص : ١٢٤٤) .
(٢) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص : ١٩٥) .
(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥٣٩) .
(٤) هو أبو مريم الأنصاري ، ويقال : الحضرمي الشامي مولى أبي هريرة روى عنه وعن جابر وأدرك عليًا ، قال ابن أبي حاتم : اسمه عبد الرحمن بن ماعز ، قال العجلي : شامي تابعي ثقة . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » (الكنى) ، (ج ٩ ، ص : ٦٩) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٥١٠) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص : ٤٣٧) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٢ ، ص : ٢٣١) .
(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٩٣) .
(٦) « تاريخ دمشق » ، (تهذيب بدران) (ج ٧ ، ص : ١٩٤) .
(٧) هو عبد الرحمن بن مُلٍّ بن عمرو بن عدي أبو عثمان النهدي ، تابعي مخضرم ، قال الآجري عن أبي داود : أكبر تابعي أهل الكوفة أبو عثمان ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : كان ثقة ، وقال أبو زرعة والنسائي وابن خراش : ثقة ، وقال ابن حجر : ثقة ، ثبت ، عابد ، توفي عام (٩٥ هـ) (٧١٣ م) . ترجم له : ابن معين « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٣٥٩) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٥٠٥) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٥ ، ص : ٢٨٣) . والآجري : « السؤالات » ، (ص : ١٥٣) ، وابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص : ٤٩٩) .
(٨) ابن شبة « تاريخ المدينة المنورة » (ج ٤ ، ص : ١٢٤٥) ، وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٩٠) .

وإنهم لم يسدُّوا ثلمتهم أو لا يسدونها إلى يوم القيامة . وإن أهل المدينة كانت فيهم الخلافة فأخرجوها ولم تعد فيهم » [١] .

أما موقف عمار بن ياسر ﷺ فقد تجلى بوضوح عندما أرسله علي مع ابنه الحسن إلى الكوفة ليستنفرا الناس في أمر طلحة والزبير ، فلقي أبو موسى الأشعري الحسنَ بن علي فضمَّه إليه ، وقال لعمار : يا أبا اليقظان أعدوت على أمير المؤمنين عثمان قَتَلته ؟ فقال : لم أفعل [٢] .

وروى ابن شبَّة في « تاريخ المدينة » بإسناده إلى مسلم بن سعيد [٣] ، قال : « ما سمعت ابن مسعود قائلًا في عثمان سوءًا قط ، ولقد سمعته يقول : لئن قتلتموه لا تستخلفون » [٤] . وفي « الرياض النضرة » : « مهلًا فإنكم إن قتلتموه لا تصيبون مثله » [٥] ، وعند ابن أبي شيبة : « لئن قتلوا عثمان لا يصيبوا منه خلفًا » [٦] .

وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد عن كلثوم بن عامر [٧] عن ابن مسعود ﷺ قال : « ما سرَّني أني رميت عثمان بسهم أصاب أم أخطأ وأن لي مثل أُحد ذهبًا » [٨] .

وروى الإمام الطبري من طريق السريِّ عن سيف : لما أحيط بعثمان ﷺ خرج عمرو ابن العاص من المدينة متوجهًا نحو الشام ، وقال : « واللَّه يا أهل المدينة ما يقيم بها أحد فيدركه قتل هذا الرجل إلا ضربه اللَّه ﷻ بذل ، من لم يستطع نصره فليهرب ، فساروا ، وسار معه ابناه عبد اللَّه ومحمد » [٩] .

وأخرج أبو نعيم في « معرفة الصحابة » بسنده إلى عبد اللَّه بن عمرو بن العاص قال :

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٩٣) .
(٢) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٣٦) .
(٣) لم أجد ترجمته فيما تيسر لي من مصادر .
(٤) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٣ ، ص : ١٢٥٠) .
(٥) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، (ج ٢ ، ص ١٩٥) .
(٦) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٠٤ - ٢٠٥) .
(٧) هو كلثوم بن عامر بن الحارث بن أبي ضرار ، ويعرف أيضًا بكلثوم بن المصطلق . ذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » ، وقال الدارمي عن ابن معين : ثقة . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٢٦/١/٤) ، والدرامي : « التاريخ » ، (ص : ١٩٥) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص : ١٦٣) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص : ٤٤٤) .
(٨) الهيثمي : « مجمع الزوائد » ، (ج ٩ ، ص : ٩٣) .
(٩) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٥٥٨) .

« عثمان بن عفان ذو النورين قُتل مظلومًا ، أوتي كفلين من الأجر »[(١)] .

وروى ابن شبَّة بإسناده إلى رَيْطَة مولاة أُسامة بن زيد قالت : بعثني أسامة إلى عثمان يقول : فإن أحببت نقبنا لك الدار ، وخرجت حتى تلحق بمأمنك يقاتل من أطاعك من عصاك[(٢)] .

وأخرج البخاري في « التاريخ الصغير » أن حارثة بن النعمان - شهد بدرًا - قال لعثمان وهو محصور : « إن شئت أن نقاتل دونك »[(٣)] .

وأخرج أحمد بإسناده إلى عبد اللَّه بن سلام ﷺ قال : « لا تقتلوا عثمان فإنكم إن فعلتم لم تصلُّوا جميعًا أبدًا »[(٤)] ، وروى ابن سعد عن أبي صالح[(٥)] قال : سمعت عبد اللَّه بن سلام يوم قتل عثمان يقول : « واللَّه لا تهرقون محجمًا من دم - أي : من دم عثمان - إلا ازددتم به من اللَّه بُعدًا »[(٦)] .

وعن محمد بن يوسف بن عبد اللَّه بن سلام[(٧)] أنه أتى الحجاج ليدخل عليه فأنكره البوابون فردُّوه ، فلم يتركوه حتى جاء عنبسة بن سعيد[(٨)] فاستأذن له فأمر به أن يدخل

(١) أخرجه أبو نعيم في « معرفة الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٢٤٥) . والطبراني في « المعجم الكبير » ، (ج ١ ، ص : ٤٦) .

(٢) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٣ ، ص : ١٢١١) .

(٣) البخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٧٦) .

(٤) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٤٧٤) . قال المحقق : إسناده صحيح .

(٥) أبو صالح مولى عثمان بن عفان ، روى عن عثمان ، وروى عنه حسان بن عطية ، قال العجلي : ثقة ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٥ ، ص : ٣٠٣) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٧١٠) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٥٠١) .

(٦) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ٨١) .

(٧) هو محمد بن يوسف بن عبد اللَّه بن سلام الإسرائيلي المدني ، روى عن أبيه ، وروى عنه عمرو بن يحيى . ذكره ابن حبان في « الثقات » ، ووثقه الذهبي ، وقال ابن حجر : مقبول من الطبقة الرابعة . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٦٢/١/١) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص : ١١٨) . والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص : ٩٩) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص : ٥٣٤) . « والتقريب » ، (ج ٢ ، ص : ٢٢١) .

(٨) هو عنبسة بن سعيد بن العاص أبو أيوب الكوفي ، تابعي ، روى عن جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وأنس ، وثقه ابن معين ، وأبو داود ، والنسائي ، والدارقطني ، والدارمي ، والفسوي ، وقال ابن سعد : ثقة صاحب حديث . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٣٤٥) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٤٥٧) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣٥/١/٤) . والدارمي : « التاريخ » ، (ص : ١٨٥) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص : ١٥٥) .

عليه ، فسلم ، فردَّ عليه السلام ، ثم مشى فقبَّل رأسه ، فأمر الحجاج رجلين مما يلي السرير أن يوسعا له ، فجلس فقال له الحجاج : « لله أبوك ؟ هل تعلم حديثًا حدثه أبوك عبد الملك أمير المؤمنين عن عبد الله بن سلام جدّك ؟ قال : أي حديث يرحمك الله ؟ قال : حديث عثمان إذ حصره أهل مصر ، فقال : نعم ، قد علمت ذلك الحديث ، فقال : أقبل عبد الله بن سلام ، فصرخ الناس له حتى دخل على عثمان ، فوجد عثمان وحده في الدار ليس معه أحد قد عزم على الناس أن يخرجوا عنه فخرجوا ، فسلم عليه عبد الله بن سلام ، فقال : السلام عليك أمير المؤمنين ورحمة الله ، فقال له أمير المؤمنين : ما جاء بك يا عبد الله بن سلام ؟ قال : جئت لأبيت معك حتى يفتح الله لك أو أستشهد معك ، فإني لا أرى هؤلاء إلا قاتليك ، فإن يقتلوك فخير لك وشرٌّ لهم ، قال عثمان : فإني أعزم عليك بما لي عليك من الحق لما خرجت إليهم ، خير يسوقه الله بك أو شرٌّ يدفعه الله بك ، فسمع وأطاع ، فخرج إلى القوم ، فلما رأوه عظموه ، وظنوا أنه قد جاءهم ببعض الذي يسرهم ، فقام خطيبًا ، فاجتمعوا إليه فحمد الله وأثنى عليه فقال : إن الله بعث محمدًا بشيرًا ونذيرًا ، يبشر بالجنة وينذر بالنار ، فأظهر الله من اتبعه من المؤمنين على الدِّين كله ولو كره المشركون ، ثم اختار الله له المساكن ، فجعل مسكنه المدينة ، فجعلها دار الهجرة والإيمان ، وجعل بها قبره وقبر أزواجه . (ثم قال) : إنّ الله بعث محمدًا هدى ورحمة ، فمن يهتدي من هذه الأمة فإنما يهتدي بهدي الله ، ومن يضل منهم فإنما يضل بعد السنّة والحجّة ، فبلّغ محمد ﷺ الذي أرسل به ، ثم قبضه الله إليه ، ثم إنه كان من قبلكم من الأمم إذا قتل النبي بين ظهرانيهم كانت ديته سبعين ألف مقاتل كلهم يقتل به ، وإذا قتل الخليفة كانت ديته خمسة وثلاثين ألف مقاتل كلهم يقتل به ، فلا تعجلوا إلى هذا الشيخ أمير المؤمنين بقتل اليوم ، فإني أقسم بالله لقد حضر أجله ، نجده في كتاب الله ، ثم أقسم لكم بالله الذي نفسي بيده لا يقتله رجل منكم إلا لقي الله ﷻ يوم القيامة مشلًا يده مقطوعة ، ثم اعلموا أنه ليس للوالد على ولده حق إلا لهذا الشيخ عليكم مثله ، وقد أقسم لكم بالله ما زالت الملائكة بهذه المدينة منذ دخلها رسول الله ﷺ إلى اليوم ، وما زال سيف الله مغمودًا عنكم منذ دخلها رسول الله ﷺ فلا تسلوا سيف الله بعد إذ غمد عنكم ، ولا تطردوا جيرانكم من الملائكة . فلما قال ذلك لهم قاموا يسبونه ويقولون : كذب اليهودي ، فقال لهم عبد الله : « كذبتم والله وأثمتم ما أنا باليهودي ، إني لأحد المؤمنين ، يعلم ذلك الله ورسوله والمؤمنون ، ولقد أنزل الله ﷻ في قرآنًا : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم

بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ (١) ، وأنزل فيَّ آية أخرى : ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (٢) . فانصرفوا من عنده ودخلوا على عثمان فذبحوه كما تذبح الحملان ، فقام عبد اللَّه بن سلام على باب المسجد حين فرغوا منه – وقتلته في المسجد – ، فقال : يا أهل مصر ، يا قتلة عثمان ، أقتلتم أمير المؤمنين ؟ فوالذي نفسي بيده لا يزال بعده عهد منكوث ودم مسفوح ومال مقسوم أبدًا ما بقيتم » (٣) .

وذكر الخزرجي (٤) في « خلاصة التهذيب » عنه قال : « لقد فتح الناس على أنفسهم بقتل عثمان باب فتنة لا يغلق إلى يوم القيامة » (٥) ، ويوم قُتل عثمان كان يبكي ويقول : « اليوم هلكت العرب » (٦) .

وأخرج الحافظ ابن عساكر عن نافع (٧) عن ابن عمر قال : « لقيت ابن عباس وكان خليفة عثمان على الموسم – موسم الحج – عام قتل ، فأخبرته بقتله ، فعظَّم أمره وقال : « واللَّه ! إنه لمن الذين يأمرون بالقسط » ، فتمنيت أن أكون قتلت يومئذٍ » (٨) .

---

(١) الآية : ١٠ من سورة الأحقاف . (٢) الآية : ٤٣ من سورة الرعد .

(٣) رواه البخاري في « التاريخ الكبير » ، (٢٦٢/١/١) من طريق شعيب بن صفوان ، وأخرجه الترمذي مختصرًا في « سننه » عن عبد الملك بن عمير ، وقال : حديث حسن ، (ج ٥ ، ص : ٣٣٥) ، وأخرجه الطبراني بطوله كما ذكر الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، (ج ٩ ، ص : ٩٣) . وقال : رجاله ثقات ، ورواه أحمد في « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٤٧٦) .

(٤) هو أحمد بن عبد اللَّه بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي ، صفي الدين ، له علم بالحديث والرجال ، صنف خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، وهو مطبوع . توفي بعد عام (٩٢٣ هـ) (بعد ١٥١٧ م) . ترجم له : الزركلي : « الأعلام » ، (ج ١ ، ص : ١٦٠) ، وعمر رضا كحالة : « معجم المؤلفين » ، (ج ١ ، ص : ٢٨٨) ، وناصر السويدان : « مداخل المؤلفين والأعلام العرب » ، (ص : ١٦٤) .

(٥) الخزرجي : « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » ، (ص : ٢٦١) .

(٦) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢١٢) .

(٧) هو نافع مولى ابن عمر أبو عبد اللَّه المدني الفقيه ، أصابه ابن عمر في بعض مغازيه ، من جلّة التابعين . قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال البخاري : أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر ، ووثقه العجلي والنسائي ، وقال ابن خراش : ثقة نبيل ، وقال الخليلي : نافع من أئمة التابعين بالمدينة ، إمام في العلم ، متفق عليه ، صحيح الرواية ، ولا يعرف له خطأ في جميع ما رواه . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) ، (ص : ١٤٢) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٦٠٢) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤٤٧) ، والدارمي : « التاريخ » ، (ص : ١٥١) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص : ٤١٢) .

(٨) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٢١٢) .

وروى ابن سعد في الطبقات بإسناده إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : « لو أجمع الناس على قتل عثمان لرموا بالحجارة كما رمي قوم لوط » [١] . وعن زَهْدَم الجَرْمي [٢] قال : « خطب ابن عباس فقال : لو لم يطلب الناس بدم عثمان لرموا بالحجارة من السماء » [٣] .

وروى البلاذري عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « ما زال ابن عباس ينهى عن قتل عثمان ويعظم شأنه ؛ حتى جعلت ألوم نفسي على أن لا أكون قلت مثل ما قال » [٤] .

وروى ابن شبة عن طلق بن خشاف قال : « انطلقنا إلى المدينة ومعنا قُرْط بن خَيْثَمة [٥] ، فلقينا الحسن بن علي ، فقال له قرط : فيم قتل أمير المؤمنين عثمان ؟ قال : قتل مظلومًا » [٦] .

وقال أبو حميد الساعدي رضي الله عنه وكان ممن شهد بدرًا : « اللهم إن لك عَلَيَّ أَلَّا أفعل كذا ولا أفعل كذا ولا أضحك حتى ألقاك » [٧] .

وعن يزيد بن أبي عبيد [٨] قال : لمَّا قُتل عثمان خرج سلمة بن الأكوع - وهو بدري - من المدينة قِبَل الرَّبذة فلم يزل بها حتى كان قبيل أن يموت [٩] .

---

(١) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ٨٠) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٢٩٥) .
(٢) هو زهدم بن مضرب الأزدي الجرمي أبو مسلم البصري ، من التابعين ، روى عن ابن عباس وعمران بن حصين وغيرهم ، وروى عنه قتادة وأبو التيَّاح ، قال العجلي : تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في « لثقات » . ترجم له : البخاري ، « التاريخ الكبير » ، (٤٤٨/١/٢) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ١٦٦) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٣ ، ص : ٦٢٧) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص : ٣٤١) .
(٣) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ٨٠) .
(٤) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، (ج ١ ، ص : ٥٩٥) .
(٥) لم أجد ترجمته فيما تيسر لي من مصادر .
(٦) ابن شيبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٤ ، ص : ١٢٤٥) .
(٧) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ٨٠) .
(٨) هو يزيد بن أبي عبيد الحجازي أبو خالد الأسلمي مولى سلمة بن الأكوع : من التابعين ، قال الآجريّ عن أبي داود : ثقة ، ووثقه ابن معين ، والعجلي ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث . توفي عام ١٤٧ هـ (٧٦٤ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) (ص : ٣٥٩) . وابن معين : « التاريخ » (ج ٢ ، ص : ٦٧٥) ، والعجلي : « التاريخ الثقات » ، (ص : ٤٧٩) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص : ٢٨٠) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص : ٣٤٩) .
(٩) ابن شبّة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٤ ، ص : ١٢٤٢) .

وذكر يسار بن عبد الرحمن [١] أنَّ بكير بن عبد اللّٰه سأله [٢] : « ما فعل خالك ؟ قلت : لزم البيت . قال : ما مات ناس من أهل بدر حتى لزموا البيوت بعد قتل عثمان ، فما خرجوا من بيوتهم إلا في قبورهم » [٣] .

وأخرج الحاكم عن الشعبي قال : ما سمعت من مراثي عثمان أحسن من قول كعب ابن مالك ﷺ :

فكفّ يديه ثم أغلق بابه ... وأيقن أن اللّٰه ليس بغافل
وقال لأهل الدار لا تقتلوهم ... عفا اللّٰه عن كل امرىء لم يقاتل
فكيف رأيت اللّٰه صب عليهم ... عداوة والبغضاء بعد التواصل
وكيف رأيت الخير أدبر بعده ... عن الناس إدبار الرياح الجوافل [٤]

وقال أيضًا : يرثي عثمان في قصيدة يتناول فيها سيرته المحمودة ، وموقفه هو من الفتنة :

عجبت لقوم أسلموا بعد عزهم ... إمامهم للمنكرات وللغدر
فلو أنهم سيموا من الضيم خطة ... لجادلهم عثمان باليد والنصر
فما كان في دين الإله بخائن ... ولا كان في الأقسام بالضيق الصدر
ولا كان نكَّاثًا لعهد محمد ... ولا تاركًا للحق في النهي والأمر
فإن أبكه أعذر لفقديه عدله ... وما بي عنه من عزاء ولا صبر
وهل لامرئ يبكي لعظم مصيبة ... لفقد ابن عفَّان الخليفة من عذر

(١) هو أبو الوليد المدني المكي يسار بن عبد الرحمن : من التابعين ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال الحافظ ابن حجر : مقبول من الطبقة الرابعة ، انظر : الذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص : ٣٤٣) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٢ ، ص : ٢٧٤) . « والتقريب » ، (ج ٢ ، ص : ٤٨٧) .

(٢) هو بكير بن عبد اللّٰه بن الأشج القرشي المدني ، وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، والعجلي ، والنسائي ، وقال البخاري : كان من صلحاء الناس ، وقال أحمد بن صالح المصري : إذا رأيت بكير بن عبد اللّٰه روى عن رجل فلا تسأل عنه ، فهو الثقة الذي لاشك فيه . مات في زمن هشام بن عبد الملك بعد (١١٧هـ) (٧٣٥ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) ص ٣٠٨ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (١١٣/٢/١) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٨٦) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٢ ، ص : ٤٠٣) .

(٣) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٤ ، ص : ١٢٤٢) .

(٤) رواه الحاكم في « المستدرك » ، كتاب معرفة الصحابة ، (ج ٣ ، ص : ١٠٥) .

فلم أر يومًا كان أعظم ميتة وأهتك منه للمحارم والستر
غداة أصيب المسلمون بخيرهم ومولاهم في حالة العسر واليسر [١]

ويتجلى موقف حسان بن ثابت ﷺ في رثائه عثمان وهجائه من غزاه بقوله :

أتركتم غزو الدروب وراءكم وغزوتمونا عند قبر محمد
فلبئس هدي المسلمين هديتم ولبئس أمر الفاجر المتعمِّد
إن تقدموا نجعل قرى سرواتكم حول المدينة كل لينّ مِذْود
أو تدبروا فلبئس ما سافرتم ولمثلُ أمر أميركم لم يرشد
وكأنَّ أصحاب النبي عشية بُدن تُنَحَّرُ عند باب المسجد
أبكي أبا عمرو لحسن بلائه أمسى مقيمًا في بقيع الغرقد [٢]

وقال أيضًا :

ماذا أردتم من أخي الدين باركت يد اللّه في ذاك الأديم المقدد
قتلتم وليَّ اللّه في جوف داره وجئتم بأمر جائر غير مهتد
فهلا رعيتم ذمة اللّه بينكم وأوفيتم بالعهد عهد محمد
ألم يك فيكم ذا بلاء ومصْدَق وأوفاكم قدمًا لدى كل مشهد
فلا ظفرت أيمان قوم تبايعوا على قتل عثمان الرَّشيد [٣]

وقال أيمن بن خريم بن فاتك الأسدي - له صحبة - :

تفاقد الذابحو عثمان ضاحية [٤] أي قتيل حرام ذُبِّحُوا ذَبَحُوا
ضَحَّوْا [٥] بعثمان في الشهر الحرام ولم يخشوا على مطمح الكفِّ الذي طَمَحُوا
فأيَّ سُنَّة جوْر سنَّ أوَّلهم وباب جوْر على سلطانهم فتحُوا
مـاذا أرادوا أضـلَّ اللّه سـعـيهُم من سفح ذاك الدم الزاكي الذي سفَحُوا

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥٤٧) .
(٢) حسان : « ديوان » ، (ص : ٦٢) .
(٣) حسان : « ديوان » ، (ص : ٦٢) .
(٤) علانية . انظر حاشية (الكامل » ، (ج ٣ ، ص : ٣٠) .
(٥) أي فعل في الضُّحى . « الكامل » ، (ج ٣ ، ص : ٣٠) .

فاستوردهم سيوف المسلمين على تمام ظمء (١) ، كما يُستورد النَّضحُ
إن الذين تولَّوا قتله سفهًا لُقُوا أثامًا وخسرانًا فما ربحُوا (٢)

ورثاه النابغة بن جعدة - له صحبة - في قصيدة طويلة منها :

ما يظنَّنَّ بناس قتلوا أهل صفِّين وأصحاب الجمل
وابن عفَّان حنيفًا مسلمًا ولحوم الإبل لما تنتقل (٣)

وقال القاسم بن أمية بن أبي الصلت - له صحبة - :

لعمري لبئس الذبح ضحيتم به خلاف رسول اللَّه يوم الأضحى (٤)

ولعله بعد هذا لا يبقى مكان ولا مصداقية للروايات التي تشرك الصحابة - رضوان اللَّه عليهم في قتل عثمان والتآمر عليه ، فقد اجتهدوا في نصرته والذبِّ عنه ، وبذلوا أنفسهم دونه ، فأمرهم بالكفِّ عن القتال ، وقال إنه يحب أن يلقى اللَّه سالمًا مظلومًا ، ولو أذن لهم لقاتلوا عنه .

هذا وقد ثبتت براءة الصحابة من دم عثمان براءة الذئب من دم يوسف ، كيف وقد سئل الحسن البصري رحمه الله وهو شاهد عيان أكان فيمن قتل عثمان أحد من المهاجرين والأنصار ؟ قال : « كانوا أعلاجًا من أهل مصر » (٥) ، ولما جاء حذيفة رضي الله عنه خبر مقتل عثمان - وكان على فراش الموت - قال : « اليوم نفرت القلوب بأنفارها ، الحمد للَّه الذي سبق بي الفتن قادتها وعلوجها » (٦) .

---

(١) ما بين الشربتين . « الكامل » (ج ٣ ، ص : ٣٠) .
(٢) المبرد : « الكامل في اللغة » ، (ج ٢ ، ص : ٣٩) .
(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥٢٧) .
(٤) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٧٧) .
(٥) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٧٦) .
(٦) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٨٨) .

المبحث الثالث : موقف التابعين ومن بعدهم من الفتنة

لم يكن موقف التابعين ومن بعدهم مخالفًا لموقف الصحابة في الدفاع عن عثمان ﷺ ورعاية حرمته ، وبيان أنَّه قُتل على غير وجه الحقِّ ، واستعظام قتله ، والبراءة من قتلته ، وذمهم وذكرهم بالسوء ، فقد وضعوا نصب أعينهم تأييد السنَّة ونفي البدعة بعيدًا عن الأهواء الشخصية والنزعات الخاصة ، فكانت كثير من الأخبار المروية عنهم والمتعلقة بالفتنة الأولى قد أخرجت عثمان ﷺ ؛ كالقلب المصفى نقيًّا خالصًا من كل ما أراده المغرضون وتقوَّله المتقوِّلون .

رُوي عن كعب الأحبار (١) قال : « لا تقتلوا عثمان ، فوالله لئن قتلتموه ليستحلنَّ القتل ما بين دروب الروم إلى صنعاء ، ولتكونن فتن وضغائن » (٢) .

وعن زيد بن صوحان (٣) - وكان ممن شهد حصار عثمان - قال يوم قتل عثمان : « اليوم نفرت القلوب منافرها ، والذي نفسي بيده لا تتألَّف إلى يوم القيامة » (٤) .

وروى سعيد بن هانئ (٥) أن رجالًا قدموا من المدينة فمرُّوا على أبي مسلم

---

(١) هو كعب بن ماتع الحميري المعروف بكعب الأحبار ، كان على دين يهود ، فأسلم وقدم المدينة في خلافة أبي بكر ، وهو ثقة ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين ، له في صحيح مسلم رواية عن أبي هريرة ، مات في آخر خلافة عثمان ﷺ ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٤٤٥) ، وخليفة : « الطبقات » ، (ص : ٣٠٨) ، والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٦٢) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص : ١٦١) ، والذهبي : « التذكرة » ، (ج ١ ، ص : ٤٩) .

(٢) المالقي : « التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان » ، (ص : ١٧٨) .

(٣) هو زيد بن صوحان بن حجر بن الحارث العبدي الكوفي أبو سليمان : من التابعين ، أسلم في حياة النبي ﷺ وسمع عن عمر وعلي وسلمان ، وكان من العلماء العبَّاد ، قال فيه ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، قتل في معركة الجمل عام ٣٦ هـ (٦٥٦ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ١٢٣) . وخليفة : « الطبقات » ، ص ١٤٤ ، وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، (ص : ١٠١) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٨ ، ص : ٤٣٩) .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٩٩) .

(٥) هو سعيد بن هانئ الخولاني الشامي أبو عثمان ، روى عن العرباض بن سارية ومعاوية وأبي مسلم الخولاني ، قال العجلي : تابعي ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، توفي عام (١٢٧ هـ) (٧٤٤ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٤٥٠) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٥١٨/١/٢) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ١٨٨) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص : ٧٠) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٤ ، ص : ٩٢) .

الخولاني (١) وهو عند معاوية في دمشق ، فقال لهم : هل مررتم بإخوانكم من أهل الحِجْر (٢) ؟ فقالوا : نعم ، فقال : كيف رأيتم صنيع اللّٰه بهم ؟ قالوا : بذنوبهم ، قال : فإني أشهد أنكم عند اللّٰه مثلهم ، قال - أي الراوي - : فدخلوا على معاوية ، فقالوا : ما لقينا من هذا الشيخ الذي خرج من عندك ؟ فبعث إليه ، فجاءه فقال له : يا أبا مسلم ما لك ولبني أخيك ؟! قال : قلت لهم : مررتم على أهل الحِجْر ؟ قالوا : نعم ، قلت : كيف رأيتم صنيع اللّٰه بهم ؟ قالوا صنع اللّٰه ذلك بهم بذنوبهم ، فقلت : أشهد أنكم عند اللّٰه مثلهم ، فقال : وكيف يا أبا مسلم ؟ قال : قتلوا ناقة اللّٰه ، وقتلتم خليفة اللّٰه ، وأشهد على ربي لخليفته أكرم عليه من ناقته (٣) .

وقال الشعبي : « لقي مسروق الأشتر ، فقال مسروق للأشتر : قتلتم عثمان ؟ قال : نعم ، قال : أما واللّٰه لقد قتلتموه صوَّامًا قوَّامًا » (٤) .

وروى الإمام البخاري في : « التاريخ الصغير » عن محمد بن المنتشر (٥) أن أناسًا من أصحاب عليٍّ لقوا مسروقًا ، فقالوا : مسروق غضبان أن قتل عثمان ، فخلف الأشتر في أعقابهم ، فقال : يا أبا عائشة ما رأيت مثل شيء صنعناه ، ولا يوم عجل بني إسرائيل (٦) .

---

(١) هو عبد اللّٰه بن ثوب المعروف بأبي مسلم الخولاني اليماني الشامي ، رحل إلى النبي ﷺ فلم يدركه ، ولقي أبا بكر ، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي أهل الشام ، وقال : كان ثقة ، كما وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال العجلي : ثقة من كبار التابعين ، توفي عام (٦٢ هـ) (٦٨١ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٤٤٨) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٥١١) ، والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٣٠٨) ، والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص : ٣٣٣) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٢ ، ص : ٢٣٥) .

(٢) اسم ديار ثمود بوادي القرى بين المدينة المنورة والشام : انظر : البكري : « معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع » ، (ج ٢ ، ص : ٤٢٦) .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٩٩ - ٥٠٠) .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥٠٢) .

(٥) هو محمد بن المنتشر بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي الكوفي ، روى عن ابن عمر وعائشة وعمه مسروق وغيرهم ، قال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث قليلة ، ووثقه أحمد وقال فيه خيرًا ، وقال العجلي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢١٩/١/١) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤١٤) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص : ٩٩) . وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٧ ، ص : ٣٦٥) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص : ٤٧١) .

(٦) البخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٨٩) .

وروى ابن أبي شيبة والحاكم عن عمير بن سعيد [١] النخعي ، قال : لما رجع عليٌّ من الجمل وتهيأ لصفين اجتمعت النخع ، فدخلوا على الأشتر ، فقال : هل في البيت إلا نخعي ؟ فقالوا : لا ، فقال : إن هذه الأمة عمدت إلى خيرها فقتلته ، وسرنا إلى أهل البصرة قوم لنا عليهم بيعة فنصرنا عليهم بنكثهم ، وإنكم تسيرون غدًا إلى أهل الشام قوم ليس لكم عليهم بيعة ، فلينظر امرؤ منكم أين يضع سيفه [٢] .

وعن الزهري قال : « كان سعيد بن المسيِّب يسمي العام الذي قتل فيه عثمان عام الحزن » [٣] .

وروى يحيى بن معين قال : « قال رجل لطاوس [٤] : ما رأيت أحدًا أجرأ على اللَّه من فلان ، قال : لم تر قاتل عثمان » [٥] .

وقال ابن أبي الهذيل [٦] : « واللَّه لقد جار هؤلاء القوم - أي قتلة عثمان - عن القصد حتى أن بينهم وبينه وعورة ، ما يهتدون له وما يعرفونه » [٧] .

---

(١) هو عمير بن سعيد النخعي الصُّهباني الكوفي أبو يحيى ، روى عن علي وسعد وأبي موسى وابن مسعود ومسروق وغيرهم ، وروى عنه الشعبي والأعمش وطلحة بن مصرف ... قال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث ، ووثقه ابن معين والعجلي ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، توفي عام (١١٥ هـ) (٧٣٣ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ١٧٠) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٥٣٢/٢/٣) ، والعجلي : « تاريخ الثاق » ، (ص : ٣٧٥) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص : ٢٥٢) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص : ١٤٦) .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٦٥) ، والحاكم في « المستدرك » ، (ج ٣ ، ص : ١٠٧) .

(٣) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، (ج ١ ، ص : ٥٩٠) .

(٤) هو طاوس بن كيسان اليماني الحميري الجندي أبو عبد الرحمن ، من عُبَّاد أهل اليمن ومن سادات التابعين ، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي ، توفي عام (١٠٦ هـ) (٧٢٤ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٥ ، ص : ٥٣٧) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٢٧٥) . والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٢٥٢) والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٢٣٤) ، والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ١ ، ص : ٧٠٥) .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٥٦) .

(٦) هو عبد اللَّه بن أبي الهذيل العنزي أبو المغيرة الكوفي ، روى عن جماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود ، قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال العجلي : تابعي ثقة ، توفي في ولاية خالد القسري بعد (١١٠ هـ) (٧٢٨ م) ، انظر : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٣٥٢) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٢٢/١/٣) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٣٨٢) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٦ ، ص : ٦٢) .

(٧) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٠٦) .

وروى مبارك بن فضالة [(١)] قال : « سمعت الحسن البصري يقول : ما علمت أحدًا أُشْرِك في دم عثمان ﷺ ولا أعان عليه إلا قُتل » [(٢)] .

وفي رواية أخرى : « لم يدع اللّه الفسقة - قتلة عثمان - حتى قتلهم بكل أرض » [(٣)] .

وحدَّث يونس بن عبيد [(٤)] عنه أيضًا يقول : « لو كان قتل عثمان هدًى لاحتلبت به الأمة لبنًا ، ولكنه كان ضلالًا فاحتلبت به الأمة دمًا » [(٥)] .

وروى ابن عون [(٦)] عن محمد بن سيرين قال : « لم نفقد الخيل البلق في المغازي والجيوش - يقصد قتال الملائكة مع المسلمين - حتى قتل عثمان » [(٧)] .

وروى عنه أيضًا قوله : « لم نختلف في الأهلَّة حتى قتل عثمان » [(٨)] .

---

(١) هو مبارك بن فضالة بن أبي أمية أبو فضالة البصري ، روى عن الحسن البصري ، وقال أنه جالسه ثلاث عشرة سنة ، قال الساجي : كان صدوقًا ، مسلمًا ، خيارًا ، وكان من النساك ، وقال العجلي : لا بأس به ، وقال أبو زرعة : كان يدلِّس ، وإذا صرح بالسَّماع فهو ثقة ، توفي عام (١٦٦ هـ) (٧٨٢ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٢٧٧) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٤٢٦/١/٤) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤١٩) . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ١٣٥) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص : ٢٨) .

(٢) ابن شبّة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٤ ، ص : ١٢٥٢) .

(٣) البخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٧٩) .

(٤) هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي البصري أبو عبيد ، قال ابن حبان فيه : كان من سادات أهل زمانه علمًا وفضلًا وحفظًا وإتقانًا وسنّةً وبغضًا لأهل البدع مع التقشف الشديد والفقه في الدين والحفظ الكثير . وثقه ابن سعد وأحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم ، وقال الذهبي : هو من العلماء العاملين الأثبات . توفي عام (١٣٩ هـ) (٧٥٦ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٢٦٠) ، والبخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ٢ ، ص ٤٩ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٩ ، ص ٢٤٢ ، وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، ص ١٥٠ .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥٠٠) .

(٦) هو عبد اللّه بن عون بن أرطبان المزني البصري الحافظ ، قال ابن حبان فيه : كان من سادات أهل زمانه عبادة وفضلًا وورعًا ونسكًا وصلابةً في السنَّة وشدّةً على أهل البدع ، وقال عثمان بن أبي شيبة : ثقة صحيح الكتاب ، وقال العجلي : بصري ثقة ، رجل صالح ، ووثقه ابن معين وابن سعد وعيسى بن يونس ، وقال النسائي : ثقة مأمون ، توفي عام (١٥١ هـ) (٧٦٨ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٢٦١) ، وخليفة : « الطبقات » ، (ص : ٢١٩) ، والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ٢ ، ص : ١١١) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٢٧٠) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص : ٣٤٦) .

(٧) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥٠٠) .

(٨) « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥٠١) .

وحدَّث قرَّة بن خالد (١) عنه قوله : « لو حلَّ القتال في أهل القبلة حلَّ يوم قتل عثمان » (٢) .

وعن جَسْر أبي جعفر (٣) قال : « عُدْنا أبا رجاء العطاردي (٤) في مرضه الذي مات فيه ، فتحامل فجلس إلينا فقال : حيَّاكم اللَّه بالسلام ، أحلَّنا وإياكم دار السلام ، اتقوا اللَّه تعالى ، ولا تسبُّوا عليًّا ، وأبغضوا من يسبُّه ، واتقوا اللَّه ، ولا تسبُّوا عثمان ، وأبغضوا من يسبُّه » (٥) .

وروى موسى الجهني (٦) عن طلحة بن مُصَرِّف (٧) قال : « أكثرتم في عثمان فيأبى

---

(١) هو قرَّة بن خالد السدوسي ، البصري أبو محمد ، وثَّقه ابن معين والنسائي وابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان متقنًا ، وقال الآجرّي : ذكره أبو داود فرفع من شأنه ، وقال الطحاوي : ثبت متقن ضابط ، توفي عام (١٥٥ هـ) (٧٧١ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٢٧٥) ، وخليفة : « الطبقات » ، ص ٢٢٢ ، وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، (ص : ١٥٦) ، والآجري : « السؤالات » ، (ص : ٣٤٤) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص : ٣٧١) .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٥٧) .

(٣) هو جسر بن فرقد أبو جعفر القصَّاب البصري ، روى عن الحسن ، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي ووكيع ، قال أبو حاتم : صالح ، ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٤٦/٢/١) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٢ ، ص : ٥٣٩) ، وابن حجر : « اللسان » ، (ج ٢ ، ص : ١٠٤) .

(٤) هو عمران بن ملحان المعروف بأبي رجاء العطاردي : تابعي مخضرم ، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره ، روى عن جماعة من الصحابة منهم علي ، وعمرو وسمرة بن جندب ، وعائشة وغيرهم ، وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة ، وقال ابن سعد : كان ثقة في الحديث ، توفي عام (١٠٧ هـ) (٧٤٤ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٧٠٤) ، وخليفة : « الطبقات » ، (ص : ١٩٦) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٤١٠/٢/٣) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤٩٨) .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٥٢٣ .

(٦) هو موسى بن عبد اللَّه الجهني الكوفي أبو سلمة ، قال يعلى بن عبيد : كان بالكوفة أربعة من رؤساء الناس ونبلائهم فذكره منهم ، وثقه يحيى بن سعيد القطان وأحمد ، وابن معين والنسائي ، وقال العجلي : ثقة في عداد الشيوخ ، وقال أبو زرعة : صالح ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات ، توفي عام (١٤٤ هـ) (٧٦١ م) ، ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٥٩٣) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٨٨/١/٤) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص : ١٤٩) . وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، (ص : ١٦٥) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص : ٣٥٤) .

(٧) هو طلحة بن مصرِّف بن عمرو بن الحارث الهمداني الكوفي أبو محمد ، قال عبد اللَّه بن إدريس : ما رأيت الأعمش يثني على أحد أدركه إلَّا على طلحة بن مصرِّف ، وكانوا يسمونه سيد القرَّاء ، وثقه ابن معين ، وأبو حاتم والعجلي ، وابن سعد ، وابن حبان ، توفي عام (١١٢ هـ) (٧٣٠ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٣٠٨) . وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٢٧٨) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٢٣٥) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٧٣) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص : ٢٥) .

قلبي إلَّا حبَّه » [(١)] .

وروى ابن عساكر في تاريخه بسنده إلى ميمون بن مهران قال : « قبض رسول اللَّه ﷺ فبايع أصحاب رسول اللَّه ﷺ كلهم أبا بكر ورضوا به من غير قهر ولا اضطهاد . ثم إنّ أبا بكر استخلف عمر ، فاستأمر المسلمين في ذلك ، فبايعه أصحاب رسول اللَّه ﷺ أجمعون ، ورضوا به من غير قهر ولا اضطهاد ، فلما حضر عمر الموت جعل الأمر شورى إلى ستة نفر من أصحاب رسول اللَّه ﷺ وأصحابه والحواريِّين ، ولم يأل النصيحة للَّه ولرسوله ﷺ وللمؤمنين جهده ، وكره عمر أن يولي منهم رجلًا ، فلا تكون إساءة إلا لحقت عمر في قبره ، فاختار أهل الشورى عثمان بن عفَّان ، فبايعه أصحاب رسول اللَّه ﷺ أجمعون والتابعون لهم بإحسان ، ورضوا به من غير قهر ولا اضطهاد ، فلم يزل أمر الناس على عهد أبي بكر وعمر مستقيمًا ، كلمتهم واحدة ودعواهم جماعة ؛ حتى قتل عثمان بن عفان ، فقيل له : فما الذي نقموا على عثمان ؟ قال : إنَّ أناسًا أنكروا على عثمان جاءوا بما هو أنكر منه ، أنكروا عليه أمرًا هم فيه كذبة ، فأعتبهم وأرضاهم ، وعزل من كرهوا واستعمل من أرادوا ، ثم إنَّ فسَّاقًا من أهل مصر ، وسفهاء من أهل المدينة دعاهم أشقاهم إلى قتل عثمان ، فدخلوا عليه منزله وهو جالس مع مصحف يتلو فيه كتاب اللَّه ، ومعهم السلاح فقتلوه صابرًا محتسبًا ، رَحِمَهُ اللَّهُ » [(٢)] .

وروى سليمان بن أبي المغيرة [(٣)] عن أبي جعفر الباقر [(٤)] قال : « قتل عثمان بن عفان على غير وجه الحقِّ » [(٥)] .

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥١١) ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٥ ، ص : ١٩١) .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥٠٣ ، ٥٠٤) .

(٣) هو سليمان بن أبي المغيرة العبسي الكوفي أبو عبد اللَّه ، قال أحمد : ثقة خيار ، ووثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٢٣٤) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص : ١٤٥) ، والذهبي : « الكاشف » ، (ج ١ ، ص : ٣٢٠) ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٤ ، ص ٢٢١ .

(٤) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي أبو جعفر الباقر ، ذكره النسائي في فقهاء أهل المدينة من التابعين ، وقال ابن البرقي : كان فقيهًا فاضلًا ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، توفي بعد عام . (١١٤ هـ) (٧٣٢ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٥ ، ص : ٣٢٠) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤١٠) . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ١ ، ص : ٣٦٠) . والطبري : « ذيل المذيل » ، ص ٦٤١ . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص : ٣٥٠) .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥٠٠) .

وقال أبو جعفر القارئ [١] هو يحدِّث عن المحاصرين لعثمان ﷺ بعد أن ذكر رؤساءهم وعددهم - : « وضوت [٢] إليه حثالة من الناس قد مرجت [٣] أماناتهم وسفهت أحلامهم » [٤] .

وذكر حرملة عن يزيد بن أبي حبيب قال : « أعظم ما أتت هذه الأمَّة بعد نبيِّها ثلاث خلال : قتل عثمان بن عفان ، وتحريقهم الكعبة ، وأخذهم الجزية من المسلمين » [٥] ، وروي عنه أيضًا قوله : « إن عامة الركب الذين خرجوا إلى عثمان جنُّوا ، قال ابن المبارك : أيسره ، وفي رواية : الجنون لهم قليل » [٦] .

وروى حماد بن سلمة عن أيُّوب السَّختياني قوله : « من أحبَّ أبا بكر فقد أقام الدِّين ، ومن أحبَّ عمر فقد أوضح السبيل ، ومن أحبَّ عثمان فقد استنار بنور اللَّه ، ومن أحبَّ عليًّا فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ، قال حمَّاد : فقلت لأيوب : أتحفظ هذا ؟ قال : نعم ، فاحفظوه وعلِّموه أبناءكم ، وليعلِّمه أبناؤكم أبناءهم » [٧] .

وقال عثَّام بن علي [٨] : سمعت الثوري - سفيان - يقول : « لا يجتمع حبُّ علي

---

(١) هو أبو جعفر القارئ المدني المخزومي ، ويسمى يزيد بن القعقاع ، قال ابن سعد : كان ثقة ، وكان إمام أهل المدينة في القراءة ، فسمي القارئ لذلك ، ووثَّقه ابن معين والنسائي وابن حبان ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، توفي عام ١٢٧ هـ (٧٤٤ م) ، انظر : ابن سعد : « الطبقات » ، (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) ، (ص : ١٥١) . وابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٦٩٩ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص : ٢٨٤) . وابن الجزري : « غاية النهاية في طبقات القراء » ، (ج ٢ ، ص : ٣٨٢) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٢ ، ص : ٥٨) .

(٢) توجهت ، ابن منظور : « لسان العرب » .

(٣) اختلطت وقلَّ الوفاء بها : « لسان العرب » .

(٤) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، (ج ١ ، ص : ٥٩١) .

(٥) البخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٥٩) .

(٦) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٥٦) .

(٧) « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥١٠) .

(٨) هو عثَّام بن علي بن هجير العامري الكوفي ، أبو علي ، قال الآجرِّي عن أبي داود سمعت أحمد يقول : عثَّام رجل صالح ، وقال : سألت أبا داود فجعل يثني عليه ويقول قولًا جميلًا ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال أبو زرعة : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق ، ووثقه الدارقطني وابن شاهين وابن سعد وابن حبَّان والبزَّار ، توفي عام (١٩٥ هـ) (٨١٠ م) ، ترجم له خليفة : « الطبقات » ، ص ١٧٠ ، والدارمي : « التاريخ » ، (ص : ١٨٦) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص : ٤٤) . والآجري : « السؤالات » ، (ص : ٢١٤) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص : ١٠٥) .

وعثمان إلا في قلوب نبلاء الرِّجال »[(١)] .

وحدث المغيرة الضبِّي[(٢)] قال : « قلت لإبراهيم[(٣)] - النخعي - : إنْ كان قتل عثمان ، فقال : مه ، فقلت : واللَّه إن أردت أن أقول إلا أنه كان عظيمًا ، قال : أجل »[(٤)] .

وذكر مصعب بن عبد اللَّه الزبيري أن أباه عبد اللَّه بن مصعب[(٥)] أخبره أنَّ الرشيد - الخليفة العباسي - قال له : ما تقول في الذين طعنوا على عثمان ؟ قال : قلت : يا أمير المؤمنين طعن عليه ناس ، وكان معه ناس ، فأما الذين طعنوا عليه فتفرقوا عنه ، فهم أنواع الشِّيع وأهل البدع وأنواع الخوارج ، وأما الذين كانوا معه فهم أهل الجماعة إلى اليوم ، فقال لي : ما أحتاج أن أسأل بعد اليوم عن هذا[(٦)] .

وذكر الفرزدق عثمان ﷺ في معرض قصيدة مدح فيها الخليفة سليمان بن عبد الملك يقول :

عثمان إذ قتلوه وانتهكوا   دمه صبيحة ليلة النَّحر[(٧)]

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٥١٠ .

(٢) هو المغيرة بن مقسم الضبي الكوفي الفقيه أبو هشام ، قال أبو بكر بن عياش : ما رأيت أحدًا أفقه من مغيرة ؛ فلزمته ، وقال ابن معين : ثقة مأمون ، وقال العجلي : مغيرة ثقة فقيه ، ووثقه النسائي وابن سعد ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، توفي عام (١٣٦ هـ) (٧٥٣ م) ، ترجم له : ابن معين : « التاريخ » (ج ٢ ، ص : ٥٨١) ، وخليفة : « الطبقات » ، (ص : ١٦٥) ، والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ٢ ، ص : ٢٨) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤٣٧) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص : ٢٦١) .

(٣) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي الفقيه أبو عمران ، قال العجلي فيه : كوفي ثقة ، رأى عائشة ﷺ رؤيا ، وكان مفتي أهل الكوفة ، وكان رجلًا صالحًا فقيهًا متوقيًا ، قليل التكلُّف ، ومات وهو مختفٍ من الحجاج ، وقال الأعمش : كان إبراهيم خيِّرًا في الحديث ، وقال الشعبي : ما ترك أحدًا أعلم منه ، توفي عام (٩٦ هـ) (٧١٤ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٢٧٠) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ١٥) ، والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ص : ١٠٠) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٥٦) ، وابن حجر : « التهذيب » (ج ١ ، ص : ١٧٧) .

(٤) ابن شبّة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٤ ، ص : ١٢٥٢) .

(٥) هو عبد اللَّه بن مصعب بن ثابت بن عبد اللَّه الزبيري القرشي الأسدي : كان من أعدل الولاة ، ولي اليمامة للمهدي العباسي ثم الهادي ، وألزمه الرشيد بولاية المدينة وعمره سبعون سنة ، فقبلها بشروط ، قال الخطيب البغدادي فيه : كان محمودًا في ولايته ، جميل السيرة ، مع جلالة قدره وعظم شرفه ، توفي بالرقة وهو في صحبة الرشيد عام (١٨٤ هـ) (٨٠٠ م) . ترجم له : خليفة : « الطبقات » ، (ص : ٤٦١) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٠ ، ص : ١٧٣) ، وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١٠ ، ص : ١٨٥) .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٨ ، ص : ٣٥٣) .

(٧) الفرزدق : « ديوان » ، (ج ١ ، ص : ٢٦٥) .

وقال راعي الإِبل النميري [١] يرثي عثمان :

عشية يدخلون بغير إذن على متوكِّل أوفى وطابا
خليل محمد ووزير صدق ورابع خير من وطيء الترابا [٢]

ومن بديع ما أورده المبرد من شعره :

قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا وَدْعًا ، فلم أر مثله مخذولًا
فتفرَّقت من ذلك عصاهم شققا وأصبح سيفهم مفلولًا [٣]

وقالت ليلى الأخيلية [٤]

أبعد عثمان ترجو الخير أمته وكان آمن من يمشي على ساق
خليفة اللَّه أعطاهم وخوَّلهم ما كان من ذهب محض وأوراق [٥]

* * *

(١) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري ، يلقب براعي الإِبل لكثرة وصفه لها وجودة نعته إياها ، كان من فحول الشعراء في العصر الأموي ، وكان يعيش في بادية البصرة ، وهو من أصحاب الملحمات . توفي عام (٩٠ هـ) (٧٠٩ م) ، ترجم له : ابن سلام : « طبقات الشعراء » (ص : ١١٧) ، وابن أبي الخطاب : « جمهرة أشعار العرب » (ص : ١٧٢) . والأصفهاني : « الأغاني » ، (ج ٢٣ ، ص : ٣٤٨ - ٣٦٣) .

(٢) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص : ١٩٧) .

(٣) « البداية والنهاية » ، (ج ٢ ، ص : ٣٩) .

(٤) هي ليلى بنت عبد اللَّه بن الرحال بن شداد الأخيلية العامرية : كانت شاعرة فصيحة ذكية ، متقدمة في صناعة الشعر ، إذ تلي في طبقة الشعراء طبقة الخنساء ، وكانت تفد على الحجاج فيقربها ويكرمها ، توفيت وهي في طريقها إلى الريّ عام (٨٠ هـ) (٧٠٠ م) ، ترجم لها : المرزباني : « معجم الشعراء » ، (ص : ٣٤٣) . وأبو الفرج الأصفهاني : « الأغاني » (ج ١١ ، ص : ١٩٤ - ٢٣٤) .

(٥) المبرد : « الكامل في اللغة والأدب » ، (ج ٢ ، ص : ٣٩) ، والطبراني : « المعجم الكبير » ، (ج ١ ، ص : ٤٢) .






الباب الثالث

الفتنة الثانية

ويحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الخليفة الراشد الرابع (بيعته ، سياسته في الحكم ، المكائد ضده)

ويحتوي على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : بيعة عليّ بن أبي طالب ﷺ .

المبحث الثاني : سياسته ﷺ .

المبحث الثالث : أثر السبئية في الفتنة الثانية .

* * *




المبحث الأول : بيعة علي بن أبي طالب ﷺ

في تلك الظروف الدقيقة التي مرّت بها الدولة الإسلامية إثر مقتل عثمان ﷺ كان المسلمون في حاجة ماسة إلى خليفة يملأ الفراغ السياسي ، فوقع الاختيار على عليٍّ ﷺ لكن الروايات تعدَّدت واختلفت في أمر البيعة .

ويشير الإمام الطبري إلي هذا الاختلاف بقوله : « اختلف السلف من أهل السير في ذلك » [١] .

أما الروايات التي أشارت إلى أنَّ الصحابة رضوان اللّه عليهم هم الذين قدموا إلى عليٍّ وطلبوه للخلافة ، فبايعه المهاجرون والأنصار ، وبايع الناس ، فهي كالآتي :

الرواية الأولى عن محمد بن الحنفية قال : « كنت مع أبي حين قتل عثمان ﷺ فقام فدخل منزله ، فأتاه أصحاب رسول اللّه ﷺ فقالوا : إن هذا الرجل قد قتل ، ولابد للناس من إمام ، ولا نجد اليوم أحدًا أحق بهذا الأمر منك ، لا أقدم سابقة ، ولا أقرب من رسول اللّه ﷺ فقال : لا تفعلوا ، فإني أكون وزيرًا خير من أن أكون أميرًا ، فقالوا : لا واللّه ! ما نحن بفاعلين حتى نبايعك ، قال : ففي المسجد ، فإنَّ بيعتي لا تكون خفيًا ، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين ، قال سالم بن أبي الجعد : فقال عبد اللّه ابن عباس ﷺ فلقد كرهت أن يأتي المسجد مخافة أن يشغب عليه ، وأبى هو إلا المسجد ، فلما دخل المهاجرون والأنصار فبايعوه ، ثم بايعه الناس » [٢] .

والرواية الثانية عن أبي بشير العابدي [٣] قال : « كنت بالمدينة حين قتل عثمان ﷺ واجتمع المهاجرون والأنصار ، فيهم طلحة والزبير ، فأتوا عليًّا فقالوا : يا أبا الحسن هلمَّ نبايعك ، فقال : لا حاجة لي في أمركم ، أنا معكم فيمن اخترتم ، فقد رضيت به ، فاختاروا واللّه ، فقالوا : ما نختار غيرك ، قال - أي الراوي - : فاختلفوا إليه بعد ما قتل عثمان ﷺ مرارًا ، ثم أتوه في آخر ذلك ، فقالوا له : إنه لا يصلح الناس إلا بإمرة ، وقد طال الأمر ، فقال لهم : إنكم اختلفتم إليَّ وأتيتم ، وإني قائل لكم قولًا إن قبلتموه قبلت

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٧) .
(٢) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٧) .
(٣) لم أجد له ذكرًا في المصادر المتيسرة .

أمركم ، وإلا فلا حاجة لي فيه . قالوا : ما قلت من شيء قبلناه إن شاء اللّٰه ، فجاء فصعد المنبر ، فاجتمع الناس إليه ، فقال : إني قد كنت كارهًا لأمركم ، فأبيتم إلا أن أكون عليكم ، ألا وإنه ليس لي أمر دونكم ، إلا أن مفاتيح مالكم معي ، ألا وإنه ليس لي أن آخذ منه درهمًا دونكم ، رضيتم ؟ قالوا : نعم ، قال : اللهم اشهد عليهم ، ثم بايعهم على ذلك ، قال أبو بشير : وأنا يومئذٍ عند منبر رسول اللّٰه ﷺ قائم أسمع ما يقول » (١) .

والرواية الثالثة من طريق أبي المليح (٢) قال : « لما قتل عثمان ﷺ خرج عليٌّ إلى السوق ، وذلك يوم السبت لثماني عشرة ليلة خلت من ذي الحجة ، فاتبعه الناس وبهشوا (٣) في وجهه ، فدخل حائط بني عمرو بن مبذول ، وقال لأبي عمرة بن عمرو ابن محصن : أغلق الباب ، فجاء الناس فقرعوا الباب ، فدخلوا فيهم طلحة والزبير ، فقالا : يا علي ابسط يدك ، فبايعه طلحة والزبير » (٤) .

والرواية الرابعة عن الشَّعبي قال : « لما قُتل عثمان ﷺ أتى الناس عليًا وهو في سوق المدينة وقالوا له : ابسط يدك نبايعك قال : لا تعجلوا ، فإن عمر كان رجلًا مباركًا ، وقد أوصى بها شورى ، فأمهلوا حتى يجتمع الناس ويتشاورون ، فارتدَّ الناس عن علي ، ثم قال بعضهم : إن رجع الناس إلى أمصارهم بقتل عثمان ولم يقم بعده قائم بهذا الأمر لم نأمن اختلاف الناس وفساد الأمة ، فعادوا إلى عليٍّ ، فأخذ الأشتر بيده ، فقبضها عليٌّ فقال : أبعد ثلاثة ؟! أما واللّٰه لو تركتها ليقصرن عنيتك (٥) عليها حينًا ، فبايعته العامة ، وأهل الكوفة يقولون : إن أول من بايعه الأشتر » (٦) .

والرواية الخامسة من طريق سيف بن عمر عن شيوخه : « لما كان يوم الخميس على

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٨) .

(٢) هو أبو المليح بن أسامة الهذلي ، روى عن عائشة وابن عباس وابن عمر وجابر وأنس وغيرهم ، وروى عنه سالم بن أبي الجعد وأبو قلابة الجرمي وقتادة وآخرون قال العجلي : بصري تابعي ثقة ، وقال الذهبي : ثقة . وقال ابن حجر : ثقة ، من الطبقة الثالثة ، ومات سنة (١١٢ هـ) (٧٣٠ م) . ترجم له ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٧٢٦) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٥١٢) ، والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣، ص : ٣٣٦) . وابن حجر : « التقريب » ، (ج ٢ ، ص : ٤٧٦) .

(٣) أي : ارتاحوا إليه ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٨) .

(٥) أي عناءك ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٣) .

رأس خمسة أيام من مقتل عثمان ﷺ جمعوا أهل المدينة - أي جمعهم الخوارج - فوجدوا سعدًا والزبير خارجين ، ووجدوا طلحة في حائط له ، ووجدوا بني أمية قد هربوا إلا من لم يطق الهرب ، وهرب الوليد وسعيد إلى مكة في أول من خرج ، وتبعهم مروان ، وتتابع على ذلك من تتابع ، فلمَّا اجتمع لهم أهل المدينة قال لهم أهل مصر : أنتم أهل الشورى ، وأنتم تعقدون الإمامة ، وأمركم عابر على الأمة ، فانظروا رجلًا تنصبونه ، ونحن لكم تبع ، فقال الجمهور : علي بن أبي طالب ، نحن به راضون » [(١)] .

والرواية السادسة عن عوف [(٢)] : « أما أنا فأشهد أني سمعت محمد بن سيرين يقول : إنَّ عليًا جاء فقال لطلحة : ابسط يدك يا طلحة لأبايعك ، فقال طلحة : أنت أحق وأنت أمير المؤمنين ، فابسط يدك ، فبسط عليٌّ يده فبايعه » [(٣)] .

والرواية السابعة عن إسماعيل بن موسى الفزاري [(٤)] بإسناده إلى العُرني صاحب الجمل الذي كان دليلًا لعلي بذي قار قال : « لمَّا نزل عليٌّ بذي قار حمد للَّه وأثنى عليه ثم قال : « ... إن النبي ﷺ قبض وما أرى أحدًا أحق بهذا الأمر مني فبايع الناس أبا بكر ، فبايعت كما بايعوا ، ثم إن أبا بكر هلك وما أرى أحدًا أحق بهذا الأمر مني ، فبايع الناس عمر بن الخطاب ، فبايعت كما بايعوا ، ثم إن عمر هلك ولا أرى أحدًا أحق بهذا الأمر مني ، فجعلني سهمًا من ستة أسهم ، فبايع الناس عثمان ، فبايعت كما بايعوا ، ثم سار الناس إلى عثمان فقتلوه ، ثم أتوني فبايعوني طائعين غير مكرهين ، فأنا أقاتل من خالفني بمن اتبعني حتى يحكم اللَّه بيني وبينهم ، وهو خير الحاكمين » [(٥)] .

---

(١) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٣ - ٤٣٤) .

(٢) هو عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري أبو سهل البصري المعروف بالأعرابي ، قال عبد اللَّه عن أبيه - أحمد بن حنبل - : ثقة صالح الحديث ، وقال أبو حاتم : صدوقًا صالح ، ووثقه ابن معين والنسائي وابن سعد : توفي عام (١٤٧ هـ) (٧٦٤ م) . ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٤٦٠) ، وخليفة : « الطبقات » ، (ص : ٢١٩) . والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ٢ ، ص : ٨٥) . وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، (ص : ١٥١) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ص : ٣٠٥) .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٤) .

(٤) هو إسماعيل بن موسى الفزاري الكوفي ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال ابن عدي : أنكروا عليه غلوه في التشيع ، وقال ابن حجر : صدوق يخطئ رمي بالرفض . توفي عام (٢٤٥ هـ) (٨٥٩ م) . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣٧٣/١/١) . وابن أبي حاتم « الجرح والتعديل » ، (ج ٢ ، ص : ١٩٦) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ١ ، ص : ٢٥١) ، وابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص : ٧٥) .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٥٨) .

والرواية الثامنة من طريق نصر بن مزاحم العطّار (١) أن رجلًا - عبد خير بن يزيد (٢) قام إلى أبي موسى فقال : « يا أبا موسى هل كان هذان الرجلان - يعني طلحة والزبير - ممن بايع عليًا ؟ قال : نعم » (٣) .

ومن الملاحظ أن الروايات السابقة تسير في الإتجاه الصحيح لما وقع فعلًا ، ويؤيد ذلك ما ورد في السنَّة النبوية من مؤشرات عن خلافة علي ﷺ وما روي عن الصحابة في هذا الشأن ، وما نقله المؤرخون والمحدثون والفقهاء وأهل العلم عن شرعية خلافة عليٍّ ﷺ وصحتها ، ومبايعة أهل الحل والعقد له من المهاجرين والأنصار .

أخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي عن سَفِينة ﷺ قال : سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « **الخلافة ثلاثون عامًا ثم يكون بعد ذلك المُلك** » قال سفينة : أمسك ، خلافة أبي بكر ﷺ سنتين ، وخلافة عمر ﷺ عشر سنين ، وخلافة عثمان ﷺ اثنتي عشرة سنة ، وخلافة عليٍّ ﷺ ست سنين (٤) .

وأخرج أحمد والحاكم عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « **إنَّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله** » ، فاستشرف لها القوم - وفيهم أبو بكر وعمر ﷺ » .

قال أبو بكر : أنا هو ؟ قال : « **لا** » قال عمر : أنا هو ؟ قال : « **لا ، ولكن خاصف**

(١) هو نصر بن مزاحم العطار الكوفي أبو الفضل ، أحد الإخباريين من طبقة أبي مخنف ، كان عارفًا بالتاريخ والأخبار ، وكان رافضيًا من غلاة الشيعة . له « صفين » ، « الجمل » ، « مقتل حجر بن عدي » ، « مقتل الحسين بن عليّ » . توفي عام (٢١٢ هـ) (٨٢٧ م) . ترجم له الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ١٣ ، ٢٨٣ . وابن النديم : « الفهرست » ، (ص : ١٠٦) ، وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ١٩ ، ص : ٢٢٥) ، والذهبي : « الميزان » : (ج ٤ ، ص : ٢٥٤) .

(٢) هو عبد خير بن يزيد الهمداني أبو عمارة الكوفي : تابعي مخضرم ، روى عن أبي بكر وعلي وزيد بن أرقم وعائشة وغيرهم ، ذكره مسلم في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . انظر : الدارمي : « التاريخ » ، (ص : ١٥٠) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » (ص : ٢٨٦) ، وابن حبان : « الثقات » (ج ٥ ، ص : ١٤٤) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١١ ، ص : ١٢٦) .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٦) .

(٤) أخرجه أحمد في « المسند » ، (ج ٥ ، ص : ٢٢٠) ، وأبو داود في « السنن » ، كتاب السنة ، (ج ٤ ، ص : ٢١١) ، والترمذي : في « السنن » ، كتاب الفتن ، (ج ٥ ، ص : ٣٤١) . وصححه الألباني « السلسلة الصحيحة » رقم ٤٥٩ ، و « صحيح سنن الترمذي » (٨٧٩/٢) برقم ٣٨٨٢ .

النعل - يعني عليًا - ... » الحديث [١] .

وفي الأحاديث الصحيحة المتعلقة بالخوارج عند الإمام مسلم ورد قوله ﷺ : « **تمرق مارقة عند فُرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق** » [٢] وفي رواية له : « **قومًا يخرجون على فُرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين من الحق** » [٣] ، وفي رواية الإمام البخاري عن أبي سعيد رضي الله عنه بعد أن ذكر حديث الخوارج : « أشهد سمعت من النبي ﷺ وأشهد أنَّ عليًا قتلهم وأنا معهم ، جيء بالرجل - أي منهم - على النَّعت الذي نعته النبي ﷺ » [٤] .

فتقرر عند أهل السنة والجماعة بالدليل الشرعي أن عليًا كان إمامًا ، وأن كل من خرج عليه باغٍ يجب قتاله حتى يفيء إلى الحق وينقاد إلى الصلح .

لكن بعض الباحثين يخلط بين بيعة عليّ رضي الله عنه ، وهي بيعة شرعية لا يسع أحد من المسلمين نكثها ، وبين قتال الفتنة الذي كان الخلاف حوله اجتهاديًا مصلحيًا تضاربت فيه الآراء بين الصحابة رضي الله عنهم ، وكان الإمساك عنه أولى وأحوط .

وأخرج الإمام أحمد والبزّار بسند حسن من حديث أبي رافع [٥] رضي الله عنه أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه : « **إنه سيكون بينك وبين عائشة أمر** » ، قال : أنا أشقاهم يا رسول اللَّه ؟ قال : « **لا ، ولكن إذا كان ذلك فارددها إلى مأمنها** » [٦] .

وأخرج الحاكم عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : ذكر رسول اللَّه ﷺ خروج بعض

---

(١) أخرجه الحاكم في « المستدرك » (١٢٣/٣) وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وأخرجه أحمد بنحوه في « المسند » (٣٣/٣ ، ٨٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » : المخطوط (٣٥٧/١٢) .

(٢) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الزكاة ، (ج ٧ ، ص : ١٦٨) .

(٣) « المصدر نفسه » ، (ج ٧ ، ص : ١٦٨) .

(٤) أخرجه الإمام البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب استتابة المرتدين ، (ج ٨ ، ص : ٥٣) .

(٥) هو أبو رافع القبطي مولى رسول اللَّه ﷺ ؛ قيل : اسمه إبراهيم ، وقيل : أسلم ، وقيل : ثابت ، يقال : إنه كان للعباس فوهبه للنبي ﷺ ، وأعتقه لما بشره بإسلام العباس . شهد من المواقع أُحدًا وما بعدها . روى عن النبي ﷺ ، وعن ابن مسعود ، وعنه أولاده ، وسليمان بن يسار ، وشرحبيل بن سعد وغيرهم . قيل : إنه مات في خلافة عليّ رضي الله عنه . ترجم له الذهبي : الكاشف (ج ٣ ، ص : ٢٩٤) ، وابن حجر : تهذيب التهذيب ج ٢ ، ص : ٩٢) .

(٦) أخرجه أحمد في « مسنده » (٣٩٣/٦) بترتيب الساعاتي ، (ج ٣٢ ، ص : ١٣٧) ، وعزاه ابن حجر في « الفتح » إلى البزار ، (الفتح ٥٥/١٣) .

أمهات المؤمنين ، فضحكت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقال : « **انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت** » ثم التفت إلى عليٍّ فقال : « **إن وليت من أمرها شيئًا فارفق بها** » (١) .

وجاء في حديث عمَّار بن ياسر ﷺ المشهور « **ويح عمار تقتله الفئة الباغية** » (٢) ، ومن المعلوم أنَّ عمارًا كان في معسكر عليٍّ ، وقتل في موقعة صفين ، فتبينَّ بقتله أن عليًّا أقرب إلى الحق في حرب من خرج عليه ، وأنه الخليفة الشرعي .

وأخرج الإمام أحمد وغيره عن عليٍّ : قال : قيل : يا رسول اللَّه من يؤمر بعدك ؟ قال : « **إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أمينًا زاهدًا في الدنيا راغبًا في الآخرة ، وإن تؤمروا عمر تجدوه قويًّا أمينًا لا يخاف في اللَّه لومة لائم ، وإن تؤمروا عليًّا – ولا أراكم فاعلين – تجدوه هاديًا مهديًّا يأخذ بكم الطريق المستقيم** » (٣) .

ومن الآثار عن عمر ﷺ قوله حين طعن : « إن ولَّوها الأجلح – يعني عليًّا – سلك بهم الطريق المستقيم » (٤) وفي رواية أخرى : « للَّه درُّهم ، إن ولُّوها الأصلع كيف يحملهم على الحق » (٥) .

وروى الإمام أحمد عن حارثة بن مُضَرِّب قال : « حججت مع عثمان فكان الحادي يحدو أن الأمير بعده عليٌّ » (٦) .

وأخرج البزَّار في « مسنده » بسند جيد عن زيد بن وهب قال : « كنا عند حذيفة ، فقال : كيف أنتم وقد خرج أهل دينكم يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف ! قالوا : فماذا تأمرنا ؟ قال : انظروا إلى الفرقة التي تدعو إلى أمر عليٍّ فالزموها فإنها على الحق » (٧) .

---

(١) أخرجه الحاكم في « المستدرك » ، كتاب معرفة الصحابة ، (ج ٣ ، ص : ١١٩) .
(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الصلاة ، (ج ١ ، ص : ١١٥) .
(٣) أخرجه أحمد في « المسند » (١٠٩/١) بلفظه ، والطبراني في الأوسط بنحوه « مجمع البحرين في زوائد المعجمين » (٢٩٩/٤) والبزار في مسنده « كشف الأستار » (٢٢٥/٢) ، وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٧٦/٥) وقال : رجال البزار ثقات ، وصحح أحمد شاكر رواية الإمام أحمد (المسند بتحقيق أحمد شاكر (١٥٧/٢) برقم ٨٥٩) ، وكذا وثق محقق مجمع البحرين رجال الطبراني في الأوسط .
(٤) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ٣٤٢) .
(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ١٢ ، ص : ٣٤٤) .
(٦) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٤٩٣) . قال المحقق : إسناده صحيح .
(٧) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٨٨) .

وعن فَضَالة بن أبي فَضَالة الأنصاري [١] قال : « خرجت مع أبي إلى يَنْبُع عائدًا لعلي ابن أبي طالب ، فقال له : يا أبا الحسن ما يقيمك بهذا البلد ، إن أصابك أجلك لم يلك إلا أعراب جُهينة ، فلو احتملت إلى المدينة فأصابك أجلك وليك أصحابك فصلُّوا عليك ، فقال : يا أبا فضالة ! إن رسول الله ﷺ عهد إليَّ أن لا أموت حتى أؤمَّر ثم تُخضب هذه - يعني لحيته - من هذه - يعني ناصيته » [٢] .

أما المصادر التي تثبت البيعة لعليٍّ ﷺ وتوافق ما ذكر الإمام الطبري عن بيعته بلا خلاف من قبل المهاجرين والأنصار فهي كالآتي : يقول ابن سعد في « الطبقات » : بُويع عليٌّ ﷺ يوم الجمعة لثماني عشرة ليلة مضت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، بايعه بالخلافة طلحة ، والزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وعمار بن ياسر ، وأسامة بن زيد وسهل بن حنيف ، وأبو أيوب الأنصاري ، ومحمد بن مسلمة ، وزيد بن ثابت ، وجميع من كان بالمدينة من أصحاب رسول الله ﷺ » [٣] .

أما رواية خليفة بن خياط فقد أثبتت البيعة باختصار شديد حيث قال : « سنة ست وثلاثين بُويع فيها عليٌّ بن أبي طالب بن عبد المطلب ، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم ابن عبد مناف بن قصيٍّ بن كلاب » [٤] .

وروى الإمام أحمد بسند صحيح عن محمد بن الحنفية قال : « كنت مع عليٍّ - وعثمان محصور - فأتاه رجل فقال : إن أمير المؤمنين مقتول ، ثم جاء آخر ، فقال : إن أمير المؤمنين مقتول الساعة ، قال : فقام عليٌّ ، فأخذت بوسطه تخوفًا عليه فقال : خلِّ لا أمَّ لك ، قال : فأتى عليٌّ الدار وقد قتل الرجل ، فأتى داره فدخلها وأخلها وأغلق عليه الباب ، فأتاه الناس فضربوا عليه الباب فدخلوا عليه ، فقالوا : إن هذا الرجل قد قُتل ولابد للناس من خليفة ، ولا نعلم أحدًا أحق بها منك ، فقال لهم عليٌّ : لا تريدوني

---

(١) هو فضالة بن أبي فضالة الأنصاري الكوفي : تابعي ، وثقه ابن حبان ، وسكت عنه ابن أبي حاتم والبخاري . انظر : البخاري : « التاريخ الكبير » (١٢٥/١/٤) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٧ ، ص : ٧٧) ، وابن حجر : « تعجيل المنفعة » ، (ص : ٢١٩) .

(٢) أخرجه أحمد في « فضائل الصحابة » (ج ٢ ، ص : ٦٩٤) ، وقال المحقق : إسناده حسن ورواه المحب الطبري في « الرياض النضرة » (ج ٣ ، ص : ٢٢٨ - ٢٢٩) .

(٣) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٢ ، ص : ٣١) .

(٤) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٩٩) .

فإني لكم وزير خير مني لكم أمير ، فقالوا : لا والله ، ما نعلم أحدًا أحق بها منك . قال : فإن أبيتم عليَّ ؛ فإن بيعتي لا تكون سرًّا ، ولكن أخرج إلى المسجد ، فمن شاء أن يبايعني بايعني ، قال : فخرج إلى المسجد فبايعه الناس » (١) .

وروى الإمام أحمد أيضًا بسند صحيح عن عوف قال : « كنت عند الحسن - أي البصري - وكان في المدينة عند مقتل عثمان ، فذكروا أصحاب رسول الله ﷺ فقال ابن جوشن الغطفاني (٢) : يا أبا سعيد ! إنما زري بأبي موسى اتباعه عليًا ، قال - الراوي - : فغضب الحسن حتى تبينَّ الغضب في وجهه قال : فمن يتَّبع ؟! قتل أمير المؤمنين عثمان مظلومًا فعمد الناس إلى خيرهم فبايعوه ، فمن يتَّبع ؟! حتى ردَّدها مرارًا » (٣) .

ويقول أبو حنيفة الدِينَوَري (٤) في « الأخبار الطوال » لما قتل عثمان بقي الناس ثلاثة أيام بدون إمام ، وكان الغافقي (٥) يصلي بالناس ، ثم بايع الناس عليًا ﷺ فقال : « أيها الناس أبايعتموني على ما بويع عليه من كان قبلي ، وإنما الخيار قبل أن تقع البيعة ، فإذا وقعت فلا خيار ، إنما على الإمام الاستقامة وعلى الرعية التسليم ، وإن هذه البيعة عامة من ردَّها رغب عن دين الإسلام ، وإنها لم تكن فلتة » (٦) .

ثم يروي الدينوري أنَّ عليًا ﷺ بعث إلى معاوية جرير بن عبد اللَّه البجلي ﷺ يدعوه

---

(١) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ٢ ، ص : ٥٧٣) ، قال المحقق : إسناده صحيح .

(٢) هو عبد الرحمن بن جوشن الغطفاني البصري ، وثقه أبو زرعة وابن سعد والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٢٢٨) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٢٩٠) وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٥ ، ص : ٢٢٠) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص : ٨٤) . والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٢ ، ص : ١٤٢) .

(٣) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ٢ ، ص : ٥٧٦ - ٥٧٧) . قال المحقق : إسناده صحيح .

(٤) هو أحمد بن داود الدينوري ، أبو حنيفة : عالم بالتاريخ والجغرافيا والهندسة والنبات ، من تصانيفه : « الأخبار الطوال » ، « النبات » ، « الجبر والمقابلة » ، « الفصاحة » ، « البلدان » ، « إصلاح المنطق » . توفي عام (٢٨٢ هـ) (٨٩٥ م) . ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ٣ ، ص : ٢٦ - ١٣٢) . والقفطي : « إنباه الرواة » ، (ج ١ ، ص : ٤١) . والقرشي « الخراج » ، (ج ١ ، ص : ٦٧) .

(٥) هو الغافقي بن حرب العكي ، من أبناء وجوه القبائل اليمنية التي نزلت مصر عند الفتح ، كان من الذين استمالتهم السبئية في مصر ، ورئيسًا للمصريين الذين خرجوا لحصار عثمان ﷺ بالمدينة . وحين مُنع عثمان من الصلاة بالناس صار الغافقي هو الذي يصلي بالناس . ثم كان أحد الذين دخلوا على الخليفة وقتلوه وهو يقرأ المصحف ، وبعد مقتل عثمان بقيت المدينة خمسة أيام ، وأميرها الغافقي بن حرب . انظر الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٣٤٩ - ٣٥٤ - ٣٩١ - ٤٣٢) .

(٦) الدينوري : « الأخبار الطوال » (ص : ١٤٠) .

إلى الدخول في الطاعة ، وأنَّ الذين بايعوه هم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان ، وجاء في نص الكتاب : « بسم اللَّه الرحمن الرحيم ، من عبد اللَّه عليٍّ أمير المؤمنين إلى معاوية ابن أبي سفيان ، أما بعد : فقد لزمك ومن قِبَلك من المسلمين بيعتي وأنا بالمدينة وأنتم بالشام ؛ لأنه بايعني الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان ﷺ فليس للشاهد أن يختار ، ولا للغائب أن يردَّ ، وإنما الأمر في ذلك للمهاجرين والأنصار ، فإذا اجتمعوا على رجل منهم فسموه إمامًا كان ذلك رضًا للَّه »[1] .

وفي تاريخ اليعقوبي[2] نقرأ : « واستخلف عليُّ بن أبي طالب ..... بايعه طلحة ، والزبير ، والمهاجرون ، والأنصار ، وكان أول من بايعه وصفق على يده طلحة بن عبيد اللَّه ﷺ ..... وقام الأشتر فقال : أبايعك يا أمير المؤمنين على أنَّ عليَّ بيعة أهل الكوفة ، ثم قام طلحة والزبير ﷺ فقالا : نبايعك يا أمير المؤمنين على أن علينا بيعة المهاجرين ، ثم قام أبو الهيثم بن التيِّهان وعقبة بن عمرو ﷺ فقال : نبايعك على أنَّ علينا بيعة الأنصار وسائر قريش »[3] .

وروى البلاذري عن معتمر بن سليمان قال : « قلت لأبي : إن الناس يقولون إنَّ بيعة عليٍّ لم تتم ، قال : يا بني ، بايعه أهل الحرمين ، وإنما البيعة لأهل الحرمين »[4] .

ويورد ابن أعثم الكوفي[5] في « الفتوح » رواية البيعة ، وملخَّصها أن الناس أقبلوا على عليٍّ ﷺ بعد مقتل عثمان ﷺ وطلبوه للخلافة فرفض وأشار عليهم بطلحة ، والزبير ﷺ فقالوا له : « انطلق معنا إلى طلحة والزبير ، فذهب معهم ، ولما وصلوا إلى دار طلحة قال له عليٌّ : يا أبا محمد إن الناس قد اجتمعوا إليَّ في البيعة ، وأمَّا أنا فلا حاجة

---

(١) « الأخبار الطوال » ص ١٥٦ .

(٢) هو أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي البغدادي : رحالة مؤرخ ، رحل إلى الهند وأرمينية ، وزار المغرب وعددًا من الأقطار الإسلامية الأخرى ، من مؤلفاته : « التاريخ » انتهى به إلى خلافة المعتمد العباسي ، كتاب البلدان « أخبار الأمم السابقة » ، « مشاكلة الناس لزمانهم » توفي عام (٢٩٢ هـ) (٩٠٥ م) . ترجم له : ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٥ ، ص : ١٥٣) ، والبغدادي : « يضاح المكنون» ، (ج ١ ، ص : ٢١٩) . والعاملي ، (ج ١٠ ، ص : ٣٣٠ - ٣٣٦) .

(٣) اليعقوبي : « التاريخ » ، ج ١ ، ص ١٧٨ .

(٤) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، ج ٢ ، ص ٢٠٨ .

(٥) هو أحمد بن أعثم الكوفي أبو محمد ، الإخباري المؤرخ الشيعي ، ضعيف عند أهل الحديث ، صنف كتابًا في الفتوح إلى أيام الرشيد ، توفي عام (٣١٤ هـ) (٩٢٦ م) . ترجم له : ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٢ ، ص : ٢٢٠) ، وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ١ ، ص : ١٣٨) .

لي فيها ، فابسط يدك حتى أبايعك ، فقال طلحة : يا أبا الحسن أنت أولى بهذا الأمر وأحق به مني لفضلك وقرابتك وسابقتك » . وقد حصل نفس الشيء مع الزبير ، فرجع عليٌّ إلى المسجد واجتمع الناس وبايعوه [١] .

ويذكر المسعودي أن عليًا بويع في اليوم الذي قتل فيه عثمان بن عفان ﷺ يعني البيعة الخاصة ، ثم قال : إنه بويع البيعة العامة بعد مقتل عثمان بأربعة أيام [٢] .

ويقول ابن عبد ربه [٣] : « لما قتل عثمان أقبل الناس يهرعون إلى عليٍّ بن أبي طالب ، فتراكمت عليه الجماعة في البيعة فقال : ليس ذلك إليكم ، إنما ذلك لأهل بدر ليبايعوا ، فقال : أين طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص ؟ فأقبلوا فبايعوا ، ثم بايعه المهاجرون والأنصار ، وذلك يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين هجرية » [٤] .

فبقدر ما كان عليٌّ ﷺ يتوخَّى أن تكون بيعته عن رضًا وإجماعٍ من المسلمين بقدر ما كان يرغب أن تكون بيعته من أهل السابقة فيهم وأصحاب الحلِّ والعقد ، فقد ذكر ابن حبان أيضًا في كتابه « الثقات » : أن الناس حين هرعوا إلى عليٍّ بعد مقتل عثمان لمبايعته قال : ليس ذلك إليكم ، وإنما هو لأهل بدر ، فمن رضي به أهل بدر فهو الخليفة ، فلم يبق أحد من أولئك إلَّا أتى إليه ، فطلب أن تكون على ملاءٍ من الناس ، فخرج إلى المسجد فبايعوه [٥] .

ويناقش الباقلاني [٦] في « تمهيده » مسألة البيعة فيقول : « فإن قال قائل : ما الدليل

---

(١) ابن أعثم : « الفتوح » ، (ج ٢ ، ص : ٢٤٣ - ٢٤٤) .
(٢) المسعودي : « مروج الذهب » ، (ص : ٣٥٨) .
(٣) هو أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حُدير أبو عمر القرطبي الأديب الإخباري ، كان شاعرًا فغلب عليه الاشتغال بأخبار الأدب وجمعها ، اشتهر بكتابه « العقد الفريد » ، له قصائد في المواعظ والزهد ، توفي عام (٣٢٨ هـ) (٩٤٠ م) . ترجم له : ابن الفرضي « تاريخ علماء الأندلس » ، (ص : ٣٨) ، وابن عميرة الضبي : « بغية الملتمس » ، (ص : ١٤٨) ، وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ١ ، ص : ١١٠) .
(٤) ابن عبد ربه : « العقد الفريد » ، (ج ٤ ، ص : ٤١٠) .
(٥) ابن حبان : « الثقات » ، (ج ٢ ، ص : ٢٧٦ - ٢٦٨) .
(٦) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر الباقلاني البغدادي القاضي من علماء الكلام . كان جيد الاستنباط سريع البديهة ، وجهه عضد الدولة البويهي سفيرًا إلى علماء النصرانية بين يدي ملكها . من كتبه : « التمهيد في الرَّد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة » ، « كشف أسرار الباطنية » ، « مناقب الأئمة » . توفي عام (٤٠٣ هـ) (١٠١٣ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص : ٣٧٩) ، وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٤ ، ص : ٢٠٩) ، وابن فرحون : « الديباج المذهب » ، (ج ٢ ، ص : ٢٢٨) .

على إثبات إمامة عليٍّ ، وأنه أهل لما قام به ، وأسند إليه ، ومستحق لإِمامة الأمة ؟ قيل له : الدليل على ذلك كمال خلال الفضل فيه واجتماعها له ؛ لأنه من السابقين الأوَّلين ، وممن كثر بلاؤه وجهاده في سبيل للّه ، وعظم غناؤه في الإسلام ... وما روي فيه من الفضائل المشهورة عن النبي ﷺ وسرد جملة وافرة منها ثم قال - : هذا مع ما ظهر من إعظام كافة الصحابة له وإطباقهم على علمه وفضله ، وثاقب فهمه ورأيه وفقه نفسه ... وقد بسطنا ذلك ضربًا من البسط في كتاب « مناقب الأئمة » ، وببعض هذه الخصال ودون هذه الفضائل يصلح للخلافة ويتسحق الإِمامة ، فبان بما ذكرناه أنه حقيق بما نظر فيه وتولاه » (١) .

وروى ابن عبد البر في « الاستعياب » بإسناده إلى مروان بن عبد الملك (٢) قال : « سمعت هارون بن إسحاق (٣) يقول : من قال أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعرف لعليٍّ سابقته وفضله فهو صاحب سنَّة ، ومن قال أبو بكر وعمر وعلي وعثمان ، وعرف لعثمان سابقته وفضله ، فهو صاحب سنَّة ، فذكرت له هؤلاء الذين يقولون أبو بكر وعمر وعثمان ويسكتون ، فتكلم فيهم بكلام غليظ (٤) ، ثم قال - أي أبو عمر - : « وروى عباس الدوري (٥) عن يحيى بن معين أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيِّها : أبو بكر وعمر ثم عثمان ثم عليٌّ - يعني في الفضل والخلافة - (٦) هذا مذهبنا وقول أئمتنا » (٧) .

وقال في موطن آخر : « وبايع له أهل اليمن بالخلافة يوم قتل عثمان » (٨) . ويعلق

---

(١) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، (ص : ٢٢٧ - ٢٢٩) .

(٢) لم أجد ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٣) هو هارون بن إسحاق بن محمد بن مالك الهمداني الكوفي الحافظ أبو القاسم ، قال أبو حاتم : صدوق ووثقه النسائي ، وقال ابن خزيمة : كان من خيار عباد اللّه . توفي عام (٢٨٥ هـ) (٨٧١ م) . ترجم له : ابن أبي حاتم له : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص : ٨٧) ، والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص : ١٨٨) ، « وسير أعلام النبلاء » ، (ج ١٢ ، ص : ١٢٦) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص : ٢) .

(٤) ابن عبد البرِّ : « الاستيعاب » ، (ج ٣ ، ص : ٥٠) .

(٥) هو عباس بن محمد بن حاتم بن واقد الدُّوري أبو الفضل البغدادي ، قال ابن أبي حاتم : صدوق ، ووثقه النسائي وابن حبَّان ، وقال الخليلي : متفق على عدالته ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦، ص : ٢١٦) ، والآجرِّي : « السؤالات » ، (ص : ٢٦١) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١ ، ص : ١٤٤) ، والسمعاني : « الأنساب » ، (ج ٥ ، ص : ٤٠٠) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص : ١٢٩) .

(٦) جاء بهذا اللفظ في « تاريخ ابن عساكر » ، (ص : ٥١٧) .

(٧) ابن عبد البرِّ : « الاستيعاب » ، (ج ٣ ، ص : ٥٠) .

(٨) « الاستيعاب » ، (ج ٣ ، ص : ٢٣١) .

ابن العربي على بيعة علي بقوله : « فلما قضى اللَّه من أمره ما قضى ومضى في قدره ما مضى ، علم أن الحق لا يترك الناس سدى ، وأن الخلق بعد مفتقرون إلى خليفة مفروض عليهم النظر فيه ، ولم يكن بعد الثلاثة كالرابع قدرًا وعلمًا وتقًى ودينًا ، فانعقدت له البيعة . ولولا الإسراع بعقد البيعة لعلي لجرى على من بها من الأوباش ما لا يرقع خرقه ، ولكن عزم عامة المهاجرين والأنصار ، ورأى ذلك فرضًا عليه فانقاد إليه » (١) .

ويقول ابن عساكر في « تاريخه » : « بويع عليٌّ بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بالمدينة يوم الجمعة حين قتل عثمان لاثنتي عشرة ليلة بقيت من ذي الحجة ، فاستقبل المحرم سنة ست وثلاثين ... ثم بُويع البيعة العامة في مسجد رسول اللَّه ﷺ » (٢) .

وروى - أي ابن عساكر - عن قيس بن عُبَاد قال : « سمعت عليًّا يوم الجمل يقول : اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان ، ولقد طاش عقلي يوم قتل عثمان ، وأنكرت نفسي وجاؤوني للبيعة فقلت : واللَّه إني لأستحي من اللَّه أن أبايع قومًا قتلوا رجلًا قال له رسول اللَّه ﷺ : « **ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة** » . وإني لأستحي من اللَّه أن أُبايَع وعثمان قتيل الأرض لم يدفن بعد ، فانصرفوا . فلما دفن رجع الناس يسألوني البيعة فقلت : اللهم إني مشفق لما أقدم عليه ، ثم جاء فبايعت ، فلما قالوا : يا أمير المؤمنين ، فكأن صدع قلبي ، وانسكبت بعبرة » (٣) .

وأخرج ابن عساكر أيضًا عن الحسن البصري قال : « لما قدم عليٌّ البصرة في أثر طلحة وأصحابه قام عبد اللَّه بن الكواء (٤) وقيس بن عباد فقالا : يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرك هذا ، أوصية أوصاك بها رسول اللَّه ﷺ أم عهد عهده إليك ، أم رأي رأيته حين تفرقت الأمة ، واختلفت كلمتها ؟ فقال : ما أكون أول كاذب عليه ، واللَّه ما مات رسول اللَّه ﷺ موت فجأة ولا قتل قتلًا ، ولقد مكث في مرضه أيامًا وليالي يأتيه المؤذن فيؤذن بالصلاة فيأمر أبا بكر فيصلي بالناس وهو يرى مكاني ، ولقد أرادت امرأة من نسائه أن تصرفه عن أبي بكر ، فأبى وغضب وقال : « **أنتنَّ صواحب يوسف ، مروا**

(١) ابن العربي : « العواصم » ، (ص : ١٤٢) .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ١٢ ، ص : ٣٤٩) .

(٣) « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٦٢) .

(٤) من رءوس الخوارج في خلافة عثمان وعليّ ﵄ : انظر الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٣١٨) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٢ ، ص : ٤٧٤) .

أبا بكر يصلِّ بالناس » ، فلما قبض اللَّه نبيَّه نظرنا في أمورنا فاخترنا لدنيانا من رضيه النبي ﷺ لديننا ، فكانت الصلاة أصل الإسلام وقوام الدين ، وهو أمين الدين ، فبايعنا أبا بكر ، فكان لذلك أهلًا لم يختلف عليه منَّا اثنان ، ولم يشهد بعضنا على بعض ، ولم نقطع منه البراءة ، فأدَّيت إلى أبي بكر حقه ، وعرفت له طاعته وغزوت معه في جنوده ، وكنت آخذ إذا أعطاني ، وأغزو إذا أغزاني ، وأضرب بين يديه الحدود بسوطي . فلمَّا قبض ﷺ ولَّاها عمر ، فأخذها بسنَّة صاحبه وما يعرف من أمره ، فبايعنا عمر ، لم يختلف عليه منَّا اثنان ، ولم يشهد بعضنا على بعض ، ولم نقطع منه البراءة ، فأديت إلى عمر حقه ، وعرفت طاعته ، وغزوت معه في جيوشه ، وكنت آخذ إذا أعطاني ، وأغزوا إذا أغزاني ، وأضرب بين يديه الحدود بسوطي ، فلمَّا قبض تذكرت في نفسي قرابتي وسابقتي وفضلي وأنا أظن أن لا يعدلوا بي ، فأخذ عبد الرحمن مواثيقنا على أن نسمع ونطيع لمن ولِّي إليه أمرنا ، ثم أخذ بيد عثمان فضرب بيده على يده ، فنظرت في أمري ، فإذا طاعتي قد سبقت بيعتي ، وإذا ميثاقي قد أخذ لغيري ، فبايعنا عثمان ، فأديت إليه حقه ، وعرفت له طاعته ، وغزوت معه في جيوشه ، وكنت آخذ إذا أعطاني ، وأغزو إذا أغزاني ، وأضرب بين يديه الحدود بسوطي . فلمَّا أصيب نظرت في أمري ... فبايعني أهل الحرمين وأهل هذين المصرين - يعني الكوفة والبصرة - » (١) .

وفي رواية : « ثم إن عثمان قتل فجاءوني فبايعوني طائعين غير مكرهين » (٢) .

ونقل ابن عساكر في « تاريخه » رواية الدُّوري قال : « سمعت أحمد بن حنبل يقول في الخلافة : أبو بكر وعمر وعثمان وعليٌّ » (٣) .

وروى بإسناده إلى محمد بن منصور الطوسي (٤) قال : « قيل لأحمد بن حنبل : إنَّ

---

(١) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ١٢ ، ص : ٣٥٢) . وذكره ابن حجر في « المطالب العالية » ، (ج ٤ ، ص : ٢٩٤ - ٢٩٦) ، ثم قال : وقال البوصيري : رواه إسحاق بسند صحيح وأبو داود والنسائي مختصرًا .

(٢) « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ١٢ ، ص : ٣٥٠) .

(٣) « تاريخ دمشق » (الجزء المطبوع) ، (ص : ٥١٧) .

(٤) هو محمد بن منصور بن داود بن إبراهيم الطوسي البغدادي ، ذكره أحمد بن حنبل بالخير ، ووثقه النسائي وابن حبان ، توفي عام (٢٥٤ هـ) (٨٦٨ م) . ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٨ ، ص : ٩٤) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٣ ، ص : ٢٤٧) . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، (ج ١ ، ص : ٣١٨) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص : ٤٧٢) .

قومًا يقولون : أبو بكر وعمر وعثمان ثم يسكتون ، فقال : هذا كلام سوء » [١] .

وفي رواية الدارقطني : « لا يعجبني من وقف في عليٍّ بن أبي طالب في الخلافة » [٢] .

وحدَّث الحافظ ابن عساكر عن محمد بن مطهر [٣] قال : « سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل منذ أربعين سنة عن التفصيل ، فقال : أبو بكر وعمر وعثمان ، ومن قال : عليٌّ لم أعنِّفه ، ثم ذكر حديث سفينة في الخلافة فقال أحمد : عليٌّ عندنا من الراشدين المهديين ، وحماد بن سلمة - أي رواي حديث سفينة - ثقة ، وما نزداد فيه كل يوم إلا بصيرة » [٤] .

وذكر عن الميموني قوله : « سمعت أحمد بن حنبل ، وقيل له : إلام تذهب في الخلافة ؟ قال : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي . قال - الراوي - : فقيل له : كأنك تذهب إلى حديث سفينة ، قال : أذهب إلى حديث سفينة وإلى شيء آخر ، رأيت عليًا في زمن أبي بكر وعمر وعثمان لم يتسمَّ أمير المؤمنين ، ولم يقم الجمعة والحدود ، ثم رأيته بعد قتل عثمان قد فعل ذلك ، فقلت : إنه قد وجب له في ذلك الوقت ما لم يكن قبل ذلك » [٥] .

وأخرج عن إبراهيم بن عليٍّ الطبري قال : « صرت إلى أحمد بن حنبل رحمه الله فسألته عن خلافة عليٍّ ﷺ هل ثبتت ؟ فقال : ما سؤالك عن هذا ؟ فقلت : إن الناس يزعمون أنك لا تثبت خلافته ! فاستنكر ذلك وقال : أنا أقول ! وسالت عيناه ، ثم قال : يا هذا ! قبض رسول الله ﷺ وقد صلَّى خلفه ثلاثون ألف رجل فجاءوا بجماعتهم فقدَّموا أبا بكر ﷺ ، فأقول أخطأ القوم وأصبت ! ثم فشا الإسلام بعده فجاءوا إلى عمر ﷺ فقدَّموه ، فأقول : أخطأ هؤلاء القوم وأصبت ! ثم فتحت الفتوح ، وفشا الإسلام ، فصار المسلمون أضعاف هذه العدَّة مضاعفة ، فقدَّموا عثمان ﷺ فأقول : أخطأ القوم وأصبت ! ثم زاد الإسلام وفشا ثم قدَّموا عليَّ بن أبي طالب ﷺ ، فأقول أخطأ القوم وأصبت !! » [٦] .

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥١٧) .
(٢) الدراقطني : « فضائل الصحابة » ، لوحة ١٩ .
(٣) لم أعثر على شيء من أخباره في المصادر المتيسرة .
(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥١٦) .
(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ١٢ ، ص : ٣٥٤) .
(٦) ابن عساكر : « المصدر نفسه » (المخطوط) ، (ج ١٢ ، ص : ٣٥٤) .

وروى - ابن عساكر - بإسناده إلى المدائني قال : « لما دخل عليٌّ بن أبي طالب الكوفة دخل عليه رجل من العرب فقال : والله يا أمير المؤمنين لقد زنت الخلافة وما زانتك ، ورفعتها وما رفعتك ، وهي كانت أحوج إليك منك إليها » (١) .

وأخرج عن إبراهيم بن رباح (٢) قال : « يستحق عليٌّ الخلافة بخمسة أشياء : بالقرب من رسول الله ﷺ ، والسبق إلى الإسلام ، والزهد في الدنيا ، والفقه في الدين ، والنكاية في العدو » (٣) .

ويروي ابن الأثير بسنده إلى إسماعيل الخُطَبِي (٤) قال : « لما قتل عثمان جاء كلهم يهرعون إلى عليٍّ ، أصحاب محمد ﷺ وغيرهم ، كلهم يقول : أمير المؤمنين عليٌّ ؛ حتى دخلوا على داره فقالوا : نبايعك فَمُدَّ يدك ، فأنت أحق بها ، فقال : ليس ذلك إليكم ، إنما ذلك إلى أهل بدر ، فمن رضي به أهل بدر فهو خليفة ، فلم يبق أحد إلا أتى عليًا فقالوا : ما نرى أحدًا أحق بها منك ، فمدَّ يدك نبايعك ، فقال : أين طلحة والزبير؟ فكان أول من بايعه طلحة بلسانه وسعد - ابن أبي وقاص - بيده . فلما رأى عليٌّ ذلك خرج إلى المسجد وصعد المنبر ، فبايعه طلحة ، وتابعه الزبير وأصحاب النبي ﷺ رضي الله عنهم أجمعين » (٥) .

ويقول ابن تيمية في شأن البيعة : « لكن المنصوص عن أحمد تبديع من توقَّف في خلافة عليٍّ وقال : هو أضل من حمار أهله ، وأمر بهجرانه ونهى عن مناكحته ، ولم يتردَّد أحمد ولا أحد من أئمة السنة في القول أنه ليس غير عليٍّ أولى بالحقِّ منه ، ولا شكُّوا في ذلك » (٦) .

---

(١) « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ١٢ ، ص : ٣٥٤) .

(٢) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ١٢ ، ص : ٣٤٩) .

(٤) هو إسماعيل بن عليّ بن إسماعيل الخطبي البغدادي أبو محمد : الخطيب الأديب المحدِّث المؤرخ : روى عنه أبو حفص بن شاهين ، والدارقطني وابن مَنْدَه ، وآخرون ، قال فيه الخطيب : كان فاضلًا عارفًا بأيام الناس وأخبارهم وخلفائهم ، وصنف تاريخًا كبيرًا على السنين ، وقد وثقه الدارقطني . توفي عام (٣٥٠ هـ) (٩٦١ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٦ ، ص : ٣٠٤) ، وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، (ج ٢ ، ص : ١١٨) ، وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ٧ ، ص : ١٩٠) ، والذهبي : « العبر » ، (ج ٢ ، ص : ٢٨٦) ، « وسير أعلام النبلاء » ، (ج ١٥ ، ص : ٥٢٢) .

(٥) ابن الأثير : « أسد الغابة في معرفة الصحابة » ، (ج ٤ ، ص : ٣١) .

(٦) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٨) .

وقال في مقام آخر : « هو متفق عليه بين الفقهاء وعلماء السنة وأهل المعرفة والتصوف ، وهو مذهب العامة ... وإنما يخالفهم في ذلك بعض أهل الأهواء من أهل الكلام ونحوهم كالرافضة الطاعنين في خلافة الثلاثة ، أو الخوارج الطاعنين في خلافة الصِّهرين عثمان وعليٍّ ، أو بعض الناصبة النافين لخلافة عليٍّ ، أو بعض الجهال المتسنِّنة الواقفين في خلافته » (١) .

ويقول الحافظ الذهبي في شأن البيعة : « لما قتل عثمان سعى الناس إلى عليٍّ وقالوا : لابد للناس من إمام ، فحضر طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص والأعيان ، وكان أول من بايعه طلحة ثم سائر الناس » (٢) .

وأما الروايات المخالفة التي نقلها الإمام الطبري فمنها من يقول بأن طلحة والزبير بايعا كرهًا ، حيث روي من طريق الزهري قال : « بايع الناس عليَّ بن أبي طالب ، فأرسل إلى الزبير وطلحة فدعاهما إلى البيعة ، فتلكَّأ طلحة ، فقام مالك الأشتر وسلَّ سيفه وقال : واللَّه لتبايعنَّ أو لأضربنَّ به ما بين عينيك ، فقال طلحة : وأين المهرب عنه ! فبايعه ، وبايعه الزبير والناس ، وسأل طلحة والزبير أن يؤمِّرهما على الكوفة والبصرة فقال : تكونان عندي فأتجمَّل بكما ، فإني وحش لفراقكما قال الزهري : وقد بلغنا أنه قال لهما : إن أحببتما أن تبايعا لي وإن أحببتما بايعتكما فقالا : بل نبايعك .

وقالا بعد ذلك : إنما صنعنا ذلك خشية على أنفسنا ، وقد عرفنا أنه لم يكن ليبايعنا ، فظهرا إلى مكة بعد قتل عثمان بأربعة أشهر » (٣) .

وروى الإمام الطبري أيضًا عن عبد الرحمن بن جندب (٤) عن أبيه قال : « لما قتل عثمان اجتمع الناس على عليٍّ ، ذهب الأشتر فجاء بطلحة ، فقال له : دعني أنظر ما يصنع الناس ، فلم يدعه وجاء به يتلُّه (٥) تلًّا ، وصعد المنبر فبايع » (٦) .

ورُوي من طريق الحارث الوالبي (٧) قال : « جاء حُكَيْم ....

---

(١) « مجموع فتاوى ابن تيمية » ، (ج ٣٥ ، ص : ١٩) .

(٢) الذهبي : « دول الإسلام » ، (ج ١ ، ص : ١٧٨) .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٩) .

(٤) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٥) أي يدفعه . راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٥) .

(٧) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

ابن جَبَلة [١] بالزبير حتى بايع ، فكان الزبير يقول : جاءني لصٌّ من لصوص عبد القيس فبايعت واللُّجُ [٢] على عنقي » [٣] ، وفي رواية الواقدي قال طلحة : « بايعت والسيف فوق رأسي » [٤] .

ويبدو أن هذه الروايات غير صحيحة إذ علاوة على المصادر السابق ذكرها ، وهي تثبت بيعة طلحة والزبير لعليٍّ عن طواعية واختيار [٥] ، فإن هناك روايات أخرى عند المحدِّثين تقوي هذا الاتجاه ، فقد أخرج ابن أبي شيبة في « مصنَّفه » عدة روايات تكشف عن بيعة طلحة والزبير لعليٍّ بمحض رغبتهما دون غلبة أو قهر .

عن طارق بن شهاب [٦] قال : « لما قتل عثمان قلت : ما يقيمني بالعراق وإنما الجماعة عند المهاجرين والأنصار ، قال : فخرجت ، فأخبرت أن الناس بايعوا عليًّا ، قال : فانتهيت إلى الرَّبَذة وإذا عليٌّ بها ، فوضع له رحل فقعد عليه ، فكان كقيام الرجل ، فحمد اللّٰه وأثنى عليه ثم قال : « إن طلحة والزبير بايَعَا طائعين غير مكرهين » [٧] .

ورُوِي عن زيد بن وهب قال : « قال عليٌّ لطلحة والزبير : ألم تبايعاني ؟ فقالا : نطلب دم عثمان » [٨] .

وهذا إقرار منهما على البيعة ، لكن اختلفا مع عليٍّ حول إقامة الحدِّ على قتلة عثمان ، حيث كانا يريان الإسراع في تنفيذه بينما كان علي يرى التريث حتى تستقر الأوضاع .

---

(١) هو حكيم بن جبلة العبدي الأمير ، أمَّره عثمان على السند مدة ، ثم نزل البصرة ، وكان أحد من ثار في فتنة عثمان ، قال فيه ابن عبد البر : أدرك النبي ﷺ ولا أعلم له رواية ولا خبرًا يدلّ على صحبته . قتل يوم الجمل عام (٣٦ هـ) (٦٥٦ م) . ترجم له : المسعودي : « مروج الذهب » ، (ج ٣ ، ص : ٨٧) ، وابن عبد البر : « الاستيعاب » ، (ج ١ ، ص : ٣٢٤) ، وابن حجر : « الإصابة » ، (ج ١ ، ص : ٣٩٥) .

(٢) السيف : راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٥) .

(٤) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣١) .

(٥) انظر (ص : ٦٢ - ٦٥) .

(٦) هو طارق بن شهاب البجلي أبو عبد اللّٰه الكوفي ، روى عن الخلفاء الأربعة وبلال وحذيفة والمقداد وغيرهم ، قال العجلي : ثقة ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة ، وقال خليفة : توفي عام (٨٢ هـ) (٧٠١ م) . ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٢٣٣) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٢٧٥) ، وخليفة : « الطبقات » ، (ص : ١١٧) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص : ٣) .

(٧) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٧٤) ، والحاكم في « المستدرك » ، (ج ٣ ، ص : ١١٥) .

(٨) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٨٧) .

ورُوي عن الأحنف بن قيس [١] أنه قدم المدينة فوجد عثمان ﷺ محصورًا ، فلقي طلحة والزبير ، فقال لهما : « ما تأمراني به وترضيانه لي ، فإني لا أرى هذا الرجل إلا مقتولًا ؟ فقالا : عليٌّ ، ثم قال - أي الأحنف - : أتأمراني به وترضيانه لي ؟ قالا : نعم . ثم انطلق حتى إذا أتى مكة جاء الخبر بقتل عثمان ، فلقي أم المؤمنين عائشة ، وكانت وقتذاك بمكة ، فقال لها : من تأمريني أن أبايع ؟ قالت : عليًا ، قال : تأمرينني به وترضينه لي ؟ قالت : نعم . ثم قال الأحنف : فمررت على عليٍّ بالمدينة فبايعته ، ثم رجعت إلى أهل البصرة ولا أرى الأمر إلا قد استقام » [٢] .

ونقل ابن حبَّان في « الثقات » أن أول من بايع طلحة ، ثم بايعه الزبير [٣] . ويقول ابن العربي : « فإن قال طلحة : بايعته واللّجُّ على قفيَّ ، قلنا اخترع هذا الحديث من أراد أن يجعل في « القفا » « لغة » « قفي » كما يجعل في « الهوى » هوي ، وتلك لغة هُذيل لا قريش ، فكانت كذبة لم تدبَّر » [٤] .

وذكر المحب الطبري في « الرياض النضرة » قول ابن إسحاق : « إن عثمان لما قتل بويع عليٌّ بن أبي طالب بيعة العامة في مسجد رسول اللَّه ﷺ وبايع له بالمدينة طلحة والزبير » [٥] .

ويعلق ابن حزم على بيعة طلحة والزبير وعائشة رضوان اللَّه عليهم فيقول : « فإذا مات عثمان ﷺ وهو الإمام ، ففرضٌ إقامة إمام يأتمُّ به الناس لئلا يبقوا بلا إمام ، فإذا بادر عليٌّ فبايعه واحد من المسلمين فصاعدًا فهو إمام قائم ، ففرضٌ طاعته لاسيما ولم يتقدم ببيعته بيعة ، ولم ينازعه الإمامة أحد ما ، فهذا أوضح وواجب في وجوب إمامته وصحة بيعته ولزوم إمرته للمؤمنين ، فهو الإمام بحقه وما ظهر منه قط إلى

---

(١) هو الأحنف بن قيس بن معاوية التميمي السعدي أبو بحر البصري : تابعي مخضرم ، روى عن جماعة من الصحابة ، قال الحسن البصري : ما رأيت شريف قوم أفضل من الأحنف ، ومناقبه كثيرة ، وحلمه يضرب به المثل . ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل البصرة ، وقال : كان ثقةً مأمونًا ، وذكر الحاكم أنه الذي افتتح مرو الروذ بخراسان . توفي عام (٦٧ هـ) (٦٨٦ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٩٣) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٥٧) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٢٠) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١ ، ص : ١٩١) .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٧١) .

(٣) ابن حبان : « الثقات » ، (ج ٢ ، ص : ٢٦٨) .

(٤) ابن العربي : « العواصم » ، (ص : ١٤٤) .

(٥) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، (ج ٣ ، ص : ٢٣٠) .

أن مات ﷺ شيء يوجب نقض بيعته ، وما ظهر منه قط إلا العدل والجدُّ والبرُّ والتقوى ... وأما أم المؤمنين والزبير وطلحة ﷺ ، ومن كان معهم فما أبطلوا قط إمامة عليٍّ ، ولا طعنوا فيها ، ولا ذكروا فيه جرحة تحطه عن الإمامة ، ولا أحدثوا إمامة أخرى ، ولا جدَّدوا بيعة لغيره ، هذا ما لا يقدر أن يدَّعيه أحد بوجه من الوجوه ، بل يقطع كل في علم على أن كل ذلك لم يكن » (١) .

ونقل الإمام الطبري كذلك روايات عن تخلُّف جماعة من الصحابة في البيعة كسعد ابن أبي وقاص وابن عمر وأسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وغيرهم ، فقد روي من طريق ابن شبَّةٍ عن أبي المليح قال : « ... وخرج عليٌّ إلى المسجد فصعد المنبر وعليه إزار وطاق (٢) وعمامة خزٍّ ، ونعلاه في يده متكئًا على قوس ، فبايعه الناس ، وجاءوا بسعد فقال عليٌّ : بايع ، قال : لا أبايع حتى يبايع الناس ، واللَّه ما عليك منِّي بأس ، قال : خلُّوا سبيله ، وجاءوا بابن عمر ، فقال : بايع ، قال : لا أبايع حتى يبايع الناس ، قال : ائتني بحميل (٣) ، قال : لا أرى حميلًا ، قال الأشتر : خلِّ عني أضرب عنقه ، قال علي : دعوه ، أنا حميله » (٤) .

وفي رواية الواقدي : « .... وبايع الناس عليًّا بالمدينة ، وتربَّص سبعة نفر فلم يبايعوه منهم : سعد بن أبي وقاص ، ومنهم ابن عمر ، وصهيب ، وزيد بن ثابت ، ومحمد بن مسلمة ، وسلمة بن وقش ، وأسامة بن زيد ، ولم يتخلف أحد من الأنصار إلا بايع فيما نعلم » (٥) .

وفي رواية ابن شبَّة عن محمد بن الحنفية قال : « كنت أمسي مع أبي حين قتل عثمان ﷺ حتى دخل بيته ، فأتاه أناس من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فقالوا : إن هذا الرجل قد قتل ، ولابد من إمام للناس ، قال : أو تكون شورى ؟ قالوا : أنت لنا رضًا ، قال : فالمسجد إذًا يكون عن رضًا من الناس ، فخرج إلى المسجد فبايعه من بايعه ، وبايعت الأنصار عليًّا إلا نفيرًا يسيرًا » (٦) .

---

(١) ابن حزم : « الملل والنحل » ، (ج ٤ ، ص : ١٥٣) .
(٢) ضرب من الثياب . راجع ابن منظور : « لسان العرب » .
(٣) أي كفيل . راجع ابن منظور : « لسان العرب » .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٨) .
(٥) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣١) .
(٦) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٩) .

والذي يظهر من هذه الروايات أن التوقف في البيعة كان في البداية فقط ، فلما اتضح الأمر واجتمع الناس على بيعة عليٍّ بايع هؤلاء ، وليس أدلَّ على ذلك من قول الواقدي : « ولم يتخلَّف أحد من الأنصار إلا بايع فيما نعلم » [١] ويقول ابن كثير : « فلما كان يوم الجمعة وصعد عليٌّ المنبر ، بايعه من لم يبايعه بالأمس » [٢] . هذا علاوة على المصادر الآنفة الذكر ، فهي تجمع على بيعة الأنصار والمهاجرين جميعًا .

ثم إن حضور أولئك الذين يقال أنهم تخلَّفوا عن البيعة إلى عليٍّ – وهم : سعد وأسامة وابن عمر وابن مسلمة – واعتذارهم عن الوقوف معه في حرب أهل الشام أو فيما يدور بينه وبين المسلمين من قتال في العراق لدليل واضح أن في أعناقهم بيعة تلزمهم بطاعته حين اعتذروا ، ولو كان الأمر خلاف ذلك لتركوه يخرج دون أن يذهبوا إليه ويعتذروا له ، فهم حينئذٍ غير ملزمين بطاعته .

ومما يؤكد أنَّ في أعناقهم بيعة تلزمهم قول الأشتر بعد أن اعتذروا عن الخروج مع عليٍّ : « يا أمير المؤمنين إنَّا وإن لم نكن من المهاجرين والأنصار ، فإنا من التابعين لهم بإحسان ، وإن القوم وإن كانوا أولى بما سبقونا إليه فليسوا بأولى مما شركناهم فيه ، وهذه « بيعة عامة » الخارج فيها طاعن مستعتب ، فحض هؤلاء الذين يريدون التخلف عنك باللسان ، فإن أبوا فأدبهم بالحبس ؛ فأجابه عليٌّ : بل دعهم ورأيهم الذي هم عليه » [٣] .

إن كلام الأشتر صريح في أن القوم بتخلفهم عن الخروج إلى العراق يكونون خارجين على البيعة ، وإنَّ ردَّ عليٍّ ﷺ على كلام الأشتر يزيده وضوحًا ؛ لأنه لو لم يكن في أعناقهم بيعة عليٍّ لالتمس لهم العذر بأنهم لم يبايعوا ، فكيف يلزمهم ذلك ! بدلًا من قوله : « بل دعهم ورأيهم الذي هم عليه » .

وجاء في رواية أخرى : « ولمَّا رأى عليٌّ من أهل المدينة ما رأى (أي من عدم الرغبة في الخروج معه إلى العراق والشام خوفًا من قتال أهل القبلة) لم يرض طاعتهم (وفي هذا تأكيد للبيعة) حتى يكون معها نصرته » [٤] .

---

(١) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣١) .

(٢) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٢٧) .

(٣) الدينوري : « الأخبار الطوال » ، (ص : ١٤٣) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٦) .

ويبرِّر الباقلاني موقف بعض الصحابة الذين تأخروا عن نصرة عليٍّ والدخول في طاعته بأنَّ ذلك لم يكن بسبب رفضهم لخلافته ، وإنما تخوَّفوا من حرب أهل القبلة ، واحتجُّوا بما روي عن النبي ﷺ في القعود عن قتال الفتنة ، فيقول في هذا الصدد : « فإن قال قائل : فإذا كانت إمامة عليٍّ من الصحة والثبوت بحيث وصفتم فما تقولون في تأخر سعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وعبد اللَّه بن عمر ، ومحمد بن مسلمة ، وأسامة بن زيد ، وسلمة بن وقش ، وغير هؤلاء ممن يكثر عددهم وقعودهم عن نصرته والدخول في طاعته ، قيل له : ليس في جميع القاعدين ممن أسميناه أو ضربنا عن ذكره من طعن في إمامته واعتقد فسادها ، وإنما قعدوا عن نصرته على حرب المسلمين لتخوفهم من ذلك وتجنب الإِثم فيه ، وظنهم موافقة العصيان في طاعته في هذا الفعل ، فلذلك احتجُّوا عليه في القعود ورووا له فيه الأخبار ، وقال منهم قائل : لا أقاتل حتى تأتيني بسيف له لسان يعرف المؤمن من الكافر ، ويقول : هذا مؤمن وهذا كافر فاقتله ، ولم يقل لعلِّي : إنك لست بإمام واجب الطاعة ، وقال له محمد بن مسلمة بعد مراجعته ومعارضته : إن رسول اللَّه ﷺ عهد إليَّ إذا وقعت فتنة بين المسلمين أن أكسر سيفي وأتخذ مكانه سيفًا من خشب ... وكذلك قال أسامة بن زيد : قد علمت يا عليُّ أنك لو دخلت بطن أسد لدخلت معك فيه ، ولكن لا مواساة في النار ، ولم يقل : إنك لست بإمام ، وإنما خاف من قتل المسلمين ، وليس هذا من القدح في الإِمامة بسبيل » [(١)] .

ويقول أبو المعالي الجويني [(٢)] : « ولا اكتراث بقول من قال : لا إجماع على إمامة عليٍّ ، فإن الإِمامة لم تجحد له ، وإنما هاجت الفتنة لأمور أخرى » [(٣)] .

ويذكر القاضي ابن العربي أن قومًا قالوا : تخلَّف عنه من الصحابة جماعة منهم : سعد ابن أبي وقاص ، ومحمد بن مسلمة ، وابن عمر ، وأسامة بن زيد ، ونظراؤهم ، فيردُّ عليهم

---

(١) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، (ص : ٢٣٣ ، ٢٣٤) .

(٢) هو عبد الملك بن عبد اللَّه بن يوسف بن محمد الجويني - نسبة إلى جوين من نواحي نيسابور - الأشعري أبو المعالي ، قال ابن خلِّكان : أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي على الإطلاق ، جاور بمكة أربع سنين فلقب بإمام الحرمين ، ومكث مدّة بالمدينة يفتي ويدرس ، ثم عاد إلى نيسابور فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية ، وكان يحضر دروسه العلماء ، له : « الشامل في أصول الدين » على مذهب الأشاعرة ، « البرهان » في أصول الفقه ، « العقيدة النظامية في الأركان الإِسلامية » . توفي عام (٤٧٨ هـ) (١٠٨٥ م) . ترجم له : ابن خلِّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ١ ، ص : ٣٧٣) ، والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٣ ، ص : ٢٤٩) ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٨ ، ص : ٤٦٨) .

(٣) الهيثمي : « الصواعق المحرقة » ، (ص : ١٨٤) .

بقوله : « قلنا أما بيعته فلم يتخلف عنها ، وأما نصرته فتخلَّف عنها قوم منهم من ذكرتم ؛ لأنها كانت مسألة اجتهادية ، فاجتهد كل واحد وأعمل نظره وأصاب قدره » (١) .

وخلاصة القول ، لئن كانت بعض الروايات في تاريخ الإمام الطبري تستثني من البيعة بعض الصحابة من المهاجرين والأنصار (٢) ، فإن ذلك لا يقدح في خلافة عليٍّ ﷺ؛ ذلك أنَّ معظم الروايات المتقدمة في كتب التاريخ والحديث والطبقات والعقائد والأدب تجمع على بيعة الصحابة والناس له ، ولا عبرة بتلك الروايات القليلة المخالفة التي تقول بتخلف أو إكراه بعض الصحابة على البيعة .

وإن ثبت امتناع معاوية عن مبايعته ؛ فإن ذلك لا يقدح في إجماع أهل الحل والعقد على خلافته ، كما لم يقدح في الإجماع على خلافة الصديق امتناع سيد الخزرج سعد ابن عبادة عن مبايعته . على أنَّ معاوية معترف بأنَّ عليًّا أحق بالإمامة والفضل منه ، وإنما حجَّته في الامتناع من بيعته وطلبه تسليم الموجودين من قتلة عثمان في جيشه إليه ليقتصَّ منهم (٣) .

وحتى إذا افترضنا جدلًا أن بعض الصحابة لم يبايعوا ، وذاك أمر تستبعده النصوص المتواترة في بيعة عليٍّ ، فإن عقد الإمامة عند أهل السنة يثبت ببيعة أهل الحلِّ والعقد – أهل التدبير والرأي – ، ولا يشترط بيعة جميعهم ولا عدد محدَّد ، بل يكفي جماعة منهم .

وقد استدلت بهذا طائفة من الفقهاء بقولهم إنَّ أقل من تنعقد بهم الإمامة خمسة يجتمعون على عقدها أو يعقدها أحدهم برضا الأربعة استدلالًا بأمرين أحدهما : أنَّ بيعة أبي بكر انعقدت بخمسة من الصحابة اجتمعوا عليها ثم تبعهم الناس فيها ، وهم : عمر ، وأبو عبيدة ، وأسيد بن حضير ، وبشير بن سعد ، وسالم مولى أبي حذيفة . والثاني : أن عمر جعل الشورى في ستة ليُعقد لأحدهم برضا الخمسة ... وقال آخرون من فقهاء الكوفة : تنعقد بثلاثة فيتولاهم أحدهم برضا الاثنين ليكونا حاكمين وشاهدين كما يصح عقد النِّكاح بولي وشاهدين (٤) .

ثم إن بيعة أبي بكر ﷺ بالخلافة تمت باختيار من حضرها ، ولم ينتظر ببيعته وصول الخبر إلى من كان حول المدينة من المسلمين كبني أسلم وغفار وجهينة ، ولا إلى أهل

---

(١) ابن العربي : « العواصم » ، (ص : ١٤٤) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٨ ، ٤٢٩ – ٤٣١ – ٤٣٥) .
(٣) ابن مزاحم : « وقعة صفين » ، (ص : ٩٧) ، والدينوري : « الأخبار الطوال » ، (ص : ١٦٢) .
(٤) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ، (ص : ٤) .

مكة والطائف والبحرين ، فينتخبوه مع المنتخبين له من المهاجرين والأنصار ، ولم ينكر عليه أحد من هؤلاء لمَّا بلغتهم بيعته .

ويخلص الماوردي إلى القول بأن فرض الإمامة أو البيعة يكون فرض كفاية ؛ كالجهاد وطلب العلم ، حيث إذا قام بها من هو أهلها سقط فرضها عن كافة الناس [١] .

ورأيي أنَّ المعارضة التي قامت في وجه عليٍّ ﷺ لها ظروف سياسية معروفة ، فهي لم تكن معارضة تطعن في إمامته بقدر ما كانت تطالب بالقصاص من قتلة عثمان ، وذلك لأسباب منها :

أولًا : إن كلًّا من طلحة والزبير وعائشة ومعاوية ﷺ لم ينازعوا عليًّا الخلافة أو يطعنوا في إمامته ، وإنما خرجوا مطالبين بدم عثمان يريدون الإسراع في تنفيذ حدِّ القصاص على قتلته . والدليل على ذلك ما رواه الإمام الطبري بسند صحيح [٢] عن الأحنف بن قيس قال : « خرجنا حجَّاجًا فقدمنا المدينة ، فبينا نحن في منازلنا نضع رحالنا إذ أتانا آت فقال : إن الناس قد فزعوا وقد اجتمعوا في المسجد ، فانطلقنا إلى المسجد ، فذكر الحديث في مناشدة عثمان الصحابة ، وإقرارهم بمناقبه - قال الأحنف ابن قيس : فلقيت طلحة والزبير فقلت : لا أرى هذا الرجل إلا مقتولًا ، فمن تأمراني أن أبايع ؟ فقالا : عليًّا ، فقلت : أتأمراني بذلك وترضيانه لي ؟ فقالا : نعم ، فخرجت حتى قدمت مكة ، فأنا كذلك إذ قيل : قتل عثمان بن عفان ، وبها عائشة أم المؤمنين فأتيتها فقلت لها : أنشدك اللَّه ، من تأمريني أن أبايع ؟ قالت : عليًّا ، فقلت : أتأمريني بذلك وترضينه لي ؟ قالت : نعم ، فخرجت ، فقدمت على عليٍّ بالمدينة فبايعت ثم رجعت إلى أهل البصرة ، ولا أرى إلا الأمر قد استقام ، فبينا نحن كذلك إذ أتاني آتٍ فقال : هذه عائشة أمُّ المؤمنين وطلحة والزبير قد نزلوا الخريبة [٣] ، فقلت : فما جاء بهم ؟ قال : أرسلوا إليك يستنصرون على دم عثمان قتل مظلومًا ... » [٤] .

وكتب معاوية إلى عليٍّ ﷺ عندما طلب منه الدخول في البيعة قائلًا : « فإن كنت

---

(١) الماوردي : « الأحكام السلطانية » (ص : ٤) .

(٢) في سنده يعقوب بن إبراهيم الدورقي : ثقة « التهذيب » ، ج ١١ ، ص ٣٨١ . عن عبد اللَّه بن إدريس : ثقة ، فقيه « التقريب » ، ج ١ ، ص ٤٠١ . عن حصين بن عبد الرحمن : ثقة « التهذيب » ، ج ٢ ، ص ٣٨١ . عن عمرو بن جأوان ثقة « الكاشف » ، ج ٢ ، ص ٢٨١ . عن الأحنف بن قيس : ثقة « تاريخ الثقات » ، (ص : ٥٧) .

(٣) موضع بالبصرة . انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٢ ، ص : ٣٦٣) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٧ ، ٤٩٨) .

صادقًا فأمكنَّا من قتلة عثمان نقتلهم به ، ونحن أسرع الناس إليك » (١) .

ثانيًا : إن الحرية كانت متوفرة لأهل المدينة ، ولم يكن يتخلَّلها خلال البيعة نوع من أنواع الضغط والإكراه ، ويدل على ذلك الحوار الذي جرى بين عليٍّ ، وبين الناس بعد مقتل عثمان حين حملوه على البيعة ، فاشترط أن تكون بيعته في المسجد ، ولا تكون خفية ، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين (٢) .

وأما ما روي عن مبايعة طلحة والزبير مكرهين ، فلا يستند إلى دليل لصحة الروايات ببيعتهما طوعًا قسرًا .

ثالثًا : إن سابقة عليٍّ ﷺ وفضله ، والتزامه بأحكام الكتاب والسنَّة ، وتمسكه الشديد بالعمل ، وتعهده في خطبه بتطبيق الأوامر والنواهي الشرعية ، ما كان ليفتح لأحد باب الطعن في ولايته على المسلمين .

ويمكن القول أن عليًا كان أقوى المرشحين للإمامة بعد مقتل عمر ﷺ ؛ فالفاروق عينه لها في الستَّة الذين أشار بهم ، وهو واحد منهم ، على أن الأربعة من رجال الشورى ، وهم : عبد الرحمن ، وسعد ، وطلحة ، والزبير بتنازلهم عن حقهم فيها له ولعثمان تركوا المجال مفتوحًا أمام الاثنين ، فلم يبقى إلا هو وعثمان ، وهذا إجماع من أهل الشورى على أنه لولا عثمان لكانت لعليٍّ ، وبعد موت عثمان ، وقد قدمه ورجحه أهل دار الهجرة صار مستحقًّا للخلافة .

على أنه لم يكن أحد من أصحاب رسول اللَّه ﷺ الموجودين في ذلك الحين أحق بالخلافة منه ﷺ فهو من السابقين والمهاجرين الأولين ، وابن عم رسول اللَّه ﷺ وصهره ، إلى غير ذلك من الفضائل التي تقدمه وترشحه ؛ لأن يكون خليفة للمسلمين .

إلَّا أن السابقة والقرابة والمصاهرة ليست هي المزايا الوحيدة لولاية عليٍّ ﷺ هذا المنصب الخطير ، ولكن كان له بالإضافة إلى ذلك من القدرة والكفاءة ما لا ينكر ؛ فشجاعته ، وإقدامه ، وذكاؤه ، وعقليته القضائية النادرة ، وحزمه الذي اشتهر به في كل مواقفه ، وصلابته في الحق ، وبعد نظره في تصريف الأمور ، حتى كان الخليفة عمر ﷺ يأخذ برأيه إذا التبست عليه الأمور ، كل هذه العوامل تجعله بلا منازع المرشح الوحيد لإمامة المسلمين في تلك الفترة الحسَّاسة من حياتهم .

(١) الدينوري : « الأخبار الطوال » ، (ص : ١٦٣) .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٧) .

المبحث الثاني : سياسته ﷺ

تتجه ملاحظات بعض الباحثين والمؤرخين إلى أنَّ عليًّا ﷺ في نظرهم لم يكن رجل دولة وسياسة يهيمن على الأوضاع ، فمنهم من يرى أنه أخطأ بعزله الولاة حين ولي الخلافة ، وأخطأ خاصة في عزل معاوية ﷺ(١) ، ومنهم من يرى أنه كان رجل حرب لا يرى حلَّ الأمور إلا عن طريق السيف ، والسياسي لا يستعمل الحسام إلا بعد أن يفلَّ الرأي وينقطع (٢) . كما يأخذ عليه بعضهم أنه كان ضعيفًا مع أصحابه يخضع لهم ولا يسود عليهم (٣) .

ليس ثمة شك أنَّ هناك من الدلائل ما لا يدع مجالًا للريب في أنَّ عليًّا كان ذكيًّا غاية الذكاء ، بصيرًا بالأمور ، حصيف الرأي ، وكان أبو بكر وعمر وعثمان يعرفون ذلك فاتخذوه مستشارًا لهم ، وكيف يكون الحصيف العاقل ضعيف السياسة ، والسياسة الصحيحة تستند إلى الرأي ، والرأي يستند إلى العقل والحكمة ، وقد كان عليٌّ ﷺ متصفًا بهما ! .

فأما خبرته في السياسة ، فلا أدلَّ على ذلك من كون الرسول ﷺ أمره بتبليغ أوامر شرعه إلى جميع العرب في موسم الحجِّ ، وتلاوته عليهم أوائل سورة براءة (٤) ، ولا أدلَّ عليه أيضًا من كونه عليه الصلاة والسلام بعثه إلى اليمن قائدًا ، فأسلمت همدان كلُّها وكثير من أهل اليمن على يديه بدون حرب (٥) ، فالطاعن فيه بأنه جاهل بالسياسة طاعن في الرسول ﷺ الذي ولَّاه تلك المهام الجسيمة .

وكان الشيخان ﷺ يستشيرانه كثيرًا في الأمور السياسية فقد ذكر الإمام الطبري أنَّ فارسًا لما تجمعوا بِنَهاوَنْد في جمع عظيم لحرب المسلمين جمع عمر ﷺ الناس واستشارهم في المسير إليهم بنفسه ، فأشار عليه عامة الناس بذلك وبعض رجال الشورى ، فأعاد ﷺ استشارة الناس ، فقام إليه عليٌّ ﷺ فقال : « أما بعد ، يا أمير

---

(١) الخضري : « تاريخ الأمم الإسلامية » ، (ج ٢ ، ص : ٥١) .
(٢) حسن إبراهيم : « تاريخ الإسلام السياسي » ، (ج ١ ، ص : ٢٧٣) .
(٣) طه حسين : « الفتنة الكبرى » (عليّ وبنوه » ، (ص : ١٦٥) .
(٤) ابن هشام : « السيرة » ، (ج ٤ ، ص : ٢٠٣) .
(٥) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، (ج ٣ ، ص : ٢٢٣) .

المؤمنين ! فإنك إن أشخصت أهل الشام من شامهم سارت الروم إلى ذراريهم ، وإنك إن أشخصت أهل اليمن من يمنهم سارت الحبشة إلى ذراريهم وإنك إن أشخصت من هذه الأرض انتقضت عليك العرب من أطرافها وأقطارها حتى يكون ما تدع وراءك أهم إليك مما بين يديك من العورات والعيالات ، أقرر هؤلاء في أمصارهم ، واكتب إلى أهل البصرة فليتفرقوا ثلاث فرق : فرقة في حرمهم وذراريهم ، وفرقة في أهل عهدهم حتى لا ينتقضوا ، ولتسر فرقة إلى إخوانهم بالكوفة مددًا لهم . إنَّ الأعاجم إن ينظروا إليك غدًا قالوا : هذا أمير العرب وأصلها ، فكان ذلك أشد لكلبهم عليك . وأما ما ذكرت من مسير القوم فإنَّ اللَّه هو أكره لمسيرهم منك ، وهو أقدر على تغيير ما يكره ، وأما عددهم فإنا لم نكن نقاتل فيما مضى بالكثرة ولكن بالنصر . فقال عمر : هذا هو الرأي كنت أحبُّ أن أتابع عليه » [١] .

وكان علي ﵁ مفتيًا يستفتيه عمر ﵁ كثيرًا في معضلات المسائل الشرعية ومستشارًا نبيهًا في الأمور السياسية المدلهمة ، وهذه شهادة عمر فيه ، أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن ابن عباس ﵄ قال : قال عمر : « أقضانا عليٌّ وأقرؤنا أبي » [٢] . وذكر المحب الطبري في « الرياض النضرة » عن أبي سعيد الخدري ﵁ أنه سمع عمر ﵁ يقول لعليٍّ وقد سأله عن شيء فأجابه : « أعوذ باللَّه أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسن » [٣] .

وعن يحيى بن عقيل [٤] قال : كان عمر يقول لعلي إذا سأله ففرَّج عنه : « لا أبقاني اللَّه بعدك يا علي » [٥] . وروى ابن سعد في طبقاته عن سعيد بن المسيِّب قال : « كان عمر بن الخطاب يتعوَّذ من معضلة ليس لها أبو الحسن - يعني عليًّا - » [٦] ، وروى أيضًا عن ابن عباس ﵄ قال : إذا حدثنا ثقة عن عليٍّ الفتيا لا نعدوها - أي

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص : ٤٨٠) ، والتباني المغربي : « إفادة الأخيار » ، (ج ٢ ، ص : ١٧) .
(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب التفسير ، (ج ٥ ، ص : ١٤٩) .
(٣) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، (ج ٣ ، ص : ١٦٦) .
(٤) هو يحيى بن عقيل الخزاعي البصري ، روى عن جماعة من الصحابة منهم عمران بن حصين وأنس بن مالك ، قال ابن معين : ليس به بأس ، ووثقه ابن حبان ، وقال الذهبي : صدوق . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٩٢/٢/٤) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص : ١٧٦) ، والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص : ٢٣١) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص : ٢٥٩) .
(٥) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، (ج ٣ ، ص : ١٦٦) .
(٦) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٢ ، ص : ٣٣٩) .

لا نتجاوزها - »[1] . وأخرج الحاكم عن ابن مسعود ﷺ قال : « أقضى أهل المدينة عليّ »[2] .

وتتجلّى خبرة عليٍّ السياسية حين عرض على أبي بكرة - له صحبة - إمارة البصرة بعد وقعة الجمل[3] ، وأبو بكرة من الصحابة الذين نزلوا البصرة مبكّرين عند تأسيسها[4] فهو إذن يعلم بها وبما يصلحها من غيره ، فإذا تولّى إمرتها أحسن إدارتها وساسها بما يصلحها ويصلح أهلها .

فلما اعتذر أبو بكرة أخذ عليٌّ رأيه فيمن يولّيها ، وهو لاشك أحسن الاختيار ورشح لها من هو أقدر على تسيير الأمور فيها ، إذ أشار بتولية ابن عباس ﷺ فأخذ عليٌّ برأيه وولى ابن عباس إمرة البصرة ، واختار معه زياد بن أبي سفيان[5] لولاية الخراج وبيت المال ، وهو ممن اعتزل القتال ولم يشترك فيه[6] .

ولعلَّ عليًّا ﷺ قد اختار زيادًا ليكون مساعدًا لابن عباس وعينه على الخراج وبيت المال ليعيد بذلك الطمأنينة لأهل البصرة ، ويهدئ من روعة الحرب التي أخذتهم ، فإنَّ الغالب في مثل هذه الأحوال أن يولّي المنتصر رجالًا يقهرون الذين حاربوه ليذلّهم ويذيقهم عاقبة تمرُّدهم وعصيانهم .

فإذا اختار عليٌّ ﷺ بعد انتصاره في الجمل رجلًا محايدًا لم يشترك من قريب ولا من بعيد في الحرب ، ولم يناصر أحد الطرفين المتنازعين ، فهو يريد بذلك الإنصاف والعدل ، ويحرص على استقرار الأمور ، ولا يقصد مطلقًا الانتقام والتشفّي مما يؤدي إلى إعادة الطمأنينة إلى النفوس والشعور بالأمن .

---

(١) « الطبقات » ، (ج ٢ ، ص : ٣٣٨) ، وابن عبد البر : « الاستيعاب » ، (ج ٣ ، ص : ٤٠) .
(٢) رواه الحاكم في « المستدرك » ، (ج ٣ ، ص : ١٣٥) .
(٣) ابن الأثير : « الكامل » ، (ج ٣ ، ص : ٢٥٦) .
(٤) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ١٥) .
(٥) هو زياد بن أبي سفيان : الأمير الكاتب الخطيب ، كان كاتبًا لأبي موسى الأشعري زمن إمرته على البصرة ، وكان نائبًا لعليّ على إقليم فارس ، وولي البصرة لمعاوية ، ثم جمع له خراسان وسجستان والبحرين وعمان ، وإلى جانب قسوته وشدّته كانت له محاسن ، قال فيه قبيصة بن جابر : ما رأيت أحدًا أخصب ناديًا وأكرم جليسًا من زياد ، وقال الذهبي : وكان من نبلاء الرجال رأيًا وعقلًا وحزمًا ودهاءً وكان يضرب به المثل في النبل والسؤدد . توفي بالطاعون عام (٥٣ هـ) (٦٧٢ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٩٩) ، والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ١١٥) ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٣ ، ص : ٤٩٤) .
(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٥٤٣ ، ٥٤٤) .

وبقدر ما في هذه المواقف من الحنكة والسياسة الشرعية البارعة ، فإنّ فيها كذلك احترامًا لحق الغير في الاجتهاد ، والمحافظة على حرمات المسلمين فبعد أن تمَّ له النصر لم يذفف على جريح ، ولم يقتل مدبرًا ، ولم يسلب مالًا ، ولم يهتك سترًا ، وهي إجراءات تدل على تقدير الموقف من جوانبه المختلفة .

ويذكر الإمام الباقلاني خبرة عليٍّ السياسية وحسن تدبيره وثاقب رأيه وفطنته وذكائه فيقول : « هذا مع ما ظهر من إعظام كافة الصحابة له وإطباقهم على علمه وفضله وثاقب فهمه ورأيه وفقه نفسه وقول مثل عمر فيه : « لولا عليٌّ لهلك عمر » وكثرة مطابقتهم له في الأحكام ، وسماع قوله في الحلال والحرام ، ثم ما ظهر من فقه وعلمه في قتال أهل القبلة من استدعائهم ، ومناظرتهم ، وترك مبادأتهم ، والنبذ إليهم قبل نصب الحرب معهم ، وندائه : لا تبدأوهم بالحرب حتى يبدأوكم ، ولا يتبع مدبر ، ولا يجهز على جريح ، ولا يكبس [١] بيت ،ولا تهج امرأة ، وردّه رحالات [٢] القوم إليهم، وترك اغتنام أموالهم ، وكثرة الأمر لابن عباس وغيره بقبول شهادة أهل البصرة وصفِّين إذا اختلطوا ووضعت الحرب أوزارها ، والصلاة خلفهم ، وقوله لمن سأل عن ذلك : ليس في الصلاة والعدالة اختلفنا ، وإنما اختلفنا في إقامة حدٍّ من الحدود ، فصلُّوا خلفهم واقبلوا شهادة العدول منهم إلى غير ذلك مما سنَّه من حرب المسلمين حتى قال جلَّة أهل العلم : لولا حرب عليٍّ لمن خالفه لما عرفت السنَّة في قتال أهل القبلة . هذا مع ما علم من شجاعته وغنائه وإحاطته علمًا بتدبير الجيوش وإقامة الحدود والحروب ، وقوله - أي عليّ - ظاهرًا من غير ردّ أحد حفظ عليه ، إن قريشًا تقول : إن ابن أبي طالب رجل شجاع ، ولكن لا رأي له في الحرب ، للَّه أبوهم ، ومن ذا يكون أبصر بها منِّي وأشدَّ لها مراسًا ، واللَّه لقد نهضت فيها وما بلغت العشرين ، وها أنا اليوم قد ذرفت على الستّين، ولكن لا إمرة لمن لا يطاع » [٣] .

وإذا كان بعض الباحثين يرى أنَّ من أسباب تفاقم الفتنة عزل عليٍّ ﷺ لجميع ولاة عثمان قبل أن تصل إليه بيعة أهل الأمصار ، وقد حذره عاقبة ذلك المغيرة بن شعبة [٤] ، فمن الملاحظة أن هذا المأخذ غير وجيه لعدَّة أمور :

---

(١) أي لا يَدخل : راجع : « لسان العرب » .
(٢) مراكب الرجال ، وهي أكبر من السرّج وتغشى بالجلود ، وتكون للخيل والنجائب من الإبل « لسان العرب » .
(٣) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، (ص : ٢٢٨ - ٢٢٩) .
(٤) الخضري : « تاريخ الأمم الإسلامية » ، (ج ٢ ، ص : ٥١) .

الأول : أنَّ عليًّا ﷺ إمام مجتهد له أن يعزل جميع عمال عثمان إذا رأى المصلحة في ذلك ، وقد ولَّى رسول الله ﷺ وهو المعصوم خالد بن سعيد بن العاص على صنعاء وعمرو بن العاص على عُمان [١] ، فعزلهما الخليفة من بعده الصدِّيق ﷺ عزل خالد وولَّى مكانه المُهَاجر بن أبي أُمَيَّة - له صحبة - وعزل عمرًا وولَّى مكانه حذيفة بن محصن - له صحبة - [٢] ، وقد ولَّى أبو بكر ﷺ القائدين العظيمين خالد بن الوليد والمثنَّى بن حارثة ﷺ [٣] ، فعزلهما عمر ﷺ مع كفاءتهما [٤] ، وولَّى الفاروق ﷺ على مصر عمرو بن العاص ﷺ [٥] ، وعلى الكوفة المغيرة بن شعبة ﷺ [٦] ، فعزلهما ذو النورين [٧] ، وولَّى على مصر ابن أبي سرح [٨] ، وعلى الكوفة سعد بن أبي وقاص [٩] .

فهل ينتقد عاقل الصديق والفاروق وذا النورين في عزلهم هؤلاء العمال الأكفاء ! إنَّ لكل وقت أحوالًا وظروفًا تطرأ ، فيحمل اللاحق على ما لا يراه السابق من الاجتهاد ، ويرى الشاهد ما لا يراه الغائب .

الثاني : غير صحيح قولهم : إنه عزل جميع عمال عثمان ، فإن العزل لم يتحقق إلا في معاوية بن أبي سفيان في الشام [١٠] ، وخالد بن أبي العاص بن هشام في مكة [١١] ، وأبي موسى الأشعري في الكوفة [١٢] ، على أنه أقره بعد ذلك [١٣] . أما البصرة فخرج منها عبد الله بن عامر ولم يول عثمان عليها أحدًا [١٤] وفي اليمن أخذ أميرها يعلى بن منية ﷺ مال جباية اليمن وقدم مكة بعد مقتل عثمان وانضم إلى طلحة

---

(١) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ٩٧) .
(٢) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٢٣) .
(٣) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٠٢) ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص : ٣٤٣) .
(٤) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٢٢) .
(٥) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٥٥) .
(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٢٤١) .
(٧) « تاريخ الرسل ، (ج ٤ ، ص : ٢٥٣ ، ٢٦٤) .
(٨،٩) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٧٨) .
(١٠) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٢) .
(١١) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ٢٠١) .
(١٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٢) .
(١٣) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٩) .
(١٤) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢١) .

والزبير وحضر معهم موقعة الجمل [١] ، ووفد ابن أبي سرح عامل مصر واستناب ابن عمه عليها ، فلما رجع إليها وجد ابن أبي حذيفة تغلَّب عليها فطرده عنها ، فذهب إلى الرَّملة بفلسطين ومكث بها حتى مات [٢] .

وهكذا فإن أميري اليمن والبصرة عزلا أنفسهما ، وأمير مصر عزله المتغلب عليها ابن أبي حذيفة ، وأمير الكوفة أقرَّه علي ﷺ في منصبه ، فلم يرد العزل حقيقة إلا في حق معاوية والي الشام وخالد بن أبي العاص والي مكة .

ومن المؤكد أن عليًا لم يول أحدًا ممن كان له ضلع في مقتل عثمان ﷺ[٣] ، بل ولَّى أخيار الناس على المسلمين ، فمن الولاة الذين ولَّاهم على الأقاليم ، سهل بن حنيف على الشام [٤] ، وهو صحابي جليل شهد بدرًا وأحدًا ، وثبت مع النبي ﷺ يوم أُحد حين انكشف الناس وبايعه على الموت ، وجعل ينضح بالنبل عن رسول اللَّه ﷺ ، وشهد أيضًا الخندق والمشاهد كلها مع رسول اللَّه ﷺ [٥] ، وولَّى عثمان بن حنيف على البصرة [٦] ، وهو صاحبي من الأنصار كان عاملًا لعمر على العراق [٧] . كما ولَّى قيس ابن سعد بن عبادة على مصر [٨] ، وكان صاحب شرطة النبي ﷺ ، وكان جوادًا من ذوي الرأي والذكاء [٩] ، وولَّى عبيد اللَّه بن العباس بن عبد المطلب على اليمن - له صحبة - [١٠] ، وهو أصغر من أخيه عبد اللَّه بسنة ، وكان كريمًا ممدَّحًا نبيلًا [١١] .

الثالث : وأما قولهم : إنه عزل العمال قبل أن تصل إليه بيعة أهل الأمصار ، فإن تولية الإمام العمَّال على الأمصار غير مشروط بوصول بيعة أهلها له عند جميع المسلمين ،

---

(١) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٥٠) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل والملوك » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢١) .
(٣) « تاريخ الرسل والملوك » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٥) .
(٤) « تاريخ الرسل والملوك » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٢) .
(٥) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ٤٧١) ، وابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٢ ص : ٨٧) .
(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٢) .
(٧) البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٠٩/٢/٣) ، وابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٢ ، ص : ٤٥٩) .
(٨) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ٢٠١) .
(٩) البخاري : « التاريخ الكبير » (١٤١/١/٤) ، وابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٣ ، ص : ٢٤٩) .
(١٠) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ٢٠٠) .
(١١) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٣ ، ص : ٥١٢) ، وابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٢ ، ص : ٤٣٧) .

فمتى بايع أهل الحلِّ والعقد أيَّ خليفة لزمت بيعته جميع البلدان النائية عن مركز خلافته شرعًا وعقلًا .

ولو كانت تولية الخليفة العمال على الأمصار متوقفة على وصول بيعة أهلها له ما تمَّت بيعة الصديق ﷺ لأنه تصرَّف بإرسال بعث أسامة ومحاربة المرتدين ومانعي الزكاة قبل وصول بيعة أهل مكة والطائف وجواثي في البحرين . وكذلك الفاروق ﷺ فإنه استهل خلافته بعزل خالد بن الوليد وتولية أبي عبيدة بن الجرَّاح قائدًا عامًّا على جيوش المسلمين بالشام قبل وصول بيعة أهل اليمن وجيوش المسلمين بالشام والعراق إليه .

وتصرف ذو النورين ﷺ في أمور المسلمين أيضًا قبل وصول بيعة الأمصار إليه .

الرابع : بالنسبة لما نقله هؤلاء الباحثون من كتب التاريخ من تحذير المغيرة بن شعبة عليًّا عاقبة عزله العمال في وقت مبكر ثم راجعه ونصحه بعزلهم ، وقول ابن عباس لعليٍّ : لقد نصحك في الأولى وغشَّك في الثانية (١) ، فهو باطل من عدة أوجه :

أ - الجمع بين نصيحة عليٍّ أوَّلًا وغشِّه ثانيًا لا يصدر من أي صحابي كان ، فكيف بالمغيرة وهو من أفاضلهم ، إذ ليس الغش من أخلاق المسلمين ، وقد صحَّ عنه ﷺ أنه قال : « **من غشَّنا فليس منَّا** » (٢) .

ب - ذكر الإمام الطبري في رواية المغيرة بن شعبة في الذين لم يبايعوا عليًّا (٣) ، فكيف تعقل نصيحة من لم يبايعه إن صحَّ ذلك ! .

ج - على تقدير صحة هذه الرواية لما امتاز المغيرة بن شعبة وحده بنصيحته من دون الصحابة ! .

د - هل كان المغيرة بن شعبة مستشارًا خاصًّا للخلفاء من قبله حتى يلام على عدم قبول نصيحته ؟! .

وأما ما قيل عن استعمال عليٍّ ﷺ القوة في غير موطنها بإيثاره الحرب على السلم والرفق في الأمور ، فإن ذلك لم يعهد في سياسة عليٍّ ﷺ إلا عند الضرورة ، وعندما تفرض عليه الحرب فرضًا .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٩) .

(٢) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الإيمان ، (ج ٢ ، ص : ١٠٨) .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٠) .

ويمكن القول أنّ عليًا - وإن كان شجاعًا - بطلًا مغوارًا في الحروب ؛ فإن ذلك ليس بداعٍ ليلجأ إلى الحرب كل مرّة ، فلم يكن يلجأ إلى الحروب إلا حين لا يمكنه إخماد الفتنة إلا بها ، ولم يكن هذا المسلك من عمله وحده ، بل له شاهد في السيرة الراشدة ؛ فهذا أبو بكر ﷺ حين امتنع بعض العرب عن دفع الزكاة حاربهم ؛ لأنه رأى أنه لا يجوز له التساهل في ذلك لقول الرسول ﷺ : « **أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا اللّه ، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه ، وحسابه على اللّه** » [(١)] ، وبين للصحابة وجه الاستدلال بهذا الحديث في قوله : « **فإن الزكاة حق المال** » [(٢)] . وعليٌّ ﷺ حارب من يعتقد أنهم خرجوا على الخلافة ، وعنده أنه لا يجوز التساهل في ذلك ، وقال : « عهد إليّ - وفي رواية - أمرني رسول اللّه ﷺ أن أقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين » [(٣)] .

والمعهود من أسلوب عليٍّ ﷺ في مواقفه استعمال الحكمة وعلاج الأمر بالرفق ما أمكن علاجه ، فإذا لم يتمكن حينئذٍ يلجأ إلى الحرب ، فعندما التقى بوفد أهل الكوفة بذي قار قال لهم : « ... وقد دعوتكم لتشهدوا معنا إخواننا من أهل البصرة ، فإن يرجعوا فذاك ما نريد ، وإن يلجُّوا داويناهم بالرفق ، وباينَّاهم حتى يبدأونا بظلم » [(٤)] .

وحين نزل الكوفة قام خطيبًا في الناس ، فحمد اللّه وأثنى عليه وقال : « يا أيها الناس املكوا أنفسكم ، كفُّوا أيديكم وألسنتكم عن هؤلاء القوم ، فإنهم إخوانكم ، واصبروا على ما يأتيكم ، وإياكم أن تسبقونا ، فإن المخصوم غدًا من خصم اليوم » [(٥)] .

وعندما وصل إليه الخبر بعدم سماح جند معاوية لواليه على بلاد الشام أن يدخلها دعا طلحة والزبير فقال لهما : « سأمسك الأمر ما استمسك ، فإذا لم أجد بدًّا فآخر الدواء الكيُّ » [(٦)] .

وفي صفِّين كان ﷺ يقول لأصحابه : « لا تقاتلوا القوم حتى يبدأوكم ، فأنتم بحمد

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الزكاة ، (ج ٢ ، ص : ١١٠) .
(٢) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الإيمان ، (ج ١ ، ص : ٢٠٣) .
(٣) رواه ابن عساكر في « تاريخه » من طرق كثيرة . انظر المخطوط ، (ج ١٢ ، من ص : ٣٦٧ إلى ص : ٣٧٠) .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٧) .
(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٦) .
(٦) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٦) .

اللَّه ﷻ على حجَّة ، وترككم إياهم حتى يبدأوكم حجة أخرى لكم » (١) .

وليس أدلَّ على ذلك من موقفه من قتلة عثمان ﷺ فقد كانت سياسته تجاههم هي أخذهم بالحكمة وتحيُّن الفرصة المناسبة لإقامة حدِّ القصاص عليهم فحين فرغ من أمر البيعة خطب في الناس ، وكان من بين الأشياء التي أفصح عنها حرمات اللَّه التي حرَّمها ولا سيما حرمة المسلم ، وأنَّ المسلم من سلم الناس من لسانه ويده إلا بالحق وأنَّ أذى المسلم لا يحلُّ إلا بما يجب (٢) .

وكأنه ﷺ في هذا الخطاب يشير من بعيد إلى قتل عثمان ﷺ وأنَّ قتلته استحلوا دمه وآذوه بما لا ينبغي . على أن قتلة عثمان فهموا بعضًا من سياسة عليٍّ من خلال هذه الخطبة ، فأرادوا أن ينبهوه إلى شوكتهم فيحتاط في أمرهم ، ولذلك قال قائلهم بعد فراغه من خطبته :

خذها إليك واحذرن أبا حسن ... إنا نمرُّ الأمر إمرار الرَّسن
صولة أقوام كأسداد السفن ... بمشرفيَّات كغدران اللبن
ونطعن الملك بلين كالشَّطن ... حتى يمرَّن على غير عنن

وردّ عليهم عليٌّ ﷺ قائلًا :

إني عجزت عجزة لا أعتذر ... سوف أكيس بعدها وأستمر
أرفع من ذيلي ما كنت أجر ... وأجمع الأمر الشتيت المنتشر
إن لم يشاغبني العجول المنتصر ... أو يتركوني والسلاح يبتدر (٣)

ويبدو من أول وهلة أنَّ الموقف الذي بنى عليه عليٌّ ﷺ سياسته تجاه قتلة عثمان هو الأناة والتريث والكياسة ، إذ كان يفهم أبعاد الموقف تمامًا ، ويعرف ما يجب أن يفعل وما يجب أن يترك في مثل هذه الظروف .

وقد دلَّت إجابته للمطالبين بتقديم قتلة عثمان لإقامة الحد عليهم على فطنة وسياسة لا تقل روعة عن عبقريته القضائية والفقهية . والخبرة في السياسة من لوازم الحاكم الناجح ، إذ بها يستطيع تقدير الأمور ووضع كل شيء في موضعه الصحيح ، خصوصًا في مثل الأحوال التي تولَّى فيها عليٌّ ﷺ إمرة المسلمين ، حيث الفتنة مشتعلة ، والأمور

(١) « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ١٠ - ١١) .
(٢) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٦) .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٧) .

مضطربة ، والآراء متباينة ، والناس يمتلكهم الخوف ، وأبعاد هذه الفتنة لا زالت مجهولة ؛ لأن الخوارج المتربصين لم يغادروا المدينة بعد قتل عثمان ولا بعد تولية عليٍّ ، فماذا يريد هؤلاء بعد ذلك ؟ .

من أجل هذا كله كان على أمير المؤمنين أن يتحفَّظ في معاملة هؤلاء المتمردين ، وأن يستعمل معهم أقصى ما يمكن استعماله من الرفق واللين حتى يحين الوقت المناسب لتنفيذ حكم اللَّه فيهم . لكن الذين لم يوفَّقوا لفهم أبعاد هذه السياسة ،والذين حكَّموا عواطفهم في قتلة عثمان أصرّوا على الانتقام منهم بسرعة .

إن الإصرار على المطالبة بدم عثمان منذ اليوم الأول لتولية عليٍّ ﷺ لا يمتُّ إلى السياسة الحكيمة بصلة ، وإنَّ الإلحاح على الخليفة الجديد لتقديم قتلة الخليفة السابق للقصاص على الفور ليس من الحكمة في شيء لما فيه من إحراج للخليفة الجديد حيث تبقى الفتنة مشتعلة أكثر ، ويظل الهرج والقتل قائمًا على أشدِّه وما يتبع ذلك من عواقب وخيمة لا يعلم مداها إلا اللَّه تعالى .

ولكن عليًّا ﷺ قد احتاط لكل ما يمكن أن يكون وراء المطالبة بدم عثمان ، وحاول أن يشرح للمطالبين وعلى رأسهم طلحة والزبير ﷺ وجهة نظره في تأجيل ذلك الأمر ، فقال لهم في حوار هادئ : « يا إخوتاه ، إني لست أجهل ما تعلمون ، ولكن كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم ؟ هاهم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم وثابت إليهم أعرابكم ، وهم خلالكم يسومونكم ما يشاءون ، فهل ترون موضعًا لقدرة على شيء مما تريدون ؟ » (١) .

وعندئذٍ ثابت إليهم عقولهم وعادت إليهم أحلامهم فقالوا جميعًا : لا (٢) .

وعندئذٍ وقد رأى عليٌّ ﷺ تفهمهم للأمر ، وتأكد من وقوفهم على حقيقة ذلك أفصح مبدئيًا عن موافقته لرأيهم ، وأنه لا يختلف معهم في شناعة ما اقترفت تلك الأيدي الآثمة ، فتابع كلامه قائلًا : « فلا واللَّه لا أرى إلا رأيًا ترونه - إن شاء اللَّه - إنَّ هذا الأمر أمر جاهلية ، وإنَّ لهؤلاء القوم مادة ، وذلك أن الشيطان لم يشرع شريعة قط فيبرح الأرض من أخذ بها أبدًا » (٣) وزاد في التوضيح فأخبرهم أن الناس مختلفون وليسوا على رأي واحد فيما يقال ، فمنهم من يخالف رأيهم ، ومنهم من يوافقهم على ما يريدون ومنهم المحايدون ، قال : « إن الناس من هذا الأمر إذا حرّك على أمور : فرقة

(١ : ٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٧) .

ترى ما ترون ، وفرقة ترى ما لا ترون ، وفرقة لا ترى هذا وذاك » [١] . ثم كشف عن موقفه النهائي بقوله : « حتى يهدأ الناس ، وتقع القلوب مواقعها ، وتؤخذ الحقوق ، فاهدأوا عني ، وانظروا ماذا يأتيكم ثم عودوا » [٢] .

لكن هذه السياسة الحكيمة لم يتفهمها بعضهم ولم تكن مقنعة لهم ، فالناس في حال غضبهم وسيرهم وراء عواطفهم لا يدركون الأمور إدراكًا واقعيًا يمكّنهم من التقدير الصحيح ، فتنعكس في تقديرهم الأوضاع ويظنون المستحيل ممكنًا ، ولذلك قالوا : « نقضي الذي علينا ولا نؤخره ، والله إن عليًا مستغن برأيه عنّا » [٣] .

ثم يُخبَر عليّ ﷺ بمقالتهم ، فيرغب أن يريهم أنه لا يستطيع وإياهم أن يفعلوا شيئًا في مثل تلك الظروف فينادي : « برئت الذمة من عبد لم يرجع إلى مواليه ، فتذامرت السبئية والأعراب وقالوا : لنا غدًا مثلها ولا نستطيع نحتجّ فيهم بشيء » [٤] .

وكأن رواد الفتنة من السبئية تبادر إلى أذهانهم أن الخليفة يريد أن يجردهم من أعوانهم الذين يشدُّون أزرهم ويقفون إلى جوارهم ، فعصوا ذلك الأمر وحرَّضوا الأعراب على البقاء ، فأطاعوهم وبقوا في أماكنهم ، ففي اليوم الثالث بعد البيعة خرج عليٌّ إلى الناس وقال لهم : أخرجوا عنكم الأعراب ، وقال : يا معشر الأعراب الحقوا بمياهكم : فأبت السبئية وأطاعهم الأعراب ، ثم دخل بيته ودخل عليه طلحة والزبير في عدة من أصحاب النبي ﷺ فقال : دونكم ثأركم ، فقالوا : عشوا عن ذلك [٥] ، فقال لهم عليٌّ : هم والله بعد اليوم أعشى وآبى ، ثم أنشد :

لو أنَّ قومي طاوعتني سراتهم أمرتهم أمرًا يديخ الأعاديا [٦]

وعلى الرغم من بوادر الاقتناع التي بدت من طلحة والزبير ﷺ على أثر تحليل عليٍّ للموقف وبيانه لما اختاره من سياسة على ضوء مرئيات الواقع إلا أنهما كانا يريان خلاف ذلك باعتقادهما أنَّ أنجع وسيلة لضرب أولئك الخوارج هو الذهاب إلى البصرة والكوفة ومفاجأتهم بخيل من هناك ، قال الزبير : « دعني آت الكوفة فلا تفجأوا إلا وأنا في خيل »

(١: ٣) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٧) .

(٤) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٨) .

(٥) أي كأنهم أعرضوا عن ذلك ، راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٨) ، والباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، (ص : ٢٢٩) .

وقال طلحة : « دعني ، فلآت البصرة فلا يفجأوك إلا وأنا في خيل » (١) .

ولكن عليًا ﷺ نراه يتريث ويقول لهما : « حتى أنظر في ذلك » (٢) .

ولعل عليًا كان يخشى الفتنة وتحول الأمر إلى حرب أهلية داخل المدينة لا تحمد عقباها ، ولذلك لم يجب طلحة والزبير إلى مطلبهما .

وأما ما قيل عن ضعف عليٍّ ﷺ مع أصحابه ، فلا يمكن تفسيره إلا بخضوعه لمبدأ الشورى ، وهو مبدأ محمود في الشريعة الإسلامية ، إذ وردت فيه آيتان صريحتان : أمرًا واجبًا في إحداهما ، ووصفًا يُمدح فاعلوه المتصفون به في الثانية ، ففي الآية الأولى يخاطب القرآن الكريم رسول الله ﷺ فيقول : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾ (٣) والآية الثانية هي قول الله تعالى في سورة الشورى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (٤) .

أما السنَّة النبوية فإنها زاخرة بالأمثلة العملية لاستشارة الرسول ﷺ لأصحابه حتى قال أبو هريرة ﷺ : « ما رأيت أحدًا أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ » (٥) .

وكذلك الخلفاء الراشدون فكانوا يتبعون مبدأ الشورى ويستشيرون أولي النهى والرأي من أصحابهم ، وينزلون عند رأي الرعية ، وكان أصحاب عليٍّ ﷺ يرون رأيًا ، فلا يستطيع أن يخالفه ، لا ضعفًا ولا خذلانًا ، بل نزولًا عند رأي الجماعة ، ومع ذلك لم يكن دائمًا ينزل عند رأي أصحابه ، بل كان يتشبَّث برأيه عندما يظهر له أنه موافق للصواب ، فيلزم الحق ، فعلى سبيل المثال ، خالف أصحابه في مسألة التحكيم حين رأى الذين خرجوا عليه فيما بعد مواصلة الحرب ضد معاوية وجند الشام ، بينما رأى هو تحكيم كتاب الله في أمر الخلاف بينه وبينهم عندما طلبوا منه ذلك ، وقال لرسول معاوية : أنا أولى منكم بكتاب الله ، كما جاء في الخبر الصحيح عند أحمد والبخاري (٦) .

والحقيقة أن الأمر ليس أمر ضعف وقصور في الرأي وإخفاق في السياسة ، بل اختلف

(١ ، ٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٨) .

(٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران . (٤) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

(٥) رواه الترمذي في « السنن » ، باب ما جاء في المشاورة ، (ج ٣ ، ص : ١٢٩) .

(٦) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب التفسير ، (ج ٦ ، ص : ٤٥) ، وأحمد بن حنبل : في « المسند » (بترتيب الساعاتي) (ج ٢٣ ، ص : ١٣٧) .

الوضع عما سبق ، فتناول هذا الاختلاف ، تغيُّر الجماعات المحيطة بالخليفة ، فهم غير أصحاب أبي بكر وعمر ، إذ يغلب على هؤلاء عنصر الأعراب والموالي ، وشتَّان ما بين الفئتين .

وقد قيل لعلي ﷺ : « يا أمير المؤمنين كيف اختلف الناس على عثمان وعليك ، ولم يختلفوا على أبي بكر وعمر ؟ فقال للسائل : رعية أبي بكر وعمر كانت مثلي ومثل عثمان وسعد وعبد الرحمن ، أما رعية عثمان ورعيتي أشباهك » [(١)] .

مغزى هذا الكلام أنَّ الناس لم يدينوا للشيخين ؛ لأن سياستهما اختلفت عن سياسة عثمان وعلي ، وإنما يرجع ذلك إلى أن رعيتهما أغلبهم صحابة تربوا في أحضان النبوة ، فهذبتهم وخلَّصت شمائلهم من شنشنة الجاهلية ، وقد انقرض غالب هذه الطبقة المباركة في آخر خلافة الفاروق ﷺ ، وتغلَّب على من بقي منهم كثرة الموالي والأعراب المرتدِّين الذين أرجعهم الصديق ﷺ إلى الدين قسرًا بسيوف أولئك البررة .

أخرج يعقوب بن سفيان الفسوي بإسناده إلى أبي صالح [(٢)] قال : « رأيت عليَّ بن أبي طالب أخذ المصحف فوضعه على رأسه حتى إني لأرى ورقه يتقعقع ، ثم قال : « اللهم إني قد مللتهم وملُّوني وأبغضتهم وأبغضوني ، وحملوني على غير طبيعتي وخلقي وأخلاق لم تكن تُعرف لي ، اللهم فأبدلني بهم خيرًا منهم ، وأبدلهم بي شرًّا مني ، اللهم أمت قلوبهم موت الملح في الماء » . قال أحد رجال هذا السند : « يعني أهل الكوفة » [(٣)] .

وتناول هذا الاختلاف أيضًا مركز الخلافة ، إذ انتقل من الحجاز إلى العراق ، من الحجاز حيث السنَّة النبوية المطهرة إلى العراق حيث تتحكم المصلحة والنزعات الشخصية والأهواء المتباينة ، وربما أدرك أحد الصحابة هذا الأمر ، فهذا عبد اللّٰه بن سلام ﷺ يأخذ بعنان فرس عليٍّ عندما تجهز للخروج من المدينة يريد العراق فقال له : « يا أمير المؤمنين ، لا تخرج منها - أي من المدينة - فواللّٰه لئن خرجت منها لا ترجع

---

(١) التباني المغربي : « إفادة الأخيار » ، (ج ٢ ، ص : ٩٦) .

(٢) هو عبد الرحمن بن قيس أبو صالح الحنفي الكوفي ، روى عن جماعة من الصحابة ، قال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة من خيار التابعين من أصحاب عليّ ﷺ ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة ، ووثقه ابن حبان ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٢٢٧) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٣٥٦) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٥٠١) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٦ ، ص : ٢٥٦) .

(٣) الفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٧٥١) .

إليها ولا يعود إليها سلطان المسلمين أبدًا » (١) .

وطرأ أيضًا تغيير في الأحوال المادية ، فعصر الراشدين الأول عصر تقشف وزهد ، أما عهد عليٍّ فقد أصبح عهد ثروة عمت الناس ودخلت في حياتهم فبدَّلت وغيَّرت ، بينما كان علي ﷺ مشبعًا بجبلته الأولى الراشدية ، زاهدًا في الدنيا ، يأخذ الأموال بحقها ويصرفها في مصارفها الشرعية . فقد سأله أخوه عقيل ذات مرَّة شاكيًا حاجته إليه ، فقال له عليٌّ : « اصبر حتى يخرج عطائي ، فألحَّ عليه ، فقال : انطلق فخذ ما في حوانيت الناس ، قال : تريد أن تتخذني سارقًا ! قال : وأنت تريد أن تتخذني سارقًا وأعطيك أموال الناس ! فقال : لآتينَّ معاوية ، قال : أنت وذاك ، فسار إلى معاوية فأعطاه مائة ألف » (٢) .

ويلمس المرء كذلك تغييرًا في الأفكار وتعدُّدًا في المذاهب من جرَّاء الفتنة ، فبعد أن كان الناس على مذهب واحد قبل الفتنة ، ها هم ينقسمون بعدها شيعًا وأحزابًا ، ينحاز الواحد منهم إلى فئة أو رأي والآخر إلى خلافه ، ولا شكَّ أن هذا الانقسام في الآراء والاختلاف في وجهات النظر أدَّى إلى مزيد من الفرقة والخلاف ، مما أضعف بطبيعة الحال مركز الخليفة وقبضته على زمام الأمور .

وإذا كانت رياح التغيير تعتبر مؤشرًا على تبدُّل الأحوال في عهد عليٍّ ﷺ : في الجماعات المحيطة بالخليفة ، ومركز الخلافة ، والآراء ، والمذاهب ، والوسائل المادية ، فإنَّ موقف عليٍّ ﷺ ظل رغم هذا كله ثابتًا لم يتلون بلون ذلك الجيل ، ولم يرغب أن يواكب التطور الحادث ، إذ آثر الإخفاق في كل شيء على الإخفاق في راشديته وعدله .

وإن كانت السياسة هي : التطوع لروح العصر ومسراه ، وانتهاز الفرص ، وتحقيق المصالح الذاتية والمنافع الشخصية للحاكم والجماعات المحيطة به ، فإن عليًا لم يكن سياسيًا بهذا المعنى ، وإن كانت السياسة حسن الفهم والدراية والتعقل ، والسعي لتحقيق المصلحة العامة للأمة ، وإيثار القيم السياسية الرفيعة ؛ كالعدل والمساواة والمعروف ، فعليٌّ ﷺ كان على درجة عظيمة من ذلك .

والقول الفصل أن عليًا كان من خير رجال السياسة والحكم لو بقي عصر الخلافة الراشدة كما كان عليه في أيامه الأول ، أما وروح الزمان كانت تسير على غير ما كانت تسير عليه ، فمذهبه في السياسة لم يعد مناسبًا لتلك الأوضاع ، وذلك عدَّ في نظر البعض غير سياسي .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٥٥) .

(٢) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٣ ، ص : ١٠٠) .

المبحث الثالث : أثر السبئية في الفتنة الثانية

لا يشك أحد ممن قرأ التاريخ بعين الإِنصاف أن خروج الصحابة إلى البصرة ، سواء طلحة والزبير وعائشة أم عليّ بن أبي طالب رضوان اللَّه عليهم ما كان بقصد الحرب ، وإنما كان خروجهم بقصد الإِصلاح كما جاءت بذلك الأخبار .

فلما أرسل عليٌ القعقاع بن عمرو للإِصلاح مع أصحاب الجمل قال لطلحة والزبير : « إني سألت أم المؤمنين : ما أشخصها وأقدمها هذه البلاد ؟ فقالت : إصلاح بين الناس ، فما تقولان أنتما ؟ أمتابعان أم مخالفان ؟ قالا : متابعان ، قال : فأخبراني ما وجه هذا الإِصلاح ؟ قالا : قتلة عثمان ﷺ ، فإنَّ هذا إن ترك كان تركًا للقرآن وإن عمل به كان إحياءً للقرآن » [١] .

وعندما سئل الزبير عن سبب خروجهم إلى البصرة قال : « ننهض الناس فيدرك بهذا الدم لئلا يبطل ، فإن في إبطاله توهين سلطان اللَّه بيننا أبدًا ، إذا لم يفطم الناس عن أمثاله لم يبق إمام إلا قتله هذا الضرب » [٢] .

ولما استقر رأي الزبير وطلحة على الشخوص إلى البصرة ، جاءا إلى عائشة وقالا لها : « يا أم المؤمنين ! : دعي المدينة - وكانت تريد الذهاب إليها - فإنَّ من معنا لا يقرنون لتلك الغوغاء التي بها ، واشخصي معنا إلى البصرة ، فإن أصلح اللَّه الأمر كان الذي تريدين » [٣] .

وروى ابن أبي شيبة أن عائشة لما بلغت بعض مياه بني عامر نبحت الكلاب عليها ، فقالت : « أي ماء هذا ؟ قالوا : ماء الحوأَب [٤] . فوقفت فقالت : ما أظنني إلا راجعة ،

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٨) .
(٢) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٦١) .
(٣) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٥٠ - ٤٥١) .
(٤) موضع في طريق البصرة ، وهو من مياه العرب ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج ٢ ، ص ٣١٤ . وحديث الحوأب : « أيتكن تنبح عليها كلاب الحوأب » ، قال فيه ابن كثير : إسناده على شرط الصحيحين ولم يخرجوه « البداية والنهاية » ، (ج ٦ ، ص : ٢٤١) ، وقال عنه الذهبي : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجوه « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٢ ، ص : ١٢٥) ، ويقول ابن حجر : وأخرج هذا أحمد وأبو يعلى والبزار ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وسنده على شرط الصحيح « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٥٥) ، وقد وهم من ضعّف الحديث .

فقال لها طلحة والزبير : مهلًا رحمك اللّٰه ، بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح اللّٰه ذات بينهم » [١] .

وروى البيهقي أن الزبير ﷺ لما عزم على الرجوع إلى المدينة عرض له ابنه عبد اللّٰه فقال : « مالك ؟ قال : ذكّرني عليٌّ حديثًا سمعته من رسول اللّٰه ﷺ وإني راجع ، فقال له ابنه : وهل جئت للقتال ؟ إنما جئت تصلح بين الناس ، ويصلح اللّٰه هذا الأمر » [٢] .

ولما قدمت عائشة رضي الله عنها البصرة ، وبلغ عثمان بن حُنَيف ﷺ وهو والي البصرة من قبل عليٍّ خبر قدومها ، أرسل إليها يستفسرها عن سبب خروجها فكان جوابها : « إنَّ الغوغاء من أهل الأمصار ونزاع القبائل غزوا حرم رسول اللّٰه ﷺ وأحدثوا فيه الأحداث وآووا فيه المُحدِثين واستوجبوا فيه لعنة اللّٰه ولعنة رسوله ، مع ما نالوه من قتل أمير المسلمين بلا ترة ولا عذر ، فاستحلوا الدم الحرام فسفكوه ، وانتهبوا المال الحرام ، وأحلُّوا البلد الحرام والشهر الحرام ... فخرجت في المسلمين أعلمهم ما أتى هؤلاء القوم ، وما فيه الناس وراءنا ، وما ينبغي لهم أن يأتوا في إصلاح هذا ، وقَرَأَتْ ﴿ لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ ﴾ ، ننهض في الإِصلاح ممن أمر اللّٰه ﷻ وأمر رسوله ﷺ الصغير والكبير والذكر والأنثى ، فهذا شأننا إلى معروف نأمركم به ونحضكم عليه ، ومنكر ننهاكم عنه ونحثّكم على تغييره » [٣] .

ونقل ابن حبّان أن عائشة كتبت إلى أبي موسى الأشعري - وهو والي الكوفة من قبل عليٍّ - : « إنه قد كان من أمر عثمان ما قد علمت ، وقد خرجت مصلحة بين الناس ، فمر من قبلكم بالقرار في منازلهم والرضا بالعافية حتى يأتيهم ما يحبُّون من صلاح أمر المسلمين » [٤] .

وحين وصل عليٌّ إلى البصرة جاء إلى عائشة فقال لها : غفر اللّٰه لك ، قالت : ولك ، ما أردت إلا الإِصلاح [٥] .

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٦٠) .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) ، (ج ٥ ، ص : ٣٦٨) ، وابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٤٢) .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٦٢) .

(٤) ابن حبّان : « الثقات » ، (ج ٢ ، ص : ٢٨٢) .

(٥) ابن العماد الحنبلي : « شذرات الذهب » ، (ج ١ ، ص : ٤٢) .

ولما انتدب عليٌّ القعقاع للإصلاح مع أصحاب الجمل بدأ بعائشة فسألها عن سبب خروجها فأجابت : الإصلاح بين الناس [١] .

ونقل الزهري قولها : « إنما أريد أن يحجز بين الناس مكاني ، ولم أحسب أن يكون بين الناس قتال ، ولو علمت ذلك لم أقف ذلك الموقف أبدًا » [٢] .

ويؤكد ابن العربي ذلك بقوله : « وأما خروجها إلى حرب الجمل ، فما خرجت لحرب ، ولكن تعلّق الناس بها ، وشكوا إليها ما صاروا إليه من عظيم الفتنة ،وتهارج الناس ، ورجوا بركتها في الإصلاح ، وطمعوا في الاستحياء منها إذا وقفت إلى الخلق ، وظنت هي ذلك فخرجت عاملةً بقول اللّه تعالى : ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ ﴾ ... الآية ، ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا .... ﴾ [٣] .

وبالجملة ، فعائشة وطلحة والزبير ﷺ إنما خرجوا قاصدين الإصلاح ، وجمع كلمة المسلمين ، وطلب الثأر لعثمان الذي قتل بغير حق ، وإعزاز الإسلام بأخذ القصاص من الخوارج المحلّين ، وأما ما رافق ذلك من قتال وحروب فلم يكن بمحض إرادتهم ولا قصدًا منهم ، وإنما أثير من قبل السبئية وأعوانهم من الغوغاء .

ولم يكن الإصلاح هدف طلحة والزبير وعائشة وحدهم ، بل إنَّ عليًا أيضًا لم ير في مسيره إليهم إلا الإصلاح وجمع الكلمة ، جاء في تاريخ الإمام الطبري أن عليًا لما أراد الخروج إلى البصرة قام إليه ابن [٤] لرفاعة بن رافع ﷺ فقال : « يا أمير المؤمنين أي شيء تريد ؟ وإلى أين تذهب بنا ؟ فقال عليٌّ : أما الذي نريد وننوي فالإصلاح إن قبلوا منا وأجابونا إليه » [٥] .

ورُوي كذلك من طريق سيف أنَّ آخر قام إليه في هذا المسير فقال له : « ما أنت صانع يا أمير المؤمنين إذا لقيت هؤلاء القوم ؟ قال : قد بان لنا ولهم أن الإصلاح والكف أحوط ، فإن تابعوا فذلك ، وإن أبوا إلا القتال فصدع لا يلتئم » [٦] .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٨) .
(٢) الزهري : « المغازي » ، (ص : ١٥٤) .
(٣) ابن العربي : « أحكام القرآن » ، (ج ٣ ، ص : ١٥٣٦) .
(٤) لم يسميه الراوي ، وللإشارة فإنّ لرفاعة – وهو ممن شهدوا بدرًا – ابنان : عبيد ومعاذ ، انظر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص : ٢٨١) .
(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٧١) .
(٦) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، (ص : ٢٣٧) .

ولما قدم على عليٍّ من الكوفة عامر بن مطر الشيباني (١) سأله عما وراءه ؟ فأخبره ، ثم سأله عن أبي موسى الأشعري ؟ فقال : إن أردت الصلح فأبو موسى صاحب ذلك ، وإن أردت القتال فهو ليس بصاحب ذلك ، فقال عليٌّ عند ذلك : والله ما أريد إلا الإصلاح حتى يردَّ علينا (٢) .

وحين قدم عليه وفد الكوفة بذي قار قال لهم : « يا أهل الكوفة أنتم لقيتم ملوك العجم ، فعضضتم جموعهم ، وقد دعوتكم لتشهدوا معنا إخواننا من أهل البصرة ، فإن يرجعوا فذاك الذي نريده ، وإن أبو داويناهم بالرفق حتى يبدأونا بالظلم ، ولن ندع أمرًا فيه الإصلاح إلا آثرناه على ما فيه الفساد إن شاء الله تعالى » (٣) .

ولم يكن هذا رأي عليٍّ وحده ، فقد رُوي عن ابنه الحسن ﷺ أنه كان يحلف : « والله ما أردنا إلَّا الإصلاح » (٤) .

ويقبل الأحنف بن قيس فيقول لعلي : « إن شئت قاتلت معك وإن شئت كففت عنك أربعة آلاف سيف ، وأجاب عليٌّ : اكفف عنا أربعة آلاف سيف » (٥) .

وهذا الموقف من الأحنف ورجاله وقد قدم بستة آلاف مقاتل وانحاز بهم إلى أمير المؤمنين ، وهم ولا شك بانضمامهم إلى عليٍّ سيحدثون تغييرًا كبيرًا في ميزان القوى لدى المعسكرين ، مع ما يترتَّب عليه من تقوية جيش عليٍّ ، ولكنه يرفضه إذ يؤثر الصُّلح على الحرب ، ولو كان يفكِّر في الحرب لما خطر له أن يردَّ الجماعات التي جاءت طائعة لتنضمَّ إلى جيشه ، فقد عرضت عليه طيء وأسد وبكر بن وائل أن يكونوا معه فردَّهم (٦) .

وعلى العموم لم ير عليٌّ وطلحة والزبير وعائشة رضوان الله عليهم أمرًا أمثل من الصلح وترك الحرب ، فافترقوا على ذلك ، ويبدو هذه المرّة اقتناع طلحة والزبير بحجَّة عليٍّ من التريث وعدم استعجال أمر القصاص من قتلة عثمان ، حتى تهدأ الأحوال ، ويتوطَّد مركز الخلافة ، فيأخذ العدل مجراه .

(١) هو عامر بن مطر الشيباني : من أشراف الكوفة ، قال أبو حاتم : رجل له شأن في المسلمين ، سمع ابن مسعود ، وروى عنه الشعبي ، انظر : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ١٢١) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦ ، ص : ٣٢٨) .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٠) .

(٣) ابن كثير : « البداية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٥٨) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٣) .

(٥) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٥٠٠ ، ٥٠١) .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٧٨ - ٤٨١) .

فقد أشار بعض خواص طلحة والزبير عليهما بانتهاز الفرصة من عليٍّ فقالا : « إن هذا الأمر لم يكن قبل اليوم فينزل فيه قرآن ويكون فيه سنَّة من رسول الله ﷺ ، وقد زعم قوم أنه لا يجوز تحريكه - أي أمر القصاص - وهو عليٌّ ومن معه ، وقلنا نحن أنه لا ينبغي لنا أن نتركه ولا نؤخره . وقد قال عليٌّ : ترك هؤلاء القوم شرٌّ ، وهو خير من شرٍّ منه ، وقد كاد يتبينٌ لنا ، وقد جاءت الأحكام بين المسلمين بإيثار أهمها منفعة وأحوطها » [١] .

وقال أبو الجرباء [٢] للزبير قبل يوم الصلح - وهو من خواصهما - : « إن الرأي أن تبعث ألف فارس إلى علي قبل أن يوافي إليه أصحابه ، فقال : إنا لنعرف أمور الحرب ولكنهم أهل دعوتنا - ديننا - ، وهذا أمر حدث لم يكن قبل اليوم ، من لم يلق الله فيه بعذر انقطع عذره يوم القيامة ، وقد فارقنا وفدهم على أمر ، وأنا أرجو أن يتم لنا الصلح فأبشروا واصبروا » [٣] .

وروى ابن أبي شيبة وغيره بسنده إلى الحسن البصري قال : « جاء رجل إلى الزبير فقال : أقتل لك عليًا ؟ قال : وكيف ؟ قال : آتيه فأخبره أني معه ثم أفتك به ، فقال الزبير : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **الإيمان قيّد الفتك ، لا يفتك مؤمن** » [٤] .

وقد رُوي أن الأعور بن بنان المنقري [٥] ، وكان من أماثل أصحاب عليٍّ ﷺ ، قام إليه في مسيره إلى البصرة فقال : « يا أمير المؤمنين علام تقدمنا ؟ فقال عليٌّ : الإصلاح وإطفاء الثائرة لعل الله يجمع شمل هذه الأمة ويضع حربهم وقد أجابوا ، قال : فإن لم يجيبوا ؟ قال : تركناهم ما تركونا ، قال : فإن لم يتركونا ؟ قال : دفعناهم عن أنفسنا ،

(١) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٧٥) .

(٢) هو عاصم بن الدّلف ، أحد بني غيلان بن مالك بن عمرو بن تميم ، كان يشرف في خلافة عمر ﷺ سنة ١٧ هـ على إنزال أهل البصرة حين اختطت على نحو من خطط الكوفة . انظر : الطبر : « تاريخ الرسل » ، (ج ٣ ، ص : ٥٩٣) و (ج ٤ ، ص : ٤٤) .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٥) .

(٤) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٧٩) . وهو في « مسند أحمد » ، (ج ١ ، ص : ١٦٦ ، ١٦٧) . وفي « المصنف » لعبد الرازق ، باب جهاد النساء والقتل والفتك ، (ج ٥ ، ص : ٢٩٩) . وله شاهد من حديث أبي هريرة في سنن أبي داود ، كتاب الجهاد ، باب في العدوّ يؤتي على غرّة ، (ج ٣ ، ص : ٨٧) . وقال محقق سير أعلام النبلاء (شعيب الأرناؤوط) : رجاله ثقات ، والحديث صحيح ، (ج ١ ، ص : ٥٧ ، ٥٨) ، وصحح الألباني حفظه الله رواية أبي داود عن أبي هريرة (« صحيح سنن أبي داود » (٤٥٣٣/٢) برقم ٢٤٠٧) .

(٥) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

قال : فهل لهم مثل ما عليهم من هذا ؟ قال : نعم ، وقام إليه أبو سلامة الدالاني [١] فقال : يا أمير المؤمنين أترى لهؤلاء القوم حجة فيما طلبوا من الدم - يعني دم عثمان - إن كانوا أرادوا اللّٰه بذلك ؟ قال عليٌّ : نعم ، قال : وترى لك حجة بتأخيرك ذلك ؟ قال : نعم ، إنَّ الشيء إذا كان لا يدرك فالحكم فيه أحوط وأعود نفعًا ، قال : فما حالنا وحالهم إن ابتلينا بقتال غدًا ؟ قال : إني أرجو أن لا يقتل أحد نقي قلبه منا ومنهم إلا أدخله اللّٰه الجنَّة » [٢] .

ورُوي أيضًا أن مالك بن جندب الفهري [٣] قام إليه في هذا المسير فقال : « ما أنت صانع يا أمير المؤمنين إذا لقيت هؤلاء القوم ، قال : بان لنا ولهم أنَّ الإصلاح والكفَّ أحوط ، فإن تابعوا فذاك ، وإن أبوا إلَّا القتال فصدع لا يلتئم ، قال : فإذا ابتلينا بذلك فما حال قتلانا وقتلاهم ، قال : من أراد اللّٰه نفعه ذلك ، وكان بمنجاة » [٤] .

وهذا أيضًا كالأول في التصريح بترك تأثيمهم ، وأقصى أحوالهم عنده أن يكونوا قد اجتهدوا فأخطأوا خطأً لا يبلغون به الإثم .

إنه لموقف رائع حقًّا من طلحة والزبير ﵄ ، وهو لا يقلُّ روعة عن موقف أمير المؤمنين عليٍّ ﵁ ، فكل منهم قبل الصلح ووافق عليه ، وكل منهم كان يتورَّع أن يسفك دمًا أو يقتل مسلمًا .

ولا يمكن أن يفهم عاقل يقف على النصوص السابقة أنَّ زعماء الفريقين هم الذين حرَّكوا المعركة وأوقدوا نارها ، وكيف يتأتَّى ذلك وكلا الطرفين كانت كلمة الصلح قد نزلت من نفوسهم وقلوبهم منزلًا حسنًا ، ولكنهم قتلة عثمان أصحاب ابن سبأ - عليهم من اللّٰه ما يستحقون - هم الذين أشعلوا فتيلها وأججوا نيرانها حتى يفلتوا من « حدِّ القصاص » .

فلما نزل الناس منازلهم واطمأنُّوا خرج عليٌّ وخرج طلحة والزبير ، فتوافقوا وتكلموا فيما اختلفوا فيه ، فلم يجدوا أمرًا هو أمثل من الصلح وترك الحرب حين رأوا أن الأمر أخذ في الانقشاع ، فافترقوا على ذلك ، ورجع عليٌّ إلى عسكره ، ورجع طلحة والزبير

---

(١) لم أجد شيئًا من أخباره في المصادر المتيسرة .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٥ ، ٤٩٦) .

(٣) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٦) .

إلى عسكرهما ، وأرسل طلحة والزبير إلى رؤساء أصحابهما ، وأرسل عليٌّ إلى رؤساء أصحابه ، ما عدا أولئك الذين حاصروا عثمان ﷺ ، فبات الناس على نية الصلح والعافية ، وهم لا يشكون في الصلح ، فكان بعضهم بحيال بعض ، وبعضهم يخرج إلى بعض ، لا يذكرون ولا ينوون إلَّا الصلح ، وبات الذين أثاروا الفتنة بشرٍّ ليلة باتوها قط ، إذ أشرفوا على الهلاك وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها ، وقال قائلهم : أما طلحة والزبير فقد عرفنا أمرهما ، وأما عليٌّ فلم نعرف أمره حتى كان اليوم - وذلك حين طلب من الناس أن يرتحلوا في الغد ولا يرتحل معه أحد أعان على عثمان بشيء - ورأي الناس فينا واللَّه واحد ، وإن يصطلحوا مع عليٍّ فعلى دمائنا (١) .

وتكلم ابن السوداء - عبد اللَّه بن سبأ - وهو المشير فيهم فقال : « يا قوم إن عزَّكم في خلطة الناس فصانعوهم ، وإذا التقى الناس غدًا فانشبوا القتال ، ولا تفرغوهم للنظر ، فإذا من أنتم معه لا يجد بدًّا من أن يمتنع ، ويشغل اللَّه عليًّا وطلحة والزبير ومن رأى رأيهم عما تكرهون ، فأبصروا الرأي وتفرقوا عليه والناس لا يشعرون » (٢) .

فاجتمعوا على هذا الرأي بإنشاب الحرب في السرِّ ، فغدوا في الغلس وعليهم ظلمة ، وما يشعر بهم جيرانهم ، فخرج مضريُّهم إلى مضريِّهم ، وربيعيُّهم إلى ربيعيِّهم ، ويمانيُّهم إلى يمانيِّهم ، فوضعوا فيهم السيوف ، فثار أهل البصرة ، وثار كل قوم في وجوه الذين باغتوهم ، وخرج الزبير وطلحة في وجوه الناس من مضر ، فبعثا إلى الميمنة ، وهم ربيعة يرأسها عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، والميسرة يرأسها عبد الرحمن بن عَتَّاب ابن أُسَيْد (٣) ، وثبتا في القلب ، فقالا : ما هذا ؟ قالوا : طرقنا أهل الكوفة ليلًا ، فقالا : وما علمنا أنَّ عليًّا غير منته حتى يسفك الدِّماء ويستحلَّ الحرمة ، وإنه لن يطاوعنا ، ثم رجعا بأهل البصرة ، وقصف أهل البصرة أولئك حتى ردُّوهم إلى عسكرهم (٤) .

فسمع عليٌّ وأهل الكوفة الصوت ، وقد وضع السبئية رجلًا قريبًا من عليٍّ ليخبره بما يريدون ، فلما قال : ما هذا ؟ قال ذلك الرجل : ما فجئنا إلا وقوم منهم بيّتونا فرددناهم ، وقال عليٌّ لصاحب ميمنته : ائت الميمنة ، وقال لصاحب ميسرته : ائت الميسرة ، ولقد علمت أن طلحة والزبير غير منتهيين حتى يسفكا الدماء ويستحلَّا

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٣ ، ٥٠٥ - ٥٠٦) .

(٢) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٤) .

(٣) لم أقف على ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٤) .

الحرمة ، وأنهما لن يطاوعانا ، والسبئية لا تفتر إنشابًا [١] .

ويقوي هذه الرواية ما رواه ابن عساكر في تاريخه : « أنَّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا طلبت من كعب بن سور [٢] أن يتقدم بكتاب اللّه ويدعوهم إليه ، فدفعت إليه مصحفًا ، وأقبل القوم - الذين في عسكر عليٍّ - وأمامهم السبئية يخافون أن يجري الصلح ، فاستقبلهم كعب بالمصحف ، وعليٌّ ﷺ من خلفهم يزعهم وينهاهم ويأبون إلَّا إقدامًا ، فرشقوه - أي كعب - بالنبال فسقط صريعًا » [٣] .

وفي الجانب الآخر ينادي طلحة وهو على دابته - وقد غشيه الناس - فيقول : « يا أيها الناس أتنصتون ؟ فجعلوا يركبونه ولا ينصتونه ، فما زاد أن قال أف ، أف ، فراش نار وذبان طمع » [٤] .

وأثناء تلك المعركة المؤسفة التي لم تكن برضا الطرفين من الصحابة ، كان عليٌّ ﷺ يتوجَّع على قتلى الفريقين ويقول : « ليتني مت قبل هذا اليوم بعشرين سنة » [٥] .

وروى ابن أبي شيبة بإسناده إلى حبيب بن أبي ثابت [٦] أنَّ عليًّا قال يوم الجمل : « اللهم ليس هذا أردت ، اللهم ليس هذا أردت » [٧] .

ومرَّ على طلحة ورآه مقتولًا ، فجعل يمسح التراب عن وجهه ويقول : « عزيز عليَّ أبا محمد أن أراك مجندلًا تحت نجوم السماء » ، ثم قال : « إلى اللّه أشكو عُجَري

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٥٠٧) ، وابن الأثير : « الكامل » ، (ج ٣ ، ص : ٢٤٢) .
(٢) هو كعب بن سور الأزدي : من جلّة التابعين ، كان من نبلاء الرجال ، بعثه عمر ﷺ قاضيًا لأهل البصرة وأقّره عثمان ﷺ ، خرج في موقعة الجمل بين الفريقين يذكّرهم ويدعوهم إلى السلام ، فرمي بسهم فقتل ، ترجم له : وكيع : « أخبار القضاة » ، (ج ١ ، ص : ٢٧٤) ، وابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٩١) . وخليفة : « الطبقات » ، (ص : ٢٠١) ، وابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٣ ، ص : ٣١٥) .
(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) ، (ج ٧ ، ص : ٨٨) .
(٤) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٨٢) .
(٥) رواه ابن أبي شيبة في « مصنفه » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٨٢) . وقال الهيثمي في « مجمعه » : إسناده جيد ، (ج ٩ ، ص : ١٥٠) .
(٦) هو حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار أبو يحيى الكوفي الأسدي : من ثقات التابعين : قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال ابن معين : حجة ، وقال النسائي : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة ، وذكره الطبري في طبقات الفقهاء . ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٩٦) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ١٠٥) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٣ ، ص : ١٠٧) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ١ ، ص : ٤٥١) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٢ ، ص : ١٧٨) .
(٧) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٧٥) .

وبُجَري » [(١)] ، وبكى عليه هو وأصحابه [(٢)] .

ولما جاءه قاتل الزبير لعلَّه يجد عنده حظوة ، ومعه سيفه الذي سلبه منه ليقدمه هدية لأمير المؤمنين ، حزن عليه حزنًا شديدًا وأمسك السيف بيده وقال : « طالما جلى به الكرب عن وجه رسول اللَّه ﷺ » ، وقال : « **بشِّر قاتل ابن صفية بالنار** » ، ولم يأذن له بالدخول عليه [(٣)] .

وصلَّى ﷺ على قتلى الطرفين من أهل البصرة والكوفة ، وصلَّى على قريش من هؤلاء وهؤلاء ، فكانوا مدنيِّين ومكيِّين ؛ ودفن أطرافهم في قبر عظيم [(٤)] .

وروى الحارث [(٥)] في مسنده عن سليمان بن صرد ﷺ قال : « جئت إلى الحسن فقلت : اعذرني عند أمير المؤمنين حيث لم أحضر الوقعة – يعني الجمل – فقال الحسن : ما يصنع بهذا ، لقد رأيته يلوذ بي وهو يقول : « يا حسن ، ليتني متُّ قبل هذا بعشرين سنة » [(٦)] .

وكانت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إذا قرأت ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [(٧)] بكت حتى يبتلَّ خمارها [(٨)] ، وكانت حينما تذكر الجمل تقول : « وددت أني كنت جلست كما جلس أصحابي » [(٩)] ، وفي رواية ابن أبي شيبة : « وددت أني كنت غصنًا رطبًا ولم أسر مسيري هذا » [(١٠)] .

---

(١) أي همومي وأحزاني ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) ، (ج ٧ ، ص : ٨٩) . وابن الأثير : « أسد الغابة » ، (ج ٣ ، ص : ٨٨ – ٨٩) .

(٣) رواه ابن سعد في « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ١٠٥) . وأحمد في : « فضائل الصحابة » ، (ج ٢ ، ص : ٧٣٧) . وقال المحقق : إسناده حسن . والفسوي في « تاريخه » ، (ج ٢ ، ص : ٨١٦) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٥٣٨) .

(٥) هو الحارث بن محمد بن أبي أسامة أبو محمد التميمي البغدادي الحافظ العالم ، صاحب « المسند » المشهور ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدارقطني : صدوق ، ووثّقه إبراهيم الحربي ، وقال فيه الذهبي : لا بأس بالرجل وأحاديثه على الاستقامة ، معقبًا على الأزدي الذي ضعّفه ، توفي عام (٢٨٢ هـ) (٨٩٥ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٨ ، ص : ٢١٨) . وابن الجوزي : « المنتظم » ، (ج ٥ ، ص : ١٥٥) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٣ ، ص : ٣٨٨) . « والتذكرة » ، (ج ٢ ، ص : ٦١٩) .

(٦) ابن حجر : « المطالب العالية » ، (ج ٤ ، ص : ٣٠٢) . قال : وقال البوصيري : رجاله ثقات .

(٧) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٨) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٢ ، ص : ١٤٢) .

(٩) الهيثمي : « مجمع الزوائد » ، (ج ٧ ، ص : ٢٣٨) .

(١٠) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٨١) .

وجدير بالإشارة أن أثر السبئية في الجمل وإشعال فتيل الحرب مما يكاد يجمع عليه المؤرخون والعلماء سواءً أطلقوا عليهم اسم الغوغاء أو المفسدين أو الأوباش أو أصحاب الأهواء أو أسماهم البعض قتلة عثمان أو أطلقوا عليهم صراحةً السبئية .

وهذه بعض النصوص تؤكد ذلك :

جاء في « أخبار البصرة » لابن شبّة أن الذين نسب إليهم قتل عثمان ﷺ خشوا أن يصطلح الفريقان على قتلهم ، فأنشبوا الحرب بينهم حتى كان ما كان [١] .

ويروي يعقوب بن سفيان الفسوي عن عمرو بن جأوان [٢] قال : « لما التقوا ؛ قام كعب بن سور ومعه المصحف ينشدهم اللّٰه والإسلام ، فلم ينشب أن قتل » [٣] ، وفي رواية الطبري وابن عساكر أنَّ السبئية هي التي رشقته بالنبال فقتلته [٤] .

ويقول الإمام الطحاوي : « ... فجرت فتنة الجمل على غير اختيار من عليٍّ ولا من طلحة والزبير ، وإنما أثارها المفسدون بغير اختيار السابقين » [٥] .

ويقول الباقلاني : « وقال جلَّة من أهل العلم أن الوقعة بالبصرة بينهم كانت على غير عزيمة على الحرب بل فجأة ، وعلى سبيل دفع كل واحد من الفريقين عن أنفسهم لظنه أنّ الفريق الآخر قد غدر به ؛ لأنَّ الأمر كان قد انتظم بينهم وتمَّ الصلح والتفرق على الرضا ، فخاف قتلة عثمان من التمكن منهم والإحاطة بهم ، فاجتمعوا وتشاوروا واختلفوا ، ثم اتفقت آراؤهم على أن يفترقوا فرقتين ويبدأوا بالحرب سحرة في العسكرين ويختلطوا ، ويصيح الفريق الذي في عسكر عليٍّ : غدر طلحة والذبير ، ويصيح الفريق الآخر الذي في عسكر طلحة والزبير غدر عليٌّ ، فتمَّ لهم ذلك على ما دبّروه ، ونشبت الحرب ، فكان كل فريق منهم دافعًا لمكروه عن نفسه ومانعًا من الإشاطة بدمه ، وهذا صواب من الفريقين وطاعة للّٰه تعالى إذ وقع ، والامتناع منهم على هذا السبيل ، فهذا

---

(١) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٥٦) .

(٢) هو عمرو بن جأوان التميمي السعدي البصري ، قال عليّ بن عاصم : قلت لحصين : عمرو بن جأوان ، قال : شيخ صحبني في السفينة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي : ثقة ، ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » ، (١٤٦/٢/٣) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٦ ، ص : ١٠١) ، والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٢ ، ص : ٢٨١) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص : ١٢) .

(٣) الفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٣ ، ص : ٣١٢) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٥١٣) ، وابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) (ج ٧ ، ص : ٨٨) .

(٥) الطحاوي : « شرح العقيدة الطحاوية » (ص : ٤٥٦) .

هو الصحيح المشهور ، وإليه نميل ، وبه نقول » [١] .

ونقل القاضي عبد الجبّار [٢] أقوال العلماء باتفاق رأي عليٍّ وطلحة والزبير وعائشة رضوان اللَّه عليهم على الصلح ، وترك الحرب ، واستقبال النظر في الأمر ، وأنَّ من كان في العسكر من أعداء عثمان كرهوا ذلك ، وخافوا أن تتفرَّغ الجماعة لهم ، فدبَّروا في إلقاء ما هو معروف ، وتمَّ لهم ذلك [٣] .

ويقول القاضي أبو بكر بن العربي : « وقدم عليٌّ البصرة ، وتدانوا ليتراءوا ، فلم يتركهم أصحاب الأهواء ، وبادروا بإراقة الدماء ، واشتجر الحرب ، وكثرت الغوغاء على البوغاء ، كل ذلك حتى لا يقع برهان ، ولا يقف الحال على بيان ، ويخفى قتلة عثمان ، وإنَّ واحدًا في الجيش يفسد تدبيره ، فكيف بألف » [٤] .

ويقول ابن حزم : « ... وبرهان ذلك أنهم اجتمعوا ولم يقتتلوا ولا تحاربوا ، فلما كان الليل عرف قتلة عثمان أن الإراغة والتدبير عليهم ، فبيّتوا عسكر طلحة والزبير وبذلوا السيف فيهم ، فدفع القوم عن أنفسهم في دعوى حتى خالطوا عسكر عليٍّ ، فدفع أهله عن أنفسهم ، وكل طائفة تظن ولا شك أن الأخرى بدأتها القتال ، واختلط الأمر اختلاطًا ، لم يقدر أحد على أكثر من الدفاع عن نفسه ، والفسقة من قتلة عثمان لا يفترون من شنّ الحرب وإضرامه ، فكلتا الطائفتين مصيبة في غرضها ومقصدها ، مدافعة عن نفسها ، ورجع الزبير وترك الحرب بحالها ، وأتى طلحة سهم غارب ، وهو قائم لا يدري حقيقة ذلك الاختلاط ، فصادف جرحًا في ساقه كان أصابه يوم أُحد بين يدي رسول اللَّه ﷺ ، فانصرف ومات من وقته ﷺ ، وقتل الزبير بوادي السباع – بعد انسحابه من المعركة – على أقل من يوم من البصرة ، فهكذا كان الأمر ... » [٥] .

---

(١) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، (ص : ٢٣٣) .

(٢) هو عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الأسدأبادي أبو الحسن القاضي الشافعي : من علماء الأصول والكلام والتفسير ، كان شيخ المعتزلة في عصره ، ولي القضاء بالريّ ، ومات عام (٤٢٥ هـ) (١٠٢٥ م) . من مصنفاته « تنزيه القرآن عن المطاعن » ، « تثبيت دلائل النبوة » ، « المغني في أبواب التوحيد والعدل » . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١١ ، ص : ١١٣) ، والسبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٣ ، ص : ٢١٩) ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٧ ، ص : ٢٤٤) ، وابن المرتضى : « طبقات المعتزلة » ، (ص : ١١٢) . وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٣ ، ص : ٣٨٦) .

(٣) الهمذاني : « تثبيت دلائل النبوة » ، (ص : ٢٩٩) .

(٤) ابن العربي : « العواصم » ، (ص : ١٥٦ – ١٥٧) .

(٥) ابن حزم : « الفصل في الملل والنحل » ، (ج ٤ ، ص : ١٥٧ – ١٥٨) .

ونقل ابن عساكر أنَّ السبئية كانوا في مقدمة العسكر ويأبون إلا إقدامًا وإنشابًا ، خوفًا من أن يجري الصلح [١] .

وقال ابن الأثير في تاريخه : « كان من رأيهم جميعًا - أي الصحابة - في تلك الفتنة أن لا يقتتلوا حتى يبدأوا ، يطلبون بذلك الحجة ، وأن لا يقتلوا مدبرًا ، ولا يجهزوا على جريح ، ولا يستحلوا سلبًا » [٢] .

ويقول الذهبي بأن الفريقين اصطلحا ، وليس لعليٍّ ولا لطلحة قصد في القتال ... فترامى أوباش الطائفتين بالنبل [٣] ، وفي رواية : « سفهاء الفريقين ، وشبَّت نار الحرب وثارت النفوس [٤] ، وأكد في (دول الإسلام) قائلًا : « والتحم القتال من الغوغاء وخرج الأمر عن عليٍّ وطلحة والزبير » [٥] .

ويمكن القول بعد هذا : ما المانع أن تكون رواية الإمام الطبري وغيره ممن صرَّحوا بدور السبئية في الجمل ، تفسِّر هذا المجمل وتحدِّد تلك المسمَّيات التي وردت بصيغة التعميم في نقل غيرهم .

وبالتالي ما يمنع من وجود صلة مباشرة بين أولئك الغوغاء والسبئية ، وإن لم تكون لهم أهداف كأهدافهم ، حيث شكلوا أرضية استغلتها السبئية لإثارة الاضطرابات وإضرام نار الحرب ، كما هو الحال بالنسبة للحركات الغوغائية التي تستغل عادة وتوجَّه من قبل فئة من المفسدين .

ويقول ابن كثير في البداية : « وعندما أشرف عليٌّ من جهة ، وطلحة والزبير وعائشة من جهة أخرى على الصلح ، وبعدما نادى عليٌّ بأنه مرتحل فلا يرتحل معه أحد أعان على قتل عثمان ، اجتمع رؤوس الخوارج كالأشتر النخعي ، وشريح بن أوفى ، وسالم بن ثعلبة ، ومعهم زعيم السبئية عبد اللّٰه بن سبأ المعروف بابن السوداء ، وباتوا يتشاورون فانتهى أمرهم إلى الأخذ برأي ابن سبأ ، وهو أن يثيروا الحرب بين المعسكرين في الغلس » [٦] .

وهكذا ساهمت السبئية في القتال بشكل فعَّال ، وكان عملها إشعال نار الحرب

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) ، (ج ٧ ، ص : ٨٨) .
(٢) ابن الأثير : « الكامل » ، (ج ٣ ، ص : ٢٤٢ ، ٢٤٣) .
(٣) الذهبي : « العبر » ، (ج ١ ، ص : ٣٧) .
(٤) الذهبي : « تاريخ الإسلام » ، (ج ٢ ، ص : ١٤٩) .
(٥) الذهبي : « دول الإسلام » ، (ج ١ ، ص : ١٥) .
(٦) ابن كثير : « البداية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٣٩ ، ٢٤٠) .

كلما وجدت فتورًا في وقودها ، تذهب إلى الأمام حين تشعر بفتور القوم في القتال فتهاجم ، حتى إذا ما رأت النيران قد تأجَّجت سُرَّت بذلك فكانوا يأبون إلَّا إقدامًا ، مضوا في ذلك إلى نهاية حرب الجمل ، وقد ساعد هذه الفئة المتآمرة اندساسها في صفوف الأمة مدفوعة بيقينها أنَّ أيَّ اجتماع لها سيتقاضى رؤوسها الفاجرة .

ولم يقف أثر السبئية عند حدٍّ موقعة الجمل فحسب ، بل يستمر دورهم في الإِفساد بعد ذلك ، فحينما فرغ عليٌّ ﷺ من وقعة الجمل نظر في بيت مال البصرة ؛ فإذا به ستمائة ألف وزيادة ، فقسمها على من شهد معه الوقعة ، فأصاب كل رجل خمسمائة ، وقال : لكم إن أظفركم اللّٰه بالشام مثلها إلى أعطياتكم ، وخاض في ذلك السبئيية ، وطعنوا على عليٍّ من وراء وراء (١) .

وهكذا نجد السبئية مع عليٍّ ﷺ في الظاهر ، ولكنها لم تكن معه إلا اعتقادًا منها بأنها ستستغلُّه وتستفيد منه لتحقيق وجهة نظرها في مذهبها المعروف . وإذا به يخالفهم في الرأي ، ويجادلهم في مذهبهم ، ولا يقرهم على ما ذهبوا إليه . وقد أزعجهم أمر عليٍّ وغاظهم ، ولكنهم لم يجرؤوا على الثورة عليه علنًا ، وإنما سكتوا وأضمروا الحقد وعملوا ضده سرًّا ، وذلك ببث دعايتهم بين جماعته وأنصاره وإشاعة الفرقة بين حزبه .

ولم تر السبئية البقاء في البصرة طويلًا بعد انتهاء الحرب ، فأعجلت عليًّا في المقام كما يقول الإِمام الطبري ، حيث ارتحلوا بغير إذنه ، فأدرك عليٌّ غرضهم ومخالفتهم له ، فارتحل في أثرهم ليقطع عليهم أمرًا إن كانوا أرادوه (٢) .

ومن خلال هذا العرض يتبين بما لا يدع مجالًا للشَّك أثر ابن سبأ وأعوانه في موقعة الجمل ، حيث لم يقتصر دورهم عند إثارة الفتنة الأولى التي كانت سببًا في مقتل عثمان ﷺ ، وإنما لعبوا دورًا خطيرًا في الفتنة الثانية التي اندلعت بسبب مقتل عثمان ، مما كان له أسوأ النتائج على وحدة المسلمين وخلافتهم .

ومن خلال هذا العرض أيضًا يتضح بما لا يدع مجالًا للريب حرص الصحابة رضوان اللّٰه عليهم على الإِصلاح وجمع الكلمة ، وهذا هو الحق الذي تنطق به الروايات والنصوص ، وتسير في اتجاهه الفطرة والعقل السليم .

* * *

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ٠ (ج ٤ ، ص : ٥٤١) .
(٢) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٥٤٣ ، ٥٤٤) .




تحقيق
مواقف الصحابة في الفتنة
من روايات الإمام الطبري والمحدثين

الباب الثالث

الفتنة الثانية

ويحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الثاني : القصاص من قتلة عثمان ﷺ وموقف الصحابة منه

ويحتوي على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : موقف المطالبين بدم عثمان ؛ كطلحة والزبير وعائشة ومعاوية ومن على رأيهم .

المبحث الثاني : موقف المتريثين في تنفيذ القصاص حتى تستقر الأحوال كعليّ ، وعمار بن ياسر ، والقعقاع ، ومن على رأيهم .

المبحث الثالث : موقف معتزلي الفتنة ، وهم أغلب الصحابة .

* * *




المبحث الأول : موقف المطالبين بدم عثمان من الصحابة ﷺ

لقد كان مقتل عثمان ﷺ سببًا مباشرًا في خلق أزمة أخرى أو بالأحرى فتنة ثانية تضاربت فيها الآراء وتباينت فيها وجهات النظر ، واختلفت الاجتهادات في الوسيلة للانتقام من الخوارج الذين قتلوا عثمان ﷺ .

فقد رأت طائفة من الصحابة أن أول واجب على الأمة هو الثأر لخليفتها الشهيد والقصاص من القتلة الآثمين ، ورأى آخرون أن أول ما ينبغي هو اجتماع الكلمة واستتباب الأمن ، والصبر حتى تهدأ الأحوال وتنكشف ذيول المؤامرة ، ثم يكون استئصال شأفتها وقطع دابر دواعيها .

ورأت طائفة ثالثة أن الخليفة المظلوم لم يحتمل ذلك الحصار الآثم ، ويمنع أتباعه المؤمنين من ذلك ، إلا حرصًا على ألّا تراق قطرة دم أو تثور أدنى فتنة بين أمة الإسلام ، فالأولى بمن بعده أن يؤثروا العافية ، وألا يكونوا طرفًا في أي نزاع ، خاصة وأن الأحاديث الواردة في هذا الباب تنهى عن القتال في الفتنة .

يقول الإمام النووي في هذا الصدد : « واعلم أن سبب تلك الحروب أن القضايا كانت مشتبهة ، فلشدة اشتباهها اختلف اجتهادهم وصاروا ثلاثة أقسام : قسم ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في هذا الطرف ، وأن مخالفه باغٍ ، فوجب عليهم نصرته ، وقتال الباغي عليه فيما اعتقده ، ففعلوا ذلك ، ولم يكن يحل لمن هذه صفته التأخر عن مساعدة إمام العدل في قتال البغاة في اعتقاده ، وقسم عكس هؤلاء ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في الطرف الآخر ، فوجب عليهم مساعدته ، وقتال الباغي عليه ، وقسم ثالث اشتبهت عليهم القضية وتحيَّروا فيها ، ولم يظهر لهم ترجيح أحد الطرفين ، فاعتزلوا الفريقين ، وكان هذا الاعتزال هو الواجب في حقهم ؛ لأنه لا يحل الإقدام على قتال مسلم حتى يظهر أنه مستحق لذلك » (١) .

موقف المطالبين بدم عثمان ؛ كطلحة والزبير وعائشة ومعاوية ومن كان على رأيهم :

من المعروف والمتفق عليه بين الإخباريين والمؤرخين أنَّ الخلاف بين عليٍّ ومعاوية كالخلاف بين عليٍّ من جهة وطلحة والزبير وعائشة من جهة أخرى ، كان سببه طلب

---

(١) النووي : « شرح صحيح مسلم » ، (ج ١٥ ، ص : ١٤٩) .

تعجيل القصاص من قتلة عثمان ، ولم يكن خروج طلحة والزبير وأم المؤمنين إلى البصرة إلا لهذا الغرض .

فقد روى الإمام الطبري أنَّ عائشة رضي الله عنها بعد أن قضت عمرتها خرجت قاصدة المدينة ، فلقيها رجل من أخوالها من بني ليث ، فأخبرها بمقتل عثمان رضي الله عنه ، فرجعت إلى مكة حتى إذا نزلت باب المسجد ، وقصدت حِجْر إسماعيل عليه السلام فتسترت فيه ، واجتمع الناس إليها فأنبأتهم بسفك دم عثمان من غير حجة ولا عذر وقالت : « واللّه لأصبع عثمان خير من طباق الأرض أمثالهم ، فنجاة من اجتماعكم عليهم حتى ينكل بهم غيرهم ويشرد من بعدهم ... » (١) .

وروي كذلك أن عائشة رضي الله عنها حين انصرفت راجعة إلى مكة أتاها عبد اللّه بن عامر الحضرمي - أمير مكة - فقال لها : « ما ردَّك يا أم المؤمنين ؟ » قالت : « ردني أن عثمان قُتل مظلومًا ، وأنَّ الأمر لا يستقيم ولهذه الغوغاء أمر ، فاطلبوا بدم عثمان تعزُّوا الإسلام » (٢) .

وعندما قدم طلحة والزبير من المدينة ، وعبد اللّه بن عامر من البصرة ، ويعلى بن مُنْية - من اليمن ، واجتمع ملأهم بعد نظر طويل على الشخوص إلى البصرة ، قالت عائشة : « أيها الناس ، إنَّ هذا حدث عظيم وأمر منكر ، فانهضوا فيه إلى إخوانكم من أهل البصرة فأنكروه ، فقد كفاهم أهل الشام ما عندهم لعل اللّه عز وجل يدرك لعثمان وللمسلمين بثأرهم » (٣) .

ويروي الإمام الطبري كذلك أن عائشة رضي الله عنها عندما قدمت البصرة طالبت الناس بشيئين أولهما : أخذ قتلة عثمان رضي الله عنه ، وثانيهما : إقامة كتاب اللّه عز وجل (٤) .

ولم يكن ثمة شك في حرص طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم على المسارعة في ضرب الخوارج الذين قتلوا عثمان والمطالبة بدمه ، فما أن استقر رأيهم في الذهاب إلى البصرة بعد المشورة حتى نادى مناديهم : « إن أم المؤمنين وطلحة والزبير شاخصون إلى البصرة ، فمن كان يريد إعزاز الإسلام ، وقتال المحلِّين والطلب بثأر عثمان ، ومن لم يكن عنده

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٩ - ٤٥٠) .
(٢) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٥٠) .
(٣) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٥٠) .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٦٤) .

مركب أو جهاز فهذا جهاز وهذه نفقة » (١) .

وفي رواية أخرى أن طلحة والزبير وعائشة وآخرين كانوا معهم « أجمع ملؤهم على الطلب بدم عثمان وقتال السبئية » (٢) .

ويروي الإمام الطبري أنَّ الأحنف بن قيس أرسل إلى القادمين من الحجاز من يستطلع خبرهم ، فخرج كل من عمران بن حصين ﷺ وأبو الأسود الدؤلي (٣) فأتيا طلحة فقالا له : ما أقدمك ؟ قال : الطلب بدم عثمان (٤) ، ثم أتيا بعد ذلك الزبير فسألاه : ما الذي أقدمك ؟ فقال الطلب بدم عثمان (٥) .

وخطب طلحة ﷺ الناس في البصرة وهو في ميمنة المربد ، ومعه الزبير ﷺ وأهل البصرة ، وعثمان بن حنيف ﷺ على يساره ، فحمد اللّه وأثنى عليه ، ثم ذكر عثمان ودعا إلى الطلب بدمه وقال : « إنَّ في هذا إعزازًا لدين اللّه وسلطانه ، وإن الطلب بدم الخليفة المظلوم حدٌّ من حدود اللّه ، وإنكم إن فعلتم أجبتم ، وإن تركتم لم يقم لكم سلطان ، ولم يكن لكم نظام » (٦) .

وحين عسكر علي ﷺ بذي قار أرسل القعقاع بن عمرو - وكان قد وفد ﷺ فيمن وفدوا من الكوفة - إلى البصرة حيث دخلها والتقى بعائشة أم المؤمنين ، كما لقي طلحة والزبير ﷺ وسألهما عما أشخصهما إلى هذه البلاد فقالا : « قتلة عثمان ﷺ فإنَّ هذا إن ترك كان تركًا للقرآن ، وإن عمل به كان إحياء للقرآن » (٧) .

ولمَّا خرج عليٌّ إلى الكوفة وتعسكر الفريقان والتقوا ، وقال عمار ﷺ وقد دنا من

---

(١) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٥١) . (٢) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٥٤) .

(٣) هو ظالم بن عمرو بن سفيان أبو الأسود الدؤلي القاضي البصري : تابعي مخضرم عدّه ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل البصرة ، قال ابن عبد البر فيه : كان ذا دين وعقل ولسان وبيان وفهم وذكاء وحزم ، وكان من كبار التابعين ، وهو أول من وضع علم نحو ، وكان شاعرًا . قال أبو حاتم : ولي قضاء البصرة ، وقد وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان . توفي عام (٦٩ هـ) (٦٨٨ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٩٩) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٢٣٨) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٦٩٢) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٢ ، ص : ١٠) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٦٢) .

(٥) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٦٢) .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٦٤) .

(٧) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٩) .

هودج عائشة ما تطلبون ؟ قالوا : نطلب دم عثمان [١] .

ومن الملاحظ أن الصحابة رضوان اللَّه عليهم متفقون على إقامة حدِّ القصاص على قتلة عثمان ، لكن الخلاف بينهم وقع في مسألة التقديم أو التأخير ، فطلحة والزبير وعائشة ومعاوية كانوا يرون تعجيل أخذ القصاص من الذين حصروا الخليفة حتى قتل ، وأن البداءة بقتلهم أولى ، بينما رأى أمير المؤمنين عليٌّ ومن معه تأخيره ؛ حتى يتوطد مركز الخلافة ويتقدم أولياء عثمان بالدعوى عنده على معيّنين ، فيحكم لهم بعد إقامة البيِّنة عليهم ؛ لأن هؤلاء المحاصرين لأمير المؤمنين عثمان ليسوا نفرًا من قبيلة معيَّنة ، بل من قبائل مختلفة .

على أن استعجال تنفيذ القصاص في هذا الجمهور بدون إقامة الدعوى من أولياء المقتول عند الإمام ، وحكمه على القاتل ، يؤدي لا محالة إلى انتشار الفتنة بحرب طاحنة يذهب فيها كثير من الأبرياء ، ولذلك كان رأي عليٍّ ﷺ أسدَّ وأصوب من رأي طلحة والزبير وعائشة ومعاوية ﷺ كما نطقت بذلك النصوص الشرعية .

وقد اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتصَّ من أحد ويأخذ حقه دون السلطان ، أو من نصبه السلطان لهذا الأمر ؛ لأن ذلك يفضي إلى الفتنة وإشاعة الفوضى ، ولهذا جعل اللَّه السلطان ليقبض أيدي الناس بعضهم عن بعض [٢] ، وفي هذا يقول القعقاع بن عمرو ﷺ : « إنه لابد من إمارة تنظم الناس ، وتزع الظالم ، وتعزُّ المظلوم ، وهذا عليٌّ يلي بما ولي ، وقد أنصف في الدعاء ،وإنما يدعو إلى الإصلاح » [٣] .

ويبدو في الظاهر أن طلحة والزبير وعائشة ومعاوية ﷺ اعتقدوا وفهموا أن قتل عثمان ﷺ منكر من أعظم المنكرات ، وإزالة المنكر من حيث هو لمن قدر عليه فرض كفاية لا يتوقف على إمام يرجع إليه فيه ، ومنزلتهم في الإسلام وعند المسلمين تخوِّل لهم ذلك ، وهذا ما يبرر خروجهم إلى البصرة ، إلّا أنهم متأولون في فهمهم هذا في استعجالهم إزالة هذا المنكر ، حيث خفي عليهم كما خفي على معاوية رضي اللَّه تعالى عنهم أن إزالة هذا المنكر يتعلق بالقصاص مع المرتكبين له ، وأخذ

---

(١) ابن العربي : « العواصم » ، (ص : ١٤٩) .
(٢) القرطبي : « الجامع لأحكام القرآن » ، (ج ٢ ، ص : ٢٥٦) .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٤) .

القصاص منهم يتوقف على الإمام وإقامة أولياء المقتول البيّنة على الجاني عنده ، ثم حكمه بمقتضى ذلك . لكن اجتهادهم أدّاهم إلى ذلك ، فما يمكن أن يقال فيهم إنهم مجتهدون مخطئون لهم أجر واحد على اجتهادهم .

على أن طلحة والزبير رضي الله عنهما أقرب إلى الصواب من معاوية رضي الله عنه من أربعة أوجه ، **أولها** : مبايعتهما لعليٍّ طائعين مع اعترافهما بفضله [١] ، ومعاوية لم يبايعه وإن كان معترفًا بفضله [٢] ، **والثاني** : منزلتهما في الإسلام وعند المسلمين ومعاوية لاشك دونهما فيها [٣] ، **الثالث** : أنهما أرادا قتل الخوارج على عثمان فقط ولم يتعمدوا محاربة عليٍّ ومن معه في وقعة الجمل [٤] بينما أصر معاوية على حرب عليٍّ ومن معه في صفين [٥] ، **والرابع** : لم يتهما عليًا بالهوادة في أخذ القصاص من قتلة عثمان [٦] ، ومعاوية ومن معه اتهموه بذلك [٧] .

ويقول الإمام القرطبي [٨] في تفسير سورة الحجرات ما نصه : « لا يجوز أن ينسب إلى أحد من الصحابة خطأ مقطوع به ، إذ كانوا كلهم اجتهدوا فيما فعلوه وأرادوا الله عز وجل .. هذا مع ما قد ورد من الأخبار من طرق مختلفة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن طلحة شهيد يمشي على وجه الأرض ، فلو كان ما خرج إليه من الحرب عصيانًا لم يكن بالقتل فيه شهيدًا ... ومما يدل على ذلك ما قد صح وانتشر من إخبار عليٍّ بأن قاتل الزبير في النار ، وقوله : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « **بشِّر قاتل ابن صفية بالنار** » . وإذا كان كذلك فقد ثبت أن طلحة والزبير غير عاصيين ولا آثمين بالقتال أي أنهما معذوران باجتهادهما – لأن ذلك لو

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٧١ - ٢٧٤) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٨ .
(٣) كان طلحة والزبير رضي الله عنهما من السابقين الأولين ، ومن العشرة المبشرين بالجنة ، بينما كان معاوية رضي الله عنه من مسلمة الفتح .
(٤) انظر (ص : ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٨) .
(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٢٤٢) ، وأبو حنيفة الدينوري : « الأخبار الطوال » ، (ص : ١٦٢) .
(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ٤٥٤ . ٤٦٢ - ٤٦٤) .
(٧) « المصدر نفسه » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٤) ، وابن كثير : « البداية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٥٩) .
(٨) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي – نسبة إلى قرطبة – : من كبار المفسرين ، ومن أهل العبادة والصلاح ، من تصانيفه : « الجامع لأحكام القرآن » ، « التقريب لكتاب التمهيد » ، « الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » ، « التذكرة بأحوال الموتى وأحوال الآخرة » . توفي عام (٦٧١ م) (١٢٧٣ م) . ترجم له : ابن فرحون : « الديباج المذهب » ، (ج ٢ ، ص : ٣٠٨) .
والمقرسي : « نفح الطيب » ، (ج ١ ، ص : ٤٢٨) .

كان كذلك لم يقل النبي ﷺ في طلحة : « **شهيد** » ، ولم يخبر أن قاتل الزبير في النار ... وإذا كان كذلك لم يوجب ذلك لعنهم ، والبراءة منهم ، وتفسيقهم وإبطال فضائلهم وجهادهم ، وعظيم غنائهم في الدين ، رضي اللّٰه تعالى عنهم ... » (١) .

إن أمير المؤمنين عليًّا ﷺ يقر بحق طلحة والزبير وعائشة ﷺ في المطالبة بدم عثمان ، وبأنَّ لهم حجةً ودليلًا على ما قاموا به ما داموا يريدون وجه اللّٰه ﷻ ، فحين قام أبو سلامة الدالاني فقال : « هل لهؤلاء القوم حجة فيما طلبوا من هذا الدم إن كانوا أرادوا اللّٰه في ذلك ؟ قال : نعم » (٢) .

إلَّا أنَّ الخطأ في موقفهم يكمن في رغبتهم الملحَّة في الإسراع بالثأر لعثمان ﷺ ، وأخذ القصاص من قتلته ، رغم أن الظروف لم تكن مواتية وملائمة لفعل ذلك ، خاصة وأن درء المفاسد أولى من جلب المصالح ، وقد ألمح عليٌّ ﷺ إلى اختيار أهون الشَّرين حين قال : « هذا الذي ندعوكم إليه من إقرار هؤلاء القوم - قتلة عثمان - شر ، وهو خير من شر منه - القتال والفرقة - » (٣) ، وبيَّن لهم القعقاع بن عمرو وجه الخطأ في موقفهم حين أقدموا على قتل قتلة عثمان من البصرة ، مما زاد من الفرقة والخلاف بين المسلمين ، وأكد لهم أن هذه المعضلة علاجها التسكين والأناة (٤) .

ومما لا شك فيه أن طلحة والزبير ﷺ كانا يشعران بأن الأمر ملتبس ، وتشككهما فيما يفعلان من أمرهما دليل واضح على أنَّ القضايا مشتبهة ، حيث يصعب جدًّا التمييز فيها بين الصواب والخطأ ، فهذا الزبير ﷺ يسمي هذه الحرب فتنة ويقول فيها : « إن هذه الفتنة التي كنا نُحدَّث عنها ، فقال له مولاه : أتسميها فتنة وتقاتل فيها ؟ قال الزبير : ويلك ! إنا نبصر ولا نبصر ، ما كان أمر قط إلا وأنا أعلم موضع قدمي فيه غير هذا الأمر ، فإني لا أدري أنا فيه مقبل أم مدبر » (٥) .

وحين جاء كعب بن سور إلى طلحة والزبير ، وقد أقبل عليٌّ بجيشه ، فقال لهما : ما تنتظرون يا قوم بعد توردكم أوائلهم ؟ اقطعوا هذا العنق من هؤلاء ، قالا : يا كعب ! إن هذا أمر بيننا وبين إخواننا وهو أمر ملتبس ، لا واللّٰه ما أخذ أصحاب محمد ﷺ منذ

---

(١) القرطبي : « الجامع لأحكام القرآن » ، (ج ١٦ ، ص : ٣٢١) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٦) .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٥) .
(٤) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٨) .
(٥) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٧٦) .

بعث اللّٰه نبيّه طريقًا إلا علموا أين مواقع أقدامهم ، حتى حدث هذا ، فإنهم لا يدرون أمقبلون هم أم مدبرون (١) .

وعلى ذلك ، إذا كان الصحابة رضوان اللّٰه عليهم يجوز عليهم الخطأ كما يجوز على كل بشر ، فحينئذ نستطيع أن نقبل ما يحدث في تصرفاتهم من أخطاء غير مقصودة ، وإنما وقعت نتيجة اجتهاد لم يوفقوا فيه إلى الصواب ، لكنهم مثابون على الإِخلاص في اجتهادهم إن شاء اللّٰه .

وجدير بالذكر أن الذي يظهر من النصوص أن الزبير وطلحة رضي الله عنهما كادا أن يتراجعا عن موقفهما في المسارعة إلى إقامة الحدِّ الشرعي على قتلة عثمان إلى الاقتناع بموقف عليٍّ رضي الله عنه حين نجحت سفارة القعقاع بن عمرو الميمونة بإقناعهم ومعهم أم المؤمنين رضي الله عنها برأي عليٍّ (٢) .

ويدل على ذلك التراجع ما قاله طلحة والزبير رضي الله عنهما لصبرة بن شيمان - أحد زعماء البصرة - حين أقبل إليهما وهما ينتظران إقرار الصلح فقال لهما : « يا طلحة ! يا زبير ! انتهزا بنا هذا الرجل ، فإن الرأي في الحرب خير من الشدِّ ، فقالا : يا صبرة : إنَّا وهم مسلمون ، وهذا أمر لم يكن قبل اليوم فينزل فيه قرآن أو يكون فيه من رسول اللّٰه ﷺ سنَّة ، إنما هو حدث ، وقد زعم قوم أنه لا ينبغي تحريكه اليوم - القصاص من قتلة عثمان - وهم عليٌّ ومن معه ، فقلنا نحن : لا ينبغي لنا أن نتركه اليوم ولا نؤخره ، فقال عليٌّ : هذا الذي ندعوكم إليه من إقرار هؤلاء القوم شر ، وهو خير من شر منه ، وهو أمر لا يدرك ، وقد كاد أن يبينّ لنا ، وقد جاءت الأحكام بين المسلمين بإيثار أعمها منفعة وأحوطها » (٣) .

إلا أن خطط السبئية في إشعال فتيل المعركة وتأجيج نيرانها من غير إرادة الصحابة لم تترك فرصة لتتبلور الصيغة النهائية للصلح في أرض الواقع ، وهي تحمل في طياتها بوادر الاتفاق على موقف موحد بين عليٍّ وطلحة والزبير ، بما فيه من حقن لدماء المسلمين ، وتحقيق المصلحة العليا باجتماع الشمل ، ورأب الصدع ، ووحدة الصف .

لقد أخطأ من قال بأن الباعث لخروج طلحة والزبير هو ما كانا عليه من الطمع في الخلافة

---

(١) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٥) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٨ - ٤٨٩) .
(٣) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٥ .

والتآمر على الناس بذلك [١] ، وينفي ابن شبَّة في كتابه « أخبار البصرة » هذا الزعم بقوله : « إنَّ أحدًا لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليًّا في الخلافة ، ولا دعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة ، وإنما أنكروا على عليٍّ منعه [٢] من قتل قتلة عثمان وترك الاقتصاص منهم » [٣] .

فقد آلمهم الحادث الذي انتهى بقتل عثمان ، فأُسقط في أيديهم ، ورأوا أنهم قد قصَّروا في حقه ، فخرجوا يطلبون بدمه . فعندما مرَّ الزبير في طريقه إلى البصرة على مليح بن عوف السلمي [٤] سلَّم عليه هذا الأخير وقال : « يا أبا عبد اللّه ! ما هذا ؟ قال : عدي على أمير المؤمنين ، فقُتل بلا ترة ولا عذر ! قال : ومن قال : الغوغاء ... قال فتريدون ماذا ؟ قال : ننهض الناس فيدرك بهذا الدم ، لئلا يبطل فإن إبطاله توهين سلطان اللّه بيننا أبدًا .

إذا لم يفطم الناس عن أمثاله لم يبق إمام إلا قتله هذا الضرب » [٥] وكان طلحة يقول - والسهام تتناوشه في معركة الجمل - : « اللهم خذ لعثمان مني اليوم حتى ترضى » [٦] .

ولما جاء الخبر إلى عائشة بمقتل - عثمان وقد انتهت إلى سرف - [٧] قالت : « قتل واللّه عثمان مظلومًا ، واللّه لأطلبن بدمه » [٨] .

ويقول ابن حزم : « فقد صح صحة ضرورية لا إشكال فيها أنهم لم يمضوا إلى البصرة لحرب عليٍّ ولا خلافًا عليه ، ولا نقضًا لبيعته ، ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعة غير بيعته ، هذا ما لا يشك فيه أحد ولا ينكره أحد ، فصحَّ أنهم إنما نهضوا إلى البصرة لسدِّ الفتق الحادث في الإسلام من قتل أمير المؤمنين عثمان ﷺ ظلمًا » [٩] .

وكذلك شاع بين الناس قديمًا وحديثًا أن الخلاف بين عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما كان سببه طمع معاوية في الخلافة ، وأن خروج هذا الأخير على عليٍّ وامتناعه عن بيعته كان بسبب عزله عن ولاية الشام ، فقد جاء في كتاب « الإمامة والسياسة » المنسوب لابن قتيبة

---

(١) الشيخ المفيد : « كتاب الجمل » ، (ص : ٦١) .
(٢) يعني تأخيره .
(٣) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٥٦) .
(٤) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .
(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٦١) .
(٦) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٨٥) .
(٧) موضع بين مكة والمدينة . ياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٣ ، ص : ٢١٢) .
(٨) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٥٩) .
(٩) ابن حزم : « الفصل في الملل » ، (ج ٤ ، ص : ١٥٧ - ١٥٨) .

الدينوري [١] رواية تذكر أنَّ معاوية ادَّعى الخلافة ، وذلك من خلال الرواية التي ورد فيها ما قاله ابن الكواء لأبي موسى الأشعري ﷺ : « اعلم أن معاوية طليق الإسلام ، وأن أباه رأس الأحزاب ، وأنه ادعى الخلافة من غير مشورة فإن صدقك فقد حلَّ خلعه ، وإن

(١) لقد ساق الدكتور عبد الله عسيلان في كتابه « الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي » مجموعة من الأدلة تبرهن على أن الكتاب المذكور منسوب إلى الإمام ابن قتيبة كذبًا وزورًا . ومن هذه الأدلة :

١ - إن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألف كتابًا في التاريخ يدعى « الإمامة والسياسة » ولا نعرف من مؤلفاته التاريخية إلا كتاب « المعارف » .

٢ - إن المتصفح للكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب في حين أنه لم يخرج من بغداد إلاّ إلى الدينور .

٣ - إن المنهج والأسلوب الذي سار عليه مؤلف « الإمامة والسياسة » يختلف تمامًا عن منهج وأسلوب ابن قتيبة في كتبه التي بين أيدينا ومن الخصائص البارزة في منهج ابن قتيبة أنه يقدم لمؤلفاته بمقدمات طويلة يبين فيها منهجه والغرض من مؤلفه ، وعلى خلاف ذلك يسير صاحب « الإمامة والسياسة » فمقدمته قصيرة جدًّا لا تزيد على ثلاثة أسطر ، هذا إلى جانب الاختلاف في الأسلوب ، ومثل هذا النهج لم نعهده في مؤلفات ابن قتيبة .

٤ - يروي مؤلف الكتاب عن ابن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه ، وابن أبي ليلى هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه : قاضي الكوفة ، توفي سنة (١٤٨ هـ) والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة (٢١٣ هـ) أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عامًا :

٥ - إن الرواة والشيوخ الذين يروي عنهم ابن قتيبة عادة في كتبه لم يرد لهم ذكر في أي موضع من مواضع الكتاب .

٦ - إن قسمًا كبيرًا من رواياته جاءت بصيغة التمريض ، فكثيرًا ما يجيء فيه : « ذكروا عن بعض المصريين » ، « وذكروا عن محمد بن سليمان عن مشايخ أهل مصر » ، « وحدثنا بعض مشايخ أهل المغرب » ، « وذكروا عن بعض المشيخة » ، « وحدثنا بعض المشيخة » ومثل هذه التراكيب بعيدة كل البعد عن أسلوب وعبارات ابن قتيبة ، ولم ترد في كتاب من كتبه .

٧ - إن مؤلف « الإمامة والسياسة » يروي عن اثنين من كبار علماء مصر ، وابن قتيبة لم يدخل مصر ولا أخذ عن هذين العالمين .

٨ - ابن قتيبة يحتل منزلة عالية لدى العلماء ، فهو عندهم من أهل السنة ، وثقة في علمه ودينه ؛ يقول السّلفي : كان ابن قتيبة من الثقات وأهل السنّة ، ويقول ابن حزم : كان ثقة في دينه وعلمه ، وتبعه في ذلك الخطيب البغدادي ، ويقول عنه ابن تيمية : وإن ابن قتيبة من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة « لسان الميزان » ، (ج ٣ ، ص : ٣٥٧) ورجل هذه منزلته لدى رجال العلم المحققين ، هل من المعقول أن يكون مؤلف كتاب « الإمامة والسياسة » الذي شوه التاريخ وألصق بالصحابة الكرام ما ليس فيهم ! ويظهر أن المستشرقين اهتموا بالتحقيق في نسبة الكتاب ، وأول من اهتم بذلك المستشرق دي جانيجوس في كتابه : « تاريخ الحكم الإسلامي في أسبانيا » ، ومن ثم أيّده الدكتور دوزي في كتابه : « التاريخ السياسي والأدبي لأسبانيا » ، وذكر الكتاب كل من بروكلمان في « تاريخ الأدب العربي » ، والبارون دي سلان في فهرست المخطوطات العربية بمكتبة باريس باسْم أحاديث الإمامة والسياسة ، ومارغوليوس في كتابه « دراسات عن المؤرخين العرب » ، وقرروا جميعًا أن الكتاب منسوب إلى ابن قتيبة ولا يمكن أن يكون له ، وقد سبق هؤلاء إلى التحذير منه القاضي ابن العربي في كتابه « العواصم » حين قال فلم يبق - أي ابن قتيبة - ولم يذر الصحابة رسمًا في كتابه « الإمامة والسياسة » إن صحّ جميع ما فيه .

كذبك فقد حرم عليك كلامه » (١) .

وجاء في تاريخ الإمام الطبري عن سيف أن المغيرة بن شعبة جاء إلى عليٍّ وأشار عليه أن يقر معاوية في عمله حتى إذا ضمن طاعته استبدله بغيره أو أبقاه (٢) . وأورد رواية أخرى من طريق الواقدي على نسق الرواية السابقة ، لكن زاد فيها : أن عليًّا قال لابن عباس : سر إلى الشام فقد ولَّيتكَهَا ، وأن ابن عباس لم يوافقه على ذلك ، وأشار عليه أن يكتب إلى معاوية يمنِّيه ويعده - أي بالولاية - فرفض عليٌّ بقوله : « واللَّه لا كان هذا أبدًا » (٣) .

ونقل الحافظ الذهبي أن معاوية قال لجرير بن عبد اللَّه ﵄ : « اكتب إلى عليٍّ أن يجعل لي الشام ، أنا أبايع له » (٤) .

لكن الصحيح أن الخلاف بين عليٍّ ومعاوية ﵄ كان حول مدى وجوب بيعة معاوية وأصحابه لعليٍّ قبل توقيع القصاص على قتلة عثمان أو بعده ، وليس هذا من أمر الخلافة في شيء .

فقد كان رأي معاوية ﵁ ومن حوله من أهل الشام أن يقتص عليٌّ ﵁ من قتلة عثمان ثم يدخلون بعد ذلك في البيعة (٥) ، وقد تحدَّد موقفهم منذ اللحظة التي حمل فيها النعمان بن بشير ﵁ قميص عثمان ، وهو ملطَّخ بدمائه ومعه أصابع نائلة - زوجة عثمان - فوضع القميص على المنبر في الشام ليراه الناس والأصابع معلقة في كم القميص ، وندب معاوية الناس للأخذ بثأر عثمان والقصاص من قتلته ، وقد قام مع معاوية جماعة من الصحابة في هذا الشأن » (٦) .

ويروي الإمام الطبري أن معاوية أرسل رسولًا إلى عليٍّ بن أبي طالب ، فلما دخل عليه واستأمن لنفسه قال : « لقد تركت ورائي ستين ألف شيخ يبكون على قميص عثمان ، وهو منصوب لهم ، وقد ألبسوه منبر دمشق ، قال عليٌّ : مني يطلبون دم عثمان ! ثم قال : اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان ، نجا واللَّه قتلة عثمان إلا أن يشاء اللَّه » (٧) .

---

(١) ابن قتيبة : « الإمامة والسياسة » ، (ج ١ ، ص : ١١٣) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٩) .
(٣) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٠) .
(٤) الذهبي : « تاريخ الإسلام » ، (ج ١ ، ص : ١٦٨) .
(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٨) .
(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٥٦٢) . وابن كثير : « البداية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٤٨) .
(٧) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٤) .

وحين عسكر عليٌّ ﷺ بصفِّين سلك مع أهل الشام نفس الأسلوب الذي سلكه مع أهل الجمل ، فأرسل وفدًا إلى معاوية فيهم بشير بن أبي مسعود الأنصاري [١] الذي بدأ بالحديث فقال لمعاوية : « أدعوك إلى تقوى ربك وإجابة ابن عمك إلى ما يدعوك إليه من الحق ، فإنه أسلم في دينك وخير لك في عاقبة أمرك ، فقال معاوية : ويطلّ [٢] دم عثمان ؟ لا والرحمن ، لا أفعل ذلك أبدًا ... » [٣] .

وذكر أبو حنيفة الدينَوَري أن معاوية كتب إلى عليٍّ يقول له : « ... فإن كنت صادقًا فأمكنَّا من قتلته – أي عثمان – نقتلهم به ونحن أسرع الناس إليك ، وإلا فليس لك ولأصحابك عندنا إلا السيف ، فواللّه الذي لا إله غيره لنطلبنَّ قتلة عثمان في البَرِّ والبحر حتى نقتلهم أو تلحق أرواحنا باللّه والسلام » [٤] وذكر يحيى بن سليمان الجُعْفَي في « كتاب صفين » بسند جيد عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية : « أنت تنازع عليًّا في الخلافة أو أنت مثله ؟ قال : لا ، وإني أعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر ، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قتل مظلومًا وأنا ابن عمه ووليّه أطلب بدمه ؟ فأتوا عليًّا فقولوا له يدفع لنا قتلة عثمان ، فأتوه فكلموه ، فقال : يدخل في البيعة ويحاكمهم إليَّ ، فامتنع معاوية ... » [٥] .

وروى ابن مزاحم في كتابه : « وقعة صفين » أن أبا مسلم الخولاني قال لمعاوية : يا معاوية ! قد بلغنا أنك تهمّ بمحاربة عليٍّ بن أبي طالب ، فكيف تناوئه وليست لك سابقته ؟! فقال معاوية : لست أدَّعي أني مثله في الفضل ، ولكن هل تعلمون أنَّ عثمان قُتل مظلومًا قالوا : نعم . قال : فليدفع لنا قتلته حتى نسلم له هذا الأمر [٦] .

وذكر القاضي ابن العربي أن سبب القتال بين أهل الشام وأهل العراق يرجع إلى تباين المواقف بينهما : « فهؤلاء – أي أهل العراق – يدعون إلى عليٍّ بالبيعة وتأليف الكلمة

---

(١) هو بشير بن أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري المدني ، روى عن أبيه الصحابي الجليل أبي مسعود البدري : قال العجلي مدني تابعي ثقة ، ووثقه البخاري ومسلم وأبو حاتم الرازي وذكره ابن حبان في الثقات . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » (١٠٤/٢/١) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٨٢) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٤ ، ص : ٧٠) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١ ، ص : ٤٦٦) .

(٢) أي يترك : « انظر لسان العرب » لابن منظور .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٢٤٢) .

(٤) أبو حنيف الدينوري : « الأخبار الطوال » ، (ص : ١٦٢) .

(٥) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٨٦) .

(٦) ابن مزاحم : « وقعة صفين » ، (ص : ٩٧) .

على الإمام ، وهؤلاء - أي أهل الشام - يدعون إلى التمكين من قتلة عثمان ويقولون : لا نبايع من يأوي القتلة » [(١)] .

ويقول إمام الحرمين الجويني في « لمع الأدلَّة » أن معاوية وإن قاتل عليًّا ، فإنه لا ينكر إمامته ولا يدَّعيها لنفسه ، وإنما كان يطلب قتلة عثمان ظانًّا منه أنه مصيب ، وكان مخطئًا [(٢)] .

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فيقول بأنَّ معاوية لم يدَّع الخلافة ولم يبايع له بها حتى قتل عليٌّ ، فلم يقاتل على أنه خليفة ، ولا أنه يستحقها ، وكان يقرُّ بذلك لمن يسأله [(٣)] .

ويورد ابن كثير روايتين في هذا الموضوع : الأولى : عن ابن ديزيل [(٤)] بإسناده إلى أبي الدرداء وأبي أمامة رضي الله عنهما أنهما دخلا على معاوية فقالا له : يا معاوية ! علام تقاتل هذا الرجل ؟ فوالله إنه أقدم منك ومن أبيك إسلامًا ، وأقرب منك إلى رسول الله ﷺ وأحق بهذا الأمر منك . فقال : أقاتله على دم عثمان ، وأنه آوى قتلة عثمان ، فاذهبا إليه ، فقولا : فليقدنا من قتلة عثمان ، ثم أنا أول من أبايعه من أهل الشام » [(٥)] .

وفي رواية ابن أعثم : « ولكني أقاتله حتى يدفع إليَّ قتلة عثمان ، فإذا فعل ذلك كنت أنا رجلًا من المسلمين أدخل فيما دخل فيه الناس » [(٦)] .

أما الرواية الثانية فتذكر أن عليًّا بعث إلى معاوية يدعوه إلى بيعته وأعطاه كتابًا بذلك ، فاستشار معاوية عمرو بن العاص ورؤوس أهل الشام ، فكان أن أبوا أن يبايعوا

---

(١) ابن العربي : « العواصم » ، (ص : ١٦٢) .
(٢) الجويني : « لمع الأدلة في عقائد أهل السنة والجماعة » ، (ص : ١١٥) .
(٣) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٣٥ ، ص : ٧٢) .
(٤) هو إبراهيم بن الحسين بن علي الهمداني النسائي المعروف بابن ديزيل الإمام الحافظ الثقة العابد ، ولرغبته في العلم كان يلقب بِسيفَنَّة وهو طائر ببلاد مصر لا يكاد يحطّ على شجرة إلا أكل ورقها حتى يعريها ، فكذلك كان ابن ديزيل إذا ورد على شيخ لم يفارقه حتى يستوعب ما عنده قال الحاكم : هو ثقة مأمون ، وقال ابن خراش : صدوق اللهجة ، وقال الحافظ الذهبي : إليه المنتهى في الإتقان ، روي عنه أنه قال : إذا كان كتابي بيدي وأحمد بن حنبل عن يميني ويحيى بن معين عن شمالي ما أبالي ، يعني لضبط كتبه . توفي عام (٢٨١ هـ) (٨٩٤ م) ، ترجم له : ابن عساكر « تاريخ دمشق » (المخطوط) (ج ٢ ، ص : ٢١٣) ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » (ج ١٣ ، ص : ١٨٤) ، وابن الجزري : « غاية النهاية في طبقات القراء » ، (ج ١ ، ص : ١١) ، وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ١ ، ص : ٤٨) .
(٥) ابن كثير : « البداية » ، (ج ٧ ، ص : ٣٦٠) .
(٦) ابن أعثم : « الفتوح » ، (ج ٣ ، ص : ٩٤) .

حتى يقتل قتلة عثمان أو يسلمهم إليهم (١) .

وروى الحافظ الذهبي عن يعلى بن عبيد (٢) عن أبيه (٣) أنه قال : قال أبو مسلم الخولاني وجماعة لمعاوية : « أنت تنازع عليًا ؟ هل أنت مثله ؟ فقال : لا والله إني لأعلم أنّ عليًا أفضل مني وأحق بالأمر ، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قُتل مظلومًا ، وأنا ابن عمه ، وأنا أطلب بدمه ؟ فأتوا عليًا فقولوا له : فليدفع إليّ قتلة عثمان وأسلم له ... » (٤) .

ويقول ابن حجر في « الإصابة » : « ثم قام معاوية في أهل الشام ، وكان أميرها لعثمان ولعمر من قبله ، فدعا إلى الطلب بدم عثمان ... » (٥) .

ويقول الهيثمي : « ومن اعتقاد أهل السنة والجماعة أنَّ ما جرى بين معاوية وعليّ رضي الله عنهما من الحروب ، فلم يكن لمنازعة معاوية لعليّ في الخلافة للإجماع على أحقيتها لعليّ ... فلم تهج الفتنة بسببها ، وإنما هاجت بسبب أن معاوية ومن معه طلبوا من عليّ تسليم قتلة عثمان إليهم لكون معاوية ابن عمِّه ، فامتنع عليٌّ ... » (٦) .

وهكذا تتضافر الروايات وتشير إلى أنَّ معاوية رضي الله عنه خرج للمطالبة بدم عثمان ، وأنه صرح بدخوله في طاعة عليّ رضي الله عنه إذا أقيم الحدُّ على قتلة عثمان . ولو افترض أنه اتخذ قضية القصاص والثأر لعثمان ذريعة لقتال عليّ طمعًا في السلطان ، فماذا سيحدث لو تمكن عليٌّ من إقامة الحدِّ على قتلة عثمان .

---

(١) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٥٤) .

(٢) هو يعلى بن عبيد بن أبي أمية الأيادي الحنفي أبو يوسف الطنافسي الكوفي ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال صالح بن أحمد : كان صحيح الحديث ، وكان صالحًا في نفسه . وقال ابن معين : ثقة . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال الدارقطني : بنو عبيد كلهم ثقات ، توفي عام (٢٠٩ هـ) (٨٢٤ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٣٩٧) . الدارمي : « التاريخ » ، (ص : ١٥٦) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٤ ، ص : ٤٥٨) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص : ٤٠٢) .

(٣) هو عبيد بن أبي أمية الطنافسي اللحام الأيادي أبو الفضل الكوفي وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان ، وقال أبو زرعة : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : شيخ ، انظر : ابن معين « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٣٨٥) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٣٢٤) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٥ ، ص : ٤٠١) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص : ٦٠) . ود . سعد الهاشمي : « أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية » (الرواة الذين عدلهم أبو زرعة) (ج ٣ ، ص : ٩٠٧) .

(٤) الذهبي : « تاريخ الإسلام » ، (ج ٤ ، ص : ٥٧٣) .

(٥) ابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٢ ، ص : ٥٠٨) .

(٦) الهيثمي : « الصواعق المحرقة » ، (ص : ٣٢٥) .

حتمًا ستكون النتيجة خضوع معاوية لعليٍّ ومبايعته له ؛ لأنه التزم بذلك في موقفه من تلك الفتنة ، كما أن كل من حارب معه كانوا يقاتلون على أساس إقامة الحدِّ على قتلة عثمان ، على أنَّ معاوية إذا كان يخفي في نفسه شيئًا آخر لم يعلن عنه ، سيكون هذا الموقف بالتالي مغامرة ، ولا يمكن أن يقدم عليه إذا كان ذا أطماع .

إن معاوية رضي الله عنه كان من كتَّاب الوحي ، ومن أفاضل الصحابة ، وأصدقهم لهجة ، وأكثرهم حلمًا ، فكيف يعتقد أن يقاتل الخليفة الشرعي ويهرق دماء المسلمين من أجل مُلْك زائل ، وهو القائل : « واللَّه لا أخير بين أمرين ، بين اللَّه وبين غيره إلا اخترت اللَّه على ما سواه » [1] وقد ثبت عن رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم أنه قال فيه : « **اللهم اجعله هاديًا مهديًّا واهد به** » [2] ، وقال : « **اللهم علمه الكتاب وقِهِ العذاب** » [3] .

أما وجه الخطأ في موقفه من مقتل عثمان رضي الله عنه فيظهر في رفضه أن يبايع لعليٍّ رضي الله عنه قبل مبادرته إلى الاقتصاص من قتلة عثمان ، بل ويلتمس منه أن يمكنه منهم ، مع العلم أن الطالب للدم لا يصح أن يحكم ، بل يدخل في الطاعة ، ويرفع دعواه إلى الحاكم ، ويطلب الحق عنده .

ويمكن القول أن معاوية رضي الله عنه كان مجتهدًا متأولًا يغلب على ظنه أن الحق معه ، فقد قام خطيبًا في أهل الشام بعد أن جمعهم وذكَّرهم أنه ولي عثمان - ابن عمه - وقد قُتل مظلومًا ، وقرأ عليهم الآية الكريمة ﴿ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴾ [4] ثم قال : أنا أحب أن تعلموني ذات أنفسكم في قتل عثمان ، فقام أهل الشام جميعهم وأجابوا إلى الطلب بدم عثمان ، وبايعوه على ذلك ، وأعطوه العهود والمواثيق على أن يبذلوا أنفسهم وأموالهم حتى يدركوا ثأرهم أو يفني اللَّه أرواحهم [5] .

---

(١) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٣ ، ص : ١٥١) .

(٢) رواه أحمد في « مسنده » ، (ج ٤ ، ص : ٢١٦) ، والترمذي في « سننه » ، كتاب المناقب ، باب مناقب معاوية ، (ج ٥ ، ص : ٣٥٠) ، وقال : حديث حسن غريب ، وصححه الألباني (« صحيح سنن الترمذي » (٢٣٦/٣) برقم ٣٠١٨) .

(٣) رواه أحمد في « فضائل الصحابة » ، (ج ٢ ، ص : ٩١٣) ، قال المحقق : إسناده حسن لغيره ، وأخرجه البخاري : « التاريخ الكبير » عن عبد الرحمن بن أبي عميرة ، (٣٢٧/١/١٤) ، ويعقوب بن سفيان في « تاريخه » ، (ج ٢ ، ص : ٣٤٥) .

(٤) الآية ٣٣ من سورة الإسراء .

(٥) ابن مزاحم (ص : ٣٢) .

وهذا الخطأ في التأويل يبرهن عليه ما قاله عمار بن ياسر ﷺ في موقعة صفين ، فعن زياد بن الحارث - له صحبة - قال : كنت إلى جنب عمار بن ياسر بصفين وركبتي تمس ركبته ، فقال رجل : كفر أهل الشام ، فقال عمار : لا تقولوا ذلك ، نبيُّنا ونبيُّهم واحد ، وقبلتنا وقبلتهم واحدة ، ولكنهم قوم مفتونون جاروا عن الحق ، علينا أن نقاتلهم حتى يرجعوا إليه [١] .

* * *

(١) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٩٤) .

المبحث الثاني : موقف المتريثين في تنفيذ القصاص حتى تستقر الأحوال كعلي وعمار والقعقاع ومن على رأيهم

يروي الإمام الطبري في تاريخه أسباب الخلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم حول تنفيذ عقوبة القصاص في قتلة عثمان ﷺ ونظرًا لأهمية الرواية الواردة في ذلك ، لتصويرها بدقة ووضوح موقف عليٍّ بن أبي طالب ﷺ من تلك الفتنة ، فسنسوقها كاملة :

« اجتمع إلى عليٍّ بعدما دخل بيته طلحة والزبير في عدة من الصحابة فقالوا : يا علي ! إنا قد اشترطنا الحدود ، وإن هؤلاء القوم - إشارة إلى السبئية وأنصارهم من الأعراب والعبيد - قد اشتركوا في دم هذا الرجل وأحلُّوا بأنفسهم ، فقال عليٌّ : يا إخوتاه ! إني لست أجهل ما تعلمون ، ولكن كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم ! ها هم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم وثَابَت إليهم أعرابكم ، وهم خلالكم يسومونكم ما شاؤوا ، فهل ترون موضعًا لقدرة على شيء مما تريدون ؟ قالوا : لا . قال : فلا والله لا أرى إلا رأيًا ترونه إن شاء الله . إن هذا الأمر أمر جاهلية ، وإن لهؤلاء القوم مادة ، وذلك أن الشيطان لم يشرع شريعة قط فيبرح الأرض من أخذ بها أبدًا . إنَّ الناس من هذا الأمر - أي القصاص من قتلة عثمان - إن حرك على أمور : فرقة ترى ما ترون ، وفرقة ترى ما لا ترون وفرقة لا ترى هذا ولا هذا ، حتى يهدأ الناس ، وتقع القلوب مواقعها ، وتؤخذ الحقوق فاهدأوا عني ماذا يأتيكم ثم عودوا »(١) .

فلا ريب أن عليًا ﷺ كان ينتظر حتى يستتب له الأمر ، ثم ينظر في شأن قتلة عثمان ، فحين طالب الزبير وطلحة ومن معهم بإقامة حد القصاص عليهم اعتذر لهم بأنهم كثير ، وأنهم قوة لا يستهان بها ، وطلب منهم أن يصبروا حتى تستقر الأوضاع وتهدأ الأمور ، فتؤخذ الحقوق .

وأما أهل الشام فطالبوا في شرط البيعة التمكين من قتلة عثمان وأخذ القود منهم ، فقال لهم عليٌّ : « ادخلوا في البيعة واطلبوا الحق تصلوا إليه ، فقالوا : لا تستحق بيعة

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٧) .

وقتلة عثمان معك تراهم صباحًا ومساءً » [١] .

ومن المعلوم قطعًا أنَّ عليًا ﷺ كان في موقفه أسد رأيًا وأصوب قيلًا ؛ لأنه لو أسرع إلى تنفيذ القصاص في قتلة عثمان لتعصبت لهم قبائل وصارت حربًا أهلية ، وقد حدث هذا عندما تعاطى طلحة والزبير القود من قتلة عثمان بالبصرة ، فغضب لهم آلاف من الناس وتعصبوا لهم ، واجتمعوا على حرب طلحة والزبير . وفي هذا الصدد يقول القعقاع بن عمرو لهما : « قد قتلتما قتلة عثمان من أهل البصرة ، وأنتم قبل قتلهم أقرب إلى الاستقامة منكم اليوم ، قتلتم ستمائة إلا رجلًا ، فغضب لهم ستة آلاف ، واعتزلوكم وخرجوا من بين أظهركم ، وطلبتم ذلك الذي أفلت - يعني حرقوص بن زهير - فمنعه ستة آلاف ، وهم على رجل ، فإن تركتموه كنتم تاركين لما تقولون ، وإن قاتلتموهم والذين اعتزلوكم ، فأديلوا [٢] عليكم ، فالذي حذرتم وقربتم به هذا الأمر أعظم مما أراكم تكرهون ، وأنتم أحميتم مضر وربيعة من هذه البلاد ، فاجتمعوا على حربكم وخذلانكم نصرة لهؤلاء ، كما اجتمع هؤلاء لأهل هذا الحدث العظيم والذنب الكبير ، فقالت أمُّ المؤمنين رَضِيَ اللهُ عَنْهَا : فتقول أنت ماذا ؟ قال : أقول هذا الأمر دواؤه التسكين ، وإذا سكن اختلجوا ، فإن أنتم بايعتمونا [٣] فعلامة خير وتباشير رحمة ودرك بثأر هذا الرجل ، وعافية وسلامة لهذه الأمة ، وإن أنتم أبيتم إلا مكابرة هذا الأمر واعتسافه كانت علامة شر وذهاب هذا الثأر ، وبعثه الله في هذه الأمة هزا هزها [٤] . فآثروا العافية وترزقوها ، وكونوا مفاتيح الخير كما كنتم تكونون ، ولا تعرضونا للبلاء ولا تعرضوا له فيصرعنا وإياكم ... فإن هذا الأمر الذي حدث أمر ليس يقدر ، وليس كالأمور ، ولا كقتل الرجل الرجل ، ولا النفر الرجل ، ولا القبيلة الرجل » [٥] .

وروى ابن دحية [٦] بسنده إلى ....

---

(١) ابن العربي : « أحكام القرآن » ، (ج ٢ ، ص : ١٧١٨) .

(٢) من الإدالة وهي الغلبة . ابن منظور : « لسان العرب » .

(٣) أي عاهدتمونا : « لسان العرب » . (٤) أي فتنها : « لسان العرب » .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٨ - ٤٨٩) .

(٦) هو عمر بن الحسن بن عليّ أبو الخطاب ابن دحية الكلبي المعروف بذي النسبين ، المؤرخ الحافظ ، من أهل سبتة بالمغرب ، ولي قضاء دانية بالأندلس ، ثم رحل إلى مراكش والشام والعراق وخراسان ، واستقر به المقام في مصر . قال فيه ابن خلّكان : كان أبو الخطاب من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء ، متقنًا لعلم الحديث النبوي وما يتعلق به ، عارفًا بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها . له : « أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين » ، « النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس » ، « المطرب من أشعار أهل المغرب » ، « التنوير في =

يحيى بن هانئ [١] أن رجلًا قال لعبد اللَّه بن عمرو ، عليٌّ كان أولى أم معاوية ؟ قال : بل عليٌّ : قلت : فما أخرجك ؟ قال : أما إني لم أضرب بسيف ولم أرم بسهم ، ولكن رسول اللَّه ﷺ قال : « **أطع أباك** » . وهذا سند ثابت ، يحيى بن هانئ بن عروة الخولاني يكنى أبا هانئ : ثقة ، روى عنه سفيان بن سعيد الثوري الإمام ، وأخرج عنه مسلم منفردًا [٢] .

إنَّ عليًا ﷺ كان ينتظر بقتلة عثمان أن يستوثق الأمن ، وتجتمع الكلمة ويرفع الطلب من أولياء الدم ، فيحضر الطالب للدم والمطلوب ، وتقع الدعوة ويكون الجواب ، وتقوم البيّغنة ، ويجري القضاء في مجلس الحكم بالحق [٣] .

ولا خلاف بين الأمة أنه يجوز للإمام تأخير القصاص إذا أدَّى ذلك إلى إثارة الفتنة وتشتيت الكلمة [٤] .

وأما ما أثير عن وجود قتلة عثمان في جيش عليٍّ ﷺ وكيف يرضى أن يكون هؤلاء في جيشه ، فقد أجاب الإمام الطحاوي عن هذه الشبهة بقوله : « وكان في عسكر عليٍّ ﷺ من أولئك الطغاة الخوارج الذين قتلوا عثمان من لم يُعرف بعينه ، ومن تنتصر له قبيلته ، ومن لم تقم عليه حجة بما فعله ، ومن في قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله ... » [٥] .

وعلى كل حال ، كان موقفه منهم موقف المحتاط منهم ، المتبرئ من فعلهم ؛ فحين

= مولد السراج المنير » الذي ختمه بقصيدة مطلعها :

لــولا الــوشــاة وهــم أعــداؤنــا مــا وهــمــوا

توفي عام (٦٣٣ هـ) (١٢٣٦ م) . ترجم له : ابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص : ٤٤٨) ، والمقّري : « نفح الطيب » ، (ج ١ ، ص : ٣٦٨) . والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص : ١٨٦) .

(١) هو يحيى بن هانئ بن عروة بن فضفاض المرادي الكوفي أبو داود : روى عن أبيه وأنس بن مالك وأبي حذيفة وغيرهم ، وروى عنه شعبة والثوري وشريك ... قال أبو حاتم : صالح من سادات أهل الكوفة ، وقال الدارقطني : يحتج به ، ووثقه ابن معين والفسوي والنسائي ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٣٠٩/٢/٤) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص : ١٩٥) ، والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص : ٢٣٧) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص : ٢٩٣) .

(٢) ابن دحية : « أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين » ، لوحة ٧ .

(٣) ابن العربي : « العواصم » ، (ص : ١٤٦) .

(٤) ابن العربي : « أحكام القرآن » ، (ج ٢ ، ص : ١٧١٨) .

(٥) الطحاوي : « شرح الطحاوية » ، (ص : ٥٤٦) .

تمَّ الصلح بينه وبين طلحة والزبير وعائشة خطب عشية ذلك اليوم في الناس ، فذكر الجاهلية وشقاءها وأعمالها ، وذكر الإسلام وسعادة أهله بالألفة والجماعة ، وأن اللَّه جمعهم بعد نبيه ﷺ على الخليفة أبي بكر ، ثم بعده على عمر بن الخطاب ، ثم على عثمان ، ثم حدث هذا الحدث الذي جرّه على الأمة أقوام - قتلة عثمان - طلبوا الدنيا وحسدوا من أنعم اللَّه بها عليه ، وعلى الفضيلة التي منَّ اللَّه بها ، وأرادوا ردَّ الإسلام والأشياء على أدبارها ، واللَّه بالغ أمره (١) .

ثم قال : « ألا وإني راحل غدًا فارتحلوا ، ولا يرتحلنَّ غدًا أحد أعان على عثمان بشيء في شيء من أمور الناس ، وليغن السفهاء عني أنفسهم » (٢) .

وحين سمع عليّ ﷺ أثناء معركة الجمل أهل البصرة يضجون بالدعاء ، قال : « ما هذه الضجة ؟ فقالوا : عائشة تدعو ويدعون معًا على قتلة عثمان وأشياعهم ، فأقبل عليٌّ يدعو ويقول : اللهم العن قتلة عثمان وأشياعهم » (٣) .

وروى ابن أبي شيبة أن عليًا سمع يوم الجمل صوتًا تلقاء أم المؤمنين فقال : « انظروا ما يقولون : فرجعوا فقالوا : يهتفهون بقتلة عثمان ، فقال : اللهم أحلل بقتلة عثمان خزيًا » (٤) .

وروى عنه الحافظ ابن كثير قوله : « اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر » (٥) .
وفي « فضائل الصحابة » للإمام أحمد عن محمد بن الحنفية قال : بلغ عليًا أن عائشة تلعن قتلة عثمان في المربد - مربد البصرة - قال : فرفع يديه حتى بلغ بهما وجهه فقال : وأنا ألعن قتلة عثمان ، لعنهم اللَّه في السهل والجبل ، قال مرتين أو ثلاثًا (٦) .

فإذا كان محور الخلاف بين الصحابة ﷺ هو اختلاف الآراء حول الوسيلة التي يمكن عن طريقها جمع الأمة ودرء الفتنة وتنفيذ القصاص في قتلة عثمان ، فإنه من المؤكد أن عليًا ﷺ ما كان يختلف مع بقية الصحابة حول فساد نوايا أولئك الخوارج ، وذلك حين قال لطلحة والزبير ﷺ : « فلا واللَّه لا أرى إلَّا رأيًا ترونه إن شاء اللَّه ، إنَّ هذا الأمر أمر

(١، ٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٣) .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٥١٣) .
(٤) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٧٧) .
(٥) ابن كثير : « البداية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٥٠) .
(٦) أحمد : « فضائل الصحابة » ، (ج ١ ، ص : ٤٥٥) . قال المحقق : إسناده صحيح .

جاهلية »[١] ، وما كان يرغب بقاءهم في جيشه ، ولو ساعدته الظروف لأقصاهم ، ولكنه كما قال ولو بصفة مؤقتة : « إنهم يملكوننا ولا نملكهم »[٢] .

وهو إن كان لم يخرجهم من عسكره ، فقد كان يعاملهم بحذر وينظر إليهم بشزر ، حتى قال الإمام الطبري : بأنه لم يولِّ أحدًا منهم أثناء استعداده للمسير إلى الشام ، حيث دعا ولده محمد ابن الحنفية وسلمه اللواء ، وجعل عبد اللّه بن عباس رضي الله عنهما قائد الميمنة ، عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه على الميسرة ، وجعل على مقدمة الجيش أبا ليلى بن عمر ابن الجراح[٣] ، واستخلف على المدينة قُثَم بن العباس رضي الله عنه[٤] .

وهذه بادرة منه رضي الله عنه ليعلن تبرؤه من أولئك المارقين ، ويثبت قدرته على السيطرة على أمر المسلمين من غير عون منهم ، فقد كان له في المسلمين الموالين له والمؤيدين لخلافته ما يغنيه عن الاستعانة ببهم والتودُّد إليهم .

وهذا أقصى ما يمكنه فعله بتلك الطائفة إذ ذاك ، وهو كافٍ في عذره ؛ لأنهم مئات ولهم قرابة وعشائر في جيشه ، فما يأمن لو عاملهم بأكثر من هذا من الشدَّة أن يمتدَّ حبل الفتنة في الأمة ، كما حصل ذلك لطلحة والزبير وعائشة بالبصرة حين قتلوا بعضًا منهم ، فغضب لهم قبائلهم واعتزلوهم والمعتزلون من ربيعة عبد القيس بأكملها ، وأكثر بكر بن وائل ، ومن مضر بنو سعد بن تميم وهم ستة آلاف ، وغيرهم أوزاع من خندف ، وانضم الربيعيون من أهل البصرة إلى عليٍّ[٥] .

ويناقش الإمام الباقلاني موضوع توقيع عقوبة القصاص على قتلة عثمان ، مبديًا رأيه المؤيد لموقف عليٍّ رضي الله عنه في تأخير إجراء القصاص إلى حين إمكانه ، فيقول : « وعلى أنه إذا ثبت أنَّ عليًّا ممن يرى قتل الجماعة بالواحد ، فلم يجز أن يقتل جميع قتلة عثمان إلا بأن تقوم البينة على القتلة بأعيانهم ، وبأن يحضر أولياء الدم مجلسه ، ويطلبوا بدم أبيهم ووليهم ... وبأن يؤدي الإمام اجتهاده إلى أن قتل عثمان لا يؤدي إلى هرج عظيم وفساد شديد قد يكون فيه قتل عثمان أو أعظم منه ، وإنَّ تأخير إقامة الحدِّ إلى وقت

(١، ٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٧) .
(٣) هو ابن أخي عبيدة الجراح . انظر : الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٥) .
(٤) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٥) .
(٥) التباني : « إفادة الأخبار » ، (ج ٢ ، ص : ٥٢) .

إمكانه وتقصِّي الحق فيه أولى وأصلح للأمة وألَمّ لشعثهم وأنفى للفساد والتهمة عنهم »[١] .

ويبرر ابن حزم موقف عليٍّ ﷺ في تأخير الاقتصاص من قتلة عثمان بقوله : « فنقول وباللَّه تعالى التوفيق ، أما قولهم : إن أخذ القود من قتلة عثمان المحاربين للَّه تعالى ولرسوله ، الساعين في الأرض بالفساد ، والهاتكين حرمة الإسلام والحرم والإمامة والهجرة والخلاف والصحبة والسابقة فنعم ، وما خالفهم عليٌّ قط في ذلك ولا في البراءة منهم ، ولكنهم كانوا عددًا ضخمًا جمًّا لا طاعة له عليهم ، فقد سقط عن عليٍّ ﷺ ما لا يستطيع عليه كما سقط عنه وعن كل مسلم ما عجز عنه من قيام بالصلاة والصوم والحج ولا فرق ، قال اللَّه تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[٢] وقال رسول اللَّه ﷺ : « **إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم** »[٣] ، ولو أنَّ معاوية بايع عليًّا لقوي به على أخذ الحق من قتلة عثمان ، فصح أن الاختلاف هو الذي أضعف يد عليٍّ عن إنفاذ الحق عليهم ، ولولا ذلك لأنفذ الحق عليهم كما أنفذه على قتلة عبد اللَّه بن خباب[٤] إذ قدر على مطالبة قتلته ... »[٥] .

وينقل ابن العربي وجهة نظر عليٍّ بقوله : « وعلِّي يقول : لا أمكِّن طالبًا من مطلوب ينفذ فيه مراده بغير حكم ولا حاكم »[٦] .

ثم يعقب : « أما وجود الحرب بينهم فمعلوم قطعًا ، وأما كونه بهذا السبب ، أي بسبب الخلاف حول القصاص من قتلة عثمان ، فمعلوم كذلك قطعًا ، وأما الصواب فيه فمع علي ؛ لأن الطالب للدم لا يصح أن يحكم ، وتهمة الطالب للقاضي لا توجب

---

(١) الباقلاني : « التمهيد في الرد على المحلدة » ، (ص : ٢٣١) .
(٢) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .
(٣) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الاعتصام ، (ج ٨ ، ص : ١٤٢) .
(٤) هو عبد اللَّه بن خبّاب بن الأرت المدني ، قال العجلي : ثقة من كبار التابعين ، قتلته الحرورية - الخوارج - ، أرسله عليّ إليهم ، فقتلوه ، فأرسل إليهم ، أقيدونا بعبد اللَّه بن خباب ، فقالوا : كيف نقيدك به وكُلّنا قتلته ، فنفذ إليهم ، فقاتلهم ، وقال أبو نعيم : أدرك النبي ﷺ مختلف في صحبته ، له رؤية ولأبيه صحبة ، وقال الغلابي : قتل سنة (٣٧ هـ) (٦٥٧ م) ، وكان من سادات المسلمين ، وذكره ابن حبان في الثقات . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » (٧٨/١/٣) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٢٥٤) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص : ٨) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٥ ، ص : ١٩٦) .
(٥) ابن حزم : « الفصل في الملل والنحل » ، (ج ٤ ، ص : ١٦٢) .
(٦) ابن العربي : « العواصم » ، (ص : ١٦٣) .

عليه أن يخرج عليه ، بل يطلب الحق عنده ، فإن ظهر له قضاء وإلا سكت وصبر ، فكم من حق يحكم اللَّه فيه ... وأي كلام كان يكون لعليٍّ - لما تمت له البيعة - لو حضر عنده وليُّ عثمان وقال له : إن الخليفة قد تمالأ عليه ألف نسمة حتى قتلوه ، وهم معلومون . ماذا كان يقول إلَّا : أثبت وخذ ، وفي يوم كان يثبت ، إلا أن يثبتوا هم - أي قتلته - أن عثمان كان مستحقًّا للقتل . وباللَّه لتعلمن يا معشر المسلمين أنه ما كان يثبت على عثمان ظلم أبدًا ، وكان يكون الوقت أمكن للطالب وأرفق في الحال ، وأيسر وصولًا إلى المطلوب . والذي يكشف الغطاء في ذلك أن معاوية لما صار إليه الأمر لم يمكنه أن يقتل من قتلة عثمان أحدًا إلا بحكم ، إلا من قتل في حرب ، بتأويل أو دس عليه فيما يقال [1] .

ويرى ابن العربي بالتالي أنه تقرر عند المسلمين ، وثبت بالأدلة الشرعية : « تقتل عمار الفئة الباغية » ، وقوله عليه الصلاة والسلام « يخرجون - أي الخوارج - على خير فرقة تقتلهم أولى الطائفتين بالحق » ، أن عليًّا ﷺ كان إمامًا ، وأن كل من خرج عليه باغٍ ، وأن قتاله واجب حتى ينقاد إلى الحق ، ولا شك أن ردَّه على أهل الشام بدخولهم في البيعة ثم يطلبون الحق - أي القصاص من قتلة عثمان - كان في ذلك أسدّ رأيًا وأصوب قيلًا ؛ لأنه لو اقتص منه قتلة عثمان ، والأمر لم يستتب له بعد لتعصَّب لهؤلاء قبائلهم ، فتصير حربًا ثالثةً ، فكان ينتظر أن يمسك بزمام الأمر ليقع الطلب من هؤلاء الجناة ، ويجري القضاء فيهم بالحق [2] .

وذكر عبد القاهر البغدادي في كتاب « الإمامة » ما هذا نصه : « أجمع فقهاء الحجاز والعراق من فريقي الحديث والذين منهم : مالك والشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي والجمهور الأعظم من المتكلِّمين أنَّ عليًّا مصيب في قتاله لأهل صفين ، كما قالوا بإصابته في قتل أهل الجمل (أي أنه أقرب إلى الحق منهم » ، وقالوا أيضًا ؛ لأن الذين قاتلوه بغاة ظالمون له ، ولكن لا يجوز تكفيرهم ببغيهم » [3] .

ويلخص ابن تيمية رأي عليٍّ ﷺ في قوله : « فهو يرى أنه يجب على معاوية وأصحابه طاعته ومبايعته ... وأنهم خارجون عن طاعته يمتنعون عن هذا الواجب ، وهم

(١) ابن العربي : « الجامع لأحكام القرآن » ، (ص : ١٦٣ - ١٦٨) .
(٢) ابن العربي : « أحكام القرآن » ، (ج ٢ ، ص : ١٧١٧ ، ١٧١٨) .
(٣) ابن دحية : « أعلام النصر المبين » ، لوحة ١١ .

أهل شوكة رأى أن يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب ، فتحصل الطاعة والجماعة » [١] .

ويقول الحافظ ابن حجر في « الإصابة » : وكان رأي عليٍّ أنهم يدخلون في الطاعة ثم يقوم ولي دم عثمان فيدعي به عنه ، ثم يعمل ما يوجبه حكم الشرع [٢] .

ويبرِّر الهيتمي موقف عليٍّ ﷺ بقوله : « فامتنع عليٌّ ظنًّا منه أن تسليمهم - قتلة عثمان - إليهم - معاوية ومن معه - على الفور مع كثرة عشائرهم واختلاطهم بعسكر عليٍّ يؤدي إلى اضطراب وتزلزل في أمر الخلافة التي بها انتظام كلمة أهل الإسلام ، سيما وهي في ابتدائها لم يستحكم الأمر فيها ، فرأى عليٌّ ﷺ أن تأخير تسليمهم أصوب إلى أن يرسخ قدمه في الخلافة ، ويتحقق التمكن في الأمور فيها على وجهها ، ويتم له انتظام شملها ، واتفاق كلمة المسلمين .... » [٣] .

إنَّ تأخير عليٍّ ﷺ إقامة الحد الشرعي على قتلة عثمان كان عن ضرورة قائمة ومعلومة ، فلما انتقل ﷺ من المدينة إلى العراق ليكون على مقربة من الشام انتقل معه قتلة عثمان المندسِّين في جيشه وهم كثرة ، ولا سيما أهل الكوفة والبصرة منهم ، فصاروا في معقل قوتهم وعنجهية قبائلهم ، فكان عليٌّ يرى أن إقامة الحدِّ عليهم سيفتح عليه بابًا ربما لا يستطيع سدَّه بعد ذلك . وقد انتبه لهذه الحقيقة الصحابي الجليل القعقاع ابن عمرو التميمي وتحدث بها مع أم المؤمنين وصاحبي رسول اللَّه ﷺ ، فأذعنوا لها وعذروا عليًا ، ووافقوا على موقفه ذاك ، ورأيه السديد المتمثل في دفع أدنى المفسدتين وارتكاب أخفِّ الضررين .

إنَّ السياسة الحكيمة تقتضي ما كان ينادي به أمير المؤمنين عليٌّ ﷺ من التريُّث والأناة وعدم الاستعجال ، إذ إنَّ الأمر يحتاج إلى وحدة الصف والكلمة لإيجاد موقف موحد ، ومواجهة ذلك التحدي الذي يهدد مركز الخلافة ، بيد أن الخلاف في الرأي أضعف مركز الخليفة الجديد ، وقضى بالتالي على كل الآمال في نيل ثأر الخليفة المقتول .

ومن الأدلة الشرعية على أنَّ عليًا كان أقرب إلى الحق من طلحة والزبير ومعاوية ﷺ ما ساقه الحافظ ابن عساكر من طرق كثيرة أن رسول اللَّه ﷺ قال للزبير : « **يا زبير ، أما**

(١) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٣٥ ، ص : ٧٢) .
(٢) ابن حجر : « الإصابة » ، (ج ٢ ، ص : ٥٠٨) .
(٣) ابن حجر الهيثمي : « الصواعق المحرقة » ، (ص : ٣٢٥) .

والله لتقاتلنَّه وأنت ظالم له – يعني عليًا – » [١] .

وما رواه الإمام البخاري في « الصحيح » من طريق أبي سعيد الخُدري ﷺ عن رسول الله ﷺ قال : « **ويح عمار تقتله الفئة الباغية** » [٢] .

ويقول الشارح : « وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعليٍّ وعمار ، وردٌّ على النواصب الزاعمين أن عليًا لم يكن مصيبًا في حروبه » [٣] .

ويقول النووي بأنَّ الروايات – أي عن النبي ﷺ صريحة في أنَّ عليًا ﷺ كان هو المصيب المحق ، والطائفة الأخرى أصحاب معاوية كانوا بغاة متأولين ، وفيها التصريح بأن أصحاب الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الإيمان ولا يفسقون [٤] .

وجاء في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال : « ذكر النبي ﷺ قومًا يكونون في أمته يخرجون في فُرقة من الناس سيماهم التحالق – الخوارج – قال : « **هم شر الخلق – يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق** » [٥] ، وفي رواية أخرى : « **يخرجون على فُرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين من الحق** » [٦] .

ففي الحديث دلالة واضحة على أن عليًا ﷺ كان أقرب إلى الصواب من مخالفيه في الجمل وصفِّين ، لكن لم يصب الحق بتمامه وكماله ، حيث كانت السلامة في الإمساك عن القتال ؛ لأن العبرة بالنتائج والعاقبة ، ولا شك أن نتيجة الاقتتال كانت مؤلمة جدًّا ، ولهذا أثنى النبي ﷺ على الحسن ﷺ لأن الله أصلح به ما بين المسلمين وحقن دماءهم في قوله ﷺ : « **إن ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين** » [٧] . في حين أنه لم يثن على قتال أبيه لأهل الشام ، بل غاية ما وصفه به أنه أقرب منهم إلى الحق ، بخلاف قتال الخوارج فقد أثنى عليه نصًّا : « **فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجرًا لمن قتلهم إلى يوم القيامة** » [٨] . كما أن عليًا

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ٦ ، ص : ١٩٢ – ١٩٤) .
(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الجهاد ، (ج ٣ ، ص : ٢٠٧) .
(٣) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١ ، ص : ٥٤٢) .
(٤) النووي : « شرح صحيح مسلم » ، (ج ٧ ، ص : ١٦٨) .
(٥) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الزكاة ، (ج ٧ ، ص : ١٦٧) .
(٦) « صحيح مسلم » ، (ج ٧ ، ص : ١٦٧) .
(٧) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، (ج ٨ ، ص : ٤٨) .
(٨) « صحيح البخاري » ، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين ، (ج ٨ ، ص : ٥٢) .

نفسه فرح واستبشر بقتال الخوارج (١) ، وتألم وتكدَّر بقتال أهل الجمل ، وقال بعد صفين : « لو علمت أن الأمر يكون هكذا ما خرجت » (٢) .

ولهذا ندم بعض من شارك في القتال كما في الصحيح عن شقيق بن سلمة (٣) حين سئل هل شهدت صفِّين ؟ قال : نعم ، وبئست صفون (٤) ، بل نقل عن عليٍّ نفسه أن قال : « للَّه درُّ مقام سعد بن مالك وعبد اللَّه بن عمر - أي في اعتزال الفتنة - إن كان بِرًّا إنَّ أجره لعظيم ، وإن كان إثمًا إنَّ خطأه ليسير » (٥) .

وهكذا إذا نظرنا نظرة مجملة إلى القضية برمَّتها سوف نجد أن الموقف الأحوط والأمثل هو موقف الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة وآثروا عدم قتال أهل القبلة ، وذلك أن اللَّه تعالى إنما أمر بقتال الفئة الباغية وسمَّاها باغيةً إذا رفضت الصلح ، ولم يأمر بقتالها ابتداءً : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ (٦) .

وقد كان في إمكان عليٍّ ﷺ اتخاذ وسائل أخرى غير السيف لتهدئة الأحوال وجمع الكلمة ، وللصلح أبواب كثيرة ولو بالتنازل عن بعض الحق (٧) .

* * *

(١) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » ، (ج ٧ ، ص : ١٧١ - ١٧٢) .
(٢) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٧٥ ، ٢٩٣) .
(٣) هو شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل الكوفي : تابعي مخضرم ، روى عن جماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ ومعاذ وسعد ، قال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : رجل صالح ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة ، وقال الأعمش عن إبراهيم : عليك بشقيق فإني أدركت الناس وهم متوافرون ، وإنهم ليعدونه من خيارهم . توفي عام (٨٢ هـ) (٧٠١ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٩٦) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٢٥٨) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٤٥/٢/٢) . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٢٢٢) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٤ ، ص : ٣٦١) .
(٤) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الاعتصام ، (ج ٨ ، ص : ١٤٨) .
(٥) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٠) .
(٦) الآية ٩ من سورة الحجرات .
(٧) هذه العبارة توحي بالنقد للإمام عليّ ﷺ والأولى الكف عن الصحابة وعدم التعرض لهم بمثل هذا النقد أو التصويب [الناشر] .

المبحث الثالث : موقف معتزلي الفتنة وهم أغلب الصحابة

إن الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة اعتمدوا رضوان الله عليهم على أصل شرعي ثابت بنصوص صريحة عن النبي ﷺ ، وبعضها أوامر عينية في حق المخاطبين بها ، وهذا الأصل هو ترك القتال في الفتنة .

أخرج الإمام البخاري عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « **ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي ، من تشرَّف لها تستشرفه ، فمن وجد منها ملجًا أو معاذًا فليعذ به** » (١) .

قال الحافظ ابن حجر : « ففي الحديث تحذير من الفتنة والحث على اجتناب الدخول فيها ، وأن شرها يكون بحسب التعلق بها » (٢) .

وأخرج الإمام مسلم وأبو داود عن أبي بكرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « **إنها ستكون فتنة يكون المضطجع فيها خيرًا من الجالس ، والجالس فيها خيرًا من القائم ، والقائم خيرًا من الماشي ، والماشي خيرًا من الساعي** » ، قالوا : يا رسول الله ، ما تأمرنا ؟ قال : « **من كانت له إبل فليلحق بإبله ، ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه ، ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه** » ، قالوا : فمن لم يكن له شيء من ذلك ؟ قال : « **يعمد إلى سيفه فيضرب بحدِّه على حرَّة ، ثم لينج ما استطاع النجاء** » (٣) .

وأخرج الترمذي عن أم مالك البهزية رضي الله عنها قالت : ذكر رسول الله ﷺ فتنة فقرَّبها ، قالت : قلت : يا رسول الله ! من خير الناس فيها ؟ قال : « **رجل في ماشية يؤدي حقها ويعبد ربه ، ورجل آخذ برأس فرسه يخيف العدو** - الكفار - **ويخوِّفونه** » (٤) .

---

(١) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم (ج ٨ ، ص ٩٢) .
(٢) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٣١) .
(٣) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب نزول الفتن كمواقع القطر ، (ج ١٨ ، ص : ٩) ، وأبو داود في « سننه » ، كتاب الفتن ، بباب النهي عن السعي في الفتنة ، (ج ٤ ، ص : ٩٩) .
(٤) أخرجه الترمذي في « سننه » ، كتاب الفتن ، باب ما جاء كيف يكون الرجل في الفتنة ، (ج ٣ ، ص : ٣٢٠) . قال عبد القادر الأرناؤوط في حاشية « جامع الأصول » : حديث حسن ، (ج ١٠ ، ص : ١٦) ، وصححه الألباني (« صحيح سنن الترمذي » ٢٣٤/ط رقم ١٧٦٩) .

وأخرج الإمام البخاري والإمام مالك والنسائي عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « **يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن** » (١) .

وأخرج الترمذي وأبو داود عن أبي موسى الأشعري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال في الفتنة : « **كسِّروا فيها قسيِّكم ، وقطِّعوا فيها أوتاركم ، والزموا فيها أجواف بيوتكم ، وكونوا كابن آدم** – هابيل – » (٢) .

وروى عبد الله بن الصامت عن أبي ذرٍّ قال : كنت خلف رسول الله ﷺ حين خرج من حاشي (٣) المدينة ، فقال : « **يا أبا ذر أرأيت أن الناس قتلوا حين تغرق حجارة الزيت من الدماء ، كيف تصنع ؟** » قال : قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : « **تدخل بيتك** » قال ، قلت : يا رسول الله فإن أتى عليَّ قال : « **تأتي من أنت منه** » ، قال : فَأَحمل السلاح ؟ قال : « **إذًا شاركت القوم** » ، قلت : فكيف أصنع يا رسول الله ؟ قال : « **إن خفت أن يبهرك شعاع السيف فألق طائفة من ثوبك على وجهك يبوء بإثمك وإثمه** » (٤) .

وأخرج الإمام البخاري عن أبي بكرة ﷺ قال : بينما النبي ﷺ يخطب جاء الحسن ، فقال النبي ﷺ : « **ابني هذا سيِّد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين** » (٥) .

يقول الحافظ ابن حجر : « واستدلَّ به على تصويب رأي من قعد عن القتال مع معاوية وعليٍّ ، وإن كان عليٌّ أحق بالخلافة وأقرب إلى الحق ، وهو قول سعد بن أبي وقاص وابن عمر ومحمد بن مسلمة وسائر من اعتزل تلك الحروب » (٦) .

ويروي الإمام البخاري في باب التَّعرُّب في الفتنة – أي السكنى مع الأعراب في

(١) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب التعرُّب في الفتنة ، (ج ٨ ، ص : ٩٤) ، والنسائي في « سننه » ، كتاب الإيمان ، باب الفرار بالدين من الفتن ، (ج ٨ ، ص : ١٢٣) ، ومالك في « الموطأ » ، كتاب الاستئذان ، (ص : ٨٢٩) .

(٢) أخرجه الترمذي في « السنن » ، كتاب الفتن ، (ج ٣ ، ص : ٣٣٣) ، وأبو داود في « السنن » ، كتاب الفتن ، باب في النهي عن السعي في الفتنة ، (ج ٤ ، ص ١٠٠) ، وقال الأرناؤوط في « جامع الأصول » : حديث صحيح ، (ج ١٠ ، ص : ٩) ، وصححه الألباني (« صحيح سنن الترمذي » (٢٤١/٢) رقم ١٧٩٥) .

(٣) الحش : البستان أو مجمع النخل . راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

(٤) الخلّال : « كتاب الإيمان » للإمام أحمد ، لوحة ١٢ .

(٥) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » كتاب الفتن ، (ج ٨ ، ص : ٩٨) .

(٦) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٦) .

البادية عند حلول الفتن - عن يزيد بن أبي عبيد [١] قال : لما قتل عثمان بن عفان خرج سلمة بن الأكوع من - البدريين - إلى الرَّبذة وتزوج هناك امرأة وولدت له أولادًا ، فلم يزل بها حتى قبل أن يموت بليال نزل المدينة » [٢] .

ثم مات في دار الهجرة كرامة من اللَّه له ، فقد تعرَّب ﷺ حوالي أربعين سنة ، منذ مقتل عثمان سنة (٣٥ هـ) (٦٥٥ م) إلى وفاته سنة (٧٤ هـ) (٦٩٣ م) [٣] .

وقد كان من كمال فقه الصحابة ﷺ التفريق بين صحة إمامة عليّ ﷺ ووجوب القتال معه ، بل صحة قتال أهل القبلة ؛ إذ لا يلزم من كونه إمامًا شرعيًا أن يكون قتاله لأهل الجمل وصفِّين صوابًا وحقًّا بإطلاق .

وجدير بالإِشارة أن أكثر الصحابة ﷺ اعتزلوا الفتنة ، وعلى رأسهم سعد ابن أبي وقاص ﷺ فإنه لم يكن على ظهر الأرض يوم صفين أفضل منه سوى عليّ ﷺ واعتزل سعيد بن زيد - أحد العشرة المبشرين بالجنة - وزيد بن ثابت وعبد اللَّه بن مغفل ومحمد بن مسلمة وأبو برزة الأسلمي وأبو بكرة ، وأبو موسى الأشعري ، وأسامة بن زيد ، وعبد اللّه بن عمر ، وغيرهم ...

فقد روى الإِمام الطبري عن الشعبي قال : « باللَّه الذي لا إله إلا هو ما نهض في تلك الفتنة إلا ستة بدريين ما لهم سابع أو سبعة مالهم ثامن » [٤] .

وروى عبد الرازق والإِمام أحمد بسند صحيح [٥] عن محمد بن سيرين قال : « هاجت الفتنة وأصحاب رسول اللَّه ﷺ عشرات الألوف فلم يحضرها منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين » [٦] .

---

(١) هو يزيد بن أبي عبيد أبو خالد الأسلمي ، مولى سلمة بن الأكوع ، قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث ، وقال الآجرّي عن أبي داود ثقة ، ووثقه ابن معين وقال العجلي : حجازي تابعي ثقة توفي عام (١٤٧ هـ) (٧٦٤ م) ترجم له ابن سعد « الطبقات » (ص : ٣٥٩) ، والعجلي « تاريخ الثقات » (ص : ٤٧٩) ، وابن معين « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٧٦٥) ، وابن حجر « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص : ٣٤٩) .

(٢) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب الفتن ، (ج ٨ ، ص : ٩٤) .

(٣) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٤ ، ص : ٣٠٨) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٧) .

(٥) رواه أحمد : ثقة حافظ (التقريب ، ج ١ ، ص ٢٤) عن ابن علية : إمام حجة (الكاشف ، ج ١ ، ص : ٦٩) عن أيوب السختياني ثقة ثبت حجة (التقريب ، ج ١ ، ص ٨٩) عن ابن سيرين : تابعي ثقة (الثقات للعجلي ص ٤٠٥) .

(٦) رواه عبد الرازق في « المصنف » ، (ج ١١ ، ص : ٣٥٧) ، وابن كثير عن أحمد في « البداية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٥٣) .

وروى ابن بطة بإسناده عن بكير بن الأشج أنه قال : « أما إنَّ رجالًا من أهل بدر لزموا بيوتهم بعد قتل عثمان فلم يخرجوا إلا في قبورهم » [١] .

وحدَّث شعبة قال : « سألت الحكم [٢] هل شهد أبو أيوب صفين قال : لا ولكن شهد يوم النهر موقعة النهروان ... » [٣] .

وقيل للحكم : « أشهد خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين الجمل فقال : ليس به ولكنه غيره من الأنصار ، مات ذو الشهادتين في زمن عثمان بن عفان ﷺ » [٤] .

وفي رواية سيف عن شيوخه : « لما خطب عليٌّ في أهل المدينة يدعوهم إلى الخروج معه إلى الشام ، تثاقل الناس خشية قتال المسلمين ، وأجابه فقط رجلان من أعلام الأنصار أبو الهيثم بن التيهان – وهو بدري – وخزيمة بن ثابت وليس ذو الشهادتين إذ مات ذو الشهادتين في زمن عثمان ﷺ » [٥] .

وروى الحافظ ابن عساكر في تاريخه بسنده إلى الحسن البصري قال : « لما كانت تلك الفتن جعل رجل يسأل عن أفضل أصحاب رسول اللَّه ﷺ في أنفسهم لا يسأل أحدًا إلا قالوا له : سعد بن مالك ، قال : وقد قيل له : إنَّ سعدًا رجل إن أنت رفقت به كنت قمنًا أن تصيب منه حاجتك ، وإن أنت خرقت [٦] به كنت قمنًا ألا تصيب منه شيئًا ، قال فجلس إليه أيامًا لا يسأله عن شيء حتى عرف مجلسه واستأنس إليه ، ثم قال : أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [٧]

(١) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٤ ، ص : ١٢٤٢) ، وابن كثير البداية ، (ج ٧ ، ص : ٢٥٣) .
(٢) هو الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي أبو محمد : قال مجاهد بن رومي : رأيت الحكم في مسجد الخيف وعلماء الناس عيال عليه ، وقال جرير بن مغيرة : كان الحكم إذا قدم المدينة أخلوا له سارية النبي ﷺ يصلي إليها ، وقال عباس الدوري : كان صاحب عبادة وفضل ، وقال ابن مهدي : الحكم بن عتيبة ثقة ثبت ، وقال العجلي : ثقة ثبت في الحديث ، وكان صاحب سنّة واتباع ، ووثقه ابن معين ، وأبو حاتم والنسائي ، وقال ابن سعد : كان ثقة فقيهًا عالمًا رفيعًا كثير الحديث ، وقال الفسوي : كان ثقةً فقيهًا ، توفي عام (١١٣ هـ) (٧٣١ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (ج ٦ ، ص : ٣٣١) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » (٣٣٢/٢/١) ، والفسوي « المعرفة والتاريخ » (ج ٢ ، ص : ١٦ - ٢١) ، والعجلي « تاريخ الثقات » (ص : ١٢٦) ، وابن معين « التاريخ » (ج ٢ ، ص : ١٢٥) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٢ ، ص : ٤٣٢) .
(٣) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (ج ١٥ ، ص : ٣٠٣) ، وخليفة في « التاريخ » ، (ص : ١٩٦) .
(٤،٥) الطبري « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٧) .
(٦) من الخرق وهو نقيض الرفق ، راجع ابن منظور « لسان العرب » .
(٧) الآية ١٥٩ من سورة البقرة .

قال : قال سعد : مه لئن قلت : لا جرم لا تسألني عن شيء أعلمه إلا أخبرتك به ، قال : فقال له : ما تقول في عثمان ؟ قال : كان إذا كنا مع رسول الله ﷺ من أحسننا وضوءًا وأطولنا صلاةً وأعظمنا نفقةً في سبيل الله عز وجل ثم ولي المسلمين زمانًا لا ينكرون منه شيئًا ثم أنكروا منه أشياء ، فما أتو إليه أعظم مما أتى إليهم ، فقلت له : هذا عليٌّ يدعو الناس ، وهذا معاوية يدعو الناس وقد جلس عنهما عامة أصحاب رسول الله ﷺ فقال سعد : أما وإني لا أحدثك ما سمعت من وراء وراء ما أحدثك إلا ما سمعته أذناي ووعاه قلبي سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **إن استطعت أن تكون عبد الله المقتول ، ولا تقتل أحدًا من أهل القبلة فافعل** » [١] .

وعن حسين بن خارجة [٢] قال : « لما قُتل عثمان ﷺ أشكلت عليَّ الفتنة فقلت : اللهم أرني الحق أتمسك به فرأيت فيما يرى النائم محمدًا وإبراهيم صلى الله عليهما وسلم عنده شيخ وإذا محمد يقول : استغفر لأمتي قال : إنك لا تدري ما أحدثوه بعدك إنهم هرقوا دماءهم وقتلوا إمامهم ألا فعلوا كما فعل خليلي سعد ؟ فقلت : قد أراني الله رؤيا لعلَّ الله ينفعني بها أذهب فأنظر من كان سعد معه فأكون معه ، فأتيت سعدًا فقصصتها عليه ، فما أكثر بها فرحًا وقال : قد خاب من لم يكن له إبراهيم خليلًا فقلت : مع أي الطائفتين أنت ؟ قال ما أنا مع واحدة ، فقلت : فما تأمرني ؟ قال : هل لك غنم ؟ قلت : لا ، قال : فاشترها فكن فيها » [٣] .

وروى ابن سعد وأبو نعيم والطبراني عن ابن سيرين قال : « لما قيل لسعد بن أبي وقاص ﷺ : ألا تقاتل ؟ إنك من أهل الشورى ، وأنت أحق بهذا الأمر من غيرك ؟ قال : لا أقاتل حتى يأتوني بسيف له عينان ولسان وشفتان يعرف المؤمن من الكافر ، فقد جاهدت وأنا أعرف الجهاد » [٤] .

وروى الحافظ ابن عساكر عن زيد بن وهب قال : « .. جاءنا قتل عثمان ، فجزع

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٨٤ - ٤٨٥) .

(٢) هو حسين بن خارجة : تابعي روى عن سعد بن أبي وقاص وروى عنه نعيم بن أبي هند ، انظر : البخاري : « التاريخ الكبير » (٣٨٢/٢/١) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٣ ، ص : ٥١) .

(٣) رواه ابن شبة في « تاريخ المدينة » ، (ج ٤ ، ص : ١٢٥١ - ١٢٥٢) ، والحاكم في « المستدرك » ، (ج ٤ ، ص : ٤٥٢) ، وقال : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .

(٤) رواه ابن سعد في « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ١٠١) ، وأبو نعيم في الحلية ، (ج ١ ، ص : ٩٤) . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ، (ج ٧ ، ص : ٢٩٩) .

الناس من ذلك ، فخرجت ، إلى صاحب لي كنت أستريح إليه ، فقلت : قد صنع الناس ما ترى ، وفينا رهط من أصحاب محمد ﷺ فاذهب بنا إليهم ، فدخلنا على أبي موسى ، وهو أمير الكوفة فكلَّمَ قوله نهيًا عن الفتنة والأمر بالجلوس في البيوت » (١) .

ولما أرسل عليٌّ من ذي قار ابن عباس والأشتر إلى الكوفة ليستنفرا الناس ، قام أبو موسى في الناس خطيبًا وقال : « أيها الناس إن أصحاب النبي ﷺ الذين صحبوه في المواطن أعلم بالله ﷻ وبرسوله ﷺ ممن لم يصحبه وإنَّ لكم علينا حقًّا ، فأنا مؤديه إليكم ، كان الرأي ألا تستخفوا بسلطان الله ﷻ ، ولا تجترئوا على الله ﷻ ، وكان الرأي الثاني أن تأخذوا من قدم عليكم من المدينة فتردوهم إليها حتى يجتمعوا ... فأما إذا كان ما كان ، فإنها فتنة صماء النائم فيها خير من اليقظان ، واليقظان فيها خير من القاعد ، والقاعد فيها خير من القائم ، والقائم خير من الماشي ، فكونوا جرثومة من جراثيم العرب ، فاغمدوا السيوف وانصلوا الأسنة واقطعوا الأوتار وأووا المظلوم والمضطهد ؛ حتى يلتئم الأمر وتنجلي هذه الفتنة » (٢) .

ومما قاله أيضًا : « إنَّا أصحاب محمد ﷺ أعلم بما سمعنا ، إن الفتنة إذا أقبلت شبَّهت ، وإذا أدبرت تبيَّنت ، وإنَّ هذه الفتنة باقرة كداء البطن تجري بها الشمال والجنوب والصبا والدَّبور ، فتسكن أحيانًا فلا يُدرى مِنْ أين يؤتى تذر الحليم كابن أمس ، شيموا سيوفكم ، وقصِّدوا رماحكم ، وأرسلوا سهامكم ، واقطعوا أوتاركم ، والزموا بيوتكم » (٣) .

وحين قام رجل من التابعين في المسجد - عبد خير الخيواني - فقال : الناس أربع فرق : عليٌّ بمن معه في ظاهر الكوفة ، وطلحة والزبير بالبصرة ، ومعاوية بالشام ، وفرقة بالحجاز لا تقاتل ولا عناء بها ، فقال أبو موسى : « أولئك خير الفرق ، وهذه فتنة » (٤) .

وروى الإمام البخاري في « تاريخه » أن عامر بن ربيعة ﷺ وكان ممن شهد بدرًا - قام يصلي من الليل ، وذلك حين بدأ الناس في الطعن على عثمان ، فأتي - أي

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٤٨٧ - ٤٨٨) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٢) .
(٣) « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٨٣ - ٤٨٤) .
(٤) ابن كثير : « البداية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٣٧) .

في المنام - (١) فقيل له : قم فاسأل اللّه أن يعيذك من الفتنة التي أعاذ منها صالحي عباده ، فقام فصلى ثم اشتكى فما خرج قط إلا بجنازته (٢) .

وروى كذلك عن سليمان بن يسار (٣) أن أبا أُسيد الساعدي - كانت له صحبة - فذهب بصره قبل قتل عثمان فقال : « الحمد للّه الذي منَّ عليَّ ببصرى في حياة رسول اللّه ﷺ فلما قبض اللّه نبيه ، أراد الفتنة في عباده كفَّ بصري » (٤) .

وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة ﷺ قال : « يا أيها الناس ! أظلتكم فتنة كقطع الليل المظلم أنجى الناس فيها - أو قال منها - صاحب شاء يأكل من رسل غنمه ، أو رجل جاء وراء الدَّرب آخذ بعنان فرسه يأكل من سيفه » (٥) .

وروى أيضًا بسنده إلى عمارة بن عبد (٦) عن حذيفة ﷺ قال : « إياكم والفتن ألا يشخص لها أحد ، واللّه ما شخص فيها أحد إلا نسفته كما ينسف السيل الدمن ، إنها مشبهة مقبلة حتى يقول الجاهل : هذه سنة وتبين مدبرة ، فإذا رأيتموها فاجثموا في بيوتكم ، وكسِّروا سيوفكم ، واقطعوا أوتاركم » (٧) .

وروى ابن أبي شيبة عن عبد العزيز بن رُفَيع (٨) قال : « لما سار عليٌّ إلى صفِّين استخلف أبا مسعود ﷺ على الناس ، فخطبهم يوم الجمعة ، فرأى فيهم قلة فقال : أيها الناس ! اخرجوا ، فمن خرج فهو آمن ، إنا نعلم واللّه أنَّ منكم الكاره لهذا الوجه - الشام - والمتثاقل عنه ، اخرجوا ، فمن خرج فهو آمن ، واللّه ما نعدُّها عاقبة أن يلتقي

---

(١) ابن الأثير : « أسد الغابة » ، (ج ٣ ، ص : ١٢٢) .

(٢) للبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٦٤) .

(٣) هو سليمان بن يسار الهلالي أبو أيوب المدني مولى ميمونة رضي الله عنها .

(٤) البخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٨٢) .

(٥) رواه عبد الرزاق في « المصنَّف » ، (ج ١١ ، ص : ٣٦٨) .

(٦) هو عمارة بن عبد الكوفي : قال العجلي فيه : كوفي تابعي ثقة ، وقال الجوزجاني عن أحمد : مستقيم الحديث ، وذكره ابن حبان في « الثقات » انظر العجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٣٥٤) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص : ٢٤٤) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٧ ، ص : ٤٢٠) .

(٧) رواه عبد الرزّاق في « المصنّف » ، باب الفتن ، (ج ١١ ، ص : ٣٥٩) .

(٨) هو عبد العزيز بن رفيع الأسدي ، المكي الطائفي أبو عبد اللّه : من التابعين ، وثّقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي ، وقال العجلي : تابعي ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة : يقوم حديثه مقام الحجة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، توفي عام (١٠٣ هـ) (٧٢١ م) . ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » ، (١١/٢/٣) . وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٣٦٥) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٣٠٤) ، وابن حبان « الثقات » ، (ج ٥ ، ص : ١٢٣) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٦ ، ص : ٣٧٣) .

هذان العراءان يتقي أحدهما الآخر ، ولكن نعدها عافية أن يصلح اللَّه أمة محمد ويجمع ألفتها ... وقام إليه ناس من الناس فقالوا : لو عهدت إلينا يا أبا مسعود فقال : عليكم بتقوى اللَّه والجماعة ، فإن اللَّه لا يجمع أمة محمد على ضلالة » [١] .

وروى أحمد والترمذي عن عُدَيسة بنت أُهبان بن صيفي [٢] عن أبيها رضي الله عنه أن عليًا لما قدم البصرة بعث إليه فقال : « ما يمنعك أن تتبعني ؟ فقال : أوصاني خليلي وابن عمك فقال : إنه ستكون فرقة واختلاف ، فاكسر سيفك واتخذ سيفًا من خشب ، واقعد في بيتك حتى تأتيك يد خاطئة أو منية قاضية ، ففعلت ما أمرني رسول اللَّه ﷺ » [٣] .

وروى الإمام أحمد في مسنده عن سهل بن أبي الصلت [٤] قال : « سمعت الحسن يقول : إن عليًا بعث إلى محمد بن مسلمة فجيء به فقال : ما خلفك عن هذا الأمر ؟ قال : دفع إليَّ ابن عمك يعني النبي ﷺ سيفًا فقال : « **قاتل به ما قوتل العدو ، فإذا رأيت الناس** – المسلمين – **يقتل بعضهم بعضًا فاعمد به إلى صخرة فاضربه بها ، ثم الزم بيتك حتى تأتيك منية قاضية أو يد خاطئة** » – قال أي عليٌّ – : خلُّوا عنه [٥] .

وروى الإمام البخاري في « تاريخه » عن أبي بُردة [٦] قال : مررنا بالربذة – زمن

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٣٠١ – ٣٠٢) .
(٢) هي عديسة بنت أُهبان بن صيفي الغفارية ، روت عن أبيها وعلي بن أبي طالب ، وروى عنها عبيد اللَّه المؤذن وأبو عمرو القسملي ، قال الحافظ ابن حجر : مقبولة من الطبقة الثالثة . انظر الذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص : ٤٣١) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٢ ، ص : ٤٣٨) ، و « التقريب » ، (ج ٢ ، ص : ٦٠٦) .
(٣) رواه أحمد في « المسند » بترتيب الساعاتي ، (ج ٢٣ ، ص : ١٣٨) . والترمذي في « السنن » ، كتاب الفتنة ، باب ما جاء في اتخاذ السيف من خشب ، (ج ٣ ، ٣٣٢) ، وقال : هذا حديث حسن .
(٤) هو سهل بن أبي الصلت العيشي البصري السراج : قال البخاري ومسلم : كان ثقة وكذا قال الآجري عن أبي داود ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث لا بأس به ، وقال الدوري عن ابن معين : ثقة ، وقال الساجي : صدوق ، وقال أحمد : لم يكن به بأس ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » ، (١٠١/٢/٢) ، وابن معين : « التاريخ » (ج ٢ ، ص : ٢٤١) ، وابن حجر « التهذيب » (ج ٤ ، ص : ٢٥٤) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ٢ ، ص : ٢٣٩) .
(٥) أحمد : « المسند » (٢٢٥/٤) ، وإسناده منقطع بين الحسن البصري وعليّ ولكن يشهد له الحديث السابق ، وكذا له شاهد من حديث أبي بردة عن محمد بن مسلمة بنحوه ؛ أخرجه أحمد في « المسند » : (٤٩٣/٣) ، وابن ماجه في « سننه » كتاب الفتن باب التثبت في الفتنة (١٣١/٢) رقم ٣٩٦٢ . فالحديث صحيح بمجموع طرقه ؛ كذا قال الألباني (« السلسلة الصحيحة » (٣٦٨/٣) ، ٣٦٩ رقم ١٣٨٠) .
(٦) هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري الفقيه ، روى عن أبيه وعليّ وحذيفة وعبد اللَّه بن سلام وعائشة وابن عمر وغيرهم ... قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال ابن خراش : صدوق . وقد كان على قضاء الكوفة بعد شريح القاضي في عهد بني أمية . توفي عام (١٠٤ هـ) (٧٢٢ م) . ترجم له : ابن سعد « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٢٦٨) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤٩١) . =

الفتنة - فإذا فسطاط محمد بن مسلمة ، قلنا : لو خرجت إلى الناس فأمرت ونهيت فقال قال ﷺ : « **اجلس في بيتك** » (١) .

وهذا أسامة بن زيد رضي الله عنه على عظيم صلته بعليٍّ رضي الله عنه يقول عنه مولاه حرملة : أرسلني أسامة إلى عليٍّ وقال : إنه سيسألك الآن فيقول : ما خلف صاحبك ؟ فقل له : يقول لك لو كنت في شدق الأسد لأحببت أن أكون معك فيه ، لكن هذا أمر لم أره - أي قتال أهل القبلة - (٢) .

وينقل الحافظ ابن حجر عن ابن بطال أن أصل موقف أسامة ما نذره على نفسه - يوم أن قتل الرجل الذي قال : « لا إله إلا اللّه » - أنه لا يقاتل مسلمًا أبدًا (٣) .

ويتخذ عبد اللّه بن عمر رضي الله عنهما أيضًا موقف الحياد والعزلة ، فلم يشترك في أي قتال بين المسلمين قط ، روى الإمام البخاري عن سعيد بن جبير (٤) قال : « خرج علينا عبد اللّه بن عمر فرجونا أن يحدثنا حديثًا حسنًا ، قال : فبادرنا إليه رجل فقال : يا أبا عبد الرحمن ! حدِّثنا عن القتال في الفتنة واللّه يقول : ﴿ وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ فقال : هل تدري ما الفتنة ثكلتك أمُّك ؟ وإنما كان محمد ﷺ يقاتل المشركين، وكان الدخول في دينهم فتنة وليس كقتالكم » (٥) .

وأما أبو بكرة رضي الله عنه فإنه لم يقتصر على كف اليد ؛ بل نهى غيره وأنكر عليه المشاركة في القتال ؛ فقد روى الشيخان عن الحسن البصري أن الأحنف بن قيس أخبره أنه خرج بسلاحه يريد القتال في الفتنة ، وكان قصده القتال مع عليٍّ في الجمل فلقيه أبو بكرة

= والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص : ٢٧٣) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٢ ، ص : ١٨) .

(١) البخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٨٠) .

(٢) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، (ج ٨ ، ص : ٩٩) ، والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ١ ، ص : ٢٢١) .

(٣) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ٦٨ .

(٤) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي أبو محمد الكوفي : المقرئ الفقيه أحد الأعلام ، كان من جلّة التابعين ، تتلمذ على يد ابن عباس وابن عمر ، وهو من أوائل مفسري القرآن ، كان يختم في كل ليلتين ، قال عمرو ابن ميمون : لقد مات سعيد بن جبير ، وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه ، وقال أبو القاسم الطبري : هو ثقة إمام حجة . توفي عام (٩٥ هـ) (٧١٣ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٢٥٦) ، والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٢١٠) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ١٨١) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٤ ، ص : ١١) .

(٥) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، (ج ٨ ، ص : ٩٥) .

فصده عن ذلك [١] .

تلك نماذج من مواقف الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة وكفُّوا عن القتال تمسكًا بالأحاديث الصريحة الواردة في هذا الأمر ، والتي تنهى عن القتال بين المسلمين علمًا بأن الكفَّ أحوط والصلح أمثل ، وبالجملة هذا مذهب أهل الحديث عامة ومن تأمله ظهر له قوة دلائله النصيَّة وصدق نتائجه الواقعية .

روى الحافظ ابن عساكر في « تاريخه » أن جعفر بن برقان [٢] سئل عما اختلف الناس فيه من أمر عثمان وعليٍّ وطلحة والزبير ومعاوية ، وعن قول العامة في ذلك ، فقال : قال ميمون ابن مهران : « إن الناس افترقوا عن قتله - أي عثمان - على أربع فرق ، ثم فصل منهم صنف أخر فصاروا خمسة أصناف ، شيعة عثمان ، وشيعة عليٍّ والمرجئة ، ومن لزم الجماعة ، ثم خرجت الخوارج بعد حيث حكَّم عليٌّ الحكمين ، فصاروا خمسة أصناف ، فأما شيعة عثمان فأهل الشام وأهل البصرة ، قال أهل البصرة : ليس أحد أولى بطلب دم عثمان من طلحة والزبير ؛ لأنهما من أهل الشورى ، وقال أهل الشام : ليس أحد أولى بطلب دم عثمان من أسرة عثمان وقرابته - يعنون معاوية - إنهم جميعًا برئوا من عليٍّ وشيعته » .

وأما شيعة عليٍّ فهم أهل الكوفة ، وأما المرجئة فهم الشكاك الذين شكوا ... وقالوا : نحن لا نتبرأ منهما - من عثمان وعليٍّ - ولا نلعنهما ولا نشهد عليهما ، ونرجئ أمرهما إلى الله ؛ حتى يكون الله هو الذي يحكم بينهما ، وأما من لزم الجماعة فمنهم سعد بن أبي وقاص وأبو أيوب الأنصاري وعبد الله بن عمر وأسامة بن زيد وحبيب بن مسلمة الفهري وصهيب بن سنان ومحمد بن مسلمة في أكثر من عشرة آلاف من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين لهم بإحسان ، قالوا جميعًا : نتولَّى عثمان وعليًّا

---

(١) البخاري : « الجامع الصحيح » ، (٨ ، ص : ٩٢) ، ومسلم : « الجامع الصحيح » كتاب الفتن ، (ج ١٨ ، ص : ١٠) .

(٢) هو جعفر بن برقان الكلابي الجزري الرقي أبو عبد الله قال يعقوب بن شيبة عن ابن معين : كان ثبتًا ثقة ، صدوقًا ، وما أصح روايته عن ميمون بن مهران وأصحابه ! وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقًا له رواية وفقه وفتوى ، ووثقه ابن نمير والفسوي والعجلي وابن حبان ، وقال الدارقطني : وأما حديثه عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم فثابت صحيح ، وكان مروان بن محمد يقول : حدثنا جعفر بن برقان الثقة العدل . توفي عام (١٥٤ هـ) (٧٧٠ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (ج ٧ ، ص : ٤٨٢) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (١٨٦/١/١) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٩٦) ، والفسوي « المعرفة والتاريخ » (ج ٢ ، ص : ٤٥٥) ، والدارمي : « التاريخ » ، (ص : ٨٥) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٦ ، ص : ١٣٦) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٢ ، ص : ٨٤) .

ولا نتبرأ منهما ، ونشهد عليهما وعلى شيعتهما بالإيمان ، ونرجو لهم ، ونخاف عليهم .

وأما الصنف الخامس فهم الحرورية - الخوارج - قالوا : نشهد على المرجئة بالصواب ، ومن قولهم حيث قالوا لا نتولى عليًا ولا عثمان ، ثم كفروا بعد ، حيث لم يتبرؤوا ونشهد على أهل الجماعة بالكفر .

قال ميمون بن مهران : وكان هذا أول ما وقع الاختلاف ، وقد بلغوا أكثر من سبعين صنفًا ، فنسأل اللَّه العصمة من كل هلكة ومزلَّة ، وقد كان بعض من خرج من هذه الأصناف دعوا سعد بن أبي وقاص إلى الخروج معهم ، فأبى عليهم سعد قال : لا ، إلا أن تعطوني سيفًا له عينان بصيرتان ولسان ينطق بالكافر فأقتله ، وبالمؤمن فأكف عنه . وضرب لهم سعد مثلًا فقال : مثلنا ومثلكم كمثل قوم كانوا على محجة ، والمحجة : البيضاء الواضحة ، فبينا هم كذلك يسيرون هاجت ريح عجاجة فضلوا الطريق ، والتبس عليهم ، فقال بعضهم : الطريق ذات اليمن فأخذوا فيه فتاهوا وضلُّوا ، وقال الآخرون : كنَّا على الطريق حيث هاجت الريح ، فننيخ [1] ، فأناخوا ، وأصبحوا ، وذهبت الريح ، وتبين الطريق فهؤلاء هم أهل الجماعة ، قالوا : نلزم ما فارقنا عليه رسول اللَّه ﷺ حتى نلقاه ، ولا ندخل في شيء من الفتن حتى نلقاه ، فصارت الجماعة .

والفئة التي تدعى فئة الإسلام ما كان عليه سعد بن أبي وقاص وأصحابه الذين اعتزلوا الفتنة حتى أذهب اللَّه الفرقة وجمع الألفة ، فدخلوا الجماعة ولزموا الطاعة وانقادوا لها ، فمن فعل ذلك ولزمه نجا ، ومن لم يلزمه وشكَّ فيه وقع في المهالك [2] .

وبهذا المذهب التزم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل وبنى عليه موقفه في رفض الخروج على الدولة العباسية .

وروى عنه الخلَّال [3] أنه قال : ابن عمر وسعد ومن كفَّ عن تلك الفتنة أليس هو

---

(١) نبرك ونجلس . ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥٠٣ - ٥٠٥) .

(٣) هو أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي أبو بكر الخلال ، العلامة الحافظ الفقيه ، من شيوخ الحنابلة ، قال الخطيب في « تاريخه » : جمع الخلال علوم أحمد وتطلّبها وسافر لأجلها وكتبها وصنفها كتبًا ، لم يكن فيمن ينتحل مذهب أحمد أحد أجمع لذلك منه ، فصنف كتاب : « الجامع في الفقه » من كلام الإمام أحمد في عشرين مجلدًا ، وصنف كتاب « العلل » عن أحمد في ثلاث مجلدات وكتبًا أخرى . توفي عام (٣١١ هـ) (٩٢٣ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٥ ، ص : ١١٢) . والشيرازي : « طبقات الفقهاء » ، (ص : ١٧١) ، وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، (ج ٢ ، ص : ١٢) . والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، (ج ٣ ، ص : ٧٨٥) ، و « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٤ ، ص : ٢٩٧) .

عند بعض أحمد ؟ هذا عليٌّ لم يضبط الناس ، فكيف اليوم والناس على هذا الحال ... السيف لا يعجبني [(١)] .

وقال أبو بكر المروذي [(٢)] : « سمعت أبا عبد اللَّه - أحمد بن حنبل - وقد ذكر عنده عبد اللَّه بن مغفل ﷺ ، فقال : لم يتلبس بشيء من الفتن ، وذُكر رجل آخر فقال : رَحِمَهُ اللَّهُ مات مستورًا قبل أن يبتلى بشيء » [(٣)] .

وقال سفيان الثوري : « نأخذ بقول عمر ﷺ في الجماعة ، وبقول ابنه - عبد اللَّه - في الفرقة » ، وكان يصرح قائلًا : « لو أدركت عليًا ما خرجت معه » ، وقال يحيى بن آدم [(٤)] : فذكرت قوله للحسن بن صالح [(٥)] فقال : قل له : يُحكى هذا عنك ؟ فقال

---

(١) الخلال : « كتاب الإيمان » ، لوحة ١٢ .

(٢) هو أحمد بن محمد بن الحجاج أبو بكر المروذي البغدادي الخوارزمي ، صاحب الإمام أحمد ، قال الحافظ الذهبي فيه : الإمام القدوة الفقيه المحدث شيخ الإسلام ... كان إمامًا في السنة ، شديد الاتّباع ، له جلالة عجيبة ببغداد . وقال الخطيب : هو المقدّم من أصحاب أحمد لورعه وفضله ، وكان أحمد يأنس به وينبسط إليه ، وقال أبو بكر بن صدقة : ما علمت أحدًا أذبّ عن دين اللَّه من المرّوذي . توفي عام (٢٧٥ هـ) (٨٨٨ م) ترجم له : الخطيب « تاريخ بغداد » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٣) . والشيرازي : « طبقات الفقهاء » ، (ص : ١٧٠) . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، (ج ١ ، ص : ٥٦) . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٣ ، ص : ١٧٣) .

(٣) الخلال « كتاب الإيمان » ، لوحة ١٢ .

(٤) هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكرياء ، قل عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، ووثقه النسائي ، وابن سعد ، وقال أبو حاتم : كان يتفقه وهو ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة كثير الحديث ، سمعت عليّ بن المديني يقول : يرحم اللَّه تعالى يحيى بن آدم ، أي علم كان عنده ! وجعل يطري به ، وقال العجلي : كان ثقة جامعًا للعلم عاقلًا ثبتًا في الحديث ، وقال يحيى بن أبي شيبة : ثقة ، صدوق ، ثبت ، حجة . توفي عام (٢٠٣ هـ) (٨١٨ م) ترجم له ابن سعد : « الطبقات » (ج ٦ ، ص : ٢٢٧) ، والدرامي : « التاريخ » ، (ص : ٤٠٢) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤٦٨) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص : ١٢٨) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص : ١٧٥) .

(٥) هو الحسن بن صالح بن حيّ الهمداني الثوري : قال ابن سعد : كان ناسكًا عابدًا فقيهًا حجةً صحيح الحديث كثيره وكان متشيّعًا ، وقال العجلي : كوفي ثقة متعبد ، رجل صالح ، وكان حسن الفقه ، وكان يُخْتَم القرآن في بيتهم كل ليلة ، أمهم ثلث ، وعليّ ثلث ، وحسن ثلث ، فماتت أمهما فكانا يختمانه ، ثم مات عليّ ، فكان حسن يختم كل ليلة . وقال ابن حبان : كان الحسن بن صالح فقيهًا ورعًا من المتقشفة الخشن ، وممن تجرد للعبادة ورفض الرياسة ، وقال أحمد : الحسن بن صالح صحيح الرواية ، متفقه ، صائن لنفسه في الحديث والورع ، وقال عثمان الدرامي عن ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : ثقة ، حافظ ، متقن . توفي عام (١٩٩ هـ) (٨١٤ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٣٧٥) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » (٢٩٥/٢/١) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٣ ، ص : ١٨) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٦ ، ص : ١٦٤) ، والدارمي : « التاريخ » ، (ص : ٩٣) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ١٣ ، (ص : ٢٦١) .

سفيان : نادِ به عنِّي على المنار (١) .

وعلى مذهب الإمساك في الفتنة كان كذلك الإمام البخاري ، فإن تراجم أبواب كتاب الفتن من صحيحه تنطق بذلك ، وعلى منواله سار الإمام مسلم وغيره من المصنفين في الحديث في هذه المسألة .

وقال الإمام الطبري : « ... وإن أشكل الأمر - أي اشتبه ولم يمكن التمييز فيه بين الحق والباطل - فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها » (٢) .

وقد رجح هذا المذهب وانتصر له شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه ، فيذكر في « منهاج السنة » أقوال أئمة العلم في قتال الفتنة ، ومن ذلك قوله : « ... ومنهم من يقول : كان الصواب أن لا يكون قتال ، وكان ترك القتال خيرًا للطائفتين ، فليس في الاقتتال صواب ، ولكن عليٌّ كان أقرب إلى الحق من معاوية ، والقتال قتال في فتنة ، ليس بواجب ولا مستحب ، وكان ترك القتال خيرًا للطائفتين مع أن عليًّا كان أولى بالحق ، وهذا قول أحمد وأكثر أهل الحديث وأكثر أئمة الفقهاء ، وهو قول أكابر الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وهو قول عمران بن حصين ﷺ وكان ينهى عن بيع السلاح في ذلك القتال ويقول : هو بيع السلاح في الفتنة ، وهو قول أسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وابن عمر وسعد بن أبي وقاص ، وأكثر من بقي من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ﷺ » (٣) .

ويقول في فتاواه : « والذين قعدوا عن القتال هم جملة أعيان الصحابة كسعد وزيد ، وابن عمر ، ومحمد بن مسلمة ، وأبي بكرة ، وهم يروون النصوص عن النبي ﷺ في القعود عن القتال في الفتنة ... ولا يختلف أصحابنا أن قعود عليٍّ عن القتال كان أفضل له لو قعد ، وهذا ظاهر من حاله في تلومه في القتال وتبرمه به ، ومراجعة الحسن ابنه له في ذلك ، وقوله له : ألم أنهك يا أبت ؟ ... » (٤) .

« ... ولأجل هذه النصوص لا يختلف أصحابنا أن ترك القتال كان أفضل ؛ لأن النصوص صرحت بأن القاعد فيها خير من القائم ،والبعد عنها خير من الوقوع فيها ، قالوا : ورجحان العمل يظهر برجحان عاقبته ، ومن المعلوم أنهم إذا لم يبدأوه بقتال ، فلو

(١) الخلال : « كتاب الإيمان » ، لوحة ١٢ .
(٢) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٣١) .
(٣) ابن تيمية : « منهاج السنة » (طبعة بولاق) ، (ج ٢ ، ص : ٢١٩ - ٢٢٠) .
(٤) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٠) .

لم يقاتلهم لم يقع أكثر مما وقع من خروجهم عن طاعته ، لكن بالقتال زاد البلاء ، وسفكت الدماء ، وتنافرت القلوب ، وخرجت عليه الخوارج ، وحكّم الحكمان ، فظهر من المفاسد ما لم يكن قبل القتال ، ولم يحصل به مصلحة راجحة .. » [١] .

« ... إن الأمر بقتال الطائفة الباغية مشروط بالقدرة والإمكان ، إذ ليس قتالهم بأولى من قتال المشركين والكفار ، ومعلوم أن ذلك مشروط بالقدرة والإمكان ، فقد تكون المصلحة المشروعة أحيانًا هي التألف والمسألة والمعاهدة ، كما فعله النبي ﷺ غير مرّة ، والإمام إذا اعتقد وجود القدرة ولم تكن حاصلة ، كان الترك في نفس الأمر أصلح » [٢] .

ويرى شيخ الإسلام إذًا أن الإمساك عن القتال واجتناب الفتنة كان أولى ، وفي حالة الاقتتال بين الطائفتين من المسلمين يكون الصلح محمودًا كما ثبت عن النبي ﷺ في الصحيح أنه قال عن الحسن بن عليّ : « **إن بُني هذا سيد ، وسيصلح اللّٰه به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين** » وثناء النبي ﷺ على الحسن بهذا الصلح لأجل أن ما يفعله الحسن فيه ما يحب اللّٰه ورسوله ، وفيه حقن لدماء المسلمين ، ولو كان الاقتتال الذي حصل بين المسلمين هو الذي أمر اللّٰه به ورسوله لم يكن الأمر كذلك ، بل يكون الحسن قد ترك الواجب أو الأحبَّ إلى اللّٰه ، وهذا النص الصحيح الصريح يبين أن ما فعله الحسن محمود مرضي للّٰه ورسوله » [٣] .

وقد ظهر صدق هذا الموقف - ترك القتال - حين سئم الناس من الحرب في الفتنة ، واتضح لهم أنَّ الذين كانوا يدعون إلى اعتزال الفتنة وعدم الاقتتال كانوا ناصحين للمسلمين في نهيهم عن القتال ، ولعلَّ ذلك كان سببًا في اختيار عليٍّ لأبي موسى الأشعري ؛ ليكون هو ممثل العراق في أمر التحكيم ؛ لأن الحالة التي كان يدعو إليها هي التي فيها الصلاح ، فأرسل إليه وجاءوا به من عزلته .

وخلاصة القول أن قتال الفتنة كما وقع بين الصحابة شيء ، وقتال الخوارج والمفسدين شيء آخر ، وقد قتل من الخوارج بالنهروان قرابة أربعة آلاف ، فما تألَّم لهم أحد ، وقتل كعب بن سور في موقعة الجمل ؛ فتألمت لذلك الطائفتان جميعًا ، فكيف بطلحة والزبير وعمار رضوان اللّٰه عليهم فالمفسدون أقرب شيء إلى الخوارج ولا يتحرج

---

(١) « مجموع الفتاوى » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤١) .
(٢) « مجموع الفتاوى » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٢) .
(٣) ابن تيمية : « مجموع الفتاوي » ، (ج ٣٥ ، ص : ٧٠ - ٧١ - ٧٧) .

من قتالهم أحد ، ولا يترتب عليه ضرر أو فرقة ، بل فيه حفظ وحدة المسلمين وأمنهم ، وكذا دفع الصائل المعتدي .

ولهذا جاءت النصوص متواترة في ردِّ عدوان الخوارج والمفسدين في الأرض ، أمَّا أن يكون المرء عبد اللّٰه المقتول ولا يكون عبد اللّٰه القاتل ، فذلك مشروع في الفتنة بين المسلمين المختلفين اختلافًا اجتهاديًّا مصلحيًّا .

على أن هذا المذهب هو أقوى المذاهب وأرجحها بدلالة النصوص الشرعية وأقوال السلف الصالح السابقة الذكر ، وهو أقوى من مذهب من يرى أنَّ الصواب هو القتال مع عليٍّ ﷺ فضلًا عمن يرى أن الصواب هو القتال مع من حاربه [١] .

* * *

(١) عمومًا وإن كان هناك رأي آخر قد يخالف الباحث في مسألة تصويب رأي من اعتزل بإطلاق ، وأن ذلك صواب في حق من اشتبه عليه الأمر بخلاف من وضح له أن الحق مع عليّ ، وإن كان الأمر كذلك إلا أن الباحث قد عرض رأيه بقوة وموضوعية يحمد عليها . [الناشر] .






الباب الثالث

الفتنة الثانية

ويحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الثالث : **مثيرو الفتنة وأهم نتائجها .**

ويحتوي على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : **القراء سلف الخوارج .**

المبحث الثاني : **قضية التحكيم بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما .**

المبحث الثالث : **نتائج الفتنة .**

* * *




المبحث الأول : القراء سلف الخوارج [١]

لقد بدأت رسالة النبي ﷺ بنزول القرآن الكريم عليه ، وكان أول ما أنزل عليه ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴾ [٢] ثم توالى نزول الوحي عليه ، وأخذ النبي ﷺ يقرئ أتباعه القرآن [٣] وبعد الهجرة إلى المدينة المنورة وانتصار دعوة الإسلام أخذ النبي ﷺ يرسل أصحابه إلى البلدان والقبائل ليدعوا الناس إلى الإسلام ويقرئوهم القرآن [٤] .

وطبيعي أنَّ كل داخل في الدين الجديد كان عليه أن يقرأ كتاب اللّٰه على أنَّ المسلمين لم تكن حظوظهم واحدة في قراءة القرآن ، فبعضهم كان أقرأ من بعض ، وذلك يعود إلى كثرة الملازمة للرسول ﷺ وإلى قضاء أكبر وقت في قراءة القرآن ، وتدبر معانيه وفقه آياته .

وأول ذكر للقرَّاء على أنه صفة مميَّزة لقوم بعينهم كان في نهاية السنة الثالثة من الهجرة في الحديث عن غزوة بئر معونة . يروي الإمام البخاري عن أنس بن مالك ﷺ قال : « بعث النبي ﷺ سبعين رجلًا لحاجة يقال لهم : القرَّاء فعرض لهم حيَّان من بني سليم ورعل وذكوان عند بئر يقال لها : بئر معونة ، فقال القوم : واللّٰه ما إياكم أردنا ، إنما نحن مجتازون في حاجة للنبي ﷺ فقتلوهم ، فدعا النبي ﷺ عليهم شهرًا في صلاة الغداة ، وذلك بدء القنوت » [٥] .

وفي رواية أخرى للواقدي أنَّ رعلًا وذكوان وعصيَّة وبني لحيان استمدوا رسول اللّٰه ﷺ على عدو ، فأمدهم بسبعين من الأنصار كنا نسميهم القرَّاء في زمانهم ، كانوا

---

(١) للإشارة فإني لم أستعمل هذا المصطلح « القراء سلف الخوارج » على إطلاقه ، وإنما قصدت به أولئك القرّاء الذين لم يفهموا السنن ، وأخذوا النصوص على ظاهرها ، وتأوّلوها تحت تأثير الغلوّ والتشدد في الدين ؛ حتى كفّروا المسلمين ، وسفكوا دماءهم ، واستباحوا حرماتهم . أما جمهور القرّاء من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ، فقد كانوا مثالًا للاعتدال في الرأي والعمل ، ومنارًا يقتدى بهم في الفقه والفهم والاستنباط السليم .

(٢) الآية ١ - ٥ من سورة العلق .

(٣) البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل القرآن ، (ج ٦ ، ص : ١٠٢) .

(٤) ابن هشام : « السيرة النبوية » ، (ج ٣ ، ص : ١٦٠) .

(٥) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب المغازي ، (ج ٥ ، ص : ٤١) .

يحتطبون بالنهار ويصلون بالليل حتى كانوا ببئر معونة قتلوهم وغدروا بهم ، وبلغ النبي ﷺ ذلك ، فقنت شهرًا يدعو في الصبح على أحياء من العرب ، على رعل وذكوان وعصيَّة وبني لحيان .. [١] .

وبعد ذلك نجد ذكرًا للقرَّاء في خلافة أبي بكر ﷺ حين اشتدَّ وطيس المعركة بين المسلمين والمرتدِّين في معركة اليمامة ، فكان يقال : « يا أصحاب سورة البقرة يا أهل القرآن ! زيِّنوا القرآن بالفعال » [٢] وبمقتل عدد كثير من المسلمين في معركة اليمامة أشار عمر على أبي بكر رضي الله عنهما بجمع القرآن وقال له : « إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقرَّاء القرآن في المواطن كلها ؛ فيذهب قرآن كثير ، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن ... » [٣] .

وفي خلافة عمر ﷺ ورد ذكر القرَّاء على أنهم أصحاب مجالس عمر ومشاورته وأهل حظوته [٤] .

ومن الملاحظ أن مفهوم القرَّاء في البداية كان يعني من يقرأ القرآن ويحفظه ، ويفقه معانيه . ويتدبَّر آياته ، ويتأدَّب بأخلاقه . ولقد أحسن ابن خلدون في تعريفهم فقال : « فقيل يومئذ لحملة القرآن قرَّاء ... فهم قرَّاء كتاب اللَّه والسنة المأثورة عن رسول اللَّه ﷺ » [٥] .

لكن ما لبث أن انحرف مفهوم « القرَّاء - أو القراءة » عن مدلوله الأصلي ، فأخذ يكتسي طابعًا يسوده عدم الفقه ، والأخذ بظواهر النصوص ، والتصلُّب في الرأي ، والغلُّو والتشدد في الدين ، حتى أننا لا نستغرب عندما نجد في مصادرنا التاريخية والحديثية المبكرة أن المقصود بالقرَّاء هم الذين ساهموا في تأليب الناس في الكوفة على الخليفة عثمان ﷺ واشتركوا في معركة صفين فرفضوا التحكيم ، وصاروا خوارج فيما بعد ، يعيثون في الأرض فسادًا ، يقتلون وينهبون أموال المسلمين مستحلِّين لها بزعم أنَّ من خالفهم ليس بمسلم .

وكأن رسول اللَّه ﷺ كان ينظر إليهم من وراء حجب الغيب ، حيث أطلعه اللَّه جل وعلا

---

(١) الواقدي : « المغازي » ، (ج ١ ، ص : ٣٤٧) .
(٢) البلاذري : « فتوح البلدان » ، (ص : ٩٩) .
(٣) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الأحكام ، (ج ٨ ، ص : ١١٩) .
(٤) « صحيح البخاري » كتاب الاعتصام ، (ج ٨ ، ص : ١٤١) .
(٥) ابن خلدون : « المقدمة » ، (ج ٢ ، ص : ١٠٤٨) (تحقيق علي عبد الواحد وافي) .

على ما سيؤول إليه حالهم من خروج على الأمة وسفك دمائها بغير حق ، فذكر أمرهم ، وحذَّر منهم ، وأثنى على قتالهم واستئصال شأفتهم .

أخرج الإمام البخاري في « صحيحه » عن سهل بن حنيف ﷺ قال : « سمعت النبي ﷺ يقول – وأهوى بيده قبل العراق – : يخرج منه قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية ... » (١) .

وروى الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال : « بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسمًا ؛ أتاه ذو الخويصرة – وهو رجل من بني تميم – ، فقال : يا رسول الله ! اعدل ، فقال رسول الله ﷺ : « **ويلك ، ومن يعدل إن لم أعدل ، قد خبت وخسرت إن لم أعدل** » فقال عمر بن الخطاب يا رسول الله ! ائذن لي أضرب عنقه ، قال رسول الله ﷺ : « **دعه – فإن له أصحابًا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ...** » (٢) .

وفي رواية أخرى له : « **إن من ضئضىء هذا قومًا يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يقتلون أهل الإسلام ، ويَدَعون أهل الأوثان ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميَّة ، لئن أدركتهم لأقتلنَّهم قتل عاد** » (٣) .

وأخرج أبو داود عن أبي سعيد الخدري وأنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « **سيكون في أمتي اختلاف وفرقة ، قوم يحسنون القيل ، ويسيئون الفعل ، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميَّة ثم لا يرجعون حتى يرتدَّ علي فُوقه ، هم شرُّ الخلق ، طوبى لمن قتلهم وقتلوه ، يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء ، من قاتلهم كان أولى بالله منهم** » ، قالوا : يا رسول الله ما سيماهم ؟ قال : « **التحليق** » (٤) .

وروى الإمام أحمد عن أبي بكرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « **ألا إنه سيخرج من أمتي أقوام أشدَّاءُ أحدَّاء ، ذليقة ألسنتهم بالقرآن ، لا يجاوز تراقيهم ، ألا فإذا رأيتموهم**

---

(١) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين ، (ج ٨ ، ص : ٥٢) .
(٢) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الزكاة ، (ج ٧ ، ص : ١٦٥ – ١٦٦) .
(٣) « صحيح مسلم » ، (ج ٧ ، ص : ١٩٢) .
(٤) رواه أبو داود في « سننه » ، باب قتال الخوارج ، (ج ٤ ، ص : ٢٤٣) . قال محقق « جامع الأصول » : حديث صحيح (ج ١٠ ، ص : ٨٩) وصححه الألباني (« صحيح سنن أبي داود » (٩٠٣/٣) رقم ٣٩٨٧) .

فأنيموهم (١) **، ثم إذا رأيتموهم فأنيموهم ، فالمأجور قاتلهم** » (٢) .

وجاء في الحديث الذي أخرجه أحمد والطبراني « **أكثر منافقي أمتي قرّاؤها** » (٣) .

وفي مسند البزار من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت : « ذكر رسول الله ﷺ الخوارج فقال : « **هم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي** » (٤) .

وذكر عبيد بن رافع مولى رسول الله ﷺ أنَّ الحرورية لما خرجت وهو مع عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه قالوا : لا حكم إلا لله ، قال عليٌّ : كلمة حق أُريد بها باطل ، إن رسول الله ﷺ وصف ناسًا إني لأعرف صفتهم في هؤلاء ، يقولون الحق بألسنتهم لا يجاوز هذا منهم – وأشار إلى حلقه – من أبغض خلق الله إليه ... » (٥) .

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يراهم شرار الخلق ؛ لأنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها في المؤمنين » (٦) .

وروى الإمام أحمد عن سيار (٧) قال : جيء برؤوس الخوارج من قِبَل العراق ، فنصبت عند باب المسجد – مسجد دمشق – ، وجاء أبو أمامة رضي الله عنه فركع ركعتين ، ثم خرج إليهم ، فنظر إليهم ، فرفع رأسه فقال : « شر قتلى قتلوا تحت أديم السماء » (٨) .

وقد بدأت متاعب القرّاء في آخر خلافة عمر رضي الله عنه وكان مركزهم الكوفة ، حيث كانت تصدر كثرة شكاياهم لأمرائهم العادلين ؛ حتى أضجروا عمر وحيروه فدعا

---

(١) أي اقتلوهم . ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) أخرجه أحمد في « مسنده » (٥/٤٤) .

(٣) أخرجه أحمد في « مسنده » (٢/١٧٥) ، وقا الهيثمي في « مجمع الزوائد » : رواه أحمد والطبراني ، وأحد أسانيد أحمد ثقات أثبات ، (ج ٦ ، ص : ٢٢٩) ، وقال أحمد شاكر : إسناده صحيح (« المسند بتحقيق أحمد شاكر » الأحاديث ٦٦٣٣ و ٦٦٣٤ و ٦٦٣٧ (ج ١ ص : ١٢٢ – ١٢٤) وصححه الألبان (« السلسلة الصحيحة » رقم ٧٥٠) .

(٤) ابن حجر : « الفتح » : (ج ١٢ ، ص : ٢٨٦) . وقال : سنده حسن .

(٥) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الزكاة ، (ج ٧ ، ص : ١٧٣) .

(٦) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب استتابة المرتدين ، (ج ٨ ، ص : ٥١) .

(٧) هو سيار الأموي الدمشقي مولى معاوية ، روى عن أبي الدرداء وابن عباس وأبي أمامة . قال الحافظ الذهبي : ثقة ، وقال الحافظ ابن حجر : صدوق ، من الطبقة الثالثة . انظر : الذهبي : « الكاشف » ، (ج ١ ، ص : ٣٣٢) ، وابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص : ٣٤٤) .

(٨) أحمد : « المسند » (بترتيب الساعاتي) ، (ج ٢٣ ، ص : ١٦١) . قال المحقق – أحمد عبد الرحمن البنا – : رجاله ثقات .

عليهم . روى الفسوي في « تاريخه » عن أبي عذبة الحمصي [١] قال : « قدمت على عمر بن الخطاب رابع أربعة من الشام ونحن حجّاج ، فبينما نحن عنده أتاه آتٍ من قبل العراق ، فأخبر أنهم قد حصبوا إمامهم ، وقد كان عمر عوضّهم منه مكان إمام كان قبله فحصبوه ، فخرج إلى الصلاة مغضبًا فسها في صلاته ، ثم أقبل على الناس فقال : من ها هنا ، من أهل الشام ، فقمت أنا وأصحابي فقال : يا أهل الشام ! تجهزوا لأهل العراق فإنَّ الشيطان قد باض فيهم وفرّخ ، ثم قال : اللهم إنهم قد لبَّسوا عليَّ فلبِّس عليهم ، وعجِّل لهم الغلام الثقفي يحكم فيهم بحكم الجاهلية ، لا يقبل من محسنهم ، ولا يتجاوز عن مسيئهم » [٢] .

وروى الفسوي أيضًا عن كعب الأحبار قال : أراد عمر أن يأتي العراق فقال له كعب : إنَّ بها عصاة الحق وكل داء عضال ، فقيل له : ما الداء العضال ؟ قال : أهواء مختلفة ليس لها شفاء [٣] .

ومن عرف الكوفة وخبر حالها ، وكثرة تشكّيها من ولاتها وفتنها وتحزُّباتها ، أدرك عقلية أولئك الأعراب من قرّائها الذين غلب عليهم الجفاء والتعنُّت والغلوّ في الدين ، يروي الإمام البخاري عن جابر بن سَمُرة ﷺ قال : « شكا أهل الكوفة سعدًا – سعد بن أبي وقاص – إلى عمر ﷺ فعزله واستعمل عليهم عمّارًا ، فشكوا حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي – أي سعد – فأرسل إليه فقال : يا أبا إسحاق ! إنَّ هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلّي قال أبو إسحاق : أما أنا واللّه فإني كنت أصلي بهم صلاة رسول اللّه ﷺ ما أخرج عنها ، أصلي صلاة العشاء فأركد في الأولين وأخفُّ في الأخريين ، قال : ذاك الظن بك يا أبا إسحاق – وفي رواية : فقال سعد : أتعلمني الأعراب الصلاة [٤] – فأرسل عمر معه رجلًا إلى الكوفة فسأل عنه أهل الكوفة ، ولم يدع مسجدًا إلا سأل عنه ، ويثنون معروفًا ، حتى دخل مسجدًا لبني عبس ، فقام رجل منهم يقال له : أسامة ابن قتادة يكنّى أبا سعدة قال : أمّا إذ نشدتنا ؛ فإن سعدًا كان لا يسير بالسريَّة ولا يقسم

---

(١) أبو عذبة : ذكره الإمام البخاري في الكنى قال : أبو عذبة عن عمر : اللهم عجّل عليهم بالغلام الثقفي – يعني أهل العراق – قاله . انظر : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٧ ، ص : ٤٤١) ، والبخاري : الكنى : « تتمة التاريخ الكبير » ، (ج ٩ ، ص : ٦٢) ، والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٥٢٩) .

(٢) الفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٧٥٥) .

(٣) المصدر نفسه (ج ٢ ، ص : ٧٥١) .

(٤) « صحيح مسلم بشرح النووي » ، كتاب الصلاة (ج ٤ ، ص : ١٧٣) .

بالسويَّة ، ولا يعدل في القضية . قال سعد : أما واللَّه لأدعونَّ بثالث ، اللهم إن كان عبدك هذا كاذبًا قام رياءً وسمعةً ، فأطل عمره ، وأطل فقره ، وعرضه بالفتن ، وكان بعد إذا سئل يقول : شيخ كبير مفتون أصابتني دعوة سعد ، قال عبد الملك (١) : فأنا رأيته بعد قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ، وإنه ليتعرض للجواري في الطرق يغمزهنَّ » (٢) .

وروي أن عمر قال لابن عباس ﷺ : كيف يختلفون - أي المسلمون - وإلههم واحد وكتابهم واحد وملَّتهم واحدة ؟ فقال : إنه سيجيء قوم لا يفهمون القرآن كما نفهمه فيختلفون فيه ، فإذا اختلفوا فيه اقتتلوا ، فأقرَّ عمر بن الخطاب ذلك (٣) .

وقد ظهر صدق ذلك في خلافة عثمان ﷺ حين انطلق جموع القرَّاء والسبئية إلى المدينة لحصار الخليفة ؛ فيروي جابر بن عبد اللَّه ﷺ قال : بعثنا عثمان بن عفان في خمسين راكبًا ، أميرنا محمد بن مسلمة الأنصاري ، حتى أتينا ذا خُشُب ، فإذا رجل معلِّق المصحف في عنقه ، تذْرف عيناه دموعًا ، بيده السيف ، وهو يقول : ألا إنَّ هذا - يعني المصحف - يأمرنا أن نضرب بهذا - يعني السيف - على ما في هذا - يعني المصحف - فقال محمد بن مسلمة : اجلس ، فقد ضربنا بهذا على ما في هذا قبلك ، فجلس فلم يزل يكلمهم - أي ابن مسلمة ﷺ حتى رجعوا (٤) .

ويقول الحسن البصري : كأني أنظر إلى عثمان يخطب يوم الجمعة إذ قام رجل تلقاء وجهه فقال : أسألك كتاب اللَّه ، فقال عثمان : أو ما لكتاب اللَّه طالب غيرك ؟ اجلس ، فجلس ، فقال الحسن من قبل نفسه : كذبت يا عدوَّ نفسه ، لو كنت تطلب كتاب اللَّه لم تطلبه يوم الجمعة والإمام يخطب (٥) .

وذكر هشام بن عروة عن عمِّه عبد اللَّه بن الزبير ﷺ قال : « لقيني ناس ممن كان يطعن على عثمان ممن يرى رأي الخوارج ، فراجعوني في رأيهم وحاجُّوني القرآن ، قال : فلم أقم معهم ولم أقعد ، فرجعت إلى الزبير منكسرًا فذكرت ذلك له ، فقال الزبير ﷺ : إن القرآن قد تأوله كل قوم على رأيهم وحملوه عليه ، ولعمر اللَّه إنَّ القرآن لمعتدل

(١) هو عبد الملك بن عمير ، سبقت ترجمته في (ص : ١١) .
(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الصلاة ، (ج ١ ، ص : ١٨٣ - ١٨٤) .
(٣) ابن كثير : « البداية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٧٦) .
(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، (ص : ٣٢١) .
(٥) « تاريخ دمشق » ، (ص : ٣٢٩) .

مستقيم ، وما التقصير إلا من قبلهم ، ومن طعنوا عليه من الناس فإنَّهم لا يطعنون على أبي بكر وعمر ، فخذهم بسنتهما وسيرتهما ، قال عبد اللَّه : فكأنما أيقظني بذلك ، فلقيتهم فحاججتهم بسنَّة أبي بكر وعمر ، فلما أخذتهم بذلك قهرتهم وضعف قولهم حتى لكأنهم صبيان يمضغون سُخُبهم » [١] .

وروى عبد الرزاق عن قتادة أنَّ ابن مسعود ﷺ قال : « كيف بكم إذا لبستكم فتنة يربو فيها الصغير ، ويهرم فيها الكبير ، قالوا : ومتى ذلك يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : إذا قلَّت أمناؤكم ، وكثرت أمراؤكم ، وقلَّت فقهاؤكم ، وكثرت قرَّاؤكم ... » [٢] .

وروى ابن أبي شيبة بسنده إلى عمرو بن سلمة [٣] قال : كنا جلوسًا عند باب عبد اللَّه - يعني ابن مسعود - ننتظر أن يخرج إلينا ، فخرج فقال : إنَّ رسول اللَّه ﷺ حدثنا أنَّ قومًا يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإِسلام كما يمرق السهم من الرمية ، وايم اللَّه لا أدري لعل أكثرهم منكم ، فقال عمرو بن سلمة ، فرأينا عامة أولئك يطاعنونا يوم النهروان مع الخوارج [٤] .

وقال أبو الوليد [٥] : سألني سالم بن عبد اللَّه بن عمر : ممَّن أنت ؟ فقلت : من أهل الكوفة ، فقال : بئس القوم بين سبئي وحروري [٦] .

وكان الحسن بن عليّ ﷺ يقول فيهم : قوم لا يرجعون إلى حق ولا يقصرون عن باطل [٧] .

وقد نشأ في خلافة عثمان ﷺ من تعدد القرَّاء وتنوع لهجاتهم اختلاف في قراءة القرآن بين مصر وآخر ، بل وجد اختلاف في القراءة في المصر الواحد ، إذ يروي ابن أبي

---

(١) « تاريخ دمشق » ، (ص : ٥٠٦) .
(٢) عبد الرزاق : « المصنف » ، (ج ١١ ، ص : ٣٥٩ - ٣٦٠) .
(٣) هو عمرو بن سلمة بن الحارث الهمداني الكندي الكوفي ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، توفي عام (٨٥ هـ) (٧٠٤ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ١٧١) ، والبخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ١٨٩) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٣٦٤) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٤٤٥) ، وابن حجر : « التهذيب » : (ج ٨ ص : ٤٢) .
(٤) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٣٠٦) .
(٥) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .
(٦) الفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٧٥٨) .
(٧) « المعرفة والتاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٧٥٦) .

داود السجستاني قصة عن الاختلاف في القراءة في الكوفة عن يزيد بن معاوية النخعي [(١)] قال : إني لفي المسجد - مسجد الكوفة - زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة .. إذ هتف هاتف : من كان يقرأ على قراءة أبي موسى فليأت الزاوية التي عند أبواب كندة ، ومن كان يقرأ على قراءة عبد اللّٰه بن مسعود ؛ فليأت هذه الزواية التي عند دار عبد اللّٰه ... » [(٢)] .

وكاد هذا الاختلاف بين القرّاء في القراءة أن يحدث فتنة ، إذ إنَّ أهل كل مصر يعتقدون أن مصحف مقرئهم الذي أخذوا عنه مصاحفهم وقراءتهم هو الصحيح ، وقد ظهر هذا الاختلاف واضحًا في غزوة الباب سنة ثلاثين من الهجرة ، حيث اجتمع في هذه الفترة قرّاء من الكوفة والبصرة وحمص ودمشق ، وعندما رأى الصحابي حذيفة بن اليمان حدَّة الخلاف بينهم وخطورة ما ينبئ عنه هذا الأمر ، أسرع إلى الخليفة عثمان وأشار عليه أن يجمع المسلمين على مصحف واحد ترسل نسخ منه إلى الأمصار ، وتسحب المصاحف الأخرى من التداول [(٣)] .

واستصوب أمير المؤمنين عثمان هذا الرأي ونفَّذه ، وأرسل نسخًا من المصحف الرسمي الموحد إلى الأمصار فأخذت به ، إلا أنه لقي معارضة من بعض القرّاء ، خاصة أصحاب عبد اللّٰه بن مسعود ومن وافقهم ، فحذَّرهم ابن مسعود ﷺ من مغبَّة الخلاف لكنهم أفحشوا في القول ، فكتب بذلك إلى عثمان ﷺ واستأذنه في الرجوع إلى المدينة ، وأعلمه أنه يكره المقام بالكوفة لما يخاف أن يحدث فيها من فشوّ الأنباء والإذاعة والتكلُّف [(٤)] .

وقد كانت هذه المرحلة مقدمة لبداية نشوء المعارضة للخليفة عثمان وولاته في الكوفة .

وجاء ذكر القرّاء على أنهم مجموعة متميزة ذات مضمون سياسي في سنة ثلاث وثلاثين من الهجرة أثناء ولاية سعيد بن العاص على الكوفة ، إذ يروي سيف بن عمر بأنَّ

---

(١) هو يزيد بن معاوية النخعي الكوفي العابد ، قال العجلي : ثقة ، ووثقه ابن حبان ، وقال : قتل غازيًا بفارس ، وقد روى الإمام البخاري في تاريخه الكبير قصة مقتله ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » (٣٥٥/٢/٤) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٤٨١) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص : ٢٨٦) . والذهبي : « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص : ٢٥٠) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص : ٣٦٠) .

(٢) السجستاني : « المصاحف » ، (ص : ١١) .

(٣) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٣ ، ص : ٩٩١) .

(٤) المالقي : « التمهيد والبيان » ، (ص : ٥٠ - ٥١) .

سعيد عندما قدم الكوفة أرسل إلى وجوه الناس من أهل الأيام والقادسية ، فقال : أنتم وجوه من وراءكم ، والوجه ينبئ عن الجسد ، فأبلغونا حاجة ذي حاجة ، وخلَّة ذي خلَّة ، وأدخل معهم من يحتمل من اللواحق والروادف ، وخلص بالقراء والمتسمين في سمره ، فكأنما كانت الكوفة يبسًا شملته نار ، فانقطع إلى ذلك الضرب ضربهم ، وفشت القالة والإذاعة [١] .

أما البلاذري فيورد هذا الخبر عن أبي مخنف بقوله : « لما عزل عثمان ﷺ الوليد بن عقبة عن الكوفة ولَّاها سعيد بن العاص ، فكان يجالس قرَّاءها ووجوه أهلها ويسامرهم » [٢] .

ثم يروي ابن شبَّة الخلاف بين سعيد بن العاص وبين هؤلاء في مجلسه وضربهم لصاحب شرطته ، وكتب بذلك إلى عثمان يقول : « إن قِبلي قومًا يُدعون القرَّاء ، وهم سفهاء ، وثبوا على صاحب شرطتي فضربوه ظالمين له ، وشتموني واستخفوا بحقِّي ، منهم عمرو بن زُرارة [٣] ، ومالك بن الحارث - الأشتر - وحرقوص بن زهير [٤] ، وشُريح بن أوفى ... » [٥] .

فكتب عثمان ﷺ إلى الذين سمَّاهم أن يأتوا الشام ويغزوا مغازيهم ، وكتب إلى سعيد : « إني قد كفيتك مؤنتهم فأقرئهم كتابي ، فإنهم لا يخالفون إن شاء اللَّه ، وعليك بتقوى اللَّه وحسن السيرة ، فأقرأهم سعيد الكتاب ، فشخصوا إلى دمشق ، فأكرمهم معاوية وقال لهم : إنكم قدمتم بلدًا لا يعرف أهله إلا الطاعة ، فلا تجادلوهم فتدخلوا الشك قلوبهم ، فقال عمرو بن زرارة والأشتر : إن اللَّه قد أخذ على العلماء موثقًا أن يبينوا علمهم للناس ، فإن سألنا سائل عن شيء نعلمه لم نكتمه ، فقال معاوية : قد خفت أن تكونوا مرصدين للفتنة » [٦] .

وروى ابن شبة عن كميل بن زياد النخعي [٧] قال : « أول من دعا إلى خلع

---

(١) الطبري : تاريخ الرسل ، (ج ٤ ، ص : ٢٧٩ ، ٣١٧) .
(٢) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، (ج ١ ، ص : ٥٢٨) .
(٣) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرّة .
(٤) من الخوارج الذين قتلوا في موقعة النهروان : « تاريخ خليفة » ، (ص : ١٩٧) .
(٥) من الخوارج الذين قاتلهم عليّ في موقعة النهروان ، « تاريخ خليفة » ، (ص : ١٩٧) .
(٦) ابن شبة : « تاريخ المدينة » (ج ٣ ، ص : ١١٤١) .
(٧) هو كميل بن زياد بن نهيك النخعي الكوفي ، قال ابن سعد فيه : شهد مع عليّ صفين ، وكان شريفًا مطاعًا في قومه ، قتله الحجاج ، وكان ثقة قليل الحديث ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وذكره المدائني في =

عثمان ﷺ عمرو بن زرارة - وكان من القرّاء - »[١] .

وروى ابن أبي شيبة عن بِشر بن شَغَاف[٢] ، قال : « سألني عبد اللَّه بن سلام ﷺ عن الخوارج ، قلت : هم أطول الناس صلاة وأكثرهم صومًا غير أنهم إذا خلفوا الجسر أهرقوا الدماء وأخذوا الأموال ، فقال - أي عبد اللَّه بن سلام - : أما إني قد قلت لهم : لا تقتلوا عثمان ، دعوه فواللَّه لئن تركتموه إحدى عشرة ليلة ليموتّن على فراشه - يعني يجدون ذلك في التوراة - فلم يفعلوا ، فإنه لم يقتل نبيٌّ إلا قتل به سبعون ألفًا من الناس ، ولم يقتل خليفة إلا قتل به خمسة وثلاثون ألفًا »[٣] .

وأوضح مثال على ما تقدم حرقوص بن زهير ، فقد كان من القرّاء الذين حاصروا عثمان ﷺ ولمَّا سارت عائشة وطلحة والزبير ﷺ إلى البصرة يطلبون بدم عثمان نادى مناديهم : ألا من كان فيهم من قبائلهم أحد ممَّن غزا عثمان فليأتنا بهم ، فجيء بهم فقتلوا ، ولم يفلت منهم من أهل البصرة جميعًا إلا حرقوص بن زهير ، فإنَّ بني سعد منعوه فاختفى[٤] ، ثم إنه لحق بعد التحكيم بالخوارج من أهل النهروان ، فلما حاربهم عليٌّ ﷺ وقاتلهم ، حمل جيش ابن ربيعة الكناني[٥] - وكان من أصحاب عليٍّ - على حرقوص بن زهير فقتله[٦] .

ويصف ابن حزم الخوارج فيقول : « وأسلافهم - أي القرّاء كانوا أعرابًا قرؤوا القرآن قبل أن يتفقهوا في السنن الثابتة عن رسول اللَّه ﷺ ولم يكن فيهم أحد من الفقهاء ولا من أصحاب أحد من علماء الصحابة ؛ كعمر وعليٍّ وابن مسعود وعائشة ومعاذ

= عباد وقراء أهل الكوفة ، ووثقه ابن حبان . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (ج ٦ ، ص : ١٧٩) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٣٩٨) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص : ٣٤١) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص : ٤٤٧) .

(١) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، (ج ٣ ، ص : ١١٤٦) .

(٢) هو بشر بن شغاف الضبّي البصري : من التابعين ، روى عن عبد اللَّه بن عمرو وعبد اللَّه بن سلام : قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : بصري تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » (٧٦/٢/١) . والدارمي : « التاريخ » ٧٨ ، والعجلي : « تاريخ الثقات » (ص : ٨١) ، وابن حبان : « الثقات » (ج ٤ ، ص : ٦٦) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١ ، ص : ٤٥٢) .

(٣) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٣١٣) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٧٢) .

(٥) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٨٩) .

وأبي الدرداء وأبي موسى وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس وسلمان وغيرهم ، ولذا تجدهم يكفِّر بعضهم بعضًا عند أقلِّ نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها » [١] .

أما الحافظ ابن حجر فينعتهم بأنهم أصل الفتنة أو من أسبابها بقوله : « وأصل هذه الفتنة أو من أسبابها أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان ، فطعنوا على عثمان بذلك ، وكان يقال لهم : القرَّاء لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة إلا أنهم كانوا يتأوَّلون القرآن على غير المراد منه ، ويستبدون برأيهم ، ويتنطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك ... » [٢] .

والذي ينبغي ذكره أن هؤلاء القراء الذين صاروا فيما بعد خوارج لعبوا دورًا خطيرًا في خلافة عليٍّ ﷺ إذ ساهموا إلى حدٍّ كبير في تكريس الخلاف والفرقة داخل معسكر عليٍّ ﷺ فهم وإن كانوا أكثر الناس في جيش عليٍّ عبادة ، وأقرأهم لكتاب اللّٰه إلا أن الخلاف كان متأصِّلًا فيهم ، وكأنه طبيعة القوم وديدنهم ، فلم يفعل أمير المؤمنين شيئًا إلا خالفوه ، وكأنهم قصدوا المخالفة لتفريق كلمة المسلمين فقط ، لا لاستبانة الحق والوقوف على ما يجب اتباعه .

ولا شك أن جيشًا ينشب فيه الخلاف على هذا النحو ، وإلى حدٍّ تكفير بعضهم بعضًا لا يمكن أن يكون أهلًا للنصر ، ولو أنَّ هذا الجيش قد انتصر ، وأصبح الخليفة يحيط به أمثال هؤلاء ، مع عقيدتهم فيه ، وتكفيرهم له وللمسلمين ، هل كان الأمر يستقر على ذلك أم تنشأ حرب جديدة في ميدان جديد ؟

ولعل هذا هو السرُّ في انتصار أهل الشام حيث كان الأمر فيهم مستقرًّا ، وكان في استطاعة معاوية أن يجمع المسلمين على كلمة سواء .

ولا ريب أن الموقف السلبي الذي وقفه القرَّاء من عليٍّ ﷺ كان عاملًا حاسمًا في انتقال الحكم من الراشدين إلى الأمويين بعد اغتياله على يد ابن ملجم الخارجي .

على أن انتقال الخلافة إلى الأمويين لم يقض على كل المشاكل ، فإنَّ روح المعارضة استمرت عند الخوارج في شكلها المبالغ فيه ، المتطرف مصارعة ومقاتلة ، حيث كانوا خسارةً كبيرةً للمسلمين في دمائهم وأموالهم ووحدة كلمتهم .

* * *

---

(١) ابن حزم : « الفصل في الملل والنحل » ، (ج ٤ ، ص : ١٥٦) .
(٢) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٢ ، ص : ٢٨٣) .

المبحث الثاني : قضية التحكيم بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما

أولًا : دور القرّاء في التحكيم .

ثانيًا : نص وثيقة التحكيم والمناظرة بين الحكمين .

ثالثًا : نقد رواية التحكيم .

رابعًا : حقيقة قرار الحكمين .

* * *

أولًا : دور القرّاء في التحكيم :

من خلال تتبع السرد التاريخي لموقعة صفين يظهر أنَّ القرّاء كان لهم دور في المعركة بوصفهم مشاركين في القتال إلى جانب عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه فتذكر رواية الإمام الطبري أنَّ عليًّا بعث على خيل أهل الكوفة الأشتر النخعي - وهو من القرّاء ... ومِسْعَر ابن فدك التميمي [١] على قرّاء أهل البصرة ، وصار قراء أهل الكوفة إلى عبد اللَّه بن بُديل وعمار بن ياسر رضي الله عنهما [٢] .

ويروى في أخبار يوم آخر من أيام القتال أنَّ عليًّا جعل على ميمنته عبد اللَّه بن بُديل ، وعلى ميسرته عبد اللَّه بن عباس ، وقرّاء أهل العراق مع ثلاثة نفر : مع عمّار بن ياسر ، ومع قيس بن سعد - له صحبة - ومع عبد اللَّه بن بُديل ، والناس على راياتهم ومراكزهم ، وعليٌّ في القلب في أهل المدينة بين أهل الكوفة وأهل البصرة [٣] .

ثم رود بعد ذلك إشارات عن ثبات القرّاء وحسن بلائهم أثناء القتال منها : « وانكشف أهل العراق من قبل الميمنة حتى لم يبق منهم إلا عبد اللَّه ابن بُديل الخزاعي في مائتين أو ثلثمائة من القرّاء [٤] ... ثم مضى هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهري [٥]

(١) ذكره خليفة في الخوارج الذين قاتلهم عليّ في النهروان سنة (٣٨ هـ) التاريخ ١٩٧ .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ١١) .
(٣) « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ١٥) . (٤) « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ١٨) .
(٥) هو هاشم بن عتبة بن أبي وقاص : من أمراء عليّ رضي الله عنه يوم صفين ، ولد في حياة النبي ﷺ وشهد اليرموك وفتوح الشام ، وكان موصوفًا بالشجاعة والإقدام حتى عرف بالمرقال ، وهو الذي يرقل في الحرب أي : يسرع =

في عصابة من القرَّاء ، فقاتل قتالًا شديدًا هو وأصحابه عند المساء ... [(١)] ثم خرج عبد اللَّه بن حُصَين الأزدي [(٢)] في القرَّاء الذين مع عمَّار فأصيب معه ... » [(٣)] .

وتعتبر رواية أبي مخنف التي نقلها الإمام الطبري في تاريخه من أقدم الروايات التي تبرز موقف القرَّاء من التحكيم ، ونصُّ هذه الرواية أن أهل الشام عندما رفعوا المصاحف على الرماح ، ونادوا بتحكيم كتاب اللَّه في الخلاف الحاصل بينهم وبين أهل العراق لم يقبل عليٌّ ﷺ هذا العرض ، ونبه إلى أنه مجرد خديعة ومكيدة بقوله : « عباد اللَّه ! امضوا على حقكم وصدقكم في قتال عدوكم ، فإن معاوية وعمرو بن العاص وابن أبي معيط وحبيب بن مسلمة وابن أبي سرح والضحاك بن قيس ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن ، أنا أعرف بهم منكم ، قد صحبتهم أطفالًا وصحبتهم رجالًا ؛ فكانوا شرَّ أطفال وشرَّ رجال ، ويحكم ! إنهم ما رفعوها لكم إلا خديعة ودهنًا ومكيدة ، فقالوا له : ما يسعنا أن نُدعى إلى كتاب اللَّه ﷻ فنأبى أن نقبله ، فقال لهم : فإني إنما قاتلتهم ليدينوا بحكم هذا الكتاب ، فإنهم قد عصوا اللَّه ﷻ في أمرهم ونسوا عهده ونبذوا كتابه ، فقال له مسعر بن فدك التميمي وزيد بن حصين الطائي [(٤)] في عصابة معهما من القرَّاء الذين صاروا خوارج بعد ذلك : يا عليٌّ ! أجب إلى كتاب اللَّه إذا دعيت إليه ، وإلَّا ندفعك برمّتك إلى القوم أو نفعل كما فعلنا بابن عفان ، إنه علينا أن نعمل بما في كتاب اللَّه ﷻ ، فقبلناه ، واللَّه لتفعلنَّها أو لنفعلنَّها بك .

قال : احفظوا عني نهيي إياكم ، واحفظوا مقالتكم لي ، أمَّا أنا فإن تطيعوني تقاتلوا وإن تعصوني فاصنعوا ما بدا لكم ! قالوا له : أمَّا لا ، فابعث إلى الأشتر فليأتك » [(٥)] .

على أن الروايات التي نقلها الإمام الطبري عن التحكيم - وراويها أبو مخنف - لا تخرج عن سياق الرواية المذكورة ، فهي تذكر أن القُرَّاء أجبروا عليًّا على قبول التحكيم رغم محاولته لإقناعهم بأنَّ رفع المصاحف خديعة لجأ إليها معاوية وعمرو بن العاص ،

= في ضرب العدو . قتل في صفين سنة (٣٧ هـ) (٦٥٧ م) ترجم له : خليفة (الطبقات » ، (ص : ١٢٦) ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٤٢) ، والخطيب : « تاريخ بغداد » (ج ١ ، ص : ١٩٦) ، والذهبي « سير أعلام النبلاء » : (ج ٣ ، ص : ٤٨٦) .

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٤٣) .

(٢) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٢٧) .

(٤) ذكره خليفة في الخوارج الذين قتلوا يوم النهروان . « التاريخ » ، (ص : ١٩٧) .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٤٩) .

كما تروي أنهم هم الذين اختاروا أبا موسى حكمًا رغمًا عن عليٍّ ، فقال الأشعث - ابن قيس الكندي - [١] وأولئك الذين صاروا خوارج بعد ، فإنا قد رضينا بأبي موسى الأشعري ، قال عليٌّ : فإنكم قد عصيتموني في أول الأمر ، فلا تعصوني الآن ، إني لا أرى أن أولي أبا موسى ، فقال الأشعث وزيد بن حصين ومسعر بن فدك : لا نرضى إلا به ، فإنه ما كان يحذرنا وقعنا فيه ، قال عليٌّ : إنه ليس بثقة ، قد فارقني وخذَّل الناس عني ثم هرب مني حتى أمنته بعد أشهر ، ولكن هذا ابن عباس نوليه ذلك ، قالوا : ما نبالي أنت كنت أم ابن عباس ! لا نريد إلا رجلًا هو منك ومن معاوية سواء ، ليس إلى أحد منكما بأدنى منه إلى الآخر ، فقال عليٌّ : فإني أجعل الأشتر ... فقال الأشعث : وهل سعر الأرض غير الأشتر ... قال عليٌّ : فقد أبيتم إلا أبا موسى ، قالوا : نعم ، قال : فاصنعوا ما أردتم [٢] .

والغريب في الأمر أن روايات أخرى عن أبي مخنف نفسه تعطي القرَّاء دورًا مناقضًا للدور الأول ، وهو رفض التحكيم جملة وتفصيلًا ، يقول : « خرج الأشعث بذلك الكتاب - أي كتاب التحكيم - يقرأه على الناس ، ويعرضه عليهم ، فيقرأونه حتى مرَّ به على طائفة من بني تميم فيهم عروة بن أُدَيَّة [٣] وهو أخو أبي بلال [٤] فقرأه عليهم ، فقال عروة بن أديَّة : تُحكِّمون في أمر اللَّه عز وجل الرجال ! لا حكم إلا للَّه ، ثم شدَّ بسيفه فضرب به عجز دابته ضربة خفيفة ، واندفعت الدابة ، وصاح به أصحابه أن أملك يدك ... » [٥] .

وروى أبو مخنف أن عليًّا لما أراد أن يبعث أبا موسى للحكومة أتاه رجلان من الخوارج : زرعة بن برج الطائي [٦] وحرقوص بن زهير السعدي فدخلا عليه فقالا له : لا حكم إلا للَّه ، تب من خطيئتك وارجع عن قضيتك ، واخرج بنا إلى عدونا نقاتلهم حتى نلقى ربنا فقال لهم عليٌّ : قد أردتكم على ذلك فعصيتموني ، وقد كتبنا بيننا وبينهم كتابًا وشرطنا شروطًا ، وأعطينا عليها عهودنا ومواثيقنا ، وقد قال اللَّه ﷻ : ﴿ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَـٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [٧] فقال له حرقوص : ذلك ذنب ينبغي أن تتوب منه ، فقال

(١) له صحبة .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٥١ .
(٣) من رؤساء الخوارج الذين قتلوا في ولاية عبيد اللَّه بن زياد صبرًا . انظر : الجوزجاني : « أحوال الرجال » ، (ص : ٣٥) . والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٣١٢) .
(٤) من الخوارج الشراة : أنكر التحكيم ، وشهد النهروان ، وقتل في ولاية عبيد اللَّه بن زياد ، انظر خليفة : « التاريخ » ، ص ١٩٧ ، ٢٥٦ ، والجوزجاني : « أحوال الرجال » ، (ص : ٣٥) ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٤٦٤) .
(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٥٥) .
(٦) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .
(٧) الآية ٩١ من سورة النحل .

عليٌّ : ما هو ذنب ولكنه عجز من الرأي وضعف من الفعل ، وقد تقدمت إليكم فيما كان منه ، ونهيتكم عنه ، فقال له زرعة بن البرج : أما والله يا عليُّ ، لئن لم تدع تحكيم الرجال في كتاب الله ﷻ قاتلتك ، أطلب بذلك وجه الله ورضوانه ... »(١) .

فإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا ثار القرّاء فجأة على كل الترتيبات والإجراءات التي قاموا بفرضها على عليٍّ ﷺ لقبول التحكيم ، فتمرَّوا وانشقوا عليه وعلى قبائلهم المكونة لجيش أهل العراق ؟ وإذا كان اختيارهم أبا موسى لسببين : أنه حذرهم مما وقعوا فيه ، وأنه محايد بين عليٍّ ومعاوية ، فلماذا لم ينتظروا نتائج التحكيم ؟ هل لأن عقولهم كانت مثل عقول الأطفال ، فجعلتهم يتصرفون هذه التصرفات المتناقضة والخطيرة ؟!

وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لم يكن لهم تصرفات مشابهة فيما سبق من أحداث كالجمل مثلاً ؟! ثم إذا كان باستطاعتهم فرض أبي موسى على عليٍّ حكمًا من أهل العراق ، لماذا لم يختاروا واحدًا من بينهم ؟! إذ من المؤكد أنه سيمثل مصالحهم ووجهة نظرهم خيرًا من أبي موسى ، فهم يريدون مواصلة القتال كما ثبت في الصحيح ، وأبو موسى ضد الفتنة وحرب المسلمين بعضهم بعضًا ، ويسعى إلى إبطال الحرب ، وإلى وحدة المسلمين .

إنَّ اختيار أبي موسى ﷺ حكمًا عن أهل العراق من قِبَل عليٍّ ﷺ وأصحابه ينسجم تمامًا مع الأحداث ؛ فالمرحلة التالية هي مرحلة الصلح وجمع كلمة المسلمين ، وأبو موسى الأشعري كان من دعاة الصلح والسلام ، كما كان في الوقت نفسه محبوبًا مؤتمنًا من قبائل العراق ، وقد ولّاه عمر على البصرة والكوفة على التوالي(٢) وعندما منع أهل الكوفة بقيادة الأشتر سعيد بن العاص من دخولها وردُّوه إلى المدينة ؛ ولُّوا عليهم أبا موسى ، وما كان من الخليفة عثمان ﷺ إلَّا أن يقرَّه إرضاءً لهم(٣) ليس هذا فحسب ، بل إن أمير المؤمنين عليًّا ﷺ عندما قام بعزل عمال الخليفة عثمان سأله الأشتر أن يقرَّ أبا موسى على الكوفة ففعل(٤) .

ثم إن المصادر المتقدمة تذكر أن عليًّا هو الذي اختار أبا موسى الأشعري ، يقول خليفة في « تاريخه » : « وفيها - سنة (٣٧ هـ) - اجتمع الحكمان : أبو موسى الأشعري من قبل عليٍّ ، وعمرو بن العاص من قبل معاوية ... »(٥) ويقول ابن سعد في « طبقاته » :

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٧٢) .

(٢) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٤ ، ص : ١٠٩) ، وابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ٩ ، ص : ٤٢٩) .

(٣) البخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٨٤) . والطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٣٣٢) .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٢) .

(٥) خليفة : « التاريخ » ، (١٩١ ، ١٩٢) .

« فَكَرِه الناس الحرب وتداعوا إلى الصلح ، وحكَّموا الحكمين ، فحكَّم عليٌّ أبا موسى الأشعري ، وحكَّم معاوية عمرو بن العاص ... » [١] وذكر ابن أبي شيبة عن أبي صالح أنَّ عليًا قال لأبي موسى : احكم ولو بجزِّ عنقي [٢] .

ولهذا يمكن القول أنَّ الدور المنسوب للقرّاء في صفين من مسؤولية من وقف القتال والتحكيم وفرض أبي موسى حكمًا ليست إلا فرية تاريخية اخترعها الإخباريون الشيعة الذين كان يزعجهم أن يظهر عليٌّ ﷺ بمظهر المتعاطف مع معاوية وأهل الشام ، وأن يرغب في الصلح مع أعدائهم التقليديين . من جهة أخرى يحمّلون المسؤولية أعداءهم الخوارج ويتخلصون منها ، ويجعلون دعوى الخوارج تناقض نفسها ، فهم الذين أجبروا عليًا على قبول التحكيم ، وهم الذين ثاروا عليه بسبب قبوله التحكيم .

ومن الملاحظ أن الدوافع والأسباب خلف مثل هذه الروايات راجعة إلى الظروف التي كانت تعيشها الكوفة - وهي معقل الشيعة - في النصف الثاني من القرن الأول الهجري ، فقد تحوّلت وأهلها إلى مصرٍ تابع لأهل الشام يرسل لها الأمويون ولاةً مستبدين مثل زياد وابنه عبيد اللّه [٣] والحجاج لقمع شوكتهم ، وأصبحت الكوفة بذلك مركزًا للمعارضة ومفرخًا للثوارت ضد الأمويـين ، ليس هذا فحسب ، بل إنّ ضربات الخوارج الموجعة كانت أشدّ إيلامًا من قمع الأمويـين ، مما حدا بالشيعة إلى إلقاء تبعة تلك الأحداث على خصومهم تحت تأثير التعصب المذهبي .

إن الموقف الثابت تاريخيًا أن عليًا ﷺ قَبِل التحكيم من تلقاء نفسه بعيدًا عن أي ضغوط ، وذلك تماشيًا مع أحكام الإسلام التي تحثُّ على إصلاح ذات البين والرحمة والرأفة والرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع والاختلاف ، ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [٤] . كما ثبت في الصحيح أن موقف القرّاء هو هو منذ البداية

---

(١) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ٣٢) .

(٢) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٩٣) .

(٣) هو عبيد اللّه بن زياد بن عبيد الثقفي : من أمراء بني أمية ، كان جبارًا طاغيةً ، ولّاه معاوية إمارة خراسان ثم البصرة ، فأقره يزيد على إمارة البصرة سنة (٦٠ هـ) (٦٧٩ م) . وكان على يده مقتل الحسين ﷺ وقيل : إن يزيد لم يأمره بذلك ، إذ كتب إليه يقول : « بلغني أنّ الحسين بن عليّ قد توجه نحو العراق ، فضع المناظر والمسالح ، واحترس على الظن ، وخذ على التهمة ، غير أن لا تقاتل إلا من قاتلك ، واكتب إليّ في كل ما حدث ؟ ولما مات يزيد وثب أهل البصرة على عبيد اللّه ففرّ إلى الشام ، ثم عاد يريد العراق ، فلحق به إبراهيم ابن الأشتر في جيش يطلب ثأر الحسين فقتله سنة (٦٧ هـ) (٦٨٦ م) . ترجم له : الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص ١٦٨ ، ٣٠٠ ، ٤٠١) ، (ج ٦ ، ص : ٣٨ - ١٣٠) . وابن قتيبة : « عيون الأخبار » : (ج ١ ، ص : ٢٩) .

(٤) الآية ٥٩ من سورة النساء .

لم يتغير ولم يتبدل ؛ فهو الإِصرار على مواصلة قتال أهل الشام ورفض التحكيم الكلية ، وهذا ما تطمئن إليه النفس ، حيث ينسجم ذلك الموقف مع عقلية الخوارج المتشددة العنيفة المكفرة والمستبيحة لدماء المسلمين وأموالهم ؛ فقد كانوا في مراحل وجودهم على رأس الحركات التي أنهكت جسم الدولة الإِسلامية ، وذهبت بكثير من قوى المسلمين المذخورة .

روى الإِمام أحمد وابن أبي شيبة كليهما بسند صحيح [1] عن حبيب بن أبي ثابت قال : « أتيت أبا وائل في مسجد أهله أسأله عن هؤلاء القوم الذين قتلهم عليٌّ بالنهروان ، فيما استجابوا له وفيما فارقوه وفيما استحلَّ قتالهم ، قال : كنَّا بصفِّين فلما استحرَّ القتل بأهل الشام اعتصموا بتلٍّ ، فقال عمرو بن العاص لمعاوية : أرسل إلى عليٍّ بمصحف وادعه إلى كتاب اللَّه فإنه لن يأبى عليك ، فجاء به رجل ، فقال : بيننا وبينكم كتاب اللَّه ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [2] ، فقال عليٌّ : نعم أنا أولى بذلك ، بيننا وبينكم كتاب اللَّه قال - الراوي - : فجاءته الخوارج ، ونحن ندعوهم يومئذ القرَّاء ، وسيوفهم على عواتقهم فقالوا : يا أمير المؤمنين ما ننتظر بهؤلاء القوم الذين على التل ، ألا نمشي إليهم بسيوفنا حتى يحكم اللَّه بيننا وبينهم ؟ فتكلم سهل بن حنيف ؛ فقال : أيها الناس ! اتهموا أنفسكم ، فلقد رأيتنا يوم الحديبية (يعني الصلح الذي كان بين رسول اللَّه عليه السلام وبين المشركين) ولو نرى قتالًا لقاتلنا ، فجاء عمر إلى رسول اللَّه ﷺ فقال : يا رسول اللَّه ! ألسنا على الحق وهم على باطل ؟ أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار ؟ قال : « **بلى !** » قال : ففيم نعطى الدنيَّة في ديننا ونرجع ولما يحكم اللَّه بيننا وبينهم ؟ فقال : « **يا ابن الخطاب إني رسول اللَّه ولن يضيِّعني أبدًا** » فرجع وهو متغيظ فلم يصبر حتى أتى أبا بكر فقال ، يا أبا بكر ألسنا على الحق وهم على باطل ؟ أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار ؟ قال : بلى قال : ففيم نعطى الدنيَّة في ديننا ونرجع ولما

(١) رواه أحمد : ثقة ، حافظ ، فقيه ، حجة « التقريب » ، (ج ١ ، ص : ٢٤) ، عن يعلى بن عبيد ، ثقة ، عابد « الكاشف » ، (ج ٣ ، ص : ٢٥٨) ، عن عبد العزيز بن سياه : صدوق « التقريب » ، (ج ١ ، ص : ٥٠٩) ، عن حبيب بن أبي ثابت : تابعي ، ثقة : « تاريخ الثقات » ، (ص : ١٠٥) ، عن أبي وائل : ثقة « طبقات ابن سعد » : (ج ٦ ، ص : ٩٦) ، ورواه ابن أبي شيبة : ثقة ، حافظ « التقريب » ، (ج ١ ، ص : ٤٤٥) عن ابن نمير : ثقة « التقريب » ، (ج ١ ، ص : ٤٥٧) عن عبد العزيز بن سياه عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل .

(٢) الآية ٢٣ من سورة آل عمران .

يحكم اللّه بيننا وبينهم ؟ فقال : يا ابن الخطاب ! إنه رسول اللّه ﷺ ولن يضيِّعه أبدًا قال - الراوي - : فنزلت سورة الفتح ، فأرسل رسول اللّه ﷺ إليه فأقرأها إياه ، قال : يا رسول اللّه ! أوَ فتح هو ؟ قال : « **نعم** » وطابت نفسه ورجع » [١] ، وزاد ابن أبي شيبة : « فقال عليٌّ - في صفين - : أيها الناس ! إنَّ هذا فتح » ، فقبل عليٌّ القضية ورجع ورجع الناس ثم إنهم خرجوا بحروراء أولئك العصابة من الخوارج ... » [٢] .

ولهذه الرواية شاهد في « الصحيح » ؛ فقد أخرج الإمام البخاري عن حبيب بن أبي ثابت قال : أتيت أبا وائل أسأله فقال : كنا بصفِّين فقال رجل - رسول معاوية - : ألم تر إلى الذين يُدعون إلى كتاب اللّه تعالى ، فقال عليٌّ : نعم ، فقال سهل بن حنيف - أي للقرَّاء - : اتهموا أنفسكم - وفي رواية : اتهموا رأيكم - فلقد رأيتنا يوم الحديبية ، يعني الصلح الذي كان بين النبي ﷺ والمشركين ولو نرى قتالًا لقاتلنا ، فجاء عمر فقال : ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار ؟ قال : « **بلى !** » قال : ففيم نعطي الدنيَّة في ديننا ونرجع ولما يحكم اللّه بيننا ؟ فقال : « **يا ابن الخطاب ! إنما أنا رسول اللّه ولن يضيِّعني اللّه أبدًا** » . فرجع متغيظًا فلم يصبر حتى جاء أبا بكر فقال : ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ قال : يا ابن الخطاب ! إنه رسول اللّه ﷺ ولن يضيِّعه اللّه أبدًا فنزلت سورة الفتح » [٣] .

وقد ساق سهل بن حنيف ﷺ حديث الحديبية ؛ لأنَّ القرَّاء أصرُّوا على مواصلة القتال وأنكروا التحكيم ، فأشار عليهم بمطاوعة عليٍّ ﷺ وأن لا يُخالَف ما يشير به لكونه أعلم بالمصلحة منهم ، وذكر لهم ما وقع بالحديبية من أن الصحابة رأوا يومئذٍ أن يقاتلوا ويخالفوا ما دُعوا إليه من الصلح ، ثم ظهر أن الأصلح هو ما كان النبي ﷺ قد شرع فيه من الصلح .

ويقول الكرماني : « كأنهم - القرَّاء - اتهموا سهلًا بالتقصير في القتال حينئذٍ ، فقال لهم : بل اتهموا أنتم رأيكم فإني لا أقصر كما لم أكن مقصرًا يوم الحديبية من أجل أني لا أخالف حكم رسول اللّه ﷺ كذلك أتوقَّف اليوم لأجل مصلحة المسلمين » [٤] .

---

(١) أحمد : « المسند » بترتيب الساعاتي ، (ج ٢٣ ، ص : ١٤٥ - ١٤٦) .

(٢) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٣١٨) .

(٣) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب التفسير ، (ج ٦ ، ص : ٤٥) وكتاب الاعتصام ، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ، (ج ٨ ، ص : ١٤٨) .

(٤) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٢٨٩) .

ثانيًا : نص وثيقة التحكيم والمناظرة بين الحكمين :

شهد زعماء الفريقين على عقد التحكيم ، وكانت كتابته يوم الأربعاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من صفر سنة سبع وثلاثين للهجرة ، وكان نص الوثيقة : « بسم اللَّه الرحمن الرحيم ، هذا ما تقاضى عليه عليٌّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان ، قاضى عليٌّ على أهل الكوفة ، ومن معهم من شيعتهم من المؤمنين والمسلمين وقاضى معاوية على أهل الشام ومن كان معهم من المؤمنين والمسلمين ، إنا ننزل عند حكم اللَّه ﷻ وكتابه ، ولا يجمع بيننا غيره ، وإنَّ كتاب اللَّه ﷻ بيننا من فاتحته إلى خاتمته ، نحيي ما أحيا ، ونميت ما أمات ، فما وجد الحكمان في كتاب اللَّه ﷻ ، وهما أبو موسى الأشعري عبد اللَّه بن قيس ، وعمرو بن العاص القرشي - عملا به ، وما لم يجدا في كتاب اللَّه ﷻ فالسنَّة العادلة الجامعة غير المفرقة وأخذ الحكمان من عليٍّ ومعاوية ومن الجندين من العهود والميثاق والثقة من الناس ، أنهما آمنان على أنفسهما وأهلهما ، والأمة لهما أنصار على الذي يتقاضيان عليه ، وعلى المؤمنين والمسلمين من الطائفتين كلتيهما عهد اللَّه وميثاقه أنَّا على ما في هذه الصحيفة ، وأن قد وجبت قضيتهما على المؤمنين ، فإن الأمن والاستقامة ووضع السلاح بينهم أينما ساروا على أنفسهم وأهليهم وأموالهم ، وشاهدهم وغائبهم ، وعلى عبد اللَّه بن قيس وعمرو بن العاص عهد اللَّه وميثاقه أن يحكما بين هذه الأمة ، ولا يردَّاها في حرب ولا فرقة حتى يعصيا ، وأجل القضاء إلى رمضان وإن أحبَّا أن يؤخرا ذلك أخَّراه على تراض منهما ، وإن توفي أحد الحكمين فإن أمير الشيعة يختار مكانه ، ولا يألو من أهل المعدلة والقسط ، وإن مكان قضيتهما الذي يقضيان فيه مكان عدل بين أهل الكوفة وأهل الشام ، وإن رضيا وأحبا فلا تحضرهما فيه إلا من أرادا ، ويأخذ الحكمان من أرادا من الشهود ، ثم يكتبان شهادتهما على ما في هذا الصحيفة ، وهم أنصار على من ترك ما في هذه الصحيفة ، وأراد فيه إلحادًا وظلمًا ، اللهم إنا نستنصرك على من ترك ما في هذه الصحيفة (١) .

وقد اختلف المؤرخون في مكان انعقاد مؤتمر التحكيم ، فيظهر من عبارات بعضهم ؛ كالطبري والمسعودي وابن الأثير وابن كثير أنَّ دُومة الجندل كانت ملتقىً للمؤتمر (٢)

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٥٣ - ٥٤) .

(٢) « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٥٧) . والمسعودي : « مروج الذهب » ، (ج ٢ ، ص : ٤٠٦) . وابن الأثير : « الكامل » ، (ج ٣ ، ص : ٣٢١) . وابن كثير : « البداية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٨٢) .

لكن خليفة وابن سعد ، وهما متقدمان على هؤلاء ، قالا بأن اجتماع الحكمين كان بِأَذْرُح [١] ويرجح ذلك قول ذي الرمَّة [٢] يمدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري [٣] .

أبوك تَلَافَى الدِّينَ والنَّاسَ بعدما ... تَسَاءَوا وبَيْت الدِّين مُنْقَلِعُ الكِسْر
فَشَدَّ إِصَارَ الدِّين أَيَّامَ أَذْرُحٍ ... وَرَدَّ حُروبًا لقد لَقِحْن إلى عُقْر [٤]

ويروي الإمام الطبري عن أبي مخنف حديث المناظرة بين الحكمين ، فيقول : قال أبو مخنف ، حدثني أبو جناب الكلبي أنَّ عمروًا وأبا موسى حيث التقيا بِدُومَة الجَنْدَل ، أخذ عمرو يقدم أبا موسى في الكلام ، يقول : إنك صاحب رسول اللَّه ﷺ وأنت أسنُّ مني ، فتكلم وأتكلَّم ، فكان عمرو قد عوَّد أبا موسى أن يقدِّمه في كل شيء ، اعتزى [٥] بذلك كله أن يقدمه فيبدأ بخلع عليٍّ . قال : فنظرا في أمرهما وما اجتمعا عليه ، فأراده عمرو على معاوية فأبى ، وأراده على ابنه فأبي ، وأراد أبو موسى عَمْرًا على عبد اللَّه بن عمر فأبى عليه ، فقال له عمرو : خبِّرني ما رأيك ؟ قال : رأيي أن نخلع هذين الرجلين ، ونجعل الأمر شورى بين المسلمين ، فيختار المسلمون لأنفسهم من أحبوا ، فقال له عمرو : فإن الرأي ما رأيت ، فأقبلا على الناس وهم مجتمعون ، فقال : يا أبا موسى ! أعلمهم بأن رأينا قد اجتمع واتفق ، فتكلم أبو موسى فقال : إنَّ رأيي ورأي عمرو قد اتفق على أمر نرجو أن يصلح اللَّه ﷻ به أمر هذه الأمة ، فقال عمرو : صدق وبرَّ ، يا أبا موسى ! تقدَّم فتكلَّم ، فتقدَّم أبو موسى ليتكلم ، فقال ابن عباس : ويحك ! واللَّه إني لأظنه قد خدعك ، إن كنتما قد اتفقتما على الأمر ، فقدمه فليتكلم

---

(١) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٩٢) . وابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٣ ، ص : ٣٢) .
(٢) هو غيلان بن عقبة بن نهير العدوي المضري أبو الحارث المعروف بذي الرمة ، من فحول شعراء العصر الأموي ، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال . قال جرير : لو خرس ذو الرّمة بعد قصيدته : « ما بال عينك منها الماء ينسكب » لكان أشعر الناس ، توفي عام (١١٧ هـ) (٧٣٥ م) . ترجم له : ابن حبيب : « المحبَّر » (ص : ٥٧) ، وأبو الفرج ، (ج ١٧ ، ص : ٣٠٦) ، وابن سلام : « الأموال » ، (ص : ٦٩) ، والميداني : « مجمع الأمثال » ، (ج ١ ، ص : ٢٦) .
(٣) هو بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري : كان أميرًا للبصرة وقاضيها في ولاية خالد القسري ، وكان فصيحًا أديبًا ، يروي الحديث ، توفي عام نيف وعشرين ومائة . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، (١٠٩/٢/١) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٢ ، ص : ٣٩٧) ، والذهبي : « الكاشف » ، (ج ١ ، ص : ١١١) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١ ، ص : ٥٠٠) .
(٤) ذو الرمة ، « ديوان » ، (ص : ٩٧٤) . (٥) أي قصد ابن منظور : « لسان العرب » .

بذلك الأمر قبلك ، ثم تكلم أنت بعده ، فإن عمرًا رجل غادر ، ولا آمن أن يكون قد أعطاك الرضا فيما بينك وبينه ، فإذا قمت في الناس خالفك ، وكان أبو موسى مغفلًا فقال له : إنا قد اتفقنا ، فتقدَّم أبو موسى فحمد اللَّه ﷻ وأثنى عليه ثم قال : أيها الناس ! إنَّا قد نظرنا في أمر هذه الأمة ، فلم نر أصلح لأمرها ولا ألمَّ لشعثها من أمر قد أجمع رأيي ورأي عمرو عليه ، وهو أن نخلع عليًّا ومعاوية ، وتستقبل هذه الأمة هذا الأمر فيولُّوا منهم من أحبُّوا عليهم ، وإني قد خلعت عليًّا ومعاوية ، فاستقبلوا أمركم ، وولُّوا عليكم من رأيتموه لهذا الأمر أهلًا ، ثم تنحَّى ، وأقبل عمرو بن العاص فقام مقامه ، فحمد اللَّه وأثنى عليه وقال : إنَّ هذا قد قال ما سمعتم وخلع صاحبه ، وأنا أخلع صاحبه كما خلعه وأثبت صاحبي معاوية ، فإنه وليُّ عثمان بن عفان والطالب بدمه ، وأحق الناس بمقامه ، فقال أبو موسى : مالك لا وفَّقك اللَّه ، غدرت وفجرت ، إنما مثلك كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ، قال عمرو : إنما مثلك كمثل الحمار يحمل أسفارًا ، وحمل شريح بن هانئ [1] على عمرو فقنعه بالسوط وحمل على شريح ابن لعمرو ، فضربه بالسوط ، وقام الناس فحجزوا بينهم ، وكان شريح بعد ذلك يقول : ما ندمت على شيء ندامتي على ضرب عمرو بالسوط ، ألَّا أكون ضربته السيف آتيًا . به الدهر ما أتى ، والتمس أهل الشام أبا موسى فركب راحلته ولحق بمكة .

قال ابن عباس : قبَّح اللَّه رأي أبي موسى ، حذَّرته وأمرته بالرأي فما عقل ، فكان أبو موسى يقول : حذَّرني ابن عباس غدرة الفاسق ، ولكني اطمأننت إليه ، وظننت أنه لن يؤثر شيئًا على نصيحة الأمة ، ثم انصرفوا ، عمرو وأهل الشام إلى معاوية وسلموا عليه بالخلافة ، ورجع ابن عباس وشريح ابن هانئ إلى عليٍّ ، وكان إذا صلَّى الغداة يقنت فيقول : « اللهم العن معاوية وعمرًا وأبا الأعور السلمي وحبيبًا - ابن مسلمة - وعبد الرحمن بن خالد والضحاك بن قيس والوليد - ابن عقبة - فبلغ ذلك معاوية ، فكان إذا قنت لعن عليًّا وابن عباس والأشتر وحسنًا وحسينًا - ابنا عليٍّ - » [2] .

---

(١) هو شريح بن هانئ بن يزيد بن نهيك الحرثي الكوفي : من أصحاب علي ﷺ شهد معه الجمل وصفين ، وكان على شرطته ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة وقال : كان ثقة ، ووثقه أحمد وابن معين والنسائي ، وقال ابن خراش : صدوق ، وذكره مسلم في المخضرمين قال خليفة : قتل مع ابن أبي بكرة بسجستان سنة ثمان وسبعين (٦٩٧ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٢٢٨) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٢٥١) .
وخليفة : « التاريخ » ، (ص : ٢٧٧) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٤ ، ص : ٣٣٠) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٧٠ - ٧١) .

ثالثًا : نقد رواية التحكيم .

ولما لحادث التحكيم من أهمية في التاريخ السياسي للدولة الإسلامية ، فإنه من الضروري إجلاء حقيقة وقائعه ، حيث أُسيء تصوير هذا الحادث بقدر ما أسيء تفسيره ، فنتج عن الأمرين خلط كثير وإساءة إلى مكانة الصحابة وقدرهم ، حيث باتت القصة الشائعة بين الناس عن حادث التحكيم تتهم بعضهم بالخداع والغفلة ، وتتهم آخرين بالصراع حول السلطة .

وبإخضاع هذه الرواية للدراسة والتحليل يلاحظ عليها أمران : ضعف سندها واضطراب متنها .

أما سندها ففيه راويان متهمان في عدالتهما وهما : أبو مخنف لوط بن يحيى ، وأبو جناب الكلبي . الأول : ضعيف ليس بثقة كما سبق ذكره [١] ، والثاني : قال فيه ابن سعد : كان ضعيفًا [٢] ، وقال البخاري وأبو حاتم : كان يحيى القطان يضعفه [٣] ، وقال عثمان الدارمي : ضعيف [٤] وقال النسائي [٥] : ضعيف [٦] .

أما المتن فيلاحظ عليه ثلاثة أمور ، **أحدها** : يتعلق بالخلاف بين عليٍّ ومعاوية ﵄ والذي أدَّى إلى الحرب بينهما ، **والثاني** : يتعلق بمنصب كل من عليٍّ ومعاوية ، **والثالث** : خاص بشخصية أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص .

أ – موضوع الخلاف بين عليٍّ ومعاوية ﵄ :

من المعروف والمتفق عليه بين جميع المؤرخين أن الخلاف بين عليٍّ ومعاوية كان سببه أخذ القصاص من قتلة عثمان ، فقد ظن معاوية أنَّ عليًّا قد قصر فيما يجب عليه من القصاص لعثمان بقتل قاتليه ، ومن ثَمَّ رفض بيعته وطاعته ، إذ رأى القصاص قبل البيعة لعليٍّ ، وهو وليُّ الدم لقرابته من عثمان .

وبموقف معاوية هذا في الامتناع عن بيعة عليٍّ انتظارًا للقصاص من قتلة عثمان ،

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٧٠ – ٧١) .
(٢) انظر (ج ١ ، ص : ٧٧) .
(٣) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٣٦٠) .
(٤) البخاري : « التاريخ الكبير » ، (٢٦٧/٢/٤) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص : ١٣٨) .
(٥) الدارمي : « التاريخ » ، (ص : ٢٣٨) .
(٦) النسائي : « الضعفاء والمتروكون » ، (ص : ٢٥٣) .

ولعدم إنفاذ أوامره في الشام أصبح معاوية ومن تبعه من أهل الشام في نظر عليٍّ في موقف الخارجين على الخلافة ، إذ كان رأيه أن بيعته قد انعقدت برضاء من حضرها من المهاجرين والأنصار بالمدينة ، ولزمت بذلك بقية المسلمين في جميع الأقطار الإِسلامية ، ولذلك رأى أنَّ معاوية ومن معه من أهل الشام بغاة خارجون عليه ، وهو الإِمام منذ بويع بالخلافة ، فقرَّر أن يخضعهم ويردَّهم إلى حظيرة الجماعة ولو بالقوة .

ويقول ابن حزم في هذا الصدد بأن عليًا قاتل معاوية لامتناعه من تنفيذ أوامره في جميع أرض الشام ، وهو الإِمام الواجب طاعته ، ولم ينكر معاوية قط فضل عليٍّ واستحقاقه الخلافة ، لكن اجتهاده أدَّاه إلى أن رأى تقديم أخذ القود من قتلة عثمان على البيعة ، ورأى نفسه أحق بطلب دم عثمان والكلام فيه من أولاد عثمان وأولاد الحكم بن أبي العاص لسنِّه وقوته على الطلب بذلك وأصاب في هذا ، وإنما أخطأ في تقديمه ذلك على البيعة فقط [(١)] .

وفهم الخلاف على هذه الصورة – وهي صورته الحقيقية – بين إلى أيٍّ مدى تخطىء الرواية السابقة عن التحكيم في تصوير قرار الحكمين . إن الحكمين كانا مفوضين للحكم في الخلاف بين عليٍّ ومعاوية ، ولم يكن الخلاف بينهما حول الخلافة ومن أحق بها منهما ، وإنما كان حول توقيع القصاص على قتلة عثمان ، وليس هذا من أمر الخلافة في شيء ، فإذا ترك الحكمان هذه القضية الأساسية ، وهي ما طلب إليهما الحكم فيه ، واتخذا قرارًا في شأن الخلافة كما تزعم الرواية الشائعة ، فمعنى ذلك أنهما لم يفقها موضوع النزاع ، ولم يحيطا بموضوع الدعوى ، وهو أمر مستبعد جدًّا .

ب – منصب كل من عليٍّ ومعاوية ومكانتهما :

كان معاوية ﷺ قد تولَّى حكم الشام نائبًا عن عمر بن الخطاب ﷺ وبقي في ولايته إلى أن مات عمر [(٢)] ، وتولى عثمان ﷺ أمر الخلافة فأقرَّه في منصبه [(٣)] ، ثم قتل عثمان وتولَّى عليٌّ ﷺ الخلافة فلم يقرَّ معاوية في عمله [(٤)] ، حيث أصبح معزولًا بعد انتهاء ولايته بمقتل الخليفة الذي ولاه .

وبذلك فقد معاوية مركزه ومنصبه كوال لبلاد الشام ، وإن لم يفقد مركزه الفعلي

---

(١) ابن حزم : « الفصل في الملل والنحل » ، (ج ٤ ، ص : ١٦٠) .
(٢) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٥٥) . (٣) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٧٨) .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٤٢) .

أو الواقعي كحاكم غير مولًّى للشام بحكم اتباع الناس إياه ، واقتناعهم بالسبب الذي جعله يرفض بيعة عليٍّ ، وهو المطالبة باقتضاء حقه في القصاص من قتلة عثمان باعتباره وليًا للدم .

وإذا كان الأمر كذلك - وهو الثابت تاريخيًا - فإن قرار الحكمين إذا تضمن فيما تزعم الرواية المذكورة عزل كل من عليٍّ ومعاوية ، فقد ورد العزل في حق معاوية على غير محله ؛ لأنه إذا تصورنا أن يعزل الحكمان عليًا من منصب الخلافة إذا فرضنا جدلًا أنهما كانا يحكمان فيها ، ولكن عمَّ يعزلان معاوية ؟! هل كانا يملكان عزله عن قرابته أو منعه من المطالبة بحقه فيها ؟! وهل عهد التاريخ في حقبة من حقبه أن يُعزل ثائر عن زعامة الثائرين معه بقرار يصدره قاضيان ؟! ولا شك أن هذا عامل آخر يؤيد بطلان القصة الشائعة عن قضية التحكيم والقرار الصادر فيها .

ج - شخصية كل من أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص رضي الله عنهما :

إن القول بأن أبا موسى الأشعري كان في قضية التحكيم ضحية خديعة عمرو بن العاص ينافي الحقائق التاريخية الثابتة عن فضله وفطنته وفقهه ودينه ، والتي تثبت له بتوليه بعض أعمال الحكم والقضاء في الدولة الإسلامية منذ عهد رسول الله ﷺ .

فقد استعمله النبي ﷺ على زبيد وعدن [١] ، واستعمله عمر رضي الله عنه على البصرة وبقي واليًا عليها إلى أن قتل عمر [٢] ، وكذلك استعمله عثمان بن عفان رضي الله عنه على البصرة ، ثم على الكوفة ، وبقي واليًا عليها إلى أن قتل عثمان [٣] ، فأقره عليٌّ رضي الله عنه[٤] فهل يتصور أن يثق رسول الله ﷺ ثم خلفاؤه من بعده برجل يمكن أن تجوز عليه مثل الخدعة التي ترويها قصة التحكيم ؟! .

هذا وقد شهد الصحابة وكثير من علماء التابعين لأبي موسى رضي الله عنه بالرسوخ في العلم ، والكفاءة في الحكم ، والفطنة والكياسة في القضاء ، فهذه شهادة عمر عن أنس قال : « بعثني الأشعري إلى عمر ، فقال لي : كيف تركت الأشعري ؟ قلت : تركته يعلِّم الناس القرآن ، فقال : أما إنه كيِّس ولا تسمعها إياه » [٥] .

---

(١) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ٩٧) .
(٢) خليفة : « التاريخ » ، (ص : ١٥٤) . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ٩ ، ص : ٤٢٩) .
(٣) خليفة : « التاريخ » (ص : ١٧٨) .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ص : ٤٤٢) .
(٥) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٤ ، ص : ١٠٨) .

وقال الشعبي : كتب عمر في وصيته : « ألا لا يقرُّ لي عامل أكثر من سنة ، وأقرُّوا الأشعري أربع سنين » [(١)] .

وروى الفسوي عن أبي البختري [(٢)] . قال : « أتينا عليًا فسألناه عن أصحاب محمد ﷺ قال : عن أيهم تسألوني ؟ ... قلنا : أبو موسى ؟ قال : صبغ في العلم صبغة ... » [(٣)] .

وقال مسروق : « كان القضاء في الصحابة إلى ستة: عمر ، وعليٍّ ، وابن مسعود ، وأبي ، وزيد ، وأبي موسى » [(٤)] .

وقال الأسود بن يزيد [(٥)] : « لم أر بالكوفة أعلم من عليٍّ وأبي موسى » [(٦)] . وقال صفوان بن سليم [(٧)] : « لم يكن يفتي في المسجد في زمن رسول الله ﷺ غير هؤلاء : عمر وعليٌّ ، ومعاذ ، وأبي موسى » [(٨)] .

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ٩ ، ص : ٥٢٢) .
(٢) هو سعيد بن فيروز الطائي أبو البختري الكوفي ، روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي برزة ، كان من أفاضل أهل الكوفة ، وثقه ابن معين وأبو زرعة ، وقال أبو حاتم : ثقة ، صدوق ، وقال العجلي : تابعي ، ثقة . قتل في معركة دير الجماجم بين الحجاج وعبد الرحمن بن الأشعث عام (٨٣ هـ) (٧٠٢ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (ج ٦ ، ص : ٢٩٢) . والعجلي : « تاريخ الثقات » (ص : ١٨٧) . وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٢٠٦) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٤ ، ص : ٧٢) .
(٣) الفسوي : « المعرفة والتاريخ » (ج ٢ ، ص : ٥٤٠) .
(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ٩ ، ص : ٥٠٠) .
(٥) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمر : من التابعين ، روى عن أبي بكر وعمر وعليّ وابن مسعود وحذيفة ، وقالت عائشة : ما بالعراق أحد أعجب إليَّ من الأسود ، وكانت تكرمه ، وكان من أصحاب عبد الله بن مسعود الذين يُقرئون ويفتون . قال ابن سعد : كان ثقة ، وقال العجلي : كوفي ثقة ، وكان رجلًا صالحًا متعبدًا فقيهًا . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (ج ٦ ص : ٧٠) ، والبخاري « التاريخ الكبير » ، (٤٤٩/١/١) ، وابن معين : « التاريخ » (ج ٢ ، ص : ٣٨) ، والعجلي « تاريخ الثقات » ، (ص : ٦٧) ، وابن حجر : « التهذيب » (ج ١ ، ص : ٣٤٢) .
(٦) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ٩ ، ص : ٤٩٩) .
(٧) هو صفوان بن سليم أبو عبد الله المدني الزهري ، من فقهاء التابعين ، كان من خيار عباد الله الصالحين ، وثقه النسائي وأبو حاتم ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت مشهور بالعبادة ، وقال العجلي : مدني ثقة رجل صالح ، توفي عام (١٣٢ هـ) (٧٤٩ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) (ص : ٣٢٤) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٢٢٨) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » (٣٠٧/٢/٢) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٣) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٥) .
(٨) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، (ج ٩ ، ص : ٥٠٢) .

وروى الزبير بن الخِرِّيت [١] عن أبي عبيد [٢] قال : « ما كنا نشبِّه كلام أبي موسى إلا بالجزَّار الذي ما يخطئ المفصل » [٣] .

وقد ثبت عن أبي موسى أيضًا أنه كان ممَّن حفظ القرآن كلَّه على عهد رسول اللَّه ﷺ وكان من المشهورين بتعليمه للناس ، فإذا علم أن مدار حياة الناس في ذلك العهد - في سلمهم وحربهم - كان على فقه القرآن والسنة ، وعلمت مكانة أبي موسى من ذلك حتى خصَّه عمر بن الخطاب بكتابه المشهور في القضاء وسياسة الحكم [٤] فكيف يمكن تصور غفلته إلى هذا الحدِّ ! فلا يفقه حقيقة النزاع الذي كلِّف بالحكم فيه ، ويصدر فيه قرارًا لا محلَّ له ، وهو قرار عزل الخليفة الشرعي بدون مبرر يسوغ هذا الفعل ، وقرار عزل معاوية المزعوم ، ثم يقع منه ومن عمرو بن العاص ما نسب إليهما من السبِّ والشتم ، وهو أمر يتعارض مع ما عرف وتواتر عن الصحابة رضوان اللَّه عليهم من حسن الخلق وأدب الحديث .

وإذا كان علم أبي موسى الأشعري ﷺ وخبرته في القضاء يحولان بينه وبين أن يخطيء الحكم في القضية التي أوكل إليه النظر في أمرها ، فإنَّ ذلك أيضًا هو شأن عمرو ابن العاص الذي يعتبر من أذكياء العرب وحكمائهم ، وقد أمره رسول اللَّه ﷺ أن يقضي بين خصمين في حضرته ، وبشَّره حين سأله : يا رسول اللَّه ! أقضي وأنت حاضر؟ بأن له إن أصاب أجران وإن أخطأ أجر واحد حين قال له : « **إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر** » [٥] .

(١) هو الزبير بن الخرِّيت البصري : من أتباع التابعين ، قال العجلي : بصري ثقة ثبت ، وكان صاحب سنّة ، ووثقه أحمد وأبو حاتم والنسائي ، وقال الدارمي عن ابن معين : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ١٦٤) ، والدارمي : « التاريخ » ، (ص : ١١٥) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٣ ، ص : ٥٨١) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٦ ، ص : ٣٣٢) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص : ٣١٤) .

(٢) هو سعد بن عبيد الزهري أبو عبيد من التابعين ، روى عن عمر وعثمان وعليّ وأبي هريرة ، قال ابن مانع الزهري : كان من القرّاء وأهل الفقه ، وقال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث ، وقال الطبري : مجمع على ثقته ، وقال مسلم : كان ثقة ، ووثقه ابن معين وابن البرقي ، توفي عام (٩٨ هـ) (٧١٦ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٥ ، ص : ٨٦) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ١٩٢) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » (٦٠/٢/٢) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص : ٤٧٧) .

(٣) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٢ ، ص : ٣٤٥) .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) (ج ٩ ، ص : ٥١٠) .

(٥) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الاعتصام (ج ٨ ، ص : ١٥٧) .

وقبول تلك الرواية يعني الحكم على عمرو بن العاص ﷺ بأنه كان في أداء مهمته رجلًا تسيِّره الأهواء ، فتطغى لا على فطنته وخبرته فحسب ، بل على ورعه وتقواه أيضًا . على أنه ﷺ كان من أجلاء الصحابة وأفاضلهم ، ومناقبه وفضائله كثيرة فقد أخرج الإمام أحمد من حديث طلحة بن عبيد اللَّه ﷺ مرفوعًا إلى رسول اللَّه ﷺ : « **عمرو بن العاص من صالحي قريش** » (١) وروى كذلك بسنده إلى عقبة بن عامر ﷺ قال : قال رسول اللَّه ﷺ : « **أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص** » (٢) وفي حديث عبد اللَّه بن حَنْطب ﷺ عن النبي ﷺ قال : « **نِعْم أهل البيت عبد اللَّه وأبو عبد اللَّه وأمُّ عبد اللَّه** » (٣) .

وقال قَبِيصة بن جابر (٤) : « قد صحبت عمرو بن العاص ، فما رأيت رجلًا أبين - أو أنصع - رأيًا ، ولا أكرم جليسًا منه ، ولا أشبه سريرةً بعلانية منه » (٥) .

ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه أنَّ أحدًا من السلف لم يتهم عمرو بن العاص ومعاوية ﷺ بنفاق أو خداع ، فيقول : « فعمرو بن العاص وأمثاله ممَّن قدم مهاجرًا إلى النبي ﷺ بعد الحديبية هاجروا إليه من بلادهم طوعًا لا كرهًا ، والمهاجرون

---

(١) أخرجه أحمد في « فضائل الصحابة » (ج ٢ ، ص : ٩١١) وسنده منقطع .

(٢) « فضائل الصحابة » (ج ٢ ، ص : ٩١٢) ، قال المحقق : إسناده صحيح ، أخرجه الترمذي في « سننه » كتاب المناقب ، باب مناقب عمرو بن العاص حديث ٣٨٤٣ (٣٨٠/٩ طبعة إستانبول) وأحمد في « فضائل الصحابة » رقم ١٧٤٤ (٩١٢/٢) وحسنه الألباني « صحيح سنن الترمذي » (٢٣٦/٣) رقم ٣٠٢٠ وقال المحقق : إسناده صحيح (٩١٢/٢) .

(٣) « فضائل الصحابة » ، (ص : ٩١٢) قال المحقق : رجاله ثقات ، ولكن الحديث مرسل .

(٤) هو قبيصة بن جابر بن وهب بن مالك الكوفي أبو العلاء ، روى عن عمر وشهد خطبة الجابية ، قال ابن سعد : كان ثقةً ، وعدّه يعقوب بن شيبة في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة ، وقال العجلي : كان يعدّ من الفصحاء وقال ابن خراش : جليل من فقهاء التابعين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الفسوي : شهد مع عليّ الجمل ، وقال عبد الملك بن عمير عنه : ألا أخبركم بمن صحبت ، صحبت عمر فما رأيت أحدًا أفقه في كتاب اللَّه تعالى منه ، وصحبت طلحة فما رأيت أحدًا أعطى للجزيل منه ، وصحبت معاوية فما رأيت حلمًا منه ، وصحبت زياد فما رأيت أكرم جليسًا منه ، وصحبت المغيرة فلو أن مدينة لها أبواب لا يخرج من كل باب منها إلا بالمكر لخرج من أبوابها كلّها . توفي عام (٦٩ هـ) (٦٨٨ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ١٤٥) ، والبخاري « التاريخ الكبير » ، ج (١٧٥/١/٤) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٣٨٨) والفسوي ، « المعرفة والتاريخ » ، (ج ١ ، ص : ٤٥٨) ، و (ج ٣ ، ص : ٣١٣) ، وابن حبان « الثقات » (ج ٥ ، ص : ٣١٨) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٨ ، ص : ٣٤٤) ..

(٥) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١ ، ص : ٥٧) .

لم يكن فيهم منافق ، وإنما كان النفاق في بعض أهل المدينة ، إذ لما دخل في الإسلام أشرافهم وجمهورهم احتاج الباقون أن يظهروا الإسلام نفاقًا لعزّ الإسلام وظهوره في قومهم ، وأمَّا أهل مكة كان أشرافهم وجمهورهم كفارًا ، فلم يكن يظهر الإيمان إلا من هو مؤمن ظاهرًا وباطنًا ، فإنه كان من يظهر الإسلام يؤذى ويهجر ، وإنما المنافق يظهر الإسلام لمصلحة دنياه ، ولو كان عمرو بن العاص ومعاوية وأمثالهما ممَّن يتخوف منهما لم يولُّوا على المسلمين ، فعمرو بن العاص أمَّره النبي ﷺ في غزوة ذات السلاسل ، واستعمل أبا سفيان بن حرب ﷺ على نجران ، وقد اتفق المسلمون على أنَّ إسلام معاوية خير من إسلام أبيه ، فكيف يكون هؤلاء منافقون والنبي ﷺ يأتمنهم على أحوال المسلمين في العلم والعمل » [1] .

أما ما قيل من أنَّ عليًّا كان يلعن في قنوته معاوية وأصحابه ، وأنَّ معاوية إذا قنت لعن عليًّا وابن عباس والحسن والحسين ، فهو غير صحيح ؛ لأنَّ الصحابة رضوان الله عليهم كانوا أكثر حرصًا من غيرهم على التقيُّد بأوامر الشارع الذي نهى عن سباب المسلم ولعنه .

لقد روي عن رسول الله ﷺ قوله : « **من لعن مؤمنًا فهو كقتله** » [2] ، وقوله ﷺ : « **لا يكون اللَّعانون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة** » [3] وقوله ﷺ : « **ليس المؤمن بطعَّان ولا بلعَّان** » [4] .

وروي أن عليًّا ﷺ لما بلغه أنَّ اثنين من أصحابه يظهران شتم معاوية ولعن أهل الشام أرسل إليهما أن كفًّا عمَّا يبلغني عنكما ، فأتيا فقالا : يا أمير المؤمنين ! ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ قال : بلى وربِّ الكعبة المسدَّنة ، قالا : فلما تمنعنا من شتمهم ولعنهم ؟ قال : كرهت لكم أن تكونوا لعَّانين ، ولكن قولوا : اللهم احقن دماءنا ودماءهم ، وأصلح ذات بيننا وبينهم ، وأبعدهم من ضلالتهم حتى يعرف الحق من جهله ويرعوي عن الغيّ من لجج به [5] .

---

(١) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٣٥ ، ص : ٦٥ - ٦٦) .
(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب الأدب ، (ج ٧ ، ص : ٨٤) .
(٣) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب البر والصلة والأدب ، (ج ١٦ ، ص : ١٤٩) .
(٤) أخرجه أحمد في « المسند » ، (ج ١ ، ص : ٤٠٥) ، والترمذي في « السنن » ، كتاب البرّ ، باب ما في الطعن واللعن (ج ٣ ، ص : ٢٥٠) ، وصححه الألباني « الصحيحة » ٣٢٠ ، و « صحيح سنن الترمذي » (١٨٩/٢) رقم (١١١٠) .
(٥) أبو حنيفة الدينوري : « الأخبار الطوال » ، (ص : ١٦٥) .

وبهذا يتبينَّ من خلال الأمور التي عرضت سابقًا كذب الرواية الشائعة بين الناس عن التحكيم بأي معيار من معايير النقد الموضوعي للنصوص التاريخية .

رابعًا : حقيقة قرار الحكمين .

على أنه مما يؤكد عدم صحة الرواية المذكورة عن التحكيم أن العلماء انتقدوها ورووا خلافها في كتبهم ، فقد أخرج الدراقطني عن حضين بن المنذر [١] أنه جاء فضرب فسطاطه قريبًا من فسطاط معاوية ، فبلغ نبأه معاوية ، فأرسل إليه ، فقال : « إنه بلغني عن هذا - عمرو بن العاص - الذي بلغني عنه فأتيته فقلت : أخبرني عن الأمر الذي وليت أنت وأبو موسى كيف صنعتما فيه ؟ قال : قد قال الناس في ذلك ما قالوا ، والله ما كان الأمر على ما قالوا ، ولكن قلت لأبي موسى ما ترى في هذا الأمر ؟ قال : أرى أنه في النفر الذين توفي رسول الله ﷺ وهو راض عنهم ، قلت : فأين تجعلني أنا ومعاوية ؟ فقال : إن يستعن بكما ففيكما معونة ، وإن يستغن عنكما فطالما استغنى أمر الله عنكما » [٢] .

وليس من شك في أن أمر الخلاف الذي رأى الحكمان رده إلى الأمة أو إلى أهل الشورى ليس إلا أمر الخلاف بين عليٍّ ومعاوية حول قتلة عثمان ، وهو ما أطبقت على ذكره المصادر الإسلامية . أما الخلاف حول الخلافة فلم يكن قد نشأ عندئذٍ ، ولم يكن معاوية مدَّعيًا للخلافة ولا منكرًا حق عليٍّ فيها كما تقرر سابقًا ، وإنما كان ممتنعًا عن بيعته وعن تنفيذ أوامره في الشام حيث كان متغلبًا عليها بحكم الواقع لا بحكم القانون ، مستفيدًا من طاعة الناس له بعد أن بقي واليًا فيها زهاء عشرين سنة .

وقد سبق العلماء المختصون بتصحيح الروايات التاريخية إلى نقد الرواية الشائعة عن التحكيم وعلى رأسهم القاضي أبو بكر بن العربي الذي قال عنها : « وقد تحكم الناس

---

(١) هو حضين بن المنذر بن الحارث الرقاشي أبو ساسان : روى عن عثمان وعليّ وأبي موسى الأشعري ، قال العجلي : تابعي ثقة ، وكان رجلًا صالحًا ، ووثقه النسائي وابن حبان ، وقال ابن خراش : صدوق ، وقال أبو أحمد العسكري : كان صاحب راية عليّ يوم صفّين ، ثم ولاّه إصطخر وكان من سادات ربيعة ، وقال الذهبي : من أمراء عليّ يوم صفّين ، وكان شجاعًا شاعرًا مفوهًا . توفي عام (٩٧ هـ) (٧١٥ م) ترجم له : البخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٢٤٧) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ١٢٣ - ١٢٤) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٤ ، ص : ١٩١) ، والذهبي : « الكاشف » ، (ج ١ ، ص : ١٧٧) . وابن حجر : «التهذيب » : (ج ٢ ، ص : ٣٩٥) .

(٢) ذكر هذه الرواية القاضي ابن العربي في « العواصم » ، (ص : ١٧٨) .

في التحكيم فقالوا فيه ما لا يرضاه اللّٰه ، وإذا لحظتموه بعين المروءة - دون الديانة - رأيتم أنها سخافة حمل على سطرها في الكتب في الأكثر عدم الدِّين ، وفي الأقل جهل متين ... وكان أبو موسى رجلًا تقيًّا ثقفًا عالمًا حسبما بيَّناه في كتاب « سراج المريدين » ، أرسله النبي ﷺ إلى اليمن مع معاذ وقدَّمه عمر وأثنى عليه بالفهم ، وزعمت الطائفة التاريخية الركيكة أنه كان أبله ، ضعيف الرأي ، مخدوعًا في القول ، وأن ابن العاص كان ذا دهاء وأرب حتى ضربت الأمثال بدهائه تأكيدًا لما أرادت من الفساد ، اتبع في ذلك بعض الجهال بعضًا وصنفوا فيه حكايات ... وهذا كله كذب صراح ما جرى منه حرف قط ، وإنما هو شيء أخبر عنه المبتدعة ، ووضعته التاريخية للملوك ، فتوارثته أهل المجانة والجهارة بمعاصي اللّٰه والبدع ... » [(١)] .

وقال ابن دحية الكلبي في كتابه « أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين » : قال أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري - الباقلاني - في « مناقب الأئمة » : فما اتفق الحكمان قط على خلعه - عليّ بن أبي طالب - ... وعلى أنهما لو اتفقا على خلعه لم ينخلع حتى يكون الكتاب والسنة المجتمع عليهما يوجبان خلعه أو أحد منهما على ما شرطا في الموافقة بينهما أو إلى أن يبيِّنا ما يوجب خلعه من الكتاب والسنة ، ونصُّ كتاب عليٍّ عليه السلام اشترط على الحكمين أن يحكما بما في كتاب اللّٰه ﷻ من فاتحته إلى خاتمته لا يجاوزان ذلك ولا يحيدان عنه ، ولا يميلان إلى هوى ولا إدهان ، وأخذ عليهما أغلظ العهود والمواثيق ، وإن هما جاوزا بالحكم كتاب اللّٰه فلا حكم لهما ... والكتاب والسنة يثبتان إمامته ، ويعظمانه ويثنيان عليه ، ويشهدان بصدقه وعدالته ، وإمامته وسابقته في الدين ، وعظيم عنائه في جهاد المشركين ، وقرابته من سيد المرسلين ، وما خص به من القدم في العلم والمعرفة بالحكم ، ووفور الحلم ، وأنه حقيق بالإِمامة ، وأهل لحمل أعباء الخلافة ... [(٢)] .

ومن الملاحظ أن التحكيم كان سببًا مباشرًا في الخلاف بين عليٍّ ﷺ والخوارج ، وقد انتهى أمرهم إلى أن قاتلهم فهزمهم في موقعة النهروان هزيمةً نكراء ، فبيتوا أن يقتلوه ، فما أمكنهم إلا أن اغتالوه ، فاستشهد ﷺ في صلاة الفجر من يوم الجمعة لسبع بقين من

---

(١) « العواصم من القواصم » (ص : ١٧٢ - ١٧٧) .

(٢) ابن دحية الكلبي : « أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين » ، لوحة ٢١ .

شهر رمضان ، حين طعنه - أشقى الآخِرين - عبد الرحمن بن ملجم الخارجي [١] ، وكلف الخوارج من يقتل معاوية وعمرو بن العاص فأخطأهما [٢] ، وبدأت الفتن تجتاح الأمة الإسلامية ، وبدأ ظهور الفرق ذات الآراء السياسية والعقائدية ، ولم يعد من سبيل للعودة إلى الطريق القويم الذي أراد الحكمان أن يضعا الأمة عليه ، ويحلا الخلاف بين أصحاب رسول الله ﷺ وأنصارهم من خلاله .

* * *

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ١٤٣ - ١٤٥) .
(٢) « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ١٤٩) .

المبحث الثالث : نتائج الفتنة

أولًا : الآثار السياسية .
أ - موقف الخوارج .
ب - موقف المرجئة .
جـ - موقف الشيعة .
الآثار السلبية المترتبة على ظهور الخلافات السياسية
ثانيًا : الآثار العقدية .
أ - بدعة الخوارج .
ب - بدعة المرجئة .
جـ - بدعة الشيعة .
الآثار السلبية المترتبة على ظهور الخلافات الكلامية
ثالثًا : الآثار الفقهية : معرفة أحكام البغاة .
رابعًا : موقف أهل السنة والجماعة المتميز بعد الفتنة

* * *

أولًا : الآثار السياسية .

نشبت معركة الجمل وبعدها صفين والأمة على مذهب اعتقادي ونهج سياسي واحد يدين به كلا المعسكرين المتحاربين ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، أي ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه الذين ثبتوا جميعًا على الهدى والحق وما بدَّلوا تبديلًا .

إلا أنه يمكن اعتبار وقعة صفين المنطلق التاريخي لظهور الفرق ذات الآراء السياسية ، وبالدقة حادثة التحكيم التي كانت الشرارة التي فجرت بركانها ، إذ أنتجت هذه الحادثة وذيولها فرقتين ، بل منهجين يشمل كل منهما فرقًا كثيرة هما « التشيع والخروج » ، وكلاهما ناشىء عن علة واحدة هي الغلوّ ، لكنه غلو مضاد ، فقد أسهم ظهور الخوارج في تبرير خروج الشيعة وانتشارهم ، حيث كان غلو إحدى الطائفتين مبررًا لغلوٍّ الأخرى

في الاتجاه المعاكس .

وهذا التفرق بالتالي وما صحبه من صراع أدى إلى نمو اتجاه محايد يمكن أن يوجد في أي قضية مماثلة ، فإن من سنن الاجتماع أن أي نزاع يقوم بين طائفتين قد يفرز فئة ثالثة محايدة ، وكانت هذه الفئة هم المرجئة الذين لم يستطيعوا أن يستبينوا رأيًا فيتبعوه أو يرجحوا طرفًا فيوالوه ، فأثروا الركون إلى الحياد .

وجدير بالذكر أن الخارجين عن الجمهور أو السنة والجماعة لم يكونوا إلا شراذم شاذة وطوائف محدودة لم يكن فيهم ذو فضل أو سابقة ، بل كلهم من الأعراب وحديثي العهد بالإسلام من أبناء الأمم المفتوحة ، وعلى امتداد القرون الثلاثة المفضلة (١) لم يكن أصحاب البدع إلا مستنقعات جاثية على ضفاف نهر الإسلام الضخم ، ولم يكن فيها - بحمد اللّه - أحد الأئمة الأعلام الذين عرفهم تاريخ الإسلام .

ومهما يكن من ظهور هذه الفرق ، كنتيجة حتمية لتلك الفتنة العمياء التي راهن مثيروها على هدم الإسلام ، فإن الحقيقة الثابتة هي أن نقاء عقيدة السلف لم يتكدر قط . وأن الطائفة المنصورة - في مواجهة تلك الفرق - ظلت قائمة ولم تزل إلى أن يأتي أمر اللّه ، كما جاء في الحديث : « **لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر اللّه** » (٢) .

أ - موقف الخوارج .

أدّى حادث التحكيم بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما سنة (٣٨ هـ) (٦٥٨ م) إلى بدء ظهور الفرق ذات الآراء السياسية ، ومن ضمنها فرقة الخوارج الذين رفضوا مبدأ قبول التحكيم في النزاع أصلًا ، ذلك أنهم قالوا : « لا حكم إلا للّه مقررين أنه لا يجوز العدول عن حكم اللّه إلى حكم الرجال ، واللّه قد حكم في الفئة الباغية بقتالها حتى تفيء إلى أمر اللّه » (٣) .

وقد سبق إلى نقض فهم الخوارج لهذه العبارة عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فيُروى أنهم

---

(١) حديث القرون الثلاثة المفضلة : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، » رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ (ج ٤ ، ص : ١٨٩) .

(٢) رواه البخاري وغيره ، وقد سبق تخريجه في (ج ١ ص : ٤٨٧) .

(٣) ويظهر ذلك في حديثهم لعليّ رضي الله عنه : « يا أمير المؤمنين ! ما ننظر بهؤلاء القوم ، ألا نمشي إليهم بسيوفنا حتى يحكم اللّه بيننا ؟ » رواه أحمد في « مسنده بترتيب الساعاتي » ، (ج ٨ ، ص : ٥٨٧) .

أنكروا عليه يومًا في المسجد بقولهم : « لا حكم إلا للّه » فأجابهم : كلمة حق أريد بها باطل [١] ، وقد كان هذا الباطل أنهم قالوا : لا حاكم إلا اللّه ، ولذلك أجابهم عليٌّ : « نعم لا حكم إلا للّه ، ولكن هؤلاء يقولون : لا إمرة إلا للّه ، وإنه لابد للناس من أمير » [٢] .

وقد أراد عليٌّ أن يبيِّن سطحية تفكيرهم ورداءة عقولهم كما جاء في الحديث : « **سفهاء الأحلام** » [٣] ، فجمع الناس ودعا بمصحف فجعل يضربه بيده ويقول : أيها المصحف ! حدِّث الناس ، فقالوا : ما هذا إنسان ؟ إنما هو مداد وورق ، ونحن نتكلم بما روينا منه ، فقال : كتاب اللّه بيني وبين هؤلاء ، يقول اللّه في امرأة ورجل : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ﴾ [٤] ، وأمة محمد أعظم من امرأة ورجل ، ونقموا عليَّ أن كاتبت معاوية ، وقد كاتب رسول اللّه ﷺ سهيل بن عمرو [٥] ، و ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [٦] .

وقد ظلت هذه العبارة : « لا حكم إلا للّه » علمًا على مذهب الخوارج على اختلاف فرقهم وتعدُّدها ، وتعددت تفسيرات هذه الفرق لهذا الشعار . فارتكب الخوارج - بناءً على فهمهم الخاطىء له وتأويلهم المتعسف للنصوص - كثيرًا من المنكرات ، وعاثوا في الأرض فسادًا يقتلون وينهبون أموال المسلمين مستحلين لها بزعم أن من خالفهم ليس بمسلم ، وهم سلف المكفرة في هذه الأمة إلى اليوم .

ويكفي لبيان مدى مساندة هذا الشعار للفوضى ما ارتكبه الخوارج من مظالم بناءً عليه ، كما أنه أدى إلى تفرق الخوارج أنفسهم إلى أكثر من عشرين فرقة [٧] . ذلك أنه ما دام « لا حكم إلا للّه » - على النحو الذي فهموه - ، وما دام الناس بطبيعتهم لن يتفقوا دائمًا على قبول فهم معين في كل مسألة تعرض للنقاش أو يظهر فيها الخلاف ، فإن اختلاف الرأي سوف يعتبر دائمًا خروجًا على حكم اللّه أو كفرًا به ، ولن يبقى ثمة مجال لتباين الرأي إلا إذا صحبه دائمًا نزاع وصراع بين أصحاب الآراء المتباينة ، إذ يرى

---

(١) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » ، (ج ٧ ، ص : ١٧٣) .

(٢) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ، (ص : ٥٨) .

(٣) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين ، (ج ٨ ، ص : ٥٢) .

(٤) الآية ٣٥ من سورة النساء . (٥) له صحبة .

(٦) الآية ٢١ من سورة الأحزاب . والخبر رواه أحمد في « المسند بترتيب الساعاتي » ، (ج ٢٣ ، ص : ١٥٩) . وذكره ابن كثير في « البداية » ، (ج ٧ ، ص : ٢٨٠ - ١٨٢) ، وقال : تفرد به أحمد وإسناده صحيح .

(٧) انظر الأشعري : « المقالات » ، (ج ١ ، ص : ١٦٤ ، ١٨٨) .

كل منهم أنه يسعى لإقرار حكم اللَّه في الأرض .

وتبعًا لذلك امتلأت صفحات تاريخهم بنماذج غريبة لعقيدتهم ومنهجهم ، فهم يثورون ويندفعون من أجل إثبات قضية خاطئة من أساسها يرون أن عدم إثباتها كفر وضلال ، فإذا ما تبين لهم خلاف الصواب نكصوا على رؤوسهم وقالوا : كنا مخطئين بل كافرين حين فعلنا ذلك ؛ فيثورون ويشتطون أشد من الأول من أجل إبطال ما أثبتوه والتراجع عما قرروه ، ويرون ذلك كفرًا [1] .

وخلال هذا الجموح من الاندفاع والتراجع ينشق عنهم بعضهم ويشتطون في التهجم على الطائفة الأصل ويكفرونها بسبب التردد والتقلب أو بسبب أحد الرأيين السابق أو اللاحق ، ويحدث عندئذ أن تردَّ عليهم تلك الطائفة بلا ورع ناسبة الكفر إليهم بسبب مفارقة الجماعة الأم .

ثم إنه غالبًا ما ينشأ من حدة هذا الخلاف فرقة ثالثة تتبنى موقفًا وسطًا بين الطائفتين المتقابلتين وتتوقف عن كلا الرأيين ، فما تلبث أن توصم بالكفر ؛ لأن كليهما يوجب عليها أن تكون معه وإلا فهي كافرة .

وهكذا دواليك سلسة من تضخيم المواقف أو الاجتهادات والتنديد بالخصم والتشهير به في سلسة من الانشقاقات الجذرية والمفاصلات الكاملة [2] .

ومن الخصائص المميزة لفرق الخوارج المروق [3] من الدين والغلو والإفراط والشطط والتنطع ، كما تميزت في منهجها الحركي بالاندفاع والتهور ، والثورية العمياء ، والقابلية السريعة للتمزق والاشتعال ، فالجلافة طبعهم ، وضيق الأفق سمتهم ، ما خيِّروا بين أمرين إلا اختاروا أعسرهما ، وما صادفوا احتمالين إلا انحازوا لأبعدهما ، وما رأوا طريقين إلا سلكوا أشقهما .

وقد تفرق الخوارج فرقًا كثيرة لم يجمع بينها سوى اعتناق مبدأين هما :

المبدأ الأول : الحكم على عليٍّ ﷺ والخلفاء الذين سبقوه ، فكانوا يتولون أبا بكر وعمر وعثمان - في صدر خلافته - ثم يتبرءون منه بقية عهده ، ويتولون عليًّا إلى أن قبل التحكيم ، وبعد التحكيم يتبرءون منه ، وكان مذهبهم وفق هذا المبدأ الحكم بالكفر على عثمان وعليٍّ ﷺ وأصحاب الجمل ، ومن رضي بالتحكيم من أصحاب صفين ، ومن صوب أحد الفريقين أو كليهما [4] .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٨٤) .

(٢) انظر نماذج من ذلك في « المقالات » للأشعري ، (ج ١ ، ص : ١٦٤ - ١٧٦ - ١٧٧ ، ١٨٨) .

(٣) سرعة الخروج من الشيء ، والمارقة الذين مرقوا من الدين لغلوهم فيه ، راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

(٤) البغدادي : « الفرق بين الفرق » ، (ص : ٥٥) .

ولما كان الخوارج من ذلك الصنف البشري العنيد المحدود الإدراك الذي يضيق أفقه أو علمه عن تفهم الخلاف ، فتثور نفسه لأتفه الأسباب ، ودونما تبصر في الدوافع والعواقب وتريث الحكم ، فقد أعلنوا تكفيرهم للمجتمع المسلم بأجمعه وأظهروا نقمتهم وسخطهم على الأطراف المخالفة لهم .

المبدأ الثاني : بأن وجوب الخروج على الحاكم الجائر فرض لا يحل تركه ، فكل قادر يلزمه الخروج ولو كان وحده ، وسواء ظن أن خروجه يؤدي إلى النتيجة المرجوة أم لا (١) .

وبهذا لا يشترطون عددًا ولا قدرةً على تغيير المنكر ، ومن أجل ذلك كان تاريخهم - بشكل عام - سلسلة من الثورات والحروب المتواصلة ميزتهم عن غيرهم من الفرق ، وفي سبيلها أبيدوا أو كادوا أن يبادوا .

وقد أفاض الباحثون المحدثون في تحليل ظاهرة « الخروج » ، ولكن بمعايير عصرية وبمنهج مستورد ، فجاءوا بآراء من ضمنها الرأي القائل بأن أصل الخروج هو موضوع الخلافة ، وأن التعصب القبلي ومنافسة قريش على هذا المنصب هو السبب الذي يفسر نزعة الخوارج ، لكن الذي يبدو للباحث المتعمق المنصف أن موضوع الخلافة ليس إلا مسألة جزئية عند أكثر الفرق ، وليس هو أصل نشأة جميع الفرق ، باستثناء الشيعة الذين يجعلون الخلافة ركنًا من أركان الدين ، مع أن أصل نشأتهم لم يكن قضية الخلافة نفسها ، فصحيح أن رفض انحصار الخلافة في قريش ورفض الجور والظلم من جانب بني أمية وبني العباس أصبحا من مميزات الخوارج فكرًا وحركة ، ولكن هذا ناشئ عن التطور الطبيعي للفكرة والحركة ، وذلك أن أول أمرهم كان المطالبة بمثل عمر في سيرته وعدله لقولهم : « فلسنا نتابعكم أو تأتونا بمثل عمر » (٢) .

ولم تكن المطالبة بأن يكون الخليفة منهم ، ولكنهم لما رأوا إنكار الأمة عليهم بما فعلوه من اختيار لإمرة المؤمنين عبد اللَّه بن وهب الراسبي ، وهو أعرابي بوّال على عقبيه ، لا سابقة صحبة ولا فقه ولا شهد له بخير قط (٣) ، قاموا بالدفاع عما اقترفت أيديهم دفاعًا قادهم إلى القول بأن الخلافة جائزة لكل مسلم صالح لها قرشيًّا أو غير قرشي (٤) .

(١) الأشعري : « المقالات » ، (ج ١ ، ص : ١٨٩) ، والبغدادي : « الفرق بين الفرق » (ص : ٥٥) .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٨٣) .

(٣) ابن حزم : « الفصل في الملل والأهواء والنحل » ، (ج ٤ ، ص : ١٥٧) .

(٤) وينقض زعم الخوارج هذا ما نصت عليه الأحاديث الصحيحة في جعل الإمامة في قريش ، فقد أخرج البخاري في « جامعه الصحيح » من طريق معاوية ﷺ عن النبي ﷺ قال : « إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم =

فالفكرة إذن فكرة تبريرية لما وقع ، وليست أساسًا اعتقاديًا يبنى عليه الواقع .

كما أن تفسير خروجهم بالتعصب القبلي ومنافسة قريش على هذا المنصب سبب ترده الحقائق التاريخية التي تبين أن أغلب الخوارج هم من بني تميم وهي قبيلة من بطون مضر [١] ، لا من ربيعة ولا من اليمن .

وهذا يستلزم أن يكون تعصبهم لقريش لا لمناوئيها ؛ فإن قريشًا مضرية كما هو متواتر عند أهل النسب [٢] ، وثابت في الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ في ما رواه أبو هريرة ﷺ قال : ما زلت أحب بني تميم منذ ثلاث ، سمعت النبي ﷺ يقول : « **هم أشد أمتي على الدجال** » - قال - وجاءت صدقاتهم فقال رسول الله ﷺ : « **هذه صدقات قومنا** » ، وكانت سبية منهم عند عائشة فقال : « **أعتقيها فإنها من ولد إسماعيل** » [٣] .

والمشهور أيضًا عن قبيلة تميم الفخر بالنبوة والخلافة في مضر ، وقد كان الفرزدق وجرير ، وهما من أشهر شعراء ذلك العصر ، يفتخران بانتمائهما لتميم ، ويعيران الأخطل بأن قبيلته ربيعة محرومة من هذا الشرف ، يقول جرير في نونيته :

إنَّ الذي حرم المكارم تغلبًا   جعل النبوة والخلافة فينا [٤]

ومن الآراء المعاصرة ما ذهب إليه نفر من البعثيين اليساريين والمتأثرين بالنظرة المادية الغربية من أن علة ظهور الخوارج هي بيئتهم الصحراوية المجدبة وواقعهم المرُّ بسبب الامتيازات الطبقية التي كان ينعم بها الخلفاء ... وحاشيتهم [٥] .

= أحد إلا أكبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين » « كتاب الأحكام » باب الأمراء من قريش، (ج ٨ ، ص : ١٠٥) ، وروى أحمد في « مسنده » « الأئمة من قريش » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢١) ، وأخرج البيهقي والشافعي من طريق عطاء بن يسار بسند صحيح عن النبي ﷺ قال لقريش : « أنتم أولى الناس بهذا الأمر ما كنتم على الحق ، إلا أن تعدلوا عنه فتلحون كما تلحى هذه الجريدة » انظر : « الفتح » (ج ١٣ ، ص : ١١٦) . وهذا أبو بكر ﷺ يذكر فضل الأنصار في سقيفة بني ساعدة ثم يقول لهم : « ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش ، هم أوسط الناس نسبًا ودارًا » « السيرة » لابن هشام ، (ج ٤ ، ص : ٣٣٩) ، وهو رأي يتفق عليه أهل السنة لمصلحة اقتضته ، وهي جمع الكلمة وتوحيد الصف .

(١) قبيلة من العدنانية من ولد إسماعيل عليه السلام . انظر ابن الأثير : « اللباب » (ج ٣ ، ص : ٢٢٢) .

(٢) انظر ابن حزم : « جمهرة أنساب العرب » ، (ص : ١١) ، والقلقشندي : « نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب » (ص : ٤٢٢) .

(٣) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب العتق ، (ج ٣ ، ص : ١٢٣) .

(٤) جرير ، ديوان ، (ص : ٤٧٦) .

(٥) مثال شاكر مصطفى في كتابه « دولة بني العباس » ، (ج ١ ، ص : ٣٦) ، وزاهية قدورة في كتابها : « الشعوبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في العصر العباسي الأول » ، وعمار طالبي في كتابه : « آراء الخوارج الكلامية » ، (ص : ٥٢) .

وهذا رأي مردود ؛ لأن الخوارج كانوا أزهد الناس في الحياة ، في دنيا معروضة عليهم مبذولة لهم ، حيث إن تشددهم في الدين وغلوهم فيه أملى عليهم أن يعيشوا حياة الزهد والتقشف والإِعراض عن طيبات الحياة ، كما أن ما قدموه في سبيل مبدأهم من تضحيات ضخمة مجردة من أي غرض ونزعة مصلحية - في الأغلب - لهو أحد الأدلة على ذلك .

ويرد الزعم السابق أيضًا أن المصادر التاريخية مطبقة على أن فكرة الخوارج قامت على مبدأ التكفير بالمعصية ، وهي قضية عقدية بحتة يدل عليها ما ساقه الإِمام البخاري في « جامعه الصحيح » عن الغلو والتكلف في الدين والمروق منه إشارة إلى الخوارج [(١)] .

بل إن الحديث الصحيح في نشأة فكرهم ينقضه ويرده ، فقد روى البخاري من طريق أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : بينما النبي ﷺ يقسم جاء عبد اللّٰه بن ذي الخويصرة التميمي ، فقال : اعدل يا رسول اللّٰه فقال : « **ويلك ، ومن يعدل إذا لم أعدل !** » قال عمر بن الخطاب : دعني أضرب عنقه ، قال : « **دعه فإن له أصحابًا يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ... آيتهم رجل إحدى يديه** - أو قال : **ثدييه - مثل ثدي المرأة أو قال : مثل البضعة تدردر ، يخرجون على حين فُرقة من الناس** » [(٢)] .

وهذه القضية الدينية أفرزت بدورها موقفًا سياسيًا يقوم على شق عصا الطاعة والخروج على الإِمام ، يقول الخطابي [(٣)] : « فمعنى قوله ﷺ : « **يمرقون من الدين** » أراد بالدين [(٤)]

---

(١) انظر البخاري « الجامع الصحيح » كتاب استتابة المرتدين ، والمعاندين (ج ٨ ، ص : ٥١) ، وكتاب الاعتصام بالسنة ، (ج ٨ ، ص : ١٤٨) ، ومسلم في « الجامع الصحيح » كتاب الزكاة ، باب التحريض على قتال الخوارج ، (ج ٧ ، ص : ١٧٤) .

(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب استتابة المرتدين ، (ج ٨ ، ص : ٥٢) .

(٣) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي أبو سليمان المحدث الرحالة ، قال الذهبي فيه : وكان ثقة متثبتًا من أوعية العلم ، من مصنفاته : « إصلاح غلط المحدثين » ، « غريب الحديث » ، « معالم السنن » ، « شرح الأسماء الحسنى » ، توفي عام (٣٨٨ هـ) (٩٩٨ م) ، ترجم له : ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٢ ، ص : ٢١٤) ، والقفطي : « إنباه الرواة » ، (ج ١ ، ص : ١٢٥) ، والذهبي : « التذكرة » ، (ج ٣ ، ص : ١٠١٨) .

(٤) إن المفهوم الشائع عن الدين بين الناس اليوم - وهو من رواسب الغزو الفكري لبلاد المسلمين - لا يعدو مجرد علاقة بين الإِنسان واللّٰه ، محيطها الشعائر التعبدية ، وتصحيح هذا المفهوم انطلاقًا من اللغة والشرع أمر مهم بالنسبة للمنتسبين إلى الإِسلام ، وهم يعيشون فصامًا نكدًا وازدواجيةً خطيرةً في حياتهم ومعاملاتهم المختلفة ، ترتب عليها الفصل بين الدين والسياسة وبين الدين والدولة ، وما آل إليه أمر المسلمين تبعًا لذلك من تخلف وتمزق وفرقة لا يجبر كسرها إلا بالعلم الصحيح ، والتزام حكم اللّٰه وشريعته في مختلف مجالات =

أنهم يخرجون من طاعة الإمام المفترض الطاعة وينسلخون منها »[1] .

فهذا واقع في خلافة عليٍّ ﷺ قبل أن يوجد الظلم وجور الحكام والامتيازات الطبقية .

فالعلة الحقيقية إذن لظهور الخوارج هي علة نفسية محضة ؛ فالنفوس البشرية لا تنضبط دائمًا على المنهج العدل الوسط ، بل تجنح عنه ذات اليمين أو ذات الشمال ، فإما الإفراط والغلو المدمر أو التميع والتفريط المسرف ، والخوارج وقعوا في الأول .

وقد تجلت فطرية الإسلام وكماله وتوازنه في معالجة كلا الانحرافين ، فإنه لما كان التفريط بطبعه غالبًا على أكثر النفوس جاء التحذير منه متمثلًا في الأوامر والنواهي عامة والتذكير بها ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضرورة التناصح بين المسلمين ، والوعيد للمفرطين .

= الحياة ؛ فالدين في لغة العرب هو الطاعة يقولون : دان له دينًا أي : أطاعه لقول الشاعر :

ويوم الحزن إذ حشدت معد   وكان الناس إلا نحن دينا

معنى دينًا : مطيعين وقال الأعشى :

هو دان الرباب إذ كرهوا الديـ   ن دراكًا بغزوة وصيال

يعني بقوله دان : ذل ، وبقوله : كرهوا الدين أي : كرهوا الطاعة . انظر : « تفسير الإمام الطبري » ، (ج ٣ ، ص : ١٤١) ، والدين : الشريعة والحكم لقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ ﴾ انظر : « تفسير ابن كثير » ، (ج ٢ ، ص : ٤٨٥) . ويطلق الدين على الحساب والقهر والغلبة والسلطان والملك والحكم والتدبير ، ومنه الدَّيان ، صفة اللّٰه تعالى ومعناه : القهار والقاضي والحاكم والسائس والحاسب والمجَازي الذي لا يضيع عملًا ، أما في الاصطلاح الشرعي : فالدين اسم لجميع ما يتعبد اللّٰه به ، وهو التزام حكمه وشرعه في شؤون الحياة كلها ، والانقياد بالتذلل والخضوع له وترك المخالفة ، قال الإمام الطبري : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ معناه : إن الطاعة التي هي الطاعة عنده : الطاعة له وإقرار الألسن والقلوب له بالعبودية ، والذلة وانقيادها له بالطاعة فيما أمر ونهى ، وتذللها له بذلك من غير استكبار عليه ولا انحراف عنه دون إشراك غيره من خلقه معه في العبودية « تفسير الطبري » ، (ج ٣ ، ص : ١٤١) ، ومعنى العبودية والألوهية والدينونة :

إفراد اللّٰه بالحكم : حكامًا ومحكومين لقوله تعالى : ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ .

إفراد اللّٰه بالولاء : لقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ وقوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ .

إفراد اللّٰه بالنسك (الذبح والنذر والاستغاثة والدعاء والشفاعة وغيرها) لقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ .

(٢) ابن الأثير : « جامع الأصول » ، (ج ١٠ ، ص : ٩٧) .

ولما كان الغلو بطبيعته لا تطيقه إلا نفوس قلائل تنطلق من تصور فاسد ، وكثيرًا ما تحظى بالإعجاب والإكبار لما تلزم به نفسها (١) ، ويظن الناظر أنها تمثل حقيقة الدين وسموه ، جاءت النصوص الشرعية لتقوّم التصور ، وتصحح المفاهيم ، وتبين صفات هذه النفوس وشبهات ذلك التصور ؛ فكان التحذير من الخوارج جليًّا باعتبارهم فرقة مارقة ذات منهج عقدي متميز .

ويتضح مما سبق ذكره بيان خطأ النظرة إلى فرقة الخوارج باعتبارها حدثًا تاريخيًّا له تفسيرات المحلية المحدودة ، وضرورة النظر إليها على أنها ظاهرة وليست حادثة ؛ فهي فكرة عقائدية يمكن أن تتكرر - في كل زمان ومكان - بمعنى أنها ظاهرة تديُّن توجد في كل دين وفي كل عصر باستقراء النصوص الواردة فيهم .

روى النسائي عن أبي برزة ﷺ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « **يخرج في آخر الزمان قوم ... يقرؤن القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، سيماهم التحليق ، لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال** » (٢) .

فالغلو ظاهرة كبرى في تاريخ الأمم والملل السابقة حتى قال النبي ﷺ : « **إنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين** » (٣) ، وما تأليه المسيح وعزير ورهبانية النصارى إلا مثال ذلك ، قال تعالى : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ ﴾ (٤) .

وقد نحا باحثون آخرون منحى آخر ، فاعتبر بعضهم الخوارج فرقة سياسية ليس إلا (٥) ، بينما وضعها آخرون في إطار ديني محض (٦) .

ويرجع ذلك إلى الفصل عند هؤلاء بين الدين والسياسة ، فالناظر في كتاباتهم لا يخفى عجبه من التضاد المفتعل بين مفهومي الدين والسياسة ذلك التضاد الذي أربك آراءهم وذبذب نظراتهم

(١) مر عليّ ﷺ بالخوارج ، فقال : « بؤسًا لكم ، لقد ضركم من غركم . قالوا : يا أمير المؤمنين من غرّهم ؟ قال : الشيطان وأنفس أمارة بالسوء غرتهم بالأماني وزينت لهم المعاصي ونبأتهم أنهم ظاهرون » ، ابن الأثير : « جامع الأصول » ، (ج ٣ ، ص : ٣٤٨) .

(٢) أخرجه النسائي في « السنن » ، كتاب تحريم الدم ، باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس ، (ج ٧ ، ص : ١١٩) ، قال محقق جامع الأصول » : هو حديث حسن ، (ج ١٠ ، ص : ٩٢) .

(٣) رواه النسائي في « سننه » ، كتاب المناسك ، (ج ٥ ، ص : ٢٦٨) ، وابن ماجه في « سننه » ، كتاب المناسك ، (ج ٢ ، ص : ١٠٠٨) ، وأحمد في « مسنده » ، (ج ١ ، ص : ٢١٥) ، وصححه الألباني « صحيح سنن النسائي » (٢/٦٤٠ رقم ٢٨٦٣) . (٤) الآية ٢٧ من سورة الحديد .

(٥) مثال أحمد أمين في « فجر الإسلام » ، (ص : ٢٥٩) ، ونايف محمود معروف في : « الخوارج في العصر الأموي » ، (ص : ٥٩) .

(٦) مثال المستشرق فلهاوزن : « الخوارج والشيعة » ، (ص : ١٣ - ١٤) ، والمستشرق نيكولسن (ص : ٢٠٧ - ٢١٣) « A Literary History of The Arabs » .

حول اتجاه الفرق الإسلامية حين يتجادلون ويتساءلون أكان الخوارج حزبًا دينيًا أو سياسيًا .

فالذين اعتبروا الخوارج فرقة سياسية جعلوا التعصب القبلي وما أسموه الدكتاتورية في الحكم - الاستبداد في الملك - سببًا في وجودها والدافع لحركتها ، والذين عدُّوها فرقة دينية جعلوا الحماس الديني والزهد المتطرف هو العلة الحقيقية التي تبرز وجودها .

وقد نسي هؤلاء جميعًا أن السياسة باعتبارها جانبًا أساسيًّا مهمًّا من جوانب الإسلام لا يمكن فصلها بالكلية عن أي اتجاه عقائدي داخل الحياة الإسلامية ؛ فالمصادر التاريخية مطبقة على أن الخوارج منذ خروجهم يوم صفِّين قد اعتقدوا كفر عليٍّ ﷺ لأنه حكَّم الرجال في دين اللَّه - على حد زعمهم - ثم تجمهروا وأمَّروا عليهم أميرًا .

فعلى الذين يرونها فرقة سياسية مجردة أن يفسروا كيف قامت هذه الفرقة على مبدأ التكفير بالمعصية ، وتحت أي بند من بنود السياسة تندرج قضية التكفير بالمعصية ! .

وعلى الذين يرونها فرقة دينية أن يفسروا : لماذا اجتمع هؤلاء في ثورة مسلحة وبايعوا رجلًا منهم أميرًا للمؤمنين ، في حين أنها فرقة دينية حسب مفهومهم العلماني للدين ؟ وتحت أي شعيرة من شعائر الدين يقع هذا الموقف الذي نشأ مع الحركة منذ بدايتها ! .

وللإشارة فإنه إذا كان لا مانع من استخدام هذه المصطلحات للتقسيم الفني كما فعلنا في هذا المبحث - فإنه يكون إجراءًا تعسفيًّا اتخاذ ذلك ذريعة أو منهجًا في هذا الفصل الاعتباطي بين الدين والسياسة ، مع التنبيه على الخطأ الفادح الذي وقع فيه أولئك الذين طبقوا معايير العصر ومقاييسه على الإسلام وتاريخه المتميز (١) ، فمع إحسان الظن بهم وغض الطرف عما لديهم من التقليد الأعمى أو التحريف المتعمد ، يمكن القول أن مصدر الخطأ في منهجهم هو تطبيق واقع العصر الحاضر ومفاهيمه على العصور السابقة مع أن لكل عصر مميزاته الواضحة التي تسمى في منهج البحث العلمي « روح العصر » .

فما دمنا في عصر تغلب فيه الصراعات السياسية والتكتلات الحزبية النفعية ، قام هؤلاء بتطبيق هذا الواقع على ذلك العصر الذي كانت العقيدة والمبدأ هي المنطلق والأساس لتصرفات الطوائف والفرق والناس ، وسبب ذلك أن الكتابة التاريخية المعاصرة اصطبغت - باستثناء النزر اليسر بالمنهج الغربي الذي هو بطبيعة الحال ابن بيئته ، تلك البيئة التي تتمرغ في أوحال المادية ، وتعاني من مرارة الصراع النفعي ، ولا تؤمن بما يسمى القيم والمبادئ ، ثم فوق هذا كله ؛ فهي غارقة في النظرة المتعصبة الحاقدة على الإسلام .

---

(١) انظر مصادر تفسير الحوادث ، (ج ١ ص : ١٠١) .

ب - موقف المرجئة :

يصف الإمام الطبري المرجئة في كتابه « تهذيب الآثار » بقوله : « فإن قال لنا قائل : ومن المرجئة ؟ وما صفتهم ؟ قيل : إن المرجئة هم قوم موصوفون بإرجاء أمر مختلف فيما ذلك الأمر [١] ، فأما إرجاؤه فتأخيره ، وهو من قول العرب : أرجأ فلان هذا الأمر فهو مرجئه بهمز ، وأرجاه فلان يرجيه إرجاءً ، بغير همز فهو مرجيه . ومنه قوله تعالى جل ذكره : ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [٢] يقرأ بالهمز وغير الهمز بمعنى مؤخرون لأمر اللَّه ، وقوله - جل ثناؤه - مخبرًا عن الملأ من قوم فرعون ﴿ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [٣] .

فأما الأمر الذي بتأخيره سميت المرجئة مرجئة ؛ فإن ابن عيينة كان يقول فيما حدثني عبد اللَّه بن عمير الرازي [٤] قال : سمعت إبراهيم بن موسى [٥] - يعني الفراء الرازي - قال : سئل ابن عيينة عن الإرجاء فقال : الإرجاء على وجهين : قوم أرجأوا أمر عليٍّ وعثمان فقد مضى أولئك ؛ فأما المرجئة اليوم فهم يقولون : الإيمان قول بلا عمل فلا تجالسوهم ولا تؤاكلوهم ولا تشاربوهم ولا تصلوا معهم ولا تصلوا عليهم » [٦] .

وممن نسب إليه الإرجاء على الوجه الأول : محارب بن دثار قاضي الكوفة المتوفى عام (١١٦ هـ) (٧٣٤ م) ، يقول فيه ابن سعد : « كان من المرجئة الأولى الذين كانوا يرجئون عليًّا وعثمان ، ولا يشهدون بإيمان ولا كفر » [٧] ، وخالد بن سلمة الفأفأ ، وهو يروي عن الشعبي وعنه سفيان بن عيينة ، قال الذهبي فيه : « كان مرجئيًّا ينال من عليٍّ ﷺ » [٨] ، وقال ابن حجر : « صدوق رمي بالإرجاء والنصب » [٩] .

---

(١) قال المحقق - محمود محمد شاكر - : هكذا جاءت العبارة ، هي غير جيدة ، لعله سقط من الناسخ شيء .

(٢) الآية ١٠٦ من سورة التوبة . (٣) الآية ١١١ من سورة الأعراف .

(٤) لم أقف على ترجمته .

(٥) هو إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زاذان التميمي أبو إسحاق الرازي الفراء المعروف بالصغير ، قال أبو زرعة : هو أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة وأصح حديثًا منه ، وقال أبو حاتم : من الثقات ، وقال النسائي : ثقة ، وكان أحمد ينكر على من يقول له الصغير ، ويقول : هو كبير في العلم والجلالة . توفي بعد عام (٢٢٠ هـ) (٨٣٥ م) . ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » (٣٢٧/١/١) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ١ ، ص : ١٣٧) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١ ، ص : ١٧٠) .

(٦) الطبري : « تهذيب الآثار » ، (ج ٢ ، ص : ٦٥٨) .

(٧) انظر في ترجمته : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ٣٠٧) ، وخليفة : « الطبقات » ، (ص : ١٦٠) ، وابن حجر : « التهذيب » (ج ١٠ ، ص : ٤٩) .

(٨) الذهبي : « الميزان » ، (ج ١ ، ص : ٦٣١) .

(٩) انظر في ترجمته : ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ١٤٤) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » (١٥٤/١/٢) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ١ ، ص : ٦٣١) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص : ٩٥) .

وأول من تكلم في الإِرجاء هو الحسن بن محمد ابن الحنفية المتوفى عام (٩٩ هـ) (٧١٧ م) ، قال ابن سعد في ترجمته : « وهو أول من تكلم في الإِرجاء - ثم يذكر أن زاذان [١] وميسرة[٢] دخلا عليه فلاماه على الكتاب الذي وضع في الإِرجاء ، فقال لزاذان : « يا أبا عمر ! لوددت أني كنت مت ولم أكتبه » [٣] .

وروى المزي [٤] عن عثمان بن إبراهيم بن حاطب [٥] قال : « أول من تكلم في الإِرجاء الأول الحسن بن محمد ، كنت حاضرًا يوم تكلم وكنت في حلقة مع عمر عمي ، وكان في الحلقة جحدب [٦] معه ، فتكلموا في عليٍّ وعثمان وطلحة والزبير فأكثروا ، والحسن ساكت ثم تكلم فقال : قد سمعت مقالتكم ولم أر شيئًا أمثل من أن يرجى عليٌّ وعثمان وطلحة والزبير ، فلا يتولوا ولا نتبرأ منهم ، ثم قام فقمنا ، فقال لي عمي : يا بني ليتخذن هؤلاء هذا الكلام إمامًا ، قال عثمان : ... فبلغ أباه محمد ابن الحنفية ما قال ، فضربه بعصًا فشجه وقال : لا تتولى أباك عليًّا ! وكتب الرسالة التي نبذ فيها الإِرجاء بعد ذلك [٧] .

---

(١) هو زاذان أبو الكوفي الضرير البزار ، شهد خطبة عمر في الجابية ، وروى عن جماعة من الصحابة منهم عليّ وابن مسعود وحذيفة وابن عمر وغيرهم ، قال ابن معين : ثقة لا يسأل عن مثله ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، ووثقه الخطيب ، وقال ابن حجر : فيه تشيع . توفي عام (٨٢ هـ) (٧٠١ م) : ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٦ ، ص : ١٧٨) ، والبخاري « التاريخ الكبير » ، (٣٢٨/١/٢) . وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٤ ، ص : ٢٥٨) . وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٣ ، ص : ٣٠٢) ، و« التقريب » ، (ج ١ ، ص : ٢٥٦) .

(٢) هو ميسرة أبو صالح الكندي الكوفي التابعي ، روى عن عليّ بن أبي طالب وسويد بن غفلة ، وروى عنه عطاء بن السائب وهلال بن خباب وسلمة بن كهيل ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٥ ، ص : ٣٠٣) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٥٩٨) ، وابن حبان : « الثقات » ، (ج ٥ ، ص : ٤٢٦) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١٠ ، ص : ٣٨٧) .

(٣) ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٥ ، ص : ٣٢٨) .

(٤) هو يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي المزي - نسبة إلى المزة من ضواحي دمشق - أبو الحجاج : من حفاظ الحديث ومحدث الشام في عصره ، من مصنفاته « تهذيب الكمال في أسماء الرجال » ، « تحفة الأشراف في معرفة الأطراف » ، وقد أثنى عليه تلميذه الإمام الذهبي ، وذكره بأحسن الأوصاف . توفي عام (٧٤٢ هـ) (١٣٤١ م) ، ترجم له : ابن تغرى بردي : « النجوم الزاهرة » ، (ج ١٠ ، ص : ٧٦) . والذهبي : « التذكرة » ، (ج ٤ ، ص : ١٤٩٨) ، والكتاني : « فهرس الفهارس » ، (ج ١ ، ص : ١٠٧) .

(٥) هو عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الجمحي القرشي ، رأى ابن عمر ، وروى عنه شريك ويعلى ابن عبيد وبعض العراقيين ، قال أبو حاتم : يكتب حديثه فهو شيخ ، ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » (٢١٢/٢/٣) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » (ج٦ ، ص : ١٤٤) .

(٦) هو جحدب ويقال جحدب التيمي ، روى عن عطاء ، وروى عنه الثوري وقيس بن الربيع . انظر البخاري : « التاريخ الكبير » (٢٥٥/٢/١) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٢ ، ص : ٥٥١) .

(٧) المزي : « تهذيب الكمال » ، (ج ١ ، ص : ٢٧٩) .

ويعقب الحافظ ابن حجر على كلام المزي في تهذيبه قائلًا : « قلت : المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان ، وذلك أني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور أخرجه ابن أبي عمر العدني (١) في كتاب الإيمان له في آخره قال : حدثنا إبراهيم بن عيينة (٢) عن عبد الواحد بن أيمن (٣) : كان الحسن بن محمد يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب على الناس : أما بعد ، فإنا نوصيكم بتقوى اللّٰه - فذكر كلامًا كثيرًا في الموعظة والوصية بكتاب اللّٰه واتباع ما فيه ، وذكر اعتقاده - ثم قال في آخره : « ونوالي أبا بكر وعمر ﵄ ونجاهد فيهما ؛ لأنهما لم تقتتل عليهما الأمة ولم تشك في أمرهما ، ونرجئ من بعدهما ممن دخل في الفتنة ، فَنَكِل أمرهم إلى اللّٰه ... إلى آخر الكلام » (٤) .

ويُستدرك على الحافظ ابن حجر رحمه اللّٰه في قوله أن العيب لا يلحق الحسن ، إذ لم يعرج على الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة ؛ وهو المتعلق بالإيمان بأن نفي الولاية عن الخليفتين عثمان وعليٍّ ﵄ أو التوقف في أمرهما مما يعاب ويذم به صاحبه بلا شك ، فقد شهد لهما اللّٰه ورسوله بالجنة ، قال تعالى : ﴿ وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ

(١) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر أبو عبد اللّٰه العدني الدراوردي : من حفاظ الحديث ، ولي القضاء بعدن وجاور بمكة ، ويقال : إنه حج ٧٧ حجة ، وكان صالحًا عابدًا لا يفتر عن الطواف ، قال أبو حاتم : صدوق صالح وفيه غفلة ، من تصانيفه « المسند » في الحديث ، توفي عام (٢٤٣ هـ) (٨٥٨ م) ، ترجم له الذهبي : « التذكرة » ، (ج ٢ ، ص : ٥٠١) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص : ٥١٨) ، وعبد اللّٰه بامخرمة : « تاريخ ثغر عدن » ، (ص : ٢٣٠) .

(٢) هو إبراهيم بن عيينة بن أبي عمر الهلالي الكوفي ، أبو إسحاق ، روى عن الثوري وشعبة ومسعر ، وروى عنه ابن معين وابن أبي عمر العدني وإبراهيم بن بشار ، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وقال ابن معين : كان مسلمًا صدوقًا ، لم يكن من أصحاب الحديث ، وقال العجلي : كوفي صدوق ، وقال ابن حجر : صدوق يهم ، من الطبقة الثامنة ، توفي عام (١٩٧ هـ) (٨١٢ م) ، وفي « التاريخ الكبير » للبخاري : توفي عام (١٩٩ هـ) (٨١٤ م) . ترجم له : ابن معين « التاريخ » (ج ١ ، ص : ١٥٠) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » (٣١٠/١/١) ، والعجلي « تاريخ الثقات » (ص : ٥٣) . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٢ ، ص : ١١٨) . وابن حجر : « التقريب » ، (ج ١ ، ص : ٤١) .

(٣) هو عبد الواحد بن أيمن المخزومي المكي أبو القاسم ، قال ابن معين :ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، ترجم له ابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٣٧٦) ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، (٥٩/٢/٣) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » : (ج ٦ ، ص : ١٩) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٦ ، ص : ٤٣٣) .

(٤) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٢ ، ص : ٣٢٠ - ٣٢٢) ، كتاب الإيمان مطبوع ، والنص في (ص : ١٤٨) لكنه ليس بالوضوح الذي فهمه ابن حجر وساقه ، فإما أن يكون كلام الحافظ معنًى وليس نصًّا ، وإما أنه اطلع على مخطوطة غير المحققة التي بين أيدينا فيكون الخلاف راجعًا إلى تصرف الرواة .

وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [1] .

على أن عثمان وعليّ وطلحة والزبير من السابقين الأولين ، بل إن هذه الآية عامة في جميع الصحابة فيما رُوي عن محمد بن كعب القرظي [2] رحمه اللَّه : قال يزيد بن زياد [3] : « قلت يومًا لمحمد بن كعب القرظي : ألا تخبرني عن أصحاب رسول اللَّه ﷺ فيما بينهم ؟ - وأردت الفتن - فقال : إن اللَّه قد غفر لجميعهم محسنهم ومسيئهم ، وأوجب لهم الجنة في كتابه ، فقلت : في أي موضع أوجب لهم ؟ فقال : سبحان اللَّه ألا تقرأ : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ إلى آخر الآية [4] .

وأخرج الترمذي وأبو داود من طريق سعيد بن زيد قال : سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « أبو بكر في الجنة ، وعمر في الجنة ، وعثمان في الجنة ، وعليّ في الجنة ، وطلحة في الجنة ، والزبير في الجنة ، وسعد بن مالك - سعد بن أبي وقاص - في الجنة ، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة ، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة ،وسكت عن العاشر ، وقالوا : ومن هو العاشر ؟ فقال : سعيد بن زيد » [5] .

وأخرج البخاري في « صحيحه » من حديث أبي موسى الأشعري فيما لحق بالنبي ﷺ عند بئر أريس ، وكان بوابًا لرسول اللَّه ، فأمره أن يبشر عثمان بالجنة على بلوى تصيبه [6] .

---

(١) الآية ١٠٠ من سورة التوبة .

(٢) هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد القرظي المدني ، كان أبوه من سبي بني قريظة ، قال ابن سعد : كان ثقةً عالمًا كثير الحديث ورعًا ، وقال عون بن عبد اللَّه : ما رأيت أحدًا أعلم بتأويل القرآن منه ، وقال ابن حبان : كان من أفاضل أهل المدينة علمًا وفقهًا ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة رجل صالح عالم بالقرآن . اختلف في وفاته ، فقيل : توفي عام (١٢٠ هـ) (٧٣٧ م) وقيل قبل ذلك ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (ص : ١٣٤) (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) ، وابن معين : (ج ٢ ، ص : ٥٣٦) ، والعجلي « تاريخ الثقات » (ص : ٤١١) ، وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ص ٦٥ ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص : ٤٢٠) .

(٣) هو يزيد بن زياد ويقال : ابن أبي زياد المدني المخزومي بالولاء ، قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال البخاري عن جرير : كان يزيد بن أبي زياد أحسن حفظًا من عطاء بن السائب ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » (٣٣٤/٢/٤) ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، (ج ٩ ، ص : ٢٦٥) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ٤ ، ص : ٤٢٣) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ١١ ، ص : ٣٢٨) .

(٤) التباني المغربي : « إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن والسنة من فضائل الصحابة » (ص : ٤٠) .

(٥) رواه أبو داود في « سننه » ، كتاب السنة ، باب الخلفاء ، (ج ٤ ، ص : ٢١١) ، والترمذي في « سننه » كتاب المناقب (ج ٥ ، ص : ٣١٥) ، وقال : حديث حسن صحيح . وخيثمة في « فضائل الصحابة » ، لوحة ٢٤٥ ، وصححه الألباني (« صحيح سنن أبي داود » (٨٧٩/٣) رقم ٣٨٨٦) .

(٦) حديث بئر أريس أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب أصحاب النبي ﷺ (ج ٤ ، ص : ٢٠١) .

وعلاوة على هذا كيف لا يلحق العيب الحسن بن محمد - قبل ندمه وتوبته - وأن أباه ضربه وقال : لا تتولى أباك عليًّا ، ثم ندم رحمه اللَّه على ذلك ، وتاب وكتب الرسالة التي نبذ فيها الإرجاء بعد ذلك .

وأصل الإرجاء أنه كان في ثغور الجهاد ، وأطراف البلاد فئات من المسلمين تحارب الكفار وتفتح الأمصار ، فلم تعلم عن سير الأمور شيئًا ؛ فلما صدمتها فاجعة الفتنة أذهلها الألم عن التفكير ، ووقاها بعد الشقة شر الخوض في الفتنة ، ثم فوجئوا بما تلاها من أحداث ، فما استطاعوا أن يستبينوا رأيًا فيتبعون ، أو يرجحوا طرفًا فيوالوه ، فآثروا مسالمة الفريقين المتقاتلين والركون إلى الحياد .

وعن هؤلاء قال الحافظ ابن عساكر رواية عن ميمون بن مهران : « إنهم هم الشكاك الذين شكوا وكانوا في المغازي ، فلما قدموا المدينة بعد مقتل عثمان ، وكان عهدهم بالناس وأمرهم واحد ليس بينهم اختلاف ، فقالوا : تركناكم وأمركم واحد ليس بينكم اختلاف ، وقدمنا عليكم وأنتم مختلفون ، فبعضكم يقول : قُتل عثمان مظلومًا وكان أولى بالعدل وأصحابه ، وبعضكم يقول : كان عليٌّ أولى بالحق وأصحابه ، كلهم ثقة وكلهم عندنا مصدق ، فنحن لا نتبرأ منهما ولا نلعنهما ولا نشهد عليهما « ونرجئ » أمرهما إلى اللَّه حقًّا ، يكون هو الذي يحكم بينهما [1] .

ومن هنا فالمرجئة قوم عجزوا عن تصور حقيقة القضية ، فلم يكن بإمكانهم ترجيح أحد طرفيها ، فوقفوا - حسب زعمهم - موقفًا وسطًا بين القول بأنهم ذوو فضل وسابقة ، وبين القول بأنهم على الحق ، وهو ما يتنافى مع ما بدر منهم من خلاف واقتتال .

وهذا الموقف في رأيهم هو المخرج من هذه الورطة ، فأبرأوا أنفسهم من الوقوف مع أحد منهم أو عليه ، وأرجأوا أمر الجميع إلى اللَّه ، وهو الذي يتولى حسابهم ، ومن ثم فهم داخلون تحت المشيئة ؛ فهم مناقضون لما عليه عامة الخوارج من تكفير الصحابة ، وما عليه عامة الشيعة من الغلو في عليٍّ والحط من عثمان أو تكفيره ، ومخالفون أيضًا لما عليه أهل السنة والجماعة في أمرهم .

ويصور ثابت قطنة [2] - شاعر المرجئة المشهور - عقيدة المرجئة وفكرهم في قصيدة

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٥٠٣ .

(٢) هو ثابت بن كعب بن جابر العتكي الأزدي أبو العلاء المعروف بثابت قطنة ، وقد لُقب بذلك عندما أصيبت عينه في إحدى المواقع بخراسان ، فجعل عليها قطنة فعرف بها ، وكان من شجعان العرب وفرسانهم في العصر الأموي ، واستمرت وقائعه لقتال الترك في بلاد ما وراء النهر إلى أن قتل عام (١١٠ هـ) (٧٢٨ م) . ترجم له : الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٥٤٩) ، والأصفهاني : « الأغاني » ، (ج ١٤ ، ص : ٢٦٣) ، وابن الأثير : « الكامل » ، (ج ٥ ، ص : ٩٣) .

قصد بها بيان الإِرجاء الخاص بالصحابة بعد الفتنة وهو ما يسمى « إرجاء المرجئة الأولى » ، يقول :

يا هند فاستمعي لي إنَّ سيرتنا أن نعبد اللَّه لا نشرك به أحَدا
نُرجي الأمور إذا كانت مشبَّهة ونصدق القول فيمن حار أو عَنَدَا (١)
المسلمون على الإسلام كلُّهم والمشركون أَشَتُّوا (٢) في دينهم قِدَدَا (٣)
ولا أرى أنَّ ذنبًا بالغ أحدًا من الناس شركًا إذا ما وحَّدوا الصَّمَدَا
لا نسفك الدَّم إلا أن يُراد بنا ! سفكُ الدماء طريقًا واحدًا جَدَدَا (٤)
من يتَّق اللَّه في الدنيا فإنَّ له أجر التقيِّ إذا وفَّى الحساب غدَا
وما قضى اللَّه من أمر فليس له ردٌّ وما يقض من شيء يكن رَشَدَا
كل الخوارج مُخْطِ في مقالته ولو تعبَّد فيما قال واجْتَهَدَا
أما عليٌّ وعثمان فإنَّهما ! عبدان لم يشركا باللَّه مُذْ عَبَدَا
وكان بينهما شَغْب وقد شهدا شقَّ العصا وبعين اللَّه ما شهدَا
يُجزى عليٌّ وعثمان بسعيهما ولست أدري بحق أَيَّةٌ وردَا
اللَّه يعلم ماذا يَحْضُرَانِ به وكلُّ عبد سيلقى اللَّه مُنفردًا (٥)

فهذه القصيدة تعبر عن عقيدة المرجئة وموقفهم من الفتنة بوضوح ، فهم يرجئون الأمور المشتبهة والمختلفة فيها إلى اللَّه ، ويثبتون الإِسلام لكل من أظهره ما لم يشرك أو يرتد ، ويرون أن الذنوب والمعاصي لا تخرج من الملة خلافًا للخوارج ؛ فلا يكفر مسلم موحد إلا إذا قارف ذنبًا يبلغ به حد الشرك باللَّه تعالى ، والأصل عندهم الإِمساك عن دماء المسلمين إلا على سبيل الدفاع عن النفس ، ويخطئون الخوارج الذين لا يشفع لهم تنسكهم واجتهادهم في العبادة نظرًا لتكفيرهم المسلمين ، ويعتقدون أن عثمان وعليًا لم يثبت عليهما شرك منذ إسلامهما ، فلا سبيل إلى تكفيرهما ، وإنما حدث بينهما فتنة

---

(١) عَنَدَ عن الطريق : مال عنها . راجع ابن منظور : « لسان العرب » .
(٢) فرّقوا : « لسان العرب » . (٣) فِرَقًا : « لسان العرب » .
(٤) الجَدَد : الأرض المستوية ، وفي المثل (من سلك الجدد أمن العثار) يُضرب في طلب العافية . « حاشية الأغاني » ، (ج ١٤ ، ص : ٢٦٢) .
(٥) أبو الفرج الأصفهاني : « الأغاني » ، (ج ١٤ ، ص : ٢٦٢) .

واختلاف ، واللَّه أعلم بسرائرهما وسيجزيهما بسعيهما ، وقد مضيا إلى ربهما ، ولا ندري أيهما من أهل الجنة أو من أهل النار ، فاللَّه أعلم ماذا يأتيان يوم القيامة حين يحاسب كل إنسان على انفراد .

والواقع أن التناقض حاصل من منطوق الأبيات ، فصاحبها يصرح بتخطئة الخوارج ، ويقرر أن العاصي الموحد لا يُحكم عليه بالكفر ، ومع ذلك يصرح بإرجاء عليٍّ وعثمان ويشك في دخولهما الجنة . مع ما في ذلك من شطط ومخالفة لما هو ثابت في النصوص الشرعية - كما سبق ذكره - ومشهور لدى الأئمة بالإِجماع عن فضل عثمان وعليٍّ ﵄ والشهادة لهما بالجنة ، وهذا من بدع المرجئة وضلالاتهم .

ويتحدث الدكتور سفر الحوالي عن نشأة الإِرجاء في رسالته : « ظاهرة الإِرجاء في الفكر الإِسلامي » مبرزًا أن الجدل بين غلاة الخوارج ومعتدليهم بشأن ما وقع بين المتقاتلين من الصحابة أدى إلى ظهور مرجئة الخوارج الذين يقولون بإرجاء عثمان وعليٍّ ﵄ فانتقل هؤلاء نقلة بعيدةً جدًّا عن نقطة البداية وهي التحول من الفكر الخارجي إلى نقيضه ، بل إن بعضهم عادى الخوارج معاداة شديدة كالحال دائمًا في الفئات المنشقة مع أن فيهم بذرة أو خصلة من خصالهم ، يقول : « وقد استوقفتني هذه الحقيقة كثيرًا - أعني حقيقة أن أصل المرجئة هم الخوارج لا بطريق التضاد في الغلو بل ذاتًا وحقيقةً - وليس سبب ذلك عدم ثبوتها ، ولكنه عدم وضوح تعليلها الذي تبين بعدُ بالتتبع الدقيق لفرق الخوارج ، ومن هنا ظهرت ضرورة التوسع في دراسة إحدى الظاهرتين لمعرفة حقيقة الأخرى » .

وإذا ما أردنا الوصول إلى الحقيقة ، فإن علينا أن نعرف تلك الظاهرة البارزة في تاريخ الخوارج ، وهي الاختلاف والتشقق إلى أكثر من رأي عادة وفي كل قضية تقريبًا ، وهو ما أنتج بمجموعه ثلاثة اتجاهات كبرى في مواقف فرق الخوارج منذ حادثة التحكيم إلى بروز منهج الإِرجاء قائمًا بنفسه وهي :

١ - الاتجاه الغالي المطرد في غلوه .

٢ - الاتجاه المتراجع إلى حد التساهل - نسبيًا - .

(١) الاتجاه التوسطي أو المحايد - التوقف والتبين - .

إذا علمنا ذلك برزت لنا حقيقة مهمَّة وهي أن طائفة من الخوارج [1] (تشمل فرقًا

---

(١) وهم مرجئة الخوارج ، انظر الأشعري : « المقالات » ، (ج ١ ، ص : ١٨٨) .

أو بعض فرق) تقف من الحكم على الأصحاب المختلفين في الفتنة موقفًا وسطًا بين قول المحكمة والأزارقة الذين يكفرونهم ، وبين قول الإباضية ونحوهم ممن يقول هم كفار نعمة ، وهذا الموقف هو التوقف والإرجاء ، أي إرجاء حكمهم في الآخرة إلى اللّٰه تعالى مع إثبات اسم الإيمان لهم في الدنيا بناءً على الأصل الذي اتخذته أكثر فرق التوقف ، وهو أن كل معصية دون الكفر لا يطلق على صاحبها اسم الكفر ولا ينفي عنه اسم الإيمان ....

فإذا ما أرادوا تطبيق هذا الأصل على ما تقرر لديهم من كون الصحابة المختلفين في الفتنة مرتكبين للكبائر كانت النتيجة : أن عثمان وعليًّا وطلحة والزبير ومعاوية ... إلخ مؤمنون ؛ لأنهم لم يشركوا باللّٰه ، فلا ننفي عنهم اسم الإيمان ، ولكن لا ولاية لهم ولا محبة نظرًا لما ارتكبوه ، ومقتضى ذلك كما رأينا من واقع انشقاقاتهم أن يقولوا : إن الخوارج مخطئون في تكفيرهم لهم ! [(١)] .

وعلى كل حال ، سواء كان الإرجاء موقفًا ذاتيًّا ظهر بسبب الفتنة أو أنه نبع من الفكر الخارجي وانبثق عنه ، فإن الإرجاء من حيث هو موقف نفسي يمكن أن يوجد في هذه الفتنة العمياء وما تلاها . كما يمكن أن ينشأ في أي قضية أخرى ، أو يتفرع عن أي فكر آخر ؛ لأن من سنن الاجتماع أن أي نزاع يشجر بين طائفتين أو جماعتين قد يفرز فئةً ثالثةً متأرجحةً محايدةً لأي سبب من أسباب الحياد ، وهكذا وجد في عصر الفتنة الأولى أُناسٌ اتخذوا هذا الموقف الحيادي في الجملة ، وليس هذا الحياد إلا موقفًا سلبيًّا يليه التردد والشك في مآل الصحابة الذين شملتهم دائرة الخلاف .

جـ – موقف الشيعة :

شهد ما بعد الفتنة الأولى أيضًا ظهور الشيعة وتميزهم بنظريات وآراء خاصة بهم في المجال السياسي ، والمذهب الشيعي يرتبط أساسًا بمسألة وجدانية أو عاطفية هي حب آل البيت ، ثم تطورت هذه العاطفة وأخذت الآراء التي نبتت نتيجة لها تتأصل شيئًا فشيئًا لتصبح مذهبًا متميزًا أو فرقة ذات آراء مستقلة في الأصول والحكم والفقه وغيرها .

ولفظة الشيعة في الاصطلاح اللغوي لا تطلق إلا على أتباع الرجل وأنصاره فيقال : فلان من شيعة فلان أي : ممن يهوون هواه ، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم الشيعة ،

---

(١) د . سفر الحوالي : « ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي » ، (ص : ٢١٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣) (مخطوطة رسالة الدكتوراة) .

وكل من عاون إنسانًا وتحزب له فهو شيعة له ، وأصله من المشايعة وهي المطاوعة والمتابعة [١] .

فلم يكن استعمال هذه اللفظة في صدر الإسلام إلا في هذا المعنى الأصلي ، حيث كان مصطلح الشيعة يطلق بعد الفتنة الأولى على أتباع عليٍّ ﷺ وأنصاره ، وكذا الشيء نفسه بالنسبة لمعاوية ﷺ ، فكان يقال شيعة عليٍّ أي أنصاره وأتباعه الذين يرونه الخليفة الراشدي الرابع ، وأن معاوية وأهل الشام بغاة خارجون عليه يجب ردهم إلى حظيرة الجماعة ولو بالسيف ، وكان يقال كذلك شيعة معاوية لأنصاره وأتباعه الذين كانوا يرون أن قتلة عثمان لجأوا إلى معسكر عليٍّ ، وأن البيعة لعليٍّ لا تلزمهم حتى يقتص من القتلة أو يسلمهم إليهم .

بيد أن تميز الشيعة بدأ حين بقي فريق من جيش عليٍّ معه بعد انفصال الخوارج ، وعبروا عن تأييدهم لعليٍّ بعد قرار الحكمين بقول قائلهم له : « في أعناقنا بيعة ثانية ، نحن أولياء من واليت وأعداء من عاديت » [٢] .

وتحسن الإشارة إلى أن « الشيعة الأولى » لم يطعنوا في أصحاب رسول الله ﷺ ولم يسبوهم ولم يشتموهم ، بل كانوا يقدمون أبا بكر وعمر على عليٍّ كما نقل شيخ الإسلام ابن تيمية : « كانت الشيعة المتقدمون الذين صحبوا عليًّا ، أو كانوا في ذلك الزمان لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر ، وإنما كان نزاعهم في تفضيل عليٍّ وعثمان . وهذا مما يعترف به علماء الشيعة الأكابر ... » [٣] .

وقال في مقام آخر : « ونقل عن واحد من الشيعة الأولى - وهو شُرَيك بن عبد اللّٰه - أنه سأله سائل : أيهما أفضل أبو بكر أم عليٌّ ؛ فقال : أبو بكر : فقال له السائل : تقول هذا وأنت شيعي ! فقال له : نعم ، من لم يقل هذا فليس شيعيًّا ، واللّٰه لقد رقي هذه الأعواد عليٌّ ، فقال : ألا خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ، فكيف نرد قوله وكيف نكذبه ! واللّٰه ما كان كذابًا » [٤] .

ثم ظهر « المفضلة » الذين يفضلون عليًّا على أبي بكر وعمر ، وقد تواتر عن عليٍّ أنه

---

(١) الزبيدي : « تاج العروس » ، (ج ٥ ، ص : ٤٠٥) .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٦٤) .
(٣) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ١ ، ص : ٤) .
(٤) ابن تيمية : « مجموع الفتاوي » ، (ج ١٣ ، ص : ٣٤) .

قال حين بلغه الخبر : « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر » [١] ، ورُوي عنه بأسانيد حسنة أنه قال : « لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته جلد المفتري » [٢] .

ثم أخذ التشيع أبعادًا أخرى أكثر خطورة ، حيث جعل يكتنفه الغلو ورفض خلافة الشيخين - أبي بكر وعمر - وشتم أصحاب النبي ﷺ والطعن فيهم وادعاء العصمة لآل البيت ، والإيمان بالرجعة والوصية وغيرها من المعتقدات الدخيلة التي لا يقرها الإسلام ، ومن هنا أطلق على الشيعة أصحاب هذا النهج « الرافضة » .

ومن الملاحظ أن عدة عوامل ساهمت في تطور المذهب الشيعي منها :

أولًا : الحوادث التاريخية التي أدت إلى تأصيل المذهب واستمراره ، والتي تمثلت في النتائج السيئة التي انتهت باغتيال عليٍّ ﷺ على يد أحد الخوارج هو عبد الرحمن بن ملجم [٣] ثم تنازل ابنه الحسن عن الخلافة لمعاوية ﵄ [٤] ، ثم النهاية المفجعة التي انتهى إليها خروج الحسين في عهد يزيد بن معاوية [٥] ، والتي تركت في نفوس الشيعة آثارًا لن يمحوها الزمن .

وقد كانت هذه الأحداث تمثل العامل التاريخي الذي أدى إلى تزايد الشعور بعاطفة الولاء والحب لعليٍّ وآل بيته ، مما أسهم في بروز الشيعة كأقوى الفرق ذات الاتجاه السياسي ، وميزها بكثير من الصفات لا يشاركهم فيها غيرهم على تعدد فرقهم واختلافها وتنازعها .

ثانيًا : تلك الآثار الاجتماعية والثقافية التي ترتبت على دخول الموالي من الفرس في تكوين المجتمع الإسلامي ، وقد كان من أهم هذه الآثار تعضيد هؤلاء الموالي لفكرة الشيعة ، وقبول جماهيرهم لها لأسباب ذاتية وتاريخية [٦] ، منها أن فتح إيران على يد الفاروق وذي النورين مزَّق جموع الفرس وكسر شوكتهم ، فحزَّ في نفوس بعضهم أن

---

(١) « مجموع الفتاوى » ، (ج ٢٨ ، ص : ٤٧٣) ، وورد بنفس المعنى في « الجامع الصحيح » للبخاري عن ابن عمر ﵄ (ج ٤ ، ص : ١٩١) .

(٢) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٢٨ ، ص : ٤٧٤) .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ١٤٣) .

(٤) « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ١٦٢) .

(٥) « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ٤٠٠) .

(٦) انظر : أحمد أمين « ضحى الإسلام » ، (ج ٣ ، ص : ٢٠٩) .

يضيع مجدهم وسلطانهم ، فدخلوا في الإسلام ظاهرًا وأبطنوا حقدهم المجوسي ، وما قتل عمر ﷺ على يد أبي لؤلؤة المجوسي إلا من رواسب ذلك الحقد . ثم اتخذوا عليًا وأبناءه وسيلة لمآربهم ، فادعوا حب آل البيت والولاية والخلافة لعليٍّ وأولاده ، خاصة وهم يعتقدون أن الدم الذي يجرى في عروق عليٍّ بن الحسين الملقب بزين العابدين وفي أولاده دم فارسي من قِبَل أمه شهربانو ابنة يزدجرد ملك الفرس من سلالة الساسانيين المقدسين عندهم .

وفي هذا يقول أحد الباحثين الغربيين - وقد سكن إيران مدةً طويلةً ودرس تاريخها دراسة وافية - : من أهم أسباب عداوة أهل إيران للخليفة الراشد الثاني عمر ، هو أنه فتح بلاد العجم وكسر شوكتهم ، غير أنهم أعطوا لعدائهم صبغة دينية مذهبية ، وليس هذا من الحقيقة في شيء [1] .

ومن الملاحظ أن الذي يجمع فرق الشيعة هو القول بأفضلية عليٍّ وأحقيته في الخلافة ، وأنها ليست من المصالح المرسلة الموكولة إلى نظر العامة ، بل هي ركن من أركان الدين ، ولتبرير هذه النظرية قالوا بالوصية ، أي أن رسول الله ﷺ أوصى بالخلافة لعليٍّ بن أبي طالب من بعده ، وسارعوا إلى وضع الأحاديث في ذلك ، وهي كما يقول ابن خلدون : « لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة » [2] ، بل ولا يعرفها طلبة علم الحديث ، بله كبار المحدثين وأصحاب الأثر .

كما أنهم قالوا بأن الخلافة بعد عليٍّ تنحصر في ذريته ، وتنتقل بالنص من الإمام إلى من يليه على خلاف بينهم فيمن تتسلسل فيهم الخلافة بعد عليٍّ ﷺ[3] .

ومع أن الزيدية يرون أن عليًا أحق بالخلافة من غيره ، إلا أنهم لا يذهبون مثل الإمامية إلى أن الخلافة ثابتة بالنص ؛ فالإمامة عندهم ليست محلًا للنص ، وإنما هي جائزة في كل فاطمي عالم شجاع زاهد سخي ، له قدرة على القتال يخرج مطالبًا بحقه في الإمامة [4] .

لذلك لم تكن الإمامة عندهم عملية سلبية كما هو الحال عند الإمامية الذين قالوا

---

(١) إدوارد براون : « تاريخ الأدب في إيران » ، (ج ١ ، ص : ٢١٣) .
(٢) ابن خلدون « المقدمة » ، (ص : ١٩٧) .
(٣) الأشعري : « المقالات » ، (ج ١ ، ص : ٨٩) .
(٤) الشهرستاني : « الملل والنحل » ، (ج ١ ، ص : ٢٠٧) .

بإمام مختف في سرداب « سُرَّ مَنْ رَأَى » [1] ، وسوف يظهر ليملأ الأرض عدلًا بعد أن مُلئت جورًا .

الآثار السلبية المترتبة على ظهور الخلافات السياسية :

وبصفة عامة ، كان لظهور الفرق على الصعيد السياسي آثار سلبية إذ كرست بوادر الفرقة والخلاف بين المسلمين ، وهي بلا شك من عوامل الضعف والخذلان فقد احتدم الصراع بين الفئات المختلفة ، مما كان له الأثر في عرقلة مسير الفتوح الإسلامية ؛ فإن استمرار حركات الخوارج والشيعة كان له أثر في اشتغال الولاة بهم وتأجيل دعم جند الفتح ، ولو إلى حين ، وفي هذا تأثير واضح على تأخير فتح كثير من البلدان .

وقد تميزت الفترة التي تلت الفتنة بكثرة الخلافات والحروب التي أضرم نارها حركات لم يستفد منها ، إذ استنفدت جهودها في قتال المسلمين بدلًا من الاشتغال بأعمال الجهاد في سبيل اللَّه ، وأظهر أصحابها كالخوارج والشيعة شجاعة وبسالة نادرتين ، لكن لم تستعملا في مكانهما المناسب ، إذ لم يكن هؤلاء نكاية على الكفار والمشركين ، وإنما كانوا بدلًا من ذلك سببًا في إهدار دماء المسلمين وأموالهم .

إن المتتبع لوقائع التاريخ الإسلامي بعد الفتنة يخرج بنتائج ومعالم واضحة منها : أن الخطر الخارجي لم يكن هو الخطر الأكبر والأصعب ، وإنما كان الخطر الداهم هو الخطر الذي كان ينخر في كيان الدولة الإسلامية ؛ فالحركات والثورات المتعاقبة أتعبت جسم هذه الدولة واستنفدت قواها المذخورة .

لاشك أن ذكريات الخلافة الراشدة كانت ماثلة بين أعين كثير من المسلمين ، ويتمنون أن يعود الأمر كما كان ، فهناك حنين دائم إلى النموذج الراشدي ، ودائمًا يقاس الحاكم بأبي بكر وعمر ، فكانت تقوم الحركة تلو الحركة بسبب تحول الخلافة إلى ملك عضوض فيه قسوة وظلم - مع أن فيه قوة وجهادًا لأعداء اللَّه ؛ كمن جمع عملًا صالحًا وآخر سيئًا - لكن لم يكن هدف جميع الحركات هو إعادة خلافة على منهاج النبوة ، بل كان لبعضها أهداف أخرى ذاتية مصلحية ذات صلة بالسلطان والجاه والمال .

علمًا بأن هذا التحول من الخلافة إلى الملك هو من سنن اللَّه في الحياة ، وربما يكون

---

(١) مدينة قديمة بالعراق اسمها سامرا ، فلما استحدثها المعتصم سنة عشرين ومائتين (٨٣٥ م) سماها « سُرَّ مَنْ رَأَى » . انظر البكري : « معجم ما استعجم من أسماء المواضع والبلاد » ، (ج ٣ ، ص : ٧٣٤) ، وياقوت : « معجم البلدان » ، (ج ٣ ، ص : ٢١٥) .

عقابًا للمسلمين بسبب ذنوبهم وما اقترفته أيديهم لعلهم يرجعون ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومصير الأمر إلى الملوك ليس لنقص فيهم فقط ، بل لنقص في الراعي والرعية ، فإنه « كما تكونوا يولّ عليكم » (١) ، ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا ﴾ (٢) .

إن المتأمل في الحركات التي قامت بعد الفتنة – وهي من نتائجها المباشرة – يجد أنها إما حركات انتهازية أو حركات مدفوعة بعاطفة إسلامية صادقة لكنها كانت عاطفية انفعالية ، فسرعان ما تلاشت لأنها تفتقر إلى حسن التدبير والتنظيم وحساب العواقب ، وعلى أي حال كانت خسارة كبيرة للمسلمين في دمائهم وأموالهم ووحدة كلمتهم .

ولهذا دلَّت النصوص الشرعية على وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة والمنع من الخروج عليه ولو جار في حكمه (٣) ، لما يترتب على الخروج من مفاسد .

فقد أخرج البخاري من طريق أبي المنهال (٤) قال : « لما كان ابن زياد ومروان بالشام ، وثب ابن الزبير بمكة ، ووثب القرَّاء بالبصرة ، فانطلقت مع أبي إلى أبي برزة الأسلمي ﷺ حتى دخلنا عليه في داره وهو جالس في ظل عليّة (٥) له من قصب فجلسنا إليه ، فأنشأ أبي يستطعمه الحديث فقال : « يا أبا برزة ، ألا ترى ما وقع فيه الناس ؟ فأول شيء سمعته تكلم به : « إني احتسبت عند الله أني أصبحت ساخطًا على أحياء

---

(١) يُذكر في الحديث النبوي لكن قال السيوطي : منقطع الإسناد . انظر : « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » ، (ص : ١٦٢) ، ونقل المحقق – محمد لطفي الصباغ – في الحاشية قول أبي بكر الطرطوشي قال : بلغني هذا الحديث « كما تكونوا يولى عليكم » فأخذت أفحص عنه من جهة السند فمرّ عليَّ وأنا أتلو قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ فاكتفيت بها عن الحديث ، (ص : ١٦٢) ، وعلى كل حال ، فالآية تتفق مع الحديث المذكور في المعنى .

(٢) الآية ١٢٩ من سورة الأنعام .

ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ج ٣٥ ، ص ٢٠ .

(٣) انظر البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، (ج ٨ ، ص : ٨٧) ، قال ابن حجر في « الفتح » : ونقل ابن التين عن الداودي ، قال : الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب ، وإلا فالواجب الصبر .

(٤) هو سيّار بن سلامة الرياحي أبو المنهال البصري ، روى عن أبي برزة الأسلمي ، وروى عنه سليمان التيمي وغيره : قال ابن سعد : كان ثقة ، ووثقه ابن معين والنسائي ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال العجلي : بصري ثقة ، وذكره ابن حبّان في ثقات التابعين ، توفي عام (١٢٩ هـ) (٧٤٦ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (ج ٧ ص : ٢٣٦) ، وابن معين « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٢٤٤) ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، (ص : ٢١٢) ، وابن حبان « الثقات » (ج ٤ ، ص : ٣٣٥) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٤ ، ص : ٢٩٠) .

(٥) الغرفة العالية : ابن منظور : « لسان العرب » .

قريش ، إنكم يا معشر العرب كنتم على الحال الذي علمتم من الذلَّة والقلَّة والضلالة ، وإن اللَّه أنقذكم بالإسلام وبمحمد ﷺ حتى بلغ بكم ما ترون ، وهذه الدنيا التي أفسدت بينكم ، إن ذاك الذي بالشام واللَّه إن يقاتل إلَّا على الدنيا ، وإن هؤلاء الذين بين أظهركم واللَّه إن يقاتلون إلَّا على الدنيا ، وإن ذاك الذي بمكة واللَّه إن يقاتل إلَّا على الدنيا » [١] .

فهذا يدل على أن أبا برزة كان يرى الانعزال في الفتنة ، وترك الدخول في كل شيء من قتال المسلمين لا سيما في طلب الملك ، وكان ذلك في وقت الفتنة والاضطراب الكبير الذي عمَّ البلاد حين كان للأمويين دولة ولابن الزبير دولة وللخوارج ، كما سبق في حديث أبي برزة .

ولهذا كان أكثر علماء أهل السنة لا يرون الخروج على الحكام ؛ لأن مفسدته أكثر من مصلحته ما داموا لا يملكون تكتُّلًا قويًّا لتغيير الحكم بدون فتن وإراقة الدماء .

فهذا أنس وقد اشتكى إليه الناس ما لقوا من الحجاج فقال : « اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلَّا والذي بعده شرٌّ منه حتى تلقوا ربكم ، سمعته من نبيكم » [٢] .

وكان ربيعة الرأي - شيخ الإمام مالك - إذا انفرد بتلميذه بكى وتأثر لذهاب الخلافة الراشدة ، وكيف تفشى الظلم من الذين جاءوا بعدهم ، ويتمنى اليوم الذي يستطيع فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [٣] .

وخلاصة القول أن ظهور الفرق وما تلى ذلك من أحداث ومواقف سياسية كان حدثًا خطيرًا واجهه المسلمون بعد حادث الفتنة ، وفتح باب الشرِّ بينهم ودفع جماعتهم إلى التفرق والانقسام .

وبالرغم من اعتبار عام أربعين للهجرة (٦٦٠ م) هو عام الجماعة [٤] فإن الجماعة لم تكتمل تمامًا ، وظل هناك من يعارض بالقول والفعل تسويات الأحداث التي جرت في الفترة التي أعقبت مقتل عثمان والأوضاع السائدة في ظل دولة بني أمية ، إضافة إلى الذين كانوا يظهرون الوفاق ويبطنون الخلاف ، ويبدو ذلك في مقالة معاوية ﷺ لعائشة

---

(١) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الفتن ، (ج ٨ ، ص : ٩٩) .
(٢) « صحيح البخاري » ، (ج ٨ ، ص : ٨٩) .
(٣) محمد العبدة : « حركة النفس الزكية » ، (ص : ١١) .
(٤) أبو زرعة الدمشقي : « التاريخ » ، (ص : ١٨٨) .

بنت عثمان حين قدم المدينة بعد عام الجماعة ، فدخل دار عثمان بن عفان فصاحت عائشة وبكت ونادت أباها ، فقال معاوية : « يا ابنة أخي ! إن الناس أعطونا طاعة وأعطيناهم أمانًا ، وأظهرنا لهم حلمًا تحته غضب ، وأظهروا لنا ذلًّا تحته حقد ، ومع كل إنسان سيفه ويرى موضع أصحابه ، فإن نكثناهم نكثوا بنا ولا ندري أعلينا تكون أم لنا » (١) .

ثانيًا : الآثار العقدية .

أ - بدعة الخوارج :

ترجع بدعة الخوارج إلى سوء الفهم وعدم الفقه ، فلم يقصدوا معارضة القرآن لكن فهموا منه ما لم يدل عليه ، فظنوا أنه يوجب تكفير أصحاب الذنوب ، إذ كان المؤمن عندهم هو البرُّ التقي ، فقالوا : من لم يكن برًّا تقيًّا فهو كافر ومخلَّد في النار .

ومن ثمَّ قالوا : وعثمان وعليٌّ ومن والاهما ليسوا بمؤمنين ؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل اللَّه فكانت بدعتهم لها مقدمتان :

الأولى : أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر (يقصدون ظاهر القرآن) .

الثانية : أن عثمان وعليًّا ومن والاهما كانوا كذلك (٢) .

ومن بدع الخوارج قولهم في الوعيد بتكفير أصحاب الكبائر ، وأنهم مخلدون في النار (٣) ، وقد اشتطوا في نظرتهم تلك لمرتكب الكبيرة ، لكن ليس هذا فحسب ، وإنما الرزيَّة كل الرزية أن يكون مرتكب الكبيرة عندهم ليس هو الزاني أو السارق أو الكاذب ونحوهم من عصاة الأمة ، وإنما هو عثمان وعليٌّ والزبير وطلحة وعائشة وأبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص ومعاوية وأمثالهم من أصحاب رسول اللَّه ﷺ .

وبهذا الغلوِّ والتنطع في الدين خالف الخوارج الحق ، ففي كتاب اللَّه وسنَّة رسوله ﷺ ما يفيد عدم الخلود في النار بسبب ارتكاب الذنب ما لم يكن شركًا ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ (٤) ، وقال جلَّ ثناؤه :

(١) ابن عبد ربه : « العقد الفريد » ، (ج ٥ ، ص : ١٠٦) .
(٢) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ١٣ ، ص : ٣٠ - ٣٢) .
(٣) الأشعري : « المقالات » ، (ج ١ ، ص : ١٥٧) ، وابن حزم ، « الفصل في الملل والنحل » ، (ج ٢ ، ص : ١١٣) .
(٤) الآية ٤٨ من سورة النساء .

﴿ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (١) ، كما جاء في الأحاديث التي رواها البخاري ومسلم ما يفيد أن من الموحِّدين من يعذَّب في النار ، ثم يخرجون منها أفواجًا بعد أفواج بشفاعة رسول اللَّه ﷺ والملائكة والمؤمنين حتى يخرج منها كل الموحدين ولا يبقى إلا من حبسه القرآن ، أي من مات على الشرك .

ومن ذلك ما روى الإمام البخاري في حديث الصراط الطويل « ... **حتى إذا فرغ اللَّه من القضاء بين عباده ، وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج ممن كان يشهد أن لا إله إلا اللَّه ، أمر الملائكة أن يخرجوهم فيعرفونهم بعلامة آثار السجود ، وحرَّم اللَّه على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود ، فيخرجونهم قد امتحشوا فيصبُّ عليهم ماء يقال له ماء الحياة فينبتون نبات الحِبَّة في حميل السيل** ... » (٢) .

وأخرج الإمام البخاري أيضًا عن عمران بن حصين ﷺ عن النبي ﷺ قال : « **يخرج قوم من النار بشفاعة محمد ﷺ فيدخلون الجنة يسمون الجهنميين** » (٣) .

ومن ينظر في كتاب اللَّه وسنَّة النبي ﷺ يعلم أن شارب الخمر والزاني والقاذف لم يكن النبي ﷺ يجعلهم مرتدين يجب قتلهم ، بل إن القرآن والنقل المتواتر عنه يبينٌ أن هؤلاء لهم عقوبات غير المرتدِّ عن الإسلام ، كما ذكر اللَّه في القرآن جلد القاذف والزاني وقطع السارق .

وهذا مجمع عليه من علماء الإسلام تبعًا للنص القرآني ، ومتواتر من عمل النبي ﷺ ولو كانوا كافرين مرتدين لقتلهم ، وبهذا يعلم فساد مذهب الخوارج في مرتكب الكبيرة .

ولقد ردَّ عليٌّ نفسه في إحدى خطبه على مزاعم الخوارج ، فأنكر عليهم تكفيرهم لمرتكب الكبيرة ، واحتج عليهم بفعل الرسول نفسه ، وأعلمهم بأنه لو كان مرتكب الكبيرة كافرًا لما صلَّى عليه النبي ﷺ ولما مكَّنه من الإرث والنِّكاح والفيء (٤) .

ولهذا كان ابن عمر ﵄ يراهم شرار الخلق ؛ لأنهم انطلقوا إلى آيات في الكفار فجعلوها في المسلمين (٥) .

---

(١) الآية ٥٣ من سورة الزمر .

(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الرقاق ، (ج ٧ ، ص : ٢٠٥) .

(٣) « صحيح البخاري » ، (ج ٧ ، ص : ٢٠٣) .

(٤) ابن أبي الحديد : « شرح نهج البلاغة » ، (ج ٢ ، ص : ٣٠٦) .

(٥) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين ، (ج ٨ ، ص : ٥١) .

ويلخص أبو الحسن الأشعري مذهب السلف - أهل السنة والجماعة - في أنه لا يُكفر أحد من أهل القبلة ، ولا يخلدون في النار ، وتقبل الشفاعة في أهل الكبائر لما روي عن النبي ﷺ أن المذنبين يخرجون من النار (١) .

وتبعًا لبدعة مرتكب الكبيرة وخلوده في النار أنكر الخوارج شفاعة الرسول ﷺ في أمته يوم القيامة رغم تواتر الأحاديث الصحيحة في ذلك ، وهي مذكورة في كتب العقائد والحديث والفقه .

ومن بدعهم في الأسماء والصفات قولهم بنفي الصفات عن اللّه تعالى ، ولذا يؤوّلون الآيات التي جاء فيها مثل هذه المعاني كقولهم في : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ (٢) أنه استولى وملك وقهر ، وجحدوا أن يكون على عرشه وذهبوا في الاستواء إلى القدرة (٣) .

فخالفوا مذهب أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات بإثباتها مع نفي الكيفية ومماثلة اللّه جل وعلا للمخلوقات ، قال تعالى : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ (٤) .

وقالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : « وايم اللّه إني لأخشى لو كنت أحب قتله لقتلته - تعني عثمان - ولكن علم اللّه من فوق عرشه أني لم أحب قتله » (٥) ، وقال مجاهد (٦) : « استوى : علا على العرش » (٧) ، وقال مالك : « الاستواء معلوم والكيف مجهول » (٨) .

ب - بدعة المرجئة :

أول من تكلم في الإرجاء لم يكن كلامه إلا في إرجاء أمر المتقاتلين من الصحابة إلى

---

(١) أبو الحسن الأشعري : « الإبانة عن أصول الديانة » ، (ص : ٩٨) .
(٢) الآية ٥ من سورة طه .
(٣) الأشعري : « الإبانة » ، (ص : ٤٨) .
(٤) الآية ١١ ، من سورة الشورى .
(٥) ابن القيم : « اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية » ، (ص : ٦٥) .
(٦) هو مجاهد بن جبر المخزومي المكي أبو الحجاج : من علماء التابعين ومن شيوخ المفسرين ، قال فيه ابن سعد : مجاهد ثقة ، فقيه ، عالم ، كثير الحديث ، وقال الذهبي : شيخ القراء والمفسرين ، تتلمذ على ابن عباس رضي الله عنهما لكن العلماء كانوا يحذرّون من تفسيره ، وسئل الأعمش عن ذلك فقال : كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب . توفي عام (١٠٤ هـ) (٧٢٢ م) ، ترجم له ابن سعد : « الطبقات » ، (ج ٥ ، ص : ٤٦٦) ، وابن معين : « التاريخ » ، (ج ٢ ، ص : ٥٤٩) ، والفسوي « المعرفة والتاريخ » ، (ج ١ ، ص : ٧١١) ، والذهبي « سير أعلام النبلاء » (ج ٤ ، ص : ٤٤٩) ، وابن الجزري : « غاية النهاية في طبقات القراء » ، (ج ٢ ، ص : ٤١) .
(٧) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد من « جامعه الصحيح » ، ج ٨ ، ص ١٧٥ .
(٨) ابن تيمية : « الرسالة التدمرية » ، (ص : ٢٩) .

اللَّه تعالى ، ثم تطور مفهوم الإرجاء في خصوص الصحابة الذي قال به المرجئة الأولى إلى ما هو أعمُّ منه ، فوضع في مرتكب الكبيرة عامةً وفي الفاسق مطلقًا ، كما قال به المتأخرون منهم الذين يقولون أن اللَّه تعالى يجوز أن يعفو عن الفاسق ويجوز أن يعاقبه ، ولا يعلم حقيقة ذلك إلا اللَّه (١) .

فلما غالى الخوارج في الوعيد نشأت فرقة المرجئة تبالغ في الوعد وترجئ الحكم على أهل المعاصي إلى يوم الحشر ، مع تفويض أمرهم إلى اللَّه إن شاء غفر لهم وإن شاء عذبهم ، فكانت خلاصة عقيدة هذه الطائفة : أن كل من ارتكب كبيرة دون الشرك باللَّه تعالى فأمره إلى اللَّه إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ، أما في الدنيا فنحن نجزم بكفر من أشرك باللَّه فقط ، وما عداه نثبت له اسم الإيمان .

لكنها وسعت دائرة الإيمان إلى أقصى حدٍّ لجعلها الإيمان اعتقادًا قلبيًّا مجردًا ، ولا قيود عملية على صاحبه من أمر ونهي ، حتى أدَّى بها ذلك إلى القول بأنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة (٢) ، وهذا مما يؤخذ على المرجئة ، ومنهم من قال : إن كل مسلم ولو مات على معصية فهو من أهل الجنة لا يرى نارًا وإنما النار للكفار (٣) .

والناظر في قول المرجئة في معنى الإيمان ؛ يعلم أنه مخالف لما جاء في القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ وأقوال السلف ، قال تعالى : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ ﴾ (٤) ، وقال جلَّ ثناؤه : ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴾ (٥) ، فدلَّ ذلك على أن العمل مرتبط بالإيمان ، والإيمان مرتبط بالعمل لا ينفك أحدهما عن الآخر .

قال أبو طالب المكي (٦) : « ... لا إيمان لمن لا إسلام له ، ولا إسلام لمن لا إيمان له ،

(١، ٢) الشهرستاني : « الملل والنحل » ، ج ١ ، ص ١٣٩ .

(٣) ابن حزم « الفصل في الملل » ، (ج ١ ، ص : ١١٥) .

(٤) الآية ٩٤ من سورة الأنبياء . (٥) الآية ٧٥ من سورة طه .

(٦) هو محمد بن علي بن عطية الحارثي أبو طالب المكي ، نشأ واشتهر بمكة فنسب إليها ، وهو من الوعّاظ الزهّاد ، قال العتيقي : كان رجلًا صالحًا مجتهدًا في العبادة ،وله مصنفات في التوحيد ، قال الخطيب : صنّف كتابًا سماه « قوت القلوب » على لسان الصوفية ، ذكر فيه أشياء منكرة مستشنعة في الصفات ، وقال أبو طاهر العلاف : إن أبا طالب وعظ ببغداد وخلط في كلامه توفي عام (٣٨٦ هـ) (٩٩٤ م) ، ترجم له الخطيب « تاريخ بغداد » ، (ج ٣ ، ص : ٩) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص : ٦٥٥) .

إذ لا يخلو المسلم من إيمان ؛ به يصحح إسلامه ولا يخلو المؤمن من إسلام ، به يحقق إيمانه من حيث اشتراط الله للأعمال الصالحة الإيمان ، واشتراط الإيمان للأعمال الصالحة ... فمن كان ظاهره أعمال الإسلام ولا يرجع إلى عقود الإيمان بالغيب ؛ فهو منافق نفاقًا ينقل عن الملة ، ومن عنده الإيمان بالغيب ولا يعمل بأحكام الإيمان وشرائع الإسلام ؛ فهو كافر كفرًا لا يثبت معه توحيد (١) .

وقال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٢) قال ابن حجر : « وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله : « تعملون » معناه : تؤمنون » (٣) .

وقال جلَّ ذكره : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ (٤) يعني صلاتكم (٥) ، والصلاة من جنس الأعمال .

وقال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٦) . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « فعلم أن التولِّي ليس هو التكذيب ، بل هو التولِّي عن الطاعة ، فإن الناس عليهم أن يصدِّقوا الرسول فيما أخبر ويطيعوه فيما أمر ، وضد التصديق التكذيب وضد الطاعة التولِّي ... » (٧) قال أبو بكر الآجرِّي : « واعلموا رحمنا الله تعالى وإيَّاكم أني قد تصفَّحت القرآن فوجدت فيه ما ذكرته – من اقتران العمل بالإيمان – في ستة وخمسين موضعًا من كتاب الله ﷻ أنَّ الله تبارك وتعالى لم يدخل المؤمنين الجنة بالإيمان وحده ، بل أدخلهم الجنة برحمته إياهم ، وبما وفقهم له من الإيمان به والعمل الصالح » (٨) .

وفي السنة النبوية ما يفيد ارتباط العمل بالإيمان لقوله ﷺ : « **الإيمان بضع وسبعون – أو بضع وستون – شعبة – فأفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق** » (٩) .

وقد أحصى جماعة من العلماء هذه الشُّعَب ، ويدخل فيها أعمال القلب وأعمال

---

(١) منقول من « كتاب الإيمان » لابن تيمية (ص : ٣١٦) .

(٢) الآية ٧٢ من سورة الزخرف .

(٣) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١ ، ص : ٧٧) .

(٤) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

(٥) انظر البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب الإيمان ، (ج ١ ، ص : ٩٥) .

(٦) الآية ٤٧ من سورة النور .

(٧) ابن تيمية : « الإيمان » ، (ص : ١٣٦ – ١٣٧) .

(٨) الآجرِّي : « الشريعة » ، (ص : ١٢٢) .

(٩) أخرجه مسلم في « جامعه الصحيح » كتاب الإيمان ، (ج ٢ ، ص : ٦) .

اللسان وأعمال البدن .

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عديٍّ - وهو ابن عميرة الكندي ﷺ وكان عامله على الجزيرة - : « إن للإيمان فرائض وشرائع وحدودًا وسننًا ، فمن استكملها استكمل الإيمان ، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان ، فإن أعش فأسبيِّنها لكم حتَّى تعملوا بها ، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص » (١) .

وفي كتاب الإيمان من « الجامع الصحيح » للإمام البخاري عدَّة إشارات إلى أنَّ أعمال الجوارح من الإيمان كقوله : « باب من قال إن الإيمان هو العمل » (٢) وقوله : « باب الجهاد من الإيمان » (٣) وقوله : « باب صوم رمضان من الإيمان » (٤) وقوله : « باب أحب الدين إلى اللَّه أدومه » (٥) . قال الحافظ ابن حجر معقِّبًا : « مراد المصنف الاستدلال على أن الإيمان يطلق على الأعمال ؛ لأن المراد بالدين هنا العمل ، والدين الحقيقي هو الإسلام ، والإسلام مرادف للإيمان ، فيصح بهذا مقصوده » (٦) .

وروى اللالِكائي بسند صحيح عن البخاري قال : « لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدًا منهم يختلف في أنَّ الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص » (٧) .

وروي عن النبي ﷺ قوله : « **لكل قول حقيقة** » (٨) .

ونقل حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البرِّ الإجماع على ذلك بقوله : « أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل » (٩) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « لو قدر أن قومًا قالوا للنبي ﷺ نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك ، ونقرُّ بألسنتنا بالشهادتين ، إلَّا أنَّا لا نطيعك في شيء ممَّا أمرت

---

(١) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١ ، ص ٥٢ .
(٢) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الإيمان ، (ج ١ ، ص : ٨) .
(٣) صحيح البخاري ، (ج ١ ، ص : ١٢) . (٤) صحيح البخاري ، (ج ١ ، ص : ١٤) .
(٥) صحيح البخاري ، (ج ١ ، ص : ١٦) . (٦) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١ ، ص : ١٠١) .
(٧) اللالكائي : « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » ، (ج ١ ، ص : ١٧٣) ، وعنه نقل الحافظ ابن حجر في « الفتح » سنده إلى البخاري ، (ج ١ ، ص : ٤٧) .
(٨) ذكره ابن حجر في « الإصابة » ، (ج ١ ، ص : ٢٨٩) ، وقال : رواه الطبراني من طريق سعيد بن أبي هلال ، وابن منده من طريق سليمان بن سعيد ، وعبد الرزاق في « المصنف » ، وابن المبارك في « الزهد » .
(٩) ابن عبد البرّ : « التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد » ، (ج ٩ ، ص : ٢٣٨) .

به ونهيت عنه ، فلا نصلّي ، ولا نصوم ، ولا نحجُّ ، ولا نصدق الحديث ، ولا نؤدِّي الأمانة ، ولا نفي بالعهد ، ولا نصل الرحم ، ولا نفعل شيئًا من الخير الذي أمرت به ، ونشرب الخمر ، وننكح ذوا المحارم بالزنا الظاهر ... فهل كان يتوهَّم عاقل أن يقول لهم النبي ﷺ أنتم مؤمنون كاملوا الإيمان ، وأنتم أهل شفاعتي يوم القيامة ، ويرجى لكم ألا يدخل أحد منكم النار ، بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم : أنتم أكفر الناس بما جئت به ، ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك (١) .

وبهذا يظل المعيار الحقيقي للحكم على أي حالة هو معيار الصدر الأول وواقع السلف الصالح قبل اختلاف الأمة في الفترة التي تلت الفتنة ، وهو أن حقيقة الإيمان حقيقة مركبة من القول والعمل مثلما تتركب حقيقة الإنسان من الجسد والروح ، وأنَّ ذلك مجمع عليه بين السلف ، تتواتر على تأييده النصوص الشرعية ، وتتضافر عليه الأدلة العقلية والنقلية ، لم يخالف فيه إلا مبتدع تنكَّب طريق الحق ، وأعرض عن دلالات نصوص الوحي وشواهد الفطرة والعقل إلى ما خاضت فيه خيالات الفلاسفة والمناطقة ، وتعمَّقت فيه أوهام المتكلمين والمجادلين .

والواقع أن جرثومة الإرجاء التي تسلَّلت إلى الفكر الإسلامي منذ قرون طويلة ، بل منذ صدر الإسلام ، وصاحبها اضطراب شديد في مفهوم الإيمان ، كان لها أثر سيئ على الأمة في الماضي والحاضر ، فأولئك الذين قصروا الإيمان على الجانب القولي دون العملي هم الذين تركوا هذا الأثر التاريخي السيئ الذي ساعد على اللبس الذي تعانيه أجيالنا المعاصرة منذ أن زحفت العلمانية بغزوها الفكري على أراضي المسلمين وشريعتهم وفكرهم ونظمهم .

ج - بدعة الشيعة :

إن السبئية هم أصل التشيع ، وليس أدلَّ على ذلك من أنَّ عقائد الشيعة تتفق مع بعض الأفكار والمعتقدات التي جاء بها عبد اللَّه بن سبأ ، وهي القول بالوصية والرجعة والبداء وسبِّ الصحابة والبراءة منهم والغلو في عليٍّ ﷺ(٢) .

---

(١) ابن تيمية : « الإيمان » ، (ص : ٢٧٢) .

(٢) انظر عقائد السبئية في كتب المقالات والفرق (الأشعري : « المقالات » ، والملطي : « التنبيه والردّ على أهل الأهواء والبدع » ، والبغدادي : « الفرق بين الفرق » ، وابن حزم : « الفصل في الملل والنحل » ، وقارنها بعقائد الشيعة في كتبهم مثل « الكافي » : للكليني و « أوائل المقالات » للمفيد ، وعقائد الإمامية » للمظفر وغيرها من كتبهم) .

كما أنَّ من بين السبئية أفرادًا من الشيعة ؛ كجابر الجُعْفي الذي ذكره ابن حبَّان في عداد السبئية [١] ، ويقول الذهبي عنه : « من أكابر علماء الشيعة » [٢] ، وعدَّه ابن حجر من الرافضة [٣] ، وكذلك محمد بن السائب الكلبي الذي ذكره ابن خلكان والذهبي من السبئية [٤] ، وعدَّه علماء الجرح والتعديل من المفرطين في التشيع [٥] .

وهناك نصوص صريحة تدل على أن ابن سبأ هو أصل الرافضة ، من ذلك قول الإسفراييني أن عبد اللَّه بن سبأ : « كان من غلاة الرافضة » [٦] ، ونقل مثل ذلك الذهبي [٧] . ويكشف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ النقاب عن هذه الصلة بقوله : « إن أول من ابتدع الرفض والقول بالنص على عليٍّ وعصمته كان منافقًا زنديقًا أراد فساد دين الإسلام » [٨] ، وقوله : « إن مبدأ الرفض إنما كان من الزنديق عبد اللَّه بن سبأ » [٩] .

ومن بدع الشيعة العقيدية شتم الصحابة وسبُّهم ، بل وتكفيرهم الذي أصبح من لوازم أصول مذهبهم .

ويرجع ذلك حسب زعمهم لمخالفته الصحابة النص المزعوم على إمامة عليٍّ وبذلك يكفرون الصحابة بتركهم بيعة عليٍّ رضي الله عنه ويتبرأون منهم إلا نفرًا قليلًا .

فقد روى الكشي بزعمه عن أبي جعفر - محمد الباقر - أنه قال : « كان الناس أهل الردَّة بعد النبي إلا ثلاثة ، فقلت : ومن الثلاثة ؟ فقال : المقداد ابن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي » [١٠] .

ويقول أيضًا : « ويروى عن أبي جعفر أنه قال : المهاجرون والأنصار ذهبوا إلَّا - وأشار بيده - ثلاثة » [١١] .

---

(١) ابن حبان : « المجروحين » ، (ج ١ ، ص : ٢٠٨) .
(٢) الذهبي : « الكاشف » ، (ج ١ ، ص : ١٧٨) .
(٣) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٢ ، ص : ٤٩) .
(٤) ابن خلكان : « وفيات الأعيان » : (ج ٤ ، ص : ٣١٠٠) ، والذهبي : « الميزان » ، (ج ٣ ، ص : ٥٥٨) .
(٥) ابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٩ ، ص : ١٨٠) .
(٦) الإسفراييني : « التبصير في الدين » (ص : ١٠٨) .
(٧) الذهبي : « المغني في الضعفاء » ، (ج ١ ، ص : ٣٣٩) .
(٨) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، (ج ٣ ، ص : ٢٦١) .
(٩) ابن تيمية : « الفتاوى » ، (ج ٢٨ ، ص : ٤٨٣) .
(١٠) الكشي : « الرجال » ، (ص : ١٢) . (١١) المصدر نفسه ، (ص : ١٣) .

وهم بذلك يخالفون محكم القرآن والسنَّة النبوية في تزكية الصحابة وبيان عدالتهم وفضلهم وشرفهم ، وإجماع من يعتدُّ بإجماعهم من الأمة على ذلك ، وأنه من أصول الاعتقاد عن أهل السنة والجماعة .

ومن بدعهم قولهم بالبداء تعالى اللَّه عمَّا يقولون عُلوًّا كبيرًا ، والبداء يعني : ظهور أمر للَّه سبحانه وتعالى بعد أن كان جاهلًا به اقتضى أن يغيِّر اللَّه في قدره (١) . قال أبو الحسن الأشعري : « لا على معنى النسخ ، ولكن على أنه لم يكن في الوقت الأول عالمًا بما يحدث له » (٢) .

فقد عقد الكليني (٣) محدِّث الشيعة في كتابه « الكافي » - وهو من الكتب المعتبرة عندهم وبمثابة الجامع الصحيح للبخاري عند أهل السنة - بابًا مستقلًّا بعنوان « البداء » ، وروى تحت هذا الباب عدَّة روايات عن أئمته المعصومين (كما يزعم) منها : « عن الريان بن الصلت قال : سمعت الرِّضي (عليّ بن موسى الإمام الثامن عندهم) (٤) يقول : ما بعث اللَّه نبيًّا قط إلا بتحريم الخمر وأن يقرَّ للَّه البداء » (٥) .

ولا يخفى أن هذا القول يقضي بجواز الجهل والخطأ والنسيان على اللَّه سبحانه وتعالى عمَّا يصفون ، وهو اعتقاد باطل تردُّه النصوص الشرعية ، فاللَّه سبحانه وتعالى وصف نفسه بقوله : ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ ﴾ (٦) ، ويصف علمه المحيط بكل شيء : ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ (٧) . وقال تعالى على لسان نبيه موسى عليه السلام : ﴿ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴾ (٨) . وثبت في « صحيح مسلم » عن عبد اللَّه بن عمرو عن

---

(١) الشهرستاني : « الملل والنحل » ، (ج ١ ، ص : ١٤٨) .
(٢) الأشعري : « المقالات » (ج ٢ ، ص : ١٦٢) .
(٣) هو محمد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكليني - نسبته إلى كلين بالري - من فقهاء ومحدثي الإمامية ، كان شيخ الشيعة ببغداد ، من كتبه : « الكافي في أصول الفقه » ، « الرجال » توفي عام (٣٢٩ هـ) (٩٤١ م) . انظر في ترجمته : ابن الأثير : « اللباب » ، (ج ٣ ، ص : ١٠٨) ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ١٥) ، (ص : ٢٨٠) ، وابن حجر : « لسان الميزان » ، (ج ٥ ، ص : ٤٣٣) .
(٤) قال ابن حجر فيه : صدوق ، والخلل ممن روى عنه ، توفي عام (٢٠٣ هـ) (٨١٨ م) التقريب ، (ج ٢ ، ص : ٤٥) .
(٥) الكليني : « الكافي في الأصول » ، كتاب التوحيد ، باب البداء (ج ١ ، ص : ١٤٨) .
(٦) الآية ٢٢ من سورة الحشر . (٧) الآية ٥٩ من سورة الأنعام .
(٨) الآية ٥٣ من سورة طه .

النبي ﷺ قال : « **إنَّ اللَّه قدَّر مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء** » [١] .

ومن بدعهم الغلوُّ في الأئمة الذين جعلوهم فوق الأنبياء والرسل ، ويعتقدون أنهم معصومون ويعلمون أعمال الناس وآجالهم ويعلمون الغيب ، وقد رووا هذه الرواية المكذوبة على عليٍّ ﷺ عن طريق المفضل بن عمر [٢] عن أبي عبد اللَّه - جعفر الصادق - : « كان أمير المؤمنين - صلوات اللَّه عليه - كثيرًا ما يقول : « أنا قسيم اللَّه بين الجنة والنار ... » .

ولقد أقرّت لي جميع الملائكة والروح والرسل بمثل ما أقرُّوا لمحمد ﷺ .. ولقد أعطيت ، ما سبقني إليها أحد من قبلي ، علمت المنايا والبلايا والأنساب وفصل الخطاب ، فلم يفتني ما سبقني ولم يعزب عنِّي ما غاب عنِّي » [٣] .

هذا مع قوله ﷻ في محكم التنزيل : ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [٤] . وأمر رسوله - وهو سيد الأولين والآخرين - أن يعلن أنه لا يعلم الغيب في قوله تعالى : ﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥] .

وقال تبارك وتعالى في المنافقين مخاطبًا نبيه ﷺ : ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ [٦] .

ومن بدع الشيعة قولهم : « بمعتقد الجهمية [٧] في الصفات ، وأخذهم بمذهب

---

(١) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب القدر ، (ج ١٦ ، ص : ٢٠٣) .
(٢) هو المفضل بن عمر الجعفي ، من المتهمين بالغلو والكذب واعتناق فكر الخطابية ، قال النجاشي فيه : فاسد المذهب ، مضطرب الرواية ، لا يعبأ به ، وقيل : إنه كان خطابيًا ، وقد وصفه جعفر الصادق بالكفر والشرك ، ونهى عن الأخذ بمروياته ، ترجم له : الكشي : « الرجال » ، (ص : ٢٧٢) ، والنجاشي : « الرجال » ، (ص : ٢٩٥) وعبد الرحمن الزرعي : « رجال الشيعة في الميزان » ، (ص : ٩٦) .
(٣) الكليني : « الكافي » ، (ج ١ ، ص : ٢٢٣) .
(٤) الآية ٦٥ من سورة النمل .
(٥) الآية ١٨٨ من سورة الأعراف .
(٦) الآية ١٠١ من سورة التوبة .
(٧) نسبة إلى جهم بن صفوان ، وهو من شواذ المبتدعة الذين برزوا في آخر عصر بني أمية ، حيث ظهرت البدع وتشعّبت أصول الفرق ، وقد جمع المصنفون من العلماء في سيرته شيئًا كثيرًا كله ذم وتكفير ؛ حتى أن =

القدرية [١] في أفعال العباد » [٢] .

الآثار السلبية المترتبة على ظهور الخلافات الكلامية :

لقد فتحت المناظرات بين الفرق المختلفة في إطار ما يسمى علم الكلام بابًا للنقاش والجدال ، ممَّا أتعب المسلمين وأدخلهم في دوامة من المراء والجدل النظري ، والبعد عن العمل المثمر .

وبذلك ضخمت الجانب النظري التجريدي على حساب الجانب العملي الذي أكَّد عليه الصحابة ﷺ ، وهم الذين تفهَّموا روح الرسالة وفقهوا الإسلام ، فانشرحت صدورهم للعمل والوقوف عند النصوص المتاشبهة وآيات وأحاديث الصفات دون تأويل .

وحافظوا بذلك على صفاء العقيدة وإشراقها في حين أضاع أرباب الكلام بمجادلاتهم ونقاشاتهم البيزنطية - التي ترمي إلى البحث والتعليل فيما يتجاوز نطاق العقل - وضوح العقيدة وصفاء الفكرة ، ولم تثمر جهودهم غير الانقسام والخلاف والتمزيق في الكيان الإسلامي بسبب هذا العلم غير النافع .

ولهذا نهى اللَّه ورسوله ﷺ عن الخوض والكلام والجدال في آيات اللَّه التي يجب الوقوف عندها والإيمان بها كما جاءت بلا تكييف أو تعطيل أو تشبيه أو تحريف .

= الإمام البخاري لم يعدّ فرقته من فرق أهل القبلة ، قال : نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس فما رأيت أضل في كفرهم منهم - الجهمية - وإني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم (« خلق أفعال العباد » ص : ٣٣) ومن بدعه أن الإيمان هو مجرد المعرفة فقط دونما حاجة إلى قول باللسان وعمل بالجوارح (الأشعري : « المقالات » ج ١ ، ص : ٣١٢) وهذا ضرب من كلام المتفلسفة من الزنادقة الذين لا يعدو الإيمان عندهم مجرد الإقرار النظري بوجود اللَّه ، ومن بدعه نفي الصفات حتى نُسب إلى التعطيل ، والقول بخلق القرآن ، والقول بفناء الجنة والنار ، وبأن علم اللَّه حادث حيث زعم أنه لا يجوز أن يعلم بشيء قبل خلقه (« المقالات ») للأشعري ، (ج ١ ، ص : ٣١٢) ، و« الفرق بين الفرق » للبغدادي ، (ص : ١٩٩ - ٢٠٠) .

وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق صالح بن أحمد بن حنبل قال : قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك إلى عامله بخراسان نصر بن يسار : أما بعد ، فقد نجم قبلك رجل من الدهرية من الزنادقة يقال له : جهم بن صفوان ، فإن أنت ظفرت به فاقتله « نظر الأكياس في الردّ على جهمية البيضاء وفاس » لأبي زيد عبد الرحمن النتيفي .

(١) مذهب القدرية مركب من قضيتين :

الأولى : إنكار علم اللَّه السابق بالحوادث (« صحيح مسلم بشرح النووي » ، ج ١ ، ص ١٥٦) .

والثانية : قولهم : إن العبد هو الذي أوجد أفعاله بنفسه (ابن حجر : « الفتح » ، ج ١ ، ص ١١٩) .

(٢) الذهبي : « المنتقى » ، (ص : ٥٠٣) .

قال تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ (١) .

وأخرج البخاري من طريق عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « **فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّى اللَّه فاحذروهم** » (٢) .

وقد ذم الجمهور من الصحابة والتابعين وأئمة السلف علم الكلام وحذَّروا منه ومن المشتغلين به .

روي عن عمر رضي الله عنه قال : « سيأتي أناس سيجادلونكم بشبهات (٣) القرآن خذوهم بالسنن ، فإنَّ أصحاب السنن أعلم بكتاب اللَّه » (٤) .

وروي عن سفيان الثوري قال : « إياك والأهواء والخصومة وإياك والسلطان » (٥) .
وذُكر عن الحسن البصري قوله : « إنما أهلكتهم العجمة - أي المتكلمين - فحرفوا على حساب هواهم » (٦) .

وعندما سئل أبو حنيفة عن الكلام قال : « عليك بالأثر - السنة - وطريقة السلف ، وإياك ما أُحدث ، وكل محدثة بدعة » (٧) ، وقال مالك : « من طلب الدين بالكلام تزندق » (٨) . وقال أحمد بن حنبل : « أئمة الكلام زنادقة » (٩) .

وقال الشافعي : « يا أبا موسى - يونس بن عبد الأعلى - لأن يلقى اللَّه عز وجل العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الكلام » ، وقال : « ما جهل الناس واختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس » ، وعنه أيضًا :

---

(١) الآية ٧ من سورة آل عمران .
(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب التفسير ، (ج ٥ ، ص : ١٦٦) .
(٣) أي بمتشابه القرآن .
(٤) اللالكائي : « اعتقاد أهل السنة » ، (ج ١ ، ص : ١٢٣) .
(٥) « اعتقاد أهل السنة » ، (ج ١ ، ص : ١٣٦) .
(٦) السيوطي : « صون المنطوق والكلام عن فن المنطق والكلام » ، (ص : ٢٢) ، ويحيى عزاوي : « فصل الكلام في ذم علم الكلام » ، (ص : ٩٧) ، وقال : رواه البخاري في « التاريخ الكبير » .
(٧) السيوطي ، « صون المنطوق » ، (ص : ٦٠ - ٦١) .
(٨) « صون المنطق » ، (ص : ٥٧) . (٩) « صون المنطق » ، (ص : ١٥٠) .

« حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويحملوا على الإبل ويطاف بهم في العشائر والقبائل وينادى عليهم : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام » [١] .

وقال أبو عمر بن عبد البرِّ : أجمع أهل الفقه والآثار في جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ ، ولا يعدُّون عند الجميع في طبقات العلماء ، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقُّه فيه ، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم [٢] ، ورُوي عن الجنيد [٣] قوله : « أقل ما في الكلام سقوط هيبة الربِّ من القلب ، والقلب إذا عُري من الهيبة للَّه عُري من الإيمان » [٤] .

وكان أبو المعالي الجويني يقول لأصحابه : « لا تشتغلوا بالكلام ، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما تشاغلت به » [٥] .

وعن الحافظ الذهبي قال : « من أمعن النظر في علم الكلام إلَّا وأدَّاه اجتهاده إلى القول بما يخالف محضَّ السنَّة ، ولهذا ذم علماء السلف النظر في علم الأوائل ، فإن علم الكلام مولَّد من علم الفلاسفة الدهرية » [٦] .

ثالثًا : الآثار الفقهية : معرفة أحكام البغاة :

لقد رأى عليٌّ ﷺ أن بيعته انعقدت برضاء من حضرها من أهل الحل والعقد في المدينة المنورة ، ولزمت بذلك بقية المسلمين في الأمصار ، وهو الخليفة الشرعي المتصرِّف في شؤون المسلمين منذ بويع بالخلافة .

---

(١) « صون المنطق » ، (ص : ٦٥ - ٦٦) .

(٢) ابن عبد البرّ ، « جامع بيان العلم » ، (ج ٢ ، ص : ٩٥) .

(٣) هو الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي الخزّاز - كان يعمل الخزّ - أبو القاسم ، كان عالمًا زاهدًا فاضلًا . قال ابن الأثير في وصفه : « إمام الدنيا في زمانه وعدّه العلماء شيخ مذهب التصوف لضبط مذهبه بقواعد الكتاب والسنة ، ولكونه مصونًا من العقائد الذميمة . محميّ الأساس من شبه الغلاة ، سالمًا من كل ما يوجب اعتراض الشرع . وقال أحد معاصريه : ما رأت عيناي مثله ، الكتبة يحضرون في مجلسه لألفاظه ، والشعراء لفصاحته ، والمتكلمون لزمام علمه . له رسائل في التوحيد والتصوف . توفي عام (٢٨٩ هـ) (٩١١ م) ، ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٧ ، ص : ٢٤١) ، وابن الأثير : « الكامل » . (ج ٨ ، ص : ٦٢) ، وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ١ ، ص : ٣٧٣) .

(٤) السيوطي : « صون المنطوق » ، (ص : ٧٤) .

(٥) السيوطي : « صون المنطق » ، (ص : ١٨٤) .

(٦) « صون المنطق » ، (ص : ١٩) .

إلا أنَّ طلحة والزبير وعائشة ومن معهم شخصوا إلى البصرة طلبًا لدم عثمان ، ورفض معاوية ومن معه من أهل الشام البيعة ابتداءً إلى حين إقامة القصاص على قتلة عثمان .

ومن ثمَّ اعتبرهم عليٌّ بغاة خارجين عليه ، فقررَّ أن يخضعهم لينضووا تحت لواء الجماعة ، إذ رأى في موقفهم افتئاتًا على سلطانه ، وبغيًا تطبَّق عليه أحكام البغي بمحاربة الباغين وكفهم ولو بالقوة ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ ﴾ (١) .

وقد سئل عليٌّ ﷺ عن أهل الجمل : « أمشركون هم ؟ قال : من الشرك فرُّوا . قيل أمنافقون هم ؟ قال : إنَّ المنافقين لا يذكرون اللّه إلَّا قليلًا . قيل : فما هم ؟ قال : إخواننا بغوا علينا » (٢) .

على أن القتال بين المسلمين له أحكامه التي تختلف عن أحكام القتال بين المسلمين والكفار ، فبالنسبة للكفَّار لا تطبق قواعد العصمة ، إذ ليس الحربي – نسبة إلى دار الحرب – معصومًا لا في دمه ولا في نفسه ولا في ماله ؛ ففي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ قال : « **أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا اللّه وأنَّ محمدًا رسول اللّه ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإن هم فعلوا ذلك عصموا منِّي دماءهم وأموالهم إلا بحقِّ الإسلام وحسابهم على اللّه** » (٣) .

أما دار الإسلام فتسودها عصمة الدم والنفس والمال لقوله ﷺ : « **كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله** » (٤) . فالحكم فيها على أساس قاعدة البراءة الأصلية ، إذ الأصل أنَّ من في دار الإسلام يحكم بإسلامه ، فلا يصحُّ أن يرمى مسلم بكفر دون موجب ثابت ظاهر من الردَّة ، ولا يجوز قتاله إلا لعذر شرعي .

فإذا اقتتلت طائفتان من المسلمين لم يأمر الشارع بقتال البغاة ابتداءً ، وإنما أمر بالإصلاح بينهم لقوله تعالى : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ ﴾ (٥) . ثم إذا بغت واحدة منهما بعد ذلك قوتلت لقوله تعالى : ﴿ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ ﴾ (٦) لأنها لم تترك القتال ولم تجب إلى الصلح ،

(١) الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٢) البيهقي : « السنن الكبرى » ، (ج ٨ ، ص : ١٧٣) .

(٣) أخرجه البخاري في « جامعه » ، كتاب الإيمان ، (ج ١ ، ص : ١١ – ١٢) .

(٤) أخرجه مسلم في « صحيحه » ، كتاب البرّ ، (ج ١٦ ، ص : ١٢١) .

(٥،٦) الآية ٩ من سورة الحجرات .

وحيث لا يندفع شرها إلا بالقتال ، صار قتالها بمنزلة قتال الصائل أو المعتدي الذي لا يندفع ظلمه عن غيره إلا بالقتال .

كما أن البغاة لا يكفرون بنص القرآن الذي نص على إيمانهم وأخوّتهم مع وجود الاقتتال والبغي لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ (١) ، ولقوله ﷺ عن الحسن : « **ابني هذا سيدٌ ، ولعلَّ اللّه أن يصلح به بين فئتين من المسلمين** » (٢) ، ومن ثم كان سفيان بن عيينة يقول عقب هذا الحديث قوله : « من المسلمين » يعجبنا جدًّا (٣) .

وهذا دليل على أن كل ما كان بغيًا أو عدوانًا لا يخرج من الإيمان ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « أما إذا كان الباغي مجتهدًا متأولًا ولم يتبين له أنه باغٍ - لأن العلم بالحكم يكون ظلمًا وإثمًا ، والإصرار عليه فسقًا - بل اعتقد أنه على الحق وإن كان مخطئًا في اعتقاده ؛ لم تكن تسميته باغيًا موجبة لإثمة فضلًا عن أن توجب فسقه ، والذين يقولون بقتال البغاة المتأوِّلين يقولون : مع الأمر بقتالهم قاتلناهم لدفع ضرر بغيهم لا عقوبةً لهم بل للمنع من العدوان ، ويقولون : إنهم باقون على العدالة لا يفسقون ، ويقولون : هم كغير المكلَّف ، كما يمنع الصبي والمجنون والناسي والمغمى عليه والنائم من العدوان أن لا يصدر منهم ، بل تمنع البهائم من العدوان ، ويجب على من قتل مؤمنًا خطأً الدية بنص القرآن مع أنه لا إثم عليه في ذلك ، وهكذا من رفع إلى الإمام من أهل الحدود وتاب بعد القدرة عليه فأقام عليه الحدَّ ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، والباغي المتأول يجلد عند مالك والشافعي وأحمد ونظائره متعددة » (٤) .

ومن المعلوم شرعًا أن الأصل هو حرمة دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم وأن قتالهم إنما يكون لدفع ظلمهم وبغيهم وردِّهم إلى الجماعة ولهذا لم يجوز الشارع سبي حريمهم وغنيمة أموالهم وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم ، إلى غير ذلك من الأحكام المتعلقة بالبغاة ؛ لأن المصلحة في قتالهم أن اللّه أمر بالجماعة والائتلاف ، وهما من أسباب القوة والتمكين ، ونهى عن الفرقة والاختلاف ، وهما من أسباب الضعف والخذلان ، قال جلَّ ثناؤه : ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ

(١) الآية ١٠ من سورة الحجرات .

(٢) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » كتاب الفتن ، (ج ٨ ، ص : ٩٤) .

(٣) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٦٦) .

(٤) « مجموع الفتاوى » ، (ج ٣٥ ، ص : ٧٦) .

أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : « والخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين عليٌّ بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين ، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين من بعدهم ، ولم يكفِّرهم عليٌّ بن أبي طالب وسعد بن أبي وقَّاص وغيرهما من الصحابة ، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم ، ولم يقاتلهم عليٌّ حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين ، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنَّهم كفار ، ولهذا لم يسب حريمهم ، ولم يغنم أموالهم » .

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفَّروا مع أمر اللَّه ورسوله ﷺ بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم ! ... والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحلُّ إلا بإذن اللَّه ورسوله ، قال النبي ﷺ لما خطبهم في حجة الوداع : « **إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا** ... » (٢) وقال ﷺ : « **من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له ذمة اللَّه ورسوله** ... » (٣) .

وإذا كان المسلم متأوِّلًا في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك ، كما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلتعة : يا رسول اللَّه ! دعني أضرب عنق هذا المنافق ، فقال النبي ﷺ : « **إنه قد شهد بدرًا ، وما يدريك أن اللَّه قد اطَّلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم** » (٤) . وهذا في الصحيحين ..

فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضًا من أهل الجمل وصفِّين ونحوهم ، وكلُّهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا

(١) الآية ١٠٣ : ١٠٥ من سورة آل عمران .
(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الفتن ، (ج ٨ ، ص : ٩١) .
(٣) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الصلاة ، (ج ١ ، ص : ١٠٢) .
(٤) أخرجه مسلم في « جامعه الصحيح » ، (ج ١٦ ، ص : ٥٦) .

بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾ [١] . فقد بيَّن اللَّه تعالى أنهم مع اقتتالهم وبغي بعضهم على بعض إخوة مؤمنون ، وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل .

ولهذا كان السلف مع الاقتتال يوالي بعضهم بعضًا موالاة الدِّين ، لا يعادون معاداة الكفار ، فيقبل بعضهم شهادة بعض ، ويأخذ بعضهم العلم عن بعض ، ويتوارثون ويتناكحون ويتعاملون معاملة المسلمين بعضهم مع بعض ، مع ما كان بينهم من القتال [٢] .

وبناءً على هذا الاختلاف بين أحكام دار الحرب ودار الإسلام تمكَّن عليٌّ ﷺ بعزيز علمه وسعة فقهه وهو أقضى الصحابة [٣] أن يضع قواعد وأحكامًا ، وهي ضوابط شرعية في قتال أهل البغي ، ثم سار أهل السنة من أئمة العلم والفقهاء على سيرته في البغاة ، واستنبطوا من هديه الأحكام والقواعد الفقهية في هذا الشأن ، حتى قال جلَّة أهل العلم : لولا حرب عليٍّ لمن خالفه لما عرفت السنَّة في قتال أهل القبلة [٤] . وروي هذا عن عليٍّ نفسه في قوله : « أرأيتم لو أني غبت عن الناس ، من كان يسير فيهم بهذه السيرة ؟ » [٥] .

وقال الأحنف لعليٍّ : « يا عليُّ ! إن قومنا بالبصرة يزعمون أنك إن ظهرت عليهم غدًا أنك تقتل رجالهم وتسبي نساءهم ، فقال : ما مثلي يخاف هذا منه ، وهل يحلُّ هذا إلا ممَّن تولَّى وكفر ؟! » [٦] .

وبناءً على ذلك فإن قتال البغاة يخالف قتال الكفار والمرتدين من أوجه متعددة :

– أن يقصد بالقتال ردعهم ، ولا يعتمد به قتلهم ؛ لأن المقصود ردُّهم إلى الطاعة ودفع شرهم لا القتل ، بينما يجوز أن يعتمد قتل المشركين والمرتدين [٧] .

– إذا قاتل مع البغاة عبيد ونساء وصبيان فحكمهم جميعًا حكم الرجل البالغ الحرِّ ، يُقاتلون مقبلين ويُتركون مدبرين ؛ لأنَّ قتالهم لدفع أذاهم ، بينما يجوز قتل أهل الردَّة

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٢) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٣ ، ص : ٢٨٤ – ٢٨٥) .

(٣) رواه البخاري من طريق ابن عباس : قال عمر ﷺ : « أقرؤنا أبيّ وأقضانا عليّ » « الجامع الصحيح » ، كتاب التفسير ، (ج ٥ ، ص : ١٤٩) .

(٤) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، (ص : ٢٢٩) .

(٥) رواه عبد الرزاق في « المصنف » باب لا يذفف على جريح ، (ج ١٠ ، ص : ١٢٤) .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٤ ، ص : ٤٩٦) .

(٧) ابن قدامة : « المغني » ، (ج ٨ ، ص : ١٠٨ – ١٢٦) .

والكفر مقبلين ومدبرين [١] .

– إذا ترك أهل البغي القتال إما بالرجوع إلى الطاعة ، وإما بإلقاء السلاح ، وإمَّا بالهزيمة ، وإما بالعجز لجراح أو مرض أو أسر ، فإنه لا يجوز الإجهاز على جريحهم وقتل أسيرهم ، وإن جاز الإجهاز على جرحى المشركين والمرتدين وقتل أسراهم .

فقد روى ابن أبي شيبة في « مصنَّفه » عن عليٍّ ﷺ أنه قال يوم الجمل : « لا تتَّبعوا مدبرًا ، ولا تجهزوا على جريح ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن » [٢] .

وفي رواية عبد الرزاق [٣] أن عليًّا أمر مناديه فنادى يوم البصرة : « لا يتبع مدبر ، ولا يذفف على جريح ، ولا يقتل أسير ، ومن أغلق بابه أو ألقى سلاحه فهو آمن ، ولم يأخذ من متاعهم شيئًا » [٤] .

وفي رواية أخرى لابن أبي شيبة أن عليًّا لما هزم طلحة وأصحابه أمر مناديه فنادى : « أن لا يقتل مقبل ولا مدبر ، ولا يفتح باب ، ولا يستحلُّ فرج ولا مال » [٥] .

وفي « تاريخ الإمام الطبري » « وتاريخ واسط » لبحشل [٦] قال عليٌّ يوم الجمل : « لا تتبعوا مدبرًا ، ولا تجهزوا على جريح ، ولا تقتلوا أسيرًا ، وإياكم والنساء وإن شتمن أعراضكم وسببن أمراءكم ، فلقد رأيتنا في الجاهلية وإنَّ الرجل ليتناول المرأة بالجريدة

---

(١) « المغني » ، (ج ٨ ، ص : ١١٠) ، والماوردي : « الأحكام السلطانية » ، (ص : ٦٠) .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » كتاب الجمل ، ج ١٥ ، ص ٢٦٣ ، وصححه ابن حجر في « الفتح » : ج ١٣ ، ص ٥٧ .

(٣) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري أبو بكر الصنعاني : من الحفاظ الثقات ومن أوعية العلم ، قال الذهبي : وثقه غير واحد ، وحديثه مخرج في الصحاح ، ونقموا عليه التشيّع ، وما كان يغلو فيه . قال سلمة ابن شبيب : سمعت عبد الرزاق يقول : والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليًّا على أبي بكر وعمر . توفي عام (٢١١ هـ) (٨٢٧ م) . ترجم له : ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٣ ، ص : ٢١٦) ، وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، (ص : ١٥٢) ، والذهبي : « التذكرة » ، (ج ١ ، ص : ٣٦٤) ، وابن حجر : « التهذيب » ، (ج ٦ ، ص : ٣١٠) .

(٤) رواه عبد الرزاق في « المصنّف » ، باب لا يذفّف على جريح ، (ج ١٠ ، ص : ١٢٣ – ١٢٤) .

(٥) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، كتاب الجمل ، (ج ١٥ ، ص : ٢٦٧) .

(٦) هو أسلم بن سهل بن سلم الواسطي الرزّاز أبو الحسن المعروف ببحشل ، الحافظ المحدّث الصدوق مؤرخ مدينة واسط ، قال فيه الحافظ خميس الحوزي : هو منسوب إلى الرزّازين ، ومسجده هناك ، وهو ثقة ، ثبت ، إمام ، يصلح للصحيح . له : « تاريخ واسط » . توفي عام (٢٩٢ هـ) « ٩٠٤ م » . ترجم له : الحافظ السّلفي : « سؤالات الحافظ السلفي » ، (ص : ٩٠) . وياقوت : « معجم الأدباء » ، (ج ٦ ، ص : ١٢٧) . والذهبي : « التذكرة » ، (ج ٢ ، ص : ٦٦٤) . وابن حجر : « اللسان » ، (ج ١ ، ص : ٣٨٨) .

أو الهراوة فيعيَّر بها هو وعقبه من بعده »[١] .

وأخرج الشافعي من رواية عليٍّ بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب قال : « دخلت على مروان بن الحكم فقال : ما رأيت أحدًا أكرم غلبة من أبيك - يعني عليًّا - ما هو إلَّا أن ولَّينا يوم الجمل فنادى مناديه : لا يقتل مدبر ، ولا يذفف على جريح »[٢] .

وعن أبي أمامة الباهلي ﷺ قال : « شهدت صفين وكانوا لا يجهزون على جريح ، ولا يقتلون مولِّيًا ، ولا يسلبون قتيلًا »[٣] .

- يعتبر أحوال من في الأسر من البغاة ، فمن أمنت رجعته إلى القتال أطلق سراحه ، ومن لم تؤمن منه الرجعة حبس إلى انجلاء الحرب ثم يطلق ، ولم يجب أن يحبس بعدها ، وإن جاز أن يبقى الكافر في الأسر[٤] .

- أن لا يستعان لقتالهم بمشرك معاهد ولا ذمي ، وإن جاز أن يستعان بهم على قتال أهل الردَّة والحرب[٥] .

- أن لا يهادنهم إلى مدَّة ولا يوادعهم على مال ، فإن هادنهم إلى مدَّة لم يلزمه ، فإن ضعف عن قتالهم انتظر بهم القوة عليهم ، وإن وادعهم على مال بطلت الموادعة ونظر في المال ، فإن كان من فيئهم وصدقاتهم لم يردَّه عليهم ، وصرف الصدقات في أهلها والفيء في مستحقيه ، وإن كان من خالص أموالهم لم يجز أن يملكه ، ووجب ردُّه إليهم[٦] ، فإن عليًّا ﷺ لم يستحلَّ مال أهل الجمل[٧] .

- إذا خرجوا على الإمام بتأويل سائغ راسلهم ، فإن ذكروا مظلمة أزالها عنهم ، وإن ذكروا شبهة بيَّنها - كما بيَّن عليٌّ ﷺ للخوارج شبههم ، وعاد كثير منهم إلى صف الجماعة[٨] - فإن رجعوا وإلا وجب قتالهم عليه وعلى المسلمين[٩] .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ١١) ، والزيعلي : « نصب الراية » ، (ج ٣ ، ص : ٤٦٣) .

(٢) ذكره ابن حجر في « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ٥٧ ، وعزاه إلى الشافعي من رواية علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب .

(٣) أخرجه الحاكم بسند صحيح ووافقه الذهبي ، « المستدرك » ، (ج ٢ ، ص : ١٥٥) ، ورواه البيهقي في « سننه » ، (ج ٨ ، ص : ١٨٢) .

(٤) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ، (ص : ٦٠) .

(٥) « الأحكام السلطانية » ، (ص : ٦٠) .

(٦) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ، (ص : ٦٠) .

(٧) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٦٧) .

(٨) البيهقي : « السنن الكبرى » ، (ج ٨ ، ص : ١٨٠) .

(٩) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٤ ، ص : ٤٥٠) .

- إن لم يخرجوا عن المظاهرة بطاعة الإمام ،ولم يتحيَّزوا بدار اعتزلوا فيها ، وكانوا أفرادًا تنالهم القدرة ويسهل ضبطهم تُركوا ولم يُحاربوا ، وأجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب عليهم ، ولهم من الحقوق والحدود (١) .

- لا يقاتل البغاة بما يعمُّ إتلافه كالنار والمنجنيق وغير ذلك ، ولا تحرق عليهم المساكن ولا يقطع عليهم النخل والأشجار ، وإن جاز ذلك مع الكفار والمشركين ؛ لأن دار الإسلام تمنع ما فيها وإن بغى أهلها ، إلّا إذا دعت إلى ذلك الضرورة في حالة ما إذا تحصنوا ولم ينهزموا ، لذلك جاز للإمام رميهم بالمنجنيق أو النار على قول الشافعي وأبي حنيفة (٢) .

- لا يجوز غنيمة أموالهم وسبي ذريتهم لقول النبي ﷺ : « **لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه** » (٣) ، وروي عن عليٍّ ﷺ يوم الجمل قوله : « من عرف شيئًا من ماله مع أحد فليأخذه » (٤) .

وهذا من جملة ما نقم الخوارج عليه فقالوا : إنه قاتل ولم يسب ولم يغنم ، فإن حلَّت له دماؤهم فقد حلَّت له أموالهم ، وإن حرمت عليه أموالهم فقد حرمت عليه دماؤهم ، فقال لهم ابن عباس رضي الله عنهما في مناظرته لهم : « أفتسبون أمكم ؟ - يعني عائشة - أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها ؟ فإن قلتم : ليست أمكم كفرتم ، وإن قلتم : إنها أمكم واستحللتم سبيها فقد كفرتم » (٥) .

ويعقب ابن قدامة (٦) قائلًا : « ولأن قتال البغاة إنما هو لدفعهم وردِّهم إلى الحق

---

(١) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ، (ص : ٥٨) .
(٢) ابن قدامة : « المغني » ، (ج ٨ ، ص : ١١٠) .
(٣) أخرجه أحمد في « مسنده » (٧٢/٥) ، والبيهقي في « سننه » (١٠٠/٦) ، والدارقطني في « سننه » (٢٦/٣) ، وصححه الألباني (« إرواء الغليل » (٢٧٩/٥) رقم ١٤٥٩) .
(٤) ابن قدامة : « المغني » ، (ج ٨ ، ص : ١١٥) .
(٥) البيهقي « السنن الكبرى » ، (ج ٨ ، ص : ١٧٩) .
(٦) هو عبد الله بن محمد بن قدامة الجماعيلي - نسبة إلى جماعيل من قرى نابلس بفلسطين - المقدسي الدمشقي الحنبلي موفق الدين أبو محمد ، من كبار فقهاء الحنابلة ، له مؤلفات منها « المغني » في الفقه ، « فضائل الصحابة » ، « لمعة الاعتقاد » ، « روضة الناظر » في أصول الفقه « ذم عليه مدّعو التصوف » ، « ذم التأويل » ، توفي عام (٦٢٠ هـ) (١٢٢٣ م) ، ترجم له : ابن كثير : « البداية والنهاية » ، (ج ١٣ ، ص : ٩٩) ، وابن العماد : « شذرات الذهب » ، (ج ٥ ، ص : ٨٨) ، وابن شاكر الكتبي : « فوات الوفيات » ، (ج ٢ ، ص : ١٥٨) .

لا لكفرهم ، فلا يستباح منهم إلا ما حصل بضرورة الدفع كالصائل وقاطع الطريق ، وبقي حكم المال والذرية على أصل العصمة » .

والظاهر من المأثور عن عليٍّ ﷺ جواز الانتفاع بسلاحهم ؛ فقد روى ابن أبي شيبة عن أبي البختري قال : « لما انهزم أهل الجمل قال عليٌّ : لا تطلبوا من كان خارجًا من المعسكر ، وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم » (١) .

وروى الإمام الطبري في « تاريخه » : « ولا تأخذوا شيئًا من أموالهم إلا ما وجدتم في عسكرهم » (٢) .

وروي عن أحمد أنه أومأ إلى جواز الانتفاع بسلاحهم لكن في غير قتالهم به . وقال أبو الخطَّاب (٣) : متى انقضت الحرب وجب ردُّه إليهم كما تردُّ إليهم سائر أموالهم لقول النبي ﷺ : « **لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه** » (٤) .

– من قتل من البغاة غسل وكفن وصلي عليه ؛ لأنهم مسلمون ، على مذهب الشافعي وأصحاب الرأي ، بينما ظاهر كلام أحمد أنه لا يصلى على البغاة من الخوارج ، وكذا الجهمية والرافضة فلا يصلى عليهم ، إذ ترك النبي ﷺ الصلاة بأقل من هذا ، وقال مالك : لا يصلى على الإباضية من الخوارج ولا القدرية وسائر أصحاب الأهواء (٥) .

– إذا لم يكن البغاة من أهل البدع فهم ليسوا فاسقين ، وقتال الإمام وأهل العدل لهم إنما من جهة خطئهم في التأويل ، وهم كالمجتهدين من الفقهاء في الأحكام ، ومن شهد منهم قبلت شهادته إذا كان عدلًا ، وهذا قول الشافعي ، وأما الخوارج وأهل البدع إذ بغوا على الإمام فلا تقبل شهادتهم لأنهم فسّاق (٦) .

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، (ج ١٥ ، ص : ٢٦٣) .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٥ ، ص : ١١) .

(٣) هو محفوظ بن أحمد بن حسن الكلوذاني البغدادي أبو الخطَّاب : صنّف في المذهب الحنبلي والأصول والخلاف والشعر الجيّد . قال فيه الحافظ السلفي : هو ثقة رضا من أئمة أصحاب أحمد ، وقال الذهبي : كان أبو الخطاب من محاسن العلماء ، خيرًا ، صادقًا ، حسن الخلق ، حلو النادرة ، من أذكياء الرجال ... له من الكتب : « الهداية » ، « رؤوس المسائل » ، « أصول الفقه » . توفي عام ٥١٠ هـ (١١١٦ م) ، ترجم له : السمعاني : « الأنساب » ، (ج ١٠ ، ص : ٤٦١) ، وابن الجوزي : « المنتظم » ، (ج ٩ ، ص : ١٩٠) . والذهبي : « التذكرة » ، (ج ٤ ، ص : ١٢٦١) ، « ودول الإسلام » ، (ج ٢ ، ص : ٣٧) ، وابن رجب : « ذيل طبقات الحنابلة » ، (ج ١ ، ص : ١١٦) .

(٤) سبق تخريجه في (ص : ٢٩٩) .

(٥) ابن قدامة : « المغني » ، (ج ٨ ، ص : ١١٧) .

(٦) ابن قدامة : « المغني » ، (ج ٨ ، ص : ١١٨) .

- يجوز للعادل قتل ذي رحمه الباغي ؛ لأنه قتله بحق ، فأشبه إقامة الحد عليه مع كراهة قصد ذلك [١] .

- إذا غلب أهل البغي بلدًا فجبوا الخراج والزكاة والجزية وأقاموا الحدود لم يطالبوا بشيء مما جبوه إذا ظهر أهل العدل على ذلك البلد وظفروا بهم ، فعندما ظهر عليٌّ ﷺ على أهل البصرة بعد موقعة الجمل لم يطالبهم بشيء مما جبوه [٢] .

- إذا ارتكب أهل البغي في حال امتناعهم ما يوجب عليهم الحدَّ ثم قدر عليهم أقيمت فيهم حدود اللّه ولا تسقط باختلاف الدار ، وبهذا قال مالك والشافعي [٣] .

- لا يرث باغ قتل عدلًا ، ولا عادل قتل باغيًا لقوله ﷺ : « **القاتل لا يرث** » [٤] ، وقال أبو حنيفة : « أورث العادل من الباغي ولا أورث الباغي من العادل » . وقال أبو يوسف [٥] : أورث كل منهما من صاحبه ؛ لأنه متأول في قتله [٦] ، وبهذا قال النووي [٧] .

- إذا لم يمكن دفع أهل البغي إلا بقتلهم جاز قتلهم ولا شيء على من قتلهم من إثم ولا ضمان ولا كفارة ؛ لأنه فعل ما أمر به وقتل من أجل اللّه ﴿ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ ﴾ فإن المسلم إذا أريدت نفسه جاز له الدفع عنها بقتل من أرادها إذا كان لا يندفع بغير القتل ، وكذلك ما أتلفه أهل العدل على أهل البغي حال الحرب من المال فلا ضمان فيه [٨] ، وليس على أهل البغي بالمقابل ضمان ما أتلفوه حال الحرب من نفس ولا مال في أصح الأقوال كما ذكر النووي [٩] .

---

(١) « المغني » ، (ج ٨ ، ص : ١١٨) . (٢) « المغني » ، (ج ٨ ، ص : ١١٩) .

(٣) « المغني » ، (ج ٨ ، ص : ١٢٠) .

(٤) رواه أحمد بن حنبل في « مسنده » ، ج ١ ، ص ٤٩ ، وابن ماجه في « سننه » في كتاب الدّيات ، (ج ٢ ، ص : ٨٨٣) وصححه الألباني (« صحيح سنن ابن ماجه » (٩٨/٢) رقم ٢١٤٠) .

(٥) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه ، كان حافظًا فقيهًا على مذهب الرأي ، وكان واسع العلم بالتفسير والمغازي وأيام العرب ، ولي القضاء ببغداد للرشيد ، من مؤلفاته « الخراج » ، « أدب القاضي » ، « اختلاف الأمصار » توفي عام (١٨٢ هـ) (٧٩٨ م) ، ترجم له الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ١٤ ، ص : ٢٤٢) ، ووكيع : « أخبار القضاة » : (ج ٣ ، ص : ٢٥٤) ، وابن النديم : « الفهرست » ، (ص : ٢٨٦) ، والقرشي : « الجواهر المضية » ، (ج ٢ ، ص : ٢٢٠) .

(٦) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ، (ص : ٦١) .

(٧) « صحيح مسلم بشرح النووي » ، (ج ٧ ، ص : ١٧٠) .

(٨) ابن قدامة : « المغني » ، (ج ٨ ، ص : ١١٢) .

(٩) « صحيح مسلم بشرح النووي » ، (ج ٧ ، ص : ١٧٠) .

ويدل على ذلك ما روى الزُّهري عن إجماع الصحابة أن « لا يضمن الباغي إذا قتل العادل » ، قال : « هاجت الفتنة الأولى وأصحاب رسول اللَّه ﷺ متوافرون ، وفيهم البدريون ، فأجمعوا أنه لا يقاد أحد ولا يؤخذ مال أحد على تأويل القرآن » [1] .

وفي رواية عبد الرزاق : « فإنَّ الفتنة الأولى ثارت وأصحاب رسول اللَّه ﷺ ممن شهد بدرًا كثير ، فاجتمع رأيهم على أن لا يقيموا على أحد حدًّا في فرج استحلُّوه بتأويل القرآن ، ولا قصاص في دم استحلُّوه بتأويل القرآن ، ولا يردّ مال استحلُّوه بتأويل القرآن ، إلا أن يوجد شيء بعينه فيردُّ على صاحبه » [2] .

رابعًا : موقف أهل السنة والجماعة المتميّز بعد الفتنة .

إلى جانب الفرق المبتدعة الضالة ، وهي من رواسب الفتنة ومن مخلَّفاتها ، بقي جمهور المسلمين والغالب من فقهائهم وعلمائهم وحملة السنَّة منهم يمثلون السواد الأعظم أو الجماعة أو أهل السنَّة - كما أُطلق عليهم فيما بعد - .

ولقد وردت الآثار الصحيحة في بيان تفرُّق الأمة إلى شيع وفرق شتَّى ، إلا أنَّ فيها بيان حفظ اللَّه لدينه بإقامة فرقة ناجية وطائفة منصورة تقوم بأمر اللَّه في خضم هذه النزاعات والاضطرابات ، وتلتزم منهج رسول اللَّه ﷺ في اعتقادها وسلوكها وفي جميع شؤونها . قال رسول اللَّه ﷺ : « .... **وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة ، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة** » . قالوا : ومن هي يا رسول اللَّه ؟ قال : « **ما أنا عليه وأصحابي** » [3] ، وقال ﷺ : « **لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر اللَّه** » [4] .

وفي ضوء الصفات النظرية والعملية لأهل السنة والجماعة نجد : موافقة اعتقادهم لما

(١) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » ، (ج ، ص : ١٧٤) بسند صحيح .
(٢) رواه عبد الرزاق في « المصنف » ، باب قتال الحروراء ، (ج ١٠ ، ص : ١٢١) .
(٣) أخرجه الترمذي بهذا اللفظ في « سننه » : كتاب الإيمان ، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة : (١٣٤/٤) وقال : هذا حديث مفسر حسن غريب .
وحسنه الألباني (« صحيح سنن الترمذي » (٣٣٤/٢) رقم ٢١٢٩) .
وحديث الافتراق له روايات أخرى عديدة ، وقد سبق تخريج بعضها في (ج ١ ص : ٢٧٧) هامش (٤) .
(٤) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الاعتصام ، باب قول النبي ﷺ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، (ج ٨ ، ص : ١٤٦) ، ومسلم في « جامعه الصحيح » ، كتاب الإيمان ، باب نزول عيسى ﵇ ، (ج ١ ، ص : ١٩٣) .

كان عليه النبي ﷺ وأصحابه في أبواب العقيدة كلها من أسماء اللّٰه وصفاته والإيمان والقدر إلى غير ذلك من أصول الاعتقاد ، واعتمادهم في التفقه والاستنباط على الوحي المنزل أو ما أحال عليه الوحي من الأدلة ؛ كالإجماع الثابت أو القياس الصحيح أو المصلحة الراجحة التي لا تعارض نصًّا من النصوص الشرعية ، وحرصهم على العمل بالشرع والتزام الأوامر والنواهي ، إذ ليست المعرفة الصحيحة التي حرص عليها أهل السنة هي المذهب الاعتقادي فحسب ، بل هي المعرفة القلبية الحيَّة - أعمال القلوب - التي ينتج عنها الخوف والرجاء والامتثال والخضوع لأمر اللّٰه في جميع أمور الحياة .

وأهل السنة والجماعة يبتعدون عن الغلو في كل شيء ، ويفضِّلون الاعتدال في الرأي والعمل ، ويلتزمون ما فهمه سلفهم من الصحابة من آي القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ ...

فإذا ذكر ما كان بين الصحابة رضوان اللّٰه عليهم من الاختلاف والحروب فمذهبهم : « نحبُّ أصحاب رسول اللّٰه ﷺ ، ولا نفرط في أحد منهم ، ولا نتبرَّأ من أحد منهم ، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم ، ولا نذكرهم إلا بخير ، وحبهم دين وإيمان وإحسان ، وبغضهم نفاق وطغيان ، ونثبت الخلافة بعد رسول اللّٰه ﷺ لأبي بكر تفضيلاً له وتقديمًا على جميع الأمة ، ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ثم لعثمان بن عفان رضي الله عنه ، ثم لعليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون الذين قضوا بالحق وبه يعدلون ، ونحب العشرة الذين سماهم رسول اللّٰه ﷺ وشهد لهم بالجنة ، وهم أبو بكر وعمر وعثمان وعليٌّ وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح ، ومن أحسن القول في أصحاب رسول اللّٰه ﷺ وأزواجه وذريته فقد برئ من النفاق » (١) .

وإذا ذكرت صفات اللّٰه يقولون : « أمرُّوها كما جاءت بلا كيف » (٢) ، فهم يثبتون الصفات للّٰه جلَّ وعلا كما يليق بجلاله وعظمته ، فيصفونه بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل (٣) .

---

(١) الطحاوي : « شرح العقيدة الطحاوية » (ص : ٢٣ - ٢٤) .

(٢) أخبر بذلك الوليد بن مسلم عن الأئمة : مالك والليث والثوري والأوزاعي . انظر : الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٨ ، ص ١٦٢ .

(٣) انظر : « العقيدة الواسطية » لابن تيمية ، و « لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد » لابن قدامة المقدسي وغيرها من كتب السلف .

وإذا ظلم الحاكم أو جار فلا يخرجون عليه إلا بشروط منها : أمن الفتنة وتحقيق الأفضل للمسلمين . ومعظمهم لا يرى الخروج إلا إذا كان ثمة كفر بواح عندهم من اللَّه فيه برهان ، فيقولون : « ولا نرى الخروج على الأئمة وولاة أمورنا وإن جاروا وظلموا .. ولا ننزع يدًا من طاعتهم ، ونرى طاعتهم من طاعة اللَّه تعالى فريضة ، وندعوا لهم بالإصلاح والمعافاة ، ونتبع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة ، ونحب أهل العدل والأمانة ونبغض أهل الجور والخيانة » [١] .

وجدير بالملاحظة أن ذلك لا يعني أن علماء أهل السنة ومفكريها لم تكن لهم آراء ذات صبغة سياسية ، ولا أنهم أحجموا دائمًا عن الإِسهام في العمل السياسي ، فقد لبُّوا نداء الحق دائمًا ، فأبدوا الرأي حين كانت هناك حاجة إليه ، وشاركوا بالفعل في كل موقف ذي بال ، وكثيرًا ما أفتى بعضهم في بيعة الخليفة ، وظلم الولاة والحكام ، وثورة المحكومين ، وخلع البيعة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بسياسة الدولة .

ولقد بلغ الأمر أن بعضهم خرج في الثورة التي قامت ضد الحجَّاج ، فاشترك سعيد ابن جبير والشّعبي وعلماء آخرون في ثورة ابن الأشعث ضد الحجّاج وحاربوا معه في وقعة دَيْر الجماجم [٢] ، ولكن هذه المساهمة في الثورات لم تكن الصبغة العامة لأهل السنة والجماعة ، إذ كان الرأي الغالب عندهم هو نبذ الثورة والإِعراض عن مقاومة الحاكم بالسيف لما يجرُّه ذلك من فتن وويلات وخسائر في الأنفس والأموال ، فكانوا يختارون أهون الشرَّين ويأخذون بأخفِّ الضررين مطبِّقين قاعدتهم الفقهية الشهيرة « إذا اجتمع ضرران ارتكب أخفهما » .

وفي كتب الصِّحاح والسنن والمسانيد وضع المحدثون والفقهاء أبوابًا خاصةً بالفتن من أحسن فهمها على وجهها الصحيح عرف منها مفتاحًا عظيمًا لفقه الواقع ولفهم تاريخ الإِسلام وتفسيره ، فقد أخرج البخاري في « صحيحه » من طريق ابن عباس ﵄ عن النبي ﷺ قال : « **من كره من أميره شيئًا فليصبر ، فإنَّه من خرج من السلطان شبرًا مات ميتة جاهلية** » [٣] ، وأخرج أيضًا عن عبادة بن الصامت ﵁ قال : « دعانا النبي ﷺ

(١) الطحاوي : « شرح العقيدة الطحاوية » ، (ص : ٢٠) .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، (ج ٦ ، ص : ٣٤٦) .

(٣) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب قول النبي ﷺ « سترون بعدي أمورًا تنكرونها » ، (ج ٨ ، ص : ٨٧) .

فبايعناه ، فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله ، إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان » [١] . وفي مواطن أخرى روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « **إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منهم** » [٢] ، وقوله ﷺ : « **أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر** » [٣] .

لكن يا ترى ماذا يفهم المسلمون من هذه التوجيهات النبوية المختلفة ؟ لاشك أن أهل الفقه والعلم فهموا منها أخذ الظروف والمناسبات والأحوال بعين الاعتبار . فإذا أمنت الفتنة والخسارة في الأموال والأرواح ، وتيقَّن أهل العدل أنَّ كفتهم سترجح عند خروجهم على الحاكم الجائر ، فلا بأس من دفع الظلم والجور ، وكسر شوكة الظالم ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتحقيق الأصلح للمسلمين ، وإذا رأى المسلمون أن خروجهم سيفضي إلى الفتنة ، واستباحة الأموال والأعراض ، وظهور الفرقة والخلاف ، فالأحوط عدم الخروج وإثارة الفتنة .

وفي هذا تنبيه للمسلمين إلى الفقه والتبصُّر بالسنن واستعمال الحكمة والعقل ، ذلك أن الهدف الأساسي هو بناء الوحدة وجمع الصفِّ ولو كان ذلك على حساب بعض الحقوق ، ولو كان ذلك بالتجاوز عن بعض المظالم .

وفي مجال الترجيح والموازنة توضع وحدة الأمة فوق كل اعتبار ، ولذلك أجاز علماء أهل السنة ولاية المفضول مع وجود الفاضل [٤] ، بل أجازوا ولاية الغالب إذا كان الخروج عليه يشقُّ صفوف الجماعة ويمزِّق وحدة المسلمين ، وأجازوا ولاية الفاسق إذا ترتب على الخروج عليه مضرة أكبر من مضرة فسقه ، وفضَّل شيخ الإسلام ابن تيمية ولاية القوي الفاجر على ولاية الصالح الضعيف ؛ لأن مصلحة المسلمين تتحقق بالأول دون الثاني ؛ فالأول فسقه وبغيه على نفسه وقوته للمسلمين ، بينما الثاني ورعه لنفسه وضعفه للمسلمين [٥] .

(١) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، نفس الباب السابق ، (ج ٨ ، ص : ٨٨) .
(٢) رواه أحمد في « مسنده » ، (ج ٢ ، ص : ١٦٣ ، ١٩٠) ، والحاكم في « المستدرك » : (٩٦/٤) وهو ضعيف منقطع ضعفه الألباني (« الضعيفة » (٤٢١/٣) رقم ١٢٦٤) .
(٣) رواه الترمذي في « سننه » ، كتاب الفتن ، (ج ٣ ، ص : ٣١٨) ، وأبو داود في « سننه » ، كتاب الملاحم ، (ج ٤ ، ص : ١٢٤) ، وابن ماجه في « سننه » ، كتاب الفتن ، (ج ٢ ، ص : ١٣٣٠) ، وصححه الألباني (« صحيح سنن أبي داود » (٨٢٠/٣) رقم ٣٦٥٠) .
(٤) انظر ابن حزم : « الفصل في الملل والنحل » ، (ج ٤ ، ص : ١٦٣) .
(٥) ابن تيمية : « السياسة الشرعية » ، (ص : ٢١) .

وفي هذا باب من الفقه عظيم حيث وضع الفقهاء المسلمون قواعد نفيسة مثل قولهم : « التصرف على الرعية منوط بالمصلحة » و « يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام » و « درء المفاسد أولى من جلب المصالح » و « إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمها ضررًا » و « اختيار أهون الشرين » إلى غير ذلك من القواعد الفقهية التي تبنى عليها الأحكام (١) .

ويعتقد أهل السنة والجماعة خلافًا للخوارج أن أهل الكبائر في النار ، لكن لا يخلدون فيها إذا ماتوا وهم موحِّدون ، وهم في مشيئة اللّٰه وحكمه إن شاء غفر لهم ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ ، وإن شاء عذبهم بعدله ، ثم يخرجون منها برحمته وشفاعة أهل طاعته ، ثم يدخلهم الجنة كما ورد في الحديث الصحيح (٢) .

كما أنهم لا يخالفون جماعة المسلمين ولا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله ، ولا يقولون لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله كما تقول المرجئة ، ولكنهم يرْجُون للمحسن ويخافون على المسيء (٣) .

ويمكن القول أن الصبغة العامة لأهل السنة والجماعة هي الذهاب إلى أن العلم والعمل أجدى وأنفع من النقاش والجدل ، لذا فهم يؤكدون على حقيقة الإيمان الشرعيَّة ، وهي أنه قول وعمل ، يزيد وينقص ، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي .

ولقد بقي التراث الفكري والفقهي لأهل السنة والجماعة حتى اليوم مثلًا للاعتدال في فهم الأحداث ووزن الأمور بميزان الإسلام ، والبعد عن انحرافات الغلاة من الفرق المختلفة في جميع مواضع الخلاف .

وخلاصة القول أن أهل السنة والجماعة هم الذين استنبطوا من كتاب اللّٰه تعالى وسنة رسوله ﷺ الميزان العلمي الصحيح الذي توزن به الأفكار والعلوم والأعمال ويميز حقها من باطلها ، لقوله تعالى : ﴿ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ ﴾ (٤) وقوله : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ وَٱلۡمِيزَانَۗ ﴾ (٥) . فهم أهل هذا الميزان الذي ورثوه من

---

(١) انظر « شرح القواعد الفقهية » للشيخ أحمد الزرقاء ، (ص : ١٤٣ - ١٤٧ ، ١٥١ ، ٢٤٧) .
(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الرقاق ، (ج ٧ ، ص : ٢٠٣ ، ٢٠٥) .
(٣) الطحاوي : « شرح العقيدة الطحاوية » (ص : ١٥ ، ١٧) .
(٤) الآية ١٥ من سورة الشورى . (٥) الآية ١٧ من سورة الشورى .

الأنبياء ، إذ لم ينطلقوا في ردهم لأي فكر أو معتقد من الهوى أو الجهل ، وإنما درسوا وقاسوا وحكموا بميزان علمي دقيق في كل ما عرض لهم من المعتقدات والفلسفات والمذاهب ، فكانوا بذلك روّاد التفكير العلمي الذي فجّر ينابيع المعرفة الإنسانية على نحو لم تعرفه البشرية في تاريخها القديم ، وهذا بشهادة الكفار أنفسهم . يقول أحد الباحثين الغربيين وهو الأستاذ بيرن الذي حاضر في المؤتمر الدولي للعلوم التاريخية المنعقد بمدينة « أوسلو » من بلاد النرويج (من ١٤ إلى ١٨ أغسطس عام ١٩٢٨) بأن اعتبار ظهور الإسلام هو خاتمة العصور القديمة وبداية إيقاظ الإنسانية في أول عصورها المتوسطة ؛ لأن احتكاك الغرب بالإسلام هو الحد الفاصل بين شطري التاريخ القديم والمتوسط ، وحينذاك بدأت أوربا تكوّن مدنية جديدة وحياة جديدة يجب معها اعتبار هذا الحادث هو بداية العصر الوسيط [(١)] .

وهم الذين ردُّوا الفلسفة اليونانية لا ردّ الجاهل بقيمتها وإنما ردُّوها ردَّ العالم المدقق الخبير بزيفها وفسادها ، وبذلك أطلقوا العقل من قيوده ليشق طريقه في مجالات البحث والمعرفة ، وبذلك كانوا الممثلين الحقيقيين للعقل فيما تعلّموه في كتاب الله ﷻ من أسلوب النظر العقلي الصحيح الذي يعصم العقول من الزلل ومن مزالق الأوهام والأهواء .

* * *

(١) محمد فتحي عثمان : « أضواء على التاريخ الإسلامي » ، (ص : ٢٩٣) .

الخاتمة

نتائج البحث

موقف أهل السنة من الفتنة

* * *




نتائج البحث

لقد أوضحت هذه الدراسة :

● بيان بعض القواعد التي تساعد المؤرخ على تجنب الوقوع في الأخطاء التي مردها التسليم بجميع المرويات التاريخية ، وذلك ضمن الحديث عن الأسباب التي تقتضي الكذب في الأخبار .

● أن رواج الموضوعات في صدر الإسلام يعزى لأسباب عرقية وسياسية وطائفية ومادية .

● لقد كان الشيعة أعظم الفرق أثرًا في تحريف التاريخ الإسلامي ، فهم أخلاط من اليهود والنصارى والمجوس والملاحدة الباطنية الذين اتخذوا سمة التشيع لآل البيت ستارًا لبلوغ أغراضهم في هدم الدين الإسلامي وتحريف تعاليمه ، وهم أكثر الطوائف كذبًا على خصومهم ، ولذلك كان لهم أكبر عدد من الرواة والإخباريين الذين تولوا نشر أكاذيبهم ومفترياتهم .

● بيان منهج دراسة التاريخ الإسلامي الذي ينقسم إلى قسمين :

أ - قسم خاص بالتوثيق وطرق إثبات الحقائق ، حيث رسم العلماء المسلمون لذلك منهجًا يعتبر غاية في الدقة والإتقان . على أن تطبيق قواعد نقد الحديث في التاريخ أمر نسبي تحدده طبيعة الروايات .

ب - قسم خاص بتفسير الحوادث والحكم عليها ، وهو يتعلق بالتصورات والمبادئ التي تفسر في ضوئها الأحداث ، وحتى يستقيم منهج التفسير وتصح الأحكام التاريخية ، فلابد أن يكون الاستقاء في إطار المصادر والقواعد الشرعية ، ولهذا الغرض تم سياق جملة من القواعد المهمة التي يجب أن يراعيها الباحث في كتابة التاريخ الإسلامي وفي تفسيره .

● إبراز المنهج الواجب اتباعه عند النظر في فقه تاريخ الصحابة ، ويعني منهج فقه تاريخ الصحابة تلك الضوابط والأحكام الشرعية التي يمكن من خلالها التعامل مع تاريخ الصحابة . ويتكون هذا الفقه من مجموعة من الأحكام الشرعية المستمدة من مصادر التشريع الأساسية وهي : الكتاب والسنة والإجماع ، ومن هذه الأحكام : عدالة الصحابة ، والواجب لهم على المسلمين ، وحكم من سبهم ، وأن ذلك كله من أصول

الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة بلا خلاف .

● التعريف بالإمام الطبري ، إذ كان تاريخه أهم مصدر في هذه الرسالة . وقد توصلت إلى أنه كان عفيفًا نظيفًا ، زاهدًا ورعًا تقيًا ، عزيز النفس ، جريئًا في قول الحق ، متواضعًا أبيًا ، رفض القضاء وقبول الهدايا من الحكام .

● الحديث عن رحلاته العلمية ، والبلدان التي رحل إليها ، والشيوخ والعلماء الذين التقى بهم ، حيث التقى بمئات العلماء في شتى فنون العلم والمعرفة ، وكان معظم شيوخه من شيوخ البخاري ومسلم لا يتهمون في عدالتهم .

● كشف النقاب عن ثقافته وألوانها ، وعن نبوغه في كثير من فروع العلم ، وبخاصة في التفسير والحديث والقراءات والفقه ، والتاريخ وعلم اللغة العربية . كما كان له مذهبًا مستقلًا عرف بالمذهب الجريري ، وكان له أتباع وتلاميذ ، إلا أنهم انقرضوا بعد القرنين الرابع والخامس الهجريين .

● الحديث عن تهمة التشيع التي رمي بها ، حيث تبيَّنَّ بالأدلة أن اتهامه بالتشيع كان نتيجة التعصب المذهبي تارة ، والطائفي تارة أخرى ، والطعن في الإسلام وعلمائه تارة ثالثة ؛ فالأسباب التي أدت إلى اتهامه بالتشيع لا تستند إلى أساس علمي صحيح ، فهي قائمة على الظن والوهم والاحتمال ، وتأييدًا لإبطال تهمة التشيع من أساسها تم عقد مقارنة بين آراء الإمام الطبري وبين آراء الشيعة في بعض مسائل العقيدة ؛ فظهر مخالفة الإمام الطبري الجذرية لهم ، فهو لا يقبل شهادة الشيعة ولا أخبارهم ، ويحكم بتكفير كثير منهم ، ويرى قتل من يعتقد أن أبا بكر وعمر ليسا بإمامي عدل ، وكان يحب الصحابة ويثني عليهم ، وخاصة الخلفاء الراشدين الذين رتبهم في الفضل والإمامة ، مما أكد بطلان اتهامه بالرفض .

وعقيدته إجمالًا موافقة للعقائد المشهورة المنقولة عند أهل السنة والجماعة بدءًا من السلف إلى أيامنا هذه .

● من الملاحظ أن الإمام الطبري ألَّفَ تاريخه ليؤكد الفكرة الأساسية المنبثقة من اعتقاده وتصوره الإيماني وهي : إيمانه بأمر اللَّه ونهيه ، وبعدله وقضائه وقدره ، وبأن له سننًا ماضية لا تبديل لها ، وإيمانه بحرية الإنسان وقدرته على الاختيار ، وأنه مكلف بوظيفة العبودية للَّه والخلافة في الأرض ، وعمارتها بشرع اللَّه ومنهجه ، وبأن اللَّه يثيب الطائع المستجيب ويعاقب العاصي الناكث .

ولذلك كانت نظرته التاريخية تندرج تحت هذه الفكرة الثاقبة والعقلية النيرة المؤمنة باللّه العارفة بشرعه وأحكامه ، كما أن تدوينه لتاريخه حسب سني الرسل والملوك الذين كانت بأيديهم مهمة التوجيه وسلطة التنفيذ ، هو من أجل أن يساعد على توضيح العبر والدروس لأولي الأبصار ، ويريهم كيف تتحقق سنن اللّه على البشر ، من نصرة المؤمنين المنفذين لشرعه من الرسل وأتباعهم ، وهلاك الظالمين المحادِّين للّه ورسله أو استدراجهم وتأخير عذابهم إلى يوم القيامة .

● اعتمد الإِمام الطبري في كتابه على نوعين من الموارد : مصادر شفهية أخذها سماعًا من مشايخه كابن شبة مثلًا ، ومؤلفات أجيز بروايتها أو أخذها وجادة فنقل منها ككتب الواقدي وسيف بن عمر .

على أن الإِمام الطبري وجد أمامه عددًا كبيرًا من المصادر الإِخبارية ، فانتقى منها ما ضمنه تاريخه الضخم ، حيث أظهر مقدرة فائقة في الجمع بين المصادر والاطلاع على الكتب التي أُلِّفت قبله وانتقاد الروايات .

● لكون الإِمام الطبري من علماء الحديث ، فقد سار على نهجهم في تاريخه ، فهو ليس صاحب الأخبار التي يوردها ، بل لها أصحاب آخرون أبرأ هو ذمته بتسميتهم ، وهؤلاء متفاوتون في الأقدار ، وأخبارهم ليست سواء في قيمتها العلمية ، ففيها الصحيح وفيها الضعيف والموضوع ، ولذلك ينبغي دراسة أسانيد ومتون الروايات وفق المقاييس المعتبرة عند العلماء للوقوف على مدى صحتها من عدمه .

وتحسن الإِشارة إلى أن اتساع صدور أئمة السنة من أمثال الإِمام الطبري لإِيراد أخبار المخالفين من الشيعة وغيرهم ؛ دليل على فهمهم وأمانتهم ورغبتهم في تمكين قرائهم من أن يطلعوا على كل ما في الأمر ، واثقين من أن القارئ اللبيب المطلع لا يفوته بأن مثل أبي مخنف وابن الكلبي وغيرهم هم موضع تهمة فيما يتصل بالقضايا التي يتعصبون لها ، مما ينبغي معه التحري والتثبت لاستخلاص الحقائق المختلطة بالإِشاعات والمفتريات .

● جاء التعريف بالفتنة في اللغة ، وفي القرآن الكريم ، وفي الحديث النبوي . والمراد بالفتنة في بحثنا هذا ما وقع بين المسلمين في صدر الإِسلام من القتال والنزاع والفرقة ، نظرًا لأن القضايا التي وقع الخلاف حولها كانت مشتبهة ومعقدة إلى حدٍّ جعلت المواقف متباينة والآراء مختلفة .

● إن المآخذ على عثمان ﷺ والمروية عن طريق المجاهيل والإِخباريين والضعفاء ،

خاصة الرافضة ، كانت ولا تزال بلية عظمى على الحقائق في سير الخلفاء ، خاصة في مراحل الاضطرابات والفتن ، فكان مع الأسف لسيرة أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ من ذلك الحظ الوافر ؛ فرواية الحوادث ووضع الأباطيل على النهج الملتوي بعض ما نال تلك السيرة النيِّرة من تحريف المنحرفين وتشويه الغالبين بغية التأليب عليه أو التشهير به .

على أن المآخذ التي نسبت إلى عثمان ﷺ قد أجاب عن بعضها عثمان ، وفند بعضها من عايش عثمان من صحابة رسول اللّٰه ﷺ والتابعين ، وبعضها عارضناه بالأدلة في المبحث المتعلق بالمآخذ على عثمان والردِّ عليها ، وبعضها الآخر لا يستقيم نقله ولا يصح إسناده ، بل صدر من جماعات مشبوهة ، ثم استغل إبَّان هيجان الفتنة لصالح الخوارج على عثمان .

● لقد تأكد بعد استقراء المصادر سواء القديمة والمتأخرة عند السنة والشيعة أن وجود عبد اللّٰه بن سبأ كان وجودًا حقيقيًا تؤكده الروايات التاريخية ، وتفيض فيه كتب العقائد ، وذكرته كتب الحديث والرجال والأنساب والطبقات والأدب واللغة ، وسار على هذا النهج كثير من المحققين والباحثين المحدثين ، وقد بلغ عدد المصادر التي رجعت إليها والتي تتفق على وجود عبد اللّٰه بن سبأ حوالي ستين مصدرًا .

ويبدو أن أول من شكك في وجود ابن سبأ بعض المستشرقين ، ثم دعمَّ هذا الطرح الغالبية من الشيعة المحدثين ، بل وأنكر بعضهم وجوده البتَّة ، وبرز من بين الباحثين العرب المعاصرين من أعجب بآراء المستشرقين ، ومن تأثر بكتابات الشيعة المحدثين ، ولكن هؤلاء جميعًا ليس لهم ما يدعمون به شكهم وإنكارهم إلا الشك ذاته والاستناد إلى مجرد الظنون والفرضيات .

● يتفق المشاهير من أصحاب الفرق والنحل والمؤرخون والعلماء من سلف الأمة وخلفها على أن عبد اللّٰه بن سبأ ، وهو يهودي من أهل صنعاء ، أظهر الإسلام وطاف بين المسلمين بعقائد وأفكار وخطط سيئة ليلفتهم عن دينهم وطاعة إمامهم ، ويوقع بينهم الفرقة والخلافة ، فاجتمع إليه من غوغاء الناس ما تكوَّنت به الطائفة السبئية المعروفة التي كانت عاملًا من عوامل الفتنة المنتهية بمقتل عثمان بن عفان ﷺ .

● يظهر من ثنايا الروايات أثر الأعراب في الفتنة ، فقد ساهموا عن حسن نية أو سوء نية في بوادر الفتنة الأولى ، وكانوا سببًا من أسباب اندلاعها ، لاعتقاد المتعبدين السطحيين منهم عن حسن نية - وهم القرَّاء - أن عثمان أخطأ ، ولاعتقاد الطامعين

منهم عن سوء نية أن لهم حقوقًا زيادة في بيت المال يجب الحصول عليها .

وقد استفاد من هذا الواقع ، أي من وجود فئة من الناس لا تميز بين الحق والباطل ، وفئة أخرى يستثيرها المال والطمع ؛ السبئية الذين استغلوا سذاجة أولئك وطمع هؤلاء لتدبير الفتنة .

● ظهر نتيجة التحول في طبيعة الدولة وأجناس الخاضعين لها والمنتمين إلى دينها جيل جديد من المسلمين يعتبر في مجموعه أقلّ من الجيل الأول الذي حمل على كتفيه عبء بناء الدولة وإقامتها ؛ فقد تميز الجيل الأول من المسلمين بقوة الإيمان والفهم السليم لجوهر العقيدة الإسلامية ، والاستعداد التام لإخضاع النفس لنظام الإسلام المتمثل في القرآن والسنة ، وكانت هذه المميزات أقل ظهورًا في الجيل الجديد الذي وجد نتيجة للفتوحات الواسعة ، وظهرت فيه المطامع الفردية ، وبعثت فيه العصبية للأجناس والأقوام ، وهم يحملون رواسب كثيرة من رواسب الجاهلية التي كانوا عليها ، ولم ينالوا من التربية الإسلامية مثل ما نال الرعيل الأول من الصحابة على يد رسول الله ﷺ ، وذلك لكثرتهم وانشغال الفاتحين بالحروب والفتوحات الجديدة ، فأخذ هؤلاء المسلمون الجدد ينخدعون بكل ما سمعوه من جهة ، ويبثون ما لديهم من رواسب وأفكار جاهلية من جهة أخرى .

● تغيرت طبيعة الحياة المادية ، فانتقل الناس من حياة الزهد والتقشف التي كانوا يعيشوا عليها في عهد النبوة والشيخين إلى حياة الرخاء والترف بسبب النعم والخيرات التي كانت تدرها الفتوح . وغني عن الإشارة أن ذلك الرخاء كان له أثره على المجتمع بسبب ما يترتب عليه من انشغال الناس بالدنيا والافتتان بها . كما أنها مادة للتنافس والبغضاء ، خاصة بين أولئك الذين لم يصقل الإيمان نفوسهم ولم تهذبهم التقوى من أعراب البادية وجفاتها ، ومن مسلمة الفتوحات الذين جروا شوطًا في زخارف الدنيا وبهجتها ، واتخذوها غاية يتنافسون فيها .

وعندما قام عثمان بواجبه تجاه أولئك الذين بدؤوا نوعًا من حياة الترف وفساد الأخلاق ، انضم هؤلاء المستهترون إلى صف الناقمين من الرعاع وغيرهم .

● لقد كان مجيء عثمان مباشرة بعد عمر رضي الله عنهما واختلاف الطبع بينهما مؤديًا إلى تغير أسلوبهما في معاملة الرعية ؛ فبينما كان عمر يمتاز بالشدة والصلابة ، كان عثمان ألين وأرق في المعاملة مما كان له بعض الأثر في مظاهر الفرق عند حدثاء الإسلام في

عهده وعهد سلفه .

● كانت العصبية القبلية مادة تهيج النفوس وتحركها ، وكانت في دورها هذا مفتاحًا للفتنة ، إذ كانت بعض القبائل ترى لنفسها موقع قدم وفضل في الفتوح ، وتأنف من رياسة قريش عليها ، ووافق ذلك أيام عثمان ، فكانوا يظهرون الطعن في ولاته بالأمصار ، ويفيضون في النكير على عثمان ، فكان ذلك مؤشرًا لبداية الفتنة في الكوفة ، وهي أول مصر نزغ الشيطان بين أهله في الإسلام كما يقول الشعبي .

● وقع في أوهام كثير من الناس عن حسن نية أو عن سوء نية من أن عثمان بن عفان ﷺ كان ضعيفًا في مواقفه إزاء الأحداث العاصفة على الدولة الإسلامية ، أو كان مستضعفًا يساق إلى ما يراد ، وهذا غلطة تاريخية في حق ثالث أصحاب رسول اللّه ﷺ فضلًا ودينًا .

هذا وقد استغل المستشرقون ومن سار على دربهم من الباحثين العرب الروايات الموضوعة التي تضعف عثمان والتي افتراها أهل الكذب من بين رواة الأخبار ، فركزوا على التوسع في البحث فيها ؛ بل كانت مغنمًا تسابقوا إلى اقتسامه ما دامت تخدم أغراضهم للطعن في الإسلام ورجاله . ثم إنهم استغلوا وداعة عثمان ورحمته ورأفته بالرعية لينفثوا شبهة من شبههم ، وهي : أن عثمان كان ضعيفًا في شخصه .

وهذه الدعوى تسقط لعدم وجود سند أو دليل يعتمد عليه في هذا الزعم ، كما أنه يستفاد من سياق حديث الشورى الذي جاء في « الجامع الصحيح » للبخاري وفي « تاريخ الطبري » أن اختيار عثمان ﷺ خليفة لم يكن إلا أنه أمثل من وقع عليه الاختيار من قبل الناس ، وأعدل وأصلح من يتحمل المسؤولية أمام اللّه وأمام المسلمين .

إن عثمان ﷺ وإن كان رؤوفا رحيمًا بالناس - وهذه من صفات الحاكم العادل - فلم يكن أبدًا ضعيفًا في حدود اللّه ، وكان يتبع سياسة عمر ﷺ في الاستفسار عن العمال من وفود الحج وسؤال الرعية عن أمرائها ، فكان يكتب إلى الناس في الأمصار أن يوافوه أيام الحج إن كانت لديهم مظالم ، فيرفعونها إليه بحضرة أميرهم فيقضي بينهم بالحق .

وكان ﷺ يشتد في متابعة عماله ويحدد سلطاتهم ، بما يحقق مصالح المسلمين والرحمة بهم والرفق بالرعية ، وإلى جانب ذلك كان يبني في نفوس الرعية الجرأة والصراحة في الحق وعدم الجبن والخوف ليكونوا رقباء على الحكام في القيام بالأمانة التي

ائتمنهم اللَّه عليها .

إن عثمان ﷺ لم يكن عاجزًا أن يتخذ لنفسه حجاجًا يسلطه على أبشار الأمة بسياط القهر والجبروت ، ويطلق يده في دمائها حتى تخضع وتسكن ، ولم يكن عاجزًا أن يحدث للناس عقوبات فوق ما أحدثوا وينكل بأولئك الخارجين عليه . إنه ما كان عاجزًا عن هذا وأمثاله ، ولا كان ضعيفًا أو مستضعفًا ،ولكنه كان خليفة راشدًا يحجزه عدل الخلافة الراشدة عن مآثم الملك العضوض .

● كان موقف عثمان ﷺ إزاء الأحداث التي ألمت به وبالمسلمين المثل الأعلى لما يمكن أن يقدمه الفرد من تضحية وفداء في سبيل حفظ كيان الجماعة ، وصون كرامة الأمة ، وحقن دماء المسلمين ، فقد كان بإمكانه أن يقي نفسه ويخلصها لو أنه أراد نفسه ولم يرد حياة الأمة ، فلو كان يحب ذاته ولم يكن من أهل الإيثار لدفع بمن هبَّ للذود عنه من الصحابة وأبناء المهاجرين والأنصار إلى نحور الخارجين المنحرفين عن طاعته . ولكنه أراد جمع شمل الأمة ففداها بنفسه صابرًا محتسبًا ، حيث منع من سلِّ السيوف بين المسلمين مخافة الفرقة ، وحفظًا للألفة التي بها حفظ الكلمة ، ولو أدى إلى هلاكه .

● وإلى جانب صبره واحتسابه حفظًا لكيان الأمة من التمزق والضياع ، وقف عثمان ﷺ موقفًا آخر أشد صلابة ، وهو عدم إجابته الخارجين إلى خلع نفسه من الخلافة ، فكان بذلك يمثل الثبات واستمرار النظام ؛ لأنه لو أجاب الخارجين إلى خلع نفسه لأصبح منصب الإمامة العظمى ألعوبة في أيدي المفتونين الساعين في الأرض بالفساد ، ولسادت الفوضى واختل نظام البلاد ، ولكان تسليطًا للرعاع والغوغاء على الولاة والحكام .

ومما لا شك فيه أن هذا الصنيع من عثمان كان أعظم وأقوى ما يستطيع أن يفعله رجل ألقت إليه الأمة مقاليدها ، إذ لجأ إلى أهون الشرين وأخف الضررين ليدعم بهذا الفداء نظام الخلافة وسلطانها .

● إن قتل الخليفة عثمان ﷺ لم يكن هو الغاية التي يقصدها من خطط لهذا الحصار ، وإلا لو كان كذلك لهان الأمر ، وسكنت الفتنة ، واستبدل خليفة بخليفة ، وعادت الأمور إلى نصابها . ولكن بعض رواد الفتنة كانت لهم غاية أبعد أثرًا وأعمق غورًا من قتل خليفة واستبدال آخر به . إن غايتهم هي : هدم حقيقة الإسلام والنيل من عقيدته وتشويه مبادئه في شخص الخليفة المقتول ، وإثارة الضغائن والخلافات بين المسلمين .

لقد توالت خطط السبئية في خلافة عثمان وعليٍّ ﷺ ولم يريدوا بها إلى الكيد لهذا الدين مستغلين حركة غوغائية تتكون من أعراب البادية وجفاتها ومن مسلمة الفتوحات الذين لم يصقل الإيمان نفوسهم ، كما هي العادة في كثير من هذه الحركات التي تشكل أرضية تستغل من قبل المفسدين ، ولكن الإسلام - ولله الحمد - كان أقوى من كل هذه الهجمات ، وأعظم من كل هذه التحديات وأقدر على الصمود والثبات . فقد ذهب ابن سبأ ومن على شاكلته وبقي الإسلام . أما أفكاره المدمِّرة وإن كانت لا تزال تجد مكانها في نفوس طائفة من أهل القبلة - وهم الشيعة - إلا أنها طائفة منبوذة لقبح اعتقادها وسوء تصرفاتها ، بينما بقي السواد الأعظم من المسلمين على عقيدة أهل السنة والجماعة .

وقد قيض الله للإسلام رجالًا نفوا عنه خبث هذه الأفكار وأظهروا فسادها ، فاستمسك المسلمون بعقيدة التوحيد ، واتبعوا نهج السلف الصالح ، كما حقق الله عز وجل نبوءة نبيه ﷺ حيث قال : « **لا تزال طائفة من أمتي على الحق ، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله** » .

● لقد أخبر النبي ﷺ عن وقوع الفتنة ، وثبت بالخبر القطعي من طريق الوحي أن عثمان ﷺ على الحق ، وأنه سيقتل ظلمًا وأمر باتباعه ، وأخبره أن الله يقمصه بقميص - يعني الخلافة - وأن المنافقين يريدونه على خلعه ، وأمره أن لا يخلعه .

وهذا أقوى دليل أنه كان على الحق ، فمن خالفه تنكب طريق الحق ، كيف لا ! وقد وصف رسول الله ﷺ الذين أرادوا خلعه بالنفاق ، فعلم بالضرورة أن كل ما ورد عنه مما يوجب الطعن عليه دائر بين مفترى عليه ومختلق ، وبين محمول - على تقدير صحته - على الاجتهاد ليكون معه الحق تصديقًا لخبر النبوة المقطوع بصدقه .

● إن المتتبع لأحداث الفتنة في تاريخ الإمام الطبري وكتب التاريخ الأخرى من خلال روايات أبي مخنف والواقدي وابن أعثم وغيرهم من الإخباريين يشعر أن الصحابة هم الذين كانوا يحركون المؤامرة ويثيرون الفتنة .

وخلافًا لروايات هؤلاء الذين لا يتورعون في إظهار الصحابة بمظهر المتآمرين على عثمان المحرضين عليه ، المسؤولين عن قتله ، فقد حفظت لنا كتب المحدثين بحمد الله الروايات الصحيحة التي يظهر فيها الصحابة من المؤازرين لعثمان المنافحين عنه ؛ فقد اجتهدوا في نصرته والذب عنه ، وبذلوا أنفسهم دونه ، فأمرهم بالكف عن القتال ،

وقال إنه يحب أن يلقى اللَّه سالمًا مظلومًا ، ولو أذن لهم لقاتلوا عنه .

● لم يكن موقف التابعين ومن بعدهم مخالفًا لموقف الصحابة في الدفاع عن عثمان ﷺ ورعاية حقه ، وبيان أنه قتل على غير وجه الحق ، واستعظام قتله والبراءة من قتلته ، وذمهم وذكرهم بالسوء ، فقد وضعوا نصب أعينهم تأييد السنة ونفي البدعة بعيدًا عن الأهواء الشخصية والنزعات الخاصة ، فكان كثير من الأخبار المروية عنهم والمتعلقة بالفتنة الأولى قد أخرجت عثمان ﷺ كالقلب المصفى نقيًا خالصًا من كل ما أراده المغرضون وتقوله المتقولون .

● خلافًا لما جاء في بعض الروايات أن جماعة من الصحابة تخلفوا عن بيعة عليٍّ ﷺ أو بايع بعضهم كرهًا ، فقد ثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن بيعة عليٍّ ﷺ كانت بيعة شرعية ، ويؤيد ذلك ما ورد في السنة النبوية من مؤشرات عن خلافته ، وما روي عن الصحابة في هذا الشأن ، وما نقله المؤرخون والمحدثون والفقهاء وأهل العلم عن شرعية خلافة عليٍّ وصحتها ومبايعة أهل الحل والعقد له من المهاجرين والأنصار .

ولم يتخلل تلك البيعة أي نوع من أنواع الضغط أو الإكراه ، حيث روى ابن أبي شيبة في « مصنفه » بسند صحيح ما يكشف عن بيعة طلحة والزبير لعليٍّ بمحض إرادتهما دون غلبة أو قهر .

ويبرز الإمام الباقلاني موقف بعض الصحابة الذين تأخروا عن نصرة عليٍّ والدخول في طاعته ؛ بأن ذلك لم يكن بسبب رفضهم لخلافته وبيعته ، وإنما تخوفوا من حرب أهل القبلة واحتجوا بما روي عن النبي ﷺ في النهي عن قتال الفتنة .

ورأيي أن المعارضة التي قامت في وجه عليٍّ ﷺ لها ظروف سياسية معروفة ، فهي لم تكن معارضة تطعن في إمامته بقدر ما كانت تطالب بالقصاص من قتلة عثمان .

ويمكن القول أن عليًا ﷺ كان أقوى المرشحين للإمامة بعد مقتل عمر ﷺ ؛ فالفاروق عينه لها في الستة الذين أشار بهم ، وهو واحد منهم ، على أن الأربعة من رجال الشورى وهم عبد الرحمن وسعد وطلحة والزبير بتنازلهم عن حقهم فيها له ولعثمان ، تركوا المجال مفتوحًا أمام الاثنين فلم يبق إلا هو وعثمان ، وهذا إجماع من أهل الشورى على أنه لولا عثمان لكانت لعليٍّ ، وبعد موت عثمان ، وقد قدمه أهل دار الهجرة صار مستحقًا للخلافة .

ولم تكن السابقة في الإسلام والقرابة والمصاهرة هي المزايا الوحيدة لولاية عليٍّ ﷺ

هذا المنصب الخطير ، ولكن كان له بالإضافة إلى ذلك من القدرة والكفاءة ما لا ينكر ؛ فشجاعته وإقدامه ، وذكاؤه وعقليته القضائية النادرة ، وحزمه الذي اشتهر به في مواقفه ، صلابته في الحق ، وبعد نظرته في تصريف الأمور حتى كان الخليفة عمر ﷺ يأخذ برأيه إذا التبست عليه الأمور ، كل هذه العوامل تجعله بلا منازع المرشح الوحيد لإمامة المسلمين في تلك الفترة الحساسة من حياتهم .

● تتجه مآخذ بعض المؤرخين والباحثين إلى أن عليًا ﷺ لم يكن رجل دولة وسياسة يهيمن على مجرى الأمور .

وليس ثمة من شك بأنه يوجد من الدلائل ما يؤكد أن عليًا ﷺ كان ذكيًا بصيرًا بالأمور ، حصيف الرأي ، وكان أبو بكر وعمر وعثمان يعرفون ذلك ، فاتخذوه مستشارًا لهم في أمور السياسة حتى أن عمر ﷺ كان يتعوَّذ من معضلة ليس لها أبو الحسن .

والمعهود من أسلوب عليٍّ ﷺ في مواقفه استعمال الحكمة وعلاج الأمر بالرفق ما أمكن علاجه ، فإذا لم يتمكن حينئذٍ يلجأ إلى الحرب .

والواقع أن الأمر ليس أمر ضعف وقصور في الرأي وإخفاق في السياسة ، بل اختلف الوضع عما سبق ، فتناول هذا الاختلاف تغير الجماعات المحيطة بالخليفة فهم غير أصحاب أبي بكر وعمر ، إذ يغلب على هؤلاء عنصر الأعراب والموالي ، وشتان ما بين الفئتين .

وتناول هذا الاختلاف أيضًا مركز الخلافة الذي انتقل من الحجاز حيث السنة النبوية إلى العراق ، حيث تتحكم المصلحة والنزاعات الشخصية والأهواء .

ويلمس المرء كذلك تغيير في الأفكار وتعدد في المذاهب من جراء الفتنة ولاشك أن هذا الانقسام في الآراء والاختلاف في وجهات النظر أدى إلى مزيد من الفرقة والخلاف مما أضعف بطبيعة الحال مركز الخليفة وقبضته على زمام الأمور .

وإذا كانت رياح التغيير مؤشرًا على تبدل الأحوال في عهد عليٍّ ﷺ ، فإن موقفه ظل رغم ذلك كله لم يتلون بلون ذلك الجيل ، ولم يرغب أن يواكب التطور الحادث ، إذ آثر الإخفاق في كل شيء على الإخفاق في راشديته وعدله .

ولئن كانت السياسة هي التطوع لروح العصر ومسراه ، وانتهاز الفرص ، وتحقيق المصالح الذاتية والمنافع الشخصية للحاكم والجماعات المحيطة به ، فإن عليًا لم يكن

سياسيًّا بهذا المعنى ، وإن كانت السياسة حسن الفهم والدراية والتعقل ، والسعي لتحقيق المصلحة العامة للأمة ، فعليٌّ ﷺ كان على درجة عظيمة من ذلك .

والقول الفصل أن عليًّا كان من خير رجال السياسة والحكم لو بقي عصر الخلافة الراشدة كما كان عليه في أيامه الأولى ، أما وروح الزمان كانت تسير على غير ما كانت تسير عليه ، فمذهبه في السياسة لم يعد مناسبًا لتلك الأوضاع ، ولذلك فهو في نظر البعض غير سياسي .

● تضافرت الروايات في تاريخ الإمام الطبري على أن خروج عائشة وطلحة والزبير إلى العراق كان بقصد الإصلاح وطلب الثأر لعثمان الذي قتل بغير حق ، وإعزاز الإسلام بأخذ القصاص من الخوارج المحلين ، بل إن عليًّا أيضًا لم ير في سيره إليهم إلا الإصلاح وجمع الكلمة .

وبعد سفارة القعقاع بن عمرو ﷺ لم ير طلحة والزبير وعائشة ﷺ أمثل من الصلح ، حيث يبدو اقتناع طلحة والزبير بحجة عليٍّ في التريث وعدم استعجال أمر القصاص من قتلة عثمان حتى تهدأ الأحوال ويتوطد مركز الخلافة فيأخذ العدل مجراه .

وقد بات الناس على نية الصلح والعافية في كلا المعسكرين وهم لا يشكُّون في الصلح ، وبات الذين أثاروا الفتنة بشر ليلة إذ أشرفوا على الهلاك ، خاصة بعد أن خطب عليٌّ في الناس وطلب منهم أن يرتحلوا في الغد ، ولا يرتحل معه أحد أعان على عثمان بشيء ، فجعلوا يتشاورون ، وتكلم ابن سبأ وهو المشير فيهم ، فأشار عليهم بإنشاب الحرب سرًّا في الغلس .

وجدير بالإشارة أن أثر السبئية في الجمل وإشعال فتيل الحرب مما يكاد يجمع عليه المؤرخون والعلماء سواء أطلقوا عليهم اسم الغوغاء أو المفسدين أو الأوباش أو أصحاب الأهواء أو سماهم البعض قتلة عثمان أو أطلقوا عليهم صراحة : السبئية .

● من الملاحظ أن الصحابة رضوان الله عليهم متفقون على إقامة حد القصاص على قتلة عثمان ، لكن الخلاف بينهم وقع في مسألة التقديم أو التأخير ، فطلحة والزبير وعائشة ومعاوية رضوان الله عليهم كانوا يرون تعجيل أخذ القصاص من الذين حاصروا الخليفة وقتلوه ظلمًا ، وأن البداءة بقتلهم أولى ، بينما رأي أمير المؤمنين عليٍّ ﷺ ومن معه تأخيره حتى يتوطد مركز الخلافة وتستقر الأوضاع ، فيتقدم أولياء عثمان بالدعوى عنده على معينين ، فيحكم لهم بعد إقامة البيِّنة عليهم ؛ لأن هؤلاء المحاصرين لأمير المؤمنين

عثمان ليسوا نفرًا من قبيلة معينة ، بل هم من قبائل مختلفة .

ومن المعلوم أن عليًا ﷺ كان في موقفه أسدَّ رأيًا وأصوب قيلًا ؛ لأنه لو شرع في تنفيذ القصاص في قتلة عثمان لتعصبت لهم قبائل وصارت حربًا أهلية ، وقد حدث هذا عندما تعاطى طلحة والزبير القود من قتلة عثمان بالبصرة ، فتعصب لهم آلاف من الناس واجتمعوا على حرب طلحة والزبير .

● إذا كان محور الخلاف بين الصحابة ﷺ هو القصاص من قتلة عثمان ، كما تواترت بذلك الأخبار ، فإنه قد شاع بين الناس أن الخلاف بين عليٍّ ومعاوية ﷺ كان سببه طمع معاوية في الخلافة ، وهذا غير صحيح ، حيث تذكر الروايات الصحيحة في كتب التاريخ والحديث أن معاوية ما خرج إلا للمطالبة بدم عثمان ، وأنه صرح بدخوله في طاعة عليٍّ إذ أقيم الحد على قتلة عثمان .

● إن ما أثير على وجود قتلة عثمان في جيش عليٍّ ﷺ أمر فيه شبهة ، فقد كان في عسكره من الخوارج الذين قتلوا عثمان من لم يعرف بعينه ، ومن تنتصر له قبيلته ، ومن لم تقم عليه حجة فيما فعل ، ومن في قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله .

وبتتبع الروايات في كتب التاريخ والحديث يلاحظ أن موقف عليٍّ من قتلة عثمان المندسين في جيشه كان موقف الحذر المحتاط منهم ، المتبرء من فعلهم .

● يستنتج من الأدلة الشرعية أن عليًا كان أقرب إلى الحق من طلحة والزبير ومعاوية ﷺ ، ففي الحديث الذي رواه الإمام مسلم عن الخوارج : « **يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق** » دلالة واضحة أن عليًا كان أقرب إلى الصواب من مخالفيه في الجمل وصفين ، لكن لم يصب الحق بتمامه وكماله ، حيث كانت السلامة في الإمساك عن القتال ؛ لأن العبرة بالنتائج والعاقبة .

ولا شك أن نتيجة الاقتتال كانت مؤلمة جدًا ، ولهذا أثنى النبي ﷺ على الحسن ﷺ لأن اللَّه أصلح به ما بين المسلمين ، وحقن دماءهم في قوله ﷺ : « إن ابني هذا سيد ، ولعل اللَّه أن يصلح به بين فئتين من المسلمين » ، في حين أنه لم يثن على قتال أبيه لأهل الشام ، بل غاية ما وصفه به أنه أقرب منهم إلى الحق ، بخلاف قتال الخوارج فقد أثنى عليه نصًا بقوله : « فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجرًا لمن قتلهم إلى يوم القيامة » . كما أن عليًا نفسه فرح واستبشر بقتال الخوارج وتألم وتكدَّر بقتال أهل الجمل وصفِّين .

وقد كان في إمكان عليٍّ اتخاذ وسائل أخرى غير السيف لتهدئة الأحوال وجمع الكلمة وللصلح أبواب كثيرة ولو بالتنازل عن بعض الحق .

● إن الموقف الأحوط والأمثل هو موقف الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة وآثروا عدم قتال أهل القبلة .

وقد اعتمد هؤلاء على أصل شرعي ثابت بنصوص صريحة عن النبي ﷺ ، وبعضها أوامر عينية في حق المخاطبين بها ، وهذا الأصل هو ترك القتال في الفتنة .

وقد كان من كمال فقه الصحابة ﷺ التفريق بين صحة إمامة عليٍّ ووجوب القتال معه ، بل صحة قتال أهل القبلة ، إذ لا يلزم من كونه إمامًا شرعيًّا أن يكون قتاله لأهل الجمل وصفين صوابًا بإطلاق .

وبالجملة فإن الكف عن القتال واعتزال الفتنة هو مذهب أهل الحديث عامة ، ومن تأمله ظهر له قوة دلائله النصية وصدق نتائجه الواقعية .

إن النصوص الشرعية جاءت متواترة في ردِّ عدوان الخوارج والمفسدين في الأرض . أما أن يكون المرء عبد الله المقتول لا عبد الله القاتل ، فذلك مشروع في الفتنة بين المسلمين المختلفين اختلافًا اجتهاديًّا مصلحيًّا .

على أن هذا المذهب - أي مذهب اعتزال الفتنة - هو أقوى المذاهب وأرجحها بدلالة النصوص الشرعية وأقوال السلف الصالح ، وهو أقوى من مذهب من يرى أن الصواب هو القتال مع عليٍّ ﷺ فضلًا عمن يرى أن الصواب هو القتال مع من حاربه .

● لقد كان مصطلح القراء في بداية الإسلام يعني من يقرأ القرآن ويحفظه ويفقه معانيه ، ويتدبر آياته ، ويتأدب بأخلاقه ، ثم ما لبث أن انحرف مفهوم القرَّاء أو القراءة عن مدلوله الأصلي ، فأخذ يكتسي طابعًا يسوده عدم الفقه ، والأخذ بظواهر النصوص ، والتصلب في الرأي ، والغلو والتشدد في الدين ، حتى إننا لا نستغرب عندما نجد في مصادرنا التاريخية والحديثية المبكرة ، أن المقصود بالقراء ، هم الذين ساهموا في تأليب الناس في الكوفة على الخليفة عثمان ﷺ واشتركوا في معركة صفين فرفضوا التحكيم وصاروا خوارج فيما بعد يعيثون في الأرض فسادًا يقتلون وينهبون أموال المسلمين ، مستحلين لها ، بزعم أن من خالفهم ليس بمسلم .

وقد جاءت الأحاديث النبوية في بيان حالهم ، وما سيؤول إليه أمرهم من خروج على الأمة وسفك دمائها بغير حق ، فحذَّرت منهم وأثنت على قتالهم .

● إن الدور المنسوب للقراء في صفين من مسؤولية وقف القتال والتحكيم ، وفرض أبي موسى حكمًا ليست إلا فرية تاريخية اخترعها الإخباريون الشيعة الذين كان يزعجهم أن يظهر عليّ ﷺ بمظهر المتعاطف مع معاوية وأهل الشام ، وأن يرغب في الصلح مع أعدائهم التقليديين .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يحمِّلوا المسؤولية أعداءهم الخوارج ويتخلصوا منها ، ويجعلوا دعوى الخوارج تناقض نفسها ، فهم الذين أجبروا عليًا على قبول التحكيم ، وهم الذين ثاروا عليه بسبب قبوله التحكيم .

ومن الملاحظ أن الدوافع والأسباب خلف مثل هذه الروايات ترجع إلى الظروف التي كانت تعيشها الكوفة - وهي معقل الشيعة - ، في النصف الثاني من القرن الأول الهجري ، فقد تحولت وأهلها إلى مصر تابع لأهل الشام يرسل لها الأمويون ولاةً مستبدين مثل زياد وابنه عبيد اللّه والحجاج لقمع شوكتهم ، وأصبحت الكوفة بذلك مركزًا للمعارضة ومفرخًا للثوارت ضد الأمويين ، ليس هذا فحسب ، بل إن ضربات الخوارج الموجعة كانت أشد إيلامًا من قمع الأمويين ، مما حدا الشيعة إلى إلقاء تبعة تلك الأحداث على خصومهم تحت تأثير التعصب المذهبي .

● إن الموقف الثابت تاريخيًا في كتب الأئمة الثقات مثل البخاري وأحمد وابن أبي شيبة أن عليًا ﷺ قبل التحكيم من تلقاء نفسه بعيدًا عن أي ضغوط ، وذلك تماشيًا مع أحكام الإسلام التي تحث على إصلاح ذات البين والرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع والاختلاف ، كما ثبت أن موقف القراء هو نفسه منذ البداية لم يتغير ولم يتبدل ، فهو الإصرار على مواصلة قتال أهل الشام ورفض التحكيم بالكلية .

وهذا ما تطمئن إليه النفس ، حيث ينسجم ذلك الموقف مع عقلية الخوارج المتشدِّدة المتحجِّرة العنيفة المستبيحة لدماء المسلمين وأموالهم ، فقد كانوا في مراحل وجودهم على رأس الحركات التي أنهكت جسم الدولة الإسلامية ، وذهبت بكثير من قوى المسلمين المذخورة .

● نظرًا لما لحادث التحكيم من أهمية في التاريخ السياسي للدولة الإسلامية ، فإنه من الضروري تجلية حقيقة وقائعه ، حيث أسيء تصوير هذا الحادث بقدر ما أسيء تفسيره ، فنتج عن الأمرين خلط كثير وإساءة إلى مكانة الصحابة وقدرهم ، حيث باتت القصة الشائعة بين الناس عن حادث التحكيم تتهم بعضهم بالخداع والغفلة ، وتتهم آخرين

بالصراع حول السلطة .

وبإخضاع هذه الرواية للدراسة والتحليل يلاحظ عليها ثلاثة أمور :

أحدها يتعلق بالخلاف بين عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما والذي أدى إلى الحرب بينهما ، والثاني : يتعلق بمنصب كل من عليٍّ ومعاوية ، والثالث : خاص بشخصية أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص .

أما الأمر الأول : فإن الحكمين كانا مفوضين للحكم في الخلاف بين عليٍّ ومعاوية ، ولم يكن الخلاف بينهما حول الخلافة ومن أحق بها منهما ، وإنما كان حول توقيع القصاص على قتلة عثمان ، وليس هذا من أمر الخلافة في شيء ؛ فالخلاف حول الخلافة لم يكن قد نشأ عندئذٍ ، ولم يكن معاوية مدعيًا للخلافة ولا منكرًا حق عليٍّ فيها ، وإنما كان ممتنعًا عن بيعته ، حيث كان متغلبًا عليها بحكم الواقع لا بحكم القانون ، مستفيدًا من طاعة الناس له بعد اقتناعهم بالسبب الذي جعله يرفض بيعة عليٍّ ، وهو المطالبة باقتضاء حقه في القصاص من قتلة عثمان باعتباره وليًّا للدم .

فإذا ترك الحكمان هذه القضية الأساسية وهي ما طلب إليهما الحكم فيه واتخذا قرارًا بشأن الخلافة كما تزعم الرواية الشائعة عن التحكيم ، فمعنى ذلك أنهما لم يفقها موضوع النزاع ولم يحيطا بموضوع الدعوى ، وهو أمر مستبعد جدًّا .

الأمر الثاني : إذا تضمن قرار الحكمين فيما تزعم الرواية المذكورة عزل كل من عليٍّ ومعاوية ، فقد ورد العزل في حق معاوية على غير محله ؛ لأنه إذا تصورنا أن يعزل الحكمان عليًّا من منصب الخلافة إذا فرضنا جدلًا أنهما كانا يحكمان فيها ، ولكن عمَّ يعزلان معاوية ؟ هل كانا يملكان عزله عن قرابته أو منعه من المطالبة لحقه فيها ؟! وهل عهد التاريخ في حقبة من حقبه أن يُعزل عن زعامة الثائرين معه بقرار يصدره قاضيان ؟! ولا شك أن هذا عامل آخر يؤيد بطلان القصة الشائعة عن قضية التحكيم والقرار الصادر فيها .

الأمر الثالث : إن القول بأن أبا موسى الأشعري كان في قضية التحكيم ضحية خديعة عمرو بن العاص ينافي الحقائق التاريخية الثابتة عن فضله وفطنته وفقهه ودينه ، والتي ثبتت له بتولي أعمال الحكم والقضاء في عهد النبي ﷺ وفي خلافة عمر وعثمان وعلي . فهل يتصور أن يثق رسول الله ﷺ ثم خلفاؤه من بعده في رجل يمكن أن تجوز عليه مثل الخدعة التي ترويها قصة التحكيم ؟! .

هذا وقد شهد الصحابة وكثير من علماء التابعين لأبي موسى رضي الله عنه بالرسوخ في العلم ،

والكفاءة في الحكم ، والفطنة والكياسة في القضاء .

وقبول تلك الرواية يعني الحكم أيضًا على عمرو بن العاص بأنه كان في أداء مهمته رجلًا تسيره الأهواء فتطغى لا على فطنته وخبرته فحسب ، بل على ورعه وتقواه أيضًا . هذا علاوة على ما نسب إليه وإلى أبي موسى من السب والشتم ، وهو ما يتعارض مع ما عرف وتواتر عن الصحابة ﷺ من حسن الخلق وأدب الحديث .

● أدى حادث التحكيم بين عليٍّ ومعاوية ﵄ إلى بدء ظهور الفرق ذات الآراء السياسية ، ومن ضمنها فرقة الخوارج الذين رفضوا مبدأ قبول التحكيم في النزاع أصلًا ، ذلك أنهم قالوا : « لا حكم إلا للّه » مقررين أنه لا يجوز العدول عن حكم اللّه إلى حكم الرجال ، واللّه قد حكم في الفئة الباغية بقتالها حتى تفيء إلى أمر اللّه .

وقد ظلت العبارة « لا حكم إلا للّه » علمًا على مذهب الخوارج على اختلاف فرقهم وتعددها . وتعددت تفسيرات هذه الفرق لهذا الشعار ، فارتكب الخوارج بناء على فهمهم الخاطئ له وتأويلهم المتعسف للنصوص كثيرًا من المنكرات وعاثوا في الأرض فسادًا يقتلون وينهبون أموال المسلمين مستحلين لها بزعم أن من خالفهم كافر ، وهم سلف المكفرة في هذه الأمة إلى اليوم .

ومن الخصائص المميزة لفرق الخوارج الغلو والإفراط والشطط والتنطع ، كما تميزت في منهجها الحركي بالاندفاع والتهور والثورية العمياء والقابلية السريعة للتمزق والاشتعال ، فالجلافة طبعهم ، وضيق الأفق سمتهم ، ما خيروا بين أمرين إلا اختاروا أعسرهما ، وما صادفوا احتمالين إلا انحازوا لأبعدهما ، وما رأوا طريقين إلا سلكوا أشقهما .

ولما كان الخوارج من ذلك الصنف البشري العنيد محدود الإدراك الذي يضيق أفقه أو علمه عن تفهم الخلاف فتثور نفسه لأتفه الأسباب ودونما تبصر في الدوافع والعواقب وتريث الحكم ، فقد أعلنوا تكفيرهم للمجتمع المسلم بأجمعه ، فأظهروا نقمتهم وسخطهم على الأطراف المخالفة لهم .

ومن مبادئهم أن الخروج على الحاكم الجائر فرض لا يحل تركه ، فكل قادر يلزمه الخروج ولو كان وحده ، وسواء ظن أن خروجه يؤدي إلى النتيجة المرجوة أم لا ، وبهذا لا يشترطون عددًا ولا قدرة على تغيير المنكر ، ومن أجل ذلك كان تاريخهم بشكل عام سلسلة من الثورات والحروب المتواصلة ميزتهم عن غيرهم من الفرق ، وفي سبيلها أبيدوا أو كادوا أن يبادوا .

● ومن نتائج الفتنة ظهور الإرجاء ، ومبعثه أنه كان في ثغور الجهاد وأطراف البلاد فئات من المسلمين تحارب الكفار وتفتح الأمصار ، فلم تعلم عن سير الأمور شيئًا ، فلما صدمتها فاجعة الفتنة أذهلها الألم عن التفكير ، ووقاها بعد الشقة شر الخوض في الفتنة ، ثم فوجئوا بما تلاها من أحداث فما استطاعوا أن يستبينوا رأيًا فيتبعوه أو يرجحوا طرفًا فيوالوه ، فآثروا مسالمة الفريقين المتقاتلين والركون إلى الحياد ، فأبرؤوا أنفسهم من الوقوف مع أحد منهم أو عليه ، وأرجؤوا أمر الجميع إلى اللَّه ، وهو الذي يتولى حسابهم ، ومن ثم فهم داخلون تحت المشيئة .

فهم مناقضون لما عليه عامة الخوارج من تكفير الصحابة ، وما عليه عامة الشيعة من الغلو في عليٍّ والحط من عثمان أو تكفيره ، ومخالفون أيضًا لما عليه أهل السنة والجماعة في أمرهم .

ولا يخفى ما في موقفهم من شطط بإرجاء أمر عليٍّ وعثمان والشك في دخولهما الجنة ، ومخالفة ما هو ثابت في النصوص الشرعية ومشهور لدى الأئمة بالإجماع عن فضل عثمان وعلي رضي الله عنهما والشهادة لهما بالجنة ، وهذا من أخطاء المرجئة وضلالاتهم .

وعلى كل حال سواء كان الإرجاء موقفًا ذاتيًا ظهر بسبب الفتنة أو أنه انبثق من الفكر الخارجي ونبع عنه ، فإن الإرجاء من حيث هو موقف نفسي يمكن أن يوجد في هذه الفتنة العمياء وما تلاها ؛ لأن من سنن الاجتماع أن أي نزاع يشجر بين طائفتين أو جماعتين قد يفرز فئة ثالثة متأرجحة محايدة لأي سبب من أسباب الحياد ، وليس هذا الحياد من قبل المرجئة إلا موقفًا سلبيًا يليه التردد والشك في مآل الصحابة الذين شملتهم دائرة الفتنة .

● شهد ما بعد الفتنة أيضًا ظهور الشيعة وتميزهم بنظريات وآراء خاصة بهم في المجال السياسي ، والمذهب الشيعي يرتبط أساسًا بمسألة وجدانية أو عاطفية هي حب آل البيت ، ثم تطورت هذه العاطفة وأخذت الآراء التي نبتت نتيجة لها تتأصل شيئًا فشيئًا لتصبح مذهبًا متميزًا أو فرقة ذات آراء مستقلة في الأصول والحكم والفقه وغيرها .

وتحسن الإشارة إلى أن الشيعة الأولى لم يطعنوا في أصحاب رسول اللَّه ﷺ ، ولم يسبوهم ولم يشتموهم ، بل كانوا يقدمون أبا بكر وعمر على عليٍّ ، وإنما كان تفضيلهم لعليٍّ على عثمان ، ثم ظهر المفضلة الذين يفضلون عليًّا على أبي بكر وعمر . ثم أخذ التشيع أبعادًا أخرى أكثر خطورة ، حيث جعل يكتنفه الغلو ورفض خلافة الشيخين - أبي بكر وعمر - وشتم أصحاب النبي ﷺ .

ومن الملاحظ أن عدة عوامل ساهمت في تطور المذهب الشيعي ، ومن أهمها : أن السبئية هم أصل التشيع ، وليس أدل على ذلك من أن مبادئ الشيعة تتفق مع بعض الأفكار والمعتقدات التي جاء بها عبد اللّٰه بن سبأ ، وهي : القول بالوصية والرجعة والبداء وسب الصحابة والبراءة منهم والغلو في عليٍّ ﷺ .

ومن المعلوم أن الذي يجمع فرق الشيعة هو : القول بأفضلية عليٍّ وأحقيته في الخلافة ، وأنها ليست من المصالح المرسلة الموكولة إلى نظر العامة ، بل هي ركن من أركان الدين .

ولتبرير هذه النظرية قالوا بالوصية ، أي أن رسول اللّٰه ﷺ أوصى بالخلافة لعليٍّ من بعده ، وسارعوا إلى وضع الأحاديث في ذلك ، كما أنهم قالوا بأن الخلافة بعد عليٍّ تنحصر في ذريته ، وتنتقل بالنص من الإمام إلى من يليه .

● من الآثار السلبية المترتبة على ظهور الخلافات السياسية : أنه كان لظهور الفرق على الصعيد السياسي آثارًا سلبية ، إذ كرست بوادر الفرقة والخلاف بين المسلمين ، وهي بلا شك من عوامل الضعف والخذلان ، فقد احتدم الصراع بين الفئات المختلفة مما كان له الأثر في عرقلة مسير الفتوح الإسلامية ؛ فقد تميزت الفترة التي تلت الفتنة بكثرة الخلافات والحروب التي أضرم نارها حركات لم يستفد منها ، إذ استنفدت جهودها في قتال المسلمين بدلًا من الاشتغال بأعمال الجهاد في سبيل اللّٰه .

وبالرغم من اعتبار عام واحد وأربعين للهجرة (٦٦١ م) هو عام الجماعة ، فإن الجماعة لم تكتمل تمامًا ، وظل هناك من يعارض بالقول والفعل تسويات الأحداث التي جرت في الفترة التي أعقبت مقتل عثمان والأوضاع السائدة في ظل دولة بني أمية ، إضافة إلى الذين كانوا يظهرون الوفاق ويبطنون الخلاف .

● ومن آثار الفتنة العقدية : قول الخوارج في الوعيد بتكفير أصحاب الكبائر ، وأنهم مخلدون في النار . وقد اشتطوا في نظرتهم تلك لمرتكب الكبيرة ، لكن ليس هذا فحسب ، وإنما الرزية كل الرزية أن يكون مرتكب الكبيرة عندهم ليس هو الزاني أو السارق أو الكاذب ونحوهم من عصاة الأمة ؛ وإنما هو : عثمان وعليٌّ والزبير وطلحة وعائشة وأبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص وأمثالهم من أصحاب رسول اللّٰه ﷺ ومن ثم قالوا : وعثمان وعليٌّ من والاهما ليسوا بمؤمنين ؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل اللّٰه .

ويعتقد الخوارج أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر ، ومن ثم

قالوا بتكفير أصحاب الكبائر وأنهم مخلدون في النار ، مخالفين لما ثبت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من عدم الخلود في النار بسبب ارتكاب الذنب ما لم يكن شركًا .

● لما غالى الخوارج في الوعيد نشأت فرقة المرجئة تبالغ في الوعد ، وترجئ الحكم على أهل المعاصي إلى يوم الحشر ، مع تفويض أمرهم إلى الله إن شاء غفر لهم وإن شاء عذبهم . لكنها وسعت دائرة الإيمان إلى أقصى حدٍّ لجعلها الإيمان اعتقادًا قلبيًّا مجردًا ، ولا قيود عملية على صاحبه من أمر ونهي ؛ حتى أدى بها ذلك إلى القول بأنه لا تضر مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، وهذا مما يؤخذ على المرجئة .

والناظر في قول المرجئة في معنى الإيمان يعلم أنه مخالف لما جاء في القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ وأقوال السلف من أن الإيمان مرتبط بالعمل ، والعمل مرتبط بالإيمان لا ينفك أحدهما عن الآخر .

وبهذا يظل المعيار الحقيقي للحكم على أي حالة هو معيار الصدر الأول وواقع السلف الصالح قبل اختلاف الأمة في الفترة التي تلت الفتنة ، وهو أن حقيقة الإيمان حقيقة مركبة من القول والعمل مثلما تتركب حقيقة الإنسان من الجسد والروح ، وأن ذلك مجمع عليه بين السلف ، تتوافر على تأييده النصوص الشرعية ، وتتضافر عليه الأدلة العقلية والنقلية ، ولم يخالف فيه إلا مبتدع تنكَّب طريق الحق ، وأعرض عن دلالات نصوص الوحي ، وشواهد الفطرة والعقل إلى ما خاضت فيه أوهام المجادلين والمتكلمين .

● ومن بدع الشيعة العقدية شتم الصحابة ﷺ وسبهم ، بل وتكفيرهم الذي أصبح من لوازم أصول مذهبهم ، وهم بذلك يخالفون محكم القرآن والسنة النبوية في تزكية الصحابة وبيان عدالتهم وفضلهم وشرفهم ، و إجماع من يعتد بإجماعهم من الأمة على ذلك ، وأنه من أصول الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة .

ومن بدعهم قولهم بالبدء تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا ، والبداء يعني : ظهور أمر الله سبحانه وتعالى بعد أن كان جاهلًا به اقتضى أن يغير الله في قدره ، ومن بدعهم الغلو في الأئمة الذين جعلوهم فوق الأنبياء والرسل ، ويعتقدون أنهم معصومون ، ويعلمون أعمال الناس وآجالهم ، ويعلمون الغيب ، ومن بدعهم قولهم بمعتقد الجهمية في تعطيل صفات الله ، وأخذهم بمذهب القدرية في أفعال العباد .

وكل هذا مخالف لصريح العقيدة التي كان يدين بها سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان .

● من الآثار السلبية المترتبة على الخلافات الكلامية : أن فتحت المناظرات بين الفرق المختلفة في إطار ما يسمى : علم الكلام بابًا من أبواب الفتن ، وساهمت في تمزيق كيان المجتمع الإسلامي ، كما أنها ضخمت الجانب النظري التجريدي على حساب الجانب العملي الذي أكد عليه الصحابة الذين تفهموا روح الرسالة وفقهوا الإسلام ، فانشرحت صدورهم للعمل والوقوف عند النصوص المتشابهة وآيات وأحاديث الصفات دون تأويل ، فحافظوا بذلك على صفاء العقيدة وإشراقها ، في حين أضاع أرباب الكلام بمجادلاتهم ونقاشاتهم البيزنطية التي ترمي إلى البحث والتعليل فيما يتجاوز نطاق العقل وضوح العقيدة وصفاء الفكرة ، ولم تثمر جهودهم غير الانقسام والخلاف والتمزق في الكيان الإسلامي بسبب هذا العلم غير النافع الذي نهى عنه رسول اللّٰه ﷺ وجمهور الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف .

● لقد كان من آثار الفتنة : معرفة أحكام البغاة ، فبناء على الاختلاف بين أحكام دار الحرب ودار الإسلام تمكن عليٌّ ﷺ بغزير علمه وسعة فقهه ، وهو أقضى الصحابة ، أن يضع قواعد وأحكامًا هي في الحقيقة ضوابط شرعية في قتال أهل البغي ، ثم سار أهل السنة من أئمة العلم والفقهاء على سيرته في قتال البغاة ، واستنبطوا من هديه الأحكام والقواعد الفقهية في هذا الشأن .

ومن هذه الأحكام أن لا يتبع مدبر ، ولا يجهز على جريح ، ولا يقتل أسير ، ولا يستحل فرج ولا مال ، من ألقى سلاحه فهو آمن ، ولذلك لم يكن قتال البغاة إلا لدفعهم وردهم إلى الحق ، فلا يستباح منهم إلا ما حصل بضرورة الدفع ، وبقي حكم المال والذرية على أصل العصمة .

● إلى جانب الفرق المبتدعة الضالة ، وهي من رواسب الفتنة ومن مخلفاتها ، بقي جمهور المسلمين والغالب من فقهائهم وعلمائهم وحملة السنة منهم يمثلون السواد الأعظم أو الجماعة أو أهل السنة - كما أطلق عليهم فيما بعد - .

وأهل السنة والجماعة يبتعدون عن الغلو في كل شيء ويفضلون الاعتدال في الرأي والعمل ، ويلتزمون ما فهمه سلفهم من الصحابة من آي القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ ، فإذا ذكر ما كان بين الصحابة رضوان اللّٰه عليهم من الاختلاف والحروب فمذهبهم الترضي والترحم على الجميع ، وذكرهم بالخير والإحسان ، وإذا ذكرت صفات اللّٰه يثبتونها ويفوضون كيفيتها بما يليق بجلال اللّٰه وعظمته ، فيصفونه بما وصف

به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسول اللَّه ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تكيف ، وإذا ظلم الظالم أو جار فلا يخرجون عليه إلا بشروط منها : أمن الفتنة ، وتحقيق الأفضل للمسلمين ، ومعظمهم لا يرى الخروج إلا إذا كان ثمة كفر بواح عندهم من اللَّه فيه برهان .

ويمكن القول أن الصبغة العامة لأهل السنة والجماعة هي الذهاب إلى أن العلم والعمل أجدى وأنفع من النقاش والجدال ، لذا فهم يؤكدون على حقيقة الإيمان الشرعية وهي أنه : قول وعمل ، يزيد ، وينقص ، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي .

ولقد بقي التراث الفكري والفقهي لأهل السنة والجماعة حتى الآن مثلًا للاعتدال في فهم الأحداث ووزن الأمور بميزان الإسلام ، والبعد عن انحرافات الغلاة من الفرق المختلفة في جميع مواضع الخلاف .

موقف أهل السنة من الفتنة :

إن موضوع النزاع والخلاف بين المسلمين بعد مقتل عثمان ﷺ ينظر إليه من زاويتين :

الأولى : إن اللوم في تلك الفتنة على العموم يلقى على قتلة عثمان ؛ لأن كل من قتل من المسلمين بأيدي إخوانهم منذ قتل عثمان ﷺ إنما يقع إثمه عليهم ، فهم الذين فتحوا باب الفتنة وكل ما وقع بعد ذلك فإثمه ووزره عليهم ، إذ كانوا السبب المباشر فيها ، وهم الفئة المعتدية الظالمة التي قتل بسببها كل مقتول في الجمل وصفين ، وما تفرع عنهما من أحداث وآراء ومواقف فتحت باب الخلاف والفرقة بين المسلمين .

ولا يخفى أن أعداء الإسلام الذين يئسوا من مجابهة الإسلام في الميدان الحربي رأوا أن الكيد لهذا الدين على الحيلة أنجع ، فبدأوا يحكمون مخططاتهم في الخفاء ، إذ أعلنوا الإسلام ظاهرًا ، وبقوا على كفرهم باطنًا . وبهذا التستر والنفاق كانوا يثيرون المتاعب والمحن في وجه الدولة الإسلامية ، ويضعون في دربها الكثير من الحواجز والعقبات ، ويمارسون إزاءها من الداخل عمليات تخريبية لا حصر لها ، كما هو ظاهر من الأحداث التي مهدت للفتنة وأشعلت نارها وأوقعت الخلاف بين المسلمين ، وخطر هذا الكيد يكمن في أن هذه القوة المعادية غير واضحة الأبعاد ، مدسوسة في صفوف المسلمين ، قديرة على الاستخفاء في أعقاب أي تخريب تمارسه .

وقد نبه القرآن الكريم إلى كيد المنافقين وخطرهم على المجتمع الإسلامي ، وإلى

الوسائل والطرق الملتوية الخفية التي يستعملونها لتحطيم الإسلام والقضاء عليه ، حتى يكون المسلمون على بينة منهم فلا يخدعون ، ولذلك لم يكن غريبًا أن يستغرق النفاق والمنافقين ما يقرب من ٣٤٠ آية من آيات الكتاب العزيز .

ولا ريب أن اليهود من أوائل من سلك هذا المسلك الخبيث ، وهو إذكاء النفاق والتستر خلفه لزعزعة دعائم الإسلام ، وكان عبد اللَّه بن سبأ وطائفته من أبرز هؤلاء المنافقين الذين كادوا للإسلام ، حيث خطط لإذكاء نار الفتنة في خلافة عثمان ﷺ هذا بالإضافة إلى أثره هو وأعوانه في الفتنة في خلافة عليٍّ ﷺ بعد أن اتفق المسلمون على الصلح .

الثانية : إن ما حدث من جانب الصحابة رضوان اللَّه عليهم في هذه الفتنة يحمل على حسن النية والاختلاف في التقدير والاجتهاد ، كما يحمل على وقوع الخطأ والإصابة ، ولكنهم على كل حال كانوا مجتهدين ، وهم لإخلاصهم في اجتهادهم مثابون عليه في حالتي الإصابة والخطأ ، وإن كان ثواب المصيب ضعف ثواب المخطئ ؛ لأن كل فئة كانت لها وجهة نظر تدافع عنها بحسن نية ، حيث إن الخلاف بينهم لم يكن بسبب التنافس على الدنيا وإنما كان اجتهادًا من كل منهم في تطبيق شرائع الإسلام .

وقد سئل بعض السلف عن الدماء التي أريقت بين الصحابة ﷺ فقال : ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (١) .

وسئل ابن المبارك عن الفتنة التي وقعت بين عليٍّ ومعاوية ﷺ فقال : « فتنة قد عصم اللَّه منها سيوفنا فلنعصم منها ألسنتنا » ، يعني في التحرز من الوقوع في الخطأ ، والحكم على بعضهم بما لا يكون مصيبًا فيه (٢) .

وقال ابن فُورك (٣) : « ومن أصحابنا من قال : إن سبيل ما جرى بين الصحابة من المنازعات كسبيل ما جرى بين إخوة يوسف ، ثم إنهم لم يخرجوا بذلك عن حدِّ الولاية

---

(١) الآية ١٣٤ من سورة البقرة .

(٢) القرطبي : « الجامع لأحكام القرآن » ، (ج ١٦ ، ص : ٣٢٢) .

(٣) هو محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني الشافعي أبو بكر : من علماء التفسير والحديث والأصول ، كان من فقهاء الشافعية ، له مصنفات كثيرة منها : « غريب القرآن » ، « حل الآيات المتشابهات » ، « مشكل الحديث وغريبه » ، « الإملاء في الإيضاح والكشف عن وجوه الأحاديث الواردة » ، ورسالة في علم التوحيد . توفي عام (٤٠٦ هـ) (١٠١٥ م) . ترجم له : السبكي : « طبقات الشافعية » ، (ج ٣ ، ص : ٥٢) ، وابن تغرى بردي : « النجوم الزاهرة » ، (ج ٤ ، ص : ٢٤٠) ، وابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، (ج ٤ ، ص : ٢٧٢) .

والنبوة ، فكذلك فيما جرى بين الصحابة »[١] .

وقد سئل الحسن البصري عن قتالهم فقال : « قتال شهده أصحاب محمد ﷺ وغبنا ، وغلموا وجهلنا ، واجتمعوا فاتبعنا ، واختلفوا فوقفنا » . وقال المحاسبي[٢] : « فنحن نقول كما قال الحسن البصري ، ونعلم أن القوم كانوا أعلم بما دخلوا فيه منا ، ونتبع ما اجتمعوا عليه ، ونقف عندما اختلفوا فيه ، ولا نبتدع رأيًا منَّا ، ونعلم أنهم اجتهدوا وأرادوا اللَّه ﷻ ، إذ كانوا غير متَّهمين في الدين »[٣] .

وجاء في الحديث الصحيح : « **لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان تكون بينهما مقتلة عظيمة ، دعوتهما واحدة** »[٤] .

يقول الحافظ ابن حجر : « والمراد بالفئتين ، فئة عليٍّ ومن معه ، وفئة معاوية ومن معه ، والمراد بالدعوة الإسلام على الراجح ، وقيل : المراد اعتقاد كل منهما أنه على الحق »[٥] .

وروى الإمام البخاري في تاريخه عن أم عمارة - حاضنة لعمار - قالت : اشتكى عمار ، قال : « لا أموت في مرضي ، حدثني حبيبي رسول اللَّه ﷺ أني لا أموت إلا قتلًا بين فئتين مؤمنتين »[٦] .

ويقول القاضي ابن العربي في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[٧] . فلم يخرجهم عن الإيمان بالبغي والتأويل ،

(١) القرطبي : « الجامع لأحكام القرآن » ، (ج ١٦ ، ص : ٣٢٢) .
(٢) هو الحارث بن أسد المحاسبي البغدادي أبو عبد اللَّه الواعظ الزاهد ، من أكابر الصوفية ، كان يقول : خيار هذه الأمة الذين لا تشغلهم آخرتهم عن دنياهم ، ولا دنياهم عن آخرتهم .
من مصنفاته : « آداب النفوس » ، « الرعاية لحقوق اللَّه عز وجل » ، « معاتبة النفس » ، « المسائل في أعمال القلوب والجوارح » . توفي عام (٢٤٣ هـ) (٨٥٧ م) ، ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، (ج ٨ ، ص : ٢١١) ، وأبو نعيم : « الحلية » ، (ج ١٠ ، ص : ٧٣) ، وابن الجوزي : « صفة الصفوة » ، (ج ٢ ، ص : ٢٠٧) .
(٣) القرطبي : « الجامع لأحكام القرآن » ، (ج ١٦ ، ص : ٣٢٢) .
(٤) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، (ج ٨ ، ص : ١٠١) .
(٥) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٢ ، ص : ٣٠٣) .
(٦) البخاري : « التاريخ الصغير » ، (ج ١ ، ص : ٨٠) .
(٧) الآية ٩ ، ١٠ من سورة الحجرات .

ولا سلبهم اسم الأخوة بقوله بعده : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ ، فهذه كلها أمور جرت على رسم النزاع ، ولم تخرج عن طريق من طرق الفقه ، ولا عدت سبيل الاجتهاد الذي يؤجر فيه المصيب عشرة والمخطئ أجرًا واحدًا ، وما وقع من روايات في كتب التاريخ – عدا ما ذكرنا – فلا تلتفتوا إلى حرف منها فإنها كلها باطلة [(١)] .

ويقول النووي رحمه الله : « ... واعلم أن الدماء التي جرت بين الصحابة رضي الله عنهم ليست بداخلة في هذا الوعيد – يعني قوله ﷺ : « **إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار** » – ومذهب أهل السنة والحق إحسان الظن بهم ، والإمساك عما شجر بينهم ، وتأويل قتالهم ، وأنهم مجتهدون متأولون لم يقصدوا معصية ولا محض الدنيا ، بل اعتقد كل فريق أنه المحق ومخالفه باغ ، فوجب عليه قتاله ليرجع إلى الله ، وكان بعضهم مصيبًا وبعضهم مخطئًا معذورًا في الخطأ ؛ لأنه اجتهاد ، والمجتهد إذا أخطأ لا إثم عليه » [(٢)] .

ويورد شيخ الإسلام ابن تيمية رأي أهل السنة في هذه المسألة مستبعدًا رأي أهل البدع من الخوارج والرافضة والمعتزلة الذين جعلوا القتال موجبًا للكفر أو الفسق ، فينقل أن أهل الحديث متفقون على عدالة القوم ثم يقول : « وأهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ، بل يمكن أن يقع الذنب منهم ، والله يغفر لهم بالتوبة ويرفع بها درجاتهم » ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [(٣)] . إن الأنبياء هم المعصومون فقط ، أما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا معصومين ، وهذا في الذنوب المحققة ، وأما اجتهادهم فقد يصيبون فيه أو يخطئون ، فإذا اجتهدوا وأصابوا فلهم أجران ، وإذا اجتهدوا وأخطأوا فلهم أجر واحد على اجتهادهم ، وجمهور أهل العلم يفرقون بين الخوارج المارقين وبين أصحاب الجمل وصفين ممن يعد من البغاة المتأولين ، وهذا مأثور عن الصحابة وعامة أهل الحديث والفقهاء والأئمة » [(٤)] .

واعتبر ابن تيمية هذا البغي مجردًا ، وأهله لا يكفرون باتفاق أئمة الدين ؛ لأن القرآن

---

(١) ابن العربي : « العواصم » ، (ص : ١٦٩ – ١٧١) .

(٢) « شرح النووي على صحيح مسلم » (١١/١٨) .

(٣) الآية ٣٣ ، ٣٤ من سورة الزمر .

(٤) ابن تيمية ، « مجموع الفتاوى » ، (ج ٣٥ ، ص : ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٦٩) .

نص على إيمانهم وأخوتهم مع وجود الاقتتال والبغي ، وليس ما كان بغيًا وظلمًا وعدوانًا يخرج عموم الناس من الإيمان ولا يوجب لعنتهم ، فكيف يخرج ذلك من كان خير القرون ! (١) .

في مقام آخر يقول : « فمن جزم في واحد من الصحابة بأن له ذنبًا يدخل به النار قطعًا فهو كاذب مفتر ، فإنه لو قال ما لا علم له به لكان مبطلًا ، فكيف إذا قال ما دلت الدلائل الكثيرة على نقيضه ! (٢) فمن تكلم فيما شجر بينهم ، وقد نهى اللَّه عنه من ذمهم أو التعصب لبعضهم بالباطل ، فهو ظالم معتد ... » (٣) .

ويقول الحافظ الذهبي : « فباللَّه كيف يكون حال من نشأ في إقليم لا يكاد يشاهد فيه إلا غاليًا في الحب ، مفرطًا في البغض ، ومن أين يقع له الإنصاف والاعتدال ؟! فنحمد اللَّه على العافية الذي أوجدنا في زمان قد انمحص فيه الحق ، واتضح من الطرفين، وعرفنا مآخذ كل واحد من الطائفتين ، وتبصَّرنا ، فعذرنا ، واستغفرنا ، وأحببنا باقتصاد ، وترحمنا على البغاة بتأويل سائغ في الجملة ، أو بخطأ إن شاء اللَّه مغفور ، وقلنا كما علَّمنا اللَّه : ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ (٤) ، وترضينا أيضًا عمن اعتزل الفريقين ؛ كسعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، ومحمد بن مسلمة ، وسعيد بن زيد وخلق كثير ، وتبرأنا من الخوارج الذين حاربوا عليًا وكفّروا الفريقين » (٥) .

ويقول الحافظ ابن حجر : « واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك ، ولو عرف المحق منهم ؛ لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد ، وقد عفا اللَّه تعالى عن المخطئ في الاجتهاد ، بل ثبت أنه يؤجر أجرًا واحدًا ، وأن المصيب يؤجر أجرين » (٦) .

---

(١) « مجموع الفتاوى » ، (ج ٣٥ ، ص : ٧٤ - ٧٥) .

(٢) جاء في الحديث الصحيح عن جابر رضي الله عنه أن عبدًا لحاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه جاء رسول اللَّه ﷺ يشكو حاطبًا ، فقال : يا رسول اللَّه ليدخلن حاطب النار ، فقال رسول اللَّه ﷺ : « كذبت ، لا يدخلها ، فإنه شهد بدرًا والحديبية » . « صحيح مسلم بشرح النووي » ، كتاب فضائل الصحابة ، (ج ١٦ ، ص : ٥٧) .

(٣) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، (ج ٤ ، ص : ٤٣٢) .

(٤) الآية ١٠ من سورة الحشر .

(٥) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، (ج ٣ ، ص : ١٢٨) .

(٦) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٣٤) .

وقد حمل أهل السنة الوعيد المذكور في الحديث : « إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فكلاهما من أهل النار » على من قاتل بغير تأويل سائغ لمجرد طلب الملك وطلب الدنيا ؛ فقد أخرج البزار في حديث : « **القاتل والمقتول في النار** » زيادة تبين المراد وهي : « **إذا اقتتلتم على الدنيا فالقاتل والمقتول في النار** » [١] . ويؤيده ما أخرجه مسلم بلفظ : « **لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس زمان لا يدري القاتل فيما قَتل ولا المقتول فيما قُتل ، فقيل : كيف يكون ذلك ؟ قال : « الهرج ، القاتل والمقتول في النار** » [٢] .

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتمسك بقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [٣] .

وفي الختام أقول : إن كتابة تاريخ الخلفاء الراشدين بصفة خاصة ، وتاريخ الصحابة بصفة عامة – من زاوية الرصد الإسلامي – ضرورة لازمة للأمة الإسلامية ، وليست نافلة يمكن الاستغناء عنها ، ذلك أن عصر الراشدين هو بلا شك الفترة الذهبية في حقب التاريخ الإسلامي الممتدة في أغوار أربعة عشر قرنًا من الزمان .

ولهذا كان لابد من العناية بدراسته الدراسة الصحيحة حتى يؤتي ثمرته المرجوة ، ويحقق للأمة أملها المنشود ، إذ منه تستخلص العبرة ، وفيه تستهدى القدوة .

هذا وأرجوا أن أكون قد وفقت في إزالة اللَّبس عن كثير من أحداث التاريخ في تلك الفترة العزيزة على نفس كل مسلم ، وبذلك ينكشف الكثير مما دسَّ على التاريخ بأقلام المغرضين ، حيث كان التاريخ ، والتاريخ الإسلامي بالذات هدفًا من الأهداف الرئيسية التي استهدفها المستشرقون وركَّزوا عليها .

وإني أرى لزامًا عليَّ أن أعلن شكري للَّه ﷻ إذ وفقني إلى إبراز كثير من الحقائق ، وإزاحة الشبهات عن شخصيات كادت تلك الشبهات تفقدهم مكانتهم في نفوس دارسي وقارئي التاريخ من غير المحققين المتثبتين .

هذا ولا يسعني وقد أكرمني اللَّه تعالى بتوفيقه من إتمام هذه الرسالة إلا أن أتوجه إليه سبحانه بالحمد على ما أنعم به عليَّ ، فله الحمد والمنة دائمًا وأبدًا .

---

(١) ابن حجر : « الفتح » ، (ج ١٣ ، ص : ٣٤) .
(٢) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، (ج ١٨ ، ص : ٣٥) .
(٣) الآية ١٠ من سورة الحشر .

ولا أزعم لنفسي العصمة من الزلل ، ولا الكمال الذي لا يداخله خلل ، فكما قال العماد الأصفهاني : « إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلا قال في غده : لو غيِّر هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو الدليل على استيلاء النقص على جملة البشر » . فسبحان من تفرد بالكمال ، وتنزه عن النقص والنسيان .

وإنني وأنا أقدم هذا البحث لأرجو أن يكون قدر الإمكان وفيته حقه ، وأتيت فيه بجديد ، فإن أحسنت فمن الله ﷻ ، وإن أسأت فمني ومن الشيطان ، وأستغفر الله العظيم .

وفي الختام أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل عملي هذا حسنًا ، خالصًا لوجهه الكريم وموافقًا للحق ، وأن ينفع به المسلمين ، ويرجح حسناتي يوم الدين .

اللهم لا تعذب لسانًا يخبر عنك ، ولا عينًا تنظر إلى علوم تدل عليك ، ولا قدمًا تمشي إلى خدمتك ، ولا يدًا تكتب في سبيلك ، فبعزتك وجلالك لا تدخلني النار ، وأدخلني الجنة مع الأبرار ، اللهم آمين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم .

* * *

تم تبييضه في مساء يوم السبت ٥ من شهر ذي الحجة ١٤٠٩ هـ الموافق ٨ من شهر يولية (تموز) ١٩٨٩ م في مدينة وجدة .




تحقيق

مواقف الصحابة في الفتنة

من روايات الإمام الطبري والمحدثين

مسرد الفهارس

* * *



فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة النور

سورة النمل

سورة القصص

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة فاطر

سورة يس

سورة الصافات

سورة الزمر

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة محمد ﷺ

سورة الحجرات

سورة الذاريات

سورة الرحمن

سورة الحديد

سورة الحشر

سورة البروج

سورة العلق

* * *

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس آثار الصحابة

فهرس الأعلام المترجمين

فهرس الخطب والرسائل

العهود والعقود

فهرس الأشعار

فهرس الأمثال

فهرس المصادر

القرآن الكريم .

أولًا : مصادر باللغة العربية .

أ - أعمال غير منشورة

- الخلال ، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي (ت ٣١١هـ / ٩٢٣ م) .

١ - **كتاب الإيمان للإمام أحمد** ، مخطوط الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ضمن مجموع المسند الجامع . تحت رقم ٢٧٧٤ .

- خيثمة بن سليمان ، أبو الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة القرشي الطرابلسي (ت ٣٤٣هـ / ٩٥٤ م) .

٢ - **فضائل الصحابة** ، مخطوط جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، رقم ١٢٥/٣ .

- الدارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (ت ٣٨٥هـ / ٩٩٥ م) .

٣ - **فضائل الصحابة** ، مخطوط جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، رقم ١٢٥/٤ .

- ابن دحية الكلبي ، أبو الخطاب عمر بن الحسن بن عليّ بن محمد (ت : ٦٣٣ هـ / ١٢٣٥ م) .

٤ - **أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين** ، مخطوط مكتبة الإسكوريال بإسبانيا ، تحت رقم ١٦٩٣ .

- ابن عساكر : عليّ بن الحسن بن هبة اللّٰه الدمشقي (ت ٥٧١ هـ / ١١٧٥ م) .

٥ - **تاريخ دمشق الكبير** ، مخطوط المجمع العلمي بدمشق .

- العيني ، محمود بن أحمد بن موسى (ت ٨٥٥ هـ / ١٤٥١ م) .

٦ - **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان** - مخطوط في دار الكتب المصرية ، رقم ١٥٨٤ (تاريخ) ومنه صورة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

- النتيفي ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد النتيفي (...) .

٧ - **نظر الأكياس في الردِّ على جهمية البيضاء وفاس** ، ثم تصويره بمدينة تارودانت .

ب - أعمال منشورة

- ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن عليُّ بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت ٦٣٠ هـ / ١٢٣٢ م) .

٨ - **أسد الغابة في معرفة الصحابة** ، تحقيق محمد إبراهيم البنّا وآخرون ، القاهرة : مطبعة الشعب .

٩ - **جامع الأصول في أحاديث الرسول** ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، بيروت : مطبعة الملّاح ١٣٨٩ / ١٩٦٩ م .

١٠ - **الكامل في التاريخ** ، بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

١١ - **اللباب في تهذيب الأنساب** ، بغداد : مكتبة المثنى .

ابن الأثير ، محمد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) .

١٢ - **منال الطالب في شرح طوال الغرائب** ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- الآجري ، أبو عبيد ، محمد بن الحسين بن عبد اللّٰه (ت ٥٣٦٠ / ٩٣٠ م) .

١٣ - **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني** ، دراسة وتحقيق محمد علي العمري ، نشر المجلس العلمي بالمدينة المنورة ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

١٤ - **الشريعة** ، تحقيق محمد حامد الفقي ، بيروت ، : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣هـ / ١٤٠٣ م .

- الأدفوي ، كمال الدين أبو الفضل جعفر بن ثعلب (ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م) .

١٥ - **الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بالصعيد** ، القاهرة : المطبعة الجمالية ، ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م .

- الأردبيلي ، محمد بن علي الغروي (ت ١١٠٠ هـ / ١٦٨٨ م) .
١٦ - **جامع الرواة** ، مكتبة المحمدي ، ١٣٣١هـ / ١٩١٢ م .
- الأسترابادي ، محمد بن علي بن إبراهيم (ت : ١٠٢٨هـ / ١٦١٨ م) .
١٧ - **منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال** ، طهران ، مطبعة محمد حسين الطهراني ، ١٣٠٤ هـ / ١٨٨٦ م .
- الأسفراييني ، أبو المظفر شاهفور بن طاهر (ت ٤٧١ هـ / ١٠٧٨ م) .
١٨ - **التَّبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين** ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، بغداد : مكتبة المثني ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- الأسنوي ، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الأموي (ت ٧٧٢ هـ / ١٣٧٠ م) .
١٩ - **طبقات الشافعية** ، تحقيق عبد اللّٰه الجبور ، بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- الأشعري ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق ت (٢٦٠ هـ / ٨٧٣ م) .
٢٠ - **مقالات الإسلاميين** ، طبعة بيروت .
٢١ - **الإبانة عن أصول الديانة** ، الرياض : مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود .
- الأصفهاني ، أبو الفرج عليُّ بن الحسين بن محمد بن الهيثم البغدادي (ت ٣٥٦ هـ / ٩٦٦ م) .
٢٢ - **الأغاني** : بيروت : دار الثقافة ، ط ٥ ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ابن أبي أصيبعة ، موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم (ت ٦٦٨ هـ / ١٢٢٩ م) .
٢٣ - **عيون الأنباء في طبقات الأطباء** ، بيروت ، دار الثقافة ، ط ٢ .
- ابن أعثم ، أبو محمد بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤ هـ / ٩٢٦ م) .
٢٤ - **الفتوح** ، حيدرآباد الدكن - الهند : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ،

١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

أعشى همدان ، عبد الرحمن بن عبد اللّٰه بن الحارث (ت ٨٣ هـ / ٧٠٢ م) .

٢٥ - ديوان أعشى همدان ، تحقيق ، د . حسن عيسى أبو ياسين ، الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

- أغابزرك الطهراني ، محمد بن محسن (...) .

٢٦ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، النجف - العراق - : مطبعة القرن ، ١٣٥٥ - ١٣٨١ هـ / ١٩٣٦ - ١٩٦١ م .

- الأفغاني ، سعيد .

٢٧ - عائشة والسياسة ، بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

- أمين ، أحمد .

٢٨ - فجر الإِسلام ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ١١ .

٢٩ - ظهر الإِسلام ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ٤ .

- الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفا عبد اللّٰه (ت ٥٧٧هـ / ١١٨١ م) .

٣٠ - نزهة الألبا في طبقات الأدبا ، القاهرة ، ١٢٩٤ هـ / ١٨٧٧ م .

- ابن إياس ، أبو البركات محمد بن أحمد الحنفي (ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٣ م) .

٣١ - بدائع الزهور في وقائع الدهور ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٣١١هـ / ١٨٩٣ م .

- الباقلاني ، أبو بكر محمد بن الطيب (ت ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ م) .

٣٢ - التمهيد في الردِّ على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة ، تحقيق محمود محمد الخضيري ، محمد عبد الهادي أبو ريدة ، بيروت : دار الفكر العربي ، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .

- با مخرمة ، عبد اللّٰه .

٣٣ – **تاريخ ثغر عدن** ، طبعة ليدن ، ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م .

– البخاري الإمام ، أبو عبد اللّه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي (ت٢٥٦ هـ / ٨٦٩ م) .

٣٤ – **التاريخ الصغير** ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، حلب دار الوعي ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م .

٣٥ – **التاريخ الكبير** ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى اليماني ، حيدرآباد الدكن : مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م .

٣٦ – **الجامع الصحيح** ، إستانبول : مؤسسة إليف أوفست ، ١٣٤٩هـ / ١٩٧٩ م .

٣٧ – **خلق أفعال العباد (ضمن عقائد السلف)** ، تحقيق علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي ، الإسكندرية : نشر منشأة المعارف .

٣٨ – **الكنى** ، حيدرآباد الدكن : مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦٠هـ /١٩٤١ م .

– بدران ، عبد القادر .

٣٩ – **تهذيب تاريخ ابن عساكر** ، بيروت : دار المسيرة ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

– بدوي ، عبد الرحمن .

٤٠ – **مذاهب الإسلاميين** ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

– براون ، إدوارد .

٤١ – **تاريخ الأدب في إيران** ، ترجمة أحمد كمال الدين حلمي ، الكويت : جامعة الكويت ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

– بروكلمان كارل .

٤٢ – **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، طبعة بيروت ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

– ابن بسام ، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت ٥٤٢ هـ / ١١٤٥ م) .

٤٣ – **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة** ، القاهرة : كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، ١٣٥٨ – ١٣٦٥ هـ / ١٩٣٩ – ١٩٤٥ م .

– ابن بشر ، عثمان بن عبد اللّٰه بن عثمان التميمي النجدي (ت ١٢٨٨هـ / ١٨٧١ م) .

٤٤ – **عنوان المجد في تاريخ نجد** ، مكة : المطبعة السلفية ، ١٣٤٩هـ / ١٩٣٠ م .

– ابن بشكوال ، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ / ١١٨٢م) .

٤٥ – **الصِّلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدِّثيهم وفقهائهم وأدبائهم** ، مدريد : مطبعة روخس ، ١٣٠١ هـ / ١٨٨٣ م .

– ابن بطَّة ، عبيد اللّٰه بن محمد العكبري الحنبلي (ت ٣٨٨هـ / ٩٩٨ م) .

٤٦ – **الشرح والإبانة على أصول السنَّة والديانة ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء والمارقين** ، تحقيق رضا بن نعسان ، نشر المكتبة الفيصلية بمكة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

– البغدادي ، إسماعيل باشا بن محمد البياني (...) .

٤٧ – **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، إستانبول : ميلي أجيتيم باسميفي ، ١٣٦٥هـ / ١٩٤٥ م .

٤٨ – **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين** ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .

– البغدادي : أبو منصور عبد القاهر بن طاهر (ت ٤٢٩ هـ / ١٠٣٧ م) .

٤٩ – **الفرق بين الفرق** ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

– البكري ، أبو عبيد اللّٰه بن عبد العزيز الأندلسي (ت ٤٨٧هـ / ١٠٩٤ م) .

٥٠ – **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** ، تحقيق مصطفى السقا ، بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٧ م .

– البلاذري ، عاتق بن غيث .

٥١ - **معجم معالم الحجاز**، الطائف : نادي الطائف الأدبي ، ١٣٩٨ - ١٤٠١هـ / ١٩٧٨ - ١٩٨١ م .

- البلاذري ، أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢ م) .

٥٢ - **أنساب الأشراف** ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

٥٣ - **فتوح البلدان** ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

- البيهقي ، ظهر الدين أبو الحسن عليُّ بن زيد بن محمد بن الحسين (ت ٥٦٥هـ / ١١٦٩ م) .

٥٤ - **تاريخ حكماء الإسلام** ، تحقيق ، محمد كرد عليّ ، دمشق : المجمع العلمي العربي ، ١٣٦٥هـ / ١٩٤٥ م .

٥٥ - **السنن الكبرى** ، بيروت : دار الفكر .

- التباني ، محمد بن العربي (...) .

٥٦ - **إفادة الأخيار ببراءة الأبرار** ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

٥٧ - **إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن والسنة من فضائل الصحابة** ، القاهرة : دار الأنصار .

- الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢ م) .

٥٨ - **السنن** ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

- ابن تغرى بردي ، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ / ١٤٦٩ م) .

٥٩ - **الدليل الشافي على المنهل الصافي** ، تحقيق فهيم شلتوت ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

٦٠ - **النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة** : دار الكتب المصرية ، ١٣٤٨ - ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦ م .

- التنبكتي ، أبو العباس أحمد بابا (ت ١٠٣٦هـ / ١٦٢٦ م) .

٦١ – **نيل الابتهاج بتطريز الديباج** ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٩هـ / ١٩١١ م .

- ابن تيمية ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت ٧٢٨هـ / ١٣٢٧ م) .

٦٢ – **الإيمان** ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م .

٦٣ – **حكم سبِّ الصحابة** ، القاهرة : دار الأنصار ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٨ م .

٦٤ – **الرسالة التدمرية** ، تحقيق زهير الشاويش ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

٦٥ – **العقيدة الواسطية** ، شرح محمد خليل هرَّاس ، الرياض ، نشر دار الإفتاء ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .

٦٦ – **مجموع الفتاوى** – بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

٦٧ – **منهاج السنَّة** ، ورجعت فيه إلى طبعتين .

طبعة الرياض : مكتبة الرياض الحديثة .

طبعة القاهرة : بولاق .

- الثعالبي ، محمد بن الحسن الحجوي الفاسي (ت ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م) .

٦٨ – **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي** ، الرباط : مطبعة إدارة المعارف ، فاس : مطبعة البلدية ، ١٣٤٠ . ١٣٤٩هـ / ١٩٢١ – ١٩٣٠ م .

- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٨٥هـ / ٨٩٨ م) .

٦٩ – **البيان والتّبيين** ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٨ م .

- الجبرتي ، عبد الرحمن حسن الجبرتي (ت ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤ م) .

٧٠ – **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** ، القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٢٩٧هـ / ١٨٧٩ م .

- الجرجاني ، علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦هـ / ١٤١٣ م) .

٧١ - **التعريفات** ، القاهرة : المطبعة الوهبية ، ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦ م .

- جرير ، ابن عطية بن حذيفة بن بدر الخطفي (ت ١١٠هـ / ٧٢٨ م) .

٧٢ - **ديوان جرير** ، بيروت : دار صادر .

- ابن الجزري ، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن عليّ بن يوسف (ت ٨٣٣هـ / ١٤٢٩ م) .

٧٣ - **غاية النهاية في طبقات القرّاء** ، تحقيق ، ج . برجستراس ، بيروت : دار الكتب العلمية ط ٢ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

- الجمحي ، أبو عبد اللّه محمد بن سلام بن عبد اللّه (ت ٢٣٢هـ /٨٤٦ م) .

٧٤ - **طبقات فحول الشعراء** ، تحقيق جوزيف هل ، ليدن : مطبعة بريل ، ١٣٣٥هـ / ١٩١٦ م .

- الجندي ، أنور .

٧٥ - **طه حسين وفكره في ميزان الإسلام** ، القاهرة : دار الاعتصام ، (ط ٢ ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م) .

- جواد علي .

٧٦ - **موارد تاريخ الطبري** ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، العدد الثاني ، ١٣٧١هـ/ ١٩٥١ م .

٧٧ - **عبد اللّه بن سبأ** ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد السادس ، ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨ م .

٧٨ - **عبد اللّه بن سبأ** مجلة الرسالة ، عدد ٧٧٨ ، السنة السادسة عشر رجب ١٣٦٧هـ / مايو ١٩٤٨ م .

- الجوزجاني ، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب (ت ٢٥٩ هـ / ٨٧٢ م) .

٧٩ - **أحوال الرجال** ، تحقيق صبحي البدري السامرائي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ،

١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .

– ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت : ٥٩٧هـ / ١٢٠٠ م) .

٨٠ – **الأحاديث الموضوعة** ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، القاهرة : مطبعة المجد ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦ م .

٨١ – **صفة الصفوة** ، حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧ م .

٨٢ – **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان** ، حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٧٠هـ / ١٩٥١ م .

٨٣ – **مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب** ، بيروت : دار الكتب العلمية .

٨٤ – **منتخب قرّة العيون النواظر في الوجوه والنظائر** ، الإِسكندرية : منشأة المعارف ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

– جولدتسيهر ، أجناس .

٨٥ – **العقيدة والشريعة في الإسلام** ، ترجمة د . محمد يوسف موسى وآخرون ، القاهرة : دار الكتب الحديثة .

– الجويني ، عبد الملك بن عبد اللّٰه بن يوسف المعروف بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ / ١٠٨٥ م) .

٨٦ – **لمع الأدلة في عقائد أهل السنة والجماعة** ، تحقيق فوقية حسين محمود ، القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥ م .

– ابن أبي حاتم ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي (ت ٣٢٧هـ / ٩٣٨ م) .

٨٧ – **الجرح والتعديل** ، حيدرآباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢ م .

– حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد اللّٰه (ت ١٠٦٧هـ / ١٦٥٦ م) .

٨٨ – **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢هـ /

١٩٨٢ م .
- الحاكم النيسابوري : أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه بن حمدويه بن نعيم (ت ٤٠٥هـ / ١٠١٤ م) .
٨٩ - **المستدرك على الصحيحين** ، بيروت : دار الكتاب العربي .
٩٠ - **معرفة علوم الحديث** ، المدينة المنورة : المكتبة العلمية ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م .
- ابن حبّان : أبو حاتم محمد بن حبّان بن أحمد التميمي (ت ٣٥٤هـ / ٩٦٥ م) .
٩١ - **الثقات** : حيدرآباد ، دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٩٣ - ١٤٠٢هـ / ١٩٧٣ - ١٩٨٢ م .
٩٢ - **المجروحين من المحدثين** ، تحقيق إبراهيم محمود زايد ، حلب : دار الوعي .
٩٣ - **مشاهير علماء الأمصار** ، **تصحيح فلايشهمر** ، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩ م .
- الحبر يوسف نور الدايم .
٩٤ - **الأقوال في اتهام الطبري بالتشيع** ، بريطانيا ، جامعة أدنبرة ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨ م .
- ابن حبيب ، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية الهاشمي البغدادي (ت ٢٤٥هـ / ٨٥٩م) .
٩٥ - **المحبّر** ، تصحيح د . إيلزة ليختن شتيتر ، بيروت المكتب التجاري للطباعة والنشر .
- ابن حجر ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن عليّ (ت ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م) .
٩٦ - **الإِصابة في تمييز الصحابة** ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م .
٩٧ - **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** ، بيروت : دار الكتاب العربي .
٩٨ - **تقريب التهذيب** ، بيروت : دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .
٩٩ - **تهذيب التهذيب** ، حيدرآباد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ،

١٣٢٥هـ / ١٩٠٧ م .

١٠٠ - **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة** حيدرآباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م .

١٠١ - **طبقات المدلِّسين** ، تحقيق د . عاصم القريوتي ، الأدرن : مكتبة المنار ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

١٠٢ - **فتح الباري ، شرح صحيح البخاري** ، القاهرة : المكتبة السلفية .

١٠٣ - **لسان الميزان** ، حيدرآباد الدكن : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٣١ هـ ١٩١٢ م .

١٠٤ - **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** : المطبعة العصرية ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠ م .

- ابن أبي الحديد ، عزّ الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة اللّٰه (ت ٦٥٥هـ / ١٢٥٧ م) .

١٠٥ - **شرح نهج البلاغة** ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .

- ابن حزم ، أبو محمد عليُّ بن أحمد بن سعيد الظاهري الأندلسي (ت ٤٥٦هـ / ١٠٦٣ م) .

١٠٦ - **جمهرة أنساب العرب** ، تحقيق ليفي بروفنسال ، القاهرة : دار المعارف ، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٨ م .

١٠٧ - **الفصل في الملل والأهواء والنحل** ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .

١٠٨ - **في المفاضلة بين الصحابة** ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دمشق : المطبعة الهاشمية ، ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠ م .

- حسن إبراهيم حسن .

١٠٩ - **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي** ، القاهرة : مطبعة النهضة العربية المصرية ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤ م .

- الحلّي ، أبو محمد الحسن بن علي بن داود (ت ٧٤٠هـ / ١٣٣٩ م) .

١١٠ - **الرجال** ، تحقيق محمد صادق آل بحر العلوم ، النجف : المطبعة الحيدرية ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م .

- حمادة ، فاروق .

١١١ - **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل** ، الرباط : دار المعارف ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .

١١٢ - **مقدمة كتاب الضعفاء ، لأبي نعيم الأصبهاني** ، الدار البيضاء مطبعة النجاح ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .

١١٣ - **مصادر السيرة النبوية وتقويمها** ، الدار البيضاء : مطبعة النجاح ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

١١٤ - **مدخل إلى علوم القرآن والتفسير** ، الرباط : مكتبة المعارف ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

- حميد الله ، محمد .

١١٥ - **الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة** ، بيروت ، دار الإرشاد ، ط ٣، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م .

- الحميري ، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم (ت ٩٠٠هـ / ١٤٩٤ م) .

١١٦ - **الروض المعطار في خبر الأقطار** ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار السراج، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

- الحميري ، نشوان بن سعيد أبو سعيد ، (٥٧٣هـ / ١١٧٧ م) .

١١٧ - **الحور العين** ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٨م .

- ابن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ / ٨٥٥ م) .

١١٨ - **الزهد** ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

١١٩ - **السنّة** ، تحقيق إسماعيل الأنصاري ، الرياض : دار الإفتاء .

١٢٠ - **العلل** ، تحقيق طلعت قوج ، طبعة أنقرة ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣ م .

١٢١ - **فضائل الصحابة** ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

١٢٢ - **المسند** ، رجعت إلى طبعتين :

الأولى : طبعة بيروت ، دار صادر .

الثانية : بترتيب الساعاتي ، القاهرة : دار الشهاب .

- الحوالي ، سفر بن عبد الرحمن .

١٢٣ - **ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي** ، رسالة جامعية نوقشت بجامعة أم القرى في مكة بتاريخ ١٤٠٧/٢/١١هـ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، رقم ٨٧٩ .

- أبو حيان التوحيدي ، عليُّ بن محمد بن عليٍّ بن العباس (ت نحو : ٤٠٠هـ / ١٠٠٩ م) .

١٢٤ - **الإمتاع والمؤانسة** ، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م .

- الخاقاني ، عليٌّ .

١٢٥ - **شعراء الحلّة أو البابليات** ، النجف ، دار العراق ، البيان ، ١٣٧٠هـ / ١٩٥٠ م .

- الخزرجي ، صفيُّ الدين أحمد بن عبد اللّٰه بن أبي الخير بن عبد العليم (ت بعد ٩٢٣هـ / بعد ١٥١٧ م) .

١٢٦ - **خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، حلب : مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط ٢ ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١ م .

- الخضري بك ، محمد .

١٢٧ - **تاريخ الأمم الإسلامية** ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .

- ابن أبي الخطاب ، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت نحو ١٧٠هـ / ٧٨٦ م) .

١٢٨ - **جمهرة أشعار العرب** ، تحقيق محمد الحسين ، القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٣١١هـ / ١٨٩٣ م .

- الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت ٤٦٣هـ / ١٠٧٠ م) .

١٢٩ - **تاريخ بغداد** ، بيروت : دار الكتاب العربي .

١٣٠ - **الكفاية في علم الرواية** ، القاهرة ، دار الكتب الحديثة .

- ابن الخطيب ، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٧٧٦هـ / ١٣٧٤ م) .

١٣١ - **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، تحقيق محمد بن عبد الله عنان ، القاهرة : مكتبة الخانجي ط ٢ ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م .

- الخطيب ، محب الدين .

١٣٢ - **الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الإمامية الاثنى عشرية** ، ط ٢ ، الرياض : المطابع الأهلية للأوفست ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

١٣٣ - **ذو النورين عثمان بن عفان** ، القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م .

- ابن خلدون ، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٥ م) .

١٣٤ - **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن صاحبهم من ذوي السلطان الأكبر** ، بيروت : دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦ م .

١٣٥ - **المقدمة** ، رجعت فيها إلى طبعتين :

طبعة بيروت : دار القلم ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

طبعة القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ط ٣ ، تحقيق عليّ عبد الواحد وافي ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

- ابن خلكان ، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الأربلي (ت : ٦٨١هـ / ١٢٨٢ م) .

١٣٦ - **وفيات الأعيان** ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار الثقافة .

- خليفة العصفوري ، أبو عمرو خليفة بن خياط الشيباني البصري (ت ٢٤٠هـ / ٨٥٤ م) .

١٣٧ - **التاريخ** ، الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .

١٣٨ - **الطبقات** ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع ط ٢ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .

- الخميني ، روح اللّٰه .

١٣٩ - **الحكومة الإِسلامية** ، **طهران** ، نشر وزارة الإِرشاد .

- الخوارزمي ، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧هـ / ٩٩٧ م) .

١٤٠ - **مفتاح العلوم** ، تقديم وإعداد عبد اللطيف محمد العبد ، القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

- الخوانساي ، محمد مهدي بن صالح الكشوان الكاظمي الموسوي (ت : ١٣٥٨هـ / ١٩٤٩ م) .

١٤١ - **أحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة** ، بغداد مطبعة النجاح ، ١٣٤٧هـ / ١٩٥٤ م .

١٤٢ - **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات** ، تحقيق أسد اللّٰه إسماعيليات ، بيروت ، دار الكتاب العربي .

- الدارقطني ، أبو الحسين عليٌّ بن عمر بن أحمد البغدادي ، (ت : ٣٨٥هـ / ٩٩٥ م) .

١٤٣ - **الضعفاء والمتروكون** ، الرياض : مكتبة المعارف ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

- الدارمي ، أبو محمد عبد اللّٰه بن عبد الرحمن (ت : ٢٥٥هـ / ٦٦٨ م) .

١٤٤ - **التاريخ** ، تحقيق أحمد محمد نور سيف ، دمشق : دار المأمون للتراث .

١٤٥ - **السنن** ، تحقيق عبد الله هاشم يماني مدني ، القاهرة : دار المحاسن للطباعة ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦ م .

- الدامغاني ، الحسين بن محمد بن إبراهيم (ت : بعد ٤٧٨هـ / ١٠٨٥ م) .

١٤٦ - **قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم** ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

- ابن أبي داود ، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت : ٣١٦هـ / ٩٢٨ م) .

١٤٧ - **المصاحف** ، تحقيق د . أرثر جيفري ، القاهرة ، المطبعة الرحمانية ، ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦ م .

- أبو داود السجستاني : أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي (ت : ٢٧٥هـ / ٨٨٨ م) .

١٤٨ - **السنن** ، دار إحياء السنة النبوية .

- الداوودي : شمس الدين محمد بن عليّ بن أحمد المالكي (ت : ٩٤٥هـ / ١٥٣٨ م) .

١٤٩ - **طبقات المفسرين** ، تحقيق عليّ عمر ، القاهرة : مكتبة وهبة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م .

- الدميني ، مسفر .

١٥٠ - **مقاييس نقد متون السنّة** ، الرياض ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

- الدولابي ، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعد بن مسلم (ت : ٣١٠هـ / ٩٢٢ م) .

١٥١ - **الكنى والأسماء** ، حيدرآباد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤ م .

- الدينوري ، أبو حنيفة أحمد بن داود بن ونند (ت : ٢٨٢هـ / ٨٩٥ م) .

١٥٢ – **الأخبار الطوال** ، تحقيق عبد المنعم عامر ، بيروت : دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠ م .

– الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الشافعي (ت : ٧٤٨هـ / ١٣٤٧ م) .

١٥٣ – **تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام** ، القاهرة : مكتبة القدس ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٧ م .

١٥٤ – **تذكرة الحفاظ** ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .

١٥٥ – **دول الإِسلام** ، حيدرآباد : مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦٤هـ / ١٩٤٤ م .

١٥٦ – **سير أعلام النبلاء** ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط وآخرين ، ط ٢ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

١٥٧ – **العبر في خبر من غبر** ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، الكويت : مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠ م .

١٥٨ – **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستَّة** ، بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

١٥٩ – **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** ، تحقيق محمد سيد جاد الحق القاهرة ، دار الكتب الحديثة .

١٦٠ – **المغني في الضعفاء** ، تحقيق نور الدين عمر ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١ م .

١٦١ – **المنتقى في منهاج الاعتدال** ، تحقيق محب الدين الخطيب ، القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤ م .

١٦٢ – **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، القاهرة : دار إحياء العلوم العربية ، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣ م .

– ذو الرمّة ، أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي (ت :

١١٧هـ / ٧٣٥ م) .

١٦٣ - ديوان ذي الرمّة ، تحقيق عبد القدوس ، أبو صالح ، بيروت : مؤسسة الإِيمان ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .

- الرازي ، أبو حاتم أحمد بن حمدان (ت : ٣٢٢هـ / ٩٣٣ م) .

١٦٤ - الزينة في الكلمات الإِسلامية العربية ، تحقيق عبد اللّٰه السامرائي ، بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م .

- الرازي ، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت : ٦٦٦هـ / ١٢٦٧ م) .

١٦٥ - مختار الصحاح ، بيروت : دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧ م .

- الرازي ، فخر الدين أبو عبد اللّٰه محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني (ت : ٦٠٦هـ / ١٢٠٩ م) .

١٦٦ - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، راجعه عليّ سامي النشار ، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٦هـ / ١٩٣٨ م .

- ابن رجب ، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت : ٧٩٥ هـ / ١٣٩٢ م) .

١٦٧ - الاستخراج لأحكام الخراج ، بيروت : دار المعرفة .

١٦٨ - الذيل على طبقات الحنابلة ، تحقيق سامي الدهان ، هنري لاووست ، دمشق : المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١ م .

- رستم ، أسد .

١٦٩ - مصطلح التاريخ ، بيروت : منشورات المكتبة العصرية ، ط ٣ .

- رونلدسن ، دوايت .

١٧٠ - عقائد الشيعة ، تعريب (ع ، م) ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦ م .

- رويعي الرحيلي .

١٧١ - فقه عمر بن الخطاب ، بيروت : دار الغرب الإسلامي .

- أبو زرعة الدمشقي ، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النصري الدمشقي (ت : ٢٨١هـ / ٨٩٤ م) .

١٧٢ - التاريخ تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني ، من مطبوعات المجمع العلمي ، دمشق : مطبعة المفيد الجديدة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

- الزرعي ، عبد الرحمن .

١٧٣ - رجال الشيعة في الميزان ، الكويت : دار الأرقم ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

- الزرقاء ، أحمد .

١٧٤ - شرح القواعد الفقهية ، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

- الزركلي ، خير الدين (ت : ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦ م) .

١٧٥ - الأعلام ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٤ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

- الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي (ت : ٥٣٨هـ / ١١٤٣ م) .

١٧٦ - أساس البلاغة ، القاهرة : مطبعة دار الكتب ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م .

- الزهري ، أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب (ت : ١٢٤هـ / ٧٤١ م) .

١٧٧ - المغازي ، تحقيق سهيل زكار ، دمشق : دار الفكر ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

- الزَّيلعي ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف القاهري الحنفي (ت : ٧٦٢هـ / ١٣٦٠ م) .

١٧٨ - نصب الراية لأحاديث الهداية ، القاهرة : دار المأمون ، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨ م .

– يابق ، سيد .

١٧٩ – **فقه السنَّة** ، بيروت : دار الكتاب العربي .

– السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن عليّ بن عبد الكافي (ت : ٧١١هـ / ١٣٦٩ م) .

١٨٠ – **طبقات الشافعية** ، القاهرة : المطبعة الحسينية ، ١٣٢٤هـ / ١٩٠٦ م .

– السخاوي ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر ، (ت : ٩٠٢هـ / ١٤٩٦ م) .

١٨١ – **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ** ، بغداد : مكتبة المثنى ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣ م .

١٨٢ – **التبر المسبوك في ذيل السلوك** ، تحقيق أحمد زكي ، القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٣١٤هـ / ١٨٩٦ م .

– سركيس ، يوسف إليان .

١٨٣ – **معجم المطبوعات العربية المعربة** ، القاهرة : مطبعة سركيس ، ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧ م .

– سزكين ، فؤاد .

١٨٤ – **تاريخ التراث العربي** ، نقله من الألمانية إلى العربية ، د . محمود فهمي حجازي ، الرياض : إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

– ابن سعد ، أبو عبد اللَّه محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت : ٢٣٠هـ / ٨٤٤ م) .

١٨٥ – **الطبقات الكبرى** ، بيروت : دار صادر للطباعة والنشر ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧ م .

– السعدي ، عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن عمران بن عامر (ت : ١٠٦٦هـ / ١٦٥٥ م) .

١٨٦ – **القواعد الحسان لتفسير القرآن** ، الرياض : مكتبة المعارف .

– ابن سعيد المغربي ، نور الدين أبو الحسن عليّ بن محمد بن سعيد بن عبد الملك

الأندلسي (ت : ٦٨٥هـ / ١٢٨٦ م) .

١٨٧ - **المغرب في حلى المغرب** ، تحقيق شوقي ضيف ، ط ٣ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

- السكسكي ، عباس بن منصور (ت : ٦٨٣هـ / ١٢٨٤ م) .

١٨٨ - **البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان** ، تحقيق خليل إبراهيم الحاج ، بيروت : دار التراث العربي ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

- ابن سلاَّم ، أبو عبيد القاسم بن سلاَّم البغدادي (ت : ٢٢٤هـ / ٨٣٨ م) .

١٨٩ - **الأموال** ، تحقيق خليل هراس ، محمد ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .

- السّلفي ، أبو طاهر صدر الدين أحمد بن محمد بن سِلْفة الأصبهاني (ت : ٥٧٦هـ / ١١٨٠ م) .

١٩٠ - **سؤالات الحافظ السّلفي** ، تحقيق مطاع طرابيشي ، دمشق : من مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦ م .

- السمعاني ، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت : ٥٦٢هـ / ١١٦٦ م) .

١٩١ - **الأنساب** ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، بيروت : الناشر محمد أمين دمج ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

- السهمي ، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم (ت : ٤٢٧هـ / ١٠٣٥ م) .

١٩٢ - **تاريخ جرجان أو معرفة علماء أهل جرجان** ، تحقيق زين العابدين الموسوي ، حيدر آباد الدكن : مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠ م .

- السويدان ، ناصر .

١٩٣ - **مدخل المؤلفين العرب** ، الرياض ، عمادة شؤون المكتبات ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

- ابن سيد الناس ، فتح الدين أبو الفتح محمد بن محمد ابن يحيى البصري (ت : ٧٣٤هـ / ١٣٣٣ م) .

١٩٤ - عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير ، بيروت : دار الجيل ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م .

- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد اللّٰه بن المرزبان (ت : ٣٦٨هـ / ٩٧٨م) .

١٩٥ - أخبار النحويين البصريين ، الجزائر : معهد المباحث الشرقية ، ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦ م .

- السيوطي ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر محمد الخضيري (ت : ٩١١هـ / ١٥٠٥ م) .

١٩٦ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨ م .

١٩٧ - تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٧١هـ / ١٩٥١م .

١٩٨ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، نشر دار إحياء السنة النبوية ، طبع في بيروت ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

١٩٩ - الجامع الصغير من حديث البشير النذير ، تحقيق محمد محي الدين ، دمشق : مكتبة الحلبوني .

٢٠٠ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، تحقيق محمد أحمد البخاري ، القاهرة : مطبعة إدارة الوطن ، ١٢٩٩هـ / ١٨٨١ م .

٢٠١ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ، تحقيق محمد الصباغ ، نشر عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

٢٠٢ - صون المنطوق والكلام عن فنّ المنطق والكلام ، تحقيق عليّ سامي النشار ، بيروت : دار الكتب العلمية .

٢٠٣ – **طبقات المفسرين** ، ليدن : مطبعة بريل ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠ م .

٢٠٤ – **اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** ، القاهرة : نشر المكتبة التجارية .

٢٠٥ – **لبُّ الألباب في تحرير الأنساب** ، بغداد ، مكتبة المثني .

٢٠٦ – **معترك الأقران في إعجاز القرآن** ، تحقيق عليّ محمد البجاوي ، بيروت ، دار الفكر العربي .

٢٠٧ – **معجم طبقات الحفاظ** ، إعداد ودراسة عبد العزيز عز الدين السيروان ، بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

– الشاذلي ، عبد المجيد .

٢٠٨ – **حدُّ الإِسلام وحقيقة الإِيمان** ، مكة المكرمة : مطبعة الصفا ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

– الشاطبي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ٧٩٠هـ / ١٣٨٨ م .

٢٠٩ – **الاعتصام** ، نشر المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة .

– ابن شاكر الكتبي ، صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد الداراني الدمشقي ٧٦٤هـ / ١٣٦٢ م .

٢١٠ – **الوافي بالوفيات** ، تحت إشراف إحسان عباس ، فيسبادن – ألمانيا – : دار النشر فرانز شتايتر ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م .

– شاكر ، محمود .

٢١١ – **الخلفاء الراشدون** ، بيروت : المكتب الإِسلامي ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

– شاكر ، مصطفى .

٢١٢ – **التاريخ العربي والمؤرخون** ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

٢١٣ – **دولة بني العباس** ، الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م .

- أبو شامة ، شهاب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشافعي (ت : ٦٦٥هـ / ١٢٥٧ م) .

٢١٤ - **الذيل على الروضتين** ، تحقيق الكوثري ، القاهرة : المطبعة المحمدية ، ١٣٦١هـ / ١٨٩٨ م .

- ابن شبَّة ، أبو زيد عمر بن شبَّة بن عبيدة بن ريطة النّميري البصري (ت : ٢٦٢هـ / ٨٧٥ م) .

٢١٥ - **تاريخ المدينة المنورة** ، تحقيق فهيم محمد شلتوت ، جدّة : دار الأصفهاني للطباعة ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م .

- الشبراخيتي ، برهان الدين إبراهيم بن مرعي بن عطية المالكي (ت : ١١٠٦هـ / ١٦٩٤ م) .

٢١٦ - **الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية** ، القاهرة : المطبعة الحميدية ، ١٣٦١هـ / ١٨٩٨ م .

- شعوط ، إبراهيم .

٢١٧ - **أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ** ، بيروت : المكتب الإسلامي ط ٥ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

٢١٨ - **التاريخ والحضارة الإسلامية** ، القاهرة : مكتبة وهبة .

- الشهرستاني ، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد (ت : ٥٤٨هـ / ١١٥٣ م) .

٢١٩ - **الملل والنحل** ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .

- الشوكاني ، محمد بن عليّ بن محمد بن عبد اللّه اليمني الصنعاني (ت : ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤ م) .

٢٢٠ - **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٤٨هـ / ١٩٢٩ م .

- ابن أبي شيبة ، عبد اللّه بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الكوفي العبسي

(ت : ٢٣٥هـ / ٨٤٩ م) .

٢٢١ - المصنّف في الحديث والآثار ، تحقيق عبد الخالق الأفغاني ، بومبي - الهند : الدار السلفية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

- الشيرازي ، جمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشافعي (ت : ٤٧٦هـ / ١٠٨٣ م) .

٢٢٢ - طبقات الفقهاء ، بيروت : دار الرائد العربي ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

- الشيبي ، كامل مصطفى .

٢٢٣ - الصلة بين التّصوف والتشيّع ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٢ ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م .

- الصابوني ، أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل (ت : ٤٤٩هـ / ١٠٥٧ م) .

٢٢٤ - عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، نشر ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ، إدارة الطباعة المنيرية .

- ابن صامل ، محمد .

٢٢٥ - منهج كتابة التاريخ الإسلامي ، الرياض : دار طيبة للنشر ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .

- الصفدي ، صلاح الدين أبو الصفا خليل بن أيبك بن عبد اللّٰه الشافعي (ت : ٧٦٤هـ / ١٣٦٢ م) .

٢٢٦ - نكت الهميان في نكت العميان ، تحقيق أحمد زكي ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨١هـ / ١٩٦١ م .

٢٢٧ - الوافي بالوفيات ، ط ٢ ، طبع تحت إشراف ديرينغ فيسبادن - ألمانيا الغربية - مطبعة فرانز شتايتر ، ١٣٩٤هـ / ١٩٦٧ م .

- ابن الصلاح ، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الدمشقي (ت :

٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م) .

٢٢٨ - **محاسن الاصطلاح المعروف بمقدمة ابن الصلاح** ، تحقيق د . عائشة عبد الرحمن ، القاهرة : مطبعة دار الكتب والوثائق ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م .

٢٢٩ - **علوم الحديث** ، تحقيق نور الدين عتر ، بيروت : المكتبة العلمية ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

- الصنعاني ، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري (ت : ٢١١هـ / ٨٢٦ م) .

٢٣٠ - **المصنف** ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م .

- طاشكبرى‌زاده ، عصام الدين أبو الخير أحمد مصطفى بن خليل (ت : ٩٦٨هـ / ١٥٦٠ م) .

٢٣١ - **مفتاح السعادة ومصباح السيادة** ، حيدرآباد الدكن ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٢٩هـ / ١٩١١ م .

- طالبي ، عمّار .

٢٣٢ - **آراء الخوارج الكلامية** ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

- الطبراني ، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي (ت : ٣٦٠هـ / ٩٧٠ م) .

٢٣٣ - **المعجم الكبير** ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، بغداد ، الدار العربية للطباعة ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

- الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الآملي (ت : ٣١٠هـ / ٩٢٢ م) .

٢٣٤ - **تاريخ الرسل والملوك** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار المعارف ، ط٤ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

٢٣٥ - **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ** ، تحقيق محمود محمد

شاكر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .

٢٣٦ – **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، بيروت دار الفكر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

٢٣٧ – **ذيل المذيل** ، القاهرة : دار المعارف ط ٤ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

٢٣٨ – **صريح السنة** ، تحقيق بدر بن يوسف المعتوق ، الكويت : دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .

– الطحان ، محمود .

٢٣٩ – **أصول التخريج ودراسة الأسانيد** . الرياض : مكتبة السروات للنشر والتوزيع ، ط٤ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .

٢٤٠ – **تيسير مصطلح الحديث** ، بيروت : دار القرآن الكريم ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

– الطحاوي ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي (ت : ٣٢١هـ / ٩٣٣ م) .

٢٤١ – **شرح العقيدة الطحاوية** ، دمشق : مكتبة دار البيان ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

– طرخان ، إبراهيم .

٢٤٢ – **النظام الإقطاعي في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين** ، بحث قدم للندوة العالمية الثالثة لدراسات تاريخ الجزيرة العربية المنعقدة بالرياض عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .

– ابن الطقطقي ، فخر الدين محمد بن عليّ العلوي المعروف أيضًا بابن طباطبا ، (ت : ٧٠٩هـ / ١٣٠٩ م) .

٢٤٣ – **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية** ، بيروت : دار صادر ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦ م .

– طه حسين .

٢٤٤ – **الفتنة الكبرى (عليّ وبنوه)** ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٩ ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

٢٤٥ – **الفتنة الكبرى (عثمان)** ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٩ ، ١٣٩٦هـ /

١٩٧٦ م .

- ابن طهمان ، أبو خالد الدقاق يزيد بن الهيثم البادي .

٢٤٦ - **من كلام أبي زكريا بن يحيى بن معين في الرجال** ، تحقيق د . أحمد محمد نور سيف ، دمشق : دار المأمون للتراث .

- الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن بن عليّ (ت : ٤٦٠هـ / ١٠٦٧ م) .

٢٤٧ - **الفهرست** ، تحقيق محمد صادق آل بحر العلوم ، النجف : المطبعة الحيدرية ، ١٣٨١هـ / ١٩٦١ م .

تهذيب الأحكام ، تحقيق حسن الموسوي الخرسان ، طهران : دار الكتب الإسلامية ، ط٣ .

- ظهير ، إحسان إلهي .

٢٤٩ - **الشيعة والسنّة** ، الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع .

٢٥٠ - **الشيعة والتّشيع** ، فرق وتاريخ ، لاهور - باكستان - : الناشر إدارة ترجمان السنّة ، مطبعة جاويد رياض برنتر ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

- ابن أبي العاصم ، أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم بن مخلد الشيباني (ت : ٢٨٧هـ / ٩٠٠ م) .

٢٥١ - **السنّة** ، تحقيق الألباني ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- العباسي ، بدر الدين أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن (ت : ٩٦٣هـ / ١٥٥٥ م) .

٢٥٢ - **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٧ م .

- ابن عبد البر القرطبي ، جمال الدين أبو عمر يوسف بن عمر النميري المالكي (ت : ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م) .

٢٥٣ - **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٨هـ / ١٩١٠ م .

٢٥٤ – **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء** ، بيروت : دار الكتب العلمية .

٢٥٥ – **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، الدار البيضاء : مطبعة فضالة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧ م .

١٥٦ – **جامع بيان العلم** ، المدينة المنورة : المكتبة السلفية ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

– العبدة ، محمد .

٢٥٧ – **حركة النفس الزكية** ، الكويت : دار الأرقم ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

– ابن عبدربه ، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبدربه بن حبيب (ت : ٣٢٨هـ / ٩٣٩ م) .

٢٥٨ – **العقد الفريد** ، تحقيق محمد سعيد العريان ، بيروت : دار الفكر .

– ابن عبد الملك المراكشي ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن سعيد الأوسي (ت : ٧٠٧هـ / ١٣٠٧ م) .

٢٥٩ – **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة** ، بيروت : دار الثقافة .

– عتر ، نور الدين .

٢٦٠ – **منهج النقد في علوم الحديث** ، بيروت ، دار الفكر ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

– عثمان ، محمد فتحي .

٢٦١ – **أضواء على التاريخ الإسلامي** ، القاهرة : مطبعة دار الجهاد .

– العجلي ، أحمد بن عبد الله بن صالح (ت : ٢٦١هـ / ٨٧٤ م) .

٢٦٢ – **تاريخ الثقات** ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .

– العدني ، محمد بن يحيى بن أبي عمر (ت : ٢٤٣هـ / ٨٥٧ م) .

٢٦٣ – **الإيمان** ، تحقيق محمد بن حمدي الحربي ، الكويت : الدار السلفية ،

١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .

– ابن عدي ، أبو أحمد عبد اللّٰه بن عدي بن عبد اللّٰه بن القطان الجرجاني (ت : ٣٦٥هـ / ٩٧٥ م) .

٢٦٤ – **الكامل في ضعفاء الرجال** ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

– ابن عراق ، أبو الحسن نور الدين عليّ بن محمد بن عليّ الكناني (ت : ٩٦٣هـ / ١٥٥٥ م) .

٢٦٥ – **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة** ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد اللّٰه محمد الصديق ، القاهرة : مطبعة عاطف .

– العراقي زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي (ت : ٨٠٦هـ / ١٤٠٣ م) .

٢٦٦ – **الفتح المغيث في شرح ألفية الحديث** ، تحقيق محمود ربيع ، طبعة مصر ، ١٣٥٥هـ / ١٩٣٥ م .

– ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبد اللّٰه بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي (ت : ٥٤٣هـ / ١١٤٨ م) .

٢٦٧ – **العواصم من القواصم** ، تحقيق محب الدين الخطيب ، القاهرة : المطبعة السلفية ، ط ٥ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

٢٦٨ – **أحكام القرآن** ، القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

– عزاوي ، يحيى .

٢٦٩ – **فضل الكلام في ذم علم الكلام** ، دار البشائر الإسلامية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

– ابن عساكر ، ثقة الدين أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة اللّٰه بن عبد اللّٰه (ت : ٥٧١هـ / ١١٧٥ م) .

٢٧٠ – **تاريخ دمشق** ، (ترجمة عثمان ﷺ) ، تحقيق سكينة الشهابي ، نشر المجلس

العلمي بدمشق ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

٢٧١ – **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري** ، تحقيق حسام الدين القدسي ، دمشق : مكتبة القدسي ، ١٣٤٧هـ / ١٩٢٨ م .

– العسكري ، مرتضى .

٢٧٢ – **عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى** ، بيروت : دار الغدير ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م .

– العش ، يوسف .

٢٧٣ – **الدولة الأموية** ، من منشورات جامعة دمشق ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥ م .

– عطية ، عزة عليّ عيد .

٢٧٤ – **البدعة ، تحديدها وموقف الإسلام منها** ، القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م .

– العقاد ، عباس محمود .

٢٧٥ – **عثمان بن عفان** ، ذو النورين ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م .

– العقيلي ، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى بن حمَّاد المكِّي (ت : ٣٢٢هـ / ٩٣٤ م) .

٢٧٦ – **الضعفاء الكبير** ، تحقيق ، د . عبد المعطي أمين قلعجي ، بيروت : دار الكتب العلمية .

– العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين الحنبلي (ت : ٦١٦هـ / ١٢١٩ م) .

٢٧٧ – **المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم** ، تحقيق ياسين محمد السوَّاس ، دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

– ابن العماد العكري ، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي (ت : ١٠٨٩هـ / ١٦٧٨ م) .

٢٧٨ – **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، بيروت : المكتب التجاري للطباعة

والنشر .

- عمارة ، محمد .

٢٧٩ - الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

- العمري ، أكرم ضياء .

٢٨٠ - بحوث في تاريخ السنّة المشرَّفة ط ٤ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .

٢٨١ - موارد الخطيب البغدادي ، الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع .

٢٨٢ - دراسات تاريخية ، المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

٢٨٣ - إعادة كتابة تاريخ صدر الإسلام ، ضمن كتاب : المجتمع المدني في عهد النبوة ، من منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

- ابن عميرة الضبي ، أبو جعفر أحمد بن يحيى بن أحمد (ت : ٥٩٩هـ / ١٢٠٢ م) .

٢٨٤ - بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، مدريد : مطبعة روخس ، ١٣٠٢هـ / ١٩٣٩ م .

- عياض ، أبو الفضل عياض بن موسى اليحطبي السبتي ٥٤٤هـ / ١١٤٩ م .

٢٨٥ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى ، تحقيق محمد أمين قرة عليّ وآخرين ، دمشق : مؤسسة علوم القرآن .

٢٨٦ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك ، المحمدية : مطبعة فضالة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

- العيدروس ، عبد القادر بن شيخ بن عبد اللّه (ت : ١٠٣٨هـ / ١٦٢٨ م) .

٢٨٧ - تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر ، تحقيق محمد رشيد الصفّار ، بغداد : المكتبة العربية ، ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤ م .

- العيني ، محمود بن أحمد موسى (ت ٨٥٥هـ / ١٤٥١ م) .

٢٨٨ – **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

– غالب مصطفى .

٢٨٩ – **تاريخ الدعوة الإسماعيلية منذ أقدم العصور حتى عصرنا الحاضر** ، دمشق : دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣ م .

– الغريب ، عبد الله .

٢٩٠ – **وجاء دور المجوس** ، القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

– الغزي ، نجم الدين محمد بن محمد بن محمد ١٠٦١هـ / ١٦٥٠ م .

٢٩١ – **الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة** ، بيروت : نشر جامعة بيروت الأمريكية ١٣٦٥ – ١٣٧٨هـ / ١٩٤٥ – ١٩٥٨ م .

– ابن غنام ، حسين بن غنام النجدي ت ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠ م .

٢٩٢ – **تاريخ نجد** ، طبعة الرياض ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

– ابن فارس ، أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥ هـ / ١٠٠٤ م .

٢٩٣ – **معجم مقاييس اللغة** ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت : دار الفكر – فان ، فولتن .

٢٩٤ – **السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية** ، ترجمة حسن إبراهيم حسن ، ومحمد زكي إبراهيم ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ٢ ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥ م .

– أبو الفدا ، عماد الدين إسماعيل بن عليّ بن محمود الشافعي (ت : ٧٣٢هـ / ١٣٣١ م) .

٢٩٥ – **المختصر في أخبار البشر** ، تحقيق هـ . و . فليشر ، ليبزيج ، مطبعة ف . ك . جيل ١٢٤٧هـ / ١٨٣١ م .

– ابن فرحون اليعمري ، برهان الدين أبو الوفا إبراهيم بن عليّ بن محمد (ت :

٧٩٩هـ / ١٣٩٦ م) .

٢٩٦ - الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، القاهرة ، دار التراث ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م .

- الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة التميمي البصري (ت : ١١٠هـ / ٧٢٨ م) .

٢٩٧ - ديوان الفرزدق ، بيروت : دار صادر ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦ م .

- ابن الفرضي ، أبو الوليد عبد اللّه بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي (ت : ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ م) .

٢٩٨ - تاريخ علماء الأندلس ، مدريد ، مطبعة لا غيرلدة ، (٩ - ١٣ هـ / ١٨٩١ م) .

- الفزاري ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث (ت : ١٨٦هـ / ٨٠٢ م) .

٢٩٩ - السير ، تحقيق فاروق حمادة ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، (ت : ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م) .

- الفسوي ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي (ت : ٢٧٧ هـ / ٨٩٠ م) .

٣٠٠ - المعرفة والتاريخ ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م .

- فلهاوزن ، يوليوس .

٣٠١ - أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام : الخوارج والشيعة ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ، الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦ م .

- فنسك وآخرون .

٣٠٢ - دائرة المعارف الإسلامية ، تعريب أحمد الشنتناوي وآخرين ، القاهرة : دار الشعب ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م .

- ابن الفوطي ، كمال الدين عبد الرازق بن أحمد بن محمد الصابوني (٧٢٣هـ /

١٣٢٣ م) .

٣٠٣ – الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة ، تحقيق مصطفى جواد بغداد : المكتبة العربية ، ١٣٥١هـ / ١٩٣٢ م .

– الفياض ، عبد الله .

٣٠٤ – تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة من نشأة التشيع حتى مطلع القرن الرابع الهجري ، بيروت ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .

– الفيروزآبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد (ت : ٨١٧هـ / ١٤١٤ م) .

٣٠٥ – القاموس المحيط ، بيروت ، دار الجيل .

– قاسم ، محمود .

٣٠٦ – دراسات في الفلسفة الإسلامية ، مصر : دار المعارف ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧ م .

– القاسمي ، جمال الدين محمد بن محمد بن سعيد بن قاسم الدمشقي (ت : ١٣٢٢هـ / ١٩١٣ م) .

٣٠٧ – الجرح والتعديل ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .

– ابن القاضي ، أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي الزناتي (ت : ١٠٢٥هـ / ١٦١٦ م) .

٣٠٨ – جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام بمدينة فاس ، الرباط : دار المنصور للطباعة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م .

– ابن قاضي شهبة ، تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد (ت : ٨٥١هـ / ١٤٤٧ م) .

٣٠٩ – طبقات الشافعية ، تحقيق عبد العليم خان ، حيدرآباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

– ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت : ٢٧٦هـ / ٨٨٩ م) .

٣١٠ - **الإمامة والسياسة** ، تحقيق د . طه محمد الزيني ، بيروت : دار المعرفة .

٣١١ - **تأويل مختلف الحديث** ، بيروت : دار الجيل ، ١٣٣٩هـ / ١٩٧٣ م .

٣١٢ - **المعارف** ، بيروت : إحياء دار التراث العربي ، ط ٢ ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠ م .

٣١٣ - **عيون الأخبار** ، القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٣٤٣ - ١٣٤٩هـ / ١٩٢٤ - ١٩٣٠ م .

- ابن قدامة ، أبو محمد عبد اللّٰه بن أحمد بن محمد المقدسي الدمشقي (ت : ٦٢٠هـ / ١٢٢٣ م) .

٣١٤ - **لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد** ، نشر قصيّ محب الدين الخطيب ، ط ٢ ، القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م .

٣١٥ - **المغني** ، الرياض : مكتبة الرياض الحديثة ؟ .

٣١٦ - **المقنع** ، نشر المؤسسة السعيدية بالرياض ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

- قدورة ، زاهية .

٣١٧ - **الشعوبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في الحياة الإسلامية في العصر العباسي الأول** ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م .

- القرشي ، محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر اللّٰه الحنفي (ت : ٧٧٥هـ / ١٣٧٣ م) .

٣١٨ - **الجواهر المضية في طبقات الحنفية** ، حيدرآباد : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٣٢ هـ / ١٩١٣ م .

- القرشي ، يحيى بن آدم (ت : ٢٠٣هـ / ٨١٨ م) .

٣١٩ - **كتاب الخراج** ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، بيروت ، دار المعرفة .

- القرطبي ، أبو عبد اللّٰه محمد بن أحمد الأنصاري (ت : ٦٧١هـ / ١٤١٨ م) .

٣٢٠ - **الجامع لأحكام القرآن** ، ط ٣ ، بيروت : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧ م .

- القفطي ، جمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف (ت : ٤٨٦هـ / ١٠٩٣ م) .

٣٢١ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٣٦٩هـ / ١٩٤٩ م .

٣٢٢ - تاريخ الحكماء ، بغداد : مكتبة المثنى ، ١٣٢١هـ / ١٩٠٣م .

٣٢٣ - المحمدون من الشعراء ، تحقيق محمد عبد الستارخان ، حيدرآباد الدكن : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

- القلقشندي : أحمد بن عليّ بن أحمد الفزاري (ت : ٨٢١هـ / ١٤١٨ م) .

٣٢٤ - صبح الأعشى في كتابة الإنشا ، تعليق محمد عبد الرسول إبراهيم ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٣٣٢ - ١٣٣٧ هـ / ١٩١٣ - ١٩١٨ م .

٣٢٥ - نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، القاهرة : الشركة العربية للطباعة والنشر .

- القمي ، أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (ت : ٣٨١هـ / ٩٩١ م) .

٣٢٦ - من لا يحضره الفقيه ، تحقيق حسن الموسوي الخرسان ، ط ٥ ، طهران دار الكتب الإسلامية .

- القمي ، أبو خلف سعد بن عبد اللّه الأشعري (ت : ٣٠١ هـ / ٩١٣ م) .

٣٢٧ - المقالات والفرق ، تحقيق محمد جواد مشكور ، طهران : مؤسسة مطبوعاتي عطاني ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣ م .

- القيرواني ، ابن أبي زيد أبو محمد (ت : ٣٨٦ هـ / ٩٩٦ م) .

٣٢٨ - متن الرسالة ، القاهرة : مطبعة عاطف .

- ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبد اللّه محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الدمشقي (ت : ٧٥١هـ / ١٣٥٠ م) .

٣٢٩ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ، بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .

٣٣٠ – **إعلام الموقعين عن رب العالمين** ، بيروت : دار الجيل ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م .

٣٣١ – **المنار المنيف في الصحيح والضعيف** ، القاهرة : مطبعة السنَّة المحمدية .

– اللّكنوي ، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري الهندي (ت : ١٣٠٤هـ / ١٨٨٧ م) .

٣٣٢ – **الفوائد البهية في تراجم الحنفية** ، تحقيق فراس النعساني ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .

– اللالكائي ، القاسسم هبة اللَّه بن الحسن بن منصور الطبري الرازي (ت : ٤١٨هـ/ ١٠٢٧ م) .

٣٣٣ – **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم** ، الرياض : دار طيبة للنشر ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

– لويس ، برنارد .

٣٣٤ – **أصول الإسماعيلية** ، ترجمه إلى العربية خليل أحمد جلّو ، جاسم محمد الرجب ، بغداد : مكتبة المثني ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٧ م .

– لبرويز ، عمر فاروق .

٣٣٥ – **شاهكار رسالة عمر فاروق** ، نقلًا عن مجلة طلوع الإسلام ، عدد أغسطس (آب) ١٩٦٨ م .

– الكافيجي ، أبو عبد اللَّه محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد الرومي الحنفي ، (ت : ٨٧٩هـ / ١٤٧٤ م) .

٣٣٦ – **المختصر في علوم التاريخ** ، بغداد : مكتبة المثنى ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .

– الكتاني ، أبو عبد اللَّه محمد بن جعفر بن إدريس الحسني الفاسي (ت : ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦ م) .

٣٣٧ – الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنّة ، بيروت : الناشر محمد بن السيد أحمد خرما ، ١٣٣٢هـ / ١٩١٣ م .

٣٣٨ – سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس ، فاس : المطبعة الحجرية ، ١٣١٦هـ / ١٨٩٨ م .

– الكتاني ، أبو الفيض محمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد (ت : ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩ م) .

٣٣٩ – فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ، فاس : المطبعة الجديدة ، ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧ م .

– الكتبي ، صلاح الدين محمد بن شاكر (ت : ٧٦٤هـ / ١٣٦٢ م) .

٣٤٠ – فوات الوفيات ، تحقيق نصر أبو الوفا الهوريني ، القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ / ١٨٨١ م .

– ابن كثير ، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر البصري الدمشقي (ت : ٧٧٤هـ / ١٣٧٢ م) .

٣٤١ – الباعث الحثيث شرح واختصار علوم الحديث ، إعداد أحمد محمد شاكر ، بيروت : دار الكتب العلمية .

٣٤٢ – البداية والنهاية في التاريخ ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٥١ – ١٣٥٨هـ / ١٩٣٢ – ١٩٣٩ م .

٣٤٣ – تفسير القرآن العظيم ، بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

– كحالة ، عمر .

٣٤٤ – معجم المؤلفين ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .

– الكرماني ، محمد بن يوسف بن عليّ بن سعد البغدادي (ت : ٧٨٦هـ / ١٣٨٤م) .

٣٤٥ – الفرق الإسلامية ، (ذيل كتاب شرح المواقف للمؤلف) ، تحقيق سليمة

عبد الرسول ، بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م .

– الكرمي ، مرعي بن يوسف المقدسي (ت : ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣ م) .

٣٤٦ – الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة ، تحقيق محمد الصبّاغ ، بيروت : الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م .

– الكشي ، أبو عمرو بن عمر بن عبد العزيز (ت : نحو ٣٤٠هـ / ٩٥١م) .

٣٤٧ – معرفة أخبار الرجال ، تحقيق عليّ المحلاتي ، بمباي – الهند : المطبعة المصطفوية ، ١٣١٧هـ / ١٨٩٩ م .

٣٤٨ – الرجال ، تحقيق أحمد الحسيني ، كربلاء : نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات .

– ابن الكيال ، أبو البركات محمد بن أحمد (ت : ٩٣٩هـ / ١٥٣٢م) .

٣٥٠ – الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ، دمشق : دار المأمون للتراث ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

– ابن ماجه ، أبو عبد اللّه محمد بن يزيد القزويني (ت : ٢٧٣هـ / ٨٨٦ م) .

٣٥١ – السنن ، تحقيق فؤاد عبد الباقي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .

– ابن ماكولا ، سعد الملك أبو نصر الأمير عليّ بن هبة اللّه بن عليّ (ت : ٤٨٦هـ / ١٠٩٣ م) .

٣٥٢ – الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف ، تحقيق نايف العباسي ، بيروت : نشر محمد أمين دمج .

– المالقي ، محمد بن يحيى بن أبي بكر الأشعري الأندلسي ، (ت : ٧٤١هـ / ١٠٥٨ م) .

٣٥٣ – التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان ، تحقيق محمد يوسف زايد ، بيروت : دار الثقافة ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤ م .

– مالك (الإمام) ، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر التيمي المدني (ت : ١٧٩هـ / ٧٩٥ م) .

٣٥٤ – **الموطأ** ، تحقيق فاروق سعد ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

– الماوردي ، أبو الحسن عليّ بن محمد البصري البغدادي (ت : ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) .

٣٥٥ – **الأحكام السلطانية** ، تحقيق محمد بدر الدين النعماني الحلبي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

– الكليني ، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت : ٣٢٩هـ / ٩٤٠ م) .

٣٤٩ – **الكافي** ، طهران : دار الكتب الإسلامية ، ١٣٤٧هـ / ١٩٥٤ م .

– المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (ت : ٢٨٥هـ / ٨٩٨ م) .

٣٥٦ – **الكامل في اللغة والأدب** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة ، القاهرة : دار نهضة مصر .

– المتقي الهندي ، عليّ بن حسام الدين الهندي (ت : ٩٥٢هـ / ١٥٤٥ م) .

٣٥٧ – **منتخب كنز العمال** ، بيروت : مؤسسة الرسالة .

– المحب الطبري ، أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد (ت : ٦٩٤هـ / ١٢٩٥ م) .

٣٥٨ – **الرياض النضرة في مناقب العشرة** ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤ م .

– المحبّي ، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله (ت : ١١١١هـ / ١٦٩٩ م) .

٣٥٩ – **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ، القاهرة : المطبعة الوهبية ، ١٢٨٤هـ / ١٨٦٧ م .

– محسن العاملي ، محسن بن عبد الكريم الأمين الحسيني العاملي (ت : ١٣٧١هـ

/ ١٩٥١ م) .

٣٦٠ – **أعيان الشيعة** ، دمشق : مطبعة ابن زيدون ، ١٣٥٢هـ – ١٣٥٧هـ / ١٩٣٣ – ١٩٣٨ م .

– محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (ت : ١٢٠٦هـ / ١٧٩١م) .

٣٦١ – **الدرر السنية في الأجوبة النجدية** ، جمع عبد الرحمن بن قاسم ، ط٢ ، بيروت : المكتب الإسلامي .

– ابن المديني ، أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن جعفر السعدي البصري (ت : ٢٣٤هـ / ٨٤٨ م) .

٣٦٢ – **علل الحديث ومعرفة الرجال** ، حلب ، دار الوعي ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

– المرتضى الزبيدي ، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق (ت : ١٢٠٥هـ / ١٩٧٠ م) .

٣٦٣ – **تاج العروس من جواهر القاموس** ، تحقيق عبد الكريم الغرباوي ، الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦ م .

– ابن المرتضى ، أحمد بن يحيى المهدي لدين الله (ت : ٨٤٠ هـ / ١٤٣٦ م) .

٣٦٤ – **طبقات المعتزلة** ، تحقيق سوسنة ديفلد فلزر ، بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ١٣٨١هـ / ١٩٦١ م .

– المرزباني ، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى (ت : ٣٨٤هـ / ٩٩٤ م) .

٣٦٥ – **معجم الشعراء** ، تحقيق مزيتس كرنكو ، القاهرة : مكتبة القدسي ، ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥ م .

– المزّي ، جمال الدين أبو الحجاج يوسف (ت : ٧٤٢هـ / ١٣٤١ م) .

٣٦٦ – **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، دمشق : دار المأمون للتراث ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .

– ابن المستوفي ، شرف الدين أبي البركان المبارك بن أحمد اللخمي الأربلي (ت :

٦٣٧هـ / ١٢٣٩ م) .

٣٦٧ – **تاريخ إربل ، المسمى : نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل** ، تحقيق د . سامي الصقار ، بغداد : منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

– المسعودي ، أبو الحسن عليُّ بن الحسين بن عليٍّ الشافعي (ت : ٣٤٦هـ / ٩٥٧ م) .

٣٦٨ – **مروج الذهب** ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، القاهرة : مطبعة السعادة .

– مسلم (الإمام) ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري (ت : ٢٦١هـ / ٨٧٤ م) .

٣٦٩ – **صحيح مسلم بشرح النووي** ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .

– المظفر ، محمد رضا .

٣٧٠ – **عقائد الإمامية** ، ط ٢ ، القاهرة : مطبوعات النجاح ، ١٣٨١هـ / ١٩٦١م .

– معروف ، نايف محمد .

٣٧١ – **الخوارج في العصر الأموي** ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م .

– ابن معين ، أبو زكريا يحيي بن معين بن عون المرّي البغدادي (ت : ٢٣٣هـ / ٨٤٧ م) .

٣٧٢ – **التاريخ** ، تحقيق أحمد محمد نور سيف ، القاهرة : مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

– المفيد ، الشيخ محمد بن محمد بن النعمان (ت : ٤١٣هـ / ١٠٢٢م) .

٣٧٣ – **وقعة الجمل** ، (أو كتاب النصرة لسيد العشرة في حرب البصرة) ، النجف : المطبعة الحيدرية ، ط ٢ .

٣٧٤ – **شرح عقائد الصدوق** ، ط ٣ ، النجف : المطبعة الحيدرية ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣ م .

- ابن المطهر المقدسي ، المطهر بن المطهر ، (ت : ٣٥٥ هـ / ٩٦٥ م) .

٣٧٥ - البدء والتاريخ ، بغداد : مكتبة المثنى .

- المقّري ، أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد التلمساني (ت : ١٠٤١هـ / ١٦٣١ م) .

٣٧٦ - نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٣٧٩هـ / ١٨٦٢ م .

٣٧٧ - أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ، تحقيق سعيد أحمد أعراب ومحمد ابن تاويت ، المحمدية : مطبعة فضالة .

- المقريزي ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عليّ بن عبد القادر الحسيني العبيدي (ت : ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م) .

٣٧٨ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، القاهرة : بولاق ، ١٢٧٠هـ / ١٨٥٣ م .

٣٧٩ - السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة : وزارة الثقافة ، مركز تحقيق التراث ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠ م .

- المامقاني ، عبد اللّه بن محمد حسن (ت : ١٣٥١هـ / ١٩٣٢ م) .

٣٨٠ - تنقيح المقال في أحوال الرجال ، النجف : المطبعة المرتضوية ، ١٣٤٩ - ١٣٥٢هـ / ١٩٣٠ - ١٩٣٣م .

- ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن عليّ الأنصاري المصري (ت : ٧١١هـ / ١٣١١ م) .

٣٨١ - لسان العرب ، المحيط ، إعداد وتصنيف يوسف خياط ، بيروت : دار لسان العرب .

- المنقري ، نصر بن مزاحم (ت : ٢١٢هـ / ٨٢٧ م) .

٣٨٢ - وقعة صفين ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٦٥هـ / ١٩٤٥م .

- الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد (ت : ٥١٨هـ / ١١٢٤م) .
٣٨٣ - مجمع الأمثال ، تحقيق محمد قطة العدوي ومحمد الصباغ ، القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٢٨٤هـ / ١٨٦٧م .

- الناشئ الأكبر ، أبو العباس عبد الله بن محمد الناشئ الأنباري ، (ت : ٢٩٣هـ / ٩٠٥م) .

٣٨٤ - مسائل الإمامة ومقتطفات من الكتاب الأوسط في المقالات ، تحقيق ، يوسف فان إس ، نشر المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١ م .

- النباهي ، عبد الله بن الحسن (ت : ٧٩٢هـ / ١٣٨٩ م) .

٣٨٥ - تاريخ قضاة الأندلس المسمى المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ، تحقيق ليفي بروفنسال ، القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٨م .

- النجاشي ، أبو العباس أحمد بن عليّ بن أحمد (ت : ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) .

٣٨٦ - الرجال ، بمباي - الهند - المطبعة المصطفوية ، ١٣١٧هـ / ١٨٩٩ م .

- ابن النديم ، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن أبي يعقوب النديم الورّاق البغدادي (ت : ٤٣٨هـ / ١٠٤٦ م) .

٣٨٧ - الفهرست ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م .

- النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن عليّ بن شعيب (ت : ٣٠٣هـ / ٩١٥ م) .

٣٨٨ - السنن ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ؟.

٣٨٩ - الضعفاء والمتروكين ، تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .

٣٩٠ - خصائص عليّ بن أبي طالب ، تهذيب أبو إسحاق الحويني الأثري ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .

- النشار ، عليّ سامي .

٣٩١ – نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، ط ٤ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م .

– أبو نعيم الأصبهاني ، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت : ٤٣٠ هـ / ١٠٣٨م) .

٣٩٢ – حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م .

٣٩٣ – ذكر أخبار أصبهان ، تحقيق سيفين ديدرين ، ليدن : هولاندا : مطبعة بريل ، ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م .

٣٩٤ – الضعفاء ، تحقيق د . فاروق حمادة ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .

٣٩٥ – معرفة الصحابة ، تحقيق محمد راضي بن حاج عثمان ، الرياض : مكتبة الحرمين ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .

– نكلسن ، رنيولد .

٣٩٦ – تاريخ العرب الأدبي في الجاهلية وصدر الإسلام ، ترجمة صفاء خلوصي ، بغداد : مطبعة المعارف ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م .

– النوبختي ، أبو محمد الحسن بن موسى (ت : ٣١٠هـ / ٩٢٢ م) .

٣٩٧ – فرق الشيعة ، تحقيق هـ . ريتر ، إستانبول : مطبعة الدولة ، ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م .

– النووي ، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي (ت : ٦٧٦هـ / ١٢٧٧ م) .

٣٩٨ – تهذيب الأسماء واللغات ، بيروت : دار الكتب العلمية .

٣٩٩ – شرح صحيح مسلم ، بيروت : دار الفكر ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

– الهاشمي ، سعد .

٤٠٠ – أبو زرعة الرازي وجهوده في السنّة النبوية ، دراسة وتحقيق سعد الهاشمي ،

نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .

٤٠١ – **عبد الله بن سبأ** ، حقيقة لا خيال ، مقال نشرته مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السنة ١٣٩٨ - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٨ - ١٩٧٩ م .

– ابن هشام ، جمال الدين أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت : ٢١٣ هـ / ٨٢٨ م) .

٤٠٢ – **سيرة النبي (ص)** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار الإفتاء والبحوث العلمية بالرياض .

– الهلابي ، عبد العزيز .

٤٠٣ – **عبد الله بن سبأ** ، حوليات كلية الآداب (الحولية الثامنة) جامعة الكويت ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

– الهمذاني ، أبو الحسن عبد الجبّار بن أحمد المعتزلي (ت : ٤١٥هـ / ١٠٢٤ م) .

٤٠٤ – **تثبيت دلائل النبوة** ، تحقيق عبد الكريم عثمان ، بيروت : دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع .

– هنتس ، فالتر .

٤٠٥ – **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري** ، ترجمة من الألمانية كامل العسيلي ، عمّان : الجامعة الأردنية ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .

٤٠٦ – **الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة** ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

– الهيتمي ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد ابن حجر المصري (ت : ٩٧٤هـ / ١٥٦٦ م) .

٤٠٧ – **مجمع الزوائد** ، بيروت : دار الكتاب ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

– الهيتمي ، نور الدين عليّ بن أبي بكر (ت : ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م) .

٤٠٨ – **الدرُّ الفريد الجامع لمفترقات الأسانيد** ، القاهرة : مطبعة حجازي ، ١٣٥٧هـ /

١٩٣٨م .

- الواسعي ، عبد الواسع بن يحيى (ت : ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م) .

٤٠٩ - فتوح الشام ، بيروت : دار الجيل .

- الواقدي : أبو عبد الله محمد بن عمر السهمي المدني (٢٠٧هـ / ٨٢٢ م) .

٤١٠ - المغازي ، تحقيق مارسدن جونس ، بيروت : عالم الكتب .

- ابن الوردي ، أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر (ت : ٧٤٩هـ / ١٣٤٨ م) .

٤١١ - تاريخ ابن الوردي ، ويعرف أيضًا بتتمة المختصر في أخبار البشر ، القاهرة : المطبعة الوهبية ، ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨ م .

٤١٢ - خريدة العجائب وفريدة الغرائب ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م .

- الوردي ، عليّ .

٤١٣ - وعّاظ السلاطين ، بغداد ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤ م .

- وكيع ، أبو سفيان ، وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (ت : ١٩٧هـ / ٨١٢ م) .

٤١٤ - أخبار القضاة ، بيروت : العالم الكتب .

- اليافعي ، عفيف الدين أبو محمد عبد الله بن أسعد بن عليّ بن سليم الشافعي (ت : ٧٦٨هـ / ١٣٦٦ م) .

٤١٥ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، حيدرآباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣٣٧ - ١٣٣٩ هـ / ١٩١٨ - ١٩٢٠ م .

- ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (ت : ٦٢٦هـ / ١٢٢٨ م) .

٤١٦ - معجم الأدباء ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .

٤١٧ - معجم البلدان ، بيروت : دار صادر .

- اليعقوبي ، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهيب بن واضح (نحو ٢٩٢هـ /

٩٠٤ م) .

٤١٨ - **التاريخ** ، بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠ م .

- أبو يعلى الفراء ، محمد بن الحسين الحنبلي (ت : ٤٥٨ هـ / ١٠٦٥ م) .

٤١٩ - **الأحكام السلطانية** ، تحقيق محمد حامد الفقي ، ط ٢ ، القاهرة : مطبعة السنَّة المحمدية ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦ م .

- ابن أبي يعلى ، محدم بن محمد الحسين (ت : ٥٢٦هـ / ١١٣١م) .

٤٢٠ - **طبقات الحنابلة** ، تصحيح محمد حامد الفقي ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ؟.

- أبو يوسف ، يعقوب ، بن إبراهيم (ت : ١٨٢هـ / ٧٩٨ م) .

٤٢١ - **كتاب الخراج** ، بيروت : دار المعرفة .

ثانيًا : مصادر بلغة أجنبية :

422- H. Lammens: L islam; croyances et institutions, 2 eme. Edition, Beyrouth, Imprimerie catholique, 1941.

423- Levi delavida: The Encyclopedia of Islam, New Edititon, prepared By H. A. R. Gibb and Others. Leiden: E. J. Brill, 1960.

424- Reynold A. Nickolson: A Literary History of the Arabs. Cambridge; the University Press, 1969.

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

رقم الإيداع
٢٠٠٥/١٠٤٠٤
الترقيم الدولي I.S.B.N
977-342-304-2